النُّكَت

على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى ٩١١ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور فاخر جبر مطر

الجزء الثاني





دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: AL-NUKAT
ʿALĀ AL-ʾALFIYYAH WAL-KĀFIYAH
WAL-ŠĀFIYAH WAL-ŠUḎŪR WAL-NUZHAH
classification: Syntax
Author: Jalāluddīn al-Sayūṭi
Editor: Dr. Fāḫir Jabr Maṭar
Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages: 904 (2 volumes)
Year: 2007
Printed in: Lebanon
Edition: 1st

الكتاب: النكت على الألفية
والكافية والشافية
والشذور والنزهة
التصنيف: نحو
المؤلف: الإمام جلال الدين السيوطي
المحقق: د. فاخر جبر مطر
الناشر: دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات: 904 (جزءان)
سنة الطباعة: 2007
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير تقدم بها المحقق لنيل تلك الدرجة العلمية من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٨٣، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عدنان محمد سلمان.

ISBN 2-7451-5323-4 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-5323-4 (13 dig)






دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان




الطبعة الأولى
٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ

دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax:+961 5 804813
P.o.Box:11-9424 Beirut-lebanon
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة،
مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨١٠/١١/١٢ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨١٣ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com



بابُ التَّمييز

قولُ الألفيَّة: "اسمٌ بمعنَى " مِنْ"[1] مُبِينٌ[2] نَكِرَهْ"[3]. فيهِ أَمرانِ:

الأَوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: "يَرِدُ عليه: ما أُضيفَ إليهِ، نحوُ: رطلُ زيت، فإنَّهُ بمعنى " مِن"[4] مبينٌ ولا يُعْرَبُ تمييزًا، قالَ[5]: وقد احترزَ عنهُ في التسهيلِ بقولِه: "منصوبة"[6]، وليسَ بجيِّدٍ، لأَنَّ الحكمَ لا يُحتَرَزُ بِهِ في الحدِّ. قالَ: وأُورِدَ عليه نحوُ: هذهِ عشرةٌ دراهمُ، بالرَّفعِ على الصفةِ، ونحوُ: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾[7]، فإنَّ أَسباطًا بدلٌ من المركَّبِ، ولا يردانِ، لأَنَّ " دراهم " و"أَسباطًا " ليسَا على معنَى " مِنْ " إنَّمَا المرادُ هيَ دراهمُ، واثنتي عشرةَ هيَ أسباطٌ".

الثاني: يَرِدُ على قولِهِ: "مُبِينٌ " أنَّ التمييزَ قد يكونُ مؤكِّدًا على رأيِهِ، ذَكَرَهُ في العمدةِ[8]. ولا يردُ ذلك على ابنِ الحاجب وابنِ هشام، لأَنَّهُمَا كالجمهورِ على منعِ ذلكَ، كما صرَّحَ بِهِ ابنُ هشام في المغني[9]، لكنَّهُ وافقَ ابنَ مالك في القطرِ[10].

قولُهُ: "يُنْصَبُ تمييزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ"[11]. قيلَ: هوَ شاملٌ لتمييزِ المفردِ والنسبةِ، والصَّحيحُ في الثَّاني أَنَّ ناصبَهُ ما في الجملةِ من فعلٍ وشبهِهِ. وأُجيبَ: بأَنَّهُ أَشارَ إلى ذلك بقولِهِ – آخر البابِ –:

وعامِلَ التَّمييزِ قَدِّمْ مُطلَقا ... والفعلُ[12] ذو[13] التَّصريفِ نَزْرًا[14] سُبِقَا[15]

قولُ الشذورِ: "أَو إجمالَ نسبة"[16]. قالَ أبو حيان: فيهِ تسامحٌ، لأَنَّ الجملةَ لا تُمَيَّزُ، إِنَّما التمييزُ بعدَها مفسِّرٌ لِمَا انطوَى عليهِ الكلامُ الذي قبلَهُ[17] من جهةِ أَنَّكَ إذا قلتَ: تصبَّبَ زيدٌ

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) في ق: معين، وهو تحريف.
(٣) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢/٢٨٦.
(٤) في ق: سمن، وهو تحريف، وساقطة من ظ.
(٥) ساقطة من د.
(٦) في ر: منصوب.
(٧) الأعراف: ١٦٠. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٧٦.
(٨) شرح العمدة: ٤٧٤. وينظر: الهمع: ٤/٧٣.
(٩) مغني اللبيب: ٦٠٣ – ٦٠٤.
(١٠) شرح قطر الندى: ٢٣٨.
(١١) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢/٢٨٦.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) في ر: ذا، وهو خطأ نحوي.
(١٤) في ر: نزر، وهو خطأ نحوي.
(١٥) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢/٢٩٢.
(١٦) شرح شذور الذهب: ٢٥٤.
(١٧) في ق: فعله، وهو تحريف.

عرقًا[١]، أنَّ المُتَصبِّبَ من زيدٍ شيءٌ، فَفُسِّرَ بالعَرَقِ، فقد اشتركا في أنَّ كلاًّ مِنْهُمَا يفسِّرُ مبهمًا، غيرَ أنَّ الذي يُفَسِّرُ عن تمامِ الاسمِ، مبهمُهُ مذكورٌ[٢]، والذي يفَسِّرُ تمامَ الكلامِ مبهمُهُ غيرُ مذكورٍ[٣]، بل هو مفهومٌ من مضمونِ الجملةِ[٤]. انتهى. ولهذا قالَ ابنُ الحاجب: "ما يَرْفَعُ الإبهامَ المُستَقِرَّ[٥] عن ذاتٍ مذكورةٍ أَوْ مقدَّرةٍ"[٦] قالَ أبو حيان: "ويجوزُ[٧] أَنْ يأتيَ بعدَ كلِّ كلامٍ منطوٍ[٨] على شيءٍ مبهَمٍ، إلاَّ في موضعينِ: أَحدُهُمَا: أَنْ[٩] يُؤدِّيَ إلى إخراجِ اللَّفظِ عنْ أصلِ وضعِه، نحوُ: أدهنتُ زيتًا، لا يجوزُ نصبُ " زيتٍ"[١٠] على التمييزِ، إذِ[١١] الأَصلُ: أدهنتُ بزيتٍ[١٢]، فلو نُصِبَ على التَّمييزِ لأدَّى إلى حذفِ الجارِّ والتزامِ التَّنكيرِ[١٣] في الاسمِ ونصبِهِ بعدَ إنْ لم يكُنْ منصوبًا، وهذا كلُّهُ إخراجُ اللَّفظِ[١٤] من أصلِ وضعِهِ، فلا يجوزُ بقياسٍ، بل يُوقَفُ ما وَرَدَ من ذلكَ على السَّماعِ، والذي وَرَدَ منهُ: امتلأَ الإناءُ ماءً، وتفقأَ زيدٌ شحمًا، الأَصلُ: من الماءِ، ومن الشَّحمِ. والثاني: أَنْ يؤدِّيَ إلى تدافعِ الكلامِ، نحوُ: ضربَ زيدٌ رجلاً، لا يجوزُ نصبُ " رجلٍ " تفسيرًا لِمَا انطوى عليهِ الكلامُ المتقدِّمُ من إبهامِ الفاعلِ، أي: أَنَّ الضاربَ ليسَ بامرأةٍ، ولا فرسٍ، مثلاً، لأَنَّ الكلامَ مبنيٌّ على حذفِ الفاعلِ، فَذِكْرُهُ تفسيرًا، آخِرُهُ[١٥] متدافعٌ، لأَنَّ ما حُذِفَ لا يُذْكَرُ"[١٦].

قولُ الألفيَّة:

كَشِبْرٍ أرضاً، وقَفِيزٍ بُرًّا ومَنَوَيْنِ عَسَلاً وتَمْرًا[١٧]

لم يَذْكُرْ من المفسِّراتِ سِوَى المقاديرِ، وبقيَ عليهِ شِبْهُهَا، نحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[١٨] ونِحْيٌ[١٩] سَمْنًا، وعلى التَّمرةِ مِثلُهَا زُبْدًا، والعددُ من أَحَدَ عَشَرَ[٢٠] إلى المائةِ، والفرعُ، نحوُ: خاتَمٌ حديدًا. والثلاثةُ مذكورةٌ في الكافيةِ والشذورِ[٢١]، إلاَّ أَنَّ ابنَ الحاجب جَعَلَ العددَ مِنَ

(١) في الأصل، ر، ق: عـرق، وهو خطأ نحوي، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢) في د: مذكورة، وهو خطأ.
(٣) في د: مذكورة، وهو خطأ.
(٤) ينظر: منهج السالك: ٢٢٣ – ٢٢٤.
(٥) في ت: المستتر، وهو تحريف.
(٦) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ٢١٥/١.
(٧) في ق: نحو، وهو تحريف.
(٨) في ق: منظوم، وهو تحريف.
(٩) في ر، ت، د: إنه، وفي ق: لأنه.
(١٠) في ظ: زيتا، وهو خطأ نحوي.
(١١) في ق: إن، وهو تحريف.
(١٢) في ق، د: بزيد، وهو تحريف.
(١٣) في ر التكسير، وهو تحريف.
(١٤) في ظ: للفظ.
(١٥) في د: أحده، وهو تحريف.
(١٦) منهج السالك: ٢٢٤.
(١٧) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢٨٦/٢.
(١٨) الزلزلة: ٧.
(١٩) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ١٤٩/٢، وشرح شذور الذهب: ٢٥٦، والنِّحْيُ والنِّحْيُ والنَّحَى: الزق، وقيل: وهو ما كان للسمن خاصة. اللسان: (نحا).
(٢٠) في د: إحدى عشرة، وهو وجه.
(٢١) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ٢١٦/١، وشرح شذور الذهب: ٢٥٤.

المقاديرِ، فقالَ[١]: "مِقْدَارٍ غالبًا إِمَّا في عَدَدٍ"[٢]. وهوَ[٣] رأيٌ لبعضِهم مَشَى عليهِ الأُبَّذي، وابنُ الضَّائعِ[٤] (٨٠/أ) والذي عليهِ الأكثرونَ منهم الفارسي وابنُ مالك أنَّ العدَدَ قَسِيمٌ[٥] للمقدارِ لا قِسْمٌ منهُ، ذَكَرَهُ أَبو حيان[٦]. وقالَ ابنُ هشام في تعليقهِ: يظنُّ كثيرٌ[٧] أنَّ العدَدَ من المقاديرِ، وليسَ كذلكَ، لأَنَّهُم يريدونَ بهِ ما تصحُّ[٨] إضافةُ المقدارِ إليهِ، وذلكَ لا يصحُّ في العددِ. وقالَ صاحبُ البديعِ: "العدَدُ وإنْ كانَ مقدارًا، إلاَّ أَنَّهُ ليسَ لَهُ آلةٌ يُعْرَفُ بِهَا"[٩]. وفاتَ ابنَ الحاجب أيضًا " كَمِ " الاستفهامية، فإنَّها ليستْ عددًا، بلْ هيَ سؤالٌ عن عدد، وقد ذُكِرَتْ[١٠] في الشذورِ[١١]. وفاتَ الثلاثةَ مُفهِمُ المثليَّةُ، نحوُ: لَنا أمثالُهَا شيئًا، " ومثلَ أُحُدٍ ذهبًا"[١٢] والغيريَّةُ، نحوُ: لَنا غيرُهَا إبلاً، وقد ذَكَرَهُمَا في التسهيلِ[١٣]. وقالَ أَبو حيان: كونُ المثليَّةِ مغايرةً للمقدارِ مذهبُ الفارسي، وقَدْ عَدَّ[١٤] سيبويه مِثْلَهُ[١٥] منَ[١٦] المقاديرِ. وقالَ ابنُ الضَّائعِ[١٧]: هو شبيهٌ بالمقدارِ[١٨]. قالَ ابنُ عصفور: وقولُ الفارسي أَوْلَى، لأَنَّا[١٩] إنَّما نريدُ بالمقدارِ ما صحَّ إضافةُ المقدارِ إليهِ لفظًا أَوْ نيَّةً و"مِثْلُ " لا يصحُّ فيها ذلكَ.

قولُ الألفيَّة: "وبعدَ ذي ونحوِهَا اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَهَا"[٢٠]. استثنَى في التسهيلِ والعمدةِ: ما دلَّ على امتلاءٍ[٢١]، نحوُ: هَلْ ممتلئٌ[٢٢] ماءً؟ فلاَ يضافُ، لأَنَّهُ[٢٣] في تقديرِ الإضافةِ، أي ممتلِيءُ[٢٤] النَّواحي. قالَ ابنُ هشام: ويمكنُ دخولُهُ في عبارتِهِ حملاً لقولِهِ: "أَضَفْتَهَا " على الإضافةِ لفظًا أَوْ تقديرًا. لكنْ أَبو حيان نازعَهُ في ذلكَ، وقالَ: إنَّهُ من تمييزِ الجملةِ لا من تمييزِ المفردِ.

---

(١) في ق: يقال، وهو تحريف.
(٢) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢١٦/١.
(٣) في ق: وهي، وهو تحريف.
(٤) في ظ: ابن الصائغ، وهو تصحيف. وينظر: هذا الرأي في الارتشاف: ٤٢٩.
(٥) في ت، ق، س: قسم، وهو تحريف.
(٦) ينظر: الارتشاف: ٤٢٩.
(٧) في ر: كثيرا، وهو خطأ نحوي.
(٨) في ق، د: يصح، وهو وجه.
(٩) ينظر: قول صاحب البديع في الارتشاف: ٤٢٩.
(١٠) في د: ذكره، وهو تحريف.
(١١) شرح شذور الذهب: ٢٥٤، وينظر: الهمع: ٧٨/٤.
(١٢) هذا جزء من حديث في فضائل الصحابة. ينظر: سنن أبي داود بشرح عون المعبود: ٣٤٦/٤ – ٣٤٧، وورد في مسند الإمام أحمد: ٢٩٦/٦ " ومثلَ أُحدٍ".
(١٣) التسهيل: ١١٤.
(١٤) في تً: وقدر، بدلا من: وقد عد.
(١٥) ساقطة من د.
(١٦) في د: في.
(١٧) في ظ: الصائغ، وهو تصحيف.
(١٨) ينظر: الارتشاف: ٤٢٩.
(١٩) ساقطة من ت.
(٢٠) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢٨٨/٢، وفيهما: وشبهها، بدلا من: ونحوها.
(٢١) التسهيل: ١١٤، وشرح العمدة: ٤٧٢.
(٢٢) في د: يمثل، وهو تحريف.
(٢٣) في د: لان، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: فيمتليء. وفي د: يمتلئ، وكلاهما تحريف.

قولُ الكافيةِ: "إنْ[١] كانَ بتنوينٍ[٢] أو نونِ تثنيةٍ جازَتِ الإضافةُ، وإلاّ فَلاَ"[٣].
فيه أُمورٌ:

الأَوَّلُ: ظاهِرُهُ امتناعُ الإضافةِ فيما فيهِ نونُ الجمعِ. والمصرَّحُ بِهِ في التسهيلِ والعمدةِ وسبكِ المنظومِ: جوازُها كالتثنيةِ[٤]، نحوُ: هم حَسِنُو وجوه[٥]. وأَورَدَهُ النيلي. لكن قالَ أبو حيان: الأرجحُ أنَّ مثلَ هذا من تمييزِ الجملةِ لا المفردِ. ومِثْلُ عشرينَ ونحوِهِ لا يُضافُ[٦]، فصحَّ كلامُ الكافيةِ.

الثاني: ظاهِرُهُ امتناعُ الإضافةِ في: أبيضَ وَجْهًا[٧]، لأَنَّهُ لا تنوينَ فيهِ، وقد صرَّحَ ابنُ مالك في شرحِ العمدةِ بجوازِهِ، وجعلَهُ مِمَّا[٨] فيهِ تنوينٌ مقدَّرٌ[٩]. لكن هذا أيضًا عندَ غيرِ ابنِ مالك من تمييزِ الجملةِ.

الثالث: ظاهِرُهُ أَيضًا: امتناعُ الإضافةِ في المضافِ، وهوَ كذلكَ، إلاَّ أَنَّهُ إذا[١٠] أَغنَى التمييزُ عَنِ المضافِ إليهِ، صحَّ حذفُهُ وإضافةُ المضافِ إلى التَّمييزِ، نحوُ: زيدٌ أَشجعُ النَّاسِ رجلاً، فتقولُ[١١]: أَشجَعُ رجلٍ، ذَكَرَهُ في التَّسهيلِ[١٢]. وإلى ذلكَ أَشارَ في الألفيةِ بقولِه:

والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضيفَ وَجَبَا إنْ كانَ مِثْلَ " مِلْءُ"[١٣] الأَرضِ ذَهَبَا[١٤]

ثُمَّ هوَ مقيَّدٌ بالخلوِّ مِنْ " مِنْ "، نَعَمْ، نازَعَ أبو حيان في مثالِ: أَشجعُ رجلٍ، وقالَ: إنَّ "رجلاً" فيهِ ليسَ هو الذي كانَ في: أشجعُ النَّاسِ رجلاً، بَلْ لم يكُنْ هذا تمييزًا البتَّةَ، وإنَّما هوَ اسمٌ مفردٌ قامَ مقامَ الجمعِ، واكتفَى بِهِ عنهُ، والمعنَى: أَشجَعُ الرِّجالِ، فليسَ بتمييزٍ لـ" أَشجعُ "، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ: أَشجعُ[١٥] رجلٍ[١٦] قلبًا، وأَحسنُ رجلٍ[١٧] وجهًا، فَلَو كانَ تمييزًا لم يُؤْتَ بعدَهُ بتمييزٍ آخرَ، إذْ لاَ يتعدَّدُ التمييزُ. ثُمَّ إنَّهُ في الأَلفيةِ أَشارَ إليهِ بالمثالِ، فأحسنُ[١٨] منهُ قولُ الكافيةِ الكبرى مُصَرِّحًا بالحُكْمِ:

والنَّصبُ حَتْمٌ بَعْدَ مَا أُضيفَ إنْ لَمْ يُغْنِ[١٩] عَمَّا بالمُضَافِ قَدْ قُرِنْ[٢٠]

---

(١) في ق: إذا.
(٢) في ر: تنوين.
(٣) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢١٦/١.
(٤) التسهيل: ١١٤، وشرح العمدة: ٤٧٢، وسبك المنظوم ورقة: ٣٠.
(٥) في ق: وجه، وهو تحريف.
(٦) في ق: لا تضاف، وهو تصحيف.
(٧) في س: وجهها، وهو تحريف.
(٨) في ت: فيما.
(٩) شرح العمدة: ٤٧٣.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) في ق، د، س: فيقول، وهو تصحيف.
(١٢) التسهيل: ١١٤.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢٨٨/٢.
(١٥) ساقطة من د.
(١٦) في ت: رجلا، وهو خطأ نحوي.
(١٧) في ت: رجلا، وهو خطأ نحوي.
(١٨) في ت: وأحسن، وهو وجه.
(١٩) في ق: يغلن، وهو تحريف.
(٢٠) شرح الكافية الشافية: ٧٧١/٢.

تنبيهاتٌ[١]:

الأَوَّلُ: تترجَّحُ الإضافةُ في مثلِ: خاتَمٌ حديدًا، على النَّصبِ، وقد ذَكَرَهُ ابنُ الحاجب[٢].

الثاني: تَتَعيَّنُ الإضافةُ(٨٠/ب) في المقاديرِ إذا أُريدَ بِهَا الآلاتُ التي يقعُ[٣] بِهَا التقديرُ[٤]، نحوُ: مَنَوَا سَمْنٍ، وقفيزُ بُرٍّ، وذراعُ ثوبٍ، يريدُ[٥] الرَّطلينِ اللَّذين يُوزَنُ بهما السَّمنُ، والمكيالُ الذي يُكالُ به البُرُّ، والآلةُ التي يُذْرَعُ بها الثَّوبُ، ذَكَرَهُ في التسهيلِ والكافية[٦]. قالَ ابنُ هشام: وإنَّما لم يَذْكُرْهُ[٧] في الألفيةِ، لأنَّهُ ليسَ بتمييزٍ، فإنَّ الإضافةَ فيه بمعنَى الَّلامِ لا "مِنْ"[٨]. وتتعيَّنُ[٩] الإضافةُ أَيضًا فيما مُيِّزَ[١٠] بواحد منهُ ممَّا لَمْ تتغيَّرُ[١١] تسميتُهُ بالتبعيضِ، نحوُ: حَبُّ رُمانٍ، وغصنُ ريحانٍ (وثمرةُ نخلة، وسعفُ مُقْلٍ[١٢]، ذَكَرَهُ في التسهيلِ[١٣].

الثالث: قالَ أَبو حيان)[١٤]: إنَّما يجوزُ انتصابُ الاسمِ في الأَعدادِ والمقاديرِ إذا تعذَّرَتِ الإضافةُ، فإنْ لم تَتَعَذَّرْ لم يَجُزْ، لأَنَّ النَّصبَ في هذا البابِ ضعيفٌ لكونِهِ في خامسِ رتبةٍ[١٥] من الفعلِ، فلا يتكلَّفُ إلاَّ عندَ تعذُّرِ الإضافةِ[١٦].

قولُ الأَلفيَّةِ:

والفاعلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً: كـ"أَنتَ أَعلَى مَنْزِلاَ "
وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَـا مَيِّزْ كأكرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَـا[١٧]

فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: هذانِ عندَ المصنِّفِ من تمييزِ المفردِ لا الجملةِ، كما صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ[١٨]. ونازعَهُ أَبو حيان بأَنَّ المشهورَ أَنَّهُمَا من تمييزِ الجملةِ وقد مَشَى على ذلكَ ابنُ الحاجب والشذورُ[١٩].

---

(١) في ق: تنبيهان. وفي س: تنبيها، وهو تحريف.
(٢) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ٢١٦/١.
(٣) في س: تقع، وهو تصحيف.
(٤) في س: المقادير، وهو تحريف.
(٥) في ت: تريد، وهو وجه.
(٦) التسهيل: ١١٤. وشرح الكافية الشافية: ٧٦٩/٢ - ٧٧٠، وينظر: الهمع: ٦٥/٤.
(٧) في د: يذكر.
(٨) ينظر: الهمع: ٦٥/٤.
(٩) في د: ويتعين، وهو وجه.
(١٠) في د: ميزوا، وهو وجه.
(١١) في ر، ق، س: يتغير.
(١٢) المقل: حمل شجر الدوم، واحدته مقلة، والدوم: شجرة تشبه النخلة في حالاتها. اللسان (مقل).
(١٣) التسهيل: ١١٤. وينظر: الهمع: ٦٥/٤.
(١٤) من (وثمرة..) إلى (.. أبو حيان) ساقطة من ت.
(١٥) في ر: مرتبة، وهو وجه.
(١٦) ينظر: الهمع: ٦٥/٤ — ٦٦.
(١٧) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢٨٩/٢، ٢٩٠.
(١٨) التسهيل: ١١٤.
(١٩) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ٢٢٠/١، وشرح شذور الذهب: ٢٥٤.

الثاني: نازَعَ أَبو حيان في قولِهِ: "الفاعلَ المعنَى ": بأَنَّ من مثلِ[١] أَفعَلَ التَّفضيلِ: زيدٌ أَكثرُ مالاً، وأَحسنُ وجهًا، و"مالاً " و"وجهًا " ليسَا فاعلَيْنِ في المعنَى، إذ لا يتقدَّرُ بكثرِ[٢] مالِهِ، ولا بحسنِ وجهِهِ[٣] لأَنَّ " كَثُرَ " و"حَسُنَ " لا دلالةَ لهما على الأَكثريةِ والأَحسنيةِ التي هيَ معنى "أَفْعَلَ" ولم تَبْنِ[٤] العربُ فعلاً يدلُّ على هذا المعنَى، فليسَ لَنَا لفظٌ فعلٌ يتضمَّنُ معنَى[٥] أَفعَلَ[٦] التفضيلِ[٧]. وقالَ ابنُ هشام: اعْلَمْ أَنَّهُ لا يريدُ بقولِهِ: "الفاعلَ المعنَى " أنَّ هذا النَّوعَ محوَّلٌ عن الفاعلِ كما فَهِمَ بعضُهُم، لأَنَّكَ إذا قلتَ: حَسُنَ وجهُهُ، لَمْ يُفِدِ[٨] التَّفضيلَ قطعًا فكيفَ يكونُ محوَّلاً عن (قولِكَ: أَحسنُ وجهًا، وإنَّما يريدُ كونَ التمييزِ هوَ المنسوبُ إليهِ ذلكَ المعنَى، والتَّحقيقُ. أنَّ[٩] التمييزَ في هذا البابِ محوَّلٌ عَنِ)[١٠] الإضافةِ فالأصلُ: وَجْهُهُ أحسنُ، فجَعَلَ المضافَ تمييزًا، والمضافَ إليهِ مبتدأً، فانفصلَ وارتفعَ بعدَ إنْ كانَ متصلاً مجرورًا.

الثالث: لم يعرضِ المصنِّفُ لتمييزِ الجملةِ البتَّةَ، وقد خصَّهُ (في التسهيلِ: بما[١١] نُصِبَ بعدَ جملةٍ فعليةٍ مبهمةِ[١٢] النسبةِ)[١٣]، فشملَ المحوَّلَ عن الفاعلِ، وعن المفعولِ، وخَرَجَ عنهُ المحوَّلُ[١٤] عن المبتدإِ كأحسنَ وجهًا، وغيرُ المحوَّلِ[١٥] كَلِلَّهِ درُّهُ فارسًا، فَهُمَا عندَهُ من تمييزِ المفردِ كما تقدَّمَ. قالَ أَبو حيان: ولا نَعْلَمُ[١٦] لَهُ سلفًا في هذا الاصطلاحِ[١٧]، وقد وافَقَ الجمهورَ في سبكِ المنظومِ[١٨].

قولُ الشذورِ[١٩]: "إمَّا محوّلٌ عن الفاعلِ"[٢٠]. قالَ الأُبَّذي: أَو النائبِ عنهُ، نحوُ: ضُرِبَ زيدٌ ظهرًا وبطنًا، وفُجِّرَتِ الأَرضُ عيونًا.

قولُهُ: "أَو عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا[٢١]﴾"[٢٢]. كذا ذَكَرَهُ أَكثرُ المتأخرينَ، وجزَمَ بِهِ ابنُ عصفور[٢٣]، وابنُ مالك، وقالَ: "عُيُوناً " في الآيةِ حالٌ مقدَّرةٌ لا تمييزٌ،

---

(١) في ت: مثل، وهو تصحيف.
(٢) في ت: بكثرة.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) في ر: تبين، وهو تحريف. وفي ت: بين، وهو وجه.
(٥) في ظ: فعل.
(٦) بعدها زيادة في ت وهي: لا دلالة لهما على الأكثرية والأحسنية التي هي معنى أفعل.
(٧) ينظر: منهج السالك: ٢٢٣.
(٨) في ق: تفد، وهو تصحيف.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) من (قولك..) إلى (.. عن) ساقطة من ق.
(١١) في ت: لما، وهو تحريف.
(١٢) في ر، ق: بهيئة. وفي ت: مهيئة. وفي د: هيئة، كله تحريف.
(١٣) من (في التسهيل..) إلى (.. النسبة) ساقطة من ق. ينظر: التسهيل: ١١٥.
(١٤) في ق: المحولة، وهو تحريف.
(١٥) في ق: المحولة، وهو تحريف.
(١٦) في ر: ولا يعلم، وهو وجه.
(١٧) ينظر: الهمع: ٦٩/٤.
(١٨) سبك المنظوم ورقة: ٣٠.
(١٩) قول الشذور: في ق بياض.
(٢٠) شرح شذور الذهب: ٢٥٤.
(٢١) القمر: ١٢.
(٢٢) شرح شذور الذهب: ٢٥٤.
(٢٣) شرح الجمل: ٢٨٤/٢.

أَي: صارتْ عيونًا بعدَ التفجيرِ، كـ﴿أَعصِرُ خَمرًا﴾[1]. (81/أ) قالَ ابنُ أَبي الربيع: هيَ بدلٌ من الأَرضِ على حذفِ الضَّميرِ، أَي: عيونها، أو نصبٌ بنزعِ الخافضِ، أَي: بعيونٍ[2].

قولُهُ: "أَوْ عَنْ غيرِهِمَا[3]، أَوْ غيرِ محوَّلٍ"[4]. بقيَ اسمٌ آخرُ، ذَكَرَهُ أَبو حيان، وهوَ الشَّبيهُ بالمنقولِ[5]، نحوُ: امتَلأَ الإِناءُ ماءً، ونِعْمَ زيدٌ رجلاً، ووجْهُ الشَّبَه[6]: أَنَّ " امتلأَ " مطاوعٌ: "مَلأَ " فكانَ الأَصلُ: مَلأَ الماءُ الإِناءَ، ثُمَّ صارَ تمييزًا بعدَ إنْ كانَ فاعِلاً. وكذا الأَصلُ: نِعْمَ الرجلُ، ثُمَّ أُضمِرَ وصارَ بعدَ إنْ كانَ فاعلاً تمييزًا[7].

قولُ الكافيةِ: "إلاَّ أنْ يكونَ جنسًا"[8]. استثنى في التسهيل صورةً أُخرى، وهيَ: ما إذا لَزِمَ إفرادُ المُميَّزِ لإفرادِ معناهُ[9]، نحوُ: كريمٌ الزيدون أَصلاً، إذا كانَ أَصلُهُم واحدًا، لأَنَّهُ لو جُمِعَ أَوهمَ اختلافَ الأُصولِ، وفيهِ: أنَّ الإفرادَ أَوْلَى[10] من المطابقةِ في مثلِ: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾[11]، وأَنَّهُ مُمتَنِعٌ في مثلِ: نَظُفَ[12] زيدٌ ثيابًا، لفواتِ معنَى الجمعِ المقصودِ، وهذهِ الصورةُ قد تُؤْخَذُ من قولِ الكافيةِ: "إلاَّ أنْ يَقْصِدَ[13] الأنواعَ"[14].

قولُ الأَلفيَّةِ:

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غيرَ ذي العَدَدْ ... والفاعِلِ المعنَى..."[15]

فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: بقيَ عليهِ المحوَّلُ عَنِ المفعولِ، فإِنَّهُ أيضًا[16] لا يجوزُ جَرُّهُ بـ" مِنْ " أَوردَهُ ابنُ هشام وغيرُهُ[17]. قلتُ: جوابُهُ[18] أَنَّهُ لم يتعرَّضْ في البابِ لذكرِ المحوَّلِ عَنِ المفعولِ، فلم يدخلْ في عبارتِهِ، ولهذا[19] ذَكَرَ هذهِ[20] المسأَلةَ في التسهيلِ في آخرِ فصلٍ[21] التمييزِ عن المفردِ، قائلاً:

(1) يوسف: 36. (2) ينظر: أقوال العلماء هذه في الهمع: 4/68.
(3) في ر: أو عنهما، بدلا من: أو عن غيرهما، وهو تحريف.
(4) شرح شذور الذهب: 254.
(5) ينظر: الارتشاف: 427، وشرح اللمحة البدرية: 2/152.
(6) في ت: الشبيه.
(7) شرح اللمحة البدرية: 2/152، والهمع: 4/68 – 69.
(8) الكافية: 8، شرحها للرضي: 1/221.
(9) التسهيل: 115.
(10) في ر: أولا، وهو خطأ في الرسم.
(11) النساء: 4. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/242.
(12) في ق: قطف، وهو تحريف. (13) في ر: تقصد.
(14) الكافية: 8، شرحها للرضي: 1/221. (15) الألفية: 34. شرح ابن عقيل: 2/292.
(16) في ر: أيضا فإنه، بزيادة: فإنه. (17) أوضح المسالك: 2/367، منهج السالك: 226.
(18) في ر: وجوابه، بزيادة الواو وهو وجه. (19) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(20) في ق: ذكره في، بدلا من: ذكر هذه. (21) في ر: باب.

"ويجوزُ إظهارُ " مِنْ " مَعَ ما[١] ذُكِرَ في هذا الفصلِ[٢] إنْ لم يميِّزْ عَدَدًا ولم يكنْ فاعلَ المعنَى"[٣]. ومثَّلَ للثاني في شرحِهِ[٤] بمثلِ أَفعلَ التفضيل. فَعُرِفَ[٥] أَنَّهُ لم يقصدِ المحوَّلَ عَنِ الفاعلِ ولا المفعولِ.

الثاني: أُورِدَ عليهِ أَنَّهُ يُجَرُّ بعدَ[٦] العددِ في مِثْلِ: عشرونَ من الدراهمِ. وأُجيبَ: بخروجِهِ[٧] عن التمييزِ بدليلِ تعريفِهِ.

الثالث: قالَ ابنُ الناظم: "أَطلقَ مَنْعَ الجَرِّ في الفاعلِ المعنَى وهوَ مقيَّدٌ، فإنَّهُ يجوزُ جَرُّهُ بـ"مِنْ " في تعجبٍ وشِبْهِهِ، نحوُ: للهِ درُّهُ من فارسٍ[٨]، و:

نِعْمَ المرءُ[٩] مِنْ رجلٍ...[١٠]

وأجابَ ابنُ قاسم: "بأنَّ هذينِ من تمييزِ المفردِ، والمنقولُ عن الفاعلِ لا يكونُ إلاَّ تمييزَ جملة"[١١]. قلتُ: ليسَ كما[١٢] قالَ، لِمَا تقدَّمَ تقريرُهُ من أَنَّ مرادَهُ بالفاعلِ المعنَى ما كانَ بعدَ أَفعلِ التفضيلِ كما صرَّحَ بِهِ في شرحِ التسهيلِ، وهو المذكورُ في قولِهِ: "والفاعلَ المعنَى انْصِبَنْ بأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً"[١٣]. وبذلكَ يبطلُ إيرادُ ابنِه أَيضًا. وقد جمعَ في الكافيةِ بينَ الفاعلِ المعنَى وبينَ[١٤] المحوَّلِ[١٥] عَنِ الفاعلِ، فقالَ:

واجْرُرْ[١٦] بِـ مِنْ إنْ[١٧] شئتَ تمييزًا[١٨] سِوَى ... معدودٍ أَوْ مَا الفاعليَّةَ اقْتَضَى
ونحوُ: نفس منْ تَطِيبُ نَفْسَا ... جُنُبْ[١٩] مِنْ كذاكَ شِبْتَ رَأْسَا[٢٠]

قولُ الألفيَةِ[٢١]: "والفِعْلُ ذو التَّصريفِ نزرًا سُبِقَا"[٢٢]. فيهِ أُمورٌ:

---

(١) ما: ساقطة من ر.
(٢) في ق: التفصيل، وهو تحريف.
(٣) التسهيل: ١١٥.
(٤) أي شرح التسهيل.
(٥) في ت: فعلم، وهو وجه.
(٦) ساقطة من د.
(٧) في ق: نحو وجه، بدلا من: بخروجه، وهو تحريف.
(٨) في ت: فارسا، وهو خطأ.
(٩) في ر، ت، ق، د: البر، وهو تحريف.
(١٠) جزء من بيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، وتمامه:
تخيره فلم يعدل سواه ... فنعم المرء من رجل تهامي
ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٣٨، واللسان (تهم). وشرح الأشموني: ٢/٢٠٠.
(١١) شرح الألفية: ٢/١٧٢ – ١٧٣.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢/٢٨٩.
(١٤) بين: ساقطة من ق.
(١٥) في ق: المجهول، وهو تحريف.
(١٦) في ت: واجررن.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) في ر، ت: تمييز.
(١٩) في ت: حيث، وهو تصحيف.
(٢٠) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٧٣، ٧٧٤.
(٢١) في ت: قوله، بدلا من: قول الألفية.
(٢٢) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٢/٢٩٢.

أَحدُها[1]: أَنَّ هذا مذهبُ المازني والمبرِّدِ والجرمي[2]، وصرَّحَ بتصحيحِه في التسهيلِ والعمدةِ[3]، ووافَقَهُ أَبو حيان[4]، ولكنَّ الجمهورَ من الفريقينِ على خلافِهِ، وقد وافَقَهُم في سبكِ المنظومِ[5]، ولهذا قالَ ابنُ الحاجب: "والأَصحُّ [أنْ][6] لا يتقدَّمَ على الفعلِ، خلافًا للمازني والمبرِّدِ"[7]. ويَرِدُ عليهِ أَنَّهُ أَطلقَ الفعلَ، فأَوهَمَ جريانِ خلافِهِمَا في الجامدِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّ التَّقديمَ مُمْتَنِعٌ عليهِ بالإجماعِ، كذا نقلَهُ في شرحِ التسهيلِ.

الثاني: قالَ أبو حيان: (٨١/ب) يُستثنَى من الفعلِ المتصرِّفِ " كَفَى " فلا يجوزُ التَّقديمُ عليهِ بإجماعٍ، لا يُقالُ: ناصرًا[8] كَفَى بزيدٍ[9]، ولا: شهيدًا كَفَى باللهِ[10].

الثالث: قالَ أَبو حيان: لم يذكُرِ النَّاظمُ الوصفَ، لأَنَّ رأْيَهُ أنَّ المنتصبَ بعدَهُ من تمييزِ المفردِ لا الجملةِ، فلا يُقَدَّمُ عليهِ البَتَّةَ، وقياسُ مَنْ يَرَى أَنَّهُ من تمييزِ الجملةِ، أنْ يجريه مجرَى الفعلِ في جوازِ التَّقديمِ. وفي تعليقِ ابنِ هشام: مُقْتَضَى القياسِ أنْ يجريَ الخلافُ في الاسمِ المشتقِّ، نحوُ: أَنَا طيِّبٌ نفسًا، ولكنِّي لم أَرَهُمْ ذَكَروهُ. انتهى.

تنبيهٌ:

فاتَ الثلاثةَ ذكرُ حذفِ التمييزِ والمُميِّزِ، وهُمَا جائزانِ[11] لدليلٍ[12] ذَكَرَهُ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ[13].

---

(١) في ت، ق، د: الأول، وهو وجه.

(٢) ينظر في هذه المسألة المقتضب: ٣/٣٦، الخصائص: ٢/٣٨٤، الإنصاف مسألة: ١٢٠، شرح الكافية الشافية: ٢/٧٧٥ – ٧٧٧، شرح الألفية لابن الناظم: ١٣٨، الهمع: ٤/٧١.

(٣) التسهيل: ١١٥، وشرح العمدة: ٤٧٤.

(٤) ينظر: منهج السالك: ٢٢٧.

(٥) سبك المنظوم ورقة: ٣٠.

(٦) ساقطة من الأصل ر، ق، د، س، ظ.

(٧) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٢٣.

(٨) في ر: ناظر، وهو تحريف.

(٩) في ر: زيد، وهو تحريف.

(١٠) ينظر: منهج السالك: ٢٢٧، والارتشاف: ٤٣١، والهمع: ٤/٧٢.

(١١) في ر: جاريان، وهو تحريف.

(١٢) في ت: بدليل.

(١٣) ينظر: الارتشاف: ٤٣٢.

بابُ حروفِ الجَرِّ

حدَّها ابنُ الحاجب، ولا تحتاجُ[1] إلى حدٍّ، لأنَّها محصورةٌ بالعدِّ.

قوله: "حروفُ الجرِّ ما وُضِعَ للإفضاءِ بفعْلٍ أو معناهُ إلى ما يليه"[2] وفي الوافيةِ:

ما يُفْضِي بالأفعالِ[3] معنىً فأدْرِ ... لِما يَليهِ فَهــوَ حَرْفُ جرٍّ[4]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ النيلي: يدخلُ في هذا التَّعريفِ " واوُ " مَعَ، و"إلاَّ"[5] في الاستثناءِ الموجبِ، فإنَّهُمَا وُضِعا للإفضاءِ بمعنى[6] فعلٍ إلى ما يليهما[7].

الثاني: ظاهِرُهُ أنَّها إنَّما سُمِّيَتْ حروفَ الجَرِّ لذلكَ، أي: لكونِهَا تجرُّ معنَى الفعلِ لِمَا[8] يليها، وبِهِ صرَّحَ في شرحِ الوافيةِ[9]. ومَشَى عليهِ النيلي وغيرُهُ. قالَ الرضي: "والأظهرُ أنَّهُ[10] قيلَ لَهَا ذلكَ، لأنَّها تعملُ إعرابَ الجَرِّ، كما قيلَ: حروفُ النَّصبِ وحروفُ الجزمِ"[11].

الثالث: يختصُّ بالوافيةِ، وهو قولُهُ: "بالأفعالِ معنًى "، فإنَّهُ غيرُ منتظمٍ، لأنَّ المرادَ بالإفضاءِ الإيصالُ، وهو متعدٍّ[12] بنفسه، فكانَ الصَّوابُ أنْ يقالَ: "ما يُفْضِي الأفعالَ "، وإنَّما دخلتِ "الباءُ" في الكافيةِ، لأنَّ المصدرَ عاملٌ ضعيفٌ يجوزُ تقويتُهُ بالحرفِ، ثُمَّ[13] إنْ كانَ قولُهُ: "معنًى" تمييزًا محوَّلاً[14]، والتقديرُ: ما يفضي معنَى[15] الفعلِ إلى ما يليهِ، وَرَدَ عليهِ: ما فيهِ معناهُ من اسمِ الفاعلِ ونحوِهِ. وإنْ أرادَ بِهِ هذا كما صرَّحَ بِهِ في الشَّرحِ والكافيةِ[16]، فهوَ في غايةِ الركَّةِ[17]، لأنَّ فيهِ حذفَ حرفِ العطفِ والضميرَ المضافَ إليهِ، والتَّقديرُ: أوْ معنَاهَا.

قولُ الألفيَّةِ:

هاكَ حروفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلى ... حتَّى خَلاَ حاشَا عَدَا في عَنْ[18] عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ الَّلامُ كَيْ واوٌ وتَا ... والكــافُ والبــاءُ ولَعَلَّ وَمَتَى[19]

---

(١) في ت، د: ولا يحتاج، وهو تصحيف.
(٢) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٣١٩/٢ وفيه: بفعل أو شبهه، بزيادة أو شبهه.
(٣) في ت: بالفعل.
(٤) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٧٨.
(٥) في ر: أولا، بدلا من: وإلا، وهو تحريف.
(٦) بمعنى: مكررة في ر.
(٧) في ت: يليها، بدلا من: يليهما.
(٨) في ت: بما، وهو تحريف.
(٩) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٨٠.
(١٠) في ق: انها.
(١١) شرح الكافية: ٣١٩/٢ - ٣٢٠.
(١٢) ساقطة من ر.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: تمييز محول، وهو خطأ نحوي، وما أثبته من ظ.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) في ت: في شرح الكافية والوافية، بدلا من: في الشرح والكافية، وهو تحريف.
(١٧) في ت: الرد، وهو تحريف.
(١٨) في من: ساقطة من ت.
(١٩) الألفية: ٣٤. شرح ابن عقيل: ٣/٣.

فيه أُمورٌ:

الأوَّلُ: لم يذكُرْ في الكافيةِ " كَيْ " ولا " مَتَى " وذَكَرَ في الشذورِ " كَيْ"[١] دونَ لَعَلَّ ومَتَى. وبقيَ على الثلاثةِ[٢] حروفٌ: "لَعَا"[٣]، نَقَلَ الفراءُ وابنُ الأنباري الجَرَّ بها[٤]. و"لَوْلاَ " إذ تَلاَهَا ضميرُ جَرٍّ، فإنَّها جارَّةٌ لَهُ[٥] عندَ سيبويهِ[٦]، وقد ذَكَرَها ابنُ مالك في كافيتِه[٧]. و"هَا " التنبيهُ، وهمزةُ الاستفهامِ، وهمزةُ القطعِ إذا جُعِلَتْ عوضًا من حرفِ القَسَمِ مَعَ الله، فإنَّ الأخفشَ وجماعةً قالُوا: إنَّ الجَرَّ بِهَا لا بالمحذوفِ، وقوَّاهُ[٨] ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ[٩]، وصحَّحَ في التسهيلِ مقابِلَهُ[١٠]. وعدَّ الزَّجَّاجُ والرُّماني " أَيْمُن " في القَسَمِ (حرفَ جَرٍّ[١١]. وشذَّ في ذلكَ[١٢]. وعدَّ بعضُهُم منها: "مُن " و"مُ"[١٣] مُثَلَّثَيْنِ في القَسَمِ)[١٤]. وجزَمَ بِهِ في سبكِ المنظومِ[١٥]. وذَكَرَ الفرَّاءُ أنَّ " لاتَ " قد تَجُرُّ الزَّمانَ[١٦]. وقالَ الأخفش: "بَلْهَ " حرفُ جَرٍّ بمعنَى " مِن"[١٧]. والصَّحيحُ أنَّها اسمٌ[١٨]. وجعلَ ابنُ مالك " بَيْدَ " حرفُ جَرٍّ[١٩]. والأصحُّ أنَّها اسمٌ يُستثنَى بِهَا. وقالَ: "مَعَ " حرفُ جَرٍّ[٢٠]، والأَصحُّ أنَّهَا ظرفٌ[٢١]. فحروفُ الجَرِّ باتِّفاقٍ واختلافٍ أكثرُ من ثلاثينَ حرفًا[٢٢].

الثاني: الجَرُّ بـــ" لَعَلَّ " لغةُ عُقيلٍ[٢٣]، وذَكَرَ ابنُ الحاجبِ (٨٢/أ) أنَّهُ شاذٌّ[٢٤]، وقَدْ

---

(١) ساقطة من ت. وينظر: شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٢) في ت: الثلاث.
(٣) في ت: أما، وهو تحريف.
(٤) ينظر: الهمع: ٢٠٨/٤.
(٥) ساقطة من د.
(٦) الكتاب: ٣٧٣/٢ – ٣٧٤. والهمع: ٢٠٨/٤، ٢٠٩. والأشموني: ٢٠٦/٢.
(٧) شرح الكافية الشافية: ٧٨٠/٢.
(٨) في ق: وقوله: وهو تحريف.
(٩) شرح الكافية الشافية: ٨٢٣/٢ – ٨٢٤.
(١٠) التسهيل: ١٥٠ – ١٥١. وينظر: شرح الأشموني: ٢٠٥/٢.
(١١) الارتشاف: ٤٦٧. والهمع: ٢٣٨/٤، شرح الأشموني: ٢٠٥/٢ – ٢٠٦.
(١٢) الارتشاف: ٤٦٧. الجنى الداني: ٤٩٥. الهمع: ٢٣٨/٤. شرح الأشموني: ٢٠٥/٢ – ٢٠٦.
(١٣) في الأصل: يم. وفي ر، ق، د، س، ظ: ثم، والتصويب من التسهيل: ١٥١. وسبك المنظوم ورقة: ٣٠. وينظر: الجنى الداني: ١٧٢.
(١٤) من (حرف جر...) إلى (... في القسم) ساقطة من ت.
(١٥) في سبك المنظوم ورقة: ٣٠".. وقد يضم ميم (من) هذه وتحذف نونها فتختص في الحالين بالله " وفي التسهيل: ١٥١: " ومن مثلث الحرفين وم مثلثا".
(١٦) معاني القرآن للفراء: ٣٩٧/٢ – ٣٩٨، الجنى الداني: ٤٥٦. الهمع: ١٢٤/٢.
(١٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/٤. شرح الكافية للرضي: ٧٠/٢. الارتشاف: ٦٥، الهمع: ٢٩٨/٣.
(١٨) شرح الأشموني: ٢٠٦/٢.
(١٩) ينظر: الهمع: ٢٨١/٣.
(٢٠) ينظر: الهمع: ٢٢٧/٣.
(٢١) ساقطة من ق. وينظر: الجنى الداني: ٣١١.
(٢٢) ساقطة من ت.
(٢٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٦/١. التسهيل: ١٤٨، الهمع: ٢٠٧/٤. شرح الأشموني: ٢٠٤/٢.
(٢٤) الكافية: ٢٠، شرحها للرضي: ٣٥٩/٢ – ٣٦٠.

استشكَلَ رفْعَ الخبرِ بعدَهَا على هذهِ اللُّغةِ[1]، نحوُ:

لَعَلَّ أَبي المغوارِ منْكَ قريبُ[2]

وأَجابَ في البسيطِ: بأنَّ محلَّها رَفْعٌ، فتقولُ: لعلَّ زيدٌ قائمٌ، كما تقولُ: بحسبِكَ درهمٌ، كأنَّكَ قلتَ: زيدٌ قائمٌ. قالَ ابنُ قاسم في شرحِ التسهيلِ: فتكونُ على هذا[3] زائدةً، وإنْ لم تكُنْ زائدةً فتشكلُ.

الثالث: الجَرُّ بـ" مَتَى " لغةُ هذيلٍ، وهيَ بمعنى مِنْ[4]، ثُمَّ لـ " مَتَى " استعمالانِ: أَحدُهُمَا: أَنْ تكونَ بمعنَى وسط، فهيَ اسمٌ لا حرفُ جَرٍّ. وقد حُكِيَ دخولُ " في " عليها في قولِهِمْ: "جعلتُهُ في متَى كُمِّي " أَي: وسط[5] كُمِّي[6]. والآخرُ: أَنْ تكونَ[7] بمعنى " مِن " قالَ ابنُ جنِّي: وهيَ مَتَى الاسمُ، وكأنَّ حرفَ الجَرِّ مرادٌ[8] مَعَها، أَي:

تَرَفَّعتْ[9] مِنْ مَتَى لُجَجٍ[10]

أَي من أَوساطِ لُجَجٍ[11]. قالَ[12]: ولا ينكرُ[13] أيضًا أَنْ تكونَ[14] حرفًا كـ"مِن"[15] فَعَدُّ النَّاظمِ لَهَا[16] في حروفِ الجَرِّ دَعْوَى لا دليلَ عليها، كذا قالَ الرضي الشاطبي[17]. ثُمَّ أجابَ بأنَّ

---

(١) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ٣٩٧.

(٢) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار، وصدره:
فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوت دعوةً
شرح الجمل: ٤٢٦/١، ٤٧٠، مغني اللبيب: ٣٧٧، ٥٧٦. والهمع: ٢٠٧/٤ وخزانة الأدب: ٣٧٠/٤
وهو في أمالي القالي: ١٥١/٢ برواية: لعل أبا... على اللغة العامة في لعل.

(٣) ساقطة من د.

(٤) التسهيل: ١٤٨، واللسان: (متى). والهمع: ٢١٠/٤، والأشموني: ٢٠٥/٢.

(٥) ساقطة من د.

(٦) مغني اللبيب: ٤٤٠ – ٤٤١، واللسان: (متى)، والهمع: ٢١١/٤.

(٧) في ر، س: يكون.

(٨) في ت: يراد. وفي ق: يزاد. وفي س: من إذا، كلاهما تحريف.

(٩) في ر، ت، ق، د، ظ: توقعت، وهو تحريف.

(١٠) في ر، د: نجح. في ت: يحج. وفي س: الجج، كله تحريف، وهو يشير إلى بيت أبي ذؤيب الهذلي، وهو بتمامه: شربنَ بماءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لججٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ
ينظر: شرح أشعار الهذليين: ١٢٩/١. وسر صناعة الإعراب: ١٥٢/١، وشرح العمدة: ٢٦٨، والهمع: ٤/ ٢١١.

(١١) في ت: الحج. وفي د: نحج، وكلاهما تحريف.

(١٢) في ر، ت، ظ: ثم قال، وهو وجه.

(١٣) في ت: ولا منكر، وفي ق: ولا ننكر، وهو وجه.

(١٤) في ت: يكون، وهو وجه.

(١٥) في ق، س: لمن، بدلا من: كمن، وهو تحريف.

(١٦) ساقطة من ت.

(١٧) في ت: والشاطبي، بزيادة الواو. والشاطبي: ساقطة من ظ.

الأَكثرَ من النُّحاةِ واللُّغويِّينَ على حرفيَّتِهَا حينئذٍ، وهوَ أَحدُ احتمالَي ابنِ جنِّي.

الرابع: تختصُّ " كي " بـــ" مَا " الاستفهاميَّةِ، وأَنِ المضمرةِ وصلتِهَا، وقد ذَكَرَهُ في الشذورِ[١]. ويُزادُ عليهِ: و" مَا " المصدريةُ وصلتُهَا، ذَكَرهُ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ، وقالَ: إِنَّهُ ذو غرابَة، قالَ: ومعناهَا[٢] التَّعليلُ[٣].

قولُ[٤] ابنِ الحاجبِ: "والكافُ"[٥]. لم يقيِّدْهَا بالظَّاهِرِ، وهيَ مختصَّةٌ بِهِ، وقُيِّدَتْ بذلكَ في الأَلفيةِ والشذورِ[٦].

قوله[٧]: "وواوُ القسمِ إِنَّما تكونُ عندَ حذفِ[٨] الفعلِ لغيرِ السُّؤالِ مختصَّةً بالظَّاهرِ[٩]". (لم يذكُرْ منْهُ في الأَلفيةِ إلاَّ الأخيرَ، وهوَ كونُهَا مختصَّةً بالظاهرِ)[١٠]. وذَكَرَ الثاني في تسهيلِه[١١]، وزادَ في شرحِهِ وغيرِهِ: أَنَّهَا بَدلٌ مِنَ الباءِ[١٢]، ونقلَهُ أَبو حيان عَنِ الجمهورِ[١٣]. والمرادُ بالسُّؤالِ: الطلبُ.

قولُهُ[١٤]: "والتَّاءُ[١٥] مثلُهَا"[١٦]. أي: إنَّما تكونُ لغيرِ السُّؤالِ عندَ حذفِ الفعلِ. زادَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ وغيرِهِ: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ[١٧] **(٨٢/ب) قولُهُ[١٨]: "مختصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى[١٩]".** زاد في الأَلفيةِ: "ورُبَّ"[٢٠]، وفي الشذورِ:

(١) شرح شذور الذهب: ٣١٧. وينظر: الهمع: ٤/١٩٩.
(٢) ها: ساقطة من ر.
(٣) في الأصل، ت، ق، س: التقليل، وهو تصحيف، وما أثبته من ر، د، ظ. وينظر: مغني اللبيب ٢٤٢. والهمع: ٤/١٩٩ - ٢٠٠.
(٤) قول: بياض في ق.
(٥) الكافية: ١٩، شرح الكافية للرضي: ٢/٣١٩.
(٦) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٣/١٠، وشرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٧) قوله: بياض في ق.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) الكافية: ١٩، شرحها للرضي: ٢/٣٣٤.
(١٠) من (لم يذكر..) إلى (.. بالظاهر) ساقطة من ت، ق. الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٣/١٠.
(١١) التسهيل: ١٥٠.
(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٨٦٢.
(١٣) ينظر: منهج السالك: ٢٣٦، والهمع: ٤/٢٣٦.
(١٤) قوله بياض في ق.
(١٥) في الأصل، ر، ت، ق، د، س، والباء، وهو تصحيف، وما أثبته من ظ.
(١٦) الكافية: ١٩، شرحها للرضي: ٢/٣٣٤.
(١٧) شرح الكافية الشافية: ٢/٨٦٢ وينظر: الهمع: ٤/٢٣٧.
(١٨) قبلها زيادة في س: وذكر ابن الحاجب أنه شاذ، وقد استشكل رفع الخبر بعدها على هذه اللغة، نحو: لعل أبي المغوار منك قريب. وأجاب في البسيط: بأن محلها رفع، فتقول: لعلَ زيدٌ قائمٌ، كما تقول بحسبكَ درهمٌ، كأنَّك قلت: زيد قائم، وقال ابن قاسم في شرح التسهيل: فتكون على هذا زائدة، وإن لم تكن فتشكل. وقوله: بياض في ق.
(١٩) الكافية: ١٩، شرح الكافية للرضي: ٢/٣٣٤.
(٢٠) الألفية: ٣٤. شرح ابن عقيل: ٣/١٠.

" وربِّ الكعبةِ"[١] وظاهِرُه أنَّهُ قَيَّدَ، ولذا[٢] اقتصرَ عليهِ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ[٣]، لكن سُمِعَ: تربِّي وتالرَّحمنِ وتحياتِكَ[٤].

قولُ الألفيَّةِ[٥]: **"بالظاهرِ اخْصُصْ... البيت**[٦]**"**. قالَ الشاطبي: يَرِدُ عليهِ: حاشَا، وخَلاَ، فإنَّ الفارسي نصَّ[٧] على أنَّهُمَا كــ"متى " لا يجرَّانِ[٨] المضمرَ، إلاَّ أنْ يدَّعي الناظمُ خلافَ ذلكَ، لأنَّهُ أَنشدَ[٩] في حاشَا[١٠]:

حاشَايَ[١١] إنِّي[١٢] مسلمٌ معذورُ[١٣]

فيمكنُ أَنْ يَدَّعِيَ مثلَهُ في " خَلاَ "، إذْ لا مانعَ.

قولُهُ[١٤]: **"واخصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً"**[١٥]. فيهِ أَمرانِ[١٦]:

الأَوَّلُ: لا بُدَّ من تقييدِهِ بكونِهِ غيرَ مستقبلٍ.

الثاني: قالَ الشَّاطبي: ما ذَكَرَهُ من تخصيصِهِمَا بالزَّمانِ، وهوَ ظاهِرُ كلامِ سيبويهِ[١٧].

لكنَّهُ مُشْكلٌ على رأيِهِ[١٨]، فإنَّهُ اختارَ في التسهيلِ جوازَ إضافتِهِمَا إلى المصدرِ، نحوُ[١٩]: ما رأَيتُهُ مُذْ قيامِ زيد. قالَ: ويُجَابُ[٢٠]: بأنَّهُ حينئذٍ على تقديرِ الزَّمانِ، أي: منذُ زمانِ[٢١] قيامِ زيدٍ، فلم ينفكَّا عنهُ إمَّا لفظًا وإمَّا تقديرًا[٢٢]).

قولُهُ[٢٣]: **"ورُبَّ للتقليلِ"**[٢٤]. هوَ قولُ الأكثرينَ. قالَ صاحبُ البسيطِ: كالخليلِ وسيبويهِ

---

(١) شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٢) في ر، د، س، ظ: وكذا.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٩٢، ٨٦٤.
(٤) ينظر: الهمع: ٤/٢٣٥، والأشموني: ٢/٢٠٧.
(٥) قول الألفية: بياض في ق، وفي د: قوله، وهو وجه.
(٦) الألفية: ٣٤، شرح ابن عقيل: ٣/١٠.
(٧) ساقطة من د.
(٨) في ت: لا تجران.
(٩) في ق: لأن الشذور، بدلا من: لأنه أنشد، وهو تحريف.
(١٠) في د: حاشاك، بزيادة الكاف ولا مسوغ له.
(١١) في ر، ت، ق، د، ظ: حاشا وهو تحريف.
(١٢) في ظ: إنك.
(١٣) عجز بيت للاقيشر الأسدي (شعره ٦٠)، وصدره: في فتيــــة جعلـــوا الصليب إلاهَهُـــــم
وينظر: أوضح المسالك: ١/١١٩، واللسان: (حشا)، والهمع: ٣/٢٨٥.
(١٤) قوله: بياض في ق.
(١٥) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/١٠.
(١٦) د: أمور، وهو تحريف.
(١٧) في الكتــاب: ١/١٧: " والضم فيهــا: منــذ، فيمــن جرهــا، لأنهــا بمنزلة من في الأيام". وينظر: الكتاب ٤/٢٢٦.
(١٨) في ت: رواية، وهو تحريف.
(١٩) التسهيل: ٩٤.
(٢٠) في ت: ومحال، وهو تحريف.
(٢١) في ت: زمن، وهو وجه.
(٢٢) من (قوله..) إلى (.. وإما تقديرا) ساقطة من س.
(٢٣) قوله: بياض في ق.
(٢٤) الكافية: ١٩ شرحها للرضي: ٣/٣٢٩.

وعيسى بن عمر[(١)]، ويونس وأبي زيد[(٢)]، وأبي عمرو بن العلاء[(٣)]، والأخفش والمازني، وابن السراج، والجرمي، والمبرد والزجاج، والفارسي، والرماني، وابن جني، والسيرافي، والصيمري، وجملةِ الكوفيين كالكسائي، والفراء، وابن سعدان[(٤)]، وهشام[(٥)]، ومَشَى عليه ابنُ مالك في سبكِ المنظومِ[(٦)]. وقيلَ: للتكثيرِ دائمًا[(٧)]، وصحَّحَ (في التسهيل أنَّها للتكثيرِ، والتَّقليلُ بِهَا نادرٌ[(٨)]، وجزَمَ ابنُ هشام بِهِ[(٩)] في المغني[(١٠)]. والمختارُ عندي عكسُهُ، وهو أنَّها للتقليلِ غالبًا، وللتكثيرِ نادرًا، وهو قولُ أَبي نصر الفارابي[(١١)]، وصحَّحَ)[(١٢)] أبو حيان أنَّها لا تدلُّ على واحدٍ منهما، وإنَّما يُفْهَمُ ذلكَ من خارجٍ[(١٣)]. وفي المسألةِ أقوالٌ أُخرُ حكيتُهَا في جمعِ الجوامعِ[(١٤)].

قولُ الألفيَّة[(١٥)]: "وما رَوَوْا من نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى[(١٦)] نَزْرٌ[(١٧)]". أي: قليلٌ، مثلُ[(١٨)] قولِ ابنِ الحاجب: "وقد تدخلُ[(١٩)] على مضمرٍ مُمَيَّزٍ[(٢٠)] بنكرَةٍ[(٢١)]، " وقولُ التَّسهيلِ: "وقد تَجُرُّ ضميرًا لازمًا تفسيرُهُ[(٢٢)] بمتأخِّرٍ[(٢٣)]. وقولُ الشذورِ: "ورُبَّ لضميرِ غيبةٍ قليلاً ولِمُنَكَّرٍ كثيرًا[(٢٤)]. قالَ أبو

(١) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سلمان من أئمة اللغة توفي سنة ١٤٩ هـ. طبقات النحويين للزبيدي: ٣٥ - ٤١، وفيات الأعيان: ٤٨٦/٣ - ٤٨٨. الأعلام: ٢٩١/٥.

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أحد أئمة الأدب واللغة، توفي بالبصرة سنة ٢١٥ هـ تاريخ بغداد: ٧٧/٩، انباه الرواة: ٣٠/٢ - ٣٥، بغية الوعاة: ٥٨٢/١ - ٥٨٣.

(٣) هو زين بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ. وفيات الأعيان: ٤٦٦/٣ - ٤٧٠، غاية النهاية: ٢٨٨/١. بغية الوعاة: ٢٣١/٢ - ٢٣٢.

(٤) محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر: نحوي مقرئ ضرير توفي سنة ٢٣١ هـ تاريخ بغداد: ٣٢٤/٥ نكت الهميان: ٢٥٢، بغية الوعاة: ١١١/١.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤٦١، والجنى الداني: ٤١٧ - ٤١٨، والهمع: ١٧٤/٤.

(٦) سبك المنظوم ورقة: ٣٢.

(٧) الجنى الداني: ٤١٨. والهمع: /١٧٥.

(٨) والتقليل بها نادر: ساقطة من د. ينظر: التسهيل: ١٤٧ - ١٤٨.

(٩) ساقطة من ت.

(١٠) مغني اللبيب: ١٨٠، وينظر: الهمع: ١٧٥/٤.

(١١) هو إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر بن شبيب بن الحكم الصفار، البخاري (أبو نصر)عالم بالعربية، فقيه شاعر من تصانيفه المدخل إلى سيبويه، والمدخل الصغير في النحو، والرد على حمزة في حدوث التصحيف. توفي بعد سنة ٤٠٥ هـ. تاريخ بغداد: ٤٠٣/٦. وفيه (ابن شيث).معجم الأدباء: ٦٦/٦ - ٦٩، معجم المؤلفين: ٢٣٠/٢. وتنظر المسألة في الارتشاف: ٤٦١، الهمع: ١٧٥/٤.

(١٢) من (في التسهيل...) إلى (... وصحح) ساقطة من ت.

(١٣) ينظر: الهمع: ١٧٥/٤.

(١٤) الهمع: ١٧٥/٤.

(١٥) قول الألفية: بياض في ق.

(١٦) ساقطة من ق.

(١٧) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٠/٣.

(١٨) في ت: ومثل بزيادة الواو.

(١٩) في س: يدخل.

(٢٠) في الأصل، س: يتميز، وما أثبته من سائر النسخ.

(٢١) الكافية: ١٩، شرحها للرضي: ٣٢٩/٢، وفيهما: مضمر مبهم مميز بنكرة.

(٢٢) في ق: يفسره، وهو تحريف.

(٢٣) التسهيل: ١٤٨.

(٢٤) شرح شذور الذهب: ٣١٧.

حيان: وما ذَكَرَهُ من القلَّةِ، وفي بعضِ كتبِهِ من الشذوذ، ليس - كذلـــكَ، والنحويونَ أَوردُوا ذلكَ على سبيلِ الجوازِ، وأَنَّهُ فصيحٌ لا شاذٌ ولا قليلٌ، إلاَّ أَنْ عنيَ بالشذوذِ شذوذَ القياسِ، وبالقلَّةِ بالنسبةِ إلى جَرِّهَا الظاهرَ النكرةَ، لأَنَّهُ أَكثرُ من جرِّهَا[١] المضمرَ[٢].

قولُ الشذورِ[٣]: "**لمضمرٍ غيبة قليلاً ولمُنَكّرٍ كثيرًا**[٤]". ظاهِرُهُ أَنَّ هذا الضميرَ معرفةٌ[٥]، وهوَ[٦] الذي صحَّحَهُ أبو حيان وغيرُهُ. وقيلَ: إِنَّهُ نكرةٌ[٧]، ونُقِلَ[٨] عَنْ سيبويهِ[٩].

قولُ ابنِ الحاجبِ: "**يتميَّزُ بنكرَةٍ**"[١٠]. شرطُهَا. أَنْ لا تفصلَ عنهُ، وأَنْ تكونَ منصوبةً، وجاءَ جرُّهَا شذوذًا.

قولُ ابنِ الحاجبِ[١١]: "**لَهَا صدرُ الكلامِ**"[١٢]. وفي الوافية: "ورُبَّ للتقليلِ لا تُؤَخَّرُ"[١٣]. صريحٌ[١٤] في وجوبِ تصديرِها[١٥]، وهوَ مجزومٌ بِهِ في التسهيلِ وغيرِهِ[١٦]. ولا ذِكْرَ لَهُ في الألفيةِ والكافيةِ[١٧] الكبرى. قالَ أبو حيان: "إنْ عنيَ أَنَّهُ يلزمُ تصديرُهَا على ما يتعلَّقُ بِهِ، فهوَ صحيحٌ لا يوجَدُ في كلامِهِم: لقيتُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ، وإنْ عني أَنَّهُ يلزمُ تصديرُها أَوَّلَ الكلامِ فليسَ بصحيحٍ، فإنَّها وَقَعَتْ خبرًا لــ " إنَّ "ولــ" أَنِ "المخفَّفَةِ من الثقيلَةِ في قولِه:

أماوِيُّ إِنِّي رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ ... أخذْتُ، فَلاَ قَتْلٌ لَدَيَّ ولا أَسْرُ[١٨]

وقولُهُ:

تيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خيلَ خائِنًا ... أَمينٌ، وخَوَّانٍ يُخالُ أَمينَا[١٩] [٢٠]

---

(١) في ق: جورها، وهو تحريف.
(٢) ينظر: الهمع: ٤/١٨١.
(٣) قول الشذور: بياض في ق.
(٤) شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٥) في ق: يعرفه، وهو تحريف.
(٦) هو: ساقطة من د.
(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٧٥، وشرح ابن عقيل: ٣/١٢.
(٨) ونقل: ساقطة من ت.
(٩) ينظر: الكتاب: ١/٤٢٧.
(١٠) الكافية: ١٩، شرحها للرضي: ٢/٣٢٩. وفيهما: مميز.
(١١) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٢) الكافية: ١٩، شرحها للرضي: ٢/٣٢٩.
(١٣) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٧٩.
(١٤) في ت صريحا وهو خطأ وفي د: صرح.
(١٥) في ر: تصدرها، وهو وجه.
(١٦) التسهيل: ١٤٨، وسبك المنظوم ورقة: ٣٢.
(١٧) والكافية: ساقطة من ر.
(١٨) لحـــاتم الطائي (ديوانه ٥١) وفيه: أجرت، بدلا من: أخذت، وعليه: بدلا من: لـــدى. وينظر: الهمع: ٤/ ١٧٦. والخزانة: ٢/١٦٢.
(١٩) قائله مجهول. ينظر: الهمع: ٢/١٨٦، ٤/١٧٧، والدرر: ١/١١٩، ٢/١٩.
(٢٠) ينظر: الارتشاف: ٤٦١ - ٤٦٢. الهمع: ٤/١٧٦، ١٧٧.

قولُهُ:[١] " مختصَّةٌ بنكرةٍ موصوفةٍ على الأصحِّ"[٢]. وفيها[٣]: مجرورُهـا بصفة[٤] مُنَكَّرٌ " صحَّحَ ابنُ مالك في التسهيل: أنَّهُ لا يلزمُ (٨٣/أ) وصفُ مجرورِها[٥]. قالَ أبو حيان: وهوَ ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ والأوَّلُ اختيارُ أكثرِ المتأخرينَ. وحكَى الخلافَ[٦] في سبكِ المنظومِ بلا ترجيحٍ[٧]. قالَ أبو حيان: ومحلُّ الخلافِ في النكرةِ المجرورةِ بها، أمَّا إذا جرَّتِ الضميرَ وفُسِّرَ بنكرةٍ، فلا يشترطُ وصفُها بلا خلافٍ، لاستغنائِها[٨] عنهُ بما دلَّ عليها الإضمارُ من التفخيمِ[٩].

قولُهُ[١٠]: "وفعلُها ماضٍ محذوفٌ غالبًا"[١١]. وفيها: "وفعلُها ماضٍ وحذَفَهُ العَمَلُ"[١٢]. أمَّا[١٣] كونُ فعلِهَا ماضيًا، فصحَّحَ ابنُ مالك في التسهيلِ: أنَّهُ لا يَجِبُ، وأنَّهُ يجوزُ كونُهُ حالاً ومستقبلاً، وكونُه ماضيًا أكثرُ[١٤]. لكنَّ المشهورَ الأوَّلُ[١٥]. فإنْ كانَ المصنِّفُ يجنحُ[١٦] إلى ما اختارَهُ ابنُ مالك، كانَ قولُهُ: "غالبًا " راجعًا إليهِ وإلى الحذفِ معًا". وأمَّا كونُ الغالبِ حذفِه، فهوَ رأيُ الفارسي والجزولي[١٧]. ومذهبُ سيبويهِ والخليلِ أنَّهُ نادرٌ[١٨]. وقالَ بعضُهُم: إنَّهُ[١٩] واجبٌ[٢٠]. وقال لكذة[٢١] الأصبهاني[٢٢]: لحنٌ[٢٣]. وبقيَ أمرٌ ثالثٌ، وهوَ: أنَّ المسألتينِ[٢٤] بناءً على أنَّها تتعلَّقُ كسائرِ حروفِ الجَرِّ، وهوَ الأَصحُّ وقولُ الجمهور. وقالَ الرماني وابنُ طاهر[٢٥]: لا تتعلَّقُ بشيءٍ[٢٦].

---

(١) قوله: بياض في ق.
(٢) الكافية: ١٩، شرح الكافية للرضي: ٢/٣٢٩.
(٣) أي الوافية. ينظر: شرح الوافي نظم الكافية: ٣٧٩.
(٤) في ق: بصبغة.
(٥) التسهيل: ١٤٨.
(٦) في ت: الاختلاف، وهو وجه.
(٧) سبك المنظوم ورقة: ٣٢.
(٨) في ق: بالاستغناء بها، بدلا من: لاستغنائها، وهو تحريف.
(٩) ينظر: الهمع: ٤/١٨٠.
(١٠) قوله: بياض في ق.
(١١) الكافية: ١٩. وشرحها للرضي: ٢/٣٢٩.
(١٢) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٧٩، وفيه: وحدها، بدلا من: وحذفه.
(١٣) في ت: إن، بدلا من: اما، وهو تحريف.
(١٤) التسهيل: ١٤٧ – ١٤٨.
(١٥) في ت: أكثر، وهو تحريف
(١٦) في ق، د: يحتج، وهو تحريف.
(١٧) ينظر: الارتشاف: ٤٦٢، منهج السالك: ٢٦١. والهمع: ٤/١٨٣.
(١٨) ينظر: الارتشاف: ٤٦٢، منهج السالك: ٢٦١. والهمع: ٤/١٨٣.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) ينظر: الارتشاف: ٤٦٣، والهمع: ٤/١٨٣.
(٢١) في د: ولكن قال، بدلا من: وقال لكذة، وهو تحريف.
(٢٢) هـو الحسن بن عبد الله الأصبهاني، المعروف (بلغدة) و(لكذة)، أبو علي المتوفى سنة ٢١٠ هـ. معجم الأدباء: ٨/١٣٩ – ١٤٥، بغية الوعاة: ١/٥٠٩، معجم المؤلفين: ٣/٢٣٨.
(٢٣) أي ذكره لحن. ينظر: الارتشاف: ٤٦٣، منهج السالك: ٢٦١، والهمع: ٤/١٨٣.
(٢٤) في ق: المسبتين، وهو تحريف.
(٢٥) هـو محمـد بـن أحمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٨٠هـ. الوافي بالوفيات: ٢/١١٣ - ١١٤، بغية الوعاة: ١/٢٨، كشف الظنون: ١/٢١٣.
(٢٦) رأيهما في الارتشاف: ٤٦٢، منهج السالك: ٢٦١، الجنى الداني: ٤٢٧.

قولُ الألفيّة[١]: "كَذَا كَهَا ونحوُهُ أَتَى"[٢]. ظاهِرُهُ: اختصاصُهُ بضميرِ الغيبةِ والجرِّ[٣]، وأنَّهُ قليلٌ كدخولِ[٤] رُبَّ عليه، لا خاصٌ بالضرورةِ، وصرَّحَ بذلكَ في التسهيلِ، فقالَ: "ودخولُها على الضميرِ الغائبِ المجرورِ قليلٌ"[٥]. قالَ أبو حيان: وأصحابُنا[٦] خَصُّوهُ[٧] بالضرورةِ، وأطلقوا المضمرَ وروَوْا دخولَها على مضمرِ المتكلّمِ والمخاطبِ والمرفوعِ والمنصوبِ[٨]. وسَلِمَ من ذلكَ إلاّ الأوّلَ، قولُهُ في كافيتِه:

ومُضْمَرُ[٩] الغيبةِ كافٌ خَفَضَا في الشِّعرِ..."[١٠]

قولُهُمَا[١١] والعبارةُ لابنِ الحاجبِ: "فـ " مِنْ " للابتداءِ والتَّبيينِ والتَّبعيضِ، وزائدةٌ في غيرِ الموجبِ خلافًا للكوفيينَ والأخفش"[١٢]. فيهِ أمورٌ:

الأوّلُ: أطلقَ ابنُ الحاجب الابتداءَ، فشملَهُ زمانًا ومكانًا وغيرَهُمَا، وصرَّحَ بالأوّلَينِ في الألفيةِ[١٣]. والبصريون أنكرُوا كونَها للزّمانِ[١٤]. قالَ ابنُ مالك في شرح الكافيةِ: وغيرُ مذهبِهِم هو الصَّحيحُ[١٥]. وكونُها لَهُ في غيرِ الزّمانِ والمكانِ، نصَّ عليهِ سيبويهِ، ومَثَّلَهُ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾[١٦] وقد مَشَى ابنُ مالك على رأيِ البصريين في كتابِهِ سبكِ المنظومِ، (فقالَ: "ولا يبتدأُ بها الزّمانُ، خلافًا للكوفيين"[١٧].

الثاني: جزَمَ في الألفيةِ: بأنَّها لا تُزادُ إلاّ في نفيٍ وشبهِهِ[١٨]، كقولِ البصريين. ومَشَى عليهِ في سبكِ المنظومِ[١٩])[٢٠]. وصحَّحَ قولَ الأخفش في التسهيلِ وشرحِهِ[٢١]. ولم[٢٢] يُصَحِّحْ في الكافيةِ وشرحِهَا شيئًا.

---

(١) قول الألفية: ساقطة من ق.
(٢) الألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ١٠/٣.
(٣) في س: والجزاء وهو تحريف.
(٤) في ر، ت، ق: لدخول
(٥) التسهيل: ١٤٧. وينظر: الهمع: ١٩٦/٤.
(٦) في ق: وأصحابه بنا، بدلا من: وأصحابنا، وهو تحريف.
(٧) في ق: خصوا. وفي د: خصصوه.
(٨) ينظر: منهج السالك: ٢٣٧. والهمع ١٩٦/٤ - ١٩٧.
(٩) في الأصل: وبضمير. وفي ق، س: وبمضمر، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٠) شرح الكافية الشافية: ٧٩٢/٢.
(١١) قولهما: بياض في ق. وفي ت: قولهم، وهو يعني ابن الحاجب في الكافية وابن مالك في الألفية.
(١٢) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٣١٩/٢. والألفية ٣٥. شرح ابن عقيل ١٥/٣.
(١٣) الألفية ٣٥ شرح ابن عقيل ١٥/٣.
(١٤) ينظر: الجني الداني ٣١٤.
(١٥) شرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢. وينظر: الهمع: ٢١٢/٤.
(١٦) النمل: ٣٠.
(١٧) سبك المنظوم ورقة: ٣٠.
(١٨) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٥/٣.
(١٩) سبك المنظوم ورقة: ٣٠.
(٢٠) من (فقال ولا يبتدأ..) إلى (.. سبك المنظوم) ساقطة من د.
(٢١) التسهيل: ١٤٤، وينظر: الهمع: ٢١٥/٤ – ٢١٦.
(٢٢) في ق: وإن لم، بزيادة: إن، وما أثبته أنسب للسياق.

الثالث: المرادُ بِشبْهِ النَّفيِ: النَّهيُ والاستفهامُ. قالَ في الارتشافِ: وشرطُهُ أنْ يكونَ بـ"هَلْ" دونَ[١] سائرِ الأدواتِ. قالَ: وفي إلحاقِ الهمزةِ بـ"هَلْ" نظرٌ[٢]. وظاهِرُ عبارةِ شيخِهِ الرضي الشاطبي: الإلحاقُ، فإنَّهُ[٣] قالَ: المرادُ بشبْهِ النَّفيِ: النَّهيُ- لأنَّ محصولَهُ[٤] نفيُ[٥] الفعلِ - والاستفهامُ، لأنَّهُ يفهمُ هذا المعنى من حيثُ إنَّهُ يستدعي الجوابَ بالنَّفيِ[٦]، ولذلكَ[٧] لا تدخلُ[٨] مَعَ كلِّ أداةِ[٩] استفهامٍ كأينَ، ومَتَى[١٠] وإنَّما تدخلُ[١١] مَعَ "هَلْ" أو ما[١٢] يكونُ[١٣] (٨٣/ب) مثلَها مِمَّا[١٤] يستدعي نفيَ الفعلِ، وليسَ شيءٌ[١٥] يجابُ بالنَّفيِ غيرَ "هَلْ" إلاَّ الهمزةَ[١٦] انتهى.

الرابع: بقيَ من معانيها التَّعليلُ، ذَكَرَهُ في كافيتِهِ[١٧]، والفصلُ والمجاوزةُ والاستعلاءُ والظرفيةُ والانتهاءُ كـ"إلى"، والباءِ، ذَكَرَها في التسهيلِ[١٨]. وذَكَرَ[١٩] في الألفيةِ البدلَ[٢٠] بعدَ ذلكَ، ولم يَذْكُرْهُ ابنُ الحاجب. وزادَ بعضُهُم معنَى عندَ، ورُبَّما[٢١]. وزادَ في سبكِ المنظومِ: القَسمَ[٢٢]، وهوَ على قولِ مَنْ عَدَّ "مِنْ" في القَسَمِ حرفًا، والأَصحُّ خلافُهُ.

الخامس: شَرَطَا[٢٣] في زيادتِها أَنْ تكونَ[٢٤] في غيرِ موجبٍ ونكرةً. وزادَ ابنُ هشام في المغني شرطًا ثالثًا، وهو: كونُهُ فاعلاً أوْ مفعولاً بهِ أو مبتدأً، قالَ: وأهملَهُ أكثرُهُم، فيلزَمُهُم زيادتُها في الخبرِ والتمييزِ والحالِ، وهم لا يجيزونَ ذلكَ[٢٥]. وقالَ الشاطبي: لا بُدَّ من شرط ثالث، وهوَ: أَنْ تكونَ النكرةُ يُرادُ بِهَا العمومُ، فإنْ لم تكُنْ[٢٦] كذلكَ لم يُزَدْ[٢٧] فيها، فلاَ يُقالُ[٢٨]: ما

---

(١) في ت: بدون.
(٢) الارتشاف: ٤٥٧. وينظر: الهمع: ٤/٢١٧.
(٣) في ت: فان.
(٤) في ق: بمحصوله. وفي س: محصول، وهو تحريف.
(٥) في ر، ت، ق، د: يعني، وهو تحريف.
(٦) في ق: في النفي.
(٧) في ر: وكذلك.
(٨) في ر، ق، د، س: لا يدخل، وهو وجه.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) في ق، د، س: يدخل، وهو وجه.
(١٢) ما: ساقطة من ت.
(١٣) في الأصل: تكون، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٤) في الأصل، ق، د، س: بما، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٥) في ق: متى، وهو تحريف.
(١٦) ينظر: الهمع: ٤/٢١٧.
(١٧) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٩٥. وينظر: الهمع: ٤/٢١٤.
(١٨) التسهيل: ١٤٤.
(١٩) في ت: وذلك، وهو تحريف.
(٢٠) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/١٧.
(٢١) ينظر: الهمع: ٤/٢١٤ – ٢١٥.
(٢٢) سبك المنظوم ورقة: ٣٠.
(٢٣) أي ابن الحاجب في الكافية وابن مالك في الألفية.
(٢٤) في ت: يكون، وهو تصحيف.
(٢٥) مغني اللبيب: ٤٢٧. والجنى الداني: ٣٢٢ - ٣٢٣. والهمع: ٤/٢١٧.
(٢٦) في ر، ت، د: يكن، وهو تصحيف.
(٢٧) في ق: تزد، وهو تصحيف.
(٢٨) اللام: ساقطة من ر.

زيدٌ[١] من قائمٍ، ولا: ما[٢] هذا من رجلٍ. ويجوزُ[٣] دخولُها على المبتدإِ والفاعلِ والمفعولِ. قالَ: وقد أسقَطَ هذا الشرطَ بعضُ المحققينَ، منهم ابنُ عصفور[٤]، وهو مخلٌّ بموضعِ[٥] القياسِ، ومِمَّنْ اعتنَى بِهِ ابن أبي الربيع.

السادس: قالَ الشاطبي قولُهُ: "وزِيدَ"[٦] يقتضي أنَّهُ مقصورٌ على السَّماعِ، لأَنَّهُ أَتى بِهِ[٧] بصيغةِ الماضي، وذلكَ إنَّما يصدقُ على العربِ، فإنَّهم الذينَ زادُوا، مَعَ أَنَّهُ قياسٌ مطَّردٌ، ولو أرادَ زيادةَ القياسِ، لقالَ: يُزادُ أو[٨] نحوُهُ، مِمَّا يعطي معناهُ القياسُ، قالَ: ويجابُ: بأَنَّهُ[٩] أرادَ أنَّ أهلَ القياسِ من النُّحاةِ زادوهُ.

قولُ الألفيَّةِ[١٠]: "لِلانْتِهَا: حتَّى، ولامٌ، وإلى"[١١]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: ظاهِرُهُ أنَّ الثلاثةَ على السَّواءِ[١٢]، وليسَ كذلكَ، بل " إلى " أمكنُ فيهِ من " حتَّى " ولَذَا[١٣] لا يقابِلُ[١٤] الابتداءَ، وتفيدُ تَقَضِّيَ[١٥] الفعلَ شيئًا فشيئًا[١٦] وأمَّا الَّلامُ: فأضعفُ منهما، لأَنَّ الأَكثرَ ينكرونَ كونَهَا لَهُ[١٧]، بناءً على أَنَّ كلَّ حرف لا يخرجُ عن معناهُ[١٨].

الثاني: شَرْطُ " حتَّى " أنْ يكونَ مجرورُها جزءًا مِمَّا قبلَها، أو ملاقيًا لَهُ، جزَمَ بِهِ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ (وفي[١٩] سبكِ المنظومِ[٢٠]. وخالفَ في التسهيلِ وشرحِهِ[٢١]. فصحَّحَ عدمَ اشتراطِهِ[٢٢]). قالَ أبو حيان: والجمهورُ على اشتراطِهِ[٢٣].

الثالث: شَرَطَ أيضًا أنْ تكونَ[٢٤] غايةً لِمَا قبلَهَا، خلافًا للكوفيين. فعلى الاشتراطِ يجبُ الرَّفْعُ في غيرِهِ، على أَنَّها حرفُ ابتداءٍ، نحوُ: العجبُ حتَّى الخزُّ يلبسُ زيدٌ، ذَكَرَهُ في التسهيلِ

---

(١) ما زيد: مكررة في ر.
(٢) ما: ساقطة من د.
(٣) في ق: وتجويز.
(٤) ينظر: شرح الجمل: ٤٨٧/١ - ٤٨٨.
(٥) في ق: موضع، بدلا من: بموضع، بإسقاط حرف الجر ولا وجه لذلك.
(٦) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٥/٣.
(٧) ساقطة من د.
(٨) في ت: و، بدلا من: أو، وهو وجه.
(٩) في ت: بأنه إن، بزيادة: إن.
(١٠) قول الألفية: بياض في ق.
(١١) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٧/٣.
(١٢) في ر: السوى، وهو تحريف.
(١٣) في ر: ولذ، وفي ق، د: وكذا، وكلاهما تحريف.
(١٤) في ت: لا يقال. وفي ظ: لا تقابل.
(١٥) في الأصل، ر، ق، د، ظ: بعض، وهو تحريف، وما أثبته من ت، س.
(١٦) ينظر: الهمع: ١٦٤/٤ - ١٦٥.
(١٧) في س: ينكرونها، بدلا من: ينكرون كونها له، وما أثبته أنسب للمعنى.
(١٨) في ر: المعناه، وهو تحريف.
(١٩) في: ساقطة من ت.
(٢٠) شرح الكافية الشافية: ٧٩٩/٢ وسبك المنظوم ورقة: ٣٢.
(٢١) التسهيل: ١٤٦. وينظر: الهمع: ١٦٥/٤.
(٢٢) من (وفي سبك المنظوم..) إلى (.. اشتراطه) ساقطة من ق.
(٢٣) ينظر: الهمع: ١٦٥/٤.
(٢٤) في ق: يكون، وهو تصحيف.

وشرحه[١].

الرابع: أَطلقَ الانتهاءَ[٢] فشملَ الزَّمانَ والمكانَ وغيرَهُمَا، وهوَ كذلكَ، فهوَ أصوبُ من تعبيرِهِ في " مِنْ"[٣].

الخامس: لم يذكُرْ لـ " إلى " و"حتَّى " غيرَ هذا المعنَى، وزادَ ابنُ الحاجب فقالَ: "وإلى للانتهاءِ وبمعنَى " مَعَ " قليلاً، وحتَّى كذلكَ، وبمعنَى " مَعَ " كثيرًا[٤] وفَسَّرَهُ بأنَّ المرادَ دخولُ ما بعدَهَا في ما قبلَها[٥]. وهذا لا يحسنُ[٦] أنْ يعدَّ معنًى زائدًا، إنَّما هذا[٧] بيانٌ لحكمِ[٨] (الغايةِ[٩] مَعَهَا، هلْ تدخلُ أوْ لاَ[١٠] ؟ نَعَمْ، تأتي " إلى " بمعنَى " مَعَ " متجرِّدَةً عن[١١])[١٢] الغايةِ على مذهبِ الكوفيين وطائفةَ من البصريين[١٣]، (٨٤/أ) وذَكَرَهُ ابنُ مالك في كافيتِهِ، وزادَ فيها: أنْ تكونَ بمعنَى " عندَ"[١٤]، " وزادَ في التسهيلِ: (أنْ تكونَ للتَّبيينِ والظرفيةِ، وبمعنَى " الّلامِ"[١٥] و" مِنْ"[١٦]. زادَ الأخفش: و"والباء"[١٧]. والفراء: وتكونُ زائدةً[١٨].

السادس: ما ذَكَرَهُ ابنُ الحاجب من دخولِ الغايةِ في " إلى" على قلَّة، وفي " حتَّى " بكثرة، بيانٌ للواقعِ[١٩]، فإنَّ أكثرَ ما وَرَدَ فيه[٢٠] " إلى " لم يدخلْ[٢١]، و" حتَّى " بالعكسِ. ولم يُبَيِّنْ[٢٢] ما الحكمُ[٢٣] عندَ الإطلاقِ، وفيهِ أَربعةُ أَقوالٍ، أصحُّهَا تدخلُ مَعَ حتَّى ولا تدخلُ مَعَ إلى. فأحسنُ من عبارتِهِ في الكافيةِ قولُهُ في الوافيةِ:

إلى وحتَّى لانْتِهـــاءِ ثُمَّ مَعْ ... ظهورِ مَعْنَاهــا بحتَّى مُسْتَمَعْ[٢٤]

فإنَّهُ صرَّحَ بالدخولِ في حتًّى دونَ إلى.

---

(١) التسهيل: ١٤٦.
(٢) في ر: الانتهاء، وهو تحريف.
(٣) الألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ١٥/٣.
(٤) الكافية: ١٩. شرحها للرضي: ٣٢٣/٢ – ٣٢٤.
(٥) شرح الكافية لابن الحاجب: ١١٩.
(٦) في ت: الأحسن، وهو تحريف.
(٧) في ظ: هو، وهو وجه.
(٨) في د: الحكمة، وهو تحريف.
(٩) في ر، ت، ق: لحكمة الفائدة، بدلا من: لحكم الغاية.
(١٠) في ر: أولى، وهو خطأ في الرسم.
(١١) في ر: وعن، بزيادة الواو.
(١٢) من (الغاية..) إلى (.. عن) ساقطة من د.
(١٣) ينظر: الجني الداني: ٣٧٣، والهمع: ١٥٤/٤.
(١٤) شرح الكافية الشافية: ٨٠١/٢. وينظر: الهمع: ١٥٥/٤.
(١٥) وبمعنى اللام: ساقطة من د.
(١٦) التسهيل: ١٤٥. وينظر: الهمع: ١٥٤/٤، ١٥٥.
(١٧) معاني القرآن للأخفش: ٤٦/١، ١٣٣. وينظر: الهمع: ١٥٦/٤.
(١٨) معاني القرآن للفراء: ٧٨/٢. الجنى الداني: ٣٧٦. والهمع: ١٥٦/٤.
(١٩) في ق، د، س: المواقع، وهو تحريف.
(٢٠) في س: منه، وهو تحريف.
(٢١) في ت: تدخل، وهو تصحيف.
(٢٢) في ت: يتبين، وهو تصحيف.
(٢٣) في ق: فالحكم، وهو تحريف.
(٢٤) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٧٨.

قولُ الألفيَّة:[١] " واللامُ للمِلْك وشِبْهِه"[٢]. يندرجُ فيه الاستحقاقُ والاختصاصُ، لأنَّهُ مَثَّلَهُ في شرحِ الكافيةِ بنحوِ: السرجُ للفرسِ[٣]. لكنَّهُ في التسهيلِ جعَلَهُ مغايرًا لِشبْهِ المِلْكِ[٤]. قالَ ابنُ هشام: وبعضُهُم يستغني بالاختصاصِ عن ذِكْرِ المِلْكِ والاستحقاقِ ويمثِّلُهُ[٥] بأمثلةِ الثلاثة، ويرجِّحُهُ أنَّ فيه[٦] تقليلاً[٧] للاشتراك[٨]. وعلى ذلكَ جرَى ابنُ الحاجبِ فقال: "واللامُ للاختصاصِ"[٩]. ولم يذكرِ المِلْكَ ولا[١٠] الاستحقاقَ، لكن فرَّقَ بعضُهُم بينَ الاستحقاقِ والاختصاصِ، بأنَّ الأوَّلَ أخصُّ، إذْ هوَ ما شَهِدَتْ به العادةُ[١١]، وقد يختصُّ الشَّيءُ بالشَّيءِ مِنْ غيرِ شهادةِ عادة، إذ ليسَ من لازمِ البشرِ، مثلاً، أنْ يكونَ لَهُ ولَدٌ[١٢].

قولُهَا[١٣]: "وفي تعدية أيضًا"[١٤]. ذَكَرَهُ في كافيته[١٥] ومثَّلَ لَهُ في شرحِهَا[١٦] بقولِه: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾[١٧]. ومثَّلَ ابنُهُ بقولِكَ: قلتُ لَهُ كَذَا[١٨]، ولم يَذْكُرْهُ في التسهيلِ ولا شرحِه، بلْ فيه[١٩]: أنَّ اللامَ في الآيةِ لشِبْهِ التَّمليكِ، وفي المثالِ للتبليغ[٢٠]. قالَ ابنُ هشام: و[٢١] الأَوْلَى عندي أنْ يمثِّلَ للتعديةِ بنحوِ: ما أضرَبَ[٢٢] زيدًا لعمرٍو، وما أضرَبَهُ لبكرٍ[٢٣]. وقالَ الشاطبي: لم يذكُرْ أحدٌ من المتقدمينَ فيما أعْلَمُ هذا المعنى لِلامِ[٢٤]. قالَ: وأيضًا فإنَّ التعديةَ ليستْ مِنَ المعاني التي وُضِعَتِ الحروفُ لَهَا، وإنَّما ذلكَ أمرٌ لفظيٌّ مقصودُهُ إيصالُ[٢٥] الفعلِ الذي لا يستقلُّ[٢٦] بالوصولِ بنفسِهِ إلى الاسم، فَيُعَدَّى إليهِ بوساطتِهِ، وهذا القصدُ يشتركُ[٢٧] فيه

(١) قول الألفية: بياض في ق. (٢) الألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ٣/١٩.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٢. وينظر: الهمع: ٤/٢٠٠.
(٤) التسهيل: ١٤٥. (٥) في ت: ومثله وهو وجه.
(٦) ساقطة من ق. (٧) في ر: تعليلا، وهو تحريف.
(٨) مغني اللبيب: ٢٧٥ وينظر: الهمع: ٤/٢٠٠.
(٩) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٢/٣٢٤.
(١٠) لا: الساقطة من ت. (١١) في د: الاعداء، وهو تحريف.
(١٢) ينظر: الهمع: ٤/٢٠٠. (١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/١٩.
(١٥) في ر: الكافية. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٧٩٥.
(١٦) شرح الكافية الشافية: ٢/٨٠٢.
(١٧) مريم: ٥. وقد سقطت: وليا من ت، ق، د.
(١٨) شرح الألفية: ١٤٢.
(١٩) أي في شرح التسهيل كما قال ابن هشام في المغني: ٢٨٤.
(٢٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٤. والهمع: ٤/٢٠٤.
(٢١) الواو: ساقطة من ت، ق. (٢٢) في ر: ما أخرت، وهو تحريف.
(٢٣) مغني اللبيب: ٢٨٤، والهمع: ٤/٢٠٤. (٢٤) في ت: للامام، وهو تحريف.
(٢٥) في ر: اتصال، وهو تصحيف.
(٢٦) في ر: لا ينتقل، وهو تحريف.
(٢٧) في ت: تشترك، وهو وجه.

جميعُ[١] الحروفِ، لأنَّها وُضِعَتْ لِتُوصِلَ الأفعالَ إلى الأسماءِ[٢]. قالَ[٣]: وأقربُ ما يُعتَذرُ[٤] بهِ عنهُ أنْ يُقالَ: أرادَ بلامِ التَّعديةِ الَّلامَ[٥] التي تلحقُ مفعولَ المتعدِّي لضعفِ لحقِهُ[٦]، وهيَ التي تُسَمَّى لامَ التَّقويةِ. قالَ: وذلكَ في أربعةِ مواضعَ: الفعلُ المتأخِّرُ، والفرعُ، والمبنيُّ للتعجُّبِ، نحوُ: ما أضربَ زيدًا لعمرٍو، وأقربُ منهُ حرفُ النِّداءِ إذا دخلَهُ تعجُّبٌ أو استغاثةٌ.

قولُهُ:[٧] " وزائدةٌ"[٨]. وقولُ الألفيَّةِ[٩]: "وَزِيدَ[١٠] " عبارتُهُ في الكافيةِ:

وزِيدَ في مفعولِ ذي الواحدِ[١١] إنْ　　　بالسَّبقِ أَوْ تفريعِ[١٢] عاملٍ يَهِنْ[١٣]

قالَ في شرحِها: "وتزادُ الَّلامُ تقويةً لعاملٍ ضَعُفَ بالتَّأخيرِ، أوْ بكونِهِ فرعًا كالوصفِ ونحوِهِ، ولا يفعلُ ذلكَ إلاَّ بمتعدٍّ إلى واحدٍ"[١٤]. انتهى. وخَلَطَ لامَ الزيادةِ بلامِ التَّقويةِ[١٥]. والصوابُ. أنَّهُمَا ثنتانِ، وأنَّ الزائدةَ هيَ التي تُزادُ بينَ المتضايفينِ، نحوُ: لاَ أَبا[١٦] لزيدٍ، (٨٤/ب) وبينَ الفعلِ والمفعولِ، نحوُ: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[١٧]. وبذلكَ مثَّلَ ابنُ الحاجبِ في الشرحِ[١٨]، ومَشَى عليهِ في سبكِ المنظومِ، فقالَ: "ولتقويةِ[١٩] العاملِ المتعدِّي، ولتأكيدِ معنَى الإضافةِ[٢٠]".

قولُ ابنِ الحاجبِ[٢١]: "وبمعنَى (عَنْ) مَعَ القولِ"[٢٢]. لم يذكُرْهُ أَحدٌ سِوَاهُ، ولا ذَكَرَهُ هوَ في الوافيةِ. وجعلَهَا غيرُهُ بعدَ القولِ للتبليغِ، وقومٌ منهم ابنُ مالكٍ للتعليلِ[٢٣].

قولُهُ[٢٤] " وبمعنَى الواوِ في القَسَمِ للتَّعجُّبِ"[٢٥]. ولا يختصُّ[٢٦] كونُهَا للتَّعَجُّبِ بالقَسَمِ، بلْ تكونُ[٢٧] لَهُ في غيرِهِ، وهيَ المستعملةُ في النِّداءِ، نحوُ:

---

(١) في ق: بجميع. وساقطة من ت.　(٢) ينظر: الهمع: ٢٠٤/٤.
(٣) أي الشاطبي.　(٤) في د: ما يتعذر وهو تحريف.
(٥) في ق: للام وساقطة من ت.　(٦) ساقطة من د.
(٧) قوله: بياض في ق.　(٨) الكافية: ١٩، شرح الكافية للرضي: ٣٢٤/٢.
(٩) في ت: وقوله في الألفية.　(١٠) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٩/٣.
(١١) في ر: الوجد، وهو تحريف.
(١٢) في الأصل ر، ت، ق، د، ظ: تفريغ وكذا في شرح الكافية الشافية: ٧٩٥/٢، وما أثبته من س.
(١٣) شرح الكافية الشافية: ٧٩٥/٢ وفيها: مع، بدلا من: في.
(١٤) شرح الكافية الشافية: ٨٠٣/٢. وينظر: الهمع: ٢٠٥/٤.
(١٥) في ق: التسوية، وهو تحريف.
(١٦) في ت: اب.　(١٧) النمل ٧٢. وينظر: الهمع: ٢٠٤/٤ - ٢٠٥.
(١٨) شرح الكافية لابن الحاجب: ١٢٠، وشرح الوافية نظم الكافية: ٣٨٢.
(١٩) في ق: ولتسوية، وهو تحريف.　(٢٠) سبك المنظوم ورقة ٣١.
(٢١) قول ابن الحاجب: بياض في ق.　(٢٢) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٣٢٤/٢.
(٢٣) التسهيل: ١٤٥. وينظر: الهمع: ٢٠٣/٤.　(٢٤) قوله: بياض في ق.
(٢٥) الكافية: ١٩، شرح الكافية للرضي: ٣٢٤/٢.　(٢٦) في ر، ت: لا تختص.
(٢٧) في ت: يكون، وهو تصحيف.

فَيَا لَكَ مِنْ ليلٍ كأنَّ نُجُومَهُ[(١)]

وقد ذَكَرَ ذلكَ ابنُ مالكٍ في سبكِ المنظومِ، فقالَ: "والتَّعَجُّبُ في قَسَمٍ وغيرِه"[(٢)].

تنبيهٌ[(٣)]:

بقيَ من معانيها التَّمليكُ وشِبْهُهُ، والنَّسَبُ، والتَّبليغُ[(٤)] و[(٥)] التَّبيينُ، والصيرورةُ[(٦)]، وكونُهَا بمعنَى عندَ وإلى وعلى، ومَعَ، ومِنْ، وفي، وبَعْدُ، ذَكَرَها في التسهيلِ والارتشافِ[(٧)] وزادَ في سبكِ المنظومِ: والتَّاريخ[(٨)].

قولُهَا[(٩)]: "**والظَّرفيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا و"في**"[(١٠)]. لم يذكُرْ لـ" في " معنًى غيرِ الظرفيةِ، وذَكَرَ بعدَهُ السَّبَبَ[(١١)]. زادَ ابنُ الحاجب: "وبمعنًى على قليلاً"[(١٢)] وفي الكافيةِ الكبرى:

وفي للاستعلاءِ والمُصَاحَبَهْ ۝ وفي استعانة لَهــا مناسَبَهْ[(١٣)]

زادَ في التسهيلِ: والمقايسة[(١٤)]. وبمعنَى[(١٥)] " مِن "، و" إلى "، وفي كونِها تقعُ[(١٦)] زائدةً ثلاثةُ أَقوالٍ: ثالثُهَا في الشِّعرِ، لا في الاختيارِ[(١٧)].

قولُها[(١٨)]: "**وقد يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا بالبَا اسْتَعِنْ**"[(١٩)]. وفيهِ أمرانِ:

الأَوَّلُ: جَمَعَ بينَ السَّببيةِ والاستعانةِ هنا وفي سبكِ المنظومِ[(٢٠)]، ولم يذكُرْ في كافيتِهِ سِوَى الاستعانةِ[(٢١)]. وكذا ابنُ الحاجبِ[(٢٢)]. قالَ الرضي: إنَّ السببيةَ فرعٌ عنها مندرجةٌ فيها[(٢٣)]. وعكسَ

---

(١) صدر بيت من معلقة امرئ القيس (ديوانه ١٩)، وعجزه: بكــل مغــار الفتــل شــدت بيذبــلِ
وينظر: مغني اللبيب: ٢٨٤، والهمع: ٢٠٢/٤.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٣١.

(٣) تنبيه: بياض في ق.

(٤) والتبليغ: ساقطة من ق.

(٥) الواو: ساقطة من ر.

(٦) في ر: والضرورة، وهو تحريف.

(٧) التسهيل: ١٤٤. والارتشاف: ٤٥٢ - ٤٥٣. وينظر:الهمع: ٢٠٠/٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٨) سبك المنظوم: ورقة ٣١.

(٩) قولها: بياض في ق.

(١٠) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٩/٣.

(١١) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٩/٣.

(١٢) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٣٢٤/٢.

(١٣) شرح الكافية الشافية: ٧٩٦/٢.

(١٤) التسهيل: ١٤٦. وينظر: الهمع: ١٩٤/٤.

(١٥) في ق: ومعنى.

(١٦) في ر، ت، ق، د، ظ: بفي، وهو تحريف.

(١٧) ينظر: الهمع: ١٩٤/٤.

(١٨) قولها: بياض في ق. وفي ت، ظ: قوله.

(١٩) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ١٩/٣، ٢٢.

(٢٠) سبك المنظوم: ورقة ٣١.

(٢١) شرح الكافية الشافية: ٧٩٦/٢. وينظر: الهمع: ١٥٧/٤.

(٢٢) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٣٢٤/٢.

(٢٣) شرح الكافية للرضي: ٣٢٧/٢، ٣٢٨. وينظر: الهمع: ١٥٧/٤.

في التسهيلِ، فذكرَ السَّببيةَ دونَ الاستعانةِ[١]. وقالَ في شرحِهِ: "باءُ[٢] السَّببيةِ هيَ الداخلةُ على صالحٍ للاستغناءِ بِهِ[٣] عن فاعلٍ معدًّاها مجاوزًا، نحوُ: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ [رِزْقًا[٤] لَكُمْ]﴾[٥] فلو قصدَ إسنادَ الإخراجِ إلى الماءِ[٦]، وقيلَ: أنزلَ[٧] ماءً أخرجَ منَ الثَّمراتِ رزقًا لصحَّ[٨] وحسُنَ، لكنَّهُ مجازٌ، والآخرُ حقيقةٌ. ومنهُ: كتبتُ بالقَلَمِ، وقطعتُ بالسكينِ، فإنَّهُ يصحُّ أنْ يُقالَ: كتبَ القلمُ[٩]، وقطعَ السكينُ. والنَّحويون يعبِّرونَ عَنْ هذهِ الباءِ بباءِ الاستعانَةِ، وآثرتُ على ذلكَ التعبيرَ بالسببيَّةِ من أَجلِ الأَفعالِ المنسوبةِ إلى اللهِ تعالى، فإنَّ استعمالَ السببيةِ فيها يجوزُ، (واستعمالَ[١٠] الاستعانةِ فيها لا يجوزُ[١١])[١٢]. انتهى. قالَ أَبو حيان: "وما ذهبَ إليه أَنَّ باءَ الاستعانة مدرجةٌ في باءِ السببيةِ، قولٌ انْفَرَدَ بِهِ، وأصحابُنَا فرَّقُوا بينَ باءِ السببيةِ وباءِ الاستعانَةِ[١٣]، فقالُوا: باءُ السببيةِ هيَ التي تدخلُ على سببِ الفعلِ، نحوُ: ماتَ[١٤] زيدٌ بالحرِّ، وبالجوعِ، وحَجَجْتُ[١٥] بتوفيقِ اللهِ[١٦]، وباءُ الاستعانةِ هيَ التي تدخلُ على الاسمِ المتوسطِ بينَ الفعلِ ومفعولِه الذي هوَ آلةٌ، نحوُ: كتبتُ بالقلمِ، وبريتُ بالسكينِ، وخضتُ الماءَ بِرِجْلِي، إذ لا يصحُّ جعلُ القَلَمِ سببًا للكتابةِ، ولا السكينِ (٨٥/أ) سببًا للبري، ولا الرِّجْلِ سببًا للخوضِ، بل السببُ غيرُ هذا"[١٧].

الثاني: قالَ الشاطبي[١٨]: إتيَانُهُ بـ"قد" يقتضي أنَّ السببيةَ في الباءِ وفي، قليلٌ، وهو مُسَلَّمٌ في: "في" وأمَّا الباءُ[١٩] فالسببيةُ فيها معنًى[٢٠] شهيرٌ[٢١] كثيرٌ لا يوصفُ بالقلَّةِ.

تنبيهٌ:

ذَكَرَ في الكافيةِ والتسهيلِ من معانيها التعليلُ[٢٢]، قالَ في شرحِهِ: وهي التي[٢٣] يصلحُ[٢٤]

---

(١) التسهيل: ١٤٥. وينظر: الهمع: ١٥٧/٤.
(٢) باء ساقطة من ت.
(٣) في ت، د: للاستعانة، بدلا من للاستغناء به، وهو تحريف.
(٤) رزقا لكم: ساقطة من الأصل، ر، ق، د ن س، ظ، وما أثبته من ت.
(٥) البقرة: ٢٢.
(٦) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: الهاء. وكذا في الجنى الداني: ١٠٣. وما أثبته من ظ.
(٧) في ر، ت، ق، د، أبدل.
(٨) في ر: يصح، وهو تحيف.
(٩) في ق، د: كتبت وهو تحريف.
(١٠) في ر: واستعمل، وهو تحريف.
(١١) واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز: ساقطة من ت.
(١٢) ينظر قول ابن مالك هذا في الهمع: ١٥٧/٤ - ١٥٨، والجنى الداني: ١٠٣ـــ ١٠٤.
(١٣) في ق: وبالاستعانة، بدلا من: وباء الاستعانة، وهو تحريف.
(١٤) في ت: ما، بدلا من: مات، بإسقاط التاء.
(١٥) في د: ورجحت، وهو تحريف.
(١٦) في ت:... الله تعالى.
(١٧) ينظر: الارتشاف: ٤٥٠ - ٤٥١، والهمع: ١٥٨/٤.
(١٨) في ر: القطربي. وفي ت، ق، د: القرطبي، وكلاهما تحريف.
(١٩) وأما الباء: ساقطة من ت.
(٢٠) في س: معه.
(٢١) في ق، س: شهر، وهو تحريف.
(٢٢) في ت: التقليل، وهو تحريف. ينظر: شرح الكافية الشافية:٧٩٥/٢، والتسهيل:١٤٥. الهمع:١٦٠/٤.
(٢٣) ساقطة من ت.
(٢٤) في ت: تصلح، وهو وجه.

موضعُهَا اللَّامُ غالبًا[١]. قالَ أبو حيان: لم يذكُرْهُ أصحابُنا، وكأنَّهُ والسببُ شيءٌ واحدٌ[٢].

قولُها[٣]: "عَوِّضْ"[٤]. لم يذكُرْهُ في الكافيةِ، وعَبَّرَ عنهُ في التسهيلِ بــ"المقابلةِ"[٥]. وكذا ابنُ الحاجب[٦]. قالَ أبو حيان: والظاهرُ أنَّهُ داخلٌ في البدلِ[٧].

قولُهَا[٨]: "ومِنْ"[٩]. قالَ الشاطبي: لم يعيِّنْ أيَّ معنى " مِنْ " تَقعُ[١٠] موقِعَهُ، أهُوَ الابتداءُ أو غيرُهُ أو الجميعُ؟ والثاني ليسَ بصحيحٍ والأوَّلُ فيهِ إلباسٌ وقد بيَّنَهُ في التسهيلِ إذ قالَ: "ومِنِ التَّبعيضيَّةُ"[١١] فكانَ الواجبُ أنْ يقيِّدَها بِهِ[١٢] هُنَا.

قولُهَا: "وعَنْ"[١٣] أطلقَ، وظاهِرُهُ أنَّها لا تختصُّ[١٤] بالسؤالِ، وبهِ صرَّحَ في شرحِ الكافيةِ[١٥]. والمفهومُ من كلامِ أبي حيان أنَّ الكوفيين وَهُمُ الذينَ يثبتونَ هذا المعنَى على أنَّها تختصُّ[١٦] بِهِ[١٧].

تنبيهٌ[١٨]:

بقيَ من معانيها أنْ تأتيَ بمعنَى" على" ذَكَرَهُ في التسهيل[١٩]، و" إلى " ذَكَرَهُ في المغني[٢٠]، و"الكافُ " ذَكَرَهُ ابنُ هشام الخضراوي[٢١].

قولُ ابنِ الحاجب[٢٢]: "وزائدَةٌ[٢٣] في الخبرِ في[٢٤] الاستفهامِ، والنفي قياسًا، وفي غيرِهِ سماعًا، مثلُ: بِحَسْبِكَ زيدٌ، وألقَى[٢٥] بيدِه"[٢٦]. المرادُ بغيرِهِ: الخبرُ الموجبُ والمبتدأُ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: بِحَسْبِكَ زيدٌ، على أنَّ شيخَنَا العلامة الكافيجي يختارُ[٢٧] أنَّ " بِحَسْبِكَ"[٢٨] خبرٌ

---

(١) الجنى الداني: ١٠٤. والهمع: ٤/١٦٠.
(٢) ينظر: الهمع: ٤/١٦٠.
(٣) قولها: ياض في ق.
(٤) الألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ٣/٢٢.
(٥) التسهيل: ١٤٥. وينظر: الهمع: ٤/١٦٠ - ١٦١.
(٦) الكافية: ١٩، شرح الكافية للرضي: ٢/٣٢٤.
(٧) ينظر: الهمع: ٤/١٦١.
(٨) قولها: بياض في ق.
(٩) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/٢٢.
(١٠) في ر، ق، د: يقع، وهو تصحيف.
(١١) التسهيل: ١٤٥.
(١٢) في ق، س: بها، وهو تحريف.
(١٣) قولها وعن: بياض في ق. ينظر: الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/٢٢.
(١٤) في ق: لا يختص، وهو تصحيف.
(١٥) شرح الكافية الشافية: ٢/٨٠٧ – ٨٠٨.
(١٦) في ت: لا تختص، بزيادة لا.
(١٧) ينظر: الهمع: ٤/١٦١.
(١٨) تنبيه: بياض في ق.
(١٩) التسهيل: ١٤٥. وينظر: الهمع: ٤/١٦١.
(٢٠) مغني اللبيب: ١٤٣.
(٢١) ينظر: الهمع: ٤/١٦٢.
(٢٢) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢٣) في ر: وزيادة.
(٢٤) في ظ: و، بدلا من في.
(٢٥) في ق: والتقى، وهو تحريف.
(٢٦) الكافية: ١٩. شرحها للرضي: ٢/٣٢٤.
(٢٧) في س: يحتاج، وهو تحريف.
(٢٨) في ر: بحسبك درهم، بزيادة: درهم.

مقدَّمٌ، لأَنَّهُ محطُّ الفائدةِ، ثُمَّ رأَيتُهُ لابنِ مالك[١] وعلَّلَهُ: بأنَّ (زيداً) معرفةٌ، و"حسبكَ " نكرةٌ، لأَنَّهُ مِمَّا لا[٢] يتعرَّفُ[٣] بالإضافةِ، إلاَّ أنَّ شيخنَا لا يخصُّهُ بما إذا كانَ المؤخَّرُ معرفةً، بل يقولُ[٤] بِهِ، في مثلِ: بِحَسْبِكَ درهمٌ. والمفعولُ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: "أَلْقَى بِيَدِهِ "، وقد أنكرَهُ جماعةٌ، وقالوا في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[٥]: إنَّ الباءَ للآلةِ أَو السببيةِ، والتقديرُ: ولا تُلْقُوا أَنفُسَكُم إلى التهلكةِ بأَيديكُم[٦]. قالَ في المغني: "وكَثُرَتْ زيادتُهَا في مفعولِ عرفتُ[٧] ونحوُهُ. وقَلَّتْ[٨] في مفعولِ ما يتعدَّى لاثنين[٩]. وبقيَ أَنَّها تزادُ في الفاعلِ، ذَكَرَهُ في التسهيلِ وتقدَّمَ في بابِهِ[١٠]. وفي الحالِ المنفي عاملُهَا، ذَكَرَهُ فيهِ أَيضًا[١١]. وخالَفَهُ أَبو حيان، وأَوَّلَ ما احتَجَّ بِهِ. وفي التوكيدِ بالنفسِ والعينِ ذكَرَهُ فيهِ[١٢] ووافَقَهُ أبو حيان وغيرُهُ[١٣]، وعبارتُهُ في سبكِ المنظومِ: "وتزادُ[١٤] جوازًا[١٥] في الخبرِ كما سَبقَ، وفي المفعولِ بِهِ، وفي أنَّ فاعلَةً، وفي كَفَى، وهو مفعولٌ على رأيٍ، ورُبَّما زِيدَتْ في المبتدإِ والخبرِ الموجب"[١٦].

قولُهُ[١٧]: "والباءُ أعمُّ منهما في الجميعِ"[١٨]. أي: في القَسَمِ تدخلُ مَعَ الفعلِ وحذفِهِ والظاهرِ وغيرِهِ والخبرِ والطلبِ. لم يذكُرْ في الأَلفيةِ (كونَهَا للقَسَمِ ولا حكمه. وقد قالَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: فاتَ الألفيةَ[١٩]) من معاني الباءِ القسمُ المحضُ، نحوُ: باللهِ لأَفْعَلَنَّ، والقسمُ المشوبُ بمعنى الاستعطافِ، نحوُ: باللهِ ربُّكَ إِنْ دخلتَ فَقُلْ لَهُ[٢٠].

قولُهُ[٢١]: "على للاستعلاءِ"[٢٢]. (٨٥/ب) زادَ في الألفيةِ: ومعنَى " في " و"عَنْ"[٢٣] وزادَ في التسهيلِ: "وللمصاحبةِ والتعليلِ[٢٤] وموافقةِ[٢٥] مِنْ (والباءِ[٢٦]. "زادَ في المغني: والاستدراكِ،

---

(١) ينظر رأي ابن مالك في الجني الداني ١١٤.
(٢) لا: ساقطة من ق.
(٣) في ر: يعرف، وهو وجه.
(٤) في ت، س: نقول، وهو تصحيف.
(٥) البقرة: ١٩٥.
(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٧ – ١٤٨.
(٧) في ت: عرف، وهو وجه.
(٨) في د: بعدها زيادة وهي: عرفت ونحوه وقلت.
(٩) مغني اللبيب: ١٤٨.
(١٠) التسهيل: ٧٥.
(١١) التسهيل: ١٠٨.
(١٢) التسهيل: ١٦٤.
(١٣) ينظر: الجني الداني: ١١٦.
(١٤) في ق: وترا، وهو تحريف. وفي د: ويراد، وهو تصحيف. وفي ظ: وترد.
(١٥) في د: جواز.
(١٦) سبك المنظوم: ورقة ٣١.
(١٧) قوله: بياض في ق.
(١٨) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٢/٣٣٤.
(١٩) من (كونها..) إلى (... الألفية) ساقطة من د.
(٢٠) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٣.
(٢١) قوله: بياض من د.
(٢٢) في ق: للاستعطاف، وهو تحريف.
(٢٣) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/٢٢.
(٢٤) في ق: والتقليل، وهو تحريف.
(٢٥) في ر، ق، د: ويوافقه. وفي ت: وتوافقه. وفي التسهيل: ١٤٦: ولموافقة.
(٢٦) التسهيل: ١٤٦.

نحوُ: فلانٌ فاسقٌ على أَنَّهُ لا ييأَسُ مِنْ[١] رحمةِ اللهِ[٢].

قولُهُ[٣]: "وعَنْ للمجاوزةِ"[٤]. زادَ في الألفيةِ: ومعنَى على وبَعْدَ[٥]. وفي التسهيلِ: "والبدلِ[٦] والاستعانةِ والتعليلِ والظرفيةِ"[٧]. وزادَ في المغني: "ومعنَى مِنْ والباءِ"[٨] وفرَّقَ بينَ معنَى الباءِ والاستعانةِ[٩].

تنبيهان[١٠]:

الأَوَّلُ:[١١] قالَ الشاطبي: وقوعُ " عَنْ " موقعَ " بَعْدَ "، والباءِ موقعَ " مَعَ " إِمَّا أَنْ يكونَ[١٢] بالنيابةِ كنيابَةِ واوِ رُبَّ عَنْهَا من غيرِ أَنْ يُغَيِّرَ[١٣] مَعْنَاهَا، وكنيابةِ " يَا " عن أُنادي، و" أَنْ "[١٤] عن الفعلِ، وإِمَّا أَنْ تكونَ[١٥] على أَنَّها تفيدُ معناهَا بنفسِهَا لا أَنَّها[١٦] نائبةٌ، فإِنْ كانَ الأَوَّلُ فلا إشكالَ في حرفيَّتِهَا، إِلاَّ[١٧] أَنَّ ظاهِرَ الفعلِ أَنَّ " عَنْ "[١٨] هيَ المؤديةُ لمعنَى " بَعْدَ " و"الباءَ " بمعنَى " مَعَ "[١٩]، وحينئذٍ يلزمُ أَنْ يكونَا اسمينِ لا حرفينِ، إِذِ الحرفُ لا يؤدِّي معنَى الاسمِ، ولا يعهدُ أَنْ يرادفَهُ وهو حرفٌ، بلْ إذا أَدَّى معناهُ صارَ اسمًا، ولذلكَ صارتْ " عَنْ " و"على " و"الكافُ " أسماءً لَمَّا أَدَّتْ معنَى الأسماءِ.

الثاني: قالَ في التسهيلِ: "وتزادُ " عَنْ " و"على " و"الباءُ " عوضًا، وقد تُزادُ " (على " دونَ تعويضٍ"[٢٠]. وقالَ في سبكِ المنظومِ في " عن ": "ولا تُزادُ[٢١])[٢٢] عندَ الأَكثرِ[٢٣] قالَ أبو حيان: وما ذهَبَ إليهِ من أَنَّ (" عن " و"على " تزادانِ، ليسَ بصحيحٍ، وقد نصَّ سيبويهِ على أَنَّ "عن")[٢٤] و"على " لا يزادانِ، لا عوضًا ولا غيرَ عوضٍ[٢٥].

---

(١) من (والباء..) إلى (.. لا ييأس من) ساقطة من س.(٢) مغني اللبيب: ١٩٣.
(٣) قوله: بياض في ق.
(٤) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٢/٣٤١.
(٥) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/٢٣.
(٦) البدل: ساقطة من ت.
(٧) التسهيل: ١٤٦.
(٨) مغني اللبيب: ١٩٨.
(٩) ينظر الهمع ٤/١٩٢.
(١٠) في ر: تنبيهات، وهو تحريف.
(١١) تنبيهان الأول: بياض في ق
(١٢) في ت: تكون.
(١٣) في الأصل: يعين. وفي د: تغير، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٤) في س: وأما، بدلا من: وأن.
(١٥) في ق، س: يكون.
(١٦) في ر: لأنها، بدلا من: لا أنها، وهو تحريف.
(١٧) في ر: لا، بدلا من إلا، وهو تحريف.
(١٨) في ر، ت، ق: غير، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ت.
(٢٠) التسهيل: ١٤٦.
(٢١) تزاد: ساقطة من ر. وفي ق: وتراد، وهو تحريف.
(٢٢) من (على...) إلى (... ولا تزاد) ساقطة من ت.
(٢٣) سبك المنظوم ورقة: ٣٠ – ٣١.
(٢٤) من (عن وعلى...) إلى (.. عن) ساقطة من ق.
(٢٥) الكتاب: ١/٣٨.

قولُهُمَا[١]: "**والكافُ للتشبيهِ وزائدة**[٢]. " قالَ في التسهيلِ: "إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ[٣] " زادَ في الألفيةِ: "والتَّعليلُ"[٤] وذكَرَهُ في الكافيةِ الكبرى[٥]. وقالَ في شرحِها: "إنَّ دلالتَهَا عليه كثيرةٌ"[٦]. قالَ ابنُ هشام: "وهوَ الحقُّ، لكن نفاهُ الأكثرونَ"[٧]. ولم يذكُرْهُ في التسهيلِ. وفيها قولٌ ثالثٌ: إنَّها تفيدُهُ[٨] إنْ كُفَّتْ بِــ (مَا)، ومَشَى عليهِ في التسهيلِ[٩]. وردَّهُ أبو حيان[١٠]. زادَ في التسهيلِ والاستعلاءُ[١١]. والسيرافي وابن الخباز: والمبادرةُ إذا اتَّصلَتْ بِــ (مَا)، نحوُ: صَلِّ كَمَا يدخلُ الوقتُ. قالَ في المغني: وهو غريبٌ جدًّا[١٢].

قولُهُمَا[١٣]: "**واستُعْمِلَ اسْمًا**"[١٤]. عبارةُ الوافيةِ: "واسمٌ لحرفِ[١٥] الجَرِّ"[١٦]. وفي سبكِ المنظومِ: "فتُجَرُّ، ورُبَّمَا[١٧] جاءَتْ فاعلاً"[١٨]. وعبارةُ التسهيلِ: "فتُجَرُّ ويسندُ إليها"[١٩]. وفي الكافيةِ: وقد يُرى[٢٠] اسْمًا[٢١] فاعِلاً أوْ[٢٢] مُبْتَدَا أوْ ذَا انجرارٍ باسْمٍ أوْ حرفِ بَدَا[٢٣].

زادَ أبو حيان: وتَرِدُ[٢٤] اسمَ كانَ ومفعولاً، قالَ: وذلكَ دليلٌ على أَنَّها تَقَعُ اسْمًا في الاختيارِ، وهو رأيُ الأخفش والفارسي[٢٥]. والذي عليهِ سيبويهِ والمحققونَ أنَّها لا تقعُ اسمًا إلاَّ ضرورةً[٢٦]. وتأوَّلَ قومٌ ما ورَدَ من ذلكَ على حذفِ الموصوفِ.

قولُهُمَا[٢٧]: "**وكَذَا عَنْ وعلى**"[٢٨]. كذا إلى[٢٩]، ومِن، ومَتَى[٣٠]، وكَيْ. فأمَّا عَنْ، فإنَّها

---

(١) قولهما: بياض في ق. وفي ت، د: قولها.
(٢) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٣٤١/٢، والألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ٢٥/٣.
(٣) التسهيل: ١٤٧. وينظر: الهمع: ١٩٥/٤.
(٤) الألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ٢٥/٣، وينظر: الهمع: ١٩٤/٤.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٨١١/٢.
(٦) شرح الكافية الشافية: ٨١١/٢.
(٧) مغني اللبيب: ٢٣٤. وينظر: الهمع: /١٩٤ – ١٩٥.
(٨) ساقطة من د.
(٩) التسهيل: ١٤٧. وينظر: الهمع: ١٩٥/٤.
(١٠) ينظر: منهج السالك: ٢٥٢، ٢٥٣.
(١١) في التسهيل: ١٤٧: " وقد توافق على " وينظر: الهمع: ١٩٥/٤.
(١٢) مغني اللبيب: ٢٣٧، والهمع: ١٩٥/٤.
(١٣) قولهما: بياض في ق. وفي ت، د: قوله.
(١٤) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٣٤١/٢، والألفية: ٣٥، وشرح ابن عقيل: ٢٧/٣.
(١٥) في ر، ت: ظرف، وهو تحريف.
(١٦) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٨٠.
(١٧) في ق: بما، بدلا من: وربما، وهو تحريف.
(١٨) سبك المنظوم: ورقة ٣١.
(١٩) التسهيل: ١٤٧.
(٢٠) في ر، ت، ظ: ترى ظ، وهو وجه.
(٢١) في ت: اسم، وهو خطأ نحوي.
(٢٢) في ت: و، بدلاً من: أو.
(٢٣) في ت: ندا وهو تصحيف. وينظر: شرح الكافية الشافية: ٨١١/٢.
(٢٤) في ر: وتزاد وهو تحريف.
(٢٥) الارتشاف: ٤٥٤. ومنهج السالك: ٢٣٢. وينظر: الهمع: ١٩٨/٤ – ١٩٩.
(٢٦) الكتاب: ٣٢/١، ٤٠٨، ٣٨٤/٢. وينظر: الجنى الداني: ١٣٢. الهمع: ١٩٧/٤.
(٢٧) قولهما: بياض في ق. وفي د: قوله.
(٢٨) الكافية: ١٩، شرحها للرضي: ٣٤١/٢، والألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ٢٧/٣.
(٢٩) في ق: إلى وصف، بزيادة: وصف.
(٣٠) في ر: وحتى.

بمعنَى جانِب، وعلى بمعنَى فوقَ، وإلى بمعنَى النعمة، ومِنْ بمعنَى بعضٍ، إذا وقعتْ مفعولاً، ذَكَرَهُ الزمخشري والطِّيبي[١]. ومَتَى بمعنى وسَطٍ، (٨٦/أ)و كَيْ تُختَصرُ[٢] من كيفَ، كما قِيلَ في سوفَ: سَوْ.

قولُهُ[٣]: "لدخولِ مِنْ"[٤]. وفي الألفيَّة: "من أجلِ ذَا عليهما مِنْ دَخَلاَ"[٥].

فيه أمورٌ:[٦]

الأوَّلُ: ظاهِرُهُ أنَّهما لا يُجرَّانِ[٧] بغيرِهَا[٨]، وهوَ كذلكَ، وسُمِعَ جَرُّ " عَنْ " بـ"على " في قولِه:

عَلَى من يميني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحا[٩]

الثاني: ظاهِرُ عبارةِ ابنِ الحاجب أَنَّهُمَا لا يستعملانِ إلاَّ مَعَ الجَرِّ بها[١٠]، فلا يقعانِ مضافًا إليهما ولا مُسندينِ[١١]. وفي تعليقِ ابنِ هشام: عبارةُ الألفيةِ تقتضي[١٢] أَنَّ اسميَّتَهُمَا لا تتقيَّدُ[١٣] بحالةِ دخولِ " مِنْ " عليهما، لأنَّهُ جعلَ ذلكَ شاهدًا عليها، لا ضابطًا[١٤] لها، والأمرُ كذلكَ، فإذا قلتَ: زيدٌ على السَّطحِ، وسرتُ (عَنِ البلدِ، احتملاً[١٥] الاسميةَ والحرفيةَ، وإذا دَخَلَتْ[١٦]) " مِنْ " تعيَّنَتِ الاسميةُ. وكثيرٌ[١٧] يغلطُ[١٨] في[١٩] هذا. انتهى.

---

(١) هو الحسن بن محمد بن عبد الله شرف الدين، من علماء الحديث والتفسير صنف شرح الكشاف وغيره توفي سنة ٧٤٣ هـ. بغية الوعاة: ١/٥٢٢ – ٥٢٣، شذرات الذهب: ٦/١٣٧، الأعلام: ٢/٢٨٠. وتنظر المسألة في الهمع: ٤/٢٢٠، والمطالع السعيدة: ٢/٧٣.

(٢) في س: يختصر.   (٣) قوله: بياض في ق.

(٤) الكافية: ١٩، شرحها للرضي: ٢/٣٤١، وفيهما: بدخول من.

(٥) الألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ٣/٢٧.

(٦) في س: امان.   (٧) في ر: لا يجوزان، وهو تحريف.

(٨) في الأصل وسائر النسخ: بغيرهما، وما أثبته يقتضيه سياق الكلام.

(٩) قائله مجهول، وعجزه: وكيفَ سنوحٌ واليَمينُ قَطيعُ

ينظر: منهج السالك: ٢٥٤، ومغني اللبيب: ١٩٩، والهمع: ٤/٢١٩.

(١٠) في ت بهما.

(١١) بعدها في الأصل، س زيادة لا يستقيم معها الكلام وهي: (قولها: واختص بمذ ومنذ وقتا، فيه أمران: الأول: لا بد من تقييده بكونه غير مستقبل. الثاني: قال الشاطبي ما ذكره من تخصيصهما بالزمان هو ظاهر كلام سيبويه، لكنه مشكل على رأيه، فإنه اختار في التسهيل جوازا إضافتهما إلى المصدر نحو: ما رأيته منذ قيام زيد، قال: ويجاب بأنه حينئذ على تقدير الزمان: أي مذ زمان قيام زيد، فلم ينفكا عنه إما لفظا وإما تقديرا)، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٢) في ق: يقتضي، وهو تصحيف.

(١٣) في ق: اسميتها لا يتقيد، وهو تحريف في الأولى وتصحيف في الثانية.

(١٤) في ت: ضابطا، وهو خطأ نحوي.   (١٥) في ر: احتمالا، وهو تحريف.

(١٦) من (عن البلد...) إلى (... دخلت) ساقطة من ق.

(١٧) في ق: وكثيرا، وهو خطأ.   (١٨) في ت: يخلط، وهو وجه.

(١٩) ساقطة من ق.

الثالث: قِيلَ: بقيَ عليه أنْ يذكُرَ مجيءَ " على " فعْلاً[١]. وأجابَ ابنُ هشام: بأنَّها لا تكونُ فِعْلاً على لفظِ " على " الحرفيةِ من غيرِ تغييرِ البتَّةَ، لأنَّ أَصلَهَا: "عَلَوَ "، فَغُيِّرَتْ.

تنبيهان[٢]:

الأوَّلُ[٣]: ما ذُكِرَ لهذهِ الأَحرفِ من المعاني، وهوَ مذهبُ الكوفيينَ. والبصريون على أنَّهُ ليسَ لكلِّ حرفٍ إلاَّ معنًى واحدٌ، وهوَ الابتداءُ لـ مِنْ، والانتهاءُ لـ إلى، (والإلصاقُ للباءِ[٤] والاستعلاءُ لـ على، والمجاوزةُ لـ عن، والاختصاصُ لِلاَّم)[٥]. ولا ينوبُ حرفٌ عن حرفٍ بقياسٍ، كَمَا أَنَّ أَحرفَ[٦] النَّصبِ والجزمِ كذلكَ، وما أَوهمَ ذلكَ، فإمَّا[٧] مؤوَّلٌ تأويلاً يقبلُهُ[٨] اللفظُ، أوْ على تضمينِ الفعلِ[٩] معنَى فعلٍ يتعدَّى بذلكَ الحرفِ، أو على النيابةِ شذوذًا، والأخيرُ محلُّ البابِ كلِّهِ عندَ غيرِهم بلا شذوذٍ، وهوَ أقلُّ تعسُّفًا، فإنْ قِيلَ: الأَوْلَى المحافظةُ على تقليلِ[١٠] المعاني وردِّهَا إلى أَقلِّ[١١] مَا[١٢] يمكنُ، بناءً على قاعدةِ(تقليلِ[١٣] الأوضاعِ. فالجوابُ: أَنَّ هذا يعارضُهُ[١٤] الحملُ على الظاهرِ، وهيَ قاعدةٌ)[١٥] معتبرةٌ[١٦].

الثاني: قالَ الشاطبي: حافَظَ النُّحاةُ في هذا البابِ على تفسيرِ معاني هذهِ الحروفِ، حتَّى أَنَّها صارتْ أَكثرَ ما يُذكَرُ فيه، وصارتْ الأَحكامُ المتعلِّقَةُ بها في القياسِ أَقليةً[١٧] بالنسبةِ إلى تفسيرِ المعاني، ولا شَكَّ أَنَّ هذا وظيفةُ اللُّغوي، لا النَّحوي، فَذِكْرُهُ في النَّحوِ تخليطٌ[١٨]. قالَ: الجوابُ ما قالَهُ ابنُ سيدة: إنَّ حروفَ المعاني في الجملةِ مِمَّا يحتاجُ في إدراكِ حقائقِ معانيها إلى قياسٍ ونَظَرٍ، كما يحتاجُ في سائرِ أَبوابِ النَّحوِ إلى القياسِ والنَّظَرِ، بخلافِ الأسماءِ والأفعالِ[١٩].

قولُها[٢٠]:

وَمُذْ ومُنْذُ اسْمَانِ حيثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ...[٢١]

---

(١) في ت: العلا، وهو تحريف.
(٢) في د تنبيهات.
(٣) تنبيهان الأول: بياض في ق.
(٤) ساقطة من ت.
(٥) من (والإلصاق...) إلى (... اللام) ساقطة من ق.
(٦) في ر، د، س: حرف، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من س.
(٨) في ت: يعقله.
(٩) ساقطة من ت.
(١٠) في الأصل، ر، ق: تعليل، وهو تحريف، وما أثبته من ت، د، س ظ.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) في س: ومما، وهو تحريف.
(١٣) في الأصل ر، ق: تعليل، وهو تحريف، وما أثبته من ت، د، ظ.
(١٤) في الأصل: معارضة، وهو تحريف، وما أثبته من ر، ت، د، ق.
(١٥) من (تقليل...) إلى (... قاعدة) ساقطة من س.
(١٦) في ت: تغييره، وهو تحريف.
(١٧) في ت: أصلية. وفي س: أعلية، وكلاهما تحريف.
(١٨) في ر: تغليط، وهو تحريف.
(١٩) ينظر: المخصص: ١٤/٤٥، ٥٧.
(٢٠) قولها: بياض في ق، ظ.
(٢١) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣/٣٠.

كَذَا إذا أُولِيَا[١] الجملةَ الاسميةَ. قالَ ابنُ قاسم: "فلو قالَ: أو[٢] أُولِيَا الجملةَ مُذْ دَعَا، لكانَ أَحسن"[٣]. وقد شَمِلَ ذلكَ قولُهُ في كافيته:

ومُذْ ومُنْذُ اسْمَانِ حيثُ رَفَعَا[٤] وفي إضافَة كإذْ[٥] قَدْ وَقَعَا[٦]

فإِنَّهُ شرحَهُ على أَنَّهُ يضافُ إلى الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ، وفيهِ التَّصريحُ[٧] بأَنَّهُمَا حينئذٍ ظرفانِ مضافانِ[٨]، وأَمَّا في الحالةِ[٩] الأُولى، وهيَ إذا وَلِيَهُمَا اسمٌ مرفوعٌ، فمبتدآنِ ما بعدَهُمَا خبرٌ، أو ظرفانِ (٨٦/ب) خبرُ ما بعدَهُما، قولان: جَزَمَ بالأَوَّلِ في سبكِ المنظومِ[١٠]. قالَ ابنُ قاسم والشاطبي: "وفي الأَلفيةِ إشارةٌ إليهِ بقولِهِ: "رَفَعَا " فأَنَّهُمَا[١١] لا يرفعَان ما بعدَهُمَا إلاَّ إذا جُعِلَ خبرَهُما، لأَنَّ المبتدأَ رافعُ[١٢] الخبرِ في الأَصحِّ"[١٣]. واختارَ في التسهيلِ قولاً ثالثًا: إنَّهما ظرفانِ مضافانِ إلى فعلٍ مقدَّرٍ رافعٍ لِمَا بعدَهُما على الفاعليةِ[١٤] قالَ ابنُ هشام: فوجَبَ أنْ يُؤَوَّلَ[١٥] قولَهُ: "رَفَعَا " على معنًى مجازيٍّ، أي: حيثُ لم يخفضَا[١٦]، ولكنَّهُ لَمَّا كانَ عدَمُ خفضِهِما[١٧] سببًا[١٨] لارتفاعِ ما بعدَهُما نُسِبَ[١٩] مباشرةً[٢٠] الرَّفعُ إليهِما[٢١].

قولُهُ[٢٢]: "ومُذْ ومُنْذُ: للزَّمانِ[٢٣]، للابتداءِ في الماضي والظرفيةِ في الحاضرِ"[٢٤]. أحسنُ من قولِ الأَلفية:

وإِنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا وفي الحُضُورِ معنَى في اسْتَبِــــنْ[٢٥]

لأَنَّهُ صرَّحَ باختصاصِهِمَا بالزَّمانِ، وبأَنَّ المرادَ بمعنَى " مِنْ " الابتداءُ[٢٦]، وقد صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ[٢٧] وغيرِهِ، وزادَ: أَنَّهُمَا يكونانِ بمعنَى " مِنْ " و"إلى " معًا[٢٨] فيدلاَّنِ على الابتداءِ[٢٩]

---

(١) في ق: وليا، وهو وجه.
(٢) ساقطة من ق.
(٣) شرح الألفية: ٢/٢١٦.
(٤) في ت: وقعا، وهو تحريف.
(٥) في ق: كاذا، وهو تحريف.
(٦) شرح الكافية الشافية: ٢/٨١٤.
(٧) في ر: تصريح، وهو وجه. وساقطة من د.
(٨) شرح الكافية الشافية: ٢/٨١٤ – ٨١٥.
(٩) ساقطة من ت.
(١٠) سبك المنظوم: ورقة ٣٣.
(١١) في ت: لأنهما، وهو وجه.
(١٢) في ت: رفع.
(١٣) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ٢/٢١٥.
(١٤) التسهيل: ٩٤.
(١٥) في د: نؤول، وهو وجه.
(١٦) في ت: يخففا. وفي د: يختصا، وكلاهما تحريف.
(١٧) في ت: خفتهما، وهو تحريف.
(١٨) في ق: نسب، وهو تحريف.
(١٩) في ر، ت، ق: شبه، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من ق.
(٢١) في الأصل ر، ت، ق، د: لهما، وهو وجه. وفي س: بهما، وهو تحريف وما أثبته من ظ.
(٢٢) قوله: بياض في ق.
(٢٣) ساقطة من ت.
(٢٤) الكافية: ١٩. شرح الكافية للرضي: ٢/٣٤١.
(٢٥) الألفية: ٣٥، شرح ابن عقيل: ٣/٣٠.
(٢٦) في ت: للابتداء.
(٢٧) التسهيل: ٩٤.
(٢٨) المصدر السابق: ٩٤.
(٢٩) في ت: أو، بدلا من: و.

والانتهاءِ. والضَّابطُ أنَّهمَا إنْ دَخَلاَ على معرفةِ ماضٍ[١]، فبمعنى " مِنْ "، أَوْ حاضرٍ فــ" في "، أوْ نكرةٍ فــ " مِنْ " و"إلى "، نحوُ: ما رأيتُهُ مُذْ أَربعةِ أيامٍ.

تنبيهٌ:[٢]

قالَ الشاطبي: بقيَ في كلامِ الألفيةِ اعتراضاتٌ: أحدُها[٣]: أَنَّهُ أخبَرَ أَنَّ مُذْ ومُنْذُ على وجهينِ، وأنَّهمَا في الأوَّلِ اسْمان، وفي الثاني بمعنَى " مِنْ " و" في "، وليسَ في ذلكَ دليلٌ على أَنَّهمَا حرفانِ، إذِ الأسماءُ المتضمِّنَةُ معنَى الحرفِ دالَّةٌ عليهِ وليستْ بحروفٍ، فكانَ من حقِّهِ أَنْ يصرِّحَ بأنَّهمَا حرفانِ. وجوابُهُ أَنَّ ذلكَ عُلِمَ مِنْ عدِّهِمَا في حروفِ أوَّلِ[٤] البابِ. الثاني: أَنَّهمَا ليسَا على وجهينِ فقط، بلْ على ثلاثةِ أَوجه: وَجْهٌ يكونانِ فيهِ اسْمَيْنِ[٥] لا غيرُ. ووجْهٌ حرفينِ لا غيرُ، ووجْهٌ محتملينِ[٦] لَهُمَا، وذلكَ إذا وقَعَ بعدَهُمَا أنَّ وَصِلَتُهَا[٧]، نحوُ: ما رأيتُهُ مُذْ[٨] أنَّ اللهَ خَلَقَني، فهذا يحتملُ أَنْ تكونَ[٩] فيهِ حرفيَّةً جارَّةً، وأَنْ تكونَ اسميَّةً ما بعدَهَا[١٠] في موضعِ رَفْعٍ. الثالث: ظاهِرُهُ أَنَّ الوجهينِ - أَعنِي - رَفْعَ ما بعدَهُمَا[١١] وجَرَّهُ سواءٌ في الاستعمالِ، وليسَ كذلكَ، بل الجَرُّ[١٢] بمنذُ[١٣] أكثرُ من الرَّفعِ، ومُذْ بالعكسِ، لأَنَّ الاسميَّةَ أَغلبُ على مُذْ[١٤] من الحرفيَّةِ، (والحرفيَّةَ أَغلبُ على منذُ)[١٥].

قولُها[١٦]:

وبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وباءٍ زِيدَ ما فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا[١٧]

ظاهِرُهُ أَنَّ الثلاثةَ سواءٌ في عدمِ الكَفِّ، وليسَ كذلكَ، ففي التَّسهيلِ أَنَّ الباءَ تكفُّ[١٨]، كقولِهِ: لَبِمَا[١٩] قَدْ تُرَى وأَنْتَ خَطِيبُ[٢٠]

---

(١) في ق: ما من وفي د: ما ضمن وكلاهما تحريف.
(٢) تنبيه: بياض في ق.
(٣) في د: أحدهما.
(٤) في ت: أو، بدلا من: أول.
(٥) في د: في الاسمين، بدلا من: فيه اسمين، وهو تحريف.
(٦) في ر: محتلفين. وفي ق: يحتملهن، وكلاهما تحريف.
(٧) في ق: وصلنهما، وهو تحريف.
(٨) في ق: من، وهو تحريف.
(٩) في د: يكون، وهو تصحيف.
(١٠) في ت: ما بعدها خبر، بزيادة: خبر.
(١١) في الأصل ر، س، ظ: ما بعدهما وما أثبته من بقية النسخ.
(١٢) في ر: الخبر وهو تحريف.
(١٣) في ق: بمذ وفي د: عند، وكلاهما تحريف.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) والحرفية أغلب على منذ: ساقطة من ت.
(١٦) قولها: بياض في ق. وفي ظ: قوله.
(١٧) الألفية: ٣٥. شرح ابن عقيل: ٣١/٣.
(١٨) في ق: تكن، وهو تحريف.
(١٩) في ر، ت: بما. في س: لهما.
(٢٠) الشعر مختلف في نسبته فهو لمطيع بن إياس (شعره ٣٨) ورواية البيت:

فلئن كنت لا تُحير جوابا ربما قد ترى وأنتَ خطيبُ

ولصالح بن عبد القدوس (ديوانه ١٣٣) ورواية البيت:

إن تكن لا تطيق رجع جواب فبما قد ترى وأنت خطيب

وهي قريبة من بيت النكت. وينظر: منهج السالك: ٢٥٩، والمغني: ٤٠٨، والهمع: ٢٢٨/٤.

وعبارتُهُ: وتُزَادُ[1] " مَا " بعدَ الكافِ كافَّةً وغيرَ كافَّة، وكذا بعدَ رُبَّ والباء[2]. وفي سبك المنظوم: أَنَّ " مِنْ " تكفُّ، وعبارتُهُ: وتقترِنُ " مَا " بِرُبَّ والكافِ ومِنْ، فَتَكُفُّهُنَّ[3]. وظاهِرُهُ أَنَّ الثلاثةَ أو[4] الأربعةَ على السَّواءِ، وليسَ كذلكَ، بل الغالبُ في " رُبَّ " و" الكاف"[5] الكفُّ، وفي الباقي عدمُهُ، ولم أرَ مَنْ ذَكَرَ كَفَّ " عَنْ". واختارَ أبو حيان أَنَّ الكافَ لا تُكَفُّ[6] أصلاً، وأَوَّلَ الواردَ من ذلكَ[7].

قولُهُ[8]: "ويلحقُهَا[9] مَا، فتدخلُ[10] على الجُمَلِ"[11]. أي:[12] الاسميَّةِ والفعليَّةِ، لكنَّ الغالبَ إيلاؤُها الفعليَّةَ المصدَّرةَ بماضٍ[13]، وإيلاؤُها المستقبلَ والاسميَّةَ قليلٌ. وقيلَ: ممنوعانِ، ومثلُها في ذلكَ (٨٧/أ) الكافُ قبلَها الاسميَّةُ والفعليَّةُ، صرَّحَ بنقلِهِ أبو حيان في الارتشافِ عن صاحبِ النِّهايةِ[14]، وذَكَرَ في شرحِ التسهيلِ أَنَّها لا تدخلُ إلاَّ على الاسميةِ، وليسَ كَمَا قالَ.

قولُهُ:[15] " وواوُهَا تدخلُ على النَّكرَةِ الموصوفةِ"[16]. أصرَحُ من قولِ الألفية:

وحُذِفتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بعدَ بَــلْ   والفَا وبعدَ الواوِ شاعَ ذَا العَمَلْ[17]

لكنَّهُ معلومٌ مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ[18] "رُبَّ " لا تدخلُ إلاَّ على النَّكراتِ، وقولُهُ: "الموصوفةِ " تقدَّمَ ما فيهِ، وقد يُفْهَمُ من قولِهِ " واوُهَا " أَنَّها ليستِ العاطفةَ وأَنَّها واوٌ بمعنى رُبَّ، عَمِلَتْ عَمَلَها، وهو رأيُ المبرِّدِ، والجمهورُ أَنَّها العاطفةُ[19] وأَنَّ الجرَّ بـــ"رُبَّ " مقدَّرَةً بعدَها، فعبارةُ الألفيةِ أَحسنُ من هذهِ الجِهَةِ، نَعَمْ، تُشْعِرُ[20] بأَنَّ الحذفَ بعدَ الفاءِ وبَلْ سواءٌ، وكذا قولُ الشذورِ: "وذلكَ بعدَ الواوِ كثيرٌ والفاءِ وبَلْ قليلٌ"[21]. وفي التسهيلِ: "يُجَرُّ بـــ"رُبَّ " بعدَ الفاءِ محذوفةً

---

(١) في د: وتزاد بعد، بزيادة: بعد.

(٢) التسهيل: ١٤٧.

(٣) سبك المنظوم: ورقة ٣٢.

(٤) في ر: و، بدلا من: أو.

(٥) في ق: والباء.

(٦) في ق: لا يكف، وهو وجه.

(٧) ينظر: منهج السالك: ٢٥٢، ٢٥٣.

(٨) قوله: بياض في ق.

(٩) في ت: وتلحقها، وهو وجه.

(١٠) في ق: فيدخل، وهو تصحيف.

(١١) الكافية: ١٩. شرحها للرضي: ٣٢٩/٢.

(١٢) ساقطة من س.

(١٣) في د: بما من، وهو تحريف.

(١٤) صاحب النهاية هو شمس الدين بن الخباز تقدمت ترجمته، والنهاية كتاب في النحو، ينظر: كشف الظنون: ١٩٨٩/٢، وينظر: نقل أبي حيان في الارتشاف: ٤٦٤.

(١٥) قوله: بياض في ق.

(١٦) الكافية: ١٩، وشرحها للرضي: ٣٢٩/٢، وفيهما:... نكرة موصوفة.

(١٧) الألفية: ٣٦، شرح ابن عقيل: ٣٥/٣.

(١٨) في ق: انه.

(١٩) في ت: عاطفة.

(٢٠) في ت: يشعر، وهو تصحيف. وفي س: وتشعر، وهو وجه.

(٢١) شرح شذور الذهب: ٣١٧.

كثيرًا، وبعدَ الواوِ أكثرَ، وبعدَ بَلْ قليلاً، و[١] مَعَ التَّجرُّدِ[٢] أَقلُّ"[٣]. ونازَعَهُ أبو حيان في كونِهِ كثيرًا بعدَ الفاءِ، إلاَّ أنْ أرادَ بالنسبةِ إلى بَلَ. وأَلحَقَ صاحبُ الكافي[٤] بِهِمَا " ثُمَّ "، نقلَهُ أبو حيان[٥] ولم يَستَحْضِرْهُ الشاطبي فنفاهُ.

قولُها[٦]:

وقد يُجرُّ[٧] بِسوَى رُبَّ لَدَى   حذفٍ وبعضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا[٨]

أَبهَمَ البعضَ المُطَّرِدَ، وذَكَرَ منهُ في الكافيةِ والتسهيلِ مواضِعَ:

الأول: لفظُ الجلالَةِ في القَسَمِ دونَ عوضٍ، لكثرةِ الاستعمالِ.

الثاني: بعدَ " كَمِ " الاستفهاميةِ إذا دَخَلَ عليها حرفُ الجَرِّ.

الثالث: بعدَ أَلاَ، نحوُ:

أَلاَ رجلٍ جزاهُ اللهُ خيرًا[٩].

الرابع: المعطوفُ على خبرِ ليسَ، وما الصَّالحُ لدخولِ الباءِ[١٠]، نحوُ:

بَدَا لي أنِّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائِيَا[١١]

الخامس: في جوابِ ما تضمَّنَ مِثْلَ المحذوفِ، نحوُ: زيدٍ. في جوابِ: بِمَنْ مررتَ؟

السادس: في المعطوف على ما تضمَّنَهُ بحرفٍ متَّصلٍ، نحوُ:

ولِلطَّيرِ[١٢] مَجرًى والجَنُوبِ مَصَارِعُ[١٣].

---

(١) الواو: ساقطة من د. (٢) في ر: التجريد.

(٣) التسهيل: ١٤٨.

(٤) الـذي يترجح عندي أن صاحب الكافي هو ابن هشام الخضراوي صاحب الإفصاح، والذي سبقت ترجمته، وذلك أن أبا حيان نصّ في منهج السالك: ٢٧١، ٣١٤ على أن صاحب الكافي هو صاحب الإفصاح.

(٥) الارتشاف: ٤٦٣. (٦) في د: قوله. وساقطة من ت.

(٧) في ت: تجر، وهو تصحيف. (٨) الألفية: ٣٦. شرح ابن عقيل: ٣٩/٣.

(٩) هذا صدر بيت لعمرو بن قعاس المرادي، وعجزه: يـدل على محصِّلـة تبيتُ
وهـو في كتـاب: ٣٠٨/٢، ونـوادر أبي زيد: ٥٦، ومغني اللبيب: ٩٧، ٣٣٦، ٧٨٣. اللسان (حصل) والخزانة: ٥٩/١، ١١٢/٢، ١٥٦، ٤٧٧/٤.

(١٠) لدخول الباء: ساقطة من ت.

(١١) البـيت لزهير بن أبي سلمى (ديوانه ١٦٩) وفيه: ولا سابقا. وينظر: الكتاب: ١٦٥/١، ٣٠٦، ١٥٥/٢، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤. والبحـر المحيط: ٢٩٣/٤. منهج السالك: ٢٦٢. ومغني اللبيب: ١٣١. وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢٨٢.

(١٢) في ت: والطير.

(١٣) هذا عجز بيت لقيس بن ذريح (شعره ٩٩) وصدره: أَلاَ يـا لقـومي كُـلُّ ما حمَّ واقـعُ
والبـيت منـسوب إلى البعـيث المجاشعي (شعره ١٥) وفيه (والجنوب مضاجعُ) وقد ورد البيت في منهج السالك: ٢٦٢، والهمع: ٢٧١/٥، والدرر: ١٩٢/٢ بـلا عـزو. وقال العيني (بهامش الخزانة) ٣٥٢/٣: " أقول قائله هو قيس بن ذريح والأصح أن قائله هو البعيث، وهو خداش بن بشر الدارمي".

السابع: (في المعطوفِ على ما تضمَّنَهُ بحرفٍ ينفصلُ بـ"لاَ"[١]، نحوُ:

ما لِمُحبٍّ جَلَدٌ أنْ يَهْجُرَا ولا حَبيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا[٢]

الثامن[٣]: في المعطوفِ على ما تضمَّنَهُ بحرفٍ منفصلٍ بـ"لَوْ"، نحوُ: (جِيءْ بزيدٍ[٤] أَوْ عمرٍو ولو أحدِهِمَا).

التاسع: في المقرونِ بالهمزةِ بعدَ ما تضمَّنَهُ، نحوُ:[٥] مررتُ بزيدٍ، فتقولُ: أزيدِ بنِ عمرٍو؟

العاشر[٦]: في المقرونِ بـ"هَلاَّ" بعدَهُ[٧]، نحوُ: جئتُ بِدِرْهَمٍ، فيقالُ: فَهَلاَّ دينارٍ.

الحادي عشر: في المقرونِ بـ"إنْ" بعدَهُ، نحوُ: امْرُرْ بأيِّهِم هوَ أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو[٨].

الثاني عشر[٩]: في المقرونِ بالفاءِ الجزائيةِ بعدَهُ، حَكَى يونس: (مررتُ برجلٍ صالحٍ أنْ لا صالحٍ فطالحٍ)[١٠]. ونازَعَهُ أبو حيان في غالبِهَا، وقالَ: الذي يقاسُ عليهِ بابُ القَسَمِ، وكَمْ فقط.

فائدة[١١]:

قالَ ابنُ هشامٍ في شرحِهِ على الشافيةِ: "اعْلَمْ أنَّهم يستعملونَ غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطَّرِدًا، فالمُطَّرِدُ لا يتخلفُ، والغالبُ(٨٧/ب) أكثرُ الأشياءِ، ولكنَّهُ يتخلفُ، والكثيرُ دونَهُ، والقليل دونه[١٢]، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسةَ عشرَ بالنسبةِ إليها كثيرٌ[١٣] لا غالبٌ، والثلاثةُ قليلٌ، والواحدُ نادرٌ، فاعْلَمْ بهذا مراتِبَ ما يُقَالُ فيهِ كثيرٌ وغالبٌ ونادرٌ وقليلٌ"[١٤].

---

(١) في ت: بالا، بدلا من: بلا، وهو تحريف.
(٢) بلا عزو في منهج السالك: ٢٦٢، والأشموني: ٢/٢٣٤.
(٣) من (في..) إلى (... الثامن) ساقطة من ت.
(٤) في د: زيد، بإسقاط حرف الجر.
(٥) من (جيء بزيد...) إلى (... نحو) ساقطة من ق.
(٦) في الأصل: والعاشر، بزيادة: و، وما أثبته من سائر النسخ.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في ق: عمروا، وهو خطأ.
(٩) في ت: الثانية عشر، وهو خطأ.
(١٠) ينظر: التسهيل: ١٤٨ - ١٤٩. ومنهج السالك: ٢٦٢.
(١١) فائدة: بياض في ق.
(١٢) والقليل دونه: ساقطة من د.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) ينظر: المزهر: ١/٢٣٤.

بابُ الإضافةِ

قولُهُ[1]: "**المجروراتُ**[2]: **هو ما اشتملَ على المضافِ إليهِ**[3]". ذكَرَ الضميرَ[4] نظرًا[5] إلى لفظِ ما قالَ ابنُ مالكٍ في نكتِهِ: وفيهِ من الدَّورِ ما في المرفوعاتِ والمنصوباتِ[6].

قولُهُ[7]: "**والمضافُ إليهِ: كُلُّ اسمٍ نُسِبَ إليهِ شَيْءٌ بواسطةِ حرفِ جرٍّ لفظًا، أو تقديرًا مرادًا**[8]". فيهِ أُمورٌ:

الأول: أُورِدَ عليهِ أَنَّ أسماءَ الزمانِ تضافُ إلى الأفعالِ، فكانَ الأَوْلَى أن يقولَ[9]: كلُّ اسمٍ غالبًا. قلتُ: جوابُهُ أنَّ الإضافةَ إلى الأفعالِ بتأويلِ المصدرِ.

الثاني: قولُهُ: "بواسطةِ[10] حرفِ جرٍّ... الخ" صريحٌ في أنَّ جارَّ المضافِ إليهِ الحرفُ المقدَّرُ، وهو رأيُ الزجاجِ وابنِ الباذشِ. ومذهبُ سيبويهِ والأكثرِ أَنَّ جارَّهُ الاسمُ المضافُ[11]، وهو الصحيحُ[12]. وقد جزمَ بذلكَ في التسهيلِ وسبكِ المنظومِ[13]، ولا ذِكْرَ للمسألةِ في الألفيةِ، وقد أشرتُ إليها في مختصرِها[14] بقولي بعدَ ذلكَ في إضافةِ الصِّفةِ المعرَّفةِ بأل:

إنْ كانَ جمعًا[15] أَوْ مثنًّى أَوْ وصلْ   بالثاني أَوْ ماذا بِهِ الجَرُّ عَمَلْ[16]

الثالث: كلامُهُ صريحٌ في أنَّ المضافَ إليهِ هوَ الثاني، وأنَّ المضافَ هو الأَوَّلُ. وكذا قولُ التسهيلِ: "هوَ الاسمُ المجعولُ كجزءٍ لما يليهِ خافضًا لَهُ[17]". وقولُ سبكِ المنظومِ: "المضافُ إليهِ: هوَ الاسمُ المجعولُ كجزءٍ لاسمٍ قبلَهُ، منسوبٌ إليهِ خافضٍ لَهُ[18]". وهذا مصطلحُ سيبويهِ. وقيلَ عكسُهُ، وقيلَ يجوزُ في كلٍّ كلٌ.

قولُهَا:

نونًا تلي الإعرابَ أَوْ تنوينا   مِمَّا تُضيفُ احْذفْ...[19]

---

(١) باب الإضافة، قوله: بياض في ق.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٧١.
(٤) ساقطة من س.
(٥) في ت: ونظرا، بزيادة الواو. وفي س: نظيرًا.
(٦) النكت على الحاجبية ورقة ٢٧.
(٧) قوله: بياض في ق.
(٨) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٧٢.
(٩) في ت: يقال.
(١٠) في الأصل، ر، ت: واسطة، وما أثبته من سائر النسخ.
(١١) ينظر الكتاب ١/٤١٩ – ٤٢٠. والمقتضب ٤/١٤٣.
(١٢) ينظر الهمع ٤/٢٦٥.
(١٣) التسهيل ١٥٥. وسبك المنظوم ورقة ٣٣.
(١٤) أي الوفية، وهي من كتب السيوطي النحوية المفقودة، نصَّ على ذلك الأستاذ الدكتور عدنان محمد سلمان في كتابه السيوطي النحوي ١٤٧.
(١٥) في ت: حكما، وهو تحريف.
(١٦) ينظر المطالع السعيدة ٢/٨٦.
(١٧) التسهيل ١٥٥.
(١٨) سبك المنظوم ورقة ٣٣.
(١٩) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٣/٤٢.

فيهِ أمران:

الأول: لا يختصُّ التنوينُ بالظاهرِ، فكذلكَ المقدَّرُ فيما لا ينصرفُ، صرَّحَ بهِ في الكافيةِ[١].

الثاني: زادَ في التسهيلِ: "وقد تُزالُ منهُ تاءُ التأنيثِ إنْ أُمِنَ اللَّبسُ[٢]" "كقراءةِ: ﴿لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ﴾[٣]. وفي الكافيةِ:

وحذفُ تا التأنيثِ مِنْهُ قد يَرِدْ   في كلمٍ فاعرِفْ[٤] بِها ولا تَزِدْ[٥]

قولها[٦]:

... وانْوِ مِنْ أو في إذا   لم يَصْلُحِ إلاَّ ذَاكَ واللَّامَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ.........................[٧]

فيهِ أمورٌ:

الأول: أبهمَ موضعَ كلٍّ منهما. وكذَا في الشذورِ[٨]. وبيَّنَهُ ابنُ الحاجب، فقالَ: "وهيَ إمَّا[٩] بِمعنَى اللاَّمِ فِيما عَدَا جِنْسِ المُضافِ وظَرفِهِ[١٠]، أو بمعنَى مِنْ في جِنْسِ المضافِ، أوْ بِمعنَى في في ظرفِهِ[١١]، وهُوَ قَليلٌ[١٢]. وقالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافية: "مواضعُ مِنْ مضبوطةٌ بكونِ المضافِ بعضَ المضافِ إليهِ معَ صحَّةِ إطلاقِ اسمِهِ عليهِ، (بخلاف ما لا يصحّ[١٣]، نحو: يدُ زيدٍ، على الصحيحِ خلافًا لابنِ كيسان، والسيرافي)[١٤] إذ[١٥] جَعَلاَ إضافةَ كلٍّ بعضٍ[١٦] بمعنَى مِنْ، ولم يفرِّقا بينَ ما يُطلَقُ فيهِ اسمُ الثاني على الأولِ، وما ليسَ كذلكَ[١٧]".

(٨٨/أ) وقد أشارَ إلى ذلك قول ابن الحاجب في جنس المضاف، فإنَّهُ اعتبرَ الجنسيةَ لا الجزئية، فَيدُ زيدٍ، وإن كانتْ جزءَهُ، لكنْ ليسَ "زيد" جنسًا لها، فلا يصدقُ على اليدِ[١٨] اسمُ زيدٍ، فلا تكونُ[١٩] بمعنى مِنْ. ومثلُها قولُ ابنِ مالك في سبكِ المنظومِ: "أَو بمعنى "مِنْ" إنْ كانَ الأَوَّلُ نوعًا[٢٠] أو وصفًا مؤوَّلاً بنوعٍ[٢١]".

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٨٩٩. (٢) التسهيل ١٥٥.
(٣) التوبة: ٤٦. والآية في المصحف بقراءة حفص (.. عدة) وتنظر القراءة في المحتسب ١/٢٩٢. ومختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ٥٣.
(٤) في ت: فاعترف، وهو تحريف. (٥) شرح الكافية الشافية ٢/٨٩٨، .
(٦) في ق: قول. (٧) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٣/٤٢.
(٨) شرح شذور الذهب ٣٢٤ – ٣٢٥. (٩) في ت: إنها. وفي ق، د: إنما، وكلاهما تحريف.
(١٠) في ر: وظرفية، وهو تحريف. (١١) في ق: ظرفية.
(١٢) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٧٣. (١٣) في ت: ما لا يقبح، وهو تحريف.
(١٤) من (بخلاف..) إلى (.. والسير في) ساقطة من س.
(١٥) في ق: إذا، وهو تحريف. (١٦) في س: وبعض، بزيادة: الواو.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٤-٩٠٥. (١٨) في ق: البدل، وهو تحريف.
(١٩) في ر، ت، يكون. (٢٠) في ت: فرعا.
(٢١) سبك المنظوم ورقة ٣٣ وفيه:.. نوعا أو مؤولا بنوع، بإسقاط: وصفا.

الثاني: الإضافةُ بمعنى "في" أغفلَها أكثرُ النحويينَ[١]. قالَ في شرحِ الكافيةِ: وهي ثابتةٌ في الفصيحِ بالنقلِ الصحيحِ[٢]. قالَ أبو حيان في شرحِ التسهيل: ولا أعلمُ أحدًا ذكَرَها غير ابنِ مالك، وما استدلَّ بِهِ مؤوَّلٌ[٣]. قلتُ: قد ذكَرَها ابنُ الحاجب كما تَرَى، وعبدُ القاهر[٤]، كما نقلَهُ في الارتشافِ[٥].

الثالث: ظاهرُ كلامِها[٦] وكلامِ الشذورِ[٧]: أنَّ اللَّامَ لا تقدَّرُ إلاَّ[٨] حيثُ لا يصلحُ[٩] "مِنْ"[١٠] ولا "في"، وليسَ كذلكَ، ففي شرحِ الكافيةِ: "معنى اللَّامِ هوَ الأصلُ، ولذلكَ[١١] يحكمُ بِهِ معَ[١٢] صحةِ تقديرِها، وتقديرِ غيرِها نحو: (يَدُ[١٣] زيد، ورجلُهُ. وعندَ امتناعِ تقديرِها وتقديرِ غيرِها، نحوُ:[١٤]) عندَهُ، ومعَهُ. ومعَ صحَّةِ تقديرِها دونَ غيرِها، نحوُ: دارُ زيدٍ[١٥]. هذهِ عبارتُهُ، وما مَثَّلَ بِهِ الأوَّلُ فيهِ نظرٌ لِمَا تقدَّمَ.

الرابع: قالَ أبو حيان: الذي أَذهبُ إليهِ أنَّ الإضافةَ[١٦] تفيدُ الاختصاصَ، وأنَّها ليستْ على تقديرِ حرفٍ مِمَّا ذكروهُ، ولا على نيَّتِه[١٧]، وأنَّ جهاتِ الاختصاصِ متعدِّدَةٌ، تبيِّنُ كلُّ جهةٍ فيها الاستعمالَ. ونقلَ ابنُ قاسم هذا الكلامَ عن ابنِ الضائعِ[١٨]. وفي ثبوتِهِ عنهُ نظرٌ، فإنَّ أبا حيان وهو تلميذُهُ، نقلَ عنهُ في شرحِ التسهيلِ أَنَّهُ ذهبَ إِلى أنَّ الإضافةَ بمعنى اللَّامِ على كلِّ حالٍ[١٩]، وأنكرَ إضافةَ مِنْ[٢٠].

الخامس: يختصُّ التقديرُ المذكورُ بالإضافةِ المحضةِ، فلا يقدَّرُ في غيرِها، ذكَرَهُ أبو حيان في شرحِ التسهيل. قالَ: وذهبَ بعضُهُم إلى أنَّها[٢١] تقدَّرُ بمعنى اللَّامِ لظهورِها في نحوِ: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٢٢]، ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾[٢٣]". وردَّ بعدمِ اطِّرادِهِ، إذ لا يسوغُ في

---

(١) في ت: النحويون، وهو خطأ نحوي.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٦. وينظر الهمع ٤/٢٦٧.
(٣) ينظر قول ابن حيان في الهمع ٤/٢٦٧.
(٤) الهمع ٤/٢٦٧.
(٥) الارتشاف ٤٨٠.
(٦) أي: الألفية.
(٧) شرح شذور الذهب ٣٢٥.
(٨) ساقطة من ت.
(٩) في ر، ق، د: لا تصلح، وهو وجه.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) في ر، كذلك، وهو تحريف.
(١٢) في ت: مع في، بزيادة:في.
(١٣) ساقطة من ر.
(١٤) من (يد..) إلى (.. نحو) ساقطة من س.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٣. وينظر الهمع ٤/٢٦٥، ٢٦٦.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) ينظر الارتشاف ٤٨٠. وشرح الألفية لابن قاسم ٢/٢٣٣.
(١٨) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢/٢٣٣. وفيه: ابن الصائغ، وهو تصحيف.
(١٩) الارتشاف ٤٨٠.
(٢٠) ساقطة من د.
(٢١) في د: إنها من، بزيادة: من.
(٢٢) هود: ١٠٧.
(٢٣) البقرة: ٨٩.

الصفة المشبَّهَة[١]. ونقلَ الشاطبي القولَ بالتقديرِ فيها[٢] عن ابنِ جني، وأَنَّ الشلوبين قالَ: لا بُدَّ منهُ، ويتأوَّلُ[٣] ظواهرُ[٤] كلامِ النُّحاةِ. قالَ: لأَنَّ الخفضَ إذا كان بالإضافة فلا بُدَّ من تقديرِ أَنَّ الأصلَ: ضاربٌ لزيد، حتى يكونَ في الكلامِ معنى الإضافةِ، وإنْ قُدِّرَ[٥]: أَنَّ الأصلَ: ضاربٌ زيدًا[٦]، لم تكنْ[٧] هناكَ إضافةٌ أصلاً، وإنَّما يكونُ فيهِ المعنى الذي يقتضي بِهِ الفعلُ مفعولَهُ، ولا إضافة هناكَ، فلا سبيل إلى الخفضِ، فإذا أَردتَ التَّخفيفَ، أَدخلتَ في الكلامِ معنى إضافةِ الصفةِ إلى المفعولِ بواسطةِ الَّلامِ، ثُمَّ أضفتَ[٨] الصفةَ إلى المفعولِ إضافةَ تخفيف لا تعريف، فحذفتَ الَّلامَ والتنوينَ لذلكَ. قالَ[٩]: وهذا من ابنِ جني تنبيهٌ عالٍ قلَّ مَنْ يعرفُ قَدْرَهُ أو يلقي لَهُ بالَهُ. انتهى كلامُ الشلوبين. قالَ الشاطبي: (٨٨/ب) وهو من التنبيهاتِ الحسنة.

السادس: قولُ الألفيةِ: "وانوِ"[١٠]، صريحٌ في أنَّ الأحرفَ المذكورةَ مقدَّرَةٌ، وصرَّحَ بذلكَ الجزولي. وقولُ ابنِ الحاجب: "بمعنَى الَّلامِ، وبمعنى مِنْ أو في" عبَّرَ بِهِ في التسهيلِ وسبكِ المنظومِ[١١]. وبينهما فرقٌ، لأنَّ ابنَ درستويه[١٢] ردَّ على مَنْ قالَ بذلكَ، بأنَّهُ يلزمُ عليهِ أنْ يكونَ كلُّ مضافٍ نكرةً، لأنَّهُ يصيرُ ثوبَ الخزِّ، وغلامَ زيدٍ (على معنى ثوبٍ مِنَ الخزِّ[١٣]، وغلامٍ لزيدٍ)[١٤]، وهوَ بِلاَ شكٍّ نكرةٌ، ونحنُ إذا أضفنا إلى معرفةٍ[١٥] لا تبقى نكرةً، فدلَّ على أنَّ الإضافةَ ليستْ على معنى حرف. وأجابوا: بأنَّهُ لا يلزمُ ما قالَ ابنُ درستويه، إلاَّ لو قيلَ إنَّها[١٦] على تقديرِ "مِنْ" وتقدير "الَّلامِ" لأنَّ المقدَّرَ كالثَّابتِ[١٧]. وبهذا[١٨] يعرفُ أَنَّ التعبيرَ بالمعنى أَسَدُّ[١٩].

قولها:

... واخصُصْ أَوْ لاَ أَوْ أَعْطِه التّعريفَ بالذي تَلاَ[٢٠]

---

(١) ينظر منهج السالك ٢٦٩.

(٢) في ت: منها، وهو تحريف.

(٣) في ظ: وتأول.

(٤) في س: بظاهر.

(٥) في ر: نقدر. وفي ظ: قدرت.

(٦) في س: لزيد، وهو تحريف.

(٧) في ت، ق، د: يكن.

(٨) في د: أضيفت، وهو وجه.

(٩) في ت: وقال، وهو وجه.

(١٠) في ق: وابن، وهو تحريف.

(١١) التسهيل ١٥٥. وسبك المنظوم ورقة ٣٣.

(١٢) في ت: رد بذلك، وهو تحريف.

(١٣) في د: خز، بإسقاط أداة التعريف.

(١٤) من (على...) إلى (... لزيد) ساقطة من ت.

(١٥) في ق: نكرة معرفة، بزيادة: نكرة.

(١٦) في ت: لكل منها، بدلا من: إنها، وهو تحريف.

(١٧) ينظر منهج السالك ٢٦٥.

(١٨) في ت: وبها.

(١٩) في ت، ظ: اشد، وهو تصحيف.

(٢٠) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٤٢/٣.

فيهِ أمورٌ:

الأول: أَنَّ فيهِ إبهامًا، فأصرحُ منهُ قولُ ابنِ الحاجب: "وتفيدُ[١] تعريفًا معَ المعرفةِ، وتخصيصًا معَ النكرةِ[٢]". قالَ ابنُ مالكٍ في نكتِهِ: "وقد تفيدُ[٣] الإضافةُ إلى المعرفةِ ما تفيدُهُ[٤] الصفةُ من زيادةِ الوضوحِ، كقولِكَ: جاءَ زيدُنا[٥]".

الثاني: استثنى في الشذور، فقال: "إلاَّ إذا[٦] كان[٧] المضافُ شديدَ الإبهامِ كـ"غَيرٍ" و"مِثْلٍ" و"خِدْنٍ". أوْ موضِعُهُ[٨] مُستَحقًّا[٩] للنكرة كـ"وَحْدَهُ" وكَمْ ناقة وفصيلَها لَكَ، ولا أبا لَكَ، فلا يتعرَّفُ[١٠]". وكذا في التسهيلِ، وعبارتُهُ "ما لم يوجبْ تأويلُهُ بنكرةٍ[١١] وقُوعُهُ موقعَ ما لا يكونُ معَهُ معرفةٌ، أو عدم قبولِهِ تعريفًا لشدّةِ إبهامِهِ كـ"غيرٍ" و"مِثْلٍ" و"حسب"[١٢]". وفي سبكِ المنظومِ: "إلاَّ أنْ يكونَ المضافُ غيرَ قابلٍ، كـ"مِثْلٍ" و"شِبْهٍ[١٣]" و"نَحْوٍ" و"ضَرْبٍ" بمعناهما، و"غيرٍ[١٤]" و"حسبكَ" و"ناهيكَ" وما في معناها[١٥]". وفي ذلكَ أبحاثٌ:

أحدُها: أَنَّ[١٦] ما ذكراهُ[١٧] من أَنَّ عدمَ التعريفِ في هذهِ لشدَّةِ إبهامِها، هوَ رأيُ ابنِ السراج والسيرافي والشلوبين. ومذهبُ سيبويهِ والمبردِ أنَّ السببَ في تنكيرِها، أنَّ الإضافةَ فيها إضافةُ تخفيفٍ[١٨]، فيُنْوَى فيها التنوينُ، لا إضافةُ تعريفٍ، كما في اسمِ الفاعلِ، (إلاّ أَنَّهم التزموا[١٩] التخفيفَ[٢٠] فيها ولم[٢١] يلتزموهُ[٢٢] في اسمِ الفاعلِ[٢٣]).

ثانيهما: أَنَّ هذا النوعَ من الأسماءِ مأخذُهَا السَّماعُ، قالَهُ أبو حيان، قالَ: والمسموعُ: "غيرُكَ" و"مِثْلُكَ[٢٤]" و"شِبْهُكَ" و"خِدْنُكَ[٢٥]" و"تِرْبُكَ" و"ضَرْبُكَ" و"نَحْوُكَ" و"نِدُّكَ"

(١) في ت، ق، د: ويفيد.
(٢) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٧٣.
(٣) في د: يفيد، وهو تصحيف.
(٤) في د: ما يفيده، وهو وجه.
(٥) النكت على الحاجبية ورقة ٢٨.
(٦) في الأصل، ر، ق، د، س، ظ، : أن، وما أثبته من ت.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في ر: موضوعة، وهو تحريف.
(٩) في ر: مستحق، وهو خطأ نحوي.
(١٠) شرح شذور الذهب ٣٢٤ وفيه: ولا أبا له.
(١١) في ت، ق: تنكيره، وهو تحريف.
(١٢) التسهيل ١٥٥. وفيه: تأوله، بدلا من: تأويل.
(١٣) في ر: وشبهه.
(١٤) غير: ساقطة من ت.
(١٥) سبك المنظوم ورقة ٣٣.
(١٦) ساقطة من ق، ظ.
(١٧) في ر، ظ: ذكره. وفي د: ذكر.
(١٨) ينظر الهمع ٤/٢٦٩.
(١٩) في ر: ألزموا، وهو وجه.
(٢٠) في ت: تخفيف.
(٢١) في س: ولا، وهو تحريف.
(٢٢) في ر: يلزموه، وهو وجه.
(٢٣) من (إلا أنهم..) إلى (.. اسم الفاعل) ساقطة من د.
(٢٤) ساقطة من ق.
(٢٥) في ت: حذمك، وهو تحريف.

و"ناهيكَ مِنْ رجلٍ" و"قَيْدُ الأوابِدِ[١]". و"عُبْرُ الهواجرِ"[٢] و"جارِيةٌ شَكْلُ البحارِ" و"حَجَرٌ مِلءُ الكفِّ" و"حسبُكَ" و"كافيكَ" و"همُّكَ" و"هدُّكَ" و"شرعُكَ" و"كفؤُكَ"[٣] مثلَّثُ الكافِ. وأربعتُهَا بمعنى حَسْبُكَ[٤].

ثالثها: يستثنى من عدمِ[٥] قبولِها التعريفَ ما إذا تعيَّنَ المغايرُ والمماثلُ، فإنَّها[٦] تتعرَّفُ[٧] حينئذٍ. وقد استثناهُ في سبكِ المنظومِ، فقالَ: "وإنْ عُيِّنَ وجهُ المماثلةِ والمغايرةِ[٨]، قَبِلَ "مِثْل" و"غير" التعريفَ والتخصيصَ"[٩]. وفي الكافيةِ فقال[١٠]:

وغَـيرُ هـذا الوصـفِ إنْ أُضِـيفا ... إلى مُعَـرَّفٍ أنِـلْ تَعـريفَا
(٨٩/أ) إنْ لَم يكُنْ ملازِمَ الإبهـامِ[١١] ... مُقرَّرَ[١٢] الشّيـاعِ في الأفهـامِ
كَغير[١٣] إنْ لَم يَـكُ[١٤] بينَ اثْنـينِ ... تنافِيـا كالـصَّعْبِ غيرِ الهـيِنِ[١٥]
وغالـبًا حَـسْبُ ومِـثلُ مَـعَ مَـا ... ضـاهاهُما التـنكيرُ[١٦] فيها[١٧] لَزِمَا
وعـبـدُ بطـنِهِ قلـيلاً نُكِّـرَا ... وذَا علـى واحِـدِ أُمِّـهِ جَـرَى
كُلٌّ[١٨] كـرُبَّ ابنِ وأُمِّهِ[١٩] وَكَـمْ ... شـاةٍ ونَسْلِها بِتنكيرٍ[٢٠] حُكِمْ[٢١]

الأمرُ الثالثُ: قالَ أبو حيان: "تقسيمُ النحويينَ الإضافةَ، إلى التخصيصِ والتعريفِ ليسَ[٢٢]

(١) الأوابد: جمع آبدة وهي الحيوان الوحشي، وحصان قيد الأوابد: سريع. وقيد الأوابد جزء من بيت من معلقة امرئ القيس (ديوانه ١٩) وتمامه:
وقد اغتدى والطير في وكناتها ... بمنجرد قيد الأوابد هيكل
وهو في المفصل ١/١٨٥. ومغني اللبيب ٦٠٧.
(٢) الهواجر: جمع هاجرة وهي الظهيرة، وعبر الهواجر: أي ناقة تقطع الهواجر. والقول في الكتاب ١/٤٢٤: (مرت على ناقة عبر الهواجر).
(٣) في ق: وكقولك له، وهو تحريف.
(٤) منهج السالك ٢٧٠. والارتشاف ٤٨١. وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٠.
(٥) في ت: غيره، وهو تحريف.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في ر: تعرف، وهو وجه. وفي ق: متعرف، وهو تحريف. وفي س: يتعرف وهو تصحيف.
(٨) في ق: المغايرة والمماثلة، بدلا من: المماثلة والمغايرة.
(٩) سبك المنظوم ورقة ٣٣.
(١٠) ساقطة من ر.
(١١) في ر: ملازما للإبهام.
(١٢) في الأصل: تقرر، وهو تحريف. وفي س: يقرر، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) في ر: لغير. وفي س: كعين، وكلاهما تحريف.
(١٤) في ت، د، س: يكن.
(١٥) في ق: الدين، وهو تحريف.
(١٦) في ق: للتنكير، وهو تحريف.
(١٧) في ت: فيه، وهو تحريف.
(١٨) ساقطة من ر، ت، ق، د.
(١٩) في ت: امن وامع. وفي ق: ابن ذالبه، وكلاهما تحريف.
(٢٠) في ق: بنت كبير، بدلا من: بتنكير، وهو تحريف.
(٢١) شرح الكافية الشافية ٢/٩١٥-٩١٧.
(٢٢) ساقطة من د.

بصحيحٍ، لأنَّهُ مِنْ[١] جَعْلِ القسمِ قَسِيمًا، لأنَّ التعريفَ تخصيصٌ، فهو قسمٌ منهُ لا قسيمٌ[٢] لَهُ، والإضافةُ إنَّما تفيدُ التخصيصَ فقط، لكن أقوى مراتبِهِ[٣] التَّعريفُ، فإذا أُضيفَ إلى معرفةٍ اكتَسَى[٤] التخصيصَ التامَّ من الإضافة[٥].

الرابع: هل[٦] تفيدُ[٧] إضافةُ الجملِ التعريفَ - لأنَّها في[٨] تأويلِ المصدرِ المضافِ إلى فاعلِهِ - أو[٩] التخصيصَ، لأنَّ الجملَ نكراتٌ؟ احتمالانِ لصاحبِ البسيطِ[١٠]، وميلُ أبي حيان إلى الثاني[١١]. وقالَ ابنُ قاسم الظاهرُ الأوَّلُ[١٢].

قولُ ابنِ الحاجب، والعبارةُ لَهُ والشذور: "وشرطُهَا تجريدُ المضاف منَ التَّعريف[١٣]". شاملٌ لـــ "ألْ" والعلمية[١٤]. وكذا قولُهُ في الوافيةِ: "وشرطُها أنْ لا تكونَ[١٥] معرفةً[١٦]". فهوَ أحسنُ من مفهومِ قولِ الألفيةِ: "وَوصلُ" ألْ" بِذا المضافِ[١٧].

(**قولُهُ: "وما أجازَهُ الكوفيونَ من الثّلاثةِ الأثوابِ وشبْهِهِ مِنَ العَدَدِ ضَعيفٌ[١٨]".** قالَ ابنُ مالك في نكتِهِ: "تمسَّكَ البصريونَ في منعِهِ بالقياسِ، لأنَّهُ من بابِ المقاديرِ، فكما لا يجوزُ: الرطلُ الزَّيتِ[١٩]، لا يجوزُ هذا، وجوَّزَهُ الكوفيونَ، لأنَّهُ نُقِلَ عَنِ العربِ[٢٠] ")[٢١].

قولُهُ[٢٢]: "واللفظيةُ: أنْ تكونَ[٢٣] صفةً مضافةً إلى معمُولِهَا[٢٤].

(١) ساقطة من ت، ق، وهو وجه. ينظر الارتشاف ٤٨١.
(٢) في س: لا قسم، وهو تحريف.
(٣) في ق: مراتب، وهو تحريف.
(٤) في ر: اكتص. وفي ت: الشيء وكلاهما تحريف. وفي ظ: اكتسب، وهو وجه. وفي الارتشاف ٤٨١: اقتضى.
(٥) الارتشاف ٤٨١. وينظر الهمع ٤/٢٦٨.
(٦) في ر: هذا، وهو تحريف.
(٧) في ر: يفيد، وهو تصحيف. وساقطة من س.
(٨) في ق: لا ينافي، بدلا من: لأنها في، وهو تحريف.
(٩) في ر، ت: و، بدلا من: أو.
(١٠) ينظر الهمع ٤/٢٦٨.
(١١) في ر: للثاني، بدلا من: إلى الثاني، وهو وجه.
(١٢) في ر: للأول، وهو تحريف.
(١٣) الكافية ٩. شحها للرضي ١/٢٧٣. وشرح شذور الذهب ٣٢٤.
(١٤) في س: والمعية، وهو تحريف.
(١٥) في ت: لا يكون، وهو تصحيف.
(١٦) شرح الوافية نظم الكافية ٢٤٧. وفيه: وشرطه أن لا يكون معرفة.
(١٧) الألفية ٣٦، شرح ابن عقيل ٣/٤٦.
(١٨) الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٧٣. وينظر شرحها لابن الحاجب ٥٢.
(١٩) في الأصل وسائر النسخ: لا رطل زيت، بدلا من: الرطل الزيت، والتصويب من النكت على الحاجبية ورقة ٢٨.
(٢٠) النكت على الحاجبية ورقة ٢٨، وفيها: تمسك الكوفيون، بدلا من: تمسك البصريون، وهو تحريف.
(٢١) من (قوله..) إلى (.. العرب) ساقطة من ر، ت، ق، د، ظ.
(٢٢) في ت: قولها.
(٢٣) في ر: تكون المضاف، بزيادة: المضاف.
(٢٤) في الأصل، ر، ق، س، ظ: لمعمولها، بدلا من: إلى معمولها، وما أثبته من ت، د. ينظر الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٧٧.

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: يردُ عليهِ اسمُ التفضيلِ، فإنَّهُ صفةٌ، ومعَ ذلكَ إذا أُضيفَ فإضافتُهُ معنويَّةٌ على[١] الأصحِّ، وكَذَا على قولِ الشذورِ[٢]. فأحسنُ منهُ قولُ الألفيةِ: "وإنْ يُشَابِهِ المضافُ يَفْعَلُ[٣] وَصفًا[٤]". فإنْ قلتَ: المثالُ يُخَصِّصُ[٥] وهو قولُهُ: مِثْلُ: ضارِبُ زَيدٍ، وحَسَنُ الوجْهِ[٦]". قلتُ: يخرجُ على[٧] هذا أمثلةُ المبالغةِ واسمُ المفعولِ.

الثاني: يردُ أنَّ الوصفَ إذا قُصِدَ تعريفُهُ، بأنْ قُصِدَ الوصفُ بِهِ من غيرِ اختصاصٍ[٨] بزمانٍ دونَ زمانٍ تعرَّفَ[٩]، ذكرَهُ في المغني[١٠]. ويُستثنَى منهُ الصفةُ المشبَّهَةُ، فلا تتعرَّفُ[١١] بحالٍ، خلافًا للكوفيةِ، ذَكَرَهُ أبو حيان[١٢].

الثالث: ذَكَرَ ابنُ مالك في نكتِه على الحاجبيةِ[١٣]: أنَّ إضافةَ الصفةِ إلى معمولِها قد تفيدُ التخصيصَ أيضًا، فإنَّ ضاربَ زيدٍ (أخصُّ من ضاربٍ[١٤]. قالَ ابنُ هشام: "وهذا سهوٌ، فإنَّ ضاربَ زيدٍ)[١٥] أصلُهُ: ضاربٌ زيدًا، لا ضاربٌ فقط، فالتخصيصُ حاصلٌ بالمعمولِ قبلَ الإضافةِ[١٦]". قلتُ: لم ينفردْ ابنُ مالك بما ذَكَرَهُ(٨٩/ب)، فقد سبقَهُ إليهِ ابنُ الضائعِ[١٧]، وأجابَ بما ذَكَرَهُ ابنُ هشام، أَبو[١٨] سعيد بن لب[١٩] شيخ الشاطبي. قالَ الشاطبي[٢٠]: وهوَ جوابٌ واضحٌ.

قولُهُم[٢١] والعبارةُ لابنِ الحاجب: "وهيَ معنويَّةٌ ولفظيَّةٌ"[٢٢]. وعبارةُ الشذورِ: "غيرُ

---

(١) في ت: على يفعل، بزيادة: يفعل.
(٢) ينظر شرح شذور الذهب ٣٢٤.
(٣) ساقطة من ت.
(٤) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٤٤/٣.
(٥) في ق، س: تخصيص، وهو تحريف.
(٦) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٧٧/١.
(٧) في د: عن وهو تحريف.
(٨) في ت: تخصيص.
(٩) في ر: يعرف.
(١٠) مغني اللبيب ٦٦٥.
(١١) في ر: تعرف، وهو وجه. وفي ق: يتعرف، وهو تصحيف.
(١٢) ينظر منهج السالك ٢٦٨.
(١٣) في ت: ابن الحاجب، بدلا من: الحاجبية.
(١٤) النكت على الحاجبية ورقة ٢٨. وينظر الهمع ٢٧١/٤.
(١٥) من (أخص..) إلى (.. زيد) ساقطة من ت.
(١٦) مغني اللبيب ٦٦٤. وينظر الهمع ٢٧١/٤.
(١٧) في ر، ت، س: ابن الصائغ.
(١٨) في ر: وأبو، بزيادة: الواو.
(١٩) في الأصل، س: ابن أبي، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ. وأَبو سعيد، هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب – وقيل ليث – أبو سعيد الثعلبي الغرناطي، كان عارفًا بالعربية واللغة توفي سنة ٧٨٣هـ. بغية الوعاة ٢٤٣/٢ – ٢٤٤. الأعلام ٣٤١/٥.
(٢٠) قال الشاطبي: ساقطة من ت.
(٢١) في س: قوله.
(٢٢) الكافية ٩. شرحها للرضي ٢٧٣/١. والألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٤٥/٣ وشرح شذور الذهب ٣٢٤.

محضة، وإلاّ فمحضَةٌ"[١]. ظاهرُهُ أَنَّهُ لا ثالثَ لهما. وقد أثبتَ في التسهيلِ قسمًا ثالثًا سمّاهُ شبيهًا بالمحضةِ وواسطةً، وهوَ إضافةُ الاسمِ إلى الصفةِ، والمسمَّى إلى الاسمِ، والصفةِ إلى الموصوفِ، والموصوفِ[٢] إلى القائمِ مقامَ الوصفِ، والمؤكَّدِ إلى المؤكِّدِ[٣]، والمُلغَى إلى المعتبرِ، والمعتبرِ إلى المُلغَى[٤]. قالَ أبو حيان: "ولم يسبقْهُ إليهِ أحدٌ، بل للنُّحاةِ في هذهِ مذهبان: أحدُهُما: أَنَّها محضةٌ، لأَنَّها لا تُنعَتْ بالنكرةِ، ولا تقعُ بعدَ "رُبَّ"، ولا تدخلُ عليها "ألْ"، ولا تقدَّرُ[٥] منفصلةً لضميرٍ يُنوَى[٦] فيها. والثاني: غيرُ محضة، لأَنَّها في تقديرِ الانفصالِ، من حيثُ إنَّ المعنى لا يصحُّ إلاَّ[٧] بتكلُّفِ خروجهِ عن الظاهرِ، [وأَنَّ][٨] ابنَ مالكٍ لَمَّا رأى لها اعتبارينِ[٩] جعلَهَا واسطةً".

قولُها: "وَذِي الإضافةُ اسْمُهَا لَفظيَّهْ"[١٠]. زادَ ابنُ الحاجب: "ولا تفيدُ[١١] إلاَّ تخفيفًا في اللّفظِ"[١٢]. وفي الكافيةِ: "فهوَ مضافُ اللفظِ رَفعًا للثقلِ"[١٣]. وخَلَتِ الألفيةُ من ذلكَ[١٤]. وقلتُ في مختصرِها: "وسَمٌ[١٥] ذي لفظيَّةً مخفَّفَهْ"[١٦]

قولُ الشذورِ في حذف "ألْ:[١٧] **ومِنَ المضافِ**[١٨]**، إلاّ إذا**[١٩] **كان صفةً معربةً**[٢٠] **بالحرفِ، أو مضافةً لِمَا**[٢١] **فيه ألْ**[٢٢]. (كذا إذا كان مضافًا إلى مضافٍ لِمَا فيهِ ألْ)[٢٣]. وقد ذكَرَهُ في الألفيةِ[٢٤]، ولم يذكُرْهُ ابنُ الحاجبِ أيضًا، ولا ابنُ مالكٍ في كافيتِهِ. وبقيَ أنْ يكونَ مضافًا إلى ضميرٍ هي في مرجعِهِ[٢٥]، على الأصحِّ كقولِهِ:

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٢٤.
(٢) والموصوف: ساقطه من ق، د.
(٣) إلى المؤكد: ساقطة من ق.
(٤) التسهيل ١٥٦. وينظر منهج السالك ٢٧١.
(٥) في ق: ولا يقدر، وهو تصحيف. وفي س: ولا مقرر، وهو تحريف.
(٦) في ت: منوى، وهو وجه.
(٧) في ر: لا، بدلا من: الا، وهو تحريف.
(٨) ساقطه من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٩) في الأصل، ر، ت، ق، د، س (اعتباران) وهو خطأ نحوي وما أثبته من ظ.
(١٠) الألفية ٣٦، شرح ابن عقيل ٣/٤٥.
(١١) في د: ولا يفيد.
(١٢) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٧٧.
(١٣) الكافية الشافية ورقة ٤٤.
(١٤) من ذلك: ساقطة من ت.
(١٥) في ر، ق، د: وسر.
(١٦) ينظر المطالع السعيدة ٢/٨٦ وفيها: فأنها لفظية مخففة.
(١٧) الواو ساقطة من ظ.
(١٨) يعني حذفها من المضاف وجوبا في السعة. شرح شذور الذهب ١٤٩، ١٥٤، ١٥٥.
(١٩) في الأصل، ر، ق، د، ظ: أن، وهو وجه، وما أثبته من ت، س.
(٢٠) في الأصل: مقترنة، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢١) في ر: بما، وهو تحريف، وفي شرح شذور الذهب ١٤٩: إلى ما.
(٢٢) شرح شذور الذهب ١٤٩.
(٢٣) من (كذا..) إلى (.. أن) ساقطة من ت.
(٢٤) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٣/٤٦.
(٢٥) في س: رجه، وهو تحريف.

الودُّ أنتِ المُستَحقَّةُ صَفْوِهِ[١]

ذَكَرَهُ في التسهيلِ[٢]. وقد ضعَّفَهُ ابنُ الحاجب، وضعَّفَ:

الواهبَ المائة الهجّانِ وَعبدِهَا[٣]

قالَ ابنُ مالك في نكتِهِ: "لم يضعِّفْهُ الأئمَّةُ، لأنَّ "عبدَها " مضافٌ إلى ضميرٍ ما فيهِ الألفُ واللامُ، فحكمُهُ حكمُهُ[٤]". وشَمِلَ قولُهُ: "صفةً مُعربةً بالحرفِ" المثنَّى وجمعَ المذكرِ السالمَ. واقتصرَ ابنُ الحاجب على الأوَّلِ[٥]. فهذهِ خمسُ صورٍ.

قولُها:

وربَّما أكسبَ ثانٍ أوَّلا تأنيثًا إنْ كانَ لِحَذفٍ[٦] مُوهَلاَ[٧]

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: بقيَ شرطٌ ثانٍ، وهوَ: أنْ يكونَ المضافُ بعضًا أو كبعضٍ من المضافِ إليهِ. ذكَرَهُ في التسهيلِ[٨]، فيخرجُ نحوُ: أعجبني يومُ الجمعةِ، وجاءَ يومُ عاشوراءَ، فإنَّ حَذْفَ "اليوم" لا يخلُّ بالكلامِ، ومعَ ذلكَ لا يجوزُ فيهِ التأنيثُ.

الثاني: يُكسبُهُ أيضًا التذكيرَ بالشرطينِ المذكورينِ، ذكرَهُ[٩] في شرحِ الكافيةِ[١٠]. والظرفيةَ، والمصدريةَ، ووجوبَ التَّصدرِ[١١]. وتقدَّمَ أنَّهُ يُكسبُهُ التعريفَ والتخصيصَ[١٢]. (وذكرَ ابنُ الحاجب: أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ تفيدُ التخفيفَ[١٣]، وسيأتي أنَّها تكسبُ[١٤] البناءَ)[١٥]. فهذهِ عشرةُ أمورٍ يكتسبُها الاسمُ بالإضافةِ. (٩٠/أ) فأحسنُ من عبارةِ الألفيةِ قولُهُ في الكافية:

قد يُجْعَلُ المضافُ كالذي لَهُ أُضيفَ في بعضِ الذي أُنيلَهُ[١٦]

الثالث: قالَ أبو حيان: ": "إتيانُهُ بـ"رُبَّما" يشعرُ بالتَّقليلِ[١٧]. وهو كذلكَ، لأنَّ الأصلَ

---

(١) قائلة مجهول، وعجزه: منّي وإن لم أرجُ منكِ نَوالا
وهو في أوضح: المسالك ٩٥/٣. والعيني (بهامش خزانة الأدب) ٣٩٢/٣. والهمع ٢٧٤/٤.

(٢) التسهيل ١٥٦. وينظر الهمع ٢٧٤/٤.

(٣) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٧٧/١. وينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢ – ٥٣. وهو صدر بيت للأعشى (ديوانه ٢٩)، وعجزه: عوذًا تزجّى خلفها أطفالها
وينظر الكتاب ١٨٣/١. والمقتضب ١٦٣/٤. والهمع ٢٧٥/٤، ٢٦٩/٥.

(٤) النكت على الحاجبية ورقة ٢٨.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢.

(٦) في ر: الحذف، وهو تحريف.

(٧) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٤٩/٣.

(٨) التسهيل ١٥٦.

(٩) ساقطه من ر.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٩٢١/٢.

(١١) في ت: التصدير، وهو وجه.

(١٢) ينظر ورقة ٨٩ ب.

(١٣) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٧٧/١.

(١٤) في ر، ت، تكتسب.

(١٥) من (وذكر..) إلى (.. البناء) ساقطة من ق.

(١٦) الكافية الشافية ٩١٩/٢.

(١٧) في ق: بالتعليل، وهو تحريف.

والأفصحَ التذكيرُ[١]، إلاّ في صورةٍ واحدةٍ، وهو أنْ يكونَ المضافُ كلاً. فالأفصحُ[٢] فيهِ التأنيثُ، كقولِهِ:

جادتْ عليهِ كلُ عينٍ ثَرَّةٍ[٣] [٤]

قولُهَا: "ولا يُضافُ اسمٌ لما به اتَّحَدْ... معنًى[٥]. أوضحُ منهُ قولُ ابنِ الحاجب: "ولا يُضافُ موصوفٌ إلى صِفتَهِ[٦]، ولا صِفةٌ إلى موصوفِها[٧]، ولا اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليهِ في العمومِ والخصُوصِ[٨]".

قولها: "وأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ[٩]". قالَ ابنُ قاسم: ظاهرُ كلامِ التسهيلِ وشرحِهِ أَنَّهُ إذا وُجِدَ اختلافُ اللفظينِ صحّتِ الإضافةُ بلا تأويلٍ، وهوَ مذهبُ الكوفيين[١٠]. قلتُ: لكنَّهُ جزمَ بخلافهِ في سبكِ المنظومِ، فقالَ "وَتُقَدَّرُ الإضافةُ فيما[١١] أوهَمَ ذلكَ إلى موصوفٍ لائقٍ، خلافًا للكوفيينَ[١٢]".

قولها: "وبَعضُ الأسماء يُضافُ أَبَدَا[١٣]". فيهِ إبهامٌ، وذَكَرَ بعدَ ذلكَ: وَحْدَ، ولَبَّيْ، ودَوالَيْ، وسَعدَيْ، وَحَيثُ، وإِذْ، وإذا، وكِلاَ، وكِلْتا، وأي، ولَدُن، ومَعَ، وغيرُ، وقَبْلُ، وبَعْدُ، وحَسْبُ، وأوَّلُ[١٤]، ودُونَ، والجهاتِ السِّت، وَعَلُ[١٥]. وزادَ في كافيته: قُصارَى، وحُمادَى[١٦]، ولَدَى[١٧]، وعندَ، وبيدَ، وسِوَى، وذو[١٨]، وأولُو وفروعِهُمَا[١٩]، والفمَ إذا زالت ميمُهُ، وإزاءَ[٢٠]، وحِذاءَ[٢١]، وكلٌ، وبعضٌ، وآلُ وسبحانَ[٢٢]. وزادَ في التسهيل: أَيمَنْ وفروعها[٢٣]،

---

(١) في ق: للتذكير، وهو تحريف.

(٢) في ت: كلاما لا يصح، بدلا من: كلا فالأصح، وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من معلقة عنترة بن شداد (ديوانه ١٩٦) وفيه: عليها، بدلا من: عليه، وعجزه:

فتركْنَ كُلُ حديقة كالدِّرهَمِ

وينظر المنصف ١٩٩/٢. ومغني اللبيب ٢٦١. والهمع ٣٨٢/٤.

(٤) منهج السالك ٢٧٤.

(٥) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٤٨/٣.

(٦) في ت: صفة.

(٧) في ق: موصوفة، وهو تحريف.

(٨) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٨٥/١.

(٩) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٤٨/٣.

(١٠) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف مسألة ٦١. ومنهج السالك ٢٧٥.

(١١) في ق: فيها إذا، وهو وجه.

(١٢) سبك المنظوم ورقة ٣٣.

(١٣) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٥١/٣.

(١٤) في ت، د: وأولي، وهو تحريف.

(١٥) في الأصل، ر، ت، د، س: وعلى، وهو تحريف، وما أثبته من ق، ظ.

(١٦) في ر: خبارى. وفي ت، ق، س، ظ: حبارى، وكلاهما تحريف.

(١٧) في الأصل: ولدا. وفي ت: وكذا، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ وهو موافق لرسمها المعتاد.

(١٨) في ت: وذووا، وهو تحريف.

(١٩) في ت، وفروعها.

(٢٠) في د: وإناء.

(٢١) في س: وحداء.

(٢٢) شرح الكافية الشافية ٩٢٥/٢، ٩٢٦، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٤٨، ٩٥٣، ٩٥٨.

(٢٣) التسهيل ١٥١. فروعها: إِيمُن، وإِيمَنْ، وأَيمُ، وإِيمُ، وامُ.

ولعَمْرَكَ الله[١]، وقَعْدَكَ الله[٢]، وقعيدَكَ الله[٣]، وَعَوْد، وبَدء في قولهم: رَجَعَ عَوْدَهُ على[٤] بدئِهِ[٥]، ومعاذَ اللهِ، وريحانَهُ وحَنانَيْكَ[٦]، وحَوْلَ، وحَوالَيْ[٧]، ووَسْطَ[٨].

(قولها: "وبَبَعْضُ ذَا قد يأت لَفْظًا مُفْرَدا[٩]". فيه إيهامٌ، والمرادُ بذلك كُلٌّ وبعضٌ وأَيٌّ وقَبْلُ وبَعْدُ وأخواتُهما، وغَيرُ ومَعَ وإذْ ومِثْلُ وتِلقاء[١٠]. ويستثنى من "كلٍّ" ما إذا وقعت نعتًا أو توكيدًا، فلا يجوز قطعها عن الإضافة لفظًا)[١١].

قولُها:

وَبعضُ ما يُضافُ حَتمًا امْتَنَعْ إيلاؤُهُ اسمًا ظاهرًا حيثُ وَقَعْ
كَوَحْدَ لَبَّيْ ودَوالَيْ سَعْدَيْ وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّي[١٢]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: ما ذكرَهُ[١٣] من شذوذِ إضافةِ "لَبَّيْ" لـ "يَدَيْ" "نازعَ فيهِ أبو حيان، وقالَ: إنَّهُ باطل[١٤]، فإنَّ[١٥] سيبويهِ نصَّ على أنَّهُ يقال: لَبَّيْ زيد، وسَعْدَيْ زيد[١٦]، وساقَهُ مساقَ المنقاس المطَّرِدِ[١٧]. وقال شيخه[١٨] الرضي الشاطبي: ما ذكره[١٩] من شذوذه، يفهمُ أَنَّهُ لا يقاس عليه، وأَنَّهُ خاصٌّ بالشعرِ، وليسَ كذلكَ، بل هو كثيرُ الاستعمالِ، لكنَّهُ[٢٠] مخصوصٌ باليدينِ. قالَ: والدليلُ على كثرةِ استعماله: قولُهُ ﷺ: "إذا دَعَا أَحدُكُمْ أخاهُ فقالَ لَبَّيْكَ، فَلاَ[٢١] يقولَنَّ[٢٢]: لَبَّيْ يَدَيْكَ، وليقُلْ: أجابَكَ اللهُ بما تُحِبُّ[٢٣]". وظاهِرُهُ أَنَّ ذلكَ كانَ عادةَ العربِ إذا دعتْ فأُجيبتْ، ولو لم يشتهر[٢٤] عندَهُم لم ينههم عنهُ، وهذهِ عادتُهُ فيما اعتادوهُ[٢٥] من الأقوالِ المخالفةِ

(١) في الأصل، ر، ق، د، س: ولعمر الله. وساقطة من ت، وما أثبته من ظ. وفي التسهيل ١٥٠: عمرك الله بفتح الهاء وضمها.
(٢) في ر: وبعدك الله. انظر التسهيل ١٥٠.
(٣) في الأصل، س، ظ: معيدك الله. وفي ت: يعيذك الله، وكلاهما تحريف. وساقطة من ق، د، وما أثبته من ر. ينظر التسهيل ١٥٠.
(٤) في ق: عليه، وهو تحريف.
(٥) ينظر الكتاب ١/٣٩١. واللسان: عود.
(٦) في ت: وحنانك. وساقطة من ق.
(٧) التسهيل ٩٦.
(٨) التسهيل ٩٧.
(٩) الألفية ٣٦. شرح ابن عقيل ٣/٥١.
(١٠) في ر: وتلقى، وهو تحريف.
(١١) من (قولها..) إلى (.. لفظا) ساقطة من ت.
(١٢) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٥٢.
(١٣) أي: ابن مالك.
(١٤) ينظر منهج السالك ٢٨٢.
(١٥) في س: وإن:، والفاء أنسب للسياق.
(١٦) الكتاب ١/٣٥١.
(١٧) ينظر منهج السالك ٢٧٩.
(١٨) أي شيخ أبي حيان.
(١٩) في ر: ما ذكر. وما أثبته أنسب للعبارة.
(٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) في ق: ما لم، بدلا من. فلا، وهو تحريف.
(٢٢) في د: يقول، وهو تحريف.
(٢٣) لم أقف عليه.
(٢٤) في الأصل: يستمر، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٥) في ر، ت: اعتاده. وفي د: اعتادته.

للشرع[١]. قالَ: والجوابُ: إنَّا لا نسلِّمُ أنَّ الحديثَ يشعرُ بكثرةِ ذلكَ، وإنَّما فيهِ دلالةٌ على أنَّهُ سَمِعَهُ، أو بلغَهُ أنَّهُ قيلَ، فيحتملُ أنْ يكونَ[٢] كلمةً قيلتْ على غيرِ عادةٍ، فيكونُ[٣] من النادرِ والشَّاذِّ، وإنْ سُلِّمَ أنَّهُ اعتيدَ في الاستعمالِ، فلا يلزمُ خروجُهُ عن الشَّاذِّ، لأنَّ الشَّاذَّ عندَ النحاة (٩٠ب) على أقسامٍ: شاذٌّ استعمالاً لا[٤] قياسًا، وعكسُهُ، وشاذٌّ فيهما معًا، فيكونُ من الشَّاذِّ قياسًا لا استعمالاً. قالَ: وقد يقالُ: إنَّ الناظمَ لم يعتبرْهُ، حيثُ كانَ الحديثُ نَهَى عن استعمالِهِ، فصارَ القياسُ على ما سُمِعَ ممنوعًا[٥]. قالَ: وهذا من غرائبِ[٦] العربيةِ أنْ يُمْنَعَ من القياسِ لمانعٍ شرعيٍّ، ولكن لَهُ نظائرُ كالمنعِ[٧] من تثنيةِ أسماءِ اللهِ تعالى وجمعِها وتصغيرِها، وإنْ كانَ القياسُ يقتضي ذلكَ". انتهى.

(**الثاني**: قالَ في شرحِ التسهيلِ[٨]: يُستثنى من[٩] إضافتِهِ إلى المضمرِ، مضمرُ الغائبِ، فهيَ شاذَّةٌ أيضًا. ونازعَ فيهِ أبو حيان أَيضًا)[١٠].

الثالث: بقيَ عليهِ ألفاظٌ، منها: حنانَيْكَ، وهذاذَيْكَ، وحوالَيْكَ.

الرابع: لم يذكرْ[١١] عكسَ ذلكَ. وهو ما امتنعَ إضافتُهُ إلى ضميرٍ، وهو على رأيِ الكسائي والنحاس (والزبيدي[١٢] "ذو" وفروعُهُ، وآل[١٣]. والأصحُّ في الأخيرِ الجوازُ)[١٤]، وفي الأوَّلِ عندَ المتأخرينَ المنعُ. وقد ذكرَهُ ابنُ الحاجب، فقالَ: "وذو[١٥] لا يُضافُ إلى مُضمَرٍ[١٦] ولا يُقطَعُ"[١٧]. والذي يُفْهِمُهُ كلامُ أبي حيان أنَّ الجمهورَ ما عدا المذكورينَ على الجوازِ[١٨]، وهوَ المختارُ عندي. وفي سبكِ المنظومِ: "ومنها " ذو" فلا تضافُ[١٩] غالبًا إلاَّ إلى جنسٍ ظاهرٍ، ومنها "آل "ولا تضافُ غالبًا إلى ضميرٍ"[٢٠].

---

(١) في ق: الشرع.
(٢) في ق، د: أن تكون، وهو وجه. وساقطه من ت.
(٣) في ق، س: فتكون.
(٤) ساقطة من ت.
(٥) في ت: مسموعا، وهو تحريف.
(٦) في ت: غريب، وهو وجه. وفي ق: غرائبه، وهو تحريف.
(٧) في ت: كما يمنع. وفي س: كالممنوع.
(٨) أي ابن مالك.
(٩) في ت: في.
(١٠) من (الثاني..) إلى (.. أيضا). وردت في ر، ت، ق، د: في الأمر الأول بعد كلمة باطل.
(١١) لم يذكر: ساقطة من ر، ت، ق، د، ظ.
(١٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدى الأندلسي الإشبيلي المتوفى سنة ٣٧٩هـ. يتيمة الدهر ٧١/٢. وفيات الأعيان ٣٧٢/٤ – ٣٧٤. بغية الوعاة ٨٤/١ – ٨٥.
(١٣) ينظر الهمع ٢٨٤/٤، ٢٨٥، ٢٨٦.
(١٤) من (والزبيدى..) إلى (.. الجواز) ساقطة من د.
(١٥) في ق: وذوا.
(١٦) في ر: المضمر.
(١٧) الكافية ٩. شرحها للرضي ٢٩٦/١.
(١٨) ينظر الهمع ٢٨٤/٤.
(١٩) في ق: فلا يضاف، وهو وجه.
(٢٠) سبك المنظوم ورقة ٣٤.

قولُ الألفيَّةِ: "وألزَمُوا إضافةً إلى الجُملْ... "حَيْثُ"[١]. فيهِ أمران:

الأوَّلُ: زادَ ابنُ الحاجب: "في الأكثرِ"[٢]. ليخرجَ ما نَدَرَ من إضافتِها إلى مفردٍ، وقطعِها عَنِ الإضافة[٣].

الثاني: قالَ أبو حيان: شرطُ الجملةِ المضافِ إليها "حيثُ" أنْ تكونَ خبريةً[٤]، وأنْ تكونَ اسميةً مثبتةً، أوْ فعليةً ماضيةً مثبتةً، أو مضارعةً مثبتةً أو منفيةً[٥]، بـــ"لَمْ" أو "لاَ"[٦].

قولُها: "وإذ"[٧]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: ينبغي أنْ يقيِّدَهُ بأنْ لا تكونَ الاسميَّةُ فعليَّةَ العجزِ وفعلها ماضٍ، فإنَّهُ قالَ في شرحِ التسهيلِ: إنَّ إذ زيدٌ قامَ، قبيحٌ، لأنَّ مدلولَ "إذْ" و"قامَ" بالنسبةِ إلى الزمانِ واحدٌ، وقد اجتمَعَا في كلامٍ، فَحَسُنَ الفصلُ بينهُمَا[٨].

الثاني: قالَ أبو حيان: شرطُ الجملةِ المضافِ إليها "إذْ" أنْ لا تكونَ شَرطيَّةً، فلا يُقالُ[٩]: أَتَذكُرُ إذْ إنْ تأتِنا نُكْرِمْكَ، ولا: إذ مَنْ يأتِكَ تُكرِمْهُ، إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ[١٠].

قولُها: "وإنْ يُنوّنْ يُحتمَلْ إفرادُ إذ"[١١]. ألحقَ بها شيخُنَا العلاَّمةُ الكافيجي في ذلكَ "إذا"، فيجوز أنْ تقطعَ[١٢] عن الإضافةِ ويعوَّضَ منها[١٣] التنوينُ، وقالَ بهِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَئِنْ[١٤] أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ ﴾[١٥]. وهو بحثٌ دقيقٌ، إلاَّ أنَّهُ لم يَقُلْ بِهِ أحدٌ من النحاةِ. وقد اعترفَ الشيخُ، بأنَّهُ خالفَ فيهِ النحاةَ أجمعينَ.

قولُها: "ومَا كإذْ معنًى كإذْ"[١٦]. يُفْهَمُ أنَّهُ مِثْلُهُ في الإضافةِ وفي حذفِها وتعويضِ التنوينِ منها[١٧]، والأوَّلُ صحيحٌ، والثاني باطلٌ.

قولها: "أَضِفْ جوازًا"[١٨]. أطلقَ هنا وفي التسهيلِ[١٩]، فشملَ[٢٠] الإضافةَ إلى الإسميةِ والفعليةِ، بل صرَّحَ بذلكَ في الكافيةِ، فقالَ: "أُضيفا للجملتينِ"[٢١]. قالَ أَبو حيان: (٩١/أ) ولا

(١) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٥٥.
(٢) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٠٣.
(٣) ينظر مغني اللبيب ١٧٧.
(٤) في ت: مبنية، وهو تصحيف.
(٥) أو منفية: ساقطة من ق.
(٦) منهج السالك ٢٨٥.
(٧) الألفية:٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٥٥.
(٨) في ق: مبهما، وهو تحريف.
(٩) يقال: ساقطة من ت.
(١٠) منهج السالك ٢٨٦.
(١١) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٥٥.
(١٢) في ت، ق، د، س: يقطع.
(١٣) في د: عنها.
(١٤) في الأصل وسائر النسخ (وان)، وما أثبته من المصحف.
(١٥) المؤمنون:٣٤.
(١٦) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٥٥.
(١٧) في د: عنها.
(١٨) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٥٥.
(١٩) التسهيل ١٥٨.
(٢٠) في ت: فيشمل.
(٢١) في ق: للجملة، وهو تحريف. ينظر الكافية الشافية ٢/٩٤١.

يضافُ إلى كلِّ جملةٍ، بل المُستَقْرَى في ذلكَ الجملُ الابتدائيةُ المسبوقةُ بــ"لا" التبرئةِ[١] " أو[٢] "ما" و"لا" العاملتينِ عملَ ليس حملاً على الفعليةِ. وفي التسهيلِ وسبكِ المنظوم: "ولا يضافُ اسمُ زمانٍ إلى جملة اسميةٍ غيرِ ماضيةِ المعنى"[٣]. وهو مذهبُ سيبويهِ. ورجَّحَ في شرحِهِ[٤] جوازَ كونها مستقبلةً بقلّةٍ. وهوَ رأيُ الأخفش، وردَّهُ أبو حيان وستأتي[٥] الإشارةُ إليهِ.

قولُها: "وَابنِ أو اعْرِبْ مَا كإِذْ قَدْ أُجْرِيا"[٦]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قيَّدَهُ في الكافيةِ بما إذا لم يُثنَّ، فقالَ:

وما بِإذْ أُلْحِقَ ثُمَّ ثُنِّي فليسَ عن إعرابِهِ يَستغني[٧]

الثاني: قالَ ابنُ هشام: لم أرَ مَن صرَّحَ بأنَّ مُشْبِهَ " إذا " كَمُشْبِهِ " إذْ "، يُبنَى[٨] ويُعرَبُ على التفصيلِ المذكورِ، وقياسُهُ عليهِ ظاهرٌ. قلتُ: قد[٩] صرَّحَ بِهِ الشاطبي في شرحِهِ، جازمًا بِهِ.

قولها: "واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فعلٍ بُنيا"[١٠]. أحسنُ من قولِ الكافيةِ:

وقبلَ فِعلٍ ماضٍ البِنَا رَجَحْ والعكسُ قبلَ غَيرِهِ أيضًا[١١] وَضَحْ[١٢]

ومِنْ قولِ سبكِ المنظومِ: "فإنْ صُدِّرَتْ بماضٍ، رجَحَ البناءُ، والأرجحُ الإعرابُ"[١٣] لشمولِهِ المضارعَ المتَّصلَ بإحدَى النُّونينِ.

قولها: "ومَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا"[١٤]. وهوَ رأيُ الكوفيينَ[١٥].

قولُ ابنِ الحاجب: "والظروفُ المضافةُ إلى الجملةِ[١٦]. و"إذْ" يجوزُ بناؤُها على الفتحِ"[١٧]. هوَ[١٨] على التفصيلِ المذكورِ في[١٩] الألفيةِ من[٢٠] اختيارِهِ قَبْلَ مبنيٍّ، واختيارِ الإعرابِ قبلَ معربٍ، ووجوبه[٢١] على رأيِ البصريينَ[٢٢].

---

(١) في ق، س: التنزيه.
(٢) في ت: و، وهو وجه. وساقطة من س.
(٣) التسهيل ١٥٩. وسبك المنظوم ورقة ٣٤.
(٤) أي شرح التسهيل لابن مالك.
(٥) في ت، ق: وسيأتي، وهو وجه.
(٦) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٥٨/٣.
(٧) شرح الكافية الشافية ٩٤١/٢.
(٨) في ق: مبنى.
(٩) في ر: وقد، بزيادة: الواو.
(١٠) بنيا: ساقطة من ت. ينظر الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٥٨/٣.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٩٤١/٢.
(١٣) سبك المنظوم ورقة ٣٤.
(١٤) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٥٨/٣.
(١٥) ينظر منهج السالك ٢٨٨. وشرح ابن عقيل ٥٩/٣.
(١٦) في ق: الجمل، وهو وجه.
(١٧) الكافية ٢١٣. شرح الكافية للرضي ١٢٧/٢ — ١٢٨.
(١٨) في ر: وهو، وهو وجه.
(١٩) في س: من، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: من في، بزيادة: في.
(٢١) أي: وجوب الإعراب. ينظر شرح الألفية لابن الناظم ١٥٣.
(٢٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٥٣. ومنهج السالك ٢٨٨.

قولُهُ: "وكذلكَ مثْلُ، وغَيْرُ مَعَ مَا، وإنَّ وأَنَّ"[١]. ذكَرَهُ ابنُ مالك في التسهيلِ، وضبطَهُ بكلِّ اسمٍ ناقصِ الدلالةِ أُضيفَ إلى مبنيٍّ[٢]، فهوَ أعمُّ من كلامِ ابنِ الحاجب من وجهينِ، ومثَّلَ أبو حيان بـــ"بدون" و"بينَ".

قولُها: "وأَلزَموا إذا إضافَةً إلى جُمَلِ الأفعَالِ"[٣]. فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: اختارَ في شرحِ التسهيلِ مذهبَ الأَخفش، أنَّهُ يجوزُ وقوعُ المبتدإ بعدَهَا[٤]. وقولُ ابنِ الحاجب: "اخْتِيرَ بعدَها الفعلُ"[٥]، رُبَّما يقربُ منْهُ.

الثاني: في[٦] تعليقِ ابنِ هشام: قولُنا: إنَّ "إذا"[٧] تُضافُ إلى الجملِ، مشروطٌ بأنْ لا تعملَ، وذلكَ خاصٌّ بالشعرِ.

الثالث: قالَ في شرحِ الكافيةِ: "إذا أُضيفَ اسمُ زمانٍ إلى اسميةٍ مستقبلة، وجبَ عندَ سيبويهِ مَنْعُ كونِها اسميَّةً، كما[٨] يُمنَعُ ذلكَ بعدَ "إذا"، لأنَّ "إذْ" و"إذا" أصلانِ لكُلِّ زمانٍ أُضيفَ إلى جملة. فإذا كانَ معناها المضيَّ[٩]، فالموضعُ لـــ"إذ" وإنْ كانَ معناها الاستقبالَ فالموضعُ لـــ"إذا" فَيَجْرِي[١٠] ذلكَ الاسمُ مجراها. قالَ: وهذا الذي اعتبرَهُ سيبويهِ بديعٌ[١١]، لولا أنَّ في المسموعِ ما جاءَ بخلافِهِ، نحوُ: ﴿ يَوْمَ هُمْ بارِزَونَ[١٢] ﴾[١٣]. انتهى. قد اختارَ في شرحِ التسهيلِ[١٤] كما تقدَّمَ خلافَ قولِ سيبويهِ، وأجابَ ابنُهُ عن الآيةِ بأنَّها ممَّا[١٥] نُزِّلَ فيه[١٦] المستقبلُ منزلةَ[١٧] الماضي لتحقُّقِ وقوعِهِ. وحينئذٍ فاسمُ الزَّمانِ فيه بمعنى " إذْ"[١٨].

الرابع: لَزِمَ الإضافةَ(٩١/ب) للفعلِ أيضًا "ذو" في قولِهِم: "اذْهَبْ بِذي تَسْلَمُ"[١٩]، و"آيةٌ" بمعنَى علامةٍ بلا تقديرٍ، على الأَصحِّ، و"رَيْثَ" و"لَدُنْ" بتقديرِ أَنِ المصدريةِ. ذكرَهُ في الكافيةِ وغيرِها[٢٠].

---

(١) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢. (وأنّ) ساقطة منهما.
(٢) التسهيل ١٥٩.
(٣) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٦٠/٣.
(٤) ينظر مذهب الأخفش في منهج السالك ٢٨٩.
(٥) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ١٠٨/٢.
(٦) في ت: قال في، بزيادة: قال.
(٧) في ر: ذا، وهو تحريف.
(٨) في ق: كل، وهو تحريف.
(٩) في ق: والمضي، بزيادة: الواو.
(١٠) في ق: لاذوا مجرى، بدلا من: لاذ، فيجرى، وهو تحريف.
(١١) في ر: يدفع، وهو تحريف.
(١٢) غافر: ١٦. وينظر البحر المحيط ٤٥٥/٧.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢-٩٤٥.
(١٤) يعني ابن مالك.
(١٥) في ق: ما، وهو تحريف.
(١٦) في ق: فيها فيه، بزيادة: فيها. وساقطة من ت.
(١٧) في ر: منزل، وهو وجه. وفي ق: بقوله، وهو تحريف.
(١٨) في ق: إذا. وساقطة من س. وينظر شرح الألفية لابن الناظم ١٥٢.
(١٩) الكتاب ١٥٨/٣.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢. والتسهيل ١٥٩.

قولُ ابنِ الحاجب: "وإذْ لِمَا مَضَى"[1]. وهو رأيُ الجمهور، وأثبتَ بعضهم كونها للمستقبل، كقولِه:[2] ﴿يومئذ تُحدِّثُ أَخْبَارَها﴾[3]. وأُوِّلَ[4] بأنَّهُ نُزِّلَ منزلةَ[5] الماضي، لتحقيقِ وقوعِه. قالَ ابنُ هشام: "وقد يُستَدلُّ بقولِه: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمونَ[6] إذ الأَغلالُ﴾[7] فإنَّ[8] يعلمونَ"[9] مستقبلٌ لفظًا ومعنًى لدخولِ التنفيسِ عليهِ، وقد عَمِلَ في "إذ"[10]، فيلزمُ أنْ يكونَ[11] بمنزلةِ إذا"[12].

(قولُهُ: "وتَقعُ بعدَها الجملتان"[13]. تقدَّمَ ما يردُ عليه)[14].

قولُهُ: "ومنها: "إذا" وهيَ للمُستَقْبلِ"[15]. قالَ بعضُهُم: "وقد تجيءُ[16] للماضِي، كقولِه: ﴿ولاَ على الَّذِينَ إذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ[17]﴾"، ﴿وإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾[18]. وللحال نحو:

﴿وَاللَّيلِ إِذَا يَغْشَى﴾[19]، ﴿والنَّجمِ إِذَا هَوَى﴾[20].

قولُهُ: "وقَد تكونُ لِلمُفَاجأة"[21]. ظاهِرُهُ أَنَّها ظرفُ زمانٍ، وهوَ رأيُ الزجاج، واختيارُ الزَّمخشري. وقيلَ: ظرفُ مكانٍ، وهو رأيُ المبرِّدِ، واختيارُ ابنِ (عصفور. وقيلَ: حرفٌ، وهوَ رأيُ الأخفش، واختيارُ ابنِ مالكٍ)[22].

قولُها: "لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّف... البيت"[23]. أجازَ الكوفيونَ إضافتَهَا إلى نكرةٍ محدودةٍ، بناءً على جوازِ تأكيدِها، والمصنِّفُ وافَقَهُم هناكَ[24] على جوازِ التأكيدِ، وخالفَهُم هنا[25] في جميعِ كتبِهِ، فيحتاجُ إلى الفرقِ.

---

(1) الكافية ١٣. شرحها للرضي ٢/١٠٨. وفيها: وإذ للماضي.

(2) في ت، ق: لقوله.

(3) الزلزلة: ٤.

(4) في س: وأوله.

(5) ساقطة من ر.

(6) في د: تعلمون.

(7) غافر: ٧٠، ٧١.

(8) في ق: في أن، وهو تحريف.

(9) في ت: يعملون، وهو تحريف.

(10) في ق: إذا، وهو تحريف.

(11) في ت: تكون، وهو وجه.

(12) مغني اللبيب ١١٣.

(13) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨.

(14) من (قوله..) إلى (.. عليه) ساقطة من س.

(15) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨.

(16) في ق:يجيء.

(17) التوبة: ٩٢. وينظر الجنى الداني ٣٦٣، ومغني اللبيب ١٢٩ — ١٣٠.

(18) الجمعة: ١١. وينظر الجنى الداني ٣٦٣. ومغني اللبيب ١٣٠.

(19) الليل: ١. وينظر الجنى الداني ٣٦٢. ومغني اللبيب ١٣٠.

(20) النجم: ١. وينظر الجنى الداني ٣٦٢. ومغني اللبيب ١٣٠.

(21) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨.

(22) من (عصفور..) إلى (.. ابن مالك) ساقطة من ت. وينظر مغني اللبيب ١٢٠.

(23) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٦١. والحديث هنا عن "كلا وكلتا".

(24) يعني باب التوكيد. ينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٠٧ — ٢٠٨.

(25) أي: باب الإضافة.

قولُهَا: "وإنْ كَرَّرْتها فَأَضِف"[(١)]. فيهِ أُمورٌ ذكرَها الشَّاطبي:

الأول: لم يبيِّنِ المرادَ[(٢)] بالتَّكرارِ، هَلْ هوَ بالعطفِ، أو بغيرِهِ؟ بالواوِ، أو بغيرِهَا؟ (وهوَ خاصٌّ بالعطفِ بالواوِ دونَ سائرِ الحروفِ، فلو قالَ: أيًّا وكرِّرْهَا)[(٣)] بواوٍ تَضِفِ، أو انوِ الإجزاءَ، لكانَ أَوْلَى.

الثاني: ظاهرُهُ أنَّهُ قياسيٌّ[(٤)]. وليسَ كذلكَ، بل موقوفٌ على السَّماعِ، صرَّحَ بِهِ الفارسي، وسَوّى بينَهُ وبينَ تكرارِ المفردِ بعدَ كِلا، لكنَّ ظاهرَ كلامِ التسهيلِ أيضًا أنَّهُ مقيسٌ[(٥)].

الثالث: محلُّهُ أيضًا، حيثُ كانَ المجرورُ بـ"أيّ" أوَّلاً[(٦)] ضميرَ المتكلِّمِ، نحوُ: أيِّي[(٧)] وأيُّ زيدٍ[(٨)] أعلَمُ، فلا يُقَالُ: أيُّكَ[(٩)] وأَيُّ زيدٍ أفضلُ، ولا: أَيُّ زيدٍ[(١٠)] وأَيُّ عمرٍو أَعلمُ. وعبارتُهُ في التسهيلِ تقتضي العمومَ أيضًا[(١١)].

الرابع[(١٢)]: أنَّ قولَهُ: "فأضِفِ" يقتضي لزومَ الإضافةِ إلى المفردِ المعرفةِ[(١٣)] حينئذٍ، وليسَ بلازمٍ، بلْ هوَ جائزٌ.

قولُهَا: "وبالعكسِ الصِّفَهْ"[(١٤)]. كذلكَ الحالُ، وقالَ في الكافية:

وَلَمْ تُضَفْ موصولةٌ[(١٥)] لِنَكِرَهْ   وَلِمضيفِ مَا سِواهَا الخِيَرَهْ[(١٦)]

فَشَمِلَ الحالَ والوصفَ في[(١٧)] التخييرِ، وليسَ كذلكَ. فقولُ الألفيةِ:

وَإِنْ تَكُنْ[(١٨)] شَرْطًا أَوِ استفهامَا   فَمُطلقًا كَمِّلْ بِها الكَلاَمَا[(١٩)]

أحسنُ. قالَ الشاطبي: ثُمَّ قولُهُ: "وبالعكسِ" فيهِ نظرٌ، لأنَّهُ في اللغةِ ردُّ آخرِ الشَّيءِ أوَّلَهُ[(٢٠)] وليسَ مرادًا[(٢١)] هنا، فلو قالَ: وبالضِّدِّ[(٢٢)] لكانَ أَوْلَى، لأنَّ النكرةَ ضِدُّ المعرفة، وليستْ بعكسٍ لها. قالَ: وبقيَ من أَقسامِ "أيٍّ" قسمانِ[(٢٣)]، لم يذكُرْها: النكرةُ الموصوفةُ، وصلةُ المنادَى.

---

(١) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٦٣/٣. (٢) في د: أن المراد، بزيادة: أن.
(٣) من (وهو..) إلى (.. وكررها) ساقطة من ت.
(٤) في ر، د، ظ: قياس، وهو وجه. (٥) التسهيل ٣٧.
(٦) في ق: أولي، وهو تحريف. (٧) في ر، ت، ق: أني، وهو تصحيف.
(٨) في ت: زيدا، وهو خطأ نحوي. (٩) في ر، ت، ق، د: أنك، وهو تصحيف.
(١٠) في ت: وزيد، بزيادة: الواو. (١١) التسهيل ١٥٩.
(١٢) في ق: قولها. (١٣) في ق: والمعرفة، بزيادة: الواو. وساقطة من ت، د.
(١٤) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٦٣/٣.
(١٥) في ر: تصف بموصوله، بدلا من: تضف موصولة، وهو تحريف.
(١٦) في ت: الخير، بإسقاط الضمير ولا وجه له، ينظر الكافية الشافية ٩٥٦/٢.
(١٧) في س: و، بدلا من: في، وهو تحريف. (١٨) في ت: يكن، وهو تصحيف.
(١٩) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٦٤/٣. (٢٠) العين ١٩١/١.
(٢١) في د: ردا، وهو تحريف. (٢٢) في ر: وبالصفة، تحريف.
(٢٣) في الأصل، ر، ت، ق، د، ظ: قسمين، وهو خطأ نحوي، وما أثبته من س.

فالأولى نحوُ: مررتُ بأيٍّ معجبٍ لكَ. والثانيةُ: نحوُ: يا أيُّها الرجلُ. قالَ: وكلاهُمَا[١] لا يحتاجُ إلى ذكرِه، أمَّا الثانيةُ، فلأنَّ[٢] "يا" كفتْها(٩٢/أ) عن الإضافةِ، فلا تضافُ، وكذا الأُولى لا تضافُ على تقديرِ ثبوتِها فإنَّ سيبويهِ لم يذكُرْها، وذكَرَهَا الأخفش، ولم يرتضِ رأيَهُ في التسهيلِ[٣]، لأنَّ السماحَ بما قالَ معدومٌ، أو نادرٌ[٤]، والقياسُ على "مَا" و"مَنْ" في[٥] وقوعِهِمَا[٦] نكرتينِ موصوفتينِ ضعيفٌ.

قولُهَا: "وأَلْزَموا إضافةً لَدُن فَجَرْ"[٧]. ربُّما يشعرُ قولُهُ: "فَجَرْ" أنَّها لا تضافُ إلاَّ إلى المفردِ، وهوَ رأيُ ابنِ الدهانِ[٨]، والأصحُّ أنَّها تضافُ إليهِ وإلى الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ[٩]. فَيُحْمَلُ[١٠] قولُهُ: "فَجَرْ" على اللفظِ والمحلِّ.

لُهَا: "ونَصَبُ غَدْوَةٍ بها عَنهُم نَدَرْ"[١١]. قالَ الشاطبي: هو مُقَيَّدٌ بـ"لَدُنْ" "غيرِ محذوفةِ النُّونِ". قلتُ: لكن نقلَ يونس[١٢] في النَّوادِرِ النَّصْبَ مع حذفِ النُّونِ، نحو: لَدُ غَدْوَةً[١٣]. ذكرَهُ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ[١٤].

قولُ ابنِ الحاجب: "جاءَ لَدْنْ وَلَدَنِ ولُدْنِ وَلَدْ وَلَدُ[١٥]". بقيَ من لغاتِها: لَدْنْ، ولُدْنْ[١٦] ولَتْ[١٧].

قولُهُ: "وكَيفَ للحالِ استِفهامًا"[١٨]. عدَّها من الظروفِ تبعًا لسيبويه[١٩]. وقالَ ابنُ مالك لم يَقُلْ أحدٌ إنَّها ظرفٌ، إذ ليستْ زمانًا ولا مكانًا، ولكنَّها لَمَّا كانت تُفَسَّرُ بقولِكَ: على أيِّ حالٍ، لكونِهَا سؤالاً عن الأحوالِ العامَّةِ سُمِّيَتْ ظرفًا، لأنَّها في تأويلِ الجارِّ والمجرورِ، واسمُ الظرفِ يُطلقُ عليهما مجازًا[٢٠]. انتهى. قالَ ابنُ هشامٍ: وهو حسنٌ، ويؤيِّدُهُ الإجماعُ على أنَّهُ يقالُ

(١) في ر: وكلاهما، وهو تحريف.
(٢) في ت: فإن، وهو وجه.
(٣) التسهيل ٣٧.
(٤) في ق: أو نادر به، بزيادة: به.
(٥) ساقطة من ق.
(٦) في ر: وقوعها، وهو وجه.
(٧) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٦٦.
(٨) ينظر الهمع ٣/٢١٨.
(٩) ينظر منهج السالك ٢٩٣ – ٢٩٤.
(١٠) في ت: فتحمل، وهو تصحيف. وفي ق: فيجوز.
(١١) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٦٦.
(١٢) في ت: ابن يونس، بزيادة: ابن.
(١٣) ينظر الكتاب ٣/٢٣٣ – ٢٣٤، ٤٠٥.
(١٤) ينظر منهج السالك ٢٩٤.
(١٥) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٢٣. وينظر شرح الوافية نظم الكافية ٣٠٣.
(١٦) ينظر الهمع ٣/٢١٧.
(١٧) المصدر السابق ٣/٢١٧.
(١٨) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١١٦.
(١٩) مغني اللبيب ٢٧٢. والهمع ٣/٢١٥.
(٢٠) ينظر مغني اللبيب ٢٧٢. والهمع ٣/٢١٥ – ٢١٦.

في البدلِ: كيفَ أنتَ؟ أَصحيحٌ أَمْ سقيمٌ؟ بالرَّفعِ ولا يُبْدَلُ المرفوعُ من المنصوبِ[(١)].

قولُهُ: "وقَطُّ لِلماضِي المنفيِّ"[(٢)].

قولُهُ: "وَعَوْضُ للمستقبلِ"[(٣)]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوّل: قَد يَرِدُ[(٤)] للمضيِّ[(٥)]. ذكَرَهُ ابنُ مالك في التسهيلِ[(٦)]، كقولِهِ:

فَلَمْ أَرَ عامًا[(٧)] عَوْضُ[(٨)] أكثَرَ هالِكًا[(٩)] [(١٠)]

الثاني: عَدَّهُ[(١١)] من المبنيَّاتِ، وقد يُعربُ إِذا أُضيفَ إِلى العائِضَيْنِ[(١٢)]، أو أُضيفَ إليهِ[(١٣)] نحوُ:

وَلَوْلاَ نَبْلُ عوَضٍ في[(١٤)]

الثالث: قد يخرجُ عن الظرفيةِ، فيستعملُ قَسَمًا. ذكَرهُ ابنُ السِّيد، ونقلَهُ أَبو حيان في شرحِ التسهيلِ[(١٥)].

قولُهَا: (" **وَمَعَ مَعْ[(١٦)] فيها قليلٌ[(١٧)]**". الذي ذَكَرَهُ سيبويهِ أَنَّهُ ضرورةٌ[(١٨)]، ونَقَلَ غيرُهُ أَنَّهُ لغةٌ[(١٩)].

قولُهَا[(٢٠)]): "**ونُقِلْ... فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسكُونِ[(٢١)] يَتَّصِلْ**"[(٢٢)]. قالَ ابنُ قاسم: "هما مُرَتَّبانِ لاَ مُفَرَّعانِ مَنْ أعربَها[(٢٣)] فَتحَ، ومَنْ بَنَاهَا على السكونِ[(٢٤)] كَسَرَ لالتقاءِ الساكنينِ"[(٢٥)]. والذي

---

(١) في ت: بالمنصوب، وهو تحريف.
(٢) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٢٤.
(٣) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٢٤.
(٤) في ت: ترد، وهو وجه.
(٥) في ر: للماضي، وهو وجه.
(٦) التسهيل ٩٥.
(٧) ما: ساقطة من ر.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) ها: ساقطة من ر.
(١٠) هذا صدر بيت قائله مجهول، وعجزه: وَوَجَه غُلامٍ يُشتَرَىَ وغُلامه
ينظر اللسان (عوض). والهمع ٣/٢١١. والدرر ١/١٨٣.
(١١) في ر: عد. وفي س: عدها.
(١٢) مجمع الأمثال ٢/١٧٩. وفي اللسان (عوض): "من كلامهم: لا أفعله عَوْضَ العائضين، ولا دهر الداهرين، أي لا أفعلُهُ أبدًا.
(١٣) ينظر الهمع ٣/٢١٢.
(١٤) صدر بيت للفنْد الزُّمَّاني واسمه شهل بن شيبان، وعجزه: حُظَبَّاي.. وأوصالي
ديوان الحماسة ١٥٤، ١٥٥. واللسان (حظب). والهمع ٣/٢١٢.
(١٥) ينظر الهمع ٤/٢٦٠.
(١٦) في ت د: ما، وهو تحريف. ينظر الألفية ٣٧.
(١٧) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٦٧.
(١٨) الكتاب ٣/٢٨٧. وينظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٥١.
(١٩) ينظر منهج السالك ٢٩٥. مغني اللبيب ٤٣٩. شرح ابن عقيل ٣/٧٠. الهمع ٣/٢٢٧.
(٢٠) من (ومع..) إلى (.. قولها) ساقطة من س.
(٢١) في ت، ر: بسكون، وهو تحريف.
(٢٢) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٣/٦٧.
(٢٣) في ق: إعرابهما.
(٢٤) في ق: وهو تحريف.
(٢٥) شرح الألفية ٢/٢٦٧.

شرحتُ عليهِ: أَنَّهمَا خاصَّانِ بحالةِ السكونِ[١]، وبهِ جزمَ الشاطبي، وعبارتُهُ: "إذا اتَّصلَ بـــ"مَعْ" الساكنةِ العينِ ساكنٌ بعدَهُ، فالمنقولُ عن المسكنين[٢] (فيها وجهانِ: الفتحُ للإتباعِ، والكسرُ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ)[٣]. ثُمَّ قالَ: فإنْ قيلَ: لِمَ[٤] حملتَهُ على حالةِ التسكينِ وحدَهَا؟ قلنا: لأنَّها في اللغةِ الأُخرى معربةٌ، وحركةُ الإعرابِ لا تختلفُ[٥] مع السَّاكنِ". انتهى.

قولُها:

واضْمُمْ – بناءً – "غَيْرًا" "إنْ عَدِمَتْ ما   لَهُ أُضِيفَ ناويًا ما عُدِمَا[٦]

وقالَ ابنُ الحاجبِ: "وأُجرِيَ مجرَاهُ لا غَيْرُ، ولَيْسَ غَيْرُ"[٧]. وقالَ في الشذورِ: "وغيرُ[٨] إذا حُذِفَ ما يُضافُ لَهُ، وذلكَ بعدَ ليسَ"[٩]. فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: شرطُ البناءِ أنْ يُنوَى معنَى المضافِ إليهِ، فإنْ نُوِيَ لفظُهُ دونَ معناه، أُعربَ، صَرَّحَ بهِ في شرحِ الكافيةِ"[١٠].

الثاني: (٩٢/ب) ذَهَبَ الأخفشُ وغيرُهُ إلى الإعرابِ في هذهِ الحالةِ أيضًا، وأنَّهُ من بابِ حذفِ المضافِ إليهِ وتركِ المضافِ على حالِهِ بلا تنوينٍ لِنيَّتِهِ[١١]. قالَ في شرحِ الكافيةِ: " وليسَ هذا المذهبُ ببعيدٍ"[١٢]. انتهى. قلتُ: وهوَ المختارُ عندي لِمَا سبقَ في "أَيٍّ"[١٣] كما أجمعوا على أنَّ ضمَّهَا حينئذٍ معَ التَّنوينِ، وفتحَهَا مَعَهُ أَوْ دونَهُ حَرَكتا إعرابٍ.

الثالث: شرطَ ابنُ هشامٍ لحذفِ مضافِها أنْ تقعَ بعدَ "ليسَ"[١٤] وقالَ في شرحِهِ على الشذورِ: "ما يقعُ في عباراتِ العلماءِ من قولِهِم " لا غَيْرُ " (لم تتكلَّمْ بهِ العربُ، فإمَّا أَنَّهُمْ قاسوا "لاَ"[١٥] على "ليسَ" أو قالوهُ سهوًا عن شرطِ المسألةِ"[١٦]. وقالَ في المغني: "قولُهُم "لا غَيْرُ")[١٧] لحنٌ[١٨]". وليسَ الأمرُ على ما قالَ، فهذا ابنُ الحاجبِ قد ذَكَرَ وقوعَها بعدَ "لا" أيضًا، (بل[١٩] لم يذكُرْ في الوافيةِ سواهُ[٢٠]، وقد ذكَرَ وقوعَها بعدَ " لا " أَيضًا)[٢١] ابنُ السراجِ في

---

(١) ينظر البهجة المرضية ١٠٦.
(٢) في ق، س: المسألتين، وهو تحريف.
(٣) من (فيها..) إلى (.. الساكنين) ساقطة من د.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) في ق: لا يختلف، وهو تصحيف.
(٦) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٧١/٣.
(٧) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ١٠١/٢.
(٨) في ت: وهمز، وهو تحريف.
(٩) شرح شذور الذهب ١٠٢.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢.
(١١) في الأصل، س: لنعته. وفي ق: لينتبه، وكلاهما تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٢) في ر: بعيد، وهو خطأ. وفي ق: تبعيد، وهو تصحيف. ينظر شرح الكافية الشافية٩٧٧/٢.
(١٣) ينظر الهمع ١٩٧/٣.
(١٤) ينظر مغني اللبيب ٢٠٩. والهمع ١٩٧/٣.
(١٥) في ر: إلا، وهو تحريف.
(١٦) شرح شذور الذهب ١٠٦.
(١٧) من (لم تتكلم..) إلى (.. لا غير) ساقطة من ت.
(١٨) مغني اللبيب ٢٠٩.
(١٩) في الأصل: بل أيضا، بدلا من: أيضا بل. وبل: ساقطة من س، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٠) في ر، ق، ظ: الكافية سواها، وهو وجه. ينظر الكافية ١٣. شرحها للرضي١٠١/٢. شرح الوافية نظم الكافية ٣٠١.
(٢١) من (بل..) إلى (.. أيضا) ساقطة من ت، د. ومكررة في ق.

الأصولِ، وأبو حيان، والسيرافي في شرحِ الكتابِ[١]، والزمخشري في المفصلِ[٢]، وتبعَهُ شارحوهُ وغيرُهم. وقالَ الرضي: "لا يُحذفُ منها المضافُ إليهِ إلاَّ مَعَ "لا" التبرئَةِ[٣] وليسَ، لكثرةِ استعمالِهَا بعدَهُمَا[٤]. ومِمَّا وردَ فيهِ وقوعُها بعدَ "لا" قولُهُ:

جوابًا بِهِ تَنجُو اعتَمِدْ فوربِّنا   لَعَنْ[٥] عَمَلٍ[٦] أسلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسأَلُ[٧]

قولُهَا[٨]:

وأعرَبوا نَصْبًا إِذا ما نُكِّرَا[٩]   "قَبْلاً" وَمَا مِنْ بَعدِهِ قَدْ ذُكِرَا[١٠]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قولُهُ: "نَصبًا"، فإِنَّها[١١] قد[١٢] تُجرُّ كما في شرحِ الكافيةِ[١٣]، وقد تُرفعُ أيضًا، فأحسنُ منهُ قولُهُ في الكافيةِ: "وأَعرَبُوا أيضًا"[١٤]. و[١٥] قلتُ في الوفيَّةِ[١٦]:

وإِن نُكِّرَتْ انصِبْ[١٧] واجْرُرَا[١٨]

الثاني: قولُهُ: "وما مِن بَعدِهِ"، كذا ما قبلَهُ، وهو "غَيْرُ" وعبارةُ الوفيَّةِ[١٩] شاملةٌ لذلكَ.

الثالث: ظاهرُهُ أَنَّها في هذهِ الحالةِ نكراتٌ، وهو الصَّحيحُ[٢٠]، وقالَ بعضُهُم: بل معارفُ بنيَّةِ الإِضافةِ، لكنَّها أُعربَتْ، لأَنَّهُ جعلَ ما لَحِقَها من التنوينِ عوضًا من اللفْظِ بالمضافِ[٢١] إِليهِ، قالَ في شرحِ الكافيةِ: وهو عندي قولٌ حسنٌ[٢٢].

الرابع: شَمِلَتْ عبارتُهُ "عَلُ"[٢٣]. وبِهِ صرَّحَ. و[٢٤] قالَ ابنُ هشام: ما أَظنُّ نَصبَها موجودًا.

قولُهَا[٢٥]:

وَما يلي المُضافَ يأتي خَلَفا   عَنه في الإِعرابِ إِذا ما حُذِفا[٢٦]

---

(١) الهمع ١٩٧/٣.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤.
(٣) في ق: التنزيه.
(٤) شرح الكافية ١٠٣/٢.
(٥) في د: لعمل، وهو تحريف.
(٦) ساقطة من ق.
(٧) قائله مجهول. ينظر القاموس:(غير). والهمع ١٩٧/٣. والأشموني ٢٦٧/٢. والدرر ١٧٧/١ – ١٧٨.
(٨) قولها: بياض في ق.
(٩) في د: ما ذكرا، وهو تحريف.
(١٠) الألفية ٣٧. شرح ابن عقيل ٧١/٣.
(١١) في ر: فإنه، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢.
(١٤) الكافية الشافية ٩٦٢/٢.. وفيها: وأعربوا نصبًا.
(١٥) الواو: ساقطة من ر.
(١٦) في ق، د، س: الوافية، وهو تحريف.
(١٧) في ر: الوصف، وهو تحريف.
(١٨) في د: واجرر.
(١٩) في د: الوافية، وهو تحريف.
(٢٠) في ر:صحيح، وما أثبته أنسب للسياق.
(٢١) في ر: المضاف، بإسقاط حرف الجر الباء ولا وجه له.
(٢٢) شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢.
(٢٣) في ر، ت، ق: على. وساقطة من س.
(٢٤) الواو: ساقطة من ر، ت.
(٢٥) قولها: بياض في ق.
(٢٦) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٧٥/٣.

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: شرطُهُ أمنُ اللَّبسِ كَمَا في التسهيلِ[١] وغيرِهِ.

الثاني: يخلفُهُ[٢] أيضًا في سائرِ الأحكامِ، كالتذكيرِ والتأنيثِ والتنكيرِ إذا كان مثلاً وغيرَها، وقد قالَ في الكافيةِ عقبَهُ: "وفي سِوَى الإعرابِ قد ينوبُ ما يَبقى[٣]". وقلتُ في الوفيَّةِ[٤]: "يخلفُهُ في الحكمِ". وفي سبكِ المنظومِ: "يجوزُ[٥] حَذفُ المضافِ إن أُمِنَ اللّبسُ، ويقومُ مقامَهُ المضافُ إليهِ في الإعرابِ، وفي قيامِهِ مَقامَهُ في غيرِ ذلكَ وَجهانِ[٦]". ومعناهُ: أنَّهُ تجوزُ[٧] إنابتُهُ عنهُ فيهِ وتركُهَا.

الثالث: قالَ في التسهيلِ: "إنِ امتنعَ استبدادُ[٨] الباقي بالحكمِ[٩]، أُعرِبَ بإعرابِ المضافِ قياسًا، وإلاَّ فسماعًا[١٠]". فيقيِّدُ[١١] بذلكَ إطلاقَهُ هنا.

الرابع: من شروطِهِ أيضًا أنْ لا يكونَ المضافُ إليهِ جملةً (٩٣/أ) لأَنَّهُ حينئذٍ لا يقبلُ الإعرابَ، فلا يصحُّ حذفُ المضافِ وإقامةُ الجملةِ المضافِ إليها مقامَهُ.

الخامس: قد يُحذَفُ متضايفانِ وثلاثةٌ ويبقى المضافُ إليهِ الأخيرُ، فيخلُفُ[١٢] في[١٣] ما ذُكِرَ[١٤]. ذَكَرَهُ في الكافيةِ والتسهيلِ[١٥]. قالَ الشاطبي: وذلكَ يُؤخذُ[١٦] من كلامِهِ هنا بطريقةٍ صناعية، لأنَّ المضافَ إليهِ الثاني مضافٌ إلى ما يليهِ، فيصدقُ عليهِ أنَّهُ مضافٌ.

قولُها[١٧]: "ورُبَّما جَرُّوا الذي أَبْقَوْا... البيت[١٨]". قالَ ابنُ هشام: التقليلُ[١٩] بالنسبةِ إلى السماعِ لا القياسِ، فإِنَّهُ أَوْلَى[٢٠] في القياسِ من عدمِ الجرِّ، لأَنَّ في بقائِهِ دليلاً على المحذوفِ.

قولها[٢١]:

لكِنْ بشرطِ أنْ يكونَ ما حُذِفْ مُمَاثلاً لما عليه قَدْ عُطِفْ[٢٢]

لا يتعيَّنُ ذلكَ، بل لو كانَ مقابلاً لَهُ كفَى، نحوُ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا، واللهُ يريدُ

---

(١) التسهيل ١٥٩.
(٢) في ت، تخلفه، وهو تصحيف.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٩٦٧.
(٤) في ق، د: الوافية، وهو تحريف.
(٥) في د: يجر، وهو تحريف.
(٦) سبك المنظوم ورقة ٣٤.
(٧) في ر، ق، س، ظ: يجوز، وهو وجه.
(٨) في ر: إسناد، وهو تحريف.
(٩) في ت، د: في الحكم.
(١٠) في الأصل، س: وإلا سماعا، وما أثبته من سائر النسخ.
(١١) في ت، ظ، فيفيد، وهو تصحيف.
(١٢) في ر: فتخلف، وهو تصحيف.
(١٣) (في) ساقطة من س.
(١٤) ذكر: ساقطة من د.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٧. والتسهيل ١٦٠.
(١٦) في ت: يوجد، وهو تحريف.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٣٨، شرح ابن عقيل ٣/٧٦.
(١٩) في ق: التعليل، وهو تحريف.
(٢٠) فإنه أولى: مكررة في د.
(٢١) قولها: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٧٦.

الآخِرةَ﴾[1]. ذكرَهُ في[2] [....][3]. وشَرَطَ في التسهيلِ أنْ يكونَ العطفُ متَّصلاً أو منفصلاً بـ"لا" دونَ غيرِها[4]. وأنَّهُ إنْ فَقَدَ الشَّرطَ فقليلٌ[5] لا يقاسُ عليه. قالَ أبو حيان: وظاهرُ كلامِ ابنِ عصفور أنَّهُ لا يشترطُ العطفَ، لا متَّصلاً ولا منفصلاً. ثُمَّ الجوازُ في أصلِ الجملةِ بالشروطِ المذكورةِ رأيُ الفراءِ والسيرافي. والجمهورُ على المنعِ مطلقًا، والاقتصارِ على السَّماعِ[6]. قالَ الشاطبي: وظاهرُ كلامِهِ أنَّهُ[7] عندَ فَقْدِ الشَّرطِ يمتنعُ[8] القياسُ. وهوَ الصَّوابُ، خِلافُ رأيِهِ في التسهيلِ إجازتُهُ.

قولها: "ويُحْذَفُ الثّاني فَيَبْقَى الأوَّلُ... البيتين[9]". قالَ في التسهيل: "وقد يُفعَلُ ذلكَ دونَ عطفٍ[10]. قالَ[11]: وهوَ في الأسماءِ الناقصةِ قليلٌ، وفي الأسماءِ التَّامَّةِ الدلالةِ[12] كثيرٌ. وقوله:

بشرطِ عَطفٍ وإضافةٍ إلِى مِثْلِ الذي لَهُ أَضَفْتَ الأوَّلا[13]

كذلكَ عكسُهُ، بأنْ[14] يكونَ المحذوفُ منهُ معطوفًا على ما أُضيفَ إلِى مِثْلِ المحذوفِ كحديثِ البخاري عن أبي برزة[15]: "غزونا مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ سَبْعَ غزواتٍ أَو ثمانِي". ذكـرَهُ في التسهيل[16].

قولُها[17]:

فَصْلُ مضافٍ شِبهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعولاً أَوْ ظَرفًا أجِزْ...[18]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: لا يخفى ما فيهِ من العقادةِ، وأوضحُ منهُ قولي في مختصر الألفية:

مفعولٌ[19] أَوْ ظرفٌ أجزْ أنْ يَفْصِلاَ عاملَهُ المضافَ عن ثانٍ تَلاَ[20]

---

(١) الأنفال: ٦٧. وينظر مغني اللبيب ١١٩، ٦٠٠. شرح ابن عقيل ٧٨/٣ والهمع ٢٩١/٤، ٢٩٢.
(٢) في س: كذا.
(٣) في الأصل أحال الناسخ بسهم على الحاشية ولا توجد هناك كتابة، وبياض في ر، ت، ق، د، ظ.
(٤) التسهيل ١٦٠. وينظر الهمع ٢٩٢/٤.
(٥) في ق: تعليل، وهو تحريف.
(٦) ينظر منهج السالك ٣٠٠.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في ر، ق: يمنع، وهو وجه. وفي ت: إنه يمنع.
(٩) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٧٨/٣.
(١٠) التسهيل ١٦٠.
(١١) أي ابن مالك.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٧٨/٣.
(١٤) في ت: ان.
(١٥) في ت، د: أبي هريـرة، وهـو تحريف، وأبو برزة: هو نضلة بن عبيد بن الحارث الأسلمي صاحب النبي (ص) المـتوفى سـنة ٦٥هـ. تهذيب التهذيب ٤٤٦/١٠ – ٤٤٧. الأعلام ٣٥٨/٨. وينظر الحديث في صحيح البخاري ٣٠٥/١.
(١٦) التسهيل ١٦٠.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٨٢/٣.
(١٩) في ر، ت، ق، د، ظ: يفعل، وهو تحريف.
(٢٠) ينظر المطالع السعيدة ٩٧/٢ وفيها: مفعولا أو ظرفا.

الثاني: ما جزَم بجوازِهِ من الفصل بهذين، هو رأيُ الكوفيين، وقد صحَّحَهُ في غالبِ كتبِهِ، ووافقَهُ أبو حيان. والبصريون على أنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ في الضرورةِ[١].

الثالث: مِثْلُ الظرفِ في ذلك المجرورُ، وقد صرَّحَ بِهِ في الكافيةِ[٢].

قولُها[٣]: ولَم يُعَبْ... فَصْلُ يمينٍ[٤]. وفي الكافيةِ: "وباليمينِ قد أتَى اختيارا[٥]". وهو رأيُ الكسائي[٦]. ولم يذكُرْهُ في التسهيلِ، ولا[٧] سبكِ المنظومِ. وزادَ في الكافيةِ الفصلَ بـ"إمَّا" فقالَ: "والفصلُ بإمَّا يُغْتَفَرْ[٨]". ولا ذِكْرَ لها في التسهيلِ أيضًا[٩].

قولُها: "واضْطِرارًا وُجِدَا: بأَجْنَبِيٍّ[١٠]". كذا بمعمولِ المضافِ المرفوعِ، فإنَّ الفصلَ بِهِ ضرورةٌ (**٩٣/ب**) وإنْ لم يكنْ أجنبيًّا. ذكَرَهُ في الكافيةِ[١١]. ويُفْهَمُ من قولِهِ: "ما نَصَبْ"[١٢].

قولُها: "أو بنَعْتٍ[١٣]". في الكافيةِ: "تابعٍ[١٤]". وهوَ أعمُّ.

قولُها: "أَوْ نِدَا[١٥]". مَثَّلَهُ في شرحِ الكافيةِ بقولِهِ:

كأنَّ بِرذَوْنَ أبا عصامِ ... زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجامِ[١٦]

أي: كأنَّ[١٧] برذونَ زيدٍ يا أبا عصامٍ[١٨]. قال ابن هشام: ويحتملُ أنْ يكونَ "أبا" هو المضافُ إليهِ على لغةِ القصرِ، و"زيدٍ" عطفُ بيانٍ[١٩]. فالأحسنُ تمثيلُ أبي حيان بقولِهِ:

وِفاقُ كَعَبُ بُجيرٍ مَنقِذٌ لكَ مِنْ[٢٠]

أي يا كعبُ[٢١].

---

(١) ينظر منهج السالك ٣٠٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٨.
(٣) قولها: بياض في ق.
(٤) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٢.
(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٩.
(٦) في الهمع ٤/٢٩٥. "حكى الكسائي: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ".
(٧) في ت: ولا في، وهو وجه.
(٨) شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٩.
(٩) ينظر الهمع ٤/٢٩٥ – ٢٩٦.
(١٠) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٢.
(١١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٩.
(١٢) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٢.
(١٣) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٢.
(١٤) شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٩.
(١٥) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٢.
(١٦) رجز لم يعرف قائله، وهو في الخصائص ٢/٤٠٤. وابن عقيل ٣/٨٦. والهمع ٤/٢٩٦.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٣.
(١٩) ينظر الهمع ٤/٢٩٦.
(٢٠) ينظر الهمع ٤/٢٩٦.
هذا صدر بيت لبجير بن زهير، وعجزه: تعجيلِ تَهلكة والخُلد في سَقَرا
منهج السالك ٣٠٥. ابن عقيل ٣/٨٦. المقاصد النحوية (بهامش الأشموني) ٢/٢٧٦ ونسبه السيوطي في الهمع ٤/٢٩٦ إلى زهير، وليس في ديوانه.
(٢١) ينظر منهج السالك ٣٠٥. والهمع ٤/٢٩٦.

وزادَ في التسهيلِ: الفصلَ بفعلٍ مُلغًى[١]. وزادَ أبو حيان في شرحِهِ: بمفعولٍ من أجلِهِ. وزادَ ابنُ الأنباري: الفصلَ بـ"إنْ شاءَ اللهُ". وحُكِيَ: هذا غلامُ إنْ شاءَ اللهُ ابنِ أخيكَ.

فصلٌ في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ

قولُها:

آخِرَ ما أُضيفَ لليا اكسرْ، إذا   لَمْ يَكُ مُعْتَلاً....[٢]

كالصَّحيحِ في ذلكَ المعتلُ الجاري مجراهُ، كـ"دَلْوٍ" و"ظَبْيٍ". ولهذا قالَ ابنُ الحاجب: "الصَّحيحُ والملحقُ بهِ[٣]". وفي الكافيةِ: "إذا لم يُنقَصْ أو يُقْصَرْ[٤]". وفي سبكِ المنظومِ: "إنْ[٥] لم يكنْ حرفَ[٦] لينٍ[٧] قبلَهُ متحرِّكٌ[٨]".

قولُ ابنِ الحاجبِ: "والياءُ مفتوحةٌ أو ساكنةٌ[٩]". اختُلِفَ في الأصلِ، فقيلَ: الفتحُ، لأنَّهُ حرفٌ واحدٌ، فقياسُهُ التَّحريكُ، ثُمَّ سُكِّنَ تخفيفًا[١٠]. وقيلَ: السكونُ، لأنَّهُ الأصلُ[١١] في البناءِ، وإنَّما يُبنَى الحرفُ على حركةٍ لِتَعَذُّرِ الابتداءِ بِهِ، وهو مفقودٌ[١٢] في المتَّصلِ بغيرِهِ[١٣]، حكاهُمَا أبو حيان في شرحِ التسهيلِ بلا ترجيحٍ. قالَ ابنُ قاسم: "وجُمِعَ بينهما بأنَّ الإسكانَ أصلٌ أوَّلٌ، إذ هوَ أصلٌ في كلِّ مبنيٍّ، والفتحُ أصلٌ ثانٍ إذ هوَ أصلُ ما هوَ[١٤] على[١٥] حرفٍ واحدٍ[١٦]". قلتُ: وبالأوَّلِ أعني كونَ الفتحِ أصلاً جَزَمَ[١٧] ابنُ مالكٍ في سبكِ المنظومِ، ونكتِهِ على الحاجبيةِ[١٨]، ولم يذكرِ المسألةَ في التسهيلِ على جَمْعِهِ.

تنبيهٌ:

لا يتعيَّنُ[١٩] فتحُ الياءِ أو كسرُها، بلْ يجوزُ حذفُهَا[٢٠] معَ كسرِ المتلوِّ وفتحِهِ وقلبُها[٢١]

---

(١) التسهيل ١٦١. وينظر الهمع ٢٩٧/٤.
(٢) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٨٨/٣.
(٣) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٩٣/١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٩٩٧/٢.
(٥) في ت، د: إذا، وهو وجه.
(٦) في د: حرفا، وهو خطأ نحوي.
(٧) في ت: إن، وهو تحريف.
(٨) سبك المنظوم ورقة ٣٥.
(٩) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٩٣/١.
(١٠) ينظر الهمع ٢٩٩/٤.
(١١) في ق: للأصل، وهو تحريف.
(١٢) في ر: مقصود، وهو تحريف.
(١٣) ينظر الهمع ٢٩٩/٤.
(١٤) ما هو: ساقطة من د.
(١٥) في ق: على ما هو، بدلا من: ما هو على، وهو تحريف.
(١٦) شرح الألفية ٢٨٧/٢.
(١٧) في ر:جزم به، بزيادة: به.
(١٨) سبك المنظوم ورقة ٣٥. والنكت على الحاجبية ورقة ٢٩. وينظر الهمع ٢٩٩/٤.
(١٩) في ر، ت، د: لا يبق. وفي ق: لا يبقى، وكلاهما تحريف.
(٢٠) في ق: حذف ما، وهو تحريف.
(٢١) في ر، ت، د: وقبلها. وفي ق: وقبلتها، وكلاهما تحريف.

ألفًا، ذَكَرَهُ في الكافيةِ[١] لكنَّهُ في التسهيلِ خصَّ ذلكَ بحالةِ النداءِ، وقيَّدَهُ بأنْ تكونَ الإضافةُ محضةً[٢]، فإنْ كانتْ غيرَ محضة فلا حظَّ لها في غيرِ الفتحِ والسكونِ، لأنَّها حينئذٍ في نيَّةِ الانفصالِ، فلم تكنْ كجزءِ الكلمةِ[٣]. ونقلَ في الارتشافِ هذا القيدَ عن ثعلبٍ وابنِ الخبازِ[٤].

ولَمَّا ذَكَرَ في التسهيل من تخصيصِ[٥] ذلكَ بحالةِ النداءِ، عقَّبَهُ[٦] بجريانِهِ[٧] في غيرِهِ، فقالَ: وربَّما وَرَدَتِ الثلاثةُ في غيرِ نداءٍ[٨]". وذَكَرَ مثلَهُ في سبكِ المنظومِ، فقالَ "وتُفْتَحُ الياءُ وهوَ الأصلُ، أو تُسَكَّنُ. وإنْ نُودِيَ[٩] المضافُ[١٠] جازَ أيضًا حذفُها وقلبُها[١١] ألفاً، وربَّما وَرَدَ الوجهانِ في غيرِ[١٢] نداءٍ[١٣]".

قولُهَا: "وتُدغَمُ اليَا[١٤] فيهِ والواوُ[١٥]". وإنَّما تُدْغَمُ الواوُ[١٦] بعدَ قلبِها[١٧] ياءً[١٨]. قالَ الشاطبي: وسهَّلَ إطلاقَ ذلكَ العلمُ بِــهِ، كما يَطلقُ عامَّةُ النحويينَ الإدغامَ في الحرفينِ المتقاربينِ[١٩] من غيرِ أنْ يصرحُّوا[٢٠] بقلبِ الأوَّلِ حتى يصيرَ معَ الثاني مِثْلَيْنِ تسامحًا.

قولها: "وإنْ ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسرْهُ يَهُنْ[٢١]". قالَ الشاطبي: صوابُهُ: وإنْ[٢٢] ما قبلَ ياءٍ. قالَ: ويجابُ بأنَّ القاعدةَ في التَّصريفِ أَنَّهُ إذا عَرَضَ في الكلمةِ إعلالانِ جازَ البدءُ بأوَّلِهِمَا، وبآخرِهِمَا، فهذا من البدءِ بأَوَّلِهِمَا.

قول ابن الحاجب(٩٤/أ): "وفُتِحَتِ الياءُ لِلساكنينِ[٢٣]". هو الفصيحُ الشائعُ، و[٢٤] في لغةٍ قليلةٍ تُكْسَرُ[٢٥]. ذكرَها في الكافيةِ، فقالَ:

وكَسْرُ ذي اليَا مُدْغَمًا فيها رُوي ... كَذَاكَ بَعدَ أَلِفٍ وما قَوِي[٢٦]

قولُهُمَا والعبارةُ للألفيةِ: "وألِفًا سَلِّمْ[٢٧]". قالَ أبو حيان: يُستثنَى ألفُ "لَدَى" و"عَلَى"

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٧-٩٩٨.
(٢) التسهيل ١٦١.
(٣) ينظر الهمع ٤/٣٠٠.
(٤) الارتشاف ٤٩٤. وينظر الهمع ٤/٣٠٠.
(٥) في ت: يخصص، وهو تحريف.
(٦) في ت: أعقبه، وهو وجه.
(٧) في ق: بجريان، وهو تحريف.
(٨) التسهيل ١٦١، وفيه: دون، بدلا من: في غير.
(٩) في ق: نوى، وهو تحريف.
(١٠) في ت: المضاف إليه، بزيادة: إليه، وهو تحريف.
(١١) في ق: قبلها، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) سبك المنظوم ورقة ٣٥.
(١٤) في ر، ق: ألتا، وهو تصحيف.
(١٥) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٨.
(١٦) في ت: الياء، وهو تحريف.
(١٧) في ق: قبلها، وهو تحريف.
(١٨) في ت: واوا، وهو تحريف.
(١٩) في ق: المتعارفين، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: يعبر جوا، وهو تحريف.
(٢١) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٨.
(٢٢) في ر، ت، ق، ، فإن، وما أثبته أنسب.
(٢٣) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٩٣.
(٢٤) الواو: ساقطة من ت.
(٢٥) في ر، د: يكسر، وهو وجه. وساقطة من ت. وينظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٦.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٨.
(٢٧) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٨٩. والكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٩٣.

وإلى"، فإنَّ القلبَ فيها أكثرُ وأشهرُ في اللغات، بل ادَّعى صاحبُ التمهيد[١] اتِّفاقَ اللغاتِ عليه[٢].

قولُهُمَا والعبارةُ لابنِ الحاجب: "وهُذَيْلٌ تَقلبها لغيرِ التَّثنية[٣] ياءً[٤]". فيه أُمورٌ:

الأوَّلُ: كذا في جميعِ كتبِ ابنِ مالكٍ نَقَلَهَا عَنْ هُذَيْلٍ[٥]. قالَ أبو حيان: وقد ذَكَرَ سيبويهِ هذهِ اللغةَ في كتابِهِ ولم ينسبْهَا إلى هُذَيْلٍ، وحكاها عيسى بن عمر الثقفي عن قريش[٦].

الثاني: ليسَ المرادُ أَنَّ هذيلاً توجبُ[٧] القلبَ، بل تجوِّزُهُ[٨] وتجوِّزُ[٩] الإدغامَ أيضًا، ولا يَرِدُ هذا على الألفيةِ.

الثالث: هَلْ يجوزُ ألفُ المثنَّى في لغةِ من التزَمَها مطلقًا؟ قالَ في الارتشافِ: يحتاجُ إلى سماعٍ[١٠].

قولُ ابنِ الحاجب: "وأجازَ المبرِّدُ: أَخِي وأَبِي"[١١]. اختارَهُ في التسهيلِ[١٢]، وخالَفَهُ في سبكِ المنظومِ، فقالَ[١٣]: "ولا يجوزُ ردُّ لاماتِ أبٍ وإخوتِهِ، خلافًا لأبي العبَّاس"[١٤]. وجعلَهُ في الكافيةِ ضرورةً[١٥]. وظاهرُ قولِهِ: "وإخوتِهِ" أَنَّهُ يجيزُ ذلكَ في "حَمٌ" و"هَنٌ". ولم أرَهُ[١٦] مصرَّحًا بِهِ عنهُ، بل الذي يُفْهَمُ من شَرْحَي التسهيلِ والكافيةِ أنَّ النَّقلَ عنهُ في "أَبٍ" فقط، فإنَّهُ قالَ في شرحِ التسهيلِ: ولم أجدْ شاهدًا على "أخيٍّ"، لكن أُجيزُهُ قياسًا على "أبيٍّ" كما فعلَ أبو العبّاس[١٧].

قولُهُ: "ويُقالُ في الأكثرِ: فِيَّ وفَمِي[١٨]". كذا قالَ ابنُ مالك في الكافيةِ والتسهيلِ وغيرِهِمَا[١٩]. قالَ أبو حيان: وغيرُ ابنِ مالكٍ يَرَى أنَّ ثبوتَ الميمِ في الإضافةِ مطلقًا مِمَّا لا يجوزُ إلاَّ في الضرورةِ[٢٠].

---

(١) صاحب التمهيد هو الشيخ جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ. والتمهيد كتاب في الأصول. بغية الوعاة ٩٢/٢ – ٩٣. كشف الظنون ٤٨٤/١ – ٤٨٥.

(٢) منهج السالك ٣٠٨. وينظر الهمع ٢٩٨/٤.

(٣) في ق، د: يقلبها، وهو تصحيف.

(٤) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٩٣/١. الألفية ٣٨ شرح ابن عقيل ٨٩/٣.

(٥) ينظر التسهيل ١٦٢. وشرح العمدة ٥١٤. وشرح الكافية الشافية ٩٩٨/٢، ١٠٠٤.

(٦) منهج السالك ٣٠٩. والارتشاف ٤٩٣.

(٧) في ق، د: يوجب، وهو تصحيف.

(٨) في ق: يجوزه، وهو تصحيف. وفي د: بجوازه، وهو تحريف.

(٩) في ق: ويجوز، وهو تصحيف، وفي د: وبجواز، وهو تحريف.

(١٠) الارتشاف ٤٩٣.

(١١) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٩٥/١.

(١٢) التسهيل ١٦٢.

(١٣) ساقطة من ر.

(١٤) ينظر سبك المنظوم ورقة ٣٥.

(١٥) شرح الكافية الشافية ٩٩٨/٢.

(١٦) في د: ولم أر.

(١٧) ينظر الارتشاف ٤٩٥. والهمع ٣٠٣/٤.

(١٨) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٩٥/١، وفيها: "ويقال: فيَّ في الأكثر وفَمِي".

(١٩) شرح الكافية الشافية ٩٣٣/٢، والتسهيل ١٦٢، وشرح العمدة ٥١٦.

(٢٠) الارتشاف ٤٩٥.

فصلٌ في الجَرِّ بالمجاورَةِ

لم يتعرَّضْ لَهُ في الألفيةِ، ولا ابنُ الحاجب، وذُكِرَ[1] في الشذورِ على صِغَرِه[2].

قولُهُ[3]: "الثالث: المجرورُ للمجاورةِ، وهوَ شاذٌّ"[4]. إنْ أرادَ[5] بالشذوذِ مخالفةَ القياسِ، فصحيحٌ[6]، وإنْ أرادَ أنَّهُ مسموعٌ لا يقاسُ عليهِ، فهو رأيُ الفراء. والجمهورُ على خلافِهِ[7].

قولُهُ[8]: "نحوُ: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ". وقولُهُ:

يا صاحِ بَلِّغ ذَوي الزوجاتِ كُلِّهِمُ[9]

وليسَ مِنْهُ: ﴿وامْسَحُوا برؤوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ﴾.[10] [11] أشارَ بالأوَّلِ[12] إلى النَّعتِ، وبالثاني إلى التأكيدِ، وبالثالث المنفي إلى عطفِ النَّسقِ، وقد أجراهُ[13] بعضُهُم فيه[14]. قالَ المصنِّف في الشرحِ: "ولا يمتنعُ في القياسِ[15] الخفضُ على الجوارِ في عطف البيانِ، لأنَّهُ كالنَّعتِ والتوكيدِ في مجاورةِ المتبوعِ. قالَ: وينبغي امتناعُهُ في البدلِ لأنَّهُ في التقديرِ من جملةٍ أُخرى، فهوَ محجوزٌ[16] تقديرًا[17]. وكذا قالَ أبو حيان: لا نعلَمُ أحدًا أجراهُ[18] في البدلِ، ولا يُحفظُ من كلامِهِم، وهَلْ يختصُّ[19] في النَّعتِ[20] بالمفردِ[21]؟ قالَ الخليلُ: نَعَمْ، وسيبويهِ: لا[22]، بل يُجرَى في المثنَّى[23]. قالَ أبو حيان: وقياسُهُ الجوازُ في الجمعِ[24]. وقالَ قومٌ: يختصُّ بالنكرةِ[25]. وهو ضعيفٌ.

---

(1) في ت: وذكره، وما أثبته أنسب للسياق.
(2) شرح شذور الذهب ٣٣٠.
(3) قوله: بياض في ق.
(4) شرح شذور الذهب ٣٣٠.
(5) في ت، ق، اريد.
(6) في د: فيصح.
(7) الهمع ٤/٣٠٥.
(8) قوله: بياض في ق.
(9) لأبي الغريب الأعرابي (شرح المقامات للشريشي ٢/٣٩٦ – ٣٩٧)، وفيه: أبلغ، بدلا من: بلغ، وعجزه:
أن ليس وَصْلٌ إذا انحلَّت عُرَى الذَّنبِ
وهو من شواهد شرح شذور الذهب ٣٣٠. ومغني اللبيب ٨٥٩. والهمع ٤/٣٠٤.
(١٠) المائدة: ٦. قال في كتاب السبعة ٢٤٢ – ٢٤٣: "واختلفوا في نصب اللام وخفضها من قوله: "وأرجلكم "فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو: "وأرجلِكم" خفضًا. وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: "وأرجلَكم "نصبًا. وروى أبـو بكـر عن عاصم: "وأرجلِكم "خفضًا، وروى حفص عن عاصم: " وأرجلَكم" نصبًا. وينظر البحر المحيط ٣/٤٣٦ – ٤٣٨.
(11) شرح شذور الذهب ٣٣٠.
(12) في ت: بالأولى، وهو تحريف.
(13) في ر، د، س: أجازه، وهو وجه.
(14) ينظر الهمع ٤/٣٠٤.
(15) في ظ: القاموس، وهو تحريف.
(16) في ر: مجرورا. وفي ت، د، س: مجرور. وفي ق: مهجور، كلها محرفة.
(17) شرح شذور الذهب ٣٣٢.
(18) في ر: أجازه، وهو وجه.
(19) في س: تختص، وهو تصحيف.
(20) في ق، ظ، بالنعت، وما أثبته أسد.
(21) في ت، ق، المفرد، بإسقاط الباء.
(22) ساقطة من ر.
(23) الهمع ٤/٣٠٦.
(24) الهمع ٤/٣٠٦.
(25) المصدر نفسه ٤/٣٠٦.

بابُ إعمالِ المصدرِ[1]

هكذا ترجَمَ في الألفيةِ، وذكرَ(٩٤/ب) في البابِ إعمالَ اسمِ المصدرِ أَيضًا[2].

قولُ ابن الحاجب والشذور[3]: "المصدرُ: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعلِ[4]". قالَ النِّيلي: يخرجُ عنهُ مثلُ: "وَيْحَ " و" وَيْسَ " (فإِنَّهُ لا فعلَ لَهُ معَ أَنَّهُ مصدرٌ، فإِمَّا أنْ يُريدَ مطلقَ الفعلِ، أَوِ الفعلَ المشتقَّ من المصدرِ، فإِنْ أَرادَ الأوَّلَ دخلَ فيهِ المفعولُ لَهُ، نحو: ضربْتُهُ تأديبًا، أو الثاني خرجَ منهُ مثلُ[5]: "ويحٌ")[6] و"أُفَّةٌ"[7] و"تُفَّةٌ"، وإِنْ أرادَ بالجاري على الفعلِ كونَه متضمِّنًا لحروفِهِ خرجَ منهُ مثلُ: حبستُ[8] منعًا. وقال الرضي: "الجريُ في كلامهم يستعملُ في أشياءَ، يقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل[9]، أي أصلٌ له ومأخذٌ[10] اشْتُقَّ منه. ويقال: اسمُ الفاعلِ جارٍ على المضارع، أي موازن له في الحركات والسكنات. ويقال: الصفة جارية على شيء، أي ذلك الشيء صاحبُها إمَّا مبتدأٌ لها، أو موصوفةٌ، أو موصولةٌ، والأَوْلَى[11] صيانةُ الحدِّ عن الأَلفاظِ المبهمةِ[12]، ولو قال: اسمُ الحدثِ الذي يشتقُّ[13] منهُ الفعلُ، لكانَ حدًّا تامًّا على مذهبِ البصريةِ[14] " انتهى.

قولها: "بِفعلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ في العَمَلْ[15]". فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ يقتضي أَنَّهُ[16] إِنَّما عملَ تشبيهًا بالفعلِ، وليسَ كذلكَ، قالَ في شرحِ الكافيةِ[17]: يَعملُ المصدرُ عملَ فعلِهِ لا لِشَبَهِهِ[18] بالفعلِ، بلْ لأنَّهُ أَصلٌ والفعلُ فرعٌ، ولذلكَ[19] يعملُ مرادًا بِهِ المضيُّ أو الحالُ أو الاستقبالُ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ لشبههِ بالفعلِ[20] المضارعِ كونه حالاً أو مستقبلاً[21]. فالأحسنُ قولُهُ في الكافيةِ: "كَفِعْلِهِ[22] المصدرُ أَعْمِلْ"[23]. وقولُ ابنِ الحاجبِ والشذورِ: "ويَعمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ"[24].

---

(١) باب إعمال المصدر: بياض في ق.

(٢) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٩٣/٣.

(٣) قول ابن الحاجب والشذور: بياض في ق.

(٤) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٩١/٢. وشرح شذور الذهب ٣٨١.

(٥) ساقطة من د.

(٦) من (فإنه..) إلى (.. ويح) ساقطة من ت.

(٧) وافه: ساقطة من ق.

(٨) في ق: حشيت، وهو تصحيف.

(٩) جار على هذا الفعل: ساقطة من د.

(١٠) في ت، د: وما أخذ، وهو تحريف.

(١١) وفي د: والأول، وهو تحريف.

(١٢) في ر: المهملة.

(١٣) في ر: تشتق، وهو تصحيف.

(١٤) شرح الكافية ١٩١/٢.

(١٥) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٩٣/٣.

(١٦) ساقطة من ت.

(١٧) أي ابن مالك في شرح الكافية الكبرى.

(١٨) في ر: لشبه، وهو تحريف.

(١٩) في ت: وكذلك، وهو تحريف.

(٢٠) ساقطة من ر.

(٢١) شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢-١٠١٢.

(٢٢) في ر: كفعل، وهو تحريف.

(٢٣) شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢.

(٢٤) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٩٢/٢. وشرح شذور الذهب ٣٨١.

الثاني: يُستثنَى من كونِه كفعله، أنَّ فاعلَهُ يجوزُ حذفُهُ، بخلافِ فاعلِ الفعلِ، وأنَّهُ[(١)] إذا حُذفَ لم يتحمَّلْ ضميرَهُ على الأصحِّ، وأنَّهُ (لا يُقدَّمُ[(٢)] مفعولُهُ عليه، خلافًا لابن السراج[(٣)]، وأنَّهُ لا يَرْفَعُ النائبَ عن الفاعلِ على رأيٍ، وأنَّهُ لا يجوزُ حذفُهُ باقيًا معمولُهُ على الأصحِّ، وأنَّهُ[(٤)]) لا يُفْصَلُ من معمولِهِ بتابعٍ. فهذهِ ستُّ صورٍ، وقد ذكرَ ابنُ الحاجب الثلاثةَ الأُوَلَ[(٥)]، وذكرَ في سبك المنظوم الأوَّلَ والثالثَ، فقالَ: "إلاّ أنَّ ذِكْرَ فاعلِهِ لا يلزمُ "، و[(٦)] معمولُهُ صلةٌ فلا[(٧)] يُقَدَّمُ[(٨)]".

الثالث[(٩)]: أوردَ النيلي على قولِ ابن الحاجب: "ويعملُ ماضيًا وغَيْرَهُ[(١٠)] ": أنَّ المصدرَ لا يصحُّ أنْ يكونَ للحالِ وهو عاملٌ، لأنَّهُ لا يصحُّ إعمالُهُ إلاّ إذا قُدِّرَ بـــ"أنْ والفعلِ "وأنْ لا يكونَ للحالِ، فبقيَ أنْ يكونَ ماضيًا ومستقبلاً، فعَلَى هذا لو قلتَ: عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ[(١١)] عمراً[(١٢)] الآنَ، لم يجزْ. انتهى. وهو مخالفٌ للمنقول. وقد نبَّهَ عليهِ الرضي، فقال: إِنَّما قدَّروهُ بـــ: "أنْ والفعلِ" لكونِها أشهرُ وأكثرُ استعمالاً، وَوَهِمَ بعضُهُم لذلكَ فظَنَّ أنَّهُ لا يعملُ حالاً لتعذُّرِ تقديرِهِ بـــ"أنْ" حينئذ"[(١٣)].

قولُها[(١٤)]: "مُضافًا أوْ مُجَرَّدًا أوْ مَعَ ألْ[(١٥)]". يقتضي أَنَّهُ في الأحوالِ الثلاثةِ على السَّواءِ، وليسَ كذلكَ[(١٦)]، بلْ عملُهُ مضافًا أكثرُ، ثمَّ منوَّنًا، ثمَّ معَ[(١٧)] ألْ، كذا في الارتشاف نقلاً عن الفراء وأبي حاتم[(١٨)] واختارَهُ[(١٩)]. وفي الشذور: "وإعمالُهُ مضافًا أكثرُ، ومنَوَّنًا أقيسُ، وبألْ ضعيفٌ[(٢٠)] " وهو قريبٌ منْهُ. وقالَ ابنُ الحاجب: "وإعمالُهُ باللاَّم قليلٌ[(٢١)]". ولم ينبِّهْ على المنوَّنِ. وزعمَ الزَّجاجُ (٩٥/أ) والفارسي والشلوبين: أَنَّ إعمالَهُ منوَّنًا أَقوى[(٢٢)]. وزعمَ ابنُ عصفورأَنَّ إعمالَهُ

---

(١) وأنه: ساقطة من ق.
(٢) في ت: لا يتقدم، وهو وجه. وفي س: ولا يقدر، وهو تحريف.
(٣) ينظر الهمع ٥/٦٩.
(٤) من (لا يقدم..) إلى (.. وأنه) ساقطة من ق.
(٥) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٩٢.
(٦) الواو: ساقطة من ت.
(٧) في ر: ولا.
(٨) سبك المنظوم ورقة ٣٥. وفيه: فضلة، بدلا من: صلة.
(٩) الثالث: بياض في ق.
(١٠) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٩٢.
(١١) في ت: زيدا.
(١٢) في د: عمرو.
(١٣) شرح الكافية ٢/١٩٥.
(١٤) قولها: بياض في ق.
(١٥) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٩٣.
(١٦) وليس كذلك: ساقطة من د.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني المتوفى سنة ٢٤٨هـ. أنباه الرواة ٢/٥٨. وفيات الأعيان ٢/٤٣٠-٤٣٣. الأعلام ٣/٢١٠.
(١٩) الارتشاف ٦٣٩. وينظر الهمع ٥/٧١.
(٢٠) شرح شذور الذهب ٣٨١.
(٢١) الكافية ١٤. شرحها للرضي ٢/١٩٢.
(٢٢) ينظر الارتشاف ٦٣٩. ومنهج السالك ٣١٠. والهمع ٥/٧٣.

معَ أَلْ أقوى من إِعمالِ المضافِ في القياسِ[١]. وأَنكرَ الكوفيَّةُ إعمالَ المنوَّنِ. وذهبَ الكوفيون والبغداديون وابنُ السراج وغيرُهُ من البصريينَ إلى أنَّهُ لا يجوزُ إعمالُهُ معَ "ألْ[٢]". وذهبَ قومٌ إلى أنَّهُ قبيحٌ[٣]. وقومٌ إلى أنَّهُ[٤] إنْ[٥] عاقَبَتْ "ألْ" الضَّميرَ جازَ إعمالُهُ، وإلاَّ فلا يجوزُ، وهو رأيُ ابنِ الطراوة وابنِ طلحة[٦]، واختارَهُ أبو حيان، (ومثَّلَ المعاقبةَ بنحوِ: إنَّكَ والضَّرْبُ خالدًا لمسيءٌ[٧]، أي وضَرْبُكَ[٨].

تنبيهٌ[٩]: قالَ أبو حيان:)[١٠] لا نعلمُ خلافًا في أنَّ " ألْ " في هذا المصدرِ للتَّعريفِ، إلاَّ ما ذهبَ إليهِ صاحبُ الإفصاحِ أنَّهُ ينبغي أنْ يُدَّعَى[١١] زيادتُها، وادَّعَى أنَّ المصدرَ المنوَّنَ أيضًا معرفةٌ[١٢].

قولُها[١٣]: "إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ "أنْ[١٤]" أو "ما[١٥]" يَحُلُّ مَحَلَّهُ[١٦]". فيهِ أُمورٌ:

الأوّلُ: ذكرَ هذا الشرط أيضًا في الشذور[١٧]، ولم يذكرْهُ ابنُ الحاجب، وذكَرَ في التسهيل أنَّ ذلكَ ليسَ شرطًا، بَلِ الغالبُ أنْ يكونَ كذلكَ[١٨]. قالَ[١٩]: ومن وقوعِهِ غيرَ مُقَدَّرٍ بذلكَ قولُ العربِ: "سَمْعُ أُذني زيدًا يقولُ ذلكَ"[٢٠]. ووافقَهُ على ذلك صاحبُ البسيط وردَّهُ أبو حيان وقالَ: المشهورُ أنَّ تقديرَهُ بذلكَ شرطٌ. وقالَ ابنُ هشام: قد يُوردُ على هذا الشَّرطِ أنَّ الذي بألْ[٢١] لا يحُلُّ محلَّهُ فعلٌ. والجواب: أنَّهُ يحُلُّ، وألْ منهُ كالجزءِ.

الثاني: أنَّ ذِكْرَ[٢٢] "ما"[٢٣] زادَهُ بعضُهُم، ولم يذكرْهُ الأكثرُ، ولا هو في سبك المنظوم. وعلَّلَهُ النيلي: بأنَّها مختلَفٌ في حرفيَّتِها، فإنَّ الأَخفشَ يرى أنَّها اسمٌ وحينئذٍ يحتاجُ إلى العائدِ خلافِ "أَنْ"، وبأنَّها لا تختصُّ بالفعلِ، بل تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ و"أَنْ" تختصُّ[٢٤] بالفعلِ.

---

(١) ينظر الارتشاف ٦٣٩. ومنهج السالك ٣١٠. والهمع ٥/٧٣.
(٢) الارتشاف ٦٣٩. والهمع ٥/٧١-٧٢.
(٣) الارتشاف ٦٣٩. والهمع ٥/٧٢.
(٤) ساقطة من د.
(٥) ساقطة من س.
(٦) ينظر رأيهما في الارتشاف ٦٣٩.
(٧) في ت: المسيء.
(٨) الارتشاف ٦٣٩. وينظر الهمع ٥/٧٢-٧٣.
(٩) تنبيه: بياض في ق.
(١٠) من (ومثل..) إلى (.. أبو حيان) ساقطة من ت.
(١١) في ظ: تدعى، وهو وجه.
(١٢) الارتشاف ٦٣٩. وينظر الهمع ٥/٧٣.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) في ق: أل، وهو تحريف.
(١٥) في د: أو مع ما، بزيادة: مع.
(١٦) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٩٣.
(١٧) شرح شذور الذهب ٣٨١.
(١٨) التسهيل ١٤٢.
(١٩) أي:ابن مالك.
(٢٠) ينظر الهمع ٥/٦٨.
(٢١) ساقطة من د.
(٢٢) في ق، د: أن ما ذكر، بزيادة: ما، وهو تحريف. وفي س: أن ذكره.
(٢٣) ساقطة من س.
(٢٤) في ر، ق: يختص.

وقالَ أبو حيان: إنَّما زِيدَتْ لتُقدَّرَ[١] بها في الحال، لأَنَّ مصحوبَ "أَنْ" لا يكونُ حالاً[٢]. وهذا الكلامُ[٣] ذكَرَهُ ابنُ الدَّهان، وردَّهُ ابنُ الخباز: بأَنَّ "ما" التي للحال ما النافية، فَمِنْ أينَ لَهُ أَنَّ المصدريةَ كذلكَ[٤] ؟ وأجابَ ابنُ أياز[٥]: بأنَّ الغرضَ[٦] أنْ يُقدَّرَ[٧] بحرفٍ مصدريٍّ لا يناقضُ الحالَ، بخلافِ "أَنْ" فإنَّها تنافيه.

الثالث: ضَمَّ[٨] في التسهيل إليهما "أَن" المخففةَ من الثقيلة[٩]، كقوله:

عَلِمْتُ بَسْطَكَ للمعروفِ خَيْرَ يدٍ[١٠]

أي: أنْ قد بسطتَ. قالَ ابنُ قاسم: "وذِكْرُ (ما) يُغني عنها، فإنَّها يصحُّ وقوعُهَا بعدَ العِلْمِ. قلتُ[١١]: وقالَ في الكافيةِ فيهما[١٢]: "يَصِحُّ حرفٌ مصدريٌّ ثُمَّمَا[١٣]". فَشَملَ الثلاثةَ.

الرابع: لم يقدِّرْ سيبويهِ في البابِ إلاَّ " أنَ " المشدَّدةَ ناصبةً لضميرِ الشَّأنِ[١٤]. فيُقَدَّرُ في الماضي: أنَّهُ ضَرَبَ، وفي قسيمه[١٥]: أنَّهُ يضربُ.

الخامس: ذكرَ ابنُ الحاجب شرطًا غيرَ المذكورِ، وهوَ: أنْ لا يكونَ مفعولاً مطلقًا[١٦]. (ثُمَّ قالَ بعدَهُ: "فإنْ كانَ مطلقًا[١٧]) فالعملُ للفعلِ، وإنْ كان بدلاً[١٨] منهُ فوجهانِ[١٩]. فقالَ النيلي: "قد أجازُوا: ضربتُكَ ضربًا عمروٌ خالدًا. (قال[٢٠]: والضَّابطُ في كونهِ عاملاً تقدرُهُ بـــ"أنْ والفعلِ" وهو صحيحٌ ههنا، إذِ التَّقديرُ: ضربتُكَ ضربًا مثلَ أنْ ضربَ عمروٌ خالدًا[٢١]). (٩٥/ب) وهذهِ المسألةُ جائزةٌ بالاتِّفاقِ، ذكرَهَا ابنُ السراج في الأصولِ[٢٢]. قالَ: وقد صرَّحَ[٢٣]

---

(١) في ر، ت، ق، د، س، ظ: ليقدر.
(٢) ينظر منهج السالك ٣١٥.
(٣) في د: الذي، بدلا من: الكلام.
(٤) في ت: لذلك، وهو تحريف.
(٥) في س: ابن أبان، وهو تحريف.
(٦) في ر، ت: العرض، وهو تصحيف.
(٧) في ق، د، ظ، : تقدر، وهو وجه.
(٨) في ت: قسم، وهو تحريف.
(٩) التسهيل ١٤٢.
(١٠) قائله مجهول، وعجزه: فلا أَرى فيكَ إلاَّ باسطًا أَملاَ
وهو في منهج السالك ٣١٥. والهمع ٥/٦٨. والدرر ٢/١٢٣.
(١١) القائل ابن قاسم.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١.
(١٣) شرح الألفية لابن قاسم ٣/٥-٦.
(١٤) ينظر الكتاب ١/١٨٩. شرح الألفية لابن قاسم ٣/٥.
(١٥) في الأصل، ت، ق، د: قسميه. وفي س، ظ: قسيميه، وكلاهما تحريف وما أثبته من ر.
(١٦) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٩٢.
(١٧) ثم قال بعده فإن كان مطلقا: ساقطة من ر، ت.
(١٨) في ت: لا بد، وهو تحريف.
(١٩) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٩٢.
(٢٠) في س: وقال.
(٢١) من (قال..) إلى (.. خالدا) ساقطة من ت.
(٢٢) الأصول ١/١٦٤.
(٢٣) في ق: صرحهما، وهو تحريف. وفي د: صرح به. بزيادة: به، ولا وجه لذلك.

ابنُ جنّي وغيرُهُ بإعمالِ "ويح" وهو مفعولٌ مطلقٌ بلا خلافٍ". وقالَ الرضي: "المصدرُ إنّما يشابهُ الفعلَ إذا كان بتقديرِ حرفِ المصدرِ والفعلِ، وذلكَ إذا لم يكنْ مفعولاً مطلقًا، لأنَّهُ لا يصحُّ حينئذٍ تقديرِهِ بـــ"أنْ والفعلِ"، إذ ليسَ معنى: ضربتُ ضربًا، أو ضربًا شديدًا ضربتُ أنْ ضربتَ، وأمَّا قولُكَ: ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ، فالمصدرُ العاملُ ليس مفعولاً مطلقًا في الحقيقةِ، بل المفعولُ المطلقُ محذوفٌ تقديرُهُ: ضربًا[1] مثلَ ضَرْبِ الأميرِ اللصَّ[2]". انتهى. وقد صرَّحَ بِهِ ابنُ مالك بإعمالِهِ في الكافيةِ، فقالَ:

كذا إذا[3] سِيقَ[4] لتشبيهٍ نُوي كاضْرِبْهُ[5] ضَرْبَ الحاكِمِ[6] اللصَّ الغَوِي[7].

وقالَ أبو حيان: مِنْ غريبِ النَّقلِ في المصدرِ ما ذكرَهُ في النهايةِ، من أنَّكَ إذا قلـــتَ: أتيتُهُ ركضًا، (إنْ[8] فَرَّعْتَ على مذهبِ البصريين أنَّ " ركضًا " بمعنَى راكضٍ، جازَ إعمالُهُ، تقولُ: أتيتُهُ ركضًا)[9] فرسي، أي راكضًا فرسي، وإنْ[10] فَرَّعْتَ على قولِ الكوفيين، أنَّ التقديرَ: أركضُ ركضًا، لم يَجُزْ إعمالُهُ، لأنَّهُ يكونُ[11] كضَرَبْتُ[12] ضَرَبًا[13].

السادس: بقيَ لإعمالِهِ شروطٌ أُخَرُ[14]:

أحدها: أنْ لا يكونَ مضمرًا، بل[15] مظهرًا.

ثانيها: أنْ لا[16] يكونَ محدودًا بالتاء.

ثالثها: أنْ يكونَ[17] مفردًا لا مثنى[18] ولا مجموعًا، ذكرَ الثلاثةَ في الكافيةِ، فقال:

وأُهمِلَ المضمرُ والمحدودُ ومصدرٌ فارقَهُ التوحيدُ[19]

وذكرَ الأوَّلَ في سبك المنظوم[20]، وهو والثاني في التسهيل[21]، ولم يشترطْ[22] فيهِ الثالثَ، بل أجازَ فيهِ إعمالَهُ مجموعًا، وهو اختيارُ ابنِ عصفورٍ[23]. واختارَ أبو حيان اشتراطَهُ[24]. وخالفَ

---

(١) في د: ضرب.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٩٤-١٩٥.
(٣) ساقطة من س.
(٤) في ر: اشتق، وهو تحريف. وفي س: سبق، وهو تصحيف.
(٥) في ر: كضربه، وهو تحريف.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) في د: اللغوي، وهو تحريف. وينظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١.
(٨) في ت: فان.
(٩) من (أن...) إلى (.. ركضا) ساقطة من د.
(١٠) في ر: فان.
(١١) في ت: قد يكون، بزيادة: قد.
(١٢) في ت: ضربت.
(١٣) في ظ: ركضا، وهو تحريف. ينظر الارتشاف ٦٤٠.
(١٤) تنظر هذه الشروط في شرح الألفية لابن قاسم ٣/٦، ٧، ٨.
(١٥) مضمرا بل: ساقطة من ق.
(١٦) لا: ساقطة من ر.
(١٧) في ت: لا يكون، بزيادة: لا.
(١٨) في د: ولا مثنى، بزيادة: الواو.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١.
(٢٠) سبك المنظوم ورقة ٣٥.
(٢١) التسهيل ١٤٢.
(٢٢) في ر: يشرط.
(٢٣) ينظر منهج السالك ٣١٩.
(٢٤) المصدر السابق ٣١٩.

ابنُ هشام فقالَ: القولُ بأنَّ المصدرَ لا يعملُ جمعًا أبعدُ شيءٍ، لأنَّ عملَهُ لحلولِه[١] محلَّ الفعلِ[٢]، فلا ينافيه[٣] جَمْعُهُ.

رابعها: أنْ يكونَ مكبَّرًا[٤]. ذكرَهُ في الارتشافِ[٥]. قالَ الشاطبي: والجوابُ عن المصنِّفِ[٦] أَنَّ الشرطَ الذي ذكرَهُ يغني عن الأربعةِ. لأنَّهُ مَعَهَا لا يدلُّ على معنى "أنْ والفعلِ" أو " ما والفعلِ"، قالَ: على أنَّ ضميرَ المصدرِ لا يُسمَّى مصدرًا حقيقةً، كما لا يُسمَّى ضميرَ العَلَمِ عَلَمًا، ولا ضميرَ اسمِ الجنسِ اسمَ جنسٍ[٧].

قول ابن الحاجب[٨]: "وإنْ كانَ بدلاً[٩] منْهُ فَوجهان[١٠]". أي يجوزُ أنْ يكونَ العملُ للمصدرِ (وللفعلِ المبدَلِ منْهُ. صَرَّحَ في الوافية والشرح: بأنَّ المختارَ كونُ العملِ[١١] للمصدرِ[١٢]) لأنَّهُ قامَ مقامَ الفعلِ، وصارَ نسيًا منسيًّا[١٣]. وقالَ ابنُ مالك في سبك المنظوم: "وإنْ صحبَ مصدرًا (هو بدلٌ من اللّفظِ بالفعلِ معمولٌ فعاملُهُ الفعلُ المضمرُ[١٤]، وقيل: المصدرُ[١٥]".)[١٦] وقال أبو حيان: "اختُلِفَ في العاملِ[١٧] في[١٨] المعمولِ، فذهبَ سيبويهِ والأخفش والفراء والزجاج والفارسي أنَّهُ المصدرُ نفسُهُ. وذهبَ المبرِّدُ والسِّيرافي وجماعةٌ إلى أنَّهُ[١٩] الفعلُ المضمرُ الناصبُ للمصدرِ[٢٠]. وفي الإفصاحِ: أنَّ الناصبَ لَهُ فعلٌ من غيرِ (٩٦ /أ) لفظِ المصدرِ، كالْزَمْ ونحوِهِ. وينبني[٢١] على الخلافِ تقديمُ هذا المعمولِ على المصدرِ، فَمَنْ جَعَلَ العملَ للفعلِ[٢٢] أجازَهُ، ومَنْ جعلَهُ لفعلٍ[٢٣] من غيرِ لفظِهِ منعَهُ، ومَنْ جعلَهُ للمصدرِ اختلفَ في منعِهِ"[٢٤].

---

(١) في ت: لحلول. وفي د: الحلول. (٢) ساقطة من د.
(٣) في ر: ولا ينافيه، وهو وجه. وفي ق: فلا ينافي. وفي س: ولا ينافي.
(٤) في ت: منكرا، وهو تحريف. (٥) ينظر منهج السالك ٣١٨، ٣١٩.
(٦) أي ابن مالك. (٧) في ق: الجنس.
(٨) قول ابن الحاجب: بياض في ق. (٩) في ت: لا بد، وهو تحريف.
(١٠) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٩٢/٢. (١١) كون العمل: ساقطة من ق.
(١٢) من (وللفعل..) إلى (.. للمصدر) ساقطة من د.
(١٣) شرح الوافية نظم الكافية ٣٢١، ٣٢٢ـــ ٣٢٣.
(١٤) في ت: المصدر، وهو تحريف.
(١٥) سبك المنظوم ورقة ٣٥، وفيه: لا المصدر، بدلا من: وقيل: المصدر.
(١٦) من (هو بدل..) إلى (.. المصدر) ساقطة من س.
(١٧) ساقطة من د. (١٨) ساقطة من ر. وفي ق: و.
(١٩) في ر: أن، وهو تحريف. (٢٠) في ر: للمضمر، وهو تحريف. وينظر منهج السالك ٣١٩.
(٢١) في ر: ويبنى. (٢٢) في ت: على الفعل، بدلا من: الفعل.
(٢٣) في ق: للفعل. وفي س: بفعل، كلاهما تحريف.
(٢٤) الارتشاف ٦٣٨.

تنبيهٌ[(١)]:

يُفارقُ هذا النوعُ من المصدرِ أصلَ المصدرِ في شيئين: أحدهما: أَنَّهُ يتحمَّلُ الضَّميرَ. الثاني: أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ منصوبِهِ والمجرورِ بحرفٍ يتعلَّقُ بِهِ. صحَّحَ الأمرينِ في التسهيلِ[(٢)]. وقالَ في الكافيةِ:

في العمــلِ المــصدرُ وهــوَ مُطَّــرِدْ ... وبَــدَلاً مــن لفــظِ فِعْلِــهِ يَــرِدْ
وخَبَــرًا يَقــلُ في الكــلامِ ... في الأمــرِ والــدُّعاءِ والاسْــتِفْهامِ
والــسَّبْقُ في معمــولِ هــذا يُغْتَفَــرْ ... كــذلكَ رَفْعُــهُ ضــميرًا[(٣)] اسْــتَتَرْ[(٤)(٥)]

قولُها: "وَ لاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ[(٦)]". فيهِ أُمورٌ:

أحدُها[(٧)]: أنَّ إعمالَهُ رأيُ الكوفيين والبغداديين، وأنكرَهُ البصريون[(٨)].

الثاني: أنَّ محلَّ ذلكَ في غيرِ الميميِّ[(٩)] والعَلَمِ، أمَّا الأوَّلُ فيعملُ بإجماعٍ، والثاني لا يعملُ بإجماعٍ. وقد سَلِمَ منهما قولُ الشذور: "اسمُ المصدرِ ما[(١٠)] نُقِلَ عن وضعِهِ إلى الحدثِ كالكلامِ والثّوابِ، وإنَّما نقلَهُ الكوفي والبغدادي، وأمَّا نحوُ: إنَّ مُصابَكَ الكافرَ حَسَنٌ، فجائزٌ بالإجماعِ، لأنَّهُ مصدرٌ، وعكسُهُ نحو: فجارِ وحمادِ[(١١)]. لا يعملُ بإجماعٍ. وقولُهُ: "لأنَّهُ مصدرٌ". قالَ في الشرحِ: "هوَ في الحقيقةِ مصدرٌ، وإنَّما سمَّوهُ أحيانًا اسمَ مصدرٍ تجوُّزًا[(١٢)]. "وقالَ ابنُ المصنِّف: "اسمُ المعنَى الصادرُ من الفاعلِ كالضَّرْبِ، أو[(١٣)] القائمُ بذاتِهِ كالعَلَمِ، ينقسمُ إلى مصدرٍ واسمِ مصدرٍ، فإنْ كان أوَّلُهُ ميمًا[(١٤)] مزيدةً لغيرِ مفاعلةٍ كالمَضْرَبِ والمَحْمَدَةِ[(١٥)]، أو كانَ لغيرِ ثلاثيٍّ كالغسلِ والوضوءِ، فهوَ اسمُ المصدرِ، وإلاّ فالمصدرُ[(١٦)]. "وقال أبو حيان: الثاني عندنا مصدرٌ لا اسمُ[(١٧)] مصدرٍ، قالَ: "واسمُ المصدرِ يُقالُ باصطلاحين:

أَحدُهُما: ما ينقاسُ بناؤُهُ من الثلاثي على مَفْعَلٍ أو مَفْعِلٍ، ومِمَّا زادَ على صيغةِ المفعولِ منهُ،

---

(١) تنبيه: بياض في ق.
(٢) التسهيل ١٤٣.
(٣) في ر: ضمير.
(٤) في د: مستتر.
(٥) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٤.
(٦) الألفية ٣٨. شرح ابن عقيل ٣/٩٣.
(٧) في ت، س: الأول.
(٨) ينظر منهج السالك ٣١٧.
(٩) في ر: المثنى. وفي ت، د، ظ: المبني. وفي س: الذي، كله تحريف.
(١٠) في د: مما، وهو تحريف.
(١١) شرح شذور الذهب ٤١٠، وفيه: يعمله، بدلا من: نقله، ومصابك، بدلا من: أن مصابك.
(١٢) شرح شذور الذهب ٤١٠ــ ٤١١. (١٣) في ت، د: و.
(١٤) في الأصل، ر، ت، د، ظ: ميم. وكذلك في شرح الألفية لابن الناظم، وما أثبته من ق، س.
(١٥) وفي ت: والمجد. وفي د: والمجداة. وفي ظ: والمخدة، كله تحريف.
(١٦) شرح الألفية ١٦٠ وفيه: فهو المصدر، بدلا من: فالمصدر.
(١٧) وفي ر: لاسم بدلا من: لا اسم، وهو تحريف.

فهذا النوعُ لا خلافَ نعلمُهُ[١] في جوازِ إعمالِه، وحكمُهُ حكمُ المصدرِ في تقسيمِهِ إلى مضافٍ ومنوَّنٍ ذي ألْ، وجميعُ الأحكامِ المذكورةِ لَهُ.

و[٢] الثاني: ما كانَ أصلُ وضعِهِ لغيرِ المصدرِ، كالثَّوابِ والعَطاءِ والدُّهنِ والخبزِ والقوتِ[٣] والكلامِ ونحوِها أسماءً أُخِذَتْ من موادِ الأحداثِ. فهذا هو الذي فيهِ الخلافُ، فأنكرَ البصريون إعمالَهُ، وأعملَهُ الكوفيون والبغداديون. واستثنى الكسائي من ذلكَ ثلاثةَ ألفاظٍ، فلم يعملْها، وهي: الخبزُ والقوتُ والدُّهنُ[٤]". انتهى. ولم يذكرِ ابنُ مالكٍ في الكافيةِ إعمالَ اسمِ المصدرِ بالكلِّيَّة.

الثالث: قالَ الشاطبي: الواردُ في إعمالِ اسمِ المصدرِ كونُهُ مضافًا، ولم يأتِ فيما أحفظُ منونًا ولا معرَّفًا بـــ"ألْ"، ولم يأتِ النَّاظمُ في كتبِهِ لَهُ بمثالٍ، إلاَّ أنَّهُ قالَ في التَّسهيلِ: إنَّ اسمَ المصدرِ يعملُ عملَهُ[٥]. وظاهرُهُ إعمالُهُ[٦] في جميعِ أحوالِهِ قياسًا، والأمرُ محتملٌ.

قولُها[٧]:

وبَعْدَ جَرِّهِ أُضيفَ لَهْ   كمِّلْ بنصبٍ أو برفعٍ عَمَلَهْ[٨]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: ظاهرُهُ أنَّ إضافتَهُ إلى الفاعلِ والمفعولِ سواءٌ (٩٦ / ب) وليسَ كذلكَ، بل إنْ حُذفَ الفاعلُ فإضافتُهُ[٩] للمفعولِ كثيرٌ، وإنْ ذُكرَ فقليلٌ، ولم يقعْ في القرآنِ إلاَّ قولُهُ تعالى: ﴿ذِكْرُ رحمةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا[١٠] " برفْعِ "عبدُهُ زكريًّا[١١] "﴾. ولهذا قالَ ابنُ الحاجبِ: "وقد يُضافُ إلى المفعولِ[١٢]". وفي الشذورِ: "وللمفعولِ ضعيفٌ[١٣]". لكنْ يَرِدُ عليهما: أَنَّ ذلكَ خاصٌّ إذا ذُكِرَ الفاعلُ، فأمَّا إنْ حُذِفَ فليسَ قليلاً ولا ضعيفًا.

الثاني: يُضافُ أيضًا للظرفِ، فيكملُ برفعٍ ونصبٍ معًا[١٤].

الثالث: ليسَ التكميلُ بذلكَ لازمًا، بل يجوزُ الحذفُ.

---

(١) في ت، د: نقله، وهو تحريف.   (٢) الواو: ساقطة من ر.
(٣) في ت: والثوب، وهو تحريف.
(٤) منهج السالك ٣١٦-٣١٧. والارتشاف ٦٤٠. وينظر الهمع ٥/٧٧، ٧٨.
(٥) التسهيل ١٤٢.   (٦) ساقطة من ق.
(٧) قولها: بياض في ق.   (٨) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ٣/١٠١.
(٩) في ر: في إضافته. وفي س: وإضافته، وكلاهما تحريف.
(١٠) مريم: ٢. وتنظر القراءة في مختصر من شواذ قراءات القرآن ٨٣. والبحر المحيط ٦/١٧٢.
(١١) في الأصل، ر، ق، س، ظ، : عبد وزكريا، وهو تحريف، وما أثبته من ت، د.
(١٢) الكافية ١٤. شرحها للرضي ٢/١٩٢.
(١٣) شرح شذور الذهب ٣٨١.
(١٤) ساقطة من ق.

قولُها[١]: ومَنْ راعَى في الأتْباعِ المَحَلَّ فَحَسَن[٢]". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: مذهبُ الكوفيين وطائفةٍ، ومذهبُ سيبويهِ والمحققين أنَّهُ لا يجوزُ الإتباعُ إلاَّ على اللفظِ، وفصَّلَ أبو عمرو: فأجازَ في العطفِ والبدلِ، و[٣] منعَ في النَّعتِ والتوكيدِ[٤]. وعلى الأوَّلِ اختُلِفَ، فقالتِ الطائفةُ[٥]: الاختيارُ الإتباعُ على اللفظِ، وقالَ الكوفيون هو كذلك، إلاَّ أنْ يُفْصَلَ بينَ التابعِ والمتبوعِ بشيءٍ فيستويان نحو: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيدٍ عمرٌو وبكرًا[٦].

الثاني: إنَّما يجوزُ الإتباعُ للمفعولِ على المحلِّ عندَ الكوفيين، بشرطِ ذكرِ الفاعلِ، ولا يجوزُ حذفُهُ.

الثالث: يتعيَّنُ الإتباع على المحلِّ بلا خلافٍ إذا كانَ المفعولُ المضافُ إليهِ ضميرًا، نحو: يُعْجِبُنِي إكرامُكَ زيدٍ وعمرًا، ولا يجوزُ الإتباعُ على اللفظِ إلاَّ في ضرورةٍ. ذكرَهُ في الارتشاف[٧].

الرابع: يجوزُ إذا حُذِفَ الفاعلُ[٨] وأُضيفَ للمفعولِ وأُتْبِعَ على المحلِّ، الإتباعُ بالنَّصبِ وبالرَّفعِ على تقديرِ المصدرِ بحرفٍ مصدريٍّ موصولٍ بفعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ. ذكرَهُ في الكافيةِ[٩] وغيرِها.

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١٠٣/٣.
(٣) الواو: ساقطة من ق.
(٤) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٣/٣.
(٥) في ر: طائفة.
(٦) في ت، د: وبكر. وينظر منهج السالك ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣. والارتشاف ٦٣٩-٦٤٠.
(٧) الارتشاف ٦٤٠.
(٨) في ر: الفعل، وهو تحريف.
(٩) شرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢-١٠٢٤.

بابُ إعمالِ اسمِ الفاعِلِ[1]

هكذا (ترجَمَ في الألفيةِ[2]. وفيهِ إعمالُ أمثلةِ المبالغةِ واسمِ المفعولِ)[3].

قولُ ابنِ الحاجبِ والشذورِ[4]: "و[5] هُوَ ما اشْتُقَّ مِن فعلٍ لِمَنْ قامَ بهِ بمعنَى الحُدُوثِ[6]". هوَ على رأيِ السيرافي أنَّ الوصفَ يُشتَقُّ من الفعلِ[7]، والفعلَ من المصدرِ[8]. (وسيبويهِ والجمهورُ على أنَّ الوصفَ أيضًا مُشتَقٌّ من المصدرِ[9]). وقد أوَّلَهُ الرضي وغيرُهُ، بأنَّ المرادَ بالفعلِ المصدرُ، لأنَّ سيبويهِ يُسمِّي المصدرَ فعلاً وحدثًا، قال: والأوْلَى أنْ يقولَ: لِمَا قامَ، لأنَّ المجهولَ أمرُهُ يُذكرُ بلفظِ مَا، ولعلَّهُ قصدَ التغليبَ. قالَ: و[10] هذا الحدُّ لا يشملُ جميعَ أسماءِ الفاعلينَ، نحو: زيدٌ مقابلُ[11] عمرٍو[12]، وأَنا مقتربٌ[13] من فلانٍ، أو متبعِّدٌ عنهُ ومجتمعٌ بِهِ، لأنَّ هذهِ الأحداثَ نسبةٌ[14] بينَ الفاعلِ والمفعولِ لا يقومُ بأحدِهما معيَّنًا دونَ الآخرِ[15]. وقالَ ابنُ مالك في التحفة: "قوله: على معنَى الحدوثِ ليسَ بلازمٍ، فإنَّ نحوَ: مُستَقِرٌّ وثابتٍ، ودائمٍ، اسمُ فاعلٍ، وليسَ فيها معنَى الحدوثِ[16]". وفي سبكِ المنظومِ: "هوَ الاسمُ المُشتقُّ لِمَنْ فَعَلَ مقصودًا بِهِ الحدوثُ[17]". وفي شرحِ الكافيةِ: "ما صيغَ من مصدرٍ موازنًا للمضارعِ[18]، ليدلَّ على فاعلِهِ غيرِ صالحٍ للإضافةِ إليه[19]".

قولُها[20]: "إِنْ كانَ عن مُضِيِّه بمعزِلِ[21]". فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: هو شرطٌ خاصٌّ بنصبهِ المفعولَ، أمَّا الفاعلُ فإنَّهُ يرفعُهُ إذا كان بمعنَى الماضِي أيضًا مضمرًا (٩٧/ أ) بلا خلافٍ[22]، وظاهرًا على ظاهرِ كلامِ سيبويهِ. ومذهبُ ابنِ جني والشلوبين وأكثرِ المتأخرينَ أنَّهُ لا يرفعُهُ[23].

---

(١) باب إعمال اسم الفاعل: بياض في ق.

(٢) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١٠٦/٣.

(٣) من (ترجم..) إلى (.. واسم المفعول) ساقطة من د.

(٤) قول ابن الحاجب والشذور: بياض في ق.

(٥) الواو: ساقطة من ر.

(٦) في ت: الحدث، وهو تحريف. وينظر شرح شذور الذهب ٣٨٥.

(٧) في ر: فعل.

(٨) شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢.

(٩) من (وسيبويه..) إلى (.. المصدر) ساقطة من ت.

(١٠) الواو: ساقطة من ر.

(١١) في ق: مقارب.

(١٢) في ت: عمرا.

(١٣) في الأصل، س: بقرب. وفي ت، ظ: مقرب، وما أثبته من بقية النسخ.

(١٤) في الأصل، ق، ظ: لسبب. وفي ر: تسبب، وفي ت، د، س: ليست والتصويب من شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢.

(١٥) شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢ وفيه: ومجتمع معه، بدلا من: ومجتمع به.

(١٦) النكت على الحاجبية ورقة ٤٧.

(١٧) سبك المنظوم ورقة ٣٨.

(١٨) في ر: المضارع.

(١٩) شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢-١٠٢٨.

(٢٠) قولها: بياض في ق.

(٢١) في ر: بمعزله، . شرح ابن عقيل ١٠٦/٣.

(٢٢) في س: بلا خلاف المفعول، بزيادة: المفعول.

(٢٣) شرح الألفية لابن قاسم ١٥/٣. وينظر منهج السالك ٣٢٤، ٣٢٦.

الثاني: قالَ ابنُ مالك في التحفة - عندَ قولِ ابنِ الحاجب: "بشرطِ معنَى الحالِ والاستقبالِ[١]"-: الماضِي المحكيُّ بِهِ الحالُ كذلك، مِثْلُ: ﴿وكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بالوَصيدِ[٢]﴾. فيردُ مثلُ ذلكَ عليه هُنَا.

قولها[٣]: ("وَوَلِيَ اسْتفهامًا[٤]". وكَذَا في الشذورِ[٥]، أعمُّ من قولِ ابنِ الحاجب: "الهمزةُ"[٦]. قالَ في الكافية:

وقَصْدُ الاستفهامِ يُغني[٧] إنْ فُهِمْ كـــ(راحِمٌ ذَا عَبْدَهُ أمْ مُنْتَقِمْ)[٨]

قولُها[٩])[١٠]: أوْ حَرفَ نِدا[١١]". لم يذكرْهُ في الكافيةِ ولا التسهيل. وقالَ ابنُ المصنف: المسوِّغُ للإعمالِ فيهِ اعتمادُهُ على موصوفٍ محذوف، وليسَ المسوِّغُ الاعتمادَ على حرفِ النِّداءِ، لأنَّهُ ليسَ كالاستفهامِ والنَّفيِ في التَّقريبِ من الفعلِ[١٢].

قولُها[١٣]: "أوْ نفيًا[١٤]". وكذا في الشذورِ[١٥]، أعمُّ من قولِ ابنِ الحاجبِ "أوْ مَا[١٦]". قالَ أبو حيان: سواءً النَّفيُ الصَّريحُ والمؤوَّلُ، نحو: غيرُ مضيِّعٍ نفسَهُ عاقلٌ[١٧]. وقالَ ابنُ مالك في التحفة: "كلُّ أداةِ استفهامٍ اسمًا كانَ أو حرفًا، وكلُّ أداةِ نفيٍ[١٨] كذلكَ[١٩]".

قولُها[٢٠]: "أو جا صِفَةً[٢١]". وفي الشذور: "أو موصوفٍ[٢٢]". كذا إذا جاءَ حالاً، ذكرَهُ في كافيتِه[٢٣]، ولم يذكرْهُ ابنُ الحاجب، ولا الصفةَ، لدخولِه في قولِه: "والاعتمادُ على صاحبِهِ[٢٤]". وكذا إذا جاءَ صلةً[٢٥]. لكن ذلك خاصٌّ بالألفِ واللاَّمِ وسنذكرُهُ.

---

(١) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/١٩٩.
(٢) الكهف: ١٨. وينظر: النكت على الحاجبية ٤٧.
(٣) قولها: بياض في ق.
(٤) الألفية٣٩. شرح ابن عقيل ٣/١٠٧.
(٥) شرح شذور الذهب ٣٨٥.
(٦) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/١٩٩.
(٧) في الأصل: يعني، وهو تصحيف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٨) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧.
(٩) قولها: بياض في ق.
(١٠) من: (وولي..) إلى (.. قولها) ساقطة من س.
(١١) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ٣/١٠٧.
(١٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٦٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٥ -١٦.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ٣/١٠٧.
(١٥) شرح شذور الذهب ٣٨٥.
(١٦) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/١٩٩.
(١٧) الارتشاف ٦٤١. وانظر الهمع ٥/٧٩.
(١٨) في ق: بقي، وهو تصحيف.
(١٩) النكت على الحاجبية ورقة ٤٧.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ٣/١٠٧.
(٢٢) شرح شذور الذهب ٣٨٥.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٨. وينظر الهمع ٥/٨٠.
(٢٤) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢/١٩٩.
(٢٥) الهمع ٥/٨٠.

قولُها[١]: "أو مسندًا[٢]". وفي الشذور: "و[٣] اعتمدَ على مخبرٍ عنهُ[٤]". وفي الكافيةِ الكبرى: "أو سِيقَ[٥] للأخبارِ[٦]". قالَ[٧] في شرحِها: "يتناولُ خبرَ المبتدإِ وخبرَ كانَ وثاني[٨] مفعولي ظنَّ[٩]". فأُفهِمَ[١٠] أنَّهُ[١١] لا يكفي كونَهُ خبرًا لـ أنَّ، مَعَ تناولِ اللفظِ لَهُ[١٢]". وقد صرَّحَ بِهِ في الارتشاف[١٣]. بل أجازَ بعضُهُم الاعتمادَ على "إنَّ " فقط، فأجازَ: إنَّ قائمًا زيدٌ، على أنَّ "قائمًا" اسمُ إنَّ، و"زيدٌ" الخبرُ[١٤]. ونسبَهُ[١٥] الصَّيمري إلى البصريينَ[١٦]. قالَ: ووقوعُهُ مفعولاً ثالثًا لـ " أعلم[١٧] " كثاني[١٨] ظنَّ.

قولُ ابنِ الحاجب[١٩]: "**والاعتمادُ على صاحبِه**[٢٠]". قالَ ابنُ مالك في التحفة: "الاعتمادُ على شيءٍ[٢١] من سببِهِ أيضًا كافٍ[٢٢]، كفاعلِ الصفةِ الجاريةِ على غيرِ مَنْ هيَ لَهُ[٢٣]".

تنبيهٌ[٢٤]: بقي لإعمالِهِ ثلاثةُ شروطٍ لم يذكرْها الثلاثةُ:

أحدها: أنْ يكونَ مكبَّرًا، فلا يعملُ مصغَّرًا، خلافًا للكسائي[٢٥].

(الثاني: أنْ لا يكونَ موصوفًا وتأخَّرَ معمولُهُ، خلافًا للكسائي[٢٦]) أيضًا، ذكرَهُما في التسهيلِ[٢٧] والكافيةِ[٢٨]، وعبارتُهُ فيها:

ولَم يُجزْ إعمالَ منعوتٍ ولاَ ... مُصَغَّرٍ[٢٩] إلاَّ الكسائيُّ ذُو الوَلاَ[٣٠]

قالَ الشَّاطبي: فلو قالَ:

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ٣/١٠٧.
(٣) في س أو، بدلا من: الواو، وساقطة من ت، د.
(٤) شرح شذور الذهب ٣٨٥.
(٥) في ق: مسبق، وهو تحريف.
(٦) في س: الأخبار. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧.
(٧) في ق، س: وقال، بزيادة: الواو.
(٨) في ت: وبابي، وهو تصحيف.
(٩) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٨.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) في ق: فإنه.
(١٢) ساقطة من س.
(١٣) الارتشاف ٦٤١.
(١٤) ينظر الهمع ٥/٨٠.
(١٥) في ر: والنسبة، وهو تحريف.
(١٦) ينظر منهج السالك ٣٢٨.
(١٧) ينظر الارتشاف ٦٤١.
(١٨) في ت: كبابي، وفي ق: كتابي، كلاهما تصحيف.
(١٩) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢٠) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢/١٩٩
(٢١) في ر: الشيء.
(٢٢) في ت، ق/ س: كان، وهو تحريف.
(٢٣) النكت على الحاجبية ورقة ٤٧.
(٢٤) تنبيه: بياض في ق.
(٢٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٦. والهمع ٥/٨١.
(٢٦) من (الثاني..) إلى (.. للكسائي) ساقطة من ق، د.
(٢٧) التسهيل ١٣٦. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٧. الهمع ٥/٨٤-٨٥.
(٢٨) في ت: الكافية والتسهيل، وهو وجه.
(٢٩) في ق: يصغر، وهو تحريف.
(٣٠) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٠.

غيرُ[(١)] مُصَغَّرٍ ولاَ[(٢)] قَبْلَ وَصفْ كَذَا إذا جاءَ نعتُ محذوف عُرِفْ

لَوفَّى[(٣)] بِهِ. وذكرَ الأوَّلَ في سبك المنظوم، وادَّعَى الاتِّفاقَ عليهِ، فقالَ: "ولا يعملُ مُصَغَّرًا باتِّفاق[(٤)]". وليسَ كما قالَ، فالخلافُ ثابتٌ كما نقلَهُ هو عن الكسائي، ونقلَهُ أبو حيان عن جميع الكوفيين إلاَّ الفراء. قال: وتابعهم النَّحاسُ، وفصَّلَ (٩٧ / ب) ابنُ عصفور، فقال: إنْ كانَ[(٥)] لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ مصغَّرًا ولم يُلْفَظْ بِهِ مُكَبَّرًا جازَ إعمالُهُ، وإلاَّ فلاَ[(٦)].

الثالث: أنْ[(٧)] لا يجري مجرَى الجوامدِ[(٨)]، فإنْ أُجري مجراها لم يعملْ، تقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ[(٩)]، (كما تقولُ: هذا صاحبُ زيدٍ)[(١٠)]، أو أخُو[(١١)] زيدٍ. قالَ الشاطبي[(١٢)]: نصَّ عليهِ سيبويهِ، ولا أعلمُ فيهِ خلافًا[(١٣)].

قولُ ابنِ الحاجب[(١٤)]: "فإنْ كانَ للماضي وجبت الإضافةُ معنًى[(١٥)]". قالَ في التحفة: ("إلاَّ أنْ يكونَ محكيًّا بِهِ الحالُ. قال: ولو قال: المعنوية، كانَ أَوْلَى، لأنَّ "قَبْلُ" و"بَعْدُ" و"حينئذٍ" مضافاتٌ معنًى[(١٦)]".

قولُهُ[(١٧)]: "خلافًا للكسائي[(١٨)] ")[(١٩)]. (قالَ في التحفة)[(٢٠)]: "مذهبُ الكسائي قويٌّ، لأنَّ شبَهَ الفعلِ باقٍ[(٢١)] معنًى[(٢٢)]، وإنْ لم يبقَ لفظًا. وقولُهُم[(٢٣)]: "ذهَبَ[(٢٤)] شبَهُ المضارعِ لفظًا"، قلنا: وإذا كانَ[(٢٥)] للمبالغةِ فكذلك، وقد أُعملَ، فدلَّ على اعتبارِ معنَى الفعلِ، وهو موجودٌ في الماضي[(٢٦)]".

---

(١) ساقطة من ت.
(٢) ولا: ساقطة من ت.
(٣) في ق: ولو أتى، بدلا من: لوفى.
(٤) سبك المنظوم ورقة ٣٨.
(٥) ساقطة من ر، ت.
(٦) ينظر منهج السالك ٣٢٧. والارتشاف ٦٤١. وشرح الألفية لابن قاسم ١٦/٣.
(٧) ساقطة من ر.
(٨) في ق: الجوايد، وهو تحريف.
(٩) في ت: زيدا.
(١٠) كما تقول هذا صاحب زيد: ساقطة من الأصل، س، وما أثبته من بقية النسخ.
(١١) في ق، س: اخوا بصيغة التثنية، ولا وجه له.
(١٢) بعدها زيادة في ق وهي: فلو قال غير مصغر ولا قبل وصف كذا إذا.
(١٣) في د: خلاف، وهو خطأ.
(١٤) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٥) الكافية ١٥. شرحها للرضي ١٩٩/٢.
(١٦) النكت على الحاجبية ورقة ٤٧.
(١٧) قوله: بياض في ق.
(١٨) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ١٩٩/٢.
(١٩) من (إلا أن يكون..) إلى (.. للكسائي) ساقطة من ت.
(٢٠) من (إلا أن يكون..) إلى (.. التحفة) ساقطة من د.
(٢١) في ق: بان، وهو تحريف.
(٢٢) في ت، د: بمعنى.
(٢٣) في ر: وقلهم، وهو تحريف.
(٢٤) في د: ذهب سيبويه، بزيادة: سيبويه.
(٢٥) في ت، ق: قلنا.
(٢٦) النكت على الحاجبية ورقة ٤٧.

قولُهُ[١]: "فإنْ كانَ (لَهُ)[٢] معمولٌ آخَرُ فَبِفعْلٍ مُقَدَّرٍ[٣]. قالَ في التحفةِ: التقديرُ تكلُّفٌ[٤]، والأصلُ عدمُهُ[٥].

قولُها[٦]:

وإنْ يَكُنْ صلَةَ ألْ ففي المُضي وغَيرِهِ إعمالُهُ قد ارْتُضِي[٧]

وقالَ ابنُ الحاجب: "فإنْ دَخَلَتِ اللامُ استَوَى الجَميعُ[٨]". ظاهرُهُ أنَّهُ لا خلافَ في ذلكَ، وقد صرَّحَ في شرحِ الكافيةِ، فقال: لا خلافَ في إعماله حينئذٍ[٩]. وتَبِعَهُ ابنُهُ[١٠]، وليسَ كذلكَ، فقد حكاهُ في التسهيل[١١] والارتشاف[١٢]. والحاصلُ ثلاثةُ أقوالٍ، قالَ الجمهورُ: مطلقًا[١٣]. وقالَ الرُّمَّاني: يعملُ ماضيًا لاَ حالاً ولا مستقبلاً[١٤]. وقالَ الأخفشُ: لا يعملُ أصلاً[١٥]. وفي عبارة الألفية: التَّصريحُ بأنَّ "ألْ" فيه موصولةٌ، وهو الصحيحُ. وقالَ الأخفشُ: حرفُ تعريفٍ[١٦]. وعبارةُ ابنِ الحاجبِ والشذورِ لا تفيدُ ذلكَ[١٧].

قولُ ابنِ الحاجبِ[١٨]: "وما وُضِعَ مِنهُ[١٩] لِلمبالَغَةِ كضَرَّابٍ، وضَرُوبٍ ومِضْرَابٍ وعديمٍ وَحِذِرٍ[٢٠]". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: إنَّما تصاغُ أمثلةُ المبالغةِ من الثلاثي دونَ غيرِهِ غالبًا. فأحسنُ منهُ قولُ الألفية: "عَن فاعلٍ بديل[٢١] "، فإنَّ صيغةَ فاعلٍ[٢٢] لا تكونُ إلاَّ من الثلاثي، والضميرُ في قولِ ابنِ الحاجب "منهُ" راجعٌ إلى اسمِ الفاعلِ المصوغِ منهُ ومن غيرِهِ.

---

(١) قوله: بياض في ق.
(٢) له: ساقطة من الأصل وسائر النسخ. وشرح الكافية للرضي ١٩٩/٢. والتصويب من الكافية ١٥.
(٣) الكافية ١٥. شرحها للرضي ١٩٩/٢، وفيهما: وإن، بدلا من: فإن.
(٤) في ق تكليفه.
(٥) ينظر الهمع ٨٢/٥.
(٦) قولها: بياض في ق.
(٧) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١١٠/٣.
(٨) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ١٩٩/٢.
(٩) شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢.
(١٠) شرح الألفية لابن الناظم ١٦٣ــ ١٦٤. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٨/٣.
(١١) التسهيل ١٣٧.
(١٢) الارتشاف ٦٤٢.
(١٣) شرح الألفية لابن قاسم ١٨/٣. والهمع ٨٢/٥.
(١٤) في ر: ولا استقبالا، وهو وجه. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٨/٣. والهمع ٢٣/٥.
(١٥) الارتشاف ٦٤٢. وشرح الألفية لابن قاسم ١٨/٣. والهمع ٨٢/٥.
(١٦) الهمع ٨٢/٥.
(١٧) في ر: لا يفيد، وهو تصحيف.
(١٨) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٩) في ق: فيه، وهو تحريف.
(٢٠) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢٠٢/٢، وفيهما: وعليم بدلا من: وعديم.
(٢١) في ر: بدل. وفي ق: بدليل، وهو تحريف.
(٢٢) في ق: مفعل، وهو تحريف.

الثاني: ظاهرُهُ استواءُ الصيغِ الخمسةِ في العملِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّ " فَعِيل[١] وفَعِل " إعمالُها قليلٌ، بَلْ خالَفَ فيهما أكثرُ البصريين، وقد صرَّحَ بذلكَ في الألفيةِ، فقال: "فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ[٢]". وفي شرحِ الكافيةِ: "أكثرُها[٣] استعمالاً فَعَّالٌ وفَعُولٌ ثُمَّ مِفْعَالٌ ثُمَّ فَعِيلٌ ثُمَّ فَعِلٌ[٤]". قالَ سيبويهِ: وفَعِلٌ أقلُ من فَعِيلٍ بكثيرٍ[٥]. وذلكَ يردُ على الألفيةِ أيضًا، وعلى قولِ الشذورِ: "فَعَّالٍ أوْ مِفْعالٍ أو فَعُولٍ بكثرةٍ، أو فَعِيلٍ، أوْ فَعِلٍ بقلَّة"[٦]. فإنَّ ظاهرَهُ استواءُ الثلاثةِ الأُوَلِ، واستواءُ فَعِيلٍ وفَعِلٍ. وقال أبو حيان: "قال ابن[٧] طلحة: هذهِ المُثُلُ[٨] تتفاوتُ في المبالغةِ، فـ"ضَرُوبٌ " لِمَنْ كَثُرَ منهُ الضَّرْبُ، و"فَعَّالٌ" لِمَنْ[٩] صارَ لَهُ كالصناعةِ[١٠]، و"مِفْعالٌ" لِمَنْ صارَ لَهُ كالآلةِ، و"فَعِيلٌ " لِمَنْ صارَ لَهُ كالطبيعةِ، و"فَعِلٌ" لِمَنْ صارَ لَهُ كالعاهةِ، ولم يتعرَّضْ لذلكَ (٩٨ / أ) المتقدمون[١١]".

الثالث: قالَ أبو حيان: "الذي اختارَهُ القياسَ في فَعَّالٍ وَمِفْعَالٍ وفَعُولٍ[١٢]، والاقتصارُ في فَعِيلٍ وفَعِلٍ على[١٣] المسموعِ[١٤]".

الرابع[١٥]: ألحَقَ ابنُ ولَّادٍ بهذهِ الأوزانِ: "فِعِّيل" بكسرِ الفاءِ وتشديدِ العينِ، نحو: زيدٌ شِرِّيبُ الخمرِ، وطِبِّيخُ الطَّعامِ. وتَبِعَهُ ابنُ خروف[١٦]. وألحَقَ غيرُهُما بها: "فُعَّالاً[١٧] " بالضَّمِّ والتَّشديدِ كوُضَّاء وحُسَّان، ذكرهما في الارتشاف[١٨].

قولُ الألفيَّةِ[١٩]: "في كَثْرَةٍ[٢٠]". يُحتملُ أنْ يُريدَ بها كثرةَ العملِ لمقابلةِ قولِهِ: "قَلَّ ذا[٢١]".

قالَ ابنُ هشامٍ: ويقوِّيهِ أنَّ في بعضِ النُّسخِ "بِكَثْرةٍ". ويحتملُ أنْ يريدَ بها الدلالةَ على التَّكثيرِ[٢٢] والمبالغةِ[٢٣]، وعليهِ شَرَحَ ابنُ قاسمٍ[٢٤]. وعبارةُ الكافيةِ: "وقد يصيرُ فاعِلٌ[٢٥] فَعّالاً

---

(١) في د: فعل، وهو تحريف.
(٢) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١١١/٣.
(٣) في ر، ت: أكثر بإسقاط الضمير (ها) ولا وجه له.
(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٣١/٢.
(٥) في ق: يكثر، وهو تحريف، وينظر الكتاب ١١٢/١.
(٦) شرح شذور الذهب ٣٩٢.
(٧) في ت، ق: أبو، وهو تحريف.
(٨) في ت: المثلة، وهو تحريف.
(٩) ساقطة من ت.
(١٠) في ت: كالصرعة. وفي ق: كالصوغة، وكلاهما تحريف.
(١١) الارتشاف ٦٤٥. وينظر الهمع ٨٨/٥، وفيه: كالعادة بدلا من: كالعاهة.
(١٢) في د: ومفعول، وهو تحريف.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) الارتشاف ٦٤٥. وينظر الهمع ٨٨/٥.
(١٥) في س: الثالث.
(١٦) الارتشاف ٦٤٥. والهمع ٨٨/٥.
(١٧) في س: فعلا، وهو تحريف.
(١٨) الارتشاف ٦٤٥.
(١٩) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١١١/٣.
(٢١) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١١١/٣.
(٢٢) في ر: الكثير، وهو تحريف.
(٢٣) في ت، د: وللمبالغة، بزيادة حرف الجر ولا وجه له.
(٢٤) شرح الألفية ١٨/٣.
(٢٥) في ر، ت، ق، س: فاعلا، خطأ نحوي.

تكثيرًا[(١)]". وعبارةُ ابنِ الحاجبِ أصرحُ في إرادةِ ذلكَ من عبارةِ الألفيةِ، ولا بُدَّ منهُ، فإنَّ هذهِ الصيغَ لا تعملُ العملَ المذكورَ، إلاَّ إذا دلَّتْ على المبالغةِ، بخلافِ ما إذا وردتْ[(٢)] للنَّسَبِ أو لمجرَّدِ الوصفِ، ككريمٍ وشريفٍ.

قولُها[(٣)]: "فَيستحِقُّ ما لَهُ مِنْ عَمَلِ[(٤)]". عبارةُ ابنِ الحاجبِ: "مِثْلُهُ[(٥)]" وهيَ أحسنُ لشمولِهَا جميعَ الأحكامِ والشروطِ اتِّفاقًا واختلافًا، نعم، يُستثنى أنَّ ابنَ طاهر وابنَ خروف أجازَا إعمالَها ماضيةً بدون "ألْ" وإنْ لم يجيزا ذلكَ في اسمِ الفاعلِ[(٦)].

قولُهُمَا والعبارةُ لابنِ الحاجبِ[(٧)]: "والمثنَّى والمجموعُ[(٨)] مِثْلُهُ[(٩)]". نقلَ صاحبُ البسيطِ وابنُ أبي الربيع عن سيبويهِ والخليلِ، وجماعةِ النحويينَ: أنَّهُ لا يعملُ إلاَّ المفردُ أوِ الجمعُ المكسَّرُ[(١٠)]. واختارَ ابنُ هشامٍ عكسَهُ، وهوَ إعمالُ المثنَّى والجمعِ السالمِ دونَ المكسَّرِ، لعدمِ الجريانِ فيهِ وبقائِهِ في السَّالمِ.

قولُها[(١١)]: "وانْصِب بذي الإعمال تلوًا واخْفِضِ[(١٢)]". فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: ظاهرُهُ استواءُ الأمرينِ، وهو رأيُ الكسائي، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ: أنَّ النَّصبَ أَوْلَى من الجرِّ[(١٣)]. نقلَهُ أبو حيان، ثُمَّ قالَ: ويظهرُ لي أنَّ الجرَّ أوْلى من النَّصبِ[(١٤)].

الثاني: تجبُ الإضافةُ فيما إذا كانَ المفعولُ ضميرًا متَّصلاً بِهِ نحوُ: زيدٌ مُكْرِمُكَ، وهذان مُكْرِمَاكَ. هذا رأيُ سيبويهِ والجمهورِ[(١٥)]. وقالَ الأخفشُ وهشام: يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ وزالَ التنوينُ والنُّونُ للطافة[(١٦)] الضميرِ لا للإضافةِ[(١٧)]. وأجازَ ابنُ هشامٍ إثباتَهُمَا نحو: هذا ضاربُنْكَ[(١٨)]، وهذانِ ضاربَانكَ[(١٩)].

قولُها[(٢٠)]: "واجْرُرْ أوِ انْصِبْ تابعَ الذي انْخَفَضْ[(٢١)]". فيهِ أمرانِ:

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٣١/٢.
(٢) في ق: رددت، وهو تحريف.
(٣) قولها: بياض في ق.
(٤) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١١١/٣.
(٥) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢.
(٦) الارتشاف ٦٤٦. وينظر الهمع ٨٩/٥.
(٧) قولها والعبارة لابن الحاجب: بياض في ق.
(٨) في ق: وللمجموع، وهو تحريف.
(٩) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢. والألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١١٦/٢.
(١٠) الارتشاف ٦٤٦. وينظر الهمع ٧٩/٥.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٣٩. ابن عقيل ١١٨/٣.
(١٣) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٦/٣، ومنهج السالك ٣٣٥.
(١٤) الارتشاف ٦٤٣. والهمع ٨٣/٥.
(١٥) ينظر الارتشاف ٦٤٣. ومنهج السالك ٣٣٦.
(١٦) في الارتشاف ٦٤٣: للإضافة.
(١٧) الارتشاف ٦٤٣. منهج السالك ٣٣٦. الألفية لابن قاسم ٢٦/٣. الهمع ٨٣/٥.
(١٨) في ت: ضاربك، وكذا في الارتشاف ٦٤٣.
(١٩) الارتشاف ٦٤٣. منهج السالك ٣٣٦.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ٢١٨/٣.

الأوَّلُ: هو خاصٌّ بذي الإعمالِ، لأنَّ الكلامَ فيهِ، فـ "تابعُ الذي انْخَفَض" بإضافةِ[١] ما لا يعملُ، لا يجوزُ فيهِ إلاَّ الجَرُّ.

الثاني: شَمِلَ كلامُهُ جميعَ التوابعِ، وهو ما اختارَهُ في شرحِ الكافيةِ[٢]. والجمهورُ على[٣] أنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ في النَّسقِ خاصَّةً.

قولُ ابنِ الحاجب والشذورِ[٤]: "اسمُ المفعولِ: ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليهِ[٥]".

فيهِ ما تقدَّمَ في حدِّ اسمِ الفاعلِ. قالَ الرَّضي: "وسُمِّيَ اسمُ المفعولِ مَعَ أَنَّ اسمَ المفعولِ[٦] في الحقيقةِ هو المصدرُ، إذِ المرادُ المفعولُ بِهِ(٩٨ / ب) " الضَّرْبُ " أي أوقعتُهُ عليهِ، لكنَّهُ حُذفَ حرفُ الجرِّ، فصارَ الضميرُ مرفوعًا واستترَ، لأنَّ الجارَّ والمجرورَ كانَ مفعولَ[٧] ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ[٨]".

قولُهُم والعبارةُ لابنِ الحاجب[٩]: "وأمرُهُ في العملِ والاشتراطِ كأمرِ (اسمِ[١٠]) الفاعلِ[١١]".

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ الرضي: "ليسَ في كلامِ المتقدِّمينَ ما يدلُّ على اشتراطِ الحالِ والاستقبالِ في اسمِ المفعولِ، لكنِ المتأخِّرونَ كأبي علي ومَنْ بعدَهُ صرَّحوا باشتراطِ ذلكَ فيهِ كما في اسمِ الفاعلِ[١٢]". قالَ ابنُ مالك: انفرادُ[١٣] اسمِ المفعولِ يجوزُ إضافتُهُ إلى مرفوعِهِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ[١٤]. وقد استثنى ذلكَ في الألفيةِ، وفي سائرِ كتبِهِ[١٥]، وأنكرَهُ أبو حيان، وقالَ: "ليستْ إضافةُ مثْلِ: مضروبُ الظَّهرِ، مِنْ رفعٍ، بَلْ مِنْ نصبٍ[١٦]". وقالَ الرضي الشاطبي: "هذا أمرٌ أغفلَهُ[١٧] النحويون، فلم يذكروه، واعتنَى هو بذكرِهِ هنا[١٨]، (وفي غيرِ هذا من تأليفِهِ، وأتى

---

(١) في ق: بإضافته، وهو تحريف. (٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٦-١٠٥٠.
(٣) في ت: وعلى، بزيادة الواو. (٤) قول ابن الحاجب والشذور: بياض في ق.
(٥) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٣. وشرح شذور الذهب ٣٩٦.
(٦) مع أن اسم المفعول: ساقطة من ت. (٧) في ت: مفعولا، وهو خطأ نحوي.
(٨) شرح الكافية ٢/٢٠٣. (٩) قولهم والعبارة لابن الحاجب: بياض في ق.
(١٠) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، د، ظ. وكذلك من شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٣.
(١١) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي٢/٢٠٣. والألفية ٣٩. شرح ابن عقيل٣/١٢١. وشرح شذور الذهب ٣٩٦.
(١٢) شرح الكافية ٢/٢٠٤ وفيه: أو الاستقبال، بدلا من: والاستقبال.
(١٣) في ق: انفراد. (١٤) ينظر الهمع ٥/٩٠.
(١٥) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ٣/١٢٢. وشرح العمدة ٦٧٨-٦٨٤.
(١٦) ينظر الهمع ٥/٩٠. (١٧) في ق: أغفلته.
(١٨) أي في الألفية.

هنا[١]) بـــ"قد " فأشعرَ بقلّته[٢]، ولم يقيِّدْهُ بها في التسهيل. قالَ: وما هنا أحسنُ. قال: ثُمَّ إنَّما تجوزُ هذهِ الإضافةُ بشرطينِ: أَنْ يكونَ اسمُ المفعولِ في متعدٍّ إلى واحدٍ، فلا يجوزُ من لازمٍ، ولا من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة، وأنْ يُقْصَدَ ثبوتُ الوصفِ ويُتَنَاسَى فيهِ الحدوثُ. ذكرَهُمَا في التسهيل، قالَ: وكما تجوزُ[٣] فيه[٤] الإضافةُ يجوزُ فيهِ النَّصبُ على التَّشبيهِ بالمفعولِ أو التَّمييزِ، نحوُ: هذا مضروبٌ الأَبَ أو أبًا، وهوَ أقلُّ مِنَ الإضافةِ[٥]".

(١) من (وفي..) إلى (.. هنا) ساقطة من ق.
(٢) في ق: بقلبه، وهو تصحيف.
(٣) في ق، د، س: يجوز.
(٤) ساقطة من ر. وفي س: هذه.
(٥) ينظر الهمع ٥/٩٠.

بابُ أَبنيةِ المصادر [1]

هَكَذَا ترجَمَ في الألفيةِ[2]، وذكَرَ فيهِ بناءَ المرَّةِ والهيئةِ، وأَخَّرَ هذا البابَ والذي بعدَهُ في كافيتِهِ إلى آخرِ الكتابِ عقبَ التَّصريفِ[3]. وهو اللائقُ[4]. وفي تعليق ابن هشام: كان المناسبُ تقديمَ هذا الباب على باب إعمالِ المصدرِ، لأنَّ معرفةَ حالِ[5] الذَّات تتقدَّمُ[6] على معرفةِ الحكمِ الناشئِ عنها، إلاَّ أنَّ الإعمالَ أهمُّ[7]، فَقُدِّمَ لذلك.

قول ابن الحاجب في الشافية[8]: "أبنيةُ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ كثيرةٌ[9]". يعني المسموعَ منها.

قالَ ابن هشام في شرحها: ذَكَرَ سيبويهِ أنَّها ترتقي إلى اثنين وثلاثين، وزادَ المصنِّفُ عليه: "بُغايةً" و"كراهيةً[10]". قال: والحاصل: فُعْل[11] وفُعلة وفُعلى[12] وفُعلان وفُعالة وفُعال مثلَّثاتُ[13] الفاءِ، فهذهِ عشرونَ على نسقٍ، والباقي[14] لا ضابطَ لَهُ. قالَ: ولمَّا كانت كلُّها لا ضابطَ لها بالنسبة إلى القياسِ والكثرةِ والغلبةِ عدَّها سردًا[15] ليُعْلَمَ موجودُها، ثُمَّ قال: "إلاَّ أنَّ الغالبَ... الخ[16]". قلتُ زادَ ابنُ مالك في لاميةِ الأفعالِ أوزانًا أُخَرَ، فوصلَهَا تسعةً وأربعينَ[17]. وسأذكُرُهَا.

قولُهُ[18]: "قَتْلٍ وَفِسْقٍ وَشُغْلٍ وَرَحْمَةٍ[19] ونشْدَةٍ وكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وحِرْمانٍ وَغُفْرانٍ وَنَزْوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنِقٍ وَصِغَرٍ[20] وَهُدًى وَغَلَبَةٍ وَسَرِقَةٍ وذَهَابٍ وَصِرافٍ وسُؤَالٍ وزَهَادَةٍ وَدَرَايةٍ ودُخُولٍ وقَبُولٍ وَوَجِيفٍ وصَهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ (٩٩ / أ) ومَرْجِعٍ ومَسْعاةٍ وَمَحْمِدَةٍ[21] وَبُغَايةٍ[22] وكَرَاهِيَةٍ[23]". فيهِ أمرانِ:

---

(١) باب أبنية المصادر: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ١٢٣/٣.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢٢٢١/٤.
(٤) في ر: الأليق.
(٥) ساقطة من ظ.
(٦) في الأصل: يتقدم. وفي ت: متقدم. وفي ظ: تقدم، وما أثبته من بقية النسخ.
(٧) في ت: اسم، وهو تحريف.
(٨) قول ابن الحاجب في الشافية: بياض في ق.
(٩) شرح الشافية للرضي ١٥١/١.
(١٠) شرح الشافية للرضي ١٥١/١.
(١١) الواو ساقطة من ر.
(١٢) في ت: وفعل وفعلى، بزيادة: وفعل.
(١٣) في ت، مثلات، وهو تحريف.
(١٤) في الأصل، ر، ت: والثاني، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٥) في د: مفردا، وهو تحريف.
(١٦) شرح الشافية للرضي ١٥١/١.
(١٧) شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٢٥٠-٢٥٢. مجلة كلية الدراسات الإسلامية العدد الرابع لسنة ١٩٧٢.
(١٨) قوله: بياض في ق. وفي ظ: قوله نحو.
(١٩) في الأصل، ر: وزحة. وفي س: ودرحة، كلاهما تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٠) ساقطة من ق.
(٢١) في ت: ومحمدا. وفي ق: ومجدة. وفي س: ونجد، كله تحريف.
(٢٢) ساقطة من ق.
(٢٣) شرح الشافية للرضي ١٥١/١ وفيه: دراية بعد: بغاية، و: وجيف بعد: دخول.

الأول: قالَ ابنُ هشام: كانَ حقُّهُ أنْ يذكرَ "بُغايةً" إلى جانبِ "دَراية[1]". قالَ السَّيِّدُ: "إِنَّما أخَّرَهُ لقلَّته[2]".

الثاني: ذكَرَ[3] ابنُ مالك في اللامية[4] نحوَ: رَهباءَ، وصَيْرُورة، وسُودَد[5]، وَوليديَّة، وجَمَزَى، ورَهَبُوت، وخصوصية، وَمَهْلَكَة[6].

قولُ الألفيَّة[7]:

فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِن ذي ثلاثةٍ....[8]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: شَمِلَ كلامُهُ " فَعَلَ " المفتوحَ والمكسورَ، والإطلاقُ فيهما رأيُ سيبويه[9] والأخفش[10]. وقيَّدَ في التسهيلِ المكسورَ: بأنْ يفهمَ عملاً بالفعلِ[11]، نحوُ: شَرِبَ شَرْبًا، ولَقِمَ لَقْمًا[12].

الثاني: "اختُلِفَ في معنَى القياسِ هنا، فقيلَ: إِنَّما يُقاسُ على فَعْلٍ فيما ذُكِرَ عندَ سماعِ غيرِه، فإنْ سُمِعَ غيرُهُ وُقِفَ عندَهُ، وهو مذهبُ سيبويهِ والأخفش. وقِيلَ: يجوزُ القياسُ معَ ورودِ السَّماعِ بغيرِهِ وهو مذهبُ الفرَّاءِ[13]".

الثالث: يُستثنَى منهُ ما دَلَّ على صناعةٍ ونحوِها، نحو: عَبَّرَ الرُّؤيا عبارةً. ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ[14].

(قولُها[15]: "وفَعِلَ اللازمُ بابُهُ "فَعَلْ[16]"[17]. يُستثنَى منهُ ما كانَ[18] لونًا، فالغالبُ فيهِ "فُعْلَةٌ " كالأُدْمَةِ والسُّمْرَةِ والشُّهْلَةِ. وقد استثناهُ(19) ابنُ الحاجبِ[20])[21].

---

(1) في شـرح الشافية للرضي 1/151: ورد ذكر "بغاية" إلى جانب "دراية" بخلاف قول ابن هشام، وهذا يعني أن ابن هشام ربما اعتمد على نسخة غير التي بين أيدينا.

(2) في ر: لقلقه، وهو تحريف.

(3) في ق: زاد.

(4) في اللامية: ساقطة من د.

(5) ينظر اللسان (سود).

(6) ينظر شرح لامية الأفعال لابن الناظم 251، 252.

(7) قول الألفية: بياض في ق.

(8) الألفية 40. شرح ابن عقيل 123/3.

(9) الكتاب 5/4.

(10) ينظر شرح الألفية لابن قاسم 29/3.

(11) التسهيل 205.

(12) شرح الألفية لابن قاسم 29/3.

(13) ينظر هذا الأمر في شرح الألفية لابن قاسم 29/3.

(14) شرح الشافية للرضي 151/1.

(15) قولها: بياض في ق.

(16) بابه فعل: ساقطة من د.

(17) الألفية 40. شرح ابن عقيل 123/3.

(18) في ق: ما لو كان، بزيادة: لو.

(19) في ر: استثنا، بإسقاط الهاء.

(20) شرح الشافية للرضي 160/1.

(21) من (قولها...) إلى (... ابن الحاجب) ساقطة من ت.

قولها[١]:

وفَعَلَ اللازمُ مِثْل قَعَدَا له فُعُولٌ باطِّرادٍ... الأبيات[٢]

استثنى منهُ ما دَلَّ على امتناعٍ، فلَهُ[٣] "فِعالٌ" بالكسرِ، أو تقلُّب واضطراب فلَهُ "فَعَلان" بفتحتين، أو داءٍ فلَهُ "فُعَالٌ" بالضَّمِّ، أو سيرٍ فلَهُ "فَعِيلٌ"، أو صوتٍ فلَهُ "فُعَالٌ" أو "فَعِيلٌ". فهذهِ أربعُ صورٍ أو خمسٍ[٤]، استثنَى منها ابنُ الحاجبِ صورتين، وزادَ ثالثةً، وهيَ ما دَلَّ على حِرْفَةٍ، أو ولايةٍ فلَهُ "فِعَالٌ" بالكسرِ، وعبارتُهُ: "وفي الصَّنائعِ ونحوِها نحو: كَتَبَ على كِتابةٍ، وفي الاضطرابِ نحو: خَفَقَ على خَفَقانٍ، وفي الأصواتِ نحو: صَرَخَ على صُراخٍ[٥]".

وقد عرفتَ ما يَرِدُ عليهِ، وقد استوفَى ابنُ مالك في الكافيةِ الجميعَ[٦]، ونبَّهَ في الصَّوتِ[٧] الذي يشملُهُ فُعالٌ وفَعيلٌ، على أنَّ الأوَّلَ يختصُّ غالبًا بالمعتلِّ اللاَّمِ، والثاني بالمضاعفِ، فقال:

وَبفُعَالٍ أو فَعِيلٍ أغْنَ عَنْ فُعُولِ إن مصدَرُ فِعْلِ الصَّوتِ عَنّْ
وَبفُعَالٍ نحو يَرْغُو اخْصُص وقَلّْ غيرُ فَعِيلٍ في مُضاعَفٍ كَأَلّْ
و[٨] فَعَلان[٩] مُجدِيًا تَقلُّبَا فَشا وفي الإبَا فِعالٌ غُلِّبَا
لحِرفَةٍ فِعَالةٌ فُعَالُ لعلَّةٍ[١٠] كقولِهم[١١] بُوَالُ[١٢]

قولُها[١٣]: "كأَبَى[١٤]". قالَ الشاطبي: كلامُهُ في "فَعَلَ" اللازمِ و"أَبَى" متعدٍّ، تقول: أبيتُ[١٥] الشيءَ[١٦]، إذا كرهتَهُ[١٧]، فالأَوْلَى أنْ يُمَثِّلَ بنحو: نَفَرَ، وشَرَدَ، وفَرَّ، وجَمَحَ، وشَمَسَ.

قولُ ابن الحاجب[١٨]: "و "فَعُلَ"، نحو: كَرُمَ على كَرَامةٍ غالبًا، وعِظَمٍ وكَرَمٍ كثيرًا[١٩]". وفي الألفية: "فُعُولَةٌ فَعَالةٌ[٢٠] لِفَعُلا[٢١]" فزادَ "فُعُولةً" ولم يذكرْ "فِعَلاً[٢٢]"

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ١٢٣/٣.
(٣) في د: فعلة، وهو تحريف.
(٤) في الأصل وسائر النسخ: خمسة.
(٥) شرح الشافية للرضي ١٥١/١.
(٦) في د: الصورة، وهو تحريف.
(٧) الواو ساقطة من ر.
(٨) في س: وفعلانا، وهو خطأ.
(٩) في ق: مجربا، وهو تحريف.
(١٠) في ت: لعلهم، وهو تحريف.
(١١) في ر: لقولهم.
(١٢) في ق، د: نوال، وهو تصحيف. ينظر شرح الكافية الشافية ٢٢٢٤/٤، ٢٢٢٥. قال صاحب اللسان(بول): " وأخَذَهُ بُوال بالضم إذ جعل البولُ يعتريه كثيرًا... البُوالُ داء يكثر منه البول".
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) في ت، د: كاني، وهو تصحيف. ينظر شرح ابن عقيل ١٢٤/٣.
(١٥) في ر: أبنت، وهو تصحيف.
(١٦) بعدها وردت في ر، ت، ق، د زيادة وهي: وكذا في الكافية واللامية.
(١٧) تاج العروس (ابى).
(١٨) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٩) شرح الشافية للرضي ١٦٠/١.
(٢٠) في د: فعال، وهو تحريف.
(٢١) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ١٢٥/٣.
(٢٢) ساقطة من ت.

و"فَعَلاً[١]". وعكسَ ابنُ الحاجب، لأنَّ بعضَهم قالَ: إنَّ فُعُولةً غيرُ مقيسٍ، (وفي شرحِ اللاميةِ لابنِ النَّاظمِ: "أنَّ فَعَالةً لِمَا وَصفُهُ على "فَعِيلٍ"، و"فُعُولةً " لِمَا وصفُهُ على "فَعْلٍ[٢]".

قولُها[٣]:)[٤]. "كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً[٥]". يعني أنَّ "فَعَّلَ" (٩٩ / ب) الصحيحَ لَهُ "التَّفعيلُ" والمُعْتَلَّ اللامِ لَهُ "التَّفْعِلَةُ". سَكَتَ عن المهموزِ، ولَهُ الوزنان. والغالبُ "التَّفْعِلَةُ" ذكرَهُ في التَّسهيلِ[٦].

قولُها[٧]:

واسْتَعِذِ اسْتِعاذَةً ثُمَّ أَقِمْ   إِقامَةً وغَالبًا ذا التا لَزِمْ[٨]

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: فيهِ إِشارةٌ إلى أنَّ (التَّاءَ) قد تُحذَفُ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ[٩]. وقالَ ابنُ عصفور: يُقتَصرُ[١٠] فيهِ على السَّماعِ[١١]. وقالَ الفرّاءُ: تُحذَفُ[١٢] إذا عُوِّضَ عنها الإضافةُ[١٣]. فعلى الجوازِ يردُ ذلكَ على قولِ ابنِ الحاجبِ: "والْتَزَمُوا[١٤] التَّعويضَ[١٥]". ولم يقيِّدْهُ بالغلبةِ[١٦].

الثاني: زادَ ابنُ الحاجبِ معهما نحوَ: "تَعزِيَةٍ[١٧] " فإِنَّ التَّاءَ فيها أيضًا لازمةٌ.

قولُها[١٨]:

وما يلي الآخِرَ مُدَّ وافْتَحَا   معَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ ممَّا افْتُتِحَا

بهمزِ وَصْلٍ.................................[١٩]

أحسنُ من قولِ ابنِ الحاجبِ[٢٠]: "والباقِي[٢١] واضِحٌ[٢٢] "، لأنَّهُ لم يذكُرْ لَهُ ضابِطًا. قالَ

---

(١) ساقطة من ت، د.
(٢) شرح لامية الأفعال ٢٥٣.
(٣) قولها: بياض في ق.
(٤) من (وفي..) إلى (.. وقولها) ساقطة من د.
(٥) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ٣/١٢٦ـــ ١٢٧.
(٦) التسهيل ٢٠٦. وينظر شرح الألفية لابن عقيل ٣/١٢٩.
(٧) قولها: بياض في ق.
(٨) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ٣/١٢٧.
(٩) الكتاب ٤/٨٣. وينظر منهج السالك ٣٤٦.
(١٠) في ق: نقيض، وهو تحريف.
(١١) في المعرب ٢/ ١٣٤ـــ ١٣٥: وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء لزمته التاء عوضًا منه، نحو: إقامة، واستقامة، وعدة، وحذفها شاذ.
(١٢) في ت، ق، س: يحذف، وهو تصحيف.
(١٣) ينظر منهج السالك ٣٤٦-٣٤٧.
(١٤) في ر، ق: وألزموا، وهو وجه.
(١٥) شرح الشافية للرضي ١/١٦٣.
(١٦) في ر: بالفعل، وهو تحريف.
(١٧) شرح الشافية للرضي ١/١٦٣.
(١٨) قولها: بياض في ق.
(١٩) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ٣/١٢٧.
(٢٠) الحاجب: ساقطة من د.
(٢١) في ت، د: والثاني، وهو تحريف.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ١/١٦٣.

ابنُ قاسم: "وينبغي أنْ يقيِّدَ كلامَهُ بأنْ لا يكونَ أصلُهُ تفاعَلَ ولا تَفعَّلَ، نحو. اطَّايَرَ واطَّيَّرَ[١]، فإنَّ مصدرَهُما لا يُكْسَرُ ثالثُهُ ولا يُزادُ فيه ألفٌ[٢]".

قولُها[٣]: "**وَضُمَّ**[٤] **ما يُرْبَعُ في أمثالِ قَد تَلَمْلَمَا**[٥]". محلُّهُ في الصَّحيحِ، أمَّا المعتلُّ اللامِ فَيُكْسَرُ، ذكرَهُ في الكافيةِ، فقالَ: "واكْسِرْ مَحَلَّ ضَمٍّ معتَلِّ الطَّرْفِ[٦]". وقد يردُ ذلكَ على قولِ ابنِ الحاجبِ: "ونحوُ[٧]: تَكَرَّمَ على تَكَرُّمٍ[٨] "، وقد لا يردُ لتخصيصِهِ بالمثالِ.

قول ابن الحاجب[٩]: "**ونحوُ: دَحْرَجَ على دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بالكَسْرِ**[١٠]". فيهِ أمرانِ:

الأول: ظاهرُهُ أنَّهُمَا مقيسانِ، وهو رأيٌ لبعضِهِمْ، وظاهرُ كلامِ التسهيلِ[١١]، لكن في الألفيةِ:

فِعْلاَلٌ[١٢] أوْ فَعْلَلَةٌ[١٣] لِفَعْلَلاَ   واجْعَلْ مَقِيسا[١٤] ثانِيًا لا أوَّلاَ[١٥]

الثاني: قالَ الصَّيمري في التبصرةِ: لم يُسْمَعْ دِحراجٌ وفِعْلاَلٌ غيرُ مقيسٍ. قالَ ابنُ هشام: فليتوقَّفْ في هذا المثالِ، ويُمَثَّلُ: بِجَلْبَبَ جَلْبَبَةً[١٦] وجِلبابًا ونحوِهِ ممَّا سُمِعَ.

ويختصُّ بالألفيةِ إيرادٌ[١٧]، وهو أنَّهُ يجوزُ في المضاعفِ منهُ الفتحُ، كزَلْزَلَ زَلْزَالاً، بالفتحِ والكسرِ، وقد ذكرَهُ ابنُ الحاجب[١٨]، والناظمُ في الكافيةِ[١٩] فقالَ: "وفتحُ فاهُ جائزٌ من "زَلْزَلاَ"[٢٠] ونحوِهِ..."[٢١].

قولُها[٢٢]: "**لفاعَلَ الفِعَالُ**[٢٣] **والمُفَاعَلَة**[٢٤]". محلُّ جريانِهِمَا قياسًا فيما ليسَ أوَّلُهُ ياءً، فأمَّا هو فلاَ يأتي منهُ إلاَّ مفاعلةٌ، نحوُ: ياسَرَ مُياسَرَةً. ونادرٌ[٢٥]: ياوَمَ مُياوَمَةً ويِوَامًا[٢٦]، ذكرَهُ[٢٧]

---

(١) في ر: والطير، وهو تحريف.
(٢) شرح الألفية ٣/٣٣.
(٣) قولها: بياض في ق.
(٤) في د: ويضم.
(٥) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ٣/١٢٧.
(٦) شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٣٤.
(٧) في ت: وقد، وهو تحريف.
(٨) شرح الشافية للرضي ١/١٦٣.
(٩) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٠) شرح الشافية للرضي ١/١٧٧.
(١١) التسهيل ٢٠٦.
(١٢) في د: فعلان، وهو تحريف.
(١٣) في ر: فعلة، وهو تحريف.
(١٤) في ق: معكسا، وهو تحريف.
(١٥) الألفية ٤٠. شرح ابن عقيل ٣/١٣٠.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) في ت: في الألفية إيراد. وفي ظ: الألفية بإيراد، بدلا من: بالألفية إيراد.
(١٨) شرح الشافية للرضي ١/١٧٧.
(١٩) والناظم في الكافية: وردت في الأصل، س بعد: في المضاعف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٠) في الأصل، ت، س: زلزالا. وفي ق: زلزال، وما أثبته من ر، د، ظ.
(٢١) شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٣٥.
(٢٢) قولها: بياض في ق.
(٢٣) في ق: المفعال، وهو تحريف.
(٢٤) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ٣/١٣١.
(٢٥) في ت: وبادره، وهو تصحيف.
(٢٦) جاء في اللسان (يوم):".. وياومتُ الرجلَ مياومةً ويواما أي عاملته أو استأجرته اليوم. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٣٤. والتصريح ٢/٧٦. والهمع ٦/٥١.
(٢٧) ساقطة من د.

في الكافيةِ فقالَ:

لكنْ فِعَالٌ في الَّذي الْيَا فاهُ[١] فَلَمْ ... يَكَدْ يُرَى والثَّان[٢] فيهِ مُلْتَزَمْ[٣]

وقد يردُ ذلكَ على قولِ ابنِ الحاجبِ: "ونحوُ[٤]: ضارَبَ مُضارَبَةً وضِرَاب[٥] " وقد لا يردُ لتخصيصهِ بالمثالِ.

تَنْبيهٌ[٦]: جميعُ ما ذكرَهُ في الألفيةِ في المصادرِ في[٧] غيرِ الميميَّةِ، أَمَّا الميميُّ فيأتي قياسًا من الثلاثي على "مَفْعَلٍ" ومن غيرِهِ على زِنَةِ المفعولِ، وقد ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ[٨].

قولُ[٩] ابنِ الحاجبِ[١٠]: "ويجيءُ المصدرُ من الثلاثيِّ المجرَّدِ على مَفْعَلٍ قياسًا مُطَّردًا كَمَقْتَلٍ ومَضْرَبٍ[١١]". يُستثنى منهُ المثالُ الواويُّ، فإنَّهُ يأتي على مَفْعِلٍ بالكسرِ نحوُ: مَوْعِدٍ ومَوْضِعٍ[١٢].

(قوله: "وأمَّا مَكْرُمٌ ومَعُونٌ ولا غيرَهُما فنادران[١٣]". قالَ السَّيِّدُ وغيرُهُ: ففي دَعْوَى)[١٤] أنَّهُ لم يجيءْ غيرُهُمَا، نظرٌ، فقد جاءَ مَهْلُك[١٥]، ومَيْسُر[١٦] وَمَأْلُك[١٧] بمعنَى الرسالة. وأوردَ ابنُ هشامٍ الأخيرينِ، وقالَ: قولُهُ: "ولا غيرُهُمَا". "لاَ" فيهِ عاملةٌ(١٠٠ / أ)عملَ ليسَ، أو "أنَّ" فما بعدَهُمَا مرفوعٌ أو منصوبٌ، وجازَ ذلكَ، لأنَّ إضافةَ "غير" ليستْ بمحضة، والخبرُ محذوفٌ. قالَ: وأخطأَ السَّيِّدُ في قولِهِ: إنَّهُ مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ، لأنَّ "لاَ" إذا أُهمِلَتْ وجَبَ تكرارُهَا.

قولُهُ[١٨]: "حتَّى جَعَلَهُما الفراء جَمْعًا[١٩] لمكرُمَة ومَعُونَة[٢٠]". قالَ ابنُ هشام: فيهِ تَجَوُّزٌ[٢١] بالنسبةِ إلى اصطلاحِ أهلِ العربيةِ، لأنَّهُمْ يسمُّونَ[٢٢] هذا النَّوعَ اسمَ جنسٍ لا جمعًا.

---

(١) في ق: فإن، وهو تحريف.
(٢) في ر: والثاني.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢٢٣٦/٤.
(٤) الواو: ساقطة من ر.
(٥) في ر: ضارب، وهو تحريف. وينظر شرح الشافية للرضي ١٦٣/١.
(٦) تنبيه: بياض في ق.
(٧) في ق: وفي، بزيادة: الواو.
(٨) شرح الشافية للرضي ١٦٨/١.
(٩) في ر: وقول، بزيادة: الواو.
(١٠) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ١٦٨/١.
(١٢) ينظر الهمع ٥٤/٦.
(١٣) شرح الشافية للرضي ١٦٨/١.
(١٤) من (قوله..) إلى (.. دعوى) ساقطة من ق.
(١٥) اللسان: هلك.
(١٦) اللسان: يسر.
(١٧) ساقطة من ر. وينظر شرح الشافية للسيد ٤٥/٢. وفي اللسان:ملك: "والملك من الملائكة: واحد وجمع.قال الكسائي: أصله مألك بتقديم الهمزة من الألوك، وهي الرسالة..."
(١٨) قوله: بياض في ق.
(١٩) في ت: المكرمة جمعا، بزيادة: المكرمة.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ١٦٨/١.
(٢١) في ق: تجويز، وهو وجه. وفي س: يجوز، وهو تصحيف.
(٢٢) في ق: لا يسمون، بزيادة: لا.

قولُهُ[١]: "وأمَّا ما جاءَ على[٢] مفعُولٍ كالمَيْسُورِ والمَجْلُودِ والمَفْتُونِ فقليلٌ[٣]". قالَ ابنُ هشام: قيلَ: ومنهُ المعقولُ والمخلوقُ والمعسورُ[٤]. قالَ: وكانَ ينبغي أنْ يُؤخِّرَ هذا وما بعدَهُ عن قولِهِ: "ونحو دَحْرَجَ... الخ"لئلاً يفصلَ بينَ المتماثلاتِ لأنَّ هذا شاذٌّ[٥]، وبابُ دَحْرَجَ مقيسٌ.

قولُها[٦]:

وفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وفِعْلَةٌ لِهيئَةٍ كَجِلْسَهْ
في غيرِ ذي الثَّلاثِ بالتَّا المَرَّهْ ....[٧]

فيهِ أمورٌ:

الأول: إنَّما تُلْحَقُ[٨] التَّاءُ للدلالةِ على المرَّةِ في الأبنيةِ المقيسةِ[٩] دونَ السَّماعيةِ، فإنْ كانَ لَهُ مصدرانِ قياسيَّانِ أو سماعيَّانِ لَحِقَتِ الأَغلبَ[١٠] في الاستعمالِ. نَصَّ عليهِ سيبويهِ[١١] وغيرُهُ.

الثاني: محلُّهُ في الثلاثي[١٢]، وغيرِهِ في المرَّةِ والهيئةِ إذا لم يكنْ بناءُ المصدرِ العامِّ على ذلكَ الوزنِ، فإنْ كانَ دلَّ عليها بالوصفِ، أوِ القرينةِ، نحوُ: رَحْمَةً[١٣] واحدةً، واسْتعانةً[١٤] واحدةً، ونِشْدَةً[١٥] عظيمةً[١٦]. والثاني واردٌ على قولِ ابنِ الحاجبِ: "وما عَداهُ فعلَى المصدرِ المُستعمَلِ، نحو: إناخَةً، فإنْ لم تكنْ تاءٌ، زِدْتَها[١٧]". وقد نبَّهَ على ذلكَ في الكافية، فقالَ:

.... إنْ لـــم تكنْ مِنْ قَبْلُ مُستَقِرَّهْ
وما كرَحْمَةٍ[١٨] وكَالإرادَهْ فالوَصْفُ[١٩] يُبْدِي[٢٠] المَرَّةَ المُرَادَهْ[٢١]

نَعَمْ: يردُ عليهِ مثلُ ذلكَ في الهيئةِ.

الثالث: قالَ ابنُ هشامٍ: "الَّذي يظهرُ لي أنَّ نحوَ " كُدْرَة " مِمَّا فيهِ (تاءٌ وليسَ على فَعْلَةٍ ولا فِعْلَةٍ، يجوزُ أنْ يرجعَ فيهِ)[٢٢] إلى[٢٣] فَعْلَةٍ وفِعْلَةٍ للدلالةِ على المرَّةِ والهيئةِ، ولا يحتاجُ إلى الصفةِ

---

(١) قوله: بياض في ق. وساقطة من ت.
(٢) في د: لمعنى، وهو وجه.
(٣) شرح الشافية للرضي ١٦٨/١، وفيه بعد كالميسور (والمعسور).
(٤) ورد المعـــسور في شرح الشافية للرضي ١٦٨/١، ويبدو أنَّ ابن هشام والسيوطي قد اعتمدا على نسخة غير التي بين أيدينا.
(٥) في ق: شان، وهو تحريف.
(٦) قولها: بياض في ق. وفي ت: قوله.
(٧) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ١٣٢/٣، ١٣٣.
(٨) في ق، د: يلحق.
(٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣٦/٣.
(١٠) في ق: للأغلب.
(١١) ينظر الكتاب ٤٥/٤.
(١٢) في ر: للثلاثي.
(١٣) في ر، ت، ق: رجه، وهو تحريف.
(١٤) في س: واستعانة، وهو تصحيف.
(١٥) في ر، س: ونشرة.
(١٦) ينظر الهمع ٥٣/٦.
(١٧) شرح الشافية للرضي ١٧٨/١.
(١٨) في ر، ت، د، ط: كرجة.
(١٩) في ت: بالوصف.
(٢٠) في ت: بهذه، وهو تحريف.
(٢١) الكافية الشافية ٢٢٤٠/٤.
(٢٢) من (تاء..) إلى (.. فيه) ساقطة من ت.
(٢٣) في ظ: إلا، وهو تحريف.

إذ لا إلباسَ[1]".

فصلٌ في أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ[2]

لم يذكُرْهَا في الألفيةِ، وذَكَرَهَا ابنُ الحاجبِ[3].

قولُهُ[4]:"... مَفْعَلٍ[5]". قَدْ[6] تلحقُهُ التَّاءُ، نحوُ: مَظْبَأة[7] ومَذْأبَة[8].

قولُهُ[9]: "ومِنْ مَكْسورِها[10] والمِثالِ كَمَضْرِب ومَوْعد[11]". قيَّدَ[12] السَّيِّدُ المثالَ بالواوي[13] الذي حُذِفَ فاؤُهُ في المضارعِ، لأنَّ اليائي[14] بمنزلةِ الصحيحِ، فيقالُ: مَيْقَظٌ[15] بالفتحِ، وكذا الواوي الذي لا يُحذَفُ منهُ في المضارعِ كالْمَوْجَل. وقيَّدَهُ ابنُ مالك في الكافية بأنْ يكونَ واوًا وليست[16] لامُهُ معتلَّةً[17]، ليخرجَ نحوُ: المَوْئِل[18] من وُلِيَتِ الأرضُ، أصابَها الوَلْيُ، وهو المطرُ[19]. وذلكَ يُؤخذُ من قولِ ابنِ الحاجبِ أوَّلاً[20] " ومِنَ[21] المنقوصِ[22].

(١) ينظر الهمع ٦/٥٣.
(٢) فصل في أسماء الزمان والمكان والآلة: بياض في ق.
(٣) شرح الشافية للرضي ١/١٨١.
(٤) قوله: بياض في ق.
(٥) في ر: نقل. وفي ت، س، ط: ففعل، وكلاهما تحريف. ينظر شرح الشافية للرضي ١/١٨١.
(٦) في الأصل، س: فيه، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٧) في د: مظبأ، بإسقاط التاء.
(٨) في س: ومدأبة، وهو تصحيف.
(٩) قوله: بياض في ق.
(١٠) في ت، ظ: بكسرها.
(١١) شرح الشافية للرضي ١/١٨١.
(١٢) في ق: فقد، وهو تحريف.
(١٣) في ت: بالواو، بإسقاط الياء.
(١٤) في الأصل، س: الثاني، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٥) في ق، س، ظ: فيقظ، وهو تحريف.
(١٦) وليست: ساقطة من ت، د.
(١٧) في ق: متعلقة، وهو تحريف. وينظر شرح العمدة ٧٣٤.
(١٨) في ق: الؤل، وهو تحريف.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٤٥. وينظر اللسان (ولي).
(٢٠) ساقطة من د.
(٢١) الواو: ساقطة من ق.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ١/١٨١.

بابُ أبنيةِ أسماءِ الفاعلينَ والصِّفاتِ المشبَّهةِ بِهَا [١]

هَكَذَا ترجَمَ في الألفيةِ[٢]، وفيهِ[٣] أبنيةُ أسماءِ المفعولينَ. وذكَرَ ابنُ الحاجبِ الثلاثةَ في الكافيةِ[٤]، ونَبَّهَ[٥] في الشَّافيةِ على أنَّها تقدَّمَتْ.

قولُ الألفيَّةِ: "كفاعلٍ صُغِ اسْمَ فاعِلٍ... إلى قولِه: (وَبِسوَى الفاعِلِ قَد يَغْنَى فَعَلْ[٦])".

أطلقَ على هذهِ الأوزانِ كلِّها)[٧] اسمَ فاعلٍ، وليسَ (١٠٠ / ب) كذلكَ، بل اسمُ الفاعلِ[٨] منها ما كانَ بزنةِ "فاعِلٍ"، والباقي صفاتٌ مشبَّهَةٌ، فأحسنُ من ذلكَ، قولُ ابنِ الحاجبِ: "وصيغَتُهُ من الثّلاثيِّ المجرَّدِ على فاعِلٍ[٩]". ثُمَّ قالَ في الصفةِ المشبَّهةِ: "وصيغَتُها مُخالفَةٌ لِصيغَةِ اسْمِ الفاعلِ على[١٠] حَسَبِ السَّماعِ، كَحَسَنٍ وصَعْبٍ وشَدِيدٍ[١١]". وأجابَ ابنُ قاسم عن الألفيةِ: "بأنّهُ يُطْلَقُ اسمُ الفاعلِ في اللّغةِ كثيرًا، وفي الاصطلاحِ قليلاً على كلِّ وصفٍ مشاركٍ للفعلِ في مادَّةِ حروفِ الاشتقاقِ. وتَحَمَّلَ[١٢] ضميرَ الفاعلِ[١٣]". قلتُ[١٤]: لكنَّ[١٥] ذلكَ لا يحسنُ هُنَا، لأنّهُ في مقامِ تبيينِ صيغِ كلٍّ منهما، فلا بُدَّ مِنَ التَّمييزِ.

ويختصُّ بابنِ الحاجبِ إيرادانِ:

الأوَّلُ: أنَّهُ جعلَ صيغةَ[١٦] الصفةِ المشبَّهةِ[١٧] مخالفةً لصيغةِ اسمِ الفاعلِ، وهو رأيُ الزمخشري وغيرِهِ[١٨]. وردَّهُ ابنُ مالك، بأنَّها قد تأتي مثلَهُ موازنةً للمضارِعِ، صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ، فقالَ: "وموازنَتُها المضارعَ قليلٌ إنْ كانتْ من ثلاثيٍّ، ولازمةٌ إنْ كانتْ من غيرِهِ[١٩]". وأشارَ إليهِ بقولِهِ في الألفيةِ[٢٠] بعدَ ذلكَ[٢١]: "كطاهِرِ القَلْبِ[٢٢]". وقالَ أبو حيان: لا التفاتَ لقولِ[٢٣] مَنْ

---

(١) في ق: أبنـــية أسماء المفعولين، وذكر ابن الحاجب أل، بدلا من: باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها.

(٢) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ١٣٤/٣.

(٣) في د: وفي، وهو تحريف.

(٤) الكافية ١٤، ١٥. شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢، ٢٠٣، ١٠٥.

(٥) في ت، د: ومنه، وهو تحريف.

(٦) الألفية٤١. شرح ابن عقيل ١٣٤/٣، ١٣٥.

(٧) من (وبسوي..) إلى (.. كلها) ساقطة من د.

(٨) الفاعل: مكرر في د.

(٩) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢.

(١٠) ساقطة من ت.

(١١) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٥/٢.

(١٢) في الأصل، س: وكل. وفي ر، ت، ظ: ومحل، وكلاهما تحريف، وما أثبته من ق، د.

(١٣) شرح الألفية ٣٨/٣.

(١٤) قلت: بياض في ق.

(١٥) ساقطة من ت.

(١٦) ساقطة من ت.

(١٧) ساقطة من س.

(١٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٦.

(١٩) التسهيل ١٣٩. وينظر الهمع ٥٨/٦.

(٢٠) في ق: في الألفية بقوله، بدلا من: بقوله في الألفية، كلاهما وجه.

(٢١) في ت: ذلك بقوله، بزيادة: بقوله.

(٢٢) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٤١/٣.

(٢٣) في ق: بقول، وهو تحريف.

زَعَم أنَّها لا تجيءُ على فاعلٍ، فإنَّها جاءتْ عليهِ، ومنهُ: ضامرُ الكشحِ وساهِمِ[١] الوجْهِ، وخامِلِ الذِّكْرِ، وحائِلِ اللّونِ، وظاهِرِ الفاقَةِ، وطاهِرِ العِرْضِ. ومثالُها[٢] من غيرِ الثلاثي[٣]: مُنْطَلِقُ اللِّسانِ، ومُطْمَئِنُّ القلبِ[٤]. (قالَ ابنُ قاسم: "ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ ضامرًا ومنبسطًا ومنطلقًا)[٥] ونحوَها مِمَّا يجري على المضارعِ أسماءُ فاعلينَ قُصِدَ بها الثبوتُ، فَعُومِلَتْ معاملةَ الصِّفةِ المشبَّهَةِ، وليستْ بصفةٍ[٦] مشبَّهَةٍ[٧]".

الثاني: أنَّهُ قصرَها على السَّماعِ، مَعَ[٨] أنَّ لبعضِ أنواعِها أقيسةً. قالَ الرضي: "قد جاءتْ من الألوانِ والعيوبِ قياسيةً على أَفْعَلَ[٩]". وقد ذَكَرَ ذلكَ في الألفيةِ، وزادَ، فقالَ: "بلْ قياسُهُ[١٠]"- أي[١١]: فِعْلُ اللازِمِ فَعِل -

وأفْعَلٌ فَعْلانُ نَحْوُ أشِرِ[١٢] ونحوُ صَدْيانَ[١٣] ونحوُ الأَجْهَرِ[١٤]

فأشارَ بالأوّلِ إلى الأعراضِ، وبالثاني إلى[١٥] الامتلاءِ وحرارةِ الباطنِ[١٦]، وبالثالث إلى الألوانِ والعيوبِ. ثُمَّ قالَ: "وفَعْلٌ أوْلَى، وفَعيلٌ بِفَعُل[١٧]". وصرَّحَ في شرحِ التَّسهيلِ بأنَّهما مقيسانِ، فقالَ: ومَنِ استعملَ القياسَ منهما[١٨] لعدمِ السَّماعِ فهوَ مصيبٌ. وقالَ في شرحِ الكافية: "الوَصفُ مِنْ[١٩] فَعُلٍ الذي كثُرَ حتى يكاد يطَّردُ على فَعْلٍ وفَعِيلٍ[٢٠]". قالَ الشَّاطبي: وافْهَمْ أنَّ "فُعَالاً" فيهِ قليلٌ. وكذا فَعَلَ في التّسهيل، جعلَ "فَعْلاً" من الكثيرِ، و"فُعَالاً" من القليلِ[٢١] والأمرُ عندَ الأئمةِ بالعكسِ[٢٢].

---

(١) في ت: ساهر، وهو تحريف. وساهم الوجه: متغير الوجه، اللسان (سهم).
(٢) في د: ومثل لها، وهو وجه.
(٣) في ر: الثالثي، وهو تحريف.
(٤) ينظر منهج السالك ٣٥٧. والهمع ٦/٥٨.
(٥) من (قال..) إلى (.. ومنطلقا) ساقطة من ق.
(٦) في ق: بصيغة، وهو تحريف.
(٧) شرح الألفية ٣/٤٦.
(٨) في ت: مع من، بزيادة: من.
(٩) شرح الكافية ٢/٢٠٥.
(١٠) بعدها زيادة في الأصل، س لا يستقيم معها الكلام، وستأتي في موضعها، وهي: (الثالث قال ابن هشام قد يكون اسم مفعول مع الكسر وذلك في التصغير كقولك في مكرم مكيرم وفي مصطفى مصيف وهذا حينئذ كاشتراك نحو مختار). وما أثبته من سائر النسخ. وينظر الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ٣/١٣٤.
(١١) في ت: فعل أي، بزيادة: فعل.
(١٢) في ق: فعل.
(١٣) ونحو صديان: ساقطة من ق.
(١٤) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ٣/١٣٥.
(١٥) ساقطة من ق.
(١٦) في ق: وجوازه العطف، بدلا من: وحرارة الباطن، وهو تحريف.
(١٧) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ٣/١٣٥.
(١٨) في ق: منها، وهو تحريف. وفي ت: منهما لهما: بزيادة: لهما.
(١٩) في ق: عن، وهو تحريف.
(٢٠) في ت: وفعل، وهو تحريف. ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٢٢.
(٢١) التسهيل ١٩٥.
(٢٢) ينظر شرح الشافية للرضي ١/١٤٨.

قولُ الألفيَّة[١]: "والجَميلِ والفِعْلُ جَمُلْ[٢]". (قد يقالُ: إنَّهُ حشوٌ. قالَ الشَّاطبي: وليسَ كذلكَ، بَلِ احترازٌ عن جميلٍ[٣] الذي فِعْلُهُ جَمَلَ)[٤] بالفتحِ، يقالُ: جَمَلَ الشَّحْمُ، أيْ ذابَهُ[٥] فهو جميلٌ[٦] ومجمولٌ كجريحٍ ومجروحٍ.

قولُ ابنِ الحاجبِ[٧]: "ومنْ[٨] غيرِهِ على صيغةِ الفاعلِ بفتحِ ما قَبْلَ الآخرِ[٩]". قالَ في التحفةِ[١٠]: "في بعضِ النسخِ بدلُهُ: بفتحِ العينِ. ويَرِدُ عليهِ مُسَرْوَلٌ ومُسَرْبَلٌ[١١] وشِبْهُهُ[١٢]، فإنَّهُ اسمُ مفعولٍ، وليسَ مفتوحَ العينِ[١٣]".

قولُ الألفيَّة:

وإنْ[١٤] فَتَحْتَ منهُ ما كانَ انْكَسَرْ صارَ اسمَ(١٠١ / أ) مفعولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ
وفي اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ اطَّرِدْ زِنَةُ مفعولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ[١٥]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: قالَ ابنُ هشام: هذا كلُّهُ إنْ لم يُستَغْنَ عنهُ بغيرِهِ، قالوا: منتَفَعٌ، ولم يقولوا: منفوعٌ، ومسعودٌ مِنْ أسعدَهُ اللهُ، (ولم يقولوا: مُسْعَدٌ[١٦]، استغنوا باسمِ مفعولِ سَعَدَهُ اللهُ)[١٧] في لغةِ[١٨] هذيلٍ عن اسمِ مفعولِ أسعَدَهُ اللهُ[١٩] في لغةِ غيرِهِمْ.

الثاني[٢٠]: قالَ ابنُ هشام: وقد يردُ على قولِهِ "زِنةُ مفعول" مَبِيعٌ ومَكِيلٌ ومَقُولٌ، لأنَّ ذلكَ ليسَ مفعولاً، لا[٢١] على قولِ الأخفش، ولا على قولِ (سيبويهِ[٢٢]).

الثالث: قالَ ابنُ هشام: قد يكونُ اسمُ مفعولٍ معَ الكسرِ، وذلكَ في التصغيرِ، كقولكَ في مُكْرَمٍ: مُكَيرِمٌ، وفي مصطَفَى: مُصيطفٍ[٢٣]، وهذا حينئذٍ كاشتراكِ نحوِ مختارٍ.

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ١٣٥/٣.
(٣) ساقطة من ت.
(٤) من (قد يقال..) إلى (.. جمل) ساقطة من ق.
(٥) في ت، ق: أذابه، وهو وجه.
(٦) الجميل: الشحم يذاب ثم يحمل أي يجمع. وقيل:الجميل الشحم يذاب فكلما قطر وكف على الخبز ثم أعيد، وقد جمله يجمله جملا وأجمله: أذابه واستخرج دهنه.. اللسان (جمل).
(٧) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٨) من: ساقطة من ت.
(٩) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢٠٣/٢.
(١٠) في ر، ت، ظ: المختصر.
(١١) في الأصل: ومسرك. وفي ر، ت، ق، د، ظ: ومشرك. وفي س: ومشترك والتصحيح من النكت على الحاجبية ورقة ٤٨.
(١٢) في ر: وشبه.
(١٣) النكت على الحاجبية ورقة ٤٨.
(١٤) قول الألفية وإن: بياض في ق.
(١٥) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ١٣٧/٣.
(١٦) في ر: مسعود.
(١٧) من (ولم..) إلى (.. سعده الله) ساقطة من ت، د.
(١٨) ساقطة من ق.
(١٩) ساقطة من د، ط. انظر اللسان (سعد).
(٢٠) ساقطة من ر، ت، د، ق.
(٢١) ساقطة من ت، ق، د.
(٢٢) ساقطة من الأصل، س. وفي د: من، وما أثبته من ر، ت، ق، ظ.
(٢٣) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: مصيف، وما أثبته من ظ.

قول الألفيَّة[١]: "**وناب نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ**[٢]". زادَ في الكافيةِ: و"فِعْل" كذِبحٍ، و"فَعَل" كقَبَضٍ[٣]. وقال في شرحِها: وكلُّ ذلكَ محفوظٌ لا يقاسُ عليهِ بإجماعٍ[٤]. وفي[٥] التسهيل: "وليسَ مقيسًا، (خلافًا لبعضِهِم[٦]". فنصَّ على الخلافِ. وقالَ في شرحِهِ: وجعلَهُ بعضُهُم مقيسًا)[٧] فيما ليسَ لَهُ فَعيلٌ بمعنى فاعِلٍ، ثمَّ إنَّما تنوبُ[٨] الثلاثةُ عنهُ في الدلالةِ لا العملِ. كما صرَّحَ بِهِ في التَّسهيلِ[٩]، خلافًا لابنِ عصفورٍ.

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.

(٢) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ١٣٨/٣.

(٣) الكافية الشافية ٢٢٢٩/٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٢٢٩/٤. وينظر الهمع ٥٩/٦.

(٥) في ت: وليس وفي، بزيادة: وليس.

(٦) التسهيل ١٣٨.

(٧) من (خلافا..) إلى (.. مقيسا) ساقطة من د.

(٨) في ر: ينوب، وهو وجه.

(٩) التسهيل ١٣٨.

بابُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفاعِلِ [(١)]

هَكَذَا[(٢)] ترجَمَ في الألفيةِ[(٣)]، وقالَ ابنُ هشام: وَجْهُ تَسْمِيَتِها أَنَّها كاسْمِ الفاعلِ واسْمِ المفعولِ، في أَنَّها تُثَنَّى وتُجمَعُ وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، بخلافِ أَفْعَلَ التَّفضيلِ، وليسَ المرادُ أَنَّها مشبهَةٌ بالفعلِ كما غَلَطَ ابنُ مالكٍ في التُّحفةِ[(٤)]. انتهى. وقالَ أبو حيان: المعنى[(٥)] أَنَّها مشبهةٌ باسمِ الفاعلِ المتعدِّي (في العملِ. واختلفوا إذا ارتفعَ ما بعدَها، فقيلَ: هي مشبَّهَةٌ باسمِ الفاعلِ)[(٦)] كحالِها[(٧)] إذا انتصَبَ، أو انجرَّ[(٨)]، وهو ظاهِرُ كلامِ أبي الفتحِ، واختيارُ الشلوبين. وقيلَ: بلِ الرَّفعُ بحملِها[(٩)] على الفعلِ ولا تكونُ مشبَّهةً إلاّ حالةَ[(١٠)] النَّصبِ والجرِّ، وهو اختيارُ ابنِ عصفورٍ[(١١)]. والفرقُ أَنَّهُ على القولِ الأوَّلِ لا[(١٢)] يجوزُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ أَمسِ، ويجوزُ على الثاني[(١٣)]. وفي شرحِ الكافيةِ لابنِ مالكٍ[(١٤)]: شُبِّهتْ باسْمِ الفاعلِ في الدلالةِ على معنًى وما هوَ لَهُ، وفي قبولِ التأنيثِ والجمعِ والتثنيةِ بخلافِ أفعلَ التَّفضيلِ، وفي سلامةِ بنيتِها[(١٥)] عن عُرُوضِ تَغَيُّرٍ، بخلافِ أمثلةِ المبالغةِ.

قولُ ابنِ الحاجبِ[(١٦)]: "ما اشْتُقَّ مِنْ فعلٍ لازمٍ لِمَنْ قامَ بِهِ على معنَى الثُّبوتِ[(١٧)]".

ومثلُهُ قولُهُ في سبكِ المنظومِ: "مَا اشْتُقَّ مِنْ فعلٍ لازمٍ مقصودًا ثبوتُ[(١٨)] معناهُ[(١٩)]". قال الرضي: "الذي أراهُ أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ كما أَنَّها ليستْ[(٢٠)] موضوعةَ الحدوثِ، ليستْ أيضًا موضوعةً[(٢١)] للاستمرارِ في جميعِ الأزمنةِ، لأنَّ الحدوثَ والاستمرارَ قيدانِ في الصِّفَةِ، ولا دليلَ فيها عليهما، فليسَ معنَى "حَسَنٍ" في الوضعِ، إلاّ ذو حسنٍ، سواءٌ كانَ في بعضِ الأزمنةِ أو جميعِها، ولا دليلَ في اللَّفظِ على أحدِ القيدينِ[(٢٢)] فهي حقيقةٌ في القدرِ المشتركِ بينهما، وهو الاتِّصافُ

---

(١) باب الصفة المشبهة باسم الفاعل: بياض في ق.

(٢) في ق: كذا، وهو وجه.

(٣) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٤٠.

(٤) قال ابن مالك في النكت على الحاجبية ورقة ٤٨: " قال الشيخ اختصت بتسميتها مشبهة بالفعل لإعمالها النصب في مثل: زيد حسن وجها، ولولا ذلك لما اختصت به".

(٥) ساقطة من د.

(٦) من (في..) إلى (.. باسم الفاعل) ساقطة من ت.

(٧) في ق: بحالها.

(٨) في الأصل، ت، ظ: أو الخبر، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.

(٩) في ت: حملا، وهو وجه. وفي ق: يحملها، وهو تصحيف.

(١٠) في ق: شبهة الإحاطة، وهو تحريف.

(١١) شرح الجمل ١/٥٦٧.

(١٢) ساقطة من ر.

(١٣) ينظر منهج السالك ٣٥٣، ٣٥٤.

(١٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٥.

(١٥) في ت: تبنيها، وهو تصحيف.

(١٦) قول ابن الحاجب: بياض في ق.

(١٧) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(١٨) في ر: بثبوت، بزيادة الباء.

(١٩) سبك المنظوم ورقة ٣٩.

(٢٠) ساقطة من ت.

(٢١) في د: موضوعة أيضا، بدلا من: أيضا موضوعة، وهو وجه.

(٢٢) في ت، د: القولين، وهو تحريف.

بالحسنِ. لكن لما أُطْلِقَ ذلكَ، ولم يكنْ بعضُ الأزمنةِ أوْلَى من بعضٍ، ولم يجزْ نفيُهُ في جميعِ الأزمنةِ، لأنَّكَ حكمتَ بثبوتِهِ، فلا بُدَّ من وقوعِهِ في زمانٍ كانَ[1] الظَّاهِرُ ثبوتَهُ في جميعِ الأزمنةِ إلاَّ أنْ تقومَ قرينةٌ على تخصيصِهِ ببعضِها، (١٠١ / ب) كما تقولُ: هذا كانَ حسنًا[2] فَقَبُحَ، أوْ هوَ الآنَ فقط حسنٌ، فظهورُهُ في الاستمرارِ ليسَ وضعيًّا[3]". انتهى.

و[4] قالَ ابنُ مالك في التحفة: "يردُ على قولِهِ: "علَى معنَى الثُبوتِ" نحو: دائمٌ وثابتٌ ولازمٌ، فإنَّها بمعنَى الثبوتِ وهيَ اسمُ فاعلٍ، فتردُ[5] هنا على الطَّردِ كما وردتْ هناكَ على العكسِ[6]". وقالَ الرضي الشاطبي: يخرجُ عن[7] هذا الحدِّ أفْعَل فَعْلَى ومؤنَّثاهُمَا، والصفاتُ التي لا تجري على فعلٍ[8]، كالمنسوبِ نحو: قرشيُّ الأبِ، أشعريُّ العقيدةِ، وكذا قولُ التسهيل: "هي الملاقيةُ فعلاً ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا[9]". معَ أنَّها من الصفاتِ المشبَّهَةِ، قالَ: فالأوْلَى حدُّ الألفيةِ[10].

قولُ الألفيَّةِ[11]:

صِفَةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعلٍ   معنًى بِها.......[12]

قالَ في شرحِ الكافيةِ: "إنَّما يضبطُها ضبطًا جامعًا مانعًا[13] ما ذكرتُهُ من الصَّلاحيةِ[14] للإضافةِ[15] إلى ما هو فاعلٌ في المعنَى، وهو أوْلَى من ضبطِها بالدلالةِ على معنًى ثابتٍ، لأنَّ ذلكَ غيرُ ملازمٍ[16] لها، وإلاَّ لم تُبْنَ[17] من عَرَضَ[18] وطَرَأَ ونحوِهما، وبمباينةِ وزنِها لوزنِ المضارِعِ، لأنَّهُ أيضًا غيرُ لازمٍ[19]". وقولُهُ: "استُحسِنَ جَرُّ فاعلٍ "يشعرُ بأَنَّ اسمَ الفاعلِ قد يضافُ إلى[20] فاعلِهِ، ولكنَّهُ ليسَ بمستحسنٍ، وقد تقدَّمَ منعُهُ. وفي شرحِ الكافيةِ هُنَا، اسمُ الفاعلِ[21] لا يصلحُ أنْ يضافَ إلى ما هو فاعلٌ في المعنَى، فإنْ كانَ فيهِ معنَى شيءٍ من أبنيةِ[22] الغرائزِ[23] صَلُحَ للإضافةِ إلى الفاعلِ والْتَحَقَ بالصفاتِ المشبَّهَةِ، كمنبسطِ الوجْهِ ومنطلقِ اللسانِ، فإنَّهما بمعنى

---

(١) في ت: لأن، وهو تحريف، وساقطة من د.
(٢) في ت: حسن، وهو خطأ نحوي.
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.
(٤) الواو: ساقطة من ر.
(٥) في ر: فيرد، وهو تصحيف.
(٦) النكت على الحاجبية ورقة ٤٨.
(٧) في ر: من، وهو تحريف.
(٨) في ر: الفعل، وهو وجه.
(٩) التسهيل ١٣٩.
(١٠) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٤١.
(١١) قول الألفية: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٤٠.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) ساقطة من ت.
(١٥) في ت: الإضافة، بإسقاط لام الجر ولا وجه له.
(١٦) في ر: لازم، وهو وجه.
(١٧) ساقطة من س.
(١٨) في ق: عروض، وهو تحريف.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٥-١٠٥٦.
(٢٠) في ت: إليه.
(٢١) اسم الفاعل ساقطة من د.
(٢٢) في ر: الأبنية بزيادة أل، ولا وجه له.
(٢٣) في ر: الفرائد، وهو تحريف. وفي ت ق: الغرائز، وهو تصحيف.

طليقٍ ونحوِهِ[١]. وقالَ ابنُ[٢] المصنف: "لا يسوغُ[٣] ذلكَ في اسمِ الفاعلِ إلاَّ إنْ أمنَ اللَّبسُ، فقيلَ: يجوزُ على ضعفٍ وقلَّةٍ في الكلامِ، نحوُ: كاتبُ الأبِ[٤]". وقالَ ابنُ قاسم: "ليسَ هذا على إطلاقِهِ، بل يقالُ: إذا قُصِدَ ثبوتُ اسمِ الفاعلِ فإنْ كانَ من غيرِ متعدٍّ عُومِلَ معاملةَ الصفةِ، وساغتْ إضافتُهُ إلى ما هوَ فاعلٌ في المعنَى نحو: زيدٌ قائمُ الأبِ، بالرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، على حدِّ الحسنِ[٥] الوجْهِ. وإن كانَ من متعدٍّ بحرفِ جرٍّ فكذلكَ عندَ الأخفش، وصحَّحَهُ ابنُ عصفور بدليلِ قولِهِم: هو[٦] حديثُ عَهْدٍ بوجعٍ. ونُقِلَ المنعُ عن الجمهورِ. فإنْ كانَ من متعدٍّ إلى واحد، نحو: ضاربُ الأبِ، فكذلكَ عندَ المصنِّفِ بشرطِ أمنِ اللّبسِ وفاقًا للفارسي. وذهبَ كثيرٌ إلى منعِهِ. وفصَّلَ قومٌ، فقالوا: إنْ حُذِفَ مفعولُهُ اقتصارًا جازَ، وإلاَّ فلاَ، وهوَ اختيارُ ابنِ عصفور وابنِ أبي الربيع، والسَّماعُ يوافقُهُ كقولِهِ:

ما الرَّاحمُ القلبِ ظلاَّمًا وإنْ ظُلِمَا[٧]

وإنْ كانَ من متعدٍّ إلى أكثرِ من واحدٍ، لم يجُزْ جعلُهُ كالصفةِ. قالَ بعضُهُم: بلا خلافٍ[٨]". وقالَ الشاطبي: في حدِّ الألفيةِ دورٌ، لأنَّ استحسانَ إضافةِ الصفةِ إلى فاعلِها متوقفٌ على تحقيقِ[٩] أنَّها مشبهةٌ. وقد أخذَهُ في تعريفِها[١٠]، وسبقَهُ إلى هذا الاعتراضِ ابنُ الناظم وردَّهُ ابنُ هشام: بأنَّا قاطعونَ بالمنعِ في: زيدٌ ضاربٌ أبوهُ، وبالجوازِ في: زيدٌ محمودُ المقاصدِ، وقائمُ الأبِ وحسنُ الوجْهِ، ولا يتوقَّفُ ذلكَ على ما ذُكِرَ. قالَ: لكن في الحدِّ نظرٌ من جهةِ صدقِهِ على نحوِ: قائمٌ أبوهُ، ومحمودةٌ[١١] مقاصدُهُ (١٠٢ / أ) في حالةِ الرَّفعِ، (فإنَّهُ يصدقُ عليهِ أنَّهُ وصفٌ يستحسنُ[١٢] جرُّ الفاعلِ معنًى[١٣] بِهِ، معَ أنَّهُ ليسَ صفةً مشبَّهَةً الآنَ)[١٤]. قولها[١٥]: "**وصَوْغُها منْ لازمٍ**"[١٦]. قالَ الشاطبي: أجازَ في التسهيلِ صوغَها من[١٧] المتعدِّي، بشرطِ أنْ يُقصَدَ بِهِ

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٦.
(٢) ابن: ساقطة من ر.
(٣) في ت: لا يصوغ، وهو تحريف.
(٤) شرح الألفية ١٧٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٤١.
(٥) في د: حسن، وهو وجه.
(٦) ساقطة من ق.
(٧) قائله مجهول، وعجزه: ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإنْ حُرِما
وهو من شواهد منهج السالك ٣٥٨. والمقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ٣/٦١٨. والهمع ٤/١٠٤، ١٠٥.
(٨) شرح الألفية ٣/٤١ـــ ٤٣.
(٩) في ت: تحقق. وساقطة من ظ.
(١٠) في ت: تفريقها، وهو تحريف.
(١١) في ق: ومحمود، بإسقاط التاء.
(١٢) في الأصل، س: المصنف يستحسن، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٣) ساقطة من ظ.
(١٤) مـــن (فإنـــه..) إلى (.. الآن) وردت في ر، ت، ق، د بهذه الصورة: أنه ليس صفة مشبهة الآن فإنه يقصد عليه أنه وصف يستحسن جر الفاعل معنى به.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٤١.
(١٧) في ت: صوغان، بدلا من: صوغها من، وهو تحريف.

الثبوتُ بحيثُ لا يكونُ في اللفظِ متعدِّيًا، وبشرطِ أمنِ اللَّبسِ[١]، وأجازَهُ الفارسي مطلقًا. فحصلَ ثلاثةُ أقوالٍ. قالَ: وما في الألفيةِ أصحُّ.

قولُها[٢]: "لحاضرٍ[٣]". قالَ ابنُ قاسم: "ليسَ كونُها للحالِ شرطًا في عملِها، ولكنْ وضعُها كذلكَ، لكونِها دالَّةً على الثبوتِ، والثبوتُ من ضرورتِهِ الحالُ، فعبارتُهُ هنا أجودُ من قولِهِ في الكافيةِ[٤]:

والاعتمادُ واقْتِضاءُ الحالِ شرطانِ[٥] في تصحيحِ ذا[٦] الإعمالِ[٧]

وفي الشذور: "وتَختصُّ[٨] بالحالِ[٩]". قال في شرحِهِ: "وأعني[١٠] بِهِ[١١] الماضي المستمرَّ إِلى زمنِ الحالِ[١٢]". ولم يذكرْهُ ابنُ الحاجبِ.

(قولُها: "وعَمَلُ اسمِ فاعِلٍ[١٣] المُعَدَّى لَها[١٤]". يَرِدُ عليهِ أنَّ نصبَ اسمِ الفاعلِ على المفعوليةِ، ونصبَها على التشبيهِ بالمفعولِ. وقد صرَّحَ بِهِ ابنُ الحاجبِ[١٥]، والشذورُ[١٦]. وزادَ أنَّهُ في النَّكرةِ على التَّمييزِ[١٧])[١٨].

قولُها[١٩]: "علَى الحدِّ الذَّي قد حُدَّا[٢٠]". أيْ في اسمِ الفاعلِ من الاعتمادِ، لم[٢١] يذكرْهُ ابنُ الحاجبِ، ولا الشذورُ، ولا بُدَّ منهُ. وقولُ ابنِ الحاجبِ: "وتَعْمَلُ[٢٢] عَمَلَ فِعْلِها[٢٣] "، أشدُّ[٢٤] في الإيراد. لكنْ قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: لو لم يُذْكَرْ هنا لكانَ ذكرُهُ ثَمَّ كافيًا، لأنَّها فرعُ اسمِ[٢٥] الفاعلِ، فهيَ أحوجُ إِلى الاعتمادِ مِنْهُ.

---

(١) التسهيل ١٤٠ــ ١٤١.
(٢) قولها: بياض في ق.
(٣) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤١/٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٥٧/٤.
(٥) في ت: شرطا، وهو تحريف.
(٦) في الأصل وسائر النسخ: ذى، والتصويب من شرح الكافية الشافية ١٠٥٧/٢.
(٧) شرح الألفية ٤٥/٣.
(٨) في ر، ت: ويختص، وهو وجه.
(٩) شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(١٠) في ت، د: ونعني، وهو وجه.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٩٧.
(١٣) في الأصل، ر، س: الفاعل، وما أثبته من ت، ق، ط.
(١٤) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤١/٣.
(١٥) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢.
(١٦) شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(١٧) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢.
(١٨) من (قولها..) إلى (.. التمييز) ساقطة من د.
(١٩) قولها: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤١/٣.
(٢١) في ذ: ولم، وهو وجه.
(٢٢) في ت، ق، د: ويعمل، وهو تصحيف.
(٢٣) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢٠٥/٢.
(٢٤) في ت: أشد منه، وهو وجه. وفي ق، أشد من، بزيادة من.
(٢٥) قولها: بياض في ق.

قولُها[(١)]: "وَسَبْقُ ما تعملُ فيهِ مُجْتَنَبْ[(٢)]". قالَ ابنُ قاسم: "كانَ الأولَى أنْ يُقدِّمَهُ على قولِهِ: "وَعَمَلُ اسْمِ الفاعلِ... البيت" لأنَّهُ من تَتِمَّةِ الفروقِ، لكنَّ بيانَ شرطِ معمولِهَا من توابعِ بيانِ عملِهَا، فلذلكَ[(٣)] أَخَّرَهُ عَنْهُ[(٤)]".

قولُهَا: "وكَونُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ[(٥)]". وفي الشذورِ: "وبالمعمولِ[(٦)] السَّبَبِيِّ[(٧)]". أُورِدَ عليهِ أمرانِ:

أحدُهُمَا: أنَّها تعملُ في ضميرٍ بارزٍ متَّصلٍ، ولا يُطلَقُ عليهِ سببيٌّ. وأُجيبَ: بأنَّ المرادَ بِهِ غيرُ الأجنبيِّ.

الثاني: أنَّهُ يشملُ المرفوعَ والمنصوبَ والمجرورَ. و[(٨)] هذا الشَّرطُ خاصٌّ بالأخيرينِ، أمَّا مرفوعُهُمَا فيجوزُ[(٩)] أن يكونَ سببيًّا وغيرَهُ.

تنبيهٌ[(١٠)]: ذَكَرَ في الألفيةِ بينها وبينَ اسمِ الفاعلِ فروقًا:

الأوّل: أنَّها لا تكونُ إلاَّ مِنْ فعلٍ لازمٍ[(١١)]، وذكرَهُ ابنُ الحاجبِ[(١٢)]، ولم يذكرْهُ في الشذورِ.

الثاني: أنَّها لا تكونُ لغيرِ الحالِ[(١٣)].

الثالث: أنَّها لا يتقدَّمُ[(١٤)] معمولُها[(١٥)].

الرابع: أنْ لا يكونَ إلاَّ سببيًّا[(١٦)].

وذكرَ الثلاثةَ في الشذورِ[(١٧)]، ولم يذكرْها ابنُ الحاجب. وذكرَ ابنُ الحاجب فرقًا على رأيِهِ: أنَّها لا تكونُ موازنةً للمضارعِ.

قولهم[(١٨)]: "فارْفَعْ بِها وانصِبْ وَجُرْ[(١٩)]". هو في السببيِّ، أمَّا إذا عَمِلَتْ[(٢٠)] في ضميرٍ فإنَّ

(١) في ر: ومسبوق، وهو تحريف.
(٢) في ق: جاء تعمل تجب، بدلا من: فيه مجتنب، وهو تحريف.
(٣) في ر: فلذلك، وهو تحريف.
(٤) شرح الألفية ٤٨/٣ – ٤٩.
(٥) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤٢/٣.
(٦) في ق: وفي المعمول، وهو وجه. وفي د: بالمعمول، بإسقاط الواو.
(٧) شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(٨) الواو: ساقطة من د.
(٩) في ق: فيجب، وهو تحريف.
(١٠) تنبيه: بياض في ق.
(١١) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤١/٣.
(١٢) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢٠٥/٢.
(١٣) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤١/٣.
(١٤) في ت، ق، د: لا تقدم، وهو تحريف. وفي ظ: لا يقدم، وهو وجه.
(١٥) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤٢/٣.
(١٦) في ت، د: سببا، وهو تحريف. ينظر الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤٢/٣.
(١٧) شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(١٨) قولهم: بياض في ق.
(١٩) فارفع بها وانصب وجر: ساقطة من ت. ينظر الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢٠٦/٢. الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤٣/٣. شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(٢٠) في د: علمت، وهو تحريف.

عملَها فيهِ إنْ باشرتْهُ وخَلَتْ[1] مِنْ "ألْ"، الجرُّ بالإضافة، نحوُ: مررتُ برجلٍ حَسنِ الوَجْهِ جَميلِهِ، ونصبٌ إنْ فُصِلَتْ[2] أو قُرِنَتْ بـ"ألْ" نحوُ: قريشٌ[3] نجباءُ[4] النَّاسِ ذُرِّيَّةً وكِرَامُهَا[5]، وزيدٌ الحسنُ الوَجْهَ والجميلَهُ[6].

قول ابن الحاجب[7]: فالرَّفعُ علىَ الفاعليَّةِ[8]". زادَ في الشذورِ: **"أوْ بَدَلاً[9]".** قالَ في شرحِهِ: "من ضميرٍ مستترٍ[10] في الصِّفَةِ"[11].

قولُ الشذورِ: (١٠٢/ب) " وتَنصبُهُ مُشَبَّهًا أو تمييزًا[12]". الأوّلُ إذا كان معرفةً، والثاني إذا كانَ نكرةً، وقد صرَّحَ بِهِ ابنُ الحاجب وقالَ: "بعضُ البصريين يجوِّزُ كونَ المقرونِ بألْ والمضافِ إلى المقرونِ بِها تمييزًا". قالَ أبو حيان: وهي نزعةٌ كوفيَّةٌ. قلتُ: قد جزَمَ بِهِ ابنُ الحاجب في الوافيةِ، فقالَ:

وارْفَـعْ عَلَـى الفاعِـلِ وانْـصِبْ أَبَدا ... مُمَيَّـزًا واجـرُرْ مُـضيفًا مُـسْعِدَا
وقِـيلَ نَـصْبُهُ علَـى التَّـشبيهِ ... وقِـيلَ بالْفَـرْقِ علـى التوجِـيهِ[13]
والنَّـصبُ بالْتَّمييـزِ إنْ جَـا مَعْـرِفَهْ ... شُـبِّهَ بالمفعـولِ فيما[14] خَالَفَهْ[15]

قول ابن الحاجب والشذورِ[16]: "والجَرُّ على الإضافةِ[17]". هَلْ[18] هيَ[19] مِنْ رَفْعٍ أوْ نصبٍ؟ قولان: السهيلي على الأوّلِ، والشلوبين وأكثرُ أصحابِهِ على الثاني.

قول الشذورِ[20]: "إلاَّ إنْ كانَتْ[21] بـ"ألْ "وهو خالٍ منها[22]". يردُ عليهِ: ما إذا خلاَ منها، ولكنْ أُضيفَ إلى ما فيهِ "ألْ "فإنَّهُ يجوزُ الجرُّ أيضًا، وقد صرَّحَ بِهِ في الألفيةِ، فقالَ[23]:

---

(١) في ر: ودخلت، وهو تحريف.
(٢) في د: نصبت، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من د.
(٤) في ت: نجما. وفي ق: نجيال، وكلاهما تحريف. وساقطة من د.
(٥) في ر: وكرمائها. وفي التصريح ٨٦/٢. والهمع ٥١/٥: وكرامهموها.
(٦) ينظر التصريح ٨٦/٢. والهمع ٩٦/٥ – ٩٧.
(٧) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٨) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢.
(٩) شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(١٠) في ت: يستتر.
(١١) شرح شذور الذهب ٣٩٨.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(١٣) في ت، د: التوجيب، وهو تحريف.
(١٤) ساقطة من ت، د.
(١٥) شرح الوافية نظم الكافية ٣٢٨.
(١٦) قول ابن الحاجب والشذور: ساقطة من ق.
(١٧) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢. وشرح شذور الذهب ٣٩٦.
(١٨) ساقطة من س.
(١٩) ساقطة من ت، د.
(٢٠) قول الشذور: بياض في ق "
(٢١) في الأصل وسائر النسخ: كان. والتصحيح من شرح شذور الذهب ٣٩٦.
(٢٢) شرح شذور الذهب ٣٩٦ وفيه: عار، بدلا من: خال.
(٢٣) في ت: فقال ولا يجوز فقال، بزيادة: ولا يجوز فقال.

.... ولاَ تَجرُرْ[١] بِها مَعَ أَلْ[٢] سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ
ومِنْ إِضافةٍ لِتَالِيها..............................[٣]

و[٤] يردُ عليها: ما إِذا خلاَ من الأمرينِ، لكنْ أُضيفَ لضميرٍ هيَ في[٥] مرجعِهِ، فإِنَّهُ يجوزُ أيضًا، كما صرَّحَ بِهِ في التسهيل[٦].

قولُ ابنِ الحاجبِ[٧]: وتَقسيمُ مسائِلِها أنْ تكونَ الصِّفَةُ باللّامِ، و[٨] مجرّدةً، ومعمولُها مضافًا[٩] أو باللّامِ أو مجرَّدًا عنهما، فهذه (ستَّةٌ والمعمولُ في كلٍّ[١٠] واحدٍ[١١] منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارتْ ثماني عشرةَ[١٢]". ذكرَها ابنُ مالك في شرح الكافية[١٣]) ستة[١٤] وثلاثين، لأنَّ المضافَ يشملُ[١٥] المضافَ إِلى ما فيهِ ألْ، وإِلى الضميرِ، وإِلى مضافٍ إِلى الضميرِ، وإِلى مجرَّدٍ. وزادَ في التسهيل: أنْ يكونَ مضافًا[١٦] إِلى ضميرِ مضافٍ إِلى مضافٍ إِلى[١٧] ضميرِ (الموصوفِ[١٨]. قيلَ: "ويحتاجُ إِلى سماعٍ. ومثالُهُ: مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ[١٩] وَجْهُ جاريتِها[٢٠] جميلةٍ أنفُهُ، فالأنفُ مضافٌ إِلى ضميرِ[٢١]) الوَجْهِ، والوجْهُ مضافٌ إِلى جاريةٍ، والجاريةُ مضافٌ إِلى ضميرِ الموصوفِ[٢٢]". وزادَ في شرحِ التسهيل[٢٣]: "أنْ يكونَ مضافًا إِلى معمولِ صفةٍ أُخرى[٢٤]"، أو إِلى موصولٍ أوْ إِلى موصوفٍ[٢٥] يُشبِهُهُ[٢٦]. والمجرَّدُ يشملُ: الموصولَ والموصوفَ وما سواهُمَا[٢٧].

---

(١) في ت، د: ولا يجوز. وفي ق: ولا يجز، وكلاهما تحريف.
(٢) مع ال: ساقطة من ق.
(٣) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٤٣ - ١٤٤.
(٤) الواو ساقطة من ت.
(٥) ساقطة من د.
(٦) التسهيل ١٤٠.
(٧) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٨) الواو: ساقطة من ت، س. وفي الكافية ١٥: أو.
(٩) في ت، ق، د: مضاف، وهو خطأ نحوي.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) ساقطة من ظ.
(١٢) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦. وفيهما: ثمانية عشر.
(١٣) من (ستة...) الى (... شرح الكافية) ساقطة من ت. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٩-١٠٦٠.
(١٤) في ظ. ستا، وهو وجه.
(١٥) في د: شمل.
(١٦) في ت: مضاف، وهو خطأ نحوي.
(١٧) مضاف الى: ساقطة من ت.
(١٨) التسهيل ١٣٩.
(١٩) في ق: حسن وجهها، بزيادة: وجهها.
(٢٠) في د: الوجه جارية، بدلا من: وجه جاريتها، وهو تحريف.
(٢١) من (الموصوف..) الى (.. ضمير) ساقطة من ت.
(٢٢) في ت: الموصول، وهو تحريف. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٥٠.
(٢٣) أي: ابن مالك.
(٢٤) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٥٠.
(٢٥) أو الى موصوف: ساقطة من ت.
(٢٦) في الأصل، ر، ت، س، ظ: لشبهه، وهو تحريف، وما أثبته من ق، د.
(٢٧) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٥٠.

وبذلك كملتِ الأقسامُ ستَّةٌ وستون، حاصلةٌ من ضربِ ستَّة، وهيَ الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ مَعَ ألْ ودونِها[١] في أَحوالِ المعمولِ الأحدَ عشرَ المذكورةِ، ثمانيةٌ[٢] في المضافِ، وثلاثةٌ في المجرَّدِ، وقد شملَ ذلكَ قولُ الألفيةِ:

فارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وَجُرَّ مع ألْ ودونَ ألْ مصحوبَ ألْ وما اتَّصَلْ

بِها: مضافًا أو مجرَّدًا.......................................[٣]

وقلتُ[٤] في الوفيةِ[٥]:

فارْفَعْ بِها وانْصِبْ وَجُرَّ مع أَلْ ولاَ ذا ألْ وذا إِضافة ومَا[٦] خَلاَ

ويختصُّ بالألفيةِ إِيرادٌ[٧]، وهو أَنَّهُ لم يبيِّنْ أَقسامَ الجائزِ، فأشعرَ بأَنَّها[٨] مستويةٌ[٩]، وليسَ كذلكَ، بل ينقسمُ[١٠] إِلى حسنٍ وقبيحٍ ومتوسِّط، فالحسنُ: ما فيهِ ضميرٌ واحدٌ، والقبيحُ: ما عرى عن الضميرِ، والمتوسطُ: ما تكرَّرَ فيهِ الضميرُ إلاَّ ما صرَّحَ بمنعه. وقد ذكَرَ ذلكَ ابنُ الحاجبِ فقالَ: "ما كانَ فيهِ ضميرٌ واحدٌ أحسَنُ، وما كانَ فيهِ ضميرانِ حَسَنٌ[١١]، وما لا ضميرَ(١٠٣/أ) فيهِ قبيحٌ[١٢]". وهو أضعفُ منهُ.

قول ابن الحاجب[١٣]: "اثنانِ منها[١٤] مُمْتنعانِ. الحَسَنُ وَجْهِهِ والحَسَنُ وَجه"[١٥]. هو على تقسيمهِ وعلى ما في الألفية يزيدُ الممتنع، نحو: الحسنُ وجْهِ أبٍ، والحسنُ وَجْهِ أبيهِ. وضابطُهُ: أنْ تكونَ الصفةُ بـــ"ألْ" ويخلو المعمولُ من ألْ والإضافةِ إلى ما فيه، وإلى ضميرِ ما هي فيهِ[١٦].

قوله[١٧]: "واخْتُلِفَ[١٨] في حَسَنِ وَجْهِهِ[١٩]". قالَ في سبك المنظوم: "وإضافتُها منكَّرةً إلى العاري من ألْ قبيحةٌ[٢٠]". وقالَ في شرحِ الكافية: "نحوُ: حَسَنُ وَجْهِهِ، عندَ سيبويهِ مخصوصٌ بالشِّعرِ، وعندَ الكوفيين جائزٌ في الكلامِ كلِّهِ، وعندَ المبرِّدِ ممنوعٌ في الشِّعرِ وغيرِهِ. قالَ[٢١]:

---

(١) في ق: ونحوها، وهو تحريف.
(٢) في د: ثانية، وهو تحريف.
(٣) الألفية ٤٢. شر ابن عقيل ٣/١٤٣.
(٤) وقلت: بياض في ق.
(٥) في ت، د، س: الوافية، وهو تحريف.
(٦) وما: ساقطة من ت.
(٧) في ت: إيرادان، وهو تحريف.
(٨) في ر: أنها، بإسقاط الباء، وهو وجه.
(٩) في ت: مشتق به، وهو تحريف.
(١٠) في ر: تنقسم، وهو وجه.
(١١) في ر: فحسن، وهو وجه. وفي د: أحسن، وهو تحريف.
(١٢) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦.
(١٣) اكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦.
(١٤) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٥) في ق: منهما، وهو تحريف.
(١٦) ينظر الهمع ٥/٩٧.
(١٧) قوله: بياض في ق.
(١٨) في ر: واختف، وهو تحريف.
(١٩) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦.
(٢٠) سبك المنظوم ورقة ٣٩.
(٢١) في ت: وقال.

والصَّحيحُ الجوازُ، لأنَّ مثلَهُ قد وَرَدَ في الحديثِ كقولِهِ في حديثِ أمِّ زرعٍ(١): "صِفْرُ وِشاحِها(٢)". وفي وصفِ(٣) الدَّجالِ: "أعورُ عينِهِ اليُمنى(٤)". قالَ: ومَعَ جوازِهِ ففيهِ ضعفٌ(٥)".

قولُهُ(٦): **"ومتَى رَفَعْتَ بِهَا فلاَ ضميرَ فيها، فهِيَ كالفعْلِ(٧)"**. أيْ في عدمِ المطابقةِ. قالَ في سبكِ المنظومِ وغيرِهِ: "وإنْ أمكنَ تكسيرُها حينئذٍ مسندةً(٨) إلى جمعٍ، فهوَ أكثرُ من إفرادِها(٩)". وهكذا أطلقَ سيبويهِ وغيرُهُ(١٠). قالَ أبو حيان: وذهَبَ الجمهورُ إلى أنَّ الإفرادَ أحسنُ، وهو اختيارُ الأُبَّذي والشلوبين(١١). وفصَّلَ بعضُهُم، فقالَ: إنْ كانَ الصفةُ تابعةً لجمعٍ فالتكسيرُ أَوْلَى(١٢)، أو لمفردٍ أو مثنًّى فالإفرادُ أحسنُ(١٣).

قوله(١٤): **"وإلاَّ ففيها ضميرُ الموصوفِ فتُؤَنَّثُ وتُثنَّى(١٥) وتُجْمَعُ(١٦)"**. قالَ في سبكِ المنظومِ: "ما لَمْ يمنعْ من المطابقةِ مانعٌ"(١٧).

---

(١) هي أم زرع بنت أكيمل بن ساعدة. تاج العروس (زرع).
(٢) ينظر شرح النووى لصحيح مسلم ٢٢٢/١٥. والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦٦/٢. وروايته: (صفر ردائها).
(٣) ساقطة من ت.
(٤) صحيح البخارى ٤٥٣/٤ وفيه: "أعور العين اليمنى". وفي سنن ابن ماجه ١٣٥٣/٢: "الدّجالُ أعور عينِ اليُسرى".
(٥) ينظر الهمع ٩٨/٥. والأشموني ١٢/٣.
(٦) قوله: بياض في ق.
(٧) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢.
(٨) في الأصل، س: فسنده، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٩) سبك المنظوم ورقة ٣٩، وفيه: لأحد، بدلا من: حينئذ. وينظر الهمع ١٠١/٥.
(١٠) ينظ الهمع ١٠١/٥.
(١١) المصدر السابق ١٠٢/٥.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) ينظر الهمع ١٠٢/٥.
(١٤) قوله: بياض في ق.
(١٥) في ق، د: فيؤنث ويثنى، وهو تصحيف.
(١٦) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢٠٦/٢.
(١٧) سبك المنظوم ورقة ٣٩.

بابُ التَّعَجُّبِ

قَولُ ابن الحاجب[1]: **"أفعالُ التَّعجب: ما وُضِعَ لإنشاء التَّعجُّب**[2]**"**. قالَ الرضي: لكونه في قسمِ الأَفعالِ لا ينتقضُ بنحوِ: ناهيكَ ولِلَّهِ دَرُّه، ويا لَكَ رَجُلاً ونحوِه. بل ينتقضُ بنحوِ: قاتلَهُ اللهُ ونحوِهِ، فإنَّهُ فِعْلٌ وُضِعَ لإنشاءِ التَّعَجُّبِ وليسَ بمحضِ الدُّعاءِ، إلاَّ أَنْ يُقَالَ: إنَّ هذه الأَفعالَ ليستْ موضوعةً للتعجبِ، بل استُعْمِلَتْ لذلكَ بعدَ الوضعِ. قالَ: وأَمَّا نحو: تَعَجَّبْتُ وعَجِبْتُ، فهوَ وإنْ كانَ فِعْلاً، فليسَ لإنشاء[3]".

قولُها والعبارةُ لابنِ الحاجبِ[4]: **"وهيَ**[5] **صغتان: ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ**[6]**"**. قال الشاطبي: هذا الحصرُ مردودٌ، فإنَّ في كلامِ العربِ صِيَغًا كثيرةً تقتضي[7] من معنَى التعجبِ ما يقتضيه[8] ما أَفْعَلَهُ، وأفعِل بِهِ. وأجابَ: بأنَّها لا تدخلُ تحتَ ضابطٍ ولا قياسٍ، والمرادُ هنا ما ينضبطُ ويقاسُ.

قولُ الألفيَّةِ[9]:

.... أوْ جِيءْ بـــ أفعِلْ "قَبْلَ مجرورٍ ببَا

وتلْوِ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ ....[10]

شرطُ[11] المتلوِ فيهما: أنْ يكونَ مختَصًّا لتحصلَ بِهِ الفائدةُ.

قولُ ابنِ الحاجبِ[12]: **"وما مبتدأٌ**[13]**"**. أيْ بلا خلافٍ، وعن الكسائي أَنَّهُ لا موضعَ لها من الإعرابِ، وهوَ شاذٌّ[14].

قوله[15]: **"وموصولَةٌ عندَ الأخفش**[16]**"**. هو أحدُ أقوالِهِ، ولَهُ قولٌ ثانٍ كقولِ سيبويه، وقولٌ ثالثٌ إنَّها نكرةٌ موصوفةٌ[17]، وأفعَلُ صفتُها، والخبرُ محذوفٌ[18]. وذهبَ الفراءُ وابنُ درستويه إلى أنَّها استفهاميةٌ وما بعدَها خبرٌ[19]. قالَ الرضي: "وهو قويٌّ من حيثُ المعنى، لأنَّهُ

---

(١) باب التعجب، قول ابن الحاجب: بياض في ق.

(٢) الكافية ١٨، وفيها: فعل، بدلا من: أفعال. وانظر شرحها للرضي ٣٠٧/٢.

(٣) في ت: انـــشاء. وفي ظ: بانشاء. وفي شرح الكافية للرضي. للإنشاء، كلها بمعنى واحد. ينظر شرح الكافية ٣٠٧/٢.

(٤) قولهما والعبارة لابن الحاجب: بياض في ق.

(٥) في الكافية ١٨: وله.

(٦) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢. والألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤٧/٣.

(٧) في ق: يقتضي، وهو تصحيف.

(٨) في ر: ما تقتضيه، وهو وجه.

(٩) قول الألفية: بياض في ق.

(١٠) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ١٤٧/٣.

(١١) في ر: بشرط، بزيادة الباء.

(١٢) قول ابن الحاجب: بياض في ق.

(١٣) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢، وفيهما: ما ابتداء.

(١٤) ينظر الهمع ٥٦/٥.

(١٥) قوله: بياض في ق.

(١٦) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢.

(١٧) في ت: موصولة، وهو تحريف.

(١٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢، ٣١٠. والهمع ٥٦/٥.

(١٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٠/٢. وشرح الألفية لابن قاسم ٥٨/٣.

كأنَّهُ[١] جهلَ سببَ حُسْنِهِ، فاستفهمَ(١٠٣/ب) عنهُ[٢]".

قولُهُ[٣]: "و " بِهِ " فاعلٌ عندَ سيبويهِ، مفعولٌ عندَ الأخفشِ[٤]". قالَ في شرحِ التسهيلِ[٥]: "لو اضْطُرَّ شاعرٌ إلى حذفِ الباءِ لزِمَهُ الرَّفْعُ على الأوَّلِ، والنَّصبُ على الثَّاني[٦]".

قول الألفيَّةِ[٧]:

وحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كانَ عندَ الحذفِ معناهُ يَضِحْ[٨]

قالَ في شرحِ الكافيةِ[٩]: "ولا تُحذَفُ الباءُ بعدَ أفْعِلْ إلاَّ معَ مجرورِها، بشرطِ أنْ يكونَ مسبوقًا بآخرَ[١٠] مَعَهُ الفاعلُ المذكورُ[١١]". وأُورِدَ عليهِ: أنَّهُ أَطلقَ على الاسمِ متعَجَّبًا مِنْهُ، والمتعجَّبُ مِنْهُ فِعْلُهُ لا نفسُهُ[١٢]. وأجابَ ابنُ المصنِّفِ: بأنَّهُ حَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مقامَهُ[١٣]. وفي بعضِ النسخِ[١٤] وعليها شرحُ الشاطبيِّ[١٥]: "إنْ كانَ عندَ الحذفِ معنىً يتَّضِحْ". وأُورِدَ عليهِ تقديمُ التمييزِ على الفعلِ، والأكثرُ على[١٦] منعِهِ.

قولُها والعبارةُ للألفيَّةِ[١٧]: "وصُغْهُمَا مِن ذِي ثلاثٍ[١٨]". فيهِ أمرانِ:

الأولُ: أيْ من فعلٍ ذي ثلاثٍ، فلاَ يصاغانِ من اسْمٍ إلاَّ شذوذًا، وقد صرَّحَ بِهِ في الشذورِ[١٩].

الثاني: زادَ ابنُ الحاجبِ والشذورِ: "مجرَّدٍ[٢٠] "، وكذا في سبكِ المنظومِ[٢١]، أي فلا يصاغانِ من ثلاثيٍّ مزيدٍ. وهو في غيرِ أفْعِلْ وفاقٌ. وأمَّا أفْعِلْ فالَّذي صحَّحَهُ ابنُ مالكٍ ونسبَهُ إلى سيبويهِ والمحققينَ أنَّهُمَا يُصاغانِ مِنْهُ قياسًا مطلقًا[٢٢]. ومذهبُ الأخفشِ والمازني والمبرِّدِ ومَنْ

---

(١) في د: كان، وهو تحريف.
(٢) شرح الكافية ٢/٣١٠.
(٣) قوله: بياض في ق.
(٤) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧.
(٥) أي ابن مالك.
(٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٦١.
(٧) قول الألفية: بياض في ق.
(٨) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٥٠.
(٩) أي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٩.
(١٠) في الأصل وسائر النسخ: تأخر، وهو تصحيف. والتصويب من شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٩.
(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٩، شرح الألفية لابن قاسم ٣/٦٢.
(١٢) شرح الألفية لابن قاسم ٣/٦٣.
(١٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٨. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٦٣.
(١٤) يعني نسخ الألفية.
(١٥) في ت. للشاطبي.
(١٦) ساقطة من ت.
(١٧) قولهما والعبارة للألفية: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٥٣. الكافية ١٨، ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧، ٢١٢.
(١٩) شرح شذور الذهب ٤١٨.
(٢٠) الكافية ١٨، ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧، ٢١٢. شرح شذور الذهب ٤١٨.
(٢١) سبك المنظوم ورقة ٣٦.
(٢٢) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٦٦.

تابَعَهُم أَنَّهُ مسموعٌ[١]. وصحَّحَ ابنُ عصفور التفصيلَ، فإنْ كانت[٢] همزتُهُ للنقلِ لم يَجُزْ، أوْ لغيرِهِ جازَ[٣].

قولها[٤]: "صُرِّفا[٥]". لم يذكرْهُ ابنُ الحاجب ولا الشذور، ولاَ بُدَّ منهُ. وفي[٦] تقييدِهِ بكاملِ التَّصرفِ احترازٌ[٧] من نحوِ: يَدع، وَيذَر. ولم يذكرِ ابنُ الحاجبِ شرطَ كونِهِ قابلَ فضلٍ[٨] ولا تامًّا ولا غيرَ منفيٍّ ولا مبنيٍّ للمفعولِ، ولاَ بُدَّ منها، وذكرَها في الشذورِ إلاَّ الأوَّلَ[٩]، وبقيَ شرطٌ آخرُ لم يتعرَّضْ لَهُ الثلاثةُ وهو: أنْ لا يُستغنَى عنهُ بالمصوغِ من غيرِهِ نحو: "قالَ " من المقايلةِ، فإنَّهُم لا يقولون: ما أقيَلَهُ، استغناءً بقولِهِم: ما أكثرَ قائلتِهِ، وما أنوَمَهُ في ساعةِ كذا، كما قالوا: تركتُ[١٠]، ولم يقولوا: ودَّعتُ[١١] نصَّ عليهِ سيبويهِ[١٢]، وذكرَهُ في التسهيلِ[١٣]. وبقيَ شروطٌ مختلَفٌ[١٤] فيها، والصَّحيحُ عدمُ اشتراطِها، وهيَ: أنْ تكونَ على فَعَلَ بالفتحِ أصلاً، أو تحويلاً، وأنْ يكونَ واقعًا، وأَنْ يكونَ دائمًا[١٥].

قولُ الألفيَّةِ[١٦]: "وغَيْرِ ذِي وصفٍ يُضاهِي أَشْهَلاً[١٧]". قالَ ابنُ هشام: مرادُهُ بالوصفِ وصفٌ لغيرِ التفضيلِ، ولو قالَ: وغيرِ[١٨] لونٍ أو عيبٍ، خلصَ من كلِّ إشكالٍ، وكانَ ضبطًا[١٩] للحكمِ بمحلِّ[٢٠] العلَّةِ. فإنَّهُ يَرِدُ على عبارتِهِ: عُمِيَ قلبُهُ فهوَ أعْمَى القَلْبِ، وفي التنزيلِ: ﴿وَمَنْ كانَ في هذه أعْمَى فَهُوَ في الآخِرَةِ أعْمَى﴾[٢١]. فإنَّ الأُولى[٢٢] صفةٌ كأحمرَ[٢٣]، والثانيةَ أفْعَلُ تفضيلٍ، ولِذَا[٢٤] أَمالَ أَبو عمرٍو الأُولى دونَ الثانيةِ[٢٥].

---

(١) المصدر السابق ٣/٦٦.
(٢) في ت: كان.
(٣) المقرب ١/٧٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٦٧. والهمع ٦/٤٢.
(٤) قولها: بياض في ق.
(٥) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٥٣.
(٦) في ت، ق، ظ، ومن، وهو تحريف.
(٧) في الأصل، وسائر النسخ: احترازا، وهو خطأ نحوي.
(٨) في، د: فصل، وهو تصحيف.
(٩) شرح شذور الذهب ٤١٨.
(١٠) في د: ركت، وهو تحريف.
(١١) في ت: أودعت.
(١٢) الكتاب ٤/٩٩.
(١٣) التسهيل ١٣٢. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٠.
(١٤) في ت: مختلفة، وهو تحريف.
(١٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٧١.
(١٦) قول الألفية: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٤٢. شرح ابن عقيل ٣/١٥٣.
(١٨) في ر: لغير، وهو وجه.
(١٩) في ت: ضابطا، وهو وجه.
(٢٠) في ق: لمحل، وهو تحريف.
(٢١) الإسراء:٧٢.
(٢٢) في د: الأول، وهو تحريف.
(٢٣) في ق: كأحمرا، وهو خطأ نحوي.
(٢٤) في ت، ق، د: وكذا، وهو تحريف.
(٢٥) تنظر قراءة أبي عمرو في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٨٣. والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٩٤.

قولُ ابنِ الحاجبِ[١]: "وليسَ بلونٍ[٢] ولا عَيْبٍ[٣]". قالَ في التحفةِ: "ليسَ ذلك مطلقًا في كلِّ عيبٍ، فإنَّ الجهلَ والبخلَ والبلادَةَ " وشِبْهَهَا عيوبٌ ويُبنَى[٤] منها[٥]".

قولُهُ[٦]: "لأَنَّ مِنْهُما أَفْعَلَ لغَيْرِهِ[٧]". هذهِ العلَّةُ التي اختارَها في شرحِ التسهيلِ، (١٠٤/أ) وقالَ: إِنَّها أسهلُ في تعليلِ الجمهورِ، بأنَّ حَقَّ ما يصاغانِ[٨] منهُ أنْ يكونَ ثلاثيًا محضًا، وأصلُ الفعلِ في هذا النَّوعِ أنْ يكونَ على أفْعَلَ.

قولهما والعبارة للألفية:

وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا[١٠] يَخْلُفُ مَا بَعْضَ[٩] الشُّروطِ عَدِمَا

وَمَصْدَرُ العادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ[١١]

إِنَّما يصحُّ ذلكَ في كلِّ فعلٍ متصرِّفٍ (مثبتٍ مصوغٍ للفاعلِ ذي مصدرٍ مشهورٍ، فلا يمكنُ[١٢] في غيرِ متصرِّفٍ[١٣])، لأنَّهُ لا مصدرَ لَهُ، ولا منفيٍّ، ولا مبنيٍّ للمفعولِ حتَّى يُؤتَى بِهِ صلةً لحرفٍ[١٤] مصدريٍّ نحو: ما أقْرَبَ أنْ لا يفعلَ[١٥]، وما أشدَّ ما ضُرِبَ[١٦]. ولاَ[١٧] بِمَا لاَ مصدرَ لَهُ مشهورٌ حتَّى يُجْعَلَ[١٨] صلةً[١٩] لـ (مَا) أيضًا[٢٠]، نحوُ: ما أكثرَ ما يَذَرُ زيدٌ الشَّرَّ. وأمَّا ما لا يقبلُ[٢١] الفَضْلَ[٢٢]. البتَّةَ.

قول ابن الحاجب[٢٣]: "وأجاز المازني الفصل بالظرف[٢٤]". ظاهرُهُ[٢٥] تضعيفُهُ، وفي الألفيةِ حكايةُ الخُلْفِ بلا ترجيحٍ[٢٦]. وفي سبكِ المنظومِ: "ورُبَّما قُدِّمَ[٢٧] ظرفٌ على

---

(١) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢) في ت، د: يكون، وهو تحريف.
(٣) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢١٢.
(٤) في ت: وهي، وهو تحريف.
(٥) النكت على الحاجبية ورقة ٤٩.
(٦) قوله: بياض في ق.
(٧) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢١٢.
(٨) في ر: ما يصاغا، بإسقاط النون. وفي ق: ما يضارعان. وفي س: ما يضاف وكلاهما تحريف.
(٩) في ق: ما بعد، وهو تحريف.
(١٠) في ق: أو شبهما، وهو تحريف.
(١١) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ٣/١٥٥ - ١٥٤. والكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧.
(١٢) في ر، ق، : يكن، وهو تحريف.
(١٣) من (مثبت..) إلى (.. متصرف) ساقطة من س.
(١٤) في ت: الحرف.
(١٥) في ت، ق، د، ظ، لا تفصل.
(١٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٢.
(١٧) لا ساقطة من ت.
(١٨) في ق: كجعل، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من س.
(٢٠) في ر، ت: لما صلة بدلا من: صلة لما، وهو وجه.
(٢١) لا: ساقطة من ق.
(٢٢) في ت، ق، د: الفصل، وهو تصحيف.
(٢٣) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢٤) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧.
(٢٥) في د: وظاهره، وهو وجه.
(٢٦) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ٣/١٥٦.
(٢٧) الميم ساقطة من ت، د.

معمولِها[1]". وفي شرحِ الكافيةِ: "الصَّحيحُ الجوازُ لثبوتِ[2] ذلكَ عَنِ العربِ[3]". وفي شرحِ التسهيلِ: "ليسَ بممتنعٍ ولا ضعيفٍ[4]". وبالغَ في الشرحينِ المذكورينِ في نصرِ[5] ذلكَ والاحتجاجِ لَهُ، ونقلَهُ عنِ الجرمي والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين[6]. وأَنَّهُ قالَ: هو الصَّوابُ والمشهورُ والمنصورُ[7]. ونَسَبَ الصَّيمريُّ المنعَ إلى سيبويه[8]. (والْحَقُّ أَنَّهُ لا نصَّ لَهُ فيه[9]. قالَ في شرحِ التسهيلِ: ومحلُّ الجوازِ أَنْ يتعلَّقَ الظَّرفُ أَوِ[10] (المجرورُ بفعلِ التَّعَجُّبِ)[11]، فإِنْ لم يتعلَّقْ بِهِ - نحوُ: ما أحسنَ[12] بمعروفٍ أَمرًا[13] - امتنَعَ الفصلُ بلا خلافٍ. قالَ أبو حيان: "ومحلُّ المنعِ ما إِذا لم يتعلَّقْ بالمعمولِ ضميرٌ يعودُ إِلى المجرورِ، وإِنْ تعلَّقَ بِهِ وَجَبَ تقديمُهُ بلا خلافٍ، نحوُ: ما أحسنَ بالرَّجلِ أنْ يصدقَ و:

ما أحْرَى بذي اللُّبِّ أنْ يُرَى[14] [15] "

تنبيهاتٌ:

الأَوَّلُ[16]: ظاهرُ كلامِ ابنِ الحاجب هنا[17]، وكلامِ الألفيةِ، أنَّ الفصلَ بالظَّرفِ جارٍ[18] في "ما أَفْعَلَ وَأَفْعِلْ بِهِ". وبِهِ صرَّحَ ابنُ مالك في كتبِهِ كُلِّها[19]. وأغرَبَ[20] ابنُ الحاجب في الوافيةِ فخصَّهُ بـــ"ما أَفْعَلَ"، فقالَ:

وَالْتَزَمُوا صُورَتَهُ وقَدْ فُصِلْ ... بالظَّرْفِ في مَا المازني كَمَا نُقِلْ[21]

---

(1) سبك المنظوم ورقة ٣٦.
(2) في ت، د: لينوب، وهو تصحيف.
(3) ينظر في شرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٣.
(4) المصدر السابق ٣/٧٣.
(5) في ت: نصير. وفي ق: تغيير، وكلاهما تحريف.
(6) ينظر منهج السالك.٣٨ وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٥.
(7) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٧-١٠٩٨. وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٦.
(8) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٥. وشرح ابن عقيل ٣/١٥٧.
(9) ينظر منهج السالك ٣٨٠. وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٦.
(10) من (والحق...) إلى (... الظرف أو) ساقطة من ق.
(11) من (فان..) إلى (.. تلفيق) سقط من س.
(12) في ر: ما حسن، وهو تحريف.
(13) في ق: امرءا، وهو تحريف.
(14) قائلة مجهول، وتمامه: خليليَّ.......... صبورًا، ولكن لا سبيلَ إلى الصَّبْرِ
وهو من شواهد منهج السالك ٣٨١. والهمع ٥/٦٠. والأشموني ٣/٢٤.
(15) ينظر منهج السالك ٣٨٠، ٣٨١. والهمع ٥/٦٠.
(16) تنبيهات الأول: بياض في ق.
(17) ساقطة من ت.
(18) ساقطة من ت.
(19) ينظر التسهيل ١٣١. وشرح العمدة ٧٤٢، ٦٤٦. سبك المنظوم ورقة٣٦. شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦.
(20) أغرب الرجل: جاء بشيء غريب. أَغرب الرجل في منطقه إذا لم يُبقِ شيئا إلاّ تكلم به. اللسان (غرب).
(21) شرح الوافية نظم الكافية ٣٧٢.

وصَرَّحَ في شرحِها بذلكَ، فقالَ: "وقَد أجازَ الجرمي الفصلَ بالظرفِ[١] (في "ما[٢]".

الثاني: أجازَ الجرمي الفصلَ[٣]) بالمصدرِ والحالِ[٤]، وابنُ كيسان بـ"لولا " ومصحوبها[٥]. وذلكَ يَرُدُّ نفيَ ابنِ مالكٍ[٦] الخلافَ في شرحِ الكافيةِ في امتناعِ الفصلِ، وفي شرحِ التسهيل: ما يَقْتَضِي جوازَهُ بالمنادَى.

الثالث: لم يتعرَّض[٧] للفصلِ بينَ "مَا" والفعلِ، ومذهبُ البصريينَ أنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ بـ"كانَ" الزائدةِ فقط، وقد ذكرَهُ في سبكِ المنظومِ[٨] والكافيةِ هُنَا[٩].

---

(١) في د: الظرف، بإسقاط الباء.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية ٣٧٣.

(٣) من (في..) إلى (.. الفصل) ساقطة من د.

(٤) الهمع ٥/٦١.

(٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٣. والهمع ٥/٦١.

(٦) في ق: ابن الحاجب.

(٧) في ت: يتعرض. وهو يعني ابن الحاجب في الكافية وابن مالك في الألفية.

(٨) سبك المنظوم ورقة ٣٦.

(٩) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٨-١٠٩٩. وينظر الهمع ٥/٦١.

باب نِعْمَ وَبِئْسَ وما جَرَى مَجْرَاهُمَا [1]

هكذا ترجَمَ في الألفيةِ[2]، وترجَمَ ابنُ الحاجب: بأفعالِ المدحِ والذَّمِّ[3].

قولُهُ[4]: "ما وُضِعَ لإنْشاءِ مَدْحٍ أوْ ذَمٍّ[5]". قالَ الرضي: "وذلكَ أنَّكَ[6] إذا قلتَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ[7] قائمًا، تُنشيءُ المدحَ وتُحْدِثُهُ بهذا اللَّفظِ، وليسَ المدحُ موجودًا في الخارجِ في أحدِ الأزمنةِ مقصودًا مطابقةُ هذا الكلامِ إيَّاهُ حتَّى(١٠٤/ب) يكونَ خبرًا، بَلْ تقصدُ[8] بهذا الكلامِ مدحَهُ على جودتِهِ الحاصلةِ خارجًا. فقولُ الأعرابي لِمَنْ[9] بَشَّرَهُ بمولودةٍ وقالَ: "نِعْمَ الولودةُ، واللهِ ما هيَ بِنِعْمَ المولودةُ " ليسَ[10] تكذيبًا لَهُ في المدحِ، إذْ لا يمكنُ تكذيبُهُ فيه، بَلْ هوَ إخبارٌ[11] بأنَّ الجودةَ التي حكمتَ بحصولِها في الخارجِ ليستْ[12] بحاصلةٍ، فهوَ إنشاءٌ جزؤُهُ الخبرُ، وكذا الإنشاءُ التَّعجبيُّ، والإنشاءُ الذى في "كَمِ" الخبريةِ، و"رُبَّ". هذا غايةُ ما يمكنُ ذكرُهُ في تمشيةِ ما قالوا مِنْ كونِ هذهِ الأشياءِ للإنشاءِ.

قالَ: ومَعَ هذا فلي[13] فيهِ نظرٌ، إذْ[14] يَطَّرِدُ[15] ذلكَ في جميعِ الأخبارِ، لأنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ[16] أفضلُ من عمروٍ، لا ريبَ في كونِهِ خبرًا، إذْ لا يمكنُ[17] أنْ تكذبَ[18] في التفضيلِ، ويقالُ لكَ: إنَّكَ لم تفضِّلْ، بَلِ التَّكذيبُ إنَّما يتعلَّقُ بأفضليةِ زيدٍ، وكذا إذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ، فهو خبرٌ[19] بلا شَكٍّ ولا يدخلُهُ التَّصديقُ والتَّكذيبُ من حيثُ (الإخبارُ، إذ لا يقالُ لَكَ[20]: أخبرْتَ، أوْ لَم تُخبرْ، لأنَّكَ أوجدتَ بهذا اللَّفظِ الإخبارَ، بلْ يدخلانِ من حيثُ[21]) القيامُ، ويقالُ: إنَّ القيامَ حاصلٌ أَو ليسَ بحاصلٍ، فكذا قولُهُ " ليسَ[22] بنعمَ المولودةُ " بيانٌ أنَّ النعميةَ[23]، أي الجودةَ المحكومَ بثبوتِها خارجًا، ليستْ بثابتةٍ، وكذا في التَّعجُّبِ وفي كَمْ ورُبَّ[24]". انتهى[25].

---

(١) باب نعم وبئس وما جرى مجراهما. بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ٣/١٦٠.
(٣) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٢/٣١١.
(٤) قوله: بياض في ق.
(٥) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٢/٣١١.
(٦) ساقطة من ت، د.
(٧) في ت: زيدا، وهو خطأ. وساقطة من ق.
(٨) في الأصل، ت، ق، د: يقصد.
(٩) في د: بمن، وهو تحريف.
(١٠) في ت: وليس، بزيادة: الواو.
(١١) في ت، د: اختبار، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في ر: يلي. وفي ت، د: علي، وكلاهما تحريف.
(١٤) في ت: و"وفي د: أو، وكلاهما تحريف.
(١٥) في د: يطرف، وهو تحريف.
(١٦) في ت: زيدا، وهو خطأ نحوي.
(١٧) في ر: ولا يمكن. وفي شرح الكافية للرضي ٢/٣١١: لم يكن، بدلا من: إذ لا يمكن.
(١٨) في ت، د: يكذب، وهو تصحيف. وفي ق: تكذيب، وهو تحريف.
(١٩) في ر: خبرا، وهو خطأ نحوي.
(٢٠) ساقطة من ق. وفي شرح الكافية للرضي ٢/٣١١: انك.
(٢١) من (الإخبار..) الى (.. حيث) مكررة في ت.
(٢٢) ساقطة من ت.
(٢٣) في ر، ت، ق، ظ: النعمه، وهو تحريف.
(٢٤) شرح الكافية ٢/٣١١ – ٣١٢.
(٢٥) انتهى: ساقطة من ت.

قولهم[(١)]: **"نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلاَنِ**[(٢)]**"**. زادَ ابنُ مالك في الكافية، فقالَ:

فِعْلَيْنِ لاَ اسْمَيْنِ على الأَوْلَى جُعِلْ   نِعْمَ وَبِئْسَ.........[(٣)]

فأَشارَ إِلى خلافٍ في اسميَّتِهِمَا[(٤)]، وهو مشهورٌ. وقالَ في شرحِ الكافية[(٥)]: "زَعَمَ القرَّاءُ وأَكثرُ الكوفيينَ أَنَّهُمَا اسمانِ لدخولِ حرفِ[(٦)] الجَرِّ عليهما"[(٧)]. وهذه طريقةُ أَصحابِ الخلافِ والطريقةُ الثَّانيةُ، وحرَّرَها[(٨)] ابنُ عصفور: أَنَّهُ لم يقُلْ أحدٌ باسميَّتِها، وإِنَّما[(٩)] الخلافُ بعدَ الإِسنادِ إِلى الفاعلِ، فالبصريون يقولون: نِعْمَ الرَّجلُ، وبئسَ الرَّجلُ، جملتانِ فعليَّتانِ على أصلِهِمَا، (وقالَ غيرُهُم: بلْ هُمَا اسمانِ محكيَّانِ نُقلاَ عن أصلِهِمَا وسُمِّيَ بِهِمَا[(١٠)]) المدحُ والذَّمُّ كتَأَبَّطَ شرًّا، ونحوِهِ[(١١)].

قولُهُما والعبارةُ لابنِ الحاجبِ[(١٢)]: **"وشرطُهُمَا**[(١٣)] **أنْ يكونَ الفاعلُ معرَّفًا باللاَّمِ أو مضافًا**[(١٤)] **إِلى المُعرَّفِ بِهِ**[(١٥)]**"**. كذا لو كانَ مضافًا إِلى المضافِ إِلى المعرَّفِ بِهِ، ذكرَهُ في التسهيل[(١٦)].

وعبارةُ ابنِ الحاجبِ أحسنُ من قولِ الأَلفيةِ: "لِمَا قَارَنَهَا[(١٧)] "، لأَنَّهُ لا يكفي أنْ يكونَ مضافًا إِلى "اللهِ[(١٨)] " أو "الَّذي" على الصَّحيحِ، وهما مقرونانِ بـ"أَلْ" لكنَّها ليستْ للتعريفِ، نَعَمْ، قالَ في شرحِ التسهيل: لا ينبغي أنْ يمتنعَ في "الَّذي".

قولُهُمَا والعبارةُ لابنِ الحاجبِ[(١٩)]: **"أو مضمرًا مُمَيَّزًا بنكرةٍ منصوبةٍ**[(٢٠)]**"**. فيهِ أمورٌ:

الأوّل: شرطُ هذا التمييزِ أنْ يُؤخَّرَ[(٢١)]، فلا يُقدَّمُ على الفعلِ، وأنْ يكونَ قابلاً لـ "أَلْ"،

---

(١) قولهم: بياض في ق.

(٢) الكافية ١٨. شرحها للرضي٢/٣١١. والألفية ٤٣. شرح ابن عقيل٣/١٦٠. شرح شذور الذهب ٢٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٠٠.

(٤) في د: تسميتها، وهو تحريف.

(٥) شرح الكافية والشافية ٢/١١٠٢.

(٦) في ت: حروف، وهو وجه.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٥٦، ٥٧، ٢٦٧. الإنصاف مسألة ١٤. الهمع ٥/٢٦.

(٨) في د: وحددها. وفي ق: وجوّدها، كلاهما تحريف.

(٩) في د: وإذا، وهو تحريف.

(١٠) من(وقال..) إلى (..بهما) ساقطة من د.

(١١) ينظر منهج السالك ٣٨٧. شرح الألفية لابن قاسم ٣/٧٧ – ٧٨. الهمع ٥/٢٧.

(١٢) قولهما والعبارة لابن الحاجب: بياض في ق.

(١٣) في ق: وشرط بإسقاط الضمير ولا وجه له.

(١٤) باللام أو مضافًا: ساقطة من ت، د.

(١٥) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٢/٣١١. والألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ٣/١٦٠

(١٦) التسهيل ١٢٦.

(١٧) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ٣/١٦٠.

(١٨) في ر: الله تعالى.

(١٩) قولهما والعبارة لابن الحاجب: بياض في ق.

(٢٠) الكافية ١٨. شرح الكافية للرضي ٢/٣١١. الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ٣/١٦٠

(٢١) في ق: لا يؤخر، بزيادة:لا.

فلا يُفَسَّرُ بــ"مِثْلٍ" و"غَيْرٍ" وأفعلَ التفضيلِ، لأنَّهُ خَلَفٌ عَنْ فاعلٍ مقرونٍ بها، فاشتُرِطَ[١] صلاحيَّتُهُ لَهَا[٢]. وعَبَّرَ أبو حيَّان عن ذلكَ: "بأنْ يكونَ مُبَيِّنًا[٣] للنَّوعِ الذي قُصِدَ بِهِ المدحُ والذَّمُّ، وأنْ لا يكونَ فيهِ معنَى المفاضلة، وأنْ يكونَ نكرةً عامَّةً، فلا يجوزُ: نِعْمَ شمسًا[٤] هذه[٥] الشَّمسُ، لأنَّها مفردٌ في الوجودِ، ويجوزُ نِعْمَ شمسًا شمسُ هذا اليومِ[٦]". قالَ أبو حيان: ولا يُشتَرَطُ اتِّصالُهُ[٧] بِنِعْمَ، على الصَّحيحِ.

الثاني: حكمُهُ أنْ لا يبرزَ في تثنيةٍ ولا جمعٍ عندَ البصريينَ. وتلحقُهُ التَّاءُ إذا فُسِّرَ بمؤنَّث. ذكرَهُ في شرحِ التسهيل. ومَنَعَ ابنُ أبي الربيع. وجوَّزَ خَطَّابٌ[٨] الأمرينِ. ويؤيِّدُ الأوَّلَ قولُهُ فيها: ونِعْمَتْ[٩].

الثالث: (١٠٥/أ) نصَّ سيبويهِ على أنَّ هذا التمييزَ لا يجوزُ حذفُهُ[١٠]. وصَحَّحَ بعضُهُم الجوازَ، واختارَهُ ابنُ عصفورٍ[١١]، وفي التسهيل: "لازمٍ غالبًا[١٢]". وقالَ في الكافية:

والعِلْمُ[١٣] بالتَّمييزِ أَغْنَى[١٤] عَنْهُ في ... بِها[١٥] ونِعْمَتْ فَلِذَا[١٦] [بِهِ][١٧] اكتُفِي[١٨]

قولُ الألفيَّة[١٩]:

وَجَمْعُ تمييزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ ... فيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَد اشْتَهَرْ[٢٠]

صحَّحَ في الكافية والتسهيل وشرحِهما الجوازَ[٢١]. ومذهبُ سيبويهِ المنعُ[٢٢]. وفَصَّلَ قومٌ فقالوا: إنْ أفادَ التَّمييزُ معنًى لم يفدْهُ الفاعلُ جازَ، وإلاَّ فَلاَ[٢٣].

---

(١) في ر: فالشرط، وهو وجه.
(٢) في ت: بها، وهو تحريف.
(٣) في ر، ق: سببا، وهو تحريف.
(٤) في ر: شمس، وهو خطأ.
(٥) في د: هذا، وهو تحريف.
(٦) الارتشاف ٥٦٤. منهج السالك ٣٩٠.
(٧) ساقطة من ت. وفي ق: أيضا اتصاله.
(٨) هو أبو بكر الماردي خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي المتوفى سنة ٤٥٠هـ. اختصر الزاهر لابن الأنباري وله كتاب الترشيح. التكملة لكتاب الصلة لابن الابار ٢٩١/١. بغية الوعاة ٥٥٣/١. إيضاح المكنون للبغدادي ٢٨١/١.
(٩) ينظر منهج السالك ٣٨٩، ٣٩٠. شرح الأشموني ٣٢/٣.
(١٠) ينظر الكتاب ١٧٦/٢.
(١١) شرح الجمل ٦٠٢/١. وينظر شرح الأشموني ٣٣/٣.
(١٢) التسهيل ١٢٧.
(١٣) والعلم: ساقطة من ق.
(١٤) في ت: أعني، وهو تصحيف.
(١٥) الواو: ساقطة من ر.
(١٦) في ت، د: فكذا.
(١٧) ساقطة من الأصل، وما أثبته من ر، ت، ق، د، ظ.
(١٨) شرح الكافية الشافية ١١٠٤/٢.
(١٩) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٣/٣.
(٢١) شرح الكافية الشافية ١١٠٤/٢، ١١٠٦. والتسهيل ١٢٧.
(٢٢) شرح ابن يعيش ١٣٢/٧. منهج السالك ٣٩٣. الأشموني ٣٤/٣.
(٢٣) المقتضب ١٥٠/٢. الخصائص ٨٣/١، ٣٩٥. شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧ – ١٣٣. منهج السالك ٣٩٣. شرح الأشموني ٣٤/٣.

قولُها[(١)]:

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فاعِلُ   في نَحْوِ نِعْمَ ما يَقُولُ الفاضِلُ[(٢)]

القولُ الذي ضَعَّفَهُ هو رأيُ سيبويهِ، كما نقَلَهُ عنهُ في شرحِ الكافية"[(٣)]. واعْلَمْ أنَّ في "مَا"[(٤)] هذهِ عشرةُ أقوالٍ، ومرجعُهَا إلى أربعةٍ[(٥)]: أحدُها: أنَّها نكرةٌ منصوبةٌ على التمييزِ. الثاني: أنَّها فاعلٌ. الثالث: أنَّها المخصوصُ[(٦)]. الرابع: أنَّها كافَّةٌ.

فأمَّا القائلون بالأوَّلِ، فاختلفوا على أقوالٍ[(٧)]: أحدُها: نكرةٌ موصوفةٌ بالفعلِ بعدَها، والمخصوصُ محذوفٌ، وهو مذهبُ الأخفش والزجاج والفارسي في أحدِ قوليهِ والزمخشري وكثيرٍ من المتأخرينَ. والثاني: نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوفٍ. والثالث: (تمييزٌ، والمخصوصُ "ما" أُخرى موصولةٌ، والفعلُ صلةٌ لـــ "ما" الموصولةِ المحذوفةِ، نُقِلَ عَنِ الكسائي.

والقائلونَ بالثاني اختلفُوا على أقوالٍ[(٨)]: الأوّل: أَنَّهَا اسمٌ معرفةٌ تامٌّ لا يفتقرُ إلى صلة، والفعلُ (بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوفٍ، نقلَهُ المصنفُ عن سيبويهِ والكسائي[(٩)]. والثاني: موصولةٌ، والفعلُ[(١٠)]) صلتُها، والمخصوصُ محذوفٌ[(١١)]، ونُقِلَ عن الفارسي. والثالث: موصولةٌ[(١٢)]، والفعلُ صلتُها وهي فاعلةٌ يُكْتَفَى بِها وبصلتِها عن المخصوصِ، نُقِلَ عَنِ الفرَّاء. الرابع: مصدريةٌ، ولا حذفَ. الخامس: نكرةٌ موصوفةٌ في موضعِ رفعٍ.

والقائلونَ بالثَّالثِ: قالوا: إِنَّهَا موصولةٌ وهيَ المخصوصُ، و"ما" أُخرى محذوفةٌ[(١٣)].

والقائلونَ بالرابع: قالُوا: إِنَّها كُفَّتْ كَمَا كُفَّتْ[(١٤)] قَلَّ، وصارتْ تدخلُ على الجملِ الفعليَّةِ، فإنْ ولِيَها[(١٥)] اسمٌ، فأقوالٌ[(١٦)]: الأوَّلُ: أنَّهَا نكرةٌ منصوبةٌ على التَّمييزِ، والفاعلُ مضمرٌ، والمرفوعُ بعدَ "ما" هو المخصوصُ. الثاني: معرفةٌ وهي الفاعلُ. الثالث:[(١٧)]) أَنَّ "ما"

(١) قولها: بياض في ق. وفي د: قوله.
(٢) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٦/٣.
(٣) شرح الكافية الشافية ١١١١/٢.
(٤) في ق: ما في، بدلا من: في ما.
(٥) تنظر هذه الأقوال في: شرح الألفية لابن قاسم ٩٧/٣. والأشموني ٣٥/٣.
(٦) في ت: المخصوصة.
(٧) تنظر هذه الأقوال في شرح الألفية لابن قاسم ٩٨/٣. والأشموني ٣٥/٣.
(٨) تنظر هذه الأقوال في: شرح الألفية لابن قاسم ٩٨/٣. والأشموني ٣٥/٣ - ٣٦
(٩) التسهيل ١٢٦.
(١٠) من (بعدها..) إلى (.. والفعل) ساقطة من ت.
(١١) في ر: موصوف، وهو تحريف.
(١٢) في ت: صلة، وهو تحريف.
(١٣) شرح الألفية لابن قاسم ٩٩/٣. والأشموني ٣٦/٣.
(١٤) كما كفت: ساقطة من ت، د. وفي ر: كما فت، وهو تحريف.
(١٥) في ر: أوليها، وهو تحريف.
(١٦) تنظر هذه الأقوال في: شرح الألفية لابن قاسم ٩٩/٣. والأشموني ٣٦/٣.
(١٧) من (تمييز..) إلى (.. الثالث) ساقطة من ق.

رُكِّـــبَتْ[١] معَ الفعلِ، فلا موضعَ لها من الإعرابِ، والمرفوعُ بعدَها هو الفاعلُ. قالَ ابنُ قاسم: "فقولُ الألفيةِ: "وما مُميِّزٌ" صادقٌ على ثلاثةِ أقوالٍ، وقولُهُ: "وقيلَ فاعِلٌ" صادقٌ على خمسةٍ، إلاَّ أنَّ الظاهــرُ أنَّهُ[٢] إنَّما أرادَ الأوّلَ[٣] من الثلاثةِ، والأوّلَ من الخمسةِ، لاقتصارِهِ عليهما في شرحِ الكافــيةِ[٤]. ويندرجُ في كلامِهِ ما إذا وَلِيَها الفعلُ، وما إذا وَلِيَها[٥] الاسمُ، ثم ما رجَّحَهُ هنا وفي الكافيةِ من القولِ الأوَّلِ خالفَهُ في التسهيلِ[٦]، فذهبَ إلى أنَّها فاعلٌ، وأنَّها معرفةٌ تامَّةٌ[٧]".

قالَ الشاطبي: وأهملَ ذِكْرَ "مَنْ"، وهيَ مثلُها فيما ذكرَهُ إلاَّ أنَّها لا تكونُ معرفةً تامَّةً، بل إمَّا[٨] موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ أو غيرُ موصوفةٍ.

قولهما[٩]: ويُذْكَرُ المخصوصُ بَعْدُ[١٠]". ظاهرُهُ أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُهُ، خصوصًا قولُ الألفيةِ بعدَ ذلكَ: "وإنْ يُقَدَّمْ(١٠٥/ب) مُشْعِرٌ بِهِ... البيت[١١]". فإنَّهُ صريحٌ بأنَّ المتقدِّمَ غيرُهُ، وكذا في سبك المنظومِ[١٢]، ويذكرُ بعدَ الفاعلِ مَعَ أنَّهُ يجوزُ. صرَّحَ بِهِ ابنُ عصفور[١٣] والناظم في التسهيل[١٤]، نعم، يجبُ تأخيرُهُ عن التمييزِ عندَ البصريينَ.

قولُها[١٥]: "مبتدأً[١٦]". زادَ ابنُ الحاجب: "ما[١٧] قبْلَهُ خَبرُهُ[١٨]". وهوَ الصَّحيحُ. وقيلَ: خبرُهُ محذوفٌ.

قولهما[١٩]: "أو خبرٌ محذوفُ المبتدإِ[٢٠]". قالَ ابنُ الباذش: لا يُجيزُ سيبويهِ أنْ يكونَ المخصوصُ بالمدحِ والذَّمِّ إلاَّ مبتدأً. وأجازَ كونَهُ خبرًا جماعةٌ، منهم السيرافي وأبو علي[٢١]".

قالَ في شرحِ التسهيلِ[٢٢]: "والأوَّلُ - يعني قولَ سيبويهِ - عندي مُتَعَيِّنٌ لصحَّتِه في المعنى وسلامتِهِ من مخالفةِ أصلٍ، بخلافِ الثاني، فإنَّهُ يلزمُ منهُ أنْ ينصبَ لدخولِ كانَ عليهِ[٢٣]". وفي

---

(١) في ق: إن بان كتب، بدلا من: إن ما ركبت، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ت، د: الأولى، وهو تحريف.
(٤) شرح الكافية الشافية ١١١١/٢.
(٥) الفعل وما إذا وليها: ساقطة من د.
(٦) التسهيل ١٢٦.
(٧) شرح الألفية ٩٩/٣ - ١٠٠.
(٨) في د: ما، وهو تحريف.
(٩) قولهما: ساقطة من ق.
(١٠) الكافية ١٩: شرح الكافية للرضي ٣١١/٢. الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٦/٣.
(١١) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٧/٣.
(١٢) سبك المنظوم ورقة ٣٧.
(١٣) شرح الجمل ٦٠٣/١.
(١٤) التسهيل ١٢٧.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٦/٣.
(١٧) في ت: وما، بزيادة: الواو.
(١٨) الكافية ١٩. شرح الكافية للرضي ٣١١/٢.
(١٩) قولهما: بياض في ق.
(٢٠) الكافية ١٩. شرح الكافية للرضي ٣١١/٢. الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٦/٣
(٢١) ينظر قول ابن الباذش في شرح الألفية لابن قاسم ١٠١/٣ - ١٠٢. ومنهج السالك ٣٩٧.
(٢٢) أي ابن مالك.
(٢٣) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٠٢/٣.

سبك المنظوم: "مرفوعًا بالابتداءِ على الأجودِ، وخبرُهُ ما قَبْلُ[١]". وفي[٢] تعليقِ ابن هشام: "مَنْ قالَ إنَّ المخصوصَ مبتدأٌ أو خبرٌ، لَزِمَهُ في نحوِ[٣]: "نِعْمَ العَبْدَ[٤]" حذفُ جملتين، الجملةُ التي فيها المخصوصُ، وجملةُ السؤالِ، ولَزِمَهُ دائمًا حذفُ جملةٍ ومفردٍ، وجملةُ جوابِ السؤالِ أَنَّها عُهِدَ حذفُهَا معَ حروفِ الجوابِ[٥]. قالَ: ثُمَّ إِنَّما يجوزُ في المخصوصِ أنْ يكونَ مبتدأً أو خبرًا إذا تأخَّرَ، فأمَّا إذا تقدَّمَ فيتعيَّنُ كونُهُ مبتدأً. قالَ: ولا يَرِدُ ذلكَ على الناظمِ، فإِنَّهُ أَعرَبَ بذلكَ المتأخِّرِ حيثُ قالَ بعدَ قولِهِ: "وإنْ يُقَدَّمْ[٦] مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى... البيت".

قالَ ابنُ هشام: الحقُّ[٧] أنَّ المخصوصَ في مثلِ ذلكَ مذكورٌ لا[٨] محذوفٌ، وأَنَّ العربَ تارةً تُؤَخِّرُهُ – وهو أحسنُ ليحصلَ المدحُ عمومًا ثُمَّ خصوصًا – وتارةً تُقَدِّمُهُ. وأَمَّا القولُ بالحذفِ فَلاَ. قالَ: وهذا موضعٌ غريبٌ يسألُ عنهُ وهو مبتدأٌ تقدَّمَ على خبرِهِ، وكانَ الأحسنُ أنْ يتأخَّرَ. قالَ: ثُمَّ[٩] لينظر في أيِّ موضعٍ وَرَدَ من كلامِهم مثلُ: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، فأمَّا مثلُ: "نِعْمَ العَبْدُ"، وقد تقدَّمَ ذِكْرُ[١٠] النَّبيِّ عليهِ السلامُ[١١]، فَلاَ ينفعُ[١٢] في جوازِ ذلكَ لأجلِ أنَّ وقوعَهُ أوَّلاً كانَ بطريقِ العرضِ، ونحنُ قاطعونَ بأنَّهُ لا بُدَّ من تقديرِهِ هنا، فأمَّا أنْ يُجْعَلَ معتمدًا بالتَّقديمِ في تلكَ الجملةِ ونذكرُهُ[١٣]، فمحلُّ نظرٍ، إنْ لم تَقُلْهُ العربُ". انتهى[١٤].

قولُ ابنِ الحاجبِ[١٥]: "وشرطُهُ مطابَقَةُ الفاعلِ[١٦]". أي في المعنَى، لم يذكرْهُ في الألفية، ولا بُدَّ منهُ. وبقيَ شرطٌ آخرُ، وهو أنْ يكونَ أخصَّ منهُ، لا عامًّا ولا مساويًا. وثالث: وهوَ أنْ يكونَ معرفةً أو قريبًا منها بالتخصيصِ، ذكرَ الثلاثةَ في التسهيل[١٧]، وذكرَ في سبك المنظوم الأوَّلَ والأخيرَ، فقالَ: "ولا يكونُ إلاَّ مختصًّا[١٨] غيرَ مباينٍ للفاعلِ في المعنَى[١٩]".

قولهما[٢٠]: "واجْعَلْ كَبِئْسَ ساءَ[٢١]". قالَ أبو حيان: لا حاجةَ لإفرادِها[٢٢] بالذِّكرِ، لأنَّها

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٣٧.
(٢) في: ساقطة من ق.
(٣) ساقطة من د.
(٤) سورة ص: ٤٤.
(٥) في ت: الجواز، وهو تحريف.
(٦) في ت: تقدم، وهو تصحيف.
(٧) في ت، د: والحق.
(٨) في ت، د: ولا.
(٩) في ت: ثم قال، بدلا من: قال ثم.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) في ت، د: صلى الله عليه وسلم، بدلا من: عليه السلام، كلاهما وجه.
(١٢) في ق: فلا يمنع، وهو تحريف.
(١٣) في ق:وتذكره.
(١٤) انتهى: ساقطة من ت، د.
(١٥) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٦) الكافية ١٩. شرح الكافية للرضي ٣١١/٢.
(١٧) التسهيل ١٢٧.
(١٨) في ر: مخصوصا.
(١٩) سبك المنظوم ورقة ٣٧.
(٢٠) قولهما: بياض في ق. ر: قولها.
(٢١) الكافية ١٩. شرح الكافية ٣١١/٢. الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٨/٣.
(٢٢) في ت: في إفرادها. وفي د: في إفراده.

من باب "فَعُلَ" الذي ذكَرَهُ بَعْدُ، إذ وزنُها "فَعُلَ[١]"، وذكَرَها ابنُ الحاجب، ولم يذكرْ بابَ "فَعُلَ". قالَ في سبك المنظوم - وفيهِ خلافٌ - "وَاتُّفِقَ على إلحاقِ ساءَ ببئسَ[٢]" انتهى. وهذهِ نكتةٌ أفردَها[٣] بالذِّكرِ.

قولها[٤]: "**واجْعَلْ فَعُلا مِن ذى ثلاثةٍ كَنِعْمَ**"[٥]. فيهِ أمورٌ:

الأول: مرادُهُ كَنِعْمَ في المدحِ وبئسَ في الذَّمِّ، فاكتفَى بأحدِهِمَا.

الثاني: شرطُهُ أنْ يكونَ(١٠٦/أ) ممَّا يُتَعَجَّبُ منهُ، صرَّحَ[٦] بِهِ ابنُ عصفور[٧]، وخَطَّابٌ في الترشيحِ[٨]، واستدركَهُ ابنُ هشام. قالَ خطَّابٌ: "فإنْ أردتهُ من الرُّباعيِّ فصاعدًا أو الألوانِ، أو العاهاتِ، استُغْنِيَ بأفْعَلَ الفعلِ فيقالُ: أشدُّ الحمرةِ حمرتُهُ[٩]، وأشدُّ الانطلاقِ انطلاقُهُ[١٠]".

الثالث: المرادُ أنَّهُ كَهُمَا في العملِ، أمَّا المعنَى فَلاَ، لأنَّ في "فَعُلَ" زيادةَ معنَى التَّعَجُّبِ[١١].

الرابع: قالَ أبو حيان: وسواءٌ في ذلكَ فَعُلَ موضوعًا أو مُحَوَّلاً، ولا يُؤخذُ[١٢] ذلكَ من كلامِهِ. وكذا[١٣] قالَ ابنُ هشام: كانَ ينبغي أنْ يقولَ المتأصِّلُ والمحوَّلُ، لأنَّهُ ليسَ في كلامِهِ إشعارٌ بأنَّهُ يجوزُ لكَ[١٤] أنْ تحوِّلَ[١٥] غيرَ فَعُلَ إلى فَعُلَ وتجريهِ[١٦] هذا المجرَى، بل إذا ثبتَ لنا فَعُلَ حَكَمْنَا لَهُ بهذا الحكمِ. قالَ: فإنْ قيلَ: فإنَّهُ قالَ في الألفية: "مُسْجَلا[١٧]" فنعيدُهُ[١٨] إلى فَعُلَ. فالجوابُ: أنَّهُ لا قرينةَ تصرفُ الإطلاقَ إلى هذينِ القسمينِ، وإنَّما المتبادرُ أنَّ الإطلاقَ لأحكامِ نعْمَ، أي كَنِعْمَ في سائرِ أحكامِها[١٩]. قالَ: فإنْ قلتَ: قولُ الألفيةِ "مِنْ ذي ثلاثة "يدلُّ على أنَّكَ تَبْنيهِ[٢٠] منها. قلتُ: نَعَمْ، إلاَّ أنَّهُ يخرجُ عنهُ ما وُضِعَ على "فَعُلَ" أصلاً[٢١]، ولم يحوَّلْ عن ذي ثلاثةٍ، فأيًّا[٢٢] ما قلتَ وَرَدَ عليكَ. ثمَّ اختارَ - أعني ابنَ هشام - هذا التقريرَ[٢٣] في موضعٍ آخرَ.

---

(١) ينظر منهج السالك ٤٠١. والهمع ٤٣/٥.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٣٧ وفيه: ويلحقُ ببئسَ ساءَ، وبنعمَ مصوغٌ على فَعُلَ من كلِّ ثلاثيٍّ قياسًا.

(٣) في ر: إفرادها، وهو تحريف.

(٤) قولها: بياض في ق.

(٥) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٨/٣.

(٦) في ت: وصرح.

(٧) المقرب ٦٩/١. وشرح الجمل ٦٠٧/١. ٦٠٨.

(٨) ينظر رأيه في الهمع ٤٤/٥.

(٩) في الأصل: الحرحرته. وفي ر، ت: الجرية جرية. وفي د. ق. ظ: الحرية حرية، كله تحريف، والتصحيح من منهج السالك ٤٠٢. والارتشاف ٥٦٦. الهمع ٤٤/٥.

(١٠) منهج السالك ٤٠٢. الارتشاف ٥٦٦. الهمع ٤٤/٥.

(١١) ساقطة من ت.

(١٢) في ق: ولا يوجد، وهو تحريف.

(١٣) في ق: ولذا. وساقطة من ت.

(١٤) في ق، د، ظ: ذلك، وهو تحريف.

(١٥) في ق: يحول، وهو تصحيف.

(١٦) في ت، د: ويجربه، وهو تصحيف.

(١٧) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٨/٣.

(١٨) في ق: فتعتقده، وهو تحريف.

(١٩) في ت: أحوالها.

(٢٠) في ت، د: تبينه، وهو تصحيف. وفي ق: بنفسه، وهو تحريف.

(٢١) ساقطة من د.

(٢٢) في ر: فيا، وهو تحريف.

(٢٣) في ر، ت، ظ: التقدير، وهو تحريف.

وأجابَ عن مَا وُضِعَ على "فَعُلَ "أصلاً، بأَنَّ مرادَهُ أَنَّ الشَّرطَ هو كونُ الأصولِ[١] ثلاثةً غيرَ مخالطةٍ لأصلٍ آخرَ، أو لزائدٍ في الأصلِ أو الحالِ لا كونُ[٢] الكلمةِ على فَعُلَ في الأصلِ.

الخامس: قالَ أبو حيان: "نصَّ النحاةُ على أنَّ العربَ شذَّتْ في ثلاثةِ أفعالٍ فلم تحوِّلْها[٣]، واستعملَتْها استعمالَ نِعْمَ وبئسَ، وهي: عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ. ومن النَّحويينَ مَنْ أجازَ فيها الضَّمَّ[٤]". وكذا استدركَ ابنُ هشام هذهِ الثلاثةَ فأوردَها على عبارةِ الألفيةِ.

السادس: إذا كانَ الفعلُ معتلَّ العينِ، لزمَ قلبُها[٥] ألفًا، فتقولُ في حَسَنِ القولِ والبيعِ: قالَ الرجلُ زيدٌ، وباعَ الرجلُ زيدٌ، فإنْ كانَ معتلَّ اللامِ وهو على فَعُلَ وضعًا. بقيَ نحو: سَرُوَ الرجلُ زيدٌ[٦]، ويجوزُ التَّسكينُ. أوْ علَى فَعَلَ أوْ فَعِلَ فالجمهورُ: تحويلُهُما[٧] إلى فَعُلَ، فتظهرُ الواوُ، وتنقلبُ[٨] الياءُ واوًا، نحوُ: خَشُوَ، ورَمُوَ. وقالَ الكسائي: بلْ تُقَرُّ[٩]، نحوُ: لرَمَى[١٠] الرجلُ زيدٌ، ولغَزَا الرجلُ بكرٌ[١١].

السابع: قالَ أبو حيان: "أكثرُ النحويين على أنَّ[١٢] "فَعُلَ "المذكورَ تثبتُ[١٣] لَهُ أحكامُ نِعْمَ وبئسَ فقط. وذهبَ الأخفشُ والمبرِّدُ إِلى أنَّهُ يجوزُ إلحاقُهُ ببابِ التَّعَجُّبِ. وحكَى الأخفشُ الاستعمالينِ عن العربِ[١٤]". ويجوزُ في التعجبِ جرُّ فاعلِه بالباءِ، نحوُ: حسُنَ بزيد رجلاً. وقالَ ابنُ هشام: قولُهُ: مُسْجَلاً "أي مطلقًا إنْ أرادَ الإطلاقَ بالنَّظرِ إِلى الأحوالِ، أي على كلِّ حالٍ، لَزِمَ قولُ الفارسي أَنَّ فاعلَهُمَا لا يكونُ إلاَّ كفاعلِ نِعْمَ وبئسَ. والحَقُّ أَنَّهُ يجوزُ تجريدُهُمَا لمعنًى[١٥] التَّعَجُّبِ، فَلاَ يلزمُ ذلكَ، كقولِهِ:

.... وحُقَّ لَهَا بُكاهَا[١٦]

وقولِهِ:

وحُبَّ بِهَا مقتولةً حينَ تُقْتَلُ[١٧]

---

(١) في ر: الأصل، وهو تحريف.
(٢) في ر: لا تكون، وهو تحريف.
(٣) في ق: يحولها.
(٤) منهج السالك ٤٠١.
(٥) في ق: فيها. وفي د: قبلها، وكلاهما تحريف.
(٦) ينظر الهمع ٤٤/٥.
(٧) في ق: يحولهما. وفي د: ونحوهما، وكلاهما تحريف.
(٨) في د: وتقلب.
(٩) في ق: يقر.
(١٠) في ر، ت، ق، د، ظ: كرما، وهو تحريف.
(١١) الأصول لابن السراج ١٣٦/١. وينظر منهج السالك ٤٠١ – ٤٠٢. والارتشاف ٥٦٧.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في ت، د، ق: تبت، وهو وجه.
(١٤) الارتشاف ٥٦٦.
(١٥) في ق: بمعنى، وهو تحريف.
(١٦) قطعة من بيت، وتمامه: بكت عيني وحُقَّ لها بكاها   وما يغني البكاءُ ولا العويلُ
والبيت ينسب إلى حسان بن ثابت (ديوانه ٥٠٤/١) وإلى عبد الله بن رواحة (ديوانه ٩٨). وينظر المنصف ٤٠/٣. وشرح شواهد الشافية ٦٦/٤.
(١٧) هذا عجز بيت للأخطل غياث بن غوث (شعره ١٩/١) وفيه: وأَطْيِبْ، بدلا من: وحُبّ، وصدره:
فقلتُ: اقتلوها عنكم بمزاجها
وينظر شرح الشافية للرضي ٤٣/١، ٧٧. والهمع ٥٢/٥.

وهو[١] قولُ الأخفش وهو المختار، وإنْ أرادَ في[٢] جميعِ أحكامِهَا فَمُسَلَّمٌ. يعني فتجري أحكامُها المذكورةُ عليه، لكنْ من جملةِ أحكامِهَا ملازمةُ فاعلِها، لكونِه أحدَ(١٠٦/ب)الثلاثة، فيلزمُ المحذورُ[٣]. قالَ: والَّذي تحرَّرَ أنْ يُؤخَذَ الإطلاقُ بالنسبةِ إلى فَعُلَ أصلاً أو مُحَوَّلاً[٤] فَلاَ يلزمُ محذورٌ.

قول الألفيَّة[٥]: "**ومِثْلُ نِعْمَ "حَبَّذا[٦]**". فيه أمران:

الأول: إنَّما مثلُها "حَبَّ" فقط، لكنْ أرادَ أنْ ينبِّهَ على أَنَّ " حَبَّ " التي[٧] بمنزلةِ نِعْمَ المقرونةِ بـــ"ذَا".

الثاني: ليستْ مثلَها سواءً، فإنَّ في "حَبَّ " زيادةَ إشعارٍ بأنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ[٨] من[٩] النَّفسِ، بخلافِ[١٠] نعْمَ. ذكرَهُ في شرحِ التَّسهيلِ[١١].

قولها[١٢]: "**وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذا[١٣]**". قالَ ابنُ قاسم: وفيها أيضًا زيادةٌ على معنَى بئسَ على حدِّ ما ذُكِرَ في حبّذا[١٤]. قالَ أبو حيان: ودخولُ "لا" على حبذًا لا يخلُو[١٥] من إشكالٍ، لأَنَّكَ إنْ[١٦] فَرَّعْتَ على (أنَّ "حبَّذا" كُلُّهُ فعلٌ، أو " حَبَّ " فعلٌ و"ذا" فاعلُهُ، فَلاَ[١٧] ينبغي أنْ يدخلَ عليهِ لأنَّ[١٨] " لاَ"[١٩] لا تدخلُ[٢٠] على الماضي غيرِ المتصرِّفِ، ولا على المتصرِّفِ إلاَّ بقلَّة، وإنْ فَرَّعْتَ على)[٢١] أنَّهُ كلُّهُ اسمٌ، فكذلكَ، لأَنَّهُ[٢٢] إنْ قُدِّرَ منصوبًا بها لم يَصحَّ، لأنَّ النَّصبَ على العمومِ، نحوُ: لا رجلَ، وهو هنا خصوصٌ، أو مرفوعًا فكذلكَ، لوجوبِ تكرارِ "لا" حينئذٍ على الأصحِّ.

قولُها[٢٣]: و"**أَوِّلِ " ذَا " المَخْصُوصَ[٢٤]**". لم يبيِّنْ إعرابَهُ، وبيَّنَهُ ابنُ الحاجب، فقالَ:

---

(١) في ت: وهذا

(٢) ساقطة من ق.

(٣) في ق: المحدود، وهو تحريف.

(٤) في ر: محلا، وهو تحريف.

(٥) قول الألفية: بياض في ق.

(٦) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٩/٣.

(٧) في ت، د: الذى، وهو وجه.

(٨) في ق: وقويته، وهو تحريف.

(٩) في ت: امن. وفي د: بامن، وكلامهما تحريف.

(١٠) ساقطة من ت.

(١١) أي ابن مالك. ينظرشرح الألفية لابن قاسم ١٠٨/٣.

(١٢) قولها: بياض في ق.

(١٣) الألفية ٤٣. شرح ابن عقيل ١٦٩/٣.

(١٤) شرح الألفية لابن قاسم ١١٠/٣.

(١٥) في ر: لا تخلو، وهو تصحيف.

(١٦) في ر: إذا.

(١٧) في ر: فعلا، وهو تحريف.

(١٨) في ر: لأنه.

(١٩) ساقطة من ر.

(٢٠) في ق: لا يدخل، وهو وجه.

(٢١) من (أن..) إلى (.. على) ساقطة من ت، د.

(٢٢) ساقطة من ت، د.

(٢٣) قولها: بياض في ق. وفي ت: قوله.

(٢٤) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ١٧١/٣.

"وإعرابُهُ كإعرابِ مخصوصِ نِعْمَ[١] "، وذكرَهُ في التسهيل وسبك المنظوم[٢]. قالَ في الكافيةِ[٣]:

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ بالتَّمييزِ عَنْ مخصوصِ حَبَّذا كقولِ مَنْ فَطِنْ
ولو عَبدْنا غَيْرَهُ شَقِينَا فَحَبَّذَا رَبًّا وحَبَّ دِينَا[٤]

تنبيهٌ[٥]: بَيْنَ مخصوصِ حَبَّذا ونِعْمَ فروقٌ:

أحدُها: أنَّهُ[٦] لا يتقدَّمُ، بخلافِ مخصوصِ نِعْمَ.

ثانيها: لا تعملُ فيهِ[٧] النواسخُ، بخلافه.

ثالثها: إعرابُهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أسهلُ منهُ في بابِ نعمَ، لأنَّ مصعبُهُ هناكَ نشأ من دخولِ نواسخِ الابتداءِ عليهِ، وهي لا تدخلُ هنا، قالَهُ[٨] في شرحِ التسهيل.

رابعها: أنَّهُ يجوزُ ذكرُ التمييزِ قبلَهُ وبعدَهُ، نحو: حَبَّذا رجلاً زيدٌ أو زيدٌ رجلاً. قالَ في شرحِ التسهيل: وكلاهُمَا سهلٌ[٩] يسيرٌ، واستعمالُهُ[١٠] كثيرٌ، إلاَّ أنَّ[١١] تقديمَ التمييزِ أَوْلَى وأكثرُ بخلافِ مخصوصِ نِعْمَ، فإنَّ تأخيرَ التَّمييزِ عنهُ نادرٌ[١٢].

قولُ ابنِ الحاجبِ[١٣]: "ويجوزُ أنْ يقعَ قبلَ المخصوصِ وبعدَهُ (تمييزٌ أو حالٌ"[١٤]. أي نكرةٌ منصوبٌ يجوزُ إعرابُهُ[١٥]) تمييزًا وحالاً. وفي سبك المنظوم: "وقد يكونُ معَهُ تمييزٌ أو حالٌ عاملُهُ حَبَّ[١٦]". قلتُ[١٧]: الذي في الارتشاف: "اختلَفَ النُّحاةُ في هذا المنصوبِ، فقالَ الأخفشُ والفارسي وجماعةٌ من البصريين: حالٌ فقط[١٨]، وقالَ[١٩] أبو عمرو بن العلاء:

---

(١) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٣١١/٢
(٢) التسهيل ١٢٩. وسبك المنظوم ورقة ٣٧.
(٣) شرح الكافية الشافية ١١١٤/٢.
(٤) يشير في البيت الثاني إلى رجز قائله عبد الله بن رواحة الأنصاري (ديوانه ١٠٧ — ١٠٨).
وهو:
باسمِ الإله وبه بَدينا ولو عَبَدنا غيرَهُ شقينا
وحبَّذا رَبًّا وحبَّ دينا
وينظر الهمع ٤٦/٥، ٤٨. والأشموني ٤٢/٣.
(٥) تنبيه: بياض في ق.
(٦) ساقطة من ت، د.
(٧) في ت: فيها، وهو تحريف.
(٨) في د: قال، بإسقاط الضمير ولا وجه له.
(٩) في ت: أسهل، وهو تحريف.
(١٠) في د: واستعمال.
(١١) في ر: الان، بدلا من: إلا أن، وهو تحريف.
(١٢) ينظر هذه الفروق في شرح الأشموني ٤٢/٣ — ٤٣.
(١٣) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٤) الكافية ١٩. وشرحها للرضي ٣١١/٢، وفيهما: أو بعده، بدلا من: وبعده. وفي شرح الرضي: يأتي، بدلا من: يقع.
(١٥) من (تمييز..) إلى (.. إعرابه) ساقطة من ت.
(١٦) سبك المنظوم ورقة ٣٧.
(١٧) قلت: بياض في ق.
(١٨) ينظر الجمل ١٢٣.
(١٩) في ت، د: فقال. وفي الارتشاف ٥٦٨: فذهب.

تمييزٌ فقط[١]، (وقالَ قومٌ: إنْ كانَ مشتقًا، فحالٌ، وإلاَّ فتمييزٌ)[٢]. قالَ أبو حيان: والذي يظهرُ أنَّهُ إنْ كانَ جامدًا، فتمييزٌ، وإنْ[٣] كانَ مشتقًا: فإنْ قَصَدَ[٤] المتكلِّمُ تقييدَ المبالغةِ في مدحِ المخصوصِ بوصفٍ، فحالٌ، وإنْ لم يُرِدْهُ، بل تبيينُ[٥] جنسِ المبالَغِ[٦] في مدحِهِ، {كانَ تمييزًا}[٧]. وفي البسيطِ: أنَّهُ منصوبٌ بإضمارٍ - أعني لا حالٌ ولا تمييزٌ - وهو قولٌ غريبٌ. ثُمَّ الأَوْلَى عندَ الفارسي تأخيرُهُ، وعندَ ابنِ مالك تقديمُهُ، وقالَ ابنُ خروفٍ: الأحسنُ تقديمُ (التمييزِ على المخصوصِ، [ويستوي التَّقديمُ والتَّأخيرُ في الحالِ. وقالَ الجرمي: يقبحُ تقديمُ)[٨] التمييزِ][٩] ويستويان في الحالِ. وقالَ أبو حيان: الأحسنُ أنْ يلي التمييزَ "ذا" ويُؤَخَّرُ المخصوصُ، وكذا الحالُ إنْ كانت لاسمِ(١٠٧/أ) الإشارةِ[١٠]، نحوُ: حبَّذا راكبًا زيدٌ، فإنْ كانتْ من المخصوصِ، فالأحسنُ أنْ تليه[١١]".

قولُ الألفيَّةِ[١٢]: **"وما سِوَى "ذا" ارْفَعْ بِحَبَّ أوْ فَجُرْ بِالْبَا**[١٣]**"**. قالَ في شرحِ التسهيل[١٤]: "وهذا الاستعمالُ جائزٌ في كلِّ ثلاثيٍّ مُضَمَّنٍ[١٥] معنى التَّعَجُّبِ[١٦]".

قولُها[١٧]: **"ودونَ "ذا" انضِمامُ الحَا كَثُرْ**[١٨]**"**. قالَ في سبكِ المنظومِ: "وكذلكَ كلُّ فَعُلَ "مرادٍ[١٩] بهِ المدحُ[٢٠]". وفي شرحِ الكافيةِ مثلُهُ[٢١]، وفي التسهيل: "وكذا[٢٢] كلُّ فعلٍ حَلْقِيِّ الفاءِ مرادٍ[٢٣] بِهِ مدحٌ أو تعجُّبٌ[٢٤] " فخصَّصَ في الفعلِ وعَمَّمَ في المعنَى. وفي الارتشافِ: "ما

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١.
(٢) من (وقال..) إلى (.. فتمييز) ساقطة من د. وينظر شرح الجمل ٦١١/١.
(٣) في ر: فان.
(٤) في ق: يقصد، وهو تحريف.
(٥) في ر: تبين وهو تحريف. وفي ق: يبين.
(٦) في ت، د: المبالغة، وهو تحريف.
(٧) كان تمييزا: ساقطة من الأصل وسائر النسخ.
(٨) من (التمييز..) إلى (.. تقديم) ساقطة من ت.
(٩) من (ويستوى..) إلى (.. التمييز) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٠) في ت، ق: إشارة، وهو وجه.
(١١) الارتشاف ٥٦٨.
(١٢) قول الألفية: بياض في ق.
(١٣) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ١٧٢/٣.
(١٤) أي: ابن مالك.
(١٥) في ق: نحو مضمن، بزيادة: نحو.
(١٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١١٤/٣.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ١٧٢/٣.
(١٩) في الأصل، ت، ظ: مرادا، وهو خطأ. وفي ر: من مراد، بزيادة: من.
(٢٠) سبك المنظوم ورقة ٣٧.
(٢١) شرح الكافية الشافية ١١١٩/٢، وشرح الألفية لابن قاسم ١١٤/٣.
(٢٢) في د: وكل، وهو تحريف. وساقطة من ت.
(٢٣) في الأصل، ر، ظ: يراد، وما أثبته من ت، ق، د.
(٢٤) التسهيل ١٢٩.

كانَ على فَعَلَ أصلاً أو تحويلاً يجوزُ نقلُ[١] ضَمَّةِ العينِ إلى[٢] الفاءِ إذا أُريدَ بِهِ مدحٌ أو ذَمٌّ، كانَ فاؤُهُ حرفَ حلقٍ كَحَسُنَ[٣] وحَبَّ، أوْ لاَ، كضَرُبَ، فإنْ كانَ مضعَّفًا وأُسنِدَ إلى ما يُسَكِّنُ آخرُ الفعلِ لَهُ، لم يَجُزِ[٤] النَّقلُ[٥]". انتهى.

(١) في ر، ت بعد، وهو تحريف.
(٢) في ر، ت: أي، وهو تحريف.
(٣) في ت: فحسن، وهو تحريف.
(٤) في ق: يجب، وهو تحريف.
(٥) في ت، د: الفعل، وكذا في الارتشاف. ينظر الارتشاف ٥٦٩.

بابُ أَفْعَلَ التَّفضيلِ[1]

هُنَا أمرانِ:

أحدُهُما: كذا فعلَ[2] في التسهيلِ والكافيةِ وسبكِ المنظومِ، فَفَصَلَ بينَهُ وبينَ التَّعجُّبِ ببابِ نِعْمَ وبئسَ[3]، وأَتى بهِ في العمدةِ عقبَ بابِ التعجبِ[4]، وهو أَوْلَى لاشتراكهما[5] فيما يُبنَى منهُ، وفي المعنَى أيضًا، لإفادةِ كلٍّ منهما التفضيلَ في المحكومِ بِهِ، ولم يجبْ على ذلكَ أحدٌ.

ثانيهما: كذا عبَّرَ الناظمُ بـ"أَفعَلَ التفضيلِ" في كتابيه، وعبَّرَ ابنُ الحاجب بـ"اسمِ التَّفضيلِ[6] "، قالوا: وهذا التعبيرُ أحسنُ، لتناولِ[7] " خيرًا، وشرًّا[8] "، وليسَ هذا بشيءٍ، لأنَّهما بوزنِ أَفْعَلَ في الأصلِ، وإِنْ كانَ حُذِفَ منهما. والذى يظهرُ لي[9] أَنَّ ذلكَ لتناسبِ التَّعبيرِ باسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وبهذا يَرِدُ على الغجدواني[10] في قولِهِ: لو صَحَّ ما ذُكِرَ في خيرٍ وشرٍّ من الأصلِ لَمَا كانَ في تلكَ الترجمةِ[11] فائدةٌ. وقالَ ابنُ هشام: من عبَّرَ بـ"اسمِ التَّفضيلِ" أجراهُ كقولِهِم: اسمُ الفعلِ، ومَنْ[12] قالَ: "أَفعْلُ التَّفضيل" احترزَ بِهِ عن "أَفْعَلَ[13] " في نحوِ:

أَفْكَلَ، ونحوِ: أَحْمَرَ، ونحوِ: أَعْوَرَ. وعبَّرَ[14] سيبويهِ عنهُ بـ"الصِّفةِ[15] "، وهو يناسبُ الصفةَ المشبَّهَةَ وبينهما من الاشتراكِ الضعفُ في العملِ.

قولُ الحاجبيةِ: "ما اشْتُقَّ من فِعْلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِه، وهو أَفْعَلُ[16]". فيهِ أمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ الرضي: "ينتقض بنحوِ: فاضِلٍ وزائِدٍ وغالِبٍ. قالَ: ولو احترزَ عن مثله بأَنْ يُقالَ: "ما اشتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِهِ فيهِ[17]". أي في الفعلِ المُشتَقِّ منهُ لانتقضَ[18] بنحوِ: طائلٍ، أي زائدٍ في الطولِ على غيرِهِ [وشِبْهِهِ من اسمِ الفاعلِ المبنيِّ من بابِ

---

(١) باب أفعل التفضيل: بياض في ق. (٢) في ت: فصل.

(٣) لم يفصل ابن مالك بين التعجب وأفعل التفضيل في التسهيل، وربما اعتمد السيوطي على نسخة غير التي بين أيدينا فقرر أنه فصل بينهما بنعم وبئس. ينظر التسهيل ١٢٦، ١٣٠، ١٣٣. ولكن في الكافية الشافية وسبك المنظوم فصل بينهما كما قال السيوطي. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٠، ١١٠٠، ١٠٧٥، وسبك المنظوم ورقة ٣٦، ٣٧.

(٤) شرح العمدة ٧٤١، ٧٥٦. (٥) في ر: لا يشاركهما، وهو تحريف.

(٦) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢/٢١٢. (٧) في ق: ليتناول، وهو وجه.

(٨) في ر: أو بدلا من: و. (٩) ساقطة من د.

(١٠) أحمد بن علي بن محمود جلال الدين الغجدواني من شراح كافية ابن الحاجب توفي سنة ٧٢٠هـ. بغية الوعاة ١/٣٤٧. كشف الظنون ٢/١٣٧١. ابن الحاجب النحوي ٥٩.

(١١) في ر: الرحمة، وهو تحريف.

(١٢) في ر: ومعنى. وفي ق، د: ومعنا، وكلاهما تحريف.

(١٣) في د: أخل، وهو تحريف. (١٤) في د: وعنه، وهو تحريف.

(١٥) الكتاب ١/٢٠٣. (١٦) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢١٢.

(١٧) في ر: منه، وهو تحريف.

(١٨) في ر: لا ينتقض. وفي ق: لا ينتقض، وكلاهما تحريف.

المغالبة](١)، والأَوْلَى أنْ يقالَ: هو المبنيُّ على أفْعَلَ لزيادةِ صاحبهِ على غيرِهِ في الفعلِ(٢) المشتقِّ منهُ(٣)"(٤). انتهى. قلتُ(٥): لا يَرِدُ عليهِ ما ذكرَهُ، لأنَّ في قولِهِ: "وهو أَفْعَلُ "راجعًا إلى ما في قولِهِ "ما اشتُقَّ منهُ". والمعنَى هو: ما(٦) اشتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بسببِ زيادةٍ لَهُ على غيرِهِ، أي في الفعلِ المذكورِ بقرينةِ السياقِ، وذلكَ المشتقُّ هو أَفْعَلُ، فلا يَرِدُ عليهِ فاضلٌ ونحوُهُ، فتأمَّلْ.

الأَمْرُ الثَّاني(٧): قَيَّدَ في المتوسطِ وغيرِهِ قولَهُ: "وهوَ أَفْعَلُ": بقولِهِ "غالبًا(٨) " ليخرجَ نحوُ خيرٍ وشرٍّ، ولا حاجةَ إلى ذلكَ لِمَا تقدَّمَ.

الثالثُ(٩): قالَ ابنُ مالكٍ في التحفةِ: "يَرِدُ على ظاهرِ الحدِّ: صِيَغُ المبالغةِ، فإنَّها سِيقَتْ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِها، لكنْ يخرجُهُ قولُهُ: "وهو أفْعَلُ". فلو قالَ: "بأفْعَلَ " لم يَرِدِ السؤالُ البتَّةَ(١٠)".

(١٠٧/ب) الرابعُ(١١): قالَ في المتوسطِ: "هذا الحدُّ يُشْكِلُ بنحوِ: "أَحْنَكُ الشَّاتينِ(١٢) "، و"آبَلُ الحناتِمِ(١٣) "، لأنَّهما غيرُ مشتقَّينِ من فعلٍ(١٤)". قال الغجدواني: "وفيهِ نظرٌ، لأنَّ معنى قولِهِ: "أَحنَكُ الشَّاتينِ " أَشدُّهما أَكْلاً، فيجوزُ أنْ يكونَ مشتقًّا من قولِهِم: احتَنَكَ الجرادُ الأَرضَ إذا أكَلَ ما عليها، كذا في الصِّحاحِ(١٥). كما اشتُقَّ أخصرُ من الاختصارِ بحذفِ الزوائدِ، وكذا آبَلُ الحناتِمِ، يجوزُ أَنْ يكونَ مُشتَقًّا من أَبِلَ الرجلُ، بالكسرِ إبالةً فهو آبِلٌ، أي حاذقٌ بمصلحةِ الإبلِ، كذا في الصِّحاحِ(١٦) " انتهى. قلتُ(١٧): الثاني لا بأسَ بهِ، والأوَّلُ ممنوعٌ، لتصريحِهِم بأنَّ نحوَ: ما أخصرَهُ من الاختصارِ مسموعٌ، لا(١٨) يجوزُ القياسُ عليهِ كما تقدَّمَ، ويُحمَلُ على أنَّهُ واردٌ كذلكَ

---

(١) من (وشبهه..) إلى (.. المغالبة) ساقطة من الأصل، ر، ق، ت، ظ، وما أثبته من د.
(٢) في ر: فعل، بإسقاط: ال، ولا وجه له.
(٣) في د: أي في المصدر المشتق هو منه، بدلا من: المشتق منه، وهو تحريف وفي شرح الكافية للرضي: المشتق هو منه.
(٤) شرح الكافية ٢/٢١٢.
(٥) قلت: بياض في ق.
(٦) ما: ساقطة من ر.
(٧) الأمر الثاني: بياض في ق.
(٨) الوافية في شرح الكافية (المتوسط) ورقة ١٣٨.
(٩) الثالث: بياض في ق.
(١٠) النكت على الحاجبية ورقة ٤٩.
(١١) الرابع: بياض في ق.
(١٢) اللسان: (حنك).
(١٣) في جمهرة الامثال ١/٢٠٠: قولهم: "آبَلُ من حُنَيفِ الحَناتِم "وهو رجل من تيم اللات، حاذق برعي الإبل "والحَنـتَم: جرار خضر تضرب إلى الحمرة، والحنتم سحاب، وقيل: سحاب سود، والحناتم سحائب سود لأن السواد عندهم خضرة، والواحدة: حنتمة. اللسان: (حنتم).
(١٤) الوافية في شرح الكافية (المتوسط) ورقة ١٣٨.
(١٥) الصحاح (حنك) ٤/١٥٨١.
(١٦) الصحاح (أبل) ٤/١٦١٨.
(١٧) قلت: بياض في ق.
(١٨) في ر: ولا، بزيادة: الواو.

على سبيلِ الشذوذِ، هروبٌ من مضيقٍ[١] إلى ما هو أضيقُ منهُ، لإمكانِ تقييدِ الحدِّ بقولِه: "ما اشتُقَّ غالبًا "، فلو زادَ المتوسطُ[٢] هذا القيدَ هنا لكانَ صوابًا. فإنْ قلتَ[٣]: هل يَرِدُ هذا[٤] على قولِ الألفيَّةِ: صُغْ من مَصوغٍ منهُ للتَّعجُّبِ أَفْعَلَ للتَّفضيلِ.....[٥] فإنَّهُ صريحٌ في أنَّهُ لا بُدَّ من أخذِهِ من فِعْلٍ. قلتُ[٦]: لاَ، فإنَّ هذا أمرٌ بالصَّوْغِ القياسيِّ، لا حدٌّ لاسمِ التَّفضيلِ.

قولُهُ[٧]: "**وقدَ جاءَ للمفعولِ**[٨]". قالَ في التحفةِ: "هذا يشعرُ بقلَّتِه، وهو كثيرٌ مطَّردٌ[٩] إذا أُمِنَ اللَّبسُ، إمَّا لأنَّهُ[١٠] لم يُستعملْ إلاَّ مبنيًّا للمفعولِ نحو: بُهِتَ، وسُقِطَ في يدِهِ، وعُنِيَ[١١] بكذا، وإمَّا لقرينةٍ، نحو: "أشْغَلُ مِنْ ذاتِ النَّحْيَيْنِ[١٢]"[١٣].

قولُ الألفيَّةِ[١٤]:

وأَفْعَلَ التَّفضيلِ صِلْهُ أبَدَا — تقديرًا أوْ لفظًا – بِمِنْ إنْ جُرِّدَا[١٥]

فيهِ أمورٌ:

الأول: يقتضي قولُهُ: "صِلْهُ "أنَّهُ لا يفصلُ بينَهُ وبينَها، وليسَ على إطلاقِه، بلْ يجوزُ الفصلُ بمعمولِ "أَفْعَلَ "كالظَّرفِ والتَّمييزِ، ذَكَرَهُ في شرحِ الكافيةِ"[١٦]. وبـ "لو" وما اتَّصلَ[١٧] بها، ذكرَهُ في الارتشافِ[١٨]. ولا يجوزُ بِسِوَى ذلكَ.

الثاني: إنَّما[١٩] يكثرُ تقديرُ[٢٠] "مِنْ" في الخبرِ، ويقلُّ[٢١] في الحالِ والنَّعتِ، ذكرَهُ في الكافية، فقال:

.... وفي نَعْت نَدَرْ — حَذْفٌ وَشَاعَ لِدَلِيلٍ في الخَبَرْ[٢٢]

قالَ أبو حيان: ويشملُ الخبرُ، خبرَ المبتدإِ، وكانَ، وإنَّ، وثاني ظننتُ وبابَهُ.

---

(١) في ق: تصديق، وهو تحريف. (٢) في ر: في المتوسط.
(٣) فإن قلت: بياض في ق. (٤) ساقطة من ق.
(٥) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ٣/١٧٤. (٦) قلت: بياض في ق.
(٧) قوله: بياض في ق. (٨) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢١٢.
(٩) في الأصل، د: يطرد، وما أثبته من ر، ت، ق، ظ.
(١٠) في ق: أنه. (١١) في ت: وعن، وهو تحريف.
(١٢) النحــي: بالكسر: زق للسن والجمع انحاء. وينظر هذا المثل في: مجمع الأمثال للميداني ١/٣٧٦. وفرائد اللآل ١/٣٢٧.
(١٣) النكت على الحاجبية ورقة ٤٩. (١٤) قول الألفية: بياض في ق.
(١٥) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ٣/١٧٦. (١٦) شرح الكافية الشافية ٢/١١٣١.
(١٧) في ق: أفضل، وهو تحريف. (١٨) الارتشاف ٦٦٢. وينظر منهج السالك ٤٠٨، ٤٠٩.
(١٩) ساقطة من ت.
(٢٠) في ق: تقديره.
(٢١) في د: ونقل، وهو تصحيف.
(٢٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١٢٨.

الثالث: إذا كانَ "أَفْعَلُ التفضيل[(١)] " مبنيًّا ممَّا يتعدَّى بـ"مِنْ[(٢)] " جازَ الجمعُ بينَهُمَا وتقديمُ أَيَّتِهما[(٣)]، نحوُ: زيدٌ أقربُ مِنْ عمرٍو مِنْ كلِّ خيرٍ ومِنْ خيرٍ مِنْ عمرٍو.

قولُ ابنِ الحاجبِ[(٤)]: **"والذي بِمِنْ مفرَدٌ مذكَّرٌ لا غيرُ[(٥)]"**. كذا المضافُ لنكرةٍ جامدةٍ أو مشتقَّة. وقد ذكرَهُ في الألفيةِ و[(٦)] الشذورِ[(٧)].

قولُهُ: **"فإذا أُضيفَ، فَلَهُ معنيان، أحدُهُما وهوَ الأكثرُ أَنْ يُقصَدَ[(٨)] به الزيادةُ على مَنْ أُضيفَ إليه، فيُشتَرطُ أنْ يكونَ منْهُم. والثَّاني أَنْ يُقصَدَ[(٩)] زيادةً مطلقةً ويضافُ للتَّوضيحِ[(١٠)]"**. فيهِ أمرانِ:

الأول: هذا خاصٌّ بِمَا إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ.

الثاني: ذُكِرَ لَهُ قسمٌ ثالثٌ، وهو انْ يُؤَوَّلَ بما لا تفضيلَ فيهِ من اسمِ فاعلٍ أو صفة، ذَكَرَهُ أبو عبيدة، وأجازَهُ المبرِّدُ قياسًا[(١١)]. قالَ في التسهيل: والأصحُّ قَصْرُهُ على السَّماعِ[(١٢)]. قالَ في شرحِهِ: وما سُمِعَ منهُ فالمشهورُ فيهِ التزامُ الإفرادِ والتذكيرِ. قالَ: وقد يُجمعُ إذا(١٠٨/أ) كانَ فيما هوَ لَهُ جمعًا، كقولِهِ:

إذا غابَ عَنْكُم أسودُ العينِ كُنْتُم ... كِرامًا وأَنْتُم مَا أَقَامَ أَلَائِمُ[(١٣)] [(١٤)]

قالَ: وإذا صَحَّ جمعُ أفْعَلَ[(١٥)] العاري لتجرُّدِهِ[(١٦)] من معنىَ التفضيلِ، جازَ أنْ يؤَنَّثَ، فيكونُ قولُ ابنِ هانئٍ[(١٧)]:

كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِن فواقِعِهَا[(١٨)]

---

(١) التفضيل: ساقطة من ق. (٢) في ت، د: نحو، بدلا من: بمن، وهو تحريف.

(٣) في ق: أيتها. (٤) قول ابن الحاجب: بياض في ق.

(٥) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢/٢١٤. (٦) الألفية و: ساقطة من ق.

(٧) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ٣/١٧٨. وشرح شذور الذهب ٤١٦.

(٨) في ر: تقصد، وهو وجه. (٩) في الكافية ١٥: تقصد.

(١٠) الكافية ١٥. شرحها للرضي ٢/٢١٤.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢١٧. منهج السالك ٤١٢.

(١٢) التسهيل ١٣٤. (١٣) في الأصل، ر، ت، د: الأئمة، وما أثبته من ظ.

(١٤) نسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه. ينظر أمالي القالي ١/١٧١، ٢/٤٧. معجم البلدان ١/١٩٣. منهج السالك ٤١٢. ومغني اللبيب ٤٩٨. وشواهد المغني للسيوطي ٧٩٩. وأسود العين: جبل بنجد، معجم البلدان ١/١٩٣.

(١٥) في ق: جميع أفعال، بدلا من: جمع أفعل، وهو تحريف.

(١٦) في ت، د: لمجرده، وهو تحريف.

(١٧) هو الحسن بن هانئ (أبو نواس) شاعر العراق في عصره، اشتهر بمجونه وخمرياته. توفي سنة ١٩٨هـ. تاريخ بغداد ٧/٤٣٦ – ٤٤٩. وفيات الأعيان ٢/٩٥ – ١٠٤.

(١٨) صدر بيت لأبي نواس (ديوانه ٧٢)، وعجزه: حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهبِ وينظر منهج السالك ٤١٢. ومغني اللبيب ٤٩٨. والأشموني ٣/٤٨.

صحيحًا.

قولُهُ[١]: "ويجوزُ الإفرادُ والمطابقةُ[٢]". هو رأيُ الأكثرِ، واختارَه ابنُ مالك أيضًا، وذهبَ ابنُ السراج ومَنْ وافقَهُ إلى التزامِ الإفرادِ، وعلى الأوَّلِ اختُلفَ في الأصَحِّ، فقالَ أبو بكر بن[٣] الأنباري[٤]: عدمُ المطابقةِ أفصحُ. وقالَ أبو منصور الجواليقي[٥]: المطابقةُ أفصحُ[٦].

قولُ الشذورِ[٧]: "أوْ لِمَعْرِفَة فالوَجْهَانِ[٨]". محلُهُ[٩] إذا قَصَدَ بِهِ الزيادةَ على مَنْ أُضيفَ إليهِ، كما ذكرَهُ ابنُ الحاجب. وفي الألفيةِ "وإلاَّ فتجبُ المطابقةُ[١٠]".

قولُ الألفيَّةِ[١١]:

إنْ تَكُنْ[١٢] بتلوِ "مِنْ" "مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أبدًا مُقَدِّمَا[١٣]

أي: وجوبًا. قالَ في شرحِ[١٤] التسهيل: لأنَّ الاستفهامَ لَهُ الصَّدرُ. ذكرَ أصلَ هذهِ المسألةِ الفارسي في التذكرةِ، وهيَ من المسائلِ المغفولِ عنها[١٥].

قالَ أبو حيان: "وقد مَنَعَ[١٦] الفارسي من[١٧] ذلكَ في الحلبيَّات، فقالَ: أفْعَلُ لا يقوَى قوَّةَ الفعلِ فيعملُ في ما قبلَهُ، ألاَ تَرَى أنَّكَ لا تجيزُ: مِمَّنْ أنتَ أفضلُ، ولا: مِمَّنْ أفضلُ أنتَ، (فتقدُّمُ[١٨] الجَارِّ عليهِ لضعفِهِ أنْ يعملَ في ما تقدَّمَ. قالَ: وإذا وَقَعَ فيهِ الخلافُ[١٩]) من الفارسي، فينبغي المنعُ حتَّى يسمعَ مثلَ هذا التَّركيبِ عَنِ العربِ، وإنْ كانَ القياسُ يقتضي جوازَهُ[٢٠]". قالَ ابنُ هشام: وبقيَ على النَّاظم أنْ يقولَ: أو بِتِلْوِ تِلْوِهَا، نحوُ: زيدٌ أفضلُ مِنْ غلامِ مَنْ. وقد ذكرَهُ في العمدةِ، فقالَ: "ويلزمُ تقديمُهُ - أي المفضولُ - إنْ تضمَّنَ[٢١] استفهامًا، أو أُضيفَ إلى متضمِّنِه[٢٢]".

---

(١) قوله: بياض في ق.
(٢) الكافية ١٥. شرح الكافية للرضي ٢/٢١٤.
(٣) ابن: ساقطة من ت.
(٤) أبو بكر بن القاسم بن بشار بن الحسن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هـ. تاريخ بغداد ٣/١٨١. بغية الوعاة ١/٢١٢ – ٢١٤ مقدمة كتاب الزاهر.
(٥) هو موهوب بن أحمد بن محمد النحوي اللغوي المتوفى سنة ٤٦٥ هـ. وفيات الأعيان ٥/٣٤٢ – ٣٤٤. بغية الوعاة ٢/٣٠٨.
(٦) ينظر في هذه المسألة منهج السالك ٤١١. والهمع ٥/١١٢.
(٧) قول الشذور: بياض في ق.
(٨) شرح شذور الذهب ٤١٦.
(٩) في د: محل، بإسقاط الضمير ولا وجه له.
(١٠) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ٣/١٧٨.
(١١) قول الألفية: بياض في ق.
(١٢) في ر، ق، د: يكن، وهو تصحيف.
(١٣) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ٣/١٨٣.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) ينظر الارتشاف ٦٦٢.
(١٦) في ر: تتبع، وهو تحريف.
(١٧) في ق: في، وهو تحريف.
(١٨) في ر: فيقدم.
(١٩) من (فتقدم..) إلى (.. الخلاف) ساقطة من ت، د.
(٢٠) الارتشاف ٦٦٢.
(٢١) في ر: يتضمن.
(٢٢) شرح العمدة ٧٥٦.

قولُها[١]: "ورفْعُهُ الظَّاهرَ نزرٌ[٢]". يَقتضي أنَّهُ يُنصَبُ، وليسَ على إطلاقِه، وقولُ ابنِ الحاجب: "ولا يعملُ في مُظهرٍ[٣]". يقتضي أنَّهُ لا يُنصَبُ كما لا يُرفَعُ، وليسَ على إطلاقِه أيضًا. فأحسنُ منهما قولُ الشذورِ: "ويَعْمَلُ في تمييزٍ وحالٍ وظرفٍ وفاعلٍ مستترٍ مطلقًا، ولا يعملُ في مصدرٍ ولا مفعولٍ بهِ مُطلقًا، ولا فاعلٍ ملفوظٍ بهِ[٤]". وفي الوافية: لَمْ يَرْفعوا اسْمًا ظاهرًا بِأَفْعَلاَ[٥]". وهي كالألفيةِ. وفي تعليقِ ابنِ هشام: أَنَّ قولَ الألفيةِ: "ورَفْعُهُ الظَّاهرَ[٦] نزرٌ" يُوهِمُ أنَّ رفعَهُ المضمرَ مطلقًا مطَّردٌ، وليسَ كذلكَ، بَلْ يُشترطُ أنْ لا يكونَ منفصلاً.

قولُ الشذورِ[٧]: "إلاَّ في مسألةِ الكُحْلِ[٨]". فيهِ إبهامٌ. وكذا[٩] قولُ (الألفيةِ: "ومتَى عاقبَ فِعلاً فكثيرًا ثَبَتَا[١٠]". وكذا قول)[١١] الكافية:

.... ما لَمْ تَرَهُ قَد جُعِلا

مُخَلَّصا مِنْ أَنْ يُحالَ بينَ مِنْ ... وبينَهُ بأجنبيٍّ مُقْتَرِنْ[١٢]

فأحسنُ من ذلكَ قولُ ابنِ الحاجب: "إلاَّ إذا كانَ لشيءٍ[١٣] وهوَ في المعنَى لمسبَّبٍ مفضَّلٍ باعتبارِ الأوَّلِ على نفسِهِ باعتبارِ غيرِهِ منفيًّا[١٤] "، إلاَّ أنَّ فيهِ طولاً، فأحسنُ منهُ قولُهُ في الوافية:

.... إلاَّ مُسَبَّبًا أتى مُفَضَّلاَ

مُفَضَّلاً عليهِ مِنْ وَجْهَيْنِ ... مَوْصُوفُهُ المنفيُّ ثانِي اثنينِ[١٥]

إلاَّ أنَّ فيهِ مَعَ الأوَّلِ تعقيدًا وقلاقةً، فأحسنُ منهُ أنْ يُقالَ:

إلا (١٠٨/ب) إذا[١٦] أُولِيَ نفيًا، وكانَ مرفوعُهُ مفضَّلاً على نفسِهِ (باعتبارين. وقالَ ابنُ مالك في التحفة: "عبارةُ ابنِ الحاجبِ قلقةٌ، والأسهلُ[١٧] أنْ يقالَ: إلاَّ إذا كانَ لشيءٍ[١٨] مفضَّلٍ على نفسِهِ)[١٩] باعتبارِ حالينِ أو وقتينِ [وكانَ][٢٠] منفيًّا[٢١]".

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ١٨٧/٣.
(٣) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢١٩/٢.
(٤) شرح شذور الذهب ٤١٤.
(٥) شرح الوافية نظم الكافية ٣٣٤.
(٦) في ر: ظاهر.
(٧) قول الشذور: بياض في ق.
(٨) شرح شذور الذهب ٤١٤.
(٩) في ت: وكذلك.
(١٠) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ١٨٧/٣.
(١١) من (الألفية..) إلى (.. قول) ساقطة من ق.
(١٢) في ق: يقترن. وينظر شرح الكافية الشافية ١١٣٩/٢.
(١٣) في ت، ق: الشيء.
(١٤) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢١٩/٢.
(١٥) شرح الوافية نظم الكافية ٣٣٤.
(١٦) في د: إذا كان، بزيادة: كان ولا وجه لها.
(١٧) في ق: والأحسن، وهو وجه.
(١٨) في ق، د: بشيء، وهو تحريف.
(١٩) من (باعتبارين..) إلى (.. نفسه) ساقطة من ت.
(٢٠) وكان: ساقطة من الأصل وسائر النسخ، وما أثبته من النكت على الحاجبية ورقة ٥٠ وهو أنسب.
(٢١) النكت على الحاجبية ورقة ٥٠.

قولُها[١]:

كَلَنْ[٢] تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ　　أَوْلَى بِهِ[٣] الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[٤]

هذا مختصرٌ من أصلِ مثالِ المسألةِ، لأنَّ الأصلَ أنْ يقعَ الظاهرُ بينَ ضميرينِ، أَوَّلُهُمَا للموصوفِ، وثانيهما للظاهرِ، نحوُ: "ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينِه الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ[٥]". (وقد يحذفُ الضميرُ الثاني ويدخلُ[٦] " مِنْ " إمَّا على الظاهرِ، نحوُ: من كُحْلِ عينِ زيدٍ[٧]) أَوْ محلِّهُ، نحوُ: مِنْ عينِ زيدٍ، أو ذي[٨] المَحَلِّ، نحوُ: مِنْ زيدٍ[٩]. والمثالُ الذي ذكرَهُ المصنفُ أصلُهُ: "أَوْلَى بِهِ الفضلُ مِنْ[١٠] ولايتِهِ بالصِّدِّيقِ" ثُمَّ صارَ مِنْ فضلِ الصَّدِّيقِ، ثُمَّ مِنْ الصَّدِّيقِ[١١]. وقد ذكرَ ابنُ الحاجب صورةَ الإثباتِ والحذفِ ودخولِهِ على المَحَلِّ فقط. وزادَ: أَنَّهُ يجوزُ حذفُ[١٢] المجرورِ مِنَ[١٣] المتأخِّرَيْنِ، ويُقَدَّمُ[١٤] ما يعودُ إليهِ ضميرُ المجرورِ المتأخِّرِ نحو: "ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ[١٥]".

قولُ ابنِ الحاجبِ[١٦]: "لأنَّهُ بمعنَى حَسَنٍ[١٧]". قالَ في التحفةِ: "فيهِ نظرٌ، لأَنَّهُ لا يصحُّ أنْ يقولَ: ما رأيتُ رجلاً أحسنُ[١٨] في عينِهِ الكحلُ مِنْ عينِ زيدٍ[١٩]".

تنبيهٌ:

قالَ ابنُ مالكٍ: "لم يَرِدْ[٢٠] هذا الاستعمالُ إلاَّ بعدَ نفيٍ، ولا بأسَ باستعمالِهِ بعدَ نهيٍ أَوِ استفهامٍ في معنى النَّفيِ[٢١]، نحو: لاَ يَكُنْ غيرُكَ أحبَّ إليهِ الخيرُ مِنْهُ إليكَ، وهلْ في النَّاسِ مِنْ رجلٍ أحقَّ بِهِ الحِدُّ مِنْهُ بِمُحْسِنٍ لاَ يَمُنُّ[٢٢]". قالَ أبو حيان: "والأَوْلَى الاقتصارُ على موردِ

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) في د: ظن، وهو تحريف.
(٣) في ر: أولا من، بدلا من: أولى به، وهو تحريف.
(٤) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ١٨٧/٣.
(٥) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣١/٢، ٣٢. وشرح العمدة ٧٧٣ – ٧٧٤. والهمع ١٠٩/٥.
(٦) في ت: وتدخل. وفي ظ: وتحذف.
(٧) من (وقد..) إلى (.. زيد) ساقطة من ق.
(٨) في ق: من ذى، بزيادة: من.
(٩) ينظر الهمع ١٠٩/٥.
(١٠) في د: من الفضل.
(١١) ثم من الصديق: ساقطة من ق.
(١٢) في الأصل، ر، ت، ق، ظ: الحذف، اللام زائدة، وما أثبته من د.
(١٣) في ت: المجرورين، بدلا من: المجرور من.
(١٤) في ر، ت، ق: وتقدم، وهو وجه. وفي د: وقد تقدم.
(١٥) ينظر الكافية ١٦. وشرحها لابن الحاجب ٩٩ – ١٠٠ وشرحها للرضي ٢١٩/٢. وشرح الوافية نظم الكافية ٣٣٦ – ٣٣٧. والإيضاح في شرح المفصل ٥٧١/١.
(١٦) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٧) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢١٩/٢.
(١٨) في ت، د: أحسن، وهو تحريف.
(١٩) النكت على الحاجبية ورقة ٥٠.
(٢٠) لم يرد: ساقطة من د.
(٢١) ساقطة من ت.
(٢٢) ينظر قول ابن مالك في الهمع ١٠٨/٥.

السَّماعِ، ولا يقاسُ عليهِ، لأنَّهُ رَفَعَ أفْعَلَ الظاهِرَ على سبيلِ الشذوذِ. قالَ: على أنَّ إلحاقَ ما ذُكِرَ ظاهرٌ في القياسِ[(١)]". وقالَ ابنُ هشام في تعليقِ الألفية: ظاهرُ كلامِ النَّاظمِ (وغيرِهِ أَنَّ رَفْعَ الظَّاهرِ)[(٢)] مخصوصٌ بالنَّفي، ونَصَّ[(٣)] المَحلِّيُّ[(٤)] في المفتاحِ (على أنَّ الاستفهامَ كذلكَ[(٥)]).

(١) ينظر قول أبي حيان في الهمع ١٠٨/٥.

(٢) وغيره إن رفع الظاهر: ساقطة من ت.

(٣) ونص: ساقطة من ت، د.

(٤) هو محمد بن رضوان بن أبراهيم بن عبد الرحمن العذري المحلي، كان نحويا أديبا شاعرا، توفي سنة ٧٠٠هـ. بغية الوعاة ١٠٣/١ – ١٠٤.

(٥) على أن الاستفهام كذلك: بياض في ق.

بابُ إعمالِ الظَّرفِ والمجرورِ[1]

لَمْ يذكرْهُ في الألفيةِ، ولا ابنُ الحاجب، وذكرَهُ في الشذورِ[2]. واعْلَمْ أنّي رأيتُ الظرفَ والمجرورَ في اصطلاحِ[3] النَّحوِ كالفقيرِ والمسكينِ في اصطلاحِ الفقهِ، إذا أُطلِقَ أحدُهُمَا شَمِلَ الآخَرَ، وإذا ذُكِرَا[4] فلكلٍّ معنًى[5]، ولذلكَ نظائرُ، منها: الإيمانُ والإسلامُ، والمشرِكُ والكافرُ.

قولُ الشذورِ[6]: "السّابعُ والثامنُ: الظَّرفُ والمجرورُ المعتمدانِ[7]". يعنى على[8] ما يعتمدُ عليهِ الوصفُ من النَّفيِ أَوِ الاستفهامِ، أَو صاحبُ الخبرِ أَو الوصفِ. زادَ في الشَّرحِ والمغني: أَوِ الموصولِ. قالَ: وإنَّما يكونُ ذلكَ في الوصفِ إذا كانَ صلةً لأل[9]. وما ذكرَهُ من كونِ المسموعِ بعدَهُمَا حينئذٍ فاعلاً، هو أحدُ المذاهبِ فيهِ، ونقلَهُ في المغني عن الأكثرين[10]. ورجَّحَ ابنُ مالك جوازَ كونِهِ مبتدأً مُخبَرًا عنهُ بهما معَ أنَّ الأرجحَ الفاعليةُ. والمذهبُ الثالثُ: رجحانُ الابتداءِ. والرَّابعُ: وجوبُهُ. وما ذكرَهُ على الفاعليةِ من كونِهِمَا العامِلَيْنِ فيهِ، نقلَهُ في الشرحِ عن المحققينَ[11]. وفي المغني: أَنَّهُ المختارُ[12]. واختارَ ابنُ مالك: أَنَّ العملَ للفعلِ المحذوفِ، مَعَ اعترافِهِ أنَّ الضميرَ مستترٌ[13] في الظَّرفِ. قالَ في المغني: وهذا تناقضٌ، فإنَّ الضميرَ لا يستكنُّ إلاَّ في عاملِهِ[14].

---

(١) باب إعمال الظرف والمجرور: بياض في ق.
(٢) شرح شذور الذهب ٤١٠.
(٣) في د: الاصطلاح، بزيادة: ال ولا وجه لذلك.
(٤) في ت، د: ذكر. و: إذا ذكرا ساقطه من ق.
(٥) في ر: معنا، وهو خطأ في الرسم.
(٦) قول الشذور: بياض في ق.
(٧) شرح شذور الذهب ٤١٠.
(٨) ساقطة من ت.
(٩) شرح شذور الذهب ٤١٠. ومغني اللبيب ٥٧٨.
(١٠) مغني اللبيب ٥٧٨ – ٥٧٩.
(١١) شرح شذور الذهب ٤١٠.
(١٢) مغني اللبيب ٥٧٩.
(١٣) في ت: مستترًا، وهو خطأ نحوي.
(١٤) في د: بعامله، بدلا من: في عامله. وينظر مغني اللبيب ٥٧٩.

بابُ التَّوابِع

(١٠٩/أ) قولُ ابنِ الحاجبِ[١]: "التَّوابعُ كُلُّ ثانٍ بإِعرابِ[٢] سابِقِه مِنْ جِهةٍ واحدةٍ[٣]".

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ أبو حيان: "التوابعُ محصورةٌ بالعدِّ، فلا تحتاجُ[٤] إلى رسمٍ ولا حدٍّ[٥]". ولذلكَ لم يحدَّها جمهورُ النَّحويينَ[٦].

الثاني: قالَ النِّيلي: "ينبغي أَنْ يزيدَ لفظًا أو محلاً، ليندرجَ[٧] فيهِ مثلُ: قامَ هؤلاءِ العقلاءُ، فإِنَّ سابقَهُ ليسَ معربًا لفظًا، بلْ مَحَلاً، لكنْ كيفَ ما قُدِّرَ لا يدخلُ فيهِ، مثلُ: يا أيُّها الرجلُ، فإِنَّ الرجلَ يعربُ لا[٨] بإعرابِ سابقِهِ لفظًا[٩]، ولا محلاً، أَمَّا اللفظُ فظاهرٌ، لأنَّ متبوعَهُ مبنيٌّ، وأمَّا المحلُ فهوَ نصبٌ، والتابعُ مرفوعٌ. وأيضًا فإِنَّ قولَهُم: بَيَّنتُ[١٠] لَهُ حسابَهُ[١١] بابًا بابًا[١٢]، الثاني فيهِ معربٌ[١٣] بإعرابِ سابقِهِ من جهةٍ واحدةٍ، وليسَ من التوابعِ، لأَنَّهُ ليسَ تأكيدًا لفظيًا[١٤]، ولا صفةً، ولا بدَلاً ولا بيانًا، ولا نسقًا. ومنهُ: جاءَ القومُ ثلاثةً ثلاثةً. قالَ: والجوابُ عن الأوَّلِ: أَنَّ حركةَ المنادَى[١٥] تُشْبِهُ حركةَ المعربِ، ولأنَّ البناءَ فيهِ عارضٌ وعن الثاني: أَنَّهُ[١٦] في تقديرِ لفظةٍ[١٧] واحدةٍ".

الثالث: أَنَّ قولَهُ "من جهةٍ واحدةٍ " صريحٌ[١٨] في أنَّ العاملَ في التابعِ هو العاملُ في[١٩] المتبوعِ، وفي ذلكَ خلافٌ وتفصيلٌ، فالجمهورُ: أَنَّ العاملَ في النَّعتِ والبيانِ والتأكيدِ هوَ عاملُ[٢٠] المتبوعِ. ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ والأخفش[٢١] والجرمي وأكثرِ المحققينَ كَمَا قالَ أبو حيان في شرحِ التسهيل: أَنَّ العاملَ فيها[٢٢] هو التبعيةُ[٢٣]. قالَ أَبو حيان: وهو الصحيحُ. والأكثرونَ على أنَّ العاملَ في البدلِ مقدَّرٌ[٢٤] (من لفظِ الأوَّلِ. قالَ أبو حيان: وهو المشهورُ. وقِيلَ: العاملُ)[٢٥]

---

(١) باب التوابع، قول ابن الحاجب: بياض في ق.

(٢) في ق، د: إعراب بإعراب، بزيادة: إعراب.

(٣) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٩٨.

(٤) في ت، ق: يحتاج، وهو تصحيف.

(٥) الارتشاف ٥١٢.

(٦) الهمع ٥/١٦٥.

(٧) في ت، د: فيندرج، وهو وجه.

(٨) في د: إلا، وهو تحريف.

(٩) في د: لا لفظا، بزيادة: لا.

(١٠) في ق: بينه، وهو تحريف.

(١١) في ت: حسا، بإسقاط: به.

(١٢) في ت: با، بإسقاط: با.

(١٣) ساقطة من ت، د.

(١٤) في ر: لفظًا، وهو تحريف.

(١٥) ساقطة من د.

(١٦) ساقطة من ت.

(١٧) في ت، د: ولفظة، بزيادة: الواو.

(١٨) في ق: صرح، وهو تحريف.

(١٩) ساقطة من ت.

(٢٠) ساقطة من د.

(٢١) والأخفش: ساقطة من ق.

(٢٢) ساقطة من د.

(٢٣) الارتشاف ٥١٩ – ٥٢٠. وينظر الهمع ٥/١٦٦.

(٢٤) في ق: تقدر: وهو تحريف.

(٢٥) من (من لفظ..) إلى (.. العامل) ساقطة من ت.

فيهِ الأوَّلُ بطريقِ الأصالةِ[١]، وهوَ رأيُ المبرِّد، واختارَهُ ابنُ مالكٍ. وقِيلَ: هو العاملُ نيابةً عن المقدَّرِ. والصَّحيحُ أَنَّ العاملَ في النَّسقِ هو الأَوَّلُ بواسطةِ الحرفِ. وقِيلَ: العاملُ الحرفُ نفسُهُ. وقِيلَ: مقدَّرٌ بعدَهُ. هذا هوَ المنقولُ. وعندي: أَنَّهُ لو قِيلَ: العاملُ في الكلِّ هوَ المتبوعُ، كَمَا أَنَّ المبتدأَ عاملٌ في الخبرِ، والمضافَ عاملٌ في المضافِ إليهِ، لكانَ مذهبًا[٢] قويًّا.

الرابع[٣]: عَدَّها في الألفيةِ والكافيةِ أربعةً، فأدرجَ[٤] عطفَ البيانِ وعطفَ النَّسقِ تحتَ العطفِ[٥]. وفي الشذورِ وابنِ الحاجبِ خمسةً[٦]، بفصلِهِمَا، وكذا في التسهيلِ وسبكِ المنظومِ[٧]. وعدَّها غيرُهُم ستَّةً[٨] بجعلِ التوكيدِ اللَّفظي قسيمًا للمعنوي.

الخامس[٩]: بدأَ في الألفيةِ (بالنَّعتِ، ثُمَّ التوكيدِ، ثُمَّ البيانِ[١٠]، ثُمَّ النَّسقِ، ثُمَّ البدلِ[١١]، وكذا في الكافيةِ[١٢]. وابنُ الحاجبِ)[١٣] بالنَّعتِ، ثُمَّ النَّسقِ، ثُمَّ التوكيدِ[١٤]، ثُمَّ البدلِ، ثُمَّ البيانِ[١٥]. وفي الشذور بالتوكيدِ، ثُمَّ النَّعتِ، ثُمَّ البيانِ، ثُمَّ البدلِ[١٦]، (ثُمَّ النَّسقِ[١٧]. وكذا في التسهيلِ[١٨]. وفي سبكِ المنظومِ بالتوكيدِ، ثُمَّ النَّعتِ، ثُمَّ البدلِ)[١٩]، ثُمَّ البيانِ، ثُمَّ النَّسقِ[٢٠].

وكلُّ ذلكَ خلافُ الصَّوابِ كَمَا قالَ أبو حيان، بَلِ الصَّوابُ أنْ يُقَدَّمَ النَّعتُ، ثُمَّ البيانُ، ثُمَّ التوكيدُ، ثُمَّ البدلُ، ثُمَّ[٢١] النَّسقُ؛ لأَنَّها إذا اجتمعتْ في التبعيةِ رُتِّبَتْ كذلكَ كَمَا قالَ في التسهيلِ[٢٢]. وكذا صَنَعَ الارتشافُ[٢٣].

---

(١) في ق: الإضافة، وهو تحريف. (٢) ساقطة من د.
(٣) الرابع: بياض في ق. (٤) في ر: فاندرج، وهو وجه.
(٥) الألفية ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/١٩٠، ٢٠٦، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٤٧.
(٦) الكافية ٩، ١٠، ١١. شرح الكافية للرضي ١/٣٠١، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤٣ وشرح شذور الذهب ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤٥.
(٧) التسهيل ١٦٤، ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤. وسبك المنظوم ورقة ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣.
(٨) ساقطة من د. (٩) الخامس: ياض في ق.
(١٠) في د: البدل، وهو تحريف.
(١١) الألفية ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/١٩٠، ٢٠٦، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٤٧.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٣/١١٥٣، ١١٦٨، ١١٩٠، ١٢٧٤.
(١٣) من (بالنعت..) إلى (.. وابن الحاجب) ساقطة من ت، ق.
(١٤) ثم التوكيد: ساقطة من ت.
(١٥) الكافية ٩، ١٠، ١١. شرح الكافية للرضي ١/٣٠١، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤٣.
(١٦) ثم البدل: ساقطة من ت.
(١٧) شرح شذور الذهب ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤٥.
(١٨) التسهيل ١٦٤، ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤.
(١٩) من (ثم النسق..) إلى (.. ثم البدل) ساقطة من ق.
(٢٠) سبك المنظوم ورقة ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣.
(٢١) البدل ثم: ساقطة من ق. (٢٢) التسهيل ١٧٣.
(٢٣) الارتشاف ٥١٢.

(١٠٩/ب) قول الألفيَّةِ[١]: "يَتبَعُ في الإعرابِ الأسْماءَ الأُوَلْ[٢]". فيهِ أُمورٌ:

أَحدُهَا[٣]: يَرِدُ على قولِهِ "الأسماء" أَنَّ بعضَ التَّوابعِ قد يتبعُ غيرَ الاسمِ، كالبدلِ والتأكيدِ اللفظي والنَّسقِ. فأحسنُ منهُ قولُ الشذور: "يَتبَعُ[٤] مَا قَبْلَهُ في الإعرابِ[٥]".

الثاني: أشارَ بقولِهِ: "الأُوَل " إلى وجوبِ تقديمِ المتبوعِ وتأخيرِ التابعِ. وقد استثنَى صاحبُ البديعِ ما إذا كانَ الوصفُ لاثنينِ، أو جماعةٍ، وقد تقدَّمَ[٦] أحدُ الموصوفينِ، فيجوزُ تقديمُهُ كقولِ الشاعرِ:

أَبَى ذاكَ عَمِّي الأكرَمَانِ وَخَالِيَا[٧]

وأجازَ الكوفيون تقديمَ النَّسقِ بشروطٍ: أنْ يكونَ العطفُ بالواوِ. و[٨] زادَ هشام[٩] أوِ الفاءِ، أوْ "ثُمَّ"، أَوْ "أوْ"، أَو "لاَ". وأنْ لا يُؤدِّي إلى وقوعِ[١٠] حرفِ العطفِ صَدْرًا. وأنْ لا يُؤدِّي إلى مباشرتِهِ عملاً غيرَ متصرِّفٍ. وأنْ لا يكونَ المعطوفُ مخفوضًا. والبصريونَ يقصرونَ ذلكَ على الضرورةِ بهذهِ الشُّروطِ[١١].

الثالث: قالَ ابنُ هشام: يُستثنَى من قولِهِ "يَتبَعُ في الإعرابِ" أمران: النَّعتُ المقطوعُ، والمجرورُ على الجوارِ.

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ١٩٠/٣.
(٣) في ت، ق: الأول.
(٤) في د: ويتبع.
(٥) شرح شذور الذهب ٤٢٨.
(٦) في ر: يقدم، وهو تصحيف.
(٧) لم أعثر على قائله، وصدره: وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلاَمَةً
وهو من شواهد شرح الألفية لابن قاسم ١٣٢/٣. ومغني اللبيب ٨٠٣. والمقاصد النحوية (بهامش الخزانة ٧٣/٤. والهمع ١٨٥/٥. والأشموني ٥٨/٣.
(٨) الواو: ساقطة من د.
(٩) في ت، ق: ابن هشام، بزيادة: ابن، وليس بصحيح.
(١٠) في ت: فرع، بدلا من: وقوع، وهو تحريف.
(١١) ينظر هذا الأمر في شرح الألفية لابن قاسم ١٣١/٣ – ١٣٣.

بابُ النَّعتِ[1]

هكذا عبَّروا[2]. قالَ[3] أبو حيان: وهيَ عبارةُ الكوفيين، وعبارةُ البصريين الوصفُ والصفةُ[4].

قولُ الألفيَّة[5]:

فالنَّعْتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ بِوَسْمِهِ أوْ وَسْمِ ما بِهِ اعْتَلَقْ[6]

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ الشَّاطبي: البدلُ والبيانُ داخلانِ في هذا التعريفِ، ولا يُنجيهِ من ذلكَ قولُهُ: "بوسمِهِ "لأنَّ الوسمَ كما يقعُ بالصفةِ المشتقَّةِ، يقعُ بالاسمِ الجامدِ الذي يُؤدِّي معنَى الأوَّلِ ويُبَيِّنُ، لأنَّ الاسمَ على الإطلاقِ سمةٌ على مُسمَّاهُ، وإطلاقُهُ على مُسمَّاهُ وسمٌ لَهُ بِهِ. قالَ: وجوابُهُ: أنَّ المرادَ بالوسمِ المصدرُ، أَي بأنْ تَسِمَ[7] الأوَّلَ بسمةٍ[8]، وأنتَ إذا أجريتَ[9] الجامدَ على الأوَّلِ، إنَّما أتيتَ باسمٍ آخرَ أوضحَ، لا أنَّكَ[10] وسمتَ الأوَّلَ بما يُعْرَفُ بِهِ.

الثاني: قالَ أيضًا[11]: لا يصدقُ هذا التعريفُ إلاَّ على النَّعتِ البياني خاصَّةً، وهو الموضِّحُ والمخصِّصُ، لأنَّهُ الذي أتمُّ الفائدةَ. وأمَّا ما جِيءَ بِهِ لمدحٍ[12] أَو ذمٍّ أو توكيدٍ أو لترحُّمٍ[13] فلاَ. قالَ: وجوابُهُ: من وجهينِ: أحدُهُمَا[14]: أَنَّ نعتَ البيانِ هوَ الأصلُ[15]،

فاقْتُصِرَ في التَّعريفِ عليهِ، وما عداهُ فرعٌ[16] وتابعٌ. وعلى هذا اقتصرَ ابنُ قاسم[17]. والثاني: قالَ: وهو الأَوْلَى، إنَّ ما عدا[18] نعتِ البيانِ مثلُهُ في كونِه مُتمًّا[19] [ما][20] سبقَ، لكن بحسبِ[21] القصدِ، لأنَّ المتكلِّمَ قد يقصدُ التَّعريفَ "بزيد" مَثلاً من حيثُ إِنَّهُ احتوَى على خلالٍ وأوصافٍ يمدحُ بها أو يذمُّ. فالتَّعريفُ بها أَتَمُّ من تلكَ المعرفةِ المتقدِّمَةِ.

---

(١) باب النعت: بياض في ق.

(٢) الكافية٩. شرح الكافية للرضي١/٣٠١. الألفية٤٤. شرح ابن عقيل٣/١٩١ وشرح شذور الذهب ٤٣٢.

(٣) في ر: وقال: لا داعي للواو.

(٤) ينظر الهمع ٥/١٧١.

(٥) قول الألفية: بياض في ق.

(٦) الألفية ٤٤. شرح ابن عقيل ٣/١٩١.

(٧) في ت: يسم، وهو تحريف.

(٧) في د: سمة.

(٩) في ق: اخرجت.

(١٠) في ر: لأنك، بدلا من: أنك، وهو تحريف.

(١١) أي الشاطبي.

(١٢) في ت: مدح، وهو تحريف.

(١٣) في ر: والترجم. وفي ت: وترجم. وفي ق: أو ترحم، بدلا من: أو لترجم، والأخير وجه.

(١٤) وجهين أحدهما: ساقطة من ر، ت، ق، د.

(١٥) هو الأصل: ساقطة من ق.

(١٦) فرع: مكررة في ر.

(١٧) شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٣٤ — ١٣٥.

(١٧) في ق: ما عبدى، وهو تحريف.

(١٩) في ت، د: منها، وهو تحريف.

(٢٠) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.

(٢١) ساقطة من ت. وفي ر: يجب، وهو تحريف.

الثالث[(١)]: قالَ ابنُ هشام: قد يقالُ: يخرجُ عنهُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرٌو في دارِهِ، وبرجلٍ قائمٍ عمرٌو عندَهُ، فإنَّ هذا متعلِّقٌ بالأجنبيِّ لا بالسَّببيِّ، وذلكَ الأجنبيُّ متعلِّقٌ بالدَّارِ وبعندَ المتعلِّقَيْنِ بضميرِ[(٢)] الموصوفِ.

قول ابن الحاجب[(٣)]: **"وقَدْ يكونُ لمُجَرَّدِ الثَّناءِ أَو الذَّمِّ أو التَّأكيدِ**[(٤)]**"**. قالَ ابنُ مالك في التحفة: "يكونُ أيضًا لرابعٍ[(٥)] وهوَ التَّرَحُّمُ[(٦)]". وقد(١١٠/أ) ذكرَهُ في الشذورِ[(٧)]، وزادَ في التسهيلِ وشرحِهِ: أنْ يكونَ للتَّعميمِ، نحوُ: "إنَّ اللهَ يَحْشُرُ النَّاسَ[(٨)] الأوَّلينَ والآخِرِينَ". وللتفصيلِ نحوُ: مررتُ برجلينِ عربيٍّ وعجميٍّ. وللإيهامِ نحو: تصدَّقْتُ بصدَقَةٍ قليلَةٍ أو كثيرَةٍ[(٩)].

قولُهُم والعبارةُ للألفيةِ[(١٠)]: **"فَلْيُعْطَ**[(١١)] **في التَّعريفِ والتَّنكيرِ مَا لِمَا تَلا**[(١٢)]**"**. فيهِ أمرانِ[(١٣)]:

الأوّل: استثنَى[(١٤)] ابنُ[(١٥)] المصنّف من المعارفِ المعرَّفَ بلامِ الجنسِ، فإنَّهُ يجوزُ نعتُهُ بالنكرةِ المخصوصةِ، نحو: مررتُ بالرجلِ[(١٦)] خيرٍ منكَ، أو مِثْلِكَ[(١٧)]. وأجيبَ: بأنَّ الخليلَ يَرَى تعريفَ "خيرٍ" على تقديرِ ألْ. والأخفشُ يَرَى تنكيرَ الرجلِ على زيادةِ ألْ. وقالَ الناظم: عندي أَنَّ[(١٨)] أسهلَ من ذلكَ الحكمُ بالبدليةِ، وتقريرُ التابعِ والمتبوعِ على ظاهرِهِمَا.

الثاني[(١٩)]: يُشترطُ في نعتِ المعرفةِ: أنْ لا يكونَ أخصَّ منها عندَ الجمهورِ، بَلْ أعمُّ أو مساويًا. وقد ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ، فقالَ: "والموصوفُ أَخصُّ أَوْ مُسَاوٍ[(٢٠)] " وصحَّحَ ابنُ مالك تبعًا للشلوبين وغيرِهِ جوازَ نعتِ الأعمِّ بالأخصِّ[(٢١)].

---

(١) الثالث: بياض في ق.
(٢) في ر: نظير. وفي ت: يصير، وكلاهما تحريف.
(٣) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٤) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ٣٠٢/١.
(٥) في ت: الرابع.
(٦) النكت على الحاجبية ورقة ٢٩.
(٧) شرح شذور الذهب ٤٣٢.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) التسهيل ١٦٧. وينظر التصريح ١٠٨/٢ – ١٠٩. والهمع ١٧١/٥.
(١٠) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.
(١١) في الألفية وابن عقيل: وليعط، وما أثبته موافق الأشموني ٥٩/٣.
(١٢) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل١٩٢/٣. الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي٣٠٨/١. شرح شذور الذهب ٤٣٢.
(١٣) في ت: أمور، وهو تحريف.
(١٤) استثنى: ساقطة من د. وفي ت: قال.
(١٥) ساقطة من ر.
(١٦) في د: برجل، وهو تحريف.
(١٧) شرح الألفية لابن الناظم ١٩٢.
(١٨) ساقطة من ر.
(١٩) الثاني: بياض في ق.
(٢٠) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ٣١١/١. وينظر الهمع ١٧٢/٥.
(٢١) ينظر الهمع ١٧٢/٥.

قولُهُم والعبارةُ للشذورِ[١]: "**وأَمْرُهُ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وأَضدادِهِمَا كالفعْلِ**[٢]". يُستثنى منهُ أنَّ الوصفَ يجوزُ تكسيرُهُ[٣] مسندًا إلى السَّببيِّ المجموعِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ كِرَامٍ[٤] غلمانه، بَلْ هوَ أَوْلَى مِنَ الإفرادِ كَمَا ذَكَرَ في التسهيلِ[٥]، ولاَ يَرِدُ[٦] ذلكَ في الفعلِ، وقد استثناهُ ابنُ الحاجب بقولِه: "ويجوزُ قعودٌ[٧] غلمانُهُ[٨] "، وحيثُ جرتِ المطابقَةُ، فشرطُهَا أنْ لا يمنعَ مانعٌ كَمَا في جريحٍ[٩] ونحوِهِ[١٠]، وأفْعَلَ مِنْ.

قولُ ابنِ الحاجبِ[١١]: "**ولا فَصْلَ بينَ أنْ يكونَ مشتقًّا وغيرَهُ إذا كانَ وضعُهُ لِغَرضِ المعنَى**[١٢]". قالَ ابنُ مالك في التحفةِ: "الأَوْلَى أنْ يقولَ: وحقُّهُ أنْ يكونَ مشتقًّا أو في معناهُ[١٣]".

قولُ الألفيَّةِ[١٤]: "**وانْعَتْ بِمشتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ**[١٥]". أَوردَ عليهِ[١٦] ابنُهُ أَنَّ المشتَقَّ ما أُخِذَ من لفظِ المصدرِ للدلالةِ على معنًى منسوبٍ، وذلكَ شاملٌ لأسماءِ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ، ولا يُنْعَتُ بشيءٍ منها، فلو قالَ:[١٧] " وانْعَتْ بِوَصْفٍ مِثْلِ صَعْبٍ وذَرِبْ "، لكانَ أَوْلَى[١٨]. وأجابَ الشَّاطبي: بأَنَّهُ أشارَ إليهِ بالمِثَالَيْنِ. وأجابَ ابنُ قاسم: "بأَنَّهُ أرادَ[١٩] بالمشتقِّ كَمَا قالَهُ في شرحِ الكافيةِ ما كانَ اسمَ فاعلٍ أَو اسمَ مفعولٍ أو أحَدَ[٢٠] أمثلةِ المبالغةِ أو صفةً مشبَّهَةً أَو أَفْعَلَ تفضيلٍ، ويجمَعُهَا أنْ يقالَ: ما دَلَّ على فاعلٍ أو مفعولٍ بِهِ مُتَضَمِّنًا معنَى فِعْلٍ وحروفِه، هذهِ عبارتِهِ، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ[٢١]". ومثلُهُ قولُ الشذورِ: "مُشتَقٌّ[٢٢] أو مُؤَوَّلٌ بِهِ[٢٣]".

---

(١) قولهم والعبارة للشذور: بياض في ق.
(٢) شرح شذور الذهب ٤٣٢. والكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ١/٣٠٨. والألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٣.
(٣) في ق: تنكيره وتكسيره، بزيادة: تنكيره و.
(٤) في ق: كريم، وهو تحريف.
(٥) التسهيل ١٦٧.
(٦) في ر: ولا ير، بإسقاط: الدال.
(٧) في ر: يعني، وهو تحريف.
(٨) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ١/٣١١.
(٩) في ق: جرع، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٢) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ١/٣٠٣ وفيه: ولا فرق بدلا من: ولا فصل.
(١٣) النكت على الحاجبية ورقة ٢٩.
(١٤) قول الألفية: بياض في ق.
(١٥) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٣/١٩٤.
(١٦) ساقطة من ر.
(١٧) الواو: ساقطة من ت.
(١٨) شرح الألفية لابن الناظم ١٩٣.
(١٩) في ر: إيراد، وهو تحريف. وفي د: المراد.
(٢٠) في ر: حد، بإسقاط: الهمزة.
(٢١) شرح الألفية ٣/١٣٩، ١٤٠.
(٢٢) ساقطة من ت.
(٢٣) شرح شذور الذهب ٤٣٢.

قولُهُ[1]: "وشِبْهِ كَذَا وذِي[2]". قالَ ابنُ هشام: ينبغي أنْ يقيِّدَ ذلكَ بالنَّعتِ الذي هوَ سِمَةُ[3] المنعوتِ، فلا يجوزُ: برجلٍ ذي مالٍ أبوهُ. نصَّ عليهِ ابنُ الخباز، وعِلَّتُهُ أنَّ فيهِ جمعًا بينَ مجازينِ، وأنَّ الوصفَ بالجامدِ شاذٌّ، فيقتصرُ فيهِ على موردِ السَّماعِ[4].

قولُها[5]: "ونَعَتُوا بجملةٍ مُنكَّرا[6]". قالَ صاحبُ البديعِ: هو بالجملةِ الفعليةِ أقوَى منهُ بالاسميةِ[7]. ويَرِدُ عليها الظرفُ والمجرورُ، فإنَّهُ يُنعَتُ بهما وليسا داخلينِ في الجملةِ.

قولُهُمَا[8]: "فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا[9]". أي من العائدِ وتركِ الواوِ، ولكنْ قالَ في التَّسهيل: "إنَّ حذفَ العائدِ(١١٠/ب) في الخبرِ قليلٌ، وفي الصفةِ كثيرٌ، وفي الصلةِ أكثرُ[10]". هذا أيضًا يَرِدُ على قولِ ابنِ الحاجبِ: "ويَلزمُ الضميرُ"[11].

قولُها[12]: "وامْنَعْ هُنَا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ[13]". ظاهرُهُ أنَّهُ لا يمنعُ الإخبارُ بالطلبيةِ، وهوَ رأيُ الجمهورِ، وخالفَ ابنُ الأنباري[14]. وقيلَ: يُقدَّرُ القولُ. واختارَ شيخُنَا الكافيجي رأيَ الجمهورِ إنْ[15] أُرِيدَ مُجَرَّدُ الارتباطِ، والثَّالثُ إنْ أُرِيدَ ثبوتُهُ.

قولُها[16]: "ونَعَتُوا بمصدَرٍ كثيرًا[17]". هوَ غيرُ مطَّردٍ على كثرتِهِ عندَ الجمهورِ، ولِذَا[18] لم يذكُرْهُ ابنُ الحاجبِ والشذورُ. ثُمَّ محلُّهُ أنْ لا يكونَ في أوَّلِهِ ميمٌ زائدةٌ، فإنْ كانَ كمسيرٍ، لم يُنعَتْ بِهِ لا باطِّراد ولا بغيرِهِ[19].

(قولُ ابنِ الحاجبِ[20]: "والمضمَرُ[21] لا يُوصَفُ بِهِ[22]". ولكنِ استغنَى عَنْ ذلكَ باشتراطِ كونه مشتقًّا أو في معناهُ، ومثلُهُ أسماءُ الشرطِ، والاستفهامِ، و"كَمِ" الخبريةُ، و"ما"التعجبيَّةُ، و"الآنَ"، و"قَبْلُ[23] "، و"بَعْدُ"، وكلُّ[24] متوغلٌ في الإبهامِ، والمصدرُ الذي للطلبِ، وفاعلُ نِعْمَ وبِئْسَ.

---

(١) قوله: بياض في ق.
(٢) في د: وذا، وهو تحريف.
(٣) في ر، ت، د، ظ: شبه. وفي ق: شبهه، وكلاهما تحريف.
(٤) في ق: لاسماع، بدلا من: السماع، وهو تحريف.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ١٩٥/٣.
(٧) ينظر الهمع ١٨٥/٥. والأشموني ٦٤/٣.
(٨) قولها: بياض في ق.
(٩) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ١٩٥/٣.
(١٠) وفي الصلة أكثر: ساقطة من ر. وينظر التسهيل ١٦٧.
(١١) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ٣٠٧/١.
(١٢) قولها: بياض في ق.
(١٣) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ١٩٨/٣.
(١٤) ينظر شرح ابن عقيل ١٩٩/٣.
(١٥) في د: إذا، وهو وجه.
(١٦) قولها: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٢٠٠/٣.
(١٨) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(١٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٤٦/٣.
(٢٠) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢١) في ت: والضمير، وهو وجه.
(٢٢) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ٣١١/١.
(٢٣) من (قول...) إلى (... به) ساقطة من د.
(٢٤) في ق: وما قيل، بزيادة: ما.

قولُ الألفيَّةِ[١]:

ونَعْتُ غيرِ واحدٍ إذا اخْتَلَفْ فعاطِفًا فَرِّقْهُ........[٢]

فيهِ أمورٌ:

الأوّل: يختصُّ[٣] العطفُ في هذهِ[٤] المسألةِ بالواوِ من بين سائرِ الحروفِ.

الثاني: "يُستثنى من ذلكَ اسمُ الاشارة، فلا يجوزُ تفريقُ نعتِه، فلاَ يُقالُ: مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ. نصَّ عليهِ سيبويهِ وغيرُهُ. قالَ الزيادي[٥]: وقَدْ يجوزُ ذلكَ على البدلِ أو عطفِ البيان[٦]".

الثالث: قالَ في الارتشاف: "الاختيارُ في النَّعتِ المختلفِ إذا فُرِّقَ، القطعُ"[٧].

الرابع: قالَ في التسهيل[٨]: "يُغلَّبُ التَّذكيرُ والعقلُ عندَ التَّفريقِ[٩] اختيارًا، وفي غيرِهِ وجوبًا[١٠].

قولُها[١١]:

ونَعْتَ معمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعنَى وعَمَلٍ، أَتْبِعْ (بغيرِ استثنا[١٢]

فيهِ أمورٌ:

الأوّل: لا بُدَّ في[١٣] الاتّحادِ في[١٤] العملِ من أنْ يتَّحِدَ[١٥] جنسُهُ، ليخرجَ ما إذا رُفعا هذا على الفاعليةِ وهذا على الابتداءِ، أَو[١٦] نُصِبا هذا على المفعوليةِ وهذا على الظرفيةِ، أو جُرًّا[١٧] هذا بحرفٍ وهذا بإضافةٍ.

الثاني: لا بُدَّ من توافقِ المتبوعَيْنِ في التعريفِ والتنكيرِ، فلا يُقالُ: جاءني رجلٌ وجاءني زيدٌ العاقلانِ، ولا عاقلانِ، لما يلزمُ من نعتِ النَّكرةِ بالمعرفةِ أو العكسُ وأنْ لا[١٨] يكونَ أحدُهُمَا اسمَ إِشارةٍ، فلا يجوزُ: جاءني هذا وجاءني عمرٌو العاقلانِ، لَمَا يلزمُ من الفصلِ بينَ المبهَمِ ونعتِهِ.

(١) في ر: وكل ما هو، بزيادة: ما هو.
(٢) قول الألفية: بياض في ق.
(٣) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٢٠١/٣.
(٤) في ق: مختص.في د: هذا، وهو تحريف.
(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أَبيه الزيادي المتوفى سنة٢٤٩هـ. انباه الرواة١/١٦٦ – ١٦٧.معجم الأدباء١/١٥٨– ١٦١.بغيةالوعاة ٤١٤/١.
(٦) ينظره في الارتشاف ٥١٨. وشرح الألفية لابن قاسم ١٤٦/٣.
(٧) الارتشاف ٥١٨. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٤٧/٣.
(٨) في د: الارتشاف.
(٩) في ر: التعريف، وهو تحريف.
(١٠) وجوبا: ساقطة من د. ينظر التسهيل ١٦٩.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٢٠٢/٣.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) في د: من، وهو تحريف.
(١٥) في ق: يتخذ، وهو تصحيف.
(١٦) في الأصل: أو فيه أمور، بزيادة: فيه أمور، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٧) في ق: حر.
(١٨) لا: ساقطة من ق.

قولُ الألفيَّةِ[١]: "وإنْ نُعوتٌ كَثُرَتْ... البيت[٢]". حُكْمُ المفردِ في ذلكَ وفي ما يأتي حُكْمُ المتعددةِ، خلافًا لِمَنْ ذهبَ أنَّهُ لا يجوزُ القطعُ إلاّ معَ تعدُّدِ النعوتِ. قالَ الشاطبي: وجَعْلُهُ التاءَ في "أُتبِعَتْ" رَوِيًّا مَعَ[٣] قولِه: "تَلَتْ"، هو رأيُ جمهورِ أهلِ القوافي. وزَعَم بعضُهُم: أنَّها كالهاءِ لا تقعُ رويًّا إلاّ حيثُ[٤] تقعُ الهاءُ رويًّا.

قولها[٥]: "واقْطَعْ أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا بِدُونِها[٦]".

وقولُ الشذورِ[٧]: "ويجوزُ قطعُهُ إنْ عُلِمَ مَتبوعُهُ بدونِه[٨]". يُستثنَى[٩] صورٌ يجبُ فيها الاتباعُ أيضًا[١٠]، أحدُها: نعتُ التوكيدِ. الثاني: ما التُزِمَ استعمالُهُ نعتًا، نحوُ: طَلَعتِ الشِّعرَى العَبُورُ[١١].

الثالث(١١١/أ) نعتُ[١٢] اسمِ الإشارةِ. فالحاصلُ أنَّ الشَّرطَ: أنْ يكونَ[١٣] النَّعتُ[١٤] للمدحِ، أو الذَّمِّ، أو التَّرحُمِ، وأنْ لا يكونَ خاصًّا بِمَنْ جَرَى عليه. وبقيَ شرطٌ آخرُ[١٥]، وهوَ أنْ لا يَبْنِي المتكلِّمُ كلامَهُ على ذِكْرِ الصفةِ، وإنَّما يبدو لَهُ ذكرُهَا بعدَ شروعِهِ في التَّكلُّمِ، فَيُخرِجُهَا مخرجَ الجوابِ على سؤالٍ، فيقطعُهَا على ما يُقَدِّرُ السؤالَ، فإنِ ابتدأَ كلامَهُ قاصِدًا ذِكْرَ الصفةِ أوَّلاً[١٦]، لم يكنْ بُدٌّ[١٧] من الاتباعِ، لأنَّ بناءَهُ[١٨] على ذكرِهَا أوَّلاً يقتضي إجراؤُها[١٩] عليهِ، والقطعُ نقيضُ ذلكَ، إذْ هوَ يقتضي الاستئنافَ، لأنَّ الصفةَ مَعَ المقدَّرِ تصيرُ جملةً مستقلَّةً لا موضعَ لَهَا مِنَ الإعرابِ. قالَ الشاطبي: وهذا الشَّرطُ نصَّ عليهِ ابنُ ملكون، وهوَ ظاهرُ المعنَى، فلا ينبغي إهمالُهُ. ثُمَّ أجابَ: بأنَّ ملاحظةَ ذلكَ وظيفةُ البياني لا النَّحوي. وبقيَ شرطٌ خاصٌّ بنعتِ النكرةِ، وهوَ أنْ يتقدَّمَ عليهِ نعتٌ آخرُ، وَإلاَّ لم يَجُزِ القطعُ اختيارًا.

قولُها[٢٠]: "أَوْ بَعضَها اقطَعْ مُعْلِنًا[٢١]". يحتملُ أنَّ المرادَ، إذا تعيَّنَ بدونِ بعضِهَا جازَ

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٢٠٣/٣، وتمامه:... وقد تَلَتْ مُفتَقِرًا لِذكرِهِنَّ أُتبِعَتْ
(٣) في ق: من، وهو تحريف.
(٤) في ق: من حيث، بزيادة: من.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٢٠٣/٣.
(٧) وقول الشذور: بياض في ق.
(٨) شرح شذور الذهب ٤٣٢.
(٩) في ق: استثنى.
(١٠) تنظر هذه الصور في الأشموني ٦٩/٣.
(١١) الشعرى العبور: نجم خلف الجوزاء. العين ١٢٩/٢. وعبدها طائفة من العرب في الجاهلية. اللسان (شعر). وينظر الهمع ١٦٩/٥.
(١٢) في ت: نعم، وهو تحريف.
(١٣) في د: لا يكون، بزيادة: لا.
(١٤) في د: المنعوت، وهو تحريف.
(١٥) أي شرط جواز القطع.
(١٦) في ت: أولى، وهو تحريف.
(١٧) في د: بدء، وهو تحريف.
(١٨) في ت، ظ: بناء، بإسقاط: الهمزة.
(١٩) في الأصل: إجراءهما، ولا وجه له، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٢٠٣/٣.

قطعُهُ، ووجبَ اتباعُ ما افتقرَ إليهِ، وعليهِ شرحُ ابنه[١]. ويحتملُ أنْ يريدَ إذا تعيَّنَ بدونِها كلِّها، جازَ[٢] اتباعُ[٣] البعضِ وقطعُ البعضِ، وهوَ الذي قالَهُ[٤] الشاطبي وغيرُهُ: إنَّهُ هوَ الظاهرُ. وعلى كِلاَ التقديرينِ يُشتَرَطُ في جوازِ ذلكَ تقديمُ[٥] المُتَّبعِ، وتأخيرُ المقطوعِ، فلا يجوزُ الاتباعُ بعدَ القطعِ، على الصَّحيحِ، وعلَّلَ ذلكَ بأوجهٍ[٦]:

أحدُها: أنَّهُ يستلزمُ الفصلُ بينَ النعتِ والمنعوتِ بجملةٍ أجنبيةٍ.

الثاني: أنَّ طباعَ العربِ تأْبى الرجوعَ إلى الأمرِ بعدَ الانصرافِ عنْهُ.

الثالث: أنَّهُ يلزمُ عليه[٧] التَّسَفُّلُ بعدَ الصعودِ، والقصورُ بعدَ الكمالِ[٨]، لأنَّ القطعَ أبلغُ في المعنَى المرادِ من الاتباعِ اعتبارًا لتكثيرِ الجملِ[٩].

قولها[١٠]:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ قَطَعتَ مُضْمِرَا مُبتَدأً أَوْ ناصِبًا لَنْ يَظْهَرَا[١١]

فيهِ أمرانِ:

الأول: لم يعيِّنِ المقدَّرَ، وهوَ في المدحِ: أمدَحُ، وفي الذَّمِّ: أَذمُّ (وفي التخصيصِ أعني.

الثاني: يُستثنَى من لزومِ الإضمارِ نعتُ التخصيصِ)[١٢]، فإنَّهُ يجوزُ فيهِ الإظهارُ.

قولُها[١٣]:

وما مِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ يَجوزُ حذفُهُ وفي النَّعتِ يَقِلّْ[١٤]

شرطُ كثرةِ حذفِ المنعوتِ أنْ يُعْلَمَ جنسُهُ، إمَّا باختصاصِ[١٥] الصفةِ بِهِ[١٦]، نحوُ: مررتُ بكاتبٍ وصاهلٍ، أَو[١٧] بمصاحبةِ ما يعنيهِ، نحوُ: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[١٨]. وأَنْ يكونَ النعتُ صالحًا لمباشرةِ العاملِ، بخلافِ الجملةِ وشِبْهِهَا، فلاَ يقومُ[١٩] مقامَهُ إلاَّ إنْ[٢٠] كانَ المنعوتُ بعضَ

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٩٥.
(٢) ساقطة من ق.
(٣) في ق: إيقاع، وهو تحريف.
(٤) في ت، ق، د: قال، وهو وجه.
(٥) في ق: التقديم، بزيادة: ال، ولا وجه له.
(٦) في ق: بوجه، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في ت: الإكمال، وهو تحريف.
(٩) في ت: الحمل، وهو تصحيف.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(١١) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٣/٢٠٤.
(١٢) من (وفي التخصيص..) إلى (.. التخصيص) ساقطة من ت.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٣/٢٠٥.
(١٥) في ق: باختصار، وهو تحريف.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) في ت: و، بدلا من: أو.
(١٨) سبأ: ١١. وينظر الهمع ٥/١٨٦.
(١٩) في ق: تقوم، وهو وجه.
(٢٠) في د: وإلا، بزيادة: الواو، ولا وجه له.

ما قبلَهُ مِنْ مجرورٍ بـ"مِنْ"، نحوُ: ﴿وإنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾[١]، ﴿ومِنَّا دُونَ ذلِكَ﴾[٢]. وحُكِيَ: ما مِنْهُمَا[٣] (ماتَ حتَّى رأيتَهُ يفعلُ كذا. قالَ[٤] ابنُ مالك: أو مجرورٌ بفي كقولِهِ:

لو قُلتَ مَا في قَومِهَا لم تِيثَمِ ... يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ[٥] [٦])

وإلاَّ فضرورةٌ[٧] [٨].

(١) النساء: ١٥٩. وينظر البحر المحيط ٣/٣٩٢.

(٢) الجن: ١١. وينظر البحر المحيط ٨/٣٤٩.

(٣) في ت: فيهما، وهو تحريف.

(٤) في ق: قاله.

(٥) قيل لحكيم بن معية، وقيل لحميد الأرقط. ينظر الكتاب ٣/٣٤٥. والخصائص ٢/٣٧٠. وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٩، ٦١ ونسبه في ٣/٦١ إلى أبي الأسود الحماني. المقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ٤/٧١. التصريح ٢/١١٨. والهمع ٥/١٨٧.

(٦) من (مات...) إلى (... وميسم) ساقطة من ت، د.

(٧) التسهيل ١٧٠. وشرح العمدة ٥٤٦ – ٥٤٨. وينظر الهمع ٥/١٨٦، ١٨٧

(٨) من (بغير استثنا..) في ورقة ١١١ب، إلى (.. وإلا فضرورة) ساقطة من ر.

بابُ التوكيدِ

قولُ ابنِ الحاجب[١]: "تابعٌ يُقَرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النِّسبةِ أوِ[٢] الشمولِ[٣]". كذا في الشذورِ أيضًا[٤]. (١١١/ب) قالَ ابنُ مالك في التحفةِ: "البدلُ في نحوِ: مررتُ بقومِكَ أَوَّلِهِم وآخِرِهِم وصغيرِهِم وكبيرِهِم[٥]، تابعٌ يقرِّر أمرَ المتبوعِ في الشمولِ وليسَ بتوكيدٍ[٦]". وقالَ في شرحِ الكافيةِ: التوكيدُ تابعٌ[٧] يُعْتَضَدُ[٨] بِهِ كونُ المتبوعِ على ظاهرِهِ[٩].

قولُ ابنِ الحاجب[١٠]: "وَهُوَ لفظِيٌّ، ومعنويٌّ[١١]". قالَ في التحفةِ (: "البابُ للتوكيدِ المعنوي، فلا حاجةَ لذِكْرِ اللَّفظي[١٢]".

قولُهُ: "والمعنويُّ بألفاظٍ محصورةٍ[١٣]". قالَ في التحفةِ[١٤]): فاتَهُ: عامَّةٌ، وجميعٌ[١٥] "، وذكرَهُمَا في كلِّ كتبِهِ. وقالَ في شرحِ الكافيةِ: "أغفلَ أكثرُ النحويينَ "جميعًا " ونبَّهَ سيبويهِ على أنَّهَا بمنزلَةِ "كلٍّ" معنىً واستعمالاً[١٦]". وقالَ في شرحِ التسهيلِ: ذكَرْتُ مَعَ "كلٍّ" جميعًا وعامَّةً، كَمَا فَعَلَ سيبويهِ[١٧]، وأَغفَلَ ذلكَ أكثرُ النحويينَ سهوًا أو جهلاً[١٨].

قولُ الألفيَّةِ[١٩]: "بالنَّفسِ أَوْ بالعَينِ الاسمُ[٢٠] أُكِّدَا[٢١]". فيهِ أمرانِ:

الأَوَّلُ: قالَ الشاطبي: ظاهِرُهُ أنَّهُ لا يجمعُ بينهما لإتيانِهِ بـ"أو"، وليسَ كذلكَ، ثُمَّ أجابَ: بأنَّها لِلإباحَةِ، وإذا جمعَ بينهما وجبَ تقديمُ النَّفسِ.

الثاني: قالَ ابنُ هشام: المرادُ بهما الحقيقةُ، وإلاَّ فلو قُلْتَ: أَرَّقْتُ[٢٢] زيدًا نَفْسَهُ، أو طَرَفْتُ زيدًا عَيْنَهُ، لم يكنْ تأكيدًا، بل بدلُ بعضٍ من كلٍّ[٢٣].

---

(١) باب التوكيد، قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢) في ر: و، بدلا من: أو.
(٣) الكافية ١٠. شرحها للرضي ١/٣٢٨.
(٤) شرح شذور الذهب ٤٢٨.
(٥) في د: وكبيرهم وصغيرهم، بدلا من: وصغيرهم وكبيرهم، وهو وجه.
(٦) النكت على الحاجبية ورقة ٣١.
(٧) في ت: تابع مع، بزيادة: مع.
(٨) في ت: مقتصد.
(٩) شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٠.
(١٠) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١١) الكافية ١٠. شرحها للرضي ١/٣٣١.
(١٢) النكت على الحاجبية ورقة ٣١.
(١٣) وهذه الألفاظ هي: نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكثر وأبتع وأبصع. ينظر الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ١/٣٣١.
(١٤) من (الباب..) إلى (.. التحفة) ساقطة من ق.
(١٥) النكت على الحاجبية ورقة ٢٧.
(١٦) شرح الكافية الشافية ٣/١١٧١، وينظر الكتاب /١١٥ -١١٦ والهمع ٥/١٩٩.
(١٧) الكتاب ١/٣٧٦، ٣٧٧.
(١٨) ينظر الهمع ٥/١٩٩.
(١٩) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٠) في الأصل، ر، د: اسم، وما أثبته من ت، ق، ظ.
(٢١) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٣/٢٠٦.
(٢٢) في ظ: وأطرفت، بدلا من: أو طرفت.
(٢٣) ينظر شرح العمدة ٥٥٥.

قولُهَا[١]:

واجْمَعْهُمَا بأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ما ليسَ واحدًا......[٢]

هوَ أَحسنُ من قولِ التسهيلِ: "جمعَ قلَّة،[٣] فإنَّ عينًا تُجمَعُ[٤] على أعيان، ولا يؤكَّدُ بِهِ. وظاهرُهُ أَنَّهُ لا يجوزُ في المثنَّى الإتيانُ بهما مثنيينِ، والأمرُ كذلكَ. قالَ أبو حيان: "وهَمَ بدرُ الدين ابن الناظم، فجوَّزَ ذلكَ، ولم يقُلْ بِهِ أحدٌ من النحويين[٥]". قالَ ابنُ قاسم: "بَلْ قالَ بِهِ ابنُ أياز في شرحِ الفصولِ، فقالَ: ولو قلتَ نفساهُمَا لجازَ[٦]". قلتُ[٧]: أبو حيان لا يقيمُ لابنِ أياز وزنًا ولا يعدُّهُ مِنَ النُّحاةِ، وأيضًا فهوَ متأخِّرٌ عن بدرِ الدين بن مالك[٨]، لكنْ قالَ بِهِ مَنْ هوَ أقدمُ منهُ وهوَ ابنُ معطٍ، فقالَ في أَلفيته[٩]:

كذاكَ[١٠] في نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا ومَا لِمَا ثُنِّي سِوَى كِلَيْهِمَا[١١]

وممَّنْ نَقَلَهُ عنهُ الشاطبي في شرحِهِ. ثُمَّ قالَ: ويقعُ في بعضِ النسخِ بالإفرادِ.

قولُها[١٢]:

وكُلاً اذْكُرْ في الشُّمُولِ وَكِلاَ كِلتَا جميعًا بالضَّميرِ مُوصَلاَ[١٣]

ظاهرُهُ أنَّهُ لا يجوزُ إِضافَتُهَا إِلى ظاهرٍ، وهو كذلكَ، لكنْ جَوَّزَهُ في التسهيلِ وشرحِهِ[١٤] فقالَ: وقد يُستغنَى عن الإضافةِ إِلى الضميرِ بالإضافةِ إِلى مثلِ الظاهرِ المؤكَّد بــ"كلٍّ" كقولِهِ:

يا أَشْبَهَ النَّاسِ كلِّ النَّاسِ بالقَمَرِ[١٥]

وردَّهُ أبو حيان بأنَّ "كلاًّ" هُنَا[١٦] نعتٌ بمعنَى الكاملينِ لا توكيدٌ[١٧]. وفي التسهيل أيضًا أَنَّهُ قد يُستغنَى بكلِّهِمَا عن كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا في تأكيد المثنَّى، وبِكِلَيْهِمَا في تأكيدِ المؤنَّثِ[١٨]، كقولِهِ:

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٥. شرح ابن عقيل ٢٠٦/٣.
(٣) التسهيل ١٦٤.
(٤) في د: يجمع، وهو تصحيف.
(٥) الارتشاف ٥٢٧. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٦٠/٣.
(٦) شرح الألفية ١٦٠/٣.
(٧) قلت: بياض في ق. وفي د: قلت قال، بزيادة: قال.
(٨) في د: ابن الناظم، وهو وجه.
(٩) في ت: الألفية، وهو وجه.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) ألفية ابن معط ٣٠.
(١٢) قولها: بياض في ق.
(١٣) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٢٠٧/٣.
(١٤) التسهيل ١٦٤. وينظر الارتشاف ٥٢٨.
(١٥) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة (ديوانه ٧٦) وينسب إلى كثير عزة (ديوانه ٥٣١)، وصدره:
كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم
وينظـــر شرح الألفية لابن قاسم ١٦٤/٣. ومغني اللبيب٢٥٦. شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٨. الهمع ٢٠٠/٥.
(١٦) في ر: منهما. وفي ت: هما، وكلاهما تحريف.
(١٧) الارتشاف ٥٢٨. وينظر مغني اللبيب ٢٥٦. والهمع ٢٠١/٥.
(١٨) التسهيل ١٦٤.

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبين كِلَيْهِمَا[١]

وجَعَلهُ ابنُ عصفور من تذكيرِ المؤنَّثِ للضرورةِ حَمْلاً على المعنَى، كَأَنَّهُ قالَ: بقربَى الشخصينِ[٢]. وفهمَ من قولِهِ: "في[٣] الشُّمولِ "أَنَّهُ لا[٤] يؤكَّدُ بِها إلاَّ ذو أجزاءٍ يصحُّ افتراقُهَا[٥] حسًّا أو حكمًا، وقد صرَّحَ بِهِ ابنُ الحاجب[٦]. وأمَّا " كِلْتَا " فأَجازَ[٧] الجمهورُ أنْ يؤكَّدَ بهما[٨] ما لا يصلحُ موضعَهُ (١١٢/أ) واحدٌ، نحوُ: رأيتُ أحدَ الرجلينِ كِلَيْهِمَا[٩]، واختصمَ الرجلانِ[١٠] كِلاَهُمَا. والمختارُ المنعُ لعدمِ[١١] احتمالٍ يرفعُهُ التأكيدُ[١٢].

قولُهَا[١٣]: "ودونَ كُلٍّ قد يَجِيءُ أَجْمَعُ[١٤]". المختارُ كما قالَ أبو حيان خلافًا للجمهورِ: "جوازُ التأكيدِ بـــ"أجمعَ " دونَهُ كثيرًا فصيحًا لكثرةِ ورودِ ذلكَ كقولِهِ تَعالَى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[١٥]، ﴿وإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُم أجمعينَ﴾[١٦]. وفي الصَّحيحِ: "فَلَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ[١٧] "، "فَصَلُّوا جلوسًا أجمعونَ[١٨]". قالَ: ولا يُقالُ: دليلُ المنعِ وجوبُ تقديمِ "كلٍّ" عندَ الاجتماعِ، لأنَّ النَّفسَ يجبُ تقديمُهَا على العينِ إذا اجتمعا[١٩]. ويجوزُ التأكيدُ بالعينِ على الانفرادِ[٢٠]".

(١) صدر بيت لهشام بن معاوية، وعجزه: اليك وقربي خالد وحبيب المقرب ٢٣٩/١. وشرح الألفية لابن قاسم ١٦٤/٣. المقاصد النحوية (بهامش خزانة الأدب) ١٠٦/٤. وشرح الأشموني ٧٨/٣.

(٢) المقرب ٢٣٩/١. وينظر الارتشا ف ٥٢٨. وشرح الألفية لابن قاسم ١٦٤/٣.

(٣) في د: ان، وهو تحريف.

(٤) ساقطة من د.

(٥) في ق: اقترانها، وهو تحريف.

(٦) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ٣٣٤/١.

(٧) في ت: فاجاب، وهو تحريف.

(٨) في ت، ق: بها، وما أثبته أسد.

(٩) في الأصل وسائر النسخ: كلاهما، وهو خطأ نحوي، والتصحيح من الهمع ١٩٨/٥

(١٠) في ت، د: الرجلين، وهو خطأ نحوي.

(١١) في د: بعدم، وهو تحريف.

(١٢) ينظر الهمع ١٩٨/٥، ١٩٩.

(١٣) قولهما: بياض في ق.

(١٤) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٢٠٩/٣.

(١٥) سورة ص: ٨٢.

(١٦) سورة الحجر: ٤٣.

(١٧) في سنن أبي داود ٩٤/٣، ٩٥ برواية".. فله سلبه"، وفي سنن الدارمي ٢٢٩/٢".. عن انس بن مالك أَنَّ النبي ﷺ قالَ: "من قتل كافرا فله سلبه".

(١٨) في ق: أجمعين. والحديث في إرشاد الساري شرح البخاري للقسطلاني ٥١/٢. وفي سنن ابن ماجه ١/ ٣٢٩ برواية (.. فصلوا قعودًا أجمعين). تنوير الحوالك للسيوطي ١١٨/١ – ١١٩.

(١٩) في د: اجتمعنا، وهو وجه.

(٢٠) ينظر قول أبي حيان في الهمع ٢٠٢/٥.

قولُ ابنِ الحاجبِ[1]: "وأكتَعُ[2]، وأَبتَعُ[3]، وأبصَعُ[4]"[5]. أهملَهَا مِنَ الألفيةِ. وظاهِرُ العبارةِ تقديمُ "أبتعَ" على "أبصعَ"، والأمرُ بخلافِهِ، بل يجبُ تقديمُ "أبصعَ" على "أبتعَ". واختارَ ابنُ مالك في التحفةِ والتسهيلِ جوازَ الابتداءِ بأيِّهما[6] شئتَ بعدَ أجمعَ[7]، وهوَ رأيُ ابنِ عصفور[8]، واختارَهُ ابنُ هشام في تعليقِهِ. ولم يبيِّنِ الثلاثةُ[9] إذا اجتمعَ النفسُ والعينُ وكلٌّ وإخوتُهُ، ما المقدَّمُ؟ ويجبُ تقديمُ النفسِ ثُمَّ العينِ ثُمَّ كلٍّ وما بعدَهُ.

قولُ الشذورِ[10]: "ولا تُؤكَّدُ النَّكرةُ مطلقًا[11]". ولم يتعرَّضْ للمسألةِ ابنُ الحاجب، وزادَ في الألفيةِ: أَنَّهُ يجوزُ إِذا أفادَ توكيدَهَا[12]، وهوَ رأيُ الكوفيين والأخفش[13]، واختارَهُ في جميعِ كتبِهِ[14].

قولُ الألفيَّةِ[15]: "واغْنَ بِكِلْتَا في مثنًّى وكِلاَ... البيت[16]". ظاهرُهُ أنَّ ما عَدا[17] ذلكَ من "كلٍّ" و"عامَّةٍ" و"جميعٍ" يستعملُ في المثنَّى المجموعِ؛ لأنَّ كلامَهُ فيما تقدَّمَ عامٌّ، خصوصًا[18] أَنَّهُ ذكَرَ في التسهيلِ جوازَ الاستغناءِ بـ كلٍّ عن[19] "كلاَ" و"كِلْتَا[20]". وردَّهُ أبو حيان، وقالَ: إِنَّهُ يحتاجُ إِلى نَقْلٍ وسماعٍ من العربِ[21]. قالَ الشَّاطبيُّ: فَلَوْ قالَ:

وفي الشُّمولِ بالضَّميرِ مُوصِلاَ ... يخصُّ ما ثُنِّي كِلْتَا وكِلاَ
وغيرُ ما ثُنِّي كُلٌّ ونُقِلْ ... مع ذا جميعٌ والضَّميرُ يَتَّصِلْ

---

(١) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢) أكتَعُ: ردفٌ لأجمع، لا يفرد منه، والأنثى كتعاء، وقيل: أكتَعُ كأَجْمَع ليس بردف وهو نادر، اللسان (كتع).
(٣) أبتَعُ: كلمة يؤكد بها يقال: جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون. اللسان (بتع).
(٤) أبصع: كلمة يؤكد بها وبعضهم بقوله بقوله بالضاد المعجمة وليس بالعالي. تقول: أخذت حقي أجْمَعَ أَبْصَعَ، والأنثى جمعاء بصعاء وجاء القوم أجمعون أبصعون ورأيت النسوة جُمَعَ بُصَعَ. اللسان (بصع).
(٥) الكافية ١٠، شرحها للرضي ١/٣٣١.
(٦) في ت: بأنها، وهو تحريف.
(٧) النكت على الحاجبية ورقة ٣١. والتسهيل ١٦٥.
(٨) المقرب ١/٢٤٠. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٦٧. والهمع ٥/٢٠١.
(٩) أي: ابن الحاجب في الكافية، وابن مالك في الألفية، وابن هشام في الشذور.
(١٠) قول الشذور: بياض في ق.
(١١) شرح شذور الذهب ٤٢٨.
(١٢) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٣/٢١١.
(١٣) ينظر مغني اللبيب ٢٥٦.
(١٤) أي ابن مالك. وينظر التسهيل ١٦٥. شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧. شرح العمدة ٥٦٣.
(١٥) قول الألفية: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٣/٢١٢، وتمامه: "عن وَزنِ فَعلاءَ وَوَزنِ أَفْعَلاَ"
(١٧) عدا: ساقطة من ق.
(١٨) في ق: وخصوصًا، بزيادة: الواو.
(١٩) في د: حملا على، بدلا من: عن.
(٢٠) التسهيل ١٦٤.
(٢١) الارتشاف ٥٢٨.

لخلص[١] من ذلكَ.

وقد سَلِمَ منهُ قولُ ابنِ الحاجبِ: "والثَّاني لِلمُثَنَّى كِلاَهُمَا[٢] وكِلْتَاهُمَا، والباقي لغيرِ المثنَّى[٣]".

قولُها[٤]:

ولا تُعِدْ لفْظَ ضميرٍ مُتَّصِلْ   إلاَّ مَعَ اللّفظِ الَّذي بِهِ وُصِلْ
كذا الحروفُ..............................[٥]

فيهِ أمرانِ:

الأول: (قالَ ابنُ هشام: كذا أيضًا الموصولاتُ لا تُؤَكَّدُ إلاَّ[٦]) بإعادةِ الصلةِ.

الثاني: يُغني عن[٧] ذلكَ الفصلُ بينهما على ما اختارَهُ في التسهيلِ[٨] وشرحِهِ، كقولِهِ:

ليتَ وَهَلْ يَنفَعُ شيئًا لَيْتُ   ليتَ شبابًا بُوعَ فاشْتريتُ[٩]

(وقوله:

ليتَ شِعري هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُم[١٠]

قالَ: ومنهُ الفصلُ بالوقفِ[١١]) كقولِهِ:

لا يُنسِكَ الأسَى تأسِّيًا فَمَا   [ما][١٢] مِنْ حِمامٍ أَحدٌ مُعْتَصِمَا[١٣]

قولُها[١٤]:

ومُضْمَرُ الرَّفعِ الّذى قَد انْفَصَل   أَكِّدَ بِهِ كُلَّ ضميرٍ اتَّصَلْ[١٥]

---

(١) في د: تخلص، وما أثبته أسد.
(٢) الواو: ساقطة من ر، ق وكذا من الكافية ١٠. وشرحها للرضي ٣٣١/١.
(٣) الكافية ١٠. شرحها للرضي ٣٣١/١.
(٤) قولها: بياض في ق. وفي ت: قوله، وهو وجه.
(٥) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٢١٥/٣.
(٦) من (قال..) إلى (.. إلا) ساقطة من ق.
(٧) في ت: عين، بدلا من يغني عن، وهو تحريف.
(٨) التسهيل ١٦٦.
(٩) لرؤبة بن العجاج (ديوانه ١٧١). وفيه: بيع، بدلا من: بوع. وينظر الهمع ٥٤/٤، ٣٧/٦.
(١٠) صدر بيت للكميت الأسدي (هاشميات الكميت ٢٤)، وعجزه: أم يَحُولَنَ دونَ ذاكَ حِمامُ
وينظر الهمع ٢١٠/٥. والأشموني ٨٣/٣.
(١١) من (وقوله..) إلى (.. بالوقف) ساقطة من ت، د.
(١٢) م: ساقطة من الأصل، وما أثبته من ر، ت، ق، د، ظ.
(١٣) رجز لم يعرف قائله، وهو في شرح الألفية لابن قاسم ١٨٢/٣ــ ١٨٣. المقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ١١٠/٤. الهمع ١١٢/٢، ٢١٠/٥. الأشموني ٨٣/٣.
(١٤) قولها: بياض في ق.
(١٥) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٢١٦/٣.

قد يشعرُ بأنَّ ضميرَ النَّصبِ المنفصلِ لا يُؤَكَّدُ بِهِ، فيكونُ في نحوِ قولِكَ: رأيتُكَ إيّاكَ، ورأيتُهُ إيَّاهُ، بدلاً لاَ توكيدًا، وهوَ رأيُ سيبويهِ وأتباعِهِ[١]. واختارَ في التسهيلِ وشرحِهِ والفوائدِ[٢] قولَ الكوفيين، إنَّهُ توكيدٌ لا بدلٌ[٣]، لأنَّ نسبةَ المنصوبِ المنفصلِ من المنصوبِ المتَّصلِ[٤] كنسبةِ المرفوعِ المنفصلِ من المرفوعِ المتَّصلِ في نحوِ: فعلتَ أنتَ، والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماعٍ[٥]، فكذا المنصوبُ[٦]. قالَ أبو حيان: ومرادُهُ بقولِهِ[٧] " بإجماعٍ"، أَنَّهُ يجوزُ لا أَنَّهُ يتعيَّنُ، فإنَّهُم أَعربوا: قمتَ أنتَ، بدلاً[٨].

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٦. وينظر الأشموني ٣/٨٤.

(٢) ذكـــر الدكتور حاتم الضامن في مقدمته لكتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد لابن مالك ١١: انه من كتب ابن مالك المفقودة.

(٣) التسهيل ١٦٦.

(٤) ساقطة من ت، د.

(٥) الأشموني ٣/٨٤.

(٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٨٤.

(٧) في ت: قوله، وهو تحريف.

(٨) ينظر الكتاب ٢/٣٨٦. شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٨٤.

(١١٢/ب) بابُ عطفِ البيانِ

قولُ ابنِ الحاجبِ[١]: "تابعٌ غيرُ صفةٍ يُوضِّحُ متبوعَهُ[٢]". زادَ في الشذور: "أو يخصِّصُهُ[٣]"، وقد يشملُها قولُ الألفية: "حقيقةُ القَصدِ بهِ مُنكَشِفَهْ[٤] "، وأُورِدَ عليهِ: أَنَّهُ[٥] يستغني عنهُ بقولِهِ: "شِبْهُ الصِّفَهْ[٦] "، وأَنَّ[٧] في زيادةِ ذلكَ خَلَلاً يشملُ[٨] التوكيدَ، إذ يصدقُ عليهِ أَنَّهُ تابعُ شِبْهِ الصِّفَةِ، في أنَّهُ[٩] مبيِّنٌ لقصدِ المتكلِّمِ، لأنَّكَ[١٠] إذا قلتَ: قَدِمَ الأَميرُ، احتملَ أنْ يكونَ القصدُ قَدِمَ حَشَمُهُ[١١] أو خدمُهُ أو رسولُهُ، أو: جاءَ القومُ، احتملَ أنْ يكونَ الجائي بعضُهُم، فلم يتبيَّنْ إذنْ قَصْدُ المتكلِّمِ من مقتضَى اللَّفظِ. فلمَّا[١٢] قلتَ: نفسُهُ أو كلُّهُم، ارْتَفَعَ ذلكَ وانكشفت حقيقةُ القصدِ بالتوكيدِ. قالَ الشاطبي: "والعذرُعنهُ، أَنَّهُ لَمَّا قالَ "شِبْهُ الصفةِ " كانَ التعريفُ غيرَ تامٍّ، إذْ شِبْهُ الصِّفةِ يقعُ[١٣] من وجوهٍ، منها: الاشتقاقُ، فبيَّنَ المرادَ بِمَا زادَهُ، وقد مرَّ في الصفةِ أَنَّهُ يبيِّنُ ما سبقَ بوسمِهِ، فبيانُهُ من جهةِ تعيينِ المتبوعِ وإيضاحِهِ حتى لا يختلطَ[١٤] بغيرِهِ، وعطفُ البيانِ يبيِّنُ ذلكَ البيانَ المعلومَ، والتوكيدُ ليسَ كذلكَ، وإنَّمَا بيانُهُ بإبرازِ[١٥] جهةِ الحقيقةِ عَنْ[١٦] جهةِ المجازِ".

قولُ الألفيَّة[١٧]:

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ ما مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ النَّعتُ وَلِي[١٨]

قالَ ابنُ هشام: يجبُ في البيانِ أنْ يكونَ كالمبيِّنِ في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهِمَا، وليسَ ذلكَ[١٩] داخلاً في كلامِهِ، لأَنَّهُ أحالَهُ على النعتِ، وذلكَ غيرُ لازمٍ فيهِ. قالَ[٢٠]: والفاءُ في أوَّلِ البيتِ للتفريعِ، فإنَّ كونَهُ كالنَّعتِ يوجبُ أنْ يُعطَى ذلكَ.

قول الألفيَّةِ[٢١]: "فقد يَكُونانِ مُنَكَّرَيْنِ[٢٢]".

---

(١) باب عطف البيان، قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(٢) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٣٤٣/١.
(٣) شرح شذور الذهب ٤٣٤.
(٤) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٢١٨/٣.
(٥) في ت: أنه قد، بزيادة: قد.
(٦) الألفية ٤٦. شرح ابن عقيل ٢١٨/٣.
(٧) في ق: والذى، بدلا من: وأن، وهو تحريف.
(٨) في ت: يشمله، بزيادة الضمير ولا وجه له.
(٩) في ت، د: فإنه.
(١٠) في ت:لا انك، وهو تحريف.
(١١) في ق: جيشه، وهو وجه.
(١٢) في ت، د: فلو، وما أثبته أسد.
(١٣) في ق: تبع.
(١٤) في: لا تخليط، وهو تحريف.
(١٥) في ت، د: في إبراز، وهو وجه.
(١٦) في د: من.
(١٧) قول الألفية: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٢٢٠/٣.
(١٩) في ق: كذلك، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٢٢٠/٣.

وفي الشذور: "ويَتبَعُهُ في أربعةٍ من عشرةٍ[١]".

المنقولُ عَنِ البصريينَ وأكثرِ النحويينَ أنَّ عطفَ البيانِ لا يجري في النَّكراتِ، وإنَّما يكونُ في المعارفِ[٢]. قالَ في شرحِ الكافيةِ وغيرِها، وليسَ بشيءٍ، بلْ هوَ[٣] مرجوحٌ قياسًا وسماعًا، أمَّا القياسُ فلأنَّ الحاجةَ إليهِ في النكراتِ أشدُّ من الحاجةِ إليهِ في المعارفِ لشدَّةِ إبهامِهَا، ولأنَّ النعتَ يجوزُ فيهِ ذلكَ، فكذا عطفُ البيانِ، وأمَّا السماعُ فقالَ تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[٤]، وَ﴿يُسقَى مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ[٥] ﴾، ﴿ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾[٦]، ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[٧]. وقد أشارَ إلى وجهِ القياسِ بقولِهِ: "كما يكونانِ مُعَرَّفَيْنِ[٨]". قالَ ابنُ هشام: ثُمَّ إنَّ هذهِ مسألةٌ أُخرى، مفرَّعةٌ[٩] على كونِهِ كالنَّعتِ، فيجبُ عطفُها بالواوِ دونَ الفاءِ.

قولُ ابنِ الحاجبِ[١٠]: "وفَصْلُهُ مِنَ البدَلِ لَفْظًا[١١]". قالَ ابنُ مالك في التحفة: "أي لا معنًى، لأنَّهُ[١٢] يفارقُهُ في المعنَى دائمًا، إذِ المقصودُ في البيانِ هوَ المتبوعُ، وفي البدلِ هو التابعُ[١٣]".

قولُهُ[١٤]: "في مثل[١٥]: أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ[١٦]". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: ضابطُ هذهِ الصورةِ: أنْ يكونَ المتبوعُ معرَّفًا بألْ مجرورًا بإضافةِ صفةٍ معرَّفةٍ بها، والتابعُ خالٍ[١٧] منها[١٨]. واستدركَ عليهِ ابنُ مالكٍ في التحفةِ صورةً ثانيةً[١٩]، وهيَ: أنْ يكونَ المتبوعُ منادًى مضمومًا، والتَّابعُ منصوبًا مفردًا معرفةً، نحوُ: يا غلامُ يَعمرًا[٢٠]. وقد ذكرَهَا في الألفيةِ[٢١]، ولم يذكرْ فيها وفي أكثرِ كتبِهِ غيرُ هاتينِ الصورتينِ[٢٢]. وزادَ في التسهيلِ ثالثةً، وهيَ:

---

(١) شرح شذور الذهب ٤٣٤.

(٢) ينظر شرح الجمل ١/٢٩٤. شرح العمدة ٥٩٤ – ٥٩٥، الهمع ٥/١٩١ الأشموني ٣/٨٦.

(٣) في د: يؤمر، بدلا من: هو، وهو تحريف.

(٤) النور: ٣٥. وينظر شرح الجمل ١/٢٩٤.

(٥) إبراهيم: ١٦. وينظر الكشاف ٢/٥٤٦.

(٦) المائدة:٩٥.

(٧) البقرة: ١٨٤. وينظرشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٣-١١٩٥، شرح العمدة ٥٩٥.

(٨) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٠.

(٩) في ر: معرفة، وهو تحريف.

(١٠) قول ابن الحاجب: بياض في ق.

(١١) الكافية ١١. شرحها للرضي ١/٣٤٣.

(١٢) ساقطة من ت.

(١٣) النكت على الحاجبية ورقة ٣٢.

(١٤) قوله: بياض في ق. وساقطة من ت، د.

(١٥) في مثل: ساقطة من ق.

(١٦) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ١/٣٤٣. وهو صدر بيت للمرار بن سعيد الفقعسي (شعراء أمويون ٢/ ٤٦٥)، وعجزه: عليه الطيرُ ترقُبُهُ وُقوعًا
ينظر الكتاب ١/١٨٢. والأصول لابن السراج ١/١٦٠. والهمع ٥/١٩٤.

(١٧) في ت: حال، وهو تصحيف.

(١٨) ينظر شرح العمدة ٥٩٧.

(١٩) في د: ثالثة، وهو تحريف.

(٢٠) النكت على الحاجبية ورقة ٣٢.

(٢١) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢١.

(٢٢) شرح العمدة ٥٩٧ – ٥٩٨.شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٦.

أنْ تُقرَنَ بألْ منادًى[١]، نحوُ: يازيدُ الحارِثُ، ويا أخانا الحارثَ. (١١٣/أ) وقد ذكرَها في الشذورِ[٢]. واستدركَ أبو حيان وغيرُهُ صورًا أُخرى[٣]:

الأُولى[٤]: أَنْ يُتبَعَ المنادَى المضمومُ باسمِ الإشارةِ، نحوُ: يا زيدُ هذا؛ لأَنَّهُ لو كانَ بدلاً لكانَ على تقديرِ حرفِ النداءِ، وهو لا يُحْذَفُ من اسمِ الإشارةِ على رأيِ البصريينَ، هكذا[٥] علَّلَهُ الشاطبي، وعلَّلَهُ غيرُهُ بأنَّهُ يلزمُ نداءَ اسمِ الإشارةِ من غيرِ وصفٍ، وهوَ أحسنُ.

الثانيةُ[٦]: أَنْ يُتبَعَ المنادَى المضافُ باسمِ الإشارةِ، نحوُ: يا غلامُ زيدٍ هَذَا.

الثالثةُ[٧]: أَنْ يُتبَعَ[٨] وصفُ "أيٍّ" في النداءِ بمنوَّنٍ[٩]، نحوُ: يا أيُّها الرجلُ زيدٌ، لأنَّهُ لو كانَ بدلاً لكانَ غيرَ منوَّن.

الرابعةُ[١٠]: أَنْ يُتبَعَ وصفُ[١١] اسمِ الإشارةِ في النِّداءِ بمنوَّنٍ[١٢]، نحوُ: يا هَذا الطويلُ زيدٌ[١٣].

الخامسة[١٤]: أنْ يُتبَعَ وصفُ "أيٍّ" بمضافٍ[١٥]، نحوُ: يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ، فلا يكونُ بدلاً، لأنَّهُ ليسَ في تقديرِ جملتينِ[١٦].

السادسة[١٧]: أنْ يكونَ الكلامُ مفتقِرًا إلى رابط، ولا رابطَ إلاَّ التابعُ، على أنَّهُ بيانٌ، نحوُ: هندٌ ضربتُ الرجلَ أخاها، ولو أُعرِبَ بدلاً لعرتِ الأُولى عن رابطٍ، لأنَّهُ يكونُ في تقديرِ جملةٍ ثانيةٍ[١٨].

السابعة[١٩]: أنْ يضافَ أفعَلُ التفضيلِ إلى عامٍّ، ويُتبَعُ بقسمي[٢٠] ذلكَ العامِّ، ويكونُ المفضَّلُ أحدَ قسمي ذلكَ[٢١] العامِّ، نحوُ: زيدٌ أفضَلُ النَّاسِ الرجالِ والنِّساءِ، فلو أُعرِبَ الرجالُ

---

(١) في ت، ق، د: المنادى. وينظر التسهيل ١٧١.
(٢) شرح شذور الذهب ٤٣٤-٤٣٦.
(٣) ينظر الارتشاف ٥٢٦ - ٥٢٧.
(٤) الأولى: بياض في ق.
(٥) في ت: وهكذا، بزيادة: الواو.
(٦) الثانية: بياض في ق.
(٧) الثالثة: بياض في ق.
(٨) في ر: يقع، وهو تحريف.
(٩) في د: المنون.
(١٠) الرابعة: بياض في ق.
(١١) ساقطة من ت، د.
(١٢) في د: المنون، وهو تحريف.
(١٣) الهمع ١٩٥/٥.
(١٤) الخامسة: بياض في ق.
(١٥) في ت: لمضاف. وفي د: في المضاف، وكلاهما تحريف.
(١٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٩٠/٣.
(١٧) السادسة: بياض في ق.
(١٨) في ق: يفتقر. وهو وجه، وما أثبته أسد.
(١٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٩٠/٣. التصريح ١٣٢/٢. والهمع ١٩٥/٥.
(٢٠) السابعة: بياض في ق.
(٢١) في الأصل: قسمي. وفي ق: بقسيمي، وما أثبته من سائر النسخ.

والنساءُ[١] بدلاً، لكانَ في تقديرِ: زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنِّساءِ[٢]، وهوَ لا يسوغُ[٣].

الثامنة[٤]: أنْ يُفَصَّلَ[٥] مجرورُ "أَيٍّ" نحوُ: أيُّ الرجلينِ زيدٍ وعمرٍو أفضلُ[٦]، (فلو أُعْرِبَ "زيدٍ وعمرٍو" بدلاً، لكانَ في تقديرِ: أيِّ زيدٍ وعمرٍو أفضلُ[٧]). وهوَ ممنوعٌ، لأنَّ أيًّا لا تضافُ إلى مفردٍ معرفةٍ.

التاسعة[٨]: أنْ يُفَصَّلَ مجرورُ "كِلاَ" نحوُ: كِلاَ أخويكَ زيد وعمرٍو قامَ، لِمَا تقدَّمَ في "أَيٍّ"[٩]. قالَ الشاطبي بعدَ ذكرِها: ولعلَّ ثَمَّ مواضعَ أُخرَ لِمَنْ[١٠] تَتَبَّعَ[١١]. وقد شَمِلَ هذهِ الصورَ كلَّها إلاَّ السادسةَ قولُ الشذورِ: "إنْ لَم يَمْتَنِعْ إِحْلالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ[١٢]".

الأمرُ الثاني[١٣]: استشكلَ ابنُ هشام في حاشيةِ التسهيلِ ما عُلِّلَ بهِ الصُّوَرُ المذكورةُ بأَنَّهم يغتفرونَ في الثَّواني ما لا يغتفرونَ في الأَوائلِ، وقد جوَّزُوا في: إِنَّكَ أنتَ، كونَ "أَنتَ" توكيدًا، وكونَهُ بدلاً مَعَ أَنَّهُ لا يجوزُ: إنَّ أنتَ[١٤]".

الأمرُ الثالث[١٥]: قالَ أبو حيان: "ما عدا هذهِ المواضعَ يجيءُ البيانُ فيهِ مشتركًا، فتارةً معَ النعتِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ أبو عمرٍو، وتارةً معَ البدلِ، نحوُ: جاءَ أَبو محمدٍ زيدٌ، وتارةً معَ التأكيدِ، نحوُ: رأيتُ زيدًا زيدًا[١٦]". وقالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافية: "عطفُ البيانِ يَجري مجرَى النعتِ في تكميلِ متبوعِهِ، ويفارقُهُ في أنَّ تكميلَهُ شرحٌ وتَبْيِينٌ لا بدلالة على معنًى في المتبوعِ، أو سَبَبِهِ. ومجرَى[١٧] التوكيدِ في تقويةِ دلالتِه. ويفارقُهُ في أَنَّهُ (لا يرفعُ توهُّمَ مجازٍ. ومجرَى[١٨] البدلِ في صلاحيَّتِهِ للاستقلالِ[١٩] [٢٠]). ويفارقُهُ في أَنَّهُ غيرُ منويِّ الاطِّراحِ[٢١]".

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) في ت: والناس، وهو تحريف.
(٣) ينظر الهمع ٥/١٩٤.
(٤) الثامنة: بياض في ق.
(٥) في ق: يفضل، وهو تصحيف.
(٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٠. والهمع ٥/١٩٤.
(٧) من (فلو..) إلى (.. أفضل) ساقطة من د.
(٨) التاسعة: بياض في ق.
(٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٠. والهمع ٥/١٩٤.
(١٠) في ق: كمن. وفي د: إن، وكلاهما تحريف.
(١١) في ت: يتبع. وفي ظ: يتبع.
(١٢) شرح شذور الذهب ٤٣٤.
(١٣) الأمر الثاني: بياض في ق.
(١٤) ينظر الهمع ٥/١٩٥.
(١٥) الأمر الثالث: بياض في ق.
(١٦) الارتشاف ٥٢٧. وينظر الهمع ٥/١٩٦.
(١٧) في ت: ويجرى.
(١٨) في ت: ويجرى، وما أثبته موافق الهمع ٥/١٩٦.
(١٩) في ق، د: للاستقبال، وهو تحريف.
(٢٠) من (لا يرفع..) إلى (.. للاستقبال) ساقطة من.
(٢١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١١٩١-١١٩٢، الهمع ٥/١٩٦.

قول الشذور[١]: "نحوُ: يا نَصْرُ نَصْرٌ نصْرًا[٢]". جعلَهُ من البيانِ، تبعَ فيهِ الأكثرَ، وقالَ ابنُ مالكٍ: "الأَوْلَى عندي جعلُهُ توكيدًا لفظيًّا، لأنَّ عطفَ البيانِ حقُّهُ أنْ يكونَ للأوَّلِ[٣] بِهِ زيادةُ وضوحٍ، وتكريرُ اللَّفظِ(١١٣/ب) لا يتوصَّلُ بِهِ إلى ذلكَ[٤]". وسبقَهُ إليهِ ابنُ الطراوة. قالَ ابنُ هشام في المغني: "وفيهِ نظرٌ، لأنَّ اللَّفظَ المكرَّرَ إذا اتَّصلَ بِهِ ما لم يتَّصِلْ بالأوَّلِ اتَّجهَ كونُهُ بيانًا لِمَا فيهِ من زيادةِ الفائدةِ، نحوُ:

يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ[٥]

و: يا تيمَ تيْمَ عَدِيٍّ...[٦] [٧]".

وقالَ في تعليقِهِ: "قالَ[٨] النحاةُ: شرطُ عطفِ البيانِ أنْ يكونَ الثاني أشهرُ من الأولِ. وقالَ في المقربِ: "أشهرُ من الأوَّلِ أو مثلُهُ[٩] " ليدخلَ نحوُ: "يا[١٠] نَصرُ نصرٌ نَصْرًا".

ثُمَّ قالَ: فإنْ قُلتَ لِمَ لا[١١] اشترطتُم كَمَا اشترطَ ابنُ عصفور والزمخشري[١٢] والجرجاني كونَ عطفِ البيانِ أَوضحَ وأخصَّ[١٣]؟ قلتُ: لأنَّهُ كالنعتِ، وهُم اشترطوا كونَهُ دونَهُ في ذلكَ. فإنْ قلتَ: فكيفَ يُعرِّفُ الشيءَ ويُبَيِّنُهُ[١٤] ما[١٥] هوَ دونَهُ؟ قلتُ: التَّعريفُ بانضمامِهِ إلى الأولى، لا أنَّ[١٦] التَّعريفَ حصلَ منهُ نفسُهُ، فافهَمْهُ[١٧]".

---

(١) قول الشذور: بياض في ق.

(٢) شرح شذور الذهب ٤٣٤. وهو قطعة من بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه ١٧٤) وروايته: (يا نصرُ نصرًا نصرا) بنصب (نصرًا) الثانية وتمامه: إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لقائلٌ يا... وهو في الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦ بالروايتين. ومغني اللبيب ٥٠٨، ٥١٧، ٥٩٧. ونسبه في شرح شذور الذهب ٤٣٧ إلى ذي الرمة وليس في ديوانه. وينظر الهمع ٥٢/٤، ١٩٠/٥.

(٣) ساقطة من ت، د.

(٤) ينظر قول ابن مالك في الهمع ١٩٠/٥.

(٥) قطعة من صدر بيت لعبد الله بن رواحة ديوانه ٩٩ – ١٠٠ وتمامه: الذَّيِّلِ تطاوَلَ الليلُ عليك فانزل ونسبه في الكتاب ٢٠٥/٢ – ٢٠٦ لبعض ولد جرير. وينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧/٢، والهمع ١٩٦/٥.

(٦) قطعة من صدر بيت لجرير (ديوانه ٣٠١/٢) وتمامه:...... لا أبَا لكُمُ لا يوقعنَّكُم في سَوْأَةٍ عُمَرُ وينظر الكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢. والهمع ١٩٦/٥.

(٧) مغني اللبيب ٥٩٦.

(٨) في ت: قال ابن هشام، بزيادة: ابن هشام.

(٩) المقرب ٢٤٨/١.

(١٠) نحو يا: ساقطة من د.

(١١) لا: ساقطة من د، ظ. وفي الجنى الداني ٣٠٣: "ما جاء من نفي (لا) للماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه" وكان الأمثل أن يقال: لم لم تشترطوا.

(١٢) في ت: والزمخشرى والزجاجي، بزيادة: والزجاجي.

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣. أوضح المسالك ٣٤٨/٣ – ٣٤٩.

(١٤) في د: ويبنى، وهو تحريف.

(١٥) في د: بما.

(١٦) في ر: لأن، بدلا من: لا أن، وهو تحريف.

(١٧) فافهمه: بياض في ق. وفي د: فافهم.

(١١٤/أ) بابُ عطفِ النَّسقِ[1]

هذهِ ترجمةُ الكوفيينَ. وسيبويهِ إِنَّمَا ترجَمَهُ[2] ببابِ[3] الشَّرْكَةِ[4].

(قولُ الألفيَّةِ[5]: "تالٍ بحرفٍ مُتْبِعٍ عَطفُ النَّسَقْ"[6].[7]) فيهِ أمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ أبو حيان: "لا يحتاجُ عطفُ النَّسقِ إِلى حدٍّ، لأَنَّهُ تابعٌ بأدواتٍ محصورةٍ[8]".

وذلكَ واردٌ على ابنِ الحاجبِ أيضًا حيثُ حدَّهُ[9]، وسَلِمَ من ذلكَ الشذورُ[10].

الثاني: قالَ ابنُ هشام: "قد[11] يوردُ عليهِ نحوُ: ﴿سبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعلَى، الَّذي خَلَقَ فَسوَّى، والَّذي قَدَّرَ فَهَدَى﴾[12]، ونحوُ ذلكَ من النعوتِ المقترنةِ بحرفِ العطفِ. قالَ: والجوابُ: إِنَّا إِنَّمَا نحكمُ[13] لَها بالإعرابِ من جهةِ العطفيةِ لا من جهةِ النَّعتيَّةِ، وهي بعطفِها على النَّعتِ الأَولِ[14] تفيدُ الصِّفةَ المعنويَّةَ. فإنْ قلتَ: المعطوفُ على الشيءِ يُعْرَبُ[15] من جهتِهِ، فالمعطوفُ فاعلاً يُعْرَبُ فاعِلاً[16]، وكذا المعطوفُ على الصفةِ يُعْرَبُ صفةً، فالاعتراضُ متَّجِهٌ. قلتُ: المعطوفُ على الفاعلِ يُقالُ رُفِعَ بحملِهِ على الفاعلِ الَّذي أسْنِدَ الفعلُ إِليهِ، ولا يُقالُ إِنَّهُ فاعلٌ، وإِنَّما يُعْرَبُ[17] معطوفًا بالإجماعِ. وإِنَّما نعني بقولِنا: المعطوفُ على الشيءِ مثلُهُ: أَنَّهُ يجبُ لَهُ ما يجبُ لَهُ[18] ويمتنعُ عنهُ ما امتنعَ عنهُ، لاَ أَنَّهُ[19] يُسَمَّى باسْمِهِ". انتهى.

الأمرُ[20] الثالثُ: قِيلَ: قولُهُ "بحرفٍ" يخرجُ غيرَ المحدودِ، فلاَ فائدةَ في قولِهِ "مُتبِعٍ"[21]. وأَجابَ ابنُ قاسم: "بأنَّ فائدتَهُ إخراجُ نحوِ: مررتُ بِغَضَنْفَرٍ أي أسدٍ، فإِنَّهُ تابعٌ بحرفٍ لكنَّهُ ليسَ بِمُتْبِعٍ[22]".

---

(١) باب عطف النسق: بياض في ق.
(٢) في ت، ظ: يترجمه، وجه ضعيف، وما أثبته أسد.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) الكتاب ١/٤٢١.
(٥) قول الألفية: بياض في ق.
(٦) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٤.
(٧) من (قول..) إلى (.. النسق) ساقطة من د.
(٨) الارتشاف ٥٣٦. وينظر الهمع ٥/٢٢٣.
(٩) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ١/٣٠١.
(١٠) شرح شذور الذهب ٤٤٥.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) سورة الاعلى:١، ٢، ٣.
(١٣) في ر، ت، ق، د، ظ: إنها إنما يحكم، بدلا من: إنا إنما نحكم.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) في ت، د: يعرف، وهو تحريف.
(١٦) يعرب فاعلا: ساقطة من ت، د.
(١٧) في ت: يعرف، وهو تحريف.
(١٨) ما يجب له: ساقطة من د.
(١٩) في ر، ت: لأنه، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من ر، ت، ق، د، ظ.
(٢١) ينظر هذا الأمر في شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩١.
(٢٢) المصدر السابق ٣/١٩٢.

قولُ الألفيَّةِ[١]:

فالعَطفُ مُطلقًا: بواوٍ ثُمَّ فَا حتَّى أَمْ أَوْ.......[٢]

مشَى على ما صحَّحَهُ في شروحِ[٣] التسهيلِ والعمدةِ والكافيةِ[٤] من أنَّ "أَمْ" و"أوْ" يُشرِكانِ[٥] لفظًا ومعنًى[٦]، معَ نقلِهِ في شرحِ الكافيةِ: أنَّ أكثرَ المصنفينَ يجعلونَهما مِمَّا يُتبَعُ لفظًا دونَ معنًى[٧]. وقالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ: أطلقَ في "أَمْ" و"أوْ" وينبغي أنْ يقيِّدَهُمَا بأنْ لا يقتضيا إضرابًا، فإنَّهُمَا حينئذٍ يُشرِكانِ[٨] لفظًا لا معنًى[٩] كما ذكَرَ[١٠] في التسهيلِ[١١] وشرحِهِ[١٢]. قلتُ: دلالتُهُمَا على الإضرابِ قليلةٌ، فلذلكَ لم يتعرَّضْ لَهَا[١٣]".

قولُها[١٤]: "وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: بَلْ ولاَ لكن[١٥]". فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: "وافقَ هُنَا وفي أكثرِ كتبِهِ الأكثرينَ على عَدِّ "لكنْ" من حروفِ العطفِ. وخالَفَهُم في التسهيلِ فقالَ: "وليسَ منها "لكنْ " وفاقًا ليونس[١٦] "، وقالَ في شرحِهِ: "هيَ عندَهُ حرفُ[١٧] استدراكٍ لا حرفُ عطفٍ، فإنْ وليَها مفردٌ معطوفٌ فعطفُهُ بواوٍ قبلَهَا، ولا بُدَّ قبلَ المفردِ من[١٨] الواوِ، نحوُ: ما قامَ سعدٌ ولكنْ سعيدٌ[١٩]، ولا تزُرْ زيدًا ولكنْ عمرًا. ولو كانتْ عاطفةً لاستُغنِيَ (١١٤/ب) بِها عَنِ الواوِ كما استُغنِيَ بـ"بَلْ" وغيرِها. ومِمَّا يوجدُ في كتبِ النحويينَ من نحوِ: ما[٢٠] قامَ سعدٌ لكنْ سعيدٌ، فَمِنْ كلامِهِم لا مِنْ كلامِ العربِ، ولذلكَ لم يُمَثِّلْ سيبويهِ في أمثلةِ العطفِ إلاَّ بـ"ولكنْ"، وهذا من شواهدِ أمانتِهِ وكمالِ عدالتِهِ، لا يجيزُ[٢١] العطفَ بها غيرِ مسبوقةٍ بواوٍ، وتركَ التمثيلَ بِهِ[٢٢]، لِئَلاَّ يُعتَقَدَ أنَّهُ مِمَّا استعملتْهُ العربُ[٢٣]. ومعَ هذا[٢٤]

---

(١) قول الألفية: بياض في ق. (٢) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٤.
(٣) في الأصل: شرح، وما أثبته من سائر النسخ.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٣.
(٥) في ر: يشتركان. وفي ق: مشتركان، وكلاهما تحريف.
(٦) شرح العمدة ٦٠٧.
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣، شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٢.
(٨) في ت: يشتركان، وهو تحريف. (٩) ل معنى: ساقطة من ت.
(١٠) في ت، د: ذكره، بزيادة الضمير ولا وجه له.
(١١) التسهيل ١٧٤. (١٢) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٢.
(١٣) شرح الألفية ٣/١٩٢. (١٤) قولها: بياض في ق. وفي ت: قوله.
(١٥) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٥.
(١٦) التسهيل ١٧٤. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٤.
(١٧) ساقطة من ق. (١٨) في د: قبل، بدلا من: من، وهو تحريف.
(١٩) ولكن سعيد: ساقطة من د. (٢٠) ما: ساقطة من ق، د.
(٢١) في شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٥: لأنه يجيز.
(٢٢) ساقطة من ت. (٢٣) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٤ – ١٩٥.
(٢٤) ساقطة من د.

ففي[١] نفيِ المفردِ الواقعِ بعدَ "ولكنْ" إشكالٌ، لأنَّهُ على ما قرَّرْتُهُ معطوفٌ بالواوِ معَ أنَّهُ مخالفٌ لِمَا قبلَها، وحقُّ المعطوفِ بالواوِ أنْ يكونَ موافقًا لِما قبلَها. فالواجبُ أنْ يُجْعَلَ من عطفِ الجملِ ويُضْمَرُ لَهُ عاملٌ، كأنَّهُ قالَ: (ما قامَ سعدٌ ولكنْ قامَ سعيدٌ، لأنَّ الجملَ المعطوفةَ بالواوِ يجوزُ كونُها مُوافِقَةً ومُخالِفَةً[٢])، فالموافقَةُ نحوُ: قامَ[٣] زيدٌ وقامَ[٤] عمرٌو. والمخالَفَةُ نحوُ[٥]: قامَ[٦] زيدٌ ولم يقمْ عمرٌو". انتهى. وقالَ أبو حيان: مذهبُ أكثرِ النحويينَ أنَّ "لكنْ" لا تكونُ عاطفةً، إلاَّ إذا لم تدخلْ عليها الواوُ. واستعمالُ "لكنْ" إذا وقعَ بعدَها المفردُ[٧]، لفظًا وتقديرًا بغيرِ الواوِ لم[٨] يُسْمَعْ من كلامِ العربِ، وإنَّما قالَهُ النحويون بالقياسِ على "بَلْ"، ولم يجروها[٩] مجراها[١٠] إجراءً كاملاً، لأنَّهم لم[١١] يستعملوها[١٢] بعدَ إيجابٍ، بخلافِ "بَلْ".

الأمرُ الثاني[١٣]: قالَ ابنُ هشام: إنْ قِيلَ: والواوُ في عطفِ الجِوارِ تتبعُ[١٤] لفظًا فحسبُ، قلتُ: هيَ مشركةٌ في المعنَى قطعًا، لأنَّ العطفَ في مِثْلِ ﴿وأرجُلِكُم﴾[١٥] بالخفضِ إنَّما هوَ على الوجوهِ، ولكنَّكَ ناسبتَ في اللفظِ بينَهُ وبينَ ما يليهِ، وفي الإعرابِ تقديرًا لولا اشتغالُ الآخرُ بحركةِ المناسبةِ. ونظيرُهُ ﴿الحمدِ للهِ﴾[١٦] بكسرِ الدَّالِ.

قولُ الكافيةِ[١٧]: "**فالواوُ لجمعٍ مطلقٍ**[١٨]". أحسنُ منهُ قولُ الشذورِ: "لمطلَقِ الجمعِ[١٩]"، (لأنَّ ابنَ هشام قالَ في المغني: "قولُ بعضِهِم إنَّ)[٢٠] معنَاها الجمعُ المطلقُ[٢١] غيرُ سديدٍ[٢٢] لتقييدِ الجمعِ بقيدِ الإطلاقِ، وإنَّما هيَ للجمعِ لا بقيدٍ[٢٣]".

---

(١) في ق: بقي، وهو تحريف. وساقطة من د.
(٢) من (ما قام..) إلى (.. ومخالفة) ساقطة من ق.
(٣) في ر: ما قام، بزيادة: ما
(٤) وقام: ساقطة من د. وفي ر: وما قام، بزيادة: ما.
(٥) ساقطة من د.
(٦) في ر: ما قام، بزيادة: ما.
(٧) في ق: والمفرد، بزيادة الواو.
(٨) في د: ولم، بزيادة الواو.
(٩) في ق: يجروه، وهو تحريف.
(١٠) في ر: مجرها، وهو تحريف.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) في ر: يستعملها. وفي ق: استعملوها، وكلاهما تحريف.
(١٣) الأمر الثاني: بياض في ق.
(١٤) في ق، د:يتبع.
(١٥) المائدة: ٦. والآية في المصحف بقراءة حفص:" وأرجلَكُم "نصبًا وقد تقدَّم الكلامُ على هذهِ القراءة في ورقة(٩٥أ) وينظر الإنصاف ٦٠٣/٢.
(١٦) الفاتحة: ٢. وهي قراءة الحسن البصري ورؤبة وزيد بن علي. والقراءة في مختصر في شواذ القراءات والمحتسب ٣٧/١. والآية في المصحف بقراءة حفص: (الحمدُ للهِ..)برفع الحمد.
(١٧) قول الكافية: بياض في ق.
(١٨) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٣٦٣/٢ وفيهما: فالواو للجمع مطلقا.
(١٩) شرح شذور الذهب ٤٤٥.
(٢٠) من (لأن..) إلى (.. بعضهم إن) مكررة في ق.
(٢١) في ق: معنا، بدلا من: المطلق.
(٢٢) في ق: شذور، وهو تحريف.
(٢٣) مغني اللبيب ٤٦٤.

قولُ الألفيَّة[١]:

فاعْطِفْ بواوٍ سابِقًا أوْ لاحِقا[٢] في الحُكمِ أوْ مُصاحِبًا مُوافِقا[٣]

مشَى على ذلكَ في أكثرِ كتبِهِ، وقالَ في التسهيل: "إنَّ الواوَ تنفردُ بكونِ مُتْبَعِها[٤] في الحكمِ محتملاً للمعيَّةِ برجُحانٍ، وللتأخُّرِ بكثرة، وللتقدُّمِ بقلَّة[٥]". قالَ أبو حيان: "وهذا ليس مذهبُ البصريين ولا الكوفيين، بل هو قولٌ ثالثٌ خارجٌ عن القولين فيجبُ اطِّراحُهُ[٦]".

قولُ الألفيَّةِ[٧]: "واخْصُصْ بها عَطفَ الذَّي لا يُغْني مَتْبُوعُهُ[٨]". لم يذكرْ مِمَّا اختصَّتْ بِهِ الواوُ سوى ثلاثةِ أحكامٍ، هذا وما قبلَهُ وهو احتمالُ معطوفِها للمعاني الثلاثةِ. وعطفُها لعاملٍ مضمرٍ على (**١١٥ / أ**) عاملٍ ظاهرٍ يجمعُها معنًى واحدٌ في قولِهِ آخر الباب: "وهي انْفَرَدَتْ، بعطفِ عاملٍ مُزالٍ قد بقي، مَعمُولُهُ[٩]" وبقي مما اختصت به الواوُ أحكامٌ كثيرةٌ[١٠]. قالَ في العمدة: "وتنفردُ[١١] "الواوُ" بعطف لا يُستغنَى عنهُ، وبعطفِ سببيٍّ على أجنبيٍّ في اشتغالٍ وغيرِهِ، وبعطفِ ما تضمَّنَهُ الأَوّلُ أوْ رادفَهُ[١٢]، وبعطفِ معمولٍ مضمرٍ على معمولٍ ظاهرٍ، وبجوازِ فصلِ معطوفِها بظرفٍ أوْ عديلِهِ، وبجوازِ تقديمِها مع معطوفِها على المعطوفِ عليهِ اضطرارًا، وبجوازِ إتباعِ المجرورِ على الجوارِ، وبجوازِ حذفِها إنْ أمِنَ اللبسُ. وبإيلائِها "لا[١٣]" بعدَ نفيٍ أو نهيٍ، و[١٤] بإيلائِها "إمَّا" مذكورةً غالبًا[١٥]". زادَ ابنُ هشام في المغني: "واقترانها بـ"لكنْ"، وبعطفِ العقدِ على النَّيفِ في العددِ، وبعطفِ الصفاتِ المفرَّقةِ مع اجتماعِ منعوتِها، وبعطفِ ما حقُّهُ التثنيةُ أو[١٦] الجمعُ[١٧]".

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) في الأصل، ق، د، ظ: لاحقا أو سابقا، بدلا من: سابقا أو لاحقا، وهو وجه.
(٣) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٦.
(٤) في ق: متبعا، وهو تحريف.
(٥) التسهيل ١٧٤. وينظر الأشموني ٣/٩٢.
(٦) في ق: اطراده، وهو تحريف. وينظر الارتشاف ٥٣٨. وشرح الألفية لابن قاسم ٣/١٩٦.
(٧) قول الألفية: بياض في ق.
(٨) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٧.
(٩) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٤١.
(١٠) بعدها في د: ثمانية عشر حكما. وتنظر هذه الأحكام في حاشية الصبان على الأشموني ٣/٩٢-٩٣.
(١١) في ق: ومنفرد، وهو تحريف.
(١٢) في د: ومرادفه، بدلا من: أو رادفه.
(١٣) ساقطة من ر، د.
(١٤) في ر: أو، بدلا من: و، وما أثبته أنسب للسياق.
(١٥) شرح العمدة ٦٢٣-٦٢٤.
(١٦) في ت، د: و، بدلا من: أو، وما أثبته أنسب.
(١٧) مغني اللبيب ٤٦٥.

قولُهَا[١]: "واخْصُصْ بفاءِ عَطْفَ[٢] ما ليسَ صِلَةْ[٣]".

قالَ ابنُ قاسم: "أعمُّ منهُ قولُ التسهيلِ[٤]: "وينفردُ بتسويغِ الاكتفاءِ بضميرٍ واحدٍ فيما تضمَّنَ جملتينِ من صلةٍ أو صفةٍ أو خبرٍ"، لشمولِهِ ستَّ مسائلٍ ينفردُ بها الفاءُ، هذه إحداها[٥]". انتهى. ووجهُ شمولِهِ للستِّ: أنَّ الضميرَ قد يكونُ في الصلةِ أو الصفةِ أو الخبرِ، وفي المعطوفِ على كلٍّ من الثلاثةِ، وفي التسهيل أيضًا: "أنَّها تنفردُ بعطفِ مفصَّلٍ على مجملٍ متَّحِدَينِ[٦] معنًى[٧]"[٨].

قولُهَا[٩]: "بعضًا بِحتَّى اعْطِفْ[١٠]". عبارةُ الكافيةِ الشافيةِ:

بعضًا وشِبْهُهُ بحتَّى اعْطِفْ على ... كُلٍّ وغايةً لَهُ (ذاكَ اجْعَلا)[١١]

وفي التسهيلِ: "المعطوفُ بـ"حتَّى" بعضُ متبوعِهِ أو كبعضِهِ، وغايةٌ لَهُ)[١٢] في زيادةٍ أو نقصٍ[١٣]". وهذا واردٌ أيضًا على قول ابن الحاجب: "ومعطوفُهَا جزءٌ من متبوعِهِ[١٤]".

قول الكافية[١٥]: "وحتّى مثلها[١٦]". أي للترتيبِ، تبعَ فيهِ الزمخشري[١٧]، والَّذي صحَّحَهُ ابنُ مالكٍ في كتبِهِ[١٨] أنَّها كالواوِ لا تقتضي ترتيبًا[١٩]. قالَ في التسهيلِ: "ولا تَقْتَضِي ترتيبًا على الأصحِّ[٢٠]". وقالَ في العمدةِ: "ويُعطفُ بـ"حتَّى" ما دَلَّ عليهِ الأوَّلُ بتضمُّنٍ أو شبهِهِ مِمَّا هو غايةٌ فيما سِيقَ لَهُ من نقصٍ أو زيادةٍ دون تعرُّضٍ لترتيبٍ[٢١]". وقالَ في الكافيةِ:

ونحوُ حتَّى نَعْلُهُ[٢٢] نَزْرٌ ولَمْ ... يُرَتِّبُوا بِهَا فَخالِفْ مَنْ زَعَمْ[٢٣]

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) في ت، د: بعاطف، بدلا من: بفاء عطف، وهو تحريف.
(٣) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٨.
(٤) التسهيل ١٧٥.
(٥) شرح الألفية ٣/٢٠٠.
(٦) في ق: معتمدين، وهو تحريف.
(٧) في ت: المعنى، وهو وجه.
(٨) التسهيل ١٧٥.
(٩) قولها: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٣/٢٢٨.
(١١) شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٩. وفيها: بإذا، بدلا من: ذاك.
(١٢) من (ذاك..) إلى (.. له) ساقطة من د.
(١٣) التسهيل ١٧٥.
(١٤) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٣.
(١٥) قول الكافية: بياض في ق.
(١٦) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٣.
(١٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٤.
(١٨) في ر: نكته، وهو تحريف.
(١٩) ينظر التسهيل ١٧٦. وشرح العمدة ٦١٦.
(٢٠) التسهيل ١٧٦.
(٢١) شرح العمدة ٦٠٦.
(٢٢) في الأصل: بقلة، وهو تصحيف، وما أثبته من سائر النسخ. كذا في شرح الكافية ٣/١١٩٩، ١٢١١. هو يريد بذلك قول الشاعر:

أَلقَى الصحيفَةَ كي يخفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حتَّى نَعْلَهُ أَلقاها

(٢٣) شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٩.

وقالَ في شرح التسهيل والعمدة والكافية: "حتَّى في عدم التَّعرضِ للترتيبِ كالواوِ، فجائزٌ كونُ المعطوفِ بها مصاحبًا وسابقًا. وزَعمَ بعضُ المتأخرينَ أنَّها تقتضي الترتيبَ، وليسَ بصحيحٍ، وقد ادَّعَى ما لا دليلَ عليهِ. وفي الحديث: "كلُّ شيءٍ بقضاءٍ(١١٥ / ب) وقدرٍ حتَّى العَجْزُ والكيسُ[١] " وليسَ في القضاءِ ترتيبٌ، وإنَّما الترتيبُ في ظهورِ المُقْضِيَّاتِ[٢]، ويجوزُ أنْ يُقالَ: حَفظَ فلانٌ القرآنَ حتَّى سورةَ البقرةِ، وإنْ كانت سورة البقرة[٣] أوَّلَ ما حَفظَ أو متوسطًا[٤] حفظُها[٥] " انتهى. وقالَ ابنُ القواس في شرح الكافية: "وأمَّا" حتَّى "فهي بمنزلةِ" ثُمَّ[٦] " في الترتيبِ والمهلةِ، وقيل: بمنزلةِ الواو، والأوّلُ أظهرُ، لأَنَّهُ يشترط أنْ يكونَ ما بعدها جزءً مِمَّا قبلَها، فلو لم تُفدِ الترتيبَ للزمَ[٧] جوازُ تقديمِ الشيءِ المتأخِّرِ عليهِ[٨]". وقالَ ابنُ عصفور: "حتَّى" كالواو في إفادةِ الجمعِ من غيرِ تعرُّضٍ فيه لترتيبٍ ولا مهلة[٩]. قال: وما ذكرَهُ الزمخشري من أنّها تقتضي الترتيبَ، إنَّما عنَى بِهِ أنَّها تقتضي أنَّ المعطوفَ بها رتبتُهُ من المعطوفِ عليهِ أنْ يكونَ[١٠] غايةً لَهُ، ولم يردْ[١١] أنَّها تقتضي[١٢] الترتيبَ في[١٣] المعنى الذي أُسْنِدَ إليها".

قولُ الكافيةِ والعبارةُ لَهَا والشذورُ[١٤]: "وأمِ المتَّصلةُ لازمَةٌ لهمزةِ الاستفهامِ[١٥]". قد تُحذَفُ إذا فُهِمَ المعنَى، وقد نبَّهَ عليهِ في الألفية[١٦]، واستَدركَهُ[١٧] ابنُ القوّاسِ[١٨].

قولُ الألفيَّةِ[١٩]: "وبانْقطاعٍ وبمَعْنَى "بَلْ" وَفَتْ[٢٠]". ظاهِرُهُ موافَقَةُ الكسائي وهشام، فإنَّ[٢١] "أمْ" المنقطعةَ عندَهُمَا بمنزلةِ "بَلْ" وما[٢٢] بعدَهَا مثلُ ما قبلَهَا[٢٣]. ومذهبُ البصريينَ أنَّها تقدَّرُ بـــ"بَلْ" والهمزةِ مطلقًا[٢٤]. وقد مشَى عليهِ ابنُ الحاجب[٢٥]، وقالَ ابنُ قاسم: "إنَّمَا اقتصرَ

---

(١) مسند الإمام أحمد ١٩٣/٨-١٩٤ وفيه: ".. كلُّ شيءٍ بقدرٍ، حتى العجزُ والكيسُ". وينظر صحيح مسلم ٢٠٤٥/٤، وهذا اللفظ الذي جاء هنا هو في شرح الألفية لابنِ الناظم ٢٠٦. والهمع ٢٥٨/٥.
(٢) ينظر الهمع ٢٥٨/٥.
(٣) وإن كانت سورة البقرة: ساقطة من ت، د.
(٤) في ر: متوسط.
(٥) شرح العمدة ٢١٦-٢١٧.
(٦) ثم في: ساقطة من ت.
(٧) في ر: لزم.
(٨) شرح الكافية لابن القواس ورقة ١٤٨.
(٩) ينظر شرح الجمل ٢٢٨/١.
(١٠) في ت، د: تكون.
(١١) في ت: ترد، وهو تصحيف.
(١٢) في ق: يقتضي، وهو تصحيف.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) قول الكافية والعبارة لها والشذور: بياض في ق.
(١٥) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢. وشرح شذور الذهب ٤٤٥.
(١٦) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ٢٢٩/٣.
(١٧) في ت: واستدرك، ولا وجه لحذف الضمير.
(١٨) شرح الكافية ورقة ١٤٨.
(١٩) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٢٣١/٣.
(٢١) ساقطة من ت.
(٢٢) ما: ساقطة من ت.
(٢٣) شرح الألفية لابن قاسم ٢٠٥/٣.
(٢٤) المصدر السابق ٢٠٥/٣. والهمع ٢٤٢/٥.
(٢٥) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢.

في الألفيةِ على ذِكْرِ "بَلْ[١]"، لأنَّ اقتضاءَ[٢] المنقطعةِ الإضرابُ[٣] لازمٌ، وليسَ اقتضاؤُها الاستفهامَ بلازمٍ[٤]".

قولُ الشذور[٥]: "بمعنَى "بل" وقد تُضَمَّنُ مَعَ[٦] ذلكَ معنَى الهمزةِ[٧]". ظاهِرُهُ أنَّ ذلكَ أقلُّ من عدمِ التَّضَمُّنِ[٨]. والذي في شرحِ الكافيةِ لابنِ مالكٍ عكسُ ذلك فإنَّهُ قال: ولا بُدَّ في المنقطعةِ من معنَى الإضرابِ، والأكثرُ اقتضاؤُها مَعَ الإضرابِ استفهامًا، وقد يتجرَّدُ بها الإضرابُ[٩]. وقال في نظم الكافية:

ومَعَ الاستفهامِ إضرابًا جلَتْ إنْ تَكُ[١٠] مِمَّا قُيِّدَتْ بِـهِ خَلَتْ
ولانقطاعٍ عُزِيَتْ وقد تُرَى كَـ(بَلْ) لإضرابٍ مُوَالِ[١١] خَبَرَا[١٢]

وفي شرحِ العمدة: "أمِ المنقطعةُ تفيدُ استفهامًا وإضرابًا معًا، وقد تفيدُ الإضرابَ وحدَهُ[١٣]".

قولُ الألفيَّةِ والعبارة لها والشذور[١٤]: "خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بأَو... إلى آخرِهِ[١٥]". قالَ ابنُ هشام في المغني: "التحقيقُ أنَّ "أو[١٦] " موضوعةٌ لأحدِ الشيئين أو الأشياءِ وهو الذي يقولُهُ المتقدمون، وقد تخرجُ إلى معنَى بل وإلى معنَى الواو، وأَمَّا بقيَّةُ المعاني فمستفادةٌ من غيرِها، قالَ: ومن العجبِ أَنَّهُم ذكروا: أنَّ من معاني[١٧] (١١٦ / أ) صيغةِ إِفْعَلْ: التخييرُ والإباحةُ وَمَثَّلُوهُ بنحوِ: خُذْ من مالي دِرْهَمًا أو دينارًا، أو "جالِسِ الحسنَ[١٨] أوِ ابنَ سيرين[١٩]". ثُمَّ ذكروا: أنَّ "أو" تفيدُهَا، ومثَّلوا بالمثالينِ المذكورينِ لذلكَ[٢٠]". انتهى. ولهذا اقتصرَ قولُ ابنِ الحاجب على قولِهِ: "وأَوْ، وإِمَّا لأحدِ الأمرينِ مبهمًا[٢١]".

---

(١) ساقطة من د.
(٢) في د: الانقطاع، وهو تحريف.
(٣) في ق: الاضطراب، وهو تحريف.
(٤) شرح الألفية ٣/٢٠٥.
(٥) قول الشذور: بياض في ق.
(٦) في د: معنى، وهو تحريف.
(٧) شرح شذور الذهب ٤٤٥.
(٨) في ر: التضمين، وهو وجه.
(٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٩.
(١٠) في ر، ت: يك، وهو تصحيف.
(١١) في ت: سؤال، وهو تحريف.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٠.
(١٣) شرح العمدة ٦١٧، ٦١٩.
(١٤) قول الألفية والعبارة لها والشذور: بياض في ق.
(١٥) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣١. وشرح شذور الذهب ٤٤٥.
(١٦) ساقطة من ر.
(١٧) إن من معاني: ساقطة من د.
(١٨) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه توفي سنة ١١٠هـ. حلية الأولياء ٢/١٣١-١٦١. الأعلام ٢/٢٤٢.
(١٩) هو محمد ابن سيرين البصري الأنصاري بالولاء أبو بكر: إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي من أشراف الكتاب توفي سنة ١١٠هـ. حلية الأولياء ٢/٢٦٣-٢٨٢. تهذيب التهذيب ٩/٢١٤. الأعلام ٧/ ٢٥.
(٢٠) مغني اللبيب ٩٥.
(٢١) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٩.

قول الألفيَّةِ[١]: "ومِثلُ "أوْ" في القَصدِ " إمَّا " الثانيَةُ[٢]". فيهِ أمران:

الأوّل: يُستثنَى (مِنْ معاني "أو" السابقةِ ورودُهَا بمعنَى "بَلْ"، وبمعنَى "الواوِ[٣] " فلا يشارِكُهَا "إمَّا" فيهِمَا[٤].

الثاني: مَشَى)[٥] هُنَا على ما صَحَّحَهُ في سائرِ[٦] كتبهِ مِنْ أنْ "إمَّا[٧] " ليستْ بعاطفة، حيثُ لم يجعلْهَا مثلَ "أوْ" مطلقًا، بَلْ في القصدِ فقط، ولذلكَ لم يذكرْها مَعَ حروفِ العطفِ أوّلَ البابِ، وهو رأيُ يونس وابن كيسان وأبي علي[٨]. ومذهبُ أكثرِ النحويينَ كَمَا نقلَهُ في شرحِ الكافيةِ مِنْ أنّها عاطفةٌ[٩]. ومَشَى عليهِ ابنُ الحاجب[١٠]، وأمَّا صاحبُ الشذور فوافَقَ ابنَ مالكٍ ولم يتعرَّضْ لذكرِهَا البتَّةَ[١١]. وقد نقلَ ابنُ عصفور اتِّفاقَ النحويينَ على أنَّها ليستْ بعاطفة، وإنَّمَا أَوردُوها[١٢] في حروفِ العطفِ لمصاحبتِهَا لَهَا[١٣]. وقالَ الخضراوي في الإفصاحِ: كأنَّ سيبويهِ توسَّعَ، فجعلَ العطفَ لــ"إمَّا[١٤] " لَمَّا كانتْ صاحبةَ المعنَى، ومخرجةً الواوَ عن الجمعِ، والتابعُ يليها فسمَّاهَا عاطفةً مجازًا[١٥].

قولُ الكافيةِ[١٦]: "ولكنْ لازمةٌ للنَّفيِ[١٧]". زاد في الألفيةِ والشذورِ: "أو النَّهيِ[١٨]".

قولُ الألفيَّةِ[١٩]: "وأَوّلِ لكنْ نَفْيًا أو نَهيًا[٢٠]". هذا في الواقعةِ قبلَ المفردِ كما في التسهيل[٢١]، أمّا الواقعةُ قبلَ جملةٍ فيكونُ[٢٢] بعدَهُما وبعدَ الإيجابِ والأمرِ، لا بعدَ الاستفهامِ.

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٤.
(٣) في الأصل، ر، ت، د، ظ: أو، وهو تحريف، وما أثبته من ق. وينظر الجني الداني ٢٤٧، ٤٨٩.
(٤) في د: فيها، وهو تحريف.
(٥) من (من معاني..) إلى (.. مشى) ساقطة من ت.
(٦) في د: أكثر، وهو تحريف.
(٧) في ت: ما، وهو تحريف.
(٨) التسهيل ١٧٤. الارتشاف ٥٣٧. ومغني اللبيب ٨٤. والهمع ٥/٢٥٢.
(٩) شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢١٤-٢١٥.
(١٠) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٦٩.
(١١) شرح شذور الذهب ٤٤٥.
(١٢) في الأصل، ر: أوردها، وما أثبته من ت، ق، د، ظ.
(١٣) المقرب ١/٢٢٩. والارتشاف ٥٣٧. وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٢١٥. والهمع ٥/٢٥٣.
(١٤) في الأصل: لها، وهو وجه، بدلا من: لاما، وما أثبته من ر، ت، ق، د، ظ.
(١٥) ينظر الارتشاف ٥٣٧.
(١٦) قول الكافية: ساقطة من ق.
(١٧) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٧٨.
(١٨) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٥. وشرح شذور الذهب ٤٤٥.
(١٩) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٥.
(٢١) التسهيل ١٧٧.
(٢٢) في ر، ت، ظ: فتكون.

قولُهم[١]: "ولا[٢]". شرطُ العطفِ بها: أنْ يكونَ ما بعدَها غيرَ صالحٍ لإطلاقِ[٣] ما قبلَها عليهِ، فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيدٌ، ولا: امررْ برجلٍ لا عالمٍ، وأنْ يكونَ المعطوفُ بها مفردًا[٤] أو جملةً لها موضعٌ من الإعرابِ، فإنْ وقعتْ بعدَها الجملةُ التي لا موضعَ لها من الإعرابِ[٥]، لم تكنْ حرفَ عطف. ذكرَ الشرطينِ[٦] أبو حيان في شرحِ التسهيلِ[٧].

قولُ الألفيَّةِ[٨]: "نداءً أوْ أمرًا أوِ إثباتًا تَلا[٩]". قالَ أبو حيان: "في[١٠] معنَى الأمرِ التحضيضُ والدعاءُ، نحوُ: هَلاَّ[١١] تضربْ زيدًا لا عمرًا، وغَفَرَ اللهُ لزيد لا بكرٍ[١٢].

قولُهَا: "وَبلْ كلكنْ[١٣]". قالَ ابنُ هشام: أي[١٤] في المعنَى، بدليلِ "وانْقُلْ بِهَا[١٥]". قالَ: وهذهِ إحالةٌ على مجهولٍ، لأنَّهُ لم يذكُرْ أوَّلاً معنَى لكنْ[١٦]. "انتهى. وقد سَلِمَتْ من ذلكَ عبارتُهُ في الشذورِ، لأنَّهُ أحالَ فيهِ بعدَ ذِكْرِ المعنَى[١٧] والحكمِ معًا[١٨].

تنبيهٌ[١٩]: لا يُعْطَفُ بـ"بَلْ" بعدَ استفهامٍ، وذلكَ مستفادٌ من عبارةِ الألفيةِ والشذورِ.

قولُ الألفيَةِ[٢٠]: "وَضَعْفَهُ اعتَقِدْ[٢١]". قالَ أبو حيان(١١٦ / ب): قولُهُ: إنَّهُ ضعيفٌ، مخالفٌ لمذهبِ البصريين، فقد نصَّ على قبحِهِ سيبويهِ والخليلُ[٢٢]، وذكرَ[٢٣] بعضُهُم: أنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ[٢٤].

قولُها[٢٥]: "وليسَ عندي لازمًا[٢٦]". هو مذهبُ الكوفيين[٢٧]، وقد اختارَهُ

---

(١) قولهم: بياض في ق.
(٢) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي٢/٣٦٣. الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل٣/٢٣٥ وشرح شذور الذهب ٤٤٥.
(٣) في ت: الإطلاق.
(٤) في د: مقرونا، وهو تحريف.
(٥) من (فإن..) إلى (.. الأعراب) ساقطة من ت.
(٦) في الأصل: ذكره، بدلا من: ذكر الشرطين، وما أثبته من ر، ت، ق، د، ظ.
(٧) ينظر الارتشاف ٥٤٤.
(٨) قول الألفية: بياض في ق.
(٩) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٥.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) في ر: هو لا: وهو تحريف.
(١٢) الارتشاف ٥٤٤.
(١٣) قولها، وبل كلكن: بياض في ق. ينظر الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٥.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٦.
(١٦) في د: معنى لكن أولا، بدلا من: أولا معنى لكن، وهو وجه.
(١٧) في د: أو، بدلا من: و، وهو تحريف.
(١٨) شرح شذور الذهب ٤٤٥.
(١٩) تنبيه: بياض في ق.
(٢٠) قول الألفية: بياض في ق.
(٢١) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٧.
(٢٢) ينظر الكتاب ٢/٣٧٨.
(٢٣) في د: وقال، وهو وجه.
(٢٤) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٣١. وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٨ـ ٢٣٩.
(٢٥) قولها: بياض في ق.
(٢٦) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٣٩. أي: جعل جمهور النحاة إعادة الخافض - إذا عطف على ضمير الخفض - لازما. ينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٤٠.
(٢٧) ينظر الإنصاف مسألة ٦٥.

أيضًا[١] الشلوبين وأبو حيان، وقال: ينبغي أن يُقَيِّدَ ذلكَ بأنْ يكونَ الحرفُ ليسَ مختصًّا بجرِّ الضميرِ احترازًا من[٢] الضميرِ المجرورِ بـ"لولا " فإنَّهُ[٣] لا يجوزُ عطفُ الظاهرِ عليهِ بالجرِّ[٤]. ومشَى ابنُ الحاجب وصاحبُ الشذورِ على قولِ البصريين[٥].

قول الكافية[٦]: "وإذا عُطِفَ على عاملين... إلى آخرِه[٧]". فيهِ أمورٌ:

الأول: قالَ ابنُ هشام في المغني[٨]: "الصوابُ أنْ يُقالَ: على معمولي عاملين، وقولُهم: "على عاملين[٩]". فيهِ تجوُّزٌ[١٠]".

الثاني: قالَ الشيخُ بهاء الدين بن النحاس: ما حكاهُ ابن الحاجب من جوازِ العطفِ على عاملين مطلقًا، مذهبٌ[١١] لم أرَ أحدًا حكاهُ غيرُهُ مع جهدي في الكشفِ عن هذا المذهبِ.

قالَ أبو حيان: وكذلكَ[١٢] قالَ شيخُهُ أبو عبد الله بن عمرون الحلبي، وكان لَهُ[١٣] حفْظٌ واطِّلاعٌ. وكذا نقلَ ابنُ مالك في شرح التسهيل الإجماعَ على منعِ[١٤] العطفِ على عاملين إنْ لم يكنْ أحدُ العاملين جارًّا[١٥]. قالَ أبو حيان: وليس ما ادَّعاهُ من الإجماعِ بصحيحٍ، بل الذي حكاهُ ابنُ الحاجب ذكرَهُ أبو علي الفارسي في بعضِ كتبِهِ عن قومٍ من النحويين، ونسبَهُ للأخفش[١٦].

الثالث: قال المهدويُّ[١٧]: إذا كانَ أحدُ العاملين جارًّا وتأخَّرَ المجرورُ، نحوُ: زيدٌ في الدارِ وعمرٌو القصرِ[١٨]، لم يجزْهُ أحدٌ[١٩]. قالَ أبو حيان: وليسَ كما ذُكِرَ، بَلْ مَنْ[٢٠] أجازَ ذلكَ مطلقًا أجازَ هذهِ الصورةَ[٢١].

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في د: من الضرورة وهو، بزيادة: الضرورة وهو.

(٣) في ت: فأنها، وهو تحريف.

(٤) ينظر الارتشاف ٥٥١.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٩. شرح الوافية نظم الكافية ٢٦٠. شرح شذور الذهب ٤٤٥. الإنصاف ٢/ ٤٦٣. الارتشاف ٥٥١.

(٦) قول الكافية: بياض في ق.

(٧) الكافية ١٠. شرحها للرضي ١/٣٢٣.

(٨) في المغني: ساقطة من د.

(٩) في ر: معمولين، وهو تحريف.

(١٠) مغني اللبيب ٦٣٢، ٦٣٤.

(١١) في د: مدعيا.

(١٢) في ت: ولذلك، وهو تحريف.

(١٣) في د: ذا: وهو وجه.

(١٤) في ت: معنى.

(١٥) ينظر مغني اللبيب ٦٣٢.

(١٦) الارتشاف ٥٥١. وينظر مغني اللبيب ٦٣٢.

(١٧) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ النحوي المفسر. كان مقدما في القراءات والعربية أصله من المهدية ودخل الأندلس وتوفي سنة ٤٤٠هـ. أنباه الرواة ١/٩١-٩٢. بغية الوعاة ١/٣٥١.

(١٨) في الأصل وسائر النسخ: القصير، والتصحيح من الارتشاف ٥٥١.

(١٩) ينظر قول المهدوي في الارتشاف ٥٥١.

(٢٠) ساقطة من د.

(٢١) ينظر الارتشاف ٥٥١.

الرابع: ما نقلَهُ المصنِّفُ عن سيبويهِ هو المشهورُ عنهُ[١]. ونقلَ عنهُ أبو جعفر النحاس الجوازَ[٢]، فحينئذٍ يكونُ لَهُ في المسألةِ قولان، و[٣] مَن رجَّحَ الجوازَ إنَّما رجَّحَ[٤] أحدَ قوليهِ لا[٥] أنَّهُ خالفَهُ.

الخامس: وافَقَ المصنِّفُ على ترجيحِ الجوازِ في هذهِ الصورةِ من المتأخرينَ أبو جعفر بن مضاء[٦] وأبو بكر بن طلحة، ومالَ إليهِ أبو حيان ونقلَهُ عن جماعةٍ من المتأخرين[٧]. وأمَّا ابنُ مالك فإنَّهُ صحَّحَ[٨] في التسهيل المنعَ مطلقًا[٩]، وهو عجبٌ منهُ، فإنَّهُ كثيرًا ما يختارُ مذهبَ الأخفش، والأخفشُ[١٠] أشهرُ مَنْ قالَ بالجوازِ في هذهِ المسألةِ.

قولُ الألفيَّةِ[١١]:

والفاءُ قد تُحذَفُ مَعْ مَا[١٢] عَطَفَتْ والواوُ إِذْ لا[١٣] لَبْسَ...[١٤]

فيهِ أمرانِ:

الأوّل: قالَ ابنُ هشام: هذهِ الأبياتُ الثلاثةُ كلامٌ متعلِّقٌ بحروفِ[١٥] العطفِ، فكان ينبغي أنْ يذكرَهَا قبلَ ذِكْرِ أحكامِ المعطوفِ، وأنْ يكونَ إلى جانبِ قولِهِ[١٦]: "واخْصُصْ بفاءٍ... البيت[١٧]".

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ ظاهرُ كلامِهِ أنَّ هذا مختصٌّ بالفاءِ والواوِ، وقد ذكرَ في التسهيل أنَّ "أمْ" تُشاركُهُما في ذلكَ[١٨] كقولِهِ:

فما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُها[١٩]

(١) الكتاب ٦٥/١-٦٦. وينظر مغني اللبيب ٦٣٢.
(٢) ينظر نقل أبي جعفر في الارتشاف ٥٥١.
(٣) الواو: ساقطة من ت.
(٤) الجواز إنما رجح: ساقطة من د.
(٥) في د: إلا، وهو تحريف.
(٦) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُريث ابن عاصم بن مضاء اللخمي كان له تقدم في علم العربية توفي سنة ٥٩٢هـ. الذيل والتكملة ٢١٢/١-٢٢٣ بغية الوعاة ٣٢٣/١. الأعلام ١٤٢/١.
(٧) الارتشاف ٥٥١.
(٨) في د: فصحح، وهو وجه، بدلا من: فإنه صحح.
(٩) التسهيل ١٧٨.
(١٠) والأخفش: ساقطة من د.
(١١) قول الألفية: بياض في ق.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) في: بل، وهو تحريف.
(١٤) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٢٤١/٣.
(١٥) في د: بحرف، وهو تحريف.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) الألفية ٤٧، شرح ابن عقيل ٢٢٨/٣.
(١٨) التسهيل ١٧٨.
(١٩) قطعة من عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي (شرح أشعار الهذليين ٤٣/١) وتمامه
عَصَانِي إليها القلبُ إنِّي لأَمْرِهِ سَميعٌ........
ويروى: دعاني، بدلا من: عصاني. البيت من شواهد شرح العمدة ٦٥٥. ومغني اللبيب ١٨، ٦٤، ٨٢٠.

التقديرُ: أَمْ غَيٌّ. قلتُ: هو في الفاءِ والواوِ أكثرُ منهُ في أمْ، فلقلّتِهِ لم يذكرْهُ هنا[١]".

قولُها[٢]:

.... وهـــيَ انْفَـــرَدَتْ

بِعطفِ عاملٍ مُزالٍ قَدْ بَقِي مَعمُولُهُ............[٣]

فيهِ أمرانِ:

الأوّل: أكثرُ(١١٧ / أ) المتأخرينَ في هذهِ المسألةِ على (أنَّهُ لا حذفَ، وعلى أنَّ تاليَ الواوِ في ذلكَ معطوفٌ على)[٤] الأوّلِ عطفَ مفردٍ لا عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وأنَّ[٥] العاملَ ضُمِّنَ معنى يتضمَّنُ المعطوفَ عليهِ[٦]. قالَ أبو حيان: "والذي أختارُهُ التفصيلَ، فإنْ كانَ العاملُ الأوَّلُ تصحُّ[٧] نسبتُهُ إلى الاسمِ الذي يليهِ حقيقةً كانَ الثاني محمولاً على الإضمارِ، والأصلُ على تَضَمُّنِ العاملِ[٨]".

الثاني: قالَ ابنُ هشام: "قد يُعتَرَضُ هذا بقولِهِم: اشتريتُهُ بدرهمٍ فصاعدًا، لأنَّهم يقدِّرونَهُ[٩] فذهبَ الثمنُ صاعدًا، فوقعَ هذا الأمرُ بعينِهِ في الفاءِ ولم تنفردْ بِهِ[١٠] الواوُ. وقد يُجابُ: بأَنَّ الفاءَ للسببيةِ لا للعطفِ، وليسَ بصحيحٍ، لأنَّ ذهابَ الثَّمنِ صاعدًا، لم يتسبَّبْ[١١] عن اشترائِهِ بدرهمٍ، ولو جُعِلَتْ سببيّةً[١٢]، لَزِمَ هذا الفسادُ وفسادٌ ثانٍ، وهو: أنْ يكونَ جميعُهُ اشْتُرِيَ بدرهمٍ، فذهبَ الثَّمنُ صاعدًا، أيْ في حقِّ الغيرِ، لا بُدَّ من تقديرِ هذا أو نحوِهِ، وإلاَّ فسدَ، فتأمَّلْهُ.

وقد يُجابُ: بأنَّهما لفظةٌ نادرةٌ، وليسَ كذلكَ، لأنَّ القياسَ عليها جائزٌ بإجماعٍ "انتهى.

قولُها[١٣]: "وعطفُكَ الفعلَ على الفِعْلِ يَصِحّ[١٤]". شرطُهُ اتِّحادُهُمَا في الزمانِ، فلا يُعطَفُ ماضٍ على مستقبلٍ ولا عكسُهُ. ذكرَهُ في شرحِ الكافيةِ[١٥]. واستدركَهُ ابنُ هشام وابنُ قاسم[١٦]

---

(١) شرح الألفية ٣/٢٣٥-٢٣٧.

(٢) قولها: بياض في ق.

(٣) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٤١.

(٤) من (أنه..) إلى (.. على) ساقطة من د.

(٥) في د: وأما، وهو تحريف.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) في الأصل، ر، ت: يصح، وهو وجه، وما أثبته من ق، د، ظ.

(٨) ينظر قول أبي حيان في شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٣٩.

(٩) في ق: يقدرون.

(١٠) في ت: فيه، وهو تحريف.

(١١) في ر: يثبت، وما أثبته أنسب.

(١٢) في د: سببيته، وهو تحريف.

(١٣) قولها: بياض في ق.

(١٤) الألفية ٤٨. شرح ابن عقيل ٣/٢٤٣.

(١٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٠.

(١٦) وابن قاسم: ساقطة من د. ينظر أوضح المسالك ٣/٣٩٤. وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٤٣.

وغيرُهُمَا.

وعبارةُ الكافيةِ: وألْزِمَنْهُما اتِّفاقًا في الزَّمَنْ واغْتَفِرِ اختلافَ لَفْظٍ حيثُ عَنْ[١]

لطيفةٌ[٢]: قالَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: "قالَ بعضُ الطلبةِ: لا يُتَصَوَّرُ لهذا مثالٌ، لأنَّ نحوَ: قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو[٣]، المعطوفُ فيهِ الجملةُ لا الفعلُ، وكذا قامَ وقعدَ زيدٌ، لأنَّ في أحدِ الفعلينِ ضميرًا. قلتُ لَهُ: فإذا قلتَ يُعْجِبُنِي[٤] أنْ تقومَ[٥] وتخرجَ[٦]، ولم تَقُمْ وتخرجْ[٧]، ويُعْجِبُنِي أنْ يقومَ زيدٌ ويخرجَ[٨] عمرٌو[٩]. فيالَها[١٠] خجلةً وقعَ فيها". انتهى.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٨.

(٢) لطيفة: بياض في ق.

(٣) ساقطة من د.

(٤) في ت: يعجبني، وهو تصحيف.

(٥) في د: يقوم، وهو تصحيف.

(٦) في د: ويخرج.

(٧) في ت: ولم تخرج، بزيادة: لم. وفي ق، د: يخرج، وهو تصحيف.

(٨) في ق: ويقعد، وهو وجه.

(٩) ساقطة من ق.

(١٠) في ت: فياتها. وفي ق: فيا الهاء، وكلاهما تحريف.

بابُ البدلِ

قولُ الكافيةِ[1]: "تابِعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوعِ دُونَهُ[2]". قالَ ابنُ القواس: "هذا الذي اختارَهُ المصنِّفُ من كونِ المتبوعِ[3] هنا غيرَ مقصودٍ، هو مذهبُ المبرِّدِ. وذهبَ الجمهور إلى كونِه مقصودًا بالنسبةِ، وإليهِ ذهبَ جارُ اللهِ[4]. قالَ: وقولُهُ: "دونَهُ" احترازٌ[5] من المعطوفِ، لأنَّهُ وإنْ كانَ مقصودًا فليسَ مقصودًا دونَ المتبوعِ، فيهِ نظرٌ، لأنَّ المعطوفَ بـ"بَلْ" مقصودٌ بالنسبةِ دونَ المتبوعِ لأنَّها للإضرابِ عَنِ الأوَّلِ[6]".

قولُ الكافيةِ[7] والشذورِ والعبارةُ لَهُ[8]: "بَدَلَ كلٍّ[9]". (قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ: "ذِكْرُ المطابقةِ أَوْلَى من قولِ النحويينَ: "بَدَلُ الكُلِّ[10] مِنَ الكُلِّ"، لأنَّها عبارةٌ[11] صالحةٌ لكلِّ بدلٍ يساوي المبدَلَ(١١٧ / ب) مِنْهُ في المعنَى، بخلافِ العبارةِ الأُخرى فإنَّها لا تصدقُ إلاَّ على ذي أجزاءٍ، وذلكَ غيرُ مُشْتَرَطٍ[12] للإجماعِ على صحَّةِ البدليةِ في أسماءِ اللهِ تعالى[13]". انتهى. وقد عبَّرَ في التسهيلِ بعبارةِ النَّاسِ[14]، وقالَ في شرحِهِ: جريتُ على عادةِ النحويينَ، والعبارةُ الجيِّدةُ أنْ يُقالَ: بَدَلٌ مُوافِقٌ مِنْ[15] مُوافِقٍ. وقالَ أبو حيان: عبَّرَ بعضُ أصحابِنا لذلكَ[16] بقولِهِ: بدلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ[17].

قولُ الكافيةِ[18]: "بدلُ الكلِّ والبعضِ[19]". مُعْتَرَضٌ من حيثُ إنَّ كُلاًّ وبعضًا لا يجوزُ إدخالُ "ألْ" عليهما عندَ الجمهورِ. وقالَ ابنُ خالويهِ في كتابِ ليسَ[20]: يغلطُ كثيرٌ من الخواصِّ

---

(١) باب البدل، قول الكافية: بياض في ق.

(٢) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ٣٣٧/١.

(٣) من كون المتبوع: ساقطة من ق.

(٤) أي الزمخشري. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣.

(٥) في الأصل وسائر النسخ: احترازا، وهو خطأ نحوي، لأنها خبر.

(٦) شرح الكافية ورقة ٥٧.

(٧) في ر: الألفية، وهو تحريف.

(٨) قول الكافية والشذور والعبارة له: بياض في ق.

(٩) شرح شذور الذهب ٤٣٩. والكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ٣٣٩/١.

(١٠) من (قال..) إلى (.. الكل) ساقطة من د.

(١١) في د: لأن عبارته، بدلا من: لأنها عبارة، وهو تحريف.

(١٢) في ت: ذي مشترط، بزيادة: ذي.

(١٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣-١٢٧٧، وشرح الألفية لابن قاسم ٢٤٨/٣.

(١٤) التسهيل ١٧٢.

(١٥) في ق: بدل، بدلا من: من، وهو تحريف.

(١٦) ساقطة من د.

(١٧) الارتشاف ٥٣٣.

(١٨) قول الكافية: بياض في ق.

(١٩) الكافية ١٠، شرحها للرضي ٣٣٩/١.

(٢٠) كتاب ليس، يعني: ليس في كلام العرب.

بإدخالِ الألفِ واللامِ على "كُلٍّ" و"بعضٍ"، وليسَ من لغةِ العربِ، لأنَّهما معرفتانِ في نيَّةِ الإضافةِ، وبذلكَ نزلَ القرآنُ. قالَ: وعَنِ الأصمعيِّ، قالَ: قرأتُ آدابَ ابنِ المقفَّعِ[١] فَلَمْ أرَ فيهِ لحنًا إلاَّ قولَهُ: "العِلْمُ أكثرُ مِنْ أنْ يحاطَ بالكلِّ مِنْهُ فاحفظوا البعضَ". قالَ: وذلكَ خطأٌ، لأنَّهما معرفتانِ لا تدخلهما "ألْ"[٢]. قالَ: ومِثْلُ ذلكَ: "أيٌّ" و"قَبْلُ" و"بَعْدُ". قالَ: وكانَ بعضُ النحويينَ ببغدادَ قد أجازَ ذلكَ، فقالَ فيه الشَّاعرُ:

فَتًى دُرُسْتُويٌّ إلى خَفْضِ ... أخطأَ في كُلِّ وفي بَعْضِ[٣]

قولُهم والعبارةُ للألفيةِ[٤]: "أوْ بعضًا أوْ ما يَشْتَمِلْ عليهِ[٥]". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّل: قالَ في شرحِ الكافيةِ: "شَرَطَ أكثرُ النحويين في بدلِ البعضِ، وبدلِ الاشتمالِ ضميرًا عائدًا على المبدَلِ مِنْهُ. والصَّحيحُ عدمُ اشتراطِهِ، لكنَّ وجودَهُ أكثرُ من عدمِهِ[٦]". انتهى. معَ أنَّهُ مشَى على الاشتراطِ في التسهيلِ[٧].

الثاني: قالَ في شرحِ الكافيةِ أيضًا: "شَرْطُ بدلِ الاشتمالِ إمكانُ فهمِ معناهُ عندَ الحذفِ، وحسنُ الكلامِ على تقديرِ حذفِهِ[٨]، نحوُ: أَعجَبَني الجاريةُ حُسْنُهَا، لأنَّ الحسنَ مشتملٌ عليهِ ذِكْرُ الجاريةِ اشتمالاً مُصَحِّحًا للبدليةِ، فإنَّهُ يُفْهَمُ معناهُ في الحذفِ معَ كونِ الاقتصارِ على متبوعِهِ حسنًا في الكلامِ، بخلافِ نحوِ[٩]: أعجَبَني زيدٌ أخوهُ، فإنَّهُ لا يصحُّ الاستغناءُ عنهُ، ونحو: أسرجتُ زيدًا فرسَهُ. فإنَّهُ وإنْ فُهِمَ معناهُ في الحذفِ، لا يحسنُ التَّكلُّمُ بِهِ، فلو وَرَدَ مثلُ هذا لكانَ بدلَ غلطٍ[١٠]".

الثالث: اختُلِفَ في المُشتَمَلِ في بدلِ الاشتمالِ، فَقِيلَ: هوَ الأوَّلُ، وقِيلَ: هوَ الثَّاني، وقِيلَ: هو العامِلُ، وإلى الأوَّلِ ذهبَ في التسهيلِ[١١]، فلتُحْمَلْ[١٢] عبارةُ الألفيةِ عليهِ.

الرابع: قالَ أبو حيان: "شَرَطَ أصحابُنَا في بدلِ البعضِ: أن تُرَدَّ المسألةُ إلى أصلِها الذي

---

(١) هو عبد الله بن المقفع من أئمة الكتاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق توفي سنة ١٤٢هـ. وفيات الأعيان ٢/١٥١-١٥٥. الأعلام ٤/٢٨٣-٢٨٤.

(٢) ينظر المزهر ٢/١٥٨. تاج العروس، اللسان (بعض).

(٣) ينظر البيت في الشوارد في اللغة للصاغاني ٤١٣ (رسالة دبلوم). والقول والبيت في التاج (بعض).

(٤) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.

(٥) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٣/٢٤٧. الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ١/٣٣٩. شرح شذور الذهب ٤٣٩.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٩، وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٤٩.

(٧) التسهيل ١٧٢.

(٨) في د: فهمه.

(٩) ساقطة من ت.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٩، وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٤٩.

(١١) التسهيل ١٧٣.

(١٢) في ت: فتحمل. وفي د، ق: فليحمل، وكلاهما وجه.

اختُصِرَتْ مِنهُ، بأنْ يظهرَ العاملُ في البدلِ، فيصيرُ الكلامُ جملتينِ كما كانَ قَبْلَ أنْ يُختَصَرَ، (١١٨ / أ) فإنْ ساغَ الاكتفاءُ بكلِّ واحدةٍ من الجملتينِ جازتِ المسألةُ، وإلاّ امتنعتْ، فعلى هذا يجوزُ: (جذعتُ زيدًا أنفَهُ[١]، لأنَّكَ لو قلتَ[٢]): جذعتُ زيدًا جذعتُ[٣] أنفَهُ، لكانَ الاكتفاءُ بكلِّ واحدةٍ من الجملتينِ سائغًا، ولا يجوزُ: قطعتُ زيدًا أنفَهُ، لأنَّهُ لا يُقالُ: قطعتُ زيدًا، وأنتَ تعني أنفَهُ. قالَ: فعلى ما ذكرَهُ أصحابُنا لا فرقَ بينَ بدلِ البعضِ وبينَ بدلِ الاشتمالِ في شرطِ صحَّةِ الاستغناءِ بالمُبْدَلِ منهُ[٤] عَنِ[٥] البدلِ[٦].

قولُ الكافيةِ[٧]: "والغَلَطُ[٨]". بقيَ عليهِ بدلانِ: أحدُهُمَا: بدلُ الإضرابِ[٩]، وقد ذُكِرَ[١٠] في الألفيةِ والشذورِ[١١]. والفرقُ بينَهُمَا أنَّ بدلَ الإضرابِ[١٢] ما يُذكَرُ متبوعُهُ بقصدٍ، وبدلَ الغلطِ ما لا يُذكَرُ متبوعُهُ عَنْ قصدٍ بَلْ غلطًا. والثاني: بدلُ النسيانِ، زادَهُ ابنُ عصفور وغيرُهُ[١٣]. وقد ذُكِرَ في الشذورِ[١٤]، ولم يُذكَرْ[١٥] في الألفيةِ، لأنَّهُ أدرجَهُ[١٦] في شرحِ الكافيةِ في بدلِ الغلطِ[١٧]. وقالَ ابنُ قاسم: "إنَّ أدراجَهُ في بدلِ الإضرابِ أقربُ[١٨]".

تنبيهاتٌ:

الأول[١٩]: قالَ أبو حيان: الذي ينبغي في بدلِ الغلطِ والنسيانِ أنْ يُؤتَى بـ"بَلْ" المقتضيةِ للإضرابِ. وقد نبَّهَ على ذلكَ[٢٠] في الشذورِ، وضَمَّ إليها بدلَ الإضرابِ، فقالَ: "والأحسَنُ عطفُ هذهِ الثلاثةِ بِبَلْ[٢١]".

---

(١) إلى هنا ينظر في الارتشاف ٥٣٣.
(٢) من (جذعت..) إلى (.. لو قلت) ساقطة من ت.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في الأصل: من غيره، وهو تحريف، بدلا من: منه عن، وما أثبته من ر، ت، ق، ظ، د.
(٦) في ق: المبدل، وهو تحريف.
(٧) قول الكافية: بياض في ق.
(٨) الكافية ١٠. شرح الكافية للرضي ١/٣٣٩.
(٩) في ت: الإضراب، وهو تحريف.
(١٠) في ت: ذكره، وهو تحريف.
(١١) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٣/٢٤٨. وشرح شذور الذهب ٤٣٩.
(١٢) في ت: الإضراب، وهو تحريف.
(١٣) في المقرب ١/٢٤٣:"... بدل نسيان وهو أن تبدل لفظًا تريده من لفظ توهمت إنه المراد، وليس كذلك، وذلك نحو قولك: ضربتُ زيدًا عمرًا". ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٥٤. وأوضح المسالك ٣/٤٠٣.
(١٤) شرح شذور الذهب ٤٣٩.
(١٥) في ت، د: يذكره، وهو وجه.
(١٦) في د: أوجد، وهو تحريف.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٨.
(١٨) أقرب: ساقطة من د. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٥٤.
(١٩) تنبيهات، الأول: بياض في ق.
(٢٠) في د: عليه، بدلا من: على ذلك، وهو وجه.
(٢١) شرح شذور الذهب ٤٣٩.

الثاني: قالَ أبو حيان: "بدلُ الغلطِ لا يُوجدُ في كلامِ العربِ لا نثرِها ولا نظمِها[١]. قالَهُ خَطَّاب الماوردي في الترشيحِ بعدَ إخبارِهِ بأَنَّهُ عني بطلبِ ذلكَ في الكلامِ والشعرِ، فلمْ يجدْهُ، وأَنَّهُ[٢] طالبَ بِهِ غَيْرَهُ فلم يعرفْهُ. وقالَ المبرِّدُ - على سَعَةِ حِفْظِه -: هذا الضَّربُ من البدلِ لا يكونُ في كلامِ اللهِ تَعالَى ولا في شعرٍ ولا في[٣] كلامٍ مستقيمٍ وإنَّما يأتي في لفظِ الغالطِ[٤]".

الثالث[٥]: قالَ[٦] أبو حيان: "ذَكَرَ بعضُهُم بدلَ كلٍّ من بعضٍ، نحو: لقيتُهُ غدوةً يومَ الجمعةِ، لا يكونُ ظرفًا ثانيًا[٧]، لأنَّ العاملَ لا يعملُ في نوعٍ من المعمولاتِ إلاَّ في واحدٍ منْهُ إلاَّ على طريقِ الاتباعِ، فهوَ بدلٌ من " غدوة " بَلْ كلٌّ من بعضٍ، ولا يكونُ غلطًا، لأنَّ اللُّقى لا يكونُ في كلِّ اليومِ[٨]، بَلْ في بعضه، ومنْهُ قولُهُ:

كَأَنِّي غَداةَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلُوا[٩]".[١٠]

انتهى. قلتُ[١١]: وإثباتُ هذا النوعِ هو المختارُ عندي، وقد وجدتُ لَهُ[١٢] شاهدًا من التنزيلِ، وهو قولُهُ تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾[١٣]. فقولُهُ: "جنَّاتِ " بدلٌ[١٤] من الجنَّةِ، وهوَ كلٌّ من بعضٍ[١٥].

قولُ الكافيةِ[١٦]: "وإذا كانَ نكرةً من معرفةٍ فالنَّعتُ[١٧]". هذا مذهبُ الكوفيينَ. والبصريونَ لا يشترطونَ ذلكَ، وعجبتُ[١٨] من المصنِّفِ كيفَ خالفَهُم، فإنَّهُ قلَّ أنْ يخرجَ عن مذهبِهِم، والسببُ(١١٨ / ب) في ذلكَ أنَّ الزمخشري اختارَ الاشتراطَ في المفصَّلِ[١٩]، والمصنِّفُ تابعٌ[٢٠] لَهُ، واختارَهُ أيضًا عبدُ القاهر الجرجاني والسهيلي وابنُ أبي الربيع[٢١]، وأمَّا[٢٢] ابنُ مالك وابنُ هشام (فَعلَى مذهبِ البصريينَ[٢٣].

---

(١) في ر: لا نثرا ولا نظما، بدلا من: لا نثرها ولا نظمها.
(٢) في ق، د: وان. (٣) شعر ولا في: ساقطة من ت.
(٤) الارتشاف ٥٣٥. وينظر المقتضب ٢٩٧/٤. والهمع ٢١٥/٥.
(٥) في د: الثاني، وهو تحريف. (٦) ساقطة من ت.
(٧) في ق: نائبا، وهو تحريف. (٨) في د: يوم.
(٩) صدر بيت من معلقة امرئ القيس (ديوانه ٩) وعجزه: لَدَى سَمُراتِ الحيِّ ناقفُ حنظَلِ وينظر شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس ١٠٢/١. والهمع ٢١٦/٥.
(١٠) الارتشاف ٥٣٤، ٥٣٥. (١١) قلت: بياض في ق.
(١٢) ساقطة من ت. (١٣) مريم: ٦٠-٦١.
(١٤) في ت: عدن، بدلا من بدل. (١٥) الهمع ٢١٦/٥.
(١٦) قول الكافية: بياض في ق. (١٧) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٣٤٠/١.
(١٨) في ر، ق، د: وعجيب. وفي ت. ظ: وعجب، وكلاهما وجه.
(١٩) شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣. (٢٠) في ق: وتابع المصنف، بدلا من: والمصنف تابع.
(٢١) ينظر الهمع ٢١٨/٥. (٢٢) وأما: ساقطة من ت.
(٢٣) ينظر في هذه المسألة المقتضب ٢٦/١، ٢٧. شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/١-٢٨٦. وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١.

قولُ الكافيةِ والشذورِ[(١)]: "ومُضْمَرَيْنِ ومُخْتَلِفَيْن[(٢)] "[(٣)]. هذا مذهبُ البصريين، ومنعَ الكوفيون من إبدالِ المضمرِ من المضمرِ ومن الظاهرِ[(٤)]، ووافقَهم ابنُ مالك في التسهيل والعمدة وشرحيهما[(٥)]، وقالَ: إنَّ نحوَ: رأيتُكَ إيَّاكَ، تأكيدٌ لا بدلٌ، وأمَّا: رأيتُ زيدًا إيَّاهُ[(٦)]، فلم يُستعملْ في كلامِ العربِ لا نثرًا ولا نظمًا، ولو استُعْمِلَ لكانَ[(٧)] توكيدًا لا بدلاً[(٨)]. انتهى.

قولُ الكافيةِ[(٩)]: "ولا يُبْدَلُ ظاهرٌ مِنْ مضمرٍ بَدلَ الكُلِّ[(١٠)]". يُستثنى منهُ ما أفادَ معنَى الإحاطةِ، وقد ذُكِرَ في الألفيةِ والشذورِ[(١١)].

تنبيهٌ[(١٢)]:

لم يتعرَّضِ الثلاثةُ للموافقةِ في التذكيرِ والإفرادِ وضدِّهِمَا، وقد قالَ ابنُ مالك في شرح العمدة: "ينفردُ بدلُ الكلِّ بلزومِ موافقةِ المُبْدَلِ منهُ في الإفرادِ والتذكيرِ وأضدادِهِمَا، فإنْ قُصِدَ التفصيلُ جِيءَ بآحادِهِ معطوفًا بعضُها على بعضٍ[(١٣)]". وفي التسهيل: "يوافقُ بدلُ الكلِّ في التذكيرِ والتأنيثِ وفي الإفرادِ وضدَّيْهِ ما لم يُقْصَدِ التَّفصيلُ[(١٤)]".

قول الألفيَّةِ[(١٥)]:

وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي[(١٦)] همزًا........[(١٧)]

قالَ أبو حيان: كانَ ينبغي أنْ يضيفَ إلى هذهِ المسألةِ، مسألةَ الشَّرطِ، فإنَّها نظيرتُهَا[(١٨)]، وذلكَ إذا أُبْدِلَتْ من اسمِ الشَّرطِ فلا بُدَّ أنْ تدخلَ[(١٩)] على البدلِ(إنِ) الشَّرطيةُ[(٢٠)].

---

(١) قول الكافية والشذور: بياض في ق.
(٢) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤٠. وشرح شذور الذهب ٤٣٩.
(٣) من (فعلى..) إلى (.. ومختلفين) ساقطة من د.
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٧-٢٨٨. شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤٠-٣٤١. أوضح المسالك ١/ ٤٠٤-٤٠٥.
(٥) في ت، ق، د: وشرحهما، وهو وجه.
(٦) في د: ابدا وهو تحريف.
(٧) ساقطة من د.
(٨) التسهيل ١٧٢. وشرح العمدة ٥٧٧، ٥٨٥. وينظر الهمع ٥/ ٢٢٠.
(٩) قول الكافية: بياض في ق.
(١٠) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤٠.
(١١) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٣/ ٢٥٠. شرح شذور الذهب ٤٣٩.
(١٢) تنبيه: بياض في ق.
(١٣) شرح العمدة ٥٨٥.
(١٤) التسهيل ١٧٢.
(١٥) قول الألفية: بياض في ق.
(١٦) في د: بلا، وهو تحريف.
(١٧) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٢.
(١٨) في الأصل، ر، ت، ق، د: نظيرها، وما أثبته من ظ.
(١٩) في ت، د: يدخل، وهو وجه.
(٢٠) ينظر الارتشاف ٥٣٥. والهمع ٥/ ٢٢٠.

قولها[١]:

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ[٢]

فيه أمران:

الأوّل: يُستثنى من ذلكَ بدلُ البعضِ فلا يكونُ في الفعلِ بالاتِّفاقِ، ذكرَهُ في البسيطِ[٣]، وأَقَرَّهُ أبو حيان[٤].

الثاني: قالَ ابنُ الناظم: "في قولِهِ: "يَستَعِن" إنَّهُ بدلُ اشتمالٍ، لأنَّ الاستعانَةَ تستلزِمُ معنًى في الوصولِ، وهو نَجْحُهُ[٥]". ومنعَ ابنُ هشام الاستلزامَ. قالَ[٦]: فقدْ[٧] يستعينُ ولا يُعانُ، فلا يكونُ الوصولُ منجحًا. قالَ: فالواجبُ رفعُ يستعينُ حالاً كـ"يَعْشُو[٨]". في قولِهِ:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ[٩]

(١) قولها: بياض في ق.

(٢) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٢٥٣/٣.

(٣) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٦٢/٣.

(٤) الارتشاف ٥٣٥.

(٥) شرح الألفية ٢١٩. والنجح والنجاح: الظفر بالشيء. اللسان (نجح).

(٦) في ق، د: فقال، وهو وجه.

(٧) في ت: فعد، وهو تحريف.

(٨) في ظ: كتعشو.

(٩) صدر بيت للحطيئة (ديوانه ١٦١)، وتمامه: تجد خيرَ نارٍ، عندَها خيرُ مُوقِدِ
وينظر الكتاب ٨٦/٣. المقتضب ٦٥/٢. مجاز القرآن ٢٠٤/٢. شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢.

بابُ النداءِ

قولُ الكافيةِ[1]: "يا أعمُّها، وأَيَا وهَيَا للبعيدِ، وأيْ والهمزة للقريبِ[2]". فيهِ أمورٌ:

الأول: هذا الذي ذكرَهُ مذهبُ المبرِّدِ[3]، ومذهبُ سيبويهِ أنَّ الهمزةَ وحدَها للقريبِ المصغي، وغيرَها للبعيدِ مشافهةً أو حكمًا[4]، ومشَى عليهِ في الألفيةِ وسائرِ كتبِهِ[5]. وقال أبو حيان (١١٩ / أ) متعقِّبًا عليهِ: "الذي يظهرُ من استقراءِ كلامِ العربِ أنَّ "يَا[6]" أعمُّ الحروفِ وأنَّها تستعملُ للقريبِ والبعيدِ مطلقًا[7]".

الثاني: ذكرَ ابنُ السكيت: أنَّ "هاءَ[8]" هَيَا بدلٌ من همزةِ أَيَا. وتَبِعَهُ ابنُ الخشّابِ[9]". فعلى[10] هذا لا تعدُّ حرفًا مستقِلاً، وهذا واردٌ على الألفيةِ.

الثالث[11]: ذكرَ ابنُ الصائغِ في حاشيةِ المغني: أنَّ النداءَ بالهمزةِ قليلٌ في كلامِ العربِ[12]، وليسَ كذلكَ، فقد تتبعتُ دواوينَ العربِ فظفرتُ لها بأكثرَ من مئةِ شاهدٍ، وقد سردتُها في حاشيةِ المغني[13].

الرابع[14]: زادَ في الألفيةِ: (آ) بالمدِّ[15]، وفي التسهيل (آيْ) بالمدِّ أيضًا[16]. وقالَ في شرحِه " لم يذكرْهُمَا إلاَّ الكوفيون رووهما عن العربِ الذين يثقونَ بعربيَّتِهِم، وروايةُ العدلِ مقبولةٌ[17]". وقالَ أبو حيان: قد حكى الأخفش (آ) في كتابِهِ الكبيرِ[18].

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[19]: "ويجوزُ حذفُ حرفِ[20] النداءِ، إلاَّ معَ اسمِ الجنسِ... إلى آخرِهِ[21]". بقيَ من المستثنيات اسمُ اللهِ جلَّ جلالُهُ، فإنَّهُ لا يجوزُ حذفُ حرفِ[22] النِّداءِ منهُ إذا

---

(١) باب النداء، قول الكافية: بياض في ق.
(٢) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨١.
(٣) المقتضب ٤/٢٣٣، ٢٣٥. وينظر التصريح ٢/١٦٤. والهمع ٣/٣٥.
(٤) الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠.
(٥) وسائر كتبه: ساقطة من د. ينظر الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٥. والتسهيل ١٧٩. وشرح العمدة ٢٧٥. وسبك المنظوم ورقة ٤٤.
(٦) في ر: أيا، وما أثبته موافق الهمع ٣/٣٥.
(٧) ينظرالهمع ٣/٣٥.
(٨) ساقطة من د.
(٩) ينظر الارتشاف ٦١٣. وشرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٦٨ـ ٢٦٩. والهمع ٣/٣٣.
(١٠) في د: فقال، وهو تحريف.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) ينظر قول ابن الصائغ في الهمع ٣/٣٤ـ ٣٥.
(١٣) ينظر الهمع ٣/٣٥.
(١٤) في د: الثالث، وهو تحريف.
(١٥) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٥.
(١٦) التسهيل ١٧٩.
(١٧) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٦٩.
(١٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٢. شرح الألفية لابن قاسم٣/٢٦٩. مغني اللبيب ٢٩. الهمع ٣/٣٦.
(١٩) قول الألفية والكافية: بياض في ق.
(٢٠) ساقطة من ت، د.
(٢١) الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٥٩. والألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٦.
(٢٢) في ت: حينئذ، بدلا من: حذف حرف.

نُودي. ذكرَهُ ابنُ مالك في الكافية والتسهيل والعمدة وشروحها[١]، وعبارةُ الكافية:

وَيَا مَعَ اللهِ ومُضْمَرٍ لَزِمْ[٢].

قولُ الألفيَّةِ[٣]: "ومضمرٍ[٤]". كذا استثناهُ أيضًا في سائرِ كتبِهِ[٥] إلاَّ التسهيل[٦]، ولا حاجةَ إليهِ، لأَنَّهُ يوهمُ جوازَ ندائِهِ، ولا خلافَ أنَّ ضميرَ المتكلِّمِ والغائبِ لا يُنادَى، وأمَّا ضميرُ المخاطبِ فالصَّحيحُ أيضًا فيهِ المنعُ، قالَهُ أبو حيان في الارتشاف[٧]. وقالَ ابنُ عصفور: "الأسماءُ كلُّها تُنادَى إلاَّ المضمراتِ، أمَّا ضميرُ الغيبةِ والمتكلِّمِ[٨]، فهما[٩] مناقضانِ لحرفِ النداءِ، لأَنَّهُ يقتضي الخطابَ، ولا يُجْمَعُ بينَ حرفِ النداءِ وضميرِ الخطابِ[١٠]، لأنَّ أحدَهُمَا يُغني عَنِ الآخر، فلم يُجْمَعْ بينهما إلاَّ نادرًا في الشعرِ[١١]". انتهى. وقد أصابَ[١٢] ابنُ الحاجب حيثُ لم يتعرَّضْ لاستثنائِه.

قول الألفيَّة[١٣]:

وذَاكَ في اسْمِ الجنسِ والمشارِ لَهْ قَلّ، ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ[١٤]

هذا اختيارٌ لمذهبِ الكوفيين وقد اختارَهُ أيضًا في الكافية والتسهيل وشرحيهما[١٥]، فصرَّحَ بأنَّهُ قليلٌ وأَنَّهُ يقاسُ عليه[١٦]، وزادَ في شرحِ العمدة، فقالَ: "إنَّ حذفَهُ فيهما متوسطٌ بينَ الكثرةِ والقلَّةِ[١٧] " فيتعقَّبُ بذلكَ على ما في الألفيةِ، وأَمَّا ابنُ الحاجب، فمشَى على مذهبِ البصريين كعادتِهِ، وأَنَّهُ ممنوعٌ مطلقًا، ونِعِمَّا[١٨] فَعلَ. ويُستثنى من إطلاقِ الألفيةِ اسمُ الجنسِ غيرُ[١٩] المعيَّنِ، نحوُ: (يا رجلاً خُذْ بيدِي، فإنَّهُ لا يجوزُ الحذفُ منهُ، وإنَّما الذي جوَّزَهُ الكوفيون[٢٠]

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، ١٢٩٠ التسهيل ١٧٩. وشرح العمدة ٢٩٤، ٢٩٨. وينظر الهمع ٤٣/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣.

(٣) قول الألفية: بياض في ق.

(٤) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٢٥٦/٣.

(٥) ينظر شرح العمدة ٢٩٤. شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، ١٢٩٠.

(٦) ينظر التسهيل ١٧٩.

(٧) الارتشاف ٦١٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٧٠/٣.

(٨) في ت: والمتكلم، وهو وجه، وما أثبته أسد.

(٩) في د: فإنهما، وهو وجه.

(١٠) في ق: المخاطب، وهو وجه، وما أثبته أسد.

(١١) المقرب ١٧٦/١. وينظر الهمع ٤٦/٣.

(١٢) في ر: أجاب، وهو تحريف.

(١٣) قول الألفية: بياض في ق.

(١٤) الألفية ٤٩. شرح ابن عقيل ٢٥٦/٣.

(١٥) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، والتسهيل ١٧٩.

(١٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١. والتسهيل ١٧٩.

(١٧) شرح العمدة ٢٩٥.

(١٨) في ت: ونعما ما، بزيادة: ما. وفي ق، د: ونعم ما، بخلاف رسمها المعتاد.

(١٩) في ر: عن، وهو تحريف.

(٢٠) في ت: الكوفيين، وهو خطأ نحوي.

وتَبِعَهُم المصنِّفُ عليهِ الحذفَ من اسمِ الجنسِ المعيَّنِ، نحوُ[١] :يا رجلُ، صَرَّحَ بِهِ في الكافيةِ وشرحِها[٢]. ويُستثنى (١١٩ / ب) من جوازِ نداءِ اسمِ الإشارةِ: ما اتَّصلَ بِهِ كافُ الخطابِ، فإنَّهُ لا يجوزُ نداؤُهُ، صَرَّحَ بِهِ السيرافي وغيرُهُ[٣].

قولُ الكافيةِ[٤]: "وشذَّ أصْبِحْ لَيْلُ[٥]، وافْتَدِ مَخْنُوقُ[٦]، واطْرِقْ[٧] كَرَا[٨]". قال أبو حيان: الذي سهَّلَ ذلكَ أنَّها أمثالٌ معروفةٌ كَثُرَ دورُها، فَحُذِفَ الحرفُ تخفيفًا.

قولُها[٩]: "وقد يُحذفُ المنادَى لقيامِ القرينة[١٠]". ذكرَهُ أيضًا[١١] ابنُ مالك في التسهيل وزادَ: "قَبْلَ الأمرِ والدُّعاءِ[١٢]". وقال أبو حيان: "الذي يقتضيهِ النَّظرُ أنَّهُ لا يجوزُ، ولم يرِدْ بذلكَ سماعٌ من العربِ فَيُقْبَلُ، بَلْ كُلُّ موضعٍ يُدعَى فيهِ الحذفُ وإبقاءُ الحرفِ يسوغُ أنْ يُجْعَلَ الحرفُ للتنبيهِ. ولم يكونوا ليحذفوا فعلَ النداءِ ثُمَّ يحذفونَ[١٣] بعدَهُ[١٤] متعلَّقَ النداءِ والمنادَى، فإنَّ في ذلكَ إجحافًا كبيرًا[١٥]، والمنادَى في ذلكَ كالمنصوباتِ التي حُذفَ عاملُها وجوبًا، نحوُ: إيَّاكَ والشرَّ، وزيدًا ضربتُهُ، و"كِلَيْهما وتَمْرًا[١٦]"، ولا يجوزُ حذفُ شيءٍ منها، وأيضًا فـ"يَا" في النداءِ ليستْ حرفَ جوابٍ كـ"نَعَمْ" و"لاَ"، فيجوزُ[١٧] حذفُ الجملةِ ومتعلَّقِها وإبقاؤُها. قالَ: وقد استشعرَ ابنُ مالك ذلكَ[١٨]، فقالَ في شرحِ التسهيلِ: "كانَ حقُّ المنادَى أنْ يُمنَعَ حذفُهُ، لأنَّ[١٩] عاملَهُ قد حُذِفَ لزومًا، فأشبَهَ الأشياءَ التي حُذِفَ عاملُها وصارتْ هيَ[٢٠] بدلاً من اللفظِ بِهِ[٢١]، كإيَّاكَ في التَّحذيرِ، وكسقيًا[٢٢] لَهُ في الدُّعاءِ، إلاَّ أنَّ العربَ أجازَتْ حذفَ المنادَى والتزمتْ في حذفِهِ بقاءَ "يا" دليلاً عليهِ، وكونَ ما بعدَهُ أمرًا، أو دعاءً، لأنَّ الآمرَ والدَّاعي[٢٣]

---

(١) من (يا رجلا..) إلى (.. نحو) ساقطة من د.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٩، ١٢٩٠. وينظر الأشموني ٣/١٣٧.

(٣) ينظر الارتشاف ٦١٨. والهمع ٣/٤٦.

(٤) قول الكافية: بياض في ق.

(٥) جمهرة الأمثال ١/١٩٢ــ ١٩٣.

(٦) مجمع الأمثال ٢/٧٨. وينظر شرح الجمل ٢/٨٨.

(٧) جمهرة الأمثال ١/١٩٤، ٣٩٥. وينظر شرح الجمل ٢/٨٨.

(٨) الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٥٩.

(٩) قولها: بياض في ق.

(١٠) الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٦٠.

(١١) في د: المصنف، وهو وجه.

(١٢) التسهيل ١٧٩. وينظر الهمع ٣/٤٤.

(١٣) في ر: يحذون، وهو تحريف.

(١٤) في ت: ما بعده، بزيادة ما.

(١٥) في ت، ط: كثيرا، وهو تحريف. وينظر الهمع ٣/٤٥.

(١٦) جمهرة الأمثال ٢/١٤٧. ومجمع الأمثال ٢/١٥١.

(١٧) في الأصل، د، ظ: يجوز، وما أثبته من ر، ت، ق.

(١٨) ساقطة من ق.

(١٩) في ر: لأنه، بزيادة الضمير ولا وجه له.

(٢٠) ساقطة من د.

(٢١) ساقطة من د.

(٢٢) في د: وسقيا، وهو وجه.

(٢٣) في ر: والدعاء، وهو تحريف.

محتاجانِ إلى توكيدِ اسمِ المأمورِ والمدعوِّ بتقديمِهِ[١] على الأمرِ والدُّعاءِ، فاستُعْمِلَ النِّداءُ قبلَهُمَا[٢] كثيرًا، حتَّى صارَ الموضعُ مُنَبِّهًا على المنادَى، إذا حُذِفَ وبَقِيَتْ "يا" فَحَسُنَ حذفُهُ لذلكَ[٣]". انتهى. قالَ: فقولُهُ: "إلاَّ أنَّ العربَ أجازتْ حذفَ المنادَى " دعوَى تحتاجُ[٤] إلى دليلٍ من وحيٍ يُسفِرُ عن ذلكَ، أو نصٍّ عربي أتَى[٥]، حَذَفَتِ المنادَى واجتزأَتْ بحرفِ النِّداءِ، وما ذكرَهُ من الدليلِ تلفيقٌ[٦] هذيانيٌّ[٧] واستقراءٌ لا يسوغُ". انتهى.

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ والعبارةُ لها[٨]: "ويُبنَى على ما يُرفَعُ بهِ[٩]". زادَ في التسهيلِ: "لو لم ينادَ[١٠]". قالَ في شرحِهِ: ونبَّهتُ بذلكَ على نحوِ: يا مكرُمانُ، مِمَّا لا استعمالَ[١١] لَهُ إلاَّ في النداءِ.

قول الألفيَّةِ[١٢]: "وانْوِ انْضِمامَ ما بَنَوْا قبلَ النداءِ[١٣]". زادَ في العمدةِ: "أو كانَ محكيًّا[١٤]". وفي شرحِهَا: "المبنيُّ على ضمَّةٍ مقدَّرةٍ ما كانَ مبنيًّا قَبْلَ النداءِ كـ"هؤلاءِ" و"سيبويهِ"، أو محكيًّا: كـ"بَرَقَ نَحْرُهُ"، و"تأبَّطَ شرًّا[١٥]".

قولُها[١٦]:

والمُفرَدَ المنكورَ، والمُضَافَا وشِبْهَهُ انْصِبْ (١٢٠ / أ) عادِمًا خِلافَا[١٧]

قالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ: كيفَ قالَ "عادمًا خِلافًا" مَعَ أنَّ في بعضِ ذلكَ خلافًا؟ذَهَبَ المازني إلى أنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ وجودُ النكرةِ غيرِ المقبِلِ عليها. وذَهَبَ ثعلبٌ إلى جوازِ ضَمِّ المضافِ الصالحِ للألفِ واللامِ، نحوُ: يا حَسَنُ الوَجْهِ. قلتُ: أمَّا الأوَّلُ فخلافٌ في وجودِ قسمٍ[١٨] لا في حكمِهِ، وأمَّا الثاني فجوابُهُ: أنَّ مرادَهُ "عادمًا خلافًا" في صحَّةِ[١٩] النَّصبِ[٢٠]، ولم يختلفوا في صحَّتِهِ، وإنَّما أجازَ بعضُهُم الضَّمَّ في بعضِ المواضعِ[٢١]". انتهى.

---

(١) في الأ: تقديمه، وما أثبته من ر، ت، ق، د، ظ. (٢) في ر، ت: قبلها.
(٣) ينظر الهمع ٣/٤٥. (٤) في ر: يحتاج، وهو تصحيف.
(٥) في ر، ظ: أني. وفي ت، د: أي، كلاهما تحريف.
(٦) من (فإن لم..) في ورقة (١٠٥أ) إلى (.. تلفيق) ساقطة من س.
(٧) في د: هل يأتي، وهو تحريف.
(٨) قول الألفية والكافية والعبارة لها: بياض في ق.
(٩) الكافية ٥. شرحها للرضي ١/١٣٢. والألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٨.
(١٠) التسهيل ١٧٩.
(١١) في ق: هيهنا الاستعمال، بدلا من: مما لا استعمال، وهو تحريف.
(١٢) قول الألفية بياض في ق. (١٣) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٩.
(١٤) شرح العمدة ٢٧٥. (١٥) المصدر السابق ٢٧٧.
(١٦) قولها بياض في ق. (١٧) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٩.
(١٨) في ت، ظ: قسمه، وفي د: قسميه، وكلاهما تحريف.
(١٩) في ت: الصحة، بزيادة أل، ولا وجه له. (٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) شرح الألفية ٣/٢٨٢ــ ٢٨٣.

وقد تخلَّصَ زينُ الدين عمر بن الوردي(١) من هذا الإيراد، فقالَ في تحفته(٢):

والمفـــــرَدَ المــــنكورَ والمُـــضَافَا وشِـبْهَهُ(٣) انـصِبْ عالِمًـا(٤) خِلافَا
عَـنْ ثَعْلَـبٍ فهـوَ يقـولُ إنْ وَضَحْ مـثلُ جمـيلُ الـوَجْهِ ضَـمُّهُ رَجَـحْ

قولُ الألفيَّةِ والكافية، والعبارةُ (لها)(٥): "والعَلَمُ الموصوفُ بـ"ابنٍ" مضافًا إلى عَلَمٍ [آخرَ](٦) يُختارُ فتحُهُ(٧)". فيهِ أمورٌ:

الأوّل: محلُّ(٨) هذا في ما إعرابُهُ ظاهرٌ(٩)، أمَّا ما إعرابُهُ(١٠) مقدَّرٌ، نحوُ: ﴿يا عِيسَى بنَ مَرْيَمَ﴾(١١) فإنَّهُ لا يُقَدَّرُ فيهِ فتحةٌ بدلَ(١٢) الضَّمَّةِ(١٣)، إذ لا فائدةَ لَهَا. ذكرَهُ ابنُ مالك في التسهيلِ(١٤) وشرحِهِ.

الثاني: شَرْطُ المسألةِ: أنْ يكونَ "ابنٌ" متَّصلاً بالموصوفِ، فلو فُصِلَ، نحوُ: يا زيدُ الفاضلُ، امتنعَ الفتحُ. ذكرَهُ في التسهيلِ(١٥) وغيرِهِ، وهذا الإيرادُ يختصُّ بالكافيةِ، لأنَّ قولَ الألفيةِ بعدَ ذلكَ: "وَيَلِ الابنَ عَلَمْ(١٦) " تنبيهٌ عليه.

الثالث: حُكْمُ "ابنةٍ" كحكمِ(١٧) "ابنٍ" فيما ذُكِرَ، ذَكَرَهُ في الكافيةِ والتسهيلِ وشرحَيْهِمَا وشرحِ العمدةِ(١٨).

الرابع: لم يُنَبِّهْ في الألفية على الأرجحِ من الوجهين(١٩)، وقد صرَّحَ في الكافية بأَنَّ الفتحَ هوَ

---

(١) عمـر بـن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، أبو حفص، المعري الكندي: شاعر أديب مؤرخ توفي بحلب سنة ٧٤٩هـ. بغية الوعاة ٢/٢٢٦ـ ٢٢٧. والأعلام ٥/٢٢٨.
(٢) في ت: في تحفته فقال، بدلا من: فقال في تحفته، وهو وجه.
(٣) في ر: واشبهه، وهو تحريف.
(٤) في د: عادما، وهو تحريف.
(٥) قـول الكافية والألفية والعبارة لها: بياض في ق. ولها: بياض في الأصل. وساقطة من ر، ت، وما أثبته من د، س، ظ.
(٦) آخر: ساقطة من الأصل، ر، ق، د، س، ظ، وما أثبته من ت.
(٧) الكافية ٥. شرح الكافية للرضي ١/١٣٦. والألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦١.
(٨) في س: كل، وهو تحريف.
(٩) في ر: ظاهرا، وهو خطأ نحوي.
(١٠) ظاهر أما ما اعرابه: ساقطة من د.
(١١) سورة المائدة ١١٠، ١١٦. وينظر البحر المحيط ٤/٥٠، ٥٤ـ ٥٥.
(١٢) في د: دون، وهو تحريف.
(١٣) في ر: ضمه.
(١٤) التسهيل ١٨٠.
(١٥) المصدر السابق ١٨٠.
(١٦) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦١.
(١٧) في ر: حكم، وهو وجه.
(١٨) شـرح الكافـية الشافية ٣/١٢٩٧، ١٢٩٨. والتسهيل ١٨٠. وشرح العمدة ٢٨٥. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٨٥.
(١٩) في د: الثاني، وهو تحريف.

المختارُ[١]، وهذا مذهبُ ابنِ كيسان[٢]، ونقلَهُ صاحبُ البسيط عن البصريين. وقالَ المبرِّدُ: الضَّمُّ أجودُ[٣]، وظاهرُ[٤] كلامِ الكافيةِ الشافيةِ موافقتُهُ، فإنَّهُ قالَ:

والعَلَمُ المضمومُ[٥] قد يُفتَحُ في نحوِ[٦] أيَا مجاشعَ بنَ حَنتَفِ[٧]

فتعبيرُهُ بقد يشعرُ بقلَّتِهِ بالنسبةِ إلى الضَّمِّ، وأمَّا كلامُ شرحِها والتسهيلِ والعمدةِ وشرحيهما فإنَّهُ لا يؤخذُ منهُ ترجيحُ[٨] واحدٍ منهما، إذ عبَّرَ فيها بقولِهِ: يجوزُ الضَّمُّ والفتحُ[٩]، كالألفيةِ[١٠].

قول الألفيَّةِ[١١]: "واضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرارًا نُوِّنَا[١٢]". لم يبيِّنِ الأرجحَ من الوجهين، وقد اختلفَ فيهِ، فاختارَ الخليلُ وسيبويهِ الضَّمَّ، وأبو عمرٍو ويونس وعيسى بن عمر[١٣] والجرمي والمبرِّد النصبَ[١٤]. وقالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل: عندي أنَّ بقاءَ الضَّمِّ راجحٌ في العَلَمِ، والنَّصبِ راجحٌ في النكرةِ المعيَّنةِ، لأنَّ شِبْهَهَا بالمضمرِ أضعفُ[١٥]. انتهى.

قلتُ[١٦]: وعندي عكسُ ذلكَ، وهو رجحانُ النصبِ في العَلَمِ، والضَّمِّ في النكرةِ المعيَّنةِ لئلا يلتبسَ بالنكرةِ(١٢٠ / ب) غيرِ المعيَّنةِ، نحوُ: يا رجلاً خُذْ بيدي، لاستوائِهِمَا حينئذٍ في التنوينِ، فَلَمْ يبقَ بينَهُمَا[١٧] فارقٌ إلاَّ الضَّمُّ[١٨]. وقالَ أبو حيان: هذا الخلافُ أوردَهُ ابنُ مالكٍ على أنَّهُ في (الاختيارِ لا في الجوازِ، وأوردَهُ ابنُ عصفور في شرحِ الجملِ[١٩]، على أنَّهُ في)[٢٠] الجوازِ، (وأنَّ مَنْ ذهبَ إلى الإبقاءِ على الضمِّ لا يجيزُ النَّصبَ، ومَنْ نَصَبَ لا يجيزُ الضَّمَّ، وقالَ: الصَّحيحُ مذهبُ سيبويه. قالَ أبو حيان: ويدلُّ على أنَّ الخلافَ في الجوازِ)[٢١] لا في الاختيارِ قولُ سيبويهِ " ولم يُسْمَعْ[٢٢] عربيًّا يقولِهِ[٢٣] " يعني النَّصبَ معَ التنوينِ[٢٤].

---

(١) الكافية ٥. شرحها للرضي ١/١٣٦.
(٢) ينظر الهمع ٣/٥٣.
(٣) المصدر السابق ٣/٥٣.
(٤) في د: فظاهره، والواو أنسب.
(٥) في س: المفتوح، وهو تحريف.
(٦) ساقطة من س.
(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٦.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في ق: والفتح يجر، بزيادة: يجر.
(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، والتسهيل ١٨٠. وشرح العمدة ٢٧٩، ٢٨٣ــ ٢٨٤.
(١١) قول الألفية: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦٢.
(١٣) ابن عمر: ساقطة من د.
(١٤) الكتاب ٢/٢٠٢، ٢٠٣. المقتضب ٤/٢١٣ــ ٢١٤. شرح الجمل ٢/٩٢. الارتشاف ٦١٦. شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٨٧.
(١٥) ينظر الارتشاف ٦١٦. والهمع ٣/٤٢.
(١٦) قلت: بياض في ق.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) ينظر الهمع ٣/٤٢ــ ٤٣.
(١٩) شرح الجمل ٢/٨٤ــ ٨٥.
(٢٠) من (الاختيار..) إلى (.. في) ساقطة من ت.
(٢١) من (وأن..) إلى (.. الجواز) ساقطة من د.
(٢٢) في س: اسمع، وهو وجه.
(٢٣) الكتاب ٢/٢٠٣.
(٢٤) ينظر الارتشاف ٦١٦.

قول الكافية[١]: "**وقالوا يا اللهُ خاصة**[٢]". زادَ في الألفيةِ: الجملَ المحكيَّةَ[٣]، فيُقالُ: يا الرجلُ منطلقٌ، إذا سُمِّيَ بِهِ، نصَّ عليهِ سيبويهِ[٤]، وزادَ المبرِّدُ: ما سُمِّيَ بِهِ من موصولٍ مصدرٍ بألْ، نحوُ: يا الذي قامَ، لِمُسَمًّى بِهِ[٥]. قالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل: وهو قياسٌ صحيحٌ[٦]. (وزادَ ابنُ سعدان: أنَّ اسمَ الجنسِ المشبَّهَ بِهِ، نحوُ: يا الخليفةُ هيبةً، ويا الأسدُ شدَّةً[٧]. قالَ ابنُ مالك أيضًا: وهو قياسٌ صحيحٌ)[٨] لأنَّ تقديرَهُ: يا مِثْلُ الأسدِ، ويا مِثْلُ الخليفةِ، فحسنَ لتقديرِ دخولِ "يا" على غيرِ الألفِ واللامِ[٩].

فَصْلٌ

قولُ الكافيةِ[١٠]: "**وأبو العبّاسِ إنْ كانَ كالحَسَنِ**[١١] **فكَالخليلِ، وإلاَّ فكَأَبِي**[١٢] **عَمْرٍو**[١٣]".

وقالَ أبو حيان: حكايةُ هذا التفصيلِ[١٤] عن المبرِّدِ[١٥] مذكورةٌ هكذا في الأُصولِ لابن السراجِ[١٦]، وأمَّا الذي في المقتضب للمبرِّدِ فإنَّهُ ذهبَ فيهِ إلى اختيارِ مذهبِ أبي عمرو وأصحابِهِ[١٧]، وذكرَ سيبويهِ في كتابِهِ: أنَّ أكثرَ ما سُمِعَ في ذلكَ من العربِ الرفعُ[١٨]، ولهذا قالَ في الألفيةِ: "ورفعٌ يُنتَقَى[١٩]". قالَ ابنُ قاسم: "والخلافُ إنَّما هوَ في الاختيارِ. والوجهانِ مجمعٌ على جوازِهِمَا[٢٠]"

قولُ الألفيَّةِ[٢١]: "**وأَيُّها مصحوبَ ألْ**[٢٢]". شرطُها: "أنْ تكونَ جنسيةً كما في التسهيل والعمدة[٢٣]".

---

(١) قول الكافية: بياض في ق. وفي ر، ت: قول الألفية، وهو تحريف.
(٢) الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٤١. (٣) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦٣.
(٤) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٨٨. والتصريح ٢/١٧٢.
(٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٨٨. والتصريح ٢/١٧٢. والهمع ٣/٤٨.
(٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٨٨. والتصريح ٢/١٧٢.
(٧) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٨٨. والتصريح ٢/١٧٣. والهمع ٣/٤٨.
(٨) من (وزاد..) إلى (.. صحيح) ساقطة من د.
(٩) شرح الألفية لابن قاسم ٣/٢٨٩. والتصريح ٢/١٧٣.
(١٠) فصل، قول الكافية: بياض في ق.
(١١) في د: بالجنس، وهو تحريف.
(١٢) في د: فكأبن، وهو تحريف.
(١٣) الكافية ٥. شرح الكافية للرضي ١/١٣٦.
(١٤) في ق: الخلاف، وهو تحريف.
(١٥) عن المبرد، ساقطة من ق.
(١٦) الأصول ١/٤٠٩.
(١٧) المقتضب ٤/٢١٢.
(١٨) الكتاب ٢/١٨٦ـــ ١٨٧.
(١٩) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦٧.
(٢٠) شرح الألفية ٣/٢٩٧.
(٢١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦٨.
(٢٣) التسهيل ١٨١. وشرح العمدة ٢٧٩.

قولُ الألفيَّةِ[١]: "وأَيُّهذا[٢]". قالَ ابنُ الضائعِ[٣]: "شَرْطُ نعتِ "أيٍّ" باسمِ الإشارةِ أنْ يكونَ[٤] اسمُ الإشارةِ[٥] منعوتًا بِما فيهِ الألفُ واللامُ[٦]". قالَ أبو حيان: "وهوَ المسموعُ من لسانِ العربِ. قالَ: وأَمَّا البيتُ الذي بنى عليهِ ابنُ مالكٍ[٧] وابنُ عصفور جوازَ "يا أُيُّهذا[٨] " دونَ وصفٍ، فهوَ بيتٌ نادرٌ في غايةِ الندورِ[٩]، فينبغي أنْ لا تُبنَى عليه قاعدةٌ[١٠]".

تنبيهٌ[١١]: قالَ في العمدةِ: "أيَّتُها في التأنيثِ كأيُّها في التذكيرِ[١٢]".

قولُها[١٣]: "وذُو إشارةٍ كَأيٍّ في الصِّفَةْ[١٤]". قالَ في العمدةِ: "في وجوبِ رفعِ النَّعتِ واقترانِهِ بألْ لا في وجوبِ ذكرِهِ[١٥]".

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[١٦] والعبارةُ لها[١٧]: "ولكَ في مثلِ[١٨]: يا تَيْمُ تَيمَ عَدِيٍّ، الضَّمُّ والنَّصبُ[١٩]". قالَ في الكافيةِ الشافيةِ: "الضَّمُّ[٢٠] أمثلُ[٢١]". وقال أبو حيان: الضم(١٢١ / أ) أكثرُ في لسانِ العربِ.

فصلٌ في أسماءٍ لازَمَتِ النِّداءَ[٢٢]

قولُ الألفيَّةِ[٢٣]: "واطَّرَدَ، في سَبِّ الأُنْثَى وَزنُ يا خَبَاثِ[٢٤]". قالَ ابنُ قاسم: "شرطُهُ أنْ يكونَ من ثلاثيٍّ كالنَّوعِ الذي يليهِ[٢٥]". وقد صرَّحَ بِهِ في التسهيل وشرحه وشرح الكافية[٢٦]،

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦٨.
(٣) في ظ: الصائغ، وهو تصحيف.
(٤) أن يكون: ساقطة من د.
(٥) اسم الإشارة: ساقطة من ت، د.
(٦) ينظر الهمع ٣/٥١.
(٧) ابن مالك: ساقطة من ر.
(٨) في ظ: يا هذا.
(٩) البيت ذكره أبو حيان في الارتشاف ٦١٧، وهو: أيُّهذان كُلا زادَيْكُما ودعاني واغلاً في من يغل
وينظر شرح شذور الذهب ١٥٤. والهمع ٣/٥٠. والأشموني ٣/١٥٣.
(١٠) الارتشاف ٦١٧.
(١١) تنبيه: بياض في ق.
(١٢) شرح العمدة ٢٧٩.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٦٩.
(١٥) شرح العمدة ٢٧٩.
(١٦) والكافية: ساقطة من د.
(١٧) لها: ساقطة من د. و: قول الألفية والكافية والعبارة لها: بياض في ق.
(١٨) في مثل: ساقطة من د.
(١٩) الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٤٦. والألفية ٥٠. شرح ابن عقيل ٣/٢٧٠. وهما يشيران إلى بيت جرير الذي سبق ذكره في الورقة ١١٤ب. وينظر الهمع ٣/٥٧ـ ٥٩.
(٢٠) ساقطة من ق.
(٢١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٠. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣/٣٠٥.
(٢٢) في د: ألزمت للنداء، بدلا من: لازمت النداء.
(٢٣) فصل في أسماء لازمت النداء، قول الألفية: بياض في ق.
(٢٤) الألفية ٥١. شرح ابن عقيل ٣/٢٧٧.
(٢٥) شرح الألفية ٤/٧.
(٢٦) التسهيل ١٨٧. وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٠.

ونَبَّهَ عليهِ في الشذور[١].

قولُها[٢] والكافية[٣]: "والأمرُ هكذا مِن الثلاثيّ[٤]". شرطُهُ أنْ يكونَ مجرَّدًا، ذكرَهُ في التسهيل والعمدة[٥]، تامًّا متصرِّفًا كاملَ التَّصرفِ. ذكرَها أبو حيان[٦] وابنُ قاسم[٧]. وهي واردةٌ على الشذور، إلاَّ شرطَ التَّمام، فإنَّهُ نَبَّهَ عليهِ[٨].

قولها[٩]: "ولا تَقسْ[١٠]". نصَّ المغاربةُ على أنَّهُ يُقاسُ بالشُّروطِ السابقةِ، ونقلَهُ في البسيطِ عن سيبويهِ[١١].

---

(١) شرح شذور الذهب ٨٩.

(٢) في د: قول الألفية، بدلا من: قولها، وهو وجه.

(٣) قولها والكافية: بياض في ق.

(٤) الألفية ٥١. شرح ابن عقيل ٣/٢٧٧. والكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٧٥.

(٥) التسهيل ١٨٧. وشرح العمدة ٧٣٦.

(٦) ينظر الهمع ٣/٦٣.

(٧) شرح الألفية ٤/٧، ٨.

(٨) شرح شذور الذهب ٨٩.

(٩) قولها: بياض في ق.

(١٠) الألفية ٥١. شرح ابن عقيل ٣/٢٧٧. يعني: أن ما عدل إلى فُعَل في سبّ الذكور نحو: "يا خُبَثُ" و"يا فُسَقُ" و"يا غُدَرُ" و"يا لكَعُ" شائع، ومع شياعِهِ لا يقاس عليه. ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٨.

(١١) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٨.

بابُ الاستغاثةِ

قولُ الألفيَّة[1]:

إذا استُغِيثَ اسمٌ منادًى خُفِضَا بالّلامِ مفتوحًا...[2]

قِيلَ: يردُ عليهِ ثلاثةُ أشياء[3]:

أحدُها[4]: أنَّهُ أطلقَ قولَهُ: "منادًى" فأوهمَ أنَّهُ يجوزُ نداؤُه(١٢١ / ب) بغيرِ ياءٍ، وذلكَ غيرُ جائزٍ، فإنَّ المستغاثَ لا يُنادَى إلاَّ بياء. والثاني: أنَّهُ قالَ: "خُفِضَا بالّلام" بصيغةِ الجزمِ، وليس بلازمٍ، وإنَّما هو الأكثرُ، ويجوزُ أن يُجاءَ في آخرِهِ بألف[5] معاقبةَ الّلامَ[6] كما ذكر[7] في آخر الباب[8]، وأنْ يُجرَّدَ من الّلامِ[9] والألفِ، ويُجعلَ كالمنادَى المُطلَقِ، نحوُ: يا زيدٍ لعمرٍو[10]، وذلك أقلُّ من الحالة الثانية، وقد ذكر الثلاثة[11] في الكافية الشافية[12]. الثالث: أنَّهُ قال "مفتوحًا"، وثَمَّ موضعٌ يُكْسَرُ فيهِ، وهو مع[13] ياءِ المتكلِّمِ، نحو: يا لِي. وأجيب عن الأول: بأنَّهُ يرشد إليه قولُهُ بَعْدُ: "إنْ كُرِّرَتْ[14] يَا". وعن الحالة الثانية بأنَّهُ تعرَّضَ لها[15] في آخر الباب ولم يهملها. وعن الثالث: بأنَّ كسرَ ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ معلومٌ وجوبُهُ في كلِّ موضعٍ[16].

قولها[17]: "وفي سِوَى ذلكَ بالكَسْرِ ائْتِيا[18]". يُستثنى من كسرِها مع المستغاثِ من أجلِهِ، ما إذا دخلتْ على الضمائرِ، فإنَّ الّلام تُفتح مَعَها، إلاَّ مَعَ الياءِ.

---

(١) باب الاستغاثة، قول الكافية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥١. شرح ابن عقيل ٢٨٠/٣.
(٣) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٤/٤.
(٤) في د: الأول، وهو وجه.
(٥) في د: بالألف، وهو وجه.
(٦) في ت: للام، وما أثبته أسد.
(٧) في د: ذكره، وهو وجه.
(٨) ينظر الألفية ٥١. شرح ابن عقيل ٢٨١/٣.
(٩) في ت: يجر للام، بدلا من: يجرد من اللام، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من س.
(١١) في ت: الثانية، وهو تحريف.
(١٢) شرح الكافية الشافية ١٣٣٣/٣-١٣٣٤.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) الألفية ٥١. شرح ابن عقيل ٢٨٠/٣.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٥/٤.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٥١. شرح ابن عقيل ٢٨٠/٣.

بابُ الندبةِ

قولُ الألفيَّةِ والعبارةُ لها والكافيةِ[1]: "ومُنتَهَى المندوبِ صِلْهُ بالأَلِفْ[2]" "قال ابن قاسم: "فإنْ قلتَ: أطلقَ هنا وقيَّدَهُ في التسهيل، بأنْ لا يكونَ في آخرِهِ ألفٌ وهاءٌ[3]، كعبدِ الله، وجهجاه[4]. قلتُ: إطلاقُهُ هنا موافقٌ لإطلاقِ النحويين، وصرَّحَ بعضُ المغاربة بجوازِهِ، ومشى عليهِ ابنُ معطٍ في ألفيتِه[5]"[6].

قولُها[7]: "وواقِفًا زِدْ هاءَ سكتٍ[8]". قالَ في شرحِ العمدةِ: "إلاَّ معَ الألفِ، فإنَّ الهاءَ قد تلحقُهَا في الوصلِ، مكسورةً على أصلِ التقاءِ الساكنين، ومضمومةً تشبيهًا بهاءِ الضميرِ[9]". والذي في شرحِ الكافيةِ: أنَّ ذلكَ من الضروراتِ[10].

---

(١) باب الندبة، قول الألفية والعبارة لها والكافية: بياض في ق.

(٢) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٣/٢٨٣. والكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٥٦.

(٣) التسهيل ١٨٥.

(٤) أي: لايقـــالُ في عـــبدِ الله: يـــا عبد اللهاه، ولا في جهجاه: يا جهجاهاه، لما فيه من الثقل. وجهجاه: اسم رجل. القاموس المحيط (جهجه).

(٥) في ت: الألفية، وهو وجه. وينظر ألفية ابن معط ٤٥.

(٦) شرح الألفية ٤/٢٨.

(٧) قولها: بياض في ق.

(٨) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٣/٢٨٤.

(٩) شرح العمدة ٢٩٣.

(١٠) في د: الضروريات، وهو تحريف. وينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٤٧.

بابُ التَّرخيم[1]

قولُ الألفيَّةِ[2]: "ترخيمًا احذفْ آخِرَ المُنادَى[3]". شرطُهُ: أنْ لا يكونَ مستغاثًا ولا مندوبًا، صرَّحَ بذلك في العمدة وشرحِها[4] دونَ سائرِ كتبِهِ، واستدركَهُ[5] أبو حيان على التسهيل، وقد ذكرَهُ ابنُ الحاجب في كافيتِهِ على اختصارِها[6].

قولها[7] والعبارة لها والكافية[8]:

وَجَوِّزَنْهُ[9] مُطْلَقًا في كُلِّ ما　　أُنِّثَ بالْهَا ....[10]

قالَ في شرحِ الكافيةِ: "لا يُشترطُ فيهِ إلاَّ التَّعيينُ[11] وعدمُ الإضافةِ[12]". وقالَ أبو حيان: ينبغي أنْ[13] يقيِّدَهُ بِأَنْ لا يكونَ مِمَّا[14] لازمَ النِّداءَ كـــ"فُلَه[15]".

قولُها[16]:

....　　والذي قَدْ رُخِّما
بِحذْفِها وفِّرْهُ بَعْدُ　　..............[17]

هوَ مذهبُ عامَّةِ النحويينَ، وأجازَ سيبويهِ أنْ يُرَخَّمَ ثانيًا بعدَ حذفِ التَّاءِ[18] على لغةِ مَنْ لم يراعِ المحذوفَ، فيُقالُ في حارثَةٍ وأَرطاةٍ: يَا حارُ ويَا أرطُ[19]". قالَ أبو حيان: "ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ المؤنثَ يجوزُ في ترخيمِهِ وجهانِ: أحدُهُمَا: (١٢٢ / أ) حذفُ التاءِ وهوَ الأكثرُ، والآخرُ: حذفُهَا معَ ما[20] قبلَها كالحذفِ في منصورٍ، لكانَ قَوْلاً[21]".

---

(١) باب الترخيم: ساقطة من ت.
(٢) باب الترخيم، قول الألفية: بياض في ق.
(٣) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٢٨٧/٣.
(٤) شرح العمدة ٣٠٥، ٣٠٦.
(٥) في د: واستدرك، ولا وجه لإسقاط الضمير.
(٦) الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١٤٨/١.
(٧) في د: قولهم، وهو تحريف.
(٨) على اختصارها. قولها والعبارة لها والكافية: بياض في ق.
(٩) في الأصل، ر، ت، س: وجوزه، وما أثبته من ق، د، ظ.
(١٠) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٢٨٨/٣. والكافية ٦. وشرحها للرضي ١٤٩/١.
(١١) التعيين و: ساقطة من ت.
(١٢) شرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣.
(١٣) في ت: بأن.
(١٤) في ق: من، وهو تحريف.
(١٥) الهمع ٧٩/٣.
(١٦) في الأصل، ر، ت: قولهما، وموضعها: بياض في ق، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٧) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٢٨٨/٣.
(١٨) في د: الهاء، وهو وجه.
(١٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤٠/٤، ٤١:
(٢٠) في الأصل، ق، د، س، ظ: بما، بدلا من: مع ما، وهو تحريف، وما أثبته من ر، ت.
(٢١) ينظر قول أبي حيان في: شرح الألفية لابن قاسم ٤٢/٣.

قولُ الألفيَّةِ[١]:

.... والخَلْفُ – في   واوٍ وياءٍ بِهِمَا فتحٌ – قُفي[٢]

قالَ ابنُ هشام: هذا بشرطِ أنْ لا يكونا دالَّينِ على معنًى، فإنْ كانا يدلأنِ على معنًى كـ"مُصْطَفَوْنَ" و"مُصْطَفَيْنَ" فلا خلافَ فيهما. قالَ: وكنتُ أجبتُ عنهُ في وقت: بأنَّ هذينِ ليسَ قبلَهُمَا[٣] فتحٌ في الحقيقةِ، إنَّما قبلَهُما سكونٌ، وهوَ الألفُ المحذوفةُ. ثُمَّ رأيتُ أنَّهُ لا يتمُّ[٤] هذا التعسُّفُ، لأنَّ مُسْلِمينَ كمُصْطَفَيْنَ في أنَّهُ[٥] لا خلافَ[٦] في حذفِه[٧]، ولا يُقالُ فيهِ ذلكَ[٨].

قول الألفيَّةِ والكافية[٩]: "والعَجزَ احْذِفْ مِنْ مُركَّبٍ..[١٠]". قالَ أبو حيان: لم يجيءْ شيءٌ من ترخيمِ المركَّبِ تركيبَ مزجٍ في كلامِ العربِ، وإنَّما قالَهُ النحويُّونَ بالقياسِ[١١].

قولُ الألفيَّةِ[١٢]:

.... وقَلْ   ترخيمُ جملةٍ، وذَا عَمْرٌو نَقَلْ[١٣]

نقلَ المصنفُ في جميعِ كتبِهِ عن سيبويهِ: أنَّهُ رَوَى ترخيمَ الجملةِ عن العربِ، و[١٤] قالَ: فلاَ[١٥] يُلْتَفَتُ إلى مَنْ[١٦] منعَهُ[١٧]. قالَ أبو حيان: "وهذا غيرُ صحيحٍ، فلم ينصَّ سيبويهِ على ترخيمِهِ، ولا نعلمُ[١٨] خلافًا عن أحدٍ من النحويين أنَّ المحكيَّ لا يُرخَّمُ، إلاَّ ما توهَّمَ هذا الرجلُ (على سيبويهِ، وقد كرَّرَ ذلكَ في كتبِهِ، وليسَ بصحيحٍ[١٩]". انتهى. وقد مشَى ابن الحاجب)[٢٠] على المنعِ كالجادةِ[٢١].

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٢٩٠/٣.
(٣) في د: قبلها.
(٤) في د: الاسم، وهو تحريف.
(٥) ساقطة من د.
(٦) في ت: يحذف، وهو تحريف.
(٧) في حذفه: ساقطة من ت. وفي ر: في حده، وهو تحريف.
(٨) ذلك: بياض في ق.
(٩) قول الألفية والكافية: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٢٩١/٣. والكافية ٦. شرحها للرضي ١٥١/١.
(١١) ينظر الهمع ٨٢/٣.
(١٢) قول الألفية: بياض في ق.
(١٣) نقل: ساقطة من د. انظر الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٢٩١/٣.
(١٤) الواو: ساقطة من ت.
(١٥) في ت: ولا. وفي س: لا، وما أثبته موافق شرح العمدة ٣٠٦.
(١٦) من: ساقطة من ت.
(١٧) شرح العمدة ٣٠٦. التسهيل ١٨٨. شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣-١٣٥٩. وينظر الهمع ٨٣/٣.
(١٨) في ت: ولا يعلم، وهو وجه.
(١٩) ينظر الارتشاف ٦٣٠.
(٢٠) من (على..) إلى (.. ابن الحاجب) ساقطة من س.
(٢١) في ر، س: كالحـــاره. وفي ت: كالجارة. وفي د: كالحا، كله تحريف، ينظر الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١٤٩/١.

قولها[١]:

وإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذفِ ما حُذِفْ فالْباقِيَ اسْتَعْمِلْ بما فيهِ أُلِفْ[٢]

مقتضاهُ أنْ[٣] لا يُغيَّرَ منهُ شيءٌ. ويردُ على إطلاقِهِ صورتان: ما كانَ مدغمًا في المحذوفِ وهو بعدَ الألفِ، نحوُ: يا مضارُّ، ويا تَحاجُّ[٤] فإنَّهُ تُرَدُّ[٥] إليهِ حركتُهُ التي كانتْ قبلَ الإدغامِ فتحةً أو كسرةً أو ضمَّةً، فإنْ كانَ ساكنًا في الأصلِ كـ"أسحارّ[٦]" حُرِّكَ بالفتحةِ، ذكرَهُ في شرحِ العمدةِ[٧]. وما حُذِفَ لواوِ الجمعِ[٨] نحوُ: قاضُونَ، فإنَّهُ يُرَدُّ إليهِ ما حُذِفَ منهُ لزوالِ السَّبَبِ عندَ الأكثرينَ، واختارَ في التسهيلِ عدمَ الرَّدِّ[٩].

قولها[١٠]: **"والتزِمِ الأوَّلَ في كَمُسْلِمَهْ**[١١]**"**. عبارةُ العمدةِ وشرحِها: "يُلْتَزَمُ فيما لَزِمَ منهُ لَبْسٌ كَمُسْلِمَة، أو عدمُ النَّظيرِ كَطَيْلسان[١٢]".

قولها[١٣]: **"ما لِلنِّدا يَصْلُحُ**[١٤]**"**. قالَ ابنُ هشام: قالَ شيخُنا: حقُّهُ أنْ يقولَ: ما يصلحُ لترخيمِ النِّدا، لا ما يصلحُ للنِّدا. قالَ ابنُ هشام: والصّوابُ ما قالَهُ النَّاظمُ، وتحرَّزَ[١٥] بذلكَ[١٦] عن مِثْلِ: الغلامُ.

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٣/٢٩٢.
(٣) في د: أنه، وهو وجه.
(٤) في ظ: ويا محاج.
(٥) في د: يرد.
(٦) الإسحارَّة، والأَسحارَّة: بقلة حارة تنبت على ساق لها ورق صغار. اللسان (سحر).
(٧) شرح العمدة ٣٠٩ــ ٣١٠.
(٨) في ت: الجمعية، وهو وجه.
(٩) التسهيل ١٨٩.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(١١) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٣/٢٩٤.
(١٢) شرح العمدة ٣١٠، ٣١٢.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٥٢. شرح ابن عقيل ٣/٢٩٤.
(١٥) في ر، ت، ق، د: ويحترز، وهو وجه.
(١٦) ساقطة من ت، د.

بابُ الاختصاص

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ والعبارةُ لَهُ[1]: "و" إيَّا "فيلزمُها ما يلزمُها في النِّداءِ[2]". قالَ أبو حيان: ويُستثنى وصفُها باسمِ الإشارةِ، فإنَّهُ لا يجوزُ هُنَا[3]، لا يُقالُ: عليَّ أيّهاذا الفقيرُ تصدَّقْ. وسواءٌ كانَ(١٢٢ / ب) اسمُ الإشارةِ مقتصرًا عليهِ أم موصوفًا باسمِ الجنسِ. وفي الكافيةِ الشافيةِ وشرحِها: أنَّ أيَّتَها هُنَا كأيُّها أيضًا[4].

قولُ الشذور[5]: "ومضافًا[6]". قالَ سيبويهِ: "أكثرُ الأسماءِ دخولاً في هذا البابِ "بنو فلانٍ" و"مَعْشَرُ" و"أهلُ البيتِ" و"آلُ فُلانٍ[7]". وقالَ أبو عمرو: "العربُ تنصبُ في الاختصاصِ أربعةَ أسماءٍ ولا ينصبونَ غيرَها، "بني فلانٍ" و"آلَ" و"أهلَ" و"مَعْشَرَ[8]".

---

(١) باب الاختصاص، قول الألفية والشذور والعبارة له: بياض في ق.
(٢) شرح شذور الذهب ٢١٦. والألفية ٥٣. شرح ابن عقيل ٢٩٧/٣.
(٣) ينظر الهمع ٣٠/٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٧٣/٣، ١٣٧٤ - ١٣٧٥.
(٥) قول الشذور: بياض في ق.
(٦) شرح شذور الذهب ٢١٦.
(٧) الكتاب ٢٣٦/٢. وينظر الهمع ٣٠/٣.
(٨) الهمع ٣٠/٣ـ ٣١.

بابُ التَّحذيرِ والإغراءِ[1]

قالَ ابنُ هشام: عادةُ النُّحاةِ تقتضي[2] أنْ يقدِّموا الإغراءَ على التحذيرِ، كما يقولون: نِعْمَ وبئسَ، ولا يعكسونَ، يبتدئونَ[3] بالأحسنِ معنًى. ويقولُ النَّاسُ[4]: الوعدُ والوعيدُ والثَّوابُ والعقابُ ونحوُ ذلكَ، ولا نَرَى طباعَهُم تعكسُهُ.

قولُ الألفيَّةِ[5]: "إلاَّ مَعَ العطفِ أو التَّكرارِ[6]". قالَ ابنُ قاسم: "ظاهرُ عبارةِ الكافيةِ وشرحِها يقتضي عدمَ لزومِ[7] الإضمارِ مع التكرارِ في ما نابَ عن "إيَّا" من الأسماءِ المضافةِ إلى ضميرِ المخاطبِ، نحوُ: رأسَكَ رأسَكَ[8]. معَ أنَّهُ داخلٌ في ما دلَّتْ عليهِ عبارةُ الألفيةِ من وجوبِ الإضمارِ، (وقد صرَّحَ ابنُ الناظم بوجوبِ الإضمارِ)[9] فيهِ موافقةً لعبارةِ الألفيةِ[10]".

قولها[11]: "وشَذَّ "إيَّايَ" و"إيَّاهُ" أشَذّ[12]". قالَ ابنُ قاسم: "يقتضي منعَ القياسِ عليهما. وظاهرُ كلامِهِ في التسهيل[13] جوازُ القياسِ على إيَّايَ وإيَّانا[14]".

---

(١) باب التحذير والإغراء: بياض في ق. وفي د: باب الإغراء والتحذير.
(٢) في ق، د: يقتضي، وهو تصحيف.
(٣) في د: يبدأون، وهو وجه.
(٤) في ر: ويقولوا. وفي د: ويقولون، كلاهما خطأ. وفي ظ: وتقول، وهو وجه.
(٥) قول الألفية: بياض في ق.
(٦) الألفية ٥٣. شرح ابن عقيل ٣/٢٩٩.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٦-١٣٧٨.
(٩) من (وقد...) إلى (... الإضمار) ساقطة من ق.
(١٠) شرح الألفية لابن قاسم ٤/٦٨.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٥٣. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٠.
(١٣) التسهيل ١٩٢.
(١٤) شرح الألفية ٤/٧١ـــ ٧٢.

بابُ أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ

قولُ الألفيَّةِ[1]: "ما نابَ عن فِعْلٍ". قالَ ابنُ هشام: بقيَ عليهِ أنَ يزيدَ في الحدِّ: ولم يتأثَّرْ بعاملٍ، لِيُخرِجَ[2] المصادرَ النائبةَ عن الفعلِ، نحوُ: ضَرْبًا زيدًا، وأنْ يزيدَ أيضًا: واستقلَّ، لِيُخرِجَ[3] الحروفَ العاملةَ فإنَّها نائبةٌ عن الفعلِ ولا تستقلُّ، وهذهِ الأسماءُ نائبةٌ[4] عن الفعلِ في المعنى والعملِ[5]. انتهى. وذكرَ ابنُ قاسم: "أنَّهُ[6] أشارَ إلى الأمرينِ بقولِهِ "كشَتَّانَ وَصَهْ[7]". فهوَ تمثيلٌ تَمَّ[8] بِهِ الحدُّ، وهوَ كقولِهِ في الكافيةِ[9]:

نائبُ فعلٍ[10] غيرُ معمولٍ ولا   فضلةٌ اسمُ الفعلِ...[11] "

قلتُ[12]: وعبارتُهُ في العمدةِ: "كُلُّ اسمٍ لازمِ النيابَةِ عن فعلٍ دونَ[13] تَعَلُّقٍ بعاملٍ[14]". وقالَ في شرحِها: "إنَّ تصديرَ الحدِّ بذكرِ الاسمِ يُخرِجُ الحروفَ[15]".

قولُ الكافيةِ[16]: "ما كانَ بمعنَى الأمرِ أو الماضي[17]". بقيَ عليهِ: ما كانَ بمعنَى المضارِعِ، وقد ذُكِرَ في الألفيةِ والشذورِ[18]. فإنْ قلتَ[19]: هو قليلٌ، قلتُ[20]: والذي بمعنَى الماضي أيضًا قليلٌ. ثم رأيتُ ابنَ هشام أوردَ ذلكَ[21] على ابنِ الحاجبِ، وقال: كأنَّهُ من الفئةِ التي تقولُ في تعليقِ بناءِ أسماءِ الأفعالِ: (أنَّهُ لوقوعِها موقعَ المبني، فلا يثبتُ(١٢٣/أ) عندَهُ كونُهُ في موضعِ مضارعٍ، وإلاَّ لأُعرِبَ[22]. وهذا ليسَ بشيءٍ، لأنَّ كونَ أسماءِ الأفعالِ)[23] موجودةٌ بمعنَى المضارعِ لا شكَّ فيهِ، وهوَ دليلٌ[24] على بطلانِ علَّتِهم. انتهى.

---

(١) باب أسماء الأفعال والأصوات، قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٣. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٢.
(٣) في ر: لتخرج.
(٤) في ر، ت، س، ظ: نابت، وهو وجه.
(٥) ينظر أوضح المسالك ٤/٨١ـــ ٨٢.
(٦) في ت: بإنه، بزيادة الباء.
(٧) الألفية ٥٣. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٢.
(٨) في ر، ت: تم، وهو وجه. وساقطة من س.
(٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٢.
(١٠) في د: عن فعل، بزيادة: عن.
(١١) شرح الألفية ٤/٧٦.
(١٢) قلت بياض في ق.
(١٣) في ر: ذو، وهو تحريف.
(١٤) شرح العمدة ٧٣٦.
(١٥) شرح العمدة ٧٣٦ وفيه: مخرج، بدلا من يخرج.
(١٦) قول الكافية: بياض في ق.
(١٧) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٦٥.
(١٨) الألفية ٥٣. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٢. وشرح شذور الذهب ٤٠٠.
(١٩) فأن قلت: بياض في ق.
(٢٠) قلت: بياض في ق.
(٢١) ساقطة من ق.
(٢٢) في ر: لأعربه، ولا وجه لزيادة الهاء.
(٢٣) من (أنه..) الى (.. الأفعال) ساقطة من ت.
(٢٤) في ت: قليل، وهو تحريف.

قولُ الألفيَّةِ[١]: "والفِعْلُ مِنْ أسمائه عليكا[٢]". أَفادَ في العمدة وشرحها: أنَّ اسمَ الفعلِ ينقسمُ انقسامًا آخرَ، إلى مفردٍ وإلى مركَّبِ تركيبَ[٣] امتزاجٍ، كـ: "حَيَّهَلَ" و"هَلُمَّ[٤]".

قولُها[٥]: "ويعملانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ[٦]". قالَ ابنُ هشام: قياسُهُ: والنَّصبَ، لأنَّ المصدرَ لا يجبُ أنْ يعملَ الخفضَ، بل لا[٧] يعملُهُ إلاَّ وهوَ عاملٌ للنَّصبِ.

قولُها[٨]: "وَمَا لِمَا تَنوبُ عَنْهُ من عَمَلْ، لَهَا[٩]". قالَ ابنُ قاسم: "ينبغي أنْ يقولَ غالبًا كما قالَ في التسهيل[١٠]، احترازًا من "آمينَ" فإنَّها[١١] لم يُحْفَظْ لها مفعولٌ، وفعلُها يتعدَّى[١٢]".

قولها[١٣]: "والْزَمْ بِنَا النَّوعينِ[١٤]". قالَ ابنُ هشام: يحتملُ أنْ يعودَ إلى نوعي[١٥] الصوتِ أو إلى أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ، وهذا أتمُّ فائدةً، والأوّلُ أقربُ خطورًا[١٦] إلى البالِ[١٧]. قلتُ: ما أرادَ إلاَّ الثاني كما أفصحَ بذلكَ عن نفسِهِ في شرحِ الكافيةِ، فإنَّهُ في الكافيةِ بعدَ[١٨] أنْ فَرَغَ من ذِكْرِ أسماءِ الأفعالِ، عقدَ فصلاً في أسماءِ الأصواتِ وتكلَّمَ عليها، وقال في آخرِهِ:

وكُلُّ ما يُعَدُّ مِنْ ذا البابِ (مستوجبُ البِنَاءِ لا الإعرابِ[١٩]

وقالَ في الشرحِ: أشرتُ بقولي "وكلُّ ما يُعَدُّ مِنْ ذَا البابِ")[٢٠] إلى بابِ أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ، فإنَّها كُلَّها مبنيَّةٌ[٢١]".

---

(١) قول الألفية: بياض في ق. (٢) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٣.
(٣) ساقطة من د. (٤) شرح العمدة ٧٣٦، ٧٣٩.
(٥) قولها: بياض في ق. (٦) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٣.
(٧) ساقطة من ق. (٨) قولها: بياض في ق.
(٩) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٤.
(١٠) التسهيل ٢١٠.
(١١) في ت: فإنه، وهو تحريف.
(١٢) سرح الألفية ٤/٨٧.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٦.
(١٥) في د: نوعين، وهو خطأ نحوي.
(١٦) في د: حظروا، وهو تصحيف.
(١٧) في د: الباب، وهو تحريف. وفي ظ: بالبال، بدلا من: إلى البال، وهو وجه.
(١٨) في ت: جاء بعد، بزيادة: جاء.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٦.
(٢٠) من (مستوجب..) إلى (.. الباب) ساقطة من ق.
(٢١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٧.

بابُ نوني التوكيدِ

قولُ الألفيَّة[1]:

يُؤكَّدانِ افعَلْ ويَفعَلْ آتيا ذا طَلَبٍ...[2]

فيهِ أمرانِ[3]:

الأوّل: قالَ ابنُ هشام: "إنْ قيل: لو قال[4]: يؤكّدان فعلَ الطلب، كانَ أَوْلَى، لأنَّهُ يدخلُ فيهِ الأمرُ والدعاءُ والأفعالُ المضارعةُ الدَّالةُ على الطلب. قلتُ[5]: في[6] كلامِهِ الإعلامُ من أوّلِ الأمرِ، بأنَّهُ[7] يُدخِلُ هذينِ النَّوعينِ الأمرَ والمضارعَ، وأنَّ الأمرَ بلا شرطٍ، وهذا أَوْلَى من معرفةِ الشيءِ على تلكَ[8] الكيفيَّة".

الثاني: قالَ ابنُ هشام: "يردُ عليهِ، نحوُ قولِكَ للعاطسِ: يرحمُكَ[9] اللهُ. وقولُهُ تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[10] ونحوُ ذلكَ مِمَّا أُوقِعَ فيهِ الخبرُ موقعَ[11] الطَّلبِ، فإنَّهُ يصدقُ عليهِ أنَّهُ " يَفعَلْ آتيا ذا طَلَبٍ" ولا يجوزُ تأكيدُهُ، فلو قالَ: يَفعَلُ المقترنُ بنهيٍ واستفهامٍ وعَرْضٍ وتَمَنٍّ ولامِ أمرٍ[12] كَمَا قالَ غيرُهُ، لكانَ أَوْلَى" انتهى. وبذلكَ عبَّرَ ابنُ الحاجب[13]، وفاتَهُ الدُّعاءُ والتَّحضيضُ، وقد ذكرَهُمَا[14] ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافية[15].

قول الكافية[16]: **"ولَزِمَتْ في مُثْبَتِ القَسَمِ**[17]**"**. **زادَ في الألفيَّة: اشتراطُ كونِهِ مستقبلاً**[18]، وبقيَ شروطٌ أُخَرُ[19]: أنْ لا يقترنَ بـــ"قد " ولا بحرفِ تنفيسٍ، وأَنْ لا يتقدَّمَ عليهِ[20] ما يتعلَّقُ بِهِ(١٢٣ / ب) من جارٍّ أو غيرِهِ، نحوُ: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾[21]. ذكرَ ذلكَ في الكافيةِ وشرحِها[22].

---

(١) باب نوني التوكيد، قول الألفية: بياض في ق.

(٢) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٨.

(٣) في ر: أمور، وهو تحريف.

(٤) لو قال: ساقطة من د.

(٥) قلت: بياض في ق.

(٦) في ت: وفي، بزيادة: الواو.

(٧) في د: أنه، وهو وجه.

(٨) في د: بتلك، بدلا من: على تلك، وهو تحريف.

(٩) في الأصل: رحمك، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٠) البقرة: ٢٢٨.

(١١) في د: مع، وهو تحريف.

(١٢) في د: الأمر، وهو وجه.

(١٣) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(١٤) في الأصل، ت، س: ذكرها، وهو وجه. وما أثبته من ر، ق، د، ظ.

(١٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٠.

(١٦) قول الكافية: بياض في ق.

(١٧) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(١٨) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٨.

(١٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٩٥.

(٢٠) ساقطة من د.

(٢١) آل عمران: ١٥٨.

(٢٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٨، ١٤٠٣.

قولُ الألفيَّةِ(١): (**"وقلَّ بعدَ مَا**(٢)**"**. قالَ ابنُ قاسم(٣): المُرادُ بِهَا الزائدةُ(٤). قلتُ: لكنْ قالَ في شرحِ الكافيةِ:)(٥) إنَّهُ كَثُرَ(٦) بعدَهَا لِشَبَهِهَا بلامِ القسمِ(٧). وأجابَ(٨) ابنُ قاسم: بأنَّ المرادَ هُنَا قِلَّتُهُ بالنسبةِ إلى المواضعِ السابقَةِ، فلا يُنافِي كونَهُ(٩) شائعًا(١٠). قلتُ(١١): لكنْ في تسويتِهِ بـ"لم" و"لا" شيءٌ، لأنَّ التوكيدَ بعدَهُمَا(١٢) ضرورة عندَ الأكثرينَ، أو جائزٌ بقلَّةٍ كما هوَ رأيُ المصنِّفِ، بخلافِ "ما"، فكانَ(١٣) ينبغي التَّمييزُ بينَها وبينَهُمَا(١٤).

قولُها(١٥): **"وبَعْدَ لا**(١٦)**"**. المرادُ النافيةُ. قالَ ابنُ هشام: ولم يحتجْ إلى تقييدِها، لأنَّهُ قد عُلِمَ من قولِهِ: "ذا طلبٍ" اطِّرادُ التوكيدِ بعدَ "لا" الناهيةِ.

تنبيهٌ(١٧):

أجملَ في الألفيةِ مواضعَ الاطِّرادِ، فلم(١٨) يبيِّنْ اللازِمَ والأكثري(١٩) وغيرَهُمَا، وقد بيَّنَ ذلكَ(٢٠) ابنُ الحاجب بقولِهِ: "ولَزِمَتْ في مثبتِ القَسمِ، وكثُرتْ في مثْلِ إمّا تَفْعَلَنَّ(٢١)، وقلَّتْ في النَّفي(٢٢)".

قولُها(٢٣): **"ولَمْ تَقَعْ خفيفةٌ بعدَ الألفْ**(٢٤)**"**. فيهِ أمرانِ:

الأوّل: مالَ في شرحِ الكافيةِ إلى مذهبِ يونس(٢٥) من جوازِ وقوعِها بعدَها، وقوَّاهُ(٢٦).

الثاني: إذا كانَ بعدَهَا ما تُدْغَمُ(٢٧) فيهِ، نحوُ: أضربانٌ نعمانَ، فقالَ أبو حيان: يمكنُ أنْ

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٤. ابن عقيل ٣٠٨/٣.
(٣) في ر: فسام، وهو تحريف.
(٤) شرح الألفية ٩٦/٤.
(٥) من (وقل..) إلى (.. الكافية) ساقطة من س.
(٦) في ر: أكثر، وهو تحريف.
(٧) شرح الكافية الشافية ١٤٠٨/٣.
(٨) في د: فاجاب.
(٩) في ر: فلا يتأتى في قوله، بدلا من: فلا ينافي كونه، وهو تحريف.
(١٠) شرح الألفية ٩٩/٤.
(١١) قلت: بياض في ق.
(١٢) في ت: بهما، وهو تحريف.
(١٣) في ر: كان، بإسقاط الفاء.
(١٤) في د: بينهما وبينها، بدلا من بينها وبينهما.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣٠٨/٣.
(١٧) تنبيه: بياض في ق.
(١٨) في ق: فلو فلم، بزيادة: فلو، وهو تحريف.
(١٩) في د: والأكثرين، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من د.
(٢١) في د: تفعلوا، وهو تحريف، وما أثبته موافق الكافية ٢١.
(٢٢) الكافـية٢١. شرح الكافية للرضي٤٠٢/٢. وفيهما: وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل أما تفعلن.
(٢٣) قولها: بياض في ق.
(٢٤) الألفية ٥٥. شرح ابن عقيل ٣١٥/٣.
(٢٥) ينظر الكتاب ٥٢٧/٣. وشرح الألفية لابن قاسم ١١١/٤.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣-١٤١٨.
(٢٧) في ت، د: ما يدغم، وهو وجه.

يُقالَ[١]: يجوزُ لحاقُهَا على مذهبِ البصريينَ، لكنْ نصَّ بعضُهُم على المنعِ[٢]. قالَ ابنُ قاسم: "وقد صرَّحَ سيبويهِ بمنعِ ذلكَ[٣]".

قولُ الألفيَّةِ[٤]: "**وبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِفْ[٥]**". قالَ أبو حيان: الذي يظهرُ أنَّ دخولَها في الوقفِ خطأٌ، لأنَّها لا تدخلُ لمعنًى[٦] التوكيدِ ثُمَّ تحذفُ، ولا[٧] يبقَى دليلٌ على مقصودِهَا الذي جاءَتْ لَهُ[٨].

فصلٌ في التَّنوين[٩]

كذا صنعَ ابنُ مالك في الكافيةِ الشافيةِ والتسهيلِ، عقدَ للتنوينِ فصلاً في آخرِ[١٠] بابِ[١١] نوني التوكيدِ[١٢]، وأسقَطَهُ من[١٣] الألفيةِ، وقد ذكرَهُ ابنُ الحاجب[١٤].

قولُ الكافيةِ[١٥]: "**التَّنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ حركةَ الآخِرِ لا لِتأْكيدِ الفِعْلِ[١٦]**". هذا حدٌّ مطوَّلٌ[١٧]، والحدودُ[١٨] يُطْلَبُ فيها[١٩] الاختصارُ، وقد قالَ بعضُهُم: يكفي في حدِّ التنوينِ نونٌ تثبتُ لفظًا لا خَطًّا.

قولُها[٢٠]: "**وهو لِلتَّمكُّنِ[٢١] والتنكيرِ والعِوَضِ والمقابَلة والترنُّم[٢٢]**". أرادَ المصنّف بذكرِ هذه الأقسامِ التنوينَ الخاصَّ بالاسمِ، فالخاصُّ بِهِ الأربعةُ الأُوَلُ دونَ الترنُّمِ، وإِنْ أرادَ أعمَّ من ذلكَ وردَ عليهِ التنوينُ الغالي، فإِنَّهُ من أقسامِ التنوينِ وهوَ مشتركٌ بينَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ (١٢٤ / أ) كالتَّرنُّمِ، وقد أوردَهُ ابنُ القوَّاس[٢٣]، والجوابُ عن المصنِّفِ: أنَّ التنوينَ الغالي[٢٤] لم

---

(١) في ت: يقول.
(٢) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١١٢/٤.
(٣) شرح الألفية لابن قاسم ١١٢/٤. وينظر الكتاب ٥٢٥/٣، ٥٢٧.
(٤) قول الألفية: بياض في ق.
(٥) الألفية ٥٥. شرح ابن عقيل ٣١٦/٣.
(٦) في ق: بمعنى، وهو تحريف.
(٧) لا: ساقطة من د.
(٨) ساقطة من د.
(٩) فصل في التنوين: بياض في ق.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) شرح الكافية الشافية ١٤٢٠/٣. والتسهيل ٢١٧.
(١٣) في ت: في، وهو تحريف.
(١٤) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢.
(١٥) قول الكافية: بياض في ق.
(١٦) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢.
(١٧) في ت: يطول.
(١٨) في د: والحد.
(١٩) في د: فيه.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) في ر، ت، ق، د، س، ظ: للتمكين، وهو وجه.
(٢٢) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢.
(٢٣) شرح الكافية لابن القواس ورقة ١٥٧.
(٢٤) ساقطة من د.

يزدْهُ إلاَّ العروضيون، وقد أنكرَهُ السيرافي، ووَهِمَ من زادَهُ، ووافقَهُ ابنُ مالك على ذلكَ[١]، وقالَ ابنُ هشام في توضيحِهِ: "الحقُّ أنَّ تنوينَ التَّرنُّمِ والغالي نونانِ زِيدَتَا في الوقفِ، كما زِيدَتْ نونُ "ضَيْفَنٍ" في الوصلِ والوقفِ، وليستا من أنواعِ التَّنوينِ، لثبوتِهِمَا مَعَ "ألْ" وفي الفعلِ والحرفِ وفي الخَطِّ والوقفِ، ولحذْفِهِمَا[٢] في الوصلِ، وعلى هذا فلا يَرِدَان على مَنْ أطلقَ أنَّ الاسمَ يُعرَفُ بالتنوينِ، إلاَّ مِنْ جهةِ[٣] أنَّهُ يُسمِّيهما تنوينينِ، أمَّا باعتبارِ ما في نفسِ الأمرِ فَلا[٤]". انتهى.

قولُها[٥]: "**ويُحذَفُ من العَلَمِ الموصوفِ بابنٍ مضافًا إلى عَلَمٍ**[٦]". شرطُهُ الاتِّصالُ كما تقدَّمَ نظيرُهُ في النداءِ[٧]. والموصوفُ بابنةٍ كالموصوفِ بابنٍ في ذلكَ، ذكرَهُ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ، قالَ: "وفي النَّعتِ ببنتٍ في غيرِ النِّداءِ وجهانِ حكاهُمَا سيبويهِ فقالَ: هذهِ هندُ بنتُ عمرٍو، (وهندٌ بنتُ عمرٍو)[٨]، سُمِعَ[٩] ذلكَ مِمَّنْ يصرفُ هنداً[١٠]. وأمَّا النَّعتُ ببنتٍ في النداءِ فلا أثرَ لَهُ"[١١]. انتهى.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢١، ١٤٢٩ - ١٤٣٠.
(٢) في ت، س: وبحذفهما، وهو تحريف.
(٣) في ر: وجه.
(٤) أوضح المسالك ١/١٩.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢ وفيهما: موصوفا، بدلا من: الموصوف.
(٧) ينظر ورقة١٢١أ.
(٨) ساقطة من الأصل، ر، د، وما أثبته من ت، ق، س، ظ.
(٩) في ر، ت: وسمع، بزيادة الواو.
(١٠) ينظر الكتاب ٢/٢٠٤، ٢٠٥.
(١١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٨-١٢٩٩.

بابُ مَا لا يَنْصَرِفُ[1]

عبارةُ الكافيةِ الشافيةِ: بابُ ما ينصرِفُ وما لا ينصرِفُ[2]. وهي أحسنُ وأنسبُ بنظائرِهِ كبابِ المعربِ والمبنيِّ، والنكرةِ والمعرفةِ، والتذكيرِ والتأنيثِ. وفي تعليقِ ابنِ هشام: "إنْ قِيلَ: كانَ مقتضَى القياسِ أنْ يذكرَ بابَ ما لا ينصرفُ في علمِ التَّصريفِ، لأنَّهُ نظرٌ في ذاتِ[3] الكلمةِ لا[4] باعتبارِ تركيبِها معَ غيرِها، بل نقولُ[5]: هذهِ أعجميَّةُ عَلَمٍ، أو على[6] وزنِ الفعلِ عَلَمٌ، فاستحقَّتْ أنْ لا يدخلَهَا تنوينٌ. قلتُ[7]: هو مخالفٌ لإجماعِ النحاةِ معَ أنَّ الحكمَ بامتناعِ[8] التنوينِ إنَّما هو باعتبارِ الوصلِ، وأحكامُ الوصلِ في الأحكامِ التركيبيَّةِ، ويحكمُ فيهِ بذهابِ[9] الكسرةِ وخَلَفِ الفتحةِ عنها، وهو حكمٌ تركيبيٌّ، فالمحكومُ بثبوتِهِ وصلاً ووقفاً وهوَ وجودُ العلَّتينِ، والحكمُ الطَّارئُ[10] عنها خاصٌّ بالوصلِ، وكلامُنَا في الأحكامِ لا في أسبابِها". انتهى.

قولُ الكافيةِ[11]: "وحُكْمُهُ أَنْ لا كَسْرَ ولا تنوينَ[12]". يردُ عليهِ: أنَّ الذي لا يدخلُهُ من أقسامِ التنوينِ إنَّما هو تنوينُ التَّمكينُ خاصَّةً، وهو المسمَّى صرفًا كما أفصحَ بِهِ في الألفيةِ حيثُ قالَ:

الصَّرفُ تنوينٌ أَتى مُبَيِّنا ... معنًى بِهِ يكونُ الاسْمُ أمكَنا[13]

أمَّا غيرُهُ فإنَّهُ[14] قد[15] يدخلُهُ، كتنوينِ العوضِ في جوارٍ، والمقابلةِ في مسلماتٍ مسمًّى بِهِ وعرفاتٍ.

قولُ الكافيةِ والألفيَّةِ[16] والعبارةُ لَهَا[17]:

وزائدًا فعلانَ في وَصفٍ سَلِمْ ... مِنْ أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ[18]

(١٢٤/ ب) شرَطَ فيهِ[19] في العمدة وشرحها شرطًا ثانيًا، وهو: أصالةُ الوصفيةِ احترازًا ممَّا[20] عرَضَتْ فيهِ[21] الوصفيةُ[22]، كقولِكَ: مررتُ برجلٍ صفوانٍ قلبُهُ، أي[23] قاسٍ[24]. ولم

---

(١) باب ما لا ينصرف: بياض في ق.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣١.
(٣) في ت: باب، وهو تحريف.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في ر: يقول، وهو تصحيف.
(٦) على و: ساقطة من ت.
(٧) قلت: بياض في ق.
(٨) في د: باعتبار، وهو تحريف.
(٩) في د: لذهاب، وهو تحريف.
(١٠) في د: الصادر، وهو وجه.
(١١) قول الكافية: بياض في ق.
(١٢) الكافية ٢-٣. شرح الكافية للرضي ١/٣٥.
(١٣) الألفية ٥٥. شرح ابن عقيل ٣/٣٢٠.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) ساقطة من ت، ق.
(١٦) في د: الألفية والكافية، بدلا من: الكافية والألفية.
(١٧) قول الكافية والألفية والعبارة لها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٥٥. شرح ابن عقيل ٣/٣٢٢. والكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/٣٥.
(١٩) ساقطة من د.
(٢٠) في د: عما، وهو تحريف. وفي ت: مما إذا، بزيادة: إذا.
(٢١) في د: في، وهو تحريف.
(٢٢) في ت: أصالة الوصفية، بزيادة: أصالة، ولا مسوغ لها.
(٢٣) ساقطة من د.
(٢٤) شرح العمدة ٨٤٠، ٨٤٤ - ٨٤٦.

يذكرْ هذا الشَّرطَ في الكافية الكبرى ولا شرحها، وقد تنبَّهَ لَهُ ابنُ هشام في الشذور، فقالَ: "وشرطُ تأثيرِ الصفةِ أصالَتُها، وعدَمُ قبُولِها التاءَ، فأَرْنَبٌ وصَفَوانٌ بمعنَى ذليلٍ وقاسٍ ويَعْمَلٌ ونَدْمانٌ منصرفةٌ[١] " فللّهِ دَرُّهُ.

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[٢]: "وأُخَرْ[٣]". زادَ في الكافية الشافية والعمدة والتسهيل: مقابلَ آخرينَ[٤]، ولا بُدَّ منهُ احترازًا من أُخَرٍ جمعِ أُخرَى بمعنَى آخِرَةٍ، فإنَّها مصروفةٌ، وقد ذكَرَ هذا القيدَ في الشذورِ[٥].

قولُ الألفيَّةِ[٦]:

ووزنُ مَثْنَى وثُلاثَ كَهُما من واحدٍ لأَربَعٍ فَلْيُعْلَمَا[٧]

يقتضي أَنَّهُ لا يستعملُ مِمَّا[٨] زادَ على أربعٍ، معَ أَنَّهُ سُمِعَ مَخْمَسُ وعُشَارُ ومَعْشَرُ، كما ذكرَهُ في الكافيةِ الشافيةِ والعمدةِ وشرحَيْهِمَا[٩].

وقالَ في شرحِ العمدةِ: "أجازَ الكوفيون والزجاجُ خماسَ (ومَخمسَ)[١٠]، وسُداسَ ومَسْدَسَ وسُباعَ ومسبَعَ، وثُمانَ ومَثْمَنَ، وتُساعَ ومَتْسَعَ. ولا أوافقُهُم إلاَّ في "خُماسَ" لأنَّ مَخْمَسَ مسموعٌ، ولم يُستَعْمَلْ "مَفْعَلٌ" في غيرِ الخمسةِ إلاَّ[١١] واستُعْمِلَ "فُعَالٌ" فجمعتُ بينهما في الخمسةِ لوجودِ أحدِهِمَا[١٢] قياسًا على اجتماعِهِمَا في واحدٍ واثنينِ وثلاثةٍ وأربعةٍ وعشرةٍ، بخلافِ صوغِ مَفْعَلٍ وفُعَالٍ لم يُصَغْ منهُ أحدُهُما[١٣] " انتهى. وقالَ أبو حيان: "الصَّحيحُ أنَّ البناءينِ مسموعانِ من واحدٍ إلى عشرةٍ، حَكى البناءينِ أبو عمرو الشيباني. وحَكى أبو حاتم[١٤] وابنُ السكيت من أحاد إلى عشار[١٥]، ومَنْ حَفِظَ، حجَّةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ[١٦] " انتهى.

---

(١) شرح شذور الذهب ٤٥١.
(٢) قول الألفية والكافية: بياض في ق.
(٣) شرح الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ١/٤٠. والألفية ٥٥. شرح ابن عقيل ٣/٣٢٥.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٣. وشرح العمدة ٨٤٠. والتسهيل ٢٢٢.
(٥) شرح شذور الذهب ٤٥١.
(٦) قول الألفية: بياض في ق.
(٧) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣/٣٢٥.
(٨) في د: ما، بإسقاط حرف الجر: من، ولا وجه له.
(٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٢، ١٤٤٧. وشرح العمدة ٨٤٠، ٨٤٨ـــ ٨٤٩.
(١٠) ساقطة من الأصل ر، د، س، ظ، وما أثبته من ت.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ق: واحد.
(١٣) شرح العمدة ٨٤٨ - ٨٤٩.
(١٤) تقدمت ترجمته في ورقة ٩٦ب.
(١٥) في س: عاشر، وهو تحريف. وفي شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٢٩: اعشار.
(١٦) ينظر قول أبي حيان في شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٢٩.

قولُهم والعبارةُ للألفيةِ[١]:

وكُنْ لجمعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ المفاعيلَ بمَنْعٍ كافلاَ[٢]

قالَ في شرح الكافية: "الجمعيَّةُ ليستْ بشرط، بلَ كلُّ ما كانَ على هذينِ الوزنينِ مُنِعُ صرفُهُ وإنْ[٣] فُقِدَتِ الجمعيَّةُ، لكنْ[٤] بشروط[٥]: أنْ لاَ يكونَ بعدَ الألفِ ياءٌ مشدَّدَةٌ لم[٦] توجدْ قبلَ الألفِ كـــ"حَوَارِيّ". وأنْ لا يكونَ الألفُ[٧] عوضًا[٨] من إحدَى يائيِ[٩] النَّسبِ كـــ"يماني". وأنْ لا تكونَ الكسرةُ عارضةً كـــ"تواني[١٠]".

قولُ الكافيةِ[١١]: **"وإذا صُرِفَ فلا إشكالَ**[١٢]". قالَ ابنُ مالك: "لم يثبتْ صرفُهُ عَنِ العربِ[١٣]". وقالَ ابنُ قاسمٍ: "نَقَلَ الأخفشُ أنَّ بعضَ العربِ يصرفُهُ في النَّكرةِ[١٤]".

قولُ الكافيةِ والشذورِ والعبارةُ لَهُ[١٥]: **"ويجوزُ في نحوِ "هندٍ" وجهانِ**[١٦]". زادَ في الألفية: "والمنعُ أَحَقُّ[١٧]". ويُقَيِّدُ كلامُهُم بما إذا لم يصغَّرْ[١٨]، فإنَّهُ حينئذٍ يتحتَّمُ فيهِ المنعُ لظهورِ التَّاءِ[١٩] في هنيدةٍ. وبقيَ عليهم الثُّنائي كـــ"يدٍ"، وفيهِ الوجهانِ[٢٠] أيضًا ذكرَهُمَا سيبويه[٢١]. قالَ ابنُ قاسم: "وظاهرُ[٢٢] كلامِ النَّاظمِ أنَّ المنعَ فيهِ أجودُ(**١٢٥/ أ**) كَمَا في هندٍ[٢٣]". قلتُ[٢٤] لأنَّهُ قالَ في شرحِ الكافيةِ: "وإذا سُمِّيَتِ امرأةٌ بـــ"يدٍ" ونحوِهِ مِمَّا هوَ على حرفينِ، جازَ فيهِ ما جازَ في هندٍ، ذكرَ ذلكَ سيبويهِ[٢٥]".

---

(١) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.

(٢) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣/٣٢٦. والكافية ٣. شرح الكافية للرضي١/٥٤. شرح شذور الذهب ٤٥١.

(٣) في د: فأن، وهو تحريف.

(٤) ساقطة من د.

(٥) في د: بشرط، وهو وجه.

(٦) في د: ولم.

(٧) في ق: للألف، وهو تحريف.

(٨) في ر: معوضا، وهو وجه.

(٩) في د: ياء، وهو تحريف.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٣ - ١٤٤٤.

(١١) قول الكافية: بياض في ق.

(١٢) الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ١/٥٤.

(١٣) النكت على الحاجبية ورقة ٨. ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٣٤.

(١٤) المصدر السابق ٤/١٣٤.

(١٥) قول الكافية والشذور والعبارة له: بياض في ق.

(١٦) شرح شذور الذهب ٤٥١. والكافية ٣. شرح الكافية للرضي ١/٤٨.

(١٧) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣/٣٣١.

(١٨) لم يصغر: ساقطة من س. وفي ر: لم يصرف، وهو تحريف.

(١٩) في ت: الباء، وهو تصحيف.

(٢٠) في ر: وجهان.

(٢١) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٤٣.

(٢٢) في د: فظاهر، وهو وجه.

(٢٣) شرح الألفية ٤/١٤٣.

(٢٤) قلت: بياض في ق.

(٢٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٣. ينظر الكتاب ٣/٢٦٦.

قولُ الكافيةِ(١): "**التَّأنيثُ بالتَّاءِ(٢)**". أحسنُ منهُ قولُ الألفيةِ: "بهاءٍ(٣)"، لأنَّهُ يُخرِجُ نحوَ: بنتٍ وأختٍ علمينِ لرجلٍ، فإِنَّهُمَا يُصرَفانِ(٤) عندَ سيبويهِ(٥) وأكثرِ النحويينَ. ولا يستفادُ ذلكَ من عبارةِ ابنِ الحاجبِ.

قولُها(٦): "**وتَحَرُّكَ الوَسَطُ(٧)**". هوَ أحدُ الأقوالِ في المسألةِ، والصَّحيحُ كما قالَ ابنُ مالكٍ: إنَّ الثلاثي يُصْرَفُ مطلقًا(٨) سواءٌ تحرَّكَ وسطُهُ أم(٩) سكنَ. وعبارتُهُ في شرحِ الكافيةِ: "وكذا إنْ كانَ ثلاثيًّا ساكنَ العينِ أو متحرِّكَهَا فإِنَّهُ مُنصرِفٌ قولاً واحدًا في لغةِ جميعِ العربِ ولا التفاتَ إلى مَنْ(١٠) جعلَهُ ذا وجهينِ مَعَ السكونِ، ومتحتِّمُ(١١) المنعِ مَعَ(١٢) الحركةِ، لأنَّ العجمةَ سببٌ ضعيفٌ فلم تؤثِّرْ(١٣) بدون زيادةٍ على الثلاثةِ. قالَ(١٤): وممَّنْ صرَّحَ بإلغاءِ عجمةِ(١٥) الثلاثي مطلقًا السيرافي وابنِ برهان وابنِ خروف(١٦)، ولا(١٧) أعلمُ (لهم مِنَ المتقدِّمينَ مخالفًا(١٨)". وفي شرحِ العمدةِ: "إذا كانَ العلمُ الأعجميُّ ثلاثيًّا متحرِّكَ الوسطِ فالصَّحيحُ أَنَّهُ يُصرَفُ كما يُصرَفُ السَّاكنُ الوسطِ، ذكرَ هذا السيرافي وابن برهان ولا أعلمُ)(١٩) لمَنْ قبلَهُمَا في هذهِ المسألةِ قولاً ولا يلتفتُ إلى مَنْ(٢٠) جَعَلَ حركةَ وسطِهِ مقامَ حرفٍ رابعٍ(٢١)". ثُمَّ أطالَ في تعليلِ ذلكَ.

قولُهم(٢٢): "**وَزْنُ(٢٣) الفِعْلِ(٢٤)**". لَهُ شرطانِ، ذكرَهُمَا ابنُ مالكٍ في الكافيةِ(٢٥) وشرحِها: أنْ يكونَ(٢٦) لازمًا، احترازًا من نحوِ (امْرِئٍ(٢٧)، وأنْ لا يخرجَ بالتغييرِ(٢٨) إلى مثالٍ هو

---

(١) قول الكافية: بياض في ق.
(٢) الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ١/٤٨.
(٣) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣/٣٣٠.
(٤) في ق: يصرفانه.
(٥) الكتاب ٢/٢٢١.
(٦) قولها: بياض في ق. وفي د: قوله.
(٧) الكافية ٣. شرحها للرضي ١/٤٨ وفيهما: وتحرك الأوسط، وكلاهما وجه.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في س: أو.
(١٠) في د: لمن، بدلا من: إلى من، وهو وجه.
(١١) في الأصل، د: ويتحتم، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٢) في الأصل، ر، ت، ق، س: من، وما أثبته من د، ظ.
(١٣) في ت، ظ: يؤثر، وهو وجه.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) بإلغاء عجمة: بياض في ق.
(١٦) وابن خروف: ساقطة من ت، د.
(١٧) في د: ولمن: وهو تحريف.
(١٨) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩-١٤٧٠. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٤٥.
(١٩) من (لهم..) إلى (.. ولا أعلم) ساقطة من ت، د.
(٢٠) في د: لمن.
(٢١) شرح العمدة ٨٥٧.
(٢٢) قولهم: بياض في ق.
(٢٣) في د: ووزن.
(٢٤) الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ١/٦١. الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣/٣٣٢. وشرح شذور الذهب ٤٥١.
(٢٥) في ت: فيه، بدلا من: في الكافية، وهو تحريف.
(٢٦) في د: أن لا يكون، بزيادة: لا.
(٢٧) في ت: أمرني، وهو تحريف.
(٢٨) في ر: بالتعيين، وهو تحريف.

للاسمِ[١]، احترازًا من نحوِ[٢]): رُدَّ وقِيلَ[٣].

قولُ الألفيَّة[٤]: "أوْ غالب[٥]". قالَ ابنُ قاسمٍ: "قولُ التسهيلِ: "أو ما هوَ بِهِ أَوْلَى[٦] " أجودُ من التعبيرِ عنهُ بالغالبِ لأنَّ المرادَ به كما[٧] في شرحِ الكافية[٨]: ما كانَ الفعلُ أَوْلَى بِهِ، إمَّا لكثرتِهِ فيهِ كـ"إِثْمِد" و"إِصْبَع" و"أُبْلُم[٩] " وإمَّا لأنَّ زيادتَهُ تدلُّ على معنًى في الفعلِ ولا تدلُّ على معنًى في الاسمِ، كـ"أَفْكَل[١٠] " و"أَكْلُب[١١] " فإنَّ نظائرَهُمَا تكثرُ في الأسماءِ والأفعالِ، لكنَّ الهمزةَ[١٢] من أَفْعَل[١٣] وإفْعَل[١٤] تدلُّ على معنًى في الفعلِ ولا تدلُّ على معنًى في الاسمِ فكانَ المُفْتَتَحُ بأحدِهمَا من الأفعالِ، أصلاً للمُفْتَتَحِ بِهِمَا من الأسماءِ[١٥]". انتهى. ولذلكَ عبَّر بِهِ في الشذورِ والكافية[١٦].

قولُها[١٧]:

وما يَصيرُ عَلَمًا مِنْ ذي أَلِفْ زِيدَتْ لإلحاقٍ فليسَ ينصَرِفْ[١٨]

هذهِ العلَّةُ لم تُذْكَرْ في الكافيةِ ولا الشذورِ. وشَرْطُ ألفِ الإلحاقِ أنْ تكونَ مقصورةً بخلافِ الممدودةِ، فإنَّها لا تمنعُ[١٩].

(١٢٥/ ب) قولُها[٢٠]:

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوكيدِ.......[٢١]

صريحٌ في أنَّ المانعَ[٢٢] في فُعَلِ التوكيدِ مَعَ العدلِ العلميَّةُ[٢٣]، وهوَ خلافُ ما اختارَهُ في شرحِ الكافيةِ، فإنَّهُ قالَ: "ومِنَ الممنوعِ للعدلِ والتَّعريفِ "جُمَعُ" وتوابعُهُ، فَأَمَّا تعريفُها

---

(١) في ر: لاسم، وما أثبته أسد.
(٢) من (امرئ..) إلى (.. نحو) ساقطة من د.
(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣. وينظر شرح العمدة ٨٥٩.
(٤) قول الألفية: بياض في ق.
(٥) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣٣٢/٣.
(٦) التسهيل ٢١٨.
(٧) في د: كما قال، وهو وجه.
(٨) شرح الكافية الشافية ١٤٦١/٣-١٤٦٢.
(٩) أبلم: خوص المقل. اللسان (بلم) و(مقل).
(١٠) أفكل: الرعدة. اللسان (فكل).
(١١) أكلب: جمع كلب. اللسان (كلب).
(١٢) في س: أبهم، وهو تحريف.
(١٣) في س: فعل، وهو تحريف.
(١٤) ساقطة من س.
(١٥) شرح الألفية ١٤٨/٤ــ ١٤٩ وفيه: للمفتتح بأحدهما، بدلا من: للمفتتح بهما.
(١٦) ينظر الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ٦١/١. وشرح شذور الذهب ٤٥١.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣٣٤/٣.
(١٩) شرح ابن عقيل ٣٣٤/٣.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣٣٤/٣.
(٢٢) في ت: العامل، وهو تحريف.
(٢٣) في ق: والعلمية، بزيادة: الواو، ولا مسوغ لها.

فبالإضافة[١] المنويّةِ[٢]، فإنَّ أصلَ: رأيتُ النِّساءَ جُمَعَ[٣]، رأيتُ النساءَ جُمَعَهُنَّ. كما يقالُ: رأيتُهنَّ كُلَّهُنَّ، فَحُذِفَ الضميرُ[٤] للعِلْمِ بِهِ، واستُغْنِيَ بنيَّةِ الإضافةِ، وصارَ "جُمَعَ" لكونهِ معرفةً بلا علامةٍ ملفوظٍ بِهَا[٥] كأنَّهُ[٦] عَلَمٌ وليسَ بِعَلَمٍ لأنَّ العَلَمَ إمَّا شخصيٌّ وإمَّا جنسيٌّ، فالشَّخصيُّ: مخصوصٌ ببعضِ الأشخاصِ[٧]، فلا يصلحُ لغيرِهِ (والجنسيُّ: مخصوصٌ ببعضِ الأجناسِ،

فلا يصلحُ لغيرِهِ)[٨] و"جُمَعُ[٩]" بخلافِ ذلكَ فالحكمُ بعلميَّتِهِ باطلٌ[١٠]". وذكَرَ في شرحِ العمدةِ مثلَهُ سواءً[١١]. وقالَ في التسهيل: المانعُ لَهُ العدلُ مَعَ شِبْهِ العلميَّةِ أو[١٢] الوصفيَّةِ[١٣]. قالَ أبو حيان: "وتجويزُهُ أنَّ العدلَ يمنعُ معَ شِبْهِ الصفةِ[١٤] في بابِ جُمَعَ لا أعرفُ لَهُ فيهِ[١٥] سلفًا[١٦]".

تنبيهٌ[١٧]:

من الممنوعِ للعدلِ ما جُعِلَ علمًا من المعدولِ إلى فُعَلَ في النِّداءِ، كغُدَرَ[١٨] وفُسَقَ، فحكمُهُ حكمُ "عُمَرَ" عند سيبويه[١٩]. قالَ ابنُ مالك: وهوَ أحقُّ من "عُمَرَ" بمنعِ الصَّرفِ، لأنَّ عدلَهُ محقَّقٌ وعدلَ عُمَرَ غيرُ محقَّقٍ[٢٠].

قولُها[٢١]: "وهو نظيرُ جُشَما، عند تميمِ[٢٢]". قيلَ: "إنَّما هوَ عندَ بعضِهِم، وأكثرُهُم فَصَلوا بينَ ما آخرُهُ راءٌ كحَضَارِ فبنوهُ على الكسرِ وبينَ ما ليسَ[٢٣] آخرُهُ راءً فمنعوهُ الصَّرفَ[٢٤]". كما ذكرَهُ في شرحَيِ الكافيةِ والعمدةِ[٢٥]. ولا يردُ ذلكَ على قولِ

(١) في ق: عنها لاصالة، بدلا من: فبالإضافة، وهو تحريف.
(٢) في ت: المنونة، وهو تصحيف.
(٣) رأيت النساء جمع: ساقطة من ت.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في ت: به.
(٦) في ق: وكأنه، بزيادة: الواو.
(٧) في ر: الأجناس، وهو تحريف.
(٨) من (والجنسي..) إلى (.. لغيره) ساقطة من ر.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٤-١٤٧٥. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٥٤.
(١١) شرح العمدة ٨٦٧.
(١٢) في د: و، بدلا من: أو.
(١٣) التسهيل ٢١٨.
(١٤) في ق: الوصفية.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) ينظر قول أبي حيان في شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٥٤.
(١٧) تنبيه: بياض في ق.
(١٨) في الأصل: لغدر. وفي ر: الغدر. وساقطة من س، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٩) الكتاب ٣/٢٢٥.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٤، وينظر الأشموني ٣/٢٦٥.
(٢١) قولها: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣/٣٣٦.
(٢٣) في ق: وأما ليس، بدلا من: وبين ما ليس، وهو تحريف.
(٢٤) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٦٠.
(٢٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٦، وشرح العمدة ٨٧٠ - ٨٧١.

الكافيةِ[١]: "وبابِ قَطامِ في تميمٍ[٢]، لأنَّهُ مثَّلَ بِمَا ليسَ آخرُهُ[٣] راءً.

قولُ الكافيةِ[٤]: "وخالَفَ سيبويه الأخفشَ في مِثْلِ أحْمَرَ[٥]". قالَ ابنُ مالك في شرحِ كافيتِهِ[٦]: "خالفَ سيبويه الأخفشَ مدَّةً ثُمَّ وافقَهُ في كتابِهِ الأوسط. وأكثرُ المصنفينَ لا يذكرونَ إلا مخالفتَهُ، وذكرَ موافقتَهُ أَوْلَى لأنَّها آخرُ قَوْلَيْه[٧]".

قولُ الألفيَّةِ[٨]: "والمَصروفُ قد لا يَنْصَرِفُ[٩]". هذا خلافُ ما عليهِ أكثرُ البصريينَ، ولذا لم يذكرْهُ ابنُ الحاجب، وإنَّما هو مذهبُ الكوفيين والأخفش والفارسي[١٠]، ووافقَهُم[١١] المصنِّفُ على اختيارِهِ[١٢] في جميعِ كتبِهِ[١٣].

تنبيهٌ[١٤]:

من المقتَضَى لصرفِ ما لا يَنْصَرِفُ تصغيرُهُ إذا زالَ بِهِ أحدُ السببينِ(١٢٦/ أ) كـ"عُمَيْرٍ" و"حُمَيدٍ" ذكرَهُ في التسهيلِ وشرحِ العمدةِ[١٥].

(١) في د: الألفية، وهو تحريف.
(٢) الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ٤٠/١.
(٣) في ت: في آخره، بزيادة: في.
(٤) قول الكافية: بياض في ق.
(٥) الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ٦٧/١.
(٦) في ر: الكافية، بزيادة أل.
(٧) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٦٥/٤.
(٨) قول الألفية: بياض في ق.
(٩) الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣٣٨/٣.
(١٠) ينظر الإنصاف مسألة ٧٠. والحلل ٣٧٨.
(١١) في ر: وافهم، وهو تحريف.
(١٢) على اختياره: ساقطة من ق. انظر شرح الألفية لابن قاسم ١٧١/٤.
(١٣) ساقطة من ت. ينظر التسهيل ٢٢٣. شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣. شرح العمدة ٨٧٧ــ ٨٧٨.
(١٤) تنبيه: بياض في ق.
(١٥) التسهيل ٢٢٣. وشرح العمدة ٨٧٤.

بابُ إعرابِ[1] الفعلِ

قولُ الألفيَّةِ[2]:

"إرْفَعْ مُضارِعًا إذا يُجَرَّدُ　　　من ناصِبٍ وجازِمٍ...[3]

فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ عامِلَ الرَّفعِ فيهِ[4] هوَ تجرُّدُهُ من[5] النَّاصبِ والجازمِ، وأفصحُ منهُ في ذلكَ[6] قولُهُ في كافيتهِ[7]:

تَجَرُّدٌ من جازمٍ وناصِبِ　　　رافعُ فِعْلٍ كأُجِلُ صاحِبِي[8]

وهذا الذي مَشَى عليهِ فيها وفي جميعِ كتبِهِ هو مذهبُ الفراءِ[9]، وجزمَ بِهِ ابنُ هشامٍ في الجامعِ[10]. وأمَّا جمهورُ البصريينَ فقالوا: إنَّهُ ارتَفَعَ بوقوعِهِ موقِعَ الاسمِ[11]. قالَ أبو حيان: "ولا فائدةَ لهذا الخلافِ[12]".

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[13]: "وكَيْ[14]". زادَ في الشذورِ: "المصدريةُ"[15] وهو قيدٌ حَسَنٌ لا بُدَّ منهُ ليخرجَ[16] الجارَّةَ.

قولُهُم والعبارةُ للألفيَّةِ[17]: "لا بَعْدَ عِلْمِ[18]". كذا عَبَّرَ أيضًا في التسهيلِ[19].

قالَ أبو حيان: وفيهِ قصورٌ إذْ لاَ خصوصيَّةَ للعِلْمِ، وكانَ ينبغي أن يقولَ: ما لم تَلِ[20] فعلَ تحقيقٍ نحو: عِلْمٍ أوْ تَيَقُّنٍ أو تَحقُّقٍ، أو ما أشْبَهَ ذلِكَ مِمَّا يدلُّ على التحقيقِ[21].

قولُهُم والعبارةُ لَها[22]:............................ والَّتي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

فانصِبْ بِها، والرَّفْعَ صَحِّحْ........................[23]

---

(١) ساقطة من ت.　　(٢) باب أعراب الفعل، قول الألفية: بياض في ق.

(٣) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٣/٤.　　(٤) ساقطة من ت.

(٥) في ر: عن، وهو تحريف.　　(٦) في ذلك: ساقطة من ق.

(٧) في ر: الكافية، وهو وجه.　　(٨) شرح الكافية الشافية ١٥١٣/٣.

(٩) ينظر أوضح المسالك ١٤١/٤. والهمع ٢٧٣/٢.

(١٠) الجامع الصغير ٨٣.

(١١) ينظر الكتاب ٩/٣ــ ١٠. المقتضب ٥/٢. الإنصاف مسألة ٧٤، الهمع ٢٧٣/٢.

(١٢) الهمع ٢٧٤/٢.　　(١٣) قول الألفية والكافية: بياض في ق.

(١٤) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢٣٢/٢. والألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٣/٤.

(١٥) شرح شذور الذهب ٢٨٧.　　(١٦) في ر: لتخرج، وهو وجه.

(١٧) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.

(١٨) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٣/٤. والكافية ١٦. شرحها للرضي ٢٣٢/٢. شرح شذور الذهب ١٨٧.

(١٩) التسهيل ٢٢٨.　　(٢٠) في ر: بل، وهو تصحيف.

(٢١) ينظر الارتشاف ٤٣٣.　　(٢٢) قولهم والعبارة لها: بياض في ق.

(٢٣) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٣/٤- ٤. والكافية ١٦. شرحها للرضي ٢٣٢/٢ وشرح شذور الذهب ٢٨٧.

فيهِ أمورٌ:

الأول: قالَ أبو حيان: لا يختصُّ[١] ذلكَ بلفظِ الظَّنِّ، والذي قَرَّرَهُ أصحابُنَا أنَّ الفعلَ المُتَقَدِّمَ على "أنْ"، إنْ[٢] كانَ فعلَ شكٍّ فهي الناصبةُ[٣] للفعلِ، أو فعلَ يقينٍ فهيَ المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقيلةِ، أو فعلاً مستعملاً[٤] للشَّكِّ واليقينِ كـ"ظننتُ" أو عاريًا من استعمالِهِ لهما كـ"أحببتُ[٥]" فيجوزُ إذ ذاكَ[٦] وجهانِ[٧].

الثاني: عبارتُهم[٨] صريحةٌ في اختصاصِ الوجهينِ بالَّتي بَعْدَ الظَّنِّ، وعبارةُ التسهيل: "وينصبُ بـ"أنْ" ما لم تَلِ عِلْمًا أو ظنًّا في أحدِ الوجهينِ[٩]". (قالَ أبو حيان: "قولُهُ[١٠] "أحدِ الوجهينِ"[١١]) شرحَهُ ابنُهُ على أنَّهُ يعودُ إلى الظَّنِّ. قالَ: ويتَّجهُ عندي عودُهُ إليهما، فقد جاءَ أجراءُ العِلْمِ في ذلكَ مجرَى الظَّنِّ وإنْ كانَ الأكثرُ في كلامِ العربِ أنَّ "أَنِ" الَّتي تلي العِلْمَ لا تكونُ الناصبةَ للمضارعِ". انتهى. وعلى هذا فيردُ ذلكَ عليهم، لكنَّهُ قد ذكرَ في التسهيل بعدَ ذلكَ أنَّها قد تجري بعدَ العِلْمِ مجرَاها بعدَ الظَّنِّ لتأوُّلِهِ بهِ[١٢]، وعلى هذا فلا يَرِدُ، لأنَّ العِلْمَ المذكورَ رَجَعَ[١٣] بالتَّأويلِ إلى معنَى الظَّنِّ، فدخَلَ في قولِهِ مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ[١٤]، ثُمَّ قالَ أبو حيّان: وقولُ (١٢٦/ ب) التَّسهيلِ "في أحدِ الوجهين" ظاهرُهُ أنَّهُمَا وجهانِ على السَّواءِ، وليسَ كذلكَ، بَلِ الأكثرُ في لسانِ[١٥] العربِ إذا كانتَ بعدَ أفعالِ الشَّكِّ أنْ تكونَ[١٦] "أَنِ" الناصبةَ كقولِهِ تعالى[١٧]: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[١٨]، وأمَّا[١٩] كونُها المخفَّفَةَ من الثَّقيلةِ فَهُوَ قليلٌ في كلامِهِم.

قلتُ[٢٠]: وَعبارَةُ الألفيَّةِ سالِمَةٌ مِنْ هذا الإيرادِ حيثُ بدأَ بالنَّصبِ، ثُمَّ جوَّزَ الرَّفْعَ، لكنْ عبارةُ الكافيةِ والشذورِ كعبارةِ التسهيلِ، بَلْ[٢١] هُوَ[٢٢] أقربُ إلى الإشعارِ بالاستواءِ فإنَّ عبارةَ

---

(١) في ت، ظ: لا يخص، وهو تحريف. (٢) ساقطة من ت، د.
(٣) في ر: أن الناصبة، بزيادة: أن، وهو وجه.
(٤) في ر: مستقبلا. وفي د: مستكملا، وكلاهما تحريف.
(٥) في ر: كما أحبت، وهو تحريف. وفي س: كاجتنب، بدلا من: كأحببت.
(٦) في د: في ذلك، بدلا من: إذ ذاك. (٧) الهمع ٤/٨٨ - ٨٩.
(٨) ساقطة من د. (٩) التسهيل ٢٢٨.
(١٠) قال أبو حيان: قوله: ساقطة من ت: وفي ر: قوله أن، بزيادة: أن.
(١١) من (قال..) إلى (.. الوجهين) ساقطة من د.
(١٢) التسهيل ٢٢٩. (١٣) في د: جمع، وهو تحريف.
(١٤) في د: الظن، وهو وجه. (١٥) في د: كلام.
(١٦) في ر: يكون.
(١٧) ساقطة من الأصل، ر، ت، س، وما أثبته من ق، د، ظ.
(١٨) العنكبوت: ٢. (١٩) في ق: وإنما، وهو تحريف.
(٢٠) قلت: بياض في ق. (٢١) بل: ساقطة من ر.
(٢٢) هو: ساقطة من ت، ق، د، ظ.

الكافيةِ: "والَّتي تقعُ بعدَ الظَّنِّ فيها الوجهانِ[١] " وعبارةُ الشذور: "فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فوجهانِ[٢]".

الثالث: ذَكَرَ في التسهيلِ: "أنَّها[٣] قد تجري بعدَ الخوفِ مجراها بعدَ العِلْمِ لِتَيَقُّنِ المَخُوفِ[٤]" وهذا قد يردُ على الثلاثةِ، لأنَّهُ لم يتقدَّمْ لها لفظُ التَّيَقُّنِ[٥] حتَّى تَحْمِلَهُ[٦] هذهِ الصورةُ كما حَمَّلْنَا لفظَ الظَّنِّ صورةَ العِلْمِ المؤوَّلِ بِهِ.

الرابع: ذَكَرَ في التسهيلِ[٧]: "أنَّها إذا خَلَتْ[٨] من العِلْمِ والظَّنِّ قبلَهـا وليَها[٩] جملـةٌ ابتدائيةٌ، أو مضارعٌ مرفوعٌ، لكونِهَا المخفَّفَةَ، أو محمولةً[١٠] عليها أو على ما[١١] المصدريَّةِ[١٢]". وهذا قد يخالفُ ما تقدَّمَ نقلُ أبي حيان لَهُ أَنَّها في هذهِ الحالةِ يجوزُ فيها الوجهانِ كالَّتي من بَعْدِ ظَنٍّ[١٣].

الخامس: عبارةُ العمدةِ: "و بـــ"أَنْ" غيرِ المخفَّفَةِ والتفسيريةِ والزائدةِ[١٤]". ولا بُدَّ من هذهِ القيودِ، لإخراجِ الثلاثةِ، وقد احترزَ عنها صاحبُ الشذورِ، حيثُ قالَ: "أَنِ المصدريَّةُ[١٥] " ولم يحترزْ في الألفيةِ والكافيةِ سِوَى عن المُخفَّفَةِ خاصَّةً[١٦].

قولُ الألفيَّةِ[١٧]:

وبعضُهُم[١٨] أَهْمَلَ "أَنْ" حملاً على "ما" أُختِها حيثُ استَحقَّتْ عَمَلا[١٩]

قالَ ابنُ قاسم: "ظاهِرُهُ أنَّ إهمالَها مقيسٌ. وكلامُهُ في شرحِ الكافيةِ يدلُّ عليهِ[٢٠] " قلتُ[٢١]: كيفَ وهوَ[٢٢] يقولُ في كافيتِهِ:

وَشَذَّ رَفْعٌ (بَعْدَ[٢٣]) أَنْ حَيْثُ اسْتُحِقّْ نَصْبٌ بِهَا فَاعرِفْ شُذُوذَهُ وَثِقْ[٢٤]

---

(١) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٣٢.
(٢) شرح شذور الذهب ٢٨٧.
(٣) في د: أن أن، بدلا من: أنها، وهو وجه.
(٤) التسهيل ٢٢٩.
(٥) في ق: اليقين، وهو وجه. وفي د: التيقين، وهو تحريف.
(٦) في ر: يحمله، وهو تصحيف. وفي س: تحمل.
(٧) في ظ: في التسهيل أيضا.
(٨) في ت: دخلت، وهو تحريف.
(٩) في ت، س: ولها، وهو تحريف. وفي التسهيل: فتليها، بدلا من: قبلها وليها، وهو تحريف.
(١٠) في ق: المحمولة، بزيادة أل ولا وجه لها.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) التسهيل ٢٢٨.
(١٣) في ت، د: الظن، وهو وجه.
(١٤) شرح العمدة ٣٣٠.
(١٥) شرح شذور الذهب ٢٨٧.
(١٦) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٣٢. والألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٤.
(١٧) قول الألفية: بياض في ق.
(١٨) في ت: وبعض.
(١٩) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٥.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٧، شرح الألفية ٤/١٨٧.
(٢١) قلت: بياض في ق.
(٢٢) وهو: ساقطة من ت.
(٢٣) ساقطة من الأصل، د، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٤.

قول الكافية[١]: "فأَنْ مختصَّةٌ بما في معنَى القولِ[٢]". لم[٣] يذكرْ لـ"أَنِ" التفسيريَّةِ غيرَ هذا الشَّرطِ، و[٤] ذكرَ لها ابنُ هشام في المغني خمسةَ شروط:

"أَنْ تُسْبَقَ بجملة، وأَنْ يتأخَّرَ[٥] عنها جملةٌ، وأَنْ يكونَ في الجملةِ السابقةِ معنَى، القولِ وأَنْ (لا يكونَ فيها أحرفُ القولِ، وأَنْ)[٦] لا يدخلَ عليها جارٌّ[٧]". وعبارةُ أبي حيان في هذا الشرطِ[٨] أنْ لا يتعلَّقَ (١٢٧/ أ) بالأوَّلِ لفظًا، فلا تكونُ معمولةً ولا مبنيَّةً على غيرِها[٩].

قالَ: ولذلكَ[١٠] لم[١١] تكنْ تفسيريةً[١٢] في قولِهِ تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[١٣]، لأنَّها واقعةٌ خبرًا للمبتدإِ[١٤]، ولا في نحوِ: كتبتُ إليهِ بأنْ قُمْ، لأنَّها معمولةٌ بحرفِ الجرِّ[١٥]. وابنُ هشام استَغْنَى عن هذه العبارةِ باشتراطِ[١٦] أنْ تُسْبَقَ بجملة.

قولُها[١٧]: "وأَنْ مَعَ لَمَّا، وبينَ لَوْ والقسمِ[١٨]، وقَلَّتْ مَعَ الكافِ[١٩]". فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: ظاهرُهُ استواءُ الأوَّلَيْنِ في الكثرةِ، وهوَ ظاهرُ كلامِ التسهيلِ[٢٠] أيضًا، لكنْ في شرحِ الكافيةِ: أنَّ الأوَّلَ مطَّرِدٌ، والثاني قليلٌ، والثالث شاذٌّ[٢١].

الثاني: بقيَ من مواقعِ[٢٢] زيادتِهَا بَعْدَ " إذا"، ذكرَهُ[٢٣] في شرحِ العمدةِ[٢٤] دونَ سائرِ كتبِهِ، وتَبِعَهُ في المغني[٢٥].

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ[٢٦]: "إِذَنْ[٢٧] إِنْ[٢٨] صُدِّرَتْ[٢٩]". أوضحُ من قولِ الكافيةِ: "إذا

---

(١) قول الكافية: بياض في ق.
(٢) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٨٥.
(٣) في ر: ولم، بزيادة: الواو، وهو وجه.
(٤) الواو: ساقطة من ر.
(٥) في المغني: تتأخر.
(٦) من (لا يكون..) إلى (.. وأن) ساقطة من ق.
(٧) مغني اللبيب ٤٨، ٤٩.
(٨) في ت: الشروط، وهو تحريف.
(٩) في د: غير، ولا وجه لإسقاط الضمير. ينظر الهمع ٤/١٤٧.
(١٠) في ر: وكذلك، وهو تحريف.
(١١) في الأصل، ق: يكن. وساقطة من د، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٢) في الأصل: تفسيره، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) يونس ١٠. وبعدها في ر، د، س: رب العالمين. وينظر البحر المحيط ٥/١٢٧ـــ ١٢٨.
(١٤) في ق: في خبر المبتدأ، وهو وجه.
(١٥) ينظر الهمع ٤/١٤٧.
(١٦) في ت: بشرط.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) في الأصل وسائر النسخ: ولو وبين القسم، بدلا من: وبين لو والقسم.
(١٩) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٨٤.
(٢٠) التسهيل ٢٣٣.
(٢١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٩-١٥٣٠.
(٢٢) في ر: مواضع، وهو وجه.
(٢٣) في ت: ذكر، بإسقاط الضمير: الهاء.
(٢٤) شرح العمدة ٣٣٢.
(٢٥) مغني اللبيب ٥١.
(٢٦) قول الألفية والشذور: بياض في ق.
(٢٧) في ت، د: إذا، وهو وجه. وينظر في رسمها الهمع ٦/٣٠٧.
(٢٨) ساقطة من ت.
(٢٩) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٥. وشرح شذور الذهب ٢٨٧.

لم يعتمدْ ما بعدَهَا على ما قبلَها[١] " واستثنَى في التسهيل: ما إذا وقعتْ بعدَ (ذي خبرٍ، نحوُ: زيدٌ[٢] إذَنْ[٣] يُكرِمَكَ، فقالَ: إنَّهُ يجوزُ فيهِ النَّصبُ على قلَّة، كما إذا وقعتْ بعدَ)[٤] العاطف[٥]. لكنْ تعقَّبَهُ أبو حيان، بأنَّ هذا اختيارٌ لَهُ، (وليسَ مذهبَ البَصريينَ، بَلْ مذهبُهم أنَّهُ يتحتَّمُ الإلغاءُ كما يتحتَّمُ إذا توسَّطَتْ بينَ الشَّرطِ)[٦] وجزائِهِ[٧]، والقَسَمِ وجوابِهِ[٨]. وحينئذٍ لا تَرِدُ هذهِ الصورةُ على الكافيةِ والشذورِ، وتَرِدُ على الألفيةِ بناءً[٩] على اختيارِهِ، نَعَمْ وافَقَ في شرحِ الكافيةِ (البصريينَ على تحتُّمِ الرَّفعِ[١٠].

قولُ الكافيةِ)[١١]: "وكانَ[١٢] الفعلُ مستقبَلاً[١٣]". بقيَ شرطٌ آخَرُ وهوَ كونُهُ متَّصلاً غيرَ مفصولٍ إلاَّ بالقَسَمِ. وقد ذَكَرَ ذلكَ[١٤] في الألفيةِ والشذورِ[١٥].

قــولُ الألفــيَّةِ[١٦]: "أو قبلَهُ اليمينُ[١٧]". لم يذكُرْ فاصلاً غيرَهُ. وبقيَ شيءٌ آخرُ يجوزُ الفــصلُ بِهِ، وهوَ: "لاَ" النافيةُ، وقد[١٨] نَبَّهَ عليهِ في العمدةِ، فقالَ: "أو فَصَلَهُ قَسَمٌ أو "لاَ"[١٩]. وقالَ أبو حيان في شرحِ التسهيل: "لا يجوزُ أنْ يفصلَ بينهما، فيبقى عملُها[٢٠] إلاَّ بالقسمِ و"لاَ" النافــيةِ خاصَّــةً، لأنَّ القــسمَ تأكيدٌ لربطِ "إذَنْ[٢١]"، و"لاَ[٢٢]" لم يعتمدْ بها فاصلةً في "أنْ"، فكذلكَ[٢٣] في "إِذَنْ". انتهى[٢٤]. وقد أغفلَ استثناءَ هذهِ أيضًا في الكافيةِ الشافيةِ وفي شرحِها[٢٥]، وفي التــسهيل علــى كبرِهِمَا، وتنبَّهَ لها ابنُ هشام فاستثناها في الشذورِ[٢٦] على صِغَرِ حجمِهِ،

---

(١) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٣٢.
(٢) في ق: زيدا، وهو خطأ نحوي.
(٣) في د: إذا، وهو وجه.
(٤) من (ذي خبر..) إلى (.. بعد) ساقطة من ت.
(٥) التسهيل ٢٣٠.
(٦) من (وليس..) إلى (.. الشرط) ساقطة من ق.
(٧) في ر: وجوابه، وهو وجه.
(٨) ينظر الارتشاف ٤٣٦، ٤٣٧. والمقتضب ٢/١٠-١٣.
(٩) في ق: بما، وهو تحريف.
(١٠) شرح الكافية الشافية ورقة ١٠٢.
(١١) من (البصريين..) إلى (.. الكافية) ساقطة من ت. و: قول الكافية: بياض في ق. وفي د: قول الألفية، وهو تحريف.
(١٢) في د: وأن كان، بزيادة: أن.
(١٣) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٣٢.
(١٤) ساقطة من ت. وفي د: ذلك ابن مالك بزيادة: ابن مالك.
(١٥) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٥-٦. وشرح شذور الذهب ٢٨٧.
(١٦) قول الألفية: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٦.
(١٨) وقد: ساقطة من ق.
(١٩) شرح العمدة ٣٣٠.
(٢٠) في ر: عملهما، وهو تحريف.
(٢١) في د: إذا، وهو وجه.
(٢٢) لا: ساقطة من ت.
(٢٣) في د: كذلك، بإسقاط الفاء ولا وجه له. وفي س: فلذلك، وهو تحريف.
(٢٤) في الأصل: في شرحها، وهو تحريف، بدلا من: انتهى، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٥) في الأصل: انتهى، بدلا من: وفي شرحها، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٦) شرح شذور الذهب ٢٨٧.

فأحسنَ جدًّا، ولم يستدركْهَا ابنُ قاسم على الألفية (١٢٧/ ب) في شرحِهِ على كثرةِ[١] استدراكاتِهِ. وبقيتْ صورةٌ أُخرى لم يذكرْها في شيءٍ من كتبِهِ سوَى شرحِ العمدة، قالَ: "وكذا لا يمتنعُ النصبُ إذا بُدِئَ بإذَنْ بعدَ قولٍ حُكِيَتْ بِهِ، نحوُ: قُلْ للقائلِ[٢]: أزورُكَ، إذَنْ أُكْرِمَكَ[٣]".

قولُ الكافيةِ[٤]: "وإذا وقعتْ بعدَ الواوِ والفاءِ فالوجهانِ[٥]". أحسنُ من قولِ الألفيةِ والكافيةِ الشافيةِ وشرحِها والتسهيلِ " من بَعْدِ عطفٍ[٦]"، لإيهامِهِ أنَّها تقعُ بعدَ كلِّ عاطفٍ، وليسَ كذلكَ، فأنَّها مختصَّةٌ بهذينِ الحرفينِ كما[٧] ذكرَهُ في العمدةِ وشرحِها[٨]. ولا ذِكْرَ للمسألةِ في الشذورِ. وهنا أمرانِ:

الأول: أطلقَا[٩] العطفَ[١٠]، وقد قيَّدَهُ أبو حيان بما إذا كانَ معطوفًا على ما لا مَحَلَّ لَهُ من الإعرابِ (فإنْ كان معطوفًا على ما لَهُ محلٌّ من الإعرابِ)[١١]، تَعَيَّنَ الإلغاءُ، نحوُ: إنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، وإذَنْ أحسنْ إليكَ بجزمِ "أحسنْ" لا غيرُ، وكذلكَ: زيدٌ يقومُ[١٢] وإذَنْ[١٣] يُكْرِمُكَ[١٤]، إذا قدَّرتَ العطفَ على الخبرِ فليسَ إلاَّ الإلغاءُ.

الثاني[١٥]: ظاهرُ كلامِهِمَا استواءُ الوجهينِ، وليسَ كذلكَ، بَلِ الإلغاءُ أجودُ وأكثرُ في لسانِ العربِ، كما صَرَّحَ بِهِ ابنُ مالك في سائرِ كُتُبِهِ، وعبارتُهُ في الكافيةِ الشافيةِ:

وإنْ تَلاها بَعْدُ حرفُ العطفِ ... فَارْفَعْ وإنْ تَنْصِبْ يَجُزْ بِضَعْفِ[١٦]

قول الشذورِ[١٧]: "وتُضْمَرُ "أنْ" بَعْدَ ثلاثةٍ من حروفِ الجرِّ وهيَ: "كَيْ" نحوُ[١٨]: "﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[١٩]"[٢٠]. سقطتْ هذهِ المسألةُ من الألفيةِ والكافيةِ، وهيَ لا بُدَّ من ذكرِهَا. قالَ ابنُ قاسمٍ: "لم يُنبِّهْ الناظم على "كي" الجارةِ، بل ظاهرُ كلامِهِ هنا موافقةُ[٢١] مَنْ

---

(١) في د: أكثر، وهو تحريف.
(٢) في د: قول القائل. وفي س: قيل للقائل، وكلاهما تحريف. وفي شرح العمدة: قولك: قلت للقائل.
(٣) شرح العمدة ٣٣٣.
(٤) قول الكافية: بياض في ق.
(٥) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢.
(٦) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٦. شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٥، ١٥٣٦ والتسهيل ٢٣٠.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) شرح العمدة ٣٣٠، ٣٣٣.
(٩) في الأصل، ر: أطلق. وفي ق: أطلقت، وما أثبته من ت، د، س، ظ.
(١٠) في ت: العاطف، وهو تحريف.
(١١) من (فإن..) إلى (.. الإعراب) ساقطة من ق.
(١٢) في ت: يقوم زيد، بدلا من: زيد يقوم، وهو تحريف.
(١٣) في ر: وإذا.
(١٤) في د: تكرمك، وهو تصحيف.
(١٥) الثاني: بياض في ق.
(١٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٥.
(١٧) قول الشذور: بياض في ق.
(١٨) كي نحو: ساقطة من ت.
(١٩) الحشر: ٧. وفي ت: بعدها: ﴿بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾، وهي تكملة الآية.
(٢٠) شرح شذور الذهب ٢٩٤.
(٢١) في ر: يوافقه، وهو تحريف.

يقولُ: إِنَّها ناصبةٌ بنفسِهَا دائمًا، لأَنَّهُ ذكرَها مَعَ النَّواصبِ ولم يذكرْ لها[١] غيرَ ذلكَ، وقد ذكرَ لَها في الكافيةِ وغيرِها الحالينِ[٢]".

قولُ الألفيَّةِ[٣]: "وبَعْدَ[٤] نفيِ كانَ[٥]". أُورِدَ[٦] عليهِ: أَنَّهُ إِنْ لم يقيِّدْهَا بالناقصةِ معَ أَنَّهُ يختصُّ بها دونَ[٧] التَّامَّةِ، وأَنَّهُ يوهِمُ اختصاصَهُ بالماضيةِ لفظًا، مَعَ أَنَّ الماضيةَ معنًى كذلكَ، وأَنَّهُ يُوهِمُ شمولَهُ[٨]، لكلِّ نفيٍ، معَ أَنَّهُ خاصٌّ بـ"ما" و"لم" دونَ سائرِ حروفِ النَّفيِ من "لَنْ" و"لاَ" و"لَمَّا" و"أَنْ". نَصَّ على ذلكَ أبو حيّان في الارتشاف[٩] وشرح(١٢٨/ أ) التسهيل.

وأجابَ ابنُ قاسم عنِ الأول: "بأنَّ استعمالَ الناقصةِ أكثرُ، وذِكْرُهَا في بابِ النَّحوِ[١٠] أشهرُ، فَتوجَّهَ كلامُهُ إليها[١١]، وتَعَيَّنَ حملُهُ عندَ عدمِ التَّقييدِ عليها. وعن الثاني: بأَنْ لم يكنْ مندرجًا[١٢] في قولِهِ " نفيِ كانَ " لأنَّ المرادَ نفيُ الماضِي (و"لَمْ" تَنفِي[١٣] الماضيَ، على أنَّ من النحويين مَنْ يَرَى أنَّها تصرفُ لفظَ الماضي)[١٤] دونَ معناهُ. وعن الثالث: أنَّ قولَهُ "نفيِ كانَ"[١٥] لا يشملُ كلَّ نافٍ، بل يشملُ كلَّ[١٦] ما ينفي الماضي، فخرجَتْ "لَنْ"، لأنَّها تختصُّ بالمستقبلِ وكذلكَ "لا"[١٧]، فإنَّ نفيَ غيرِ المستقبلِ بها قليلٌ، وأمَّا "لَمَّا" فإنَّها وإنْ كانتْ تنفي الماضي تدلُّ على اتِّصالِ[١٨] نفيِهِ بالحالِ، بخلافِ "لَمْ[١٩]". قالَ: وأمَّا "أنْ" فهيَ بمعنى "مَا"، وإطلاقُهُ يشملُها وفي استثنائِها نظرٌ، بل الظاهرُ أنَّ لامَ الجحودِ تقعُ بعدَ النَّفيِ بها، ويدلُّ على ذلكَ قراءةُ غيرِ الكسائي[٢٠] ﴿وإِنْ كانَ مَكْرُهُم لِتَزُولَ[٢١] مِنهُ الجِبالُ﴾[٢٢]". ونصَّ بعضُهُم على أنَّ اللّامَ في

---

(١) في ت: يذكرها، بدلا من: يذكر لها، وهو تحريف.
(٢) شرح الألفية ٤/١٩٢.
(٣) قول الألفية: بياض في ق.
(٤) في د: وقد، وهو تحريف.
(٥) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٧.
(٦) في ر: أو يرد، وهو تحريف.
(٧) في د: دونها، وهو تحريف.
(٨) في ت: بقوله، وهو تحريف.
(٩) الارتشاف ٤٣٨. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٩٤.
(١٠) في د: الباب الثاني، بدلا من: باب النحو، وهو تحريف.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في الأصل وسائر النسخ: مندرج، والتصحيح من شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٩٤.
(١٣) في ر: ينتفي.
(١٤) من (ولم..) إلى (.. الماضي) ساقطة من د.
(١٥) ر: ساقطة من د.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) ساقطة من ت، د.
(١٨) في ق: اتصاف، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) الكسائي: ساقطة من ر.
(٢١) ساقطة من د.
(٢٢) إبراهيم: ٤٦. وقراءة غير الكسائي: لِتزولَ، بكسر اللام الأولى ونصب الثانية. وقراءة الكسائي: بفتح اللام الأولى ورفع الثانية. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٧٩. التيسير في القراءات السبع ١٣٥. تقريب النشر ١٢٩.

قراءته[1] لامُ الجحودِ[2]". انتهى. وأوضَحُ من عبارةِ الألفيةِ قولُ الشذورِ: "أو جحوديَّةً، نحوُ: ما كُنْتُ - أوْ لم أكُنْ - لأَفْعَلَ[3]". وعبارةُ شرحِ العمدةِ: "ولامُ الجحودِ: وهيَ الداخلةُ على الخبرِ بَعْدَ مَا كانَ أوْ لَمْ يَكُنْ[4]".

قولُ الكافية[5]: "ولامُ الجحودِ لامُ تأكيدٍ بَعْدَ النَّفي لكانَ[6]". مِثْلُهُ قولُ التسهيل: "اللّامِ المؤكِّدَةِ لنفيٍ في[7] خبرِ "كانَ"[8]. وقد قالَ أبو حيان: الذي ذهبَ إليهِ الكوفيون أنَّ الفعلَ الواقعَ بعدَ هذهِ اللّامِ خبرُ كانَ، واللّامُ للتوكيدِ وهوَ[9] الذي صرَّحَ بهِ[10] هذا[11] المصنِّفُ - يعني ابنَ مالكٍ - قالَ: وتركَّبَ[12] من قولِهِ مذهبٌ لم يَقُلْ بهِ أحدٌ، لأنَّهُ زَعَمَ أنَّ "أنْ" لازمةُ الإضمارِ وأنَّ النَّصبَ بِها، وزَعَمَ أنَّ الفعلَ خبرٌ، وهذا ليسَ[13] يقولُهُ بصريٌّ ولا كوفيٌّ، وذهبَ البصريون إلى أنَّ خبرَ كانَ محذوفٌ، وأنَّ اللّامَ متعلِّقةٌ بذلكَ الخبرِ المحذوفِ، فإنَّ الفعلَ ليسَ بخبرٍ، بل المصدرُ المنسبكُ من "أنِ" المضمرةِ والفعلِ المنصوبِ بها في موضعِ (جرٍّ، وأمَّا في[14] مذهبِ الكوفيين فإنَّ الفعلَ في موضعٍ)[15] نصبٍ على أنَّهُ خبرٌ. قالَ: وقد أحسنَ[16] بذلكَ[17] بدرُ الدين ابن[18] المصنِّفِ حينَ شرحَ كلامَ أبيهِ في هذا[19] الموضعِ، فقالَ: سُمِّيتْ مؤكِّدَةً لصحَّةِ الكلامِ بدونها، إذ[20] تقولُ[21] في: ما كانَ زيدٌ ليفعلَ: ما كانَ زيدٌ يفعلُ، لا[22] لأنَّها زائدةٌ، إذ لو كانت زائدةً لَمَا كانَ[23] لنصبِ الفعلِ بعدَها(١٢٨/ ب) وجهٌ صحيحٌ[24]، وإنَّما هيَ لامُ اختصاصٍ دخلتْ على الفعلِ لقصدِ ما كانَ زيدٌ[25] مقدَّرًا أو هامًّا أو مستعدًّا لأنْ يفعلَ. وكذا قالَ سيبويهِ: إنَّكَ إذا

---

(١) في ق: قراءة. وفي شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٩٥: غير قراءته.
(٢) شرح الألفية لابن قاسم ٤/١٩٤ـــ ١٩٥.
(٣) شرح شذور الذهب ٢٩٤.
(٤) شرح العمدة ٣٣٥.
(٥) قول الكافية: بياض في ق.
(٦) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٤٤.
(٧) ساقطة من د.
(٨) التسهيل ٢٣٠.
(٩) في د: وأن، بدلا من: وهو.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في د: وتركيب.
(١٣) في د: وليس هذا، بدلا من: وهذا ليس.
(١٤) ساقطة من ر.
(١٥) من (جر..) إلى (.. موضع) ساقطة من ت.
(١٦) في ر، ت: أحسن، وهو تصحيف. وفي س: أخذ، وهو تحريف.
(١٧) ساقطة من ر، ت.
(١٨) ساقطة من ر.
(١٩) في ر: هذه، وهو تحريف.
(٢٠) في د: أن، وهو تحريف.
(٢١) في ر، ت: يقول، وهو تصحيف.
(٢٢) ساقطة من د.
(٢٣) في ت: كانت، وهو تحريف.
(٢٤) ينظر الهمع ٤/١٠٩، ١١٠.
(٢٥) في س: زيدا، وهو خطأ نحوي. وفي ق: زيد لأن، بزيادة: لأن.

قلتَ: ما كانَ زيدٌ لأنْ يفعلَ، أي ما كان زيدٌ لهذا الفعلِ[١]، فلامُ الجرِّ مختصَّةٌ بالأسماءِ[٢]. انتهى.

قولُ الألفيَّةِ[٣]:

كَذَاكَ بَعْدَ " أو" إِذا يَصْلُحُ في موضعِهَا "حتَّى"........[٤]

كذا[٥] عبَّرَ أيضًا في الكافيةِ الشافيةِ والعمدةِ[٦]، وعبَّرَ في التسهيل بقولِه[٧]: "بَعْدَ[٨] أوِ الواقعةِ موقعَ " إلى أَنْ " أوْ " إِلاَّ أَنْ[٩] " وبِهِ عبَّرَ ابنُ الحاجبِ في الكافية، وابنُ هشام في الشذورِ[١٠]، وقالَ ابنُ المصنِّفِ في شرحِ الألفيةِ: "يريدُ " حتَّى" التي بمعنَى "إلى" لا التي بمعنى كي[١١]". وقالَ ابنُ قاسم: "ويحتملُ أنْ يريدَ المعنيينِ معًا. قال: ويؤيِّدُهُ أَنَّهُ لو أرادَ "كي" التي بمعنى "إلى" فقط، لصرَّحَ[١٢] بـ"إلى[١٣] " والوزنُ مؤاتٍ لَهُ على ذلكَ[١٤]". انتهى. ولم يعرِّجْ[١٥] أبو حيان في شرح التسهيل على ذكرِ معنى[١٦] "كي" (البتَّةَ، ولا استدركَهُ على التسهيل، وأمَّا الناظمُ في شرحِ الكافيةِ فأبهَمَ العبارةَ كما في النَّظْمِ ولم يعيِّنْ معنَى "إلى" ولا معنى "كي")[١٧]، وأوضحَ ذلكَ في شرحِ العمدةِ فجوَّدَ[١٨] ما شاءَ، وعبارتُهُ: "وكونُ" أوْ "بمعنَى" إلاَّ[١٩] " مجمعٌ عليهِ، وكونُهَا بمعنَى)[٢٠] "حتَّى[٢١] " مِمَّا انفردَ بِهِ الكوفيون، وهو صحيحٌ ثابتٌ في كلامِ العربِ، ثُمَّ "حتَّى" تارةً بمعنى "إلى" وتارةً بمعنَى "كي"[٢٢]". انتهى.

قولُ الكافيةِ[٢٣]: "وأَوْ بشرطِ معنَى إِلَى أَنْ[٢٤]". أهملَ كونَها بمعنَى "إلاَّ" وهو المجمعُ[٢٥]

---

(١) الكتاب ٣/٧.
(٢) ينظر الارتشاف ٤٣٨.
(٣) قول الألفية: بياض في ق.
(٤) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٧.
(٥) ساقطة من د.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٦. وشرح العمدة ٣٣٤.
(٧) ساقطة من د.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) التسهيل ٢٣٠ــ ٢٣١.
(١٠) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤. وشرح شذور الذهب ٢٩٤.
(١١) شرح الألفية ٢٦٤.
(١٢) في د: بل صرح، بدلا من: لصرح، وهو تحريف.
(١٣) في ر: أل، وهو تحريف.
(١٤) شرح الألفية ٤/١٩٨ــ ١٩٩.
(١٥) في د، س: يصرح، وهو تحريف.
(١٦) في د: معنى إلى ولا معنى، وهو تحريف.
(١٧) من (البتة..) إلى (.. كي) ساقطة من س. وينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣٩-١٥٤١.
(١٨) في ر: فجرد، وهو تحريف.
(١٩) ينظر المقتضب ٢/٢٨. ومغني اللبيب ٩٣.
(٢٠) من (إلا..) إلى (.. بمعنى) ساقطة من ق.
(٢١) ينظر المقتضب ٢/٢٨.
(٢٢) شرح العمدة ٣٣٦.
(٢٣) قول الكافية: بياض في ق.
(٢٤) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤.
(٢٥) في ق: المجموع، وهو تحريف.

عليه، وهو المذكورُ[١] في الألفيةِ والشذورِ[٢].

تنبيهٌ[٣]:

قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: "تقديرُ" إلاَّ " و"حتَّى" في موضع أوْ[٤] تقديرٌ لُحِظَ فيه المعنَى دونَ الإعرابِ، والتقديرُ الإعرابي[٥] المرتَّبُ على اللَّفظِ، أن يُقدَّرَ قبلَ "أوْ" مصدرٌ[٦] وبعدَها "أنْ" ناصبةٌ للفعلِ، وهُمَا في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ بأَوْ على المقدَّرِ قبلَها، فيقدَّرُ لأنتَظرنَّهُ[٧] أوْ يَقْدَمَ ليكونَنَّ انتظارٌ أوْ قدومٌ. وتقدير: لأقتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ: ليكونَنَّ قتلُهُ أوْ إسلامُهُ، وكذلكَ العملُ في غيرِهِمَا[٨].

قولُ الألفيَّةِ[٩]: "وبَعْدَ حتَّى[١٠]". زادَ ابنُ الحاجب: "بمعنَى كي أوْ إلى[١١]". وكذا ذكرَ ابنُ مالك في العمدةِ[١٢]، ونحوُهُ في الكافيةِ الشافيةِ[١٣]، ولم يذكرْ ذلكَ في الشذورِ، استغناءً بتقدُّمِ[١٤] قولِهِ: "بعدَ ثلاثةٍ من حروفِ الجرِّ". ثُمَّ قالَ: "وحتَّى[١٥]". يعلمُ أنَّها الجارَّةُ لا الابتدائيةُ، وعبارةُ التسهيل: وبعدَ "حتَّى" المرادفةِ لـ"إلى" أو(١٢٩/ أ) "كي" الجارَّةِ[١٦]، أوْ "إلاَّ أنْ[١٧]". فزادَ ثالثًا. قالَ أبو حيان في شرحِهِ: واحترزَ بذلكَ من حتَّى الابتدائيةِ، فإنَّها لا ترادفُ شيئًا ممَّا ذكَرَ. قالَ: والذي ذكرَهُ معظمُ النحويين في معنَى "حتَّى"- إذ لا تنصبُ[١٨] ما بعدَها- أنَّها[١٩] تكونُ للغايةِ أو التعليلِ، فهيَ تنصبُ عندَهُم على أحدِ هذينِ المعنيينِ. وأمَّا أنْ تكونَ[٢٠] بمعنَى "إلاَّ أنْ " فتكونُ للاستثناءِ، فذكرَهُ[٢١] هذا المصنِّفُ. قالَ: وقد أغنانا ابنُ المصنِّفِ عن[٢٢] الرَّدِ على أبيهِ في ذلكَ[٢٣]، فإنَّهُ قالَ في البيتِ الذي استدلَّ[٢٤] بِهِ أبوهُ على ذلكَ، وهو قولُهُ[٢٥]:

---

(١) في ظ: مذكور، وهو وجه.
(٢) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/٧. وشرح شذور الذهب ٢٩٤.
(٣) تنبيه: بياض في ق. وفي ت: قوله، وهو تحريف.
(٤) في د: إذ، وهو تحريف.
(٥) في د: الإعراب إلى، بدلا من: الإعرابي، وهو تحريف.
(٦) في د: أو.
(٧) في ر: لا ينتظر فيه. وفي ت: لا ينظرنه، وكلاهما تحريف.
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤١-١٥٤٢.(٩) قول الألفية: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/١٠.(١١) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٠.
(١٢) شرح العمدة ٣٣٤.
(١٣) ساقطة من ق. ينظر الكافية الشافية ٣/١٥١٦.
(١٤) في ر: بتقديم، وهو وجه.
(١٥) شرح شذور الذهب ٢٩٤.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) التسهيل ٢٣٠.
(١٨) في د: لا ينصب.
(١٩) في ق: أنها أن.
(٢٠) في د: يكون، وهو تصحيف.
(٢١) في ر: فذكر، بإسقاط الهاء.
(٢٢) في ق: من، وهو تحريف.
(٢٣) في ذلك: ساقطة من د.
(٢٤) في ر: يستدل، وهو وجه.
(٢٥) ساقطة من د.

ليسَ العطاءُ من الفضولِ سماحةً حتَّى تجودَ وما لديكَ قليلُ[١]

وأرَى أنَّكَ لو جعلتَ "إلى أنْ" حتَّى "لم يَكُنِ المعنَى فاسدًا[٢]". انتهى[٣]. قالَ أبو حيان[٤]: وإذا احتملَ أنْ يكونَ[٥] حتَّى فيهِ للغايةِ، فلا دليلَ في البيتِ على أنَّ حتَّى بمعنَى "إلاَّ أنْ[٦]". انتهى. وقالَ ابنُ هشام[٧] في المغنِي: "لحتَّى الداخلةِ على المضارعِ المنصوبِ ثلاثةُ معانٍ: مُرَادَفَةُ "إلى"، ومُرَادَفَةُ ("كي" التعليليةِ، ومُرَادَفَةُ "إلاَّ[٨]" في الاستثناءِ. قالَ: وهذا المعنَى ظاهرٌ من كلامِ سيبويهِ في قولِهِ في تفسيرِ قولِهم: "واللهِ لا أفعلُ[٩]) إلاَّ أنْ تفعلَ". المعنى: حتَّى أنْ تفعلَ[١٠]، وصرَّحَ بِهِ[١١] ابنُ هشام الخضراوي وابنُ مالك، ونقلَهُ أبو البقاء عن بعضِهِم في[١٢]: ﴿وما يُعلِّمانِ مِنْ أحدٍ حتَّى يَقُولاَ﴾[١٣]. والظاهرُ في هذهِ الآيةِ خلافُهُ، وأنَّ المرادَ معنَى الغايةِ، نَعَمْ، هوَ ظاهرٌ في ما أنشدَهُ ابنُ مالك من قولِهِ: "ليسَ العطاءُ... البيت" وفي قولِهِ:

واللهِ لا يذهَبُ شَيْخي باطِلا حتَّى أُبيرَ مالِكًا وكاهِلا[١٤]

لأنَّ ما بعدَها ليسَ غايةً لِمَا قبلَها ولا مسبَّبًا عَنْهُ[١٥]". انتهى.

قول الألفيَّة[١٦]:

وتِلْوَ حتّى حالاً أو مُؤَوَّلا بِهِ ارْفَعَنَّ........[١٧]

لَهُ شرطان[١٨] ذكرَهُمَا الناظمُ[١٩] في التسهيل[٢٠] وابنُ هشام في المغني[٢١]: أحدُهُما: أنْ يكونَ مسبَّبًا عَمَّا قبلَها، فلا يجوزُ في: سرتُ حتَّى (تطلعَ الشَّمسُ، ولا في: ما سرتُ حتَّى)[٢٢] أدخلَها، إلاَّ النصبُ، وقد ذكرَ ابنُ الحاجب هذا الشرطَ حيثُ قالَ: "ويجبُ[٢٣] السَّبَبِيَّة[٢٤]".

(١) للمقنع الكندي (ديوان الحماسة ٥٧٢) وينظر البحر المحيط ١/٣٣٠.شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٠٣. الهمع ٤/١١٣. شرح الأشموني ٣/٢٩٧. الدرر ٢/٦.
(٢) ينظر الهمع ٤/١١٣.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) في س: ابن هشام.
(٥) في ت: تكون، وهو وجه.
(٦) ينظر الهمع ٤/١١٣.
(٧) في د: وقال ابن قاسم وابن هشام، بزيادة: ابن قاسم و.
(٨) في ق: إلى، وهو تحريف.
(٩) من (كي..) إلى (.. لا أفعل) ساقطة من د.
(١٠) المعنى حتى ان تفعل: ساقطة من د. وينظر الكتاب ٢/٣٤٢.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في: ساقطة من ت. وفي د: في ما، بزيادة: ما.
(١٣) البقرة: ١٠٢.
(١٤) لامرئ القيس (ديوانه ١٣٤) وينظر الهمع ٤/١١٣. والأشموني ٣/٢٩٨.
(١٥) مغني اللبيب ١٦٩- ١٧٠.
(١٦) قول الألفية: بياض في ق. والألفية: ساقطة من ر.
(١٧) الألفية ٥٧. شرح ابن عقيل ٤/١٠.
(١٨) في ر: لشرطان، وهو تحريف.
(١٩) في ق: ابن الناظم، بزيادة: ابن.
(٢٠) التسهيل ٢٣٤.
(٢١) مغني اللبيب ١٧٠- ١٧١.
(٢٢) من (تطلع..) إلى (.. حتى) ساقطة من د.
(٢٣) في ر، ظ: وتجب، وهو تصحيف.
(٢٤) الكافية ١٦. وشرحها للرضي ٢/٢٤٠ وفيه: وتجب.

الثاني[١]: أنْ تكونَ[٢] فضلةً، فلا يجوزُ الرفعُ في نحوِ: سيري حتَّى أدخُلَها لئلاّ يبقى المبتدأُ بلا خبرٍ، بل يتعيَّنُ النَّصبُ. وزادَ في التسهيل شرطًا آخرَ لم يذكرْهُ في المغني، وهو: "أنْ يكونَ ذا عملٍ صالحٍ للابتداءِ[٣]". وذلكَ إذا لم يجعلْ ما بعدَهَا غايةً لِمَا قبلَها، لأنَّ الغايةَ هيَ حرفُ الجرِّ، وحرفُ[٤] الجرِّ[٥] لا يليهِ المبتدأُ والخبرُ، فلا يليهِ الفعلُ المرفوعُ.

قولُها[٦]: "والْصِبِ المُستَقْبَلا[٧]". زادَ في التسهيلِ: أو ماضيًا(١٢٩/ب) في حكمِهِ[٨].

قولُها[٩]:

وَبَعْدَ "فَا" جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ.........[١٠]

فيهِ أُمورٌ:

الأوّل: شَرْطُ "الفاءِ" أنْ تكونَ[١١] للسببيَّةِ، وقد ذكرَهُ في الكافيةِ والشذورِ[١٢]، وذكرَهُ ابنُ مالك في سائرِ كتبِهِ. وذكرَ[١٣] ابنُ قاسم[١٤]: أنَّ ذلكَ يُؤخَذُ من قولِهِ: "جوابِ". وفيهِ بُعْدٌ، فقد جمعَ اللفظينِ في التسهيل فقالَ: "بَعْدَ" فاءِ[١٥] " السَّببِ جوابًا[١٦] لأمرٍ[١٧]".

الثاني: لم يقيِّدْ النَّفيَ بكونِهِ محضًا في شيءٍ من كتبِهِ سِوَى هنا، وتَبِعَهُ في الشذورِ[١٨]، وأطلقَ في الكافيةِ الشافيةِ، فقالَ:

وبَعْدَ "فَا" جوابِ[١٩] نفيٍ أو طَلَبْ بأَنْ وَحَتْمٌ سَتْرُهَا الفِعلُ انْتَصَبْ[٢٠]

وزادَ في التسهيلِ والعمدةِ، فصرَّحَ بالنَّصبِ في غيرِ النَّفيِ المحضِ. وعبارةُ التسهيل: "أو لنفيٍ محضٍ أو مؤوَّلٍ[٢١]". وعبارةُ العمدةِ: "وبَعْدَ الفاءِ والواوِ المسبوقينِ بنفيٍ حقيقيٍّ أو مؤوَّلٍ[٢٢]". وقد يقالُ لا تناقضَ[٢٣] بينَ هذهِ الكتبِ، وأنَّ المقصودَ في كلٍّ، غيرُ المقصودِ هُنَا، ويُبَيِّنُ ذلكَ أنَّهُ قالَ في شرحِ الكافيةِ: "إنَّ النَّفيَ ليسَ نفيًا خالصًا، لا جوابَ لَهُ منصوبٌ، نحوُ: ما أنتَ إلاّ تأتينا

(١) في د: أحدهما.
(٢) في د: يكون، وهو تصحيف.
(٣) التسهيل ٢٣٤.
(٤) في ر: وحروف، وهو تحريف. وساقطة من د.
(٥) ساقطة من د.
(٦) قولها: بياض في ق.
(٧) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/١٠.
(٨) التسهيل ٢٣٤.
(٩) قولها: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/١١.
(١١) في ر: يكون، وهو وجه، وما أثبته أنسب.
(١٢) الكافية ١٦ – ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٤٤. وشرح شذور الذهب ٢٩٤.
(١٣) في ر: وذكره، بزيادة: الهاء.
(١٤) شرح الألفية ٤/٢٠٦، ٢٠٧.
(١٥) ساقطة من ق.
(١٦) في د: جواب، وهو خطأ نحوي.
(١٧) في ت: بالأمر، وهو تحريف. ينظر التسهيل ٢٣١.
(١٨) شرح شذور الذهب ٢٩٤.
(١٩) في د: الجواب.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٧.
(٢١) التسهيل ٢٣١.
(٢٢) شرح العمدة ٣٣٧.
(٢٣) في د: لا شاهد.

فَتُحَدِّثُنَا، وما تزالُ تأتينا فَتُحَدِّثُنَا، وما قامَ[١] فيأكلُ إلاَّ طعامَهُ، وقولُ الشاعرِ:

وما قامَ مِنَّا قائِمٌ في نَدِيِّنَا فَيَنْطِقُ إلاَّ بالَّتي هِيَ أَعرَفُ[٢] [٣]

وقالَ في شرحِ العمدة: "النَّفيُ المؤوَّلُ نحوُ: قلَّما تأتينا فَتُحَدِّثُنَا، وغيرُ قليلٍ أنصارُكَ فيخافُ[٤] (عليكَ، لأنَّ المعنىَ: ما تأتينا فَتُحَدِّثُنَا[٥]، وما قَلَّ أنصارُكَ فيخافُ عليكَ)"[٦]. انتهى. فَعُلِمَ بذلكَ مرادُهُ في كِلاَ[٧] الموضعينِ، وأنَّهُ لا تخالُفَ[٨] بينهما. وأبو حيَّان تحيَّرَ كيفَ يشرحُ قولَهُ في التسهيلِ: "أوْ مؤوَّلٍ "فَفَسَّرَهُ بالنَّفيِ الداخلِ عليهِ أداةُ الاستفهامِ، نحوُ: أَلَمْ[٩] تأتينا فَتُحَدِّثُنَا، وبالنَّفيِ المنقوضِ بــ"إلاَّ" (بَعْدَ الفاءِ، كالمثالِ والبيتِ[١٠] السابقينِ، ثُمَّ تعقَّبَ ذلكَ: بأنَّ النَّصبَ في الصورتينِ جائزٌ لا واجبٌ، وبالنَّفيِ المنقوضِ بــ"إلاَّ"[١١]) قبلَ الفاءِ، نحوُ: ما ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ عمرًا فيغضبُ. وتعقَّبَهُ: بأنَّ النَّصبَ فيهِ لا يجوزُ، ثُمَّ نقلَ عن[١٢] ابنِ المصنِّفِ أنَّهُ فسَّرَهُ بِمَا دلَّ[١٣] عليهِ[١٤] من "غيرٍ" ونحوِهِ، نحوُ: غيرُ[١٥] قائمِ الزيدان فَيُكْرِمَهُمَا. ثُمَّ تعقَّبَهُ: بأنَّ هذا لا يُسَمَّى نفيًا مؤوَّلاً، بلْ هوَ موجبٌ مؤوَّلٌ بالنَّفيِ، لأنَّ التأويلَ هوَ صرفُ الكلامِ عن ظاهرِهِ ومآلِهِ إلى غيرِ ما وُضِعَ لَهُ بحقِّ الأصالةِ. قالَ: وإنَّما يصدقُ النَّفيُ المؤوَّلُ على مسألةِ التقريرِ ومسألةِ النَّقضِ بــ"إلاَّ" السابقتينِ، ثُمَّ ساقَ كلامَ المصنِّفِ في شرحِ الكافيةِ، ثُمَّ قالَ: فأمَّا المسألتينِ الأُولَيانِ فصوابٌ، وأمَّا ما قامَ زيدٌ فيأكلُ إلاَّ طعامَهُ، (١٣٠/أ) فخطأٌ، لأنَّ النَّفيَ إذا نُقِضَ بــ"إلاَّ" بعدَ الفاءِ جازَ النَّصبُ، نصَّ على ذلكَ سيبويهِ، وعلى النَّصبِ أَنشدَ البيتَ السابقَ[١٦]. ثُمَّ قالَ: وفي شرحِ سيبويهِ لأبي الفضلِ الصَّفار: خالَفَنَا الكوفيون[١٧] في "غيرٍ" فأجازوا بعدَها النَّصبَ، لأنَّ معناها النَّفيُ، وذلكَ: أنَا غيرُ آتٍ فأُكْرِمَكَ، لأنَّ معناهُ[١٨]: ما أنَا آتٍ فأُكْرِمَكَ. قالَ الصفارُ: وهذا لا يجوزُ، لأنَّ " غيرًا " معَ المضافِ إليها اسمٌ واحدٌ، و"مَا"

---

(١) في ر، ت: قائم.

(٢) للفرزدق (ديوانه ٢٩/٢) وينظر الكتاب ٣٢/٣. وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦٧. والأشموني ٣٠٤/٣.

(٣) شرح الكافية ١٥٤٧/٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٠٧/٤ - ٢٠٨

(٤) في شرح العمدة: فتخاف. (٥) في د: إلا فتحدثنا، بزيادة: إلا.

(٦) من (عليك..) إلى (.. عليك) مكررة في ر. ينظر شرح العمدة ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٧) في ت: كل، وهو تحريف.

(٨) في ر: لا يخالف، وهو تصحيف. وفي ت: لا يخاف، وهو تحريف.

(٩) في د: لم، بإسقاط الهمزة.

(١٠) في الأصل، ظ: والبيتين، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.

(١١) من (بعد..) إلى (.. بالا) ساقطة من ت.

(١٢) ساقطة من د. (١٣) في د: يدل، وهو وجه.

(١٤) ساقطة من د. (١٥) ساقطة من د.

(١٦) الكتاب ٣٢/٣. (١٧) في ظ: الكوفيين.

(١٨) في د: معناها.

[بخلافِها][(١)]، لأنَّكَ تقدِّرُ بعدَها المصدرَ، فتقولُ: ليكُنْ كذا، وما[(٢)] يكونُ كذا. و"غيرٌ" لا يُتَصَوَّرُ فيها ذلكَ، لأنَّها معَ ما بعدَها اسمٌ فلا يُفْصَلُ منها[(٣)]، ويحذفُ[(٤)] لشيءٍ[(٥)] آخرَ، لأنَّ في ذلكَ إزالةً لوضعِها[(٦)]. ثُمَّ قالَ[(٧)]: ويَرِدُ على قولِ المصنِّفِ: "أو مُؤَوَّل " مسألةٌ[(٨)] يصدقُ عليها أنَّها نفيٌ أُوِّلَ بغيرِهِ[(٩)] ولا ينتصبُ ما بعدَ الفاءِ جوابًا لَهُ، وذلكَ مسألةُ: ما زالَ زيدٌ يأتينا فنُكْرِمُهُ، فهذا نفيٌ في الصورةِ[(١٠)]، ومعناهُ الإيجابُ، تقديرُهُ: زيدٌ يأتينا كثيرًا فَنُكْرِمُهُ، وكذا باقي الأفعالِ التي صورتُها أنَّها منفيَّةٌ وهيَ موجبةٌ من حيثُ المعنَى. ثُمَّ قالَ[(١١)]: واعْلَمْ أنَّ التَّقليلَ[(١٢)] المرادَ بِهِ النَّفيُ، كالنَّفيِ في نصبِ ما بعدَ الفاءِ، نحوُ: قَلَّما تأتينا فَتُحَدِّثَنا. انتهى ما لُخِّصَ من شرحِ أَبي حيان. والظاهرُ أنَّهُ لم يرَ شرحَ[(١٣)] العمدةِ للمصنِّفِ، فما رأيتُهُ نقلَ عنهُ شيئًا في موضعٍ من المواضعِ. والذي تحرَّرَ من هذا كلِّهِ: أنَّ الذى أرادَهُ ابنُ مالك في التسهيلِ بقولِهِ: إنَّ النَّفيَ المؤوَّلَ يَنصِبُ جوابَهُ، ما ذكرَهُ في شرحِ العمدةِ من مسألةِ "قَلَّمَا" و"غيرٌ" وإنْ كانتْ مسألةُ "غيرٍ" على مذهبِ الكوفيين لا البصريين، فهو كثيرًا ما يختارُ مذهبَهُم، وأنَّ الذي تحرَّرَ[(١٤)] عنهُ في الألفيةِ، هيَ المسائلُ المذكورةُ في شرحِ الكافيةِ مسألةُ النقضِ (بـ "إلاَّ" قبلَ الفاءِ وبعدَهَا، ومسألةُ ما تزالُ[(١٥)]، وإنْ كانَ نوزِعَ في مسألةِ النَّقضِ)[(١٦)] بعدَ الفاءِ، وابنُ المصنِّفِ إنَّما شرحَ كلامَ أبيهِ في التسهيلِ، أَخْذًا من كلامِهِ في شرحِ العمدةِ، أَو مِمَّا سَمِعَهُ منْهُ مشافهةً في الدرسِ.

وقالَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: اشتراطُ ابنِ مالكٍ خلوصُ النَّفيِ والأمرِ، فيهِ نظرٌ، لأنَّ خلوصَ النَّفيِ يُخرِجُ التَّقريرَ، نحوُ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا في الأَرضِ فَتَكونَ﴾[(١٧)]. وخلوصُ الأمرِ أمَّا أنْ يُرَادَ بهِ من حيثُ المعنَى فالأشياءُ الدَّالةُ على الأمرِ متساويةٌ في إفادتِه، وإنْ أرادَ أنَّ لَفظَهُ شرطُهُ كونُهُ[(١٨)] فعلَ أمرٍ[(١٩)]، فالخلوصُ لا يقتضي ذلكَ، إذ[(٢٠)] ذاتُ[(٢١)] اللفظِ لا يقالُ فيهِ خالصٌ وغيرُ

(١) بخلافها: زيادة من الهمع ٤/١٢٤ يقتضيها السياق.
(٢) في ت: أو، بدلا من: و.
(٣) يفصل منها: ساقطة من د.
(٤) في الأصل وسائر النسخ: ويخدش، والتصحيح من الهمع ٤/١٢٤.
(٥) في الأصل، ت، ق، دُ ظ: بشيء. وفي ر، س: شيء، والتصحيح من الهمع ٤/١٢٤.
(٦) ينظر قول الصفار في الهمع ٤/١٢٤.
(٧) ساقطة من د.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في د: لغيره، وهو تحريف.
(١٠) في د: الصورتين، وهو تحريف.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ق، س: التعليل، وهو تحريف.
(١٣) في ت: مخرج، وهو تحريف.
(١٤) في ق: يحترز، وهو تحريف.
(١٥) في ر: ما زال. وفي س: ما يزال، كلاهما وجه.
(١٦) من (بـ الا..) إلى (.. النقض) ساقطة من د.
(١٧) الحج: ٤٦.
(١٨) في ق: كون، بإسقاط الضمير ولا وجه له.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) في ق: أو. وفي د: إن.
(٢١) في ق: لا آت، وهو تحريف.

خالصٍ[١]. ثُمَّ إِنَّهُ يُخرِجُ المصدرَ، نحوُ: ضَرْبًا زيدًا فأُكْرِمكَ. قال: وعندي أَنَّ النَّصبَ بعدَ هذا ونحوِهِ لا يمتنعُ، بل هو أرجحُ[٢] منهُ بهذا الفعلِ.

(١٣٠/ب) **الأمرُ الثالث**: تقييدهُ الطلبَ بالمحضِ مُلْبِسٌ من وجهين: كونُهُ لم يُعَدِّدْ أنواعَ الطلبِ، وكونُهُ أَفهمَ أَنَّ القيدَ[٣] راجعٌ إِلى كلِّ أنواعِهِ، وإِنَّما هو خاصٌّ منها بالأمرِ والنَّهي والدعاءِ. وعبارةُ التسهيل: "جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ بفعلٍ أصيلٍ في ذلكَ[٤]". وعبارةُ العمدةِ: "بفعلِ طلبٍ صريحٍ"[٥]. وقالَ ابنُ هشام: النَّصبُ بالأجوبةِ شرطُهُ سببيَّةُ الفاءِ، وأَنْ لا يُبْنَى[٦] ما بعدَها على مبتدإٍ، نحو:

أَلَمْ تسألِ الرَّبعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ[٧]

وهذانِ[٨] الشرطانِ عامَّانِ، وللنفي شرطٌ: أَنْ يكونَ خالصًا من شوبِ[٩] الإثباتِ، فيجبُ الرفعُ في: و[١٠] ذكَرَ الأمثلةَ الأربعةَ التي تقدَّمَتْ في شرح الكافيةِ[١١].

وللأمرِ شرطٌ، وهوَ: أَنْ يكونَ بالفعلِ وما عدا النفيِ والأمرِ لا يُشْتَرَطُ فيها شيءٌ.

الرابع: قيَّدَ الاستفهامَ في العمدة بقولِهِ: "دونَ تقريرٍ[١٢]". وقالَ في شرحِها: "واحترزتُ بِهِ من نحوِ: ألستَ صاحبُنا؟ فإِنَّ معناهُ: أنتَ صاحبُنا، فليسَ لَهُ جوابٌ منصوبٌ[١٣]". وقيَّدَهُ في التسهيل بقولِهِ: "لا يتضمَّنُ وقوعَ الفعلِ[١٤]". فإِنْ تضمَّنَ وقوعَهُ، لم يجزِ النَّصبُ[١٥]، نحوُ: لِمَ ضربتَ[١٦] زيدًا فيُجازيكَ، لأَنَّ الضربَ قد وقعَ. قالَ أبو حيان: وهذا الشرطُ لم أرَ أحدًا يشترطُهُ. وذكرَ ابنُ المصنِّفِ[١٧] أنَّ أباهُ اقتدَى في ذلكَ بأبي علي في الإغفالِ[١٨].

الخامس: قالَ ابنُ هشام: الأجوبةُ التي تُنْصَبُ[١٩] في جوابِها، يقولُ أكثرُهُم[٢٠]: إِنَّها ثمانيةٌ، واختصرَها ابنُ مالكٍ فقالَ: شيئانِ: النَّفيُ والطَّلبُ، واختصرَها ابنُ السراج فقالَ: شيءٌ واحدٌ غيرُ[٢١] الإيجابِ.

---

(١) في د: وغيرها، بدلا من: وغير خالص.
(٢) في د: راجح، وهو تحريف.
(٣) في ت، د: التقييد، وهو وجه.
(٤) التسهيل ٢٣١.
(٥) في ت: وطلب صريح فعل، بدلا من: يفعل طلب صريح، وهو تحريف.
(٦) في د: ولا بينا، وهو خطأ في الرسم.
(٧) صدر بيت لجميل بثينة (ديوانه ١٤٤)، وعجزه: وهل تُخبِرنك اليوم بيداءُ سَمْلَقُ
وهو من شواهد سيبويه ٣٧/٣. ومغني اللبيب ٢٢٢. والهمع ١٢٢/٤.
(٨) في ق: وهذا، وهو تحريف.
(٩) في ت: سبب، وهو تحريف.
(١٠) الواو: ساقطة من ق، د.
(١١) تنظر ورقة١٣٢ب.
(١٢) شرح العمدة ٣٣٧.
(١٣) شرح العمدة ٣٤٠
(١٤) التسهيل ٢٣١.
(١٥) لم يجز النصب: ساقطة من ت.
(١٦) في ر: يضرب.
(١٧) في د: ابن مالك، وهو وجه.
(١٨) ينظر الهمع ١٢١/٤.
(١٩) في ق: ينصب.
(٢٠) ساقطة من د.
(٢١) ساقطة من ر.

السادس: قالَ ابنُ هشامٍ: "أُلْحِقَ بالأجوبةِ الثمانيةِ ستَّةُ أشياءَ: أحدُها: مجمعٌ[(١)] عليهِ، وهو التَّقليلُ[(٢)]، نحوُ: قَلَّمَا تأتينا فتُحَدِّثُنا. وفي نظمِ الكافيةِ[(٣)]:

وحَمْل تقليلٍ وتشبيهٍ على نَفْيٍ رأيُ قومٍ نُحاةٍ فُضَلا[(٤)]

قالَ وهذا قد يوهِمُ الخلافَ في ذلكَ، وليسَ مرادَهُ، فإنَّهُ نفسُهُ نقلَ فيهِ الإجماعَ. الثاني: الترجِّي، وقد ذكرَهُ في الألفيةِ[(٥)]. الثالث: التشبيهُ، نحوُ: كأنَّكَ أميرُنا[(٦)] فنطيعَكَ[(٧)]، الرابع: الحصرُ بـــ إنَّمَا، نحو: ﴿فإنَّما يقولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ﴾[(٨)]. الخامس: الاستفهامُ بـــ"لعلَّ". فهذهِ الأربعةُ قالَ بها الكوفيون خاصَّةً. السادس: "قد" إذا قُصِدَ بها النَّفيُ، حكاهُ ابنُ سيدَه[(٩)]. وقد ذُكِرَ[(١٠)] في التسهيل ما عدا الخامس[(١١)]. قالَ(١٣١/أ) ابنُ هشام: وعندي أن التقليلَ[(١٢)] شرطُهُ أنْ يُقْصَدَ بِهِ النفيُ، فلو لم يُقْصَدْ بِهِ إلاَّ حقيقتُهُ، فلا ينبغي أنْ يجوزَ البتَّةَ، لأنَّهُ حينئذٍ إيجابٌ. قالَ: ولعلَّ هذا مرادُ العلماءِ، وكذا[(١٣)] شَرْطُ التشبيهِ، وهو معنى قولِ ابنِ مالك: وزادَ الكوفيون[(١٤)] إجراءَ التشبيهِ مجرَى النَّفيِ". انتهى.

قول الشذور[(١٥)]: "أو طلب بغير اسمِ الفعلِ[(١٦)]". بقيَ[(١٧)] عليه: أنْ يَستثنِيَ الطَّلبَ بالمصدرِ، نحوُ: سقيًا ورعيًا، أو بلفظِ الخبرِ، نحوُ: رَحِمَ اللهُ زيدًا فَيُدْخِلَهُ الجنَّةَ. وذكرَهُ أبو حيان. و[(١٨)] في شرحِ العمدةِ: "احترزتُ بذكرِ الفعلِ، من الأسماءِ المفهمةِ[(١٩)] أمرًا[(٢٠)]، نحوُ: دراكِ، أو نهيًا، نحوُ: إيَّاكَ والشرَّ، أو دعاءً، نحوُ: اللَّهُمَّ عونُكَ. فهذهِ وأمثالُهَا ليسَ لَهَا جوابٌ منصوبٌ. واحترزتُ بصريحٍ، من فعلٍ معناهُ الطَّلبُ، ولفظُهُ لفظُ الخبرِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[(٢١)]، و"وَفَّقَنَا[(٢٢)] اللهُ[(٢٣)]".

---

(١) في ق: يجمع، وهو وجه.
(٢) في ق: التعليل، وهو تحريف.
(٣) في د: تشبيه وتقليل، بدلا من: تقليل وتشبيه، وهو وجه.
(٤) شرح الكافية الشافية ١٥١٨/٣.
(٥) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ١٩/٤.
(٦) في ق: أمير، وهو وجه، وما أثبته أسد.
(٧) في د: فيعطيك وينظر الهمع ١٢٤/٤.
(٨) البقـــرة: ١١٧. الآية في المصحف بقراءة حفص "فيكونُ" بالرفع، وقراءة النصب عن عبدالله بن عامر.ينظر السبعة لابن مجاهد ١٦٩، وشرح اللمع لابن برهان ٣٥٨/٢، والهمع١٣٨/٤.
(٩) ينظر الهمع ١٢٢/٤.
(١٠) في د: ذكره.
(١١) التسهيل ٢٣٣.
(١٢) في ت، س: التعليل، وهو تحريف.
(١٣) في ر: قال وكذا، بزيادة: قال.
(١٤) وزاد الكوفيون: ساقطة من ت.
(١٥) قول الشذور: بياض في ق.
(١٦) شرح شذور الذهب ٢٩٤.
(١٧) في ت: يبقى، وهو وجه.
(١٨) الواو: ساقطة من ر.
(١٩) في ت: المبهمة، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من ت، د.
(٢١) البقرة: ٢٢٨.
(٢٢) في ت: وفقني، وهو وجه.
(٢٣) شرح العمدة ٣٣٨.

ثُمَّ رأيتُ ابنَ هشام قالَ (في تعليقه: "الْحَقُّ أنَّ المصدرَ الصَّريحَ[١]، إذا كانَ للطلبِ" ينصبُ ما[٢] بعدَهُ. قالَ[٣]:[٤]) وينبغي أنْ يُقَيِّدَ[٥] الخلافَ باسمِ الفعلِ خاصَّةً ما لم يظهرْ نقل[٦] بخلافه". فَعُرِفَ بهذا[٧] أنَّهُ[٨] مشَى في الشذور على ما هوَ الراجحُ عندَهُ.

قولُ الكافيةِ[٩]: "والثَّاني أنْ يكونَ قَبْلَهَا أمْرٌ[١٠]، أوْ نهيٌ، أو استفهامٌ، أو تَمَنٍّ، أوْ عوضٌ[١١]". فيهِ أمرانِ:

الأول: يحتاجُ إلى تقييدِ[١٢] الأمرِ والنهي والاستفهام[١٣] والنفي بما تقدَّمَ في كلامِ الألفيةِ والشذور وما زِيدَ عليهما.

الثاني[١٤]: قالَ ابنُ القواس: "أدرجَ الدعاءَ في قسمِ الأمرِ والنهي، ولم يذكرِ التَّحضيضَ ولا بُدَّ من ذكرِهِ[١٥]". قلتُ[١٦]: كأنَّهُ أدرجَهُ في العرضِ.

قولُهم[١٧]: "والواوُ كالفاءِ[١٨]". قالَ أبو حيان: "لا أحفظُ النصبَ جاءَ بعدَ الواوِ بعدَ[١٩] الدعاءِ، والعرضِ، والتحضيضِ والرجاءِ. فينبغي أنْ لا يقدَّمَ على ذلكَ إلاَّ بسماعٍ[٢٠]".

قولُهم والعبارةُ للألفيةِ[٢١]: "وبعدَ غيرِ النَّفي جَزْمًا اعْتَمِدْ[٢٢]". في تعليقِ ابنِ هشام: قالَ السفاقسي[٢٣] في إعرابِهِ - وأظنُّهُ من كلامِ أبي حيان - ولم يستثنِ النحويون إلاَّ النفيَ، وينبغي أنْ يَستثنِي أيضًا "لو[٢٤] " التي للتمنِّي، في نحوِ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[٢٥]. ووجهُهُ

(١) ساقطة من ت.
(٢) في د: ما يكون، وهو وجه.
(٣) ساقطة من د.
(٤) من (في تعليقه..) إلى (.. قال) ساقطة من ق.
(٥) في د: يقيده، بزيادة الضمير ولا وجه له.
(٦) في ق: مثل، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في ق: لأنه، وهو تحريف.
(٩) قول الكافية: بياض في ق.
(١٠) في ق، د: امرا، وهو خطأ نحوي.
(١١) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤.
(١٢) في ر: قيد، وهو وجه.
(١٣) والاستفهام و: ساقطة من ق.
(١٤) في د: قلت، وهو تحريف.
(١٥) شرح الكافية ورقة ١١٧.
(١٦) قلت: بياض في ق. وفي د: قولهم، وهو تحريف.
(١٧) قولهم: بياض في ق.
(١٨) الكافية ١٧. شرحها للرضي٢/٢٤٤. والألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/ ١٤. وشرح شذور الذهب ٢٩٤.
(١٩) في ت: وبعد، بزيادة: الواو.
(٢٠) ينظر الهمع ٤/١٢٨.
(٢١) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل٤/١٧. والكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤ وشرح شذور الذهب ٢٩٤.
(٢٣) في ت: الفاسي. وفي س: القاضي، وكلاهما تحريف. وفي ظ: الصفاقسي. والسفاقسي: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي برهان الدين أبو إسحق، نحوي، فقيه، له إعراب القرآن، توفي سنة ٧٤٢هـ. بغية الوعاة ١/٤٢٥. كشف الظنون ٢/١٦٠٧. معجم المؤلفين ١/٨٢.
(٢٤) في د: أو، وهو تحريف.
(٢٥) الشعراء: ١٠٢. وينظر البحر المحيط ٧/٢٨.

أنَّ إشرابَها[١] التَّمني طارىءٌ عليها، فلذلكَ لم يُسْمَعِ الجزمُ بعدَها.

قولُ الكافية[٢]: "وإنْ مقدَّرةٌ بعدَ الأمرِ... إلى آخرِه[٣]". المرادُ أنَّ "إنْ[٤]" مقدَّرةٌ معَ فعلِ الشَّرطِ لا "إنْ" وحدَها، وقد صرَّحَ بتقديرِهما معًا في الشذور[٥]. وسكتَ في الألفيةِ عن هذهِ المسألةِ، واختيارُهُ فيها(١٣١/ب) مذهبُ ابنِ خروف أنَّ[٦] الجازمَ لفظُ الطَّلبِ ضمنَ[٧] معنى حرفِ الشَّرطِ، فَجُزِمَ. وقد ردَّهُ المتأخرونَ عليهِ حتَّى ولدُهُ.

قولُهم والعبارةُ للألفية[٨]:

وشرطُ جزمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تَضعْ إنْ قبلَ (لا) دونَ تخالُفٍ يَقَعْ[٩]

وشرطُ الجزمِ أيضًا بعدَ الأمرِ صحَّةُ تقديرِ: "إنْ تفعلْ[١٠]" مكانَهُ، فإنْ لم يصحَّ، نحو[١١]: أَحسِنْ إليَّ لا أَحسنُ إليكَ، امتنعَ الجزمُ، إذ لايصحُّ إنْ تحسنْ إليَّ لا أحسنْ[١٢] إليكَ، لكونِهِ غيرَ مناسبٍ. ذكرَ هذا الشرطَ ابنُ مالكٍ في التسهيل، وابنُ هشام في الجامعِ[١٣].

قولُ الألفيَّةِ[١٤]: "والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ[١٥]". هو مذهبُ الكوفيين، واختارَهُ المصنفُ في جميعِ كتبِهِ. ومذهبُ (البصريين أنَّهُ لا يُنْصَبُ الفعلُ بعدَ الفاءِ جوابًا لَهُ[١٦]، ولذلكَ لم يُذْكَرْ في الكافية والشذور، لأنَّ سائرَ المصنفين يلتزمون مذهبَ البصريين إلاَّ ابنَ مالك، فإنَّهُ إمامٌ مجتهدٌ يختارُ من المذاهبِ ما شاءَ ويجزمُ بِهِ. وقد مالَ أبو حيان إلى ترجيحِ مذهبِ (البصريين، وقالَ: إنَّ ما استدلَّ بهِ المصنفُ محتملٌ للتأويلِ[١٧]. ومالَ ابنُ قاسم إلى ترجيحِ مذهبِ[١٨]) الكوفيين. قالَ: وإذا أُسْقِطَتِ[١٩] الفاءُ منهُ، جازَ جزمُهُ عندَ مَنْ أجازَ نصبَهُ[٢٠].

---

(١) في ت، د: إعرابها. وفي س: مرادها، كلاهما تحريف.
(٢) قول الكافية: بياض في ق.
(٣) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٥.
(٤) ساقطة من ر.
(٥) شرح شذور الذهب ٢٩٤.
(٦) في ت: إذ، وهو تحريف.
(٧) في ر: تضمن، وهو وجه.
(٧) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.
(٩) الألفية٥٨. شرح ابن عقيل٤/١٨. الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي٢/٢٦٥. وشرح شذور الذهب ٢٩٤.
(١٠) في د: يفعل، وهو تصحيف.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ر: لأحسن، بدلا من: لا أحسن، وهو تحريف.
(١٣) التسهيل ٢٣٢. والجامع الصغير ٨٦. وينظر الأشموني ٣/٣١١.
(١٤) قول الألفية: بياض في ق.
(١٥) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/١٩.
(١٦) ينظر الهمع ٤/١٢٣.
(١٧) المصدر السابق ٤/١٢٤.
(١٨) من (البصريين..) إلى (.. مذهب) ساقطة من ق.
(١٩) في ر: سقطت.
(٢٠) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢١٨.

قولُ الكافيةِ والألفيَّةِ[(١)]: "وإنْ على اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطفْ[(٢)]". قالَ ابن قاسم: "أطلقَ في العاطفِ، ولم يُسْمَعْ إلاَّ في الواوِ، والفاءِ، وثُمَّ، وأَوْ[(٣)] "). وقالَ أبو حيان: لا يجوزُ ذلكَ في غيرِها. وقد نصَّ على ذلكَ في[(٤)] الشذورِ[(٥)].

قولُهم[(٦)]: "تَنْصبُهُ أنْ ثابتًا أو مُنحذف[(٧)]". قالَ ابنُ هشام: ظاهرُهُ الوجوبُ، ويشكلُ عليهِ القراءةُ بالرَّفعِ في: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾[(٨)]). والجواب: أَنَّهُ حينئذٍ مستأنفٌ لا معطوفٌ على الاسمِ[(٩)]".

(١) قول الكافية والألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/٢٠. والكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٥٠.
(٣) شرح الألفية ٤/٢١٨، ٢٢٢.
(٤) ساقطة من ت.
(٥) شرح شذور الذهب ٢٩٤.
(٦) قولهم: بياض في ق.
(٧) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/٢٠. والكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٥٠. وشرح شذور الذهب ٢٩٤.
(٨) الشورى: ٥١. قرأ السبعة بالنصب إلاّ نافعًا فقرأها بالرفع. ينظر كتاب السبعة في القراءات ٥٨٢. شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٨.
(٩) على الاسم: ساقطة من ت. وفي د: والله أعلم انتهى، بدلا منها، وهو تحريف.

بابُ عواملِ الجزمِ

قولُ الكافيةِ والشذورِ[1]: "ولامُ الأمرِ و"لاَ" في النَّهي[2]". يردُ عليهِ: لامُ الدُّعاءِ و(لا "في الدعاء، وهما داخلتان في قول الألفية: "بِلاَ ولامٍ طالبًا[3]".

قولُ الكافيةِ[4]: "فــ "لَمْ "لِقَلْبِ[5] المضارعِ ماضيًا ونفيهِ، و"لَمَّا[6] " مثلُها[7]". قال أبو حيّان: هذا مذهب المبرد أنَّهما يصرفان معنى المضارع[8] إلى المضي دونَ لفظِهِ، وأنَّ الأصلَ يَفْعَلُ، فدخلتا[9] عليهِ وصرفتا معناهُ إلى المضي وبقيَ اللفظُ على ما كانَ عليهِ. ومذهبُ سيبويهِ أنَّ "لَمْ" و"لَمَّا" (يصرفانِ لفظَ الماضي[10] إلى المضارعِ دونَ(١٣٢/أ) معناهُ، لأنَّهُ جعلَ "لم" نفي فَعَلَ و"لَمَّا[11]") نفي قد فَعَلَ[12]. ثُمَّ قالَ: قالَ أصحابُنا: والصَّحيحُ مذهبُ سيبويهِ، بدليلِ أنَّكَ إذا ناقضتَ مَنْ أوجبَ قيامَ زيدٍ فقالَ: قامَ زيدٌ، قلتَ: لم يَقُمْ زيدٌ، وإنْ قالَ[13]: قد قام، قلت: لَمَّا[14] يَقُمْ، والمناقضةُ إنَّما تكونُ بإدخالِ أداةِ[15] النفيِ على ما أوجَبَهُ الذى قصدتَ مناقضةَ كلامِهِ، ألاَ ترَى أنَّهُ لو قالَ: زيدٌ قائمٌ، فأردتَ مناقضتَهُ لقلتَ: ما زيدٌ قائمٌ، فدلَّ ذلــكَ على أنَّ "لم" و"لمّا"[16] دخلتا على الماضي وغيَّرتَا لفظَهُ. وأيضًا فإنَّ صرفَ التغييرِ في: لم يَقُمْ، ولَمَّا يَقُمْ، إلى جانبِ اللفظِ أَوْلَى من صرفهِ إلى المعنى، لأنَّ المحافظةَ على[17] المعنَى أَوْلَى، وليستِ الألفاظُ كذلكَ، لأنَّها خدمةٌ للمعاني. قالَ: فإنْ قيلَ: فهلاَّ صرفْتُم التغييرَ في مِثْلِ: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، إلى جانبِ اللَّفظِ فاعتقدتُم أنَّ الأصلَ يَفْعَلُ، لكنَّ الأداةَ[18] غيَّرت[19] اللَّفظَ إلى المُضِيِّ[20]. فالجوابُ: أنَّ الموجبَ[21] لذلكَ أنَّ الشرطَ يطلبُ معنى الاستقبالِ، فوجبَ أنْ يُعْتَقَدَ

---

(١) باب عوامل الجزم، قول الكافية والشذور: بياض في ق.
(٢) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢٥١/٢. وشرح شذور الذهب ٣٣٣.
(٣) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٢٦/٤.
(٤) قول الكافية: بياض في ق.
(٥) في ق، د: يقلب، وهو وجه.
(٦) في د: ولا، وهو تحريف.
(٧) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢٥١/٢.
(٨) في ر: المضارع ماضيا، وهو وجه.
(٩) في ق: فدخلت، وهو تحريف.
(١٠) في د: المضي، وهو وجه.
(١١) من (يصرفان..) إلى (.. لما) ساقطة من ق.
(١٢) ينظر الارتشاف ٤٩٦ – ٤٩٧.
(١٣) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: قلت، وما أثبته من ظ.
(١٤) في ت: لم، وهو تحريف.
(١٥) في د: بإدخاله أدلة، بدلا من: بإدخال أداة.
(١٦) في د: لما ولم، بدلاًمن: لم ولما، وهو وجه.
(١٧) في الأصل: في، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٨) في ت: الأدوات.
(١٩) في د: غير تا.
(٢٠) في ت، ظ: المعنى، وهو تحريف.
(٢١) في ر: الموجب ان، بدلا من: ان الموجب، وهو تحريف.

صَرفُ معنى فَعَلَ إليه، ولم يكن[١] بقاء معنَى المضيِّ، ولم يحتجْ إلى جعلِ أداةِ الشرطِ[٢] (مغيِّرةً للفظِ[٣]، إذ ليسَ لَهُ سببٌ، لأنَّ لفظَ الماضي ولفظَ المستقبلِ يسوِّغُ[٤] دخولَ أداةِ الشرطِ[٥]) عليهما، فلا يكونُ لصرفِ اللفظِ موجبٌ، وليسَ كذلكَ "لَمْ" و"لَمَّا" فإنَّهما لا يصلحُ بعدَهُما صيغةُ فَعَلَ، فوجبَ أنْ يُعتَقَدَ أنَّهما[٦] غيَّرتا صيغةَ فَعَلَ إلى يَفعَلُ. انتهى

قولُها[٧]: "وتختصُّ[٨] بالاستغراقِ وجوازِ حَذفِ الفِعْلِ[٩]". تختصُّ[١٠] أيضًا بأنَّها لا تقترنُ[١١] بأداةِ[١٢] شرطٍ، ولا يكونُ[١٣] منفيُّها إلاَّ قريبًا من الحالِ، ويكونُ متوقعَ الثبوتِ، بخلافِ "لَمْ" في[١٤] الجميعِ، وقد ذكرَها في المغني[١٥].

قولُ الشذورِ[١٦]: "و" مَا " و"مَهْمَا " لغيرِهِ[١٧]". ظاهرُهُ أنَّهما مستويانِ، وذكرَ[١٨] بدرُالدين بن مالك أنَّ "مهما[١٩] " أَعمُّ مِنْ "مَا".

قولُهُم والعبارةُ لَهُ: "وثانيهما جوابًا وجزاءً[٢٠]". (قالَ أبو حيان: التسميةُ بهما مجازٌ، لأنَّ الجزاءَ هو الفعلُ المرتَّبُ على فِعْلٍ[٢١] آخرَ[٢٢]) ثوابًا عليهِ أو عقابًا، وهو مفقودٌ هنا، لكنَّهُ لَمَّا كانَ هذا الفعلُ مترتِّبًا على فعلٍ آخرَ، أشبَهَ الجزاءَ فَسُمِّيَ بِهِ، وإنَّما سُمِّيَ جوابًا لأَنَّهُ لمَّا لَزِمَ عَنِ القولِ الأَولِ، صار كالجوابِ الآتي بعد كلامِ السائلِ[٢٣].

---

(١) في د: يمكن. (٢) ساقطة من د.
(٣) في ر: لا لفظ، وهو تحريف. وفي ق، د: اللفظ، وهو وجه.
(٤) في ر: مسوغ، وهو وجه ضعيف، وما أثبته أنسب.
(٥) من (مغيرة..) إلى (.. الشرط) ساقطة من س.
(٦) في ق: أنهما لا يصلح بعدهما، بزيادة: لا يصلح بعدهما.
(٧) قولها: بياض في ق. (٨) في ق، د: ويختص، وهو وجه.
(٩) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٥١، وهو يعني "لما".
(١٠) في ق، د: يختص، وهو وجه. (١١) في ت: لا تقرن، وهو وجه.
(١٢) في ق: بأنواع، بدلا من: بأداة، وهو تحريف.
(١٣) في ر: ولا تكون، وهو تصحيف.
(١٤) في ق: وفي، بزيادة: الواو.
(١٥) مغني اللبيب ٣٦٧، ٣٦٨.
(١٦) قول الشذور: بياض في ق.
(١٧) لغيره: ساقطة من د. ويعني بـ (لغيره) غير العاقل. ينظر شرح شذور الذهب ٣٣٣.
(١٨) في د: وقد ذكر، وهو وجه.
(١٩) في ت: أنهما، بدلا من: أن مهما، وهو تحريف.
(٢٠) شرح شذور الذهب ٣٣٣. الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي٢/٢٥٢. الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/ ٢٦.
(٢١) ساقطة من ت.
(٢٢) من (قال..) إلى (.. آخر) ساقطة من د.
(٢٣) في د: كلا المسائل، وهو تحريف. وينظر الهمع ٤/٣٢٢.

قولُ الألفيَّةِ[١]:

وماضِيَيْنِ أو مُضارِعَيْنِ تُلفِيهِمَا أو مُتَخَالِفَيْنِ[٢]

ليستِ الصورةُ على حدٍّ سواءٍ، فقد قالَ(١٣٢/ب) في التسهيل: "وكونُ فعلي الشرطِ ماضيين وضعًا، أو بمصاحبةِ "لم" أحدُهما أو كلاهُما[٣] أو مضارعين دون "لم" أَولَى من سوى ذلكَ[٤]". وقالَ في العمدة: "وكونُ الشَّرطِ والجوابِ مضارعينِ أو ماضيينِ كثيرٌ[٥] ويخالفهما بتقديم الماضي متوسط، وبتأخيره قليلٌ[٦]". وقالَ أبو حيان: نَصُّوا على أَنَّ الأحسنَ أنْ يكونا مضارعينِ لظهورِ تأثيرِ العملِ فيهما، ثم ماضيين للمشاكَلةِ في عدمِ التأثيرِ، ثُمَّ أنْ يكونَ الأَوَّلُ ماضيًا والجوابُ مضارعًا، لأنَّ فيهِ الخروجَ من الأضعفِ إلى الأقوَى، وهوَ من عدمِ التأثيرِ إلى التأثيرِ، وأَمَّا عكسُهُ، فالجمهورُ خصُّوهُ بالضرورةِ، واختارَ المصنِّفُ تبعًا للفراء جوازَ ذلكَ في الاختيارِ[٧].

قولُها[٨]: "وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضارعٍ وَهَنْ[٩]". جزمَ[١٠] في التسهيل والعمدة وشرحها بأَنَّهُ خاصٌّ بالضرورةِ[١١]، ومشَى عليهِ في الشذور[١٢] وفي الكافيةِ الشافيةِ وشرحِها بِأَنَّهُ قليلٌ، ولم يَخُصَّهُ بالضرورةِ. وأوردَ منْهُ قراءةَ طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَما تكونوا يُدْرِكُكُم الموتُ﴾[١٣]، وعبارةُ الكافيةِ:

وَقَلَّ رفعٌ بعدَ شرطٍ جُزِمَا كرفعِ يُدْرِكُ في جوابِ أَيْنَمَا[١٤]

وعبارةُ شرحِ العمدةِ: "ولا يجوزُ رفعُ الجوابِ، والشرطُ مضارعٌ إِلاَّ لمضطَرٍّ. قال: وقد توَهَّمَ بعضُ النَّاسِ أنَّ قراءةَ ﴿لا يُضُرُّكُمْ كَيْدُهُم﴾[١٥] من ذلكَ، وليسَ بصحيحٍ، بَلْ هيَ ضَمَّةُ إتباعٍ لِضَمَّةِ الضَّادِ والفِعْلُ مجزومٌ مدغَمٌ[١٦]".

(١) قول الألفية: بياض في ق. (٢) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/٣٢.
(٣) في ر: كليهما. وكذا في التسهيل ٢٣٩، وهو وجه.
(٤) التسهيل ٢٣٩.
(٥) في ر: أو، وهو وجه. (٦) شرح العمدة ٣٧٠.
(٧) ينظر الارتشاف٥٠٦. ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦. شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٧. أوضح المسالك ٤/ ٢٠٦. الهمع ٤/٣٢٢.
(٨) قولها: بياض في ق. (٩) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٤/٣٥.
(١٠) في د: وقد جزم. (١١) التسهيل ٢٣٧. وشرح العمدة ٣٤٨، ٣٥٤.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٤٧.
(١٣) النساء: ٧٨. والآية في المصحف بقراءة حفص (... يُدْرِكْكُمُ) وينظر مختصر في شواذ القراءات ٢٧. والمحتسب ١/١٩٣. وينظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٠.
(١٤) شرح الكافية الشافية٣/١٥٨٠.
(١٥) آل عمران: ١٢٠ وهي المثبتة في المصحف بقراءة حفص. والقراء في تقريب النشر ١٠١ – ١٠٢ وفيه "قرأ ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر (يَضُرُّكُم) بضم الضاد ورفع الراء مشددة، والباقون بكسر الضاد وجزم الراء مخففة. وينظر السبعة في القراءات ٢١٥.
(١٦) شرح العمدة ٣٥٤ – ٣٥٥.

قولُ الألفيَّةِ[١]:

واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ   شَرْطًا لإنْ أَوْ غَيْرِهَا لم يَنْجَعِلْ[٢]

أحسنُ من عبارةِ[٣] غيرِها. قالَ أبو حيان: هذا قانونٌ كلِّيٌّ حسنٌ في ضبطِ تدخُلُهُ[٤] الفاءُ وهو كلَّما[٥] لا يصلحُ أنْ تدخلَ[٦] عليه أداةُ الشرطِ. قالَ: وهذا أحسنُ وأقربُ مِمَّا ذهبَ إليهِ بعضُ أصحابِنا من تعدادِ ما تدخلُهُ[٧] الفاءُ موضعًا موضعًا[٨]. انتهى.

قول الشذور[٩]: **"وقد يكونُ**[١٠] **واحدًا**[١١] **من هذه** [١٢]". زادَ ابنُ مالكٍ في العمدة: أو مقرونًا بربَّما[١٣]". وعبارةُ أبي حيان في شرح التسهيل: أو مُصَدَّرًا بربٍّ[١٤].

قولُهُ[١٥]: **"ماضِي المعنَى**[١٦]". مفهومُهُ أنَّهُ لايجوزُ اقترانُها بالماضي لفظًا لا معنًى. قال في شرح الكافية: "إلاَّ في وَعْد أو وَعيد، فإنَّهُ[١٧] حينئذٍ يعاملُ معاملةَ الماضِي[١٨] حقيقةً[١٩]، نحو: ﴿"وَمَنْ جاءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ﴾[٢٠] [٢١]".

قولُهُ والكافية[٢٢]: **"بغيرِ قد**[٢٣]". أَي: إمَّا ظاهرةً، أو مقدَّرةً كما في التسهيل وغيرِه[٢٤].

قولُ(١٣٣/أ) الكافيةِ[٢٥]: **"وإنْ كانَ مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بلا فالوجهان**[٢٦]". ظاهرُهُ[٢٧] أنَّهُ إذا اقترنَ بالفاءِ حينئذ، وهو أحدُ الوجهينِ المذكورينِ، يبقَى على جزمِهِ وليسَ كذلكَ، بَلْ يَتَعَيَّنُ رفعُهُ، ثُمَّ إذا رُفِعَ، فَقالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: "ينبغي أَنْ يكونَ[٢٨] الفعلُ

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٨. شرح ابن عقيل ٣٧/٤.
(٣) في ت: قراءة، وهو تحريف.
(٤) في ق، د: ما يدخله، وهو وجه.
(٥) في د: كلها، وهو تحريف.
(٦) في ت: د: يدخل، وهو وجه.
(٧) في ق: تدخل، بإسقاط الضمير ولا وجه له. وفي د: يدخله، وهو وجه.
(٨) ساقطة من د.
(٩) قول الشذور: بياض في ق.
(١٠) في ت، د: تكون، وما أثبته أسد.
(١١) في د: واحد، وهو خطأ نحوي.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٤١.
(١٣) شرح العمدة ٣٤٨.
(١٤) في ر: نزل، وهو تحريف.
(١٥) قوله: بياض في ق.
(١٦) في ق: الفعل، بدلا من: المعنى، وهو تحريف.
(١٧) في ق: لأنه، وهو وجه.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) في ت: حقيقية.
(٢٠) النمل: ٩٠.
(٢١) شرح الكافية الشافية ١٥٩٥/٣-١٥٩٦. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٥١/٤.
(٢٢) قوله والكافية: بياض في ق. وفي د: قول الكافية.
(٢٣) شرح شذور الذهب ٢٣٣. والكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢٦٢/٢.
(٢٤) في د: شرح التسهيل، بزيادة: شرح. ينظر التسهيل ٢٤٠. وشرح العمدة ٣٤٨.
(٢٥) قول الكافية: بياض في ق.
(٢٦) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢٦٢/٢.
(٢٧) في د: قال أبو حيان، بدلا من: فالوجهان ظاهره، وهو تحريف.
(٢٨) ساقطة من د.

خبرُ مبتدإ، ولوْلاَ ذلكَ لحُكِمَ بزيادةِ [الفاءِ][١] وَجُزِمَ الفعلُ، لأنَّ الفاءَ تكونُ حينئذٍ في تقديرِ السقوطِ، لكنَّ العَرَبَ التزمتْ رفعَ المضارعِ بعدَها، فَعُلِمَ أَنَّها غيرُ زائدة، وأَنَّها داخلةٌ على مبتدإٍ مقدَّرٍ، كما تدخلُ على مبتدإٍ مصرَّحٍ بِهِ[٢]". وقالَ أبو حيّان: يمكنُ أَنْ يقالُ إنَّ ربطَ الجملةِ الشَّرطيةِ المُصدَّرِ جوابها بالمضارعِ يكونُ بأمرينِ: أحدُهُما: بجزمِ المضارعِ. والآخرُ: بالفاءِ ورفعِهِ، لأَنَّهُ لو رُفِعَ ولم تدخلِ[٣] الفاءُ لَتُوهِّمَ[٤] فيه[٥] أنَّهُ على نيَّةِ التقديمِ، كما قالَ سيبويهِ في قولِهِ: إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو[٦]، فيكونُ إذ ذاكَ للرَّبطِ طريقانِ، ولا يحتاجُ[٧] إلى تكلُّفِ[٨] الإضمارِ في كلِّ مكانٍ، وخصوصًا تكلُّفُ إضمارِ القِصَّةِ[٩] أوِ الشأنِ، إذا لم يمكنْ أَنْ يعودَ الضميرُ على سابقٍ[١٠].

قولُ الألفيَّةِ[١١]: "وتَخلُفُ الفَاءُ إذا المُفَاجَأَةْ[١٢]". فيهِ أُمورٌ:

أحدُها[١٣]: أنَّ ذلكَ خاصٌّ بالجملةِ الاسميةِ، كما في الكافيةِ الشافيةِ والتسهيلِ[١٤]، وقد ذكَرَ هذا القَيْدَ في الكافيةِ والشذورِ[١٥].

الثاني[١٦]: شرطُ الاسميةِ أنْ تكونَ غيرَ طلبيَّةٍ، احترازًا من نحوِ: إنْ عَصَى زيدٌ فويلٌ لَهُ، وإنْ أطاعَ فسلامٌ عليهِ، فلا يجوزُ اقترانُ ذلكَ ونحوِهِ بـ"إذا" ذكرَهُ في التسهيلِ[١٧].

الثالث: شرطُها أيضًا: أنْ لا يدخلُ[١٨] عليها أداةُ نفيٍ، فإنْ دخلتْ تعيَّنَتِ الفاءُ وامتنعت "إذا[١٩]"، نحوُ: إنْ يَقُمْ زيدٌ فَمَا عمرٌو قائمٌ، ذكرَهُ أبو حيّان (في شرح التسهيل والارتشاف[٢٠].

الرابع: شرطُها أيضًا أنْ لا تدخلَ عليها "إنَّ "فإنْ دخلتْ تعيَّنَتِ الفاءُ، نحوُ: إنْ يَقُمْ زيدٌ فإنَّ عمرًا قائمٌ، ذكرَهُ أبو حيان[٢١]) أيضًا[٢٢].

---

(١) الفاء: ساقطة من الأصل، ر، ت، ق، س.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٩٥/٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٥٠/٤. والهمع ٣٢٩/٤.
(٣) في د: يدخل، وهو وجه.
(٤) في ق: ليوهم، وهو تصحيف.
(٥) ساقطة من ق.
(٦) عمرو: مكررة في ر.
(٧) في ر: ولا تحتاج.
(٨) في د: تكليف.
(٩) في القصة هو: بزيادة: هو.
(١٠) ينظر الارتشاف ٥٠٢.
(١١) قول الألفية: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٣٨/٤.
(١٣) في د: الأول، وهو وجه.
(١٤) شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣. والتسهيل ٢٣٨.
(١٥) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢٦٥/٢. وشرح شذور الذهب ٣٤١.
(١٦) في ر: والثاني، بزيادة: الواو.
(١٧) التسهيل ٢٣٨.
(١٨) في ر، ق، د: لا تدخل، وهو وجه.
(١٩) في د: الفاء، وهو تحريف.
(٢٠) الارتشاف ٥٠١.
(٢١) من (في..) إلى (.. أبو حيان) ساقطة من ق.
(٢٢) ينظر الهمع ٣٢٨/٤ - ٣٢٩

الخامس: عبارةُ التسهيلِ: "وقد تَنُوبُ إذا[١]". وكذا في شرحِ العمدةِ[٢]، وذلِكَ مُشعِرٌ بِقلَّةِ الرَّبطِ بـــ"إذا"، وأنَّ[٣] ذلكَ[٤] دونَ الفاءِ، وعبارةُ الألفيةِ لا تُعطِي ذلكَ.

السادس: قالَ أبو حيّان: النُّصوصُ متضافرةٌ في الكتبِ على الإطلاقِ في الرَّبطِ بـــ"إذا" ولكنَّ السَّماعَ إنَّما وَرَدَ في "إنْ" وحدَها من أدواتِ الشَّرطِ الجازمة، فيحتاجُ[٥] في إثباتِ ذلكَ في غيرِ "إنْ" من الأدواتِ إلى سماعٍ[٦]. قالَ: وكذلكَ[٧] جاءَ جوابُ "إذا" بإذا الفجائيةِ[٨]. قالَ تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ (١٣٣/ب) عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[٩]. وهذهِ الأُمورُ ما عَدَا الأوَّلِ واردةٌ على الكافيةِ والشذورِ أيضًا. وقد جزمَ ابنُ هشام في الجامعِ بما أشارَ إليهِ أبو حيان، فقالَ: "ويجوزُ أنْ يخلفَهَا[١٠] إذا الفجائيةُ إنْ كانَ[١١] جملةً اسميَّةً، غيرَ طلبيَّةٍ، والأداةُ إنْ[١٢]".

قولُ الألفيَّة[١٣]:

والفِعلُ مِنْ بعَدِ الجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ ... بِالفَا أَوِ الواوِ بتثليث قَمِنْ[١٤]

فصَّلَ في الشذور، فذكَرَ أنَّ جَزْمَهُ قويٌّ، ونصبَهُ ضعيفٌ، ورفعَهُ جائزٌ[١٥].

قولُها[١٦]:

وجَزمٌ أو نَصْبٌ[١٧] لفعْلٍ إثْرَ "فَا" ... أوْ واوٍ..........[١٨]

ذَكَرَ في الشذور أيضًا أنَّ الجزمَ قويٌّ والنَّصبَ ضعيفٌ[١٩]. وفي شرحِ الكافيةِ نحوُهُ[٢٠]. وزادَ في العمدةِ وشرحِها تَبَعًا للكوفيين: "ثُمَّ[٢١]".

قولها[٢٢]: "**إنْ بالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا[٢٣]**". قالَ أبو حيان: لا يلزمُ أنْ يكونا[٢٤] مذكورينِ، بل يَجُوزَانِ، ولَوْ كانَ الجزاءُ محذوفًا.

---

(١) التسهيل ٢٣٨.
(٢) شرح العمدة ٣٥٣.
(٣) في ر: أو أن، بدلا من: وأن، وهو تحريف.
(٤) في ت: وذلك، بزيادة: الواو.
(٥) في ر: فتحتاج، وهو تصحيف.
(٦) ينظر الهمع ٤/٣٢٨.
(٧) في ر، ت: ولذلك، وهو تحريف.
(٨) ينظر الارتشاف ٥٠٠ – ٥٠١.
(٩) الروم: ٤٨.
(١٠) في ر، ق: تخلفها. وكذا في الجامع الصغير ٨٨.
(١١) في ق: كانت، وهو تحريف.
(١٢) الجامع الصغير ٨٨.
(١٣) قول الألفية: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٣٨.
(١٥) شرح شذور الذهب ٣٥١.
(١٦) قولها: بياض في ق.
(١٧) في د: واجزم وانصب، وهو تحريف، بدلا من: وجزم أو نصب.
(١٨) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٠.
(١٩) شرح شذور الذهب ٣٥١.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ورقة ٣/١٦٠٤-١٦٠٦.
(٢١) شرح العمدة ٣٥٦، ٣١٦. وينظر رأي الكوفيين في مغنى اللبيب ١٦١.
(٢٢) قولها: بياض في ق.
(٢٣) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٠.
(٢٤) في ر: يكون، وهو تحريف.

قولُ الألفيَّةِ[(١)]:

والشَّرطُ يُغني عَنْ جوابٍ قَدْ عُلِمْ والعكسُ قَدْ يأتي إنِ المَعنَى فُهِمْ[(٢)]

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ أبو حيان: أطلقَ الحذفَ، فلم يُبَيِّنْ أنَّ ذلك في "إنْ[(٣)] " وحدَها، أمْ عامٌّ في سائرِ الأدواتِ، ولا أحفَظُهُ[(٤)] جاءَ فعلُ الشرطِ محذوفًا بعدَ غيرِ "إنْ"، ولا الجوابُ محذوفًا أيضًا بعدَ غيرِ " إنْ " إلاَّ[(٥)] أنَّ المصنِّفَ قد أنشدَ بيتًا في شرحِ الكافيةِ، وزعَمَ[(٦)] أنَّهُ حُذِفَ منْهُ فعلُ الشَّرطِ بعدَ مَتَى[(٧)].

الثاني[(٨)]: قيَّدَ في بعضِ نسخِ التَّسهيلِ حذفَ الشَّرطِ بأنْ يُنْفَى بـ"لاَ" تاليةً إنْ[(٩)]. قالَ أبو حيان: ومفهومُهُ أنَّهُ إذا كانَ مثبتًا أو منفيًّا بـ"لَمْ"، لَمْ يَجُزْ حذفُهُ. قالَ: وهذا ليسَ بصحيحٍ، بل قد يُحْذَفُ وهوَ مثبتٌ للدلالةِ عليهِ. قالَ: وذكَرَ ابنُ عصفور وتبعَهُ شيخُنا أبو الحسنِ الأُبَّذي، أنَّهُ لا يجوزُ حذفُ فعلِ الشَّرطِ في الكلامِ إلاَّ بشرطِ تعويضِ "لا" من الفعلِ المحذوفِ. قالَ: وليسَ بشيءٍ، فإنَّ "لا" نافيةٌ وليستْ عوضًا من الفعلِ، ألَا تَرَى أنَّهُ يجوزُ الجمعُ بينهما[(١٠)]. انتهى. وقد اعتمدَ هذا القيدَ صاحبُ الشذورِ، فقالَ: "ويجوزُ حذفُ ما عُلِمَ مَن شرطٍ بَعْدَ "وإلاَّ[(١١)]". وكذا قالَ ابنُ مالك في العمدة، فقالَ: "وشاعَ حذفُ الشرطِ (في نحوِ افْعَلْ وإلاَّ تَنْدَمْ[(١٢)] " وقالَ في شرحِها: "وكَثُرَ حذفُ فعلِ الشرطِ المنفي بِلاَ[(١٣)] [(١٤)]").

الثالث: إنَّما يُحذَفُ الجوابُ إذا كانَ الشَّرطُ بلفظِ الماضِي، أو المضارعِ المقرونِ بـ"لَمْ"، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بصيغةِ المضارعِ، إلاَّ في الشِّعرِ. هذا مذهبُ جمهورِ البصريين، وجزَمَ بِهِ في التَّسهيلِ[(١٥)]. وذكَرَ في الشذورِ: "وجوابِ شَرطُهُ ماضٍ[(١٦)]".

الرابع: لم يتعرَّضْ هوَ ولا صاحبُ الشذورِ لحذفِ الجملتينِ وإبقاءِ الأداةِ. وقد(**١٣٤/أ**)

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤١.
(٣) في د: أم، وهو تحريف.
(٤) في ر: ولا أحفظ.
(٥) في د: لا، وهو تحريف.
(٦) الواو: ساقطة من ت.
(٧) ينظر الهمع ٤/٣٣٦ – ٣٣٧. والبيت الذى أشار إليه كما في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٩:
مَتَى تُؤخَذوا، قَسْرًا بِظنَّةِ عامرٍ ولا يَنجُ إلاَّ في الصِّفَادِ يزيدُ
المقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ٤/٤٣٦. والهمع ٤/٣٣٧. والأشموني ٤/٦٢.
(٨) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٥٨. والأشموني ٤/٢٦.
(٩) التسهيل ٢٣٨ – ٢٣٩.
(١٠) ينظر الارتشاف ٥٠٥. والهمع ٤/٣٣٦.
(١١) شرح شذور الذهب ٣٤٢.
(١٢) شرح العمدة ٣٦٦.
(١٣) المصدر السابق ٣٦٨.
(١٤) من (في نحو..) الى (.. بلا) ساقطة من ت.
(١٥) التسهيل ٢٤٠.
(١٦) شرح شذور الذهب ٣٤٢.

ذكَرَ في التسهيلِ والعمدةِ والكافيةِ الشافيةِ: أنَّ ذلكَ جائزٌ بعدَ "إنْ" وحدَها[١]. ثُمَّ إنَّهُ جعَلَهُ في العمدةِ وشرحِها نادرًا[٢]، ولم يَسمِّهِ في الكافيةِ الشافيةِ بشيءٍ. وذكَرَ في شرحِها عَنِ السِّيرافي: أنَّهُ جائزٌ[٣] في النَّثرِ[٤]، وذكَرَ في التسهيلِ: أنَّهُ خاصٌّ بالضرورةِ[٥]. قالَ أبو حيان: وتبعَ في ذلكَ ابنَ عصفورٍ[٦]. قالَ: ولم ينصَّ غيرُهُمَا على أنَّ[٧] ذلكَ ضرورةٌ، بَلْ أَطلقُوا الجوازَ إذا فُهِمَ المعنَى[٨]. ثُمَّ نَقَلَ عن أبي بكرِ بن الأنباري: أَنَّهُ جوَّزَهُ في غيرِ الضرورةِ[٩]. وعبارةُ الكافيةِ الشافيةِ:

والشَّرطُ يُغْنِي عَنْ جوابِ إنْ يَبِنْ ... والعَكْسُ نَزْرٌ وأُزيلاَ بَعْدَ إنْ[١٠]

وهذا أفيدُ من بيتِ الألفيةِ حيثُ تضمَّنَ ذِكْرَ المسائلِ الثلاثِ.

قولُ الشذورِ[١١]: "ويُحذَفُ ما عُلِمَ من شرطٍ وجوابٍ[١٢]". ظاهِرُهُ أَنَّهما على حدٍّ سواءٍ، وليسَ كذلكَ، بلْ حذفُ فعلِ الشَّرطِ أقلُّ من حذفِ الجوابِ، نصَّ عليهِ في شرحِ الكافيةِ[١٣]، وأشارَ إليهِ في الألفيةِ بقولِهِ: "والعَكْسُ قَدْ يَأْتِي[١٤]".

قولُ الشذورِ والألفيَّةِ[١٥]:

واحْذِفْ لَدَى اجتماعِ شَرْطٍ وقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أخَّرْتَ...[١٦]

لا يشترطُ أنْ يكونَ القَسَمُ ملفوظًا بِهِ، بلْ لو كانَ مقدَّرًا فكذلكَ، وقد ذكَرَهُ ابنُ الحاجبِ[١٧].

ويُستَثْنَى من الشَّرطِ لَوْ، ولَوْلاَ، فإنَّهُ يَتَعَيَّنُ[١٨] ذِكْرُ جوابِهِمَا، تَقَدَّمَا[١٩]، أمْ[٢٠] تَأَخَّرَا[٢١]، نصَّ عليهِ في الكافيةِ وشرحِهَا و[٢٢] التَّسهيلِ[٢٣]. وهوَ واردٌ على ابنِ الحاجبِ. ثُمَّ إنَّ الذي قرَّرَهُ ابنُ الحاجبِ: أنَّ الجوابَ للسَّابقِ إذا كانَ هوَ القَسَمُ، فإنْ كانَ[٢٤] السَّابقُ الشَّرْطَ جازَ الأمرانِ[٢٥]،

---

(١) التسهيل ٢٣٩. وشرح العمدة ٣٦٦. وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٢.
(٢) شرح العمدة ٣٦٦، ٣٦٩ – ٣٧٠.
(٣) في ق: غير جائز.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠.
(٥) التسهيل ٢٣٩.
(٦) شرح الجمل ٢/٢٠٠.
(٧) ساقطة من ر.
(٨) ينظر الهمع ٤/٣٣٧.
(٩) ينظر الارتشاف ٥٠٥.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٢.
(١١) قول الشذور: بياض في ق.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٤٢.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٩.
(١٤) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤١.
(١٥) قول الشذور والألفية: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٣. وشرح شذور الذهب ٣٤٧.
(١٧) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٩.
(١٨) في د: يعتبر من، بدلا من: يتعين، وهو تحريف.
(١٩) في ت: تقدم، وهو تحريف.
(٢٠) في د: أو، وهو وجه.
(٢١) في ت: تأخر، وهو تحريف.
(٢٢) الواو: ساقطة من ر، ت.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٨، ١٦٢٩ – ١٦٣١. والتسهيل ٢٣٩.
(٢٤) ساقطة من د.
(٢٥) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٣٩١.

كمسألةِ ما إذا تقدَّمَهَا ذو خبرٍ. ولا أعْلَمُ[١] لَهُ موافقًا، بلْ المنقولُ في سائرِ الكتبِ أنَّهُ[٢] يجبُ في هذهِ الحالةِ كونُ الجوابِ للشرطِ ويُحذَفُ جوابُ القَسَمِ.

قولُ الألفيَّةِ[٣]:

وإنْ تَوَالَيَا وقَبْلُ ذُو خَبَرْ فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطلَقًا......[٤]

ذَكَرَ في التسهيلِ أَنَّهُ مُتَعَيِّنٌ[٥]، وفي الكافيةِ والشذورِ أنَّهُ جائزٌ[٦]. قالَ ابنُ قاسم: "وليسَ في كلامِ سيبويهِ ما يدلُّ على التَّحتُّمِ[٧]". وذكرَ أبو حيان: أنَّ ابنَ عصفور قالَ مرَّةً: الجوابُ للمتقدِّمِ[٨]، وقالَ[٩] مَرَّةً: يجوزُ[١٠] الأمرانِ[١١].

قولُها[١٢]:

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ[١٣]

كذا في التسهيلِ أيضًا[١٤]. قالَ أبو حيان[١٥]: وهذا مذهبُ بعضِ الكوفيين، منهم الفراءُ، وأَمَّا البصريون فلا يجوزُ ذلكَ[١٦] عندَهُم، بلِ الحكمُ للسَّابِقِ. انتهى. وقد ذَكَرَ في شرحِ العمدةِ: أنَّ هذا خاصٌّ بالضرورةِ، فقالَ: "وقد يُستغنَى بجوابِ الشَّرطِ المُتَأَخِّرِ عن جواب(١٣٤/ب) القسمِ المتقدِّمِ ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ في ضرورةٍ[١٧]".

فَصْلٌ

قولُ الكافيةِ والألفيَّةِ[١٨]: "لَوْ حَرفُ شَرطٍ[١٩]". قالَ أبو حيان في شرح التسهيل: المصنِّفُ[٢٠] يطلقُ على[٢١] "لو" أَنَّها حرفُ شرطٍ، وأصحابُنا لا يطلقونَ عليها أنَّها أداةُ شرطٍ، إلاَّ إذا كانتْ بمعنَى "إنْ"، لأنَّ الشَّرطَ عندَهُم مختصٌّ بالاستقبالِ.

---

(١) في د: ولا علم، وهو تحريف.
(٢) في ق: أن، وهو تحريف.
(٣) قول الألفية: بياض في ق.
(٤) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٤.
(٥) التسهيل ٢٣٩.
(٦) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٣٩١ وشرح شذور الذهب ٣٤٧.
(٧) شرح الألفية ٤/٢٦١. وينظر الأشموني ٤/٢٩.
(٨) ينظر شرح الجمل ٢/١٩٩.
(٩) قال: ساقطة من د.
(١٠) في د: بجواز، وهو تحريف.
(١١) في ر: القرآن، وهو تحريف.
(١٢) قولها: بياض في ق.
(١٣) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٥.
(١٤) التسهيل ٢٣٩.
(١٥) قال أبو حيان: ساقطة من ت.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) في ر، ت، س: الضرورة. ينظر شرح العمدة ٣٦٧.
(١٨) فصل قول الكافية والألفية: بياض في ق.
(١٩) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٩. والألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٧
(٢٠) المصنف: ساقطة من د.
(٢١) على: ساقطة من د.

قولُ الألفيَّة[١]:

"............ وَيَقِلْ إيلاؤُهَا[٢] مُسْتَقْبَلاً لكِنْ قُبِلْ[٣]"

قالَ بدرُ الدين ابن المصنف[٤]: أكثرُ المحققينَ أنَّها لا تستعملُ في غيرِ المضيِّ، وذهبَ قومٌ إلى[٥] أنَّها فيهِ غالبٌ لا لازمٌ، لأنَّها قد تأتي للشَّرطِ في المستقبلِ، وما تمسَّكُوا بِهِ لا حجَّةَ فيه، لأنَّ غايةَ ما[٦] فيهِ أَنَّ ما جُعِلَ شرطًا لــ "لو" مستقبلٌ في نفسِهِ أو بقيدٍ[٧]، وذلكَ لا يُنافي في ما[٨] مضَى، لامتناعِ غيرِه، ولا[٩] يحوجُ إلى إخراجِ "لو" عَمَّا عُهِدَ فيها من معناهَا إلى غيرِه[١٠].

فلذلكَ لم يجزمْ[١١] بها لأنَّ دخولَها على المضارعِ على خلافِ الأصلِ.

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[١٢] والعبارةُ لها[١٣]: "ويلزمانِ الفعلَ لفظًا أو تقديرًا[١٤]". في التسهيلِ نحوُهُ[١٥]. قالَ أبو حيان في شرحِه: "ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ وكلامِ ابنِه: أنَّ "لو" يجوزُ أنْ يليها الاسمُ معمولاً لعاملٍ محذوف، يفسِّرُهُ[١٦] ما بعدَهُ، فتقولُ[١٧]: لو زيدًا ضربتُهُ لأكرَمْتُهُ، تقديرُهُ[١٨]: لو ضربتُ زيدًا ضربتُهُ لأكرَمْتُهُ، فيكونُ[١٩] بمنزلةِ إنْ[٢٠] الشَّرطيةِ، بل قد صرَّحَ بذلكَ. قالَ[٢١] في شرحِ الكافيةِ: لو في الاختصاصِ بالفعلِ كــ"إنْ[٢٢]". قالَ: وهذا الذي ذهبَ إليهِ قد قالَهُ غيرُهُ، وليسَ بمذهبِ[٢٣] البصريينَ. قالَ ابنُ عصفور: "لا يلي" لو" إلاَّ الفعلُ ظاهرًا، ولا يليها مضمرًا إلاَّ في الضرورةِ أو في نادرِ كلامٍ[٢٤]". وقالَ أبو الحسن بن الضائع[٢٥]: البصريون

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.

(٢) في الأصل، ر، ت، ظ: إيلاؤها، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.

(٣) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٧.

(٤) ابن المصنف: ساقطة من د.

(٥) ساقطة من ر.

(٦) ساقطة من د.

(٧) في ر، ت، تقييد.

(٨) ساقطة من ر.

(٩) لا: ساقطة من ت.

(١٠) ينظر الهمع ٤/٣٤٢.

(١١) في ق: يخرج، وهو تحريف.

(١٢) في د: الكافية والألفية، بدلا من: الألفية والكافية.

(١٣) قول الألفية والكافية والعبارة لها: بياض في ق. ولها: ساقطة من ت.

(١٤) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٩. والألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٤٩.

(١٥) التسهيل ٢٤٠.

(١٦) في د: بغيره، وهو تحريف.

(١٧) في ت، د: فيقول، وهو تصحيف.

(١٨) ساقطة من ق.

(١٩) في د: فتكون، وهو وجه.

(٢٠) إن: مكررة في ر.

(٢١) ساقطة من د.

(٢٢) شرح الكافية الشافية ورقة ٣/١٦٢٩.

(٢٣) في ر: مذهب، بإسقاط الباء، وهو وجه.

(٢٤) في ت: كلامهم، وهو وجه. ينظر شرح الجمل ٢/٤٤٠. والجنى الداني ٢٩٠ – ٢٩١. وشرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٧٥، ٢٧٦. والأشموني ٤/٣٩.

(٢٥) في الأصل، ر، ت، س: الصائغ، وهو تصحيف، وما أثبته من بقية النسخ.

يصرِّحُونَ بامتناعِ: لولا زيدٌ قَدِمَ لأكرمْتُهُ[١]، على الفصيحِ، ويجيزونَهُ شاذًا على إضمارِ فعلٍ مثلِهِ في "إنْ"، كقولِهِ[٢]: ﴿وإنْ أحدٌ مِنَ المُشركينَ استَجَارَكَ﴾[٣]، فهوَ من بابِ الاشتغالِ[٤]". انتهى. قالَ أبو حيان: وظاهرُ قولِهِ تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾[٥] يدلُّ على جوازِ: لو زيدٌ قامَ لأكرَمْتُهُ، فيكونُ حجَّةً لِمَنْ أجازَهُ، لكنْ تأوَّلَهُ أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي[٦] وغيرُهُ، على أنَّهُ مِمَّا حُذِفَتْ فيهِ "كانَ" واسمُهَا. و"أَنْتُم" تأكيدٌ لذلكَ الاسمِ المحذوفِ[٧]. والحاصلُ: أَنَّ مذهبَ جمهورِ البصريينَ التفرقةُ بينَ " إنْ" و"لو"، (فـ "إنْ" يليها الفعلُ ظاهرًا (١٣٥ /أ) أو مضمرًا في الاختيارِ و"لو"[٨]) لا يليها الفعلُ[٩] إلاَّ ظاهرًا ولا يليها مضمرًا إلاَّ في الضَّرورة.

قولُ الكافيةِ[١٠]: "ومِنْ ثَمَّ قِيلَ " لَوْ أَنَّكَ "بالفتحِ لأنَّهُ فاعلُ انْطَلَقْتَ[١١] بالفعلِ[١٢] موضعَ منطلقٍ ليكونَ كالعوضِ، فإذا[١٣] كانَ جامدًا جازَ لتعذُّرِهِ[١٤]". هذهِ المسألةُ[١٥] من مشاهيرِ المسائلِ التي خالفَ فيها المصنِّفُ مذهبَ سيبويهِ والجمهورِ، وتَبِعَ فيها الزَّمخشريَّ في المفصَّلِ[١٦]، وقد أكثرَ المتأخرونَ من التَّعقُّبِ عليه. قالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ: "زَعَمَ الزمخشريُّ: أنَّ بينَ "لو" و"أنَّ" "ثَبَتَ[١٧] " مقدَّرًا، وهوَ خلافُ ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ[١٨]، فإنَّ سيبويهِ شبَّهَهَا[١٩] في مباشرةِ "أنَّ" على سبيلِ الشُّذوذِ، بانتصابِ (غُدْوَة) بعدَ لَدُن، فـ " أنَّ"[٢٠] الواقعةُ بعدَ لو في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وإنْ كانتْ لا تدخلُ على مبتدإٍ غيرِها، كما أَنَّ (غُدوَةً) بعدَ لَدُن تنتصِبُ[٢١]، وإنْ كانَ غيرُها بعدَها يجبُ جرُّهُ، على أَنَّهُ قد وليَ لَوْ اسمٌ[٢٢] صريحٌ مرفوعٌ بالابتداءِ في قولِهِ:

---

(١) في ر: لا أكرمته، وهو تحريف.
(٢) في د: كقوله تعالى، وهو وجه.
(٣) التوبة:٦.
(٤) ينظر البحر المحيط ٦/٨٤.
(٥) الإسراء: ١٠٠.
(٦) علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني ويعرف بالفرزدقي لاتصال نسبه بالشاعر الفرزدق، أديب نحوي مفسر توفي سنة ٤٧٩هـ أنباه الرواة ٢/٢٩٩ – ٣٠١. بغية الوعاة ٢/١٨٣. معجم المؤلفين ٧/١٦٥ – ١٦٦.
(٧) ينظر البحر المحيط ٦/٨٤.
(٨) من (فإن..) إلى (.. ولو) ساقطة من د.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) قول الكافية: بياض في ق.
(١١) في الكافية: وانطلقت.
(١٢) في ق: والفعل.
(١٣) في ت: وإذا. وفي الكافية ٢١: وإن.
(١٤) الكافية ٢١. شرحها للرضي ٢/٣٨٩ – ٣٩٠.
(١٥) في د: المسائل، وهو تحريف.
(١٦) شرح ابن يعيش ٩/٩.
(١٧) في ت: يجب.
(١٨) ينظر الكتاب ٣/١٢١، ١٣٩. وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧٧ – ٢٧٨.
(١٩) في ر: يشبهها، وهو وجه.
(٢٠) في ت: وان.
(٢١) في ر، ت: ينتصب، وهو تصحيف.
(٢٢) في ر: أنتم، وهو تحريف.

لَوْ بِغيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصَارِي[١]

ولذلكَ وجْهٌ مِنَ النَّظَرِ، وهوَ أنَّ "لو" لمَّا لم تصحبْ غالبًا إلاَّ فعلاً ماضيًا وهوَ لازمُ البناءِ[٢] لم تكنْ عاملةً. ولمَّا لم تكُنْ عاملةً لم يُسْلَكْ بها سبيلُ "إِنْ" في الاختصاصِ بالفعلِ أبدًا. فَنَبَّهَ على ذلكَ بمباشرتها[٣] "أَنَّ" كثيرًا، وبمباشرةِ غيرِها قليلاً، وقد حَمَلَ الزمخشريَّ[٤] ادِّعاؤُهُ إضمارَ ثَبَتَ بينَ "لَوْ" و"أَنَّ" على التزامِ كونِ الخبرِ فِعْلاً، ومَنَعَهُ أنْ يكونَ اسمًا، ولو كانَ بمعنَى فعلٍ[٥]، نحوُ: لَوْ أنَّ زيدًا حاضرٌ، وما منعهُ شائعٌ ذائعٌ في كلامِ العربِ كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[٦]"، وكقولِ الشَّاعرِ:

لَوْ أنَّ حيًّا مُدرِكُ الفَلاحِ أدركَهُ ملاعِبُ الرِّماحِ[٧]

وكقولِه:

وَلَوْ أنَّ حيًّا فائتُ الموتِ فاتَهُ أَخُو الحربِ فوقَ القارحِ العَدَوَانِ[٨]

وكقولِهِ:

ولو أنَّ ما أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمامٍ ما تأَوَّدَ عُودُهَا[٩]

وكقولِه:

وَلَوْ أَنَّها عصفورةٌ لَحَسِبْتَها مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيدًا وأَزْنَمَا[١٠] [١١] "

انتهى.

وقالَ أبو حيان: "مذهبُ سيبويهِ[١٢] أنَّ "أَنِ" الواقعةَ بعدَ "لَوْ" في موضعِ مبتدإٍ، ولا تحتاجُ[١٣] إلى خبرٍ، لانتظامِ[١٤] الكلامِ بعدَها، كما لم تحتَجْ[١٥] إلى ذلكَ في:

(١) لعدي بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣) والبيت في البيان والتبيين ٢/٣٥٩. ومقاييس اللغة ٣/٢٦٤، ٣٨٣. والبحر المحيط ٥/٣١٦، ٧/١٩١. والأشموني ٤/٤٠.

(٢) ساقطة من د.

(٣) في ق: لمباشرتها.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٨١، ٩/٩.

(٥) ساقطة من د.

(٦) لقمان: ٢٧. وينظر الكشاف ٣/٥٠١. والبحر المحيط ٧/١٩٠ – ١٩١.

(٧) للبيد بن ربيعة (ديوانه ٣٣٣) وهو من شواهد مغني اللبيب ٣٥٧. والهمع ٢/١٧١. والأشموني ٤/٤٢.

(٨) لصخر بن عمر الشريد في الأصمعيات ١٤٧. وينظر البحر المحيط ٧/١٩١. المقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ٤/٤٥٩ والأشموني ٤/٤٢.

(٩) البيت لأعرابي في أمالي القالي ١/٤٣. المقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ٤/٤٥٧ هو لأبي العوام بن كعب بن زهير بن أبي سلمى، وقيل للحسين بن مطير وليس في شعره، وقيل لكثيرعزة وليس في ديوانه.

(١٠) لجرير (ديوانه ١/٣٢٣)، وللبعيث (شعره ٢٤). ينظر حماسة البحتري ٢٦١. ونسب في العقد الفريد ٥/١٩٥. واللسان: زنم. المقاصد النحوية (بهامش الخزانة) ٤/٤٦٧ إلى العوام بن شوذب.

(١١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٥-١٦٣٩. وينظر مغني اللبيب ٣٥٤ – ٣٥٧.

(١٢) الكتاب ٣/١٣٩ – ١٤٠. وينظر المطالع السعيدة ٢/١٢١ – ١٢٢. والهمع ٢/١٧٠.

(١٣) في ت، ق، د: ولا يحتاج، وهو وجه.

(١٤) في ر: لانقطاع، وهو تحريف.

(١٥) في ت، ق، د: يحتج، وهو وجه.

ظَـنُّكَ[1] زيـدًا قائمًا. وذهبَ المبرِّدُ إلى أنَّها في موضعِ فاعلٍ[2]، فيقدَّرُ لو ثَبَتَ أنَّهم[3]. قالَ: ولـذلكَ فُتِحَتْ "أنَّ" لأنَّها واقعةٌ موقعَ اسمٍ مفردٍ، وكِلاَ القولينِ فيهِ خروجٌ عَمَّا استقرَّ[4]. أمَّا مـذهبُ سيبويهِ فلأنَّهُ قَدَّرَ ما بعدَها (١٣٥/ب) مبتدأً، وهو لا يليها لفظًا، فينبغي أنْ لا يليها تقديرًا، وأمَّا مذهبُ المبرِّدِ فلأنَّ[5] الأصحَّ والأفصحَ أنْ لا يليها إلاَّ الفعلُ ظاهرًا، وقد وليها هنا مضمرًا. قالَ: وقد قالَ بعضُ شيوخنا: مذهبُ سيبويهِ أَوْلَى، لأنَّهُ ليسَ فيه إضمارٌ ولا حذفٌ، وفي مذهبِ غيرِهِ[6] الإضمارُ[7]، ولعلَّهُ إضمارُ الفعلِ فارغًا، ولادِّعائه[8] أصلاً لم يُلْفَظْ بِهِ. والعربُ لم تَقُلْ: لو ثَبَتَ أنَّ زيدًا قائمٌ[9]، وزَعَمَ السيرافي: أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ خبرُ "أنَّ[10]" الواقعةِ بعدَ "لو" فِعْلاً. قالَ بعضُ أصحابِنا: وذلكَ على جهةِ الغلطِ من السيرافي، ونسبَ المصنِّفُ هذا المذهبَ إلى الزمخشري[11]". انتهى. وقالَ ابنُ هشام في المغني: "موضعُ "أنَّ" بعدَ" لَوْ" عندَ الجميعِ رفعٌ، فقالَ سـيبويهِ بالابتداءِ، ولا تحتاجُ إلى خبرٍ[12]، لاشتمالِ[13] صلتِها على المسندِ والمسندِ إليهِ وقيلَ: علـى الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، وذهبَ المبرِّدُ والزَّجاجُ والكوفيونَ إلى أنَّهُ على الفاعليةِ، والفعلُ مقـدَّرٌ بعـدَها، أي ولـو ثَبَتَ. ورُجِّحَ بأنَّ فيهِ إبقاءَ "لو" على الاختصاصِ[14] بالفعلِ. قالَ: الزمخشري: ويجبُ كونُ خبرِ "أنَّ" فِعْلاً ليكونَ[15] عوضًا من الفعلِ المحذوفِ، وردَّ ابنُ الحاجب وغيرُهُ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[16]. وقالوا: إنَّما ذلكَ في الخبرِ المشتقِّ لا الجامدِ كالَّذي في الآيةِ، وفي قولِهِ:

ما أطيبَ العيشَ لَوْ أنَّ الفتَى حَجَرٌ ... تَنْبُو الحوادِثُ عَنْهُ وهوَ مَلْمُومُ[17]

وردَّ ابنُ مالكٍ قولَ هؤلاءِ بأنَّهُ قد جاءَ اسمًا مشتقًّا كقولِهِ: لَوْ أنَّ حيًّا... البيت[18]. قالَ: وقد وجدتُ آيةً في التَّنزيلِ وقعَ فيها الخبرُ اسمًا مشتقًّا، ولم يَتَنَبَّهْ[19] لَهَا الزمخشري، كما لم

---

(١) في الأصـل، ت، ق، د، س، ظ: ظنـنت. وفي ر: ظنت، وهو خطأ.ينظر الهمع ٢٣٢/٢. يبدو أن الناسخ الأول قد وقع فيه وحكاه الآخرون، والتصحيح يقتضيه السياق.
(٢) المقتضب ٧٧/٣. وينظر المطالع السعيدة ١٢٢/٢.
(٣) الارتشاف ٥١١. وينظر البحر المحيط ١٩٠/٧، ١٩١. والجنى الداني ٢٩١. والهمع ١٧٠/٢.
(٤) في د: استقرأ.
(٥) في د: فإنه، وهو تحريف.
(٦) في ق: حذف غيره، بزيادة: حذف.
(٧) في د: إضمار، وهو وجه.
(٨) في ت: ولاذعا، وهو تحريف.
(٩) في ر، ت، ق، س: قائما، وهو خطأ.
(١٠) في ق: خبرا، بدلا من: خبر أن، وهو تحريف.
(١١) ينظر الارتشاف ٥١٠، ٥١١. والبحر المحيط ١٩٠/٧ – ١٩١.
(١٢) في الأصل، ر، ق، د، س، ظ: لخبر، بدلا من: إلى خبر، وما أثبته من ت.
(١٣) في ر: لاحتمال، وهو تحريف.
(١٤) في ر: اختصاص.
(١٥) في د: يكون، وهو وجه.
(١٦) لقمان: ٢٧. وينظر الجنى الداني ٢٩٣.
(١٧) لتميم بن مقبل (ديوانه ٢٧٣). وينظر الخصائص ٣١٨/١. وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١.
(١٨) سبق ذكره في ورقة ١٣٦أ.
(١٩) في ت: ينبه، وهو تحريف.

يَتَنَبَّهْ(١) لآيةِ لقمان(٢)، ولا ابنُ الحاجب، وإلاَّ لَمَا مَنَعَ من ذلكَ، ولاَ ابنُ مالك، وإلاَّ لَمَا استدلَّ بالشِّعْرِ، و(٣) هيَ قولُهُ تعالى: ﴿ يَوَدُّواْ(٤) لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ ﴾(٥)". ووجدتُ آيةَ الخبرُ فيها ظرفٌ، وهيَ ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾ لَكُنَّا ﴾(٦) (٧)". انتهى.

وتَعقَّبَهُ البدرُ الدَّمامينى(٨): بأنَّ هذه الآيةَ التي تَبجَّحَ(٩) باستخراجِهَا، " لَوْ"(١٠) فيها للتَّمنِّي لا للشرطِ، والكلامُ في لَوِ الشَّرطيةِ(١١)، ثُمَّ رأيتُ الرجلينِ مسبوقينِ بمَا قالاهُ. قالَ(١٢) ابنُ القواس في شرحِ الكافيةِ: "لا يجوزُ أنْ يكونَ خبرُ " أَنَّ " بَعْدَ " لَوْ " إلاَّ فعلاً في الأكثرِ إنْ أمكنَ، أمَّا إذا لم يمكنْ فيكونُ اسمًا، كقولِهِ تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾(١٣) لأنَّهُ لا فعلَ بمعنَى أقلامٍ حتَّى يَقَعَ موقِعَهَا، ومِنهُم مَنْ [لَمْ](١٤) يلزمْ(١٥) أنْ يكونَ خبرُهَا فعلاً وإنْ أمكنَ لأنَّهُ يصحُّ(١٦) أنْ (١٣٦/أ) يقالَ: لو أنَّ زيدًا ذاهبٌ لأكْرَمْتُكَ، كَمَا يصحُّ: لو أنَّ زيدًا أخوكَ لأكرمْتُكَ، وفي التَّنزيلِ: ﴿ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ ﴾(١٧)، فأتَى بالاسمِ مَعَ إمكانِ الإتيانِ بالفعلِ، وهو بَدَوْا. والجوابُ عن الآيةِ أنَّ لَوْ(١٨) للتَّمنِّي لا للشَّرطِ"(١٩). انتهى. وابنُ القوَّاس توفي سنة [٦٧٢ هـ](٢٠). وأنشدَ أبو حيان بيتًا الخبرُ فيهِ جارٌّ ومجرورٌ، وهو قولُ امرئِ القيس:

فَلَوْ(٢١) أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ(٢٢)

---

(١) في ت، ق: ينبه، وهو تحريف.
(٢) وهي: ﴿لو أنَّ ما في الأَرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ﴾ الآية٢٧ من سورة لقمان.
(٣) الواو: ساقطة من ر. (٤) في ت: يودون، وهو تحريف.
(٥) الأحزاب: ٢٠. (٦) الصافات: ١٦٨-١٦٩.
(٧) مغني اللبيب ٣٥٥ – ٣٥٧.
(٨) محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين المعروف بالدماميني المتوفى سنة ٨٢٧هـ. بغية الوعاة ١/٦٦-٦٧، وشذرات الذهب ٧/١٨١.
(٩) في ق: لم يحتج، بدلا من: التي تبجح، وهو تحريف.
(١٠) في د: ولو، بزيادة الواو.
(١١) ينظر رأي الدماميني في حاشية الصبان (بهامش الأشموني) ٤/٤١.
(١٢) في ق: وقال، بزيادة الواو. (١٣) لقمان ٢٧.
(١٤) ساقطة من الأصل، ومأأثبته من سائر النسخ.
(١٥) في الأصل، د، س: يلتزم ومأأثبته من سائر النسخ.
(١٦) في د: لايصح، بزيادة لا. (١٧) الأحزاب ٢٠.
(١٨) في ت: لم، وهو تحريف. وفي د: لو فيها، بزيادة فيها.
(١٩) شرح الكافية ورقة ١٥٥.
(٢٠) ساقطة من الأصل، ر، ت، ق، س، وموضعها بياض في د، ظ. الزيادة يقتضيها السياق، وينظر تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ٤/٢١٠.
(٢١) في ر: ولو.
(٢٢) ديوان امرئ القيس ٣٩. ينظر الكتاب ١/٧٩. البحر المحيط ١/٣٥٥، ٣٩٨، ٢/١١٥. والهمع ٥/١٤٤.

قولُ الكافية[(١)]: "أمَّا لتفصيل"[(٢)]. كذا في التَّسهيل[(٣)]. قالَ أبو حيان: ولا ينبغي أنْ ينسبَ إلى ذلكَ، لأنَّ معنَى التفصيلِ ليسَ بلازمٍ[(٤)] لها، بَلْ قد يجيءُ حيثُ لا تفصيلَ[(٥)]، تقولُ: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ. وقالَ ابنُ قاسم: "لم يذكرْ كثيرٌ من النحويين لها غيرَ هذا المعنى. وقالَ بعضُهم: هيَ حرفُ إخبارٍ مُضَمَّنٌ معنَى الشَّرطِ"[(٦)]. وقالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافية: ""أمَّا": فيها معنى الشرطِ والتَّفصيلِ"[(٧)]. وقالَ ابنُ هشام: "هيَ حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد، أمَّا أنَّها شرطٌ فبدليلِ[(٨)] لزومِ الفاءِ بعدَها، وأمَّا التفصيلُ فهوَ[(٩)] غالبُ حالِها، وقد تَأتي لغيرِ تفصيلٍ أصلاً نحوُ: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، وأمَّا التوكيدُ فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهُ، ولم أَرَ مَنْ أحكَمَ شرحَهُ غيرُ الزمخشري، فإِنَّهُ قالَ: فائدةُ: "أمَّا" في الكلامِ أنْ تعطيه فضلَ توكيد، تقولُ: زيدٌ ذاهبٌ، (فإذا قصدتَ توكيدَ ذلكَ وأنَّهُ لا[(١٠)] محالةَ ذاهبٌ، وأنَّهُ بصددِ الذَّهاب، وأَنَّهُ منهُ[(١١)] عزيمةٌ، قلتَ: أمَّا زيدٌ)[(١٢)] فذاهبٌ. ولذلكَ[(١٣)] قالَ سيبويهِ في تفسيرِه: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ، وهذا التفسير[(١٤)] مُدْلٍ[(١٥)] بفائدتينِ[(١٦)]: بيانُ كونِه توكيدًا، وأَنَّهُ في معنَى الشَّرطِ[(١٧)]". انتهى.

قولُ الألفيَّة[(١٨)]: "أمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شيءٍ[(١٩)]". قالَ أبو حيان: هذا التأويلُ من حيثُ صلاحيةُ التقديرِ، وإلاَّ فأمَّا حرفٌ، فكيفَ يكونُ معناها اسمَ شرطٍ وفعلَ شرط، ولا جائزٌ أنْ يكونَ مرادفًا لَهُ من حيثُ المعنى، لأنَّ معقوليةَ[(٢٠)] الحرفِ مباينةٌ لمعقوليةِ[(٢١)] الاسمِ والفعلِ، فتستحيلُ[(٢٢)] المرادَفَةُ، ولأنَّ في يَكُنْ ضميرًا يعودُ على "مَهْمَا" لأنَّها اسمُ شرطٍ، ولأنَّ في جملةِ الجوابِ ضميرًا يعودُ على اسمِ الشَّرطِ، وذلكَ كُلُّهُ منتفٍ في "أمَّا". قالَ: وقالَ بعضُ أصحابِنَا: لو

---

(١) فصل قول الكافية: بياض في ق.
(٢) الكافية ٢١. شرحها للرضي ٢/٣٩٥، وفيهما: وأما للتفصيل.
(٣) التسهيل ٢٤٥.
(٤) في ت: لازم، بإسقاط الباء، وهو وجه.
(٥) في د: لايفصل، وهو تحريف.
(٦) شرح الألفية ٤/٢٨٥.
(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٦.
(٨) في ق: فدليل، وهو تحريف.
(٩) في ر: وهو، ولايناسب المقام غير الفاء.
(١٠) لا ساقطة من ر.
(١١) في ر، ق، د: عنده.
(١٢) من (فإذ...) إلى (...زيد) ساقطة من ت.
(١٣) في ر: وكذلك، وهو تحريف.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) في د: يدل، وهو تحريف.
(١٦) في ت: لفائدتين، وهو تحريف.
(١٧) مغني اللبيب ٨٠، ٨١، ٨٢.
(١٨) قول الألفية: بياض في ق.
(١٩) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٥٢.
(٢٠) في ر، ت، ق، د، س، ظ: مقولية. وفي الهمع ٤/٣٥٥: مفعولية، وما أثبته موافق الهمع ٢/٦٧ (طبعة السعادة. القاهرة، ١٣٢٧هـ).
(٢١) في ر، ت، ق، د، س، ظ: لمقولية. وفي الهمع ٤/٣٥٥: المفعولية، وما أثبته موافق الهمع ٢/٦٧ (طبعة السعادة. القاهرة، ١٣٢٧هـ).
(٢٢) في د: فيستحيل، وهو تصحيف.

كانتْ شرطًا لكانَ ما بعدَها متوقفًا(١٣٦/ب) عليها، وأنتَ تقولُ: أَمَّا عالمًا[١] فعالمٌ، فهوَ[٢] عالِمٌ ذكرتَهُ أنتَ أو[٣] لم تذكُرْهُ، بخلافِ: إنْ قامَ عمرٌو، فقيامُ عمرٍو[٤] متوقفٌ على قيامِ زيدٍ. وأُجيبَ: بأنَّهُ قد يجيءُ الشَّرطُ[٥] على ما ظاهرُهُ عدمُ التوقفِ عليهِ، كقولِهِ:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذا بتِّي[٦]

وقولِهِ:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمدينةِ رحلُهُ فإنِّي وقيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[٧]

وقولِهِ:

فَإنْ يَكُ حَقًّا مَا أَتَانِي فإِنَّهُمْ كِرَامٌ إذا مَا النَّائِبَاتُ تَنُوبُ[٨]

ألاَ تَرَى أَنَّ بتَّهُ موجودٌ كانَ لغيرِهِ بتٌّ أمْ لم يَكُنْ[٩]، وهوَ وقيَّارٌ غريبانِ، كانَ بالمدينةِ من أمسَى رحلُهُ بها أمْ لم يَكُنْ (وكذلكَ هُمْ كرامٌ، كانَ ما أتاهُ حقًّا أمْ لم يَكُنْ[١٠])، لكنْ يُخَرَّجُ ذلكَ على إقامةِ السَّببِ مقامَ المُسبَّبِ، ألاَ تَرَى أَنَّ المعنى مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فأَنَا لا أَحسدُهُ. وسببُ ذلكَ أَنَّ لي بتًّا، وكذلكَ إنْ يَكُنْ[١١] أَحدٌ من أَهلِ المدينةِ فأنَا لا أغبطُهُ، فإنِّي غريبٌ. وكذلكَ فإنْ يَكُ[١٢] حقًّا ما أتاني فإنَّهم صُبُرٌ كِرَامٌ، وقولُهُم: أمَّا عالمًا فعالمٌ، فالمعنى: مَهْمَا تذكرُهُ عالمًا[١٣] فَذِكْرُكَ حَقٌّ، لأَنَّهُ عالمٌ ولا يكونُ ذكرُهُ حَقًّا حتَّى تذكرَهُ، فقد تضَمَّنَتْ معنى الشَّرطِ، وأنابُوها منابَ الشَّرطِ وفعلِه فجاءَتِ الفاءُ تليها، فأرادُوا أنْ يصلحُوا اللفظَ فأولوها[١٤] شيئًا آخرَ حتَّى لا يجيءُ الجزاءُ[١٥] تلوَ[١٦] أداةِ الشَّرطِ.

قولُها[١٧]: "وفا لتلوِ تلوِها[١٨]". قالَ أبو حيان: "هذهِ الفاءُ جاءَتْ في الَّلفظِ خارجةً عن قياسِها، لأنَّها[١٩] لم تجيءْ[٢٠] رابطةً بينَ جملتينِ، ولا عاطفةً مفردًا على مثلِهِ. قالَ: وتعليلُ

---

(١) في د: عالم، وهو خطأ نحوي.
(٢) في د: وهو، وما أثبته أنسب للسياق.
(٣) في د: أم، وما أثبته أسد.
(٤) فقيام عمرو: ساقطة من د.
(٥) في ر: شرط.
(٦) بيت من الرجز ينسب إلى رؤبة (ملحقات ديوانه ١٨٩) ومعه: مقيِّظٌ مصيِّفٌ مُشتِّي
وبلا عزو في الكتاب٢/٨٤. ينظر معاني القرآن للفراء ٣/١٧. والأعلم ١/٢٥٨. الهمع ٢/٥٣، ٤/٣٥٥.
(٧) لضابئ بن الحارث البرجمي. ينظرالكتاب١/٧٥. ومغني اللبيب ٦١٨، ٨١١. والهمع ٥/٢٩٠، ٢٩١.
(٨) لم أقف عليه.
(٩) ينظر الهمع ٤/٣٥٥.
(١٠) من (وكذلك..) إلى (.. لم يكن) ساقطة من ظ.
(١١) في د: وان لم يكن، بدلا من: إن يكن.
(١٢) في د: وإن لم يكن، بدلا من: فإن يك.
(١٣) في ر، ت، ق، ظ: خير. وفي س: جبر.
(١٤) في ر: علما، وهو تحريف.
(١٥) في ق: فأولها، وهو تحريف.
(١٦) في د: المراد، وهو تحريف.
(١٧) في د: فلو، وهو تحريف.
(١٨) قولها: بياض في ق.
(١٩) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٥٢.
(٢٠) في د: لأنه.لم تجيء: ساقطة من د.

المصنفِ لزومُ الفاءِ بتأويلِها بــ"مَهْمَا يَكُنْ" ليسَ بجيِّد، لأنَّ جوابَ: "مَهْمَا يَكُنْ" لا يلزمُ فيهِ الفاءُ إذا كانَ صالحًا لأداةِ الشرطِ، والفاءُ لازمةٌ بعدَ أمَّا، كانَ ما دخلتْ عليهِ صالحًا لأداةِ الشرطِ أمْ لم يَكُن، ألاَ تَرَى أنَّهُ يجوزُ: مَهْمَا يَكُنْ من شيءٍ لم أبالِ بِهِ، ويمتنعُ ذلكَ في "أَمَّا"، بل يجبُ ذكْرُ الفاءِ، فتقولُ: أَمَّا كذا فَلَمْ أُبالِ بِه، فدلَّ ذلكَ على أنَّ دخولَ الفاءِ ووجوبَهَا ليسَ[١] لأجلِ أنْ أُوِّلَتْ[٢] بــ"مَهْمَا يَكُنْ[٣]". قالَ ابنُ قاسم: "ويُؤْخَذُ من قولِه: "لتلوِ تلْوِها "أَنَّهُ لا[٤] يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الفاءَ أكثرُ من اسمٍ واحدٍ، لو قلتَ: أمَّا زيدٌ طعامُهُ فلاَ[٥] تأكُلْ، لم يَجُزْ، وقد نصَّ عليهِ غيرُهُ[٦]". وكذا لا يفصلُ بينها وبينَ الفاءِ بجملةٍ[٧] تامَّة. ويُستثنَى من ذلكَ الجملةُ الدعائيةُ (فإنَّهُ يجوزُ الفصلُ بها بشرطٍ: أنْ يفصلَ بينَ أمَّا وجملةِ الدعاءِ[٨]) معمولُ أمَّا، نحوُ: أمَّا اليومَ رَحِمَكَ اللهُ فالأمرُ كذا[٩]، أو معمولُ جوابِها، نحوُ: أمَّا(**١٣٧/أ**) زيدًا[١٠] رَحِمَكَ اللهُ فاضْرِبْ، فلو فَصَلْتَ[١١] بجملةِ الدعاءِ بينَها وبينَ فعلِها الَّلازمِ، نحوُ: أمَّا رَحِمَكَ اللهُ زيدًا فاضْرِبْ، لم يَجُزْ، ذَكَرَهُ أبو حيان[١٢].

قولُها[١٣]: "وحَذْفُ ذي الفا قَلَّ في نثرٍ"[١٤]. قالَ ابنُ قاسم: "لم يُنَبِّهْ على ذلكَ في الكافيةِ ولا[١٥] التسهيلِ، فهذهِ من زيادةِ الألفيةِ"[١٦]. قلتُ[١٧]: وينبغي أنْ يتوقَّفَ في قبولِ ذلك، فإنَّهُ تَفَرَّدَ[١٨] بِهِ، ولم يذكرْ أحدٌ من النحاةِ غيرُهُ. وإنَّما أخذهُ من حديثِ " أَمَّا بَعْدُ ما[١٩] بالُ رجالٍ..."[٢٠]. وقد أكثرَ من أَخذِ الأَحكامِ نحويَّةٍ لم يُسْبَقْ إليها من الأحاديثِ. (وبالغَ أبو حيَّان وغيرُهُ منَ المتأخرينَ في الرَّدِّ عليهِ بسببِ ذلكَ، وقالوا: الأَحاديثُ)[٢١] ليستْ مقطوعةً بأنَّها رُوِيَتْ بلفظِ الرسولِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلم - بلْ هيَ مرويةٌ بالمعنى، رَوَاها الأعاجمُ والمولدونَ

---

(١) ساقطة من د.
(٢) في ر: وليت، وهو تحريف.
(٣) ينظر الهمع ٤/٣٥٥ - ٣٥٦.
(٤) لا: ساقطة من ت.
(٥) في د: لم، وما أثبته أنسب.
(٦) شرح الألفية ٤/٢٨٤.
(٧) في د: الفاتحة، بدلا من: الفاء بجملة، وهو تحريف.
(٨) من (فإنه..) إلى (.. الدعاء) ساقطة من د.
(٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٨٤.
(١٠) في ق، د: زيد، وهو خطأ.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) ينظر الارتشاف ٥٠٩. والهمع ٤/٣٥٧، ٣٥٨.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٥٢.
(١٥) في د: ولا في، بزيادةِ: في.
(١٦) شرح الألفية ٤/٢٨٧.
(١٧) قلت: بياض في ق.
(١٨) في ق: وإنه انفرد، بدلاً من: فإنه تفرد.
(١٩) في ت: فما، وفي د: أما، كلاهما تحريف.
(٢٠) صحيح البخاري٢/٣٠. روايته في موطأ مالك٢/٧٨٠: "أَمَّا بعد فما بالُ "والحديث في شرح ابن عقيل ٤/ ٥٤.
(٢١) من (وبالغ...) إلى (... الأحاديث) ساقطة من د.

واللحانونَ، فلحنوا فيها[١]. فلهذا لم يستدلَّ أحدٌ من النحاةِ المتقدمينَ على إثباتِ قاعدةٍ نحويَّةٍ بما وردَ في الأحاديثِ[٢].

قولُ الكافيةِ[٣]: **"جزءٌ ممَّا في حيِّزِها مطلقًا"**[٤]. هذا منه اختيارًا لمذهبِ المبرِّدِ. ومذهبُ سيبويهِ والجمهورِ: أَنَّ الفاصِلَ إذا كانَ ظرفًا، أو مجرورًا، أو حالاً، أو مفعولاً لَهُ، فهوَ معمولٌ لـ"أمَّا" لِمَا تَضَمَّنَهُ من معنَى الشَّرطِ، أوْ للفعلِ المحذوفِ لا لِمَا بَعْدَ الفاءِ، وكَذَا[٥] إذا كانَ ما بعدَ الفاءِ غيرَ جائزِ التَّقديمِ[٦]، نحوُ: أمَّا اليومَ فإنِّي ذاهبٌ، لأنَّ خبرَ "إنَّ" لا يتقدَّمُ عليها، فكذلكَ معمولُهُ، فإنْ كانَ الفاصلُ والحالةُ هذهِ مفعولاً[٧] صريحًا نحوُ: أمَّا زيدًا[٨] فإنِّي ضاربٌ، امتنعَتِ المسألةُ عندَ الجمهورِ، إذ لا يجوزُ أنْ يكونَ العاملُ " أمَّا " لأنَّها لا تَنْصِبُ المفعولَ[٩] الصَّريحَ، ولا ما بَعْدَ الفاءِ، لأنَّ معمولَ خبرِ " إنَّ " لا يتقدَّمُ. والمبرِّدُ أجازَ المسألة وجعلَ الإعمالَ للخبرِ[١٠]، والمصنِّفُ تابعٌ لَهُ في ذلكَ. والحاصلُ أنَّ الأرجحَ عندَ الجمهورِ من الأقوالِ[١١] الثلاثةِ التي حكاها المصنِّفُ، هو[١٢] القولُ الثالثُ[١٣] المفصَّلُ مَعَ ضميمة، أنَّ الظرفَ والمجرورَ والحالَ والمفعولَ لَهُ معمولاتٌ لـ "أمَّا[١٤] " مطلقًا، وهذهِ الضميمةُ لا تُعَدُّ قولاً رابعًا[١٥]، وإنَّما هيَ تقييدٌ لمحلِّ الخلافِ. والقولُ الثاني الَّذي حكاهُ المصنِّفُ أَنَّهُ معمولُ الفعلِ المحذوفِ مطلقًا، هوَ مذهبُ الكوفيينَ عَدُّوا ذلكَ إلى الأسماءِ الصريحةِ ونصبُوهَا بـ"أمَّا".

قولُ الألفيَّةِ[١٦]: **"إذا امتناعًا بوُجُودٍ"**[١٧]. هكذَا عبارةُ النَّاسِ بالدَّالِ، وبهِ عَبَّرَ في العمدةِ وشرحِها[١٨]، **(١٣٧/ب)** وعَبَّرَ في التسهيلِ: بوجوبٍ بالباءِ[١٩]، واستغربَهُ أبو حيان. وعبَّرَ في شرحِ الكافيةِ بدلَهُمَا: بثبوتٍ[٢٠].

---

(١) ساقطة من ت.
(٢) ينظر في هذه المسألة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ٢٠، ٢١، ٢٣٩.
(٣) قول الكافية: بياض في ق.
(٤) الكافية ٢١، شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٥.
(٥) في ظ: اختيارًا منه، وهو وجه.
(٦) ساقطة من ق.
(٧) في ر: معمولا، وهو تحريف.
(٨) في ق: اليوم، وهو تحريف.
(٩) في ر: المعمول، وهو تحريف.
(١٠) ينظر مغني اللبيب ٨٣. والهمع ٤/٣٥٨، ٣٥٩.
(١١) في ر: الأوول، وهو تحريف.
(١٢) في د: من، وهو تحريف.
(١٣) في ر: الثلالث، وهو تحريف.
(١٤) ما: ساقطة من ت.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) قول الألفية: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٥٩. شرح ابن عقيل ٤/٥٥.
(١٨) شرح العمدة ٣١٥، ٣١٦.
(١٩) التسهيل ٢٤٠.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٠.

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[١]: "التَّحضيضُ[٢]". قالَ في شرحِ العمدةِ: "يُقالُ: حضَّ فلانٌ فلانًا على الشَّيءِ إذا رغَّبَهُ في فعْلِه وحذَّرَهُ من تركِه، فإذا قِيلَ: حضَّضَهُ بالتَّشديدِ، دلَّ[٣] على تأكيدِ الحَثِّ والمبالغةِ في التَّحريضِ[٤]. فلذلكَ[٥] قِيلَ: حروفُ التَّحضيضِ لا حروفُ الحَضِّ[٦]".

قولُ الألفيَّةِ[٧]: "أَلاَ". أي المخففةُ. قالَ ابنُ قاسم: "هيَ حرفُ[٨] عرضٍ، وذِكرَهُ لها مَعَ حروفِ التَّحضيضِ (يحتملُ وجهينِ: أحدُهُمَا: أنْ يريدَ بِهِ أنَّها تكونُ للتحضيضِ[٩]) في بعضِ المواضعِ (لا مطلقًا، لأنَّهُ ذَكَر في غيرِ هذا الموضعِ[١٠]) أنَّها تكونُ للعرضِ[١١]. والثاني: أنْ يكونَ ذكرُهَا معَ أدواتِ التَّحضيضِ لمشاركتِها لهنَّ في الاختصاصِ بالفعلِ لأنَّ المقصودَ بها العرضُ[١٢]" انتهى. قلتُ[١٣]: الذي دعَا ابنَ قاسم إلى ذلكَ قولُ النَّاظمِ في الكافيةِ الشافيةِ:

.... اذْكُرْ أَلاَ

وهْيَ كَأَلاَ إنْ بِهَا عَرْضٌ قُصِدْ ... وخُصَّهَا بالفِعْلِ حيثُمَا تَرِدْ[١٤]

وقولُهُ في شرحِهَا: "وأُلحِقَ بحروفِ التَّحضيضِ في الاختصاصِ بالفعلِ "أَلاَ" المقصودُ بِها العرضُ[١٥]"، لكنَّهُ في التسهيلِ قالَ بَعْدَ ذِكْرِ حروفِ التَّحضيضِ الأربعةِ: "وقد يُغني عنهُنَّ "لو" و"أَلاَ[١٦]". وشرحَهُ أبو حيان مُقرًّا لَهُ عليهِ. وأصرحُ من ذلكَ عبارتُهُ في العمدةِ، فإنَّهُ[١٧] ذَكَرَ الأحرفَ[١٨] الأربعةَ ثُمَّ قالَ: "و" أَلاَ" في بعضِ مواضعِهَا[١٩]". وقالَ في شرحِهَا: "حروفُ التَّحضيضِ (خمسةٌ[٢٠]". فذَكَرَ الأربعةَ، ثُمَّ قالَ ما نَصُّهُ: "ومِنْ حروفِ التَّحضيضِ[٢١]) عندَ سيبويهِ "أَلاَ" الصالحُ موضعُها لــ "هَلاَّ[٢٢]"، كقولِهِ تعالى:﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾[٢٣]، وقولِ الشَّاعرِ:

---

(١) قول الألفية والكافية: بياض في ق.

(٢) في ق، د: والتحضيض، بزيادة: الواو. انظر الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٧. والألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٥٦.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في د: التحضيض، وما أثبته أنسب وهو موافق شرح العمدة ٣١٥.

(٥) في ت: فكذلك، وهو تحريف.

(٦) شرح العمدة ٣١٥.

(٧) قول الألفية: بياض في ق.

(٨) في ق، د: حروف، تحريف.

(٩) من (يحتمل..) إلى (.. للتحضيض) ساقطة من د.

(١٠) من (لا..) إلى (.. الموضع) ساقطة من ق.

(١١) في ر: للتحضيض، وهو تحريف.

(١٢) شرح الألفية ٤/٢٨٨ – ٢٨٩.

(١٣) قلت: بياض في ق.

(١٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٠.

(١٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٥. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٨٩.

(١٦) التسهيل ٢٤٣، ٢٤٤.

(١٧) في د: فإن، بإسقاط الضمير.

(١٨) في د: الحروف، وما أثبته أنسب.

(١٩) شرح العمدة ٣١٥.

(٢٠) شرح العمدة ٣١٥.

(٢١) من (خمسة..) إلى (.. التحضيض) ساقطة من د.

(٢٢) ينظر الكتاب ٢/٣٠٨.

(٢٣) الشعراء ١١.

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا[١]

أرادَ: أَلاَ ترونَنِي. قالَ: واحترزتُ بقولِي "في بعضِ مواضعِها مِن الاستفتاحيةِ[٢]، ومِنِ المقتضيةِ تمنِّيًا[٣]، ومن المقتضيةِ توبيخًا، ومِنِ الَّتي يُقْصَدُ بِهَا التَّقريرُ، ومِنِ الواردةِ لمجرَّدِ الاستفهامِ عَنِ النَّفيِ[٤]". ثُمَّ قالَ بعدَ ذلكَ: "فالأحرفُ الخمسةُ المقتضيةُ[٥] تحضيضًا مختصَّةٌ بالأفعالِ وهيَ مُستَحِقَّةٌ للتَّصديرِ[٦]". انتهى[٧]. فلا شيءَ أَبينُ من هذا التَّصريحِ، وقد جمعَ ابنُ هشام أيضًا في المغني بينَ ورودِها للعرضِ والتَّحضيضِ[٨]، وذكرَها في الجامعِ من أدواتِ التَّحضيضِ[٩]، وأَمَّا ابنُ الحاجبِ فلم يذكرْهَا في الكافيةِ، بَلِ اقتصرَ على الأحرفِ الأربعةِ.

قولُ الكافيةِ[١٠]: "التَّنبيهُ: **ألاَ**[١١]". لم يذكرْ كونَهَا للاستفتاحِ معَ أنَّهُ[١٢] فيها أشهرُ[١٣]، لكنْ عبارةُ المغني تدلُّ على تصويبِ ما في الكافيةِ، فإنَّهُ قالَ: ألاَ" على خمسةِ أوجه: أحدُها: (**١٣٨/أ**) أنْ تكونَ للتَّنبيهِ، فتدلُّ على تَحَقُّقِ ما بعدَها، ويقولُ المعربونَ فيها: حرفُ استفتاحٍ، فَيُبَيِّنُونَ مكانَها، ويهملونَ[١٤] معناها. وإفادتُها التَّحقيقُ من جهةِ تَرَكُّبِهَا من الهمزةِ ولا. وهمزةُ الاستفهامِ إذا دخلتْ على النَّفيِ أفادَتِ التَّحقيقَ، نحوُ: ﴿أليسَ ذلكَ بقادرٍ﴾[١٥] [١٦]".

وأَقولُ[١٧]: (إنَّ[١٨] كلامَ المغني مخدوشٌ من وجهينِ: أحدُهُمَا[١٩]: زَعْمُهُ أَنَّ " ألاَ[٢٠] " هذه[٢١] مركَّبَةٌ، والمنقولُ خلافُهُ. قالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ: "أَلاَ المقصودُ بها العرضُ، مركَّبةٌ[٢٢]) من"لاَ" والهمزة وأَمَّا "أَلاَ[٢٣] " المُستَفْتَحُ بِها[٢٤]، فغيرُ مركَّبَةٍ ولا مختصَّةٍ[٢٥]". هذهِ عبارتُهُ.

---

(١) سبق ذكره في ورقة ٨٨أ.
(٢) في ق، د: الاستفهامية، وهو تحريف.
(٣) في د: يمينا، وهو تحريف.
(٤) شرح العمدة ٣١٦ – ٣١٩.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) شرح العمدة ٣٢٠.
(٧) ساقطة من د.
(٨) مغني اللبيب ٩٧.
(٩) الجامع الصغير ٩٠.
(١٠) قول الكافية: بياض في ق.
(١١) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٠.
(١٢) في ق: أنها، وهو تحريف.
(١٣) ينظر الجنى الداني ٣٧٠.
(١٤) في ر: ويعملون، وهو تحريف.
(١٥) القيامة: ٤٠.
(١٦) مغني اللبيب ٩٥، ٩٦. وينظر الهمع ٤/٣٦٩ – ٣٧٠.
(١٧) وأقول: بياض في ق. وفي د: الثاني، وهو تحريف.
(١٨) ساقطة من د.
(١٩) في د: الأول، وهو وجه.
(٢٠) في ق: لا، بإسقاط الهمزة.
(٢١) ساقطة من د.
(٢٢) من (والمنقول..) إلى (.. مركبة) ساقطة من د.
(٢٣) ساقطة من د.
(٢٤) ساقطة من ت.
(٢٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٥. وينظر منهج السالك ٨٩.

الثاني: ظاهرُ كلامه[١] أنَّ التنبيهَ والاستفتاحَ متلازمانِ لا ينفكُّ أحدُهُمَا عن الآخر، حيثُ جعلَ التَّنبيهَ معناها، والاستفتاحَ مكانَها، والمنقولُ خلافُ ذلكَ. قالَ ابنُ مالك في التسهيل: "وقد يُعزَى التَّنبيهُ إلى "ألاَ" و"أمَا" وهما للاستفتاحِ مطلقًا[٢]". (قالَ[٣] أبو حيان في شرحِهِ: في قولِه[٤]: "وقد يُعزَى" إشعارٌ بالقلَّة، يعني أنَّ الأكثرَ أنْ يكونَا[٥] للاستفتاحِ مطلقًا[٦]) سواءٌ قُصِدَ معَ ذلكَ[٧] تنبيهٌ أمْ لم يُقْصَدْ[٨]. انتهى. فأنتَ تَرَى كيفَ صرَّحا بأَنَّهُمَا مَعْنَيَانِ مستقلاَّنِ، وأنَّ الاستفتاحَ قد ينفكُّ عن التَّنبيهِ، وأنَّ كونَها للاستفتاحِ أكثرُ من كونِها للتَّنبيهِ، وذلكَ مِمَّا يقوِّي الاعتراضَ على ابنِ الحاجب في إهمالِه[٩] المعنَى الأكثرَ الأشهرَ، واقتصارِهِ على ما هيَ فيهِ قليلٌ. ثم رأيتُ ابنَ جني قالَ في خصائصه: "مِنْ خلع الأدلَّة قولُنا[١٠]: ألاَ قد كانَ كَذَا، وقولُ اللهِ سبحانَهُ[١١]: ﴿أَلَآ إِنَّهُم يَثْنُونَ صُدُورَهُم﴾[١٢] "فـ "ألاَ" هذهِ فيها[١٣] شيئانِ: التَّنبيهُ، وافتتاحُ الكلامِ، فإذا جاءَتْ[١٤] معها "يا" خَلُصَتِ افتتاحًا[١٥] لا غيرُ، وصارَ التَّنبيهُ الذي كانَ فيها لـ "يا" دونَها، وذلكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[١٦]، وقولِ الشَّاعرِ:

ألاَ يا سَنَا برقٍ علَى قُلَلِ الحِمَى ... لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ[١٧] [١٨] "

قولُهُ[١٩]: "وأمَا[٢٠]". يأتي[٢١] فيها جميعُ ما[٢٢] ذُكِرَ في "ألاَ".

قولُهُ[٢٣]: "وَهَا[٢٤]". زادَ في التسهيلِ: "ويَا[٢٥]".

---

(١) في د: عبارته وكلامه، وهو وجه.
(٢) التسهيل ٢٤٤. وينظر الهمع ٤/٣٧٠.
(٣) في ت: وقال، وهو وجه.
(٤) في د: شرحه، وهو تحريف.
(٥) في ت: تكونا، وهو وجه. وفي ق: وهو تحريف.
(٦) من (قال..) إلى (.. مطلقا) مكررة في ت.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) ينظر الهمع ٤/٣٧٠.
(٩) في د: إهمالها، وهو تحريف.
(١٠) في د: قوله.
(١١) في ر: سبحانه وتعالى.
(١٢) هود: ٥.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) في الأصل، ر، ق، د، ظ: جاء، وما أثبته من ت، س.
(١٥) في ت: افتتاح، وهو خطأ. وفي ق، د: استفتاحا، وهو وجه.
(١٦) النمل: ٢٥. وينظر السبعة في القراءات ٤٨٠. والتيسير ١٦٨.
(١٧) أمـالي القـالي ١/٢٢٠ بلا عزو، ونسبه في اللسان (لهن) إلى محمد بن سلمة. وينظر مغني اللبيب ٣٠٤. وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٢. والهمع ٢/١٧٩.
(١٨) الخصائص ٢/١٩٥.
(١٩) قوله: بياض في ق.
(٢٠) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٠.
(٢١) في ت، د: ما يأتي، بزيادة: ما، وهو تحريف.
(٢٢) ما: ساقطة من ق.
(٢٣) قوله: بياض في ق.
(٢٤) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٠.
(٢٥) التسهيل ٢٤٤.

قولُهُ[(١)]: "وإِيْ: إثباتٌ بعدَ الاستفهامِ[(٢)]". ضعَّفَهُ ابنُ هشام في المغني، وعدَّهُ من تفرُّداتِ المصنِّفِ[(٣)]، والذي ذكرَهُ النَّاسُ: أَنَّها كـ"نَعَمْ" سواءٌ[(٤)].

قولُهُ[(٥)]: "وأَجَلْ: لتصديقِ المُخْبِرِ[(٦)]". كذا في التسهيلِ[(٧)]، وأَقرَّهُ أبو حيان، وزادَ: أَنَّها لا تجيءُ بعدَ الاستفهامِ. وضعَّفَهُ ابنُ هشام في المغني، ورجَّحَ القولَ بأَنَّها كَنَعَمْ سواءٌ[(٨)].

وكَذا[(٩)] جَزَمَ بذلكَ في "جَيْرِ" ولم يحك[(١٠)] (١٣٨/ب) فيها خلافًا على خلافِ ما جَزَمَ بِهِ المصنِّفُ[(١١)].

قولُهُ[(١٢)]: "ومَا معَ إذا ومتَى وأيٍّ وأينَ وإنْ[(١٣)] شرطًا[(١٤)]". (تزادُ أيضًا معَ أَيَّانَ شرطًا[(١٥)]). ذكرَهُ في التسهيلِ[(١٦)]. قالَ أبو حيان: "وزَعَمَ بعضُهُم[(١٧)] أَنَّها لا تزدادُ مَعَها، وليسَ بصحيحٍ، إذ قد جاءَ السَّماعُ بذلكَ، قالَ:

فأَيَّانَ ما تَعدِلْ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلِ[(١٨)] [(١٩)]

قولُهُ[(٢٠)]: "ولاَ معَ الواوِ بعدَ النَّفي[(٢١)]". قَلَّ مَنْ ذَكَرَ هذا، ولهذا لم يوردْهُ ابنُ هشام في المغني في أماكنِ زيادةِ "لا" وقد تعقَّبَهُ بعضُهُم بأَنَّها تفيدُ حينئذ معنىً على طريقِ التأسيسِ لا التأكيدِ، فلا تكونُ زائدةً، فإِنَّكَ إذا قلتَ: ما جاءَني زيدٌ ولاَ عمرٌو، أفادَتْ نفيَ المَجيءِ عن[(٢٢)] كلٍّ واحدٍ نصًّا، ولو قلتَ: ما جاءَني زيدٌ وعمرٌو، أفادتْ نفيَ الحُكْمِ على[(٢٣)] جهةِ الاجتماعِ، حكاهُ ابنُ القوَّاسِ في شرحِهِ[(٢٤)].

---

(١) قوله: بياض في ق.
(٢) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨١.
(٣) مغني اللبيب ١٠٦. وينظر الهمع ٤/٣٧١.
(٤) ينظر الجنى الداني ٢٥٢.
(٥) قوله: بياض في ق.
(٦) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨١.
(٧) التسهيل ٢٤٥.
(٨) مغني اللبيب ٢٩.
(٩) كذا: ساقطة من ر.
(١٠) في د: وما حكى، بدلا من: ولم يحك، وهو وجه.
(١١) مغني اللبيب ١٦٢. وينظر الهمع ٤/٣٧٤.
(١٢) قوله: بياض في ق.
(١٣) وإن: ساقطة من ق.
(١٤) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٤.
(١٥) تزداد أيضًا مع أيان شرطًا: ساقطة من ت.
(١٦) التسهيل ٢٣٩.
(١٧) في د: ابن عصفور، بدلا من بعضهم.
(١٨) عجز بيتٍ لأمية بن أبي عائذ الهذلي (ديوان الهذليين ٢/١٩٤) ورواية البيت فيه:
إذا النَّعجةُ الأذناء كانت بقفرةٍ فأَيَّانَ ما تعدل لها الدهرَ تنزلِ
ويروى (العيناء) و(العجفاء) بدلا من(الأذناء)، و(باتت) بدلا من (كانت).ينظر شرح العمدة ٣٦٢ - ٣٦٣. والبحر المحيط ٤/٤١٩. والهمع ٤/٣٤١. والأشموني ٤/١٠.
(١٩) ينظر قول أبي حيان في الهمع ٤/٣٤١.
(٢٠) قوله: بياض في ق.
(٢١) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٤.
(٢٢) في ت: عند.
(٢٣) في ت: عن، وهو تحريف.
(٢٤) شرح الكافية ورقة ١٥٢.

قولُهُ[١]: "**وقَلَّتْ قَبْلَ أَقْسِم**[٢]". قالَ ابنُ القواس: "هذا ضعيفٌ، والأظهرُ أنَّها نفيٌ لِمَا حُكِيَ عنهم من إنكارِ البعثِ[٣]". وضَعَّفَهُ أيضًا ابنُ هشام في المغني[٤].

قولُهُ[٥]: "**حرفُ التَّوَقُّعِ قَد، (وفي المضارعِ للتَّقليلِ**[٦]". فيهِ أُمورٌ:

الأوّلُ: يحتملُ قولُهُ: "حرفُ التَّوَقُّعِ قد"[٧] [٨]) أَنَّهُ خاصٌّ بالماضِي، وأَنَّهُ عامٌّ فيهِ وفي المضارعِ، وعلى الأوَّلِ شَرَحَ ابنُ القواس[٩]، وهوَ المذكورُ في التَّسهيلِ[١٠]. والظَّاهرُ هو الثاني فإِنَّهُ المنقولُ. قالَ ابن هشام في المغني: "أحدُها: التَّوقُّعُ، وذلكَ مَعَ المضارعِ واضحٌ[١١]، كقولِكَ: قَدْ يقدمُ الغائبُ اليومَ، إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَهُ: وأمَّا معَ الماضي فأثبتَهُ الأكثرونَ، وأنكرَ بعضُهم كونَها للتوقُّعِ معَ الماضي، وقالَ: التوقُّعُ انتظارُ[١٢] الوقوعِ والماضي قَد وقَعَ. ومرادُ المثبتينَ لذلكَ أنَّها تدلُّ على أنَّ الفعلَ الماضي كانَ قبلَ الإخبارِ مُتوقَّعًا، لا أَنَّهُ الآنَ متوقَّعٌ[١٣]". قالَ أبو حيان: "الذي تلقفناهُ[١٤] من أفواهِ الشيوخِ[١٥] بالأندلسِ، أنَّها حرفُ تحقيقٍ إذا دخلتْ على الماضي، وحرفُ توقُّعٍ إذا دخلتْ على المستقبلِ[١٦]".

الثاني: قالَ ابنُ هشام: "الذي يظهرُ لي قولٌ ثالثٌ، وهو أنَّها لا تفيدُ التوقُّعَ أصلاً، أمَّا في المضارعِ فلأنَّ قولَكَ: يَقدمُ الغائبُ، يفيدُ التَّوقُّعَ بدونِ قَدْ؛ إذِ الظَّاهرُ من حالِ المُخْبِرِ عن مستقبلٍ أَنَّهُ متوقَّعٌ لَهُ، وأمَّا في الماضي، فلأنَّهُ لو صَحَّ إثباتُ التَّوقُّعِ لها بمعنَى أَنَّها تدخُلُ على ما هو متوقَّعٌ لصَحَّ[١٧] أنْ يُقالَ في:"[١٨] لا رجُلَ" بالفتحِ إِنَّها للاستفهامِ، لأنَّها لا تدخلُ إلاَّ جوابًا لِمَنْ قالَ: هَلْ مِنْ رجلٍ، ونحوُهُ، فالذي بعدَ "لا[١٩] " مُستَفْهَمٌ (**١٣٩/أ**) عنهُ من جهةِ شخصٍ آخرَ، كَمَا أنَّ الماضي بعدَ قَدْ متوقَّعٌ كذلكَ. قالَ: وعبارةُ ابنِ مالك في ذلكَ حسَنَةٌ، فإنَّهُ قالَ: إنَّها تدخلُ على ماضٍ متوقَّعٍ، ولم يَقُلْ إنَّها تفيدُ التوقُّعَ، ولم يتعرَّضْ للتوقعِ في الداخلةِ على

---

(١) قوله: بياض في ق.
(٢) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٤.
(٣) شرح الكافية ورقة ١٥٢.
(٤) مغني اللبيب ٣٢٨ – ٣٢٩.
(٥) قوله: بياض في ق.
(٦) الكافية ٢٠. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٧. وينظر في مسألة (قد) الجنى الداني ٢٦٩ – ٢٧٤.
(٧) من (وفي..) إلى(.. قد) ساقطة من د.
(٨) ساقطة من ت.
(٩) شرح الكافية ورقة ١٥٣.
(١٠) التسهيل ٢٤٢، ٢٤٣.
(١١) في ر: وأوضح. وفي ت: أوضح، وكلاهما تحريف.
(١٢) في د: إظهار، وهو تحريف.
(١٣) مغني اللبيب ٢٢٧ – ٢٢٨. وينظر الهمع ٤/٣٧٨.
(١٤) في ر، ظ: تلقيناه، وهو وجه.
(١٥) في ق: المشايخ، وهو وجه.
(١٦) ينظر قول أبي حيان في الجنى الداني ٢٧٠. والهمع ٤/٣٧٨.
(١٧) في د: لوضوح، وهو تحريف.
(١٨) في ت: الا، وهو تحريف، وفي د: نحو لا، بزيادة: نحو.
(١٩) ساقطة من د.

المضارعِ البتَّةَ، وهذا هو[١] الحَقُّ[٢]".

الثالث: بقيَ من معاني "قد" التحقيقُ في الماضي والمضارعِ، ذكرَهُ في التسهيلِ[٣]، والتقريبُ في الماضي، ذكرَهُ في التسهيلِ أيضًا[٤]، والتَّكثيرُ في المضارعِ، ذكرَهُ في المغني عن سيبويهِ[٥]، والنفيُ، وهوَ غريبٌ حكاهُ ابنُ سيده، وأشارَ إليهِ في التسهيلِ[٦].

قوله[٧]: "والهمزة أعمّ تصرّفًا تقول:... إلى آخره[٨]".

ذكرَ أربعةَ أحكام انفردت بها الهمزة عن هل، وبقيت أحكام أُخر، ذكرتُها في حاشية المغني المسمّاة بالفتح القريب، وفي الأشباه والنظائر النحوية[٩].

قولُهُ[١٠]: "حرفُ الرَّدعِ: "كَلاَّ" وبمعنَى حَقًّا[١١]". (اختارَ مذهبَ الكسائي في تعيينِ المعنَى الثاني لها أنَّها معنَى حقًّا[١٢].) وقد قالَ ابنُ هشام: "إِنَّهُ لا يَطَّرِدُ، وإنَّ قولَ أبي حاتم: إِنَّها تكونُ بمعنى "أَلاَ" الاستفتاحيةِ أَوْلَى منهُ قولُ النَّضرِ بن شُميل[١٣]: إِنَّها تكونُ حرفَ جوابٍ بمنزلَةِ إيْ، لا أنَّهُ أكثرُ اطِّرادًا[١٤]".

(١) ساقطة من ت.
(٢) مغني اللبيب ٢٢٨. وينظر الهمع ٤/٣٧٨.
(٣) التسهيل ٢٤٢، ٢٤٣.
(٤) المصدر السابق ٢٤٢.
(٥) مغني اللبيب ٢٣١. وينظر الكتاب ٤/٢٢٣ – ٢٢٤. والهمع ٤/٣٧٩.
(٦) ينظر الهمع ٤/٣٧٩.
(٧) قوله: بياض في ق.
(٨) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٨.
(٩) الأشباه والنظائر ٢/١١١ – ١١٢.
(١٠) قوله: بياض في ق.
(١١) الكافية ٢١. شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٠.
(١٢) من (اختار..) إلى (.. حقا) ساقطة من د. وينظر الوقف على كلا وبلى ١٠٢. البرهان ٤/٣١٥.
(١٣) هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي أبو الحسن المتوفى سنة ٢٠٣ هـ. طبقات النحويين للزبيدى ٥٣ – ٦٠. وفيات الأعيان ٥/٣٩٧ – ٤٠٥. الأعلام ٨/٣٥٧ – ٣٥٨.
(١٤) مني اللبيب ٢٥٠.

بابُ الإخبارِ بالَّذي والألفِ واللَّامِ

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ والعبارةُ لها[١]: "وإذا أخْبَرْتَ بالَّذي صَدَّرْتَهَا[٢]". قالَ أبو حيان: هذا إطلاقٌ في محلِّ التقييدِ، لأنَّ المُخبَرَ عنهُ إذا كانَ اسمَ استفهامٍ يجبُ تقديمُهُ ولا يُقَدَّمُ[٣] " الذي" فيقالُ في الإخبارِ[٤] عن " أيٍّ " مِنْ: أيُّهم قائمٌ: أيُّهم[٥] الذي هو[٦] قائمٌ، ومِنْ: أيُّ رجلٍ كانَ أخاكَ: أيُّهُم الذي هو كانَ أخاكَ[٧]. قالَ: ولذلكَ عَدَلَ أبو علي الفارسي عن ذِكْرِ التَّقديمِ[٨]، فقالَ: أُلحِقَ الكلامَ الذي[٩]. لتندرجَ[١٠] فيهِ[١١] هذهِ المسألةُ. قالَ: ولو كانَ الإخبارُ عن اسمٍ دخلتْ عليهِ أداتُهُ، قُدِّمَتْ على الذي، فيُقَالُ عن زيدٍ مِن: أزيدٌ أخوكَ؟ الذي هو أخوكَ زيدٌ[١٢] ؟

قولُ الألفيَّةِ[١٣]:

ما قِيلَ أخْبِرْ عَنْهُ بالَّذي خَبَرْ ... عَنِ الَّذي مُبتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ[١٤]

قِيلَ: "كانَ ينبغي أنْ يقولَ: ما قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بالذي خَبَرْ هوَ أوْ خلفُهُ، كَمَا قالَ[١٥] نظيرَ ذلكَ في التسهيلِ[١٦]، ليشملَ الضميرَ المتَّصِلَ[١٧]". (وكذا قولُ ابنِ الحاجبِ "وأخَّرْتَهُ[١٨]"، كانَ ينبغي أنْ يزيدَ: أو خلفهُ[١٩]). وأجابَ ابنُ قاسم: "بأنَّهُ لا يخفَى أنَّ الضميرَ المتَّصِلَ لا يمكنُ تأخيرُهُ إلاَّ بعدَ انفصالهِ، فلم يحتَجْ إلى التنبيهِ عليهِ لوضوحِهِ[٢٠]".

قولُهُما والعبارةُ للكافيةِ[٢١]: "ضميرُ الْهَا[٢٢]". قالَ أبو حيان: كانَ ينبغي أنْ يشترطَ فيهِ أنْ يكونَ الضميرُ[٢٣] غائبًا مطلقًا، سواءٌ كانَ المُخْبَرُ عَنْهُ(١٣٩/ب) مظهَرًا أمْ مضمرًا، لمتكلِّمٍ

---

(١) باب الإخبار بالذي والألف واللام، قول الألفية والكافية والعبارة لها: بياض في ق. و: والكافية والعبارة لها: ساقطة من د.

(٢) في الأصـــل، ر، ت، ق، د، س: قدرتها، وهو تحريف، وما أثبته من ظ. وينظر الألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٦٠.

(٣) في ت: ولا تقدم، وهو وجه.

(٤) ساقطة من د.

(٥) في ت: أنتم، وهو تحريف.

(٦) في د: هو الذي، بزيادة: الذى.

(٧) الارتشاف ٢٤٩. والهمع ٥/٢٩٨.

(٨) في ت: التقدم، وهو تحريف.

(٩) الإيضاح العضدي ١/٥٧.

(١٠) في ر: يندرج. وفي ق: يستدرج، وكلاهما تحريف. وفي ت، ظ: ليندرج، وهو وجه.

(١١) في ت: في.

(١٢) ينظر الإيضاح العضدي ١/ ٥٧.

(١٣) قول الألفية: بياض في ق.

(١٤) الألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٦٠.

(١٥) في د: قيل.

(١٦) التسهيل ٢٥١.

(١٧) ينظر في شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٩٣.

(١٨) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٤٤.

(١٩) من (وكذا..) إلى (.. أو خلفه) ساقطة من ت.

(٢٠) شرح الألفية ٤/٢٩٣.

(٢١) قولهما والعبارة للكافية: بياض في ق.

(٢٢) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٤٤. والألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٦٠.

(٢٣) ساقطة من ق.

أمْ[١] لمخاطَب.

قولُ الألفيَّة[٢]:

قَبُولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لِمَا أُخْبِرَ عنهُ هَهُـنَا قَدْ حُتِمَـا
كَذا الغِنَى عَنْهُ بأَجْنَبِيٍّ آوِ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ ما رَعَوْا[٣]

فيهِ أُمورٌ:

الأوّلُ: قالَ في شرحِ الكافيةِ: "كانَ في اشتراطِ[٤] جوازِ الاستغناءِ عنهُ بمضمرٍ ما يُغْنِي عَنِ اشتراطِ قبولِهِ[٥] التعريفَ، لكنْ ذكرتُهُ زيادةً في البيانِ[٦]".

الثاني: استثنَى في شرحِ الكافيةِ من شرطِ الاستغناءِ عنهُ بأجنبيٍّ، ما لو كانَ الضميرُ عائدًا إلى اسمٍ من جملةٍ أُخرى، فإنَّهُ يجوزُ الإخبارُ عنهُ، نحوُ أَنْ يُذْكَرَ إنسانٌ[٧] فيقولُ[٨]: لقيتُهُ[٩]. فيجوزُ الإخبارُ عن الهاءِ، فيُقالُ: الذي لقيتُهُ هو. قالَ: نبَّهَ على ذلكَ الشلوبين مستدركًا[١٠] على الجزولي في قولِهِ: وأنْ لا يكونَ قبلَ الإخبارِ عائدًا على شيءٍ[١١]. انتهى. قالَ أبو حيان: وقد وافقَ ابنُ عصفور الشلوبينَ على جوازِ ذلكَ، لكنْ خالفَ الشلوبين الصغير، وقالَ إنَّ ما ذكرَهُ أبو علي الشلوبين غيرُ[١٢] صحيحٍ. قالَ أبو حيان: ونكتةُ الخلافِ هل شرطُ هذا الضميرِ أنْ لا يكونَ[١٣] عائدًا على شيءٍ قبلَهُ، أو شرطُهُ أنْ لا يكونَ رابطًا[١٤] ؟

الثالث: بقيَ من الشروطِ جوازُ استعمالِهِ مرفوعًا، وجوازُ استعمالِه مثبتًا، وأنْ يكونَ[١٥] بعضَ ما يُوصَفُ بِهِ من جملةٍ أو جملتينِ، في حكمِ جملةٍ واحدةٍ، كالشَّرْطِ والجزاءِ، وإمكانُ الاستفادةِ. ذَكَرَ هذهِ الأربعَةَ في التسهيلِ[١٦]، والأوَّلَيْنِ في الكافيةِ الشافيةِ[١٧]، وهيَ أيضًا واردةٌ

---

(١) في ت، د: أو، وهو وجه. وفي ق: أي، وهو تحريف.
(٢) قول الألفية: بياض في ق. (٣) الألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٦٢ – ٦٣.
(٤) ساقطة من د. (٥) في د: قبول، وهو وجه.
(٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٧٥. وينظر الأشموني ٤/٥٨.
(٧) في ت: الإنسان، بزيادة: أل التعريف.
(٨) في الأصل ر، د، ق، س: فيقول، وما أثبته من ت، ظ.
(٩) في ر: ألقيته، وهو تحريف.
(١٠) في ق: مستدركا به، بزيادة: به، وهو وجه.
(١١) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٧٤. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٩٦، ٢٩٧.
(١٢) في د: على، وهو تحريف.
(١٣) أن لا يكون: ساقطة من د.
(١٤) الارتشاف ٢٤٨. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٩٦. الهمع ٥/٣٠١.
(١٥) في ق: وأن لا يكون، بزيادة: لا.
(١٦) التسهيل ٢٥١. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٢٩٨.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٧٠-١٧٧١.

على كافيةِ ابنِ الحاجبِ، وإنْ كانَ الذي يُرادُ الإخبارُ عنْهُ معطوفًا ومعطوفًا عليهِ، اشتُرِطَ[١] اتِّحادُ العاملِ حقيقةً أوْ حكمًا، ذكرَهُ في التسهيلِ[٢].

قولها[٣]: "إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ[٤]". بقيَ شرطٌ ثانٍ، وهوَ أنْ يكونَ موجبًا، غيرَ منفيٍ، ذكرَهُ في التَّسهيلِ[٥]، وهوَ أيضًا واردٌ على قولِ الكافيةِ: "وكذلكَ الألفُ واللّام في الجملةِ الفعليَّةِ خاصَّةً[٦]".

تَنْبيهٌ[٧]:

ظاهرُ عبارةِ الألفيةِ والكافيةِ[٨]، "الذي" "أعمُّ في بابِ الإخبارِ من الألفِ واللّامِ، وهوَ كذلكَ، لكنْ ذَكَرَ الأخفشُ مسألتينِ يجيزُ فيهما بـــ"ألْ" ولا يصحُّ الإخبارُ فيهما بـــ"الذي": **الأُولى**: قامَتْ جارِيَتَا زيدٍ لا قعدَتَا. (فإذا أخبرتَ عن زيد، قلتَ: (القائمُ جاريتاهُ لا القاعدتانِ زيدٌ. ولو أَخبَرْتَ بالذي فقلتَ: الذي قامَتْ جاريتَاهُ[٩]) لا الذي قعدتا[١٠]) لم يَجُزْ، أنَّهُ لا ضميرَ يعودُ من الجملةِ المعطوفةِ. **الثانية**: المضروبُ(١٤٠/أ) الوجهِ زيدٌ. ولا يجوزُ الذي ضُرِبَ[١١] الوجهُ زيدٌ[١٢].

---

(١) في ت، ق: اشتراط.

(٢) التسهيل ٢٥١.

(٣) قولها: بياض في ق.

(٤) الألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٦٤.

(٥) التسهيل ٢٥١.

(٦) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٤٤.

(٧) تنبيه: بياض في ق.

(٨) والكافية: ساقطة من ت.

(٩) من (القائم..) إلى (.. جاريتاه) ساقطة من ت.

(١٠) من (فإذا..) إلى (.. قعدتا) ساقطة من د.

(١١) في ر: يضرب.

(١٢) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٣٠٠.

بابُ العَدَدِ

قولُ الكافيةِ[1]: "أسماءُ العَدَدِ[2]: ما وُضِعَ لكمِّيَّةِ آحادِ الأَشياءِ[3]". قالَ ابنُ القواس: "لو اقتصرَ على ما وُضِعَ لكميَّةِ الآحادِ لكانَ كافيًا[4]".

قول الكافية والألفيَّة والعبارةُ لها[5]:

ثلاثةٌ بالتّاءِ قُلْ لِعَشَرَهْ   في عَدِّ ما آحادُهُ مُذكَّرَهْ[6] "

محلُّ ذلكَ إذا ذُكِرَ المعدودُ، فإنْ حُذِفَ، جازَ حذفُ التاءِ مع[7] المذكَّرِ، ومنهُ[8] حديثُ "مَنْ صامَ رَمَضَانَ وأَتبَعَهُ ستًّا من شوّالٍ[9]". ذكرَهُ ابنُ هشام في الجامعِ[10]. ويُستثنَى أيضًا ما كانَ لفظُهُ مذكَّرًا ومعناهُ مؤنَّثًا[11]، أو بالعكسِ، فإنَّهُ يجوزُ فيهِ الوجهانِ، وقد ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ[12].

قول الألفيَّة[13]:

...... والمُمَيِّزَ اجْرُرِ   جمعًا بلفظِ قلَّةٍ في الأكثرِ[14]

قيَّدَهُ في العمدةِ وشرحِها بِمَا إذا كانَ المعدودُ غيرَ المئةِ، فإنْ كانَ إيَّاها أُفْرِدَ[15]، وقد نبَّهَ عليه ابنُ الحاجب فقالَ: "إلاَّ في ثلاثمئةٍ إلى تسعمئةٍ وكانَ قياسُهُ مئاتٍ أو مئينَ[16]". وهو استثناءٌ مهمٌّ[17] لا بُدَّ[18] منهُ، نَعَمْ، يَرِدُ[19] عليهِ أَنَّهُ أطلقَ الجمعَ ولا بُدَّ من تقييدِهِ بالقلَّةِ كَمَا في الألفيةِ، ويَرِدُ عليهما معًا[20]: أَنَّهُ[21] يجبُ كونُهُ جمعَ تكسيرٍ، وأمَّا جمعُ التَّصحيحِ وإنْ كانَ للقلَّةِ فلا يُضافُ إليهِ غالبًا إلاَّ إنْ أُهمِلَ غيرُهُ، أو جاورَ ما أُهمِلَ أوْ قلَّ[22] استعمالُ غيرِهِ، واستثنَى في شرحَي[23] الكافيةِ والعمدةِ من قولِهِ: "بلفظِ قلَّةٍ". ما إذا أُهمِلَ جمعُ القلَّةِ، فإنَّهُ يُضافُ إلى جمعِ الكثرةِ[24].

---

(١) باب العدد، قول الكافية: بياض في ق.

(٢) في ر: الأعداد، وهو وجه.

(٣) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٤٥.

(٤) شرح الكافية ورقة ٨٩.

(٥) قول الكافية والألفية والعبارة لها: بياض في ق.

(٦) الألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٦٧. والكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٤٧

(٧) في ر: التابع، بدلا من: التاء مع، وهو تحريف.

(٨) في ت: وفيه، وهو تحريف.

(٩) صحيح الترمذي ٣/٢٩٠. وفي سنن ابن ماجه ١/٥٤٧ برواية".. ثم أتبعه بستٍ.."

(١٠) الجامع الصغير ٩٩ – ١٠٠.

(١١) في الأصل ت: مؤنث، وهو وجه، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٢) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٥٥.

(١٣) قول الألفية: بياض في ق.

(١٤) الألفية ٦٠. شرح ابن عقيل ٤/٦٧.

(١٥) شرح العمدة ٥١٧، ٥١٨.

(١٦) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٥٢.

(١٧) في ت: مبهم، وهو تحريف.

(١٨) في د: الإبدال، وهو تحريف.

(١٩) في د: ويرد، بزيادة: الواو، وهو وجه.

(٢٠) في ت: معنى، وهو تحريف.

(٢١) في ق: لأنه، وهو تحريف.

(٢٢) أو قل: ساقطة من ت. وفي د: وقال، وهو تحريف.

(٢٣) في ت: شرح. وفي د: شرح التسهيل وشرحي.

(٢٤) شرح العمدة ٥١٨. وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٣.

قولُ الألفيَّة[١]: "وَمَيِّزِ العشْرِينَ للتِّسعينَا. بواحد[٢]". أجازَ بعضُهُم أنْ يُقَالَ: عندي عشرونَ دراهمَ[٣] لعشرينَ رجلاً، قاصدًا: أنَّ لكلِّ واحدٍ منهم عشرينَ[٤]. قالَ في شرحِ التَّسهيلِ[٥]: "وهذا إذا دعَتِ الحاجةُ إليهِ فاستعمالُهُ حسنٌ، وإنْ لم تستعملْهُ العربُ لأنَّهُ استعمالٌ لا يُفْهَمُ[٦] معناهُ بغيرِهِ، ولا يُجْمَعُ مُمَيِّزُ عشرينَ وبابُهُ في غيرِ هذا النَّوعِ" انتهى.

قولُها[٧]: "وعَجزٌ قد يُعرَبُ[٨]". ذكرَ في شرحِ التسهيلِ[٩]: أنَّ ذلكَ لغةٌ ضعيفةٌ، وأنَّهُ لا يقاسُ عليهِ. قالَ ابنُ قاسم: "وإذا ثبتَ كونُها لغةً لم يمتنعِ القياسُ عليها، وإنْ كانتْ ضعيفةً[١٠]".

قولُ الكافيةِ[١١]: "وفي ثَمانِي عَشرَةَ فَتْحُ الياءِ، وجاءَ إسكانُها، وحذفُها شاذٌّ بفتحِ النُّونِ[١٢]". بقيَ لغةٌ رابعةٌ، وهيَ: حذفُ الياءِ وكسرُ النُّونِ، ذَكَرَها ابنُ مالك في الكافيةِ الشافيةِ وشرحِها، وعبارتُهُ:

وافْتَحْ أَوَ اسكُنْ يا ثمانِي عَشَرَهْ أَوِ احْذِفِ إثْرَ فَتْحةٍ أَو كَسْرَهْ[١٣]

قول الألفيَّة[١٤]:

(١٤٠/ب) وإنْ تُرِدْ بَعضَ الَّذي[١٥] مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إليهِ.......[١٦]

هذا مذهبُ الجمهورِ، واختارَ في التسهيلِ إعمالَ ثانٍ دونَ ثالثٍ وما بعدَهُ[١٧]. قالَ: لأنَّ العربَ تقولُ ثَنَّيْتُ الرجلينِ، إذا كنتَ الثاني منهما، فَمَنْ قالَ: ثانٍ اثنينِ بهذا المعنى عُذِرَ، لأنَّ لَهُ فِعْلاً، ومَنْ قالَ: ثالثٌ ثلاثةً لم يُعْذَرْ، لأنَّهُ لا فِعْلَ لَهُ[١٨].

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ والعبارةُ لها[١٩]: "وتقولُ حادي عشَرَ، أَحَدَ[٢٠] عَشَرَ، على الثاني خاصَّةً[٢١]". قالَ ابنُ قاسم: "قد أجازَهُ سيبويهِ[٢٢] وجماعةٌ من المتقدِّمينَ على الأوَّلِ أيضًا، قياسًا

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦١. شرح ابن عقيل ٤/٧٣.
(٣) في ر: درهم، وهو تحريف.
(٤) ينظر الارتشاف ١٥٢.
(٥) أي ابن مالك، وينظر قوله هذا في شرح الألفية لابن قاسم ٤/٣١٣ – ٣١٤.
(٦) لا يفهم: ساقطة من د.
(٧) قولها: بياض في ق.
(٨) الألفية ٦١. شرح ابن عقيل ٤/٧٤.
(٩) أي ابن مالك، وينظر قوله هذا في شرح الألفية لابن قاسم ٤/٣١٦.
(١٠) شرح الألفية ٤/٣١٦.
(١١) قول الكافية: بياض في ق.
(١٢) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٥٢.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٨.
(١٤) قول الألفية: بياض في ق.
(١٥) بعض الذي: ساقطة من ق.
(١٦) الألفية ٦١. شرح ابن عقيل ٤/٧٦.
(١٧) التسهيل ١٢١.
(١٨) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٤/٣١٩. والهمع ٥/٣١٥ – ٣١٦. والأشموني ٤/٧٤
(١٩) قول الألفية والكافية والعبارة لها: بياض في ق.
(٢٠) في د: وإحدى، وهو تحريف.
(٢١) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٥٨. والألفية ٦١. شرح ابن عقيل ٤/٧٨.
(٢٢) ينظر الكتاب ٣/٥٦٠. المقتضب ٢/١٨٢. الإنصاف مسألة ٤٤.

لا سماعًا، فيقالُ: رابعَ عَشَرَ، ثلاثَةَ عَشَرَ، (وإنَّما أجازوهُ بشرطِ الإضافةِ، ولا يجوزُ أنْ ينتصبَ ما بعدَهُ[1] [2] "). وكذا ذكرَهُ ابنُ القواس، ونسبَهُ لأكثرِ النُّحاةِ[3].

قولُ الكافيةِ[4]: "وإنْ شئتَ حادي أحَدَ عَشَرَ[5]". بقيَ صورةٌ ثالثةٌ، وهي الاقتصارُ على المركَّبِ الأوَّلِ، ويُقالُ: حادي عَشَرَ، وقد ذكرَها في الألفيةِ بقولِه: "وشاعَ الاسْتِغْنَا بحادي عَشَرَا[6]". وعبارةُ شرحِ الكافيةِ: "وقد يُقْتَصَرُ على المركَّبِ الأوَّلِ باقيًا بناؤُهُ وربَّما أُعْرِبَ[7]". وذكرَ ابنُ القواس في هذهِ الصورةِ: أَنَّهُ حُذِفَ العجزُ من الأوَّلِ، والصَّدْرُ من الثاني[8]. وبِهِ جَزَمَ ابنُ هشامٍ في الجامعِ[9].

تنبيهٌ[10]:

قالَ أبو حيان: أمَّا عشرون وسائرُ العقودِ إلى تسعين[11]، والمئةُ والألفُ، فلم يُسمَعْ من العربِ بناءُ اسمِ فاعلٍ[12] منها، لم يقولوا: عاشِرَ عشرين، ولا ثالِثَ ثلاثين، ولا رابِعَ أربعين، والقياسُ يقتضي أنْ لا يقالَ من ذلكَ إلاَّ ما سُمِعَ، لأنَّ الاشتقاقَ من الأسماءِ الجامدةِ لا يُقاسُ لقلَّتِهِ، والذي ذُكِرَ من ذلكَ: هذا عاشِرَ عشرين، وقالَ الكسائي تقولُ[13]: هذا الجزءُ العاشِرَ عشرين وقياسُهُ: الثالثَ ثلاثين، والرابعَ أربعين.... إلى آخرِهِ[14]. وقالَ سيبويهِ والفراءُ: هذا الجزءُ العشرون[15]، وهذهِ الورقةُ العشرون[16]، على معنًى[17] تمامِ العشرين، فتحذفُ التَّمامَ[18]. وقالَ بعضُهُم: تقولُ: هذا متمِّمُ عشرين أو مكمِّلُ عشرين، وهذا ليسَ بشيءٍ، لأَنَّهُ لا يلزمُ أنْ يُتَمِّمَ نفسَهُ أو يكمِّلَ نفسَهُ. وقالَ أبو علي: في العقودِ كلِّها هو المُوفي كذا، وهيَ المُوفيةُ كذا[19]، كقولِكَ: الموفِي عشرين والموفيةُ عشرين. وقالَ بعضُ أصحابِنا: الصَّحيحُ أنْ يُقالَ: هو كمالُ العشرين أَوْ تمامُ العشرين، أوْ يأتي بأَسماءِ العقودِ فيقولُ: العشرونَ والثلاثونَ والأربعونَ[20] إلى تمامِ العقودِ[21]". انتهى.

---

(١) شرح الألفية ٣٢٢/٤.
(٢) من (وإنما..) إلى (.. ما بعده) ساقطة من د.
(٣) شرح الكافية ورقة ٩٢.
(٤) قول الكافية: بياض في ق.
(٥) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٥٨/٢ وفيهما: وإن شئت قلت حادي..
(٦) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٧٨/٤.
(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٨٦/٣.
(٨) شرح الكافية ورقة ٩٢.
(٩) الجامع الصغير ١٠٠.
(١٠) تنبيه: بياض في ق.
(١١) في ق، د: التسعين، وهو وجه.
(١٢) في ر، ظ: الفاعل، وهو وجه.
(١٣) في الأصل، ر، ت، ق، س: يقول، وما أثبته من د. ظ وهو أنسب.
(١٤) المخصص ١١١/١٧. والهمع ٣١٨/٥.
(١٥) في ت، د: العشرين، وهو خطأ.
(١٦) في ت: العشرين، وهو خطأ.
وينظر رأيهما في شرح الألفية لابن قاسم ٣٢٣/٣. والهمع ٣١٨/٥.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣١٣/٤. والهمع ٣١٨/٥.
(١٩) ساقطة من د.
(٢٠) في ر: عشرون وثلاثون وأربعون، وما أثبته أنسب.
(٢١) الارتشاف ١٦٢. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣٢٣/٤.

بابُ كَمْ وكَأَيِّن وكَذَا

قولُ الألفيَّةِ[١]:

(١٤١/أ) مَيِّزْ في الاستفْهامِ كَمْ بِمثْلِ مَا مَيِّزتَ عشرِينَ...[٢]

قالَ في التسهيلِ والعمدةِ: إلاَّ أنَّ هذا جائزُ الانفصالِ في الاختيارِ[٣]، وذلكَ مخصوصُ الانفصالِ بالاضطرارِ[٤].

قولُ الكافيةِ[٥]:: "**فكَمِ الاستفهاميةِ مميِّزُها منصوبٌ**[٦]". قالَ ابنُ مالك في كتبِهِ: ويجوزُ جرُّهُ إنْ دخلَ على "كَمْ" حرفُ جرٍّ[٧]. وقد ذكَرَ هذهِ الصورةَ في الألفيةِ[٨].

قولُهُمَا والعبارةُ للكافيةِ[٩]: "**والخبريةُ مجرورٌ**[١٠]". شرطُهُ الاتِّصالُ[١١]، فإنْ فُصِلَ، نُصِبَ حملاً على "مَا[١٢] " الاستفهاميةِ، ذكرَهُ في التَّسهيلِ والعمدةِ والكافيةِ الشافيةِ وشروحِها[١٣].

قولُهُمَا[١٤]: "**مُفْرَدٌ ومجموعٌ**[١٥]". قالَ أبو حيان: (يُشعِرُ[١٦] بتساوي الأمرينِ، ونصَّ النَّحويونَ على أنَّ الإفرادَ أكثرُ وأفصحُ من الجمعِ[١٧].

قولُ الألفيَّةِ[١٨]: "**كَعَشْرَةْ أَوْ مئة**[١٩]". قالَ أبو حيان:[٢٠]) يُشْعِرُ بأنَّ سببَ الجمعِ والإفرادِ هوَ التَّشبيهُ بهما، وهوَ مخالفٌ لِمَا نُقِلَ عَنِ النَّحويينَ في ذلكَ، لأنَّ أبا علي الفارسي وجماعةً قالُوا: جرتْ في تمييزِها بالمفردِ مجرَى ثلاثمئة وأربعمئة لِمَا كانَ معناهَا التَّكثيرُ، فأُضيفَتْ إلى الفردِ، كمَا أنَّ الثلاثَ والأربعَ مضافانِ إلى مئةٍ، وهيَ[٢١] مفردٌ، ومَنْ أضافَها إلى الجمعِ فعلى قولِ مَنْ قالَ: ثلاث سنينَ، (ولذلكَ كانتْ إضافتُها إلى المفردِ، أفصحُ، كما أنَّ ثلاثمئةٍ أفصحُ من ثلاثِ سنينَ[٢٢]).

---

(١) باب كم وكأيِّن وكذا، قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٨٢/٤.
(٣) في ق: الأخبار، وهو تحريف.
(٤) التسهيل ١٢٤. وشرح العمدة ٥٣١.
(٥) قول الكافية: بياض في ق.
(٦) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٩٦/٢.
(٧) ينظر التسهيل ١٦٧. شرح العمدة ٥٣١.
(٨) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٨٢/٤.
(٩) قولهما والعبارة للكافية: بياض في ق.
(١٠) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٩٦/٢. والألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٨٣/٤.
(١١) في ت: الانفصال، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من د، ظ.
(١٣) التسهيل ١٢٤. وشرح العمدة ٥٣١. وشرح الكافية الشافية ١٧٠٥/٤.
(١٤) قولهما: بياض في ق.
(١٥) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٩٦/٢. والألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٨٣/٤.
(١٦) في ر: مشعر، وهو وجه.
(١٧) ينظر الارتشاف ١٦٤. شرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢. شرح الكافية للرضي ٩٧/٢. والهمع ٨١/٤.
(١٨) قول الألفية: بياض في ق.
(١٩) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٨٣/٤.
(٢٠) من (يشعر..) إلى (.. أبو حيان) ساقطة من ت.
(٢١) في د: هنا، بدلا من: وهي. وفي د: والأربع والثلاثة وهي، بزيادة: والأربع والثلاثة.
(٢٢) من (ولذلك..) إلى (.. سنين) ساقطة من ت.

قالَ ابنُ كيسان وآخرون: سببُ ذلكَ شِبْهُهَا برُبَّ، فكما أنَّ[١] رُبَّ تارةً تجرُّ المفردَ وتارةً تجرُّ الجمعَ، أُجْرِيَتْ مجرَاها. قالَ: ويمكنُ[٢] أنْ يُقالَ: إنَّهُ لم يَقْصِدْ[٣] بالتشبيهِ بيانَ السَّبَبِ، بَلِ الحُكْمُ فقط.

قول الألفيَّةِ[٤]: "كَكَم كأيِّنْ وكذا[٥]". في تعليقِ ابنِ هشامٍ: "قِيلَ كانَ حَقُّهُ أنْ يقولَ كَكَمِ الخبريةِ. يعني[٦] كما[٧] صنعَ في الكافيةِ الشافيةِ والتسهيلِ[٨].

قـــالَ: والجوابُ: أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ التَّرَدُّدُ حملناهُ على"كَم" التي هي أقربُ مذكورٍ. وأيضًا فإنَّهم يزعمونَ أنَّ "كَمِ" الخبريةَ أصلٌ للاستفهاميةِ[٩]، والرَّدُّ إلى الأصلِ لا إلى الفرعِ". انتهى. وقالَ ابنُ قاســـم: "قد ذهبَ النَّاظمُ إلى أنَّ "كأيِّن" قد يُستَفْهَمُ بِهَا مستدّلاً بقولِ أُبَيٍّ[١٠] لابنِ مسعودٍ[١١]: "كأيِّن تقرأُ سورةَ الأحزابِ؟ قالَ: ونصوصُ النَّحويينَ على أنَّها لا تكونُ إلاَّ خبريةً[١٢]". وقالَ أبو حـــيان: لم يذكُرْ المصنِّفُ دليلاً على أنَّها يُستَفْهَمُ بها سِوَى هذا الخبرِ. وقد تقدَّمَ لنا معَهُ في أنَّهُ يخالـــفُ النحاةَ في إثباتِ القواعدِ النَّحويَّةِ بما وَرَدَ في الآثارِ كهذا الأثرِ[١٣] وغيرِهِ[١٤]. وقالَ ابنُ قاسم: "إنَّما أرادَ النَّاظمُ التَّشبيهَ (١٤١/ب) في الدلالةِ على تكثيرِ عددٍ مُبْهَمٍ لا في جميعِ الأحكامِ، لأنَّ "كـــأيِّن" لا يُحفَـــظُ لها كونُ مُمَيِّزِهَا جمعًا[١٥]، ولا تُجَرُّ بحرفٍ ولا إضافة. قالَ: ثُمَّ ظاهرُ التَّـــشبيهِ أَنَّهُمَا للتكثيرِ، وبِهِ صرَّحَ في غيرِ هذا الموضعِ، ونُوزِعَ في "كَذَا" فإنَّ الذي يَظْهَرُ أَنَّها لم تُوضَعْ للتكثيرِ[١٦]". قلتُ: الذي نازعَهُ في ذلكَ أبو حيان. قالَ: الذي يَظْهَرُ من استعمالِ العربِ لكأيِّن أنَّها للتكثيرِ، وأمَّا "كَذَا" فالذي يَظْهَرُ أنَّها لم تُوضَعْ لَهُ، بَلْ هيَ مبهمةٌ في العددِ سواءٌ كانَ كـــثيرًا أم قلـــيلاً[١٧]. ثُـــمَّ قالَ ابنُ قاسم: "وظاهرُ قولِهِ: "أنَّها تُستَعْمَلُ كنايةً عَنِ العددِ، وهيَ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في د: ولم يمكن، بزيادة: لم.

(٣) في د:يعتقد، وهو تحريف.

(٤) قول الألفية: بياض في ق.

(٥) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٤/٨٣.

(٦) ساقطة من ق.

(٧) في ت: كم، وهو تحريف.

(٨) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٢. والتسهيل ١٢٥.

(٩) في د: لكم الاستفهامية، بدلا من: للاستفهامية، وهو وجه.

(١٠) هـــو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر، صحابي أنصاري، توفي سنة ٢١هـــ. طبقات ابن سعد ٣. القسم الثاني/ ٥٩ – ٦٢. غاية النهاية ١/٣١. الأعلام ١/٧٨.

(١١) هو عبد الله مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن، صحابي، توفي سنة ٣٢هـــ. غاية النهاية ١/ ٤٥٨. الإصابة ٤/٢٣٣ – ٢٣٦. الأعلام ٤/٢٨٠.

(١٢) شرح الألفية ٤/٣٥٥. وينظر مغني اللبيب ٢٤٦.

(١٣) في ر: وهكذا اللاثر، بدلا من: كهذا الأثر، وهو تحريف.

(١٤) ينظر الارتشاف ١٦٧.

(١٥) في ر: يميزها جميعا، بدلا من: مميزها جمعا، وهو تحريف.

(١٦) شرح الألفية ٤/٣٣٥، ٣٣٦.

(١٧) ينظر الارتشاف ١٦٧.

مفـــردةٌ[١]. وقـــد قـــالَ بعضُهُم[٢]: لا يُحفَظُ فيها حينئذٍ إلاَّ كونُها مكررةً بالعطفِ. قالَ: وفي التـــسهيلِ[٣]: وقَـــلَّ ورودُ "كَـــذَا" مفردًا أوْ[٤] مُكرَّرًا بِلاَ واوٍ[٥]". قالَ: وذلكَ يدلُّ على ورودِ الأمرينِ. ولَمْ يذكُرْ لهما شاهدًا. ونازَعَ ابنُ خروف في إفرادِها، وزَعَمَ أنَّهُ غيرُ مُستَعْمَلٍ في كلامِ العربِ[٦]". انتهى.

قولُهُ[٧]:

...... وينْتَصِبْ تَمييزُ ذَيْنِ أوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ[٨]

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: ظاهرُهُ استواءُ الأمرينِ، والمُصرَّحُ بِهِ في التسهيلِ: أنَّ الأكثرَ جرُّهُ بِمِنْ بَعْدَ كأيِّن[٩].

الثاني: ظاهرُهُ أنَّ[١٠] الجرَّ بِمِنْ يكونُ في تمييزِ "كَذَا" أيضًا، والمُصرَّحُ بِهِ[١١] في الكافيةِ الشافيةِ اختصاصُهُ بكأيِّن، وعبارتُها:

وانْصِبْ مُمَيِّزَيْهِمَا ويَقْتَرِنْ بَعْدَ كأيِّن غالبًا بلفظِ مِنْ[١٢]

وقالَ في شرحِهَا: "مُمَيِّزُ" كأيِّن، لا يكونُ إلاَّ منصوبًا، وكذلكَ[١٣] مُمَيِّزُ "كذا" وأكثرُ وقوعِ[١٤] مُمَيِّزِ[١٥] "كأيِّن" مجرورًا بِمِنِ الجنسيَّةِ[١٦]". وفي تعليقِ ابنِ هشام: "وقولُهُ[١٧]: "أوْ بِهِ صِلْ مِنْ" فيهِ نظرٌ من وجهينِ: الأوَّلُ: أنَّهُ أخَّرَهُ، وحقُّهُ التَّقديمُ بالنسبةِ إلى "كأيِّن" لمَا قدَّمْنَا مِنْ أنَّ الأكثرَ في تمييزِها الجرُّ بِمِنْ[١٨]، فتأخيرُهُ[١٩] إيَّاهُ بعدَ ذِكْرِ أنَّهُ ينتصبُ، يُوهِمُ ضعفَهُ وقلَّتَهُ، لا سيَّما وقد اقترنَ بِهِ تمييزُ[٢٠] "كذا"، وقولُهُ: "تُصِبْ" فإنَّها لا يُذْكَرُ[٢١] مِثْلُها إلاَّ فيما كانَ ضعيفًا،

---

(١) في ق: مبهمة مفردة. (٢) ساقطة من د.
(٣) في الأصل: وقاله في التسهيل. وفي د، ظ: قال في التسهيل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٤) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: و، بدلا من: أو.
(٥) التسهيل ١٢٥.
(٦) شرح الألفية ٣٣٦/٤، ٣٣٧. وينظر مغني اللبيب ٢٤٨ – ٢٤٩.
(٧) قوله: بياض في ق. (٨) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٨٣/٤.
(٩) التسهيل ١٢٥. وينظر مغني اللبيب ٢٤٦.
(١٠) ساقطة من ر. (١١) ساقطة من ت.
(١٢) شرح الكافية الشافية ١٧٠٢/٤. (١٣) ف ق، د: وكذا، وما أثبته أنسب.
(١٤) ساقطة من ق. (١٥) في د: تمييز، وهو وجه.
(١٦) شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) ينظر أوضح المسالك ٢٧٣/٤، ٢٧٦. ومغني اللبيب ٢٤٦.
(١٩) في ر: وتأخيره، وهو وجه.
(٢٠) في ت: مميز، وهو وجه.
(٢١) في ر: لا تذكر، وهو تصحيف.

وقد[١] قالَ بعضُهُم: بامتناعه، والمختارُ خلافُهُ. الثاني: أَنَّهُ ذكرَ في التسهيلِ أَنَّ "كَمْ" منفردةٌ عن "كَذا" يكونُ تمييزُها يُجرُّ بِمِنْ[٢]. وقالَ في شرحِهِ: وأَمَّا "كَذَا" فلم يجيء تمييزُها إلاَّ منصوبًا. ونصَّ هنا على أنَّ التَّمييزَ[٣] يُجرُّ فيهما بِمِنْ، وأنَّهُ صوابٌ، وليسَ بجيِّدٍ". انتهى.

قولُ الكافيةِ[٤]: "وكَيْتَ وذَيْتَ للحَديثِ[٥]". فيهِ أمرانِ:

الأوَّل: إنَّما يكنَّى بكلٍّ منهما عن الحديثِ مكرَّرًا. قالَ ابنُ مالك: يُكنَّى عن الحديثِ[٦] بكَيْتَ وكَيْتِ، أو ذيتَ وذيتِ بفتحِ التَّاءِ وكسرِهَا، والفتحُ أشهرُ(١٤٢/أ). وقد تُفْتَحُ التَّاءُ وتُشَدَّدُ الياءُ[٧].

(الثاني[٨]: قالَ ابنُ مالكٍ أيضًا: قد يُكنَّى عن الحديثِ بِكَذَا وَكَذَا[٩]).

---

(١) في الأصل، ر: أو، بدلا من: و، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.

(٢) التسهيل ١٢٥.

(٣) في ق: المميز، وهو وجه.

(٤) قول الكافية: بياض في ق.

(٥) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٩٣/٢.

(٦) عن الحديث: ساقطة من د.

(٧) التسهيل ٣٢. وينظر اللسان (ذيت) و(كيت).

(٨) الثاني: بياض في د.

(٩) من (الثاني..) إلى (.. وكذا) ساقطة من ق. وينظر التسهيل ٣٢.

بابُ الحكايةِ[1]

قالَ أبو حيان وابنُ هشام: هذا البابُ[2] معقودٌ لحكايةِ المفردِ بـــ"أيٍّ" و"مَنْ"، وأمَّا حكايةُ الجملةِ فإنَّما تكونُ بالقولِ، وتُذْكَرُ في بابِ ظَنَّ. قالَ ابنُ هشام: وهذهِ الثلاثةُ هيَ أدواتُ الحكايةِ.

قولُ الألفيَّةِ[3]: "احْكِ بـــ"أيٍّ" "لمنكُورٍ... البيت[4]". فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: شرطُهُ أيضًا أنْ يكونَ مذكورًا، نصَّ عليهِ في التسهيلِ[5].

الثاني: قالَ ابنُ هشام: في التسهيلِ إنَّ "أيًّا" تُلْحَقُ[6] علامةَ جمعٍ في المسؤولِ عنهُ أوْ في صفتهِ الصالحةِ لَهُ. قالَ: وحَكَى جمعَ تصحيحٍ موجودٍ فيهِ، أوْ صالحٍ لوصفهِ[7]، ومثّلَ الأوَّلَ بـــ(قامَ بَنُون، فيُقالُ: أيُّون، وبناتٌ، فيُقالُ: (أيَّاتٌ. ومثَّلَ الثاني: بقامَ رجالٌ، فيُقالُ: أيُّون، لأنَّكَ تقولُ: قامَ رجالٌ[8] صالحونَ[9].) قالَ ومقتضَى هذا أنَّ: رأيتُ حميرًا، لا يُقالُ فيهِ: أيينَ. أوْ عندي حميرٌ، لا يُقالُ: أيُّون. قالَ: ولم يُشتَرَطْ ذلكَ في الخلاصةِ.

الثالث: لم يصرِّحْ في "أيٍّ" بكونِ[10] الحكايةِ واجبةً أو جائزةً. ونَقَلَ أبو حيان عن الإفصاحِ: أنَّ من النحويينَ مَنْ أجازَ تَرْكَ الحكايةِ في بابِ "أيٍّ" وأجازَ الاستئنافَ على الابتداءِ والخبرِ. قالَ: لأنَّكَ لو أظهرتَ الخبرَ قلتَ: أيٌّ مَنْ ذكرتُ؟

قولُها[11]: "وَوَقفًا احْكِ مَا لمنكُورٍ بمَنْ[12]". قالَ أبو حيان: هذا ما عليهِ أكثرُ العربِ، ومِنَ العربِ (مَنْ يُعْرِبُ بالرَّفعِ والنَّصْبِ[13]) والجرِّ. حكاهُ ابنُ كيسان في المختارِ[14].

قولُها[15]: "وقُلْ مَنانِ[16]... إلى آخرهِ[17]". محلُ التَّثنيةِ عندَ كونِ المسؤولِ عنهُ مثنًّى[18]، لو كانا متعاطفينِ، كأنْ يُقالُ: رأيتُ رجلاً وامرأةً، فإنَّهُ يُحْكَى بقولِكَ: مَنْ وَمَنَهْ. قالَ أبو حيان: وهلْ يجوزُ أنْ يُثَنَّى ويُغَلَّبُ المذكَّرُ[19]، فيقالُ: مَنَيْنِ كما يقالُ[20]: ضربتُ أحمرينِ، في رجلٍ أَحمرَ وامرأةٍ حمراءَ؟ يُحتملُ أنْ يجوزَ إلحاقًا بِهِ، ويحتملُ أنْ لا يجوزَ لأنَّ القصدَ في الحكايةِ

---

(١) باب الحكاية: بياض في ق.
(٢) في ر، ت: باب.
(٣) قول الألفية: بياض في ق.
(٤) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٤/٨٥.
(٥) التسهيل ٢٤٨.
(٦) في ت: يلحق، وهو وجه.
(٧) التسهيل ٢٤٨.
(٨) في ت: الرجال.
(٩) من (آيات..) إلى (.. صالحون) مكررة في ق.
(١٠) في د: تكون، وهو تصحيف.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٤/٨٥.
(١٣) من يعرب بالرفع والنصب: بياض في د.
(١٤) من كتب ابن كيسان النحوية المفقودة. ينظر أبو الحسن بن كيسان للسيد علي الياسرى ٧١.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) في ت: بعدها: ومنين.
(١٧) الألفية ٦٢. شرح ابن عقيل ٤/٨٥.
(١٨) في د: المثنى مسؤول عنه، بدلا من: المسؤول عنه مثنى.
(١٩) في د: المذكور.
(٢٠) في ر، ت، ق، د، ظ: تقول. وفي س: يقول.

الاستثبات[١]. قالَ: وكذا " أيٌّ " فيها الاحتمالان[٢]، فيقالُ في المثالِ المذكورِ إذا لم يثنَّ[٣] أيًّا وأيَّةً بالعطف. وسواءٌ في الصورتين[٤] اتَّفقَ إعرابُ المَحْكيَّيْن[٥] أم اختلَفَ[٦].

قولُها[٧]: "والعَلَمُ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ[٨]". فيه أمورٌ:

الأوَّلُ: قيَّدَ في التسهيلِ العَلَمَ بغيرِ المُتيَقَّنِ نفيُ الاشتراكِ فيه[٩]. قالَ أبو حيان في شرحِهِ: فَمَا تُيُقِّنَ[١٠] فيهِ نفيُ الاشتراكِ لا يجوزُ أنْ يُحْكَى[١١].

الثاني: قالَ ابنُ مالك: حكايتُهُ لغةُ الحجازيينَ[١٢]. (**١٤٢/ب**) (قالَ أبو حيان: وهوَ يَقْتَضِي[١٣] أنَّ الحجازيينَ[١٤]) يُوجبونَ[١٥] الحكايةَ. والمنقولُ أنَّ الحجازيينَ قد[١٦] يرفعونَهُ على كلِّ حالٍ كلغةِ غيرِهِم، وقد يحكونَ[١٧] إعرابَهُ، وبنُو تميم يعربونَ ولا يحكونَ، والإعرابُ أقيسُ من الحكايةِ، لأنَّها لا تُتَصَوَّرُ إلاَّ بخروجِ الخبرِ عَمَّا عُهد فيهِ من الرَّفعِ[١٨]. ولذلكَ[١٩] يجيزُ الحجازيونَ (الإعرابَ فيرجعونَ إلى اللغة التَّميميَّة، ولا يجيزُ بَنُو تميمٍ الحكايةَ[٢٠]) أصلاً[٢١].

الثالث: يُشترَطُ في حكايةِ العَلَمِ: أنْ لا يكونَ موصوفًا بغيرِ ابنٍ مضافٍ إلى عَلَمٍ. ذَكَرَهُ النَّاظمُ في الكافيةِ وشرحِها والتسهيلِ[٢٢]. قالَ أبو حيان: ويُشترَطُ أيضًا أنْ لا يتبعَ بتابعٍ من بيانٍ أوْ توكيدٍ أوْ بدلٍ، فإن أُتبِعَ بعطفٍ، ففي جوازِ حكايتِهِ خلافٌ[٢٣] محكيٌّ[٢٤] في التسهيلِ وشرحِ

(١) في د: الاستئناف، وهو تحريف.
(٢) في ر: احتمالان، وما أثبته أنسب.
(٣) في ر، ق: يبين، وهو تحريف.
(٤) في ق: المثالين المذكورين، بدلا من: الصورتين، وهو وجه.
(٥) في ر: الحكين، وهو تحريف.
(٦) ينظر الارتشاف ١٣٦، ١٣٧.
(٧) قولها: بياض في ق.
(٨) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٨٩/٤.
(٩) التسهيل ٢٤٨.
(١٠) في الأصل: ينقى. وفي ت: يبقى، كلاهما تحريف. وفي ر، س: يتيقن وهو وجه، وما أثبته من ق، د، ظ.
(١١) ينظر الارتشاف ١٣٧.
(١٢) شرح الكافية الشافية ورقة ١٢٠. وينظر الهمع ٣٢٣/٥.
(١٣) في ت: أن يقتضي.
(١٤) من (قال..) إلى (.. الحجازيين) ساقطة من ر.
(١٥) في ق: قد يوجبون، بزيادة: قد.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) في ق: يوجبون يحكى، بدلا من: يحكون، وهو تحريف.
(١٨) ينظر الهمع ٣٢٤/٥.
(١٩) في ر: وكذلك، وهو تحريف.
(٢٠) من (الإعراب..) إلى (.. الحكاية) ساقطة من د.
(٢١) ينظر الهمع ٣٢٤/٥.
(٢٢) شرح الكافية الشافية ١٧١٦/٤، ١٧٢٠. والتسهيل ٢٤٩.
(٢٣) في د: وجهان وخلاف، بزيادة: وجهان.
(٢٤) في ر: يحكى، وهو تحريف.

الكافيةِ من غيرِ ترجيحٍ[(١)]. وظاهرُ عبارةِ الكافيةِ ترجيحُ جوازِهِ حيثُ قالَ:

والعَلَمُ المُشرَكُ مَعْ غيرِ العَلَمْ   بالعَطفِ يَحكي بَعْضُهُم ولَمْ يُلَمْ[(٢)]

وعبارةُ شرحِها: "[(٣)] واختُلِفَ في حكايةِ العَلَمِ معطوفًا على غيرِ عَلَمٍ، أوْ معطوفًا عليهِ غيرُ عَلَمٍ، فبعضُهُم أجازَ، وبعضُهُم منعَ، نحو قولِكَ: مَنْ سعيدًا وابْنَهُ، لِمَنْ قالَ: رأيتُ سعيدًا وابنَهُ، ومَنْ غلامَ زيدٍ وعمرًا، لِمَنْ قالَ: رأيتُ غلامَ زيدٍ وعمرًا[(٤)]". قالَ أبو حيان: والفَرْقُ بينَ العطفِ وسائرِ التَّوابعِ على القولِ بالجوازِ فيهِ، أنَّهُ ليسَ فيهِ بيانٌ للمعطوفِ عليهِ بخلافِها.

قولُها[(٥)]: "إنْ عَرِيَتْ من عاطفٍ بِهَا اقْتَرَنْ[(٦)]". قالَ أبو حيان: يُستثنَى من ذلكَ فرعٌ ذكرَهُ في البسيطِ. وهوَ إذا أردتَ أنْ تحكيَ اثنينِ علمينِ كلاً على حِدَتِهِ، وكرَّرْتَ "مَنْ" مَعَ الثَّاني، فإنَّكَ تُدْخِلُ العاطفَ على "مَنْ" كقولِكَ لِمَنْ قالَ: رأيتُ زيدًا وعمرًا، مَنْ زيدًا ومَنْ عمرًا، ولا يبطلُ دخولُ حرفِ العطفِ على الثَّاني الحكايةَ، لأنَّهُ إنَّمَا يبطلُهُ[(٧)] في الأوَّلِ. انتهى.

تنبيهٌ:

بابُ الحكايةِ ساقطٌ مِنَ الكافيةِ والشذورِ

---

(١) التسهيل ٢٤٩. شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٠. وينظر الأشباه والنظائر ٢/٢٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٥.

(٣) في ت: أو ابنه، وهو وجه

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٠.

(٥) قولها: بياض في ق.

(٦) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٤/٨٩.

(٧) في ق: يبطل.

بابُ التَّأنيثِ[1]

لو قالَ: بابُ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ بالجمعِ بينهما كما صنعَ في الكافيةِ الشافيةِ والتسهيلِ[2]، لكانَ أحسنَ، لأنَّهُ نظيرُ قولِهِ: المعربُ والمبنيُّ، والنَّكرةُ والمعرفةُ، والمقصورُ والممدودُ. ولهذا ترجَمَ[3] ابنُ الحاجب: المذكَّرُ والمؤنَّثُ[4].

قول الألفيَّةِ والكافية[5]: "علامةُ التّأنيث تاء[6]". فيهِ أمران:

الأوّل: قيلَ: إنَّما هيَ الهاءُ[7]، وإنَّها تبدَلُ في الأصلِ تاءً. قالَ أبو حيان: وقائلُ[8] هذا غَرَّهُ[9] قولُ[10] سيبويهِ في بابِ التَّرخيمِ: (**١٤٣/أ**) وإنَّما كانَ الحذفُ للهاءِ في الوصلِ أَلْزَمُ[11]. وقولُهُ في بابِ النَّسبِ: وهذا شبيهٌ بالتزامِهِم لحذفِ هاءِ طلحةَ[12]. قالَ: وإنَّما يجوِّزُ سيبويهِ هنا في لفظِ الهاءِ، وقد نصَّ على أنَّ التأنيثَ بالتاءِ، وأَنَّ[13] الهاءَ بدلٌ[14] منها في أبوابِ الوقفِ وفي حروفِ البدلِ. قالَ: وأمَّا الهاءُ فتكونُ بدلاً من التاءِ التي يُؤَنَّثُ[15] بها الاسمُ الواحدُ في الوقفِ[16].

الثاني: قالَ أبو حيان: لا يلزمُ ما كانتِ التاءُ فيهِ ظاهرةً أنْ يكونَ[17] مؤنَّثًا، حتَّى يُعطَى حُكْمَهُ في الإخبارِ عنهُ، والوصفِ وغيرِ ذلكَ، بَلْ في ذلكَ[18] تفصيلٌ، وذلكَ أنَّ ما في آخرِهِ تاءُ التأنيثِ فأمَّا أنْ يكونَ مدلولُهُ مذكَّرًا حقيقةً، فهوَ مذكَّرٌ، كطلحةَ وحمزةَ اسْمَي رجلٍ، فتقولُ: قامَ طلحةُ، ولا تؤنِّثُ[19] نظرًا إلى اللفظِ، وإنْ كانَ مدلولُهُ مؤنَّثًا حقيقةً[20]، أُنِّثَ كفاطمةَ وعائشةَ. هذا فيما امتازَ فيهِ المذكَّرُ من المؤنَّثِ، فإنْ لم يتميَّزْ[21]، فهوَ مؤنَّثٌ سواءٌ أكانَ[22] المدلولُ مذكَّرًا أمْ مؤنَّثًا، كنملةٍ وقملةٍ. قالَ: ولهذا وَهِمَ مَنْ سُئِلَ عن نملةِ سليمان أكانتْ ذكرًا أمْ أُنْثَى، فقالَ: كانت أُنثى بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[23] فأنَّث، فَلَمْ يَعْلَمْ أنَّ قاعدةَ اللسانِ العربيِّ أَنَّهُ إذا لم

---

(١) باب التأنيث: بياض في ق.
(٢) الكافية الشافية ٤/١٧٣٠. والتسهيل ٢٥٣.
(٣) في ق: ترجيح، وهو تحريف.
(٤) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٦١.
(٥) قول الألفية والكافية: بياض في ق.
(٦) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٦١. والألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٤/٩١.
(٧) في ق: الياء، وهو تحريف.
(٨) في ق: وتأويل، وهو تحريف.
(٩) في د: غير، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) الكتاب ٢/٢٤٤.
(١٢) الكتاب ٣/٣٧٤.
(١٣) أنّ: ساقطة من ق.
(١٤) في د: ويدل، بزيادة: الواو.
(١٥) في ت: تؤنث، وهو تصحيف.
(١٦) الكتاب ٤/١٦٦.
(١٧) في ر: تكون، وهو تصحيف.
(١٨) ساقطة من ق.
(١٩) في ت: ولا يؤنث، وهو وجه.
(٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) في الأصل: تميز. وفي ت: يمتز. وفي ق، ظ: يميز وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٢) في الأصل، ر، د، ظ: كان، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٣) النمل ١٨.

تُميِّزُ[١] المذكَّرَ من المؤنَّثِ مِمَّا فيهِ تاءُ التأنيثِ أَنَّهُ يُعامَلُ معاملةَ المؤنَّثِ، سواءٌ أكانَ[٢] المدلولُ مذكَّرًا أمْ مؤنَّثًا.

قالَ: وقد استحسَنَ هذا الجوابَ منْهُ[٣] ضَعَفَةُ[٤] أهلِ العربيَّةِ مثلُ الزَّمخشري[٥] وغيرِهِ، وأوردوا ذلكَ في محاسنِ[٦] المجيب، جَهْلاً منهم بلسانِ العربِ، وإنَّما كانَ مدلولُ الاسمِ الذي فيهِ التاءُ ليسَ مؤنَّثًا حقيقةً ولا مذكَّرًا حقيقةً، فهوَ مؤنَّثٌ على كلِّ حالٍ[٧]، نحو: خشبةٌ وأُجرةٌ. انتهى.

قولُ الكافيةِ[٨]: "والألفُ مقصورةً أو ممدودةً[٩]. قالَ ابنُ القواس: "تبعَ المصنِّفُ في ذلكَ مذهبَ الأخفش في قولِه: إنَّ الهمزةَ نفسَها عَلَمُ التأنيثِ. فالعلامةُ عندَهُ ثلاثٌ، ومذهبُ سيبويهِ أنَّهما علامتان فقط: التاءُ والألفُ، والهمزةُ التي في صحراءَ بدلٌ من ألفِ التأنيثِ[١٠]". وقالَ أبو حيان في شرحِ[١١] التسهيلِ: "ذهبَ أبو القاسم الزجَّاجي إلى أنَّ الهمزةَ الممدودةَ[١٢] هيَ علامةٌ للتأنيثِ[١٣]، (وهوَ قولُ الكوفيينَ، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الألفَ والهمزةَ معًا للتأنيثِ[١٤]). وَرُدَّ: بأنَّهُ[١٥] لا يوجدُ في كلامِهِم ما أُنِّثَ بحرفينِ[١٦]. (١٤٣/ب) والبصريونَ ذَهَبُوا إلى أنَّ التأنيثَ إنَّمَا علامتُهُ الألفُ والتاءُ التي تبدَلُ "هاءً" في الوقفِ، وأَمَّا الهمزةُ فإنَّهَا عندَهُم بدلٌ من الألفِ، وذلكَ أنَّهم لَمَّا أرادوا أنْ يُؤَنِّثُوا ما آخرُهُ ألفٌ بالألفِ[١٧]، لم يمكنِ اجتماعُهُمَا لتماثلِهمَا، فالتقى ساكنانِ[١٨]، فأُبدِلَتِ المتطرفةُ الدَّالَّةُ على التأنيثِ همزةً، لتقاربِهمَا وانقلابِ كلٍّ منهما[١٩] إلى الأُخرى في بعضِ المواضعِ، وكانتِ الأخيرةُ أحقُّ بالإبدالِ لتطرُّفِها، والأطرافُ محلُّ التغييرِ. قالَ: وزادَ الكوفيون في علامةِ التأنيثِ الألفَ الممدودةَ كما تقدَّمَ[٢٠]، والتاءَ في نحوِ: بنتٍ وأختٍ، والألفَ والتَّاءَ في نحوِ: مسلماتٍ، والنُّونَ الثانيةَ في نحوِ: هُنَّ، والكسرةَ في: أنْتِ، والياءَ في هذِي،

(١) في ر، ت، د: يتميز. وفي س، ظ: يميز، وكلاهما وجه.
(٢) في الأصل، س، ظ: كان، وما أثبته من بقية النسخ.
(٣) في ظ: استحسن منه هذا الجواب، وهو وجه.
(٤) في ر، ت: ضعف. وفي د: وضعفه، بزيادة: الواو.
(٥) ينظر الكشاف ٣/٣٥٥ – ٣٥٦.
(٦) في الأصل س: محسان. وفي ق، د: محسنات، وكلاهما تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٧) ينظر في هذه المسألة البحر المحيط ٧/٦١.
(٨) قول الكافية: بياض في ق.
(٩) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٦١.
(١٠) شرح الكافية ورقة ٩٣.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) في ق: كالممدودة، وهو تحريف.
(١٣) الجمل ٢٨٧.
(١٤) من (وهو.ز) إلى (.. للتأنيث) ساقطة من ق. وينظر الارتشاف ١٢٤.
(١٥) في ق: وزيادته، بدلا من: ورد بأنه، وهو تحريف.
(١٦) هذا الرد لأبي حيان كما في الأشباه والنظائر ٢/١١٨.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) ساقطة من د.
(١٩) في د: منهم، وهو تحريف.
(٢٠) كما تقدم: ساقطة من د.

وزَعَمَ هشامٌ: أنَّ التأنيثَ في (هذي)[١] إنَّما هوَ بالكسرةِ في الذَّالِ "انتهى[٢].

قول الألفيَّة[٣]: "ويُعرَفُ التَّقديرُ بالضَّميرِ... إلى آخرِه[٤]. فيه أمران:

الأوّل: قالَ أبو حيان: ينبغي أنْ يزيدَ فيما لا فَرْجَ لَهُ، لأنَّ هذهِ الأشياءَ المذكورةَ الدَّالَّةَ على تأنيثِ الاسمِ، لا يحتاجُ إليها في كلِّ اسمٍ لا علامةَ للتأنيثِ فيهِ، بلْ إذا كانَ الاسمُ مؤنَّثًا بالفَرْجِ لم يحتَجْ إليها[٥] فيهِ، لِتَبَيُّنِ[٦] التأنيثِ فيهِ بالمعنَى فلم يحتَجْ فيهِ إلى اللفظِ.

الثاني: قالَ أبو حيان: "الاسمُ الذي لا يكونُ في علامةِ التأنيثِ[٧]، إمَّا أنْ يكونَ حقيقيَّ التذكيرِ أوْ حقيقيَّ[٨] التأنيثِ، أو مجازيَّهُمَا، إنْ كانَ مجازيَّهُمَا، فالأصلُ فيه التذكيرُ، نحو: عود وحائط، ولا يؤنَّثُ شيءٌ من ذلكَ إلاَّ مقصورًا على السَّماعِ، وبابُهُ[٩] اللغةُ، نحوُ: قِدْر وشمس، وإنْ كانَ حقيقيُّهُمَا، فإمَّا أنْ يمتازَ فيهِ المذكَّرُ من المُؤَنَّث أوْ لا، إنِ امتازَ فتؤنِّث[١٠]: إنْ أردْتَ المؤنَّثَ كـ"هند"، وتذكِّر[١١] إنْ أردْتَ المُذكَّرَ، كـ"زيد" وإنْ لم تميِّز[١٢] فإنَّ الاسمَ إذ ذاكَ مذكَّرٌ[١٣]، سواءً أردْتَ بِهِ المؤنَّثَ أمِ المذكَّرَ، كبرغوث[١٤]".

قولها[١٥]: "ونحوه[١٦]". قالَ في التسهيل: "كوصفِه[١٧]، أو إشارةٍ إليهِ، أو عدَدِه، أو جمعِهِ على مثالٍ يخصُّ المؤنَّثَ أو يغلبُ فيه[١٨]". زادَ في العمدةِ: "وبالخبرِ وبالحالِ[١٩]". وزادَ أبو حيان: ولحاقَ تاءِ التأنيثِ لفعلِهِ، نحوُ: انكسرَتِ القدرُ.

---

(١) في ر: هذا، وهو تحريف.

(٢) بعدها زيادة في ت، ويبدو أنها من الناسخ، وهي: (وقال الزمخشري في المفصل: علامة التأنيث التاء والألف والـياء في هذي. قال الأندلسي في شرحه: وقصره العلامات في الثلاث يتحرم في الكسرة في أنت، فلأنها علامـة للتأنـيث. قال: فإن قلت: لا يسلم أن الكسرة هي العلامة، بل اللفظ بكماله هو صيغة للمؤنث. قلـت: فيلزم في (هذي) أيضا مثل هذا، كأن لقائل أن يقول: لا نسلم أن الياء هي العلامة، بل هذه صيغة صيغت للمؤنث، فما هو جواب لنا، فالمختار أن العلامات أكثر مما ذكر).

(٣) قول الألفية: بياض في ق. (٤) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٩١/٤.

(٥) في الأصل: إلها، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.

(٦) في ر: لتعيين، وهو وجه. وفي د، ظ: لتبين. وفي ق: ليتبين، وكلاهما تحريف.

(٧) ساقطة من س. وفي د: تأنيث. (٨) أو حقيقي: ساقطة من ق.

(٩) في د: وتابعه، وهو تحريف. وفي ق: وبابه في. بزيادة: في.

(١٠) في ر، ت: فيؤنث. وكذا في الأشباه والنظائر ١١٨/٢، وهو وجه.

(١١) في ت، ر: ويذكر. وكذا في الأشباه والنظائر ١١٨/٢، وهو وجه.

(١٢) في ر: يتميز. وفي ت: يتميز. وفي الأشباه والنظائر ١١٨/٢: يميز.

(١٣) في د: موجود مذكر، بزيادة: موجود.

(١٤) كبرغوث: ساقطة من ت. وينظر قول أبي حيان في الأشباه والنظائر ١١٧/٢ - ١١٨.

(١٥) قولها: بياض في ق. (١٦) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٩١/٤.

(١٧) في ر: لوضعه، وهو تحريف. وفي التسهيل: أو وصفه.

(١٨) التسهيل ٢٥٣. (١٩) شرح العمدة ٨٢٦.

قولُها[١]:

ومِنْ فَعِيلٍ كقتيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غالِبًا التَّا تَمتَنِعْ[٢]

فيهِ أمورٌ:

الأوّل: قالَ ابنُ هشام: لا يريدُ بقولِهِ: "إن تَبِعَ موصُوفَهُ(١٤٤/أ) الصناعيَّ بَلِ الموصوفَ المعنويَّ، لأنَّكَ في نحوِ: هندٌ قتيلٌ، لا تلحق[٣] التاء، مع[٤] أنّ "قتيلاً" خبر لا نعت.

الثاني: قالَ ابنُ هشام أيضًا: ما عَلَّلُوا بِهِ من الإلباس في ما إذا حُذفَ الموصوفُ نحوُ: رأيتُ قتيلاً، وأنتَ تريدُ المؤنَّثَ، موجودٌ في بقيَّةِ الصِّفاتِ إذا قلتَ: رأيتُ شكورًا، ونحوُ ذلكَ، ولم يفرِّقُوا فيهِ بينَ الجري على موصوفٍ، وعدمِ الجري عليه، فإنْ كانَ ما قالوهُ[٥] في "فَعِيلٍ" بالقياسِ، فالجميعُ[٦] سواءٌ، وإنْ كان مستندُهُم[٧] السَّماعَ وهوَ الظاهرُ، فلا إشكالَ.

الثالث: قالَ[٨] أبو حيان: أفْهَمَ قولُ المصنِّفِ أنَّهُ إذا حُذِفَ الموصوفُ لحقَتِ التَّاءُ، وليسَ على إطلاقِه، بل قد يُحْذَفُ الموصوفُ ويأتي بما يُبَيِّنُ[٩] أنَّهُ وصفٌ لمؤنَّثٍ فلا تلحقُ[١٠] التَّاءُ[١١]، نحو: رأيتُ قتيلاً مِنَ النِّساءِ، فلا يحتاجُ[١٢] في هذا إلى علامةٍ، لأنَّ قولَكَ: "مِنَ النِّساءِ" أوْضَحَ أنَّ "قتيلاً" من صفاتِ النِّساءِ هُنَا، قالَهُ أبو حاتم.

قولُها[١٣]:

وألِفُ التَّأنيثِ ذاتُ قَصْرِ وذاتُ[١٤] **مَدٍّ**[١٥]....[١٦]

فيهِ ما تقدَّمَ من أنَّ ظاهِرَهُ يخالفُ مذهبَ البصريينَ، فإنَّ عندَهُم المقصورةَ أصلٌ، وهمزةَ الممدودة بدلٌ منها.

قولُها[١٧]: **"ذِكْرَى**[١٨]**"**. قالَ ابنُ قاسم: "أطلقَ في فِعْلَى بكسرِ الفاءِ، وكانَ[١٩] ينبغي أنْ يفصِّلَ فيهِ كما فصَّلَ في[٢٠] فَعْلَى بفتحِها، وذلكَ أنَّهُ كانَ مصدرًا كذِكْرَى[٢١]، أو جمعًا

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٤/٩٢.
(٣) في الأصل، ر: لا يلحق، وهو تصحيف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) في ر: ما قاله، وهو تحريف.
(٦) في ر: فالجمع، وهو تحريف.
(٧) في ق: مسندهم، وهو وجه.
(٨) ساقطة من ت.
(٩) في ت: تبين، وهو تصحيف.
(١٠) في ت: يلحق، وهو وجه.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) في ر: نحتاج. وفي ظ: تحتاج، كلاهما وجه.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) قصر وذات: ساقطة من ت.
(١٥) مد: ساقطة من د.
(١٦) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٤/٩٤.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٦٣، شرح ابن عقيل ٤/٩٥.
(١٩) في ت: ولا، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) ساقطة من د.

كحجَلَى[١] وظِرْبَى[٢]، فألِفُهُ للتأنيثِ وإنْ لم يكنْ مصدرًا ولا جمعًا لم يلزمْ كونَ ألِفَهُ للتأنيثِ، بل إنْ لم[٣] يُنوَّنْ في التنكيرِ، فهيَ للتأنيثِ كَظِئْزَى[٤]، وإنْ نُوِّنَ فَلِلإلحاقِ كرجلٍ كِيصًى[٥] [٦]".
قلتُ: كذا فصَّلَ في الكافيةِ الشافيةِ والعمدةِ[٧] وشرحِهِمَا[٨].

قولُها[٩]: "واعْزُ لغيرِ هذهِ استِنْدَارًا[١٠]". قالَ ابنُ قاسم: "يعني أنَّ ما لم يذكُرْهُ هنا من أبنيةِ ألفِ التأنيثِ المقصورةِ مستندرٌ. قالَ: وفيهِ[١١] نظرٌ[١٢]". قلتُ[١٣]: يعني[١٤] لأنَّهُ[١٥] أوردَ في الكافيةِ وشرحِها والتسهيلِ أوزانًا كثيرةً للمقصورةِ، نحو ثلاثين وزنًا، إلاَّ أنَّهُ لم ينصَّ على أنَّها كلَّها مشهورةٌ، بلْ قالَ: وتُعْرَفُ المقصورةُ بكذا[١٦]، وذلكَ شاملٌ للمشهورةِ والمستندرةِ، (بلْ هوَ الظاهرُ من عبارةِ شرحِ الكافيةِ حيثُ قالَ: "والغَرَضُ الآنَ استيفاءُ الأمثلةِ التي للمقصورةِ[١٧] " نَعَمْ، صرَّحَ في العمدةِ بأنَّ من مشهورِ أمثلةِ المقصورةِ: فَعَلَّلَى كَفَرَتْنَى[١٨]، وفَوْعَلَى وفَيْعَلَى كَخَوْزَلَى وخَيْزَلَى[١٩]، وصرَّحَ في(١٤٤/ب) شرحِها بأنَّ: سُمَّهَى[٢٠] وخُلَّيطَى[٢١] وشُقَّارَى[٢٢] من الأبنيةِ الشاذَّةِ، وأنَّهُ أضربَ عن ذكرِها في المتنِ لشذوذِها[٢٣]. وذلكَ واردٌ على ذكرِهِ لها هُنَا في المشهورةِ[٢٤]).

---

(١) في ر: كعجلا. وفي ت: كمجلى. وفي ظ: كفحلى، كلها تحريف.
(٢) في الأصل، ت، ق، س: وضربا. وفي ر: وظرفا، كلاهما تحريف، وما أثبته من د، ظ. وظربى: جمع ظربان، وهي دويبة تشبه الهرة. اللسان (ظرب).
(٣) ساقطة من ت.
(٤) الظِئْزَى، بالهمز: القسمةُ الجائرةُ. اللسان (ظئز).
(٥) رجل كيصى: متفرد بطعامه لا يؤاكل أحدًا. اللسان (كيص).
(٦) شرح الألفية ٥/٨ – ٩. وينظر الهمع ٦/٦٨ – ٦٩.
(٧) والعمدة: ساقطة من ت.
(٨) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٥، ١٧٤٨. وشرح العمدة ٨٢٥، ٨٢٨.
(٩) قولها: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٤/٩٥.
(١١) في ت: وقال فيه، بدلا من: قال وفيه، وما أثبته أنسب للسياق.
(١٢) شرح الألفية ٥/١٠.
(١٣) قلت: بياض في ق.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) في ت، ق: أنه، وهو تحريف.
(١٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٤١-١٧٤٣. والتسهيل ٢٥٥ – ٢٥٦.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٤٣.
(١٨) فرتني: المرأة الفاجرة. اللسان (فرت)
(١٩) شرح العمدة ٨٢٧. وخوزلي وخيزلي: مشية بتبختر. اللسان (خزل).
(٢٠) سمهى: الباطل والكذب. القاموس المحيط (سمه).
(٢١) خليطى: للاختلاط. اللسان (خلط).
(٢٢) الشقارى: نبتة ذات زهيرة. اللسان (شقر).
(٢٣) شرح العمدة ٨٣٠، ٨٣١.
(٢٤) العبارة من (بل هو..) إلى (.. في المشهورة) وردت مضطربة في الأصل ت بهذه الصورة: (بأن سمهى وخليطى وشقارى من الأبنية الشاذة وأنه أضرب عن ذكرها في المتن لشذوذها وذلك وارد على ذكره لها هنا في المشهورة نعم صرح في العمدة بأن من مشهور أمثلة المقصورة فعللى كفرتنى وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى وصرح في شرحها بل هو الظاهر من شرح عبارة شرح الكافية حيث قال: والغرض الآن استيفاء الأمثلة التي للمقصورة). وما أثبته من بقية النسخ.

قولُها[١]: "لمَدِّهَا فَعلاءُ... إلى آخرِه[٢]". فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسم: ذَكَرَ فَعُولاَ هُنَا في الأبنيةِ الممدودةِ، وجعلَهُ في التسهيلِ من الأبنيةِ المختصَّةِ بالمقصورةِ[٣]، وإليهِ ذهَبَ ابنُ عصفور، وذهبَ إلى الأوَّلِ ابنُ القوطيَّةِ[٤]، وابنُ القطَّاعِ[٥]، وقد سُمِعَ منهُ أمثلةٌ من[٦] النَّوعينِ، فعلَى هذا يكونُ مشتركًا.

قالَ: وهوَ الصَّحيحُ[٧]".

الثاني: زادَ في العمدةِ: في مشهورِ أمثلةِ الممدودةِ فَوْعَلاَء وفَعَلِيَّاء وفُعْلُلاَء وفُعَلْلاء وفِعْلِلاء[٨].

الثالث[٩]: اقتصرَ هنا وفي الكافيةِ والعمدةِ على جعلِ الأوزانِ قسمينِ: خاصٌّ بالمقصورةِ وخاصٌّ بالممدودةِ[١٠]، وزادَ في التسهيلِ قسمًا ثالثًا، وهو ما يشتركانِ فيهِ[١١]، وذلكَ وزنُ: أُرَبَى[١٢]، ومَرَطَى[١٣]، وَحِثِّيثَى[١٤]، وخُلِّيطَى، وأَفْعَلاء[١٥] بفتحِ العينِ، وفَعْلَلاء وفِعْلَلاء وفَاعُولاء وفَعَالاء[١٦]، وفَعِيلاء وفَعُولاء[١٧] وفِعلاءٌ وفُعَلاءٌ.

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٣. شرح ابن عقيل ٤/٩٧.
(٣) التسهيل ٢٥٥.
(٤) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، وأبو بكر من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب توفي بقرطبة سنة ٣٦٧هـ. وفيات الأعيان ٤/٣٦٨ – ٣٧١. بغية الوعاة ١/١٩٨. الأعلام ٧/٢٠١.
(٥) هو علي بن جعفر بن علي السعدي أبو القاسم: عالم بالأدب واللغة توفي سنة ٥١٥هـ. أنباه الرواة ٢/٢٣٦. وفيات الأعيان ٣/٣٢٢ – ٣٢٤. الأعلام ٥/٧٦.
(٦) في ت: في.
(٧) شرح الألفية ٥/١١ – ١٢ ولم يرد فيه: ابن القوطية. وينظر الهمع ٦/٨٢.
(٨) وفِعْلِلاء: ساقطة من ر، ت. ينظر شرح العمدة ٨٢٥ – ٨٢٦.
(٩) في د: الثاني، وهو تحريف.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٤١-١٧٤٣، ١٧٤٩-١٧٥٠. وشرح العمدة ٨٢٥.
(١١) التسهيل ٢٥٦ – ٢٥٧. وينظر الهمع ٦/٧٧ – ٨٢.
(١٢) الأربى: الداهية. القاموس (الأرب).
(١٣) مرطى: كجمزى: ضرب من العدو. القاموس (المرط).
(١٤) الحثيثى: الحث. اللسان (حثث).
(١٥) في ظ: وفعلاء.
(١٦) عد ابن مالك هذا الوزن في التسهيل ٢٥٦ من المختص بالممدودة، وكذا في الهمع ٦/٧٥، والذي ورد في التسهيل ٢٥٧. والهمع ٦/٨١: فُعالَى من ضمن المشترك.
(١٧) هذا الوزن ذكره في التسهيل ٢٥٦ في المختص بالممدودة. وينظر الهمع ٦/٨٢.

بابُ المقصورِ والممدودِ

قولُ ابنِ الحاجب في الشافيةِ[1]: "وأحوالُ الأبنيةِ تكونُ للحاجةِ كالماضي والمضارع... إلى قولِه: وقد تكونُ للتوسُّعِ كالمقصورِ والممدودِ[2] وذي الزَّائدِ[3]".

قالَ ابنُ هشام: فيهِ نظرٌ من وجهينِ: الأول: أَنَّ المقصورَ لا توسعةَ فيه، لأنَّ معنَى التَّوسعةِ التَّفنُّنُ[4] (في الكلامِ[5] بالزيادةِ والحذفِ، والمقصورُ خارجٌ[6]) عن ذلكَ. والثاني: أَنَّ الممدودَ داخلٌ تحتَ ذي الزِّيادةِ.

قالَ: والجوابُ عَنِ الأَوَّلِ: أَنَّ التوسعةَ في الانقسامِ إلى مقصورٍ وممدودٍ[7] لا في الإتيانِ[8] بالمقصورِ. وعَنِ الثَّاني: أَنَّهُ وإنْ كانَ[9] مزيدًا فيهِ[10]، إلاَّ أَنَّهُ نوعٌ من المزيدِ فيهِ، لَهُ[11] أحكامٌ تخصُّهُ فلذلكَ أفردَهُ، ومِثْلُ ذلكَ جائزٌ.

قولُهُ[12]: "المقصورُ: ما آخِرُهُ ألفٌ[13] مفردةٌ، والممدودُ: ما كانَ بعدَها فيهِ همزةٌ[14]".

فيهِ أمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: كانَ الصَّوابُ أنْ يقولَ: فيها الاسمُ المعربُ، لِئَلاَّ يدخلَ نحوُ: يَخشَى ورَمَى[15] وإلى وحتَّى وجاءَ وشاءَ، وهذهِ تخرجُ بقولِنَا الاسمُ، (وإذا، ومتَى وهذا وهــؤلاءِ والَّلاءِ، وهذهِ تخرجُ بقولِنا المعربُ[16] [17]). قالَ: وخُيِّلَ[18] للسيد أَنَّ المصنِّفَ ذَكَرَ[19] في الحدِّ الاسمَ، فقالَ: إنَّ نحوَ: يَخشَى، وحتَّى لا يردُ عليهِ، وهوَ(١٤٥/أ) سهوٌ.

وقال الجاربردى[20]: "المقصورُ والممدودُ: ضربانِ من ضروبِ الأسماءِ المتمكِّنةِ، إذ

---

(١) بـــاب لمقصور والممدود، قول ابن الحاجب في الشافية: بياض في ق. وفي د:الألفية، بدلا من: الشافية، وهو تحريف.
(٢) في ر: والمقصور كالممدود، بدلا من: كالمقصور والممدود، وهو تحريف.
(٣) شرح الشافية للرضي ٦٥/١ وفيه: الزيادة، بدلا من: الزائد.
(٤) في د: التعيين، وهو تحريف.
(٥) في ر: بالكلام، وهو وجه.
(٦) من (في الكلام...) إلى (... خارج) مكررة في ق.
(٧) لا: ساقطة من ت.
(٨) في د: الإثبات، وهو تحريف.
(٩) ساقطة من ق.
(١٠) في ق: فيه أمور، بزيادة: أمور.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) قوله:بياض في ق.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٣٢٤/٢.
(١٥) في الأصل، ت: ورما، وهو مخالف لرسم الألف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٦) في ر: الاسم المعرب، بزيادة: الاسم.
(١٧) من (وإذا...) إلى (... المعرب) ساقطة من د.
(١٨) في د: وما قيل، بدلا من: خيل، وهو تحريف.
(١٩) في د: أدخل، وهو وجه.
(٢٠) هـــو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي، المتوفى سنة ٧٤٦هـــ. الدرر الكامنة ١٣٢/١ – ١٣٣. بغية الوعاة ٣٠٣/١. البدر الطالع ٤٧/١.

الحروفُ والأفعالُ والأسماءُ[١] غيرُ[٢] المتمكِّنةِ، لا يُقالُ فيها مقصورٌ ولا ممدودٌ، وأمَّا قولُهُم في: هؤلا وهؤلاءِ مقصورٌ وممدودٌ، فتسمّحٌ في العبارةِ. وقولُ الفرَّاء في[٣] مثلِ: جاءَ وشاءَ ممدودٌ، فعلى مقتضَى اللغةِ، لا على اصطلاحِ النُّحاةِ. قالَ: والمصنِّفُ وإنْ أطلقَ كلامَهُ، لكنْ مرادُهُ، ما ذكرناهُ. قالَ: ولا يَرِدُ عليهِ نحوُ: "زيدًا" في الوقفِ، لأنَّ ألفَهُ منقلبةٌ عن التَّنوينِ فلا تكونُ[٤] من بنيةِ الكلمةِ[٥]".

الثاني: قولُهُ "مفردةٌ " أي ليسَ بعدَها همزةٌ. قالَ ابنُ هشام: تَرَكَ قيدًا وذكرَ ما لا يحتاجُ إليهِ، أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ الأسماءَ السِّتَّةَ حالةَ النَّصبِ آخرُها ألفٌ، معَ أَنَّها أسماءٌ معربةٌ وليستْ مقصورةً، فكانَ ينبغي[٦] أنْ يقولَ: ألفٌ لازمةٌ[٧]. وأمَّا[٨] الثَّاني فلأنَّ نحوَ: صحراءَ، لا يصدقُ عليهِ أَنَّ آخِرَهُ ألفٌ، بلْ آخِرُهُ همزةٌ فلا حاجةَ إلى الاحترازِ عنهُ، لأنَّهُ لم[٩] يدخلْ.

زادَ الجاربردي: "وإنِ التُزِمَ أَنَّ الهمزةَ ألفٌ أيضًا، دخَلَ في الحدِّ القرءُ[١٠] والخَطَأُ. قالَ: لكنْ يمكنُ أنْ يقالَ: احترزَ بها عن مثلِ حمراءَ، لأَنَّهُ كانَ بالقصرِ[١١] زِيدَتْ ألفٌ أُخرى توسُّعًا في اللغةِ وتكثيرًا لأبنيةِ التأنيثِ، ثُمَّ قُلبتِ الثانيةُ همزةً، فيصدقُ أنَّ[١٢] آخِرَهُ ألفٌ، أي في الأصلِ، لكنْ ليستْ بمفردةٍ، إذ قبلَ الألفِ ألفٌ أُخرى في الأصلِ وإنْ لم يكنْ كذلكَ في أصلِ[١٣] الأصلِ[١٤]".

الثالث: قولُهُ في الممدودِ: "ما كانَ بعدَها". قالَ ابنُ هشام: أي بعدَ الألفِ، والألفُ التي[١٥] يعودُ عليها الضميرُ، هيَ المتقدِّمةُ، وهيَ مقيَّدةٌ بقيدِ الإفرادِ، فيبقَى[١٦] التَّقديرُ[١٧]: ما بعدَ ألفه المفردةِ غيرِ[١٨] الهمزةِ[١٩]، وهذا باطلٌ. قالَ: وإنْ أُخِذَ الموصوفُ دونَ صفتهِ فذلكَ تكلُّفٌ، لأنَّ ضميرَ[٢٠] النكرةِ بمنزلةِ إعادتِها معرفةً بألْ. قالَ: وأيضًا فإنَّها إنْ[٢١] أُخِذَتْ[٢٢] غيرَ مقيَّدَةٍ بطلَ

(١) في د: والأسماء والأفعال، بدلا من: والأفعال والأسماء، وهو وجه.
(٢) في الأصل وسائر النسخ: الغير، وهو خطأ، والتصحيح من شرح الشافية للجاربردي ١/١٨٩.
(٣) في ر: الفارقي، بدلا من الفراء في، وهو تحريف.
(٤) في ر: يكون.
(٥) شرح الشافية للجاربردي١/١٨٩ وفيه: القراء، بدلا من: الفراء.
(٦) في د وكان.
(٧) في د:اللازمة، بدلا من: ألف لازمة، وهو وجه.
(٨) في ت: وإن، وهو تحريف.
(٩) في ق: لا نعلم، بدلا من: لأنه لم، وهو تحريف.
(١٠) في ر: القراء.
(١١) في ق: بالبعض، وهو تحريف.
(١٢) في الأصل، ر، ت، س: أنه، وما أثبته من د، ظ.
(١٣) في ر: الأصل.
(١٤) شرح الشافية ١/١٨٩ – ١٩٠.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) في ر: فبقي، وهو وجه.
(١٧) في ت: التقديم، وهو تحريف.
(١٨) في ت، ق: عن، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ر.
(٢٠) في ر: الضمير، بزيادة: أداة التعريف، ولا وجه لها.
(٢١) في ق: وإن، بزيادة: الواو.
(٢٢) في د: أحذفت، وهو تحريف.

الحَدُّ بمثلِ التناؤُشِ[١] والتَّساؤُلِ مِمَّا همزتُهُ غيرُ آخِرٍ، لأنَّهُ لا[٢] يُسمَّى ممدودًا في الاصطلاحِ، ووجْهُ دخولِهِ: أَنَّهُ في الحَدِّ لم يتعرَّضْ لكونِ الهمزةِ آخرًا، بلْ لكونِها بعدَ الألفِ. فإنْ أرادَ الألفَ المتقدِّمَةَ بجميعِ قيودِها فَسُدَ كما ذُكِرَ أوَّلاً، لأنَّ من قيودِها التَّجرُّدُ، أو ألفًا مطلقةً، كانَ فيه ذلكَ التكلُّفُ معَ ورودِ نحوِ: التَّساؤُلِ والتَّفاؤُلِ، أو لشرطِ[٣] الآخِرِ قبلَ الهمزةِ دونَ اشتراطِ التَّجرُّدِ، فلا دليلَ عليهِ.

الرابع: قالَ الجاربردي: "أَوْرَدَ عليه بعضُ الشارحينَ: أَنَّهُ ليسَ في آخِرِ الممدودِ ألفٌ بعدَها همزةٌ، بلْ آخِرُهُ همزةٌ[٤]. قالَ: وذلكَ إنَّما يَرِدُ على قولِ مَنْ يقولُ: الممدودُ ما آخِرُهُ ألفٌ بعدَها همزةٌ، ولم يقُلِ المصنِّفُ(١٤٥/ب) كذلكَ، بلْ قالَ: "ما كانَ بعدَ الألفِ[٥] في آخرِهِ همزةٌ[٦]".

الخامس: قالَ الجاربردي وابنُ هشام: "يَرِدُ عليهِ: أَنَّهُ يدخلُ في تعريفه ما آخِرُهُ همزةٌ بعدَ ألفٍ، بدلٌ عن أصلٍ، نحوُ: "ماءٌ " أصلُهُ" مَوَهٌ " قُلِبَتِ الواوُ ألفًا، والهاءُ همزةً[٧]، مَعَ أَنَّهُ لا يُسَمَّى ممدودًا، نَصَّ عليهِ الفارسي لعروضِ المدِّ فيه، لأنَّ ألفَها واوٌ في الأصلِ، ولو قَيَّدَ الألفَ بالزائدةِ اندفَعَ ذلكَ[٨]".

السادس: قالَ ابنُ هشام: يَرِدُ عليهِ نحوُ: كساء ورداء مِمَّا همزتُهُ بدلٌ من أصلٍ[٩]، والظاهرُ أَنَّهُ لا يُسمَّى عندَ الإطلاق ممدودًا، وإنْ كانَ المصنِّفُ مثَّلَ لَهُ بكساءٍ ورداءٍ[١٠].

السابع: في أوائلِ الكتبِ المتداولَةِ أنَّ المقصورَ إنَّما سُمِّيَ[١١] مقصورًا لأنَّهُ قُصِرَ عن الإعرابِ أي حُبِسَ[١٢]، والقصرُ: الحبسُ، وفيهِ نظرٌ من وجهينِ: أحدُهما: أَنَّ ذلكَ يصدقُ على المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ. الثاني: أَنَّهُ[١٣] ليسَ[١٤] فيه ما يشعرُ بمناقضةِ الممدودِ، فالأولَى أنْ يقالَ: لأنَّهُ لا[١٥] يُمَدُّ إلاَّ بمقدارِ ما في ألفِهِ[١٦] من اللِّينِ، ولأنَّ ألفَهُ قد تُحذَفُ لتنوينٍ أو ساكنٍ بعدَها،

---

(١) التناؤش: بالهمز الأخذ من بعد، وبلا همز من قرب. اللسان (نوش).

(٢) ساقطة من د.

(٣) في ت: الشرط. وفي ق، س، ظ: بشرط.

(٤) بل آخره همزة. ساقطة من د.

(٥) في ر: ألف، بإسقاط أل التعريف ولا وجه له.

(٦) شرح الشافية ١٩٠.

(٧) ينظر المصنف ١٤٩/٢. والممتع ٣٤٨/١.

(٨) ينظر شرح الشافية للجاربردي ١٩٠/١. والهمع ٨٥/٦.

(٩) ينظر الهمع ٨٥/٦.

(١٠) في ت: ورد، وهو تحريف. وينظر شرح الشافية للرضي ٣٢٤/٢.

(١١) في ر: يسمى.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٦. شرح الجمل ٣٦٠/٢. الهمع ٨٣/٦.

(١٣) في ر: أن.

(١٤) ساقطة من ر.

(١٥) لا: ساقطة من د.

(١٦) في د: ما فيه ألف، بدلا من: ما في ألفه، وهو تحريف.

فَيُقْصَرُ الاسمُ. والممدودُ بخلافِهِ، لأَنَّهُ يُمَدُّ لوقوعِ الألفِ قبلَ[1] همزةٍ[2]، كما تُمَدُّ حروفُ المَدِّ المتَّصلَةِ[3] بها، ولا يُحْذَفُ ألفُهُ بحالٍ. نبَّهَ على ذلكَ الرضي والجاربردي[4] وابنُ هشام وغيرُهم.

قولُ الألفيَّة[5]:

إذا اسْمٌ استَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ (الطَّرَفْ فَتْحًا........[6]

قالَ ابنُ قاسم:[7])" فإنْ قلتَ: قولُهُ: "استوجَبَ "ليسَ بجيِّد، لأنَّهُ يقتضي أَنَّ شرطَ ذلكَ أَنْ يلزمَ فتحُهُ، فلا يكفي غلبةُ الفتحِ، وليسَ كذلكَ، بلْ هيَ كافيةٌ كما في التسهيلِ[8]. قلتُ: معناهُ استحَقَّ ذلكَ في القياسِ[9]، فشملَ اللَّازِمَ (والغالبَ، ألاَ تَرَى أنَّ مصدرَ فَعِلَ اللازمِ[10]) يستوجِبُ ذلكَ في القياسِ، وإنْ كانَ السَّماعُ وَرَدَ في بعضِهِ بخلافِهِ[11]". وكذا قولُهُ: "وما استَحَقَّ قَبْلَ آخرٍ أَلِف[12]".

قولُها[13]: "كَفَعَلٍ وَفُعَلٍ[14]". قالَ ابنُ هشام: كانَ حقُّهُ[15] وَفِعَل بالواوِ عطفًا[16] على قولِهِ: "كالأَسَفِ[17]". قالَ: وكأنَّهُ بتقدير: وكَفِعَلٍ، فحذفَ العاطفَ.

قولُ ابنِ الحاجب[18]: "من أسماءِ المفاعيلِ[19]". قالَ ابنُ هشام: قد يُعتَرَضُ عليهِ بأنَّهُ كسرَ نحوَ مضروبٍ، (وقد نصَّ في بابِ التَّكسيرِ على أَنَّهُ استُغنِيَ بتصحيحِهِ عن تكسيرِهِ. قالَ: والجوابُ أنَّ ذلكَ في مضروبٍ[20]) ونحوِهِ، مِمَّا هوَ صفةٌ[21]. ومفعولٌ هُنَا عَلَمٌ[22] شيءٍ خاصٍّ اصطلحُوا عليهِ وليسَ بصفةٍ.

---

(١) في د: بعد، وهو تحريف. (٢) في ت: الهمزة، وهو وجه.
(٣) في ر: المتصل، وهو تحريف.
(٤) ينظر شرح الشافية للرضي ٣٢٦/٢. وشرحها للجاربردي ١٩٠/١. والهمع ٨٣/٦.
(٥) قول الألفية: بياض في ق. (٦) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ٩٩/٤.
(٧) من (الطرف...) إلى (... ابن قاسم) ساقطة من ت.
(٨) التسهيل ٢٥٨. (٩) في د: القاموس، وهو تحريف.
(١٠) من (والغالب...) إلى (... اللازم) ساقطة من ق.
(١١) شرح الألفية ١٤/٥، ١٥. (١٢) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ١٠٠/٤.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ٩٩/٤.
(١٥) في ق: حقه أن يقول، بزيادة: أن يقول، وهو وجه.
(١٦) في ر، ت، ق، د، س: وعطفا، بزيادة: الواو.
(١٧) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ٩٩/٤.
(١٨) قول ابن الحاجب: بياض في ق.
(١٩) شرح الشافية للرضي ٣٢٤/٢.
(٢٠) من (وقد..) إلى (.. مضروب) ساقطة من ت.
(٢١) في الأصل: يتوسعه، بدلا من: هو صفة، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٢) في ر: علة. وفي س: عليه، وكلاهما تحريف.

قوله(١): "كالْعَشَى والصَّدَى والطَّوَى، لأنَّ نظائرَهَا الحَوَلُ والعَطَشُ والفَرَقُ(٢)". ظاهِرُهُ (١٤٦/ أ) أَنَّهُ لَفٌّ ونَشْرٌ مُرَتَّبٌ، فيكونُ العَطَشُ نظيرَ الصَّدَى، والفَرَقُ نظيرَ الطَّوَى، وبِهِ صرَّحَ في الشرحِ(٣). قالَ الجاربردي: وهو سهوٌ، بَلِ الصَّدَى نظيرُهُ (الفَرَقُ، تقولُ: صَدِيَ فهوَ صد، كَفَرِقَ فهوَ فَرِقٌ، والطَّوَى نظيرُهُ)(٤) العَطَشُ تقولُ: طَوِيَ فهو طَيَّان كعَطِشَ فهوَ عَطْشَان. وقدْ ذَكَرَ ذلكَ في شرحِ المفصَّلِ على الصَّوابِ(٥). قالَ: فالأَوْلَى أنْ يكونَ المثالُ في المتنِ لفًّا ونشرًا غيرَ مرتَّبٍ(٦).

قولُهُ(٧): "وأَندِيةٌ شاذٌّ(٨)". قالَ في الشَّرحِ(٩): لأنَّ المفردَ نَدَى بالقصرِ. قالَ في شرحِ المفصَّلِ: وكانَ القياسُ المدَّ كَقَبَاءٍ وأَقبيةٍ(١٠). لكنْ في شرحِ الهادي: أَنَّهُ قيَّدَ جمعَ نَدى على نداءٍ كجَمَلٍ وَجمالٍ، ثُمَّ على أندِيةٍ كَكِساءٍ وأَكسيةٍ، فلا يكونُ(١١) أنديةٌ جمعَ المقصورِ، ولا نَدَى(١٢) مفردَ أَفْعلَةٍ(١٣).

قولُ الألفيَّةِ(١٤):

وقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرارًا مُجْمَعُ عليهِ.......(١٥)

فيه أمرانِ:

الأوَّلُ: في دَعْوَى الإجماعِ نظرٌ، فإنَّ الفراءَ منعَهُ فيما لَهُ قياسٌ يوجبُ مدَّهُ، نحوُ: فَعْلَاء أَفْعَل(١٦). والكسائي منعَهُ في غيرِ النَّصبِ، فقالَ: لا تكادُ(١٧) العربُ تقصرُ ممدودًا في رفعٍ ولا

---

(١) قوله بياض في ق.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣٢٥/٢ وفيه: وفزع، بدلا من: وفرق.

(٣) أي شرح الشافية المنسوب إلى ابن الحاجب كما ذكر ذلك الجاربردي في شرحه على الشافية ٨/١، ثم ذكر في ١٢/١: أنه سمع أن هذا الشرح ليس من تصانيفه. ينظر بغية الوعاة ١٣٥/٢. وكشف الظنون ١٠٢٠/٢ وابن الحاجب النحوي ٥٠. وينظر رأي ابن الحاجب في شرح الشافية للجاربردي ١٩١/١.

(٤) من (الفرق..) إلى (.. نظيره) ساقطة من ت.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٣٤/١.

(٦) ينظر شرح الشافية للجاربردي ١٩١/١، ١٩٢.

(٧) قوله: بياض في ق.

(٨) شرح الشافية للرضي ٣٢٨/٢.

(٩) أي: ابن الحاجب في شرح الشافية.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٣٦/١ـــ ٥٣٧.

(١١) في الأصل: فلا تكون، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٢) في ت: ولأنه، بدلا من: ولا ندى. وفي ظ: ولا نداء، وكلاهما تحريف.

(١٣) ينظر هذا القول في شرح الشافية للجار بردي ١٩٣/١.

(١٤) قول الألفية: بياض في ق.

(١٥) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ١٠٢/٤.

(١٦) ينظر المخصص ١١٠/١٥ـــ ١١١. الإنصاف مسألة ١٠٩. شرح الألفية لابن قاسم ١٩/٥. والهمع ٣٣٨/٥.

(١٧) في ت: لا يكاد.

جرٌّ[١]. وأجابَ ابنُ قاسم: "بأنَّهُ مجمعٌ على جوازِهِ في الجملةِ، وإنْ وَقَعَ الخلافُ في بعضِ المواضعِ[٢]".

الثاني: قالَ ابن هشام: يُستثنَى عندي منهُ مسألةٌ، وذلكَ نحوُ: سواءٌ، قالوا فيهِ سُوًى[٣] بالضَّمِّ والكسرِ، مَعَ[٤] القصرِ فيهما وجوبًا في المضمومِ، وجوازًا في المكسورِ[٥] وحيثُ فتحُوا مَدُّوا لا غيرُ، فليسَ لكَ أنْ تفتحَ وتقصرَ للضرورةِ، لأنَّ لكَ عن[٦] ذلكَ مندوحةً بأنْ تضمَّ أوْ تكسرَ، فلا يقعُ لكَ تجوُّزٌ في الكلمةِ، وخروجٌ عن أصلِها. كذا رأيتُهُ بخطِّهِ في حواشي ابنِ المصنِّفِ[٧]. قلتُ[٨]: إنَّما يحتاجُ إلى استثناءِ ذلكَ ونحوِهِ على رأيِ مَنْ يقولُ: إنَّهُ يجوزُ في الشِّعرِ ارتكابُ الممنوعِ وإنْ كانَ عنهُ مندوحةٌ، لأنَّ نفسَ الشعرِ ضرورةٌ، وهوَ رأيُ ابنِ عصفورٍ وأبي حيان. وقيلَ: إنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ حيثُ لا مندوحةٌ عنهُ، وعليهِ ابنُ مالكٍ[٩]. فعلى[١٠] هذا[١١] لا يحتاجُ إلى استثناءٍ.

قولُها[١٢]: "**والعَكسُ بِخُلفٍ يَقَعْ**[١٣]". أكثرُ البصريَّةِ على المنعِ مطلقًا، وجمهورُ الكوفيينَ على الجوازِ مطلقًا[١٤]. وصحَّحَهُ ابنُ خروف وابنُ ولاَّدٍ، وزَعَمَا أنَّ سيبويهِ دلَّ على جوازِهِ في الشِّعرِ بقولِهِ: ورُبَّما مَدُّوا فقالوا: منابيرُ. قالَ ابنُ ولاَّدٍ: فزيادةُ الألفِ قبلَ آخرِ المقصورِ كزيادةِ هذهِ الياءِ[١٥]. وفصَّلَ الفرَّاءُ، فأجازَ مدَّ ما لا موجِبَ لقصرِهِ كالغناءِ، ومنعَ مدَّ ما لَهُ موجِبُ قصرٍ[١٦] كَسَكْرَى[١٧]. والظاهرُ الجوازُ[١٨] مطلقًا. وعليهِ(١٤٦/ ب) أكثرُ المتأخرينَ[١٩].

تنبيهٌ:

مسألةُ قصرِ الممدودِ وعكسِهِ مغفلةٌ في[٢٠] التسهيلِ، ولم تُذْكَرْ[٢١] فيهِ على جَمْعِهِ.

---

(١) ينظر رأي الكسائي في الهمع ٥/٣٣٧. (٢) شرح الألفية ٥/١٩.
(٣) في د: سواء، وهو تحريف.
(٤) في الأصل: جمع، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٥) ينظر اللسان (سوا). (٦) في ت: غير، وهو تحريف. وساقطة من د.
(٧) ينظر قول ابن هشام في الهمع ٥/٣٣٨. (٨) قلت: بياض في ق.
(٩) ينظر الهمع ٥/٣٣٢. (١٠) في د: فلا، وهو تحريف.
(١١) ساقطة من ت. (١٢) قولها: بياض في ق.
(١٣) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ٤/١٠٢.
(١٤) ينظر شرح الجمل ٢/٥٥٧ـــ ٥٥٨. شرح الألفية لابن قاسم ٥/١٦. شرح ابن عقيل ٤/١٠٢ـــ ١٠٣.
(١٥) المقصور والممدود لابن ولاَّد ١٣١. وشرح الألفية لابن قاسم ٥/١٨.
(١٦) ساقطة من ت.
(١٧) المخصص ١٥/ ١١١. شرح الجمل ٢/٥٥٨. والهمع ٥/٣٣٨ـــ ٣٣٩.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) شرح الألفية لابن قاسم ٥/١٦. وأوضح المسالك ٤/٢٩٧.
(٢٠) في ت، ر: من، وهو تحريف. (٢١) في ت: يذكر، وهو تصحيف.

بابُ التثنيةِ والجمعِ

قولُ الألفيَّة[1]:

كَذَا الَّذي الْيَا أصلُهُ نحوُ الفتَى والجامدُ الَّذي أُميلَ كمتَى

في غَيرِ ذا تُقلَبُ واوًا الألفْ.......................[2]

قالَ ابنُ قاسم: "هذا الذي جزمَ بِهِ هنا مذهبُ سيبويه. وذهبَ قومٌ إلى أنَّ الألفَ الأصليةَ والمجهولةَ إنْ[3] أُميلَتَا أو قُلبَتَا ياءً[4] في موضعٍ ما ثُنِّيَا بالياءِ[5] وإلاَّ فبالواوِ[6]. وهذا اختيارُ ابنِ عصفورٍ، وبِهِ جزمَ في الكافيةِ[7]". قلتُ: وعبارتُهُ بعدَ قولِهِ: "كمتى ":

كذَا الَّذي ألِفُهُ تَصيرُ يا في مَوضِعٍ مَا كإلَى اسْمًا فَاذرِيَا[8]

وقالَ في شرحِها: "وَإِنْ كانتِ الألفُ ثالثةً قُلِبَتْ ياءً إنْ كانتْ بدلاً منها، كألفِ هدًى[9]، أو غيرَ بدلٍ من شيءٍ وأُميلَتْ كألفِ مَتَى، أو صارتْ ياءً في موضعِ مَا، كألفِ إلى[10] " ولم يعرِّجْ على ذلكَ في بقيةِ كتبِهِ.

قولُها[11]:

".................. ونَحْوُ علباءٍ كِسَاءٍ وحَيَا

بواوٍ أوْ هَمْزٍ......................[12] "

قد[13] يُفهَمُ استواءُ الأمرينِ، وليسَ كذلكَ عندَ أحدٍ، أمَّا سيبويهِ فنصَّ على أنَّ إقرارَ الهمزِ فيهما أحسنُ، وأنَّ القلبَ في الإلحاقِ أكثرُ منهُ في المنقلبةِ عَن أصلٍ مع اشتراكِهَا في القلَّةِ[14]، وأمَّا المصنِّفُ، فنصَّ في الكافيةِ وشرحِها على أنَّ إعلالَ نحوِ عِلْباءٍ راجحٌ على[15] تصحيحِهِ، وتصحيحُ نحوِ كِساءٍ وحَياءٍ راجحٌ على إعلالِهِ[16]. وبِهِ جزمَ ابنُ هشامٍ في النزهةِ[17].

---

(١) باب التثنية والجمع، قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ١٠٤/٤.
(٣) في د: إذا، وهو وجه.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) في ق: والآن فبان بالواو، بدلا من: وإلا فبالواو، وهو تحريف.
(٧) شرح الألفية ٢١/٥. وينظر شرح الكافية الشافية ١٧٧٩/٤.
(٨) شرح الكافية الشافية ١٧٧٩/٤.
(٩) في ت: درى. وفي د: مذى. وفي ق: مدى. وفي ظ: صدى.
(١٠) شرح الكافية الشافية ١٧٨١/٤-١٧٨٢.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ١٠٦/٤.
(١٣) ساقطة من ر.
(١٤) الكتاب ٣٩١/٣ــ ٣٩٢.
(١٥) في د: في، وهو تحريف.
(١٦) شرح الكافية الشافية ١٧٨٠/٤، ١٧٨٢-١٧٨٣.
(١٧) نزهة الطرف في علم الصرف ١٢٣.

قولها[١]: "**واحْذِفْ مِنَ المقصورِ في جَمْعٍ... إلى آخرِه**[٢]". قالَ ابنُ قاسم: "كانَ ينبغي أنْ ينبِّهَ[٣] على أنَّ ياءَ المنقوصِ تُحذَفُ في الجمعِ على حدِّ المثنَى، فيضَمُّ ما قبلَ الواوِ ويُكْسَرُ ما قبلَ الياءِ[٤]".

(قولها[٥]: "**وَإِنْ جَمَعْتَهُ بتاءٍ وألفْ**[٦]". قالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ: ما حُكْمُ الممدودِ والمنقوصِ إذا جُمِعَا بالألفِ)[٧] والتاءِ؟ (قلتُ: كَحُكْمِهِمَا[٨] إذا ثُنِّيَا، فإنْ قلتَ: لِمَ ذَكَرَ حكمَ المقصورِ إذا جُمِعَ بالألفِ والتاءِ)[٩] ولم يَذْكُرْ حكمَ الممدودِ وكِلاهُمَا موافقٌ في التثنيةِ، فكانَ[١٠] حقُّهُ أنْ يتركَ ذِكْرَهُمَا استغناءً[١١] بما تقدَّمَ في التثنيةِ، أو بذكرِهِمَا معًا؟ قلتُ: لَمَّا كانَ حكمُ الممدودِ في جمعَي[١٢] التَّصحيحِ واحدًا، لم يَذْكُرْهُ استغناءً بِذِكْرِهِ في التثنيةِ، بخلافِ المقصورِ، فإنَّهُ خالفَ التثنيةَ في أحدِ الجمعينِ، ووافَقَهُمَا في الآخرِ[١٣]".

قولُ الشافيةِ[١٤]: "**وإذا صُحِّحَ بابُ تَمرةٍ، قيلَ: تَمَرَاتٌ بالفتحِ والإسكانِ** (١٤٧/ أ) **ضرورةً**[١٥]".

هوَ[١٦] المشهورُ، لكنِ اختارَ ابنُ مالك في التسهيلِ: أنَّهُ يجوزُ فيهِ الإسكانُ اختيارًا لأحدِ أمرينِ[١٧]، أَحَدُهُما: اعتلالُ لامِهِ كَظَبْيات[١٨]، والآخرُ شِبْهُ الصفةِ، كأَهْلاتٍ[١٩]. ولم يستثنِ أكثرُهُم[٢٠] هذينِ النَّوعينِ.

قولُ الشافيةِ[٢١]: "**إنَّ المعتلَّ العينِ في فعْلَةٍ وفُعْلَةٍ يُسَكَّنُ ويُفْتَحُ**[٢٢]". المعروفُ في هذينِ إنَّما هوَ السُّكونُ خاصَّةً، كما في فَعْلَةِ المعتلِّ العينِ، وبِهِ جزمَ ابنُ مالكٍ حيثُ قالَ في الألفيةِ:

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ١٠٨/٤.
(٣) أن ينبه: ساقطة من د.
(٤) شرح الألفية ٢١/٥.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ١٠٨/٤.
(٧) من (قولها..) إلى (.. بالألف) ساقطة من ت.
(٨) في ر، ظ: حكمهما، وهو تحريف.
(٩) من (قلت..) إلى (.. والتاء) ساقطة من ق.
(١٠) في ق، د: وكان.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) في ق: جمع.
(١٣) شرح الألفية ٢٦/٥.
(١٤) قول الشافية: بياض في ق. وفي د: قوله في الشافية، وهو وجه.
(١٥) شرح الشافية للرضي ١٠٩/٢ وفيه: صح، بدلا من: صحح.
(١٦) في ت: هذا هو، بزيادة: هذا، وهو وجه.
(١٧) في ر، ت: الأمرين، بزيادة أل.
(١٨) في ر: كظنيات، وهو تصحيف.
(١٩) التسهيل ١٨ــ ١٩. ومن جموع أهل: أَهَلات، وأَهْلات. اللسان (أهل). ينظر الهمع ٧٤/١ــ ٧٥.
(٢٠) ساقطة من د.
(٢١) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ١٠٩/٢.

"والسَّالِمَ العَيْنِ[(١)]". قالَ في شرحِ الكافيةِ: "احترزتُ بالسَّالِمِ العينِ[(٢)] من المضاعفِ كسُلَّةٍ وكِلَّةٍ[(٣)]، ومِنَ المعتَلِّ كجوزَةٍ وديمَةٍ وصُورَةٍ[(٤)]". وقالَ ابنُ قاسم في شرحِ الألفيةِ: "ذَكَرَ[(٥)] ابنُ الخبازِ في صورةٍ[(٦)] الفتحَ[(٧)]، ونُسِبَ إلى الوَهْمِ. وفي الإفصاحِ[(٨)] هُذيلٌ تقولُ: دَيَمَاتٌ بالفتحِ[(٩)]". انتهى. فإنْ كانَ المصنِّفُ أرادَ لغةَ هُذيلٍ، فليقُلْ كما قالَ[(١٠)] في[(١١)] "فَعْلَةٍ": "وهُذَيْلٌ تُسَوِّي[(١٢)]". ثُمَّ إِنَّهُ لا يمشي مَعَهُ في فُعْلَةٍ.

(١) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٠.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ظ: كمسلمة وكلمة، وكلاهما تحريف.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٣. فيه:حَوْزَةٌ، بدلاً من جَوْزةٍ.
(٥) في ت: وذكر.
(٦) في ت: صوته، وهو تحريف. وفي شرح ابن قاسم: سورة.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في الأصل: الإيضاح. وفي شرح الألفية لابن قاسم ٥/٢٧: المصباح. وما أثبته من بقية النسخ.
(٩) شرح الألفية ٥/٢٧.
(١٠) في ق: قاله.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) شرح الشافية للرضي ٢/١٠٩.

باب جمع التَّكسير [1]

اعْلَمْ أنَّ طائفةً من النُّحاة لم يتعرَّضوا لَهُ في كتبِ النَّحوِ، وأصابوا في ذلكَ، وإنِ اختلفوا في علَّتِه، فمنهم مَنْ علَّلَ بأنَّ ألْسِنَةَ العَّامَّةِ فسدَتْ في كلِّ شيءٍ إلاَّ في الجموعِ، فلم يحتَجْ إلى التنبيهِ عليها[2]، لأنَّ النَّحوَ إنَّما وُضِعَ لإصلاحِ ما فسدَ في الألسنَة. وعلى هذا الحريري[3] في شرحِ الملحة[4]، ومنهم من علَّلَ بأنَّ الجموعَ كلَّها مرجعُها السَّماعُ ولا تُؤْخَذُ[5] بقياسٍ، فكانَ الأَوْلَى[6] بها كتبُ اللغةِ التي تُذْكَرُ فيها المفرداتُ ومعانيها ويُنَبَّهُ[7] عقبَ كلِّ مفردٍ على جمعِهِ، وهذا هوَ الصَّوابُ. قالَ السيد ركن الدين الأستربادي في شرحِ الشافية[8]: "اعْلَمْ أنَّ أكثرَ الجمعِ موقوفٌ على السَّماعِ، إلاَّ أنَّ بعضَ الجموعِ غالبٌ[9] في بعضِ الأوزانِ فَيُذْكَرُ الغالبُ[10] منها". وقالَ ابنُ هشامٍ في تعليقِهِ: أكثرُ الجموعِ محتاجٌ[11] إلى سماعٍ، إلاَّ أنَّ منها ما يغلبُ فيعلمُ بِهِ حتَّى لا يُنْكَرَ إذا سُمِعَ، وليقاسَ[12] عليهِ في الضرورةِ، وأمَّا ما يطَّرِدُ منهُ فالإعلامُ بِهِ فائدتُهُ ظاهرةٌ. وقالَ ابنُ قاسم: "قالَ بعضُ المتأخرينَ: أكثرُ الجموعِ سماعيٌّ، لكن منها ما يغلبُ فَيُذْكَرُ الغالبُ ليحملَ[13] عليهِ ما لم يُسْمَعْ جمعُهُ[14] " انتهى. ولقد أصابَ الشيخُ جمالُ الدين بن هشام حيثُ لم يعقدْ لَهُ بابًا في النزهةِ، إلاَّ أنَّهُ ذكرَ في آخرِ[15] بابِ التصغيرِ القاعدةَ القياسيةَ في جمعِ الخماسيِّ وما فيه[16] من حذفٍ وترجيحٍ وتخييرٍ(١٤٧/ ب) وهذا لا بُدَّ من ذكرِهِ، لأنَّهُ أمرٌ قياسيٌّ. واعْلَمْ أنَّ للنُّحاةِ في هذا البابِ طريقينِ[17]: إحداهُمَا[18]: ذِكْرُ الجمعِ وما هوَ مفردٌ لَهُ[19]. والأُخرى: ذِكْرُ المفردِ وما هوَ جمعٌ لَهُ. وقد سلكَ ابنُ مالكٍ الطريقةَ الأُولى، وابنُ الحاجب الثانيةَ، وهي طريقة سيبويهِ وأكثرِ النحويينَ[20].

---

(١) باب جمع التكسير: بياض في ق. (٢) في د: إليها.

(٣) أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري صاحب المقامات المتوفى سنة ٥١٦هـ. أنباه الرواة ٢٣/٣. وفيات الأعيان ٦٣/٤ـ ٦٨. بغية الوعاة ٢٥٧/٢ـ ٢٥٩.

(٤) شرح ملحة الإعراب ١٩.

(٥) في ر: ولا يؤخذ. وفي ق: ولا يوجد، وهو تحريف.

(٦) في ر: أولى، بحذف أداة التعريف ولا وجه له.

(٧) في ت: وتنبه، وهو وجه. وفي د: ويثبت، وهو تحريف.

(٨) منه نسخة خطية في برلين تحت رقم ٦٦٠٤. ينظر ابن الحاجب النحوي ٧٦.

(٩) في ر: غلب، وهو وجه. (١٠) في ق: فنذكر.

(١١) في ر، ظ: يحتاج. وفي ت: تحتاج، كلاهما وجه.

(١٢) في ر: والقياس، وهو تحريف.

(١٣) في الأصل: اعمل، وهو تحريف. وما أثبته من سائر النسخ.

(١٤) شرح الألفية ٥٨/٥. (١٥) ساقطة من د.

(١٦) في د: وأما ما فيه، بزيادة: أما.

(١٧) في الأصل: طريقان، وهو خطأ نحوي. وفي ق: طريقتين، وهو وجهـ وما أثبته من سائر النسخ.

(١٨) في ر: أحدهما، وما أثبته مناسب لقوله والأخرى. (١٩) ساقطة من د.

(٢٠) ينظر الهمع ٨٧/٦.

قولُ الألفيَّة[١]: "**جُمُوعُ قِلّةْ**[٢]". قِيلَ كانَ المناسبُ أنْ يعبِّرَ ببناءِ القلَّة، لأنَّ جموعًا[٣] ههنا واقعٌ على أربعةِ ألفاظٍ. قالَ ابنُ هشام: والجوابُ عنهُ من وجهينِ: الأوَّلُ: أنَّ جمعًا لا جمعَ[٤] قلّة لَهُ[٥]، فصارَ التَّعبيرُ بـ "جموعِ " كالتَّعبيرِ[٦] بقلوبٍ ورجالٍ، معَ إرادةِ القلَّة. الثاني: أنَّ القليلَ إنَّما هوَ هذهِ الألفاظُ، وأمَّا موزوناتُها[٧] فكثيرٌ[٨]، فالكثرةُ[٩] هنا[١٠] بهذا الاعتبارِ.

قولها[١١]: "**والعَكسُ جاءَ كالصُّفِي**[١٢]". اعترِضَ على هذا المثالِ بأنَّهُ قد جاءَ لَهُ جمعُ قلَّة وهوَ أصفاءُ[١٣]، فالأَوْلَى التمثيلُ برجالٍ جمعِ رجلٍ، وقلوبٍ جمعِ قلبٍ، وصِرْدانٍ جمعِ صُرَدٍ كما صنعَ في شرحِ الكافيةِ[١٤].

قولُها[١٥]: "**لفَعْلٍ اسمًا صَحَّ عينًا أَفْعُلُ**[١٦]". قالَ ابنُ هشام: يردُ عليهِ أمرانِ: أحدُهما[١٧]: المعتلُ الفاءِ كـ "وَقْتٍ" و"وَكْرٍ" و"وَعْرٍ" و"وَهْمٍ"، فإنَّهُ لا يطَّرِدُ فيه "أفْعُلٌ" ولا يكثرُ[١٨]، بَلْ هوَ شاذٌ جدًا، كقولِهم: وَجْهٌ وأَوْجُهٌ. والآخرُ: المضعَّفُ كـ "جَدٍّ " و"حَدٍّ " و"رَبٍّ " و"بَرٍّ " و"شَقٍّ " و"فَنٍّ[١٩] " و"قَدٍّ[٢٠]". فهذا لا يأتي على "أفْعُلٍ[٢١]"، وشَذَّ كَنٌّ وأكُنٌّ، وكثيرًا ما يُستغنَى ببعضِ أبنيةِ الكثرةِ فيهِ عن أبنيةِ القلَّةِ كـ "جُدودٍ " و"حُدودٍ " و"قُدودٍ " و" رُقوقٍ". ومن مجيءِ جمعِ[٢٢] القلَّة فيهِ: أربابٌ وأجدادٌ. قلتُ[٢٣]: وقد نبَّهَ النَّاظمُ على استثناءِ هذينِ في الكافيةِ وشرحِها[٢٤]، وقالَ أبو حيان: "إنَّ الثاني قد لا يردُ على قولِهِ: "صَحَّ عينًا" إنْ كانَ عَنَى بالصَّحيحِ العينِ ما لم يَكُنْ معتَلاً[٢٥] ولا مضاعفًا، فإنَّهُ اصطلاحٌ لبعضِ أصحابِنَا.

قولها[٢٦]: "**وَعَدِّ الأَحرُفِ**[٢٧]". قالَ ابنُ هشام: لا فائدةَ لَهُ معَ قولِهِ: "وللرُّباعيِّ[٢٨]". قالَ:

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٤.
(٣) في ر: بجموعا. وفي ق: جموعها، كلاهما تحريف.
(٤) في ر: لا يجمع، وهو تحريف.
(٥) ساقطة من ت، د.
(٦) بجموع كالتعبير: ساقطة من ت.
(٧) في س: موزونها، وهو وجه.
(٨) في ت: فكثيرة، وهو وجه.
(٩) فالكثرة: ساقطة من ت.
(١٠) في ر، ق، د: ههنا، وهو وجه.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٤.
(١٣) في ت: اصفافا، وهو تحريف.
(١٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨١١، ١٨٥٧.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٥.
(١٧) في د: الأول، وهو وجه.
(١٨) في الأصل، د، ظ: بل ولا يكثر، بزيادة: بل، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٩) في ت: وقن، وهو وجه.
(٢٠) وقد: ساقطة من ت.
(٢١) في ر: الفعل، وهو تحريف.
(٢٢) ساقطة من ت.
(٢٣) قلت: بياض في ق.
(٢٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٩.
(٢٥) ساقطة من د.
(٢٦) قولها: بياض في ق.
(٢٧) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٥.
(٢٨) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٥.

وكانَ[١] شيخُنَا يجيبُ عن هذا الاعتراضِ، بأنَّهُ ذكرَهُ رفعًا لِوَهْمِ متوهِّمٍ أنَّهُ يشترطُ أنْ يكونَ[٢] على وزنِ الذِّراعِ، والعِناقِ في جنسِ حركتِهِ[٣]، فلمَّا قالَ: وعَدِّ الأحرُفِ، أشْعَرَ بأنَّ المرادَ عددُ الحروفِ خاصَّةً، أي وعدِّ الأحرفِ كائنةً ما كانتْ. قالَ: والجوابُ عندي أنَّ تاءَ التأنيثِ لا يعتدُّ بها النَّحويُّ إذا عَدَّ حروفَ البنيةِ لزيادتِها، ألاَ تَرَى أنَّهُ (١٤٨/ أ) قالَ في البابِ قبلَ هذا: "مُختَتَمًا بالتاءِ أو مُجرَّدا[٤] " بعدَ قولِهِ: "والسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلاثيَّ[٥] " فكأنَّهُ[٦] خافَ هنا أنْ يُتوَهَّمَ أنَّ الرباعيَّ المُختَتَمَ بالتاءِ زائدةً على الأربعةِ كذلكَ[٧]، فيقالُ في زرافةٍ: أزرُفٌ، وليسَ كذلكَ، فلمَّا أتَى بقولِهِ: وَعَدِّ الأحْرُفِ، ارتفعَ هذا الوهمُ، لأنَّهُ إنَّما احتملَ دخولَ طلحةَ[٨] ونحوِهِ في قولِنا: الثلاثيُّ بعدَ عناءٍ، فكيفَ يدخلُ عندَ[٩] ذكرِ لفظةِ العدَدِ تكرارًا و[١٠] تأكيدًا؟ ثُمَّ قالَ: والحقُّ إنَّهُ إنَّما ذَكَرَ هذا لضرورةِ[١١] النَّظمِ، بدليلِ أنَّهُ لا يحترزُ عما قلتُهُ ولا عمَّا قالَهُ شيخُنا في نظائرِ هذهِ المسألةِ.

قولها[١٢]:

"وغيْرُ ما أَفْعُلُ فيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاثيِّ اسْمًا بأفعالٍ يَرِدْ[١٣]

فيهِ أمرانِ:

الأوّل: قالَ ابنُ هشام: سوَّى في الظَّاهرِ بينَ أنواعِ ما لا يطَّرِدُ فيهِ "أفْعُلٌ[١٤] " غيرُ فَعْلٍ في مجيئِهِ على "أَفْعَالٍ". وذلكَ على أقسامٍ متفاوتةِ المراتبِ، فمنها ما مجيئُهُ على "أفعالٍ" لازمٌ، وذلكَ "فِعِلٌ" نحوُ "إبِلٍ" وآبالٍ، ومنها ما مجيئُهُ عليهِ غالبٌ[١٥]، وذلكَ نحوُ: طُبًى ولُبَبٍ ونَمِرٍ وعَضُدٍ وعِنَبٍ وطُنُبٍ وفَلُوٍ وعَدُوٍ، ومنها ما مجيئُهُ عليهِ نادرٌ، وذلكَ المعتلُ العينِ، نحوُ: ماءٍ ومالٍ. واختلفوا فيما فاؤُهُ همزةٌ، نحوُ: أَنفٍ[١٦]، أو واوٍ، نحوُ: وَهْمٍ. هلْ يجوزُ قياسُهُ؟ فالفرَّاءُ أجازَهُ، وخالفَهُ[١٧] النَّاسُ[١٨].

الثاني: قالَ أبو حيان: لو ذهبَ ذاهبٌ إلى اقتباسِ[١٩] أفعالٍ في "فَعْلٍ" صحيحِ العينِ، لكانَ

(١) في د: ولان.
(٢) في ر: تكون، وهو وجه.
(٣) في ق: التثنية، وهو تحريف.
(٤) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٠.
(٥) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٠.
(٦) في د: وكأنه، وهو وجه، وما أثبته أنسب للسياق.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في ق: بعد.
(١٠) في ق: أو، بدلا من: و، وهو وجه.
(١١) في ق: هذه الضرورة، بدلا من: هذا لضرورة، وهو تحريف.
(١٢) قولها: بياض في ق.
(١٣) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٧.
(١٤) ساقطة من ر.
(١٥) في د: افعل، وهو تحريف.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) في د: وخالفوه، وهو تحريف.
(١٨) في ت: الثاني، وهو تحريف. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/٣٩. والهمع ٦/٨٩.
(١٩) في ق: قياس، وهو وجه.

قد ذهبَ مذهبًا حسنًا، لكثرةِ ما وردَ منهُ.

قولُها[١]: "فُعْلٌ لِنحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرا[٢]". فيهِ أمران:

الأوّل: قالَ ابنُ قاسم: "هذا فيما فيهِ أفْعَل وفَعلاء متقابلينِ كما مثَّلَ، أو منفردينِ لمانعٍ في الخِلْقةِ كرجلٍ أكْمَرَ وأَقْلَفَ وامرأةٍ رَتقاءَ وعذراءَ، فإنْ كانا منفردينِ لمانعٍ في الاستعمالِ خاصَّةً، نحو: رجلٍ أَلْيٍ[٣] وامرأةٍ عجزاءَ، ولم يقولوا أعجزُ ولا أَلياءُ[٤]، ففي اطِّرادِ فُعْلٍ[٥] في[٦] هذا النوعِ خلافٌ. وقد نصَّ في شرحِ الكافيةِ على اطِّرادِهِ[٧]. وفي التسهيلِ: على أنَّ "فُعْلاً[٨]" فيهِ محفوظٌ[٩]. قالَ: والمفهومُ من كلامِ الألفيةِ موافقةُ شرحِ الكافيةِ[١٠]، لأنَّهُ أحالَ على التمثيلِ، فدخلَ[١١] فيهِ كلُّ ما شابَهَ المثالينِ في الوصفِ والوزنِ، فإنْ خُصَّ كلامُهُ بالمتقابلينِ بخصوصيَّةِ المثالِ، لم يستقمْ بخروجِ المفردينِ لمانعٍ، فيتعيَّنُ التعميمُ[١٢]". انتهى.

الثاني: قالَ ابنُ هشام(١٤٨/ ب): يُستثنَى من قولنا: إنَّ أفْعَلَ الذي مؤنَّثُهُ فَعلاءُ يَطَّرِدُ[١٣] فيهِ فُعْلٌ: أَجْمَع وأَكْتَع وأَبْتَع وأَبْصَع، فإنَّهم التزمُوا[١٤] في جمعِها جمعَ السَّلامةِ ولا يجيزونَ تكسيرَها في المذكرِ. قالَ: ولم يستثْنِها النَّاظمُ لقلَّتِها.

قولُها[١٥]: "وفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى[١٦]". قالَ ابنُ قاسم[١٧]: "لو[١٨] قدَّمَ هذا على قولِهِ: "فُعْلٌ لنحوِ أحْمرٍ وحَمْرَا[١٩]" لكانَ أنسبُ[٢٠] لتوالي جموعِ القلَّةِ[٢١]". وقالَ ابنُ هشام: فإنْ قلتَ ما معنَى قولِهِ: "بنقلٍ يُدرَى"؟ أوَ ليسَ أنَّ بقيَّةَ[٢٢] الجموعِ غالبُها موقوفٌ على السماعِ؟ فكيفَ خَصَّصَ هذهِ من بينِها؟ قلتُ: المرادُ أنَّ هذا موطنُ تضييقٍ.

قولُها[٢٣]: "وَفُعَلٌ لاسْمٍ رُباعيٍّ... إلى آخرِهِ[٢٤]". فيهِ أمرانِ:

---

(١) قولها: بياض في ق.

(٢) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١١٨.

(٣) ساقطة من ظ. والألي: كبير الألية. اللسان (ألا).

(٤) ينظر اللسان: إلا. والهمع ٦/٩٢.

(٥) في ق: فعله، وهو تحريف.

(٦) ساقطة من د.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٨.

(٨) في ر: فعلى، وهو تحريف.

(٩) التسهيل ٢٧١. وينظر الهمع ٦/٩٢.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٨، ١٨٢٩.

(١١) في ت: يدخل، وهو تحريف.

(١٢) شرح الألفية ٥/٤١ــ ٤٢.

(١٣) في ق: لا يطرد، بزيادة: لا.

(١٤) ساقطة من د.

(١٥) قولها بياض في ق.

(١٦) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١١٨.

(١٧) في د: ابن هشام، وهو تحريف.

(١٨) ساقطة من ر.

(١٩) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١١٨.

(٢٠) وحمرا لكان أنسب: ساقطة من د.

(٢١) شرح الألفية ٥/٤٣.

(٢٢) في د: قضية. وفي ق: يقيد، وكلاهما تحريف.

(٢٣) قولها بياض في ق.

(٢٤) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١١٩. وتمام البيت:...، بمَدّْ قَدْ زِيدَ قبلَ لامٍ، إعْلالاً فَقَدْ

الأوّل: قالَ ابنُ قاسم: "شملَ ذو الألفِ ما أوَّلُهُ مفتوحٌ ومكسورٌ ومضمومٌ، وهوَ كذلكَ في الأوَّلين، وأمَّا الثالثُ ففي شرحِ الكافيةِ أيضًا أنَّهُ كذلكَ يَطَّرِدُ[١] فيهِ " فُعُلٌ " فإنَّهُ مثَّلَ بـــ"قُراد" و"قُرُد" و"كُراعٍ" و"كُرُعٍ في المطَّردِ[٢]، وتَبِعَهُ ابنُهُ[٣]، وذكَرَ في التسهيلِ: أن "فُعُلاً" نادرٌ في فُعالٍ[٤]، وهوَ الصحيحُ، فلا يقالُ في غُرابٍ غُرُبٌ ولا في[٥] عُقابٍ عُقُبٌ[٦]". قلتُ[٧]: وظاهرُ كلامِهِ في العمدةِ وشرحِها موافقةُ ما في التسهيلِ، فإنَّهُ اقتصرَ على ذكْرٍ[٨] قَذَالٍ[٩] وحِمارٍ[١٠].

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "ذَكَرَ في الكافيةِ والتسهيلِ[١١]: أنَّ "فُعُلاً" يُطَّرِدُ في نوعينِ: أحدُهُما: ما تقدَّمَ، والآخرُ: "فَعُولٌ" بمعنى فاعلٍ كصَبُورٍ (وصُبُرٍ، فإنْ كانَ بمعنَى مَفْعُولٍ كَرَكُوب، فَلاَ[١٢]. قالَ[١٣]: ولم يذكُرْهُ[١٤] هُنَا[١٥]، فأوهَمَ أنَّهُ غيرُ مقيسٍ وليسَ كذلكَ[١٦]". قلتُ[١٧]: وذكَرَهُ[١٨] أيضًا في العمدةِ وشرحِها، وعبارتُهُ: "في كلِّ صفةٍ كَصَبُورٍ)[١٩] في الوزنِ وصحَّةِ اللّامِ والمبالغةِ في الفاعليةِ[٢٠]".

قولُها[٢١]:

وَفُعَلٌ جَمعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ ....

ونَحْوِ كُبْرَى .... [٢٢]

فيهِ أمورٌ:

الأوّلُ: قالَ ابنُ قاسم وابنُ هشام: كانَ يجبُ أنْ يقيِّدَ قولَهُ: "لِفُعْلَة" بالاسمِ، لأنَّ مجيئَها في الصفةِ[٢٣] نادرٌ، وقد قيَّدَهُ بذلكَ في التَّسهيلِ[٢٤]. زادَ ابنُ قاسم: "فلو قالَ: "وفُعَلٌ لِفُعْلَةٍ اسمًا

---

(١) في ت: بل يطرد، بزيادة: بل.
(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٤. وينظر الهمع ٦/٩٤.
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٣. (٤) التسهيل ٢٧١. وينظر الهمع ٦/٩٤.
(٥) في: ساقطة من ت. (٦) شرح الألفية ٥/٤٥.
(٧) بياض في ق. (٨) في ت: ذلك، وهو تحريف.
(٩) في الأصل: نزال. وفي ر: هزال. وفي ت: ميزال، كلها تحريف، وما أثبته من ق، د، س، ظ.
(١٠) شرح العمدة ٩٢١، ٩٢٣. (١١) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٢. والتسهيل ٢٧١.
(١٢) في الأصل: فكذا، وهو تحريف. وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) في ر: يقال، وهو تحريف.
(١٤) في د: يذكر، بإسقاط الضمير ولا وجه له. (١٥) يعني الألفية.
(١٦) شرح الألفية ٥/٤٦. (١٧) قلت: بياض في ق.
(١٨) في ق: وذكر، بإسقاط الضمير ولا وجه له.
(١٩) من (وصبر..) إلى (.. كصبور) ساقطة من ت.
(٢٠) شرح العمدة ٩٢١، ٩٢٣. (٢١) قولها: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١١٩ـــ ١٢٠.
(٢٣) في الأصل: بالصفة. وفي ت: بالصفة في الصفة، بزيادة: بالصفة. وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٤) شرح الألفية لابن قاسم ٥/٤٦. وينظر التسهيل ٢٧٢.

عُرِفْ، لكانَ أَوْلَى[١]".

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "اقتصرَ هنا وفي الكافيةِ على هذينِ النوعينِ فُعْلَة وكُبْرَى[٢]. وقالَ في شرحِ الكافيةِ بعدَ ذكرِهِمَا: وشذَّ فيما سِوَى ذلكَ[٣]. وزادَ في التسهيلِ نوعًا ثالثًا وهو: "فُعُلَةٌ" اسمًا[٤] نحو: (١٤٩/ أ) جُمُعَةٍ وجُمَعٍ[٥]".

الثالث: قالَ ابنُ هشام: إذا أطلقَ المصنِّفُ الزِّنَةَ، فَخُذْ موزونَها مطلقًا بالنظرِ إلى ما يمكنُ اعتبارُهُ من الحالاتِ، ككونِهِ[٦] جامدًا أو مشتقًا أو صحيحًا أو معتلاً أو مذكرًا أو مؤنثًا أو لعاقلٍ أو غيرِهِ[٧]، وإذا قُيِّدَ بالاسمِ فَلاَ تأخُذِ الصِّفَةَ، وكذا بالعكسِ، وكذا في الباقي[٨]، فإنْ مَثَّلَ بمثالٍ فهلْ نأخذُ[٩] خصوصياتِ ذلكَ المثالِ؟ نَعَمْ، ما لَمْ يَقُمْ دليلٌ من كلامِهِ على إلغاءِ ذلكَ الوصفِ، هكذا اصطلاحُهُ واصطلاحُ غيرِهِ من أهلِ العِلْمِ وهوَ القياسُ.

قولُها[١٠]: "وَلِفِعْلَةٍ فِعَلٌ[١١]". فيه أمران:

الأوّل[١٢]: قيَّدَهُ في التسهيلِ بأنْ يكونَ[١٣] اسمًا تامًّا[١٤]، احترازًا من الصفة كَصِغْرَةٍ وَكِبْرَةٍ وَعِجْزَةٍ. ومن الاسمِ غيرِ التَّامِّ كرِقَةٍ ولِدَةٍ[١٥]، أوردَهُ ابنُ هشام: وأُجيبَ[١٦] عن إهمالِهِ الأوَّلَ: بأنَّ منهم مَنْ قالَ: إنَّ فِعْلَةً لم تجيءْ[١٧] صِفَةً البتَّةَ، فلا يحتاجُ إلى الاحترازِ[١٨] عنها، إذ ليستْ مسموعةً، حكاهُ أبو حيان. وعن الثاني: بأنَّ نحوَ: رِقَةٍ بعدَ الحذفِ لم يبقَ على وزنِ فِعْلَةٍ، وإنَّما ذلكَ باعتبارِ أصلِه، ذكرَهُ ابنُ قاسم[١٩].

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "لم يشترطْ في التسهيلِ التَّامَّ إلاَّ في فِعْلَة بالكسرِ دونَ فُعْلَة بالضَّمِّ[٢٠]". والقياسُ يقتضي تساويهما. قالَ: ولعلَّهُ إنَّما لم يذكرْ ذلكَ في فُعْلَةٍ بضمِّ الفاءِ لأنَّهُ قليلٌ جدًّا.

---

(١) شرح الألفية ٤٧/٥.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٣٢/٤.
(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤-١٨٣٨.
(٤) التسهيل ٢٧٢.
(٥) شرح الألفية لابن قاسم ٤٧/٥. وينظر الهمع ٩٥/٦- ٩٦.
(٦) في ت، س: لكونه. وفي د: لكونها.
(٧) في ر، ق، د: أو لغيره، وهو وجه.
(٨) في ق: في الثاني، وهو تحريف. وفي د: بالباقي: وهو وجه.
(٩) في ر: يأخذ. وفي ت: تأخذ، وكلاهما تصحيف.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(١١) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ١٢٠/٤.
(١٢) في د: أحدهما.
(١٣) في د: تكون.
(١٤) التسهيل ٢٧٢.
(١٥) ينظر الهمع ٩٧/٦.
(١٦) وأجيب: بياض في ق.
(١٧) في الأصل، ت، ق، س: يجيء، وهو وجه، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٨) في ق: للاحتراز، بدلا من: إلى الاحتراز، وهو تحريف.
(١٩) شرح الألفية ٤٨/٥.
(٢٠) التسهيل ٢٧٢.

وقالُوا[١] في وُصْلَة: صِلةٌ[٢]".

قولُها[٣]: "**وقَدْ يَجيءُ جَمْعُهُ على فُعَلٍ**[٤]". أي شذوذًا، ونظيرُهُ في الشذوذِ جمعُ فُعْلَةٍ بالضَّمِّ على فِعَلٍ بالكسرةِ، قالوا: قُوَّةٌ وقِوًى، وصُورةٌ وصِوَرٌ بكسرِ أوَّلِهِمَا[٥].

قولُها[٦]: "**في نَحْوِ رَامٍ**[٧] **ذو اطِّراد فُعَلَهْ**[٨]". قالَ ابنُ هشام: قالَ بعضُهُم: إذا كانَ الحكمُ شائعًا في جميعِ البابِ[٩] لم يجُزْ أنْ يقالَ في التعبيرِ عنهُ: يلزمُ هذا الحكمُ في نحوِ كذا، لأنَّ ما بعدَ "نحو" يخرجُ منهُ، أو[١٠] يكونُ غيرَ داخلٍ. وعلى قولِ هذا لا يدخلُ من طريقِ الوضعِ "رامٍ" في قولِ المصنِّفِ "في نحوِ رامٍ"، وكذا أَحمرُ وحمراءُ في قولِهِ: "لنحوِ أحْمَرٍ وحَمْرَا[١١] " لأنَّهُ إنَّما حُكِمَ على نحوِ ذلكَ لا عليهِ نفسِهِ. قالَ: والجوابُ[١٢] عنهُ: أنَّهُ[١٣] إنْ أرادَ أنَّهُ لا يدخلُ من طريقِ وضعِ اللفظِ فَمُسَلَّمٌ بل يدخلُ من طريقِ المفهومِ، لأنَّهُ إنَّما أُريدَ[١٤] في نحوِ هذا مِمَّا هوَ متَّصِفٌ بصفتِه، فكانَ ذلكَ (١٤٩/ ب) بمنزلة أنْ تُذْكَرَ صفةُ ذلكَ الشيءِ الذي وُضِعَ بعدَ "نحوِ"، وأنتَ لو[١٥] فعلتَ ذلكَ لدخلَ قطعًا، فكذا[١٦] إذا ذكرتَهُ[١٧] على هذا الحَدِّ.

قولُها[١٨]: "**وشاعَ نحوُ كاملٍ وكَمَلَهْ**[١٩]". قالَ ابنُ قاسم: "لو قالَ[٢٠]: كذاكَ[٢١] نحوُ كاملٍ، لكانَ أنصَّ، لأنَّ الشَّياعَ[٢٢] لا يلزمُ منهُ الاطِّرادُ[٢٣]".

قولُها[٢٤]: (" **فَعْلَى لِوَصف.... البيت**[٢٥]". زادَ في الكافيةِ والتسهيلِ: وفَعيلٍ بمعنَى فاعلٍ كمريضٍ[٢٦]، وأَفْعَل كأَحْمَق، وفَعْلان كسكران[٢٧].

---

(١) في ق: ولو قالوا، بزيادة: لو.
(٢) شرح الألفية ٥/٤٨.
(٣) قولها: بياض في ق.
(٤) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٠.
(٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/٤٩.
(٦) قولها: بياض في ق.
(٧) في ت: نام.
(٨) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢١.
(٩) في د: الأبواب.
(١٠) في د: أن، بدلا من: أو، وهو تحريف.
(١١) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١١٨.
(١٢) قال والجواب: بياض في ق.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) في د: زيد، وهو تحريف.
(١٥) في ق: رأيت أو، بدلا من: وأنت لو، وهو تحريف.
(١٦) في د: فذا، وهو تحريف.
(١٧) في ق: ذكرت، بإسقاط الضمير والوجه إثباته.
(١٨) قولها: بياض في ق.
(١٩) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢١.
(٢٠) في ت: كان، وهو تحريف.
(٢١) في ت، د: كذلك، وهو تحريف.
(٢٢) في ق: الأشياع، وهو تحريف.
(٢٣) شرح الألفية ٥/٥٠.
(٢٤) قولها: بياض في ق.
(٢٥) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٢، وتمام البيت:...... كقتيلٍ وزَمِنْ وهالكٍ وميِّتٍ بِهِ قَمِنْ
(٢٦) في ر: لمريض، وهو تحريف.
(٢٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٣. والتسهيل ٢٧٥.

قولُها[١]: "وَفُعَّلٌ لفاعلٍ... البيتين[٢]". قالَ أبو حيان: قالَ بعضُ أصحابِنَا: يتوقَّفُ ويترقَّبُ ما سُمِعَ من "فُعَّلٍ" و"فُعَّالٍ[٣]". ويقتصرُ على ما سُمِعَ، فإنْ لم يُسْمَعْ، فالرجوعُ إلى الواوِ والنُّونِ في المذكَّرِ، والألفِ والتَّاءِ في المؤنَّثِ، فإنِ اختلَّ بعضُ شروطِهِمَا فاجْمَعْ بأيِّهِمَا شئتَ ما لم يَرِدْ سماعٌ بخلافِه. قالَ ابنُ قاسمٍ: "وهذا خلافُ المفهومِ من كلامِ المصنِّفِ[٤]".

قولُها[٥]: "وقَلَّ فيما عينُهُ الْيَا منْهُمَا[٦]". فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسم: "بقيَ[٧] شرطٌ آخرُ، وهوَ: أنْ لا يكونَ فاؤُهُمَا ياءً، كيَعْرٍ[٨]".

قالَ ابنُ هشام: وكانَ حقُّ الناظم أنْ يستثنيَ ذلكَ. قلتُ[٩]: قد استثناهُ في الكافيةِ وشرحِها[١٠].

الثاني: كلامُهُ صريحٌ في أنَّ ذلكَ عامٌّ في "فَعْلٍ" و"فَعْلَة" لقولِه: "منهما"، وفي التسهيلِ خصَّصَهُ بـــ"فَعْلٍ"، فقالَ: "وهوَ لفَعْلٍ غيرِ اليائي العينِ، ولفَعْلَةٍ مطلقًا[١١]"، وشرحَهُ أبو حيان على ذلكَ غيرَ متعقِّبٍ لَهُ، بلْ قالَ: قولُهُ: "مطلقًا. أي سواءٌ كانَ يائيَّ العينِ أم غيرَهُ، كجَفْنَةٍ وجِفانٍ وغَيْضَةٍ وَغِياضٍ. ولم أرَ أحدًا من الشُّرَّاحِ تعقَّبَ ذلكَ على الألفيةِ ولا نبَّهَ[١٢] على هذا التناقضِ.

الثالث: قالَ ابنُ هشام: قالوا: إنَّما قَلَّ فِعَالٌ فيما عينُهُ الياءُ من نحوِ: ضَيْفٍ وَضِيافٍ للثقلِ، لأنَّ اجتماعَ الكسرةِ والياءِ ثقيلٌ، وأمَّا "يِعَارُ[١٣]" فالأمرُ فيهِ أشدُّ، لأنَّ الكسرةَ على الياءِ نفسِها. قالَ[١٤]: وهذا الذي قالوه[١٥] منتقضٌ بأمورٍ: منها[١٦]: أنَّهُ كانَ ينبغي على هذا أنْ يكونَ ثَوبٌ وثِيابٌ ضعيفًا، وهُمْ لا يقولونَ بِهِ، إنَّما يشترطونَ في "فَعْلٍ" أنْ لا تكونَ[١٧] عينُهُ ياءً، وهذا ليستْ عينُهُ ياءً.

---

(١) قولها: بياض في ق.

(٢) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ١٢٣/٤، وتمام البيتين:

.... وفاعلَهْ	وصَفَيْنِ نحوُ عاذلٍ وعاذلَهْ
ومِثْلُهُ الفُعَّلُ فيما ذُكِرَا	وذانِ في المُعَلِّ لامًا نَـــدَرَا

(٣) في د: وفاعل، وهو تحريف.

(٤) شرح الألفية ٥٣/٥.

(٥) قولها: بياض في ق.

(٦) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ١٢٤/٤.

(٧) في ت: يعني، وهو تحريف.

(٨) في الأصـــل، ر، ق، س: فـــاء وياء كبيته ويعار. وفي د، ظ: فاؤه ياء كبيته ويعار، وما أثبته من ت. واليعرُ: الجدي. القاموس (يعر).

(٩) قلت: بياض في ق.

(١٠) شرح الكافية الشافية ١٨٤٧/٤، ١٨٤٩.

(١١) التسهيل ٢٧٢.

(١٢) في ر: ولا ابنه، وهو تحريف.

(١٣) يعار: جمع يعر، وهو الجدي. اللسان (يعر).

(١٤) في ق: قاله، وهو تحريف.

(١٥) ساقطة من ق.

(١٦) ساقطة من د.

(١٧) في ت، ق: لا يكون، وهو وجه.

قولُها[١]: "وفَعَلٌ أيضًا لَهُ فِعَالٌ[٢]". قالَ ابنُ قاسم: "شرطُهُ أنْ يكونَ[٣] اسمًا لا صفةً كما ذكرَهُ في التسهيلِ[٤]".

قولُها[٥]: "ومِثلُ فَعَلٍ، ذُو التَّا[٦]". قالَ ابنُ هشام: يقتضي ظاهرُهُ أنَّ ما فيهِ التَّاءُ فهوَ كفَعَلٍ في أنَّهُ يجمعُ على فِعَالٍ، وليسَ(١٥٠/ أ) كذلكَ، وإنَّما يريدُ ما فيهِ تاءٌ وهوَ على وزنِ فَعَلٍ بدونِها، وعبارتُهُ لا تساعدُ عليه.

قولها[٧]: "وفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ[٨]". قالَ ابنُ قاسم: "يشترطُ في هذينِ الوزنينِ أنْ يكونَا اسمينِ لا وصفينِ. ويشترطُ في ثانيهما أنْ لا يكونَ واويَّ العينِ كحوتٍ، ولا يائيَّ اللَّامِ كمُدْيٍ[٩]". وقد ذَكَرَ ذلكَ في التسهيلِ[١٠].

قولُها[١١]:

وفي فَعيلٍ وَصفَ فاعِلٍ وَرَدْ　　　كذاكَ في أُنثَاهُ.........[١٢]

قالَ ابنُ قاسم: "يشترطُ فيهما أنْ يكونَا[١٣] صحيحي الَّلامِ، ذكرَهُ في التسهيلِ[١٤]".

قولُها[١٥]: "وشاعَ في وَصْفٍ... إلى آخرِهِ[١٦]". فيهِ أمرانِ:

الأوّلُ: قالَ ابنُ قاسم: "ظاهرُ عبارتِهِ هنا أنَّهُ غيرُ مطَّردٍ في هذهِ الأوزانِ الخمسةِ، وبهِ صرَّحَ في شرحِ الكافيةِ، فقالَ: وشاعَ دونَ اطِّرادٍ[١٧]. وظاهرُ التسهيلِ اطِّرادُهُ[١٨]". وقالَ أبو حيان في شرحِ عبارةِ[١٩] التسهيلِ: ظاهرُ كلامِهِ هنا أنَّ جمعَ هذهِ الخمسةِ على فِعَالٍ مطَّردٌ، وذَكَرَ في غيرِ هذا الكتابِ أنَّ ذلكَ شائعٌ[٢٠]، وظاهرُ الشياعِ غيرُ ظاهرِ الاطِّرادِ. قلتُ[٢١]: وقد صرَّحَ باطِّرادِهِ فيها في العمدةِ وشرحِها[٢٢].

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٥.
(٣) في ق: لا يكون، بزيادة: لا.
(٤) شرح الألفية ٥/٥٤. وينظر التسهيل ٢٧٢.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٥.
(٧) قولها: بياض في ق.
(٨) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٥.
(٩) شرح الألفية ٥/٥٤. والمُدْي: من المكاييل معروف. اللسان (مدي).
(١٠) التسهيل ٢٧٣. وينظر الهمع ٦/٩٨ـ ٩٩.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٦.
(١٣) في ت: لا يكونا، بزيادة: لا.
(١٤) شرح الألفية ٥/٥٥. وينظر التسهيل ٢٧٣.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٦، وتمام القول:

.... على فَعْلَانَا　　　أَوْ أُنثَيَيْــه، أو فُعْلَانَا
ومِثْلُهُ فُعلانَةٌ، والزَمْهُ في　　　نحوِ طويلٍ وطَويلة تفي

(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٠.
(١٨) شرح الألفية ٥/٥٦. وينظر التسهيل ٢٧٣.
(١٩) في ت: عبارته، وهو تحريف.
(٢٠) ينظر شرح الكافية الشافية٤/١٨٥٠.
(٢١) قلت: بياض في ق.
(٢٢) شرح العمدة ٩٢١ - ٩٢٢، ٩٢٤ - ٩٢٥.

الثاني: قالَ ابنُ هشام[١]: قد يقالُ أنَّ قولَهُ: "فَعْلانَا أو أُنْثَيِيه[٢]" ليسَ بتعبيرٍ جيِّدٍ لأنَّ "فَعْلان" إمَّا[٣] ممنوعُ الصَّرفِ فمؤنَّثُهُ فَعْلَى كَسَكران وغَضْبان، أو[٤] مصروفٌ فمؤنَّثُهُ فَعْلانةٌ كنَدْمانة، وهوَ إنَّما نطقَ بالممنوعِ الصَّرفِ بدليلِ فتحه إيَّاهُ في موضعِ الجَرِّ، فقولُهُ: "أو أُنْثَيَيْهِ" باطلٌ، لأنَّهُ ليسَ إلاَّ أنثى واحدة وهي "فَعْلَى"، وإنْ كانَ أرادَ بـ"فَعْلان" المنصرفَ فخطأُهُ من وجهينِ: أحدُهُمَا: مَنْعُهُ صرفَ المنصرفِ، والثاني أنَّهُ لا مؤنَّثَ لَهُ إلاَّ واحدة وهي "فَعْلانةٌ". قالَ والجوابُ: أنَّ مرادَهُ جنسُ[٥] فَعْلان، وذلكَ يعمُّ المصروفَ[٦] والممنوعَ الصرفِ[٧]، وإنَّما مُنِعَ صرفُهُ لأنَّهُ عَلَمٌ، وفيهِ الزيادةُ، وهوَ مثلُ عثمان وسلمان.

قولُها[٨]:

وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نحوُ كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا.........[٩]

قالَ ابنُ هشام: هذهِ عبارةٌ فاسدةٌ لا صلاحَ[١٠] لَهَا، لأنَّ الخصوصيَّةَ[١١] والغلبة متنافيان[١٢].

قالَ[١٣]: ولا يمكنُنَا أنْ نقولَ هنا[١٤] ما قُلْنَا في قولِهِ في[١٥] بابِ الابتداءِ: "وبعدَ لولاَ غالبًا حذفُ الخَبَرْ، حَتْمٌ[١٦]".

قولها[١٧]:

.... كَذاكَ يَطَّرِدْ
في فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا ....[١٨]

فيهِ أمرانِ:

الأوّل: اطِّرادُهُ في "فَعْلٍ" بالفتحِ مشروطٌ[١٩] بأنْ لا يكونَ عينُهُ واوًا كـ"حَوْضٍ"، وفي "فُعْلٍ" بالضَّمِّ مشروطٌ بأَنْ لا يكونَ كذلكَ أيضًا كـ"حُوتٍ" وبأنْ لا يكونَ(١٥٠/ ب) مضاعفًا كـ"خُفٍّ" ولا معتلَّ اللاّمِ كـ"مُدْيٍ" ذَكَرَ هذهِ الشروطَ في الكافيةِ وشرحِها والتسهيلِ[٢٠].

---

(١) في د: قال ابن قاسم وابن هشام.
(٢) الألفية ٦٦. شرح ابن عقيل ٤/١٢٦.
(٣) ساقطة من د.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في ق: جنسين، وهو تحريف.
(٦) في د: المنصرف، وهو وجه.
(٧) والممنوع الصرف: ساقطة من د.
(٨) قولها: بياض في ق.
(٩) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٢٧.
(١٠) في ت، د: لاصطلاح، وهو تحريف.
(١١) في د: الحرصية، وهو تحريف.
(١٢) في ت: يتنافيان، وهو وجه.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) في ر، ت، ق: ههنا، وهو وجه.
(١٥) قوله في: ساقطة من د.
(١٦) الألفية ١٨. شرح ابن عقيل ١/٢٤٦.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٢٧.
(١٩) في د: شرط، وهو تحريف.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٧-١٨٤٨، ١٨٥٢-١٨٥٣. التسهيل ٢٧٣، ٢٧٤. وينظر الهمع ٦/١٠٠.

الثاني: قالَ أبو حيان ذكرَ صاحبُ الإفصاح أنّ "فِعَالاً" و"فُعُولاً" في جمعِ "فَعْلٍ" صحيحِ العينِ في الكثرةِ كـ"أَفْعُلٍ" في القلَّةِ، إلاَّ أنَّهُ يجبُ التوقُّفُ هنا والبحثُ[1] على أيِّهما[2] جَمَعَتْهُ العربُ منهما، فإنْ لم يُحفظْ منهما واحد، نُظِرَ في باقي ما ذُكِرَ من أبنيةِ الجموعِ[3]، فإنْ[4] جُمِعَ على واحدٍ منهما أو أكثرَ اتُّبِعَ[5] في ذلكَ ما سُمِعَ، فإنْ لم يوجدْ، جُمِعَ على واحدٍ من هذينِ على التخييرِ[6]، وترجَعُ[7] إلى ما سَمِعَهُ[8] غيرُكَ، ومَنْ حَفظَ حجَّةٌ على مَنْ لم يَحفَظْ. انتهى.

قولُها[9]: "وَفَعَلٌ، لَهُ[10]". كلامٌ مُبْهَمٌ. قالَ ابنُ هشام: لم يقيِّدْهُ بقيدِ الاطِّرادِ، فَعُلِمَ أنَّهُ فيهِ غيرُ مطَّرِدٍ، بخلافِ ما قبلَهُ. قالَ: فإنْ قلتَ: هذا الذي ذكرتَهُ باطلٌ، لأنَّهُ قالَ في أوَّلِ البابِ: "لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عينًا أَفْعُلُ[11]". فلو كانَ قولُهُ هذا لهذا يقتضي عدم الاطِّرادِ، لزِمَ أنْ لا يكونَ هذا مطَّرِدًا، وأنتَ تعلمُ أنَّ (الأمرَ ليسَ كذلكَ. قلتُ[12]: إنَّما جعلَهُ غيرَ مقيَّدٍ للاطِّرادِ)[13] إذا[14] جاءَ في مثلِ هذا السياقِ، وهو أنْ يصحبَ ما نصَّ على طردِهِ، فيبقى هو غيرَ منصوصٍ[15] عليهِ إلى جانبِهِ، فيزولُ ذلكَ الذي كانَ يتبادرُ إلى الذهن عند الإطلاق. انتهى. وقالَ ابنُ قاسم: "المفهومُ من هذهِ العبارةِ أنَّهُ مطَّردٌ لأنَّهُ لم يذكرْ في هذا النظمِ غالبًا إلاَّ المطَّرِدَ، وقد شذَّ "فُعُولٌ" في غيرِ "فَعَلٍ" كشاهدٍ وشُهُودٍ، وصالٍ وَصُلُيٍّ، ولم يتعرَّضْ لذلكَ، فظهرَ أنَّ مرادَهُ ذكْرُ المطَّرِدِ. وقالَ[16] بدرُ الدينِ[17] ابن المصنِّفِ: "ويُحفَظُ فُعُولٌ في فَعَلٍ لَهُ، أيْ وفَعَلٌ أيضًا لَهُ فُعُولٌ، ولم يقيِّدْهُ باطِّرادٍ فَعُلِمَ أنَّهُ محفوظٌ فيه[18]"[19]. انتهى. ومنشأُ اختلافِهِم في فَهْمِ هذه العبارةِ تناقضٌ وقعَ للناظمِ في هذهِ المسألةِ، فإنَّهُ نصَّ في الكافيةِ على أنَّ "فُعُولاً" في "فَعَلٍ" يقلُّ[20]، وذَكَرَ مثلَهُ في شرحِها[21]، وزادَ[22]: ويقتصرُ على سماعِهِ[23]. وذكَرَ في العمدةِ وشرحِها: "أنَّهُ مقيسٌ في كلِّ

(١) بعدها في د زيادة، وهي: العين في الكثرة كأفعل.
(٢) في د: أنهما، وهو تصحيف.
(٣) في د: الجمود، وهو تحريف.
(٤) في د: قال، وهو تحريف.
(٥) في ر: امتنع، وهو تحريف.
(٦) ينظر الارتشاف ٨١.
(٧) في د: ويرجع، وهو تصحيف.
(٨) في د: سمعته، وهو تحريف.
(٩) قولها: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٢٧.
(١١) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٥.
(١٢) قلت: بياض في ق.
(١٣) من (الأمر..) إلى (.. الاطراد) ساقطة من س.
(١٤) في ت: وإذا. وفي س: من.
(١٥) في ق: منصرف منصوص، بزيادة: منصرف.
(١٦) في ر: وقال به، بزيادة: به.
(١٧) في د: سيدي نور الدين، بدلا من بدر الدين، وهو تحريف.
(١٨) شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٦.
(١٩) شرح الألفية ٥/٥٨ــ ٥٩.
(٢٠) في ر: يفعل. وفي د: نقله، كلاهما تحريف. وفي ق: نقل، وهو تصحيف.
(٢١) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٨.
(٢٢) وزاد: ساقطة من ر.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٢.

اسمٍ على "فَعَلٍ" كأسَد وأُسُودٍ[١]". وذكرَهُ في التسهيلِ في المقيسِ أيضًا[٢]. قالَ أبو حيان في شرحِهِ: ظاهرُ كلامِهِ هنا أَنَّهُ مقيسٌ، وذَكَرَ في غيرِ هذا الكتابِ أَنَّهُ يقلُّ[٣]، وأَنَّهُ يُقْتَصَرُ[٤] على سماعِهِ[٥]. قالَ: فهذانِ نصّانِ (١٥١/ أ) متعارضانِ[٦]. ذكرَ ابنُ هشام: أنَّ الذي في المقرَّبِ والجزوليةِ أَنَّهُ مقيسٌ[٧]. وصحَّحَهُ أبو حيان في الارتشاف[٨].

وإذا قلنا باطِّرادِهِ فلَهُ شرطانِ: أحدُهُمَا: أنْ يكونَ اسمًا. والثاني: أنْ لا يكونَ مضاعفًا كـ"طَلَلٍ" وذكرَهُ في التسهيل[٩].

قولُها[١٠]: "**وقَلَّ في غَيْرِهما**[١١]". قالَ ابنُ هشام: عليهِ إيرادانِ:

أحدهما: أَنَّهُ كانَ الظاهرُ أنْ يقالَ: "وقلَّ في غيرِهنَّ" ليدخلَ فِعَالٌ معَ قاعٍ وحُوتٍ في الكثرةِ، وإلاّ دخلَ مَعَ غيرِهِما في القلَّةِ. **الثاني**: أَنَّهُ قد نصَّ أوَّلاً على أنَّ[١٢] "فُعَلاً[١٣]" في الغالبِ يأتي على "فِعْلان[١٤]"، فقولُهُ: "في غيرِهِما" كالنقضِ لَهُ. وثالث: وهو أَنَّهُ دخلَ في قولِهِ: "غيرِهِمَا" ("فَعَلٌ" صحيحُ العينِ نحوُ: خَرَب[١٥] وخِرْبان)[١٦] وأَخٍ وإِخْوان، ومقتضاهُ أَنَّهُ قليلٌ، وهوَ ما ذكرَهُ في شرحِ الكافيةِ[١٧]، لكنَّهُ ذَكَرَ في العمدةِ وشرحِها والتسهيلِ أنَّ ذلكَ من المقيسِ[١٨].

قولُها[١٩]:

وَفَعْلاً اسْمًا وفَعِيلاً وفَعَلْ ... غَيْرَ مُعَلِّ العينِ فُعْلانٌ شَمَلْ[٢٠]

فيهِ أمورٌ:

أحدها: ذكرَ في شرحِ الكافيةِ: أنَّ "فَعْلاً" الوصفَ الجارِي مجرَى الاسمِ كالاسمِ[٢١] في ذلكَ، كَعَبْدٍ وعُبْدانٍ[٢٢].

---

(١) شرح العمدة ٩٢٢، ٩٢٥.
(٢) التسهيل ٢٧٣.
(٣) في د: نقل، وهو تصحيف.
(٤) في ت: تقتصر، وهو تصحيف.
(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٢.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) المقرب ٢/١٠٧.
(٨) الارتشاف ٨١.
(٩) التسهيل ٢٧٣.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(١١) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٢٨.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في الأصل: فُعيلاً. وفي ر: فعالا، كلاهما تحريف. وما أثبته من سائر النسخ.
(١٤) الألفية ٦٥. شرح ابن عقيل ٤/١١٧.
(١٥) الخَرَبُ: ذَكَرُ الحُبارى. العين ٤/٢٥٥.
(١٦) من (فعل..) إلى (.. وخربان) ساقطة من ت.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٨.
(١٨) شرح العمدة ٩٢٦، ٩٣١. والتسهيل ٢٧٣.
(١٩) قولها: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٢٩.
(٢١) ساقطة من ت.
(٢٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٩. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/٦١.

الثاني: قالَ ابنُ هشام: أطلقَ المصنِّفُ "فَعيلاً" و"فَعَلاً" وقيَّدَ "فَعْلاً" خاصَّةً بالاسمِ، فأَفْهَمَ أنَّ الأمرَ فيما أطلقَهُ عامٌّ، وليسَ كذلكَ، بلْ شرطُ الجميعِ[1] الجمودُ. قلتُ[2]: وقد صرَّحَ باشتراطِ ذلكَ في الجميعِ في التسهيلِ وشرحِ العمدةِ[3].

الثالث: زادَ في التسهيلِ: و"فِعْلاً" بالكسرِ[4]، كذِئْبٍ وذُؤْبان. والذي في شرحِ الكافيةِ: أنَّ[5] "فُعْلانًا[6]" في "فِعْلٍ" قليلٌ[7]. وقد بيَّنَ أبو حيان تناقضَهُ[8] في ذلكَ. والذي في العمدةِ وشرحِها موافقٌ لِمَا في شرحِ الكافيةِ[9].

قولها[10]: "ولِكَريمٍ وبَخيلٍ فُعَلا[11]". قالَ ابنُ قاسم: "قيَّدَ" فَعيلاً" المذكورَ في شرحِ الكافيةِ بأنْ يكونَ بمعنَى فاعِلٍ[12]. وقالَ في التسهيلِ: بمعنَى فاعِلٍ أو مُفْعِلٍ أو مُفَاعِلٍ[13]، نحو: سميعٍ وجليسٍ. فينبغي أنْ يُحْمَلَ قولُهُ في شرحِ الكافيةِ، على أنَّ المرادَ معنَى اسمِ الفاعلِ مطلقًا، ليشملَ الثلاثيَّ وغيرَهُ[14]".

قولها[15]: "كَذَا لِمَا ضاهَاهُمَا[16]". بيَّنَهُ في التسهيلِ بقولِهِ: "ومَا[17] دلَّ على سجيَّةِ حَمْدٍ أو ذمٍّ من "فُعَالٍ" أو "فاعِلٍ[18]". فَيُخَصَّصُ[19] كلامُهُ هُنَا بذلكَ، ولا يعمُّ كلَّ معناهُ بكلِّ وزنٍ، إلاَّ أنَّهُ في شرحَي الكافيةِ والعمدةِ خصَّصَ ذلكَ بـ"فاعِلٍ" وحدَهُ[20]. وذكَرَ أنَّ "فُعَالاً" مقصورٌ على السماعِ[21]، فتناقضَ[22] كلامُهُ فيه[23].

قولُهَا[24]: "فواعِلٌ... إلى آخرِه[25]". (١٥١/ ب) قالَ ابنُ هشام: ذكرَ المصنِّفُ في غيرِ هذا[26] أنَّهُ يطَّرِدُ أيضًا في جمعِ "فَوْعَلَةٍ" كَصَوْمَعَةٍ وَزَوْبَعَةٍ. قلتُ: هو في الكافيةِ وشرحِها[27]، وأمَّا

---

(١) في د: الجمع، وهو تحريف. وفي ق: في الجميع، بزيادة: في.
(٢) قلت: بياض في ق.
(٣) التسهيل ٢٧٦. وشرح العمدة ٩٣١.
(٤) التسهيل ٢٧٦.
(٥) في ت: بأن، وهو وجه.
(٦) في د: فعلان، وهو وجه.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٩-١٨٦٠.
(٨) في د: تنافيه، وهو تحريف.
(٩) شرح العمدة ٩٢٠ــ ٩٢١.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(١١) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٢٩.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٠-١٨٦١.
(١٣) التسهيل ٢٧٥.
(١٤) شرح الألفية ٥/٦٢.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٢٩.
(١٧) في ت، ظ: ومما.
(١٨) في ظ: مفاعل، وهو تحريف. ينظر التسهيل ٢٧٥.
(١٩) في ر: فتخصيص، وهو تحريف. وفي د: فتخصص، وهو تصحيف.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦١. وشرح العمدة ٩٢٩.
(٢١) شرح العمدة ٩٣١ــ ٩٣٢.
(٢٢) في ق: فيناقض، وهو تصحيف.
(٢٣) بعدها في د: انتهى.
(٢٤) قولها: بياض في ق.
(٢٥) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٣١.
(٢٦) أي غير الألفية، وهو في شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٣.
(٢٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٦.

في التسهيلِ فلم يعدِّدِ الأنواعَ، بَلْ ذكرَ ضابطًا يجمعُهَا، فقالَ: "فواعلُ لغيرِ فاعلٍ الموصوفِ بِهِ مذكَّرٍ عاقلٍ ثانيه[١] ألفٌ زائدةٌ، أو واوٌ غيرُ ملحقةٍ بخماسيٍّ[٢]". واحترزَ بالقيدِ الأخيرِ من نحوِ: "خَوَرْنَقٍ" فإنَّكَ تقولُ في جمعِهِ "خرانِقُ" بحذفِ الواوِ[٣].

قولُها[٤]:

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ وشِبْهَهُ ذا تاءٍ أوْ مُزَالَهْ[٥]

فيهِ أُمورٌ:

الأوّلُ: قالَ ابنُ هشام: هو في "فَعِيلٍ" نادرٌ. قالَ بدرُ الدين: "لا يكادُ يعثرُ عليهِ[٦]". وقالَ أبوهُ في شرحِ الكافيةِ: "وأمَّا "فَعَائِلُ" جمعُ "فَعِيلٍ" فلم يأتِ في اسمِ جنسٍ فيما أعْلَمُ، لكنَّهُ بمقتضَى القياسِ لِعَلَمٍ مؤنَّثٍ كسعائدَ جمعِ سعيدِ اسمِ امرأةٍ[٧]". وقالَ أبو حيان: لا يُحْفَظُ[٨] "فعائلُ" في فَعِيلٍ اسمِ جنسٍ حتَّى يُذْكَرَ[٩] مَعَ الأوزانِ الأربعةِ لكنْ إنْ سُمِّيَ مؤنَّثٌ بسعيدٍ[١٠]، جازَ[١١] جمعُهُ[١٢] على سعائد قياسًا. قلتُ[١٣]: ولهذا[١٤] قالَ في التسهيلِ: "ولِفَعِيلَةٍ[١٥] وفَعُولَةٍ وفَعَالٍ وفَعَالَة وفِعَالَة وفُعَالَة[١٦]". وفي شرحِ العمدةِ: "فَعَائِلُ مطَّردٌ في فَعِيلَةٍ وفَعَالَةٍ وفِعَالَةٍ وفُعَالَةٍ وفَعُولَةٍ وفَعُولٍ للمؤنَّثِ[١٧]". وقالَ في الكافيةِ:

وبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ فَعِيلَةً فِعَالَةً فُعَالَهْ
كذا فَعُولَةٌ وذي الخَمْسِ بِلا تاءِ إناثٍ[١٨] كذواتِ التَّا اجْعَلا
وفي فَعِيلٍ وفَعِيلةٍ يقلْ إذا استبانَ منهُمَا معنَى فُعُلْ[١٩]

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "شرطُ هذهِ المُثُلِ[٢٠] المجرَّدةِ من التاءِ أنْ تكونَ مؤنَّثةً، فلو كانتْ

(١) في د: تأنيثه، وهو تحريف.
(٢) التسهيل ٢٧٦.
(٣) ينظر الهمع ٦/١٠٦.
(٤) قولها: بياض في ق.
(٥) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٣١.
(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٦-١٨٦٧. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/٦٦.
(٨) في ت، س: لا نحفظ، وهو وجه.
(٩) في د: لا يذكر، بزيادة: لا.
(١٠) في ت: به مؤنث، وهو وجه. وفي ر: بمؤنث سعيد، بدلا من: مؤنث بسعيد وهو تحريف.
(١١) في ت: بجاز، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) قلت: بياض في ق.
(١٤) في د: وبهذا، وهو تحريف.
(١٥) في ق: لفعيل. وفي د: لفعيلة.
(١٦) وفعالة: ساقطة من ت، ق، د. ينظر التسهيل ٢٧٧، ١٧٨.
(١٧) شرح العمدة ٩٣٦، ٩٣٧.
(١٨) في ر، ق: أتانا. وفي د: أنثا، وكلاهما تحريف.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٣-١٨٦٤. وفيه: نقل، بدلا من: يقل. وينظر في وزن: فُعُل، الهمع ٦/٩٣.
(٢٠) في د: الأمثلة، وهو وجه.

مذكَّرَةً لم تُجْمَعْ[١] على فعائِلَ إلاَّ نادرًا[٢]". قلتُ[٣]: وهذا مذكورٌ في شرحِ العمدةِ في فَعُولٍ[٤]، وفي شرحِ الكافيةِ في فَعِيلٍ[٥].

الثالث: قالَ ابنُ قاسم: "شرطَ في التسهيلِ الاسميَّةَ في فَعُولَةٍ وفَعَالَةٍ وفِعَالَةٍ وفُعَالَةٍ[٦] دونَ فَعيلة[٧]، وأخلَّ باشتراطِها[٨] هُنا[٩]". قلتُ[١٠]: شرطَهَا في شرحِ[١١] العمدةِ فيما عَدَا فَعيلَةٍ وفَعُولٍ، فقالَ في[١٢] "فَعيلَةٍ": اسمًا كانَ أو صفةً، وفيما كانَ على "فَعُولٍ" من أسماءِ الإناثِ أو صفاتِها[١٣].

الرابع: قالَ أيضًا[١٤]: "شرطَ في[١٥] التسهيلِ في فَعيلَةٍ: أنْ لا تكونَ بمعنَى مَفْعُولَةٍ[١٦]، احترازًا من نحوِ: جريحةٍ وقتيلة[١٧]". قلتُ[١٨]: وقد تقدَّمَ في(**١٥٢/ أ**) نظمِ الكافيةِ.

الخامس: قالَ أيضًا: "ظَاهرُ كلامِهِ اطِّرادُ فَعائِلَ في هذهِ الأوزانِ الخمسةِ مختومةً بالتَّاءِ[١٩] ومجرَّدةً منها كما هو ظاهرٌ في الكافيةِ أيضًا. وقالَ في التسهيلِ بعدَ ذِكْرِ فَعُولَةٍ وفَعَالَةٍ وفِعَالَةٍ وفُعَالَةٍ[٢٠]: "وإنْ خلونَ مِنَ التَّاءِ معَ انتفاءِ التذكيرِ، حُفِظَ فيهنَّ، وأحقُّهُنَّ بِهِ فَعُولٌ[٢١]". انتهى[٢٢]. وهذا يدلُّ أنَّ[٢٣] فعائِلَ غيرُ مطَّردةٍ في هذهِ الأوزانِ المجرَّدةِ، وتَبِعَهُ في الارتشاف[٢٤]. قلتُ[٢٥]: ولم يذكُرْ في العمدةِ وشرحِها اطِّرادَهُ في شيءٍ من المجرَّدةِ سِوَى فَعُولٍ خاصَّةً[٢٦] وأمَّا شرحُ الكافيةِ فَذَكَرَ فيهِ: فَعَالاً و[٢٧] فُعَالاً وفَعُولاً[٢٨]، ثُمَّ نبَّهَ على أنَّه لا يوجدُ في فَعِيلٍ كمَا تقدَّمَ[٢٩].

---

(١) في ق، د: يجمع، وهو تصحيف.
(٢) شرح الألفية ٥/٦٦-٦٧.
(٣) قلت: بياض في ق.
(٤) شرح العمدة ٩٣٧.
(٥) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٤.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) التسهيل ٢٧٨.
(٨) في ق: باشتراطه، وهو وجه.
(٩) شرح الألفية ٥/٦٧.
(١٠) قلت: بياض في ق.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) ساقطة من ر.
(١٣) شرح العمدة ٩٣٦، ٩٣٧.
(١٤) أي ابن قاسم في شرح الألفية.
(١٥) في ت: بعد، وهو تحريف. وفي ق: في ما كان، بزيادة: ما كان.
(١٦) التسهيل ٢٧٧.
(١٧) شرح الألفية لابن قاسم ٥/٦٧.
(١٨) قلت: بياض في ق.
(١٩) ساقطة من د.
(٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) التسهيل ٢٧٨.
(٢٢) شرح الألفية لابن قاسم ٥/٦٧-٦٨.
(٢٣) ساقطة من ت.
(٢٤) ينظر الارتشاف ٨٤ـــ ٨٥.
(٢٥) قلت: بياض في ق.
(٢٦) شرح العمدة ٩٣٧.
(٢٧) في ت: أو، بدلا من: و، وهو تحريف.
(٢٨) ومفعولا: ساقطة من ت. وينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٦.
(٢٩) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٦-١٨٦٧.

السادس: قالَ أيضًا: "ذكَرَ في التسهيلِ[(١)]: أنَّ فَعائِلَ أيضًا لنحوِ: جُرائِض[(٢)] وقَرِيثاء[(٣)] وبَرَاكاء[(٤)] وجَلولاء وحُبارى وحَزَابية[(٥)] إنْ حُذِفَ ما[(٦)] بعدَ لامِ الأخيرينِ[(٧)]".

قولُها[(٨)]:

وبالفَعَالِي (والفَعَالَى جُمِعَا ... صحراءُ والعذراءُ والْقَيْسَ اتْبَعَا[(٩)]

فيهِ أُمورٌ:

أحدُها[(١٠)]: قالَ ابنُ هشام: قولُهُ[(١١)]: "وبالفَعَالِي")[(١٢)] إنْ أرادَ المُخَفَّفَ[(١٣)] كما نطقَ بهِ، فينظرُ، فإنَّهُ[(١٤)] (مثَّلَ بــ"صحارِي " وَهُمْ إنَّما يقولونَهُ[(١٥)] "صحارِيٌّ" بالتَّشديد. قلتُ: هوَ[(١٦)] بالتَّخفيفِ قطعًا، وصحارِي فيهِ الوجهانِ، التَّشديدُ والتَّخفيفُ[(١٧)] أيضًا. قالَ (ابنُ قاسم: "قالوا في جمعِ صحراءَ وعذراءَ: صحارِيٌّ وعذارِيٌّ أيضًا بالتَّشديد. قالَ)[(١٨)]: فصارَ لكلٍّ منهُمَا ثلاثةُ جموعٍ: فَعَالَى وفَعَالِي وفَعَالِيّ[(١٩)]". وذلكَ مذكورٌ[(٢٠)] في التَسهيلِ[(٢١)].

الثاني: قالَ ابنُ هشام: "مقتضى كلامِهِ هُنَا أنَّ فَعَالِي وفَعَالَى[(٢٢)] قياسٌ مطَّردٌ في فَعْلاَءَ، لأنَّهُ[(٢٣)] قالَ بَعْدَ أنْ ذكَرَ صحراءَ والعذراءَ: "والْقَيسَ اتْبَعا". وكذا قالَ في شرحِ الكافيةِ ما نصُّهُ: "ولَكَ في[(٢٤)] جمعِ صحراءَ وعذراءَ[(٢٥)] أنْ تقولَ: صحارٍ وعذارٍ وصحارَى وعذارَى وكذلكَ ما أشبهَهما[(٢٦)] " انتهى. قالَ: وذكَرَ كُراعُ[(٢٧)] في أمثلةِ الغريبِ: أنَّ ذلكَ مسموعٌ في ألفاظٍ. قالَ:

---

(١) التسهيل ٢٧٧ــ ٢٧٨.
(٢) جرائض: العظيم البطن. اللسان (جرض).
(٣) القريثاء: ضرب من أطيب التمر بسرا. اللسان (قرث).
(٤) البراكاء: الثبات في الحرب والجد وساحة القتال. اللسان (برك).
(٥) حزابية: هو الغليظ إلى القصر. اللسان (حزب).
(٦) ما: ساقطة من د.
(٧) شرح الألفية لابن قاسم ٥/٦٨.
(٨) قولها بياض في ق.
(٩) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٣٢.
(١٠) في ق: الأول، وهو وجه.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) من (والفعالى..) إلى (.. وبالفعالي) مكررة في د.
(١٣) في ت، د: المخففة، وهو وجه، وما أثبته أنسب.
(١٤) في د: لأنه، وهو تحريف.
(١٥) في ر، ت: يقولون، وهو وجه.
(١٦) من (مثل..) إلى (.. هو) ساقطة من ظ.
(١٧) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: والتشديد، بدلا من: التشديد والتخفيف وما أثبته من ظ.
(١٨) من (ابن قاسم..) إلى (.. قال) ساقطة من ق.
(١٩) شرح الألفية ٥/٧١.
(٢٠) في ر: مذكورا، وهو خطأ.
(٢١) التسهيل ٢٧٦، ٢٧٧.
(٢٢) ساقطة من ر.
(٢٣) في د: ثلاثة، بدلا من: لأنه، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: أن في، بزيادة: أن.
(٢٥) في ر: وعذرى.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٨.
(٢٧) هو علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، أبو الحسن، النحوي اللغوي، المتوفى بعد سنة ٣٠٩هـ. معجم الأدباء ١٣/١٢ــ ١٣. بغية الوعاة ٢/١٥٨ الأعلام ٥/٧٩ــ ٨٠.

وهذا الحقُّ[1] لا تقولُ[2] في حمراءَ: حمارِي، ولا في صفراءَ[3]: صفارِي. قالَ: وقد يُؤخَذُ من تمثيلِهِ بصحراءَ وعذراءَ أنَّ هذا الحكمَ لفَعْلاءَ الذي لا أفْعَل لَهُ، فيخرجُ هذانِ. قالَ: وقد يكونُ مقصودُهُ بقولِهِ: "والْقَيسَ اتّبَعَا" اتبعِ القياسَ حيثُ وجدتَ ما يستحقُّ أنْ يقاسَ عليهِ، لا قِسْ[4] في هذا، فهذا إنْ حملتَ كلامَهُ عليهِ مع كونِهِ مخالفًا للظاهرِ، ولنصِّهِ في كتبِهِ سَلِمَ". انتهى. وقالَ ابنُ قاسم: "ظاهرُ[5] (١٥٢/ ب) قولِهِ: "والقيسَ اتّبَعَا" أنْ يريدَ بنحوِ: عذراءَ ما كان على فَعلاءَ[6] مطلقًا، أو صفةً خاصَّةً بالمؤنَّثِ. قالَ: وهذا أقربُ. قالَ[7]: وقالَ ابنُهُ: "ويشتركُ فَعالِي وفَعَالَى فيما كانَ على فَعْلاءَ[8] اسمًا، نحو: صحراءَ، أو صفةً، نحو عذراءَ[9]". فسوَّى بينهما ولم يقيِّدِ الصِّفَةَ. قالَ: ثُمَّ الظاهرُ بعدَ هذا ما ذكَرَهُ في التسهيلِ هوَ:

أنَّ فَعَالَى (يُحفَظُ في نحوِ: عذراءَ[10]، وأَنَّ الفَعَالِي)[11] تشاركُهُ[12] فيهِ[13]. فاتَّضحَ أنَّهُمَا غيرُ مقيسينِ في فَعْلاءَ صفةً[14] " انتهى.

(وأقولُ ما تَعِبَ أحدٌ في هذهِ المسألةِ ما تعبتُ، وذلكَ [أنِّي "رأيتُ في تاريخِ حلبَ لابنِ العديمِ[15] بخطِّهِ، قالَ: رأيتُ في جزءٍ من أمالي ابنِ خالويهِ: سألَ سيفُ الدولةِ[16] جماعةً من العلماءِ بحضرته ذاتَ ليلة: هل تعرفونَ اسمًا ممدودًا، وجمعَهُ مقصورًا؟ فقالوا: لا، فقالَ يا ابنَ خالويهِ ما تقولُ أنتَ؟ فقلتُ: أنا أَعرفُ اسْمينِ، قالَ: ما هُمَا؟ قلتُ: لا أقولُ لكَ إلاَّ بألفِ درهمٍ، لِئَلاَّ تُؤْخَذُ بلا شكرٍ؛ وهُمَا صحراءُ وصحارَى، وعذراءُ وعذارَى؛ فلمَّا كانَ بعدَ شهرٍ أصبتُ حرفينِ آخرينِ ذكرَهُمَا الجرمي في كتابِ التنبيهِ، وهُمَا صَلفاءُ وصلافَى، وهيَ الأرضُ الغليظةُ، وخَبْراءُ وخبارَى وهيَ أرضٌ فيها ندوةٌ. ثُمَّ بعدَ عشرينَ سنةٍ وجدتُ حرفًا خامسًا ذكرَهُ

---

(١) في ت: وقد لا يلحق، بدلا من: وهذا الحق، وهو تحريف.
(٢) في الأصل، ر: لا يقول، وهو تصحيف.
(٣) في ر: صغرى، وهو تحريف.
(٤) في ر، ت: لا قيس، وهو تحريف.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) في ر: فعلى، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من د.
(٨) في ر: فعالى، وهو تحريف.
(٩) شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨.
(١٠) في ر: عذارى.
(١١) من (يحفظ..) إلى (.. الفعالي) ساقطة من س.
(١٢) في الأصل: لا تشاركه. وفي بقية النسخ: لا يشاركه، بزيادة: لا، والتصحيح من التسهيل ٢٧٧ وشرح الألفية لابن قاسم ٥/٦٩.
(١٣) التسهيل ٢٧٦، ٢٧٧.
(١٤) شرح الألفية ٥/٦٩.
(١٥) هو عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين بن العديم، المتوفى سنة ٦٦٠هـ. شذرات الذهب ٥/٣٠٣. الأعلام ٥/١٩٧.
(١٦) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان التغلبي الربعي، صاحب المتنبي وممدوحه، توفي سنة ٣٥٦هـ. يتيمة الدهر ١/٢٧ - ٤٧. وفيات الأعيان ٣/٤٠١ - ٤٠٦. الأعلام ٥/١١٨ - ١١٩.

ابنُ دريدٍ في الجمهرةِ، وهوَ سَبَتاءُ وسباتَى، وهي الأرض الخشنةُ[١] " انتهى.
وقد تتبعتُ بعدَ ذلكَ وجدتُ...)[٢]].

(١) المزهر ٢/٢٢٥ــ ٢٢٦. وبغية الوعاة ١/٥٣٠.
(٢) مــن (وأقول..) إلى (.. وجدت) ساقطة من ر، ق، د، س، ظ. ومن (أني..) إلى (.. وجدت) ساقطة من الأصــل، وما أثبته من ت، وفيها بعد (وجدت) بياض مقداره سبعة أسطر وذكر ناسخها في الحاشية: "هذا البياض هكذا موجود في النسخة التي كتبت منها هذه، لكن لما كشفنا على ذلك في نسخة ثالثة وجدنا من قول المؤلف: وأقول: ما تعب أحد... إلى قوله: الأمر الثالث: قال ابن هشام.. الخ ساقط منها إلى الثالث.
وقــد وجــدتُ في المزهر ٢/٢٢٦ــ ٢٢٨ أنَّه قد أكمل المسألة فأوردَ ألفاظًا كثيرة وإليك نص كلامه:
"قلــت: قد من الله تعالى عليّ بالوقوف على ألفاظ أُخر: قال أبو علي القالي في كتاب المقصور والممدود: يقــال: أرض نَفخَاء. أي تسمع لها صوتًا إذا وطئتها الدواب وجمعها النّفاخَى. قال: وقال الفراء: الوحفَاء: أرض فــيها حجارة سود، وليست بحرّة وجمعها وحافَى. وفي أمالي ثعلب: قالوا: نبخاء رابية ليس بها رمل ولا حجــارة والجمــع نَباخَــى. وفي المجمــل: الــنفخاء مــن الأرض مــثل النّبخاء. قال الجوهري في الــصحاح:الــسّخواء: الأرض الواسعة السهلة والجمع السّخاوَى والسخاوي مثل الصحارَى والصحاري.
وقــال ابن فارس في المجمل: المِردَاء رمل= = مُنبطح لا نبت فيه وجمعه مَرادَى. وقال الجوهري في الصحاح أشياء تجمع على أشاوَى وأشاوِي مثل الصّحارِي. حكى الأصمعي: أنه سمع رجلاً من أفصح العرب يقول لخلــف الأحمر: أن عندك الأشاوى. ويجمع أيضًا على أشايا. ثم رأيت في كتاب لابن خالويه:قال: ليس في كلامهــم اسم ممدود جمع مقصورًا إلاّ ثمانية أحرف وهي: صحراء وصحارَى وعذراء وعذارَى، وصلفاء وصــلافَى، أرض غليظة وخَبْراء وخَبارَى، أرض فيها ندوة، وسَبتاء وسَباتَى، أرض فيها خشونة، ووَحفاء ووحَافَى، أرض فيها حجارة، ونَبخَاء ونباخَى، ونَفخاء ونَفاخَى.
وكانــت هــذه المسألة سأل عنها سيف الدولة فما عرف أحد ممن بحضرته شيئًا منها، فقلت: أنا أعرف أســماء ممدودة تجمع بالقصر، قال: ما هي، قلت: لا أقولها إلا بألف دينار، ثم ذكرت ذلك، لأن الممدود يجمع على أفعِلة: رداء وأردية والمقصور يجمع ممدودًا: رَحَى وأرحَاء، وقَفا وأقفاء.
وذكــر ابــن خالويه هذه الحكاية في موضع آخر من كتاب ليس، وقال فيها: وكان في الحاضرين بين يدي سيف الدولة أحمد بن نصر، وأبو علي الفارسي فقال أحمد بن نصر: أنا أعرف حرفا حَلفاء وحلافَى؛ فقلنا: حَلفاء جمع حَلِفة، وانما سألنا عن واحد، فقال الفارسي: أنا أعرف حرفًا، أشياء وأشاوَي فقلنا أشياء جمع. هذا كله كلام ابن خالويه، فطابق بعض ما زدته.
ورأيــت علــى حاشــية كتاب ليس بخط بعض الأفاضل ما نصه: من هذا الباب عَزلاء وعزالَى، وجَلْواء وجَــلاوَى، والعزلاء فم المزادة الأسفل، والجلواء: إن كانت بالجيم، ففي الصحاح قال الكسائي: السماء جلــواء، أي مصحية، وإن كانت بالحاء، فهي التي تؤكل، وفيها المد والقصر في المفرد وجمعها كمفردها. جمع المقصور حَلاوَى بالقصر، وجمع الممدود حَلاواء بالمد.
ثم رأيــت في نــوادر ابن الأعرابي: يقال عذارَى وصحارَى وذفارَى، وتفتح هذه الثلاثة فقط. ثم رأيت في كــتاب المقــصور والممدود للقالي في باب: ما جاء من المقصور على مثال فعالَى: قال: والزهارَى جمع زهراء، وهي البيض من الإبل وغيرها. قالت ليلى الأخيلية:

ولا تأخذ الأدم الزّهارَى رماحها   لتوبة عن ضيف سرَى في الصنابر

ثم رأيــت صاحب الصحاح قال: يقال صحراء واسعة، ولا تقل صحراة والجمع الصحارَى والصحراوات، وكــذلك جمع كل فَعلاء إذا لم يكن مؤنث أفعل، مثل عذراء وخبراء وورقاء (اسم جبل) وأصل الصّحارَى صــحارِيٌّ، حذفــوا الــياء الأولى وأبدلوا من الثانية ألفًا، فقالوا صحارَىــ بفتح الراءــ لتسلم الألف من الحــذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف للتأنيث، وبين المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث، نحو مغازِي ومرامِي. انتهى.
=

الأمرُ الثالث: قالَ ابنُ هشام: لا فرقَ في فَعْلاءَ[١] بينَ الاسمِ والصِّفةِ، وقد مثَّلَ بِهِمَا[٢] في قولِهِ: "صحراءُ والعذراءُ". قلتُ[٣] هو[٤] واضحٌ[٥] لكنَّهُ في التسهيلِ خصَّهُ بالاسمِ، فقالَ: "ومنها فَعَالَى لاسمٍ على فَعلاءَ[٦]". وكذا في العمدةِ وشرحِها[٧]، وهذا مِمَّا يوهنُ ما يقتضيهِ كلامُهُ هنا من الاطِّرادِ، وقد تقدَّمَ كلامُ ابنِ قاسم في هذا.

الرابع: قالَ ابنُ هشام أخذًا من شرحِ الكافيةِ[٨]: تكونُ الفَعَالِي والفَعَالَى أيضًا لِمَا آخرُهُ ألفٌ مقصورةٌ للتأنيث أو للإلحاقِ كحُبْلَى وذِفْرَى[٩]. انتهى. وفي التسهيلِ: أَنَّهُمَا[١٠] يكونانِ[١١] لاسمٍ على فَعلاءَ أو فِعْلَى[١٢] أو فَعْلَى[١٣]، ولوصفٍ على فُعْلَى[١٤] لا أُنثى أَفْعَلَ[١٥].

الخامس: تكونُ الفَعَالِي بالكسرِ وحدَهَا لِفِعْلِيَة وفِعْلاة[١٦] وفَعْلُوَة، نحوُ[١٧]: حِذْرِيَة[١٨] وسِعْلاَة وعَرْقُوَة[١٩]، ولِمَا حُذِفَ أوَّلُ زائديهِ من نحوِ: حَبَنْطَى[٢٠] وعَفَرْنَى[٢١] وعَدَوْلَى[٢٢] وقَهَوْباة[٢٣] وبُلَهْنِية[٢٤] وقَلَنْسُوة وحُبارَى. والفَعَالَى بالفتحِ وحدَهَا لوصف على فَعْلان أو فَعْلَى[٢٥] كَسكران وسَكْرَى وسُكَارَى. ذكَرَ ذلكَ في التَّسهيلِ والكافيةِ وشرحِها[٢٦].

وهــذا من صاحب الصحاح صريح في كثرة الألفاظ الممدودة التي تجمع هذا الجمع المقصور حيث جعله ضابطًا كليًا؛ فإن الألفاظ التي جاءت على فعلاء وليست مؤنثة أفعل كثيرة".

(١) في ر، ت: فعلى، وهو تحريف.
(٢) في ر: بها، وهو تحريف.
(٣) قلت: بياض في ق.
(٤) في ر، د: وهو، بزيادة: الواو.
(٥) في ر: أوضح، وهو تحريف.
(٦) في ر: فعلى.
(٧) شرح العمدة ٩٣٣، ٩٣٥.
(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٨-١٨٦٩.
(٩) الذفــرى: العظــم الــشاخص خلف الأذن جمعه ذفريات وذفارى. القاموس المحيط (الذفر). وينظر في هذه المسألة الهمع ٦/١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.
(١٠) في ر: أيهما، وهو تصحيف.
(١١) في ر، د: يكون، وهو تحريف.
(١٢) في د: فعلا، خطأ في الرسم.
(١٣) ساقطة من ر. وفي ق: يفعلي، وهو تحريف.
(١٤) في ت، ق: فعلا، وهو خطأ في الرسم.
(١٥) التسهيل ٢٧٦.
(١٦) وفعلاة: مكررة في الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٧) في ت، ق: لنحو، وهو تحريف.
(١٨) بالحاء المهملة والذال المعجمة، وهي القطعة الغليظةمن الأرض، جمعهاحذاري بكسرالراء. اللسان (حذر).
(١٩) عرقوة: وهي الخشبة المعروضة على الدلو. اللسان (عرق).
(٢٠) الحبنطي: الممتلئ غضبا أو بطنة. اللسان (حبط).
(٢١) عفرني: وهو الأسد. اللسان (عفر).
(٢٢) عدولى: قرية بالبحرين. معجم البلدان ٤/٩٠.
(٢٣) القهوباة: سهم صغير. اللسان (قهب).
(٢٤) بلهنية: اسم لسعة العيش. اللسان (بله).
(٢٥) في ق: فعالى، وهو تحريف.
(٢٦) التسهيل ٢٧٦ــ ٢٧٧. وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٧-١٨٦٩. وينظر الهمع ٦/١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.

السادس: قالَ ابنُ قاسم: "أَخلَّ بــ"فُعَالَى" بضَمِّ الفاءِ، فلم يذكُرْهُ[١] " انتهى. وفي شرحِ الكافيةِ: قد يغني عن فَعَالٍ فُعَالَى كأسيرٍ وأُسارَى[٢]. وفي شرحِ العمدة: "ويوافقُهُ فُعَالَى برجحان في جمعِ سكران وسَكرَى وشبههما، ويغني في جمعِ أَسيرٍ وقَديمٍ فيقالُ: أُسارَى وقُدَامَى، بضمِّ الفاءِ لا غيرُ[٣]". وفي التسهيلِ: وفُعَالَى في وصفٍ على فَعْلان أو فَعْلَى راجحٌ، وفي غيرِ يتيمٍ من نحوِ: قديمٍ وأسيرٍ، مستغنًى بِهِ وفي غيرِ ذلكَ مستغنًى عنهُ[٤]".

قولُها[٥]: "واجْعَلْ فَعَالِيَّ لغيرِ ذي نَسَبْ، جُدِّدَ[٦]". فيه أُمورٌ:

الأوَّل: قالَ ابنُ هشام(١٥٣/ أ) لا بُدَّ من تقييده بالثلاثيِّ. قلتُ: وعبارةُ التسهيلِ: "الثلاثيُّ ساكنُ العينِ زائدٌ، آخرُهُ ياءٌ مشدَّدةٌ لا لتجديدِ نسبٍ[٧]"، وكأنَّهُ هنا أشارَ إلى ذلكَ بالمثالِ، فإنَّهُ قالَ في شرحِ الكافيةِ: "ويقالُ في كُرسِيٍّ وبَردِيٍّ: كَراسِيٌّ وبرادِيٌّ، وكذلكَ ما أشبههما في عدَّةِ الحروفِ وتأخيرِ[٨] ياءٍ مشدَّدةٍ زائدة لغيرِ نسب مُتَجدِّدٍ[٩]".

الثاني: قالَ ابنُ هشام: قد يقالُ: قولُهُ[١٠]: "لغيرِ ذي نَسَبٍ جُدِّدَ "أثبتَ فيهِ فَعَالِيَّ لِمَا لا نسبَ فيهِ[١١] متجدِّدٌ، وذلكَ يشملُ شيئينِ: ما لا نسبَ فيهِ مطلقًا، وما فيهِ نسبٌ لكنَّهُ ليسَ بمتجدِّدٍ[١٢]. فعبارتُهُ غيرُ سديدة. قالَ: والجوابُ: أنَّهُ إذا أُثبتَ[١٣] حُكْمٌ لمنفيٍّ[١٤] بصفة، فالنَّفيُ[١٥] متسلِّطٌ[١٦] على تلكَ الصفةِ خاصَّةً لا على نفسِ الحُكمِ من حيثُ هوَ، تقولُ[١٧]: ما جاءَني زيدٌ قائمًا، فالمنفيُّ مجيئُهُ في هذهِ الحالةِ لا مطلقُ مجيئِه، وإلاَّ فلو أردتَ المطلقَ لم تقيِّدْ[١٨]، فإذا قِيلَ: أَجْعَلُ فَعَالِيَّ[١٩] لغيرِ ما نسبُهُ متجدِّدٌ[٢٠] (فقد[٢١] أُثبتَ الحكمُ لِمَا لا نسبَ متجدِّدٌ)[٢٢] فيهِ، فالنَّفيُ متسلِّطٌ على التَّجدُّدِ، وثبوتُ النَّسبِ لا بُدَّ[٢٣] منهُ.

---

(١) شرح الألفية ٥/٧٠.
(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٩.
(٣) شرح العمدة ٩٣٦.
(٤) التسهيل ٢٧٧.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٣٢.
(٧) التسهيل ٢٧٧. وانظر الهمع ٦/١٠٨ــ ١٠٩.
(٨) في الأصل، ت: وتأخر، وما أثبته من بقية النسخ.
(٩) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٩.
(١٠) قوله: ساقطة من ت. وفي د: لقوله.
(١١) في ت: له، وهو تحريف.
(١٢) في ظ: غير مجدد، بدلا من ليس بمتجدد، وهو وجه.
(١٣) في ر: ثبت، وهو وجه.
(١٤) في ر: المنفي. وفي ق، د: بمنفي. وفي س: لنفي، كله تحريف.
(١٥) في ر: فالمنفي، وهو تحريف.
(١٦) في ت: يتسلط. وفي د: مسلط، كلاهما وجه.
(١٧) في ر: مقول، وهو تحريف.
(١٨) في ق، د: يقيد، وهو تصحيف.
(١٩) في ق: تعالى. وفي د: فعالا، كلاهما تحريف.
(٢٠) في ر: ما نسبته متجددة، وهو تحريف.
(٢١) في ر: فقلت، وهو تحريف.
(٢٢) من (فقد..) إلى (.. متجدد) ساقطة من د.
(٢٣) في ر: ولا بد، بزيادة: الواو. وفي ق: لما بد، وهو تحريف.

الثالث: قالَ ابنُ هشام: قولُهُ: إنَّ[(١)] في نحوِ كرسيٍّ نسبًا غيرَ متجدِّدٍ، ليسَ بحسنٍ، لأنَّهُ لم يكنْ فيهِ نسبٌ قط[(٢)]، لا متجدِّدٌ ولا غيرُهُ، ووجودُ الياءِ المشدَّدَةِ لا يستلزِمُ حصولَ النَّسبِ، أو تقدُّمَ حصولِهِ.

الرابع: قالَ ابنُ هشام: قد يعترضُ على هذا الذي ذكرَهُ[(٣)] بـ"أَناسيَّ" فيقالُ: هوَ جمعُ إنسيٍّ، وإنسيٌّ نسبةٌ متجدِّدَةٌ. قالَ: والجوابُ: أنَّ مذهبَ البصريينَ أنَّ "أناسيَّ" ليسَ بجمعِ إِنسيٍّ، بلْ هوَ جمعُ إِنسانٍ[(٤)]، وأصلُهُ: أناسينَ، فأُبدِلَتِ النُّونُ ياءً كظرابيَّ في ظِرْبانٍ، ويدلُّ على ذلكَ أنَّ بعضَ العربِ تقولُ[(٥)]: أناسينَ وظرابينَ على الأصلِ، وأنَّهُ قد ثبتَ لنا أنَّهم لا يقولونَ في جنِّيٍّ وتركيٍّ[(٦)]: جناني وتراكي[(٧)] فكذا في إِنسيٍّ[(٨)].

الخامس: قالَ ابنُ هشام: قد يعترضُ بقولِهِم: مهريٌّ ومهاريُّ، وهذا أَوْلَى من الاعتراضِ بأَناسيَّ. والجوابُ: أنَّ المهريَّ في الأصلِ بعيرٌ نُسِبَ إلى مَهْرَةَ قبيلةٍ، ثُمَّ كَثُرَ استعمالُهُ حتَّى صارَ اسمًا للنجيبِ من الإبلِ[(٩)]، فالياءُ في الأصلِ للنَّسبِ الحقيقيِّ ثُمَّ كَثُرَ الاستعمالُ حتَّى صارَ النَّسبُ منسيًّا أوْ[(١٠)] كالمنسيِّ. (قلتُ[(١١)]: وقد نبَّهَ على استثناءِ هذهِ الصورةِ في شرحِ الكافيةِ، فقالَ: (**١٥٣/ب**) " وقد تكونُ الياءُ في الأصلِ للنَّسبِ الحقيقيِّ ثُمَّ يكثُرُ استعمالُ ما هيَ فيهِ حتَّى يصيرُ النَّسبُ منسيًّا أو كالمنسيِّ)[(١٢)]، فيعاملُ الاسمُ معاملةَ ما ليسَ منسوبًا، كقولِهِم مهريٌّ ومهاريُّ[(١٣)]".

السادس: قالَ ابنُ قاسم: "ذكَرَ في التسهيلِ: أنَّ هذا الجمعَ أيضًا لنحوِ: عِلباءَ وقُوباءَ[(١٤)] وحَوْلَايا[(١٥)]، ويُحفَظُ في صحراءَ وعذراءَ[(١٦)]".

السابع: قالَ ابنُ قاسم: "هذا آخرُ ما ذكرَهُ في هذا[(١٧)] النَّظمِ من أمثلَةِ جموعِ تكسيرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ والمزيدِ فيهِ غيرِ الملحقِ والشَّبيهِ بِهِ[(١٨)]. وجملتُهَا أحدٌ وعشرون بناءً. قالَ: وزادَ في

---

(١) في ر، ق، س، ظ: الياء، وهو تحريف.
(٢) في ق: فقط، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من ت.
(٤) في ق: إنسيان. وينظر اللسان (انس).
(٥) في ت، ق: يقول.
(٦) في د: وتراك، وهو تحريف.
(٧) جناني وتراكي: ساقطة من د.
(٨) في ر: أناسي، وهو تحريف. وينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٠.
(٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/٧١.
(١٠) أو: ساقطة من ق.
(١١) قلت: بياض في ق.
(١٢) من (قلت..) إلى (.. كالمنسي) ساقطة من د.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٧-١٨٠٨.
(١٤) قوباء: بضم القاف: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهوداء معروف، يتقشر ويتسع. اللسان (قوب).
(١٥) حولايا: بفتح الحاء وسكون الواو مع القصر: قرية من عمل النهروان. معجم البلدان ٢/٣٢٢.
(١٦) شرح الألفية ٥/٧١ـــ ٧٢. وينظر التسهيل ٢٧٧.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) به: ساقطة من ر.

الكافية[١] أربعةَ أبنية: فُعَالَى وفَعيلاً (وفُعَالاً[٢] وفعْلَى[٣]". (قلتُ: أمَّا فُعَالَى فقد قدَّمْتُ التَّنبيهَ عليهِ قريبًا، وأمَّا فِعْلَى)[٤] فذكَرَ[٥] في شرحِ الكافيةِ: أنَّهُ لم يسمعْ جمعًا إلاَّ حِجْلَى جَمعَ حَجَلٍ وظِرْبَي جمعَ[٦] ظَرِبانٍ[٧]. وأمَّا فَعيلٌ وفُعَالٌ فذكَرَ في العمدةِ وشرحِها: أنَّهُمَا مقصورانِ على السَّماعِ، كعبيدٍ وظُؤارٍ[٨] وتُؤَامٍ[٩].

قول الشافية[١٠]: "وبابُ ثَوْبٍ على أثْوابٍ[١١]". قالَ السيد ركن الدين: يوهمُ أنَّ بابَ بَيْتٍ وسَيْفٍ لا يجمعُ على أفْعَالٍ، وليسَ كذلكَ. وأجابَ الجاربردي: "بأنَّ المرادَ ببابِ ثَوْبٍ هوَ معتلُ العينِ سواءً كانَ واويًا[١٢] أم يائيًا[١٣].

قولُها[١٤]: "وجاءَ زِنادٌ في غيرِ باب سَيْلٍ[١٥]". قالَ السيد[١٦]: لو قالَ: وجاءَ فِعَالٌ في بابِ ثَوْبٍ دونَ بابِ سَيْلٍ، لكانَ أَوْلَى[١٧]. قالَ الجاربردي: "ليسَ بصحيحٍ، فإنَّهُ أرادَ الإشارةَ إلى نحوِ: كِلابٍ وكِعابٍ وفِراخٍ وفِعالٍ[١٨]"[١٩].

قولُها[٢٠]: "وليسَ رَجْلَة بتكسيرٍ[٢١]". قالَ السيد: أُوردَ[٢٢] عليه: أنَّهُ إنْ أوردَهُ "رَجْلَة" بفتحِ الرَّاءِ، فلا شَكَّ أنَّهُ ليسَ بتكسيرٍ[٢٣] بلْ اسمُ[٢٤] جمعٍ، لأنَّ فَعْلَةً ليسَ[٢٥] من أبنيةِ الجموعِ، لكنْ لا يتوهَّمُ أنَّهُ جمعُ رَجُلٍ بضمِّ الجيمِ، بلْ يتوهَّمُ أنَّهُ جمعُ راجلٍ، وحينئذٍ لا وجهَ لإيرادِهِ هنا، وإنْ أوردَهُ بكسرِ الرَّاءِ فإنَّهُ جمعٌ، لأنَّهُ يُقالُ: ثلاثُ رِجْلة بمعنَى ثلاثٍ[٢٦] رجالٍ[٢٧]، ومذهبُ سيبويهِ أنَّ[٢٨] فِعْلَةً من أبنيةِ التكسيرِ[٢٩]، ولم يخالِفْهُ في ذلكَ إلاَّ ابنُ السراجِ. والمصنِّفُ لم يتبعِ

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٧-١٨٠٨.
(٢) ساقطة من د.
(٣) شرح الألفية ٥/٧٤ وفيه: ثلاثة، بدلا من: أربعة، وبإسقاط: فعلى.
(٤) من (وفعالا..) إلى (.. فعلى) ساقطة من ق. ومن (قلت..) إلى (.. فعلى) ساقطة من د.
(٥) في د: فذكره، وهو تحريف.
(٦) ساقطة من د.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٥. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/٧٥. والهمع ٦/١٠٤.
(٨) الظئر: المرضعة ولد غيرها، وجمعه ظؤار وأظؤر. القاموس المحيط (ظئر).
(٩) شرح العمدة ٩٢٧، ٩٣١، ٩٣٢.
(١٠) قول الشافية: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ٢/٨٩.
(١٢) في ت، ق: أو، وهو وجه.
(١٣) شرح الشافية ١/١٢٨.
(١٤) قولها: بياض في ق.
(١٥) شرح الشافية للرضي ٢/٨٩.
(١٦) أي السيد ركن الدين.
(١٧) ينظر في شرح الشافية للجاربردي ١/١٢٩.
(١٨) في ر، ظ: وبغال، وهو وجه.
(١٩) شرح الشافية ١/١٢٩.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) شرح الشافية للرضي ٢/٩٨.
(٢٢) في ر: وأورد، بزيادة: واو العطف.
(٢٣) في ت: بتكرير، وهو تحريف. وفي ر: بعدها زيادة: فلا شك أنه.
(٢٤) في الأصل: اسمه، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٥) ساقطة من د.
(٢٦) ساقطة من ر.
(٢٧) في ق: رجل، وهو تحريف.
(٢٨) في د: وذهب سيبويه إلى أن، بدلا من: ومذهب سيبويه أن، وهو وجه.
(٢٩) ينظر الكتاب ٣/٥٨٠.

ابنَ السراج في ذلكَ لأنَّهُ مثَّلَ بجيزَةٍ في أمثلَةِ جمعِ فَعَلٍ[١]، ولم يذكُرْ أَنَّهُ ليسَ بتكسيرٍ، فَعُلِمَ أَنَّهُ جرَى[٢] في ذلكَ على مذهبِ سيبويهِ. وقالَ الجاربردي: إنَّما أرادَ المصنِّفُ "فَعْلَةً" بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ، فقد ذَكَرَ ابنُ(١٥٤/ أ) الخباز في شرحِ الدرَّة: أنَّ فَعْلَةً لم يُكْسَرْ[٣] عليهِ إلاَّ اسمٌ واحدٌ، وهوَ رَجُلٌ، ثُمَّ أشارَ[٤] [إلى[٥]] أَنَّهُ لم يَعُدْ هذهِ الصيغةَ تكسيرًا غيرُ[٦] ابنِ السراجِ، فإنَّهُ جعلَهَا تكسيرًا لرجلٍ. يعني فأرادَ[٧] المصنِّفُ التنبيهَ على خلافِه[٨].

قولُها[٩]: "وفَعِيلٌ بمعنَى مَفْعُولٍ بابُهُ فَعْلَى[١٠]". قالَ السيد: ليسَ على إطلاقِهِ، بلْ إذا كانَ "فَعِيلٌ" (بمعنَى توجُّعٍ[١١] أو مماتٍ، كجريحٍ[١٢] وجَرْحَى، ولديغٍ ولَدْغَى[١٣]، وأَسيرٍ وأَسْرَى، وقتيلٍ وقَتْلَى، وما سِوَى ذلكَ من فَعِيلٍ)[١٤] لا يُجْمَعُ على فَعْلَى[١٥] كطَبيخٍ وحَليبٍ ونَبيذٍ ومَخيضٍ وفَصيلٍ ورَجيمٍ[١٦].

قولُها[١٧]: "وجاءَ خُلَفَاءُ[١٨]". اختارَ المصنِّفُ مذهبَ أبي علي الفارسي أنَّ خُلَفاءَ جمعُ خَليفٍ، لاستبعادِ أنْ يُجْمَعَ[١٩] فَعيلَةٌ على[٢٠] فُعَلاَءَ[٢١]. قالَ[٢٢] أبو علي: وأَرَى[٢٣] أنَّ سيبويهِ[٢٤] لو سَمِعَ "خليفًا" لم يسعْهُ[٢٥] إلاَّ أنْ يقولَ بهذا القولِ. وقالَ ابنُ يسعون: إنْ لم يَسْمَعْ سيبويهِ "خليفًا" فقد سَمِعَ مِمَّنْ قالَ: خليفةٌ خلفاءُ وخلائفُ، فردَّ خلائفَ إلى اللفظِ، وخلفاءَ للمعنَى والتَّأويلِ. قالَ أبو حيان: وقد قالوا: فقيرةٌ وفقراءُ، ولم يقولوا: فقائرُ[٢٦]، وقالوا: سفيهةٌ وسفهاءُ[٢٧] وسفائهُ[٢٨]، فهذا بمنزلةِ خلفاءَ وخلائفَ. قالَ: ولم يأتِ هذا إلاَّ في هذينِ الحرفينِ.

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٩٥.
(٢) في ت، ق: أجرى.
(٣) في ت: تكسر.
(٤) في ت: أشار إليه، بزيادة: إليه. وفي شرح الشافية للجاربردي ١/١٣٠: أشار فيه.
(٥) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٦) في ق: على. وفي د: من، كلاهما تحريف.
(٧) في د: فإذا أراد، بزيادة: فإذا.
(٨) ينظر شرح الشافية للجاربردي ١/١٣٠ـ ١٣١.
(٩) قولها: بياض في ق.
(١٠) شرح الشافية للرضي ٢/١٤١.
(١١) في ر: موجع.
(١٢) في ق: فخريج، وهو تحريف.
(١٣) في ت، ق: لذيغ ولذغى.
(١٤) من (بمعنى..) إلى (.. فعيل) ساقطة من د.
(١٥) في د: فعل، وهو تحريف.
(١٦) في ر، ق: رحيم. وفي س: رخيم.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) شرح الشافية للرضي ٢/١٤٩.
(١٩) في ر، ق: تجمع، وهو وجه.
(٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣٤.
(٢٢) في ت: فقال، بزيادة: الفاء.
(٢٣) في ق: وأروى، وهو تحريف.
(٢٤) في د: الفارسي وسيبويه، بزيادة: الفارسي و.
(٢٥) في ت، ق: يسمعه، وهو تحريف.
(٢٦) ينظر اللسان (فقر).
(٢٧) وسفهاء: ساقطة من ق.
(٢٨) في د: وسفاهة، وهو تحريف. وينظر اللسان (سفه).

قولُها[١]: "ونَحوُ شرَّابونَ وحُسَّانُونَ وفسِّيقونَ ومَضْرُوبُونَ ومَكْرِمُون، اسْتُغْنِيَ فيها بالتَّصحيحِ[٢]". قالَ السيد وغيرُهُ: كانَ ينبغي أنْ يقولَ: وكلُّ ما أوَّلُهُ ميمٌ زائدةٌ من[٣] الصفاتِ يُستغنَى[٤] بتصحيحِهِ عن تكسيرِهِ، إلاَّ مُفعلاً الخاصَّ بالمؤنَّث، ليشملَ نحوَ مُعَلِّمٍ ومُعَلَّمٍ ومقاتِلٍ ومقاتَلٍ[٥]. انتهى. وفي التسهيلِ: "ويغني التَّصحيحُ عن[٦] موازنِ مفعولٍ والمشدَّدِ العينِ من[٧] الصفاتِ والمزيدِ أوَّلُهُ ميمٌ مضمومةٌ إلاَّ مُفَعَّلاً ومُفْعلاً يخصُّ المؤنَّثَ[٨]". قالَ أبو حيان: تتبعتُ هذا الشكلَ ممَّا هو ميمٌ وفاءٌ وعينٌ ولامٌ في الأوزانِ التي تختصُّ بالمؤنَّثِ فوجدتُهُ على وزنِ مُفَعِّلٍ وعلى وزن مُفْعِلٍ وعلى وزن مُفْعَلٍ، فالأوَّلُ: نحوُ: امرأةٌ مُكَعِّبٌ أي كِعاب، ومُثَيِّبٌ ثَيِّب، ومُعَجِّزٌ هرمة، ومُسَلِّبٌ تلبسُ[٩] ثيابَ الحدادِ. والثاني نحوُ: مُطْفِلٍ ومُرْضِعٍ. والثالث نحوُ: امرأةٌ مِلَدٌّ ملازمة للخصومةِ، وناقةٌ مِلْوَحٍ ظاهرة. والرابع (١٥٤/ ب) نحوُ: خادمٍ مُتْبَعٍ يتبعُها ولدُها، ونَخْلَةٍ مُوْقَرٍ. والخامس: أرضٌ مَجْهَلٌ[١٠]. قالَ: فهذه تجمعُ جمعَ[١١] التكسيرِ، ولا يُغني عنهُ جمعُ التَّصحيحِ وهو ما أوَّلُهُ ميمٌ، ويختصُّ[١٢] به المؤنَّثُ، وإنَّما كانَ كذلكَ لأنَّهُ لا يصحُّ[١٣] أنْ يجمعَ[١٤] بالألفِ والتاءِ من صفاتِ المؤنَّثِ إلاَّ ما كانَ تأنيثُهُ بالتاءِ[١٥]، نحوُ: مكرمة وضاربة[١٦].

قولُها[١٧]: "وتكسيرُ الخماسيِّ مُسْتَكْرَهٌ[١٨]". قالَ في التسهيلِ: "ويُغني عنهُ غالبًا التَّصحيحُ[١٩]".

قولُها[٢٠]: "بحذف خامسه[٢١]". قد يُحذفُ رابعُهُ إذا كانَ شبيهًا[٢٢] بالمزيدِ لفظًا أو مخرجًا، نبَّهَ عليهِ في الألفيةِ[٢٣].

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢/١٧٥، وفيه: بالصحيح، بدلا من: بالتصحيح.
(٣) في ق: ومن.
(٤) في ق: فيستغنى.
(٥) ومقاتل: ساقطة من ر.
(٦) ساقطة من ر.
(٧) ساقطة من ر.
(٨) في ق: يختص بالمؤنث، بدلا من: يخص المؤنث، وهو وجه. وينظر التسهيل ٢٦٨.
(٩) في ت: يلبس، وهو تصحيف.
(١٠) أرض مجهل: لا يهتدى فيها. اللسان (جهل).
(١١) في ق: على جمع، بزيادة: على. وجمع: ساقطة من د.
(١٢) في ق: وتختص: وهو تصحيف.
(١٣) في الأصل: لا يصحح، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٤) في الأصل: مجمع. وفي ت: فيجمع، بدلا من: أن يجمع، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) بعدها في د زيادة: من صفات المؤنث.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) شرح الشافية للرضي ٢/١٩٢.
(١٩) التسهيل ٢٦٨.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) شرح الشافية للرضي ٢/١٩٢.
(٢٢) في ر: مشبها، وهو وجه.
(٢٣) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٣٤.

قولُ الألفيَّة[١]: "والهمزُ واليا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا[٢]". قالَ ابنُ هشام: قد يردُ[٣] عليهِ نحوُ استخراجٍ، فإنَّ الهمزةَ ليستْ أَوْلَى بالبقاءِ، بلْ لا يجوزُ إبقاؤُها لِمَا عُلِمَ من[٤] أنَّ الجمعَ لا[٥] يكونُ[٦] فيهِ همزةٌ مكسورةٌ، وأَنَّ الهمزاتِ في الجمعِ[٧] مقطوعةٌ.

قولُها[٨]:

والياءَ لا الواوَ احْذِفْ إنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُونٍ.........[٩]

قالَ ابنُ هشام: ومثلُهُ عنتريس تحذَفُ[١٠] منهُ النُّونُ[١١] دونَ الياءِ.

قولُ النزهة[١٢]: "وزيادتانِ مِنْ ذي الثُّلاث كَمُقْعَنْسِس". يصدقُ بحذفِ الميمِ، معَ أنَّ الأصَحَّ في هذا المثالِ إبقاؤُها وحذفُ السِّينِ، وهوَ مذهبُ سيبويه[١٣]، وذلكَ داخلٌ في قولِ الألفيةِ: "والميمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالْبَقَا[١٤]". فإنَّهُ شاملٌ لصورتينِ وفاقيةٍ، وهيَ[١٥] مسألةُ مُسْتَدْعٍ، وخلافية، وهيَ مسألةُ مُقْعَنسِس.

قولُ النزهة[١٦]: "ولا يُحْذَفُ مَدُّهُ[١٧] قَبْلَ الآخِرِ". أحسنُ منهُ قولُ الألفيةِ[١٨]: "ما لَمْ يَكُ لَينًا[١٩]"، فإنَّ أَبا حيَّان قالَ: إنَّهُ يعمُّ مَا كانَ حرفَ مدٍّ كعُصفورٍ وقِنْديلٍ وسِرداحٍ[٢٠]، وما كانَ غيرَ حرفِ[٢١] مَدٍّ كَغُرْنَيْقٍ[٢٢] وفِرْدَوْسٍ. وعبارةُ النزهةِ لا تشملُ الثَّاني. ثُمَّ إنَّ شرطَ عدمِ حذفِهِ أنْ يكونَ رابعًا كما صرَّحَ بهِ في التسهيلِ[٢٣]، ويُؤْخَذُ من عبارةِ الألفيةِ. قالَ أبو حيان: فلو كانَ غيرَ رابعٍ، إمَّا ثالثًا كعُذَافِر[٢٤] وسَمَيْدَع[٢٥] وفَدَوْكس[٢٦]، أو خامسًا كخَيْتَعُور[٢٧]

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ٤/١٣٦.
(٣) في ت: يورد، وهو وجه.
(٤) ساقطة من د.
(٥) لا: ساقطة من د.
(٦) في د: تكون، وهو تصحيف.
(٧) في د: الجميع، وما أثبته أنسب.
(٨) قولها: بياض في ق.
(٩) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ٤/١٣٧.
(١٠) في ق: بحذف، وهو وجه.
(١١) في ق: للنون، وهو تحريف.
(١٢) قول النزهة: بياض في ق. ينظر النزهة ١١٨.
(١٣) ينظر الكتاب ٣/٤٢٩. والهمع ٦/١١٥.
(١٤) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ٤/١٣٦.
(١٥) في د: ذي، وهو تحريف.
(١٦) قول النزهة: بياض في ق. وينظر النزهة ١١٨.
(١٧) في ر، ظ: ولا تحذف مدة، وهو وجه.
(١٨) ساقطة من ر.
(١٩) الألفية ٦٧. شرح ابن عقيل ٤/١٣٤.
(٢٠) السِّرداحُ: الناقة الطويلة. اللسان (سردح).
(٢١) ساقطة من ق.
(٢٢) الغُرْنَيْق: بضم الغين وفتح النون: طائر أبيض. اللسان (غرنق).
(٢٣) التسهيل ٢٧٨.
(٢٤) جَمَلٌ عُذافِر وعَذَوْفَر: صُلْبٌ عظيم شديد، والأنثى بالهاء. اللسان (عذفر).
(٢٥) السَّمَيْدَع بالفتح: الشجاع. اللسان (سمدع).
(٢٦) الفَدَوْكَس: الأسد. اللسان (فدكس).
(٢٧) الخيتعور: السَّراب، والغادر...... اللسان (ختعر).

وخَيْسَفُوج[١]، فإنَّهُ يحذفُ. وهذا الأخيرُ - أعني الخامسَ - واردٌ على عبارةِ النزهةِ: واشتراطُ الزيادةِ[٢] فيه. المذكورُ في الألفيةِ وغيرِها قد يُؤْخَذُ من عبارةِ النزهةِ، فلا يَرِدُ. وشرَطَ[٣] في العمدةِ وشرحِها فيه: أنْ لا يكونَ مدغمًا فيه إدغامًا أصليًّا، فإنْ كانَ كذلكَ حُذِفَ، فيقالُ[٤] في: مصوِّرٍ: مصاوِرُ لا مصاويرُ[٥]. وأغفلَ هذا الشرطَ في سائرِ كتبِهِ، ولم ينبِّهْ عليهِ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ ولا غيرِهِ، فإنْ صحَّ اعتبارُهُ(١٥٥/ أ) فهوَ واردٌ على الألفيةِ والنزهةِ معًا.

قولُ النزهةِ[٦]: "ولا فاضلَةٌ[٧] دونَ مَفْضُولَةٍ[٨] كنونِ مُنْطَلِقٍ". قد يُشْعِرُ بأنَّ الفضلَ بالتَّقَدُّمِ كما في مثالِهِ، ولا يختصُّ بِهِ، بل كما يكونُ بِهِ يكونُ أيضًا بعدمِ إغناءِ[٩] حذفِهِ عن حذفِ[١٠] غيرِهِ، كأحدِ حرفَيِ التَّضعيفِ في لُغَيْزَى[١١].

قولُ الشافيةِ[١٢]: "ونحوُ تَمْرٍ... إلى آخرِهِ[١٣]". استثنى من ذلكَ: تُخَم وتُهَم، فإنَّهُمَا جمعانِ. قالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ: "قد حَكَمَ سيبويه بالجمعيَّةِ على تُخَمٍ وتُهَمٍ[١٤]، لأنَّ العربَ ألزمتهما التأنيثَ[١٥] ولم تَقُلْ[١٦] فيهما إلاَّ هذهِ تُهَمٌ، وهيَ التُّخَمُ، بخلافِ الرُّطَب، فإنَّهُ يُقالُ فيهِ: هوَ الرُّطَبُ، وهذا رُطَبٌ[١٧]".

قولُ الشافيةِ[١٨]: "ونحوُ: أراهِطُ[١٩]". حَكَى الأصمعي: أرْهُطٌ[٢٠]. وأنشدَ:

وفاضِحٍ مُفتَضِحٍ في أرْهُطِهْ[٢١].

فيكونُ أراهِطُ جمعًا لَهُ[٢٢] لا لرهط[٢٣]، قالَهُ أبو حيان.

قولُها[٢٤]: "وأحاديثَ[٢٥]". قالَ السهيلي: هو[٢٦] جمعُ " أُحدوثةٍ " بمعنَى حديثٍ، فهو جمعٌ على القياسِ. وزعَمَ ابنُ خروف: أنَّ " أُحدوثةً " إنَّما تستعملُ في المصائبِ والدَّواهي، لا في

---

(١) الخيسفوج: حب القطن. اللسان (خسفج). وينظر الهمع ٦/١١٧ـــ ١١٨.
(٢) في الأصل: النزهة، وما أثبته من سائر النسخ.
(٣) في د: وشرحها، وهو تحريف.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) شرح العمدة ٩٣٤، ٩٤٠.
(٦) قول النزهة: بياض في ق. ينظر النزهة ١١٨.
(٧) في د: ولا ما دخله، بدلا من: ولا فاضلة.
(٨) في ر: مفعولة.
(٩) في ق: اعتناء.
(١٠) حذفه عن: مكررة في ق.
(١١) ينظر الهمع ٦/١١٤.
(١٢) قول الشافية: بياض في ق.
(١٣) شرح الشافية للرضي ٢/١٩٣.
(١٤) ينظر الكتاب ٣/٥٨٢.
(١٥) ينظر الأشموني ٤/١٥٤.
(١٦) في ت: يقل.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٤-١٨٨٥.
(١٨) قول الشافية: بياض في ق.
(١٩) شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٤.
(٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) بيت من الرجز المشطور، بلا عزو في شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٥. واللسان (رهط).
(٢٢) ساقطة من د.
(٢٣) في د: لا أرهط. وفي ق: لا رهط، بدلا من: لا لرهط.
(٢٤) قولها: بياض في ق.
(٢٥) شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٤.
(٢٦) في ت: وهو، بزيادة: الواو.

معنى الحديثِ الذي يُتَحَدَّثُ[١] بِهِ[٢]. فبلغَ ذلك السهيلي، فقالَ: ما أَقلَّ حِفْظَ هذا الرجلِ، وهذا بيتٌ يحفظُهُ صبيانُ المكتبِ:

مِنَ الخفراتِ البيضِ وَدَّ جَليسُهَا ... إِذا ما انْقضَتْ أُحدوثَةٌ لو تعيدُهَا[٣]

وفي الصِّحاحِ الأُحدوثَةُ: ما يُتَحَدَّثُ بِهِ[٤].

قولُها[٥]: "ولَيالٍ[٦]". قالَ أبو حيان: هو جمعُ "ليلاةٍ" مفردٌ استُعْمِلَ بمعنَى ليلةٍ قليلاً، فجاءَتْ الليالي على مراعاةِ هذا القليلِ[٧].

قولُها[٨]: "وأَمْكُنٍ[٩]". قالَ المبرِّدُ: هوَ من جمعِ[١٠] التَّرخيمِ، كتصغيرِ[١١] التَّرخيمِ بحذفِ الزيادةِ، ولا يحتاجُ[١٢] إلى تقديرِ اسمٍ آخرَ، جاءَ هذا[١٣] تكسيرًا لَهُ[١٤]، لأنَّ ذاكَ[١٥] قياسٌ[١٦] وهذا شاذٌّ. وقالَ أبو حيان: يحتملُ عندي أنْ تكونَ[١٧] الميمُ في مكانٍ أصليَّةً، ويكونُ وزنُهُ "فَعَالاً" ويكونُ هذا الجمعُ لَهُ مقيسًا، وذلكَ بأنْ يُجْعَلَ[١٨] اشتقاقُهُ من المكانةِ، التي هيَ مصدرُ مَكُنَ الرجلُ فهو مَكِينٌ، ولَمَّا كانَ الموضعُ محلاًّ[١٩] للتمكُّنِ[٢٠] عليهِ والتثبتِ فيهِ سُمِّيَ مكانًا. قالَ: وهذا أَوْلَى من ادِّعاءِ الزيادة في الميمِ وجعلِهِ مَفْعَلاً من الكونِ، لأَنَّهُ إذا أمكنَتِ الأصالةُ لم يعدلْ إلى الزيادةِ.

قولها[٢١]: "وقَدْ يُجْمَعُ الجَمْعُ[٢٢]". فيهِ أُمورٌ:

الأوّل: قالَ أبو حيان: لا خلافَ أنَّ جموعَ الكثرةِ لا تجمعُ قياسًا، واختلفوا في جموعِ القلَّةِ، فمذهبُ الأكثرينَ: أَنَّهُ ينقاسُ، وقالَ الجرمي والسيرافي: لا ينقاسُ (١٥٥/ ب) ولا يجمعُ إلاَّ ما جمعُوا. واختارَهُ ابنُ عصفور[٢٣].

---

(١) في ر: يحدث، وهو تحريف.
(٢) الارتشاف ٨٧.
(٣) لكثيرعزة (ديوانه ٢٠٠). وينظر الأغاني ٣٧/٩. وزهر الآداب ١٦/١. وشرح الشافية للرضي ٢٠٥/٢.
(٤) الصحاح ٢٧٨/١.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) شرح الشافية للرضي ٢٠٤/٢.
(٧) ينظر الهمع ١٠٢/٦ — ١٢١.
(٨) قولها: بياض في ق.
(٩) شرح الشافية للرضي ٢٠٤/٢.
(١٠) في ق: جميع، وهو تحريف.
(١١) في ر: لتصغير، وهو تحريف.
(١٢) في ر: ولا تحتاج.
(١٣) ساقطة من ر.
(١٤) في الأصل: إليه، وهو تحريف. وساقطة من ر، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٥) في ر، ت، د: ذلك.
(١٦) في د: مقيس، وهو وجه.
(١٧) في ر: يكون، وهو تصحيف.
(١٨) في ق: تجعل، وهو وجه.
(١٩) في الأصل، د: محتملاً. وفي ت: محملا. وفي س: حلا، كلها تحريف وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٠) في د: للتمكين، وهو تحريف.
(٢١) قولها: بياض في ق.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢.
(٢٣) ينظر شرح الجمل ٥٤٣/٢. والهمع ١٢٣/٦.

الثاني: استثنى في التسهيلِ الموازنَ مَفاعِلَ أو[١] مفاعيلَ أو فُعَلَةً أو فَعَلَةً[٢]، كدراهـمَ ودنانيرَ وقُضاة[٣] وفَجَرَة[٤]، فإنَّ هذهِ الأربعةَ لا تُجْمَعُ أصلاً.

الثالث: إذا جُمِعَ الجمعُ، نُظِرَ إلى ما يُشْبِهُهُ أو يُقارِبُهُ من المفرداتِ، فيجمعُ على ما يُجمَعُ عليهِ ذلكَ المفردُ، فيُقالُ في قومٍ أقوامٌ، كحَوْضٍ وأحواضٍ، وفي مُصْرانِ جمعِ مَصيرٍ: مَصَارينَ، كسُلْطانٍ وسَلاطينَ، وفي عِقبانٍ عَقابينَ كسِرحانٍ وسَراحينَ، وفي أعبُدٍ أعابِدُ كأسْوِدٍ وأساوِدُ[٥].

الرابع: قالَ السيد والجاربردي: "اعْلَمْ أنَّ جَمْعَ الجَمْعِ لا ينطلقُ[٦] على أقلَّ من تسعةٍ كما أنَّ جمعَ المفردِ لا ينطلِقُ على أقلَّ من ثلاثةٍ إلاَّ[٧] مجازاً[٨]". ولم أَرَ أحدًا من أئمَّةِ العَربيةِ[٩] المتبحِّرينَ فيها ذَكَرَ[١٠] ذلكَ، سِوَى هؤلاءِ العجمِ الذينَ شرحُوا الشافيةَ، بلْ رأيتُ في كلامِ أبي حيان ما ينافي ذلكَ، فإنَّهُ قالَ: وجْهُ جمعِ الجمعِ أنَّهُ[١١] يُنزَّلُ الجمعُ على قَطْعِهِ ويُنزَّلُ منزلةَ الواحدِ ثُمَّ يُجْمَعُ[١٢].

قولُها[١٣]:

"أكَاليبَ وأَناعِيمَ وجَمَائِلَ وَجِمَالاتٍ وكلاباتٍ وَبُيُوتاتٍ وَحُمُراتٍ وَجُزُرَاتٍ[١٤]".

فيهِ أُمورٌ:

الأول: اعْلَمْ أنَّ أبا حيان عدَّ جميعَ ما سُمِعَ من جمعِ[١٥] الجمعِ في الاختيارِ والضرورةِ، فقالَ: الذي وَرَدَ في الكلامِ قولُهُم: أَيْدٍ وأَيادٍ، وأوطُبٌ وأواطِبُ[١٦]، وأسماءٌ وأَسامٍ، وأسورةٌ وأساوِرُ[١٧]، وأبياتٌ وأَبابِيتُ، وأنعامٌ وأناعِيمُ، وأقوالٌ وأقاويلُ، وأعرابٌ وأعاريبُ، ومُعْنٌ وَمُعْنَانٌ[١٨] ومُصْرانٌ ومَصَارِينُ، وحِشّانٌ وحشاشينُ[١٩]، وجِمالٌ وجمائِلُ[٢٠]، وأعطيةٌ وأَعْطِياتٌ،

---

(١) في ر: و، بدلا من: أو، وهو تحريف. (٢) التسهيل ٢٨٢.
(٣) في ر: وقضايه، وهو تحريف. (٤) في د: ونحوه، وهو تحريف.
(٥) في ت: أساويد. ينظر الأشموني ١٥٢/٤.
(٦) في د: لا يطلق، وهو وجه. وما أثبته موافق شرح الشافية للجاربردي ١٥٠/١.
(٧) ساقطة من د. (٨) شرح الشافية للجاربردي ١٥٠/١.
(٩) في د: العرب، وهو تحريف. (١٠) في ت: ذكره.
(١١) في ر، ظ: أن. (١٢) في د: تجمع.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢ وفيه: أكالب، بدلا من أكاليب.
(١٥) ساقطة من ت. (١٦) الوطب: سقاء اللبن. اللسان (وطب).
(١٧) في الأصل: أساوره. وساقطة من ظ، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٨) المعن: الماء الظاهر والجمع معن، والمعنان: المسايل والجوانب. اللسان (معن).
(١٩) في ر: وخشان، وهو تصحيف. وفي ت: وحشاش، وهو تحريف. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٥.
(٢٠) في ر: وجماميل. وفي ت: وجمائيل، وهو تحريف. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٥. القاموس المحيط: (جمل).

وأَسقيةٌ وأَسقِياتٌ، وبُيوتٌ وبُيُوتاتٌ، ومَوالٍ ومَوالِياتُ بني هاشم، ودُورٌ ودُوراتٌ، وعُوذٌ[(١)] وعُوذاتٌ، وصواحبُ وصواحباتُ يوسفَ[(٢)] وحدائدُ وحَديداتٌ وحُمرٌ وحُمُراتٌ، وطُرُقٌ وطُرُقاتٌ، وجُزرٌ وجُزُرَاتٌ، وأَنْضَاءٌ وأَنَاضٍ، وهوَ ما رُعِيَ من النباتِ[(٣)]. قالَ: فهذا ما جُمِعَ من الجمعِ في الكلامِ[(٤)].

والمفرد: يدٌ، ووطبٌ أو وِطابٌ[(٥)]، واسْمٌ، وسِوارٌ، وبَيْتٌ ونَعَمٌ وقَوْلٌ وعَرَبٌ ومَعْنٌ، ومَصِيرٌ، وحشٌ وجَمَلٌ وعَطاءٌ وسِقاءٌ وبَيْتٌ ومَوْلًى ودَارٌ وعائذٌ وصاحبةٌ وحديدةٌ وحمارٌ، وطريقٌ وجَزورٌ ونَضْوٌ[(٦)]. قالَ وأمَّا ما جاءَ في الضرورةِ: فأَعْيُناتٌ والبُرْعاتُ[(٧)] (**١٥٦/ أ**) وأيامنونَ[(٨)]، ونواكسونَ[(٩)] وعُقابِينَ وغَرابينَ[(١٠)]. انتهى. ولم يذكُرْ ما ذكرَهُ المصنِّفُ من أكاليبَ وكلاباتٍ، فليوسَّعِ النَّظرُ فيها.

الثاني: قولُ المصنِّفِ: "وجَمائِلَ" يقالُ عليهِ: إنَّ[(١١)] الجوهري ذكَرَ أَنَّهُ جَمْعُ جِمالةٍ[(١٢)] فيكونُ كرسالةٍ ورسائلَ، وعلى هذا لا يُعَدُّ من جمعِ الجَمْعِ.

الثالث: لم يذكُرِ المصنِّفُ[(١٣)] جَمْعَ[(١٤)] جمعِ الجمعِ، وقد أثبَتَهُ بعضُهُم، ومثَّلَ بأصائِلَ، فإنَّهُ[(١٥)] جمعُ آصالٍ، وآصالٌ جمعُ أُصُلٍ، وأُصُلٌ جمعُ أَصيلٍ. لكنَّ الجمهورَ أنكروهُ[(١٦)]. (قالَ السهيلي:

لا أَعرفُ أحدًا)[(١٧)] قالَ: جمعُ [جمعِ][(١٨)] الجمعِ غيرَ الزَّجاجي وابنِ عزيز[(١٩)])[(٢٠)].

---

(١) عوذ: وأحدها عائذ للناقة القريبة العهد بالنتاج. اللسان:(عوذ).

(٢) هو جزء من قول النبي ﷺ لحفصة رضي الله عنها "إنكنَّ لأنتنَّ صواحباتُ يوسف" سنن النسائي بشرح السيوطي ٩٩/٢ـــ ١٠٠. وينظر شرح الكافية الشافية ١٨٨٩/٤.

(٣) اللسان (نضا).

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢ــ ٥٤٤. والهمع ١٢٣/٦ــ ١٢٤.

(٥) في ر: واوطاب، بدلا من: أو وطاب.

(٦) ينظر الهمع ١٢٤/٦ــ ١٢٥.

(٧) في ر، ت: وأكيرعات. وفي ظ: وأكرعات.

(٨) أيامنون: جمع أيامنٍ الذي هو جمع أَيْمُنٍ. اللسان: (يمن).

(٩) في الأصل وسائر النسخ: وأناكسون، وهو تحريف، والتصحيح من شرح الكافية الشافية ١٨٨٩/٤. والهمع ١٢٥/٦. والأشموني ١٥٢/٤.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٨٩/٤. والهمع ١٢٥/٦.

(١١) ساقطة من ت.

(١٢) الصحاح:(جمل) ١٦٦١/٤.

(١٣) ساقطة من د.

(١٤) ساقطة من ق.

(١٥) ساقطة من د.

(١٦) ينظر شرح الجمل ٥٤٥/٢. والهمع ١٢٥/٦.

(١٧) من (قال..) إلى (.. أحدا) ساقطة من ق.

(١٨) ساقطة من الأصل، ت، ق، وما أثبته من د، ظ.

(١٩) هو أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني العزيزي المتوفى سنة ٣٣٠ هــ بغية الوعاة ١٧١/١.

(٢٠) من (قالَ السهيلي...) إلى (... ابن عزيز) ساقطة من ر، س. ينظر الهمع ١٢٥/٦.

باب التَّصغير[1]

هَكَذا أَوْرَدَهُ[2] في الألفية[3] عقبَ التكسيرِ[4]، وأجادَ، وفَصَلَ في الشافيةِ بينَهُمَا بباب النَّسبِ[5]، وليسَ بجيِّد، لأنَّ التكسيرَ والتصغيرَ أخوان ويجريانِ من وادٍ واحد[6] ويتفقان[7] في كثيرٍ من الأحكامِ ويحالُ في كلٍّ مِنهُمَا على الآخرِ، فلهذا جرَتْ عادةُ النَّحويينَ بإيلاءِ أحدهمَا الآخرَ. والغالبُ أنَّهم يُقدِّمونَ التكسيرَ، وفيهم مَنْ يُقَدِّمُ التصغيرَ ثم يوردُ التكسيرَ عقبَهُ كابنِ عصفور[8]. وابنُ الحاجب قدَّمَ التصغيرَ وفَصَلَ بينَهُ وبينَ التكسيرِ كما ذكَرْنَا.

قولُ الشافيةِ[9]: "لِيَدُلَّ على تقليلٍ[10]". ليستْ فائدةُ التَّصغيرِ منحصرةً في التَّقليلِ، بل ذَكَرَ لَهُ أبو حيان غيرَهَا، وهو التَّحقيرُ، والتَّقريبُ، إمَّا لزمانِ الشَّيءِ أو مكانِهِ[11] أو لمنزلتِهِ[12]. وزادَ الكوفيون التعظيمَ[13] وزادَ بعضُ المتأخرينَ التحبيبَ[14].

قولُهُم والعبارةُ للشافيةِ[15]: "فالمُتَمَكِّنُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ ويُفتَحُ ثانيه (وبعدَهَا (ياءٌ[16]) ساكِنَةٌ)[17] وَيُكسَرُ ما بعدَهَا[18]". لو كانَ أَوَّلُهُ[19] في التكبيرِ[20] مضمومًا كـ"غُرَاب" أو ثانيه مفتوحًا كـ"غَزَال" أو ما قبلَ آخرِهِ مكسورًا كـ"زِبرِجٍ" فهل تقول[21] إنَّ[22] الضمةَ أو الفتحةَ أو الكسرةَ زالت وجاءت[23] ضمةٌ أو فتحةٌ أو كسرةٌ أخرى أوْ لاَ[24]، بل الأصليةُ باقيةٌ؟

(١) باب التصغير: بياض في ق. (٢) في د: لوروده، وهو تحريف.
(٣) في ق: اللغة، وهو تحريف.
(٤) الألفية ٦٥، ٦٨. شرح ابن عقيل ٤/١١٤، ١٣٩.
(٥) شرح الشافية للرضي ١/١٨٩، ٢/٤، ٨٩.
(٦) ينظر الكتاب ٣/٤١٧. (٧) في د: فيتفقان، وما أثبته أنسب.
(٨) ينظر المقرب ٢/٨٠، ١٠٧. وشرح الجمل ٢/٢٨٩، ٥١٣.
(٩) قول الشافية: بياض في ق. (١٠) شرح الشافية للرضي ١/١٨٩.
(١١) في ر: إمكانه، وهو تحريف.
(١٢) الارتشاف ٦٤. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/٨٩. والهمع ٦/١٣٠.
(١٣) الإنصاف ١/١٣٨ـــ ١٣٩. الارتشاف ٦٤. شرح الألفية لابن قاسم ٥/٨٩ والهمع ٦/١٣٠.
(١٤) الارتشاف ٦٤. والهمع ٦/١٣٠. (١٥) قولهم والعبارة للشافية: بياض في ق.
(١٦) ساقطة من الأصل، ر، ق، س، ظ، وما أثبته من ت.
(١٧) وبعدها ياء ساكنة: ساقطة من د.
(١٨) شرح الشافية للرضي ١/١٨٩. والألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ٤/١٣٩.
(١٩) ساقطة من ر.
(٢٠) في د: التنكير، وهو تحريف.
(٢١) في ت: نقول، وهو وجه.
(٢٢) ساقطة من ر.
(٢٣) في ر: أولى، وهو تحريف.
(٢٤) ينظر الهمع ٦/١٣٤ـــ ١٣٥.

ذكر أبو حيان والسيد فيه احتمالين، وجزمَ ابنُ أياز بالأوّل. فَعَلَى هذا لا حاجةَ إلى قول[1]: إنْ لم يكن كذلك. ولو كان بعد ثانيه ياءٌ ساكنةٌ كمسيطرٍ ومبيطرٍ. فقالَ بعضُهم: إنَّ تصغيرَهُ بالتقدير، فيقدَّرُ ذهابُ تلك الياء ومجيءُ ياءٍ مكانها للتصغير كما قُدِّرَ[2] في ذلك(١٥٦/ ب) إذا جُمعَ ذهابُ ضمةِ المفردِ ومجيءُ ضمةٍ مكانها في الجمعِ. وظاهرُ كلام التسهيل أنَّ مثلَ هذا لا يُصغَّرُ، لأنَّهُ شرطَ في التصغيرِ خلوَّهُ من صيغِ التصغير وشبهها[3]، وكذا قال في شرح العمدة: من موانعِ التَّصغيرِ كونُهُ على صيغة تُشْبِهُ صيغةَ[4] التَّصغيرِ كمُسَيْطِرٍ ومُهَيْمِنٍ[5].

قال السيد: ويرد على[6] قول الشافية: "المتمكِّنُ "أنَّ نحوَ بعلَبَكٌّ وخمسةَ عشرَ[7] يصغَّرُ[8] بضمِّ أوَّلِه وفتحِ ثانيهِ، فليس ذلك مخصوصًا بالمتمكِّنِ.

(**قول الألفيَّةِ والشافية**[9]: "**فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعيلٌ**[10]". فيه أمران:

الأوّل: قالَ ابنُ قاسم: "وزنُ المصغَّرِ بهذهِ اصطلاحٌ خاصٌّ بهذا الباب، اعتبرَ فيه مجرَّدَ اللفظِ[11] تقريبًا، وكراهةً[12] لتكثيرِ[13] الأبنية، وليس بجارٍ[14] على مصطلحِ التصريفِ. ألاَ تَرَى أنَّ وزنَ "أُحَيْمِد"[15] و"مُكَيْرِمٍ" و"سُفَيْرِجٍ" في التَّصغيرِ "فُعَيْعِلٌ" وفي وزنِها التَّصريفي "أُفَيْعِلٌ" و"مُفَيعِلٌ" و"فُعَيْلِلٌ"[16] "؟

الثاني: قالَ السيد: هذه الأوزانُ في غيرِ المثنَّى والجمعِ والمركَّبِ المزجيِّ والعددي، فإنَّها في هذهِ الأشياءِ راجعةٌ إلى ما قبلَ علامةِ التثنيةِ والجمعِ وإلى الجزءِ الأوَّلِ من المركَّبينِ[17].

قولهم والعبارة للألفية[18]:

وما بهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ ... بهِ إلى أَمثلَةِ التَّصغيرِ صِلْ[19]

---

(١) في د، ظ: قوله.

(٢) في ر: تقدر، وهو وجه، وما أثبته أسد.

(٣) التسهيل: ٢٨٤.

(٤) ساقطة من د.

(٥) شرح العمدة ٩٤٦.

(٦) في ق: عليه، وهو تحريف.

(٧) في ر: خمسة عشر وبعلبك، بدلا من: بعلبك وخمسة عشر، وهو وجه.

(٨) في د: تصغر، وهو تحريف.

(٩) قول الألفية والشافية: بياض في ق.

(١٠) شرح الشافية للرضي ٢٠٢/١. والألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ١٣٩/٤.

(١١) في ق: لا تلفظ، وهو تحريف.

(١٢) في ر: وكراهية، وما أثبته أنسب.

(١٣) في ق: لتكبير. وفي د. تكثير، وكلاهما تحريف.

(١٤) في د: بجائز، وهو تحريف.

(١٥) في الأصل: أحيم، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٦) شرح الألفية ٩٢/٥. وفيه: أفيعلي، بدلا من: أفيعل.

(١٧) في ر، ت، ق: التركيبين، وهو تحريف.

(١٨) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.

(١٩) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ١٤٠/٤. وشرح الشافية للرضي ٢٠٢/١.

قالَ ابنُ قاسم: "يُستثنَى من ذلكَ هاءُ التأنيثِ وألفُهُ الممدودةُ[١]، وياءُ النَّسبِ والألفُ والنُّونُ بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا، فإنَّهنَّ لا يُحْذَفْنَ في التصغيرِ، ولا يعتدُّ بهنَّ كما سيأتي[٢]".
قلتُ[٣]: وقد استثنَى هذه عقبَ الحكمِ في العمدة والتسهيل[٤].

(**قول الشافية**[٥]: "**وَسَمِعَ الأخفشُ سُفَيْرِجَل**[٦]". قالَ أبو حيان: قالَ بعضُ أصحابِنا لعلَّهُ سَمِعَ هذا مِمَّن لا يؤخذُ بلغتِه، والحكايةُ[٧] عنه لا تصحُّ[٨]).

قول الألفيَّةِ والنزهة والعبارة لها[٩]: "**و لكَ تعويضُ ياءٍ قبلَ طرفِ المحذوفِ منهُ**[١٠]".
قالَ في التسهيل: "ما لم يستحقَّها من غيرِ تعويضٍ[١١]". واحترزَ بذلك من نحوِ لُغَيْغِيز[١٢] في نحوِ[١٣] لُغَّيزى، فإنَّ ألفَهُ حُذِفَتْ، ولكَ[١٤] تضعيفُهُ. والياءُ التي فيه هي الياءُ التي في المفرد، فلا يعوَّضُ من ألفِهِ المحذوفةِ ياءٌ، حذرًا من اجتماع ياءين وقد نبَّهَ على هذا القيد في الشافية (بقولِهِ: "فيما ليستْ فيه[١٥] "[١٦]).

قولهم والعبارة للشافية[١٧]: "**إلاّ في تاءِ التأنيث**[١٨]". فيه أمران:

الأوّل: (شرطُهُ: أنْ يكونَ متَّصلاً بها كما ذكره في التسهيل[١٩]) والعمدة[٢٠]. قالَ أبو حيّان: فلو كانت فيه، ولم يتَّصلْ[٢١] بها كُسِرَ[٢٢] كَدَحْرَجَة ودُحَيْرَجَة[٢٣].

(**١٥٧/ أ**) **الثاني**: زاد في التسهيل: "أو اسمٍ مُنزَّلٍ منزلتَها[٢٤]". وعبارة العمدة وشرحها: "فإنْ كانَ متَّصلاً بعجزٍ مركَّبٍ (ممزوجٍ أو بـــ"هاءِ" تأنيثٍ، بقي بعدَ ياءِ التصغيرِ على ما كان

---

(١) في ر: ليستثنى، وهو تحريف. وساقطة من ت.
(٢) شرح الألفية ٩٤/٥.
(٣) قلت: بياض في ق.
(٤) شرح العمدة ٩٤٦. والتسهيل ٢٨٥.
(٥) قول الشافية: بياض في ق.
(٦) شرح الشافية للرضي ٢٠٢/١.
(٧) في ق: والعبارة، وهو تحريف.
(٨) مـــن (قـــول الألفية والشافية..) إلى (.. لا تصح) ساقطة من س. ومن (قول الشافية..) إلى (.. لا تصح) وردت في د بعد الفقرة التي بعدها.
(٩) قول الألفية والنزهة والعبارة لها: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ١٤١/٤. النزهة ١١٩.
(١١) التسهيل ٢٧٩.
(١٢) في ر: لغيغز، وهو تحريف.
(١٣) ساقطة من ر.
(١٤) في ت: وقد، وهو تحريف.
(١٥) شرح الشافية للرضي ٢٤٩/١.
(١٦) بقوله فيما ليست فيه: ساقطة من ر.
(١٧) قولهم والعبارة للشافية: بياض في ق.
(١٨) شرح الشافية للرضي ١٨٩/١. والألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ١٤٢/٤.
(١٩) من (شرطه..) إلى (.. التسهيل) ساقطة من ق.
(٢٠) التسهيل ٢٧٩. وشرح العمدة ٩٤١.
(٢١) في ر: تتصل.
(٢٢) في الأصل، ت: كسرة، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٣) ينظر الهمع ١٣٥/٦.
(٢٤) التسهيل ٢٨٤.

عليه قبل وجودِها، نحو: مُعَيْدي[١] كرب)[٢] وبُعَيْلَبَكٌّ[٣]". وعُرِفَ بهذا أنَّ عبارةَ النزهةِ والشافيةِ أحسنُ من قولِ الألفيةِ: "الفَتْحُ انحَتَمْ[٤]"، لأنَّ المقصودَ بهذا الاستثناء أنَّ هذهِ المستثنياتِ لا يجبُ فيها الكسرُ، لا أنَّهُ[٥] يجبُ فيها الفتحُ، بل تبقى[٦] على ما كانت عليه قبل التصغيرِ من فتحٍ أو سكون.

قَولُ الشافيةِ والنزهة[٧]: "**وألفُ أَفْعَالٍ جَمْعًا**[٨]". قالَ الجاربردي: "احترزَ بهِ عمَّا ليس بجمعٍ، نحو: أَعشَارٍ، فإنَّ تصغيرَهُ: أُعَيْشِيرٌ[٩] " انتهى. لكن في التسهيل قال[١٠]: "جمعًا أو مفردًا[١١]"، فسوَّى بينهما. وشرحَهُ أبو حيان على ذلك ولم يتعقَّبْهُ، وقالَ ابنُ قاسم: "هذا القيدُ تبعَ فيهِ ابنُ الحاجب الجزوليَّ، وقد خَطَّأَهُ الشلوبين[١٢] في ذلكَ، وقالَ: إنَّ سيبويه[١٣] قال[١٤]: إذا حقَّرتَ[١٥] أفْعَالاً اسمَ رجلٍ، قلتَ فيهِ: أُفَيعَالاً، كما تحقِّرُها قبلَ أنْ تكونَ[١٦] اسمًا[١٧]". قلتُ[١٨]: وعندي تأويلٌ حسنٌ لمن ذكرَ هذهِ اللفظةَ، وهو أنَّهُ قصدَ بها بيانَ الواقعِ لا الاحترازَ، فإنَّ أبا حيان قالَ: لم يثبتْ أفْعَالٌ في أبنيةِ المفردات[١٩]، فلا يتصورُ أنْ يكونَ مفردًا إلاَّ أنْ تُسَمِّي[٢٠] بالجمعِ، كأنْ تُسَمِّي رجلاً بـ"أَجْمالٍ" فتقولُ فيهِ: "أُجَيْمالٌ". قالَ: فأمَّا قولُهُم: برمةٌ أعشارٌ[٢١]، وثوبٌ أسمالٌ وأخلاقٌ، فهو من باب الوصف بالجمع. انتهى. فالظاهرُ أنَّ مَنْ قالَ جمعًا أرادَ أن ينبِّهَ على أنَّهُ لم يقعْ إلاَّ كذلك، فالإيرادُ حينئذٍ على شارح يجعلُ هذا قيدًا محترزًا بـــهِ[٢٢] لا[٢٣] على صاحبِ المتنِ.

قولهم والعبارة للألفية[٢٤]: "**أَوْمَدَّ سَكْرانَ وما بِهِ التَحَقْ**[٢٥]". قيَّدَهُ في التسهيل والكافية

---

(١) في ر: معدى، وهو تحريف، وما أثبته موافق شرح العمدة ٩٤٧.
(٢) من (ممزوج..) إلى (.. كرب) ساقطة من ت.
(٣) شرح العمدة ٩٤٦، ٩٤٧.
(٤) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ١٤٢/٤.
(٥) في د: إلا أن، بدلا من: لا أنه، وهو تحريف.
(٦) في ق: يبقى، وهو تصحيف.
(٧) قول الشافية والنزهة: بياض في ق.
(٨) شرح الشافية للرضي ١٨٩/١. النزهة ١١٥.
(٩) شرح الشافية ٧٨/١.
(١٠) في د: قال في التسهيل، بدلا من: في التسهيل قال، وهو وجه.
(١١) التسهيل ٢٨٥.
(١٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٤١.
(١٣) الكتاب ٤٩٦/٣.
(١٤) ساقطة من ت.
(١٥) في د: صغرت، وهو وجه.
(١٦) في ت، د: يكون، وهو تصحيف.
(١٧) شرح الألفية ١٠٠/٥.
(١٨) قلت: بياض في ق.
(١٩) في د: المفرد، وهو وجه.
(٢٠) في ر: يسمى، وهو وجه.
(٢١) برمة أعشار: وهي القدر من الحجر منكسرة قطعًا. العين ٢٤٨/١.
(٢٢) في ق: عنه، وهو تحريف.
(٢٣) لا: ساقطة من ت.
(٢٤) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.
(٢٥) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ١٤٢/٤. وشرح الشافية للرضي ٢٠٢/١.

والعمدةِ وشرحِهما[١]: بأنْ لا يُعْلَمَ جَمْعُهُ على "فَعَالينَ[٢]". (قالَ في شرح الكافية: "فإنْ جُمِعَ ذو الألفِ والنُّونِ على "فَعالينَ" صُغِّرَ على "فُعَيْلِينَ" كسُرَيْحينَ وتُعَيْبِينَ. قالَ وما لَمْ يُعْلَمْ على فَعَالينَ)[٣] أُلحِقَ في التصغيرِ ببابِ سكران[٤]". قالَ أبو حيان: لأنَّهُ الأكثرُ. فإنْ كان ما فيه الألفُ والنُّونُ[٥] المزيدتان جُمِعَ جمعَ كثرةٍ كعقبان[٦]، فإنَّهُ يجمعُ على عقابينَ، ومع ذلك لا يصغَّر كسُرَيْحِينَ، لأنَّ جمعَ الكثرةِ لا يصغَّرُ على لفظِهِ، بل يردُ إلى القلَّةِ، فيُقالُ فيه: أُعَيْقِبٌ، ذكرهُ في التسهيل[٧].

قول الألفيَّةِ[٨]: "وألفُ التأنيث حيثُ مُدًّا..... البيت[٩]". استثنَى في شرح الكافية وغيرها[١٠]: جَلولاءَ وبَرَاكاءَ وقَريثاء، فإنَّ الألفَ فيها لم تعامَلْ معاملةَ التاءِ، من حيثُ إنَّ الواوَ والألفَ(١٥٧/ ب) والياءَ[١١] تُحذَفُ عندَ تصغيرِها فيقال: جُلَيْلاء وبُرَيْكاء وقُرَيْثاء بالتخفيف، هذا مذهبُ سيبويهِ[١٢]. والمبرِّدُ يشدِّدُها إجراءً لها[١٣] مجرَى الهاءِ[١٤]، كما يقالُ في فروقة فُرَيِّقَةٌ بالتَّشديد[١٥].

قولُها[١٦]: "مِنْ بَعدِ أَرْبَعٍ[١٧]". زادَ في التسهيلِ والعمدةِ: فصاعدًا[١٨].

قولُها[١٩]:

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ على ... تَثْنِيَةٍ أَو جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا[٢٠]

قالَ في [شرحِ][٢١] الكافيةِ: هذا إذا لم يجعلْ علمًا، فإنْ جُعِلَ علمًا كجدرانٍ وظريفونَ

---

(١) في د: وشرحيهما.
(٢) التسهيل ٢٨٥. وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٩٣. وشرح العمدة ٩٤٦، ٩٤٧.
(٣) من (قال في..) إلى (.. فعالين) ساقطة من ر.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٩٣.
(٥) في ق: واللام، وهو تحريف.
(٦) في ت: عقبان. وفي ق: كعقبين، كلاهما تحريف.
(٧) التسهيل ٢٨٧.
(٨) قول الألفية: بياض في ق.
(٩) لفظة: البيت، ساقطة من ت، وتمام البيت: وتاؤُهُ منفصلين عُدَّا. ينظرالألفية ٦٨. شرح ابن عقيل٤/١٤٤.
(١٠) وغيرها: ساقطة من د.
(١١) في الأصل، د، ظ: والتاء، وهو تصحيف، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٢) ينظر الكتاب ٣/٤٤٠. والهمع ٦/١٤٠.
(١٣) في د: أجراها، بدلا من: إجراء لها، وهو وجه.
(١٤) المقتضب ٢/٢٦٢ـ ٢٦٣.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٠. وينظر الهمع ٦/١٤٠.
(١٦) قولها: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ٤/١٤٤.
(١٨) التسهيل ٢٨٥. شرح العمدة ٩٥٣.
(١٩) قولها: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٦٨. شرح ابن عقيل ٤/١٤٤.
(٢١) زيادة يقتضيها السياق لأن النص في شرح الكافية وليس في الكافية، وهي ساقطة من سائر النسخ.

وظريفات (أسماء، قيلَ: جُدَيْران وظُرَيْفون وظُرَيفات)[١] بالتخفيفِ، (نصَّ عليهِ سيبويهِ[٢]. قالَ: وكذا يُقالُ في ثلاثينَ ثُلَيْثونَ بالتخفيفِ)[٣]، لأنَّ زيادتَهُ غيرُ طارئةٍ على لفظٍ مجرَّدٍ[٤].

قولها[٥]:

وعندَ تصغيرِ حُبارَى خَيِّرِ　　　بَيْنَ الحُبَيْرَى فادْرِ والْحُبَيِّرِ[٦]

بقيَ فيهِ وجهٌ ثالثٌ، هو إلحاقُهُ الهاءَ، فيقالُ: "الحُبَيِّرَةُ"، ذكرَهُ في شرحِ الكافيةِ[٧].

قولُ الألفيَّةِ[٨]: "وارْدُدْ لأصلٍ ثانيًا لَيْنًا قُلِبْ[٩]". زاد في التسهيل شرطًا آخرَ، وهو: أنْ يكونَ قُلِبَ عن حرفٍ[١٠] لا يكونُ همزةً[١١] تلي همزةً[١٢]. وعبَّرَ في شرح الكافية عن هذا الشرطِ بقولِهِ: "قُلِبَ عن لينٍ[١٣]". قالَ ابنُ قاسم: "وهو غيرُ محرَّرٍ، فإنَّهُ يخرجُ عنه ما كان منقلبًا عن حرفٍ صحيحٍ، نحوُ: دينار أصلُهُ دِنَّارٌ، وما كانَ عن همزةٍ لا تلي همزةً، نحوُ: ذيبٍ، فإنَّهما يَرُدَّانِ في التصغيرِ كالمنقلبِ عن لينٍ، وذلكَ مستفادٌ من عبارةِ التسهيلِ دونَ عبارةِ شرحِ الكافيةِ. وينطبقُ المنعُ على ما كانَ بدلاً من همزةٍ تلي همزةً كآدمَ[١٤]"

قولُها[١٥]:

.... وَخُتِــــمْ　　　لِلْجَمْعِ مِنْ ذا ما لِتَصغيرٍ عُلِمْ[١٦]

قالَ أبو حيان: أحالَ هنا[١٧] الجمعَ على التَّصغيرِ، وقد تقدَّمَ الجمعُ. والحوالةُ[١٨] إنَّما تكونُ[١٩] على المتقدِّمِ في الذِّكْرِ[٢٠] لا على المتأخِّرِ.

قولُ الألفيَّةِ[٢١]:

والأَلِفُ الثاني المَزِيدُ يُجْعَلُ　　　واوًا كذا ما الأَصْلُ فيهِ يُجْهَلُ[٢٢]

كذا أيضًا الألفُ المبدَلَةُ من همزةٍ تلي همزةً، ذكرَهُ في التسهيلِ والعمدةِ وشرحِها[٢٣]. والثلاثةُ

(١) من (أسماء..) إلى (.. وظريفات) ساقطة من ق. (٢) ينظر الكتاب ٤٤٢/٣.
(٣) من (نص..) إلى (.. بالتخفيف) ساقطة من ق.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١٩٠١/٤-١٩٠٢.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٤٦/٤.
(٧) شرح الكافية الشافية ١٩١٥/٤.
(٨) قول الألفية: بياض في ق.
(٩) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٤٦/٤.
(١٠) في ق: حروف، وهو تحريف.
(١١) في ت: همزته، وهو تحريف.
(١٢) التسهيل ٢٨٦.
(١٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٩٠٨/٤. وشرح الألفية لابن قاسم ١٠٦/٥.
(١٤) شرح الألفية ١٠٥/٥، ١٠٦.
(١٥) قولها: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٤٧/٤.
(١٧) في ق، د: هذا، وهو تحريف.
(١٨) في ر: والحالة، وهو تحريف.
(١٨) في ر: كان، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: ذكر، وهو تحريف.
(٢١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٤٧/٤.
(٢٣) التسهيل ٢٨٤. وشرح العمدة ٩٤٨، ٩٥٠.

داخلةٌ في قولِ الشافيةِ والنزهةِ: "المدَّةُ الثانيةُ[١]".

قولُها[٢]: "مَا، لَمْ يَحْوِ غيرَ التَّاءِ ثالثًا[٣]". زادَ في التسهيلِ: أو الهاءِ[٤]. فجمعَ[٥] بينهما ليشملَ بابَ بنتٍ، وبابَ[٦] شَفَهَ. وزادَ في العمدةِ[٧] وشرحِها: "أو همزةِ الوصلِ كاسْمٍ وابْنٍ[٨]".

قولُها[٩]: "كَمَا[١٠]". قالَ ابنُ قاسم: "وفيهِ نظرٌ[١١]، لأنَّهُ إنْ أرادَ التمثيلَ، فليسَ بجيِّدٍ، لأنَّ[١٢] "مَا" ونحوَهُ من الثنائي وضعًا، ليسَ من قبيلِ المنقوصِ، فكيفَ يمثِّلُ به، وإنْ أرادَ التنظيرَ[١٣] فليسَ نظيرَ[١٤] المنقوصِ، إلاَّ في مطلقِ التَّكميلِ، لأنَّ المنقوصَ يُرَدُّ إليه[١٥] ما حُذِفَ منهُ، وهذا لم يُعْلَمْ لَهُ محذوفٌ فيُرَدُّ إليه، فلا يُؤخذُ إذَّاكَ[١٦] من كلامِه[١٧]". قلتُ[١٨]: لكن في الجملة فيه إفادةٌ لحكمِ الثنائي(١٥٨/ أ) الوضعِ، بخلافِ قولِ الشافية: "والاسْمُ علَى حرفينِ يُرَدُّ محذُوفُهُ[١٩]". وقولُ النزهةِ: "ومحذوفُ الثنائي"[٢٠]. فإنَّهُ لا يفيدُ ذلكَ بوجه. وفي شرح الكافيةِ: "إذا لم يُعْلَمْ للثنائي ثالثٌ، وقُصِدَ تصغيرُهُ أو تكسيرُهُ[٢١]، أُلحِقَ بباب دمٍ، فجُبِرَ[٢٢] بحرفِ لينٍ[٢٣]، أو أُلحِقَ بالثلاثي المضاعفِ المحذوفِ بعضُهُ، كــ"أُفٍ" بمعنى أَفٍّ[٢٤]، وذلك نحوُ تصغيرِ "مَنْ" مُسَمًّى بِهِ، فلك أنْ تقولَ فيهِ: مُنَيٌّ، إلحاقًا ببابِ دمٍ، ولكَ[٢٥] أنْ تقولَ فيه: مُنَيْنٌ[٢٦]"، وقالَ أبو حيان: قالَ بعضُ أصحابِنا: إذا سَمَّيْتَ بما هو في الأصلِ على[٢٧] حرفين، الثاني منهما حرفٌ صحيحٌ حكمتَ لَهُ بحكمِ ما حُذِفَتْ لامُهُ[٢٨] من الأسماءِ الثلاثيةِ، لأنَّ اللاَّمَ أكثرُ ما يحذفُ منها، وحكمتَ على تلكَ اللاَّمِ المحذوفةِ بأنَّها ياءٌ أو واوٌ لأنَّهما أكثرُ ما يُحْذَفُ من اللاَّماتِ،

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/٢١٧. النزهة ١١٦.
(٢) قولها: بياض في ق.
(٣) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٤٨.
(٤) التسهيل ٢٨٥.
(٥) في ر: وجمع، وما أثبته أنسب. وفي ق: في، بدلا من: فجمع، وهو تحريف.
(٦) باب: ساقطة من د.
(٧) في د: التسهيل، وهو تحريف.
(٨) شرح العمدة ٩٥١.
(٩) قولها: بياض في ق.
(١٠) في د: حينئذ، بدلا من: كما. ينظر الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ٤/١٤٨.
(١١) فيه نظر: ساقطة من ق.
(١٢) في د: لأنه أي لأن، بزيادة: لأنه أي.
(١٣) في د: النظر.
(١٤) ساقطة من ت.
(١٥) في ت: عليه، وهو تحريف.
(١٦) في ر: اذات. وفي د: إن ذاك، وكلاهما تحريف.
(١٧) شرح الألفية ٥/١١١ـــ ١١٢.
(١٨) قلت: بياض في ق.
(١٩) شرح الشافية للرضي ١/٢١٧.
(٢٠) النزهة ١١٦.
(٢١) في د: تصغير أو تكسير، بدلا من: تصغيره أو تكسيره، وهو تحريف.
(٢٢) في ر: فجيز، وهو تصحيف.
(٢٣) في ر: اللين، وهو وجه.
(٢٤) في د: أو، وهو تحريف.
(٢٥) في ر: وذلك، وهو تحريف.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٩١١. وفيه: منيَّة بدلاً من: مُنَيْنٌ.
(٢٧) في ر: على نحو، بزيادة: نحو.
(٢٨) في ق: لأنه وهو تحريف.

ونصَّ أبو الحسن الأُبَّذي، على أنَّ ما أَصلُهُ حرفان ولا يُعْلَمُ الذاهبُ[١] منهُ يزادُ[٢] فيهِ ياءٌ، لأنَّ أكثرَ المحذوفاتِ كذلكَ، نحوُ: ابْنٍ واسْمٍ ويدٍ ودمٍ. قالَ: ولم يذكُرْ أصحابُنا في نحوِ هذا، إلاَّ أنَّهُ يُجْعَلُ المحذوفُ منهُ حرفُ علَّة، قولاً واحدًا، ولم يذكُرْ إلحاقَهُ بالمضاعفِ إلاَّ[٣] ابنُ مالكٍ. انتهى. وفي شرحِ الكافية: "إذا كانَ المحذوفُ حرفًا[٤] في لغة، وحرفًا آخر[٥] في لغةٍ، فيصغَّرُ[٦] تارةً بردٍّ هذا، وتارةً بردِّ هذا، كقولِكَ في تصغيرِ سنة: سُنَيَّةٌ وسُنَيْهَةٌ[٧]".

قولُ الشافيةِ[٨]: "وُعَيْدَةٌ[٩]". قالَ أبو حيان: ويجوزُ إبدالُ الواوِ المضمومةِ همزةً، فيقالُ: أُعَيْدَةٌ.

قولُ الشافيةِ والنزهة[١٠]: "والواوُ الثالثةُ كمعاويةَ[١١]". قالَ أبو حيان: "إذا صغَّرتَ مُعاويةَ على قولِ مَنْ قالَ: أُسَيْوِدٌ[١٢]، قلتَ: مُعَيْوِيةٌ، أو[١٣] على قولِ مَنْ قالَ: أُسَيِّدٌ، قلتَ: مُعَيَّةٌ[١٤]، يجري فيها ما يجري في عطاءٍ ووزنُهُ إذ ذاكَ "مُفَيْعَةٌ"، لأنَّ اللَّامَ ذهبتْ إذ هيَ الياءُ الثالثةُ، وقالَ الشَّاعرُ:

وِقَاءٌ مًّا مُعَيَّةُ مِنْ أَبِيهِ ... لِمَنْ أَوْفَى بِعَقْدٍ أو بعَهْدِ[١٥]

انتهى. والمصنِّفُ[١٦] جزمَ بالقولِ الثاني لأَنَّهُ الأفصحُ.

(قولُ الشافية: "فإنِ اتَّفقَ[١٧] اجتماعُ ثلاثِ ياءاتٍ حُذِفَتِ الأخيرةُ نسيًا على الأفصحِ[١٨] ")[١٩]. (قيلَ: الصَّوابُ أنْ يقولَ بإجماعٍ، لأنَّهُ لا خلافَ في ذلكَ.

---

(١) في ر، ت، ق، د، س: الناصب. (٢) في د: يريد، وهو تحريف. وفي س: يراد، وهو تصحيف.
(٣) في ت: لا، وهو تحريف. (٤) ساقطة من ت.
(٥) ساقطة من ت. (٦) في ر:
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٠-١٩١١. وينظر الأشموني ٤/١٦٩.
(٨) قول الشافية: بياض في ق.
(٩) شرح الشافية للرضي ١/٢١٧. النزهة ١١٧.
(١٠) قول الشافية والنزهة: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ١/٢٢٦.
(١٢) في ر: أسود، وهو تحريف.
(١٣) في ت: و، بدلا من: أو، وهو وجه.
(١٤) ينظر: الارتشاف ٦٥.
(١٥) بـلا عزو في الاشتقاق لابن دريد ١/١٨٨. وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٦ وروايته فيهما (بعهد أو بعقد) وشرح الشافية للرضي ١/٢٣١. ونسبه البغدادي في شرح شواهد شروح الشافية ٤/٩٧ إلى الصمة ابن عبد الله.
(١٦) أي ابن الحاجب.
(١٧) في ر: اس. وفي ت: امن، وكلاهما تحريف.
(١٨) شرح الشافية للرضي ١/٢٢٦.
(١٩) من (قول الشافية..) إلى (.. الأفصح) ساقطة من ق.

قلتُ: ولهذا لم يذكرْ هذهِ اللفظةَ الزمخشريُّ في المفصَّلِ الذي أخذَ المصنِّفُ مقدمتيهِ[١] منهُ. وتأوَّلَهُ الجاربردي على أنَّهُ أشارَ بهِ[٢] إلى الخلافِ الآتي في أَحْوَى[٣]. وقالَ السخاوي في شرحِ المفصَّلِ: اعْلَمْ أنَّ الحذفَ[٤] حالَ اجتماعِ الياءاتِ إنَّما يكونُ[٥] إذا كانت ياءُ التَّصغيرِ أولاهنَّ، وإلاَّ فإنَّكَ تقولُ في حيَّة حُيَيَّةٌ وفي مَيَّة مُيَيَّةٌ ولا تحذفُ. وهذا أيضًا واردٌ[٦] على قولِ النزهةِ: ويُحذَفُ ثالثُ الياءاتِ[٧]. وقد أحسَنَ ابنُ مالك حيثُ قالَ في العمدةِ(١٥٨/ ب): "ويُحذَفُ لها ثاني يائينِ وَلِيَاهَا[٨]"، وعبارتُهُ في التسهيلِ: "أوَّلُ ياءينِ وَلِياها[٩]". فاختلفَتْ عبارتُهُ، هل[١٠] المحذوفُ الياءُ الأخيرةُ أو الوُسطَى؟

قولُ الشافيةِ[١١]: "وقياسُ أحْوَى أُحَيٌّ غيرَ مُنْصَرِف، وعِيسى يَصْرِفُهُ، وقالَ أبو عَمْرٍو: أُحَيٍّ[١٢]". قالَ الشيخ علم الدين السخاوي في شرح المفصَّل: اعْلَمْ أنَّ نقلَ مذهبِ أبي[١٣] عمرٍو (بن العلاء في هذه المسألةِ قد وقعَ فيهِ تخليطٌ عظيمٌ، والذي رأيتُهُ في نسخِ المفصَّلِ: وكانَ أبو عمرٍو)[١٤] يقولُ: أُحَيٍّ[١٥]. وكذا قالَ الجوهري، قال: "وقالَ أبو عمرو: أُحَيٌّ كما قالوا: أَحْيَوٌ، (قالَ سيبويهِ[١٦] ولو جازَ هذا لقيلَ في عطاءٍ عُطَيٍّ[١٧] " هذهِ حكايةُ الجوهري)[١٨]. وكذا قالَ غيرُهُ. قالَ: جعلَهُ من بابِ جوارٍ (لأنَّ الحركةَ ممتنعةٌ، فجعلَ التنوينَ عوضًا عن المحذوفِ، وحكَى هذا القائلُ عن أبي العباس[١٩] أنَّهُ قالَ: والفرقُ بينَ هذا وبينَ جوارٍ)[٢٠] أنَّ "جواري" قد نقصَ عن فواعلَ[٢١]. وليستْ فيهِ زيادةُ المضارعةِ كما في أُحَيٍّ، ألاَ تَرَى أنَّ "جواريَ" في حالِ النَّصبِ لا ينصرِفُ لتمامِهِ. وعلى الحكايةِ الأُولى عن أبي عمرٍو، أبو علي[٢٢] (وجماعةٌ من النحاةِ وحسبُكَ

(١) أي: الكافية والشافية.
(٢) به: ساقطة من د.
(٣) شرح الشافية للجاربردي ٨٥/١.
(٤) في ر: المحذوف، وهو تحريف.
(٥) في ق: تكون، وهو تصحيف.
(٦) في د: وارد أيضا، بدلا من أيضا وارد، وهو وجه.
(٧) النزهة ١١٧.
(٨) شرح العمدة ٩٤٨.
(٩) التسهيل ٢٨٤.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) قول الشافية: بياض في ق.
(١٢) شرح الشافية للرضي ٢٢٦/١. وينظر الكتاب ٤٧٢/٣.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) من (بن العلاء..) إلى (.. أبو عمرو) ساقطة من د.
(١٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٥. وينظر قول أبي عمرو في الكتاب ٤٧٢/٣.
(١٦) الكتاب ٤٧٢/٣.
(١٧) الصحاح: (حيي). ٢٣٢٣/٦.
(١٨) من (قال..) إلى (.. الجوهري) ساقطة من د.
(١٩) في ظ: ابن عباس، وهو تحريف.
(٢٠) من (لأن..) إلى (.. جوار) ساقطة من د.
(٢١) المقتضب ١٤٣/١.
(٢٢) أبو علي: ساقطة من ت.

فيها بأبي علي، وحكَى بعضُهُم عن أبي عمرٍو أَنَّهُ[(١)] يقولُ في عطاءٍ: عُطَيِّي، فجمعَ بينَ ثلاثِ ياءاتٍ، ياءِ[(٢)] التَّصغيرِ، والياءِ المنقلبةِ عن الألفِ المزيدةِ، والياءِ المنقلبةِ عن الألفِ الأصليةِ، قالَ: وأبو عمرو لا يكرَهُ[(٣)] ذلكَ، قالَ: وكذلكَ يقولُ[(٤)] في كساءٍ وفي أَحْوَى، قالَ: ولا بُدَّ عندَ الأكثرِ مِنْ حذفِ المتطرفةِ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ[(٥)]". انتهى. قالَ أبو حيان: وقد نظمَ هذا الخلافَ في أرجوزتِهِ أحمدُ بن منصور اليشكري[(٦)] وقالَ:

ومـــثلُهُ فـــصغِّرَنَّ الأحْـــوَى ... علـــى أُحَـــيْوٍ وكـــذاكَ[(٧)] الألْـــوَى
وإنْ تُـــرِدْ تـــصغيرَهُ إدْغَامَـــا ... ففـــيهِ خلـــفٌ فَخُـــذِ[(٨)] المعـــتَامَا[(٩)]
فهـــوَ أُحَـــيٌّ عـــندَ بعـــضِ الـــنَّاسِ ... مُـــنَوَّنًا ولـــيسَ بالقـــياسِ
وآخـــرُ اخْـــتَارَ أُحَـــيٍّ فـــيهِ ... بالـــنُّونِ كالمظهـــرِ في التَّـــشبيهِ
وعـــابَ مـــا قَـــدْ ذَهَـــبا إلـــيهِ ... علـــيهِمُ[(١٠)] في الـــنَّحْوِ ســـيبويهِ
واخـــتارَ قـــولَ يـــونس أُحَـــيٌّ ... مـــن غـــير صـــرفٍ[(١١)] وكـــذا أُلَيُّ[(١٢)]

قالَ أبو حيان: قولُهُ: "بالنُّونِ كالمظهرِ" يعني أَنَّهُ ينوِّنُهُ ويجعلُهُ من بابِ أُعَيْمٍ، كحالِهِ قبلَ الإدغامِ إذ تقولُ[(١٣)]: أُحَيْوٌ.

قولُ الألفيَّةِ والشافيةِ والعبارةُ لَهَا[(١٤)]: "وتصغيرُ الترخيمِ بحذفِ كلِّ الزَّوائِدِ[(١٥)]".

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ في العمدة: "ويُزالُ غيرُ[(١٦)] تاءِ التأنيثِ من زوائدِ المزيدِ فيهِ، إنْ رُخِّمَ في

(١) من (وجماعة..) إلى (.. أنه) ساقطة من س.
(٢) في الأصل، ت: بياء، بزيادة الباء، وما أثبته من بقية النسخ.
(٣) في الأصل: لا يك. وفي د: لا يكن. وفي ق: لا يكون، وما أثبته من ت، س، ظ.
(٤) في ق، د: تقول. (٥) من (ياء التصغير..) إلى (.. ياءات) ساقطة من ر.
(٦) أحمـــد بـــن منصور بن الأغر اليشكري، مؤدب أبي محمد الحسن بن عيسى بن المقتدر بالله، وله أرجوزة في النحو والصرف تنيف على ألفي بيت توفي سنة ٣٧٠هـ. البلغة ٣٣. بغية الوعاة ١/٣٩٢. معجم المؤلفين ٢/١٨٣.
(٧) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: وكذلك، وهو مخل بالوزن، وما أثبته من ظ.
(٨) في ق: فحذف. وفي س: فاحذف، وكلاهما تحريف.
(٩) في ر: المقدما. وفي ق: المقاما، وكلاهما تحريف. والمعتام: المختار. اللسان (عيم).
(١٠) في الأصل/ ر، ق: عليم، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(١١) ينظر اختيار سيبويه في الكتاب ٣/٤٧٢.
(١٢) أظن هذه الأرجوزة مذكورة في كتابه الموسع التذييل والتكميل في شرح التسهيل.
(١٣) في ر: نقول، وهو وجه.
(١٤) قول الألفية والشافية والعبارة لها: بياض في ق.
(١٥) شرح الشافية للرضي ١/٢٨٣. والألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ٤/١٤٩.
(١٦) في ر: عنه، وهو تحريف.

تصغيرِه[١]". وذكرَ في التسهيلِ(١٥٩/أ) وشرحِ العمدةِ: أَنَّهُ لا بُدَّ في هذا التصغيرِ إذا كانَ لمؤنَّث[٢] وهوَ عارٍ من الهاءِ من إلحاقِهَا إيَّاهُ ولوَ زادَ على الثلاثة[٣]. قالَ أبو حيان: إلاَّ الصفاتِ التي[٤] للمؤنَّثِ كحُيَيْضٍ وطُلَيْقٍ[٥] في حائضٍ وطالقٍ[٦].

الثاني: كَمَا لَهُم[٧] تصغيرُ التَّرخيمِ، لَهُم تكسيرُ التَّرخيمِ، ولم يتعرَّضْ لَهُ الثلاثةُ.

قولُهُم والعبارةُ للنزهةِ[٨]: "ويُزادُ[٩] المؤنَّثُ الثُّلاثيُّ تاءً[١٠]". فيه أُمورٌ:

الأَوَّلُ: زادَ في التسهيلِ والكافيةِ والعمدةِ وشرحِها[١١]: والمؤنَّثُ الرباعيُّ المعتلُّ الثالثُ والرَّابعُ، فإنَّهُ لا يُصغَّرُ إلاَّ بالتَّاءِ كالثلاثيِّ، نحوُ[١٢] سماءٍ وسُمَيَّةٍ[١٣].

الثاني: زادَ في التسهيلِ والكافيةِ وشرحِها: ما زادَ على ثلاثة[١٤] وحُذِفَتْ مِنْهُ ألفُ تأنيثٍ خامسةٍ أو سادسةٍ فتلحقُهُ التَّاءُ عوضًا، نحوُ حُبارَى وحُبَيِّرَة، ولُغِّيزَى ولُغَيغيزة[١٥].

الثالث: استثنَى في العمدةِ وشرحِها من الثلاثيِّ ما اشتملَ على وصفيَّةٍ كـ"نَصَفٍ[١٦]" و"خَوْدٍ[١٧]" ونحوِهِمَا[١٨]، فإنَّهُ لا تلحقُهُ.

وتختصُّ الشافيةُ[١٩] والنزهةُ بإيرادٍ، وهوَ: أَنَّهُ يُستثنَى من الثلاثي ما حصلَ فيهِ لبسٌ بإلحاقِ التاءِ، كاسمِ الجنسِ، نحو: شَجَرٍ وبَقَرٍ ونَخْلٍ وبطٍّ[٢٠]، وكالبضعِ والعشرِ وما دونَ العشرِ[٢١] من أسماءِ عددِ المؤنَّثِ، التي هيَ على[٢٢] ثلاثةِ أحرفٍ، فإنَّها إذا صُغِّرتْ لا تلحقُها التَّاءُ. وقد بيَّنَ ذلكَ في الألفيةِ[٢٣].

---

(١) شرح العمدة ٩٦٣.
(٢) في ر: المؤنث، وهو تحريف.
(٣) التسهيل ٢٨٩. وشرح العمدة ٩٦٥.
(٤) ساقطة من د.
(٥) ساقطة من ق.
(٦) ينظر الهمع ١٥٣/٦.
(٧) في ت: كالهمز، بدلا من: كما لهم، وهو تحريف.
(٨) قولهم والعبارة للنزهة: بياض في ق.
(٩) في الأصل: وزاد. وفي ت: ومزاد، كلاهما تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٠) شرح الشافية للرضي ٢٣٧/١. والألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٤٩/٤. النزهة١١٧.
(١١) في ت، ق: وشرحهما، وهو تحريف.
(١٢) في ق: في نحو، بزيادة: في.
(١٣) التسهيل ٢٨٦. وشرح الكافية الشافية ١٩١٤/٤-١٩١٥. وشرح العمدة ٩٥٨، ٩٥٩.
(١٤) في ر: الثلاثة، وهو وجه.
(١٥) التسهيل ٢٨٦ـ ٢٨٧. شرح الكافية الشافية ١٩١٥/٤. وينظر شرح الشافية للرضي ٢٤٤/١.
(١٦) النَّصَف، بالتحريك: التي بين الشابة والكهلة. اللسان (نصف).
(١٧) الخَوْد: الفتاة الحسنة الخلق الشابة، ما لم تصر نَصَفًا، وقيل الجارية الناعمة. اللسان (خود).
(١٨) شرح العمدة ٩٥٨، ٩٥٩.
(١٩) في د: الكافية، وهو تحريف.
(٢٠) ينظر الهمع ١٤٣/٦.
(٢١) في د: العشرة، وهو تحريف.
(٢٢) ساقطة من ق.
(٢٣) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٥٠/٤.

قولُ الشافيةِ[١]: "وَيُرَدُّ جمعُ الكثرَةِ... إلى آخرِهِ[٢]". قالَ السيد: يشكلُ بمثلِ سُكارَى وحُمُرٍ[٣]، فإنَّهُ ليسَ لَهُ جمعُ قلَّة، ولا يُجْمَعُ مفردُهُ بالواوِ والنُّونِ ولا بالألفِ والتَّاءِ. (قلتُ: لا إشكالَ، فقد نصَّ ابنُ مالك في كتبِهِ كلِّها، وأبو حيان في شرحِ التسهيلِ على أنَّهُ لا يشترطُ في هذهِ أنْ يكونَ مِمَّا يجمعُ مفردُهُ بالواوِ والنُّونِ ولا بالألفِ والتَّاءِ)[٤] لأنَّ التَّصغيرَ يبيحُ[٥] الجمعَ، فما كانَ لمذكَّرٍ[٦] عاقلٍ رُدَّ إلى القلَّةِ أو إلى التصحيحِ بالواوِ والنُّونِ مطلقًا، سواءٌ كانَ مفردُهُ يُجْمَعُ بِهِمَا أمْ لاَ.

قالَ أبو حيان: فيقالُ في سُكارَى جمعِ سكران: سُكيرانُون، وفي رجالٍ حُمُرٍ: رُجَيِّلونَ أُحَيْمِرُونَ[٧]، وما كانتْ لمؤنَّثٍ عاقلٍ أو غيرِهِ أو لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ رُدَّ إلى القلَّةِ أو إلى التَّصحيحِ بالألفِ والتَّاءِ مطلقًا، ويتعيَّنُ التَّصحيحُ في النوعينِ في فاقدِ جمعِ القلَّةِ، وهذا أمرٌ معروفٌ لا خلافَ فيهِ. وعجبتُ للسيد كيفَ خفيَ عليهِ مثلُ هذا، ثم رأيتُ الجاربردي أيضًا وافَقَهُ وقال: "يمكنُ أنْ يقالَ، إنَّما لم يستثْنِهِ لأنَّهُ عُلِمَ مِمَّا ذكرَهُ في الكافيةِ أنَّ مثلَ ذلكَ لا يُجْمَعُ جمعَ السلامةِ، فيكونُ قولُهُ هُنَا: "ثُمَّ يُجمَعُ جَمْعَ السَّلامَةِ " محمولاً على ما يجوزُ جمعُهُ جَمْعَ السَّلامَةِ[٨] " انتهى. وليسَ الأمرُ كذلكَ، بلْ هذا ذهولٌ عن المنقولِ في[٩] المسألة. وبهذِهِ[١٠] النكتةِ[١١] وأشباهِهَا شرعتُ في نكتٍ(١٥٩/ ب) على شرحِ[١٢] الجاربردي سمَّيْتُهَا بالطِّرازِ اللازوردي في حواشِي الجاربردي[١٣].

وقد أجادَ ابنُ هشام حيثُ قالَ في النزهةِ: ويُرَدُّ جمعُ الكثرةِ قلَّةً أو مفردًا، ثُمَّ يصحَّحُ كغُلَيمة وغُلَيِّمُونَ وأُوَيدِرٍ ودويراتٍ في غلامٍ ودورٍ[١٤]. فمثَّلَ بهذينِ المثالينِ، ومن المعروفِ أنَّ غلامًا لا يجمعُ إذا[١٥] كانَ مكبَّرًا بالواوِ والنُّونِ، ودارًا لا تجمعُ[١٦] في[١٧] حالِ التكبيرِ[١٨] بالألفِ والتَّاءِ،

---

(١) قول الشافية: بياض في ق.

(٢) شـرح الشافية للرضي ١/٢٦٥، وتمام القول:... لا اسمُ الجمعِ إلى جمعِ قلّتِه، فيصغّر نحو غُلَيمة في غِلمان، أو إلى واحِدِه، فيصغر ثم يجمع جمع السلامة، نحو غُلَيّمون ودُويراتٍ".

(٣) في ق: وحمراء. وفي د: وحمرى، كلاهما تحريف.

(٤) من (قلت..) إلى (.. والتاء) ساقطة من ق.

(٥) في ق: ينتج، وهو تصحيف.

(٦) في د: المذكر، وهو تحريف.

(٧) في ت: أحيميرون، وهو تحريف.

(٨) شرح الشافية ١/٩٤.

(٩) في د: في هذه، بزيادة: هذه، وهو وجه.

(١٠) في د: ولهذه، وهو وجه.

(١١) في ق: الثلاثة، وهو تحريف.

(١٢) ساقطة من د.

(١٣) من كتب السيوطي المفقودة، نصَّ على ذلك الدكتورعدنان محمد سلمان في كتابه السيوطي النحوي١٤٧.

(١٤) اللنزهة ١١٥.

(١٥) في د: إلا إذا، بزيادة: إلا.

(١٦) في ق: لا يجمع، وهو تصحيف.

(١٧) ساقطة من د.

(١٨) في الأصل، ر:التكثير، وهوتصحيف. في ت:التنكير. في ق، د، ظ، التكسير، وكلاهما تحريف، ومماأثبته من س.

ولا شَكَّ أنَّ المسألةَ من الوضوحِ بحيثُ إنَّ ابنَ عقيل ذكرَها في أوَّلِ شرحِ الألفيةِ حيثُ قالَ: "إنَّ (اسمَ الجنسِ لا يُجمَعُ بالواوِ والنُّونِ كرجلٍ، ثُمَّ قالَ: نَعَمْ، إنْ)[١] صغِّرَ فإنَّهُ يُجْمَعُ بِهِمَا، فيُقالُ في رجلٍ رجيلون[٢]". ولا شبهةَ[٣] في أنَّ الذي يتصدَّى لتأليفِ كتابٍ يحتاجُ قطعًا إلى سَعَةِ النَّظرِ وكثرةِ الإطلاعِ وإدامةِ الكشفِ والمطالعةِ، ولا يغنيهِ فيما هو بصددِهِ العددُ القليلُ من الكتبِ.

قولُ الألفيَّةِ[٤]:

وصَغَّروا شذوذًا "الَّذي الَّتي ... وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا، وتِي[٥] "

قالَ ابنُ قاسم: "معترضٌ من ثلاثةِ أوجه: أحدُها: أنَّهُ لم يبيِّنْ الكيفيةَ، بلْ ظاهِرُهُ يوهِمُ أنَّ تصغيرَهَا كتصغيرِ المتمكِّنِ. والثاني: أنَّ قولَهُ: "معَ الفروعِ " (ليسَ على عمومِهِ، لأنَّهُم لم يصغِّرُوا جميعَ الفروعِ)[٦]. والثالث: أنَّ قولَهُ: "منها تَا وتِي" يوهِمُ أنَّ "تِي" تصغَّرُ كما تصغَّرُ "تا"، وقد نَصُّوا على أنَّهُم لم يصغِّروا من الألفاظِ المؤنَّثةِ إلاَّ "تا"، وهوَ المفهومُ من التسهيلِ[٧]"[٨] انتهى.

وقالَ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ: قالَ سيبويهِ اللَّاتي[٩] لا تحقَّرُ[١٠]، استغنوا بجمعِ الواحدِ المحقَّرِ[١١]. وأجازَ الأخفشُ تحقيرَ اللَّاتي واللَّائي، والصَّحيحُ مذهبُ سيبويهِ لأنَّهُ لم يثبتْ ذلكَ عن العربِ، ولا يقتضيهِ قياسٌ، لأنَّ قياسَ[١٢] هذه الأسماءِ إنْ لا تُصَغَّرَ، فمتى صَغَّرَتِ العربُ منها شيئًا، وقَفْنَا فيهِ مَعَ موردِ السَّماعِ، ولا نتعدَّاهُ. ثُمَّ قالَ بعدَ ذلكَ: والصَّحيحُ أنَّهُ لا يجوزُ تصغيرُ اللَّاتي ولا[١٣] اللَّائي ولا اللَّواتي[١٤] ولا اللَّوائي استغناءً بجمعِ[١٥] اللَّتيَّا. ثُمَّ قالَ بعدَ ذلكَ: ولم يصغِّروا من ألفاظِ[١٦] المؤنَّثِ سِوَى "تا" وتركُوا تصغيرَ "تِي" و"ذِي" و"ذِهِي" و"ذِهْ" استغناءً بتصغيرِ "تَا" أو[١٧] خوفًا من الالتباسِ بالمذكَّرِ، لو صغَّروا "ذي" و"ذِهِي" و"ذِهْ"[١٨]. انتهى.

قولُ الشافيةِ[١٩]: "وخُولِفَ بالإشارةِ والموصولِ[٢٠]". قالَ السيد: يوهِمُ أنَّ جميعَ أسماءِ

---

(١) من (اسم الجنس..) إلى (.. أن) ساقطة من ق.
(٢) شرح الألفية ١/٦٠.
(٣) في ر: ولا يشبه.
(٤) قول الألفية: بياض في ق.
(٥) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ٤/١٥١.
(٦) من (ليس..) إلى (.. الفروع) ساقطة من د.
(٧) التسهيل ٢٨٨.
(٨) شرح الألفية ٥/١٢٠.
(٩) في ت: اللات. وساقطة من د.
(١٠) في ت: لا يحقر، وهو وجه.
(١١) الكتاب ٣/٤٨٩.
(١٢) لأن قياس: ساقطة من ق، د.
(١٣) لا: ساقطة من ت.
(١٤) ولا اللواتي: ساقطة من ق.
(١٥) ساقطة من د.
(١٦) في ت: لفظ، وهو وجه.
(١٧) في ت: و، بدلا من: أو، وه وجه.
(١٨) ينظر شرح الجمل ٢/٣٠٦ــ ٣٠٧. والهمع ٦/١٥٠ــ ١٥١.
(١٩) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ١/٢٨٤.

الإشارةِ والموصولاتِ تصغَّرُ، وليسَ كذلكَ، قالَ[١]: ومِمَّا لا يصغَّرُ من النوعينِ "مَنْ" و"مَا" و"أيٌّ" و"ذو" الطائيَّةُ، و"ذا" بعدَ "مَا" الاستفهاميةِ و"هُنَا" و"ثَمَّ".

قولُها[٢]: "وَزِيدَ آخرَها ألفٌ[٣]". يُستثنَى من ذلكَ "أُولاءِ" الممدودةُ، فإنَّ مذهبَ المبرِّدِ أَنَّهُ يزادُ فيها الألفُ قبلَ الهمزةِ[٤] لا في الآخِرِ لِئلاَّ يصيرُ الممدودُ(١٦٠/ أ) مقصورًا، والزجاجُ أجراهُ[٥] على نمطِ الباقي وعملَ فيهِ عملاً أدَّى[٦] إلى عَوْدِ الهمزةِ.

قولُها[٧]: "واللُّتيَّات[٨]". قد[٩] يوهِمُ أَنَّهُ[١٠] تصغيرُ "اللَّاتي"، وهوَ رأيُ الأخفش وابنِ مالك، وتقدَّمَ أنَّ سيبويهِ نصَّ على أَنَّهُ جمعُ اللُّتيَّا.

قولُها[١١]: "وَرَفَضُوا تصغيرَ الضمائرِ... إلى آخرِ البابِ[١٢]". لم يستوفِ ما رُفِضَ تصغيرُهُ. قالَ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ: لا تصغَّرُ الأسماءُ المتوغِّلَةُ في البناءِ، ولا الأسماءُ المصغَّرَةُ، ولا غيرُ وسِوَى، وسُوى بمعنَى غيرٍ، ولا البارحةُ ولا أمسِ وغَدٌ، وقَصْرٌ بمعنَى عشيَّة، ولا الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ، وفي تصغيرِ اسمِ الفاعلِ معَ عملِهِ خلافٌ، ولا حَسْبُكَ، ولا الأسماءُ المختصَّةُ بالنَّفي. ولا الأسماءُ الواقعةُ على ما يُعَظَّمُ شرعًا، ولا كلٌّ، ولا بعضٌ، ولا أيٌّ ولا الظروفُ غيرُ المتمكنَةِ، نحو: ذاتَ مرَّةٍ، ولا الأسماءُ المحكيةُ، ولا أسماءُ الشهورِ كالمحرَّمِ، وصَفَر، وباقيها بلا خلافٍ في الجميعِ، ولا أسماءُ الأسبوعِ كالسَّبتِ والأحدِ وباقيها على مذهبِ سيبويهِ[١٣]، واختارَهُ ابنُ كيسان. ومذهبُ الكوفيينَ والمازني والجرمي جوازُ تصغيرِ[١٤] أيَّامِ الأسبوعِ[١٥].

---

(١) ساقطة من د.

(٢) قولها: بياض في ق.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/٢٨٤.

(٤) المقتضب ٢/٢٨٩.

(٥) في ر: أجازه.

(٦) في ق: أدنى.

(٧) قولها: بياض في ق.

(٨) شرح الشافية للرضي ١/٢٨٤.

(٩) ساقطة من ت.

(١٠) في ت: أن.

(١١) قولها: بياض في ق.

(١٢) شرح الشافية للرضي ١/٢٨٩. وتمام القول:".. ونحو متى وأين ومن وما وحيث ومنذ ومع وغير وحسبك، والاسم عاملا عمل الفعل، فمن ثم جاز ضويرب زيد وامتنع ضويرب زيدا".

(١٣) ينظر الكتاب ٣/٤٧٩ـ ٤٨٠.

(١٤) ساقطة من ت.

(١٥) ينظر الارتشاف ٦٤. والهمع ٦/١٥١ـ ١٥٢.

بابُ[1] النَّسبِ

قولُ الشافيةِ[2]: "المنسوبُ المُلحَقُ آخرُهُ ياءٌ مشدَّدة، ليدلَّ على[3] نسبته إلى المجرَّد عنها[4]". قالَ الجاربردي: "اعترضَ بعضُ الشارحينَ على هذا التعريفِ من وجهينِ: الأوَّل: أَنَّهُ[5] يقتضي أنْ يكونَ المنسوبُ هوَ المنسوبُ إليه، لأنَّ[6] الذي أُلحِقَ[7] آخرَهُ ياءٌ مشدَّدَةٌ، هو المنسوبُ إليهِ لا المنسوبُ، لأنَّ المنسوبَ هو المركبُ من المنسوبِ إليه ومن الياءِ المشدَّدَةِ. والثاني: أنَّ الذي أُلحِقَ[8] آخرَهُ ياءٌ مشدَّدَةٌ لا يدلُّ على نسبتِهِ إلى المجرَّدِ[9] عنها، لأنَّهُمَا واحدٌ. قالَ: والجوابُ عن الأوَّلِ: أَنَّهُ لا يصدقُ على المنسوبِ[10] أَنَّهُ يدلُّ على نسبتِهِ إلى المجرَّدِ عن الياءِ، (فإنَّهُ هوَ المجرَّدُ عن الياءِ)[11]، وإذا لم يصدُقْ ما ذُكِرَ في تعريفِ أحدِهِمَا على الآخرِ، فكيفَ يكونُ أحدُهُمَا هوَ الآخرُ؟ وعن الثاني: أَنَّهُ من الظَّاهرِ البيِّنِ[12]، أنَّ المرادَ بالملحقِ بآخرِهِ ياءٌ مشدَّدَةٌ، هوَ[13] المركَّبُ من المنسوبِ إليهِ ومن الياءِ المشدَّدَةِ، والمجرَّدُ عن الياءِ المشدَّدَةِ هوَ المنسوبُ إليهِ فقط، فظَهَرَ أنَّهُمَا ليسَ واحدًا. قالَ: ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ اعتراضَهُ الثاني، يدلُّ على أَنَّهُ تَوَهَّمَ أنَّ الضميرَ في قولِهِ: (١٦٠/ ب) " ليدلَّ" عائدٌ إلى الملحقِ، (لكنَّهُ ليسَ كذلكَ، بلْ هوَ عائدٌ إلى الإلحاقِ الذي يُفْهَمُ من قولِهِ: "المُلْحَقُ")[14]، إنْ قُرِئَ بالياءِ، وإنْ قُرِئَ بالتَّاءِ، فهوَ عائدٌ إلى الياءِ المشدَّدَةِ، أي ليدلَّ الإلحاقُ، أو الياءُ المشدَّدَةُ على نسبةِ الملحَقِ إلى المجرَّدِ عن الياءِ[15] " انتهى. وقال السيد: قِيلَ: التعريفُ المذكورُ تعريفٌ بما يساويهِ في المعرفةِ والجهالةِ، لاشتمالِهِ على نسبةٍ. قالَ: ويمكنُ أنْ يجابَ عنهُ: بأنَّهُ يُعَرَّفُ المنسوبُ الاصطلاحيُّ بالنسبةِ اللغويةِ، (فلا[16] يلزمُ ما ذكرتُمُوهُ، لأنَّ النسبةَ اللغويةَ)[17] معلومةٌ.

قولُ الألفيَّةِ والعبارةُ لها[18] والشافيةِ[19]: "ومِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ[20]". قالَ ابنُ هشام:

---

(١) باب: ساقطة من ر.
(٢) باب المنسوب. قول الشافية: بياض في ق.
(٣) في الأصل، ر، ق، س، ظ: إلى، وهو تحريف، وما أثبته من ت، د.
(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٤، وفيه: بآخره، بدلا من: آخره.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) في د: لأنه هو، بدلا من: لأن، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من د.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في ت: المجرور، وهو تحريف.
(١٠) في ق: المنسوب إليه، بزيادة: إليه.
(١١) فإنه هو المجرد عن الياء: ساقطة من ر.
(١٢) في د: المنفي، وهو تحريف.
(١٣) في ر: و، بدلا من: هو، وهو تحريف.
(١٤) من (لكنه..) إلى (.. الملحق) ساقطة من د.
(١٥) شرح الشافية ١/١٠٠.
(١٦) في ت: ولا.
(١٧) من (فلا..) إلى (.. اللغوية) ساقطة من د.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) قول الألفية والعبارة لها والشافية: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٦٩. شرح ابن عقيل ١٥٢/٤. وشرح الشافية للرضي ٤/٢.

"فإنْ قلتَ: مَنْ قالَ[١] في يَمَنِي (: يمانٍ[٢] إذا نُسبَ إليهِ، هل يقولُ[٣] يَمَني)[٤] ويَحْذفُ الألفَ كما يَحْذِفُ[٥] الياءَ، لأنَّ الألفَ معَ الياءِ بمنزلةِ الياءينِ؟ قلتُ[٦]: لا، نصَّ على ذلكَ أبو علي[٧]، وذلكَ لانفصالِهِمَا كما أنَّ الذي يَحذفُ[٨] "واوَ" مفعولٍ لا يَحْذفُ[٩] ميمَهُ من حيثُ حَذْفُ الزيادتينِ في مروانَ. قالَ: ولكَ[١٠] أنْ تقولَ: كانَ مقتضَى[١١] القياسِ أنْ لا يُحذَفُ إذا نُسِبَ[١٢] إلى كرسيٍّ، لأنَّ الأصلَ أنْ يبقَى المنسوبُ إليهِ، ولكن كرهُوا توالي ياءات، وهذا المعنى مفقودٌ في مسألةِ يمانٍ إذا أُثْبِتَ[١٣] الألفُ، فلذلكَ أُثْبِتَتْ[١٤]. قالَ: فإنْ قلتَ: ما نابَ عن الثَّقيلِ ثقيلٌ، بدليلِ: مررتُ بجوارٍ ويَمَنِي[١٥]. قلتُ[١٦]: الثِّقلُ في اجتماعِ الياءاتِ، لا في وجودِ الياءاتِ في الكلمةِ غيرِ مجتمعةٍ، فافْهَم الفرقَ[١٧]. فهذا[١٨] مِمَّا قلناهُ[١٩]، وهوَ من بديعِ علمِ[٢٠] النَّحوِ" انتهى.

قول الألفيَّةِ[٢١]: "فَقَلْبُهَا واوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ[٢٢]". ليسا على حدٍّ سواء، بَلِ الحذفُ هو المختارُ كما قالَهُ في الكافيةِ وشرحِها[٢٣]، وقد نبَّهَ عليهِ ابنُ الحاجب بقولِهِ: "ويُحْذَفُ غيرُها كَحُبْلِيٍّ وقد جاءَ حُبْلَوِيٌّ[٢٤]". وأصرحُ منهُ قولُ النزهةِ: "وحُبْلِيٌّ أفصحُ من حُبْلَوِيٍّ"[٢٥]. وبقيَ من أقسامِ المسألةِ أنَّها في حالةِ القلبِ يجوزُ فصلُها بألفٍ[٢٦]، فيقالُ: حُبْلاوِيٌّ، وقد نبَّهَ عليهِ في الشافيةِ[٢٧].

---

(١) في ق: قاله.

(٢) في د: يماني، وهو تحريف.

(٣) في د: تقول، وهو تصحيف.

(٤) من (يمان..) إلى (.. يمني) ساقطة من س.

(٥) في ت: تحذف، وهو تصحيف.

(٦) قلت: بياض في ق.

(٧) في ق: أبو البقاء.

(٨) في د: محذوف، وهو تحريف.

(٩) في ر: لا تحذف، وهو وجه.

(١٠) في ر: ولكن، وهو تحريف.

(١١) في ظ: كما يقتضي، بدلا من: كان مقتضى، وهو تحريف.

(١٢) في الأصل، ت: نسبت، ما أثبته أسد.

(١٣) في ت، د: ثبت، وهو وجه.

(١٤) في ت: أثبت.

(١٥) في الأصل، ر، ت، ق، س: ريهب. وفي ظ: ويهب، وما أثبته من د.

(١٦) قلت: بياض في ق.

(١٧) في د: التفرق، وهو تحريف.

(١٨) ساقطة من ت.

(١٩) في ر: قلنا، وهو وجه.

(٢٠) في ت: علم بديع، بدلا من: بديع علم، وهو تحريف.

(٢١) قول الألفية: بياض في ق.

(٢٢) الألفية ٦٩، شرح ابن عقيل ٤/١٥٣.

(٢٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٩، ١٩٤١.

(٢٤) شرح الشافية للرضي ٢/٣٥.

(٢٥) النزهة ١٢٢.

(٢٦) في ر: بالألف، وهو وجه.

(٢٧) شرح الشافية للرضي ٢/٣٥.

قولُ الألفيَّة[١]:

لِشِبْهِهَا المُلْحقِ والأصليِّ مَا لها ولِلأصْليِّ قَلبٌ يُعْتَمَى[٢]

قالَ ابنُ قاسم: "يوهِمُ أنَّ ألفَ الإلحاقِ ليستْ كذلكَ، بلْ تكونُ كألفِ التأنيثِ في ترجيحِ الحذفِ، لأنَّهُ مقتضى[٣] قولِهِ: "ما لَهَا". وقد[٤] صرَّحَ في الكافيةِ وشرحِها بأنَّ القلبَ في ألفِ[٥] الإلحاقِ (الرابعةِ أجودُ من الحذفِ[٦] كالأصليةِ[٧] (١٦١/ أ) لكن ذَكَرَ أنَّ الحذفَ في ألفِ لإلحاقِ[٨]، أشبَهُ[٩] من المنقلبةِ عن أصلٍ، لأنَّ لألفِ الإلحاقِ شبهًا بألفِ التأنيثِ في الزيادةِ وشبهًا بالأصليةِ في أنَّها بإزاءِ حرفٍ أصليٍّ[١٠]".

قولُ النزهة[١١]: "ولَكَ[١٢] الخيارُ في ملهَيٍّ"[١٣]. يُوهِمُ التَّساوي، وليسَ كذلكَ، بَلِ الرَّاجحُ القلبُ كما في الألفيةِ[١٤]، لأنَّها[١٥] الأصليةُ.

قولُ الشافية[١٦]: "ومَلْهَوِيٌّ[١٧]". يُوهِمُ وجوبَ[١٨] القلبِ، وليسَ كذلكَ، بلْ هوَ مختارٌ ويجوزُ الحذفُ، فعبارةُ الألفيةِ أجودُ من عبارتِهِمَا[١٩].

قولُها[٢٠]: "وتُقْلَبُ الألفُ الأخيرَةُ الثَّالثةُ والرَّابعةُ المنقلبةُ واوًا[٢١]". قالَ السيد: كانَ من الواجبِ[٢٢] أنْ يقولَ: الرَّابعةُ المنقلبةُ التي لغيرِ[٢٣] الإلحاقِ، لأنَّهُ لم يذكُرْ حُكْمَهَا فيما بَعْدُ.

قولُهَا[٢٤]:

"وبابُ مُحَيٍّ جاءَ على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيٍّ كَأُمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ[٢٥]"

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٥٤، ويعتمى: يختار. اللسان (عيم).
(٣) في ر، د، س: يقتضي، وهو تحريف.
(٤) في ت: قد، بإسقاط: الواو، وهو مخل بالنص.
(٥) في د: بإلف، بدلا من: في ألف، وهو تحريف. وألف: ساقطة من ت.
(٦) في ر: إلحاق. وفي ت: حذف، كلاهما تحريف.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٩، ١٩٤٢.
(٨) من (الرابعة..) إلى (.. الإلحاق) ساقطة من ق.
(٩) في د، أشبهه، وهو تحريف.
(١٠) شرح الألفية لابن قاسم ٥/١٢٥ وينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٢.
(١١) قول النزهة: بياض في ق.
(١٢) في ر: وكذا. وفي ت: ولكن، كلاهما تحريف.
(١٣) النزهة ١٢٢.
(١٤) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٥٤.
(١٥) في د: لا، بدلا من: لأنها، وهو تحريف.
(١٦) قول الشافية: بياض في ق.
(١٧) شرح الشافية للرضي ٢/٣٥.
(١٨) في د: جواب، وهو تحريف.
(١٩) ينظر الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٥٤.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) شرح الشافية للرضي ٢/٣٥.
(٢٢) في د: الجواب، وهو تحريف.
(٢٣) في ت: اضمر. وفي د: بغير، كلاهما تحريف.
(٢٤) قولها: بياض في ق.
(٢٥) شرح الشافية للرضي ٢/٤٢، و: كأمري، لم يرد فيه، وهو في شرحها للجاربردي ١/١١١.

قالَ ابنُ قاسم: "في هذا التنظيرِ نظرٌ، لأنَّ "أُمَيِّيًا" شاذٌّ، وأمَّا مُحَيِّيًا فإنَّهُ وجهٌ قويٌّ[١]".

قولُ النزهة: "و لكَ الخيارُ في نحوِ: قاضٍ"[٢]. يوهِمُ التَّساوي، وليسَ كذلكَ، بَلِ الحذفُ أجودُ، ولذا قالَ في الشافيةِ: "وتُحذَفُ الرَّابعةُ على الأفصحِ كقاضِيٍّ[٣]".

وفي الألفيةِ: "والحذفُ في اليَا رابعًا أحَقُّ مِنْ قَلْبٍ..."[٤].

قولُ الألفيَّةِ والعبارة لها والشافية[٥]: "وأَوْلِ ذا القَلْبِ انفتاحًا[٦]". قالَ ابنُ قاسم: "اعْلَمْ أَنَّ فتحَ ما قبلَ الياءِ سابقٌ على قلبِهَا، وذلكَ أَنَّهُ[٧] إذا أُريدَ النَّسبُ إلى شبحٍ ونحوِهِ، فُتِحَتْ عينُهُ كما تُفتَحُ عينُ نَمِرٍ، فإذا فُتِحَت انقلبَتِ الياءُ ألفًا لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها، فيصيرُ شجًى مثل فتًى، ثم تُقْلَبُ[٨] ألفُهُ واوًا كما تُقْلَبُ ألفُ فتًى، فقد ظهرَ بهذا أنَّ الياءَ لا تبدَلُ واوًا إلاَّ بواسطة[٩]".

قولُ الشافية[١٠]: "ويُفتحُ الثاني من نَحْوِ نَمِرٍ والدُّئِلِ[١١]". بقيَ عليهِ بابُ إِبِلٍ أيضًا، وهوَ مذكورٌ[١٢] في الألفيةِ والنزهةِ[١٣].

قولُ النزهة: "ويُفتَحُ جوازًا ثالثُ نحوِ تَغْلِب"[١٤]. يُوهِمُ أنَّ الفتحَ مقيسٌ، والمعروفُ فيهِ إنَّما هو الكسرُ، وأَنَّ الفتحَ شاذٌّ يُسْمَعُ ولا يَنقاسُ[١٥]، هذا مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ[١٦]، وجزمَ بِهِ ابنُ مالك في شرحِ العمدةِ فقالَ: "فإنْ كانَ[١٧] المكسورُ العينِ رباعيًّا كـ"تَغلِبٍ" لم تُفْتَحْ عينُهُ[١٨] إلاَّ بسماعٍ[١٩]". انتهى.

وعَنِ المبرِّدِ أَنَّهُ مطَّردٌ[٢٠]. وذهبَ الجزولي إلى[٢١] توسطٍ بينَ القولينِ، وهو أنَّ المختارَ أنْ لا يُفْتَحَ. قالَ أبو حيان: وهذا مخالفٌ لقولِ سيبويهِ من أَنَّهُ شاذٌّ، (١٦١/ ب) ولقولِ المبرِّدِ إِنَّهُ

---

(١) شرح الألفية لابن قاسم ١٢٧/٥.
(٢) النزهة ١٢٢.
(٣) شرح الشافية للرضي ٤٢/٢.
(٤) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ١٥٤/٤.
(٥) قول الألفية والعبارة لها والشافية: بياض في ق.
(٦) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ١٥٥/٤. وشرح الشافية للرضي ٤٩/٢.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في ر: فتقلب، بدلا من: ثم تقلب.
(٩) شرح الألفية ١٢٩/٥.
(١٠) قول الشافية: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ١٧/٢.
(١٢) في د: مذهب مذكور، بزيادة: مذهب.
(١٣) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ١٥٥/٤. النزهة ١٢٢.
(١٤) النزهة ١٢٢.
(١٥) في ت: ولا يقاس عليه، بدلا من: ولا ينقاس، وهو وجه.
(١٦) ينظر الكتاب ٣٤٠/٣ـ ٣٤١. والهمع ١٦٥/٦.
(١٧) ساقطة من ر.
(١٨) ساقطة من ر.
(١٩) شرح العمدة ٨١٩.
(٢٠) ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١٩٤٥/٤.
(٢١) ساقطة من ر.

مطَّردٌ، ولا يختارُ الكسر[١]. انتهى. ولهذا قالَ في الشافيةِ: "بخلافِ تَغْلِبيٍّ على الأفْصَحِ[٢]".

(قولُ الشافيةِ[٣]: "قِيلَ مَرْمَوِيٌّ ومَرْمِيٌّ[٤]". ظاهرُهُ استواؤُهُمَا، وليسَ كذلكَ، بل الأفصحُ)[٥] مَرْمِيٌّ، وقد صرَّحَ بِهِ في الألفيةِ[٦].

قولُ الألفيَّةِ والنزهةِ والعبارةُ لها[٧]: "أو زيادَتَي تثنيةٍ أوْ جمعٍ[٨]". قالَ في شرحِ الكافيةِ: "إنَّما يلزمُ الحذفُ في المنسوبِ إليهِ من المثنَّى والجاري مجراهُ كاثنين، وجمعِ السلامةِ المذكَّرِ[٩]، والجاري مجراهُ كعشرينَ، إذا[١٠] أُعْرِبَ بعدَ التَّسميةِ بما كانَ يُعْرَبُ[١١] قبلَها، فأمَّا إذا جُعِلَ نونُهُ حرفَ إعراب[١٢]، وأُعرِبَ بالحركاتِ، فلا حذفَ[١٣]". وقد نبَّهَ ابنُ الحاجب على هذا بقولِهِ: "إلاَّ عَلَمًا قد أُعْرِبَ بالحركاتِ[١٤]".

قولُ الشافيةِ[١٥]: "بشرطِ صحَّةِ العينِ[١٦]". والنزهة: "غيرِ مُعْتَلِّ الثَّاني"[١٧]. قالَ ابنُ قاسم: "لا بُدَّ من تقييد[١٨] المعتلِّ العينِ بصحَّةِ الَّلامِ، لأنَّ الشَّرطَ مجموعُ الأمرينِ، فلو كانتِ العينُ معتلَّةً والَّلامُ معتلَّةً أيضًا[١٩] نحو: طويةٍ، وحييةٍ، فإنَّهُ يقالُ فيهما: طووي، وحيوي، كالصَّحيحِ العينِ[٢٠]". قلتُ[٢١]: وهذا القيدُ مذكورٌ في التسهيلِ والعمدةِ وشرحِها[٢٢]، وأشارَ إليهِ في الألفيةِ بالمثالِ حيثُ قالَ: "وتَمِّمُوا ما كانَ كالطَّويلَهْ[٢٣]"، فمثَّلَ بما هوَ معتلُّ العينِ[٢٤] صحيحُ الَّلامِ.

---

(١) الهمع ٦/١٦٥. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥/١٣١.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢/١٧.
(٣) قول الشافية: بياض في ق.
(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٤٩.
(٥) من (قوا الشافية..) إلى (.. الأفصح) ساقطة من ر.
(٦) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٥٦.
(٧) قول الألفية والنزهة والعبارة لها: بياض في ق.
(٨) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٥٨. النزهة ١٢٠.
(٩) في د: المذكور، وهو تحريف.
(١٠) في ر: وإذا، بزيادة: الواو.
(١١) في ر: معرب، وهو تحريف.
(١٢) في الأصل: إعرابه. وفي د: أعرب، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) في ق: يحذف. وينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٠.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٢/٤.
(١٥) قول الشافية: بياض في ق.
(١٦) شرح الشافية للرضي ٢/٢٠.
(١٧) النزهة ١٢٠.
(١٨) في د: تقييده، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ر.
(٢٠) ينظر شرح الألفية ٥/١٣٨.
(٢١) قلت: بياض في ق.
(٢٢) التسهيل ٢٦٣. وشرح العمدة ٨٨٩، ٨٩١.
(٢٣) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦١.
(٢٤) معتل العين: ساقطة من ر.

قولُهم والعبارةُ للشافية[١]: "ومنْ فُعَيْلَةٍ غيرَ مُضَاعَفِ[٢]". لم يذكروا فيها الشَّرطَ الثاني المذكورَ[٣] في فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ، وهوَ صحَّةُ العينِ. وقالَ ابنُ قاسم: "هو شرطٌ فيها أيضًا. قالَ: ولم يذكُرْ ابنُ[٤] المصنِّفِ في شرحِهِ فيها إلاّ شرطَ عدمِ التَّضعيفِ، مع ذكرِهِ[٥] الشرطينِ في فَعِيلَةٍ بالفتحِ[٦]، فأخَلَّ في فُعَيْلَةٍ بالضَّمِّ بشرطٍ[٧] " انتهى. قلتُ: ابنُ المصنِّفِ معذورٌ، فإنَّهُ رأَى أباهُ وغيرَهُ صنعوا ذلكَ، ذكروا في فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ شرطينِ، وفي فُعَيْلَةٍ شرطًا واحدًا فتبعهم، قالَ أبوهُ في التسهيلِ: "يقالُ في فُعَيْلَةٍ فُعَلِيٌّ، وفي فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ فَعَلِيٌّ ما لم يُضَاعَفْنَ، أوْ تعتلَّ عينُ فَعُولَةٍ، أو فَعِيلَةٍ صحيحةِ اللامِ[٨]". فانظُرْ كيفَ جَعَلَ شَرْطَ عدمِ التَّضعيفِ عامًّا في الأوزانِ الثلاثةِ، وشَرْطَ عدمِ اعتلالِ العينِ خاصًّا بفَعُولَةٍ[٩] وفَعِيلَةٍ. وقالَ في العمدة: "ويُقالُ في فُعَيْلَةٍ: فُعَلِيٌّ، وفي فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ فَعَلِيٌّ ما لَمْ يُضَاعَفْنَ، أوْ يعتلَّ عينُ فَعِيلَةٍ معَ صحَّةِ لامِهِ[١٠]". وهذه كعبارةِ التسهيلِ، إلاَّ أنَّهُ أَسقطَ الشَّرطَ (١٦٢/ أ) الثَّاني من فَعُولَةٍ، وقالَ في شرحِها: "واطَّرَدَ في فُعَيْلَةٍ فُعَلِيٌّ، وفي فَعِيلة وفَعُولة فَعَلِيٌّ، فلو كُنَّ مضاعفةً تمَّتْ، وكذلكَ يُتَمَّمُ ما نُسِبَ إليه من فَعِيلَةٍ معتلِّ العينِ صحيحِ اللامِ كطَوِيلَةٍ[١١]". انتهى. فهذهِ عباراتُ الناظمِ في كتبِهِ صريحةٌ[١٢] في اختصاصِ العينِ بِفَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ دونَ فُعَيْلَةٍ. وعلى ذلكَ جرتْ عبارةُ ابنِ الحاجب وابنِ هشام، ولو كانَ عندَهُم استواءُ الأوزانِ الثلاثةِ في الشرطينِ لجمعوا بينها[١٣]، ورجعوا الشرطينِ إليها، فإنَّهُ كانَ أخصرَ[١٤]، فَمَا[١٥] فصلُوا فُعَيلَةً، وأعادوا الشرطَ فيها، إلاَّ لمخالفتِها لهما في نقصِ أحدِ الشرطينِ. وأمَّا ابنُ قاسم فإنَّما أوقعَهُ في ذلكَ شيخُهُ أبو حيان، فإنَّهُ ذكَرَ في شرحِهِ: أنَّ الشرطينِ راجعانِ[١٦] إلى الأوزانِ الثلاثةِ، وخلطَ في ذلكَ. والدليلُ على تخليطِهِ أنَّهُ شرحَ بذلكَ عبارةَ التسهيلِ وهي لا تعطي ذلكَ، بل تعطي خلافَهُ كما تَرَى، ولو كانَ على ثبتٍ من ذلكَ لبيَّنَ[١٧] أنَّ هذا هوَ الحكمُ

---

(١) قولهم والعبارة للشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٠. والألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٩.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) ساقطة من ت.
(٥) في ت: ذكر، وما أثبته أنسب للسياق.
(٦) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٣١٧.
(٧) شرح الألفية ٥/ ١٣٨.
(٨) التسهيل ٢٦٣.
(٩) في ت: بقوله. وفي د: مفعوله، وكلاهما تحريف.
(١٠) شرح العمدة ٨٨٩.
(١١) شرح العمدة ٨٩١.
(١٢) في د: صحيحة، وهو تحريف.
(١٣) في ر، ت، ق، د، س، ظ: منها، وهو تحريف.
(١٤) في ق: أخص، وهو تحريف.
(١٥) في ر، س، ظ: كما. وفي ت: فلما، وهو تحريف.
(١٦) في د: راجعين، وهو خطأ نحوي.
(١٧) في د: تبين، وهو تحريف.

المنقولُ، وأنَّ عبارةَ الكتابِ معترضةٌ كما جرَتْ عادتُهُ بذلكَ، فكونُهُ[١] لم يذكُرْ شيئًا من ذلكَ، وإنَّما أوردَهُ موردَ بيانِ مدلولِ الكتابِ، ومدلولُهُ صريحٌ في خلافِ ذلكَ هو وسائرُ كتبِ المصنِّفِ وغيرِهِ دليلٌ على أنَّهُ حصلَ لَهُ في ذلكَ سهوٌ وتمشيةُ[٢] قلمٍ. وعبارةُ الجاربردي هنا[٣] " "ولا يُشترَطُ في فُعَيْلَة صحَّةُ العينِ، لأنَّ حرفَ العلَّةِ إذا تحرَّكَ وانظمَّ ما قبلَهُ لا ينقلبُ ألفًا، فلا يلزمُ المحذورُ[٤]". ويوافقُهُ قولُ ابنِ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ: "وامتنعُوا من حذفِ الياءِ فيما ضوعِفَ، أو كانتْ عينُهُ واوًا كجليلةٍ وطويلة، لأنَّهُم لو حذفوا الياءَ فيهما لقيلَ: جَلَلِيٌّ وطَوَلِيٌّ، فاستثقلوا فكَّ التَّضعيفِ بلا[٥] فصلٍ، وتصحيحَ الواوِ محرَّكةً مفتوحًا[٦] ما قبلَها، فأبقوا الياءَ محضَةً[٧]". انتهى. فقولُهُ: "مفتوحًا ما قبلَها"، صريحٌ فيما أشرنا إليه وبيانٌ لعلَّتِه[٨].

قولُهُم والعبارةُ للنزهة[٩]: "والياءُ الأُولى من نحوِ: عَدِيٌّ وقَصِيٌّ[١٠]". استثنى أبو حيان من فُعَيلٍ ما كانَ نحو كُسَيٍّ تصغيرِ كساءٍ[١١]، فإنَّ النَّسبَ إليهِ كُسَيِّيٌّ بياءينِ مشدَّدَتينِ. قالَ: ولا يجوزُ غيرُهُ. قالَ: وعلَّةُ ذلكَ أنَّهُ اجتمعَ فيهِ ثلاثُ ياءاتٍ، ياءُ التَّصغيرِ، والياءُ المنقلبةُ (عن الألفِ، والياءُ المنقلبةُ[١٢]) التي هيَ لامُ الكلمةِ، فحُذفَتِ الياءُ المنقلبةُ عن الألفِ وأُدغمَتْ ياءُ التَّصغيرِ في الياءِ الأخيرةِ، فبقيَ كُسَيٌّ (١٦٢/ب) كأُحَيٍّ، فإذا دخلتْ ياءُ النَّسبِ قيلَ: كُسَيِّيٌّ ولا يجوزُ أنْ تُحذَفَ[١٣] إحدَى اليائينِ الباقيتينِ، لأنَّكَ إنْ[١٤] حذفتَ ياءَ التصغيرِ لم يجُزْ[١٥]، لأنَّها لمعنًى، والمعنَى باقٍ، وإنْ حذفتَ الياءَ الأخيرةَ لم يجُزْ، لِمَا فيهِ من توالي إعلالينِ[١٦] في موضعٍ واحدٍ، لأنَّهُ قد حُذِفَ[١٧] من الياءِ المنقلبةِ عن ألفِ كساءٍ معَ ما لزمَ فيه من تحريكِ ياءِ التصغيرِ وهوَ لا يجوزُ[١٨]، فلهذا التُزِمَ فيهِ التثقيلُ. قالَ: وما كانَ مثلَ الكساءِ مصغَّرًا ثُمَّ نُسبَ إليهِ فإنَّهُ لا يحذفُ أصلاً "انتهى[١٩].

---

(١) في ت: لكونه، وهو تحريف.
(٢) في ق: وبمشيئة، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من د.
(٤) شرح الشافية ١/١٠٥.
(٥) في ر: فلا، وهو تحريف.
(٦) في د: مفتوحة، وهو تحريف.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٥. فيه: محصَّنة، بدلاً من: محضة.
(٨) في د: لعلتهم، وهو تحريف.
(٩) قولهم والعبارة للنزهة: بياض في ق.
(١٠) شرح لشافية للرضي ٢/٢٠. الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦٠. والنزهة ١٢١.
(١١) في ر: كسى، وهو تحريف.
(١٢) عن الألف والياء المنقلبة: ساقطة من د.
(١٣) في الأصل، ر، ت، د، س: يحذف، وما أثبته من ق، ظ وهو أنسب.
(١٤) في ر: إذا، وهو وجه.
(١٥) في ت: تجز، وهو تصحيف.
(١٦) في ر: الاعلالين.
(١٧) في ر: يحذف، وهو تحريف.
(١٨) في ر، س: لا يحذف، وهو تحريف.
(١٩) انتهى: ساقطة من د.

قولُ الألفيَّةِ والنزهةِ والعبارةُ لها[١]: "وتَصْحِيحُها[٢] في نحوِ: قُرَّائي واجبٌ[٣]". كذا في شرحِ الكافيةِ[٤]، وذكَرَ فيها وفي التسهيلِ والعمدةِ وشرحِها وجهينِ، أجودُهُمَا التَّصحيحُ[٥]، ومشَى عليهِ[٦] ابنُ الحاجبِ، فقالَ: "وإنْ كانَتْ أصليَّةً ثَبَتَتْ على الأكثرِ كقُرَّائيٍّ[٧]".

قولُ الشافيةِ[٨]: "وإلاَّ فالوجَهانِ ككِسَاوِيٍّ وعِلْباوِيٍّ[٩]". الأرجحُ في الأَوَّلِ الإقرارُ، وفي الثاني القلبُ، وقد صرَّحَ بِهِ في النزهةِ[١٠].

قولُها[١١]: "وبابُ سِقايَةَ (سِقائي بالهمزةِ[١٢]". قالَ في التسهيلِ: وقد تُجْعَلُ واوًا[١٣]. قالَ أبو حيان: وهوَ صحيحٌ، فيقالُ[١٤]): سِقاوِي بإبدالِ الهمزةِ[١٥] واوًا. وقد بحثَهُ السيد، فقالَ: لو قيلَ[١٦] في النسبةِ إلى سِقاية: سِقاويٌّ، لم يُبْعَدْ، لأنَّ نحوَ هذهِ الهمزةِ تقلَبُ واوًا[١٧]، فلم يستحضرِ[١٨] النَّقلَ، لكنْ أصابَ في التخريجِ.

قولُها[١٩]: "وبابُ رَايٍ ورايَةَ رايِيٌّ ورائِيٌّ[٢٠]". ذكرَ في التسهيلِ فيهِ ثلاثةَ أوجهٍ: أحدُها: النَّسبُ إليهِ على لفظِه بالياءِ، والثَّاني: إبدالُ الياءِ همزةً، والثَّالثُ: إبدالُ الهمزةِ المبدَلةِ من الياءِ واوًا، قالَ: وأجودُها الهمزةُ[٢١].

قولُ الشافيةِ[٢٢]: "والمُرَكَّبُ يُنْسَبُ إلى صَدْرِهِ[٢٣]". أحسنُ من عبارةِ الألفيةِ[٢٤] والنزهة، لأنَّهُ كما قالَ أبو حيان: يدخلُ تحتَهُ النسبةُ إلى "لولا" و"حيثما" وشبهِهِمَا من المركَّباتِ، يقالُ[٢٥]: لَوِيٌّ بتخفيفِ الواوِ، وحَيْثِيٌّ، بحذفِ عجزِهِما[٢٦]. ولا يدخلُ ذلكَ في قولِ الألفيةِ

---

(١) قول الألفية والنزهة والعبارة لها: بياض في ق.
(٢) في ر: وتصريحا. وفي ت: وتصحيحا، كلاهما تحريف.
(٣) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٠-١٩٥١.
(٥) التسهيل ٢٦١. وشرح العمدة ٨٨٦، ٨٨٧ – ٨٨٨.
(٦) ساقطة من ر.
(٧) شرح الشافية للرضي ٢/٥٤.
(٨) قول الشافية: بياض في ق.
(٩) شرح الشافية للرضي ٢/٥٤، وفيه: ككسائي، بدلا من؛ ككساوى.
(١٠) النزهة ١٢٢-١٢٣.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) شرح الشافية للرضي ٢/٥٩.
(١٣) التسهيل ٢٦٤.
(١٤) من (سقائي..) إلى (.. فيقال) ساقطة من د.
(١٥) في الأصل، ر، ظ: الهمزة، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٦) في د: قال.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) في ق: يستحض، وهو تحريف.
(١٩) قولها: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ٢/٥٩.
(٢١) التسهيل ٢٦٤.
(٢٢) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٣) شرح الشافية للرضي ٢/٧١.
(٢٤) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦٢.
(٢٥) في ت، س: فقال. وفي ق: يقال، وكلاهما تحريف.
(٢٦) الهمع ٦/١٥٦.

والنزهةِ:

وانسُبْ لصدرِ جملةٍ وصدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا......[١]

وعبارةُ الثلاثةِ أحسنُ من قولِ التسهيلِ: "ويُحذَفُ لها عجزُ المركَّبِ[٢]. "لأنَّهُ كما قال أبو حيان أيضًا: يدخلُ تحتها ما لو كانَ المُسَمَّى بِهِ أكثرَ من كلمتين، كأنْ[٣] تُسَمِّي[٤] رجلاً "يخرجُ اليومَ زيدٌ"، فإنَّكَ تحذفُ العجزَ فقط، بل تحذفُ ما زادَ على الجزءِ الأوَّلِ[٥].

قولُ الألفيَّةِ[٦]: "إضافةً مبدوءةً بابْنٍ أَوَ أبْ[٧]". زادَ في النزهةِ أو أُمٍّ[٨]".

قولُ الألفيَّةِ والنزهةِ[٩]: "وما تَعَرَّفَ[١٠] بالثَّاني[١١]". زادَ في التسهيلِ(١٦٣/أ) والعمدةِ: تحقيقًا أو تقديرًا[١٢]. (قالَ في شرحِ العمدةِ: "وأشرتُ بقولي: "أو تقديرًا[١٣] ") إلى الكُنَى والأعلامِ التي أوَّلُها "ذو" فإنَّ أوائلَها مُعرَّفَةٌ بأواخرِها تقديرًا، نحو: بَكريٌّ وكلاعيٌّ في أبي بكرٍ، وذي الكلاعِ[١٤]".

تنبيهٌ[١٥]:

قالَ أبو حيان المرادُ[١٦] هنا المضافُ الذي يكونُ علمًا أو غالبًا، (لا المضافُ على الإطلاقِ فإنَّ مثلَ: غُلامِ زيدٍ، إذا لم يكنْ علمًا ولا غالبًا[١٧]) معرفةٌ بالإضافةِ، وليسَ لمجموعِهِ معنًى مفردٌ، يُنسبُ إليهِ كابْنِ الزُّبير وامرئِ القَيْسِ، فإنَّما يُنسَبُ فيه إلى زيدٍ أو إلى غلامٍ، فيكونُ إذ ذاكَ من قبيلِ النَّسبِ إلى المفردِ لا إلى المضافِ، لأنَّ كلاً منهما باقٍ على معناهُ[١٨].

قولُ الشافيةِ:[١٩] (" وإنْ كانَ كَعَبْدِ مَنَافٍ وامْرِئِ القَيْسِ قلتَ عَبديٌّ وَمَرئِيٌّ[٢٠] [٢١]". ذكرَ ابنُ مالكٍ في الألفيةِ[٢٢]) وسائرِ كتبِهِ: أنَّ محلَّ النَّسبِ إلى الصَّدرِ ما لم يخفْ لبسٌ، فإنْ

---

(١) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦٢.
(٢) التسهيل ٢٦١.
(٣) في ر: كما. وفي ت: لأنه.
(٤) في ر: يسمى، وهو وجه.
(٥) ينظر الهمع ٦/١٥٧.
(٦) قول الألفية: بياض في ق.
(٧) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦٢.
(٨) في ر: بام، وهو وجه.
(٩) قول الألفية والنزهة: بياض في ق.
(١٠) في د: وما يعرف وهو تصحيف.
(١١) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦٢.
(١٢) التسهيل ٢٦١. وشرح العمدة ٨٨٢.
(١٣) من (قال في..) إلى (.. أو تقديرا) ساقطة من ق.
(١٤) شرح العمدة ٨٨٣ — ٨٨٤.
(١٥) تنبيه: بياض في ق.
(١٦) في، ق، د: المراد به.
(١٧) من (لا المضاف..) إلى (.. ولا غالبا) ساقطة من ت.
(١٨) ينظر الهمع ٦/١٥٨.
(١٩) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٠) في ر، ق، د: وامرئي، وما أثبته موافق شرح الشافية للرضي ٢/٧١.
(٢١) شرح الشافية للرضي ٢/٧١.
(٢٢) من (وإن..) إلى (.. في الألفية) ساقطة من س.

خيفَ، نُسبَ إلى الثاني[١]. ومثّلَهُ في شرحَي الكافيةِ والعمدةِ بعبدِ مَنَاف، فيقالُ فيه: مَنافِيٌّ[٢]. ومشَى عليهِ في النزهةِ[٣]، وقد أوردَهُ السيد، وتَبعَهُ[٤] الجاربردي[٥]، ثُمَّ قالَ: "ولقائلٍ أنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ الثاني في عبدِ مَنَافٍ ليسَ بمقصودٍ، فإنَّ منافًا اسمُ صنمٍ، وقد قُصِدَ المضافُ إليهِ وأُضيفَ إليهِ[٦]".

قولُ الألفيَّةِ[٧]:

واجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ ما منْهُ حُذِفْ جَوازًا.......[٨]

قالَ ابنُ قاسم: "هوَ مقيَّدٌ بأنْ لا يكونَ معتلَّ العينِ، فإنْ كانتْ عينُهُ معتلَّةً وجبَ جبرُهُ، كما في الكافيةِ وشرحِها والتسهيلِ[٩]، وإنْ لم يجبَرْ في التثنيةِ والجمعِ، كشاةٍ وذي بمعنى صاحبٍ، فيقالُ: شاهي وذَوَوِي[١٠]". وهذا أيضًا واردٌ على الشافيةِ[١١]، وقد نبَّهَ عليهِ في النزهةِ[١٢].

قولُها[١٣]: "في (جَمْعَي التَّصحيحِ[١٤]". قالَ ابنُ قاسم: "لا فائدةَ لذكرِ جمعِ تصحيحِ المذكرِ. وقد اقتصرَ في التسهيلِ على[١٥]) الجمعِ بالألفِ والتَّاءِ[١٦]". قلتُ[١٧]: وكذا اقتصرَ (عليه أيضًا[١٨] في العمدةِ وشرحِها وشرحِ الكافيةِ[١٩]. وعبارةُ الكافيةِ أقربُ إلى الصَّوابِ، حيثُ قالَ[٢٠]): "في جَمْعِهِ مُصحَّحًا أو تَثْنِيَهْ[٢١]". وكذا عبَّرَ ابنُ هشام في النزهةِ بقولِهِ: "أو جمع مؤنَّث"[٢٢].

قولُ الشافية: "وإنْ كانَتْ لامُهُ صحيحةً، والمحذوفُ غيرُهَا لم[٢٣] يُرَدَّ[٢٤]". شاملٌ لِمَا حُذِفَ[٢٥] منهُ الفاءُ والهمزةُ[٢٦]، وقالَ أبو حيان: يُستثنَى منهُ ما حُذِفَتْ عينُهُ، وهوَ مضعَّفٌ كَرُبَ

(١) الألفـــية٧٠. شرح ابن عقيل٤/١٦٢. ينظر التسهيل٢٦١. وشرح العمدة ٨٨٢. شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٢-١٩٥٣.

(٢) شرح العمدة ٨٨٤. وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٤.

(٣) النزهة ١٢٤.

(٤) السيد وتبعه: ساقطة من د.

(٥) شرح الشافية للجاربردي ١/١٢٣.

(٦) المصدر السابق ١/١٢٣.

(٧) قول الألفية: بياض في ق.

(٨) الألفية ٧٠. شرح ابن عقيل ٤/١٦٣.

(٩) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٤. والتسهيل ٢٦٣.

(١٠) شرح الألفية ٥/١٤٤ — ١٤٥. وينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٤-١٩٥٥.

(١١) شرح الشافية للرضي ٢/٦٠.

(١٢) النزهة ١٢٣— ١٢٤.

(١٣) قولها: بياض في ق.

(١٤) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٦٤.

(١٥) من (لا فائدة..) إلى (.. على) ساقطة من د.

(١٦) شرح الألفية ٥/١٤٤. وينظر التسهيل ٢٦٣.

(١٧) قلت: بياض في ق.

(١٨) ساقطة من د.

(١٩) شرح العمدة ٨٩٠، ٨٩٢. وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٤.

(٢٠) من (عليه..) إلى (.. قال) ساقطة من ت.

(٢١) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٣٤.

(٢٢) النزهة ١٢٣.

(٢٣) في ق: ما لم، بزيادة: ما.

(٢٤) شرح الشافية للرضي ٢/٦٠.

(٢٥) في د: حذفت، وهو وجه.

(٢٦) في الأصل، ر: والهمز، وما أثبته من بقية النسخ وهو أنسب.

المخفَّفَةِ من رُبَّ بحذفِ[١] الباءِ الأُولى الساكنةِ، فإنَّكَ إذا سمَّيتَ بِهِ ونسبتَ إليهِ رددتَ المحذوفَ فقلتَ رُبِّي، لا نَعلمُ(١٦٣/ب) في ذلكَ خلافًا، وقد نصَّ عليهِ سيبويهِ[٢]. انتهى.

قولُ الألفيَّةِ[٣]: "وحقُّ مجبورٍ بهذي[٤] تَوْفِيَهْ[٥]". قالَ أبو حيان: عبارةُ الجزولي: ما وجبَ جبرُهُ في التثنيةِ والجمعِ، وجبَ ردُّهُ في النَّسبِ، (وما لم يجبْ، جازَ فيهِ الأمرانِ. قالَ: وهيَ أحسنُ، لأنَّ يَدًا ودَمًا فيهما الوجهانِ في النَّسبِ[٦])، مَعَ أنَّهُ[٧] وَرَدَ فيهما الرَّدُّ في[٨] التثنيةِ[٩]، (لكنْ لا في الفصيحِ، فإذا عُلِّقَ الأمرُ بوجوبِ الرَّدِّ في التثنيةِ وعدمِ وجوبِهِ لم يدخلا فيما يجبُ ردُّهُ في النَّسبِ[١٠]) لأنَّ ردَّهُمَا في التثنيةِ لا يجبُ.

تنبيهٌ[١١]:

لم يذكُرْ في الألفيةِ حكمَ المحذوفِ العينِ، وأُشيرَ إليهِ في الشافيةِ والنزهةِ[١٢]. وحكمُهُ: أَنَّهُ إنْ كانتْ لامُهُ صحيحةً لم يُجْبَرْ إلاَّ المضاعفُ على ما تقدَّمَ تقييدُهُ، وإنْ كانت معتلَّةً جُبِرَ، وهذا القسمُ لا تُفْهِمُهُ[١٣] عبارةُ الشافيةِ، لأَنَّهُ ذَكَرَ ما يجبُ فيهِ الرَّدُّ، وهوَ المحذوفُ الَّلامِ والفاءِ بشرطِهِ، وما[١٤] يمتنعُ فيهِ، وهوَ الصَّحيحُ الَّلامِ حُذِفَتْ فاؤُهُ أو عينُهُ، وذَكَرَ أَنَّ ما سِوَى ذلكَ يجوزُ فيهِ الأمرانِ[١٥]، فيدخلُ فيهِ ما حُذِفَتْ[١٦] عينُهُ وهو معتلُ الَّلامِ مع أَنَّهُ مِمَّا يجبُ فيهِ[١٧] الرَّدُّ، لا مِمَّا يجوزُ فيهِ[١٨] الأمرانِ، فيكونُ واردًا عليهما[١٩]، وقد أوردَهُ بعضُ شرَّاحِها[٢٠]، وقالَ: كانَ[٢١] ينبغي أنْ يقولَ: وما كانَ على حرفينِ، والمحذوفُ لامٌ مِمَّا اعتلَّتْ عينُهُ أو جُبِرَ بالتثنيةِ[٢٢] والجمعِ بالألفِ والتَّاءِ[٢٣]، أو المحذوفُ عينٌ أو فاءٌ مِمَّا اعتلَّتْ لامُهُ وجبَ رَدُّهُ.

---

(١) في د: محذوف اللام أي، بدلا من: بحذف، وهو تحريف.
(٢) الكتاب ٣/٣٥٩.
(٣) قول الألفية: بياض في ق.
(٤) في الأصل، ت، س، ظ: بهذا، وما أثبته من بقية النسخ.
(٥) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٦٤.
(٦) من (وما لم..) إلى (.. النسب) ساقطة من د.
(٧) في ق: أن، وهو تحريف.
(٨) في ت: إلى، وهو تحريف.
(٩) في ر: النسبة. وفي ق، د: النسب، كلاهما تحريف.
(١٠) من (لكن..) إلى (.. النسب) ساقطة من د.
(١١) تنبيه: بياض في ق.
(١٢) شرح الشافية للرضي ٢/٦٠. النزهة ١٢٣-١٢٤.
(١٣) في د: لا يفهم، وهو تحريف.
(١٤) في ت؛ ومما، وهو تحريف.
(١٥) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٦٠.
(١٦) في ت: ما حذف، وهو وجه.
(١٧) ساقطة من ق.
(١٨) مما يجوز فيه: ساقطة من د.
(١٩) أي على الألفية والنزهة.
(٢٠) أي شرح الشافية.
(٢١) في ت: لا، وهو تحريف.
(٢٢) في د: بالنسبة، وهو تحريف.
(٢٣) في ر، س: والياء، وهو تصحيف.

قولُ الألفيَّة[١]: "وفَتْحُ عَيْنِه التُزِمْ[٢]". قالَ أبو حيان: يُستثنَى المضاعَفُ المحذوفُ العينِ، فإنَّهُ[٣] لا يُفتَحُ[٤] عينُهُ، بل يُرَدُّ ويُدْغَمُ كما تقدَّمَ في رُبِّي. قلتُ[٥]: وقد نصَّ على ذلكَ في شرح الكافية، فقال: "فلو كان ما أصلُهُ السكونُ مضاعفًا، رُدَّ إليه باتفاقٍ كراهيةً لفكِّ المضاعفِ، فيقالُ[٦] في رُبَ: رُبِّيٌّ، ولا يُقالُ: رُبَبِيٌّ[٧]، نصَّ عليه سيبويه[٨]".

قولُ الشافية[٩]: "وأبو الحسنِ يُسكِّنُ ما أصلُهُ السُّكونُ[١٠]". قالَ أبو حيان: قد رجعَ الأخفش في الأوسط إلى مذهبِ سيبويهِ وذكرَهُ سماعًا عن العربِ.

قولُ الألفيَّة[١١]:

وضاعِفِ الثَّاني من ثُنائي ثانِيهِ ذُو لينٍ....[١٢]

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قد يُفْهَمُ أَنَّ الذي ثانيهِ حرفٌ صحيحٌ لا يجوزُ تضعيفُهُ، وليسَ مرادُهُ، بَلِ المرادُ أَنَّهُ إذا كانَ لينًا وجَبَ تضعيفُهُ، وإنْ كانَ غيرُهُ، جازَ فيهِ التَّضعيفُ وعدمُهُ.

الثاني: (١٦٤/أ) إذا كانَ اللَّينُ ألفًا[١٣] ضوعِفَتْ وأُبدِلَتْ الثَّانيةُ همزةً ويجوزُ حينئذٍ فيهِ وجهانِ: أحدُهُما: إقرارُها، والآخَرُ؛ إبدالُها واوًا، وإنْ كانَ ياءً ضوعِفَتْ ثُمَّ يعملُ بها ما عَمِلَ بحيٍّ من[١٤] قلبِ الثانيةِ واوًا، فيُقالُ في " فِي " فيويٌّ.

قولُ الألفيَّةِ والشافيةِ والعبارةُ لها[١٥]: "والجَمْعُ يُرَدُّ إلى الواحدِ[١٦]". قالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ والعمدةِ: هذا إذا كانَ[١٧] لَهُ مفردٌ مستعملٌ قياسيًا كانَ أو غيرَ قياسيٍّ، فإنْ كانَ واحدُهُ مهملاً نُسِبَ[١٨] إليهِ على لفظِهِ[١٩]. وقد[٢٠] يرشدُ إلى ذلكَ قولُ النزهةِ[٢١] "لمفردِهِ"

---

(١) قول الألفية: بياض في ق. (٢) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٦٦.
(٣) ساقطة من د.
(٤) في الأصل: لا يحذف، وهو تحريف. وفي ر، ظ: لا تفتح، وهو وجه، وما أثبته من بقية النسخ.
(٥) قلت: بياض في ق.
(٦) في ر، ق، د: فقال. وفي ت: وقال، كلاهما تحريف.
(٧) ولا يقال ربيي: ساقطة من ت.
(٨) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٨. وينظر الكتاب ٣/٣٥٩.
(٩) قول الشافية: بياض في ق. (١٠) شرح الشافية للرضي ٢/٦٠.
(١١) قول الألفية: بياض في ق. (١٢) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٦٥.
(١٣) ساقطة من ر. (١٤) في د: من قبل ومن، بزيادة: من قبل.
(١٥) قول الألفية والشافية والعبارة لها: بياض في ق.
(١٦) شرح الشافية للرضي ٢/٧٧. والألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٦٧.
(١٧) ساقطة من ت. (١٨) في ر: نسبت، وهو وجه.
(١٩) شرح العمدة ٨٩٦. وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٨-١٩٥٩.
(٢٠) في ت: وهو، وهو تحريف. (٢١) النزهة ١٢٤.

حيثُ أضافهُ إليه.

قولُ الألفيَّةِ[١]: "**إنْ لم يُشابِهْ واحِدًا بالوَضْعِ**[٢]". ينبغي أنْ يُجْعَلَ شاملاً للصورتينِ المذكورتينِ في شرحَي الكافيةِ والعمدةِ: وهما ما إذا زالَ عن الجمعيَّةِ بنقلِهِ إلى العلميَّةِ كأنمارٍ، وما إذا بقيَ على الجمعيَّةِ وجَرَى مجرَى العلميَّةِ كالأنصارِ[٣]. وعبارةُ الشافيةِ والنزهةِ أصرحُ في إفادةِ[٤] ذلكَ من عبارةِ الألفيةِ.

قولُ الشافيةِ[٥]: "**وكَثُرَ مجيءُ فَعَّالٍ... إلى آخرِهِ**[٦]". زادَ في الألفيةِ: "وفَعِل[٧]"، والثلاثةُ[٨] مسموعةٌ غيرُ مقيسةٍ عندَ سيبويهِ.

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٧١. وشرح ابن عقيل ١٦٧/٤.
(٣) شرح العمدة ٨٩٦. وشرح الكافية الشافية ١٩٥٩/٤.
(٤) في ق: فائدة.
(٥) قول الشافية: بياض في ق.
(٦) شرح الشافية للرضي ٨٤/٢، وتمام القول:"... في الحِرَف كبتَّات وعَوّاجٍ وثوّابٍ وجمَّالٍ، وجاء فاعِلٌ أيضًا بمعنى ذي كذا كتامِرٍ ولابنٍ ودارعٍ ونابلٍ، ومنهُ: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعِمٌ كاسٍ.
(٧) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ١٦٧/٤.
(٨) أي فَعَّالٌ، وفاعِلٌ، وفَعِلٌ.

بابُ التقاءِ السَّاكِنَيْن [1]

هوَ في الشافيةِ والنزهةِ[2]، وقد سقطَ من الألفيةِ.

قولُ الشافيةِ[3]: "وفي نَحْوِ ميمْ قافْ عَيْنْ مِمَّا بُني لعَدَمِ التَّركيبِ[4]". قال بعض الشراح: قيل: عليه أنَّ قولَهُ: إذا كان أوّلُ الساكنين حرفَ لينٍ غيرَ لازمٍ، فإنَّهُ لا فرقَ بينَهُ وبينَ ما أوَّلُهُمَا حرفٌ صحيحٌ، نحو: دَعْد، هِنْد، جُمْل. قلتُ: لا يردُ عليهِ هذا، فإنَّ ذاكَ القيدُ خاصٌ بالمسألةِ التي قبلَ هذا، كما هو ظاهرٌ من العبارةِ.

قولُ الشافيةِ[5]: "وأَوَّلُهما مَدَّةٌ حُذِفَتْ[6]". كذا[7] يُحذَفُ الأوّلُ إنْ كان نونَ[8] توكيدٍ[9] خفيفةً، أو تنوينًا قبلَ "ابنٍ" الواقعِ بينَ علمينِ، وقد ذكرَهُمَا في النزهةِ[10] هنا، وزادَ في التسهيلِ: أو نون لدن[11].

قولُها[12]: "وحُرِّكَ الثاني (المضعَّفُ[13]". يَرِدُ عليهِ أنَّ تحريكَ الثاني[14]) يكونُ في غيرِ المضعَّفِ أيضًا، وضبطَهُ في التسهيلِ بأنْ يكونَ آخرَ كلمةٍ[15]، وهو أخصرُ وأعمُّ من قولِ الشافيةِ: "إلاّ في انْطَلْقَ، ولَم يَلْدَهُ[16]، وفي رُدَّ ولَم يَرُدَّ[17]، لأنَّهُ لا يدخلُ تحتَهُ نحوُ: أَينَ وكيفَ وأمسِ وإيهِ ومنذُ ونحوُ ذلك. وذلكَ[18] داخلٌ في عبارةِ التسهيلِ.

قول(١٦٤/ب) الشافيةِ[19]: "والأصلُ الكَسْرُ[20]". قالَ في البسيطِ: "هو قولُ النحويين[21]. قالَ: ويحتملُ أنْ يقالَ: الأصلُ الفتحُ، لأنَّ الفرارَ من الثِّقلِ[22]، والفتحُ أخفُّ الحركاتِ، فكان[23] أصلاً. أو يقالُ: لا أصلَ في الالتقاءِ[24] لحركةٍ[25]، بل يقتضي وجود

---

(١) باب التقاء الساكنين: بياض في ق.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/٢١٠. النزهة ١٢٥.

(٣) قول الشافية: ساقطة من د.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢١٠، وفيه:.. ميم وقاف وعين..

(٥) قلت: بياض في ق.

(٦) قول الشافية للرضي ٢/٢٢٥.

(٧) في د: كما.

(٨) ساقطة من ق.

(٩) في الأصل: توكيده، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٠) النزهة ١٢٥.

(١١) التسهيل ٢٥٩.

(١٢) قولها: بياض في ق.

(١٣) شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٨، وفيه: فحرك الثاني.

(١٤) من (المضعف..) إلى (.. الثاني) ساقطة من د.

(١٥) التسهيل ٢٥٩.

(١٦) يشير إلى قول الشاعر: أَلاَ رُبَّ مولودٍ وليسَ لَهُ أَبٌ ... وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبوانِ
ينظر:الكتاب ٤/١١٥، ١٥٤.

(١٧) شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٨.

(١٨) وذلك: ساقطة من ت.

(١٩) قول الشافية: بياض في ق.

(٢٠) شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٠، وفيه: والكسر الأصل.

(٢١) في د: النحاة، وهو وجه.

(٢٢) في ظ: التثقيل، وهو تحريف.

(٢٣) في د: فيقال، وهو تحريف.

(٢٤) في ت، ق: التقاء، وهو تحريف.

(٢٥) في ر، ق، ظ: يحركه.

التَّحريكِ خاصَّةً، وتعيينُ الحركةِ يكونُ[١] لوجوه[٢] تخصُّها[٣]".

قولها: "**وكاخْتِيارِ الفَتْحِ في نحوِ[٤]: ﴿أَلــمَ. اللهُ﴾**[٥] [٦]". قالَ أبو حيان: ذكرَ أبو الحسن: أَنَّ الكسرَ فيهِ جائزٌ على الأصلِ، ولم يَسْمَعْ أحدٌ فيهِ الكسرَ ولا قُرِئَ بِهِ[٧]. وقالَ سيبويهِ: "أمَّا ﴿أَلَم. اللهُ﴾ فلا يكسرُ لأنَّهم لا يجعلونَهُ في ألف[٨] الوصلِ بمنزلةِ غيرِهِ[٩]".

فقولُ النزهةِ: "ويُفْتَحُ فقط في أَلَمَ. اللهُ"[١٠]، أصوبُ[١١].

قول[١٢] **الشافية والنزهة[١٣]: "واختِيارِهِ في نَحْوِ اخْشَوُا الْقوْمَ، عكسَ لو اسْتَطَعْنا[١٤]"**.

بقيَ في نحوِ اخْشَوا الْقَوْمَ لغةٌ ثالثةٌ، وهيَ الفتحُ، حكاها في التسهيلِ والكافيةِ وشرحِها[١٥]، وقرأَ بها يحيى بن يعمر[١٦] وابنُ أبي إسحاق[١٧] "اشتَرَوَا الضَّلالةَ[١٨]" بالفتحِ[١٩].

قولُ **الشافيةِ[٢٠]: "وكَجَوازِ الضَّمِّ (والْفَتحِ في نحوِ ردُّ ولم يَرُدُّ[٢١]"**. (زادَ في التسهيلِ: والكسرِ أيضًا[٢٢]، قالَ أبو حيان: والأفصحُ من[٢٣] الثلاثةِ الاتباعُ[٢٤]، فالأفصحُ في رُدُّ ولم يَرُدُّ[٢٥]) الضَّمُّ، وفي عَضَّ ولم يعَضَّ الفتحُ، وفي فِرِّ ولمْ يَفِرِّ الكسرُ، والضَّمُّ[٢٦]) في الأخيرينِ ممتنعٌ[٢٧].

---

(١) في ت، ق، د: تكون، وهو تصحيف.

(٢) في ق: لوجود. وفي د: لوجوده، وكلاهما تحريف.

(٣) ينظر في الهمع ٦/١٧٩.

(٤) ساقطة من ق.

(٥) آل عمران: ١، ٢

(٦) شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٠.

(٧) الارتشاف ١٤٦ – ١٤٧.

(٨) ساقطة من ت.

(٩) الكتاب ٤/١٥٤.

(١٠) النزهة ١٢٨.

(١١) في ر: اضرب، وهو تحريف.

(١٢) في د: قولها، وهو تحريف.

(١٣) قول الشافية والنزهة: بياض في ق.

(١٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٢.

(١٥) التسهيل ٢٦٠. وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٤، ٢٠١٠.

(١٦) هــو أبــو ســليمان، وقيل أبو سعيد، يحيى بن يعمر العدواني الوشقي النحوي البصري تابعي توفى سنة ١٢٩ هــ طبقات الزبيدى ٢٢ــ ٢٣. معجم الأدباء ٢٠/٤٢ــ ٤٣. وفيات الأعيان ٦/١٧٣ – ١٧٦.

(١٧) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي النحوي البصري المتوفى سنة ١١٧هــ طبقات الزبيدى ٢٥ – ٢٧. غاية النهاية ١/٤١٠.

(١٨) البقرة: ١٦.

(١٩) تنظــر القراءة في مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ٢. والمحتسب ١/٥٤ – ٥٥. وينظر الهمع ٦/ ١٨٢.

(٢٠) قول الشافية: بياض في ق.

(٢١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٣.

(٢٢) التسهيل ٢٦٠.

(٢٣) في الأصل: بين، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.

(٢٤) في الأصل: الاتباع هو، بزيادة: هو، وما أثبته من سائر النسخ.

(٢٥) من (زاد..) إلى (.. يرد) ساقطة من د.

(٢٦) من (والفتح..) إلى (.. والضم) ساقطة من س.

(٢٧) ينظر الارتشاف ١٤٨.

قولُها[(١)]: "بخلافِ رُدِّ القَوْمَ على الأكثرِ[(٢)]". في التسهيل: أَنَّ الأفصحَ في هذا الكسرُ، ويجوزُ فتحهُ بقلَّة، ولم يُحْكَ فيهِ الضَّمُّ، وعبارتُهُ[(٣)]: "ولا يُضَمُّ قبلَ ساكنٍ، بل يُكسَرُ وقد يُفتحُ[(٤)]". وقالَ أبو حيان في شرحِهِ: أمَّا الضَّمُّ، فذكَرَ سيبويهِ أنَّهُ ليسَ من كلامِهم، والقياسُ لا يبعدُهُ، لأنَّهُ كالفتحِ في عدمِ مراجعةِ الأصلِ، وهو قليلٌ، حكاهُ ابن جني.

قولُ الشافيةِ: "والضَّمِّ في نحوِ رُدُّهُ[(٥)]". هذا مذهبُ البصريين، ورأيُ الكوفيين جوازُ كسرِهِ وفتحِهِ أيضًا، نقلَهُ عنهم صاحبُ الإفصاحِ، وبِهِ جزمَ ثعلبٌ في فصيحِهِ، وابنُ مالك في التسهيلِ[(٦)]، وقالَ أبو حيان: إنَّهُ ظاهرُ[(٧)] قولِ سيبويهِ[(٨)]. ومشَى عليهِ في النزهةِ، وقالَ: إنَّ الفتحَ أرجحُ من الكسرِ[(٩)].

قولُها[(١٠)]: "وغُلِّطَ ثعلبٌ في جوازِ الفتحِ[(١١)]". قالَ أبو حيان رادًّا على مَنْ غلَّطَهُ[(١٢)]: ظاهرُ[(١٣)] قولِ سيبويهِ موافقةُ ما ذكَرَهُ ثعلبٌ.

قولُ الشافيةِ والنزهةِ والعبارةُ لها[(١٤)]: "والفَتحُ في[(١٥)] ومِنَ النَّاسِ أرجحُ من الكسرِ، عكسُ مِنِ ابْنِكَ[(١٦)]". (١٦٥/أ) فيهِ أُمورٌ:

الأول: قالَ أبو حيان: لا يختصُّ ذلكَ بلامِ التَّعريفِ، بل "ألِ" الزائدةُ ولامُ الذي ونحوُهُ كذلكَ.

الثاني: ذكَرَ في التسهيلِ: أَنَّ الكسرَ معَ اللَّامِ أثقلُ من الفتحِ معَ غيرِ اللَّامِ، فليسا في القلَّةِ على حدٍّ سواءٍ.

الثالث: ذكَرَ فيهِ أيضًا: أنَّ نونَ "من" قد تُحذَفُ معَ اللَّامِ[(١٧)]. قالَ أبو حيان: ولَهُ شرطٌ، وهوَ: أنْ تكونَ[(١٨)] اللَّامُ ظاهرةً غيرَ مدغمة فيما بعدَها[(١٩)]. وذكَرَ[(٢٠)] في شرحِ الكافيةِ: أَنَّ ذلكَ كثيرٌ في الشعرِ[(٢١)]. وأوردَ منهُ أبو حيان عدَّةَ شواهد، ثُمَّ قالَ: وهذا يدلُّ على جوازِ حذفِ نونِ

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٣.
(٣) وعبارته: ساقطة من ت.
(٤) التسهيل ٢٦٠.
(٥) شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٣.
(٦) التسهيل ٢٦٠.
(٧) ساقطة من د.
(٨) ينظر الارتشاف ١٤٨.
(٩) النزهة ١٢٨.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٣.
(١٢) في د: غلط، وهو وجه، وما أثبته أسد.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) قول الشافية والنزهة والعبارة لها: بياض في ق.
(١٥) ساقطة من ت، د.
(١٦) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٦. والنزهة ١٢٨
(١٧) المصدر السابق ٢٥٩.
(١٨) في الأصل، د: يكون، وهو تصحيف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٩) الارتشاف ١٤٧.
(٢٠) في ت: وذلك، وهو تحريف.
(٢١) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٩.

"من" لالتقائِها[1] بالألفِ واللّامِ جوازًا حسنًا سائغًا[2]، لا قليلاً كما قالَ ابنُ مالك، ولا مخصوصًا[3] بضرورةٍ كما ذكرَ ابنُ عصفور[4] وغيرُهُ من النحويين. قالَ: ولو تَتَبَّعْنا دواوينَ العربِ لاجتمعَ[5] من ذلكَ شيءٌ كثيرٌ، فكيفَ يجعلُ هذا قليلاً أو ضرورةً[6] ؟ بل هو كثيرٌ، ويجوزُ في سعةِ الكلامِ، وطالَمَا[7] بَنَى النحويونَ الأحكامَ على بيتٍ واحدٍ وبيتينِ، فكيفَ لا يُبنى جوازُ حذفِ نونِ "مِنْ" عندَ التقائِها بلامِ التّعريفِ الظاهرةِ، وقد جاءَ منهُ ما لا يُحْصَى[8] كثرةً[9]. انتهى.

(١) في ت: لا التقائها، وهو تحريف.
(٢) في ظ: شائعا.
(٣) في ر: ولا يخصها، وهو تحريف.
(٤) شرح الجمل ٢/٥٧٦.
(٥) في ت، ق: لا اجتمع، وهو تحريف.
(٦) في ق: في ضرورة، بزيادة: في.
(٧) في ظ: قال وطالما، بزيادة: قال.
(٨) في د: ما لا يحص، وهو وجه، وما أثبته أسد.
(٩) في ت، د: كثيرة، وهو وجه، وما أثبته أسد.

بابُ الابتداءِ [1]

كَذَا ترجَمَ في الشافيةِ[2]، ووضعَهُ بينَ باب[3] التقاءِ الساكنينِ وبابِ الوقف[4]، وهو أحسنُ من صنع[5] الألفيةِ، حيثُ ذكرَهُ في آخرِ مبحثِ الزيادةِ، وترجمَ عليهِ: (فصلٌ في زيادةِ همزةِ الوصلِ)[6]، وكذا صنعَ في الكافيةِ الكبرى، وزادَ في الترجمةِ: وتمييزها من همزةِ القطعِ[7]. ولم أخالفْ ترتيبَ الألفيةِ في هذهِ النُّكت، إلاَّ في هذا البابِ لأجلِ مناسبتِهِ لبابِ الوقفِ.

قولُ الألفيَّةِ والعبارةُ لها والشافية[8]:

وهو لفعْلٍ ماضٍ احْتَوَى على ... أكثَرَ من أربعة...[9]

أُورِدَ عليهِ: أنَّهُ يلزمُ منهُ أنْ تكونَ الهمزةُ في أَهراقَ إِهراقةً، وفي أَسطَاعَ إِسطاعةً[10] همزةَ وصلٍ، وليستْ[11] كذلكَ. قالَ السيد: ويمكنُ أنْ يجابَ: بأنَّ المرادَ أربعةُ حروفٍ أصليَّةٍ، وحينئذٍ فلا يردان؛ لأنَّ أصلَهُمَا أراقَ وأطاعَ.

قولُ الشافيةِ[12]: "وفي صِيَغِ أمْرِ الثُّلاثيِّ[13]". أَورَدَ عليهِ السيد وغيرُهُ: أَنَّهُ خاصٌّ بما سُكِّنَ[14] ثاني مضارعِهِ (وأمَّا ما تحرَّكَ ثاني مضارعه[15]) فأوَّلُ الأمرِفيهِ متحرِّكٌ، نحوُ: خَفْ[16] وقُلْ وبِعْ ورُدَّ، فكانَ ينبغي أنْ يقيِّدَهُ بذلكَ، وهذا قد يردُ على قولِ الألفيةِ:

"... وكذا أمرُ الثُّلاثي كاخْشَ وامْضِ(١٦٥/ب) وانْفُذَا[17]". وقد لا يردُ، لأنَّ المثالَ خصَّصَهُ، ومن عادتِه إعطاءُ الحكمِ بالمثالِ، وقد صرَّحَ بالتَّقييدِ في الكافيةِ الكبرى فقالَ:

كذاكَ[18] أمرٌ من ثلاثيٍّ إذا ... خالَفَ نَحْوَ قُمْ وبِعْ رُدَّ خُذَا[19]

قولُ الألفيَّةِ: "همزُ الْ كَذَا[20]". فيهِ أمرانِ:

الأوَّل: كيفَ يجتمعُ هذا معَ ما صحَّحَهُ في كتبِهِ في بابِ المُعَرَّفِ بأَداةِ التَّعريفِ، من أَنَّ "الْ" بجملتِها حرفُ تعريفٍ، وأنَّ همزتَها همزةُ قطعٍ لا همزةُ وصلٍ[21]؟

---

(١) باب الابتداء: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٠.
(٣) ساقطة من ق، د.
(٤) شرح الشافية ٢/ ٢١٠، ٢٧١.
(٥) في ر: وضع، وهو تحريف. وفي د: صنيع، وهو وجه.
(٦) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٧. (٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧١.
(٨) قول الألفية والعبارة لها والشافية: بياض في ق.
(٩) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٧. وشرح الشافية للرضي ٢/٢٥١.
(١٠) في ظ: استطاع استطاعة.
(١١) في ق: وليس.
(١٢) قول الشافية: بياض في ق.
(١٣) شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١، وفيه: صيغة، بدلا من: صيغ.
(١٤) في ظ: يسكن.
(١٥) وأما ما تحرك ثاني مضارعه: مكررة في ق.
(١٦) في ر، ظ: قف، وهو تحريف.
(١٧) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٧.
(١٨) في ت: كذلك.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٢.
(٢٠) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٨.
(٢١) ينظر التسهيل ٤٢. شرح العمدة ١٥٢. شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٤.

الثاني: زادَ في الشافيةِ التعرُّضَ لـ "أمِ" التي هي بدلٌ من "ألْ" في لغةِ طيِّئٍ. فقالَ: "وفي لامِ التَّعريفِ وميمِهِ[1]".

قولُ الألفيَّة[2]:

..... وَيُبْدَلُ مَدًّا[3] في الاسْتِفْهامِ أَوْ يُسَهَّلُ[4]

ظاهِرُهُ أَنَّهُمَا على حدٍّ سواءٍ، وليسَ كذلكَ، بلِ الأوَّلُ هو الأفصحُ، وقد صرَّحَ بِهِ في الشافيةِ[5]، وقالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ: "إبدالُها ألفًا هيَ اللغةُ المأخوذِ بِها في التِّلاوةِ[6] المرضيَّةِ[7]".

قول الشافية[8]: "إلاّ فيما بَعْدَ ساكنه ضَمَّةٌ أصليَّةٌ فإنَّها تُضَمُّ[9]". قالَ في شرحِ الكافيةِ: "فإنْ[10] زالتِ الضَّمَّةُ الّلازمةُ من الّلفظِ لاتِّصالِ محلِّها بياءِ المؤنَّثِ نحو: اغزِي، جازَ في الهمزةِ الوجهانِ، وأجودُهُما[11] الضَّمُّ[12]".

قولُها:[13] "وكذلكَ لامُ الأمرِ[14]". أيْ سكونُها[15] عارضٌ، يُفْهَمُ أنَّ الأصلَ فيها الكسرُ، وهوَ الذي مشَى عليهِ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ، وجزمَ[16] ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ: بأنَّ الأصلَ فيها السكونُ[17] وأنَّ سكونَها بعدَ الواوِ[18] والفاءِ رجوعٌ إلى الأصلِ ليؤمنَ دوامُ تقويتِهِ[19]. وقد بسطتُ الكلامَ على ذلكَ في حاشيةِ المغني.

قولُها[20]: "و﴿ثُمَّ لْيَقضُوا﴾[21]". ونَحْوُ أَنْ يُمِلَّ هو قَليلٌ[22]". إنْ جعلَ "قليلٌ" خبرًا عن الأمرينِ - وعليهِ شرحَ السيد وغيرُهُ - فهوَ معترضٌ، فإنَّ[23] أبا حيان أنكرَ على بدرِ الدين بن مالك وغيرِهِ مِمَّنْ قالَ ذلكَ، وقالَ: إنَّهُ قُرِئَ بِهِ في السبعةِ، وما قُرِئَ بِهِ فيها لا يوصفُ

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١.
(٢) قول الألفية: بياض في ق.
(٣) في ر: همزا. وفي ت: هذا، وكلاهما تحريف.
(٤) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٨.
(٥) شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١.
(٦) في ر: الثلاثة، وهو تحريف.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٤.
(٨) قول الشافية: بياض في ق.
(٩) شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١.
(١٠) في د: فاذا.
(١١) في ت: فأجودهما، وما أثبته أسد.
(١٢) في د: الضمان، وهو تحريف.ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٦.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢٦٩.
(١٥) في ر، س: بسكونها. وفي ت، د: لسكونها، كلاهما تحريف.
(١٦) في ت: وجزم به، بزيادة: به.
(١٧) في ق: لا السكون، بزيادة: لا.
(١٨) الواو: ساقطة من ت، س.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٤-١٥٦٥.
(٢٠) قولها: بياض في ق.
(٢١) الحج: ٢٩. وسكون اللام فيها هي القراءة المشهورة، وقرأ ورش وقنبل وأبو عمرو وابن عامر بكسر اللام. التيسير للداني ١٥٦. وينظر الحجة لابن خالوية ٢٥٢.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ٢/٢٦٩.
(٢٣) في د: بان.

بقليلٍ ولا ضعيف. قلتُ:[١] والأَوْلَى عندي في عبارةِ الشافيةِ أنْ يُجْعَلَ قولُهُ: "و﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾" معطوفًا[٢] على مدخولِ " شُبِّهَ"[٣] في قولِه: "وشُبِّهَ بِهِ أَهْوَ وأهْيَ وَثُمَّ لْيَقْضُوا[٤]". وتَمَّ الكلامُ هنا، ويُجْعَلَ قولُهُ: "ونحوُ أَنْ يُملَّ هُوَ "مبتدأً خبرُهُ قليلٌ، وبذلكَ يندفعُ الاعتراضُ. ولا شكَّ أَنَّ المصنفَ قصدَ ذلكَ[٥] لأمرينِ[٦]: أحدُهُمَا: أنَّهُ[٧] معدودٌ من أئمَّةِ القرَّاءِ، ولا يقولُ ذلكَ إمامُ قراءةٍ. والثاني: أنَّهُ زادَ فيهِ لفظةَ " نحوُ " للإشعارِ بالاستئنافِ والقطعِ عمَّا[٨] قبلَهُ، ولو أرادَ عطفَهُ (١٦٦/أ) كالذي قبلَهُ لقالَ: وأنْ يُملَّ هُوَ، لينساقَ ما تقدَّمَ، أو كانَ يزيدُ "نحوُ[٩] " قبلَ " ثُمَّ " فيقولُ: ونحوُ ثُمَّ[١٠] لْيَقْضُوا، للإشعارِ بأنَّهُ أوَّلُ الاستئنافِ، فلمَّا جاءَ بهذهِ العبارةِ، عُلِمَ أنَّ و[١١] ثُمَّ لْيَقْضُوا معطوفٌ، ونحوُ أنْ يُمِلَّ مستأنَفٌ[١٢]، ومتى تَخَيَّلَ أحدٌ أَنَّ الأَلفاظَ كلَّها متعاطفةٌ كانَ وهمًا فاحشًا، لأَنَّها[١٣] تكونُ حينئذٍ داخلةً في خبرِ "شُبِّهَ "فيكونُ قولُهُ: "قليلٌ "غيرَ منتظمٍ معَ شيءٍ قبلَهُ. ثُمَّ رأيتُ الجاربردي شرحَ على هذا الذي قَرَّرْتُهُ، فإنَّهُ بعدَ أَنْ أنهى الكلامَ على المشبَّهاتِ، قالَ: وأمَّا نحوُ أنْ يُمِلَّ هوَ فقليلٌ[١٤] "ففصلَهُ بـــ"أمَّا" وخصَّ القلَّةَ بِهِ وهيَ من[١٥] محاسنِهِ.

---

(١) قلت: بياض في ق.
(٢) في ر، ق، د، س، ظ: عطف. وفي ت: عطفا، وهو وجه.
(٣) في ظ: شبه به.
(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢٦٩.
(٥) في ت: بذلك، وهو وجه.
(٦) في د: الأمرين، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من د.
(٨) في ت، ق: على ما، وهو تحريف.
(٩) في د: لحق، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من ت. وفي د: لم، وهو تحريف.
(١١) الواو: ساقطة من ر.
(١٢) بعدها في د زيادة: ومشى عليه.
(١٣) في ق: لا، بدلا من: لأنها.
(١٤) شرح الشافية ١/١٦٨.
(١٥) ساقطة من د.

بابُ الوقفِ

قولُ الشافيةِ[1]: "الوقفُ قَطْعُ الكَلِمَةِ عَمَّا بعدَها[2]". قالَ شارحٌ: هذا الحدُّ غيرُ صحيحٍ، لأنَّهُ قد يوقَفُ على ما ليسَ بعدَهُ شيءٌ، ولا يصدقُ حينئذٍ قطعُ كلمةٍ عَمَّا بعدَها، إلاَّ إذا قِيلَ: قطعُ كلمةٍ عَمَّا بعدَها، إذا كانَ بعدَها شيءٌ. وأُجيبَ: بأنَّ كُلَّ كلامٍ يعرِضُ[3]، فإنَّهُ لا بُدَّ و[4] أَنْ يكونَ بعدَهُ كلامٌ آخرُ من جنسِهِ، أو من غيرِ جنسِهِ فإذا قُطِعَ الكلامُ عَمَّا بعدَهُ[5] كيفَ كانَ[6] يقالُ لَهُ وقفٌ.

قولُ الألفيَّةِ[7]: "تَنوينًا إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا[8]". وقول الشافيةِ[9]: "وإبدالُ الألفِ في المنوَّنِ المنصوبِ[10]". (قالَ ابنُ قاسمٍ: "يُستثنَى من المنوَّنِ المنصوبِ[11]) ما كانَ مؤنَّثًا بالتَّاءِ، فإنَّ[12] تنوينَهُ لا يبدَلُ بل[13] يحذفُ[14]". وقد أوردَهُ على الشافيةِ السيد والجاربردي[15]. قلتُ[16]: هذا[17] قد نَبَّهَا[18] عليهِ في أثناءِ البابِ، حيثُ قالَ في الألفيةِ: "في الوَقفِ تا تأنيثِ (الاسمِ هَا جُعِلْ[19]"، وفي الشافيةِ: "وإبدالُ تاءِ التأنيثِ[20]) الاسْميَّةِ هاءً[21]". فأَغنى ذلكَ عن استثنائِهِ هنا، والذي أَلجَأَ ابنُ قاسمٍ إلى ذلكَ أَنَّهُ رَأَى الناظمَ بادَرَ إلى ذِكْرِ هذا القيدِ هنا في كتابِهِ العمدةِ، فقالَ: "ما لم يُكُنْ تنوينًا يلي فتحةً ظاهرةً في غيرِ هاءِ تأنيثٍ، فيبدَلُ أَلِفًا[22]"، نَعَمْ، يردُ على الشافيةِ نحوُ: واهًا وإيهًا[23]، فإنَّ التنوينَ فيهِ يُبْدَلُ أَلِفًا، ولا يدخلُ في عبارتِهِ، لأَنَّهُ مبنيٌّ، فلا يُقالُ فيهِ منصوبٌ. ولا يَرِدُ ذلكَ على الألفيةِ لقولِهِ: "إِثْرَ فتحٍ[24]"، لأنَّ الفتحَ شاملٌ لفتحَةِ الإعرابِ وفتحةِ البناءِ، كما قالَ في شرحِ العمدةِ[25]. ويَرِدُ على الألفيةِ[26] أَنَّهُ لا بُدَّ من تقييدِهِ

---

(١) باب الوقف. قول الشافية: بياض في ق.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/٢٧١.

(٣) في ت: معرض، وهو تحريف.

(٤) الواو: ساقطة من ت.

(٥) في ر، ق، د، س: بعدها، وهو تحريف.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) قول الألفية: بياض في ق.

(٨) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧٠.

(٩) وقول الشافية: بياض في ق.

(١٠) شرح الشافية للرضي ٢/٢٧٩، وفيه: المنصوب المنون، بدلا من: المنون المنصوب.

(١١) من (قال..) إلى (.. المنصوب) ساقطة من ق.

(١٢) في ر: فانه.

(١٣) في ق: بل قد، بزيادة: قد.

(١٤) شرح الألفية ٥/١٥٦.

(١٥) ينظر شرح الشافية للجاربردي ١/١٦٨.

(١٦) قلت: بياض في ق.

(١٧) ساقطة من د.

(١٨) في د، ظ: نبهنا. ونبَّها يعني بها ابن مالك في الألفية وابن الحاجب في الشافية.

(١٩) الألفية ٧٢. شرح ابن عقيل ٤/١٧٦.

(٢٠) من (الاسم..) إلى (.. التأنيث) ساقطة من د.

(٢١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٨.

(٢٢) شرح العمدة ٩٦٦.

(٢٣) في ر: واياها.

(٢٤) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧٠.

(٢٥) شرح العمدة ٩٦٧.

(٢٦) ساقطة من د.

بغيرِ المقصورِ، كما قيَّدَهُ في العمدةِ بقولِهِ: (١٦٦/ب) "فتحةً ظاهرةً[١]"، وقالَ في شرحِها: "نبَّهْتُ بذلكَ على أنَّ[٢] الأَوْلَى في نحوِ: رأيتُ فتىً، أنْ يُعْتَقَدَ كونُ الألفِ الموقوفِ عليها، هيَ الألفُ التي تَعَذَّرَ[٣] فيها الإعرابُ، لا المبدَلَةُ من التنوينِ، (إذ لو كانتْ المبدَلَةَ من التنوينِ[٤]) لم تُمَلْ في[٥] "سُدًى[٦] " في قراءةِ حمزة والكسائي[٧]، ولم يعتدَّ بها رويًّا في قولِه[٨]:

فُقْتَ الوَرَى يا سَعْدُ حِلْمًا ونَدَى فليسَ لِي إلاَّ لديكَ مُبْتَغَى[٩]

وقالَ في شرحِ الكافيةِ: "لا يُوقَفُ على المقصورِ من الأسماءِ إلاَّ بألفٍ[١٠] منوَّنًا كانَ أوْ غيرَ منوَّنٍ، لكنْ في المنوَّنِ[١١] ثلاثةُ مذاهبَ: أحدُها: مذهبُ سيبويهِ، وهوَ الحكمُ عليهِ في الرَّفعِ والجَرِّ، بأنَّ تنوينَهُ محذوفٌ دونَ عوضٍ، وأَنَّ الوقفَ عليهِ على الألفِ التي[١٢] من نفسِ الاسمِ، والحكمُ عليهِ في النَّصبِ بأنَّ تنوينَهُ أُبدِلَ منهُ في الوقفِ ألفٌ، إجراءً لَهُ مُجْرَى الصَّحيحِ. ومذهبُ المازني: أَنَّ الألفَ الثابتةَ[١٣] في الوقفِ هي بدلٌ من التَّنوينِ، منصوبًا كانَ المقصورُ أو مرفوعًا أو مجرورًا.

وذكَرَ ابنُ بَرهان: أَنَّ مذهبَ أَبي عمرٍو والكسائي، أَنَّ الألفَ الموقوفَ عليها[١٤] في المقصورِ لا تكونُ[١٥] أبدًا[١٦] إلاَّ الألفَ التي هي[١٧] من نفسِ الاسمِ[١٨]، مرفوعًا كانَ أو مجرورًا أو منصوبًا. وهذا المذهبُ أقوى من غيرِهِ، ويقوِّيهِ[١٩] ثبوتُ الروايةِ بإمالَةِ الألفِ وقفًا، والاعتداد بِهَا رويًّا، وبدلُ التنوينِ غيرُ صالحٍ لذلكَ، وهذا الذي حَكَى[٢٠] ابنُ بَرهان عن أبي عمرو والكسائي، هو[٢١] اختيارُ السيرافي، وبِهِ أقولُ[٢٢]". انتهى. قالَ ابنُ قاسم: "وهذا الذي اختارَهُ المصنِّفُ معَ كونِهِ مخالفًا لمذهبِ سيبويهِ مخالفًا لِمَا عليهِ معظمُ النحويينَ، فإنَّهم ذَهَبُوا لِمَا ذهبَ

---

(١) شرح العمدة ٩٦٦. (٢) ساقطة من ت، د.
(٣) في ر: يتعذر، وهو وجه. وفي شرح العمدة ٩٦٨: يقدر.
(٤) من (إذا..) إلى (.. التوين) ساقطة من ق.
(٥) في ت: في نحو، وهو وجه. (٦) القيامة: ٣٦.
(٧) تنظر القراءة في التيسير للداني ١٥١. والاتحاف ٤٢٨.
(٨) بلا عزو في شرح العمدة ٩٦٨ — ٩٦٩.
(٩) شرح العمدة ٩٦٨ — ٩٦٩. (١٠) في ر: بالألف.
(١١) في ر، ق، س: النون. وفي د: التوين، كلاهما تحريف.
(١٢) ساقطة من د. (١٣) ساقطة من ت.
(١٤) في ت: عليه.
(١٥) في الأصل، ر، ت: لا يكون، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٦) في ت: إبدالا، بدلا من: أبدا، وهو تحريف.
(١٧) ساقطة من ت. (١٨) في ق: الأمر، وهو تحريف.
(١٩) في ر: وبقوله، وهو تحريف. (٢٠) ساقطة من ق.
(٢١) في ت، د: وهو، بزيادة: الواو.
(٢٢) شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤-١٩٨٤. وينظر الهمع ٢٠١/٦ — ٢٠٢.

إليهِ سيبويهِ[١]".

قولُ الشافيةِ[٢]: "**بخلافِ المرفوعِ والمجرورِ في الواوِ والياءِ على الأفصحِ**[٣]". قالَ شارحٌ: هذا غيرُ مستلزمٍ تمامَ المرادِ من[٤] بيانِ الوقفِ على النُّونِ من المرفوعِ والمجرورِ، فإنَّهُ لم يُنَبِّهْ على أكثر من أنَّهُ يوقَفُ على[٥] المُنَوَّنِ المرفوعِ والمجرورِ في غيرِ الأفصحِ بإبدال تنوينِه واوًا في الرَّفْعِ، وياءً في الجَرِّ، والأفصحُ خلافُ الإبدالِ، فيُتَوَهَّمُ بقاءُ التنوينِ، ولا يُدْرَى أيُحذَفُ[٦] أمْ لا؟ وأجابَ السيد: بأنَّ ذلكَ معلومٌ من قولِه: "فالإسكانُ المُجَرَّدُ في المتحرِّكِ[٧]".

قولُها[٨]: "**وقَلبُها**[٩] **وقلبُ كُلِّ ألفٍ**[١٠] **همزةً ضعيفٌ، وكذلكَ قَلْبُ الألفِ في نحوِ حُبْلَى همزةً**[١١]". قالَ السيد: في هذهِ العبارةِ نظرٌ، لأنَّ قولَهُ: "وقلبُ كلِّ ألفٍ" يُغني عن قولِهِ: "وقلبُها". وعن ذكْرِ(١٦٧/أ) الهمزةِ في قولِه: "وكذا قلبُ ألفِ نحوِ حُبْلَى همزةً". قالَ الجاربردي: "ويمكنُ أنْ يُقالَ عَدَلَ إلى هذهِ العبارةِ، لأنَّهُ لو اكتفى بقولِهِ: "وقلبُ كلِّ ألفٍ همزةً" لاحتملَ أنْ يتوهَّمَ متوهِّمٌ أنَّ المرادَ هيَ الألفُ التي تكونُ ثابتةً حالَ الوصلِ، وألفُ التنوينِ لم تكنْ ثابتةً في حالِ الوصلِ، ومنشأُ ذلكَ التَّوَهُّمِ استبعادُ أَنَّ التنوينَ إذا انقلبَ في الوقفِ ألفًا انقلبَت[١٢] الألفُ[١٣] بعدَ ذلكَ همزةً، وهو ظاهرٌ، وأيضًا لَمَّا كانَ يَذْكُرُ أنَّ ألفَ حُبْلَى ينقلبُ واوًا أو ياءً، كانَ يُتَوَهَّمُ أنَّهُ يختصُّ بهذا، ويخرجُ من قولِهِ: "كلُّ ألفٍ". فلذلكَ أفردَهَا بالذِّكْرِ[١٤]". انتهى.

قولُ الألفيَّةِ:

واحْذِفْ[١٥] لِوَقْفٍ في سِوى اضْطِرارِ صِلَةَ غَيرِ الفَتْحِ في الإضمارِ[١٦]

أورَدَ عليهِ ابنُ قاسم: "أَنَّهُ ذكرَ في التسهيلِ: أَنَّهُ قد يُحذَفُ ألفُ ضميرِ الغائبةِ منقولاً فتحُها إلى ما قبلَها اختيارًا[١٧]، كقولِ بعضِ طيِّئٍ: "والكرامةُ ذاتُ أكرَمَكُمُ[١٨] اللهُ بَهْ". قالَ: واستُشْكِلَ قولُهُ: "اختيارًا"، فإنَّهُ يقتضي القياسَ عليهِ، وهوَ قليلٌ[١٩]".

---

(١) شرح الألفية ١٥٦/٥، ١٥٨. وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/٢ - ٤٣٠
(٢) قول الشافية: بياض في ق.
(٣) شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢.
(٤) في ق: في، وهو تحريف.
(٥) في د: من، وهو تحريف.
(٦) في ت: حذف، وهو تحريف.
(٧) شرح الشافية للرضي ٢٧١/٢.
(٨) قولها: بياض في ق.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ٢٨٥/٢.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) في ت، د: انقلب، وكذا في شرح الشافية للجاربردي ١٧٤/١، وهو وجه.
(١٤) شرح الشافية ١٧٣/١ - ١٧٤.
(١٥) قول الألفية واحذف: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ١٧٠/٤.
(١٧) التسهيل ٣٢٨.
(١٨) في ت: أكرمك، وهو وجه
(١٩) شرح الألفية ١٥٨/٥.

قولُها[١]: "وغَيْرُ ذي التنوينِ بالعكسِ[٢]". قالَ ابنُ قاسم: "هذا غيرُ مُحَرَّرٍ[٣]، وتحريرُهُ أنْ يُقالَ: المنقوصُ غيرُ المنوَّنِ أربعةُ أنواعٍ: الأوَّلُ: ما سقطَ تنوينُهُ لدخولِ "ألْ". فهذا إنْ كان منصوبًا فهوَ كالصَّحيحِ، نحوُ: رأيتُ القاضِيَ، فيُوقَفُ[٤] عليهِ بإثباتِ الياءِ وجهًا واحدًا، وإنْ كانَ مرفوعًا نحوُ: هذا القاضِي، أوْ مجرورًا نحو: مررتُ بالقاضِي، ففيهِ الوجهانِ، والمختارُ الإثباتُ. الثاني: ما سقطَ تنوينُهُ للنداءِ نحو: ياقاضِي[٥]، فالخليلُ يختارُ فيهِ الإثباتَ، ويونس يختارُ فيهِ الحذفَ، ورجَّحَ سيبويهِ مذهبَ يونس[٦]؛ لأنَّ النداءَ محلُّ حذف، ورَجَّحَ غيرُهُ مذهبَ الخليلِ؛ لأنَّ الحذفَ مجازٌ، ولم يَكثُرْ فَرُجِّحَ بالكَثْرَةِ. الثالث: ما سقطَ تنوينُهُ لمنعِ الصرفِ، نحو: رأيتُ جوارِيَ، نصبًا، فيُوقَفُ عليهِ بإثباتِ الياءِ. الرابع: ما سقطَ تنوينُهُ للإضافةِ، نحوُ: قاضِي[٧] مكَّةَ، فإذا وُقِفَ عليهِ جازَ فيهِ الوجهانِ[٨] الجائزانِ في المنوَّنِ. قالَ: وقد عُلِمَ[٩] بما تقرَّرَ أنَّ كلامَ النَّاظمِ[١٠] معترَضٌ من وجهينِ: أحدُهُما: أنَّ عبارتَهُ شاملةٌ[١١] لهذهِ الأنواعِ. وليسَ حكمُهُمَا واحدًا. والآخرُ: أنَّهُ أطلقَ العبارةَ فشملَ المنصوبَ معَ أنَّهُ مُتَعَيِّنُ الإثباتِ كما ذكَرَ في الكافيةِ وشرحِها[١٢]". انتهى. وذلكَ واردٌ أيضًا على عبارةِ الشافيةِ[١٣]، وعندي أنَّهُ قد يُعتنَى[١٤] بالألفيةِ في دفعِ الاعتراضِ الثاني، ويُجْعَلُ قوله: "وغيرُ ذِي التنوين"، أيْ مِمَّا لَمْ يُنْصَبْ[١٥] حوالةً على البيتِ (١٦٧/ب) الذي قبلَهُ، ويكونُ قولُهُ في ذلكَ البيتِ ما لم يُنْصَبْ[١٦]، بيانًا لغرضِ[١٧] مسألةِ المنقوصِ بحالتيهِ، أي حالةِ التنوينِ وعدمِهِ، وأنَّ الحكمَ بجريانِ الوجهينِ في الحالتينِ مفروضٌ في غيرِ المنصوبِ منهما، غيرَ أنَّ الترجيحَ في الوجهينِ مختلفٌ، وأمَّا عبارةُ الشافيةِ، فإنَّهُ[١٨] لم يتعرَّضْ عندَ ذِكرِ المسألةِ لاستثناءِ النَّصبِ البتَّةَ، بلْ أطلقَ جوازَ الحذفِ، وأنَّ الإثباتَ

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧١.
(٣) في ق: مجرور، وهو تحريف.
(٤) في ر: ويوقف. وفي ت، ق: فيتوقف.
(٥) في ر، ت: يا قاض، وهو وجه.
(٦) ينظر قول الخليل ويونس في الكتاب ٤/١٨٤.
(٧) في ت: يا قاضي، بزيادة: يا.
(٨) ساقطة من د.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) في ق: المصنف، وهو وجه.
(١١) في الأصل وسائر النسخ: غير شاملة، بزيادة: غير، والتصحيح من شرح الألفية لابن قاسم.
(١٢) شرح الألفية ٥/١٦٢ – ١٦٣، وفيه: في الكافية، بدلا من: في الكافية وشرحها، بإسقاط: وشرحها. ينظرشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٧.
(١٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٠.
(١٤) في ت: يغتني، وهو تصحيف.
(١٥) في ر: ينتصب، وهو وجه.
(١٦) في ر: ينتصب، وهو وجه. ينظر الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧١.
(١٧) في د، س: بالغرض، وهو تحريف.
(١٨) في ق: فان، وهو تحريف.

أكثرُ في القاضِي عكسَ قاضٍ، (لكنَّهُ ذكَرَ في أوائلِ البابِ إبدالَ الألفِ في المنصوبِ المنوَّنِ[١]، وهذا يقيِّدُ قولَهُ هنا عكسَ قاضٍ[٢]). ولم يذكُرْ ما يقيِّدْ بِهِ الشَّقَّ الآخرَ لا هنا ولا في بقيةِ البابِ، (فهو واردٌ عليهِ لا محالةَ، وهوَ الإيرادُ الذي أُورِدَ على الألفيةِ، لكنْ عبارةُ الألفيةِ قَبِلَتِ[٣] الدَّفْعَ بالعنايةِ[٤])، وعبارةُ الشافيةِ لا تقبلُ ذلكَ. والحاصلُ أنَّ الإيرادَ على الشافيةِ أشدُّ؛ لأنَّهُ واردٌ عليها بالنسبةِ إلى كلٍّ مِنْ شقَّي المسألةِ، فأحدُ الشِّقَّينِ قَبِلَ الدَّفْعَ لتقدُّمِ ما يقيِّدُ بهِ أوَّلُ البابِ، فهوَ راجعٌ إلى الدَّفْعِ بالعنايةِ، والشَّقُّ الآخرُ لم يُتَصَوَّرْ فيهِ الدَّفْعُ بالكليَّةِ، وأمَّا الألفيةُ فلا إيرادَ عليها بالنسبةِ إلى الشَّقِّ الأوَّلِ أصلاً لتصريحه بالقيدِ في صورةِ المسألةِ، وإنَّما ورَدَ عليها بالنسبةِ إلى الشَّقِّ الثاني، وقد قَبِلَ الدَّفْعَ بالعنايةِ، وعبارةُ الكافيةِ الكبرَى:

وَقِـفْ علـى المنقوصِ[٥] غيرِ المُنْتَصِبْ ... مـنوَّنًا بحَـذْفِ يائِـهِ تُـصِبْ

وقَـدْ يُـبَاحُ الـرَّدُّ والْـزَمْهُ إذا ... ماعيـنُهُ أو فـاؤُهُ قـد أُخِـذَا

ولِـسِوَى المـنوَّنِ اجْعَـلْ عكـسَ ما ... لَـهُ وكالـصَّحيحِ مَنْـصُوبُهُمَا[٦]

قالَ في شرحِها: "لَمَّا كانَ هذا الإطلاقُ يُوهِمُ تناوِلَ المنصوبِ، نبّهتُ على ما يرفعُ ذلكَ الإيهامَ[٧] بقولي: وكالصَّحيحِ مَنْصُوبُهُمَا[٨]".

قولُ الألفيَّةِ والشافيةِ والعبارةُ لَها[٩]: "وإثباتُها في نحوِ يامُرِي اتِّفاقٌ[١٠]". أشارَا بذلكَ إلى ما حُذِفَ عينُهُ من المنقوصِ، وبقيَ عليهما ما حُذِفَ فاؤُهُ[١١]. وحكمُهُ كذلكَ، كما ذكَرَهُ في الكافيةِ والعمدةِ[١٢]، قالَ في شرحِ الكافيةِ: "وإنْ كانَ المنقوصُ محذوفَ العينِ كـ"مُرٍ" أوْ محذوفَ الفاءِ كـ"يَفٍ" عَلَمًا لم يُوقَفْ عليهِ إلاَّ بالرَّدِّ[١٣]". وفي شرحِ العمدةِ "أمَّا الذي حُذِفَ فاؤُهُ أوْ عينُهُ[١٤] فلا[١٥] يجوزُ أنْ يُوقَفَ عليهِ إلاَّ بإثباتِ الياءِ كـ"يَقِي" إذا سُمِّيَ بِهِ، ومُرِي[١٦]".

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٠. (٢) من (لكنه..) إلى (.. قاض) ساقطة من ق د.
(٣) في ت: قلبت، وهو تحريف. (٤) من (فهو..) إلى (.. بالعناية) ساقطة من د.
(٥) في الأصل وسائر النسخ: المنصوب، وهو تحريف، والتصحيح من شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٢.
(٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٨٢.
(٧) ساقطة من د. (٨) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٧.
(٩) قول الألفية والشافية والعبارة لها: بياض في ق.
(١٠) شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٠. والألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧١.
(١١) في ت: أشار، وما أثبته أنسب للسياق.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٢. شرح العمدة ٩٦٩.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٦.
(١٤) أو عينه: ساقطة من ت. وفي شرح العمدة: وعينه.
(١٥) في ق: ولا، الواو لا تجوز هنا لأن جواب: أمَّا، يكون متصلا بالفاء.
(١٦) شرح العمدة ٩٧٠ – ٩٧١.

قولُ الألفيَّة[1]: "وغَيْرَها[2] التَّأنيثِ من مُحَرَّكٍ... إلى آخرِه[3]". شَرْطُ جوازِ ما عدا السُّكونِ: أنْ تكونَ[4] الحركةُ غيرَ[5] عارضة كما قيَّدَهُ بذلكَ في العمدة[6]، قالَ في شرحِها: "فإنْ كانَ الموقوفُ عليهِ قَبْلَ الوقفِ ذا حركةٍ عارضةٍ فهوَ بمنزلةِ السَّاكنِ، فلا يُوقَفُ عليهِ إلاَّ (١٦٨/أ) بالسُّكونِ المحضِ كـ"يومئذٍ[7]"، واقتَرَبَتْ في "اقْتَرَبَتِ السَّاعةُ[8] [9] " وقد نَبَّهَ على ذلكَ في الشافية[10].

قولُهُمَا والعبارةُ للألفية[11]:

... أوقفْ مُضْعفَا ما لَيْسَ همزًا أَوْ عَليلا إنْ قَفَا
مُحَرَّكًا............................[12]

قال ابنُ قاسم: زِيدَ شرط رابع، وهوَ أنْ لا يكونَ منصوبًا منوَّنًا. قالَ[13]: وقد لا يحتاجُ إلى هذا الشرطِ، لأنَّ المنصوبَ المنوَّنَ إذا أُبدلَ تنوينُهُ ألفًا، لم يكنِ الحرفُ الذي قَبْلَ الألفِ موقوفًا عليهِ[14] حينئذٍ، بلِ الموقوفُ عليه إنَّما هوَ الألفُ، والكلامُ في أحكامِ الموقوفِ عليه[15]".

قولُ الألفيَّة[16]: "لِساكنٍ تَحرِيكُهُ لن يُحظَلاَ[17]". اعتُرِضَ بأنَّهُ يقتضي نقلَ الحركةِ إلى الواوِ والياءِ، وليسَ كذلكَ، بلْ حُكْمُهُمَا حكمُ الألفِ في منعِ النَّقلِ إليهما، فالأَوْلَى أنْ يقالَ: لساكنٍ[18] صحيحٍ، وبذلكَ عَبَّرَ في الشافية[19]. وقالَ ابنُ قاسم: "إنَّ عبارةَ الألفيةِ أَوْلَى، لأنَّها تشملُ الحرفَ المُدْغَمَ، فإنَّهُ يمتنعُ تحريكُهُ، فلا تنقلُ[20] إليهِ، ولا تَرِدُ[21] مسألةُ الواوِ والياءِ؛ لأنَّ الامتناعَ قد يكونُ للتَّعذُّرِ، وقد يكونُ للاستثقالِ[22] [23]".

---

(١) الألفية: ساقطة من ت.
(٢) قول الألفية وغيرها: بياض في ق.
(٣) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧٢.
(٤) ساقطة من ر.
(٥) ساقطة من ت، ق.
(٦) العمدة ٩٧٢.
(٧) آل عمران: ١٦٧.
(٨) القمر: ١.
(٩) شرح العمدة ٩٧٣.
(١٠) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٠١.
(١١) قولهما والعبارة للألفية: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧٣. وشرح الشافية للرضي ٢/٣١٤.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) شرح الألفية ٥/١٦٨.
(١٦) قول الألفية: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٧١. شرح ابن عقيل ٤/١٧٣.
(١٨) في د: الساكن، وهو تحريف.
(١٩) في ر: الكافية، وهو تحريف. وينظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٢١.
(٢٠) في ت: ينقل، وهو تصحيف.
(٢١) في ت: ولا يرد، وهو تصحيف.
(٢٢) في ر: للاستقلال، وهو تحريف.
(٢٣) شرح الألفية ٥/١٦٩ – ١٧٠.

تنبيهٌ[١]:

قالَ ابنُ قاسم: لجوازِ النَّقلِ شرطٌ رابعٌ، وهوَ: أنْ يكونَ المنقولُ منهُ صحيحًا، فلاَ يُنْقَلُ مِنْ نحوِ: غزو[٢] " وهذا واردٌ على الألفيةِ والشافيةِ معًا.

قولُ الشافيةِ والألفيَّةِ[٣]: "في الوَقْفِ تَا تأنيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ[٤]". قالَ في شرحِ الكافيةِ: "ويجوزُ عندي أن يُوقَفَ بالهاءِ على رُبَّتَ" و"ثُمَّتَ" قياسًا على قولِهِم في لاتَ: لاهْ[٥]".

قولُ الألفيَّةِ[٦]:

وليسَ حَتْمًا في ما كَعِ أوْ كَيَعِ مجزومًا.......[٧]

اقتصرَ على المحذوفِ الفاءِ، وحُكْمُ المحذوفِ العينِ مثلُهُ كـ"رَهْ، ولَمْ يَرَهْ[٨] " ذكرَهُ في العمدةِ وشرحِها[٩]، ونبَّهَ عليهِ في الشافيةِ[١٠]. قالَ ابنُ قاسم: فإنْ قلتَ: فهلْ تجبُ[١١] زيادةُ الهاءِ في: تَقَى يَتقِي في معنَى اتَّقَى يَتَّقِي[١٢]، لأنَّ تَقَى محذوفُ الفاءِ؟ (قلتُ: ظاهرُ التسهيلِ الوجوبُ، لأنَّهُ جَعَلَ الضَّابطَ أنْ تُحذَفَ عينُهُ أو فاؤُهُ[١٣]، وتَقَى[١٤] محذوفُ الفاءِ[١٥]). وظاهرُ قولِهِ في شرحِ الكافيةِ: ويجبُ إلحاقُ هذهِ الهاءِ في الوقفِ على ما كانَ من الأفعالِ على حرفٍ واحدٍ أو حرفينِ، أحدُهُمَا زائدٌ[١٦]. إنَّ زيادةَ الهاءِ لا تجبُ في نحوِ: لا تَتَّقِ، لأنَّهُ على ثلاثةِ أحرفٍ، ولكنَّ الأمرَ مندرجٌ في كلامِهِ، لأنَّهُ على حرفينِ، أحدُهُمَا زائدٌ. وقالَ أبو حيان: لم نجدْ نصًّا علَى[١٧] الوقفِ على هذهِ الكلمةِ، والذي يقتضيهِ النَّظرُ عندي[١٨] أنْ يكونَ الوقفُ بالهاءِ اختيارًا لا وجوبًا، لأنَّهُ إنْ حُذِفَتْ[١٩] فاؤُهُ، فإنَّ تاءَ الافتعالِ لازمةٌ للفعلِ، وهذا الحذفُ عارضٌ شاذٌّ، وليسَ بمطَّردٍ، فلا يُلْتَفَتُ إليهِ[٢٠]".

---

(١) تنبيه: بياض في ق.
(٢) شرح الألفية لابن قاسم ١٧١/٥.
(٣) قول الشافية والألفية: بياض في ق.
(٤) شرح الشافية للرضي ٢٨٨/٢. والألفية ٧٢. شرح ابن عقيل ١٧٦/٤.
(٥) شرح الكافية الشافية ورقة ١٥١.
(٦) قول الألفية: بياض في ق. وفي ظ: قول الشافية، وهو تحريف.
(٧) الألفية ٧٢. شرح ابن عقيل ١٧٧/٤.
(٨) في ظ: كرد ولم يرد) بدلا من: كره ولم يره، وهو تحريف.
(٩) شرح العمدة ٩٧٦، ٩٧٩.
(١٠) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢.
(١١) في ت، ق: يجب، وهو وجه.
(١٢) ينظر اللسان (وقي).
(١٣) ينظر التسهيل ٣٣٠.
(١٤) في ر: واتقى، وهو وجه. وفي شرح الألفية لابن قاسم: ويتقى.
(١٥) من (قلت..) إلى (.. الفاء) ساقطة من د.
(١٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) في ت، ق: حذف، وهو وجه.
(٢٠) شرح الألفية ١٧٧/٥ – ١٧٨.

قولُ(١٦٨/ب) الألفيَّةِ[1]: "و" مَا "في الاسْتفهامِ إنْ جُرَّتْ حُذف أَلِفُها........."[2]

قالَ ابنُ قاسم: "شرطُهُ: أنْ لا تُرَكَّبَ[3] معَ "ذا" فإنْ[4] رُكِّبَتْ معَها لم تُحْذَفِ الألفُ، نحوُ: على ماذا[5] تَلُومنِي. وقد أشارَ إليهِ في التسهيلِ[6]".

قولُ الألفيَّةِ والشافيةِ والعبارةُ لها[7]: "وجائزٌ في حَتَّامَهْ وإلاَمَهْ وعَلاَمَهْ[8]". قالَ في شرحِ الكافيةِ: "والوقفُ بالهاءِ أجودُ في[9] قياسِ العربيةِ[10]".

قولُ الألفيَّةِ[11]:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تحريكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ في المُدَامِ اسْتُحْسِنَا[12]

قالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ: هذا البيتُ مُعْتَرَضٌ من وجهينِ: أحدُهُمَا: أَنَّ قولَهُ: "وَوَصْلُهَا[13] بغيرِ تحريكِ بِنا أُدِيمَ "يقتضي أنَّ وصلَها بحركةِ الإعرابِ قد شذَّ أيضًا، لأنَّ الإعرابَ غيرُ تحريكِ بِنَا مدامٍ[14] إذْ هوَ يشملُ نوعينِ، تحريكَ البِنَا غيرِ المدامِ وتحريكَ الإعرابِ. والثاني: قولُهُ: "في المدامِ استُحْسِنَا[15] " يقتضي[16] مُوافقَةَ مَنْ أجازَ اتِّصالَها بحركةِ الماضِي، لأنَّها من التَّحريكِ المدامِ. قلتُ: أمَّا[17] الأوَّلُ فليسَ بلازمٍ، وأمَّا الثاني فظاهرُهُ اللُّزومُ، وقد استثناهُ في الكافيةِ[18] فقالَ: "مَا لَمْ يَكُ المبنيُّ فِعْلاً ماضِيا[19]".

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٧٢. شرح ابن عقيل ١٧٨/٤.
(٣) في ر: لا يتركب، وهو وجه.
(٤) في ت، د: فإذا.
(٥) على ما: ساقطة من د.
(٦) شرح الألفية ١٨٠/٥. وينظر التسهيل ٣٣٠.
(٧) قول الألفية والشافية والعبارة لها: بياض في ق.
(٨) شرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢. والألفية ٧٢. شرح ابن عقيل ١٧٨/٤.
(٩) في ت: من، وهو تحريف.
(١٠) شرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤.
(١١) قول الألفية: بياض في ق.
(١٢) الألفية ٧٢. شرح ابن عقيل ١٧٩/٤.
(١٣) في ر: ووصله، وهو تحريف.
(١٤) في ر: ملائم، وهو تحريف.
(١٥) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: استحسن.
(١٦) في ت: تقتضي، وهو تصحيف.
(١٧) في د: أن، وهو تحريف.
(١٨) شرح الكافية الشافية ١٩٩٨/٤.
(١٩) شرح الألفية ١٨٣/٥ – ١٨٤.

بابُ الإمَالةِ

قولُ الشافيةِ[١]: **"والصائرةُ ياءً مفتوحةً، نحوُ دَعَا وحُبْلَى**[٢]". قالَ السيد: لقائلٍ أنْ يقولَ: لو لم يذكُرْ حُبْلَى هنا لكانَ أَوْلَى[٣]، لأنَّ ألفَهَا منقلبةٌ عن ياءٍ.

قولُها[٤]: **"بخلافِ جَالَ وحَالَ**[٥]". قالَ السيد: لا حاجَةَ إلى قولِهِ ذلكَ، لأنَّهُ يُعْلَمُ من قولِهِ: "الصائرةُ ياءً[٦] مفتوحةً".

قولُ الألفيَّةِ[٧]: **"وهكَذا بَدَلُ عينِ الفعْلِ**[٨]". قالَ ابنُ قاسم: "مفهومُهُ أَنَّ بدلَ عينِ الاسمِ لا يُمَالُ[٩]، إذا كانَ عنْ[١٠] الياءِ، وهو ظاهرُ[١١] كلامِ سيبويهِ، وفي المفصَّلِ: أَنَّهُ يُمَالُ[١٢]". قلتُ[١٣]: وقد مشَى في الشافيةِ[١٤] على أنَّهُ يُمالُ تبعًا للمفصَّلِ[١٥]. وعبارةُ شرحِ الكافيةِ أصرحُ في المنعِ من عبارةِ الألفيةِ، فإنَّهُ قالَ: الألفُ المبدَلَةُ من عينٍ تُمَالُ باطِّرادٍ إنْ كانت[١٦] في[١٧] فِعْلٍ وكُسِرَ فاؤُهُ... إلى آخرِهِ[١٨]".

قولُ الألفيَّةِ[١٩]: **"كذاكَ تالِي الْياءِ**[٢٠]". **والشافيةِ**[٢١]: **"والياءُ إنَّما تُؤَثِّرُ قَبْلَها**[٢٢]". يَرِدُ عليهما[٢٣]: أَنَّها تؤثِّرُ إذا كانتْ بعدَ الألفِ أيضًا، كما ذكرَهُ[٢٤] في التسهيلِ والكافيةِ وشرحِها، بشرطِ أنْ تكونَ متَّصلَةً بها، نحوُ: بايَعَ[٢٥]. وعبارةُ الكافيةِ: "وقبلَ ياءٍ ألِفٌ تُمالُ أوْ بعدَهَا[٢٦]". وفي شرحِها: "ومن أسبابِ إمالةِ الألفِ تقدُّمُها على ياءٍ كـ"بايَعَ" أو تأخُّرُها[٢٧] عنها... إلى آخرِهِ[٢٨]". قالَ ابنُ قاسم: "ولم يذكُرْ سيبويهِ إمالةَ الألفِ للياءِ بعدَها، وذكرَها ابنُ الدَّهانِ وغيرُهُ[٢٩]".

---

(١) باب الإمالة. قول الشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ١١/٣.
(٣) في ر: الأولى، وهو تحريف.
(٤) قولها: بياض في ق.
(٥) شرح الشافية للرضي ٣/ ١١.
(٦) ساقطة من ق.
(٧) قول الألفية: بياض في ق.
(٨) الألفية ٧٢. شرح ابن عقيل ١٨٣/٤.
(٩) في ر، س: لا تمال. وكذا في شرح الألفية لابن قاسم ١٩١/٥.
(١٠) في ق: عن الهاء، بزيادة: الهاء.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) شرح الألفية ١٩١/٥.
(١٣) قلت: بياض في ق.
(١٤) ينظر شرح الشافية للرضي ١٠/٣.
(١٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٩.
(١٦) في ر: كان، وما أثبته أنسب للسياق.
(١٧) في ت: من، وهو تحريف.
(١٨) شرح الكافية الشافية ١٩٧١/٤-١٩٧٢.
(١٩) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ١٨٤/٤.
(٢١) والشافية: ساقطة من د.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ٩/٣.
(٢٣) في الأصل، ر، س، ق، ظ: عليه، وهو تحريف، وما أثبته من ت، د.
(٢٤) ساقطة من ق.
(٢٥) التسهيل ٣٢٥. وشرح الكافية الشافية ١٩٦٧/٤، ١٩٧٢.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ١٩٦٧/٤.
(٢٧) في ر، ق، د، س، ظ: تأخيرها، وهو وجه، وما أثبته أنسب
(٢٨) شرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤.
(٢٩) شرح الألفية ١٩٢/٥.

قولُ الشافيةِ[1]: "في نَحْوِ سَيَالٍ وشَيْبَانَ[2]". زادَ في الألفيةِ: "أو بحرفينِ مَعَ ها كَ - جَيْبَهَا أَدِرْ[3]". قالَ ابنُ قاسم: "ولم(١٦٩/أ) يقيِّدْهُ هنا ولا في الكافيةِ، وقيَّدَهُ في التسهيلِ بأنْ تكونَ الهاءُ ثانيةً[4]. وقيَّدَهُ غيرُهُ بأنْ لا يكونَ قبلَ الهاءِ[5] ضمَّةٌ، نحوُ: هذا جَيْبُها، فإنَّهُ لا يجوزُ فيهِ[6] الإمالةُ[7]". قلتُ[8]: وقد مشَى على[9] هذينِ القيدينِ السيد ركن الدين، فقالَ: أو بحرفينِ ثانيهما هاءٌ وأوَّلُهُمَا غيرُ مضمومٍ.

قولُ الشافيةِ والألفيَّةِ[10]:

... وفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ[11]

قالَ ابنُ قاسم: "لم يذكُرْ في الكافيةِ وشرحِها إمالَةَ نحوِ: دِرْهَمَاكَ. وذكَرَ إمالةَ نحوِ: أنْ يَضْرِبَهَا[12]. وذكَرَ سيبويه إمالةَ نحوِ: أنْ يضْرِبَهَا[13]، عَنْ ناسٍ[14] كثيرٍ من العربِ[15]، وقالَ صاحبُ المفصَّلِ: وأمَّا قولُهُم: يريدُ أنْ ينزَعَهَا ويضْرِبَهَا فشاذٌّ، والذي سوَّغَهُ أنَّ الهاءَ خفيَّةٌ[16]، فلم يعتدَّ بها[17]". قالَ ابنُ قاسم: ثُمَّ إنَّ النَّاظمَ أطلقَ في قولِهِ: "وفَصْلُ الْهَا"، وقيَّدَهُ[18] غيرُهُ بأنْ لا يَنْضَمَّ ما قبلَها، فإنَّهُ لا يُمالُ كما تقدَّمَ مثلُهُ في الياءِ[19]".

قولهما والعبارة للألفية[20]:

وَحَرفُ الاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ[21] كَسْرٍ أَوْ يَا... إلى آخرِهِ[22]

قالَ ابنُ قاسم: "هذا تصريحٌ[23] بأنَّ حرفَ الاستعلاءِ والرَّاءَ غيرَ المكسورةِ تمنعُ[24] الإمالةَ

---

(١) قول الشافية: بياض في ق. (٢) شرح الشافية للرضي ٩/٣.
(٣) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ١٨٤/٤، وفيهما: بحرف أو، بدلا من: أو بحرفين.
(٤) التسهيل ٣٢٥. (٥) في د: قبلها، بدلا من: قبل الهاء، وهو وجه.
(٦) في ر: فيه الا، بزيادة: إلا. (٧) شرح الألفية ١٩١/٥.
(٨) قلت: بياض في ق. (٩) في ق: عليه، وهو تحريف.
(١٠) قول الشافية والألفية: بياض في ق.
(١١) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ١٨٥/٤. وشرح الشافية للرضي ٤/٣.
(١٢) شرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤. (١٣) في ر: يضرباها.
(١٤) في ر: أناس، وكذا في شرح الألفية لابن قاسم ١٩٣/٥، وهو وجه.
(١٥) الكتاب ١٢٣/٤. (١٦) في ت، ق، د، ظ: خفيفة، وهو تحريف.
(١٧) شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٩. (١٨) في ت: وقيد.
(١٩) شرح الألفية ١٩٣/٥.
(٢٠) قولهما والعبارة للألفية: بياض في ق.
(٢١) ساقطة من ر.
(٢٢) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ١٨٥/٤. وشرح الشافية للرضي ١٤/٣.
(٢٣) في ت: الصريح، وهو تحريف.
(٢٤) في ت: يمنع.

إذا كانَ سببُهَا ياءً ظاهرةً، وقد صرَّحَ بذلكَ في الكافيةِ والتسهيلِ ولم يمثِّلْهُ[١]. وقولُ الزَّمخشري: إنَّ حرفَ الاستعلاءِ في غيرِ بابِ طابَ وخافَ، مانعٌ من الإمالةِ[٢]، ظاهِرٌ في موافقتِه. وقالَ أبو حيان: لم نجدْ[٣] ذلكَ في الياءِ، وإنَّما يمنعُ معَ[٤] الكسرةِ فقط[٥]".

قولُ الشافيةِ[٦]: "**مانِعٌ قَبْلَهَا**[٧]". محلُهُ ما لم ينكسِرْ أوْ يُسَكَّنْ بعدَ كسرةٍ كما ذكرَهُ في الألفيةِ[٨] ونبَّهَ عليهِ السَّيِّدُ.

قولُها[٩]: "**وَتَغْلِبُ المكسُورةُ بَعْدَهَا المُسْتعلِيةَ وغَيرَ المكسورةِ**[١٠]". قالَ السيد: في عبارتِهِ نظرٌ، لأنَّها تُوهِمُ أنَّ الرَّاءَ المكسورةَ بعدَ الألفِ تغلبُ[١١] المستعليةَ[١٢] (بعدَها كما تغلبُها وهيَ قبلَ الألفِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّ الرَّاءَ المكسورةَ لا تغلبُ المستعليةَ[١٣]) بعدَ الألفِ فإنَّهُ لا يُمالُ نحوُ: فارقٍ[١٤] ومفاريقَ[١٥]، ولو قالَ: وتَغْلِبُ[١٦] المكسورةُ بعدَ الألفِ المستعليةَ[١٧] قبلَها وغيرَ المكسورةِ، لكانَ أصوبَ.

قولُ الألفيَّةِ[١٨]: "**ولا تُمِلْ لِسَبَبٍ لم يَتَّصِلْ**[١٩]". قالَ ابنُ قاسم: "يُستثنَى من ذلكَ ألفُ "هَا" التي هيَ[٢٠] ضميرُ المؤنَّثِ في نحوِ: لم يضرِبْهَا، وأدِرْ جَيْبَهَا، فإنَّها قد أُمِيلَتْ لسببٍ منفصلٍ، أيْ في كلمة أُخرى. قالَ وذكَرَ غيرُ[٢١] المصنِّفِ أَنَّ الكسرةَ إذا كانتْ منفصلةً عن الألفِ فإنَّها قد تُمالُ لأجلِها الألفُ وإنْ كانتْ أضعفَ من الكسرةِ التي(١٦٩/ب) معَها في الكلمةِ. قالَ سيبويهِ: وسمعناهم يقولونَ: لِزَيْدٍ مالٌ، فأَمَالُوا الكسرةَ، فشبَّهوهُ بالكلمةِ الواحدةِ[٢٢]. فليسَ كلامُ المصنِّفِ على عمومِهِ[٢٣]".

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٦٨. والتسهيل ٣٢٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥٩.

(٣) في ق: لم يحذف، وهو تحريف.

(٤) في د: في، وهو تحريف.

(٥) شرح الألفية ٥/ ١٩٤.

(٦) قول الشافية: بياض في ق. وفي د: قولها الشافية، وهو تحريف.

(٧) شرح الشافية للرضي ٣/١٤.

(٨) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ٤/١٨٦.

(٩) قولها: بياض في ق.

(١٠) شرح الشافية للرضي ٣/٢٠.

(١١) في ت، ق، د: تقلب، وهو تحريف.

(١٢) في د: المستعملة، وهو تحريف.

(١٣) من (بعدها..) إلى (.. المستعلية) ساقطة من د.

(١٤) في ق: مفارق، وهو وجه.

(١٥) في د: ومفارق، وهو وجه.

(١٦) في ت: وتقلب، وهو تحريف.

(١٧) في د: المستعملة، وهو تحريف.

(١٨) قول الألفية: بياض في ق.

(١٩) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ٤/١٨٨.

(٢٠) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: من.

(٢١) في ر: عن، وهو تحريف.

(٢٢) ينظر الكتاب ٤/١٢٣.

(٢٣) شرح الألفية ٥/١٩٨.

قولُ الشافيةِ والألفيَّةِ[١]: "ولا تُمِلْ ما لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا[٢]". يُستثنَى منهُ ما عَرَضَ بناؤُهُ، نحوُ: يا فَتَى، والفعل الماضي فإنَّهُ يُمالُ معَ أنَّهُ[٣] غيرُ متمكِّنٍ[٤].

قولُهُمَا والعبارةُ للألفيةِ[٥]:

والْفَتْحَ قبلَ كسرِ راءٍ في طَرَفْ أمِلْ.........[٦]

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسم: "شرطُ[٧] أنْ تكونَ[٨] الفتحةُ قبلَ راءٍ، وظاهرُهُ[٩] أنَّ مرادَهُ أنْ تكونَ متَّصِلَةً كما مثَّلَ، فَعَلَى هذا لو فُصِلَ بينهما لم تُمَلْ، وليسَ ذلكَ على إطلاقِهِ، بلْ فيهِ تفصيلٌ، وهوَ أَنَّ الفاصلَ بينَ الفتحةِ والرَّاءِ إنْ كانَ مكسورًا أوْ ساكنًا غيرَ ياءٍ فهوَ مغتفرٌ[١٠]، وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ مَنَعَ الإمالةَ، فَتُمَالُ[١١] الفتحةُ في نحوِ: "أشِر"، وفي نحوِ: "عَمْرٍو[١٢]" لا في نحوِ: "بُجَيْرٍ[١٣]". نصَّ على ذلكَ سيبويه، ونبَّهَ النَّاظمُ على ذلكَ في بعضِ نسخِ التسهيلِ[١٤]، وشَرَطَ أنْ تكونَ[١٥] لامًا، و[١٦] ليسَ اشتراطُ ذلكَ بصحيحٍ، فإنَّ سيبويهِ قد[١٧] ذكَرَ[١٨] إمالةَ فتحة الطَّاءِ في قولِهِم: "رأيتُ خَبَطَ رِياحٍ[١٩]". وذكَرَ غيرُهُ أَنَّهُ يجوزُ إمالةَ فتحةِ العينِ في نحوِ: العَرِدِ[٢٠]، ولعلَّهُ إنَّما خصَّ الطَّرفَ[٢١] لكثرةِ ذلكَ فيهِ[٢٢]".

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "أهملَ من شروطِ إمالةِ الفتحةِ لكسرةِ الرَّاءِ شرطينِ: أنْ لا تكونَ[٢٣] على ياءٍ، نحو: الغِيَرِ، وأنْ لا يكونَ بعدَ الرَّاءِ حرفُ استعلاءٍ، نحوُ: مِنَ الشَّرقِ، فإنَّهما لا يمالانِ. نصَّ على ذلكَ سيبويهِ[٢٤]".

---

(١) قول الشافية والألفية: بياض في ق. و: والألفية: ساقطة من ت.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢٦/٣. والألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ١٨٩/٤.
(٣) مع انه: ساقطة من ت.
(٤) في د: المتمكن، وهو تحريف.
(٥) قولهما والعبارة للألفية: بياض في ق.
(٦) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ١٨٩/٤. وشرح الشافية للرضي ٢٨/٣.
(٧) في ق: بشرط، بزيادة: الباء.
(٨) في ر، د: يكون، وهو وجه.
(٩) في ظ: فظاهره، وهو وجه.
(١٠) في د: معتبر، وهو تحريف.
(١١) في د: فمثال، وهو تحريف.
(١٢) في الأصل: عمير. وفي ت، ر، ظ: عمر، وما أثبته من ق، د، س.
(١٣) في ت، ق، ظ: غير، وهو تحريف.
(١٤) التسهيل ٣٢٧.
(١٥) في ق: لا تكون، بزيادة: لا. وفي د: يكون.
(١٦) الواو: ساقطة من د.
(١٧) ساقطة من ر.
(١٨) في ر: يذكر. وفي د: بدل، وهو تحريف.
(١٩) ينظر الكتاب ١٤٣/٤.
(٢٠) في ق: التجرد، وهو تحريف. والعرد: الشديد من كل شيء. اللسان (عرد).
(٢١) في ق: الطرفة، وهو تحريف.
(٢٢) شرح الألفية ٢٠٣/٥ – ٢٠٤.
(٢٣) في ر: لا يكون.
(٢٤) شرح الألفية ٢٠٤/٥. وينظر الكتاب ١٤١/٤، ١٤٤.

قولُهُمَا والعبارةُ للشافيةِ[١]: "وقد يُمالُ ما قبلَ هاءِ التَّأنيث[٢]". كذا ما قبلَ هاءِ المبالغةِ ونحوِها كــ"علاَّمة"، نبَّهَ عليه ابنُ قاسم[٣]. ونبَّهَ في الشافيةِ على أنَّ ذلكَ يحسنُ[٤] في نحوِ: رَحْمَةٍ، ويقبُحُ في الرَّاءِ نحوُ: كُدْرَةٍ، ويتوسَّطُ في الاستعلاءِ نحو: حِقَّةٍ[٥]، وذلكَ فائدةٌ زائدةٌ على الألفية.

قولُ الألفيَّة[٦]: "إذا ما كانَ غيرَ ألف[٧]". قالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ: لا حاجةَ إلى هذا القيدِ لأنَّ كلامَهُ فيما كانَ مفتوحًا وهو قبلَ الهاء، والألفُ لا تقبلُ الفتحةَ. قلتُ: هو[٨] كذلك، ولكنْ نبَّهَ على منعِ إمالةِ الألفِ، لِئَلاَّ يُتَوهَّمَ أنَّ هاءَ التَّأنيثِ تسوِّغُ إمالةَ الألفِ[٩] كما تسوِّغُ إمالةَ الفتحة[١٠]".

تنبيهٌ[١١]:

بابُ الإمالةِ وبابُ الوقفِ ساقطانِ من النزهةِ والشذورِ، وقد ذكَرَ بابَ الوقفِ وحدَهُ في (١٧٠/أ) الجامعِ[١٢]، معَ أنَّهُ نَحْوٌ فقط، ليسَ فيهِ شيءٌ من أبوابِ التَّصريفِ فكأنَّهُ عندَهُ من عِلْمِ النَّحوِ. وكذا صنَعَ ابنُ مالك في العمدةِ[١٣]، إلاَّ أنَّهُ ذكَرَ فيها من أبوابِ التَّصريفِ بابَ التثنيةِ والجمعِ السالمِ، وبابَ جمعِ التَّكسيرِ، وبابَ التَّصغيرِ، وبابَ النَّسبِ[١٤].

(١) قولهما والعبارة للشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢٤/٣. والألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ١٩٠/٤.
(٣) شرح الألفية ٢٠٦/٥.
(٤) في ر: تحسن، وهو تصحيف.
(٥) شرح الشافية للرضي ٢٤/٣.
(٦) قول الألفية: بياض في ق.
(٧) الألفية٧٣. شرح ابن عقيل ١٩٠/٤.
(٨) في: وهو، وهو وجه.
(٩) في ق: الإمالة أما الألف، بدلا من: إمالة الألف، وهو تحريف.
(١٠) شرح الألفية ٢٠٦/٥ – ٢٠٧.
(١١) تنبيه: بياض في ق.
(١٢) الجامع الصغير ١١٠.
(١٣) شرح العمدة ٩٦٦.
(١٤) ينظر شرح العمدة ٩٠٢، ٩٠٦، ٩١٠، ٩١٦، ٩٤٦، ٨٨٢.

بابُ التَّصريفِ

قولُ الشافيةِ[1]: "التَّصريفُ: عِلْمٌ بأُصُولٍ يُعْرَفُ بِها أحوالُ أَبنيةِ الكَلِمِ الَّتي ليستْ بإعراب[2]". فيه أمورٌ:

الأَوَّلُ[3]: أُوردَ عليهِ: أَنَّهُ يخرجُ عن هذا الحدِّ أكثرُ أبوابِ التَّصريفِ، وذلكَ لأنَّ التَّصريفيَّ يبحثُ عن أصولٍ يُعْرَفُ نفسُ أبنيةِ الماضِي والمضارعِ والمصدرِ والأمرِ والصِّفاتِ، ولا يلزمُ من معرفةِ أحوالِ الأبنيةِ معرفةُ نفسِ الأبنيةِ، وقد يبحثُ عن أصولٍ يُعْرَفُ بها[4] أحكامٌ لا تَعَلُّقَ[5] لها لا بنفسِ الأبنيةِ ولا بأحوالِها، كالوقفِ والقلبِ والإسكانِ وتجاورِ السَّاكنينِ والإدغامِ وتخفيفِ الهمزةِ في الآخرِ، وهذهِ الأشياءُ لا تَعَلُّقَ لها بنفسِ الأبنيةِ ولا بأحوالِها، لأَنَّهُ[6] لا[7] تعتبرُ[8] في بناءِ الكلمةِ حالاتُ[9] الحرفِ الأخيرِ، بخلافِ ما إذا كانتْ في غيرِ الأخيرِ[10]، فإنَّها حينئذ من أحوالِ الأبنيةِ. وأجيبَ عن الأَوَّلِ: بأنَّ الماضِي والمضارعَ وغيرَها أحوالٌ عارضةٌ (للأبنيةِ، مثلاً إذا قلتَ: طَلَبَ ماضٍ[11]، فقولُكَ: طَلَبَ بناءٌ، وماضٍ حالةٌ عارضةٌ[12]) لَهُ كالقلبِ والإدغامِ العارضينِ لقالَ، فالمرادُ من الماضي والمضارعِ والمصدرِ مفهوماتُها لا ما صدقتْ عليهِ. وعن الثاني: إنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّهُ لا يقالُ لأحوالِ الحرفِ الأخيرِ إنَّها حالاتُ الأبنيةِ، لأنَّهُ يُطْلَقُ على أحوالِ بعضِ الشَّئِ أنَّها أحوالُ ذلكَ الشَّئِ. قالَ السيد عبد الله: "وبهذا سَقَطَ اعتراضُ مَنْ قالَ: إنَّهُ لا حاجةَ إلى قولِهِ: "ليستْ بإعرابٍ " بناءً على أنَّهُ لا تعتبرُ[13] في بناءِ الكلمةِ حالاتُ الحرفِ الأخيرِ[14]". وقالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِهِ: "إنَّما قلتُ: "بأحوالٍ" ولَمْ أَقُلْ بأبنيةٍ كما قالَ بعضُهُم، لِئَلاَّ يَرِدَ أحكامُ الوقفِ، وبعضُ أحكامِ الإدغامِ، وبعضُ أحكامِ التقاءِ السَّاكنينِ، فإنَّها من التَّصريفِ ولا ترجعُ إلى أبنيةِ الكلمةِ، لأنَّ الوقفَ على "زَيد" بالسُّكونِ أو بالرَّوْمِ[15] أو بالإشمامِ، ولَمْ يضرِبِ الرَّجلَ، واضْرِبْ بكرًا، لا يرجعُ إلى عِلْمٍ ببناءِ كلمةٍ[16]. قالَ: ولَمَّا كانَ قولُهُ: "يُعْرَفُ بها أحوالٌ " يدخلُ

---

(١) باب التصريف. قول الشافية: بياض في قول. وقول الشافية: ساقطة من د.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/١ وفيه: تعرف، بدلا من يعرف، وكلاهما وجه.

(٣) ينظر هذا الأمر في شرح الشافية للسيد عبد الله النقرة كار ٥/٢.

(٤) في ت: تعرف، وهو وجه.

(٥) في ق: لا تتعلق، وهو تحريف.

(٦) في د: لأنها، وهو تحريف.

(٧) ساقطة من د.

(٨) في ت، ظ: يعتبر، وهو وجه.

(٩) في ت: وحالات، بزيادة: الواو.

(١٠) في ق: الآخر، وما أثبته أسد.

(١١) في ر: ماضي، بإثبات الياء.

(١٢) من (للأبنية..) إلى (.. عارضة) مكررة في د.

(١٣) في ت: لا يعتبر، وهو وجه. وفي ق: لا تغتفر، وهو تحريف.

(١٤) شرح الشافية ٥/٢.

(١٥) في ر: باللزوم، وهو تحريف.

(١٦) في ر: الكلمة، وهو وجه. وفي ت: كلمته. وفي د: كلمتيه، وكلاهما تحريف.

فيهِ علمُ الإعرابِ، لأنَّ البنيةَ تكونُ على حالٍ باعتبارِهِ، أخرجَ[١] عِلْمَ الإعرابِ(١٧٠/ب) بقولِهِ: "التي ليستْ بإعرابٍ". انتهى. قالَ أبو حيان: "وما قالَهُ[٢] ليسَ بشيءٍ، لأنَّ التَّصريفَ إنَّما هو علمٌ بأحكامِ الكلمةِ حالةَ الإفرادِ دونَ حالةِ التَّركيبِ. (وما ذكَرَهُ من الوقفِ بالرَّومِ[٣] أو بالإشمامِ[٤]، إنَّما يكونُ حالةَ التَّركيبِ[٥]) لا حالةَ الإفرادِ، لأنَّهُ لا يُرامُ ولا يُشَمُّ إلاَّ بإشارةٍ للحركةِ، وذلكَ لا يكونُ إلاَّ في التَّركيبِ، وكذلكَ لَمْ يَضْرِبِ الرَّجُلَ، واضرِبْ بكرًا، إنَّما ذلكَ من الأحكامِ التَّركيبيَّةِ، فليسَ من علمِ التَّصريفِ. قالَ[٦]: وما ذكَرَهُ آخرًا بناءً على أنَّ التَّصريفَ كلُّ ما لا[٧] يرجعُ إلى الإعرابِ، وليسَ كذلكَ، بلْ هوَ مختصٌّ بالأحكامِ التي تلحقُ الكلمةَ حالةَ الإفرادِ قبلَ جعلِها جزءَ[٨] كلامٍ، وعلى ذلكَ بَنَى أصحابُنا الكلامَ في التَّصريفِ. قالَ: فالحاصلُ أنَّ أحكامَ الكلمةِ على قسمينِ: قسمٌ يلحقُها حالةَ التَّركيبِ، وقسمٌ حالةَ الإفرادِ ، فالأوَّلُ: نوعانِ: نوعٌ[٩] إعرابيٌّ[١٠] (ويُسَمَّى عِلْمَ الإعرابِ، ونوعٌ غيرُ إعرابيٍّ[١١])، وربَّما يُسمَّى معَ الأوَّلِ[١٢] عِلْمَ الإعرابِ تغليبًا لأحدِ القسمينِ. والثاني نوعانِ أيضًا: نوعٌ تتغيَّرُ فيهِ الصِّيغةُ[١٣] لاختلافِ المعاني[١٤]، نحو: ضَرْبٍ[١٥] ويضرِبُ[١٦] وتَضارَبَ[١٧] واضطرَبَ[١٨]، وكالتَّصغيرِ والتَّكسيرِ وبناءِ الآلاتِ[١٩] وأسماءِ المصادرِ وغيرِ ذلكَ، وهذا جرَتْ عادةُ النُّحاةِ بذِكْرِهِ قبلَ عِلْمِ التَّصريفِ وإنْ كانَ منهُ. وقسمٌ تتغيَّرُ فيهِ الكلمةُ لا[٢٠] لاختلافِ المعاني، كالنَّقصِ[٢١] والإبدالِ والقلبِ والنَّقلِ وغيرِ ذلكَ". انتهى. وقالَ اليزدي[٢٢]: "ما ذكَرَهُ المصنِّفُ فيهِ نظرٌ، لأنَّ معرفةَ الأبنيةِ

---

(١) في الأصل: ليخرج. وفي ت: إخراج، كلاهما تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢) في ق: ما قاله، بإسقاط: الواو. وفي ت: وما قالاه، وهو تحريف.
(٣) في ر: باللاروم، وهو تحريف.
(٤) في ت، ق، ظ: أو الإشمام، وهو وجه.
(٥) من (وما ذكره..) إلى (.. التركيب) ساقطة من د.
(٦) في ر: وقال، وهو وجه. (٧) لا: ساقطة من ق.
(٨) في د: آخر، وهو تحريف. (٩) في ق: نوعي، وهو تحريف.
(١٠) في د: إعراب. وما أثبته أنسب للسياق.
(١١) من (ويسمى..) إلى (.. اعرابي) مكررة في ق.
(١٢) في د: الأولى، وهو تحريف. (١٣) في ت: الصفة، وهو تحريف.
(١٤) في د: المباني، وهو تحريف. وفي ق: في المعاني، بزيادة: في.
(١٥) في ر: واضرب.
(١٦) في الأصل، ر، ت، ق، د: ضرب. وفي ظ: تضرب، وما أثبته من س.
(١٧) في ت، ق: ويضارب. (١٨) في ر: وإضراب. وفي ق: واضرب.
(١٩) في ت: إلا في، بدلا من: الآلات، وهو تحريف.
(٢٠) لا: ساقطة من ت. وفي د: إلا، وهو تحريف.
(٢١) في ت: كالبعض، وهو تحريف.
(٢٢) هو خضر اليزدي، شرح شافية ابن الحاجب وفرغ منه سنة ٧٢٠هـ. إيضاح المكنون ٢/٣٨.

وأحوالَ الأبنيةِ كلتاهما(١) مقصودتانِ في علمِ التَّصريفِ، إذ علمُ التَّصريفُ(٢) ليسَ مقصورًا(٣) على معرفةِ أحوالِ الأبنيةِ حتَّى إذا ذُكِرَتِ الأحوالُ فقط، يتمُّ الحدُّ، بلْ معرفةُ نفسِ الأبنيةِ أيضًا من التَّصريفِ كمعرفةِ الماضي والمستقبلِ والأمرِ والنَّهيِ والفاعلِ والمفعولِ وغيرِ ذلكَ، وكما يقالُ: كلُّ اسمٍ رباعيٍّ فجمعُهُ على زِنَةِ فَعَالِلٍ، وكلُّ ما كانَ الماضي على زِنَةِ أَفْعَلَ كانَ مصدرُهُ على زِنَةِ إِفْعَالٍ، والمصدرُ الميميُّ من غيرِ الثلاثيِّ على زِنَةِ مَفْعُولٍ وغيرُ ذلكَ مِمَّا يطولُ ذِكْرُهُ، فإنَّ مِثْلَ ذلكَ كلُّهُ من أبوابِ التَّصريفِ وليسَ راجعًا إلى معرفةِ أحوالِ الأبنيةِ، بل إلى معرفةِ نفسِ الأبنيةِ، فثبتَ(٤) أنَّ قولَهُ: "أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ" ليسَ بشاملٍ أيضًا لخروجِ(٥) أكثرِ أبوابِ التَّصريفِ عن الحدِّ كما تَرَى. ويشهدُ على ارتكابِهِ هذا(٦) الخطأَ قولُهُ: "بعضُ أحكامِ الإدغامِ وبعضُ أحكامِ التقاءِ السَّاكنينِ"، لأنَّهُ يعلمُ من كونِ البعضِ(١٧١/أ) (راجعًا إلى الأحوالِ كونَ(٧) البعضِ(٨)) الآخرَ(٩) راجعًا إلى الأبنيةِ، إذ لو(١٠) لم يكُنْ راجعًا إليها لكانَ إمَّا راجعًا(١١) إلى الأحوالِ وهو فاسدٌ لاستلزامِهِ كونَ الكلِّ راجعًا إليها، أوْ راجعًا إلى شيءٍ غيرِ الأحوالِ والأبنيةِ، وهوَ أيضًا فاسدٌ، لانحصارِ علمِ الصَّرفِ(١٢) فيما هوَ راجعٌ إلى معرفةِ نفسِ الأبنيةِ، وما هوَ راجعٌ إلى معرفةِ أحوالِها، وأيضًا دخولُ البعضِ مطلقًا يستلزمُ خروجَ البعضِ مطلقًا، سواءٌ كانَ راجعًا إلى أحدِ الأمرينِ أمْ إلى شيءٍ غيرِهِمَا. وعلى كلِّ تقديرٍ يكونُ الحدُّ مختلاً، لا يُقالُ(١٣): يجوزُ أنْ تكونَ(١٤) معرفةُ(١٥) نفسِ الأبنيةِ مندرجةً تحتَ معرفةِ أحوالِها، كما جعَلَهُ بعضُ الشارحينَ جوابًا محتملاً، لأنَّا نقولُ: إذا كانَ معرفةُ نفسِ الأبنيةِ لا تستتبعُ(١٦) معرفةَ أحوالِها فمن طريقِ الأَوْلَى أَنْ لا يستتبعَ(١٧) معرفةُ أحوالِها معرفةَ نفسِها، لأنَّ الأبنيةَ ذواتٌ، والأحوالَ أعراضٌ، ومن عدمِ جوازِ كونِ الذواتِ(١٨) مستتبعةً للأعراضِ، يلزمُ أجدريةَ عدمِ جوازِ كونِ الأعراضِ مستتبعةً للذواتِ. ولَعَمْرِي إنَّ الحدَّ الذي زَيَّفَهُ(١٩) خيرٌ(٢٠) من حدِّهِ، لأنَّهُ أَتْبَعَ الأعراضَ الذواتَ، وهو جاء

---

(١) في د: كلماتها، وهو تحريف.
(٢) إذ علم التصريف: ساقطة من د.
(٣) في ر: مقصور، وهو خطأ نحوي.
(٤) في د: فيثبت، وما أثبته أسد.
(٥) في ر: بخروج، وهو تحريف.
(٦) في د: عن هذا، بزيادة: عن.
(٧) في ق: وكون.
(٨) من (راجعا..) إلى (.. البعض) ساقطة من د.
(٩) في د: آخر، وهو تحريف.
(١٠) لو: ساقطة من ق.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ت، ق: التصريف، وهو وجه.
(١٣) في ق: لا فقال، وهو تحريف. وفي د: لا يقول، وهو تحريف أيضًا.
(١٤) في ت، ق: يكون، وهو وجه.
(١٥) في ر: معرفته، وهو تحريف.
(١٦) في ت: لا يستتبع، وهو تصحيف.
(١٧) في ظ: لا تستتبع، وهو وجه.
(١٨) في ر، ظ: الذات، وهو تحريف.
(١٩) في ق: زينه. وفي د: ربقه، كلاهما تحريف.
(٢٠) في د: خيره، وهو تحريف.

بالعكسِ. فإنْ قلتَ: يلزمُ من تصوُّرِ[١] صفةِ[٢] الشَّئِ تصوُّرُهُ لا محالةَ، قلتُ[٣]: لا يلزمُ العلمُ[٤] بماهيَّتِهِ وحقيقتِهِ. مثالُهُ الوقفُ على مساجدَ، لا يستلزمُ معرفةَ كونِهِ[٥] جمعًا، وكونِهِ جمعَ تكسيرٍ، وكونِهِ على زِنَةِ فعالِلَ[٦]، وغيرِ ذلكَ، وإنَّما يستلزمُ تصوُّرُهُ فقط. والتَّصريفُ معرفةُ أحوالِ الأبنيةِ ومعرفةُ الأبنيةِ لا تصورها. وقالَ بعضُ الشارحينَ - بناءً على ما ذهبَ إليه المصنِّفُ - ينبغي أنْ يقولَ: بعضُ أحكامِ الوقفِ أيضًا، لأنَّ بعضَها راجعٌ إلى أبنيةِ الكَلِمِ أيضًا وهوَ الوقفُ بتضعيفِ الآخرِ في نحوِ: جَعْفَر. وهوَ وهمٌ لأنَّ التَّضعيفَ والإشمامَ في كونِهِمَا عارضينِ للبناءِ بعدَ كمالِهِ سواءٌ، وليسَ لزيادةِ الحرفِ ونقصانِهِ مدخلٌ في نفسِ البناءِ، إذْ لو ثبتَ للزيادةِ[٧] مدخلٌ (لثبتَ للنقصانِ مدخلٌ[٨]) ولا قائلٌ بهذا". انتهى. وقالَ الجاربردي: "أُورِدَ على هذا الحدِّ أَنَّ زيادةَ قولِهِ: "أحوالٌ[٩] "وإنْ أفادَ ما ذكَرَهُ المصنِّفُ في شرحِهِ، لكنَّهُ مخلٌ[١٠] من وجهٍ آخرَ، لأَنَّهُ يُخْرِجُ بِهِ معرفةَ أبنيةِ الكَلِمِ[١١]، لأنَّهُ لا يلزمُ من إسنادِ المعرفةِ إلى المضافِ إسنادُها إلى المضافِ إليهِ، بل ينبغي أنْ يكونَ معلومًا قبلَ ذلكَ كما حُقِّقَ في موضعِهِ، فيلزمُ[١٢] أنْ لا يكونَ[١٣] أبنيةُ الكَلِمِ من التَّصريفِ وهيَ منهُ. قالَ: وجوابُهُ أنْ يُقالَ: إنْ أُريدَ بأبنيةِ الكَلِمِ موادُّها وجواهرُها، فلا بأسَ بخروجِها إذ هيَ من مباحثِ اللغةِ، وليستْ من مباحثِ التَّصريفِ، وإنْ أُريدَ ما يطرأُ على الكلماتِ من الهيئاتِ(١٧١/ب) والأحوالِ فهيَ نفسُ أحوالِ[١٤] أبنيةِ الكَلِمِ. والإضافةُ فيهِ كما في قولِهِم: شَجَرُ أراكٍ، فمعنى قولِهِ: "أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ[١٥] " على هذا التَّقديرِ: أحوالٌ هيَ أبنيةُ الكَلِمِ. قالَ: هكذا[١٦] ذكروهُ، لكنَّ التَّحقيقَ في هذا الموضعِ أنْ يُقالَ: المرادُ بأبنيةِ الكَلِمِ: هيَ الألفاظُ باعتبارِ حروفِها وحركاتِها وسكناتِها الموضوعةِ لها باعتبارِ كونِها مادَّةً للكلمةِ، وبأحوالِ الأبنيةِ: هيَ العوارضُ التي تلحقُها بحسبِ كلِّ غرضٍ، وإذا كانَ كذلكَ فلا بُدَّ من زيادةِ قولِنا: "أحوالٌ" لينطبقَ الحدُّ على عِلْمِ التَّصريفِ ويخرجُ عنهُ ما ليسَ منهُ، إذ معرفةُ الأبنيةِ ليستْ منهُ، فإنَّهُ إنَّما هوَ عِلْمٌ بقواعدَ تعرفُ[١٧] بها أحوالُ الأبنيةِ، أي يُعْرَفُ بها الماضي والمضارِعُ والأمرُ والنَّهيُ إلى غيرِ ذلكَ مِمَّا سيأتي، فإنَّ جميعَ ذلكَ راجعٌ إلى أحوالِ الأبنيةِ لا إلى نفسِ الأبنيةِ. يدلُّ

---

(١) في د: صوره، وهو تحريف.
(٢) في ظ: ضد، وهو تحريف.
(٣) قلت: بياض في ق.
(٤) في د: من العلم، بزيادة: من.
(٥) في د: لكونه، وهو تحريف.
(٦) في ر: فعائل، وهو تحريف.
(٧) في ر: للزائدة، وهو تحريف.
(٨) لثبت للنقصان مدخل: ساقطة من ق.
(٩) ساقطة من ر.
(١٠) في ت: يخل، وهو وجه. وفي شرح الشافية للجاربردي ١/١١: أخل به.
(١١) في ق: الكلمة.
(١٢) في ظ: لزم، وهو وجه.
(١٣) في ت، د، ظ: تكون، وهو وجه.
(١٤) بعدها في د زيادة، هي: الأبنية أي.
(١٥) أبنية الكلم: ساقطة من د.
(١٦) في د: هذا، وهو تحريف.
(١٧) في ت، د: يعرف، وهو وجه.

عليهِ قولُ المصنِّفِ فيما بَعْدُ: "وأحوالُ الأبنيةِ قد تكونُ للحاجةِ... إلى آخرِه[1]". حيثُ جعلَ جميعَ ذلكَ من[2] أحوالِ الأبنيةِ. قالَ: ويظهرُ ذلكَ من هذا التحقيقِ أَنَّ الشارحينَ إنْ أرادوا بقولِهم: لئَلاَّ يردُ عليهِ بعضُ أحكامِ الإدغامِ وبعضُ أحكامِ التقاءِ الساكنينِ، حيثُ قَيَّدُوا بالبعضِ أَنَّ البعضَ الآخرَ الرَّاجعَ إلى الأبنيةِ ليسَ من التَّصريفِ، ولا بأسَ بخروجِه، ليسَ بمستقيم لَمَّا مَثَّلُوا لَهُ بالإدغامِ في نحوِ: شَدَّ يشدُّ، وفَتْحِ القافِ وسكون الَّلامِ من انطَلْقَ، ولا خفاءَ في[3] أَنَّهُ من التَّصريفِ، وإنْ[4] أرادُوا أَنَّ ذلكَ البعضَ كانَ داخلاً في هذا العِلْمِ، فزادَ قولَهُ: "أحوالٌ"، ليدخلَ البعضُ الآخرُ أيضًا، فلا يستقيمُ[5] أيضًا[6]، إذ هذا التَّركيبُ لا يفيدُ ذلكَ لِمَا عرفْتَ أنَّ إسنادَ الشيءِ إلى المضافِ لا يقتضي الإسنادَ إلى المضافِ إليهِ، ولا يندفعُ هذا بما قِيلَ: كلُّ أصلٍ يُعْرَفُ بِهِ حالُ أبنيةِ الكَلِمِ (تُعْرَفُ بِهِ أبنيةُ الكَلِمِ[7])، لأنَّهُ ممنوعٌ. وأيضًا يلزمُ على هذا التَّقديرِ دخولُ جميعِ مباحثِ اللغةِ فيه[8]". انتهى. قالَ اليزدي متعقِّبًا على قولِ الجاربردي: "لكنَّ التَّحقيقَ... إلى آخرِ هذا الكلامِ": يلوحُ منهُ أَنَّهُ جعلَ جميعَ التَّصريفِ من الأحوالِ، واستدلَّ عليهِ بقولِ المصنِّفِ بعدَ هذا: "وأحوالُ الأبنيةِ قد تكونُ[9] للحاجةِ... إلى آخرِهِ " حيثُ جعلَ جميعَ ذلكَ من أحوالِ الأبنيةِ، وهوَ أيضًا وَهْمٌ، لأنَّ الفرقَ بينَ الإدغامِ في الكلمتينِ، وبينَهُ في الكلمةِ الواحدةِ، لائح لا يردّه رادّ، وكذا كون[10] الأول من الأحوال، والثاني من الأبنية لائحٌ، وكيفَ يكونُ عِلْمُ صوغِ الكلمةِ وعِلْمُ الوقفِ(١٧٢/أ) عليها[11] بعدَ صوغِها[12] سواءً؟ والحقُّ أَنَّ جَعْلَ جميعَ الأبوابِ داخلةً تحتَ الأحوالِ، ورَفْضَ كلامِ الشَّرحِ[13] برأسِهِ تعسُّفٌ يجرِي مجرَى المكابرَة.

الأمرُ[14] الثاني: قالَ اليزدي: "واعْلَمْ أنَّ الإشكالَ واردٌ على حدِّهِ معَ قطعِ النَّظرِ عَمَّا ذَكَرْنَا من النَّظرِ، لأنَّهُ قالَ: إنَّما قلنا[15] التي ليستْ بإعرابٍ، ليخرجَ علمُ النحوِ عن حدِّ عِلْمِ التَّصريفِ، وهو لا يخرجُ عن حدِّهِ بحالٍ؛ لأنَّ قولَهُ: "التي ليستْ بإعرابٍ "يدلُ على أنَّ كلَّ حالٍ هي من جهةِ الإعرابِ خارجةٌ عن حدِّهِ، وعِلْمُ النَّحوِ ليسَ بمنحصرٍ في الإعرابِ، بل مباحثُ البناءِ أيضًا

(١) شرح الشافية للرضي ١/٦٥.
(٢) في د: في، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من د.
(٤) في د: وإذا، وهو وجه.
(٥) في د: فليس بمستقيم، بدلا من: فلا يستقيم، وهو وجه.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) تعرف به أبنية الكلم: ساقطة من د.
(٨) شرح الشافية ١/١١ – ١٢.
(٩) قد تكون: ساقطة من ق.
(١٠) في ر: يكون، وهو تحريف.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) بعد صوغها ساقطة من ر.
(١٣) في ق: الشراح. وفي د: الشارح. وفي س: الشيوخ، كلها تحريف.
(١٤) في ت: والأمر، وهو وجه.
(١٥) في ظ: لأنه إنما قال إنا قلنا: بزيادة: إنا.

من جملتِهِ، فيدخلُ في حدِّهِ كلُّ بحثٍ هو من جهةِ البناءِ، فثبتَ[١] أَنَّهُ دخلَ[٢] في حدِّهِ بعضُ علمِ النَّحوِ، وهو عندَهُ مغايرٌ لعلمِ التَّصريفِ، فلا يكونُ حدُّهُ مانعًا. وهذا واردٌ على الحدِّ الذي هو[٣] فَرَّ منهُ أيضًا، إذ كلُّ مَنْ طلبَ التمييزَ بينَ علمِ النَّحوِ وعلمِ التَّصريفِ[٤] يَرِدُ عليهِ هذا، فيعلمُ مِمَّا ذَكَرْنا أَنَّ الحقَّ هو ما عليهِ المتقدمون، فإنَّهم لم يميزوا بينهما، وعليهِ سيبويهِ في الكتابِ، فإنَّهُ ذكرهما بلا فصلٍ وتمييزٍ، وسموهما معًا علمَ النحوِ. قالَ: وقد أجابَ عن هذا (الإشكالِ بعضُ الشارحينَ بأمرينِ: أحدُهُمَا: أَنَّهُ قد يُقالُ هذا[٥]) كتابُ[٦] إعرابِ القرآنِ، وإنْ كانَ مشتملاً على ذِكْرِ البناءِ أيضًا، فقولُهُ: "ليستْ[٧] بإعرابٍ" يُخرِجُ بحثَ المبنيَّاتِ أيضًا. والحاصلُ تنزيلُ لفظةِ "الإعرابِ" منزلةَ[٨] لفظةِ "النَّحوِ[٩]"، وهو غيرُ[١٠] سديدٍ، لأنَّ هذا الإطلاقَ فيهِ تجَوُّزٌ، وهو في الحدودِ غيرُ جائزٍ.

والثاني: قولُ المصنِّفِ: "أَنْ أُلْحِقَ بِمُقَدِّمَتِي في الإعرابِ[١١]"، إذِ المرادُ في النَّحوِ، وهذا أيضًا لا يصلحُ للدَّفعِ، لأنَّهُ يستلزمُ التَّحكُّمَ. وبيانُهُ أَنَّهُ قد ذَكَرَ في الكافيةِ بعضَ مباحثِ الصَّرفِ، مثلاً في الجمعِ والتثنيةِ وغيرِ ذلكَ، وبعضَها في الشافيةِ، فالحكمُ بكونِ بعضِها من النَّحوِ[١٢] وبعضِها من الصَّرفِ حكمٌ[١٣] لا عن سندٍ، هذا وإنْ جُعِلَ الصَّرفُ جزءًا من النَّحوِ لم يلزمْ هذا التَّحكُّمَ، ولكن يختلُّ[١٤] الحدُّ لا محالةَ، فإنْ قلتَ: (يلزمُ[١٥] مِمَّا ذَكَرْتُمْ خلطُ علمٍ بعلمٍ آخرَ[١٦]، الذي هو المؤدِّي إلى الحيرةِ المنافيةِ لحصولِ العلْمِ. قلتُ: كانَ يلزمُ[١٧] هذا لو كانتِ المغايرةُ بينهما ثابتةً، ولا يمكنُ ثبوتُها[١٨] لِمَا قد أسلفناهُ. فالحاصلُ أنَّ علمَ الصَّرفِ بعضُ علمِ النَّحوِ. فإنْ قلتَ:[١٩]) أليسَ قولُهُم: عِلْمُ[٢٠] التَّصريفِ[٢١] مشعرًا بأنَّهُ عِلْمٌ برأسِهِ، فيكونُ مغايرًا[٢٢] لعلمِ النَّحوِ؟ قلتُ: لا نُسَلِّمُ؛ لأنَّ قولَ الفقهاءِ: عِلْمُ الفرائضِ، لا يؤذنُ بأنَّهُ علمٌ برأسِهِ مغايرٌ لعلمِ الفقهِ، فكما أَنَّ

---

(١) في د: فثبت، وما أثبته أسد.
(٢) في د: داخل، وهو وجه.
(٣) ساقطة من د.
(٤) في د: الصرف، وهو وجه.
(٥) من (الإشكال..) إلى (.. هذا) ساقطة من د.
(٦) في ق: الباب، وهو تحريف.
(٧) في ت: ليس.
(٨) في ت: تنزيل، وهو تحريف.
(٩) في ر: نحو، وهو وجه.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) شرح الشافية للرضي ١/١.
(١٢) من النحو: ساقطة من ت.
(١٣) ساقطة من ت، د.
(١٤) في د: يحتمل، وهو تحريف.
(١٥) في د: يلزم من قوله و: بزيادة: من قوله و.
(١٦) في ر: أجزاء، وهو تحريف.
(١٧) في د: للزوم، وهو تحريف.
(١٨) ولا يمكن ثبوتها: ساقطة من د.
(١٩) من (يلزم..) إلى (.. قلت) ساقطة من ق.
(٢٠) ساقطة من د.
(٢١) في ر: الصرف، وهو وجه.
(٢٢) في ر: مغاير، وهو خطأ نحوي.

الفرائضَ جزءٌ من الفقهِ، كذلكَ التَّصريفُ[١]، جزءٌ من النَّحوِ[٢]، وكما أنَّهم صنعوا فيهِ كتبًا برأسِهِ، صنَّفَ النُّحاةُ في الصَّرفِ كتبًا برأسِهِ، وهــذا لأنَّهُ[٣] لَمَّا كانَ البعضُ أهمَّ للمبتدئِ تصدَّوْا لتصنيفِ[٤] (١٧٢/ب) مختصراتٍ فيهِ تقديمًا لِمَا هوَ أليقُ بفهمِ المبتدئِ. والحقُّ في جانبِ الزمخشري حيثُ جعلَ التصريفَ من جملةِ علمِ النَّحوِ، فبعضُهُ[٥] المخصوصُ بقسمٍ من الأقسامِ الثلاثةِ، (أوردَهُ في مكانِهِ، وبعضُهُ الشَّاملُ للقسمينِ أو الثلاثةِ[٦]) أفرزَهُ[٧] وسمّاهُ المشتركَ" انتهى[٨].

الأمرُ الثالث: قالَ اليزدي: "لقائلٌ أنْ يقولَ: قد يكونُ العِلْمُ بالجزئيِّ، أعني مثلَ الكلامِ في كُلْ، وخُذْ[٩] ومُرْ [وقُلْ][١٠] وغيرِ ذلكَ عِلْمَ الصَّرفِ، فلا[١١] يكونُ الحدُّ جامعًا. قالَ: والجوابُ: أنَّ الشاذَّ الخارجَ عن القياسِ الكلِّيِّ في كلِّ بحثٍ يكونُ قليلاً جدًّا، والنادرُ كالعدمِ".

الرابع: قالَ اليزدي: أيضًا لقائلٍ أنْ يقولَ: ذِكْرُ أحدِ الأمرينِ من الأبنيةِ والكَلِمِ[١٢] زيادةٌ بلا[١٣] فائدة، إذْ لو قالَ: تُعْرَفُ بها أحوالُ الأبنيةِ أو أحوالُ الكَلِمِ لكانَ كافيًا. قالَ والجوابُ: أنَّ الأبنيةَ أعمُّ من (الكَلِمِ، إذ قد تكونُ[١٤] الكَلِمَ وقد تكونُ[١٥] غيرَها، فالأُولَى أعمُّ من الثانيةِ[١٦]). فلهذا أضافَها إلى الثانيةِ، وأمَّا فائدةُ إيرادِها فهيَ أنْ يُعْرَفَ[١٧] المستفيدُ[١٨] من أوَّلِ الأمرِ، أنَّهُ يُستَعْمَلُ البناءُ في الاصطلاحِ في الكلماتِ، كما يُقالُ: هذا البناءُ موجودُ النَّظيرِ، وذلكَ معدومُ النَّظيرِ".

الخامس: قالَ اليزدي أيضًا: "لقائلٌ أنْ يقولَ: التي ليستْ بإعراب[١٩]، أمرٌ عدميٌّ، ولا يصلحُ شيءٌ من الأمورِ العدميةِ أنْ يكونَ مقوِّمًا للأمورِ الوجوديةِ، فلا يصلحُ أنْ يكونَ فصلاً[٢٠]. قالَ والجوابُ: عن هذا بوجهينِ: أحدُهُما: أنَّ الأمورَ العدميةَ إنَّما لا[٢١] تصلحُ أنْ تكونَ[٢٢]

---

(١) قلت: بياض في ق.
(٢) في ق: النحو، وهو تحريف.
(٣) في ق: التصريف، وهو تحريف.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في الأصل: لتضعيف، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٦) من (أورده..) إلى (.. الثلاثة) ساقطة من د.
(٧) في د: افرده، وهو وجه.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في د، وجه، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(١١) في د: لا.
(١٢) في د: من والكلم، بزيادة: من.
(١٣) في د: فلا، وهو تحريف.
(١٤) في ر، ت: يكون، وهو وجه.
(١٥) في ر، ت: يكون، وهو وجه.
(١٦) من (الكلم..) إلى.. الثانية) ساقطة من د.
(١٧) في ر: تعرف، وهو تصحيف. وفي د: يعرى، وهو تحريف.
(١٨) في ظ: المستند، وهو تحريف.
(١٩) في ق: بإعرابي، وهو تحريف.
(٢٠) في د: فاصلا، وهو تحريف.
(٢١) لا: ساقطة من د.
(٢٢) في ر: يكون، وهو تصحيف.

مُقَوِّمةً للأمورِ الوجوديةِ في الأمورِ المُتَقَرِّرَةِ[١] المُتَحَقِّقَةِ[٢]، أَمَّا في الأمورِ الاعتباريةِ فتصلحُ[٣]، فإنَّهُ[٤] قد تحصلُ معرفتُها بمثلِ هذا التعريفِ، إذ ليسَ مثلُ هذا العدمِ عدمًا صِرْفًا، والمرادُ حصولُ المعرفةِ. والثَّاني: أنَّ المرادَ بقولنا التي ليستْ بإعراب، الممتازةُ عن الإعرابِ، إذ هو المقصودُ قطعًا، والامتيازُ ليسَ أمرًا عدميًّا، فيصلحُ أنْ يكونَ فصلاً".

السادس: قالَ الجاربردي: "ذَكَرَ[٥] بعضُ الفضلاءِ أنَّ هَهُنَا[٦] حذفًا لا بُدَّ من تقديرِهِ، وتقديرُهُ[٧]: عِلْمُ التَّصريفِ عِلْمٌ بأصولٍ. قالَ: وفيهِ نظرٌ، لأنَّ التَّصريفَ عَلَمٌ[٨] لِعِلْمٍ[٩] خاصٍّ، كالفقهِ والنَّحوِ(فلاَ حاجةَ إلى هذا التقديرِ. وإذا قيلَ: عِلْمُ التَّصريفِ أو عِلْمُ النَّحوِ[١٠]) مثلاً، يكونُ ذلكَ[١١] من بابِ[١٢] إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ، ولا حاجةَ هَهُنَا إليهِ[١٣]".

قولُ النزهةِ[١٤]: **"التَّصريفُ: تحويلُ الصِّيغَةِ**[١٥] **لغرضٍ لفظيٍّ أوْ معنويٍّ"**[١٦]. هذا الحدُّ أخذَهُ من شرحِ الكافيةِ لابنِ مالكٍ[١٧]، وهو مغايرٌ للحدِّ[١٨] الذي ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ[١٩] فإنَّ هذا (**١٧٣**/أ) حدٌّ للتَّصريفِ الذي هو فِعْلُ المُصَرِّفِ، وذاكَ[٢٠] حدٌّ للتَّصريفِ[٢١] الذي هو عَلَمٌ على العِلْمِ ذي القواعدِ المقرَّرَةِ، فلم يتوارَدِ الحَدَّانِ على محدودٍ واحدٍ.

قولُ الألفيَّةِ[٢٢]:

حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرفِ بَرِي ... وَمَا سِواهُمَا بِتَصْريفٍ حَرِي[٢٣]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: قد شذَّ عن هذا الضَّابطِ الموصولاتُ وأسماءُ الإشارةِ في بابِ

---

(١) في ر: المنفردة، وهو تحريف. وفي ت: المقررة.
(٢) في ظ: المتحققة المعتبرة، بدلا من: المتقررة المتحققة.
(٣) في ر: فيصلح، وهو تصحيف.
(٤) في ظ: فإنها، وهو وجه.
(٥) في ظ: قال، وهو وجه.
(٦) في ر: هنا، وهو وجه.
(٧) ساقطة من د.
(٨) في د: تعلم، وهو تحريف.
(٩) في ر: العلم.
(١٠) من (فلا..) إلى (.. النحو) ساقطة من ت.
(١١) في د: كذلك.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) شرح الشافية ١/١٣.
(١٤) قول النزهة: بياض في ق. وفي ر: قول الشافية.
(١٥) في الأصل، ر، ق، د، س، ظ: الصفة، وهو تحريف، وما أثبته من ت.
(١٦) النزهة ٩٧.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٢.
(١٨) في الأصل، ظ: الحد، وما أثبته من بقية النسخ وهو أسد.
(١٩) شرح الشافية للرضي ١/١٠.
(٢٠) في د: وذلك، وهو وجه.
(٢١) في ر: التصريف، وهو وجه.
(٢٢) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٣) الألفية ٧٣. شرح ابن عقيل ٤/١٩١.

التَّصغيرِ، ثُمَّ أَوْرَدَ قولَ ابنِ جني: قد دخلَ[١] التَّصريفُ في الذي والتي وذا وذي ونحوِ ذلكَ مِمَّا يدخلُهُ التَّحقيرُ، واسْتُعْمِلَ استعمالَ المُتَصرِّفِ، وليسَ ذلكَ بالكثيرِ. قالَ وقد جاءَ بعضُ المبنيَّاتِ مشتقًّا، نحوُ لبَّيكَ، إنَّهُم يقولونَ: أَلَبَّ بالمكانِ، إذا أقامَ[٢]، ونحوُ: "قَطُّ" لأنَّها من قَطَطْتُ الشَّيءَ[٣] أي[٤]: قطعتُهُ، ألاَ تَرَى أنَّ لا أفعلُهُ قطُّ بمعنى فيما انقطَعَ من الدَّهرِ[٥].

الثاني: قالَ ابنُ هشام أيضًا: نَصُّوا على أنَّ ألفَ "أَنَا" زائدةٌ، وذلكَ يحتاجُ إلى الاعتذارِ. وحاصلُ ما يُجابُ بِهِ: أَنَّ الألفَ ليستْ من الاسمِ، كما أَنَّ هاءَ السَّكْتِ في "لَمْ" إذا قلتَ: لِمَهْ، ليستْ[٦] من الكلمةِ، فلم يقعِ الحكمُ على المبنيِّ بشيءٍ من التَّصريفِ.

الثالث: قالَ ابنُ هشام أيضًا: اعترضَ ابنُ هشام الخضراوي على قولِهِم: لا يدخلُ التَّصريفُ في الحروفِ، بأنَّ سيبويهِ ذَكَرَ أَنَّكَ إذا سمَّيتَ بـ"عَلَى" قلتَ: عَلَوَان في التثنيةِ، لأنَّهُ من عَلَوْتُ[٧]، وبأنَّهُ قد جاءَ الحذفُ في سوفَ، وإنَّ وأَنَّ وَرُبَّ، والقلبُ والإبدالُ في لعنَّ وغيرِهِ. قالَ: وهذا القولُ: مردودٌ، أمَّا "عَلَى" فإنَّها لم يُفْعَلْ[٨] فيها ذلكَ[٩] إلاَّ بعدَ التَّسميةِ، وأمَّا التَّخفيفُ الذي ذَكَرَهُ، والإبدالُ الذي ذَكَرَهُ، فشاذٌّ. ونحنُ إنَّما مَنَعْنَا دخولَ التَّصريفِ فيها بقياسٍ، على أنَّ بعضَهُم قالَ في سَوْ وسَفْ[١٠]: إنَّهُمَا[١١] لَيْستَا مقتطعتينِ، بل هُمَا حرفُ تنفيسٍ لم يُسْتَعْمَلاَ إلاَّ قليلاً[١٢].

الرابعُ: قالَ ابنُ هشام: "ذكرَ غيرُ الناظم: أنَّ التَّصريفَ لا يدخلُ في الأسماءِ الأعجميةِ التي عجمتُها شخصيَّةٌ[١٣] كإبراهيم وإسماعيل[١٤]، فينبغي استثناؤها أيضًا. قالَ: وأقولُ: الأعجميَّةُ تصغَّرُ وتكسَّرُ ويُنسَبُ إليها فاستثناؤُها فاسدٌ". وهذهِ الأمورُ الأربعةُ تجيءُ على قولِ النزهةِ: ومتعلَّقُهُ الفعلُ المُتَصرِّفُ والاسمُ المتمكِّنُ[١٥].

الخامس: قالَ ابنُ هشام: "لا يدخلُ التَّصريفُ في الفعلِ الجامدِ، فينبغي أنْ يُتَلَطَّفَ لخروجِهِ من كلامِهِ، ويُقالُ: إنَّهُ أَشبَهَ الحرفَ في الجمودِ، وإنْ كانوا إذا عَلَّقُوا حكمًا بما يُشْبِهُ الحرفَ لا

(١) في د: نقل.
(٢) اللسان: (لبب).
(٣) اللسان: (قطط).
(٤) في ر، ت: إذا، وهو وجه.
(٥) في القامـــوس المحـــيط: (قطط): "وقطُّ مشدَّدَةً مجرورةً، بمعنى الدهر مخصوص بالماضي أي: فيما مضى من الزمان أو فيما انقطع من عمري".
(٦) في د: ليت له.
(٧) الكتاب ٣/٣٨٧.
(٨) في ت: تفعل، وهو تصحيف.
(٩) ساقطة من ت.
(١٠) في د: وسوف، وهو تحريف.
(١١) في د: إنما، وهو تحريف.
(١٢) ينظر في مسألة: سوف، الإنصاف ٢/٦٤٦ – ٦٤٧ مسألة ٩٢.
(١٣) في د: محضة، وهو تحريف.
(١٤) في د: كإسماعيل وإبراهيم، بدلا من كإبراهيم وإسماعيل، كلاهما في معنى واحد.
(١٥) النزهة ٩٧.

يتبادرُ الذهنُ من هذا اللَّقبِ بحسبِ(١٧٣/ب) اصطلاحِهِم إلى غيرِ الأسماءِ المتوغِّلَةِ في البناءِ" انتهى. (وهذا لا يردُ على عبارةِ النزهةِ لقولِه: "الفعلُ المتصرِّفُ[١] ").

السادس: قالَ ابنُ هشام: كان اللَّائقُ في الظاهرِ أنْ يذكرُوا[٢] في هذا المقامِ ما يدخلُهُ التَّصريفُ، فيبقى ما عداهُ لا يدخلُهُ التَّصريفُ، لا ما ينتفي[٣] دخولُ التَّصريفِ فيه، وهذا واضحٌ، لكنَّهم عَدَلُوا عن ذلكَ لكثرتِهِ وتشعُّبِ[٤] أصنافِهِ، بخلافِ ما لا يدخلُهُ التَّصريفُ، ونظيرُهُ قولُهُ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلم - وقد سُئِلَ: ما يَلْبَسُ المحرِمُ من الثِّيابِ، فقالَ: "لا يَلبَسُ القُمُصَ ولا العمائمَ ولا السراويلاتِ ولا البرانسَ ولا الخفافَ[٥]". فالسُّؤالُ وقعَ عَمَّا يلبسُ، والجوابُ وقعَ[٦] بِمَا[٧] لا يلبسُ، لأنَّهُ أسهلُ في الضبطِ للسَّائلِ وأقلُّ كلفةً على المجيبِ.

قالَ: وهذا لا يتأتَّى في كلامِ النَّاظمِ، لأنَّهُ ذَكَرَ الشيئينِ، ما يدخلُهُ التَّصريفُ وما لا يدخلُهُ". انتهى. وقد مشَى في النزهةِ[٨] على ما ذُكِرَ أوَّلاً أنَّهُ اللَّائقُ.

قولُ الشافيةِ[٩]: وأَبنيةُ الاسمِ الأُصولُ ثلاثيَّةٌ[١٠] [١١]". فيه أَمران:

الأوَّل: قالَ اليزدي: "فإنْ قلتَ: مثلُ "ذا" و"كَمْ" و"مَا" أسماءٌ أُصولٌ، وليستْ بثلاثيَّة، فلا يستقيمُ قولُهُ: "وأبنيةُ الاسمِ الأُصولُ ثلاثيَّةٌ". قلتُ: المرادُ بقولِه[١٢]: "الاسم" الأسماءُ المتمكِّنَةُ" انتهى. وقد قيَّدَ في النزهةِ الاسمَ بالمتمكِّنِ[١٣]، فلم يَرِدْ ذلكَ عليه[١٤].

الثاني: بدأَ المصنِّفُ بذكرِ أبنيةِ الاسمِ قبلَ أبنيةِ الفعلِ، نظرًا إلى أنَّهُ أشرفُ، وبدأَ في النزهةِ بالفعلِ في قولِه: "ومتعلَّقُهُ الفعلُ[١٥] المتصرِّفُ والاسمُ المتمكِّنُ"[١٦]، وفي قولِه: "وغايتُهُ أربعةٌ في الفعلِ وخمسةٌ في الاسمِ"[١٧]، إشارةٌ لدقيقةٍ، وهيَ أنَّ التَّصريفَ أصلٌ في الأفعالِ فرعٌ في الأسماءِ، كما أنَّ الإعرابَ بعكسِ ذلكَ، أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الأفعالِ، فبدأَ في كلِّ بابٍ بما لَهُ الأَصالةُ فيهِ. وهذهِ النكتةُ من محاسنِ النزهةِ، فللّهِ درُّ ابنِ هشام ما كانَ أغوصَهُ على[١٨] الدقائقِ وأحسنَ

---

(١) من (وهذا..) إلى (.. المتصرف) ساقطة من د.
(٢) في د: يظهروا.
(٣) في ت: لا يبتغي. وفي س، د: لا ما ينبغي، وكلاهما تحريف.
(٤) في د: واتسعت، وهو وجه.
(٥) صحيح البخاري ١/٣٩٠، وفيه: القميص.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) في ر: عما، وهو تحريف.
(٨) النزهة ٩٧.
(٩) قول الشافية: بياض في ق.
(١٠) في ر: ثلاثة، وهو تحريف.
(١١) شرح الشافية للرضي ١/٧.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) النزهة ٩٨.
(١٤) في د: عليه ذلك، بدلا من: ذلك عليه، كلاهما في معنى واحد.
(١٥) ساقطة من د.
(١٦) النزهة ٩٨.
(١٧) النزهة ٩٧.
(١٨) في ق: في، وهو تحريف.

تصرُّفِهِ في التصنيفِ، حتى في مختصراتِهِ الصغيرةِ، فلقد[1] حَوَى هذانِ المختصرانِ الشذورُ والنزهةُ من الدقائقِ والنُّكتِ في كثيرٍ من المواضعِ ما ليسَ مثلُهُ في الألفيةِ ولا في الكافيةِ والشافيةِ، بل وفيهما في بعضِ المواضعِ ما ليسَ في التسهيلِ والمفصَّلِ، كاشتراطِ التَّمامِ في الثلاثيِّ الذي يُبنَى منهُ فَعَالِ[2]، والأَصالةِ في الوصفِ الذي على وزنِ فَعْلان[3].

قول الشافية[4]: "وأَبنيةُ الفعلِ ثُلاثيّةٌ ورباعيّةٌ[5]". قال(١٧٤/أ) اليزدي: لو قالَ: الأبنيةُ الأصولُ ثلاثيةٌ ورباعيةٌ وخماسيةٌ، وللفعلِ أولياهُمَا، لكانَ أسدَّ، أي: لِيَنْصَبَّ قولُهُ: "الأصول" على النوعينِ، ويُستغنَى عن تقديرِهِ فيما عبَّرَ بِهِ".

قولُ الألفيَّةِ والنزهةِ[6]: "وإِنْ يُزَدْ فيهِ فما سَبْعًا عَدَا[7]". قالَ في شرحِ الكافيةِ: إلاَّ بتاءِ[8] تأنيث[9]، أو ياءَيِ النَّسبِ، أو علامةِ تثنيةٍ، أو علامةِ جمعٍ، لأنَّ هذهِ زوائدُ مُقَدَّرٌ[10] انفصالُها[11]".

قولُ الشافيةِ[12]: "وسَقَطَ فُعِلٌ[13]". هو أحدُ القولينِ في المسألةِ، والقولُ الثَّاني: إنَّهُ مُستَعْمَلٌ، لكنَّهُ قليلٌ، لأنَّهُ جاءَ منهُ دُئِلٌ[14] وَرُئِمٌ[15] وَوُعِلٌ[16]. وبهذا جزمَ في الألفيةِ[17]، ورجَّحَهُ أبو حيان وغيرُهُ، وحكَى ابنُ هشام في النزهةِ القولينِ من غيرِ ترجيحٍ[18].

قولُ الشَّافيةِ[19]: "وجُعِلَ الدُّئلُ منقولاً[20]". قالَ اليزدي: "في هذا الجوابِ نظرٌ، لأنَّ (النقلَ من الفعلِ إلى الأسماءِ الأعلامِ معهودٌ، وأمَّا إلى أسماءِ[21] الأجناسِ فغيرُ معهودٍ". وأجابَ عنهُ

(١) في د: فلهذا، وما أثبته أنسب.
(٢) في ر: فعالى، وهو تحريف. وينظر شرح شذور الذهب ٨٩.
(٣) شرح شذور الذهب ٤٥١.
(٤) قول الشافية: بياض في ق.
(٥) شرح الشافية للرضي ٧/١.
(٦) قول الألفية والنزهة: بياض في ق.
(٧) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ١٩٢/٤.
(٨) في د: الثلاثاء، بدلا من: إلا بتاء، وهو تحريف.
(٩) في ر، ق: التأنيث، وهو وجه.
(١٠) في ق: يقدر، وهو وجه. وفي د: تقدير، وهو تحريف.
(١١) شرح الكافية الشافية ٢٠١٩/٤.
(١٢) قول الشافية: بياض في ق.
(١٣) شرح الشافية للرضي ٣٥/١.
(١٤) دويبة شبيهة بابن عرس، واسم رجل. اللسان: (دأل).
(١٥) في ت: ورحم. وفي د: ودئم، كلاهما تحريف، والرئم: الاست. اللسان: (رأم).
(١٦) الوعل: تيس الجبل. اللسان (وعل).
(١٧) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ١٩٣/٤. وينظر شرح الكافية الشافية ٢٠٢١/٤، والهمع ١١/٦. والأشموني ٢٣٩/٤.
(١٨) النزهة ١٠٧.
(١٩) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ٣٥/١.
(٢١) في ر، ت، س، ظ: الأسماء.

ابنُ قاسم: بأنَّ السيرافي ذهبَ إلى أنَّ النَّقلَ يجيءُ في أسماءِ الأجناسِ كما جاءَ في الأعلامِ[١].

قولُها: "والحِبُكِ إنْ ثَبتَ فَعَلَى[٢] تداخُلِ اللُّغتينِ[٣]". قالَ اليزدي: "فيه[٤] أيضًا نظرٌ، لأنَّ[٥]) التداخلَ في الكلمتينِ معهودٌ، وأمَّا في الكلمةِ الواحدةِ فبعيدٌ. قالَ: والأحسنُ أنْ يحكمَ عليهِ وعلى الدُّئِلِ بالشذوذِ، ولا يحتاجُ إلى تكلُّف. واعْلَمْ أنَّ ابنَ الحاجبِ تَبِعَ في هذا التخريجِ ابنَ جنِّي، فإنَّهُ قالَ: قرأَ[٦] بعضٌ من[٧] قرَّاءِ الشَّواذِّ: ﴿والسَّماءِ ذات الحِبُك﴾[٨]، ووَجَّهَهَا: أَنَّهُ أرادَ أنْ يقرأَ بكسرِ الحاءِ والباءِ، فبعدَ نُطْقِهِ بالحاءِ مكسورةً، مالَ إلى القراءةِ المشهورةِ، فنطقَ بالباءِ مضمومةً[٩]. قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ: "وهذا التوجيهُ لو اعترَفَ بِهِ مَنْ عُزِيَت القراءةُ إليه، لدلَّ على عدمِ الضَّبطِ، ورداءةِ التِّلاوةِ. ومَنْ هذا شأنُهُ لم يُسْمَعْ منهُ، لإمكانِ عروضِ أمثالِ ذلكَ لَهُ[١٠] "انتهى. وفيها توجيهٌ ثانٍ حكاهُ ابنُ هشام في النزهةِ[١١]، وهو: أَنَّهُ كُسِرَ الحاءُ اتباعًا لكسرةِ ذاتِ، ولم يعتدَّ باللامِ الساكنةِ، لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ. قالَ أبو حيان: وهذا أحسنُ[١٢].

قولُ الشافيةِ[١٣]: "ولا ثالثَ لهما[١٤] [١٥]". تَبِعَ في ذلكَ جماعةٌ من أهلِ اللغةِ والصَّرفِ، قالوا: لم يأتِ على فِعِلٍ بكسرتين إلاَّ إبِل وَبِلِز[١٦]، وحكَى الزوزني[١٧] وغيرُهُ: أَنَّ البصريينَ أجمعُوا على ذلكَ. وقد استدركَ (١٧٤/ب) حفَّاظُ اللُّغةِ عليهم أَلفاظًا أُخرَ، كابنِ خالويهِ وابنِ

---

(١) شرح الألفية لابن قاسم ٥/٢١٧.
(٢) في الأصل وسائر النسخ: على، بإسقاط الفاء، والتصحيح من شرح الشافية للرضي ١/٣٥.
(٣) شرح الشافية للرضي ١/٣٥.
(٤) ساقطة من د.
(٥) من (لأن..) إلى (.. لأن) ساقطة من ق.
(٦) في د: فزاد، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من د، ظ.
(٨) الذاريات: ٧. وتنظر القراءة في مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ١٤٥ والمحتسب لابن جني ٢/ ٢٨٦. الآية في المصحف " الحُبُكِ " بضمِّ الحاء والباءِ. الحبك: الطرائق التي تكون في السماء من آثار الغيم. اللسان: (حبك).
(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢١. شرح الشافية للرضي ١/٣٩. البحر المحيط ٨/١٣٤. الأشموني ٤/ ٢٣٨ — ٢٣٩.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢١-٢٠٢٢. وينظر الأشموني ٤/٢٣٩.
(١١) النزهة ١٠٧.
(١٢) البحر المحيط ٨/١٣٤. وينظر: الهمع ٦/١١. والأشموني ٤/٢٣٩.
(١٣) قول الشافية: بياض في ق.
(١٤) لهما: ساقطة من ر.
(١٥) شرح الشافية للرضي ١/٣٩.
(١٦) امرأة بلز: ضخمة مكتنزة. اللسان (بلز).
(١٧) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حسين الزوزني، عالم بالأدب، له شرح المعلقات السبع، توفي سنة ٤٨٦هـ. بغية الوعاة ١/٥٣١. تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣/٤٥، وجاء اسمه فيه: الحسين بن علي بن أحمد. والأعلام ٢/٢٤٩ — ٢٥٠.

قتيبة[١] وغيرِهِمَا. وجمَعَها أبو حيان في الارتشاف، وهي: بِلِصٌ: اسمٌ لطائرٍ، وإِطِلٌ: للخاصرةِ، وأتانٌ إِبِدٌ، أيْ: ولودٌ، ولا أفعلُ ذلكَ أبَدَ الإِبِدِ، وَعِبِلٌ[٢] اسمُ بلدٍ، وَوِتِدٌ لغةٌ في الوَتَدِ، ومِشِطٌ، لغةٌ في المُشْطِ، وَدِبِسٌ لغةٌ في الدِّبسِ، وَإِثِرٌ لغةٌ في الأَثَرِ وهوَ خَلاصةُ السَّمنِ، وحِبِكٌ لغةٌ في الحُبُكِ، وخِلِجٌ جنبٌ[٣] اسمُ لعبة للصبيانِ، وَحِبِرٌ لقلحِ الأسنانِ[٤]، وَجِحِطٌ[٥]، وَجِدِحٌ[٦]، وَإِجِطٌ[٧]، (وجِحِضٌ زجرٌ للغنمِ[٨]، وَجِطِخٌ زجرٌ للعنزِ[٩] وتِغِرٌ[١٠] حكايةٌ للضحكِ، وإِجِدٌ[١١]) لغةٌ في أَجَدَ[١٢]، يُقالُ: ناقةٌ إِجِدٌ، أي: قويَّةٌ، وَإِجِدٌ زجرٌ للإبلِ[١٣]. وقد بيَّنتُ كلَّ لفظٍ ومَنْ زادَهُ من أئمَّةِ اللغةِ في كتابِ المزهرِ[١٤]. ومنهم مَنْ تأوَّلَ كلامَ الشافيةِ على أنَّهُ لا ثالثَ لهما في جوازِ الإسكانِ، وقد قالَ اليزدي وغيرُهُ: إنَّهُ فاسدٌ، لأنَّ قولَهُ: "نحوُ[١٥] " حاكمٌ بعمومِ كلِّ فعلٍ، وأيضًا فالإسكانُ جائزٌ في نفسِ الأمرِ. منهم مَنْ تأوَّلَهُ على أنَّ المرادَ "ولا ثالثَ لهما "للغتينِ لا للفظتينِ، ونقضَهُ[١٦] الجاربردي: بأَنَّ نحوَ عَضُدٍ وعُنُقٍ لا يجوزُ فيهِ إلاَّ اللغتانِ، ولم يَقُلْ[١٧] هناكَ ولا ثالثَ لهما، فما التَّرجيحُ[١٨] ؟ قالَ اليزدي وهذا النقضُ حقٌّ. ومنهم مَنْ قالَ: هذا تصحيفٌ، وإِنَّما أرادَ المصنِّفُ " إِبِد " بالدَّالِ، لا إِبِل وَبِلِز، أَي: ضخمٌ، وقالَ: لا ثالثَ لهما، أي: في الصفاتِ لأنَّ " فِعِلاً " بكسرِهِما لم[١٩] يجيءْ صفةً إلاَّ هذينِ اللفظينِ. قالَ الجاربردي: وهذا تكلُّفٌ رديءٌ[٢٠]. وقالَ اليزدي: إنَّهُ تعسُّفٌ. ثُمَّ قرَّرَ الجاربردي: "أَنَّ الحقَّ ما ذُكِرَ أوّلاً من متابعةِ المصنِّفِ لِمَنْ حصَرَ ما ورَدَ من فِعِلٍ في اللفظتينِ، (وأَنَّ هذهِ الألفاظَ المزيدةَ لم تثبتْ، أو هيَ غيرُ

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي الكاتب، المتوفى سنة ٢٧٦هـ. تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٠ – ١٧١. بغية الوعاة ٢/٦٣ – ٦٤.

(٢) في ت: عيل، وكذا في شرح الأشموني ٤/٢٤٠.

(٣) في الأصل، ظ: وجلخ وجلب. وفي ت: وخلج جلب. وفي ر، ق، د، س وخلج وحلب، والتصحيح من المزهر ٢/٦٦.

(٤) أساس البلاغة: حبر.

(٥) المحكم ٣/٤٣. واللسان (جحط).

(٦) في ت، ق، د، ظ: خدج، وكذا في المزهر ٢/٦٦، والمحيط في اللغة ٣/١١٩ وفيه: وزجر المعز: جدح.

(٧) القاموس المحيط: اجط.

(٨) المحكم ٣/٤٣. اللسان (جحض).

(٩) المحيط في اللغة ٣/١١٨.

(١٠) في الأصل: يغر. وفي ر، ت، ق، د، س، ظ: بغر، والتصحيح من المزهر ٢/٦٦.

(١١) من (وجحض..) إلى (.. وإجد) ساقطة من ق.

(١٢) في المزهر ٢/٦٦: وجد، بدلا من: إجد.

(١٣) جاء في اللسان (إجد): "وإجد بالكسر: من زجر الخيل". وفي المزهر ٢/٦٦: "وإجد زجر للفرس". وينظر الارتشاف ٨.

(١٤) المزهر ٢/٦، ٦٦. وينظر الهمع ٦/١٠. والأشموني ٤/٢٤٠.

(١٥) شرح الشافية للرضي ١/٣٩.

(١٦) في د: وتقصد، وهو تحريف.

(١٧) ساقطة من ت.

(١٨) شرح الشافية ١/٣٢.

(١٩) في ت: له، وهو تحريف.

(٢٠) شرح الشافية ١/٣٢.

فصيحة[١])، ومرادُهُ بيانُ اللغةِ الفصيحة[٢]". قلتُ[٣]: ويؤيِّدُ هذا التَّقريرَ ما في شرحِ المفصَّلِ لابنِ يعيش، قالَ: "قالَ[٤] سيبويهِ: فِعِلٌ بكسرِ الفاءِ والعينِ، قليلٌ، قالوا: إِبِلٌ، وليسَ في الأسماءِ غيرُهُ. وقالَ أبو الحسن: يُقالُ للخاصرةِ إِطِلٌ، وقالوا في الصفةِ: امرأةٌ بِلِزٌ، وهيَ العظيمةُ، وقيلَ القصيرةُ[٥] " انتهى. فانظُرْ كيفَ نقلَ نصَّ[٦] سيبويهِ على أنَّهُ قليلٌ، وأَنَّهُ لم يأتِ منهُ إلاَّ لفظٌ واحدٌ، ثُمَّ لم يستدركْ عليهِ سِوَى إِطِلٍ وبِلِزٍ خاصَّةً. وقالَ ابنُ قاسم في شرحِ الألفيةِ: في الاستدلالِ على أنَّ "فُعِلاً[٧] " مستعملٌ لا مهملٌ لورودِ دُئِلٍ وَرُئِمٍ وَوُعِلٍ(١٧٥/أ)، وقد أثبتَ سيبويهِ بناءَ فِعِلٍ بلفظٍ واحدٍ وهوَ إِبِلٌ[٨]. انتهى.

قولُ الشافيةِ والنزهةِ والعبارةُ لها[٩]: "وللفعلِ الثّلاثيِّ ثلاثةُ أوزانٍ[١٠]". قالَ ابن مالك في شرحِ الكافية: "قد جرتْ عادةُ النحويينَ أنْ لا يذكُرُوا في أبنيةِ الفعلِ المجرَّدِ فعلَ الأمرِ ولا فعلَ[١١] ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، معَ أنَّ مذهبَ البصريينَ أنَّ فعلَ الأمرِ أصلٌ في نفسه[١٢] اشْتقَّ من المصدرِ ابتداءً، كاشتقاقِ الماضي والمضارعِ منهُ، ومذهبُ سيبويهِ والمازني أنَّ[١٣] فعلَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ أصلٌ أيضًا[١٤]، فكانَ ينبغي على هذا إذا عُدَّتْ صيغُ الفعلِ المجرَّدِ من الزيادةِ أنْ يُذكَرَ للرباعيِّ ثلاثُ صيغٍ، صيغةٌ[١٥] للماضي المصوغِ[١٦] للفاعلِ كدَحْرجَ، وصيغةٌ لَهُ مصوغًا للمفعولِ كَدُحْرِجَ[١٧]، وصيغةٌ للأمرِ كدَحْرِجْ، إِلاَّ أَنَّهم[١٨] استغنوا بالماضي المصوغِ للفاعلِ[١٩] عن الآخَرَيْنِ، لجريانهما على سننٍ مطَّردٍ، ولا يلزمُ من ذلكَ انتفاءُ أَصالتِهِمَا[٢٠] " انتهى. والقصدُ من سياقِ هذا الكلامِ، أَنَّهُ نقلَ فيهِ مذهبَ سيبويهِ أَنَّ الفعلَ المبنيَّ للمفعولِ أصلٌ، فعلى هذا يكونُ أصولُ الماضي المجرَّدِ أربعةً. وقد مشَى على هذا في الألفيةِ، فقالَ: "وَزِدْ نحوَ ضُمِنْ[٢١]"، لكنْ تُعُقِّبَ بأنَّ هذا إنَّما هو معروفٌ عندَ الكوفيينَ والمبرِّدِ، والذي ذهبَ إليهِ أكثرُ البصريينَ أَنَّهُ فرعٌ.

---

(١) من (وأن..) إلى (.. فصيحة) ساقطة من د.
(٢) شرح الشافية ٣٢/١.
(٣) قلت: بياض في ق.
(٤) ساقطة من د.
(٥) شرح المفصل ١١٢/٦.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) في ر: فعلى، وهو تحريف.
(٨) شرح الألفية ٢١٦/٥، ٢١٧.
(٩) قول الشافية والنزهة والعبارة لها: بياض في ق.
(١٠) شرح الشافية للرضي ٦٧/١.
(١١) في ر: ولا معلم، وهو حريف.
(١٢) في د: بنفسه، بدلا من: في نفسه، وهو وجه.
(١٣) في ت: في أن، بزيادة: في.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) ساقطة من ق.
(١٦) في د: الموضوع، وهو وجه.
(١٧) ي د: كيدحرج، وهو تحريف.
(١٨) في د: اللهم، بدلا من: الا أنهم، وهو تحريف.
(١٩) في د: بالفاعل، وهو تحريف.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٢٠١٤/٤-٢٠١٥. وينظر الأشموني ٢٤٣/٤.
(٢١) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ١٩٤/٤.

قولُ الشافيةِ[(١)]: "فإنْ كانَ مجرَّدًا على "فَعَلَ "كُسِرَتْ عَيْنُهُ أو ضُمَّتْ[(٢)]". ظاهرُهُ التخييرُ في ذلكَ، وأنَّهُمَا جائزانِ في كلِّ مضارعٍ لـــ "فَعَلَ"، وهو ما ذهبَ إليهِ ابنُ عصفور، سواءٌ اشتهرَ أحدُ الأمرينِ أمْ لا. فعلى هذا يجوزُ في يضربُ الضَّمُّ وفي يقتلُ الكسرُ. وذهبَ ابنُ مالك إلى أنَّ ذلكَ خاصٌّ بما[(٣)] لم[(٤)] يشتهِرْ فيهِ أحدُ الأمرينِ، وعبارةُ التسهيلِ "تُكسَرُ أو تُضَمُّ تخييرًا إنْ لم يشتهِرْ أحدُ الأمرينِ[(٥)]". وقالَ أبو حيان الأَوْلَى أنْ يقالَ: إنْ لم ينقلْ أحدُ الأمرينِ فَيُعَلَّقُ[(٦)] التخييرُ بانتفاءِ النَّقلِ. وعبارةُ النَّاسِ في ذلكَ: إنْ لَمْ يُسْمَعْ. وقالَ بعضُ شرَّاحِ الشَّافيةِ: إنَّما[(٧)] لم يتعرَّضْ لسكونِ[(٨)] الفاءِ، لأنَّهُ من الظواهرِ. قالَ: والأَوْلَى[(٩)] ذِكْرُهُ ليكونَ الكلامُ[(١٠)] وافيًا بالمرادِ.

قولُها[(١١)]: "حرفَ حَلْقٍ غَيْرَ أَلف[(١٢)]". قالَ السيد: في عَدِّ الألفِ من حروفِ الحلقِ نظرٌ. وقالَ الجاربردي: "لا حاجةَ إلى قولِهِ: "غيرَ ألف[(١٣)]"، لأنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في فَعَلَ، إلاَّ أنْ تعتبرَ[(١٤)] المنقلبة أيضًا، فحينئذٍ يمكنُ تمشيةُ كلامه، بأنْ يقالَ: معناهُ أَنَّ الماضي المجرَّدَ المفتوحَ العينِ، إنْ[(١٥)] كانَ عينُهُ أو لامُهُ حرفَ حلقٍ يُفْتَحُ[(١٦)] عينُ مضارعِه، (١٧٥/ب) وهوَ أعمُّ من أنْ يكونَ حرفُ الحلقِ فيهِ أصليةً أم منقلبةً، فلو لم يقيِّدْهُ بقولِهِ: "غيرَ ألِفٍ[(١٧)] " لوردَ نحوُ: قالَ، ودَعَا[(١٨)]، فإنَّهُ لا يجوزُ فتحُ عينِ المضارعِ في مثله[(١٩)]".

قولُ الشافيةِ[(٢٠)] والنزهة: "وَلَزِمُوا[(٢١)] الضَّمَّ في الأَجوفِ بالواوِ والمنقوصِ بها[(٢٢)]".

قيَّدَها في التسهيلِ: بأنْ[(٢٣)] لا يكونَ أحدُهُمَا حلقيًّا[(٢٤)]، احترازًا من نحوِ: مَحَا يَمْحَا[(٢٥)] ومَاهَ يَمَاهُ، وقالوا أيضًا يَمْحِي ويَمِيهُ، وكما قالوا: يَمْحُو ويَمُوهُ.

---

(١) قول الشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ١/١١٤.
(٣) في د: ما.
(٤) ساقطة من ر.
(٥) التسهيل ١٩٧.
(٦) في د: فيعلوا، وهو تحريف.
(٧) في ت: إن، وهو تحريف.
(٨) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: ليكون، وهو تحريف، وما أثبته من ظ.
(٩) في ر: والأول، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) شرح الشافية للرضي ١/١١٤.
(١٣) في ر: الألف.
(١٤) في ق، د: يعتبر، وهو وجه.
(١٥) في د: إذا، وهو وجه.
(١٦) في الأصل: تفتح، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٧) في ر: الألف.
(١٨) في د: ودعى، خطأ في الرسم.
(١٩) شرح الشافية ١/٥٣ - ٥٤
(٢٠) قول الشافية: بياض في ق.
(٢١) في ر: وألزموا، وهو وجه.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ١/١١٥. النزهة ١٠٠.
(٢٣) في د: ان، وهو وجه.
(٢٤) التسهيل ١٩٧.
(٢٥) في د: محى يمحى.

قولُ الشافيةِ والنزهةِ[١]:"**(والكَسْرُ فيهما باليَاءِ**[٢]". قيَّدَ في التسهيلِ[٣]) اليائيَّ الّلامِ بأنْ تكونَ عينُهُ غيرَ حلقيَّةٍ[٤]، احترازًا من نحوِ: نَأَى[٥] ينأَى، ونَهَى يَنْهَى، وسَعَى يَسْعَى، ورَعَى يَرْعَى، ولَحَى[٦] يلْحَى.

قولُ الشافيةِ[٧]: "**ومَنْ قالَ طَوَّحْتُ... إلى قولِه:.. أوْ مِنَ التَّداخُلِ**[٨]". استنكَرَ الشُّراحُ[٩] هذا الجوابَ. قالَ الجاربردي: "هذا ضعيفٌ، لأنَّهُ إنْ ثبتَ بالياءِ فالماضي والمضارعُ منهُ، وإلاّ فلا يثبتُ التداخلُ، لكنْ لو ثبتَ طِحْتُ أطُوحُ بكسرِ الفاءِ في الماضي أو طُحْتُ أطيحُ بضمٍّ الفاءِ فيه لتحققَ التداخُلُ[١٠]". وقالَ اليزدي: "ما ذكَرَهُ المصنِّفُ فيه تعسُّفٌ، لأنَّ طاحَ يحتملُ كونُهُ واويًّا ويائيًّا، فيكونُ معَ يَطُوحُ الأوَّلِ، ومعَ يَطِيحُ الثَّاني، إذ الأصلُ توافقُ الماضي والمغايرُ[١١]، نَعَمْ، لو كانَ الماضِي المحقَّقُ يائيتُهُ[١٢] معَ المغايرِ[١٣] المحقَّقِ واويَّتُهُ كطِحْتُ بالكسرِ أطوحُ أو بالعكسِ مستعملاً كانَ التداخلُ ثابتًا، لكنَّ الكلامَ في تحقُّقِ[١٤] هذا" انتهى. وقالَ السيد: "القولُ بأنَّ طاحَ يَطيحُ، وتاهَ يَتيهُ من اللغةِ المتداخلةِ عندَ مَنْ يقولُ طوَّحتُ وتوَّهتُ[١٥] بعيدٌ، لأنَّهُ إنْ لم يَقُلْ طيَّحتُ وتيَّهتُ لم يكُنْ عندَهُ متداخلاً، بلْ شاذًّا، وإنْ قالَ بِهِ فهوَ مِنَ الأجوفِ اليائيِّ، وكذا إنْ قالَ بِهِ غيرُهُ، وحينئذ لا يكونُ شاذًّا ولا متداخلاً. قالَ: إنَّ التداخلَ لا يُتَصَوَّرُ ههنا، لأنَّ صورةَ الماضي على اللغتينِ[١٦] واحدةٌ " انتهى.

قولُها[١٧]: "**وَلَمْ يَضُمُّوا في المِثَالِ**[١٨]"[١٩]. سكتَ عمَّا يُفْعَلُ، وشرحَ الشارحونَ على أنَّهُ يلزمُ[٢٠] فيهِ الكسرُ، وصرَّحَ بِهِ في النزهةِ، فقالَ: "ويلزمُهُ الكسرُ واويُّ الفاءِ"[٢١]، وكذا في التسهيلِ لابنِ مالكٍ[٢٢]. قالَ أبو حيان: والتزامُ الكسرِ فيهِ مشروطٌ بأنْ لا تكونَ[٢٣] عينُهُ أو لامُهُ

---

(١) قول الشافية والنزهة: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ١/١١٥. النزهة ١٠٠.
(٣) من (والكسر..) إلى (.. التسهيل) ساقطة من د.
(٤) التسهيل ١٩٧.
(٥) ساقطة من ظ.
(٦) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: ولحا، وما أثبته من د.
(٧) قول الشافية: بياض في ق.
(٨) شرح الشافية للرضي١/١١٥. تمام القول:(.. أطْوَحُ وتَوَّهْتُ وأَتْوَهُ فطاح يطِيحُ وتاهَ يَتِيهُ شاذَ عندَهُ..).
(٩) في ت: الشارح.
(١٠) شرح الشافية ١/٥٤.
(١١) في الأصل، ق، ظ: والغابر، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٢) في د: يائية.
(١٣) في الأصل، ق: الغابر، وهو تحريف.
(١٤) في ر، ت، ق: تحقيق، وهو وجه.
(١٥) في ق: وتروحت: وهو تحريف.
(١٦) في د: الصورتين، وهو تحريف.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) في ر: الثالث، وهو تحريف.
(١٩) شرح الشافية للرضي ١/١١٥.
(٢٠) في ق: يلتزم، وهو وجه.
(٢١) النزهة ١٠٠.
(٢٢) التسهيل ١٩٧.
(٢٣) في ت، ق، د، ظ: لايكون.

حرفَ حلقٍ، فإنَّهُ حينئذٍ يُفْتَحُ[(١)]، نحوُ: وهَبَ يَهَبُ، وَوَقَعَ يَقَعُ. والإيرادُ في هذا على النزهةِ مُتَحَتِّمٌ[(٢)] لا محالةَ، لأنَّهُ قالَ[(٣)]: "ويكثرُ الفتحُ في مضارعِهِ الحلقيِّ العينِ أو الَّلامِ، ويلزمُهُ الكسرُ واويُّ الفاءِ". وهذا صريحٌ[(٤)] في عدمِ مراعاةِ هذا الشَّرطِ، بخلافِ عبارةِ الشافيةِ فإنَّهُ لم يصرِّحْ بالتزامِ الكسرِ، وإنّما نفيِ الضَّمِّ وهوَ نفيٌ صحيحٌ. ثُمَّ يُحْمَلُ[(٥)] المفهومُ على (**١٧٦**/أ) ما صدَّرَ بِهِ المقالةَ، والباقي منهُ الكسرُ في الحلقيِّ، فيكونانِ فيه، وهوَ المطلوبُ كلٌّ في[(٦)] حالــهِ.

قولُها[(٧)]: "**وجاءَ الكسرُ في يَشِدُّهُ وَيَعِلُّهُ وَيَبِتُّهُ**[(٨)]". زادَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ: ويَهِرُّ الشيءِ بمعنى يكرهُهُ[(٩)]. وزادَ الجاربردي: "يَصِرُّهُ[(١٠)]".

قولُ النزهةِ[(١١)]: "**والضَّمُّ في غَلَبَة**"[(١٢)]. قالَ في الشافيةِ: "إلاَّ بابَ[(١٣)] وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ[(١٤)]". يعنى الواوي الفاءِ واليائيِّ العينِ والَّلامِ.

قولُ الشافيةِ[(١٥)]: "**وبابُ المُغَالَبَةِ يُبْنَى**[(١٦)]". قالَ أبو حيان: يطَّردُ بناؤُهُ في كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرِّفٍ.

قولُ الألفيَّةِ والشافيةِ[(١٧)]: "**ولا يتجاوزُ مزيدُ الفعلِ ستَّةً**[(١٨)]". زادَ في التسهيلِ: إلاَّ بحرفِ التنفيسِ أو تاءِ التأنيثِ أو نونِ التوكيدِ[(١٩)].

قولُ الشافيةِ[(٢٠)]: "**واستكانَ قِيلَ: افْتَعَلَ من السُّكونِ، فالمَدُّ شاذٌّ، وقِيلَ: اسْتَفْعَلَ من كانَ، فالمدُّ قياسيٌّ**[(٢١)]". قالَ اليزدي: "كانَ المناسبُ أنْ يوردَ هذا البحثَ في بابِ ذي الزيادةِ، إذ هوَ في تعدادِ الأبنيةِ، لا[(٢٢)] في تفتيشِ[(٢٣)] الأصلي[(٢٤)] والزَّائدِ".

---

(١) في ظ: فإن فيه حينئذ الفتح، بدلا من: فإنه حينئذ يفتح، كلاهما في معنى واحد وما أثبته أسد.
(٢) في ر، ت، ق: يتحتم، وهو وجه.
(٣) في د: لو قال، بزيادة: لو
(٤) في ق: تصريح، وهو تحريف.
(٥) في ر: حمل. وفي ق: لحمل، وهو تحريف.
(٦) في ت، ق، س: في كل، بدلا من: كل في.
(٧) قولها: بياض في ق.
(٨) شرح الشافية للرضي ١/١١٦.
(٩) في ر: يكره، ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٢١٨. واللسان: (هرر).
(١٠) شرح الشافية ١/٥٦.
(١١) قول النزهة: بياض في ق.
(١٢) النزهة ١٠٠.
(١٣) في د: في باب، بزيادة: في.
(١٤) شرح الشافية للرضي ١/٧٠.
(١٥) قول الشافية: بياض في ق.
(١٦) شرح الشافية للرضي ١/٧٠.
(١٧) قول الألفية والشافية: بياض في ق. وفي الأصل، ر، ت، س، ظ: والشذور بدلا من: والشافية، وهو تحريف، لأن القول في الشافية ليس في الشذور، وما أثبته من د.
(١٨) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/١٩٤. وشرح الشافية للرضي ١/١١٣.
(١٩) التسهيل ٢٩٠. وينظر الهمع ١٦ – ١٧. والأشموني ٤/١٤٣.
(٢٠) قول الشافية: بياض في ق.
(٢١) شرح الشافية للرضي ١/٦٧.
(٢٢) في د: الا، وهو تحريف.
(٢٣) في د: سين، وهو تحريف.
(٢٤) في ت، ظ: الأصل، وهو وجه.

قولُ الشافيةِ[١]: **"وينقسمُ إلى صَحيحٍ ومُعْتَلٍّ... إلى آخرِه**[٢]**"**. قالَ اليزدي: "لَمْ يتعرَّضْ لذكرِ المضاعَفِ والمهموزِ، فكأنَّهُمَا[٣] عندَهُ من قبيلِ الصَّحيحِ وهوَ خلافُ ما عليهِ الجمهورُ، وأيضًا لا شَكَّ في أَنَّ لهما أحكامًا مخصوصةً، فلا يجوزُ[٤] عدُّهُمَا[٥] من الصَّحيحِ، كما لا يجوزُ عَدُّ المعتلاَّتِ من الصَّحيحِ، إذْ لها[٦] أيضًا أحكامٌ مخصوصةٌ. فإنْ قلتَ[٧]: الصَّحيحُ عندَهُ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ. قلتُ[٨]: يكونُ اصطلاحُهُ وحدَهُ، ولكلٍّ مَا اصْطُلِحَ عليهِ، ولكنْ يكونُ فيهِ[٩] الخلافُ المذكورُ" انتهى[١٠].

قولُها[١١]: **"فالمُعتَلُّ بالفاءِ.. إلى آخرِه**[١٢]**"**. قالَ اليزدي: "في هذا الإطلاقِ نظرٌ، لأنَّهُ مخصوصٌ بالثلاثيِّ، لأنَّ المعتلَّ بالفاءِ والَّلامِ الأُلى في الرُّباعي كـ"وَسْوَسَ" لم يسمُّوهُ لفيفًا مفروقًا وإنْ كانَ وَجْهُ التسميةِ فيهِ موجودًا، بل يُسمَّى[١٣] معتلاً، وأَنَّهُ إنْ سَمَّاهُ بِهِ جازَ، إذ لكلٍّ مَا اصْطُلِحَ عليهِ، ولكنَّ الكلامَ في أنَّهُ ليسَ بمنقولٍ. قالَ: وأوردَ بعضُ الشارحينَ أَنَّهُ لم يذكُرْ المعتلَّ بالفاءِ والعينِ والَّلامِ، كواوٍ[١٤] وَيَيَّيتُ[١٥]، وقالَ: كأنَّهُ لم يخطرْ ببالِهِ هذا. وجوابُهُ: **أَنَّهُ لم يذكُرْهُ لندورِهِ، إذْ هوَ في بيانِ الأبنيةِ لا في بيانِ النَّوادرِ"**.

قولُ الألفيَّةِ[١٦]: **"وفِعْلَلٌ**[١٧]**"**، والشافيةِ والنزهةِ[١٨]: **"وَدِرْهَمٌ**[١٩]**"**. قالَ الجاربردي: "في ثبوتِ فِعْلَلٍ بكسرِ الفاءِ وفتحِ الَّلامِ بحثٌ، لأنَّ دِرْهَمًا معربٌ وهِبْلَعًا[٢٠] يحتملُ زيادةَ (**١٧٦/ب**) الهاءِ كما يقولُهُ أبو الحسنِ[٢١]". وقالَ اليزدي في جوابِهِ: "ولكَ[٢٢] أَنْ لا تُسلِّمَ

---

(١) قول الشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٣٢/١.
(٣) في ق: فكأنه، وهو تحريف.
(٤) فلا يجوز: ساقطة من د.
(٥) في ت: عده، وهو تحريف.
(٦) في الأصل، ق، د، ظ: لهما، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٧) فان قلت: بياض في ق.
(٨) قلت: بياض في ق.
(٩) في ت: عليه.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) قولها: بياض في ق. وفي د: وهو وجه.
(١٢) شرح الشافية للرضي ٣٢/١. وتمام القول: (.. مثالٌ، وبالعين أجوفُ وذو الثلاثة، وبالَّلام منقوص وذو الأربعة، وبالفاءِ والعينِ أو بالعينِ واللامِ لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق).
(١٣) في ر، س: مسمى، وهو تحريف. وفي ق، د، ظ: سمي، وهو وجه.
(١٤) في ر، ت، ق: كواد، وهو تحريف. ينظر الممتع ٥٦٠/٢. الهمع ٣٠/٦.
(١٥) في ر، ت: وبيـــنت. وفي د: وبنـــيت، كلاهما تصحيف. وينظر شرح الشافية للرضي ٧٢/٣، ٧٤، ٧٥. والهمع ٣٠/٦.
(١٦) قول الألفية: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ١٩٦/٤.
(١٨) والشافية والنزهة: بياض في ق.
(١٩) شرح الشافية للرضي ٤٧/١. النزهة ١٠٨.
(٢٠) الهبلع: الأكول. اللسان (هبلع).
(٢١) شرح الشافية ٣٤/١.
(٢٢) في ق: ذلك، وهو تحريف.

تعريبَ دِرْهَمٍ ولا زيادةَ هاءِ هِبْلَعٍ، وعلى تقديرِ التَّسليمِ تقولُ[١]: فِعْلَلٌ مُحَقَّقٌ لأمرينِ: أحدُهُما: عدمُ انحصارِ أمثلتِهِ في ذلكَ لورودِ قِلْعَمٍ[٢]، وهِجْرَعٍ[٣]. الثاني: أَنَّ الملحقَ يستدعي وجودَ الملحقِ بِهِ لا محالةَ، وقد تحقَّقَ الملحَقُ، نحوُ: عِثْيَرٍ[٤] فيكونُ الملحَقُ بِهِ مُتَحَقِّقًا". انتهى". أوردَ ابنُ قاسم في شرحِ الألفيةِ بحثَ الجاربردي، ثُمَّ قالَ: "قلتُ إنَّما يتمُّ هذا لو لم يكنْ لهذا[٥] الوزنِ مثالاً يثبتُ غيرَ هذينِ المثالينِ، وليسَ كذلكَ، بلْ قد ذكرُوا لَهُ[٦] أمثلةً غيرَ هذينِ، منها: هِجْرَعٌ، ويحتملُ أيضًا زيادةَ الهاءِ، وزِئْبَرٌ[٧]، وقِلْعَمٌ، اسمُ رجلٍ[٨]، وقِيلَ هوَ الشيخُ المسنُّ ويقالُ الطويلُ، وذكَرَ الجوهري قِلْحَمًّا بالقافِ والحاءِ المهملةِ، وقالَ: هو المسنُّ، قالَ: وقد ذكرناهُ في بابِ الحاءِ، لأَنَّ الميمَ زائدةٌ[٩]. ثُمَّ[١٠] قالَ: فإنْ قلتَ: قالَ الأصمعي: ليسَ في الكلامِ فِعْلَلٌ (إلاَّ دِرْهَمٌ وهِجْرَعٌ، فحُصِرَ. قلتُ: فقد زادَ غيرُهُ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ. فإنْ قلتَ: فَعَلَى[١١]) تقديرِ ثبوتِ هذا الوزنِ فتمثيلُهُ بِدِرْهَمٍ ليسَ بجيِّدٍ، إذ الوزنُ لا يثبتُ بالمعربِ. قلتُ: ذَكَرَ بعضُهُم: أَنَّ الأسماءَ الأعجميَّةَ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ: غيَّرتْهُ العربُ وألحقتْهُ بكلامِها[١٢]، فَحُكْمُ أبنيتِهِ باعتبارِ الأصليِّ[١٣] والزائدِ حُكْمُ أبنيةِ الأسماءِ العربيةِ كدِرْهَمٍ[١٤]. وقسمٌ غيَّرتْهُ ولم تلحقْهُ بأبنيةِ كلامِها، فلا يعتبرُ فيهِ ما يعتبرُ في الذي قبلَهُ، نحوُ: آجُرَ. وقسمٌ تركُوهُ غيرَ مغيَّرٍ، فما أَلحقُوهُ بأبنيةِ كلامِهِم (عُدَّ منها، نحو: خُرَّمٍ أَلحقُوهُ بسُلَّمٍ، وما لم يلحقُوهُ بأبنيةِ كلامِهِم[١٥]) لم يُعَدَّ منها، نحوُ: خُراسان، لا يثبتُ فيه[١٦] فُعَالان[١٧]". انتهى.

قولُ الألفيَّةِ[١٨]: "فُعْلَلٌ[١٩]"، والنزهةِ: **جُخْدَبٌ[٢٠] (وليسَ فرعَ جُخْدُبٍ[٢١])**. إثباتُهما

(١) في ر: فقول "وفي د: يقول.
(٢) القلعم: الشيخ الكبير المسن الهرم. اللسان:(قلعم).
(٣) الهجرع: الطويل، وقيل الطويل الأعرج. اللسان (هجرع).
(٤) العثير: الغبار، والمراد بها الصعيد الذي لا نبات فيه. اللسان (عثر).
(٥) في ر: هذا، وهو تحريف.
(٦) في ر، ت: ذكر والده، وهو تحريف.
(٧) في الأصل، ت، ظ: وريثوم، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٨) القاموس المحيط (القلعم).
(٩) الصحاح ١/٣٩٧ (قلحم).
(١٠) ساقطة من ر.
(١١) من (الا..) إلى (.. فعلى) ساقطة من د.
(١٢) في ر: بكلماتها، وهو وجه.
(١٣) في ت: الأصل، وما أثبته أنسب للسياق.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) من (عد..) إلى (.. كلامهم) زيادة من شرح الألفية لابن قاسم ٥/٢٢٩ يقتضيها السياق.
(١٦) في ر: به.
(١٧) شرح الألفية ٥/٢٢٨ – ٢٢٩.
(١٨) قول الألفية: بياض في ق.
(١٩) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/١٩٦.
(٢٠) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين. اللسان (جخدب).
(٢١) وليس فرع جخدب: ساقطة من ظ. وينظر أوضح المسالك ٤/٣٦١.

لهذا الوزنِ مذهبُ الأخفش والكوفيين[١]، ومذهبُ البصريين سوَى الأخفش أنَّهُ ليسَ ببناءٍ أصليٍّ[٢]، بل هو فرعٌ على فُعْلُلٍ بالضَّمِّ فُتِحَ تخفيفًا، وقد نبَّهَ على ذلكَ في الشافية[٣]، وأمَّا ابنُ مالك فاضْطَرَبَ كلامُهُ، فهنا وافقَ الأخفش، وقالَ في كافيته: "وقليلٌ فُعْلَل[٤]"، وقالَ في شرحِها: وقِيلَ[٥] فُعْلَلٌ كطُحْلَبٍ، وهذا المثالُ صحيحٌ من جهةِ النَّقلِ[٦] رواهُ الأخفشُ وأهلُ الكوفة، لكنَّهُ لم يثبتْ في شيءٍ ممَّا نقلوهُ فتحٌ إلاَّ والضَّمُّ فيهِ مسموعٌ، بخلاف فُعْلُلٍ بضمِّ اللَّامِ، فإنَّ أكثرَهُ لم يُسْمَعْ فيهِ فَتْحٌ كَبُرْثُنٍ[٧] وعُرْفُطٍ[٨]". وقالَ في التسهيلِ: وتفريعُ فُعْلَلٍ أظهرُ من أصالته[٩]. وقالَ الجاربردي واليزدي(١٧٧/أ): الحقُّ مذهبُ الأخفش لِمَا ذكرْنا من استدعاءِ الملحَقِ الملحَقَ[١٠] بِهِ[١١]، وقد ثبتَ قولُهُم: مالِي عَنْهُ[١٢] عُنْدَدٌ، أَي: بُدٌّ[١٣]، ومثلُهُ سُؤْدَدٌ، والدَّالُ على الإلحاقِ فيهما عدمُ الإدغامِ، وجاءَ عُلْيَبٌ[١٤] أيضًا، والدَّالُ على الإلحاقِ فيهِ صحَّةُ الياءِ، فوجبَ ثبوتُ فُعْلَلٍ[١٥] ليكونَ[١٦] ملحقًا بِهِ[١٧]، انتهى. وقالَ شارحٌ آخرُ[١٨]: يدلُّ على صحَّةِ قولِ الأخفش اتِّفاقُ الفرَّاء معَهُ، وهما من الثقاتِ في اللغة.

قولُ الشافيةِ[١٩]: "حَمَلَهُمَا على بابِ جَنادِلَ[٢٠]". هوَ مذهبُ البصريينَ، واختارَ ابنُ مالك تبعًا للفرَّاء والفارسي أنَّهُ فرعٌ عن فَعَلِيلٍ[٢١] وأصلُهُ: جَنَدِيلٌ[٢٢] لأنَّ جَنَدِلاً مفردٌ، فتفريعُهُ

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٦١/٤.
(٢) بعدها في ت: زيادة: بل هو ممنوع.
(٣) شرح الشافية للرضي ٤٧/١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٢٢/٤.
(٥) في الأصل، ظ: وقل. وفي ت: وقليل، كلاهما تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(٦) في الأصل: افتعل، وهو تحريف.
(٧) البُرْثُن: مِخْلَب الأسد، وقيل: هو للسبع كالإصبع للإنسان. اللسان (برثن).
(٨) شرح الكافية الشافية ٢٠٢٣/٤. والعُرفُط: شجر العضاه. اللسان (عرفط).
(٩) في التسهيل ٢٩١. وتفريع فُعْلَل على فُعْلُل أظهر من أصالته. وينظر الأشموني ٢٤٧/٤.
(١٠) في ت، ق: للملحق، وهو وجه. وساقطة من س.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) اللسان (عند).
(١٤) عُلْـيَبٌ: بـضم أولـه وسكون ثانيه ثم ياء مثناة من تحت مفتوحة وآخره ياء موحدة: وادٍ، وقيل موضع بتهامة. ينظر: معجم البلدان ١٤٨/٤ – ١٤٩. لقاموس (عليب).
(١٥) في ت: ذلك، وهو تحريف.
(١٦) في ق: فيكون.
(١٧) ينظر: شرح الشافية للجاربردي ٣٤/١.
(١٨) ساقطة من د.
(١٩) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ٤٧/١.
(٢١) في الأصل، ت، ظ: فعيلل. وساقطة من س، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٢) في الأصل، ر، ت، ظ: جنيدل، وما أثبته من بقية النسخ.

على المفردِ أَوْلَى[١].

قولُ الألفيَّةِ[٢]:

... ومَا غايَرَ للزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى[٣]

قالَ ابنُ قاسم: "كانَ ينبغي أنْ يقولَ: "أو النُّدورِ"، لأنَّ مثلَ طَحْرِبَة[٤] مخالفٌ للأوزانِ المذكورةِ، ولم ينتَمِ إلى الزيادةِ ولا إلى النقصِ، ولكنَّهُ نادرٌ، وفي التسهيلِ[٥]: "وما خَرَجَ عن هذهِ[٦] المُثُلِ فشاذٌّ، أو مزيدٌ فيهِ أو محذوفٌ منهُ، أو شِبْهُ[٧] الحرفِ أو مركَّبٌ أو أعجميٌّ[٨]".

---

(١) ينظر التسهيل ٢٩١. وحاشية ابن جماعة على الجاربردي (بهامش شرح الشافية للجاربردي) ٣٤/١.

(٢) قول الألفية: بياض في ق.

(٣) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ١٩٦/٤.

(٤) في ت، س: طحونة، وهو تحريف. والطحربة: قطعة من خرقة. اللسان (طحرب).

(٥) التسهيل ٢٩١.

(٦) في د: هذا.

(٧) في ت، س، ظ: أشبه، وهو وجه.

(٨) شرح الألفية ٢٣٣/٥. وينظر الهمع ١٥/٦.

بابُ مَعانِي الأبنيَةِ[١]

كذا تَرْجَمَ في النزهة[٢]، وذَكَرَهَا في الشَّافيةِ مِنْ غيرِ تَرْجَمَة[٣]، وأسقطَهَا من الألفيَّة.

قولُ الشافيةِ: **"ففَعَلَ لمعانٍ كثيرة[٤]"**. أصابَ حيثُ أجملَها ولم يعدِّدْهَا، وعدَّدَها[٥] في النزهةِ، فقالَ: لِغَلَبَةِ المقابلِ، نحوُ كَسَرَهُ، وإصابةِ أصله كَجَلَدَهُ. أو إنالتِه كَحَشَمَهُ[٦]، أو عملٍ بِهِ كَرَمَحَهُ، أو عملِه كجَدَرَ[٧] الجدارَ، أو أخذِ مِنْهُ كثَلَثَ[٨] المالَ[٩]. (وبقيَ عليهِ أشياءُ، قالَ في التسهيلِ: ومن معاني "فَعَلَ" الجمعُ[١٠]، كحَشَرَ[١١] ونَظَمَ وكَتَبَ ووَعَى[١٢])، والتَّفريقُ، كقَسَمَ وبَذَرَ وفَصَلَ وَعَزَلَ، والإعطاءُ، كَبَذَلَ وَوَهَبَ، والمنعُ، كحَظَرَ وحَبَسَ وعَصَمَ، والإيذاءُ، كلَدَغَ وجَرَحَ وَلَكَمَ، والغلبةُ، كقَهَرَ وقَمَعَ وَقَسَرَ، (والدَّفعُ كَدَرَأَ ودَعَّ، والتَّحويلُ، كقَلَبَ وصَرَفَ، والتَّحوُّلُ، كرَحَلَ وذَهَبَ، والاستقرارُ، كسَكَنَ وقَطَنَ، والسَّيرُ كَرَمَلَ ودَرَجَ[١٣]) والسَّتْرُ، كخَبَأَ وحَجَبَ، والتَّجريدُ، كسَلَخَ وكَشَطَ وقَشَرَ، والرَّميُ، كقَذَفَ ورَجَمَ وطَرَحَ، والاصطلاحُ كَغَزَلَ ونَسَجَ، والتَّصويتُ، كَبَكَى وصَرَخَ وصَهَلَ[١٤].

قولُ النزهةِ[١٥]: **"وفَعْلَلَ لعمَلٍ بأصلِه... إلى آخرِه"[١٦]**. زادَ في التسهيلِ: أو إظهارُهُ[١٧]، كَعَسْلَجَتِ الشجرةُ، إذا أخرجَتْ عساليجَها، وهي ما لانَ من قضبانِها أوَّلَ ما تُنْبِتُ[١٨].

(قولُ(١٧٧/ب) الشافيةِ[١٩]: **"وأَفْعَلَ للتَّعديةِ... إلى آخرِه[٢٠]"**. زادَ في النزهةِ كالتَّسهيلِ: والكثرةِ، وجعله ذا كذا، وبلوغِ عدد أو زمانٍ أو مكان، ومطاوعةِ فَعَلَ[٢١]. وزادَ في التَّسهيلِ: والإعانةِ كأَحْلَبْتُهُ[٢٢]، والإغناءِ عن ثلاثيٍّ كأَذْنَبَ بمعنى أَثِمَ، وأَقْسَمَ بمعنَى حَلَفَ[٢٣]. وهذانِ فاتَا النزهةَ[٢٤]).

---

(١) باب معاني الأبنية: بياض في ق.
(٢) النزهة ١٠٩.
(٣) شرح الشافية للرضي ١/٧٠.
(٤) شرح الشافية للرضي ١/٧٠.
(٥) وعددها: ساقطة من د.
(٦) انظر: اللسان (حشم).
(٧) في ت: كجدال، وهو تحريف.
(٨) في ق: كثلث، وهو وجه.
(٩) ساقطة من ت. ينظر النزهة ١٠٩.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) في د: حشم، وهو تحريف.
(١٢) من (وبقي..) إلى (.. ووعى) ساقطة من ق.
(١٣) من (والدفع..) إلى (.. ودرج) ساقطة من د.
(١٤) ينظر التسهيل ١٩٦ - ١٩٧. والهمع ٦/٢٠ - ٢١.
(١٥) قول النزهة: بياض في ق.
(١٦) النزهة ١١٠.
(١٧) التسهيل ١٩٨.
(١٨) في ت، ظ: ينبت، وهو تصحيف. وينظر اللسان (عسلج).
(١٩) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ١/٨٣.
(٢١) ينظر التسهيل ١٩٨. والهمع ٦/٢٢، ٢٣.
(٢٢) في ت: كأجلسه، وما أثبته موافق الهمع ٦/٢٣.
(٢٣) ينظر التسهيل ١٩٨. والهمع ٦/٢٣.
(٢٤) من (قول الشافية..) إلى (.. النزهة) ساقطة من ر.

قولُ الشافيةِ[١]: "وفَعَّلَ للتكثيرِ... إلى آخرِه[٢]". زادَ في النزهةِ (كالتَّسهيلِ[٣]، والتوجُّهِ كشرَّقْتُ، والنَّسبِ كعَدَّلْتُهُ، واختصارِ حكايةِ أصلِه كأَمَّنْتُ[٤]. وفي الشافيةِ زيادةٌ على النزهةِ: وبمعنَى فَعَلَ[٥]، وفي التَّسهيلِ زيادةٌ عليهما: وموافقةِ تَفعَّلَ كوَلَّى عنهُ بمعنَى تَوَلَّى، وفَكَّرَ بمعنَى تَفكَّرَ، والإغناءِ عن فَعَلَ كعيَّرَهُ بالشَّيءِ، إذ أعابَهُ، وعوَّلَ عليهِ إذا اعتمدَ، والإغناءِ عن تَفعَّلَ كعَجَّزَتِ المرأةُ، صارَتْ عجوزًا[٦].

قولُ الشافيةِ[٧]: "والتَّعديةِ[٨]، نحوُ: فَرَّحْتُهُ، ومِنْهُ فَسَّقْتُهُ[٩]". قالَ بعضُ الشارحينَ في تمشية[١٠] هذا المعنى في فَسَّقْتُهُ نظرٌ، لأنَّ معناهُ نسبتُهُ إلى الفسقِ لا صيَّرتُهُ فاسقًا.

قالَ اليزدي: "ولا يلزِمُ المصنِّفَ شيءٌ من هذا لأنَّهُ[١١] فصَّلَ بقولِهِ " ومنه " أي: وممَّا نُزِّلَت النسبةُ منزلةَ التصييرِ[١٢]". وقد عَدَلَ ابنُ هشام عن هذا في النزهةِ، فقال: "والنَّسبِ كَعَدَّلْتُهُ وفسَّقْتُهُ"[١٣]. وعبَّرَ ابنُ مالك في التسهيلِ عن هذا[١٤] بقولِهِ[١٥]: "ويجعلُ الشَّيءُ بمعنَى ما صِيغَ منهُ[١٦] [١٧]".

قولُ الشافيةِ[١٨]: "وفَاعَلَ... إلى آخرِهِ[١٩]". زادَ في النزهةِ[٢٠]) والتسهيلِ: وبمعنَى أَفْعَلَ، كَباعَدْتُ[٢١] الشَّيءَ، أي: أَبْعَدتُهُ، والإغناءِ عن أفْعَلَ، كوارَيْتُ الشَّيءَ بمعنى أَخْفَيْتُهُ، وعن فَعَلَ كقاسَى وبالَى بِهِ وبارَكَ اللهُ فيهِ[٢٢].

قولُها[٢٣]: "وشارَكْتُهُ[٢٤]". قالَ اليزدي: "في التمثيلِ بِهِ نظرٌ، إذ لقائلٌ أنْ[٢٥] يقولَ:

---

(١) قول الشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي١/٩٢، وتمام القول:".. غالبًا، نحو علَّقتُ وقطَّعتُ وجوَّلتُ وطوَّفتُ وموَّتَ المالُ".
(٣) ينظر التسهيل ١٩٨.
(٤) ساقطة من د. ينظر التسهيل ١٩٨. والهمع ٦/٢٣ — ٢٤.
(٥) شرح الشافية للرضي ١/٩٢.
(٦) ينظر التسهيل ١٩٨. والهمع ٦/٢٤.
(٧) قول الشافية: بياض في ق.
(٨) في ر: والتعدية، وهو وجه.
(٩) شرح الشافية للرضي ١/٩٢.
(١٠) في ر: تشبيه "وفي د: تسميته، كلاهما تحريف.
(١١) في د: إلا أنه، وهو تحريف.
(١٢) في د: البصير، وهو تحريف.
(١٣) النزهة ١١١.
(١٤) في ق: عن هذا في التسهيل، بدلا من: في التسهيل عن هذا.
(١٥) في ت: يقل له، بدلا من: بقوله.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) التسهيل ١٩٨، وفيه: ويجعل.
(١٨) قول الشافية: بياض في ق.
(١٩) شرح الشافية للرضي ١/٩٦، وتمام القول:".. لنسبَةِ أصلِهِ إلى أحد الأمرين متعلقًا بالآخر للمشاركة صريحًا فيجيءُ العكس ضمنًا، نحو ضاربْتُهُ".
(٢٠) من (كالتسهيل والتوجه..) إلى (.. النزهة) ساقطة من س.
(٢١) في ر: كباعت، وهو تحريف.
(٢٢) ينظر التسهيل ١٩. والهمع ٦/٢٤.
(٢٣) قولها: بياض في ق.
(٢٤) شرح الشافية للرضي ١/٩٦.
(٢٥) ساقطة من د.

الشركةُ في شارَكْتُهُ ليستْ بمستفادةٍ من المفاعلةِ، بل من أجزاءِ[١] الكلمةِ التي هي الشّينُ والرّاءُ والكافُ، إذْ هيَ مدلولُ الكلمةِ".

قولُها[٢]: "**وشَاعَرْتُهُ**[٣]". قالَ اليزدي: "فيهِ أيضًا نظرٌ، لأنَّهُ إنْ[٤] أرادَ بِهِ أنَّهُ[٥] بمعنَى العِلْمِ، فالحُكْمُ بكونِهِ[٦] لازمًا غيرُ سديد، وإنْ أرادَ بِهِ بمعنَى إنشاءِ[٧] الشِّعرِ فكذلكَ أيضًا، لأنَّ الشِّعرَ مقولُ الشَّاعرِ ومفعولُهُ[٨] فيكونُ متعدِّيًا أيضًا. قالَ[٩]: ويمكنُ أنْ يُجابَ عن هذا بأنْ يُقالَ: الفعلُ المتعدِّي المحذوفُ مفولُهُ[١٠] نسيًا منسيًّا، قريبٌ[١١] من اللَّازمِ، لكونِ[١٢] متعلَّقِه كالمعدومِ، كقولِكَ[١٣]: فلانٌ يُعْطِي ويَمْنَعُ ويَصِلُ[١٤] ويَقْطَعُ، فهذا الاعتبارُ[١٥] يجوِّزُ أنْ يكونَ شَعَرَ[١٦] جاريًا مجرَى اللَّازمِ".

(١٧٨/أ) **قولُها**[١٧]: "**وبمعنَى فَعَلَ، نحوُ سافَرْتَ**[١٨]". أقولُ[١٩]: اعْلَمْ أنَّهُم يذكرونَ في معـــاني[٢٠] الأبنيةِ ما هوَ بمعنى فَعَلَ مثلاً، وما هوَ للإغناءِ عن فَعَلَ، وقد جمعَ بينهما في التسهيلِ كثيرًا[٢١]. والمرادُ بالأوَّلِ: أنْ يكونَ "فَعَلَ" موجودًا. ويأتي فاعَلَ مثلاً موافقًا لَهُ في معناه. والمرادُ بالثاني: أنْ لا يكونَ "فَعَلَ" موجودًا[٢٢]، ولكنْ جاءَ فاعَلَ بمعناهُ، والمصنِّفُ قالَ: "وبمعنى فَعَلَ"، فحقُّـــهُ أنْ يأتيَ بمثالٍ يكونُ "فَعَلَ" فيهِ موجودًا، وفي المثالِ الذي ذكرَهُ وهو "سافَرْتُ" في بادئ الرأيِ أنَّهُ لِمَا أغنَى عن "فَعَلَ" لا لِمَا جاءَ بمعناهُ، لأنَّ فَعَلَ من السَّفَرِ غيرُ مشهورٍ، وقد اعترفَ[٢٣] بذلكَ المصنف[٢٤] في شرح المفصّل، فقال: "ليس ثَمَّ فعلٌ ثلاثي من لفظ السفر بمعناه فَمُثِّلَ به كمـــا في شَغَلْتُهُ وأَشْغَلْتُهُ[٢٥]". لكنْ تعقَّبَهُ الجاربردي: "بأنَّ الجوهري[٢٦] نقلَ سفَرْتُ أَسْفِرُ[٢٧] سُـــفُورًا إذا خرجتُ للسَّفَرِ، فأنَا[٢٨] سافِرٌ، وقومٌ سَفْرٌ مثلُ صاحبٍ وصَحْبٍ[٢٩] " انتهى. ومن

---

(١) في ر: الأجزاء. وفي د: آخر، كلاهما تحريف.
(٢) قولها: بياض في ق.
(٣) شرح الشافية للرضي ٩٦/١.
(٤) ساقطة من د.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) في ق: لكونه، وهو تحريف.
(٧) في ق: استثناء، وهو تحريف.
(٨) في ر: ومقوله، وهو تحريف.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) في ر: مقوله، وهو تحريف.
(١١) في ر: قريبا، خطأ نحوي.
(١٢) في د: لكونه، وهو تحريف.
(١٣) في ر: كقول، وهو تحريف.
(١٤) في ر: ويوصل، وهو تحريف.
(١٥) ساقطة من ر.
(١٦) في ق: فعل.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) شرح الشافية للرضي ٩٦/١.
(١٩) أقول: بياض في ق.
(٢٠) في ر: معنى.
(٢١) ينظر التسهيل ١٩٩.
(٢٢) فعل موجودا: ساقطة من ت.
(٢٣) ساقطة من د.
(٢٤) ساقطة من ق.
(٢٥) الإيضاح في شرح المفصل ٧٥٣/٢.
(٢٦) الصحاح ٦٨٦/٢، (سفر).
(٢٧) ساقطة من ق.
(٢٨) في ت: فإن، وهو تحريف.
(٢٩) شرح الشافية ٤٨/١.

الأمثلة الجليةِ[١] لذلك[٢]: جاوزتُ الشيءَ بمعنى جزتُهُ، وواعدتُ زيدًا بمعنى وعدتُهُ[٣].

قول النزهة[٤]: "وتَفَاعَلَ للاشتراك.. إلى آخرِه"[٥]. زاد في الشافية[٦]: "وبمعنَى فَعَلَ[٧]"، وزادَ في التسهيل: والإغناءِ عنهُ[٨]، نحو: تثاءَبَ وتَمارَى[٩].

قول الشافية[١٠]: "لِمُشارَكَةِ أَمرْينِ فَصاعدًا[١١]". قال اليزدي: "ليس بحسنٍ، ولو اقتَصَرَ على قوله: "للمشاركةِ" لكانَ أحسنَ، إذ معلومٌ أنَّ المشاركةَ لا تتحقَّقُ في الواحدِ، وإنَّما لزمهم أنْ يذكروا أمرينِ في بابِ فاعَلَ للمتعلِّقِ المذكورِ".

قولها: "نحو[١٢] تَشَارَكا[١٣]". قال اليزدي: "يردُ عليهِ ما وَرَدَ على قولِهِ: "شارَكْتُهُ[١٤]".

قول الشافية[١٥]: "وتَفَعَّلَ لمطاوَعة فَعَّلَ... إلى آخرِه[١٦]". زادَ في النزهة كالتسهيل: "والصيرورةِ والتلبُّسِ بأصلِه وبمعنَى فَعَلَ وفَعَّلَ"[١٧]. وزاد في التسهيل: "الإغناءِ عن فَعَلَ، كتكَلَّمَ، وعن فَعَّلَ كتَوَيَّلَ، أي: قال: يا ويلاهُ، إذ المعروف في اختصار الحكاية فَعَّلَ كأمَّنَ[١٨] وهَلَّلَ لا تَفَعَّلَ، والعملِ في مسمًّى ما اشْتُقَّ منهُ كتغدَّى وتَضَحَّى وتسحَّرَ وتعشَّى، إذا فَعَلَ كلٌّ واحدٍ من الغداءِ والتَّضحِّي والسَّحورِ والعِشاءِ في وقتِهِ[١٩].

---

(١) في ت، ق: الجليلة، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ت. د: كذلك، وهو تحريف.
(٣) ينظر الهمع ٦/٢٤.
(٤) قول النزهة: بياض في ق.
(٥) النزهة١١٢.
(٦) في ق: في التسهيل الشافية، بزيادة: التسهيل.
(٧) شرح الشافية للرضي ١/٩٩.
(٨) التسهيل ١٩٩.
(٩) ينظر الهمع ٦/٢٥.
(١٠) قول الشافية: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ١/٩٩.
(١٢) قولها نحو: بياض في ق.
(١٣) شرح الشافية للرضي ١/٩٩.
(١٤) المصدر نفسه ١/٩٦.
(١٥) قول الشافية: بياض في ق.
(١٦) شرح الشافية للرضي ١/١٠٤، وتمام القول:".. نحو كسَّرتُهُ فتكسَّر وللتكلُّف المتكرر في مهملة، نحو تجرَّعتُهُ، ومنه تفهَّم، وبمعنى استفعَلَ نحو تكبَّر وتعظم".
(١٧) ينظر التسهيل ١٩٩. النزهة ١١١.
(١٨) في ر: الأمر. وفي ت: كأمر، وكلاهما تحريف.
(١٩) ينظر التسهيل ١٩٩.

تنبيهٌ:

قالَ اليزدي: "اعْلَمْ أنَّ إيرادَ المصنِّفِ هنا فائدةُ هذين البابين، أي: باب تفاعَلَ وتَفَعَّلَ ليس في موضعِهِ[1]، إذ هو[2] في بيانِ[3] فائدةِ غيرِ الملحَقِ، وأمَّا الملحَقُ فكما مرَّ ليسَ وضعُهُ لغرضِ فائدة، بل لموازنةٍ لفظية. قالَ في شرحِ المفصَّلِ: "حرفُ الإلحاقِ هو الذي ليس لمعنًى[4] وُضِعَتِ الكلمةُ (١٧٨/ب) بِهِ لَهُ[5]". فبيانُ فائدتِهِ في أثناءِ بيانِ فوائدِ غيرِ الملحقِ ينافي ذلكَ، فكان الأوْلَى أنْ يوردَهُما بعدَ بيانِ الرباعيِّ المزيدِ فيه، إذ هما ملحقان، والملحقُ بِهِ لهما[6] تَدَحْرَجَ. قالَ: فإنْ قُلْتَ: لا شكَّ أَنَّ البابين يفيدان[7] معاني[8] مخصوصةً، فكيف يُحْكَمُ بكونِهما ملحقين؟ قلتُ: هذا واردٌ على المصنِّفِ[9]، وأمَّا على الزمخشري فلا يردُ شيءٌ من هذا، لأَنَّهُ لا يقولُ بعدمِ إفادةِ[10] حرفِ الإلحاقِ، بل يقولُ الإلحاقُ لاتِّحادِ المصدرينِ، فلا يتعرَّضُ[11] للإفادةِ[12] ولا لعدَمِها".

قول الشافية والنزهة والعبارة لها[13]: "وانْفَعَلَ لمطاوَعَةِ فَعَلَ... إلى آخرِهِ[14]". زادَ في التسهيل: وبمعنَى فَعَلَ، كسابَ الماءُ وانسابَ، وفَعِلَ، كَطَفِئَتِ النَّارُ وانْطَفَأَتْ[15]، والإغناءِ عن فَعَلَ، كانْطَلَقَ بمعنَى ذَهَبَ، وانزَرَبَ[16] في الزَّرِيبةِ، أي: دخلها[17]، وعن أفْعَلَ، كانْحَجَزَ إذا أَتَى الحجازَ، وكان حقُّهُ أفْعَلَ كأَنْجَدَ وأَتْهَمَ وأَعْرَقَ وأَشْأَمَ، لكنَّهم استغنوا بانْفَعَلَ عن أَفْعَلَ[18].

قول الشافية[19]: "وافْتَعَلَ للمطاوَعَةِ... إلى آخرِهِ[20]". زادَ في النزهة: وموافقة تَفَعَّلَ[21]، وزاد في التسهيل: وموافقةِ استَفْعَلَ، كاعْتَصَمَ بمعنى[22] استَعْصَمَ[23]، (واخْتَفَى بمعنى استَخْفَى،

(١) في ر: موضوعة.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ر: بيان، وهو تحريف.
(٤) في ق، د: بمعنى، وهو تحريف.
(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٤٠.
(٦) في ق: إنما.
(٧) في ق: يفيد لك، وهو تحريف.
(٨) في ق، د: معان، وهو خطأ. وفي س: معا، وهو تحريف.
(٩) أي: ابن الحاجب في الشافية.
(١٠) في د: أعادت، وهو تحريف.
(١١) في ر، د، ظ: تعرض. وفي ت، ق، س: يعرض.
(١٢) في ت: الفائدة، وهو وجه.
(١٣) قول الشافية والنزهة والعبارة لها: بياض في ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ١/١٠٨.
(١٥) ينظر: اللسان (طفأ).
(١٦) بعدها في ت زيادة: وانزرب بمعنى ذهب.
(١٧) اللسان: زرب، والزريبة: حظيرة الغنم من خشب. ومكَنُّ السَّبع.
(١٨) ينظر التسهيل ٢٠٠.
(١٩) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ١/١٠٨، وتمام القول".. غالبًا نحوُ غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ، وللاتِّخاذِ نحو اشتَوَى".
(٢١) النزهة ١١٢.
(٢٢) كاعتصم بمعنى: ساقطة من ت.
(٢٣) في ت: كاستعصم، وهو تحريف.

وموافقة فَعَلَ، كقَدَرَ واقْتَدَرَ، وفَعِلَ كسَمِعَ واسْتَمَعَ[١])، وفَعُلَ، كَقَرُبَ واقْتَرَبَ، والإغناءِ عن فَعَلَ، كاسْتَلَمَ الحَجَرَ، والْتَحَى الرجلُ، ولِفِعْلِ الفاعلِ بنفسِه، كاضْطَرَبَ واسْتَاكَ وامْتَشَطَ واكْتَحَلَ وادَّهَنَ، أي: فَعَلَ هو بنفسِهِ دونَ غيرِهِ هذهِ الأشياءَ[٢]. وللتخيير كَانْتَخَبَ واصْطَفَى وانْتَقَى[٣].

قول الشافية[٤]: "وللمفاعَلَةِ، نحوُ اجْتَوَرُوا واخْتَصَمُوا[٥]". قال السيد: لو قال للتَّفاعُلِ كان أوْلَى. وقال اليزدي: "في بعض النسخ: وبمعنى تَفَاعَلَ، وهو الصوابُ، وفي بعضها: والمفاعَلَة، وهو خطأٌ، لأنَّ الافتعالَ بمعنى التَّفاعُلِ قد يكونُ لا بمعنى المفاعَلَة، لا تقول[٦]: اختَصَمَ زيدٌ عمرًا، كما تقولُ[٧]: خاصمَهُ، بل اختصما، كما يقالُ: تخاصما. قال: وقولُ شارحٍ[٨]: لو قال للتَّفاعُلِ كانَ أوْلَى، ليسَ بسديد، لأنَّ الأولويةَ إنَّما تُطْلَقُ إذا كانَ جائزًا[٩] مفضَّلاً[١٠]، ولا جائزَ هنا. فإبهامُهُ خطأٌ". وفي شرحِ الجاربردي نحوُهُ[١١]. وقد عبَّرَ في النزهةِ بقولِهِ: "وموافَقَةِ[١٢] تفاعَلَ"[١٣].

قولُ الشافيةِ[١٤]: "واسْتَفْعَلَ لِلسؤالِ... إلى آخرِهِ[١٥]". زاد في النزهة: والاتخاذِ، وإلفاءِ الشَّيءِ بمعنى ما صِيغَ منهُ، (ومطاوعةِ أفْعَلَ، وموافقةِ تَفَعَّلَ وافْتَعَلَ. وزاد في التسهيل: عَدَّ (١٧٩/أ) الشَّيءِ بمعنى ما صِيغَ منهُ[١٦])، نحو: استَعْظَمْتُهُ[١٧] أيْ حسبتُهُ عظيمًا، وموافقةِ أَفْعَلَ، كأَحْصَدَ الزَّرعُ واستَحْصَدَ، وأَيْقَنَ الإنسانُ واستَيْقَنَ، والإغناءِ عن فَعَلَ، نحو: استَحْيَى واستَأْثَرَ، وعن فَعَّلَ، نحو: استَرْجَعَ، إذا قالَ: إنَّا لِلَّهِ وإنَّا إليهِ راجعون، إذ الأصلُ فيهِ رَجَّعَ[١٨] كأَمَّنَ وهَلَّلَ وسَبَّحَ[١٩].

---

(١) من (واختفى..) إلى (.. واستمع) ساقطة من د.
(٢) هذه الأشياء: ساقطة من د.
(٣) ينظر التسهيل ١٩٩ - ٢٠٠. والهمع ٦/٢٦ - ٢٧.
(٤) قول الشافية: بياض في ق.
(٥) شرح الشافية للرضي ١/١٠٨، وفيه: "وللتفاعل نحو اجتوروا".
(٦) في ت: لا يقول، وهو تصحيف. وفي د: لا يقال، وهو وجه.
(٧) في ت: يقول، وهو تصحيف. وفي د: يقال، وهو وجه.
(٨) في الأصل، ت، ق، د، س، ظ: شارح، وهو وجه، وما أثبته من ر، وهو يعني السيد.
(٩) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: جائز، وهو خطأ نحوي، وما أثبته من د.
(١٠) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: مفصل. وفي ظ: مفضل، وكلاهما خطأ نحوي.
(١١) ينظر شرح الشافية للجاربردي ١/٥٠.
(١٢) في ق: موافقته، وهو وجه.
(١٣) النزهة ١١٢.
(١٤) قول الشافية: بياض في ق.
(١٥) شرح الشافية للرضي١/١١٠. وتمام القول:"..غالبًا: إمّا صريحًا نحو استكتبتُهُ، أو تقديرًا نحو استخرجتُهُ، وللتحوّل نحو: استحجرَ الطين، وإنّ البغاثَ بأرضِنا يستنسر، وقد يجيء بمعنى فَعَلَ نحو قرَّ واستَقرَّ".
(١٦) من (ومطاوعة..) إلى (.. منه) ساقطة من ق، د.
(١٧) في ت: استعظمه، وهو تحريف.
(١٨) ساقطة من د.
(١٩) ينظر التسهيل ٢٠٠. والهمع ٦/٢٨.

قولها[1]: "وللتحوُّلِ... إلى آخرِهِ[2]". في بعضِ الشروحِ: كانَ ينبغي أنْ يقولَ وللتَّشبيهِ لا التحوُّلِ، فإنَّ الطِّينَ يُشَبَّهُ بالحجرِ والبغاثَ يشبَّهُ بالنسرِ، ومنهُ استَتْيَسَتِ العنزُ،[3] أي: تشبَّهَتْ بالتَّيسِ. وفي شرحِ السيد[4]: إنْ أُريدَ تحويلُهُ إلى صيغة[5] المشتقِّ، فالأَوْلَى أنْ يقالَ للتَّشبيهِ إنْ أُريدَ باستحجرَ الطِّينُ تحوَّلَ إلى الحجرِ، فإنَّهُ يكونُ التحوُّلُ حقيقةً. وردَّهُ اليزدي: بأنَّهُ قد يكونُ للتحوُّلِ الحقيقيِّ وللتحوُّلِ غيرِ الحقيقيِّ، والأخيرُ مُنَزَّلٌ[6] منزلةَ الأوَّلِ، فلا حاجةَ إلى لقبٍ جديدٍ لأجلِ هذا المعنى.

تنبيهٌ[7]:

قالَ الجاربردي: "ذكَرَ المصنِّفُ[8] أنَّ مزيدَ الثلاثيِّ خمسةٌ وعشرون[9]، ولم يذكُرْ إلاَّ معنَى الثمانيةِ، وسرُّهُ أَنَّهُ ليسَ في الإلحاقِ زيادةُ معنًى غيرُ المبالغة، إلاَّ في تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ، فَتَرْكُ الملحقِ غيرُهُما، ومن غيرِ الملحقِ افْعَلَّ وافْعَالَّ وافْعَوْعَلَ[10] وافْعَوَّلَ[11]، إذ ليسَ لها أيضًا[12] معنًى غيرُ المبالغةِ[13]". وقال اليزدي: "لم يذكُرْ المصنف فائدة باب افْعَوْعَلَ[14]، وفائدتُهُ[15] المبالغةُ والتكثيرُ. قال: وأمَّا فائدةُ افْعَلَّ وافْعالَّ وافْعَوَّلَ[16] فلم أجدْ نَصًّا من الكتاب[17] يدلُّ عليها". وقال الميداني[18]: "افْعَلَّ وافْعَالَّ مختصَّانِ بالألوانِ والعيوبِ، وافعالَّ أبلغُ من افْعَلَّ، ويمكنُ أنْ يكونَ في الكلِّ المبالغةُ، إذ زيادةُ اللَّفظِ كزيادةِ المعنَى غالبًا[19] " انتهى.

وقد ذكَرَ ابنُ هشام في النزهة فوائدَ الثلاثة[20] فقال: وافْعَلَّ وافْعَالَّ للألوانِ، وافْعَوْعَلَ[21] للمبالغةِ كاخْشَوْشَنَ، والصيرورةِ كاحْقَوْقَفَ، وموافقةِ استَفْعَلَ كاحْلَوْلَيْتُهُ[22]. وفي التسهيل:

---

(١) قولها: بياض في ق.
(٢) إلى آخره: ساقطة من د. وينظر شرح الشافية للرضي ١/١١٠. والهمع ٦/٢٨.
(٣) في الأصل: النسر، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٤) في الأصل: العمدة، وليس فيها، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٥) في الأصل: صفة، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٦) في ت: ينزل. وفي د: تنزل، وكلاهما وجه.
(٧) تنبيه: بياض في ق.
(٨) ذكر المصنف: بياض في ق.
(٩) شرح الشافية للرضي ١/٦٧.
(١٠) في ت: وافوعل، وهو تحريف.
(١١) ساقطة من ق، د.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) شرح الشافية ١/٥٢.
(١٤) في د: فعول، وهو تحريف.
(١٥) في ت: وفائدة، وهو تحريف.
(١٦) في ر: وافعوعل، وهو تحريف.
(١٧) أي الشافية.
(١٨) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، أبو الفضل، المتوفى سنة ٥١٨هـ. أنباه الرواة ١/١٢١. وفيات الأعيان ١/١٤٨. الأعلام ١/٢٠٨.
(١٩) ينظر نزهة الطرف للميداني ١٧.
(٢٠) في ر: ثلاثة، وهو تحريف.
(٢١) في ر: وافعول. وفي ت: وافعول، وكلاهما تحريف.
(٢٢) النزهة ١١٣.

("ومنها للألوانِ "افْعَلّ" "غيرُ مضاعف العين ولا معتلّ اللام[١]) دون شذوذ، وقد تلي عينَهُ ألفٌ، وقد يدلُّ بحاليهِ على[٢] عَيْبٍ حِسِّيٍّ، وربَّما طاوعَ "فَعَلَ" وقد يدلاّنِ على غيرِ لونٍ وعَيْبٍ، وإفهامُ العروضِ معَ الألفِ كثيرٌ، وبدونها قليلٌ. ومنها" افْعَوْعَلَ[٣] " للمبالغةِ والصيرورةِ، وقد (١٧٩ /ب) يوافِقُ[٤] "استَفْعَلَ"، ويطاوعُ "فَعَلَ". وافْعَوَلّ" بناءٌ مقتضَبٌ[٥]". انتهى. وقالَ ابن عصفور: "افْعَلّ: مقصورٌ من "افْعَالّ" لطولِ الكلمة، ومعناها واحدٌ، بدليلِ أَنَّهُ ليسَ شيءٌ من "افْعَلّ" إلاّ ويقالُ فيهِ[٦] "افْعَالّ". إلاَّ أَنَّهُ قد تَقِلُّ[٧] إحدَى اللغتين في شيءٍ وتكثُرُ[٨] الأُخرى، فَحَذْفُ الألفِ من "احْمَرَّ" و"ابْيَضَّ" و"اسْوَدَّ" أكثرُ، وإثباتُها في "اشْهَابَّ[٩] " و"ادْهَامَّ[١٠] " أكثرُ. ولم يُسْمَعْ في "ارْقَدَّ" أيْ: أسرعَ[١١]، و"ارْعَوَى" أي: انكفَّ[١٢] و"اقْتَوَى" أيْ: خَدَمَ[١٣] إلاَّ "افْعَلّ"، ويجوزُ في القياسِ "افْعَالّ". وهو أيضًا لا يتعدَّى كما لا يتعدَّى أصلُهُ الذي قُصِرَ منهُ[١٤]".
قالَ أبو حيّان: وما ذكَرَهُ ابنُ عصفور من أنَّ "افْعَلّ "مقصورٌ من "افْعَالّ" هو مذهبُ الخليلِ.

---

(١) من (ومنها..) إلى (.. اللام) ساقطة من د.
(٢) في ت: عن، وهو تحريف.
(٣) في ر: افعول، وهو تحريف.
(٤) في ر: توافق، وهو تصحيف. وفي د: تواقعوا، وهو تحريف.
(٥) التسهيل ٢٠٠. والمقتضبُ ما كان على مثال لم يسبق بآخر أصل له، أو كالأصل، مع الخلو من حرف زائد لمعـــنى أو إلحاق ومنه: اعلوّط بهِ إذا تعلق بعنقه وعلاه. التسهيل ٢٠٠ حاشية ٣. وينظر الممتع ١/١٧٠، ١٩٦.
(٦) فيه: ساقطة من ت.
(٧) في ت: يقل، وهو وجه.
(٨) في ر، ت، ق: ويكثر.
(٩) إشهابّ رأسه: غلب بياضه سواده. اللسان (شهب).
(١٠) إدْهامَّ الشيء ادهيمامًا، أي: اسوادَّ، وادهامَّ الزرعُ: علاه السواد رِيًّا. اللسان (دهم).
(١١) اللسان (رقد).
(١٢) اللسان (رعي).
(١٣) اللسان (قتا) و(قوا).
(١٤) الممتع في التصريف ١/١٩٥ – ١٩٦.

بابُ الزِّيادَةِ[1]

كذا ترجَمَ[2] في النزهة[3]، وترجَمَ في الشافية: ذو الزيادة[4]، وأدرجَهُ في الألفيةِ في بابِ التَّصريفِ من غيرِ ترجمةٍ[5].

قولُ الألفيَّة:

والحَرفُ إنْ يَلزَمْ فَأَصْلٌ والذي لا يلزَمُ الزائِدُ مِثلُ تَا احْتُذِي[6]

قالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ: هذا التَّعريفُ غيرُ جامعٍ لخروجِ ما سقطَ[7] من بعضِ التَّصاريفِ وهو أصلٌ كواوِ "يَعِدُ"، وغيرُ مانعٍ لدخولِ ما يلزمُ، وهو زائدٌ، فلا يصحُّ حدًّا ولا علامةً، لأنَّ شرطَ العلامةِ الاطِّرادُ. قلتُ: الأصلُ إذا سقطَ لعلَّةٍ فهو مقدَّرُ الوجودِ بخلافِ الزائدِ، والزائدُ إذا لَزِمَ فهوَ مقدَّرُ السقوطِ[8]".

قول الألفيَّة[9]:

بِضِمْنِ فِعْلٍ قابِلِ الأُصُولَ في وَزْن.........[10]

قالَ في شرحِ الكافيةِ: "والمعتبرُ من شكلاتِ الحروفِ ما استُحِقَّ قبلَ طُروءِ[11] التغييرِ الحادثِ بإعلالٍ أو[12] إدغامٍ، فلذا[13] يقالُ في وزنِ مَعَدٍّ: مَفْعَلٌ، لأنَّ أصلَهُ مَعْدَدٌ، وهوَ معنَى قولِ النَّظمِ[14]: "وبوفاقِ الشَّكلِ في الأصلِ انْطِقِ[15]".

قول الشافية[16]: "ويُعَبَّرُ عَنها بالفاءِ والعَيْنِ واللَّامِ[17]". قالَ اليزدي: "لقائلٌ أنْ يقولَ: الضميرُ في قولِهِ: "عنها" راجعٌ إلى الأبنيةِ، والأبنيةُ موصوفةٌ (بالأصالة، فيجبُ أنْ لا تُوزَنَ الأبنيةُ المزيدُ فيها[18]) بالفاءِ والعينِ واللَّامِ، وهوَ باطلٌ، لأنَّهُ لا خلافَ أَنَّ مِثْلَ[19] "ضارِب" وزنُهُ

---

(١) باب زيادة: بياض في ق.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) النزهة ١٣٠.
(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٣٣٠.
(٥) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/١٩٨.
(٦) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/١٩٨.
(٧) في ت: يسقط.
(٨) شرح الألفية ٥/٢٣٤، وفيه: حذا، بدلا من: حدا.
(٩) قول الألفية: بياض في ق.
(١٠) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/١٩٨.
(١١) في الأصل، ت، ق، س: طرد، وهو هو تحريف، وما أثبته من ر، د، ط.
(١٢) في ت: و، بدلا من: أو، وما أثبته أسد.
(١٣) في ق: د: فكذا، وهو تحريف.
(١٤) في ت، د: الناظم، وهو وجه.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢٩.
(١٦) قول الشافية: بياض في ق.
(١٧) شرح الشافية للرضي ١/١٠.
(١٨) من (بالأصالة..) إلى (.. فيها) ساقطة من ق.
(١٩) بعدها في ق زيادة: قوله ويعبر.

فاعِلٌ، وهو بناءٌ زِيدَ فيهِ[١]، ولأنَّهُ[٢] ينافي قولَهُ: "ويُعبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بلفظِهِ[٣]"، إذ الزائدُ لا يكونُ في عِدادِ[٤] الأصولِ قطعًا، لاستحالةِ صيرورةِ الزائدِ أصلاً، والأصلُ زائدًا[٥]. قالَ: والجوابُ: أنَّ المرادَ بالتعبيرِ[٦] بالفاءِ والعينِ(١٨٠/أ) واللّامِ، أنَّها[٧] تقعُ في مقابلةِ الحروفِ، وهذا معنى الوزنِ والزِّنَةِ لا أنَّ[٨] البناءَ الأصلي[٩] يوزنُ[١٠] بها، وغيرَ الأصلي[١١] لا يوزنُ بها، فإذن[١٢] لا يقعُ[١٣] مقابلاً[١٤] لأصلٍ، إلاّ أحدُ حروفِ "فَعَلَ" سواءٌ كانت الأصولُ خاليةً عن الزوائدِ أم لم تَكُنْ".

قول الألفيَّةِ[١٥]: "وزائدٌ بلفظِهِ اكْتُفِي[١٦]". قالَ في الشافيةِ: "إلاَّ المُبدَلَ من تاءِ الافْتِعالِ، فإنَّهُ بالتَّاءِ وإلاَّ المكرَّرَ للإلحاقِ أو لغيرِهِ فإنَّهُ بما تَقَدَّمَهُ[١٧]". والثاني مذكورٌ في الألفيةِ بعدَ هذا في قولِهِ: وإنْ يَكُ الزائدُ ضِعفَ أصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ في الوزنِ ما لِلأَصْلِ[١٨]

قول الشافيةِ[١٩]: "فإنَّهُ بما تَقَدّمَهُ[٢٠]". قالَ اليزدي: "كانَ المستقيمُ أنْ يقولَ: بما تَقَدَّمَهُ من الحرفِ الأصلي. قالَ: وقد زادَ هذا القيدَ في الشَّرحِ[٢١] ولا بُدَّ منهُ".

قول الألفيَّةِ[٢٢]:

واحْكُمْ بتأصيلِ حُروفِ سِمْسِمِ ونحوِهِ والخُلْفِ في كَلْمَلَمِ[٢٣]

فيهِ أمرانِ:

الأوّل: ظاهرُ كلامِهِ أنَّهُ لا خلافَ في القسمِ الأوَّلِ، معَ أنَّهُ فيهِ خلافًا أشارَ إليهِ بعضُهُم[٢٤].

الثاني: لم يبيِّنْ الراجحَ من الخلافِ الذي حكاهُ في القسمِ الثاني[٢٥]، وفي شرحِ الكافيةِ: "أنَّهُ[٢٦] أيضًا أصلٌ[٢٧] عندَ البصريين إلاَّ أبا إسحاق الزجاج. وعندَ[٢٨] أبي إسحاق أنَّ الصالحَ للسقوطِ زائدٌ. وعندَ الكوفيين بدلٌ من تضعيفِ العينِ[٢٩]".

---

(١) بعدها في ت زيادة: ولأنه بناء زيد فيه.
(٢) في ق: ولا.
(٣) شرح الشافية للرضي ١/١٠.
(٤) في ت، ق: عدد، وهو تحريف.
(٥) في ت: زائد، وهو خطأ نحوي.
(٦) في د: بالتغيير، وهو تصحيف.
(٧) في ر، ت: إنما.
(٨) في ر، س، ظ: لأن، وهو تحريف.
(٩) في ت، س: الأصل، ما أثبته أسد.
(١٠) في ت: موزون، وهو تحريف.
(١١) في ت: الأصل، وما أثبته أسد.
(١٢) في ر، ت، ق، د، س: فإذا، وهو وجه.
(١٣) في: لا تقع، وهو تصحيف.
(١٤) في ق: مقاتلاً، وهو تصحيف.
(١٥) قول الألفية: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/١٩٨.
(١٧) شرح الشافية للرضي ١/١٠.
(١٨) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٠.
(١٩) قول الشافية: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ١/١٠.
(٢١) أي شرح الشافية لابن الحاجب.
(٢٢) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٣) الألفية ٦٤. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٠.
(٢٤) ينظر أوضح المسالك ٤/٣٦٤.
(٢٥) يعني في قوله: القسم الثاني، مثل: لملم.
(٢٦) ساقطة من ت.
(٢٧) ساقطة من د.
(٢٨) في ق: وعن، وهو وجه.
(٢٩) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٣٥-٢٠٣٦.

واختارَ بدرُ الدين ابن المصنِّفِ مذهبَ الكوفيين[١].

قول الشافية[٢]: "**مَعَ أَنَّهُ نقيضُ ظُهْرَان**[٣]". قالَ اليزدي: "فيهِ نظرٌ، لأنَّ التَّضادَّ أمرٌ معنويٌّ، وهو لا يوجَبُ بينَ الضِّدينِ اتِّحادُ بنائِهِمَا لفظًا، كما في الحياةِ والمماتِ مثلاً، فإنَّهُ لا يقالُ زِنَتُهُمَا[٤] واحدةٌ، لأنَّ أحدَهُمَا ضدُّ الآخر، فالأحسنُ في مثلِ هذا الموضعِ الاستدلالُ بغلبةِ الأوزانِ والحملُ على الغالبِ منها.

قولها[٥]: "**ويُعْرَفُ القَلْبُ... إلى آخرِهِ**[٦]". قالَ اليزدي: "حاصلُ الكلِّ راجعٌ إلى أمرٍ واحدٍ وهو الاشتقاقُ المحقَّقُ، وهو مطَّردٌ في الجميعِ، إذ الجميعُ[٧] إنَّما يعرفُ بِهِ في الحقيقةِ، ولو ذكَرَهُ وحدَهُ لم يَرِدْ عليهِ شيءٌ، وكانَ أحسنَ من الاستدلالِ وأقوَى.

قولها[٨]: "**وبقلَّة استعماله**[٩]". قالَ اليزدي: "قلَّةُ الاستعمالِ المجرَّدةِ ليست أمارةً على القلبِ، وإنَّما المرادُ قلَّةُ استعمالِهِ إذا كان لذلكَ اللَّفظِ اعتبارُ آخِرِهِ، أي: تكونُ[١٠] حروفُهُ غيرَ منسوقةٍ نسقَها فيهِ، ولفظُ المصنِّفِ لا يُعْطِي هذا المعنَى".

(١٨٠/ ب) **قولُ الألفيَّةِ**[١١]:

فَأَلِفٌ أكثرَ من أصْلَيْنِ صَاحَبَ زائِدٌ......[١٢]

قالَ في الشافيةِ: "إلاَّ في الأوَّلِ[١٣]"، وهذا القيدُ في نفسهِ صحيحٌ، لأنَّ الألفَ لا تُزادُ أوَّلاً، إلاَّ أنَّهُ مستغنًى[١٤] عنهُ، لأنَّ الألفَ لا تكونُ إلاَّ ساكنةً، فلا يمكنُ وقوعُها في الابتداءِ، فلذلكَ لم ينبِّهْ عليهِ في الألفيةِ والنزهةِ.

قولُ الألفيَّةِ[١٥]:

واليَا كَذَا والواوُ إنْ لم يَقعَا كَمَا هُمَا في يُؤيُؤٍ وَوَعْوَعَا[١٦]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: شرطُ الواوِ أنْ لا تصدَّرَ مطلقًا، فإنَّها لا تُزادُ أَوَّلاً[١٧]، وقد نبَّهَ على ذلكَ في

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٣٣١.

(٢) قول الشافية: بياض في ق.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/١١.

(٤) في ر: زدتهما، وهو تحريف.

(٥) قولها: بياض في ق.

(٦) شرح الشافية للرضي ١/٢١، وتمام القول".. بأصلِهِ كناءَ يَنَاءُ مع النأيِ، وبأمثلةِ اشتقاقِهِ كالجاهِ والحادي والقِسِيِّ، وبصحَّته كأَيِسَ".

(٧) في ر: الجمع، وهو تحريف.

(٨) قولها: بياض في ق.

(٩) شرح الشافية للرضي ١/٢١.

(١٠) في ت: يكون، وهو وجه.

(١١) قول الألفية: بياض في ق.

(١٢) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/٢٠١.

(١٣) شرح الشافية ٢/٣٧٢.

(١٤) في ت: يستغنى، وهو وجه.

(١٥) قول الألفية: بياض في ق.

(١٦) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٢.

(١٧) في ق: أولى، وهو تحريف.

الشافية[١] والنزهة.

الثاني: شرطُ الياءِ أيضًا أنْ لا تُصدَّرَ وبعدَها أربعةُ أصولٍ، فإنَّها حينئذٍ أصلٌ كَيَسْتَعُور[٢]، فإنْ تصدَّرَتْ وبعدَها ثلاثةُ أصولٍ فهيَ زائدةٌ، وقد نبَّهَ على هذا الشرطِ في النزهةِ[٣] بقولِهِ: "ولا يُزادُ ما يصدَّرُ من ياءٍ في متجاوزِ أربعةٍ كَيَسْتَعُور[٤]". ولهذا الشرطِ شرطٌ، وهو أنْ لا يكونَ المتجاوزُ أربعةٍ جاريًا على الفعلِ، فإنَّها حينئذٍ زائدةٌ كيُدَحْرِجُ، وقد بُيِّنَ الأمرانِ في الشافيةِ بقولِهِ: "والياءُ زِيدَتْ مَعَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا إلاَّ في أوَّلِ الرباعيِّ، إلاَّ فيما يجري على الفعلِ[٥]".

الثالث: قالَ ابنُ هشام: "فإنْ قلتَ: كيفَ استثنى يُؤيُؤًا ووَعْوَعًا، معَ أنَّهُ قد عُلِمَ من قولِه: "واحْكُمْ بتأصيلِ حروفِ سمسمِ "إنَّ[٦] ما شأنُهُ كذلكَ لا يُحْكَمُ عليهِ[٧] بزيادةٍ؟ قلتُ: دَفَعَ بهذا[٨] تَوَهُّمَ تخصيصِ ذلكَ بإطلاقِهِ هنا: انتهى. وأقولُ[٩]: قد نبَّهَ على شرطٍ مستغنًى[١٠] عنهُ لتقدُّمِ ما يدلُّ عليهِ، وأهملَ شرطينِ لا بُدَّ منهما، فلو قالَ بدلَ ذلكَ:

والْيَا كَذَا والواوُ إنْ[١١] لم يَقَعَا   مُصَدَّرَيْنِ تسبقُ اليَا أربَعَا

لكانَ أفيدَ وأحسنَ. ثُمَّ[١٢] قالَ ابنُ هشامٍ: "والتَّحقيقُ أنَّ كلاًّ من الياءِ والواوِ يُزادُ بشرطينِ، أمَّا الواوُ فأنْ لا تكونَ أوَّلاً ولا[١٣] في مكرَّرٍ، وأمَّا الياءُ فأنْ لا تكونَ[١٤] في أوَّلِ رباعيٍّ الأصولِ غيرِ المضارعِ، ولا في مكرَّرٍ وإنْ أضفتَ[١٥] إليهما، وأنْ تكونَ[١٦] معَ ثلاثةِ أصولٍ، فهي ثلاثةُ شروطٍ وإنْ جعلتَها[١٧] – أعني الثلاثةَ[١٨] الأصولَ – محلاً للزيادةِ، ثُمَّ تكلَّمتَ على الشرطِ، فشرطانِ" انتهى.

قولِ الألفيَّةِ[١٩]:

وهكذا هَمْزٌ وميمٌ سَبَقَا   ثلاثةً تأصِيلُهما تُحُقِّقَا[٢٠]

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٧٢، والنزهة ١٣١، وأوضح المسالك ٤/٣٦٥.
(٢) اليستعور: موضع. معجم البلدان ٥/٤٣٦.
(٣) في النزهة: ساقطة من د.
(٤) ينظر النزهة ١٣١، وأوضح المسالك ٤/٣٦٥.
(٥) شرح الشافية للرضي ٢/٣٧٢.
(٦) في ق: أن أما، بزيادة: أما.
(٧) في ق: فيه، وهو وجه.
(٨) في ر، ت: هذا، وهو وجه.
(٩) وأقول: بياض في ق.
(١٠) في ت، ر: يستغنى، وهو وجه.
(١١) في ر: وإن، بزيادة: الواو.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) ولا: ساقطة من ت، د.
(١٤) في ت: لا يكون، وهو وجه.
(١٥) في ت: أضف، وهو تحريف.
(١٦) في د: لا تكون، بزيادة: لا.
(١٧) في د: جعلتهما، وهو تحريف.
(١٨) في الأصل وسائر النسخ: الثلاث، وهو خطأ نحوي.
(١٩) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٠) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٣.

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: كانَ عليهِ أنْ يقولَ فقط كما عبَّرَ بِهِ في الشافيةِ[١] والنزهةِ، فخرجَ ما سبقَ أربعةً كاصطبلٍ ومَرْزَجُوشٍ[٢].

الثاني: (١٨١/ أ) قالَ ابنُ هشام: كانَ[٣] مقتضَى استثنائِهِ[٤]، نحوُ يُؤْيُؤٍ ووَعْوَعٍ بعدَ تنصيصِهِ أوَّلاً، مسألةَ[٥] سمسمٍ أنْ يستثني هنا نحوَ مرمرٍ.

الثالث: قالَ ابنُ هشام: كان ينبغي أن ينصَّ على أنَّ[٦] الميمَ التي في أوَّلِ[٧] المشتقِّ من الفعلِ لفاعلٍ[٨] أو مفعولٍ أو مصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ، زائدةٌ، سواءٌ كان بعدَها ثلاثةُ أصولٍ أم أكثرُ، وأنَّ الهمزةَ تقعُ في أوَّلِ الفعلِ مزيدةً ولو كانَ بعدَها أكثرُ من ثلاثةِ أصولٍ، ولا ينفعُهُ قولُهُ في باب ذكْرِ أبنيَتِهِمَا: "وَضَمَّ ميمٍ زائد قَدْ سَبَقَا[٩]"، لأنَّ هذا موطنُ الحصرِ. قلتُ[١٠]: يَرِدُ عليهِ مثلُ[١١] ذلكَ في النزهةِ، وقد نبَّهَ في الشافيةِ[١٢] على ذلكَ في الميمِ[١٣]، فقالَ: "والميمُ كذلكَ مطَّرِدةٌ في الجارِي على الفعلِ[١٤]".

الرابع: قالَ ابنُ هشام: فإنْ قلتَ: يَرِدُ عليهِ نحوُ مِرْعِزٍّ، فإنَّ ميمَهُ أصلٌ لقولِهِم: ثوبٌ مُمَرْعَزٌ[١٥] لا مِرْعِزٌّ[١٦]. قلتُ: الاشتقاقُ هو القاضي العدلُ الذي لا يُدْفَعُ حُكْمُهُ، ونحنُ إنَّما ذكَرْنَا هذهِ الضَّوابطَ للذي عَدِمَ الظَّفَرَ بالمشتقِّ منهُ، الدالُّ على الأصالةِ وعدمِها، وإنْ كانَ يدخلُ فيها ما عُلِمَ اشتقاقُهُ، أو ليدلَّ من أوَّلِ الأمرِ على ذلكَ من غيرِ نظرٍ، فنحوُ مِرْعِزٍّ وُجِدَ فيهِ الاشتقاقُ، فلا يُلْتَفَتُ فيهِ إلى الضَّابطِ، لعمومِ[١٧] قولِهِ في ما مضَى: "والحرفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ... البيت[١٨]". وقالَ في بعضِ كتبِهِ: إذا عُلِمَ الاشتقاقُ لم يُقْضَ إلاَّ بِهِ.

الخامس: قالَ ابنُ هشام: اعْلَمْ أنَّهم قالوا: إنَّ الميمَ مزيدةٌ في أنْتُما وأَنْتُم وضربتُكُما[١٩] وضربتُكُم، علامةٌ لتجاوزِ الواحدِ. قالَ: والذي يظهرُ لي أنَّ هذهِ ونحوَها ينبغي أنْ لا تُعَدَّ، لأنَّ

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٧٢/٢.

(٢) النزهة ١٣٢. مرزجوش: نبت، وهي كلمة فارسية معربة. اللسان (مرزجش)، وينظر الأشموني ٢٦٠/٤.

(٣) في ت: وكان.

(٤) في ر: استيفائه، وهو تحريف.

(٥) في ر: أمثلة، وهو تحريف.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) في أول: ساقطة من د.

(٨) في د: الفاعل، وهو تحريف.

(٩) الألفية ٤١. شرح ابن عقيل ١٣٦/٣.

(١٠) قلت: بياض في ق.

(١١) في ق: في مثل، بزيادة: في.

(١٢) في الشافية: بياض في ق.

(١٣) في الميم: ساقطة من ت.

(١٤) شرح الشافية للرضي ٣٧٢/٢.

(١٥) ينظر اللسان (رعز).

(١٦) ينظر أوضح المسالك ٣٦٥/٤. والأشموني ٢٦١/٤.

(١٧) في ر: ألفاظ العموم، بدلا من: الضابط لعموم، وهو تحريف.

(١٨) الألفية ٧٤. شرح ابن عقيل ١٩٨/٤.

(١٩) في ر: وضربكما، وهو وجه، لأنه يقصد التمثيل على الميم.

الميمَ هنا بمنزلةِ الكافِ في أرأيتُكَ من أنَّها حرفٌ وُضِعَ للدلالةِ على معنى مختصٍّ بِهِ دونَ ما لَحِقَهُ من الكلمة.

قولُ الألفيَّةِ والعبارةُ لها والنزهةِ[1]:

كذاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ ألِفْ أكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ[2]

قالَ ابنُ قاسم: مقتضاهُ الحُكْمُ بزيادَتِها، سواءٌ قُطِعَ بأصالةِ الحروفِ التي قبلَ الألفِ كلِّها أم لا، وليسَ كذلكَ، فلو قالَ أكثرَ من أصلينِ، لكانَ أجودَ[3]".

قولُ الألفيَّةِ[4]: "والنُّونُ في الآخِرِ كالهَمزِ[5]". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسم: "يَرِدُ على قولِهِ: "كالهَمزِ" ما تقدَّمَ في الهَمْزِ من اشتراطِ القطعِ بأصالةِ الحروفِ كلِّها، وقد سوَّى في الكافيةِ وشرحِها بينهما في اشتراطِ ذلكَ[6]".

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "يُشتَرَطُ لزيادتِها آخرًا: أنْ (١٨١/ ب) لا يكونَ من بابِ جنجان[7]، وهذا يُؤْخَذُ من قولِهِ: "واحْكُمْ بتأصيلِ سِمْسِمِ[8]".

الثالث: قالَ ابنُ قاسم: "شَرَطَ بعضُهم لزيادتِها شرطًا آخَرَ، وهو أنْ لا تكونَ[9] في اسمٍ مضمومِ الأوَّلِ مضعَّفِ الثَّاني كـ"رُمَّان"، فإنَّها فيه أصليةٌ ووزنُهُ "فُعَّالٌ". وإلَى هذا ذهبَ الناظمُ في الكافيةِ وشرحِها[10]، إلاَّ أنَّ مذهبَ سيبويهِ أَنَّ نونَهُ زائدةٌ[11]". وفي تعليقِ ابنِ هشام: رُمَّانٌ نونُهُ أصليةٌ لثبوتِها في قولِهِم[12]: مَرْمَنَةٌ للبقعةِ الكثيرةِ الرُّمَّانِ[13]، وإنْ كانَ سيبويهِ ذهبَ إلى زيادتِها[14]. وهذهِ الثلاثةُ واردةٌ على النزهةِ.

الرابع: قالَ ابنُ هشام: نقصَ المصنِّفُ من مواطنِ زيادتِها أوَّلَ الفعلِ المضارعِ والمطاوعِ نحو: انكسرَ واحرنجَمَ. وقد ذُكِرَ في الشافيةِ[15] والنزهةِ. وعبارةُ النزهةِ: "أو كانت في انْفِعَالٍ أو

---

(١) قول الألفية والعبارة لها والنزهة: بياض في ق.

(٢) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٣.

(٣) شرح الألفية ٥/٢٥٣.

(٤) قول الألفية: بياض في ق. (٥) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٤.

(٦) شرح الألفية ٥/٢٥٤، ٢٥٥ وينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٠-٢٠٤١.

(٧) الجناجن: عظام الصدر، الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان. اللسان (جنن).

(٨) شرح الألفية ٥/٢٥٥.

(٩) في ت، د: لا يكون، وهو تصحيف.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٥.

(١١) شرح الألفية ٥/٢٥٥. وينظر الكتاب ٣/٢١٨.

(١٢) في ت: قوله، ما أثبته أسد.

(١٣) ينظر اللسان (رمن). والأشموني ٤/٢٦٥.

(١٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٥.

(١٥) ينظر شرح الشافية للرضي ١/٦٨، ٦٩.

فَرْعِهِ"[١]، وهيَ أحسنُ وأعمُّ، وهي[٢] عبارةُ الكافيةِ الكبرى[٣]. قالَ: وكذا نقصةُ الهمزةَ والياءَ[٤] المبدوءَ بهما المضارعُ فيما زِيدَتْ فيهِ الهمزةُ والياءُ، ونقصهُ الياءَ في التثنيةِ وجمعِ تصحيحِ المذكَّرِ.

قولُهم والعبارةُ للشافيةِ[٥]: **"وثالثةً ساكنَةً[٦]"**. زادَ في التسهيل: مفكوكةً[٧]، احترازًا من المدغمة، نحو عَجَنَّسٍ[٨]، فوزنُهُ فَعَلَّلٌ[٩]. وقالَ أبو حيان: الذي أذهبُ أنَّ النُّونَ زائدةٌ، ووزنُهُ فَعَنْلَلٌ[١٠].

ويختصُّ[١١] بالشافيةِ شرطٌ آخرُ، وهو أنْ يكونَ[١٢] بعدَها حرفانِ، احترازًا من أنْ يكونَ بعدَها حرفٌ[١٣] أو أكثرُ من حرفينِ، وقد صرَّحَ بذلكَ في النزهةِ، فقالَ: "أو توسَّطتِ النُّونُ الساكنةُ أربعةً"[١٤]. وأشارَ إليهِ في الألفيةِ بالمثالِ[١٥].

قولُ الألفيَّةِ[١٦]: **"والتَّاءُ في التَّأنيث[١٧]"**. قالَ ابنُ هشام: مثَّلَهُ ابنُ جنِّي في سرِّ الصناعة بـ"مَسْلَمَة[١٨]" و"قامَتْ[١٩]"، وعندي أنَّ تاءَ "قامتْ" ونحوَها لا تُعَدُّ في هذا البابِ، لأنَّها كلمةٌ مستقلَّةٌ قائمةٌ بنفسِها، بخلافِ تاءِ "مَسْلَمَة" فأنَّها جزءُ كلمة، ولهذا يحلُّها[٢٠] الإعرابُ. قالَ: "والتأنيثُ أعمُّ من أنْ يكونَ في مفردٍ أو جمعٍ كمسلماتٍ، ويدخلُ في ذلكَ أيضًا التَّاءُ في "رُبَّتْ" أو "ثُمَّتْ" و"لاتَ".

قولُها[٢١]: **"والمُضَارَعَهْ[٢٢]"**. قالَ ابنُ هشام: لم[٢٣] يُعَدَّ[٢٤] من حروفِ المضارعةِ في الزيادةِ إلاَّ التَّاءُ، ولا فرقَ بينَها وبينَ غيرِها.

قولُها[٢٥]: **"ونحوِ الاسْتِفْعَالِ[٢٦]"**. قالَ ابنُ هشام: "بقيَ عليهِ التَّفعيلُ والتَّفاعلُ والافتعالُ والتَّفعْلُلُ[٢٧] وما اشْتُقَّ منها". قالَ ابنُ قاسم: "وكذا التَّاءُ في أنتَ وفروعِهِ[٢٨]".

---

(١) النزهة ١٣٣.
(٢) في ق: من، بدلا من: وهي، وهو تحريف.
(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٢.
(٤) في ت: والتاء، وهو تصحيف.
(٥) قولهم والعبارة للشافية: بياض في ق.
(٦) شرح الشافية للرضي ٢/٣٧٦، والنزهة ١٣٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٢٠٤.
(٧) التسهيل ٢٩٥.
(٨) العجنس: الجمل الضخم. العين ٢/٣١٥.
(٩) ينظر الهمع ٦/٢٣٨ــ ٢٣٩.
(١٠) في د: فعلل، وهو تحريف.
(١١) في د: وتختص، وهو تصحيف.
(١٢) في د: لا يكون، بزيادة: لا.
(١٣) في ق: حرفان، وهو تحريف.
(١٤) النزهة ١٣٣.
(١٥) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٤.
(١٦) قول الألفية: بياض في ق.
(١٧) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٥.
(١٨) ينظر سر صناعة الإعراب ١/١٧٧.
(١٩) سر صناعة الإعراب ١/١٧٦.
(٢٠) في ط: يحملها، وهو تحريف.
(٢١) قولها: بياض في ق. وفي ر: وقولها.
(٢٢) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٥.
(٢٣) في ت: ولم، وهو وجه.
(٢٣) في ر: تعد، وهو تصحيف.
(٢٥) قولها: بياض في ق.
(٢٦) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢٠٥.
(٢٧) ساقطة من د.
(٢٨) شرح الألفية ٥/٢٥٩.

تنبيهٌ[١]:

فاتَ النَّاظمُ التنبيهَ على زيادةِ العينِ(١٨٢/ أ) في الاستفعالِ، وقد ذُكِرَ[٢] في الشافيةِ[٣] والنزهةِ.

قولُ الألفيَّةِ والنزهة[٤]: "والهاءُ وَقفًا[٥]". قالَ ابنُ هشام: قد تقرَّرَ في بابِ الوقفِ أنَّ التَّاءَ في نحوِ طلحةَ ومَسْلَمَةَ، أصلٌ، وأنَّها منقلبةٌ إلى الهاءِ، فلا تُعَدُّ هاءُ مَسْلَمَهْ وطلحَهْ وقفًا فيما[٦] زِيدَتِ الهاءُ، بل[٧] يُعَدُّ ذلكَ فيما زِيدَتْ فيهِ التَّاءُ لأنَّها الأصلُ.

قولها[٨]: "**واللَّامُ في الإشارةِ**[٩]". قالَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: حَكَى الخضراوي عن أبي[١٠] عمرٍو: أنَّهُ كانَ يُسقِطُ اللَّامَ من حروفِ الزيادةِ، وهوَ عندي[١١] في ذلكَ على الصَّوابِ.

وفي الشافيةِ: "وأمَّا اللَّامُ فقليلٌ، كَزَيْدَلٍ وعَبْدَلٍ[١٢]". قالَ السيد في شرحِهِ: وليستِ اللَّامُ في "ذلكَ" و"هنالكَ" و"أولالكَ"، هذهِ اللَّامُ، لأنَّها من حروفِ المعاني كهاءِ السَّكْتِ. قلتُ وهذا يقتضي إسقاطَ هاءِ السَّكتِ أيضًا من حروفِ الزيادةِ، وهو الذي مشَى عليهِ في الشافيةِ فقالَ: "وأمَّا الهاءُ فكانَ المبرِّدُ لا يَعُدُّها ولا يلزمُهُ نحوُ اخشَهْ، فإنَّها حرفُ معنًى كالتنوينِ وباءِ الجَرِّ ولامِهِ[١٣]". وفي شرحِ الكافيةِ لابنِ مالكٍ: أقلُّ الزَّوائدِ زيادةً الهاءُ واللَّامُ[١٤].

قولُ الألفيَّةِ[١٥]: "**المُشْتَهِرَهْ**[١٦]". قالَ ابنُ هشام: هي صفةٌ لِلَّامِ على تقديرِ مضافٍ، أي: وزيادةُ اللَّامِ المشتهرةُ في الإشارةِ للتنبيهِ على الألفاظِ التي شذَّتْ زيادتُها فيها، نحوُ: عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ وفَيْشَلَةٍ[١٧]. قالَ: وليستْ صفةً للإشارةِ، لأنَّها لا تُوصَفُ بعدمِ الاشتهارِ فتحتاجُ إلى القيدِ.

---

(١) تنبيه: بياض في ق. (٢) في ت: ذكرا، وهو تحريف.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٧٦/٢، والنزهة ١٣٣، وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٦٤/٥.

(٤) قول الألفية والنزهة: بياض في ق.

(٥) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٢٠٥/٤، والنزهة ١٣٣.

(٦) في ر: فيها، وهو تحريف. (٧) ساقطة من ر.

(٨) قولها: بياض في ق. وساقطة من س. وفي ت: قولهما.

(٩) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٢٠٥/٤. (١٠) في ق، د: ابن، وهو تحريف.

(١١) في د: في عندي، بزيادة: في.

(١٢) شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢، وفيه: فقليله، بدلا من: فقليل، وهو يعني زيادة اللام.

(١٣) شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢. (١٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٥/٤.

(١٥) قول الألفية: بياض في ق. (١٦) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٢٠٥/٤.

(١٧) في د: وفسيله، وهو تصحيف. والفشيلة: الحشفة طرف الذكر. اللسان (فشل).

قولُ الشافيةِ[١]: "ويُعرفُ الزَّائدُ بالاشْتقاقِ... إلى آخرِه[٢]". اقتصرَ المصنِّفُ على ثلاثةِ طرقٍ، وقد نوَّعَهَا غيرُهُ إلى عشرةٍ. قالَ ابنُ قاسم في شرحِ الألفيةِ: "أدلَّةُ الزيادةِ تسعةٌ، أوَّلُها: سقوطُ الحرفِ من أصلٍ، كسقوطِ ألفِ ضاربٍ في ضَرَبَ، وهذا هو الذي يسمِّيه أهلُ التَّصريفِ الاشتقاقَ. ثانيها: سقوطٌ من فرعٍ، كسقوطِ ألفِ كتابٍ في كَتَبَ، وهذا يسمَّى بالتَّصريفِ، وهو شبيهٌ بالاشتقاقِ، والفرقُ (أنَّ الاشتقاقَ استدلالٌ بالأصلِ، والتَّصريفُ استدلالٌ بالفرعِ)[٣]. ثالثها: سقوطُهُ من نظيرٍ، كسقوطِ ياءِ إيطل في إطِلٍ، وهوَ الخاصرةُ، وشرطُ الاستدلالِ بسقوطِهِ من أصلٍ، أو فرعٍ، أو نظيرٍ، أنْ يكونَ سقوطُهُ لغيرِعلَّةٍ، فإنْ كان لعلَّةٍ كسقوطِ واوِ يَعِدُ وعِدَةٍ، لم يكُنْ دليلاً على الزيادةِ. رابعها: كونُ الحرفِ في موضعٍ تلزمُ فيهِ زيادتُهُ[٤] كالنُّونِ الساكنةِ[٥] (١٨٢/ ب) بينَ أربعةِ أحرفٍ. خامسها: كونُهُ في موضعٍ تكثرُ فيهِ زيادتُهُ كالهمزةِ أوَّلاً[٦] قبلَ ثلاثةِ أحرفٍ. سادسها: اختصاصُهُ بموضعٍ لا يقعُ[٧] فيهِ إلاَّ حرفٌ من حروفِ الزيادةِ كالنُّونِ في كَنْتأْوٍ[٨] إذ لا يقعُ موقعَهَا ما لا يصلحُ للزيادةِ مثلُ سِنْدَأْوٍ[٩]. سابعها: لزومُ عدمِ النظيرِ بتقديرِ الأصالةِ في تلكَ الكلمةِ، نحو: تَتْفُل بفتحِ التَّاءِ وضمِّ الفاءِ وهو ولدُ الثَّعلبِ[١٠]، إذ لو جُعِلَتْ تاؤُهُ أصلاً لكانَ وزنُهُ فَعْلَل[١١]، وهو مفقودٌ[١٢]. ثامنها: لزومُ عدمِ النظيرِ بتقديرِ الأصالةِ (في نظيرِ تلكَ الكلمةِ، نحو: "تُتْفُل" على لغةِ مَنْ ضَمَّ التَّاءَ والفاءَ، فإنَّ تاءَهُ زائدةٌ على هذهِ اللغةِ)[١٣] وإنْ لم يلزَمْ من تقديرِ أصالتِها عدمُ النظيرِ، (فإنَّها لو جُعِلَتْ أصلاً كانَ وزنُهُ فُعْلُل وهو بُرثُن، وهو موجودٌ، ولكنْ يلزمُ عدمُ[١٤] النظيرِ)[١٥] في نظيرِها - أعني لغةَ[١٦] الفتح - فلمَّا ثبتَتْ زيادةُ

---

(١) قول الشافية: بياض في ق.

(٢) شـرح الشافية للرضي ٢/٣٣٣. وتمام القول:".. وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه، والترجيح عند التعارُض، والاشـتقاقِ المحقَّـقُ مقـدَّمٌ، فلذلك حُكِمَ بثلاثية عَنسَلٍ وشأْمَل وشمْألٍ ورعشَنٍ وفِرْسِنٍ وَبلَغْن وحُطائِط ودُلامِصٍ وقُمارِصٍ وهِرماسٍ وزُرْقمٍ وقِنْعاسٍ وفِرْناسٍ وتَرْنُموت".

(٣) شـرح الألفية لابن قاسم ٥/٢٣٦، وفيه (.. أن الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالأصل..) وقد ذكر المحقق وجود نسخة فيها ما هو مثبت في النكت.

(٤) في د: زيادة.

(٥) في ظ: الزائدة، وهو تحريف.

(٦) في ق: أولى، وهو تحريف.

(٧) في ر: لا تقع، وهو تصحيف.

(٨) كنتأو: الجمل الشديد، والعظيم اللحية. القاموس المحيط (كتأ).

(٩) الـسند أو: الخفـيف، وقيل هو الجرئ المقدم، وقيل هو القصير، وقيل هو الرقيق الجسم مع عرض رأس، والسندأو من الإبل: الفسيح في مشيه. اللسان (سندأ).

(١٠) اللسان (تفل).

(١١) في ر: فاعلل. وفي ت: فعلد، وكلاهما تحريف.

(١٢) ينظر الكتاب ٣/١٩٦.

(١٣) من (في نظير..) إلى (.. اللغة) ساقطة من ت.

(١٤) ساقطة من ت.

(١٥) من (فإنها..) إلى (.. النظير) ساقطة من د.

(١٦) ساقطة من ت، د.

التاءِ[١] في لغةِ الفتحِ حُكِمَ بزيادتِها في لغةِ الضَّمِّ أيضًا، إذ الأصلُ اتِّحادُ المادةِ. تاسعها: دلالةُ الحرفِ على معنًى كحروفِ المضارعةِ (وألف اسمِ الفاعلِ ونحوِ ذلكَ. وزادَ بعضُهُم في الدلائِلِ عاشرًا، وهوَ الدخولُ في أوسعِ البابينِ نحو: كَنَهْبُل[٢])[٣] بضمِّ الباءِ، فإنَّ وزنُهُ على تقديرِ أصالةِ نونِه فَعَلُّل، وهوَ مفقودٌ، (وعلى زيادتِها فَنَعْلُل[٤] وهو مفقودٌ)[٥] أيضًا، ولكنْ حُكِمَ بزيادتِها دخولاً في أوسعِ البابينِ لأنَّ بابَ[٦] المزيدِ أوسعُ[٧]".

قولُ الشافيةِ[٨]: "وأُفْعُوَانُ أُفْعُلَانَ لِمجيءِ أَفْعَى[٩]". قالَ بعضُ الشارحينَ: في استدلالِهِ بذلكَ ضعفٌ، لأنَّ "أفعًى" باعتبارِ ورودِه، يجوزُ أنْ يكونَ وزنُهُ أفْعَلَ ويجوزُ أنْ يكونَ وزنُهُ فَعْلَل، فالأَوْلَى أنْ يقالَ: لمجيءِ أَفْعَل، ثُمَّ يُذْكَرُ لكونِ أفْعًى[١٠] أفْعَل دليلاً.

قولُها[١١]: "وكَحَسَّان وحمارِ قَبَّانَ حيثُ صُرِفَ[١٢]". قالَ السيد: ذكر في الصحاحِ أنَّ قبّانَ في حمارِ قبَّان: دُوَيبَّةٌ وهوَ فَعْلان[١٣] من قَبَّ، لأنَّ العربَ لا تصرفُهُ وهو معرفةٌ عندَهم، ولو كانَ فَعَّالاً لَصرَفَتْهُ[١٤]. وذكرَ ابنُ مالك: أنَّ المسموعَ عندَهم في حسَّان منعُ الصَّرفِ لا غيرُ[١٥]. وكلامُ المصنِّفِ يدلُّ على أنَّ كلَّ واحدٍ منهما صُرِفَ ومُنِعَ. وقالَ الجاربردي في جوابِهِ "من الجائزِ أنْ يكونَ المصنِّفُ سَمِعَ فيهما الصَّرفَ وعدمَهُ، وهم لم[١٦] يسمعوا فيها إلاَّ منعَ الصَّرفِ، فإنْ شهدوا بأنَّهُ[١٧] لم يأتِ فيهِمَا الصَّرفُ فشهادةُ النَّفيِ لا تُسْمَعُ[١٨]".

---

(١) في د: الراء، وهو تحريف.
(٢) الكنهبل: بفتح الباء وضمها: شجر عظام وهو من العضاه. اللسان (كهبل).
(٣) من (وألف..) إلى (كنهبل) ساقطة من د.
(٤) وردت في شرح الألفية لابن قاسم: فعنلل.
(٥) من (وعلى..) إلى (.. مفقود) ساقطة من ق.
(٦) ساقطة من د.
(٧) شرح الألفية ٢٣٦/٥ــ ٢٣٨، وفيه: سِرْدَأو، بدلا من: سِنْدَأو.
(٨) قول الشافية: بياض في ق.
(٩) شرح الشافية للرضي ٣٣٥/٢ وفيه: أُفْعُلانًا، بدلا من: أُفْعُلان.
(١٠) ساقطة من ر.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) شرح الشافية للرضي ٣٤٣/٢.
(١٣) في ر: فلان. وفي ق: فعلا، وكلاهما تحريف.
(١٤) الصحاح ١٩٧/١ــ ١٩٨، (قبّ).
(١٥) قــال ابــن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٠٤٤/٤: "إن ما آخره نون أو همزة بعد ألف مسبوقة بحرفين ثانــيهما مــضعَّف، يحــتمل أن يكون أحد الضعفين زائدًا والآخر أصلاً، ويحتمل العكس، فأن تأيّد أحد الاحــتمالين بدلــيل، حكــم به، وألغي الآخر، فمن ذلك دلالة منع صرف حسّان على زيادة نونه كقول الشاعر: ألاَ مَنْ مبلغٌ حسَّانَ عنِّي   أسِحرٌ كان طِبُّك أم جُنُونُ
فثبت بهذا أن وزنه فعلان واشتقاقه من الحَسِّ، ولو كان فعّالا من الحسن لكان منصرفًا".
(١٦) في د: لا، وهو تحريف.
(١٧) في ت: فإنه، وهو تحريف.
(١٨) شرح الشافية ٢٠٨/١.

قولُها[1]: "ومَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ، لمَجيءِ[2] مَنجَنين[3]". قالَ السيد: لو[4] قالَ: ومنجنينٌ مثلُهُ، كانَ أَوْلَى، لأنَّ صورةَ منجنينٍ مثلُ صورةِ منجنيقٍ لا صورةِ(١٨٣/ أ) منجنون. قالَ الجاربردي: "وفيهِ نظرٌ، إذ لا شبهةَ في أنَّ منجنينًا مثلُهُ، وأرادَ المصنِّفُ أنْ يُبيِّنَ أنَّ منجنونًا أيضًا مثلُهُ[5]".

قولُها[6]: "فإنْ فُقِدَ، فبخروجِها عن الأُصولِ كتاء تَتْفُلٍ وتَرْتُب[7]". قالَ الجاربردي: "أُوردَ عليهِ أنَّهُ ليسَ تَفعُلَ أيضًا في الأصولِ. وأُجيبَ عنهُ: بأنَّهُ إذا تعارضَ الأمرانِ، فالحملُ على الزائدِ أَوْلَى، لأنَّ ما زِيدَ فيهِ من الكَلِمِ أكثرُ من المجرَّدِ، هكذا ذكروهُ. ويُعْلَمُ منهُ أنَّ تَتْفُلاً[8] وتَرْتُبًا مِمَّا يخرجُ[9] عن الأصولِ بتقديرِ[10] أصالةِ التَّاءِ وزيادتِها، والكلامُ فيما يخرجُ عنها على أحدِ التقديرينِ، فكيفَ يصحُّ ذكرُهُمَا؟ قالَ: وغايةُ ما أمكنني فيهِ أنْ يقالَ: مرادُ[11] المصنِّف أنْ يُبيِّنَ أنَّهُ إذا خرجَ اللَّفظُ عن الأصولِ بتقديرِ أصالةِ حرفٍ، فإنَّهُ يُحْكَمُ بزيادةِ ذلكَ الحرفِ، ومثَّلَ لذلكَ بما يخرجُ على[12] تقديرِ الأصالةِ[13]، ولم يعبأْ بخروجِهِ على تقديرِ الزيادةِ أيضًا، فإنَّهُ ليسَ منظورًا فيهِ ههنا. قالَ: وقد ذَكَرَ بعضُ الفضلاءِ في شرحِ تصريفِ ابنِ مالكٍ[14]: أنَّ "تَرْتُب" لَهُ[15] اشتقاقٌ من[16] رَتَبَ، فيرِدُ[17] على جَعْلِ المصنِّفِ لَهُ مِمَّا فُقِدَ فيهِ الاشتقاقُ. قالَ: وكذا[18] قالوا[19] تَتْفُل من التَّفْلِ وهو الرِّيقُ، أو من رجلٍ تفلٍ أي: وسخٍ. قالَ: لكنْ يمكنُ أنْ يمنعَ الاشتقاقُ ههنا، بلْ هوَ شبهةُ[20] الاشتقاق[21]".

قولها[22]: "ونونِ كُنْتَالٍ[23]". قالَ الجاربردي: "ذَكَرَ في شرحِ الهادي[24]: "أنَّ وزنَهُ على

---

(١) قولها: بياض في ق. (٢) ساقطة من د.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٤. والمنجنون والمنجنين: الدولاب التي يستقى عليها اللسان (منجنون).

(٤) في د: ولو، بزيادة: الواو. (٥) شرح الشافية ١/٢١٧. (٦) قولها: بياض في ق.

(٧) شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٨. وترتب: أي راتب ثابت من رتب رتوبا: أي ثبت. شرح الشافية للرضي ١/ ٣٥٨ - ٣٥٩. واللسان (رتب).

(٨) في ق: تفعلا، وهو تحريف. (٩) في ق: خرج، وهو وجه.

(١٠) ساقطة من ق. (١٠) في ق: المراد، وهو تحريف.

(١٢) في ت: عن، وهو تحريف. (١٣) ساقطة من د.

(١٤) ذكر الأستاذ محمد كامل بركات في مقدمته لكتاب التسهيل ص٣٨ عنوان هذا الكتاب: شرح تصريف ابن مالك، المأخوذ من كافيته، وقال: لعل هذا العنوان من وضع ناقل الشرح من تلاميذ ابن مالك. منه مخطوطة بدار الكتب برقم (١م) صرف.

(١٥) ساقطة من ق. (١٦) في د: اشتقاقين، بدلا من، وهو تحريف.

(١٧) في ق: ليرد، وهو وجه. (١٨) في ت: وكيف، وهو تحريف. (١٩) ساقطة من د.

(٢٠) في الأصل، ر، ت، ظ: شبيه، وما أثبته من بقية النسخ، وهو موافق شرح الشافية للجاربردي ١/٢١٨.

(٢١) شرح الشافية ١/٢١٧-٢١٨، وفيه: اشتقاق، بدلا من: الاشتقاق.

(٢٢) قولها: بياض في ق.

(٢٣) شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٨. والكنتأل بالهمز: القصير. الصحاح ٥/١٨٠٩، (كتل).

(٢٤) أي: الزنجاني، وهو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني المتوفى بعد سنة ٦٥٥هـ، له الهادي وشرحه في النحو.

تقديرِ الأصالةِ، والزيادةِ مفقودٌ[1]، لأنَّ فُعْلَلاً وفُنْعَلاً كلاهُما مفقودان. قالَ: فيردُ هنا مثلُ ما مرَّ[2]".

قولُها[3]: فإنْ خَرَجَا مَعًا فزائدٌ أيضًا، كنونِ نَرْجسٍ وحِنْطَأْوٍ[4]". قالَ[5] السيد: "قيلَ عليهِ[6]: لا نُسلِّمُ أنَّ حِنطَأْوًا لا نظيرَ لَهُ على تقديرِ زيادةِ نونه، لأنَّ وزنَهُ حينئذٍ فِنعَلْوٌ من حَطَأَ بِهِ الأرضَ إذا ضربَها بهِ[7]. ونظيرُهُ كِنْثَأْوٌ لعظيمِ[8] اللحيةِ من كَثَأَتْ[9] لحيتُهُ[10] أو أوبارِ الإبلِ إذا نَبَتَتْ[11]، وعِنزَهْوٌ للذي لا يحدِّثُ النساءَ ولا يلهُو وفيهِ غفلةٌ[12]، وسِنْدَأْوٌ من السَّدوِ، مصدرُ سَدتِ الإبلُ في سيرِها، مدَّتْ أيديها، وسَدَى الرجلُ إلى الشيءِ، مدَّ يديهِ[13]. قالَ: ويمكنُ أنْ يجابَ عنهُ: بأنَّا لا نُسلِّمُ تَحقُّقَ المعنَى المشتركِ بينَ الحِنْطَأْوِ بمعنَى القصيرِ[14] وبينَ حَطَأَ بِهِ الأرضَ إذا ضربَها بِهِ، نَعَمْ، لو كانَ مشتقًّا من حَطَأَ بِهِ الأرضَ كما ذكرَهُ صاحبُ الصحاحِ[15]، (١٨٣/ ب) توجَّهَ ما ذكرَهُ ولَزِمَ الخلفَ أيضًا، لأنَّ الكلامَ فيما فُقِدَ فيهِ الاشتقاقُ. قال: ولقائلٍ أنْ يقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّهُ لا نظيرَ لِحنْطَأْوٍ على تقديرِ أصالةِ النُّونِ، فإنَّ نظيرَهُ حينئذٍ جِرْدَحْلٌ[16]. وأجيبَ عنهُ: بأنَّهُ حُكِمَ بزيادةِ النُّونِ فيهِ لأمرينِ: أحدُهُمَا: إلزامُ كونِ الثاني من هذا النَّحوِ حرفًا من حروفِ الزيادةِ دونَ ما سِواها، فإنَّ التزامَ[17] ذلكَ أَمارةٌ ظاهرةٌ على أنَّها مزيدةٌ. والثاني: أنَّ أكثرَ ما جاءَ من ذلكَ قد دلَّ فيهِ الاشتقاقُ على زيادةِ النُّونِ معَ (الواوِ كما في الأمثلةِ المذكورةِ من قَبْلُ، أو على زيادةِ النُّونِ مَعَ)[18] الهمزةِ، كما في نحوِ[19]: سِنْدَأْوٍ لأنَّه من السَّدوِ[20]، وما لم[21]

---

(١) في د: مفقودة، بإسقاط التاء.
(٢) شرح الشافية ٢١٨/١، وفيه: فَعَلَّلاً وفُعْلالاً. وينظر شرح الشافية للرضي ٣٦٠/٢.
(٣) قولها: بياض في ق.
(٤) شرح الشافية للرضي ٣٦١/٢، وفيه: خرجتا، بدلا من: خرجا، وهو وجه. والحنطأو والحنطأوة: العظيم البطن. والحنطأو: القصير، وقيل: العظيم. اللسان (حنطأ).
(٥) في ت: وقال، بزيادة: الواو.
(٦) في ت، د: قبل علته، بدلا من: قيل عليه، وهو تحريف.
(٧) المحيط في اللغة ٣٨١/٣. والعباب الزاخر (حطأ).
(٨) في ر: لظيم.
(٩) في ت: كشأت، وهو تحريف. وفي ق: كنأت، وهو تصحيف.
(١٠) في ر: اللحيته، وهو تحريف.
(١١) العباب الزاخر واللباب الفاخر (كثأ).
(١٢) اللسان (عزه).
(١٣) اللسان (سدا).
(١٤) في ت: القصر، وهو تحريف.
(١٥) الصحاح ٤٤/١.
(١٦) العنق الجردحل: الطويل، والقصير السمين. المحيط في اللغة ٤٨٢/٣.
(١٧) في د: إلزام، وهو تحريف.
(١٨) من (الواو..) إلى (.. مع) ساقطة من ق.
(١٩) نحو: ساقطة من ت.
(٢٠) في ر: سندو، وهو تحريف.
(٢١) في ق: ما لم، بإسقاط: الواو، ولم: ساقطة من ر.

يُعْلَمْ اشتقاقُهُ من ذلكَ يُحملُ على ما عُلِمَ اشتقاقُهُ[١]. ثُمَّ قالَ: ولقائلٍ أنْ يقولَ: لو كانَ الأمرُ كما ذكَرَهُ لا[٢] تُعْلَمُ[٣] زيادةُ[٤] النُّونِ في حِنطَأوٍ حينئذٍ[٥] بما ذكَرَهُ المصنِّفُ من عَدَمِ النَّظيرِ بلْ بأمرٍ آخرَ، فلا يكونُ مِمَّا نحنُ فيهِ".

قولها[٦]: **"ونونِ جُنْدَبٍ إذا لم يَثْبُتْ جُخْدَبٌ**[٧]". قالَ السيد: أُورِدَ عليهِ: أنَّ قولَهُ هذا يُوهِمُ[٨] الاختلافَ في قبولِ روايةِ فتحِ الثالثِ من جُخْدُب[٩] مَعَ أنَّهُ لا خلافَ فيه، لأنَّهُ لم يَرُدَّ أحدٌ على الأخفش والفراء ما روياهُ من فتحِ ثالثِ جُخْدُبٍ وطُحْلُبٍ وبُرْقُعٍ[١٠] وجُرْشُعٍ[١١]، ولكنَّ مِنهُم مَنِ اعتَدَّ بِهِ واستدركَهُ على سيبويهِ فأثبَتَ فُعْلَلاً، ومِنهُم مَنْ لم يَعتَدَّ بِهِ، لأنَّهُ ليسَ أصلاً بل مخففًا من فُعْلُلٍ بضمِّ الثَّالث. قالَ وهذا الإيرادُ ضعيفٌ، لأنَّ مرادَهُ بالثبوتِ الاعتدادُ بِهِ وجعلُهُ أصلاً. قالَ: ولقائلٍ أنْ يمنعَ أنَّ جُنْدَبًا فُعْلَلٌ عندَ مَنْ لم يُثْبِتْهُ، لأنَّ الاشتقاقَ يدلُّ على زيادة نونِهِ لأنَّ الجُنْدُبَ ضَرْبٌ من الجرادِ، فهوَ من الجَدب[١٢]، لأنَّ الأرضَ تجدبُ معَ الجرادِ غالبًا، وأنْ يمنعَ أنَّ جُنْدَبًا من بابِ نَرْجِسٍ، لأنَّهُ لا يلزمُ من أصالةِ نونِهِ عدمُ النظيرِ لوجودِ نظيرِهِ قطعًا، وهوَ مثلُ جُخْدَب، إمَّا بالأصالةِ أو بالفرعيةِ على غيرِها". وقالَ الجاربردي: "في الجوابِ عن المنعِ الأوَّلِ يمكنُ أنْ يقالَ: إنَّما يتمُّ لو كانَ هذا اشتقاقًا محقَّقًا، وليسَ كذلكَ[١٣]".

قولُها[١٤]: **"وأُجيبَ بوضُوحِ اشتقاقه**[١٥]". قالَ السيد: "قيلَ: فيهِ نظرٌ، لأنَّ ظهورَ اشتقاقِ مَحْبَبٍ من المحَبَّةِ ليسَ لأنَّها لازمةٌ لمسمَّاهُ، بلْ لأنَّ مَحبًا مهملٌ في كلامِهِم، فالظاهرُ أنَّ الرجلَ سُمِّيَ[١٦] بِمَحْبَبٍ من حَبَّ بمعنَى(١٨٤/ أ) أنَّهُ يَحِبُّ أو يُحَبُّ.

قولُها[١٧]: **"ولذلكَ قِيلَ: رُمَّانٌ فُعَّالٌ**[١٨]". قالَ الجاربردي: "كأنَّ المختارَ عندَ المصنِّف قولُ الخليلِ وسيبويهِ: إنَّ وزنَهُ فُعْلانٌ[١٩]، إذ قالَ: "ولذلكَ قِيلَ" ولم يَقُلْ ولذلكَ كانَ رُمَّانٌ فُعَّالاً[٢٠]".

---

(١) ساقطة من د.
(٢) في د: لم، وهو وجه.
(٣) في ر، ت، س: لا يعلم، وهو وجه.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) في ر: وحينئذ، بزيادة: الواو.
(٦) قولها: بياض في ق.
(٧) شرح الشافية للرضي ٢/٣٦١.
(٨) في د: يوهم هذا، بزيادة: هذا.
(٩) في ر: جحذب وطحلب، بزيادة: وطحلب.
(١٠) ينظر المحيط في اللغة ٢/٢٧٢.
(١١) في الأصل: وشرسع. وفي ر: وجرجشع. وفي ظ: وجرجع، كلها تحريف، وما أثبته من بقية النسخ. والجرشع: العظيم الصدر، وقيل الطويل. اللسان (جرشع).
(١٢) في ق، د: الجندب، وهو تحريف. وينظر اللسان (جدب).
(١٣) شرح الشافية ١/٢٢١.
(١٤) قولها: بياض في ق.
(١٥) شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٦.
(١٦) في ر: يسمى.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٦.
(١٩) ينظر الكتاب ٣/٢١٨.
(٢٠) شرح الشافية للجاربردي ١/٢٣٦.

بابُ تخفيفِ الهمزةِ[1]

هَكَذا تَرْجَمَ في الشافيةِ[2]، وليسَ هو في النزهةِ ولا في الألفيةِ، إلاَّ أنَّهُ ذُكِرَ فيها في بابِ الإبدالِ طرفٌ يسيرٌ منهُ.

قولُ الشافيةِ[3]: "يَجْمَعُهُ الإبدالُ والحَذْفُ وبَيْنَ بَيْنَ[4]". قالَ الجاربردي: "لم يحدَّهُ بأنْ يقولَ: أنْ يَرُدَّ الهمزةَ إلى وجه من التخفيفِ، لأنَّ اسمَهُ اللُّغويَّ يُغني عنهُ[5]".

قولُها[6]: "وإنْ كانَ حَرْفًا صحيحًا أوْ مُعْتَلاً غيرَ ذلكَ نُقلَت... إلى آخرِهِ[7]". استثنَى منهُ ابنُ مالك في الكافيةِ وشرحِها نونَ الانفعالِ[8]، نحوُ إنأَطَرَ، أَي: انعطَفَ[9]، فلا يجوزُ فيهِ النَّقلُ[10].

قولُها[11]: "والتُزِمَ ذلكَ في بابِ يَرَى، وَأَرَى يُرِي، لِلْكَثْرَةِ[12]". ذَكَرَ الزنجاني في شرحِ الهادي: "أَنَّهُ يحتملُ وجهًا آخرَ، وهوَ: أَنَّهُ[13] اجتمعَ[14] في أَرْأَى همزتانِ بينهما (حرفٌ ساكنٌ، والسَّاكنُ)[15] حاجزٌ[16] غيرُ حصينٍ، فكأنَّهُمَا قد[17] تَوَالَيَا، فَحُذفَتِ الثانيةُ على حدٍّ[18] حَذْفِها في أُكْرِمَ، ثُمَّ أُتبِعَ سائرُ البابِ، وفُتِحَتِ الرَّاءُ لمجاورةِ[19] الألفِ التي هيَ لامُ الفعلِ[20]".

قولُها[21]: "والهمزتانِ في كلمةٍ إنْ سَكَنَتِ الثَّانيةُ وَجَبَ قَلْبُها كآدَمَ[22]". قالَ الجاربردي: "هذا مبنيٌّ على أنَّ آدَمَ لفظٌ عربيٌّ وزنُهُ أَفْعَلُ، وقد أنكرَ الزمخشري ذلكَ في الكشَّافِ[23]. وَرَدَّ قولَ مَنْ قالَ: إنَّهُ مشتقٌّ من الأُدمةِ أو من أديمِ الأرضِ، وقالَ: ما آدمُ إلاَّ اسمٌ أعجميٌّ، وأقربُ أمرِهِ أنْ يكونَ على فاعَلَ كعازَرَ وآزَرَ وعابَرَ وشَالَخَ وفالَغَ. لكنَّهُ ذهَبَ في المفصَّلِ إلى[24] أنَّهُ

---

(١) باب تخفيف الهمزة: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٣/٣٠.
(٣) قول الشافية: بياض في ق.
(٤) شرح الشافية للرضي ٣/٣٠.
(٥) شرح الشافية ١/٢٥٠.
(٦) قولها: بياض في ق.
(٧) شـرح الـشافية للرضي ٣/٣٢. وتمام القول:".. حركتُها إليه وحُذفَت، نحو مَسَلَة، وخَبٍ، وشيٍ، وسَوٍ، وجَيَلٍ، وحَوَبَة، وأَبُويُّوبَ، وذومُرَهِمْ، واتَّبِعيَ مُرَهُ، وقاضُوَبيكَ، وقد جاء بابُ شَيْءٍ وسَوْءٍ مدغمًا أيضًا.
(٨) في ر: الأفعال، وهو تحريف.
(٩) اللسان (اطر).
(١٠) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٠١-٢١٠٢.
(١١) قولها: بياض في ق.
(١٢) شرح الشافية للرضي ٣/٣٣.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) في ر، ت، ق، د، س، ظ: إذا اجتمع، بزيادة إذا وكذا في شرح الجاربردي ١/٢٥٤.
(١٥) حرف ساكن والساكن: ساقطة من ت.
(١٦) في ر: جائز، وهو تحريف.
(١٧) ساقطة من ق.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) في ت: المحاورة.
(٢٠) ينظر قول الزنجاني في شرح الشافية للجاربردي ١/٢٥٤.
(٢١) قولها: بياض في ق.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ٣/٥٢.
(٢٣) الكشاف ١/١٢٥.
(٢٤) في ت: إلا، وهو تحريف.

عربيٌّ على وزنِ أَفْعَل[١]". قلتُ[٢]: ما ذكَرَهُ في المفصَّلِ تبعَ فيهِ مَنْ مثَّلَ بهِ مِنَ الصَّرفيينَ، وقولُهُ هو الذي في الكشَّافِ، وهو الحقُّ. وقد نصَّ الجواليقي في المُعرَّب[٣] وغيرِهِ على أنَّ آدمَ أعجميٌّ أو سريانيٌّ، ولا شبهةَ في ذلكَ، والصَّوابُ التمثيلُ بآمَنْتُ كما صنعَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ[٤].

قولُها[٥]: "وليسَ آجرَ منهُ، لأنَّهُ فاعَلَ، لا أَفْعَلَ[٦]". قالَ بعضُ الشارحينَ: دعواهُ أنَّ "آجرَ" فاعَلَ لا أَفْعَلَ من غيرِ تقييدِهِ بمعنًى، غيرُ صحيحٍ، لأنَّهُ يُفْهَمُ منهُ أنَّ "آجرَ" فاعَلَ في جميعِ معانيهِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّهُ يقالُ: آجرَهُ اللهُ يؤجرهُ، وآجرْتُ المملوكَ أو الأجيرَ وآجرتُهُ أوجرهُ بمعنَى أعطيتُهُ أَجرَهُ. وآجرَ في جميعِ ذلكَ بمعنَى أفْعَلَ، لا فاعَلَ، وأمَّا الذي بمعنى فاعَلَ فهوَ آجرتُ الدَّارَ ونحوُهُ[٧].

(١٨٤/ب) قولُها[٨]: "وممَّا قلتُ فيه:

دَلَّلْتُ ثلاثاً على أَنْ يُوجـــ رَ لا يَستقيمُ مضارِعَ آجَرْ
فِعَالَةُ جاءَ والافْعَالُ عَزَّ وَصِحَّةُ آجرَ تَمْنَعُ آجرْ[٩]

قالَ السيد والجاربردي: "لقائلٍ أنْ يقولَ[١٠]: في الكلِّ نظرٌ، أمَّا الأوَّلُ فلأنَّهُ لا يلزمُ من مجيءِ مصدرِهِ(إجارة)على فِعَالَة[١١]، أنْ لا يكونَ آجرَ أفْعَلَ، لجوازِ أنْ يكونَ مشتركًا بين فاعَلَ وأفْعَلَ، ومصدرُ الأوَّلِ فِعَالَةٌ، ومصدرُ الثَّاني أفْعَالٌ، وأمَّا الثَّاني فإنْ أرادَ بقولِهِ: "والافْعَالَ عزَّ" أنَّهُ لم يوجَدْ، فممنوعٌ، فإنَّ صاحبَ المُحْكَمِ حكَى: آجرَتِ المرأةُ البَغيُّ نفسَهَا إيجارًا[١٢]. وإنْ أرادَ بهِ قليلٌ، فَمُسَلَّمٌ، لكنْ لا يحصلُ بِهِ مطلوبُهُ، وأمَّا الثَّالثُ فصحَّةُ آجرَ بمعنَى فاعَلَ، لا يمنعُ من مجيءِ آجرَ بمعنَى أَفْعَلَ، لجوازِ ثبوتِهِمَا، ويكونُ مضارعُ الأوَّلِ يُؤاجِرُ، ومضارعُ الثَّاني يُؤْجِرُ[١٣]".

قولُها[١٤]: "وَوَاوًا في غيرِهِ[١٥]". يُستثنَى منهُ ما كانَ أخيراً، فإنَّهُ[١٦] يقلبُ ياءً مطلقًا، وقد ذُكِرَ في الألفيةِ بقولِهِ:.......... وما يُضَمّْ واواً أَصِرْ، ما لم يَكُنْ لَفظًا أَتَمّْ

---

(١) شرح الشافية ١/٢٦٠.
(٢) قلت: بياض في ق.
(٣) في ت: المقرب، وهو تصحيف. وقد جاء في المعرب ٦١: "أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم كلها أعجمية.. إلا أربعة أسماء، وهي: آدم وصالح وشعيب ومحمد".
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٢.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) شرح الشافية للرضي ٣/٥٢.
(٧) ينظر اللسان (أجر).
(٨) قولها: بياض في ق. د: قلت، وهو تحريف.
(٩) شرح الشافية للرضي ٣/٥٢.
(١٠) ساقطة من ر.
(١١) في ر: فاعله، وهو تحريف.
(١٢) جاء في المحكم ٧/٣٣٨: "وآجرَتِ الأَمَةُ البَغِيُّ نفسَها مؤاجرةً: أباحَتْ نفسَها بأجرٍ".
(١٣) شرح الشافية للجاربردي ١/٢٦١.
(١٤) قولها: بياض في ق.
(١٥) شرح الشافية للرضي ٣/٥٣.
(١٦) في ت: فإن، وهو تحريف.

فذاكَ ياءَ مُطلقًا جَا... ....[1]

وقالَ في الكافيةِ الكبرى:

.... وَوَاواً (أُبدِلاَ | إنْ غيرُ آخرٍ بضمٍّ شُكـــلاَ
أمَّا أخيرًا فاجْعَلِ اليَا)[2] بَـــدَلاَ | منهُ على الإطلاقِ أنَّى حَصَلا[3]

ومشَى عليهِ في النزهةِ، فقالَ: "والهمزةُ ياءً من ثانيةِ همزتينِ، تطرَّفَتْ أوِ انكَسَرَتْ... إلى آخرِه"[4]. وهيَ أوضحُ في إفادةِ العمومِ من عبارةِ الألفيةِ، لأنَّها تُوهِمُ اختصاصَ ذلكَ بالمتطرِّفةِ إذا ضُمَّتْ، وليسَ كذلكَ.

قولُها[5]: "وَقَدْ صَحَّ التَّسهيلُ[6] في نحوِ أَيِمَّةٍ والتَّحقيقُ[7]". قالَ السيد والجاربردي:

"يُجابُ عنهُ: بأنَّ مرادَ النُّحاةِ بأنَّ قلبَ هذا الهمزِ ياءً ملتزمٌ أنَّهُ قياسٌ، وما خالَفَهُ شاذٌّ[8]، يُحفَظُ ولا يقاسُ[9] عليه، وهو[10] لا يخالفُ مجيءَ خلافِهِ في القراءاتِ السَّبعِ، لجوازِ أنْ يكونَ مخالفًا للقياسِ، ولا يكونُ مخالفًا للاستعمالِ، ومثلُ ذلكَ مقبولٌ واقعٌ في الفصيحِ منَ الكلامِ، فإنَّ النُّحاةَ قالوا: الشَّاذُّ على ثلاثةِ أضربٍ: شاذٌّ عنِ القياسِ، وشاذٌّ عنِ الاستعمالِ، وشاذٌّ عنهما جميعًا، فالأوَّلانِ مقبولانِ، والثَّالثُ مردودٌ، مثالُ الأوَّلِ[11]: كالقَوَدِ والصَّيَدِ، وكقولِهِ تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[12] "فإنَّ القياسَ قلبُ حرفِ العلَّةِ في هذهِ الصورِ ألفًا، والاستعمالُ بخلافِهِ[13]". انتهى. قلتُ[14]: "وعلى ذلكَ مشىَ ابنُ مالك فقالَ في كافيتِه:

وما أتَى على خلافِ ما مَضَى | فاحْفَظْ وكُنْ عَنِ القياسِ مُعْرِضَا[15]

وقالَ في شرحِها: "أشرتُ بذلكَ إلى نحوِ: "أئِمَّةٍ"[16] بالتَّحقيقِ، وهي قراءةُ ابنِ عامرٍ

---

(١) الألفية ٧٦، شرح ابن عقيل ٤/٢١٥-٢١٦.
(٢) من (أبدلا..) إلى (.. اليا) ساقطة من ق.
(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٩٥، ٢٠٩٩.
(٤) النزهة ١٥٤.
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) في ق، د: في التسهيل، بزيادة: في.
(٧) شرح الشافية للرضي ٣/٥٣، وفيه: وقد صح في التسهيل والتحقيق في نحو أيمة.
(٨) ساقطة من ت. وفي ق: شاكر، وهو تحريف.
(٩) في ر: ولا قياس، وهو وجه.
(١٠) في ت: وهي، وهو تحريف.
(١١) في الأصل: مثاله ذلك، بدلا من: مثال الأول، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٢) المجادلة: ١٩.
(١٣) ينظر شرح الشافية للجاربردي ١/٢٦٤.
(١٤) قلت: بياض في ق.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٠٠.
(١٦) التوبة ١٢. وينظر مواضع ورودها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٨١.

والكوفيين[١]". وقالَ في إيجازِ التَّعريفِ[٢]: "ما لم يشذَّ التحقيقُ". لكنْ خالفَ في التسهيلِ، فقالَ: "وتحقيقُ غيرِ السَّاكنةِ مع الاتِّصالِ لغةٌ[٣]".

قولُها[٤]: "والتُزِمَ في باب أُكْرِمُ(١٨٥/أ) حَذْفُ الثَّانية[٥]". قالَ الجاربردي: "هذا اعتراضٌ آخرُ على ما قالوا: وجَبَ قلبُ الهمزةِ الثانيةِ واواً. قالَ[٦]: ويمكنُ أنْ يُجابَ عنهُ بمثلِ ما مرَّ من أنَّ مرادَهُم أنَّ القياسَ يقتضي القلبَ، لكنَّ الاستعمالَ فيهِ بخلافِ القياسِ[٧]".

قولُ الألفيَّة[٨]:

.... وَأَؤُمْ ونحوُهُ وجْهَيْنِ في ثانيهِ أُمْ[٩]

عبارةُ الكافيةِ: وكَثُرَ التَّحقيقُ في نحوِ أَؤُمْ[١٠] فاحْفَظْ ومَنْ قاسَ عليهِ لا تَلُمْ[١١]

وقالَ في شرحِها: "كَثُرَ التَّحقيقُ في نحوِ "أَؤُمّ"[١٢]، لأنَّ همزةَ المضارعةِ لَمَّا كانتْ تُعَاقِبُهَا النُّونُ والتَّاءُ والياءُ كانَ لحاقُهَا عارضًا، فأشبهتْ همزةَ الاستفهامِ. وما بعدَ همزةِ الاستفهامِ من الهمزاتِ جائزٌ تحقيقُهُ وتخفيفُهُ، فكذلكَ ما بعدَ همزةِ المضارعَةِ[١٣]".

---

(١) شـــرح الكافية الشافية ٤/٢١٠٠. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٦/٢٩. والقراءة في التيسير للداني ١١٧. والبحر المحيط ٥/١٥.
(٢) مـــن مؤلفات ابن مالك في الصرف، منه نسخة خطية في خزانة الروضة الحيدرية في النجف الأشرف ضمن مجموع تحت رقم ٥٧٥. وينظر مقدمة التسهيل ٣٧.
(٣) التسهيل ٣٠٢. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٦/٢٩.
(٤) قولها: بياض في ق.
(٥) شرح الشافية للرضي ٣/٥٣.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) شرح الشافية ١/٢٦٤ – ٢٦٥.
(٨) قول الألفية: بياض في ق. والألفية: ساقطة من ت.
(٩) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٤/٢١٦.
(١٠) في الأصل، ق: آدم، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٠٠.
(١٢) في الأصل: آدم، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٠١.

بابُ الإبدالِ

قولُ الألفيَّةِ والنزهةِ[1]: "أحرفُ الإبدالِ هَدَأْتَ موطِيًا[2]". هكذا عدَّها هُنا وفي الكافيةِ تسعةً[3]، وقالَ في شرحِ الكافيةِ: "حروفُ الإبدالِ المبوَّبِ عليها في كتبِ التَّصريفِ هيَ الحروفُ التي تُبْدَلُ من غيرِها لغيرِ إدغامٍ، والتي لا بُدَّ من ذكرِها في هذهِ التِّسعةِ، وما[4] سِواها ممَّا ذكَرَهُ الزمخشري[5] وغيرُهُ مُستغنًى[6] عنهُ، كاللَّامِ والنُّونِ والجيمِ والسِّينِ، (ورُبَّما كانَ غيرُ هذهِ الأربعةِ أَوْلَى بالذِّكْرِ كالصَّادِ، فإنَّ إبدالَها من السِّينِ)[7] عندَ مجاورةِ[8] حرفِ استِعْلاءٍ[9] مطَّرِدٌ على لغةٍ، فَذِكْرُهَا أَوْلَى من ذِكْرِ السِّينِ، إذ ليسَ للسِّينِ موضعٌ يَطَّرِدُ إبدالُها فيه، وكذلكَ[10] اللَّامُ والنُّونُ إبدالُهُمَا من غيرِهِمَا إنَّما هو بالنَّقلِ في كَلِمٍ[11] محفوظةٍ[12]. وأمَّا الجيمُ فإنَّ قومًا من العربِ يُبْدلُونَها من الياءِ المشدَّدَةِ في الوقفِ باطِّرادٍ، وربَّما أُبْدِلَتْ دونَ وقفٍ[13]، وهذا النَّوعِ من الإبدالِ جديرٌ بأنْ يُذْكَرَ في كتبِ اللغةِ لا في كتبِ التَّصريفِ، وَإلاَّ لَزِمَ أنْ تُذْكَرَ[14] العينُ، لأنَّ إبدالَها من الهمزةِ المتحركةِ مطَّرِدٌ في لغةِ بني تميمٍ[15]، وكانَ يلزمُ أيضًا أنْ[16] يُذْكَرَ الكافُ لإبدالِها من تاءِ الضميرِ، وأمثالُ هذا من الحروفِ المبدَلَةِ من غيرِها كثيرةٌ، وإنَّما ينبغي أنْ يُعَدَّ[17] في الإبدالِ التَّصريفيِّ ما لو لم يُبْدَلْ وُقِعَ في الخطإِ أوْ مخالفةِ الأكثرِ[18] " انتهى. وقالَ في التسهيل: "يجمعُ حروفَ البدلِ الشائعِ في غيرِ إدغامٍ قولُكَ: لِجدٍّ صَرْفُ شكِس آمِنٍ طيٍّ ثوبِ عِزَّتِهِ،

---

(١) باب الإبدال. قول الألفية والنزهة: بياض في ق.

(٢) الألفية ٧٥، شرح ابن عقيل ٤/٢١٠، والنزهة ١٤٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٧.

(٤) ما: ساقطة من ت. وفي د: مما، وهو تحريف.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠.

(٦) في ت: يستغنى، وهو وجه، وما أثبته أسد.

(٧) من (وربما..) إلى (.. السين) مكررة في د.

(٨) في ت، س: مجاوزة، وهو تصحيف.

(٩) في ت: الاستعلاء، وهو وجه، وما أثبته أسد.

(١٠) في ت: ولذلك، وهو تحريف.

(١١) في د: الكلم، بزيادة: أل التعريف ولا مسوغ لها.

(١٢) من هذا الإبدال (أصيلال) في (أصيلان): الكتاب ٤/٢٤٠. و(لعنَّك) في (لعلّك) الصحاح ٦/٢١٩٦. و(إسرائين) في (إسرائيل) الجامع لأحكام القرآن ١/٣٣١. وينظر المزهر ١/٤٧٥. ودراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ٢١٤، ٢٣٠.

(١٣) ينظر الكتاب ٤/١٨٢، ٢٤٠. أمالي القالي ٢/٧٧. شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٧. المزهر ١/٢٢٢. دراسات في فقه اللغة ٦٨.

(١٤) في الأصل، ت، د: يذكر، وما أثبته من بقية النسخ.

(١٥) ينظر التهذيب ١/١١١ (عن) الصاحبي٥٣. التبيان ١/٢٩٣. المحكم ١/٤٩.

(١٦) في د: أنه.

(١٧) في الأصل، ر، ت، ق، ظ: يعتد. وكذا في شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٠، وفي س: يقيد. ما أثبته من د.

(١٨) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٧-٢٠٨٠. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٦/٦.

والضَّروري في التَّصريفِ هجاءُ: طويتُ دائمًا(١)". فذكَرَها ثمانيةً وأسقطَ منها الهاءَ. والحاصلُ أنَّ أنواعَ الإبدالِ ثلاثةٌ: نوعٌ(٢) في الإدغامِ، ويكونُ في جميعِ الحروفِ إلاَّ الألفَ، ونوعٌ يُضطَرُّ إليهِ في التَّصريفِ، ويكون في ثمانيةِ أحرفٍ أوْ تسعةٍ، ونوعٌ لا قاعدةَ(٣) لَهُ وإنَّما هو في كَلِمٍ محفوظةٍ، واللائقُ(١٨٥/ب) بهِ عِلْمُ اللغةِ لا التَّصريفِ، ويكونُ(٤) في اثنينِ وعشرينَ حرفًا كما في التسهيلِ وغيرِهِ، بل عندي أنَّهُ في أكثرَ، فإنَّ الذَّالَ قد وَرَدَ أبدالُها مِنَ الدَّالِ، والظَّاءَ وَرَدَ إبدالُها مِنَ (الطَّاءِ، والضَّادَ وَرَدَ إبدالُها مِنَ الظَّاءِ، والغينَ وَرَدَ إبدالُها مِنَ)(٥) العينِ، والقافَ وَرَدَ إبدالُها مِنَ الفاءِ، والحاءَ وَرَدَ إبدالُها مِنَ الخاءِ ومِنَ الجيمِ، والخاءَ كذلكَ. وذلكَ موجودٌ في كتبِ اللغةِ المبسوطةِ، وألَّفَ أئمَّةُ اللغةِ فيهِ كتبًا(٦)، وعَقَدْتُ لَهُ بابًا في كتابِ المزهرِ ذَكَرْتُ فيهِ أمثلةً كثيرةً(٧)، وقد قيلَ: إنَّ ابنَ مالكٍ احترزَ عن هذهِ بقولِهِ: "الشَّائعُ"، لأنَّ الإبدالَ في هذهِ شاذٌّ، ولا يحسنُ ذلكَ عندي، لأنَّهُ إنْ كانَ المرادُ بالشيوعِ أنَّهُ بلغَ مبلغًا بحيثُ يقاسُ عليهِ، فليسَ كذلكَ، بل الكُلُّ محفوظٌ مقصورٌ على السَّماعِ، وإنْ أُريدَ أنَّهُ في تلكَ الحروفِ أكثرُ مواقِعَ (من هذهِ، فلا تأثيرَ لذلكَ، لأنَّ المدارَ على كونِ الإبدالِ قد وقَعَ)(٨) ولا مبالاة بكونِهِ أكثرَ في بعضِ الحروفِ من بعضٍ، لأنَّ ذلكَ إنَّما يؤثِّرُ فيما يُعتَمَدُ فيهِ القياسُ لا فيما يُقتَصَرُ فيهِ على السَّماعِ وأمَّا قولُ الشافيةِ: "وحروفُهُ أَنْصَتَ يومَ جَدَّ طاهِ زَلَّ(٩)". فإنَّهُ خارجٌ عن الأنواعِ الثلاثةِ، لا مشَى(١٠) فيهِ على النَّوعِ الضروري في التَّصريفِ، فكانَ يعدُّهَا ثمانيةً أو تسعةً، ولا على النَّوعِ اللغويِّ(١١)، فكانَ يعدُّهَا كما في التسهيلِ اثنينِ وعشرينَ، بل عدَّها أربعةَ عشرَ، وقد تقدَّمَ في كلامِ شرحِ الشافيةِ استنكارُ ذلكَ، لأنَّ الأحرفَ الخمسةَ الزائدةَ إنَّما هيَ في كَلِمٍ محفوظةٍ، فكانَ ينبغي لَهُ الاقتصارُ على التسعةِ التصريفيةِ أو ذِكْرُ الجميعِ.

قولُ الشافيةِ(١٢): **"وبكونِهِ فرعًا والحَرْفُ زائدٌ(١٣)"**. قالَ السيد: هو منقوضٌ بـ"علقيان" لأنَّهُ فرعٌ عن الواحدِ الذي هو عَلْقى(١٤)، وياؤُهُ زائدةٌ، وليستْ بدلاً عن الألفِ في عَلْقَى، بل

---

(١) التسهيل ٣٠٠. وينظر الأشموني ٢٨١/٤-٢٨٢.

(٢) في ر: أنواع، وهو تحريف.

(٣) في ت: لا فائدة، وهو تحريف.

(٤) في ت: فيكون، وما أثبته أنسب.

(٥) من (الطاء..) إلى (.. من) ساقطة من ق.

(٦) منها: القلب والإبدال لابن السكيت، والإبدال لأبي الطيب اللغوي.

(٧) ينظر المزهر ٤٦٠/١-٤٧٥.

(٨) من (من..) إلى (.. وقع) ساقطة من د.

(٩) شرح الشافية ١٩٩/٣.

(١٠) في ر: لا شيء. وفي ت: لا مسمى، وكلاهما تحريف.

(١١) في ر: الفرع، وهو تحريف.

(١٢) قول الشافية: بياض في ق.

(١٣) شرح الشافية للرضي ١٩٧/٣.

(١٤) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف اللسان (علق).

الألفُ يدلُ على الياءِ. وقالَ الجاربردي: "هذا إنَّما يتمُّ إذا قلنا إنَّ ألفَ[١] عَلْقَى للإلحاقِ، فإنْ قلنا إنَّها للتأنيثِ لم يَرِدِ النَّقضُ[٢]".

قولُها[٣]: "وبكونِه فرعًا وهوَ أصْلٌ[٤]". قالَ الجاربردي: "اعتُرِضَ عليهِ (بأنَّ "أوائِلَ "فرعُ أوَّلٍ، والهمزةُ في "أوائِلَ"غيرُ زائدة، معَ أنَّهُ ليسَ ما في الواحدِ بدلاً[٥]) بإزائِهِ وهوَ الواوُ بدلاً منها[٦]، بل هي بدلٌ[٧] مِمَّا في الواحدِ. قالَ: وهو مدفوعٌ، لأنَّهُ لا[٨] يلزمُ من كونِ الهمزةِ غيرَ[٩] زائدةٍ في الفرعِ أنْ تكونَ أصليةً فيهِ، فالهمزةُ في "أوائِلَ" وإنْ كانتْ غيرَ زائدةٍ فليستْ بأصليةٍ، بل هي منقلبةٌ عن الواوِ[١٠]".

قولُ الألفيَّةِ[١١]:

فأَبدِلِ الهمزَةَ من واوٍ وَيَا[١٢] ....

آخِرًا إثْرَ أَلفٍ زِيدَ.............................[١٣]

فيه أُمورٌ:

الأَوّل: لا يختصُّ ذلكَ بالواوِ والياءِ، بل(١٨٦/أ) الألف كذلكَ، وكذا[١٤] قالَ في الكافيةِ:

مِنْ حرفِ لينٍ آخِرٍ بعدَ أَلِفْ مَزِيدٍ ابْدلْ همزةً...[١٥]

وقالَ في شرحِها: "حرفُ اللِّينِ يعمُّ الألفَ والياءَ والواوَ[١٦]، والثلاثةُ داخلةٌ في هذا الضَّابطِ[١٧]". وقالَ في التسهيلِ: "تُبدَلُ الهمزةُ وجوبًا من كلِّ حرفِ لينٍ يلي ألفًا زائدةً[١٨]". فقولُ[١٩] الشافيةِ: "من حروفِ اللِّينِ[٢٠]". وقولُ النزهةِ "ما اعتلَّ من متطرِّفٍ بعدَ ألفٍ زائدةٍ كصحراء وكساء ورداء"[٢١] أحسنُ.

---

(١) في ر: الألف.
(٢) شرح الشافية ١/٣١٤.
(٣) قولها: بياض في ق. وفي ت: قول الشافية، وهو وجه.
(٤) شرح الشافية للرضي ٣/١٩٧.
(٥) من (بأن..) إلى (.. بدلا) ساقطة من ق.
(٦) في ر: لا منها، بزيادة: لا.
(٧) في ر: بل، وهو تحريف.
(٨) لا: ساقطة من ت.
(٩) ساقطة من ر.
(١٠) شرح الشافية ١/٣١٥ – ٣١٦.
(١١) قول الألفية: بياض في ق.
(١٢) ويا: ساقطة من ت.
(١٣) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢١٠.
(١٤) في ت، د: ولذا. وفي ق: ولذلك، وكلاهما وجه.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٠.
(١٦) في د: والواو والياء، بدلا من: والياء والواو، وهو وجه.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٠.
(١٨) التسهيل ٣٠٠.
(١٩) في ر: قول، وما أثبته أنسب.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ٣/٢٠٣.
(٢١) النزهة ١٤٩-١٥٠.

الثاني: قولُهُ "آخِرًا" زادَ في التسهيلِ: "أو متَّصِلاً بهاءِ تأنيثٍ عارضةٍ[١]". وكذا في الكافية[٢]. وفي شرحِها: "وهذا الإبدالُ مُستَصحَبٌ[٣] معَ هاءِ التأنيثِ العارضةِ كبناء وبناءة[٤]". وفي إيجازِ التَّعريفِ: تطرفَتْ لفظًا أو تقديرًا. وشرحَ ابنُ أياز[٥] المتطرِّفَةَ تقديرًا بِمَا قبلَ هاءِ التأنيثِ العارضةِ، لأنَّها في تقديرِ الانفصالِ.

الثالث: قالَ ابنُ قاسم: "اعتُرِضَ هذا الضَّابطُ بأنَّهُ[٦] يَرِدُ عليهِ مثلُ غاوي[٧] إذا رُخِّمَ على لغةِ مَنْ لا ينوي، فإنَّهُ يقالُ: ياغاوُ[٨] بضمِّ الواوِ من غيرِ إبدالٍ، حذرًا من اجتماعِ إعلالين. قالَ: فإصلاحُ الضَّابطِ أنْ يُقالَ: من واوٍ[٩] وياءٍ هيَ لامٌ، أو يلحقُ بها[١٠]".

الرابع: قالَ ابنُ قاسم: "تبدَلُ الهمزةُ أيضًا من الهاءِ والعينِ، ولم يذكُرْهَا في النَّظمِ لقلَّتِهِمَا[١١]" انتهى. وقد ذُكِرَا[١٢] في الشافيةِ[١٣].

قولُ الشافيةِ: "ويُعْتَدُّ بتاءِ التَّأنيثِ[١٤]". لا بُدَّ من تقييدِهِ بأنْ لا تكونَ لازمةً[١٥] غيرَ عارضةٍ، فإنَّها حينئذٍ لا يعتَدُّ بها كما تقدَّمَ، ونبَّهَ عليهِ السَّيِّدُ والجاربردي[١٦].

قولُهم والعبارةُ للألفيةِ[١٧]:....... وفي فاعِلِ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذا اقْتُفِي[١٨]

قالَ ابنُ قاسم: "هذا الإبدالُ جارٍ[١٩] فيما كانَ على فاعِلٍ أو فاعِلَةٍ ولم يَكُنْ اسمَ فاعِلٍ، كقولِهِمْ: جائِزٌ، وهو البستانُ[٢٠]، وجائزةٌ، وهيَ خشبةٌ تُجْعَلُ في وسطِ السَّقفِ[٢١]. وكلامُ النَّاظمِ هنا وفي الكافيةِ[٢٢] لا يشملُ ذلكَ، وقد نبَّهَ عليهِ في التسهيلِ[٢٣]".

---

(١) التسهيل ٣٠٠.
(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٠.
(٣) في ت: يستصحب، وهو وجه.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٢.
(٥) أي: شرحه لإيجاز التَّعريف، ومن هذا الشرح نسخة خطية في المكتبة التيمورية تحت رقم ٣٧ صرف، ذكر ذلك الأستاذ محمد كامل بركات في مقدمته لكتاب التسهيل ٣٧.
(٦) في ت: لأنه، وهو تحريف.
(٧) في ت: غازي، وهو تحريف.
(٨) في ر: لا يغاو، بدلا من: ياغاو، وهو تحريف، .
(٩) من واو: ساقطة من ق.
(١٠) شرح الألفية ٦/١٠، وفيه:.. من واو ياء..
(١١) شرح الألفية ٦/٨.
(١٢) في ت: ذكر، وهو تحريف. وفي ق: ذكرتا، وهو وجه.
(١٣) شرح الشافية للرضي ٣/٢٠٣.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٣/١٧٣.
(١٥) بان لا تكون لازمة، مكررة في ق.
(١٦) شرح الشافية للجاربردي ١/٣٠٧.
(١٧) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.
(١٨) الألفية ٧٥. شرح ابن عقيل ٤/٢١٠. وشرح الشافية للرضي ٣/٢٠٣.
(١٩) ساقطة من ر.
(٢٠) تاج العروس (جوز).
(٢١) اللسان (جوز).
(٢٢) شرح الكافية الشافية ورقة ٤/٢٠٨٠.
(٢٣) شرح الألفية ٦/١١ — ١٢. وينظر التسهيل ٣٠٠.

قول الألفيَّة: "كجَمعِ نَيِّفَا[١]". فَتَحهُ على الحكايةِ، وعبارةُ الكافيةِ:

كذاكَ ثانِي لَيِّنَينِ اكْتَنَفا مدًّا كما في جمعِ شخصٍ نَيِّفَا[٢]

قولُها[٣]:

وَافْتَحْ ورُدَّ الهمزَ يَا فيما أُعِلْ لامًا................[٤]

كذا ما لامُهُ همزةٌ كما في التسهيل[٥]، وقد أدرجها ابنُهُ في كلامِهِ بناءً على أنَّ الهمزةَ من حروفِ العلَّةِ[٦]، وأفصحَ بها في النزهةِ فقالَ: "إنْ كانتْ لامُ مفاعِلَ معتلَّةً أو همزةً"[٧]، ونحوُهُ في الشافيةِ[٨].

قولهم والعبارة للألفية[٩]:

وهَمْزًا[١٠] أَوَّلَ الوَاوَينِ رُدْ في بَدْءِ غيرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشَدْ[١١]

لَهُ شرطٌ ثانٍ[١٢]، وهو أنْ لا تكونَ الثانيةُ بدلاً من همزةٍ، ذكَرَهُ في الكافيةِ وشرحِها والتسهيلِ[١٣]، وثالثٌ، وهو: أنْ لا يكونَ اتِّصالُ[١٤] الواوينِ عارضًا لحذفِ همزةٍ (١٨٦/ب) فاصلة، ذكرَهُ في التسهيلِ[١٥]، وعبَّرَ فيهِ عن الشرطِ الأوَّلِ بأنْ لا تكونَ الثانيةُ مدَّةً غيرَ أصليةٍ[١٦]، وهو أصوبُ من التعبيرِ بأنْ لا تكونَ الثانيةُ بدلاً من ألفِ فاعِلِ المصرَّحِ بِهِ في الكافيةِ[١٧]، المشارِ إليهِ في الألفيةِ بـــ"شِبْهِ وُوفِي".

قولُ الشافيةِ[١٨]: "والْتَزَمُوهُ في الأُولَى حَمْلاً على الأَوَّلِ[١٩]". قالَ السيد: فيهِ نظرٌ، لأنَّهُ[٢٠] يجوزُ أنْ يقالَ: إنَّما قُلِبَتْ في الأُولى لزومًا للاستثقالِ[٢١] لا بحملِ[٢٢] المفردِ على الجمعِ.

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢١٢/٤.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢٠٨٤/٤.
(٤) قولها: بياض في ق.
(٥) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢١٣/٤.
(٦) التسهيل ٣٠١.
(٧) النزهة ١٥٠.
(٨) شرح الألفية لابن الناظم ٣٣٧.
(٩) ينظر شرح الشافية للرضي ١٧٩/٣.
(١٠) قولهم والعبارة للألفية: بياض في ق.
(١١) وهمزا: ساقطة من د. الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢١٣/٤. وشرح الشافية للرضي ٧٦/٣.
(١٢) في ت: له شرطان، بدلا من: له شرط ثان، وهو تحريف.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٢٠٨٨/٤، ٢٠٨٩، والتسهيل ٣٠٠.
(١٤) في ت، د: اتصاله.
(١٥) التسهيل ٣٠٠.
(١٦) التسهيل ٣٠٠. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٢/٦ — ٢٣.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٢٠٨٨/٤.
(١٨) قول الشافية: بياض في ق.
(١٩) شرح الشافية للرضي ٧٦/٣.
(٢٠) لأنه: ساقطة من ف. وفي د: لا، وهو تحريف.
(٢١) في ت: للاشتغال. وفي ق: للاستقبال، وكلاهما تحريف.
(٢٢) في ر: لا تحمل. وفي ت: لا يحمل، كلاهما تصحيف.

قولُ الألفيَّةِ[١]: "وقَبْلَ با اقْلِبْ ميمًا النُّونَ[٢]". قالَ ابنُ قاسم: "الأَوْلَى أنْ يُعَبَّرَ عنهُ بالإبدالِ، لأنَّ القلبَ في الاصطلاحِ إنَّما يكونُ في حروفِ العلَّةِ[٣] " انتهى. ولهذا[٤] ذكرَهُ في الشافيةِ والنزهةِ في بابِ الإبدالِ وعَبَّرَا به.

قولُ الألفيَّةِ[٥]: "وشذَّ في ذي[٦] الهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلا[٧]". قيلَ: ظاهرُهُ أَنَّهُ سُمِعَ[٨] الإبدالُ في "ائْتَكَلَ"، ولم يُسْمَعْ، وقالَ ابنُهُ: لم يَرِدْ أَنَّهُ يقالُ في افْتَعَلَ من الأكلِ: اتَّكَلَ[٩]، وإنَّمَا مثَّلَ لذي الهمزِ في الجملةِ[١٠]. وقالَ ابنُ قاسم: "في كلامِ بعضِهِم ما يدلُّ على أَنَّهُ مسموعٌ[١١]".

قولُ الألفيَّةِ والعبارةُ لها والنزهة[١٢]:

طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبَقِ ... في ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دالاً بَقِي[١٣]

قالَ ابنُ قاسم: "مقتضاهُ أَنَّها لا تبدَلُ في غيرِ ذلكَ، وقد ذَكَرَ في التسهيلِ أنَّها[١٤] تبدَلُ تاءً بعدَ التاءِ، نحوُ اتَّرَدَ، ودالاً بعدَ الجيمِ[١٥]، كقولِهِم في اجْتَمَعُوا واجْتَزَّ: اجْدَمَعُوا واجْدَزَّ. قالَ: وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ في بعضِ كتبِهِ أَنَّهُ لغةٌ لبعضِ العربِ، فإنْ صحَّ أَنَّهُ لغةٌ، جازَ القياسُ عليهِ[١٦]". انتهى. وقد ذكرَ إبدالَها دالاً بعدَ الجيمِ في الشافيةِ[١٧].

تنبيهٌ[١٨]: لم يُذْكَرْ في الألفيةِ إبدالَ الهاءِ، معَ ذكْرِهِ إيَّاهَا في حروفِ البدلِ، وكأنَّهُ اكتفَى بِمَا تقدَّمَ في الوقفِ من إبدالِها من تاءِ التأنيثِ، ولا يطَّرِدُ ذلكَ في غيرِهِ، وأُبدِلَتْ سماعًا في ألفاظٍ ذُكِرَتْ في الشافيةِ والنزهةِ[١٩].

قولُ الشافيةِ[٢٠]: "وضَعيفٌ في لامِ التَّعريفِ[٢١]". قالَ السيدُ: لقائلٍ[٢٢] أنْ يمنعَ كونَها

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.

(٢) الألفية ٨٧. شرح ابن عقيل ٢٣٢/٤.

(٣) شرح الألفية ٥٦/٦ – ٥٧.

(٤) في ر: وكذا. وفي ت، ق، د، س، ظ: ولذا.

(٥) قول الألفية: بياض في ق.

(٦) ساقطة من ر، ت، د.

(٧) الألفية ٧٩. شرح ابن عقيل ٢٤٢/٤.

(٨) في ر: يقع.

(٩) في ر، ظ: ائـتكل، . لـو قلـنا من أكلَ: اتَّكلَ، ومن وَكَلَ: اتَّكلَ، لالتبس الفعلان ببعضهما، فحوفظ في (ائتكل) على الأصل رفعًا لالتباسه بـ (وكل).

(١٠) ينظر شرح الألفية لابن ناظم ٣٤٩.

(١١) شرح الألفية ٨٠/٦.

(١٢) قول الألفية والعبارة لها والنزهة: بياض في ق.

(١٣) الألفية ٧٩، شرح ابن عقيل ٢٤٣/٤، والنزهة ١٥٦-١٥٧.

(١٤) في ر: أنه، وهو وجه.

(١٥) التسهيل ٣١٢.

(١٦) شرح الألفية ٨٤/٦، ٨٥.

(١٧) شرح الشافية للرضي ٢٢٧/٣.

(١٨) تنبيه: بياض في ق.

(١٩) شرح الشافية للرضي ٢٢٢/٣، والنزهة ١٥٨-١٥٩.

(٢٠) قول الشافية: بياض في ق.

(٢١) شرح الشافية للرضي ٢١٥/٣، ويريد بالإبدال هنا إبدال اللام ميما في أداة التعريف، وهي لغة طيء. ينظر شرح العمدة ٩٧. شرح الكافية للرضي ١٣١/٢. شرح التسهيل لابن قاسم ٢٧٧/١.

(٢٢) في ت: أن يقول، بزيادة: يقول.

بدلاً من اللام، لجوازِ أنْ تكونَ مرادفةً لها، فتكونُ للتَّعريفِ[١] بالاستقلالِ[٢] لا لكونِها بدلاً من اللامِ. وأقولُ[٣]: ما ذكَرَهُ من كونِهِ ضعيفًا يُنَازَعُ فيه، فإنَّ[٤] الجاربردي وغيرَهُ ذكروا أنَّ المرادَ بالشَّاذِّ ما خالفَ القياسَ، وبالنَّادرِ ما قَلَّ استعمالُهُ، وبالضَّعيفِ ما في ثبوتِهِ نظرٌ، وثبوتُ هذهِ اللغةِ لا شَكَّ فيه. وذكَرَ الجاربردي هنا موجِّهًا صنعَ[٥] المصنِّفِ: أنَّ المرادَ بالشَّاذِّ ما كانَ بخلافِ القياسِ وإنْ كانَ موافقًا لاستعمالِ الفصحاءِ[٦]. وبالضَّعيفِ ما يكونُ بخلافِ[٧] استعمالِ الفصحاءِ. (ويُقالُ عليهِ: ليسَ إبدالُ لامِ التَّعريفِ ميمًا[٨] بخلافِ استعمالِ (١٨٧/أ) الفصحاءِ[٩])، لأنَّ طيِّئًا ليسوا بمعزلٍ عن الفصاحةِ، بَلِ العربُ كلُّهُم فصحاءُ، وإنَّما وُصفَ اللفظُ بالفصاحةِ وعدمِها من حيثُ كثرةُ استعمالِه وعدمِها[١٠]، لا من حيثُ المتكلِّمُ[١١] بها، ثُمَّ إنَّ هذهِ اللغةَ قد تكلَّمَ بها سيِّدُ الفصحاءِ ﷺ[١٢]، فالحُكْمُ[١٣] عليها بالضَّعْفِ لا يُوافَقُ عليه.

قولُها[١٤]: "في أُصَيْلَالٍ[١٥]". قالَ الجاربردي: ذكَرَ في شرحِ الهادي: أنَّهُ يمكنُ أنْ يقالَ: أُصَيْلَالٌ تصغيرُ أصيلٍ على غيرِ لفظهِ كَعُشَيْشِيَةٍ[١٦]، ونظائرِها. قالَ: وكلامُ سيبويهِ يدلُّ على هذا[١٧]".

(قولُها[١٨]: "والجيمُ من الياءِ المُشَدَّدةِ في الوَقْفِ، وهوَ شاذٌّ[١٩]"[٢٠]). قالَ السيد: لم

---

(١) في س: التعريف، وهو تحريف. (٢) في ت: بالاستقتقال، وهو تحريف.
(٣) وأقول: بياض في ق. (٤) في ت، س: قال، وهو تحريف.
(٥) في د: صنيع، وهو وجه. وفي س: صيغ، وهو تصحيف.
(٦) شرح الشافية للجاربردي ٣٢١/١. (٧) في ر: يخالف.
(٨) في ر، ت، ق، ظ: فيها، وهو تحريف.
(٩) من (ويقال..) إلى (.. الفصحاء) ساقطة من د، س.
(١٠) في ت: وعدمه، وهو تحريف.
(١١) في ق: المتكلم، وهو تحريف.
(١٢) إشارة إلى حديث الرسول ﷺ: "ليسَ من أمبر أمصيام في أمسفر "والحديث في مسند الإمام أحمد ٥/ ٤٣٤ (دار صادر)، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١٨٣، والأحاجي النحوية للزمخشري ٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٩، شرح الكافية للرضي ١٣١/١. اللسان (أمم).
(١٣) في ر: والحكم، وهو وجه. (١٤) قولها: بياض في ق.
(١٥) شرح الشافية للرضي ٢٢٦/٣. وأصيلال: تصغير أصلال، وأصل أُصلال: أُصلان جمع أصيل، مثل رغيف ورغفان، ثم أبدلت النون لامًا إبدالا غير شائع، وقد وردت في بيت النابغة:

وقفتُ فيها أصيلالاً أسائلها ... عيَّت جوابًا وما بالربع من أحد

ينظر الكتاب ٢٤٠/٤. شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/١٠ – ٤٦. شرح الجمل ٥٤٥/٢. الممتع ٤٠٣/١. أوضح المسالك ٣٧٠/٤. اللسان (أصل).
(١٦) عُشيشية: تصغير عشيّة: لآخر ساعة من النهار. العين ١٨٨/٢.
(١٧) شرح الشافية ٣٢٣/١ – ٣٢٤. وينظر الكتاب ٤٨٤/٣.
(١٨) قولها: بياض في ق. (١٩) شرح الشافية للرضي ٢٢٩/٣.
(٢٠) من (قولها..) إلى (.. شاذ) ساقطة من ت.

يَذْكُرْ صاحبُ المفصَّلِ (شذوذَ هذا الإبدالِ[١]، وذَكَرَالمُوَفَّقُ الأندلسيُّ في شرحِ المفصَّلِ[٢]): أنَّ هذا الإبدالَ حسنٌ بشروطٍ ثلاثة: تشديدُ الياءِ، والوَقْفُ، والشِّعْرُ[٣]. فإنِ اخْتَلَّ[٤] أحدُهُمَا فهوَ قليلٌ شاذٌّ[٥].

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥٠.

(٢) من (شذوذ..) إلى (.. المفصل) مكررة في ق.

(٣) في ق: والشم، وهو تحريف.

(٤) في ر: احتمل، وهو تحريف.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤/١٨٢: "وأمّا ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمجّ، يريدون: تميميٌّ، وهذا عَلِجّ، يريدون: عليّ" وينظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٧. ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٠١ – ١٠٢.

باب القلب[1]

كذا ترجَمَ في النزهة[2]، وأدرجَهُ في الألفيةِ ضمنَ الإبدالِ، وأدرجَهُ في الشافيةِ في باب الإعلالِ. قالَ ابنُ قاسم: "الفرقُ بينَ الإبدالِ والقلبِ أنَّ القلبَ يختصُّ بحروفِ العلَّةِ، والإبدالُ يكونُ فيها وفي الحروفِ الصحيحةِ، فالإبدالُ أعمُّ، والقلبُ أخصُّ[3]".

قولُ الألفيَّة[4]: "في مصدرِ (المعتَلِّ عينًا[5]". فيهِ أَمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسم: "الأَوْلَى أنْ يقالَ في مصدرِ[6]) المعلِّ[7] عينًا، لأنَّهُ لا[8] يلزمُ من الاعتلالِ الإعلالُ[9]".

الثاني: شرطُهُ أنْ يكونَ بعدَها ألفٌ. قالَ ابنُ قاسم: "وهو يُؤخَذُ من قولِهِ: "والفِعَلِ منهُ صحيحٌ غالبًا[10] " فإنَّهُ قالَ في شرحِ الكافيةِ: "نبَّهْتُ بذلكَ على أنَّ إعلالَ[11] المصدرِ[12] المذكورِ مشروطٌ بوجودِ الألفِ[13] فيهِ حتَّى يكونَ على فِعَالٍ[14]". قالَ ابنُ قاسم: وفي تخصيصه بـــ فِعَالٍ "نظرٌ، فإنَّ الإعلالَ المذكورَ لا يختصُّ بِهِ، وقد مثَّلَ ابنُهُ بانْقَادَ انْقِيادًا[15]، والأصلُ[16] انْقوادًا فأُعِلَّ[17]".

قولُ الألفيَّة[18]:

وجَمْعُ ذي عَيْنٍ أُعِلَّ أوْ سَكَنْ فاحْكُمْ بِذَا الإعلالِ فيهِ حيثُ عَنّْ[19]

شرطُهُ أيضًا وقوعُ[20] الألفِ بعدَ الواوِ كما يُؤخَذُ من البيتِ بعدَهُ[21]، وصحَّةُ اللامِ كما ذكَرَهُ في التسهيلِ[22] وإيجازِ التَّعريفِ، ونبَّهَ عليهِ في الشافيةِ والنزهةِ[23].

قولُها[24]:

وصَحَّحُوا فِعَلَةً وفي فِعَلْ وجهانِ..........[25]

---

(1) باب القلب: بياض في ق.

(2) النزهة ١٣٥.

(3) شرح الألفية ٣/٦.

(4) قول الألفية: بياض في ق.

(5) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢١٩/٤.

(6) من (المعتل..) إلى (.. مصدر) ساقطة من د.

(7) في ر: المعتل، وهو تحريف.

(8) لا: ساقطة من د.

(9) شرح الألفية ٣١/٦.

(10) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢١٩/٤.

(11) في د: الإعلال، وهو تحريف.

(12) في ر: مصدر، وهو تحريف.

(13) في ر: ألف، وهو وجه.

(14) شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤.

(15) شرح الألفية لابن الناظم ٣٤١.

(16) في ت: والأصول، وهو تحريف.

(17) شرح الألفية ٣١/٦ – ٣٢.

(18) قول الألفية: بياض في ق.

(19) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢٢٠/٤.

(20) في ر: وقع، وهو تحريف.

(21) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢٢١/٤.

(22) التسهيل ٣٠٤.

(23) شرح الشافية ١٣٧/٣، والنزهة ١٤١.

(24) قولها: بياض في ق.

(25) الألفية ٧٦. شرح ابن عقيل ٢٢١/٤.

قالَ ابنُ قاسم: "جَعَلَ[1] في التسهيلِ اشتراطَ الألفِ في[2] وجوبِ الإعلالِ مخصوصًا بما سُكِّنَتِ الواوُ في واحدِهِ، فقالَ: "أوْ عينُ جمعٍ لواحدٍ معتلِّ العينِ مطلقًا أوْ ساكنِها إنْ وَلِيَهَا في الجمعِ(١٨٧/ب) ألفٌ وصحَّتِ الَّلامُ[3]". قالَ ومقتضاهُ أنَّ الإعلالَ يجبُ في "فِعَلَة" و"فِعَلٍ" إذا اعتلَّتْ عينُ أحدِهما، نحوُ: تَارَة وَتِيَر، وقِيمَة[4] وَقِيَم، ويكونُ قولُهُ: "وصحَّحُوا فِعَلَةً وفي فِعَل.... وجهانْ " مخصوصًا بِمَا سُكِّنَتْ عينُ واحدِهِ، نحوُ: زوْج، وزِوَجَة، ويكونُ نحوُ: حاجَة وحِوَج نادرًا. قالَ: ويدلُّ على ذلكَ أيضًا قولُهُ فيه: "وقد يُصَحَّحُ ما حقُّهُ الإعلالُ من "فِعَلٍ" مصدرًا أو جمعًا[5]". قلتُ[6]: وأصرَحُ من ذلكَ قولُهُ في إيجازِ التَّعريفِ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ كعبارةِ التسهيلِ ما نصُّهُ: ولا يُفعَلُ ذلكَ غالبًا بعينِ فِعَلٍ ولا فِعَلَةٍ إلاَّ إنِ اعتلَّتْ في الواحدِ.

قولُ الألفيَّةِ[7]:

وإِنْ تَكُنْ عينًا لِفُعْلَى وَصْفا فَذَاكَ بالوَجْهينِ عَنْهُم يُلْغَى[8]

قالَ ابنُ قاسم: "كلامُ النَّاظِمِ هُنَا مخالفٌ لكلامِ سيبويهِ ومَنْ تابَعَهُ من أهلِ التَّصريفِ من وجهينِ: أحدُهُما: أنَّهُ أجازَ في فُعْلَى وصفًا وجهينِ، وهُمْ جزَمُوا بأحدِهمَا وهوَ عدمُ القلبِ فرقًا بينَ الاسمِ والصِّفةِ[9]. قلتُ[10]: وبهذا جزَمَ في إيجازِ التَّعريفِ، والآخرُ: أَنَّهُم ذكروا أنثى الأَفْعَلِ في بابِ الأسماءِ، فحكَمُوا لها بحكمِ الأسماءِ، وهوَ القلبُ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنَّهُ لا يجوزُ فيها غيرُ ذلكَ، وذكَرَهَا[11] المصنِّفُ في بابِ الصِّفاتِ، وأجازَ فيها الوجهينِ، ونَصَّ على أَنَّهما مسموعانِ من العربِ[12]".

قولُ الشافيةِ[13]: "وتقلبُ ياءُ فُعْلَى اسْمًا وَاوًا، في نحوِ: طُوبَى وكُوسَى[14]". قالَ السيد: قد[15] ذُكِرَ في الصِّحاحِ أنَّ كُوسَى صفةٌ، لأنَّهُ أُنثَى الأَكْيَسِ[16]، الذي هو أَفْعَلُ التَّفضيلِ من كَاسَ الرجلُ في عَمَلِه[17] لدنيا أوْ آخرةٍ كَيْسًا، أي: حَذِقَ[18]، وهوَ مخالفٌ لقولِ المصنِّفِ. وقالَ الجاربردي: "ذُكِرَ في شرحِ الهادي: أنَّ "طُوبَى" و"كُوسَى" تأنيثا الأطْيَب والأكْيَس. قالَ: وهما وإنْ كانَ أصلُهُما الصفةَ، لكنَّهما جاريانِ مُجرَى الأسماءِ، لأنَّهما لا يكونانِ وصفينِ بغيرِ ألفٍ ولامٍ،

(١) ساقطة من ق.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) التسهيل ٣٠٤.
(٤) في ر، س: وقته، وهو تحريف.
(٥) شرح الألفية ٣٥/٦.
(٦) قلت: بياض في ق.
(٧) قول الألفية: بياض في ق.
(٨) الألفية ٧٧. شرح ابن عقيل ٢٢٥/٤.
(٩) ينظر الكتاب ٣٦٤/٤.
(١٠) قلت: بياض في ق.
(١١) في ق: وذكر، وهو تحريف.
(١٢) شرح الألفية ٤٢/٦.
(١٣) قول الشافية: بياض في ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ١٣٤/٣.
(١٥) ساقطة من ر.
(١٦) في ق: الكيس، وهو تحريف.
(١٧) في ر: علمه، وهو تحريف.
(١٨) في ت: حذف، وهو تحريف. وينظر الصحاح ٩٦٩/٢، (كيس).

فأُجرِيا مُجْرَى الأسماءِ التي لا تكونُ صفات[١]". وفي شرحِ الكافيةِ لابنِ مالك: "إنْ[٢] تَكُنِ[٣] الياءُ المضمومُ ما قبلَها عينًا لِفُعْلَى وصفًا، جازَ فيها التَّصحيحُ والإبدالُ واوًا، كقولِهِم في أُنثى الأكْيَسِ: الكِيسَى والكُوسَى[٤]".

قولُ الألفيَّة[٥]:

من لامِ فَعْلَى اسمًا أتَى الوَاوُ بَدَلْ ياءٍ كتَقْوَى غالبًا جَا ذَا البَدَلْ[٦]

قالَ ابنُ قاسم: "هذا الذي ذكَرَهُ هنا وفي الكافية[٧]، موافقٌ لمذهبِ سيبويهِ وأكثرِ النحويين[٨]، - أعني كونَ إبدالِ الياءِ واوًا في فَعْلَى الاسمِ مطَّردًا -. وإقرارُ الياءِ فيها شاذٌّ. وعكسَ في التسهيلِ، فقالَ (١٨٨/أ) " وشذَّ إبدالُ الواوِ من الياءِ لامًا لِفَعْلَى اسمًا[٩] " كالفَتْوَى والتَّقْوَى[١٠] والثَّنْوَى[١١]، والأصلُ فيهنَّ الياءُ[١٢]. ثُمَّ قالَ: وأكثرُ النحويينَ يجعلونَ هذا مطَّردًا، وأَلحَقُوا بالأربعةِ المذكورةِ: الشَّرْوَى[١٣] والطَّغْوَى[١٤] والدَّعْوَى، زاعمينَ أنَّ أصلَها الياءُ، والأَوْلَى عندَهُ جَعْلُ هذهِ الأواخرِ من الواوِ سَدًّا لبابِ التَّكثيرِ من الشذوذِ. ثُمَّ قالَ: ومِمَّا يُبَيِّنُ أنَّ إبدالَ يائِها واوًا شاذٌّ، تصحيحُ الرَّيَّا، وهيَ الرائحةُ[١٥]، والطُّغْيَا، وهوَ ولدُ البقرةِ الوحشية[١٦]، وسَعْيَا اسمُ موضع[١٧]. فهذهِ الثلاثةُ الجائيةُ على الأصلِ، والتَّجَنُّبُ للشُّذوذِ أَوْلَى بالقياسِ عليها[١٨]". انتهى. قلتُ[١٩]: وقد مشَى في إيجازِ التَّعريفِ على مِثْلِ ما في التَّسهيلِ.

---

(١) شرح الشافية ١/٢٩٠. (٢) في س: إن لم، بزيادة: لم.
(٣) في ت، د: يكن "وفي ق: يكون، وهو خطأ.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٠. وينظر أوضح المسالك ٤/٣٩٤.
(٥) قول الألفية: بياض في ق.
(٦) الألفية ٧٧. شرح ابن عقيل ٤/٢٢٦.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٠.
(٨) ينظر الكتاب ٤/٣٦٤. المنصف ٢/١٥٧ – ١٦٠. الممتع ٢/٥٤٢.
(٩) التسهيل ٣٠٩.
(١٠) في ت: والبترى، وهو تحريف، والبقوى: اسم يوضع موضع الإبقاء. اللسان (بقي).
(١١) الثنوى بالفتح من الاستثناء. اللسان (ثنى).
(١٢) هذا النص وما بعده ليس في التسهيل، ويبدو أن ابن قاسم نقله من كتاب من كتب ابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢١ الأشموني ٤/٣١١.
(١٣) شروى الشيء: مثله. اللسان (شرى).
(١٤) الطغوى بالفتح: الطغيان. اللسان (طغي).
(١٥) أساس البلاغة واللسان (روى).
(١٦) اللسان (طغي).
(١٧) وهو واد بتهامة. معجم البلدان ٣/٢٢١ – ٢٢٢.
(١٨) شرح الألفية ٦/٤٤ – ٤٥، وفيه: (كالنشرى والتقوى والعنوى والفتوى) بدلا من (كالفتوى والتقوى والبقوى والثنوى) وينظر شرح الأشموني ٤/٣١١ – ٣١٢.
(١٩) قلت: بياض في ق.

قولُ الألفيَّةِ[١]:

بالعَكْسِ جاءَ لامُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نادِرًا لا يَخْفَى[٢]

قالَ ابنُ قاسم: "ما ذكَرَهُ هنا من أنَّ لامَ فُعْلَى إذا كانتْ واوًا تُبْدَلُ ياءً في الصفةِ وتَسْلَمُ في الاسمِ، مخالفٌ لقولِ أهلِ التَّصريفِ، فإنَّهم يقولونَ: فُعْلَى إذا كانتْ لامُهَا واوًا تُقْلَبُ في الاسمِ دونَ الصفةِ، ويجعلونَ حُزْوَى[٣] شاذًّا[٤]. وقالَ المصنِّفُ في بعضِ كتبِه: النحويونَ يقولونَ: هذا الإعلالُ مخصوصٌ بالاسمِ، ثُمَّ لا يمثِّلونَ إلاَّ بصفة محضة أو بالدُّنيا، والاسميَّةُ فيها عارضةٌ، ويزعمونَ أنَّ تصحيحَ حُزْوَى كتصحيحِ حياة، وهذا قولٌ لا دليلَ على صحَّته، وما قلتُهُ مؤيَّدٌ بالدَّليلِ وموافقٌ[٥] لأئمَّة اللُغةِ. حَكَى الأَزهريُّ[٦] عن الفرَّاء[٧] وعن ابن السكيت أَنَّهُمَا قالاَ: وممَّا كانَ من النُّعوتِ مثلِ الدُّنيا والعُليا، فإنَّهُ بالياءِ، لأنَّهم يستثقلونَ الواوَ معَ ضمَّة[٨] أوَّله، وليسَ فيهِ اختلافٌ، إلاَّ أنَّ[٩] أهلَ الحجازِ أظهروا الواوَ في القُصْوَى، وبنو تميمٍ قالوا: القُصْيَا[١٠]". انتهى.

قلتُ[١١]: لعلَّ بعضَ كتبِهِ المشارَ إليه هو مجموعُهُ الكبيرُ المُسَمَّى بالفوائدِ، وقد مشَى في الكافيةِ وشرحِها والتسهيلِ وإيجازِ التَّعريفِ على مثلِ ما في الألفيةِ[١٢]. وتعجَّبَ منهُ ابنُ أياز في شرحِهِ، وقالَ: إنَّهُ لا يطابقُ كلامَ علماءِ الفنِّ.

وقالَ أبو حيان: خالفَ المصنِّفُ التصريفيينَ في فُعْلَى من ذواتِ الواوِ، فزَعَمَ أنَّهُ يصحُّ إذا كانَ اسْمًا، وإذا كانَ صفةً تقلبُ ياءً، وذلكَ[١٣] لثقلِ الصفةِ وخفة الاسمِ، (فوافقَ ما قالَ الفرَّاء وابن السكيت. قالَ: قال المصنِّفُ: وإلى هذهِ التَّفرقة بينَ الاسمِ[١٤]) والصفةِ ذهبَ أبو علي وأئمَّةُ اللُغةِ، وقالَ كثيرونَ من النُّحاةِ فُعْلَى اسمًا تُقْلَبُ واوُها ياءً وتصحُّ[١٥] صفةً، فرْقًا بينَ الاسمِ والصفةِ كما أَنَّ تغييرَ[١٦] فَعْلَى بفتحِ الفاءِ في(١٨٨/ب) الاسمِ دونَ الصفةِ[١٧]. قلتُ: وقد مشَى

---

(١) قول الألفية: بياض في ق.

(٢) الألفية ٧٧. شرح ابن عقيل ٢٢٦/٤.

(٣) حُزْوَى: بضم أوله وتسكين ثانية، موضع بنجد في ديار تميم. معجم البلدان ٢٥٥/٢. ينظر اللسان (حزا).

(٤) ينظر الممتع ٥٤٥/٢.

(٥) في ت: وهو موافق، وهو وجه.

(٦) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن الأزهر الهروي اللغوي النحوي المتوفى سنة ٣٧٠هـ. أنباه الرواة ١٧١/٤. البلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٠٥. بغية الوعاة ١٩/١ – ٢٠.

(٧) الواو: ساقطة من ت.

(٨) في ر: الضمة، وهو تحريف.

(٩) ساقطة من د.

(١٠) شرح الألفية ٤٥/٦ – ٤٦، وفيه: حيوة، بدلا من: حياة. وتنظر حكاية الأزهري في التهذيب ٢١٩/٩.

(١١) قلت: بياض في ق.

(١٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤-٢١٢٢، والتسهيل ٣٠٩.

(١٣) وذلك: ساقطة من ق.

(١٤) من (فوافق..) إلى (.. الاسم) ساقطة من ت.

(١٥) في ت: وتصبح، وهو تحريف.

(١٦) في ر: تعبير، وهو تصحيف.

(١٧) ينظر الممتع ٥٤٥/٢ – ٥٤٦.

في الشافيةِ على ما هوَ قولُ التَّصريفيينَ[1]، خلافًا لابنِ مالكٍ، ومشَى في النزهةِ[2] على قولِ ابنِ مالكٍ.

قولُ الشافيةِ[3]: "بخلافِ الصِّفَةِ نحوُ الغُزْوَى[4]". قالَ بدرُ الدين بن مالك: هذا تمثيلٌ مِنْ عندِهِ، وليسَ معهُ فيهِ نقلٌ، والقياسُ أنْ يُقالَ: الغُزْيَا، كما يقالُ العُليا. ونقلَهُ عنهُ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ، وابنُ قاسم في شرحِ الألفيةِ[5]، والسيد في شرحِ الشافيةِ[6].

قولُ الشافيةِ[7]: "وتُقلَبُ الواوُ ياءً، إذا اجْتَمَعَتْ معَ ياءٍ وسَكَنَ السَّابِقُ[8]". لَهُ شروطٌ: **الأوَّلُ**: أنْ يكونَ سكونُ السَّابقِ أصليًّا، صرَّحَ بِهِ في النزهةِ[9]، ويُؤخَذُ من عبارةِ الألفيةِ[10].

الثاني: أنْ لا يكونَ السَّابقُ بدلاً غيرَ لازمٍ، صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ[11]، ويؤخَذُ من عبارةِ الألفيةِ، وهو واردٌ على النزهةِ.

الثالث: أنْ لا يكونَ الثاني واوًا تحرَّكَتْ لفظًا في إفرادٍ وتكسيرٍ[12]، بعدَ ياءِ التصغيرِ، فإنَّهُ حينئذٍ يجوزُ فيهِ الوجهانِ، ولا يجبُ القلبُ والإدغامُ المذكورُ، ذكَرَهُ في الكافيةِ وشرحِها[13]، وهو واردٌ على الألفيةِ والنزهةِ.

قولُ الألفيَّةِ[14]:

مِن واوٍ أوْ ياءٍ بتحريكٍ أُصِلْ ... ألفًا أبْدِل... الأبيات[15]

حاصِلُ ما ذُكِرَ للمسألةِ ستَّةُ شروطٍ[16]: أنْ يكونَ التَّحريكُ أصليًّا، وأنْ يكونَ الفتحُ مُتَّصلاً اتِّصالاً[17] أصليًّا، وأنْ لا يُسَكَّنَ ما بعدَ العينِ، وأنْ لا يكونَ ما هيَ فيه فَعْلاً (على فَعِلٍ ذا أفْعَل، وأن لا يكونَ ما هيَ فيهِ فَعْلاً[18]) واويًّا على افْتَعَلَ بمعنَى تفاعَلَ، وأنْ لا يُجْمَعَ في الكلمةِ إعلالانِ، وزادَ في التسهيلِ شرطًا سابعًا وهوَ: أنْ لا[19] تكونَ العينُ بدلاً من حرفٍ[20] لا يُعَلُّ، كقولِهِم في شجرةٍ: شَيَرَةٌ[21]، فلم يعلُّوا؛ لأنَّ الياءَ بدلٌ من الجيمِ[22]. قالَ ابنُ قاسم: "وقالَ في

---

(1) شرح الشافية للرضي 3/177.
(2) النزهة 140-141.
(3) قول الشافية: بياض في ق. وفي ت، د: قول الألفية، وهو تحريف.
(4) شرح الشافية للرضي 3/177.
(5) شرح الألفية لابن قاسم 6/46.
(6) في ق: الكافية، وهو تحريف.
(7) قول الشافية: بياض في ق.
(8) شرح الشافية للرضي 3/139.
(9) النزهة 138-139.
(10) الألفية 77. شرح ابن عقيل 4/227.
(11) التسهيل 308.
(12) في د: وتكبير، وهو تحريف.
(13) شرح الكافية الشافية 4/2123، 2124.
(14) قول الألفية: بياض في ق.
(15) الألفية 77. شرح ابن عقيل 2/228 — 229.
(16) تنظر هذه الشروط في التسهيل 310، وشرح الألفية لابن قاسم 6/50، 51
(17) ساقطة من د.
(18) من (على..) إلى (.. فعلا) ساقطة من ق.
(19) لا: ساقطة من ق.
(20) في د: حروف، وهو تحريف.
(21) القلب والإبدال لابن السكيت29، المخصص 14/34، دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح 96.
(22) التسهيل 310. وينظر شرح الألفية لابن قاسم 6/54.

الكافية:

وقد يَكُفُّ سَبَبُ[١] الإعلالِ أنْ يُنابَ عن حرفٍ بتصحيحٍ قَمِنْ[٢]

فهذا شاملٌ لنوعينِ، أحدُهُما: ما هو بدلٌ من حرفٍ لا يعلُ نحوُ شَيَرَةٍ، وقد تقدَّمَ. والثاني: ما هو حالٌّ محلَّ حرفٍ لا يعلُ، وإنْ لم يكنْ بدلاً، نحوُ: أَيِسَ بمعنى يَئِسَ، فيضعونَ الهمزةَ موضعَ الياءِ، والياءَ موضعَ الهمزةِ، ويصحِّحُونَ الياءَ، وإنْ تحرَّكَتْ وانفتَحَ ما قبلَها، لأنَّها وقعتْ موقعَ الهمزةِ، والهمزةُ لو كانتْ في موضعِها لم تُبْدَلْ، فعومِلَتِ الياءُ[٣] معاملتَها، هكذا قالَ في شرحِ الكافيةِ[٤]. قالَ ابنُ قاسم: فهذا النَّوعُ الثَّاني لم يخرجْ بشيءٍ من الشُّروطِ المتقدِّمَةِ، فيكونُ على هذا شرطًا زائدًا[٥]". وقد فاتَ الشافيةَ والنزهةَ بعضُ هذهِ الشُّروطِ.

قولُ الألفيَّةِ[٦]:

وصَحِّحِ المفعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وأَعْلِلِ إنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأجْوَدَا[٧]

قالَ ابنُ قاسم[٨]: "يُفْهَمُ أَنَّهُ يترجَّحُ (١٨٩/أ) الإعلالُ في المفعولِ من نحوِ رَضِيَ، وقد[٩] صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ[١٠]. وذَكَرَ غيرُهُ أنَّ التَّصحيحَ فيهِ أيضًا هو القياسُ، وأنَّ الإعلالَ فيهِ شاذٌّ[١١]".

قولُ الألفيَّةِ[١٢]:

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ ذي الوَاوِ لامَ جَمْعٍ أوْ فَرْدٍ يَعِنْ[١٣]

ظاهِرُهُ التسويةُ بينَ النَّوعينِ وليسَا بسواءٍ، فإنَّ الإعلالَ في الجمعِ أكثرُ، والتَّصحيحُ في المفردِ أكثرُ كَمَا قالَهُ في الكافية:

ورُجِّحَ الإعلالُ في جمعٍ وَفِي مُفْرَدٍ التَّصحيحُ أُوْلَى ما اقْتُفِي[١٤]

بل المصحَّحُ في التسهيلِ تبعًا للجمهورِ أنَّهُ لا يقاسُ على التَّصحيحِ في الجمعِ[١٥]، وصرَّحَ غيرُهُ بأنَّهُ لا يقاسُ على الإعلالِ في المفردِ، وشرطُ التَّصحيحِ في المفعولِ وفُعُولٍ أنْ لا يكونَ من بابِ قَوِيَ.

---

(١) في ظ: صاحب.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤.
(٣) في ر: التاء، وهو تصحيف.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤.
(٥) شرح الألفية ٥٥/٦ — ٥٦.
(٦) قول الألفية: بياض في ق.
(٧) الألفية ٧٨. شرح ابن عقيل ٢٣٩/٤.
(٨) قاسم: ساقطة من ت.
(٩) قد: ساقطة من ظ.
(١٠) التسهيل ٣٠٩.
(١١) شرح الألفية ٧٠/٦، وفيه: مرضي، بدلا من: رضي.
(١٢) قول الألفية: بياض في ق.
(١٣) الألفية ٧٨. شرح ابن عقيل ٢٤٠/٤، وفيهما: وجهين، بدلا من: الوجهين
(١٤) شرح الكافية الشافية ٢١٤٥/٤.
(١٥) التسهيل ٣٠٩.

قولُ الشافيةِ[١]: "وشاذٌّ ضعيفٌ في هذا أمْرٌ مَمْضُوٌّ عليهِ وَنَهُوٌّ عن المُنكَرِ وَجِبَاوةٍ، ومن الهمزةِ في نحوِ: جُؤْنَةٍ وَجُؤَنٍ[٢]". قالَ السيد والجاربردي: "في كونِ واوِ مَمْضُوٌّ بدلاً من الياءِ، نظرٌ، لأنَّهُ يقالُ: مضيتُ على الأمرِ مضيًّا، ومضوتُ عليهِ مُضُوًّا[٣]. وكذا في كونِ الواوِ بدلاً في جِبَاوةٍ (من الياءِ في جبايةٍ، نظرٌ، لأنَّ جِبَاوةً وجبايةً لغتانِ، يقالُ: جَبَيْتُ الخَرَاجَ والماءَ في الحوضِ جبايَةً، وجَبَوتُهُ جِبَاوَةً[٤]). قالا: وقيلَ[٥]: المثالُ في جُؤْنَةٍ غلطٌ، لأنَّ تركيبَ جَأَنَ مهملٌ في الكلامِ وحينئذٍ لا يُعْلَمُ أنَّ أصلَ عينِ جُؤْنَةٍ الهمزةُ، بلْ قولُ الصحاحِ: والجُونَةُ بالضَّمِّ، ورُبَّما هُمِزَ[٦]. ظاهرٌ في إرادةِ عكسِ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ؛ لأنَّهُ جَعَلَهُ مُعتَلاً في الأصلِ، والهمزةُ فيهِ بدلاً من الواوِ[٧]".

قولُ الألفيَّةِ[٨]: "وشاعَ نحوُ نُيَّمٍ في نُوَّمٍ[٩]". قالَ ابنُ قاسم: "قولُهُ: "شاعَ" يفيدُ الكثرةَ، وليسَ بنصٍّ[١٠] على[١١] اطِّرادِهِ، وقد نصَّ غيرُهُ من النحويينَ على اطِّرادِهِ[١٢]. قلتُ[١٣]: "ويدلُّ عليهِ قولُهُ في شرحِ الكافيةِ: "يجوزُ في[١٤] فُعَّلٍ جمعِ فاعلٍ الذي عينُهُ واوٌ التَّصحيحُ، كنُوَّمٍ، والإعلالُ كنُيَّمٍ[١٥]". وذلكَ واردٌ على قولِ الشافيةِ: "وصُيَّمٍ وقُيَّمٍ (شاذٌّ[١٦]". لكن في التسهيلِ: "وفي عينِ فُعَّلٍ جمعًا وجهانِ، والتَّصحيحُ أكثرُ[١٧]". قالَ ابنُ قاسم[١٨]): "وشرطُ اطِّرادِ الإعلالِ فيهِ أنْ لا يكونَ معتلَّ اللَّامِ كراهةً لتوالي الإعلالِ[١٩]".

---

(١) قول الشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٣/٢١٣.
(٣) اللسان (مضي).
(٤) من (من الياء..) إلى (.. جباوة) ساقطة من د. وينظر اللسان (جبي).
(٥) في الأصل: ومثل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٦) الصحاح ٥/٢٠٩٦.
(٧) شرح الشافية للجاربردي ١/٣١٩ – ٣٢٠.
(٨) قول الألفية: بياض في ق.
(٩) الألفية ٧٨. شرح ابن عقيل ٤/٢٤١.
(١٠) في ت: نص، وهو خطأ.
(١١) في ق: في، وهو وجه.
(١٢) شرح الألفية ٦/٧٦.
(١٣) قلت: بياض في ق.
(١٤) ساقطة من ر.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٧.
(١٦) شرح الشافية للرضي ٣/١٣٩.
(١٧) التسهيل ٣٠٩.
(١٨) من (شاذ..) إلى (.. ابن قاسم) ساقطة من ق.
(١٩) شرح الألفية ٦/٧٦.

بابُ النَّقْلِ [1]

كذَا ترجمَ في النزهةِ، وأدرجَهُ في الشافيةِ في بابِ الإعلالِ، وجعلَهُ في الألفيةِ فصلاً من فصولِ بابِ الإبدالِ.

قولُ الألفيَّةِ[2]: "لساكنٍ صَحَّ انْقُلِ[3]". قالَ ابنُ قاسم: "يُستثنَى منهُ الهمزةُ، فإنَّهُ لا يُنْقَلُ إليها، لأنَّها معرَّضةٌ للإعلالِ، بقلبِها ألفًا، نصَّ عليهِ في التسهيلِ[4] [5]".

قولُها[6]: "مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تعَجُّب... البيت[7]". قالَ ابنُ قاسم: "زادَ في التسهيلِ[8] شرطًا آخرَ وهو: أنْ لا يكونَ موافقًا لـــ "فَعِلَ" الذي بمعنى "افْعَلَّ"، نحو: يَعْوَرُ ويَصْيَدُ، مضارعُ عَوِرَ (١٨٩/ب) وصَيِدَ، وكذَا ما تصرَّفَ منهُ، نحو: أعوَرَهُ اللهُ. قالَ[9]: وكأنَّهُ استغنَى عن ذكرِهِ هنا بذكرِهِ في الفصلِ السَّابقِ في قولِهِ: "وصَحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلاَ، ذا أفْعَلٍ[10]، فإنَّ العلَّةَ واحدةٌ[11]".

---

(١) باب النقل: بياض في ق.
(٢) قول الألفية: بياض في ق.
(٣) الألفية ٧٨. شرح ابن عقيل ٤/٢٣٣.
(٤) التسهيل ٣١١.
(٥) شرح الألفية ٦/٦٠.
(٦) قولها: بياض في ق.
(٧) الألفية ٧٨. شرح ابن عقيل ٤/٢٣٤.
(٨) التسهيل ٣١١.
(٩) ساقطة من ق.
(١٠) الألفية ٧٧. شرح ابن عقيل ٤/٢٣٠.
(١١) شرح الألفية ٦/٦٠ – ٦١.

باب الحذف[1]

وكَذَا ترجمَ في النزهة[2]، وأدرجَ في الشافيةِ بعضَهُ في ضمنَ الإعلالِ ثُمَّ أفردَ لَهُ ترجمةً[3]، وجعلَهُ في الألفيةِ فصلاً من فصولِ الإبدالِ[4].

قولُهم والعبارةُ للنزهةِ[5]: "**والمصدرُ من فَعَلَ يَفعِلُ الواويِّها[6] كوَعَدَ[7]**". قالَ ابنُ قاسم: "شرطُهُ أنْ لا يكونَ لبيانِ الهيئةِ، نحوُ: الوِعْدَةِ والوِقْعَةِ المقصودِ بهما الهيئةُ، فإنَّها[8] لا تحذفُ منهما[9]".

قولُ الشافيةِ[10]: "**ونحوُ: وِجْهَة، قليلٌ[11]**". قالَ ابنُ قاسم: "ذهبَ المازني والمبرِّدُ والفارسي إلى أنَّ وِجْهَةً اسمٌ للمكانِ المتوجَّهِ إليه[12]، فعلى هذا لا[13] شذوذَ في إثباتِ واوِه، لأنَّهُ ليسَ بمصدرٍ[14]".

قولُ الألفيَّةِ[15]: "**ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلا[16]**". لم يخصَّهُ في شرحِ الكافيةِ بِهِ، بل قالَ: "كلُّ فعلٍ مضاعَفٍ على وزنِ فَعِلٍ، فإنَّهُ في إسنادِهِ إلى تاءِ الضميرِ أو نونِهِ يُستَعْمَلُ على ثلاثةِ أوجهٍ[17]".

وهـــذا مـــا ذهبَ إليهِ الشلوبين. والذي صرَّحَ بِهِ سيبويهِ وغيرُهُ أنَّهُ شاذٌّ وأنَّهُ لم يَرِدْ إلاَّ في ظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ، وأَحْسَسْتُ[18]. وممَّنْ ذهبَ إلى عدمِ اطِّرادِهِ ابنُ عصفور[19] وأبو حيان، وهو ظاهرُ قولِ الشافيةِ: "وفي نَحوِ مِسْتُ وَأَحَسْتُ وَظَلْتُ[20]".

قولُ الألفيَّةِ[21]: "**وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ[22]**". صرَّحَ في الكافيةِ: بأنَّهُ يقاسُ[23] – أعني الحذفَ

---

(١) باب الحذف: بياض في ق.
(٢) النزهة ١٦٨.
(٣) شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٢.
(٤) الألفية ٧٩. شرح ابن عقيل ٤/٢٤٤.
(٥) قولهم والعبارة للنزهة: بياض في ق.
(٦) في د: الواوي بها. وفي ق، ظ: الواو بها، كلاهما تحريف.
(٧) النزهة ١٦٨، والألفية ٧٩. شرح ابن عقيل ٤/٢٤٤. وشرح الشافية للرضي ٣/٨٧.
(٨) في ق: فإنه، وهو وجه.
(٩) شرح الألفية ٦/٩٧.
(١٠) قول الشافية: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ٣/٨٨.
(١٢) ينظر المصنف ٣/٣٤. التكملة للفارسي ٣٣١. اللسان (وجه).
(١٣) لا: ساقطة من ر.
(١٤) شرح الألفية ٦/٩٧.
(١٥) قول الألفية: بياض في ق.
(١٦) الألفية ٧٩. شرح ابن عقيل ٤/٢٤٦.
(١٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٠. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٦/١٠٠.
(١٨) في ق: ظلت ومست وأحست ينظر الكتاب ٤/٤٢٢. وشرح الألفية لابن قاسم ٦/١٠٠.
(١٩) ينظر الممتع ٢/٦٦١ – ٦٦٢. وشرح الألفية لابن قاسم ٦/١٠٠.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٢.
(٢١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٧٩. شرح ابن عقيل ٤/٢٤٦.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٩-٢١٧٠.

معَ كسرِ الفاءِ -. وفي شرحِها: "بأنَّ المضارعَ كالأمرِ في ذلكَ. قالَ: وأمَّا فتحُ الفاءِ[١] من هذينِ وشِبْهِهِمَا، فغيرُ جائزٍ[٢]، ولا يقاسُ على ما وَرَدَ منهُ. قالَ: ولو قيلَ [في[٣]] اغْضُضْنَ غُضْنَ قياسًا على قِرْنَ، لجازَ[٤] وإنْ لَمْ أرَهُ منقولاً، لأنَّ فكَّ المضمومِ أثقلُ[٥] من فكِّ[٦] المكسورِ، وإذا[٧] كانَ فكُّ المفتوحِ قد فرَّ منهُ إلى الحذفِ في قَرْنَ المفتوحِ القافِ، فَفِعْلُ ذلكَ بالمضمومِ أحقُّ بالجوازِ[٨]".

قولُ الشافيةِ[٩]: "ويجوزُ الحذفُ في نَحْوِ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ[١٠]". قالَ الجاربردي: "قالَ في شرحِ الهادي: لم يلتزموا التخفيفَ في سيِّدٍ وميِّتٍ، والتزموهُ في كَيْنُونَة وقَيْلُولَة، لكثرةِ حروفِ الكلمةِ معَ تاءِ التأنيثِ. قالَ: وكلامُ المصنِّفِ يدلُّ على أنَّهُمَا: ممَّا[١١] يجوزُ فيهِ الحذفُ، وفيهِ نظرٌ، لأنَّهُ لم يُستَعْمَلْ بمثلِ كَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ أصلٌ [يكونُ هوَ[١٢] مُخَفَّفًا عنهُ إلاَّ نادرًا في قولِهِ:

حتَّى يعودُ الوصلُ[١٣]] كَيَّنُونَهْ[١٤] "

وإذا كانَ[١٥] كذلكَ، لم يَجُزْ جعلُهَا من بابِ ما يُحْذَفُ عينُهُ على سبيلِ الجوازِ، لأنَّهُ أصلٌ مرفوضٌ لا يُصَارُ إليهِ إلاَّ لضرورةٍ. قالَ: ويمكنُ أنْ يُجابَ عنهُ بأنْ شيئًا من القواعدِ لم يقتضِ وجوبَ حذفِها، كما في قُلْ وبُعْ (١٩٠/أ) والإقامةِ والاستقامةِ، بلْ هيَ مثلُ سيِّدٍ وميِّتٍ في جوازِ الحذفِ، ثُمَّ التزموهُ لِمَا مرَّ، ولا خلافَ في أنَّهُ مغيَّرٌ عن أصلِهِ، لأنَّهُ ليسَ في كلامِهِم فَعْلُولَةٌ إلاَّ نادرًا" انتهى[١٦]. وقالَ ابنُ مالكٍ في كافيتِهِ:

وعَيْنَ فَيْعَلُولَةٍ[١٧] احْذفْ لَيِّنَا ... حَتْمًا كغبْ غَيْبُوبَةً عَنِ الْخَنَا[١٨]

وقالَ في شرحِها: "أصلُ غَيْبُوبَةٍ غَيَّبُوبَةٌ على وزنِ فَيْعَلُولَةٍ، فَحُذِفَتِ العينُ، وتُرِكَتِ الياءُ

(١) ساقطة من ت.
(٢) في ت: حائل. وفي د: حاجزين، كلاهما تحريف.
(٣) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٤) في ق، د: جاز.
(٥) في ق: انفك، وهو تحريف.
(٦) في ر: ذلك، وهو تحريف.
(٧) في الأصل: وإن، وما أثبته من سائر النسخ وهو أنسب.
(٨) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٠-٢١٧١.
(٩) قول الشافية: بياض في ق.
(١٠) شرح الشافية للرضي ٣/١٤٤.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) ساقطة من ت، د.
(١٣) من (يكون..) إلى (.. الوصل) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٤) عجز بيت من الرجز وصدره: يا ليت أنَّا ضَمَّنا سَفِينَهْ
بــلا غرو في المصنف ٢/١٥. الإنصاف ٢/٧٩٧. البحر المحيط ١/٣٧٤. شرح شواهد الشافية ٤/٣٩٢. ونسبه في اللسان (كون) إلى النهشلي، وليس في شعره.
(١٥) في د: كانت، وهو وجه.
(١٦) شرح الشافية ١/٢٩٨. وينظر الممتع ٢/٥٠٢ — ٥٠٥.
(١٧) في ق: فعلولة، وهو تحريف.
(١٨) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٨.

الزائدةُ كما فُعِلَ بمَيِّتٍ، إذ[١] قيلَ مَيْتٌ، وليسَ زِنَتُهَا فَعْلُولَةً[٢]، لأنَّ فَعْلُولاً[٣] بفتحِ الفاءِ نادرٌ، فلا يُحْمَلُ عليهِ[٤]".

(١) في ق، د: إذا.
(٢) في ت: فعولة، وهو تحريف.
(٣) في ر، س: فعولا. وفي ق، ظ: فعلولة.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٨-٢١٦٩.

بابُ الإدغامِ

قولُ الشافيةِ[١]: "أنّهُ يأتي بحرفٍ ساكنٍ فمتحرِّكٍ من مخرجٍ واحدٍ من غيرِ فَصْلٍ[٢]".

قالَ السيد: لا يُقالُ لا حاجةَ إلى قولِه: "من غيرِ فصلٍ"، لأنَّهُ يُعْلَمُ ذلكَ من الفاءِ في قولِهِ: "فمتحرِّكٌ"، لأنّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ ذلكَ، لأنَّ الفاءَ[٣] تدلُّ على التعقيبِ عادةً، ولا يلزمُ منهُ أنْ لا يكونُ التَّلَفُظُ بحرفينِ يفصلُ بينهما بِنَفَسٍ أو غيرِهِ، وإنَّما عُلِمَ ذلكَ من قولِهِ: "من غيرِ فَصْلٍ".

قولُها[٤]: "فالمثلانِ واجبٌ عندَ سكونِ الأوّلِ إلاَّ في الهمزتينِ... إلى آخرِه[٥]". قالَ السيد: "لقائلٍ أنْ يقولَ: كانَ من الواجبِ على المصنِّفِ أنْ يقولَ: وفي نحوِ: ﴿ماليَهْ هلَكَ﴾[٦]. فإنَّ هاءَ السَّكْتِ لا تُدْغَمُ، لأنَّهُ إمَّا موقوفٌ عليهِ، أو منويٌّ بِهِ الوقفُ عليهِ[٧]، ثُمَّ يقولُ: وعندَ تحرُّكِهِمَا[٨]". انتهى. وقد نبَّهَ عليهِ في النزهةِ، فقالَ[٩]: إلاَّ[١٠] في الألفِ أو الهمزةِ أوْ هاءِ السَّكْتِ"[١١]. نَعَمْ، يَرِدُ عليهِ[١٢] الياءُ والواوُ، نحوُ[١٣]: ﴿الذي يُوَسْوِسُ﴾[١٤]، و﴿قالُوا وَمَا﴾[١٥]، فإنَّهُ لا يجوزُ فيهما الإدغامُ أيضًا، وقد ذُكِرَا[١٦] في الشافيةِ[١٧]، وعبارةُ التسهيلِ: "يُدْغَمُ أَوَّلُ المِثْلَيْنِ وجوبًا إنْ سَكَنَ، ولم يكُنْ هاءَ سكتٍ، ولا همزةً منفصلةً عن الفاءِ، ولا مدَّةً[١٨] في آخَرَ، أو مبدلَةً من غيرِهَا دونَ لزومٍ[١٩]".

قولُ الألفيَّةِ[٢٠]:

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحرَّكَيْنِ في ... كِلْمةٍ ادْغِمْ لا كَمِثْلِ صُفَفِ

الأبيات...[٢١]". فيهِ أمورٌ:

الأَوَّلُ[٢٢]: بقيَ عليهِ من الشروطِ أنْ لا يتصدَّرا، نحوُ[٢٣]: دَدَنَ[٢٤]، ذكرَهُ في الكافيةِ

---

(١) باب الإدغام. قول الشافية: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٢٣٣/٣ – ٢٣٤، وفيه: إن تأتي بحرفين.
(٣) في ق: الفائدة، وهو تحريف.
(٤) قولا:بياض في ق.
(٥) شرح الشافية للرضي ٢٣٤/٣.
(٦) الحاقة: ٢٨، ٢٩.
(٧) ساقطة من ر.
(٨) في ر: تحريكها. وفي ت: تحريكهما.
(٩) في ق: يقال، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من ر.
(١١) النزهة ١٧٤-١٧٥.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) في ت: ونحو، بزيادة: الواو.
(١٤) الناس: ٥.
(١٥) البقرة: ٢٤٦.
(١٦) في ر: ذكر، بإسقاط ألف التثنية.
(١٧) شرح الشافية للرضي ٢٣٤/٣.
(١٨) في ت: ولا مد.
(١٩) التسهيل ٣٢٠.
(٢٠) قول الألفية: بياض في ق.
(٢١) الألفية ٧٩. شرح ابن عقيل ٢٤٨/٤،
(٢٢) ينظر هذا الأمر في شرح الألفية لابن قاسم ١٠٥/٦.
(٢٣) في ر: أو نحو، بزيادة: أو.
(٢٤) الددن: اللهو واللعب. اللسان (ددن).

والتَّسهيلِ[١]، وقالَ في بعضِ كتبِهِ: إلاَّ أنْ يكونَ أوَّلُهمَا تاءَ المضارعَةِ، فَيُدْغَمُ بعدَ مدَّةٍ أوْ حركةٍ نحوَ ﴿لا تَيَمَّمُوا﴾[٢]، ﴿تكادُ تَمَيَّزُ﴾[٣]. وهذا الشرطُ أيضًا واردٌ على الشافيةِ[٤] والنزهةِ.

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: "يمتنعُ الإدغامُ أيضًا فيما بُدئَ بما يوازنُ أحدَ هذه الأمثلة، نحوُ خُشَشَاء[٥] فإنَّهُ موازنٌ بصدرِهِ[٦]، نحوُ صُفَفٍ[٧]، وكذا الباقي[٨]". ذُكِرَ في الكافيةِ وشرحِها[٩].

الثالث: قالَ أيضًا: "كانَ ينبغي أنْ يَستثنيَ مثالاً خامسًا يمتنعُ فيهِ الإدغامُ، وهو فِعِلٌ، نحوُ إِبِلٍ، مثالُهُ رِدِدٌ من الرَّدِّ. والعذرُ لَهُ، أنَّهُ بناءٌ لم[١٠] يكثرْ في الكلامِ، ولم يُسْمَعْ في المضاعفِ (١٩٠/ب) وقد استثناهُ في بعضِ نسخِ التسهيلِ[١١]".

الرابع: استثنَى في الكافيةِ وشرحِها مع الملحقِ، كـ"هيْلَلٍ[١٢]" ممَّا زِيدَ بعضُ المِثْلَيْنِ فيهِ لقصدِ[١٣] الإلحاقِ[١٤]، نحو جَلْبَبَ، فإنَّ أحدَ بائيهِ[١٥] مزيدٌ للإلحاقِ بدحرجَ، فامتنعَ الإدغامُ[١٦]. وقد نبَّهَ عليهِ في النزهةِ[١٧].

قولُهُم والعبارةُ للنزهةِ[١٨]: "ويجوزُ الوجهانِ في نحوِ حَيِيَ[١٩]". قالَ ابنُ قاسم: "الفكُّ أكثرُ، نصَّ على ذلكَ النَّحويونَ[٢٠]".

قولُ الألفيَّةِ[٢١]: "كذاكَ نحوُ تَتَجَلَّى[٢٢]". قالَ في شرحِ الكافيةِ: "ويُزادُ عندَ الإدغامِ همزةُ

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٦، والتسهيل ٣٢١.
(٢) البقرة: ٢٦٧. وينظر التيسير للداني ٨٣.
(٣) الملك: ٨. وينظر التيسير للداني ٨٤.
(٤) ينظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٣٤.
(٥) خششاء: لعظم خلف الأذن. اللسان (خشش).
(٦) في ت: مصدره. وفي ق: صدره، وكلاهما تحريف.
(٧) في ت: صففا، وهو تحريف.
(٨) شرح الألفية ٦/١٠٧.
(٩) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٧، ٢١٧٩.
(١٠) في ر: ولم، بزيادة: الواو.
(١١) شرح الألفية لابن قاسم ٦/١٠٧. وينظر التسهيل ٣٢١.
(١٢) هَيْلَلَ الرجلُ إذا قال لا إله إلاّ الله. اللسان (هلل).
(١٣) في ر: لفقد، وهو تحريف.
(١٤) في ق: الإلحاق فيه، بزيادة: فيه.
(١٥) في ق: يائه، وهو تحريف.
(١٦) شرح الكافية الشافية٤/٢١٧٦، ٢١٧٨. وينظرالصحاح١/١٠١، واللسان (جلب)، وشرح الألفية لابن قاسم /١٠٨.
(١٧) النزهة ١٧٦.
(١٨) قولهم والعبارة للنزهة: بياض في ق.
(١٩) النزهة ١٧٦، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٣٤، والألفية ٧٩، شرح ابن عقيل ٤/٢٥٠.
(٢٠) شرح الألفية ٦/١١٠. وينظر المنصف ٢/١٨٨. والممتع ٢/٧٥٤.
(٢١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٧٩. شرح ابن عقيل ٤/٢٥٠.

وصـــلٍ، يتوصَّلُ بها إلى النطقِ بالتَّاءِ المسكَّنَةِ للإدغامِ[١]". قالَ ابنُ قاسم: "وفيهِ نظرٌ، لأنَّ تَتَجَلَّى مضارِعٌ، واجتلابُ همزةِ الوصلِ لا يكونُ في المضارعِ، والذي ذكَرَهُ غيرُهُ من النَّحويينَ أَنَّ ذلكَ يكونُ في الماضي، نحوُ: تَتَبَّعَ.

وأمَّا المضارعُ فلا يجوزُ فيهِ الإدغامِ إنِ ابْتُدِئَ بِهِ، لِمَا يلزمُ من اجتلابِ همزةِ الوصلِ، وهيَ (لاتكونُ في المضارعِ، وإنْ وُصِلَ بما قبلَهُ جازَ إدغامُهُ بعدَ متحرِّكٍ أو لينٍ، نحوُ ﴿تكادُ تَميَّزُ﴾[٢]، و﴿ لا تَيَمَّمُوا﴾[٣] لعدمِ[٤]) الاحتياجِ في ذلكَ إلى اجتلابِ همزةِ الوصلِ[٥]". انتهى. وعلى هذا مشَى في الشافيةِ[٦].

قولُ الشافيةِ[٧]: "ولا إلْحَاقَ ولا لَبْس[٨]". قالَ السيد: بقيَ أنْ يقولَ: ولا عروضَ لحركةِ[٩] الثَّاني.

قولُ الشافيةِ[١٠]: "إلاَّ في نحوِ حَيِيَ فإنَّهُ جائزٌ، وإلاَّ في نحوِ: اقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلُ وتَتَباعَدُ[١١]".

[قالَ السيد: لو قالَ: إلاَّ[١٢] في نحوِ حَيِيَ واقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلُ[١٣]] وتَتَباعدُ، فإنَّهُ جائزٌ لكانَ أَوْلَى، لأنَّ الكلَّ يشتركُ في جوازِ الإدغامِ وعدمِ وجوبِه[١٤]".

قولُ الشافيةِ[١٥]: "وحُمِلَ قولُ القُرَّاءِ على[١٦] الإخفاءِ[١٧]". قالَ المصنِّفُ في شرحِ المفصَّلِ: "وهذا الموضوعُ مِمَّا اضطربَ فيهِ المُحَقِّقُونَ، لأنَّ النَّحويينَ مطبقونَ[١٨] على أنَّهُ لا يصحُّ الإدغامُ، والمقرئونَ مطبقونَ على أنَّهُ يصحُّ، فيعسرُ الجمعُ بينهما، ثُمَّ قالَ: وقد جمعَ الشيخُ الشاطبيُّ[١٩] بينَ هذينِ القولينِ، وقالَ: أرادَ القُرَّاءُ الإخفاءَ وسمَّوهُ إدغامًا لتقرُّبِهِ منهُ، وأرادَ النَّحويونَ الإدغامَ المحضَ. قالَ: وهذا الجوابُ وإنْ كانَ جيِّدًا على ظاهرِهِ. وإلاَّ أنَّهُ لا يثبتُ أَنَّ القرَّاءَ امتنعوا من الإدغامِ، بل أدغموا الإدغامَ الصَّريحَ، وقد كانَ هذا المجيبُ - يعني الشاطبي -

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٥. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٦/١١١.
(٢) النمل: ٨.
(٣) البقرة: ٢٦٧.
(٤) من (لا تكون..) إلى (.. لعدم) ساقطة من ق.
(٥) شرح الألفية ٦/١١١ – ١١٢.
(٦) ينظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٣٤.
(٧) قول الشافية: بياض في ق.
(٨) قول الشافية للرضي ٣/٢٣٤.
(٩) في ر: بحركة، وهو تحريف.
(١٠) قول الشافية: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ٣/٢٣٤.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) من (قال..) إلى (.. وتتنزل) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٤) ينظر شرح الشافية للجاربردي ١/٣٣٠.
(١٥) قول الشافية: بياض في ق.
(١٦) في ق: على الإدغام، بزيادة: الإدغام.
(١٧) شرح الشافية للرضي ٣/٢٣٤.
(١٨) في ت: يطبقون، وهو وجه.
(١٩) هـــو القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني، المقرئ، الضرير، المتوفى سنة ٥٩٠هـــ. نكت الهميان ٢٢٨-٢٢٩. غاية النهاية ٢/٢٠. بغية الوعاة ٢/٢٦٠.

يقرأُ بِهِ في نحوِ ﴿الخُلدِ جَزاءً﴾[1]، و﴿العِلمِ مَالَكَ﴾[2]. ثُمَّ قالَ: والأَوْلَى أنْ يمنعَ إجماعُ النُّحاة على امتناعِ الإدغامِ، لأنَّ من القرَّاءِ جماعةً من النُّحاةِ، وهم يقولونَ بالإدغامِ الصَّريحِ، فلا يكونُ إجماعُ النُّحاةِ حينئذٍ حجَّةً، لأنَّهُ ليسَ إجماعُهُمْ إجماعًا لجميعِ النَّحويينَ معَ مخالفةِ القرَّاءِ، وإنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ ليسَ[3] في القرَّاءِ نحاةٌ، وإلاَّ أنَّ القرَّاءَ[4] ناقلونَ لهذهِ اللغةِ، فَهُم مشاركونَ للنُّحاةِ في نقلِ اللغةِ، فلا يكونُ إجماعُ النُّحاةِ وحدَهُم حجَّةً، وإذا ثبتَ ذلكَ كانَ المصيرُ(191/أ) إلى قولِ القرَّاءِ أَوْلَى، لأنَّهم ناقلونَ القراءاتِ[5] عَمَّنْ ثَبَتَتْ[6] عصمتُهُ من[7] الغلطِ في مثْلِه، ولأنَّ ما نقلَهُ القرَّاءُ من القراءاتِ تواترٌ، وما نقلَهُ النُّحاةُ آحادٌ، فَنَقْلُهُم أرجحُ، وإنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ ليسَ تواترًا، لكنَّ القرَّاءَ أكثرُ وأعدلُ، فكانَ الرجوعُ إليهم أَوْلَى[8]". انتهى.

قولُ الشافيةِ[9]: "وجائزٌ فيما سِوَى ذَلِكَ[10]". قالَ الجاربردي: "اعترضَ عليهِ بأَنَّ المِثْلَيْنِ إذا كانَ[11] أوَّلُهُما[12] كلمةً يصحُّ الابتداءُ بها، نحوُ: جادَ بِبَدْرَة[13]، غيرُ القسمينِ المذكورينِ، مَعَ أنَّ[14] الإدغامَ فيهِ ممتنعٌ، بخلافِ المِثْلَيْنِ اللذينِ أوَّلُهُما كلمةٌ لا يصحُّ الابتداءُ بها، نحوُ: اخْشِي يا هندُ، فإنَّ إدغامَهُ جائزٌ لأنَّهُ بمنزلةِ جزءِ كلمة[15]".

قولُها[16]: "ومخارِجُ الحُرُوفِ ستَّةَ عَشَرَ"[17]. قالَ السيد ذَكَرَ هوَ وصاحبُ المفصَّلِ[18] أَنَّها ستَّةَ عَشَرَ، ولم يَعُدَّ إلاَّ خمسةَ عَشَرَ.

قولُها[19]: "ولِلاَّمِ[20] ما دونَ طرفِ الِّلسانِ إلى مُنْتَهاهُ وما فوقَ ذلكَ، وللرَّاءِ منهُمَا ما يَلِيهما، وللنُّونِ منهُمَا ما يَلِيهما[21]". قالَ السيد: لم يظهَرْ بينَ مَخْرَجَي الرَّاءِ والنُّونِ فرقٌ على ما ذكَرَ المصنِّفُ، لكن في المفصَّلِ[22]: "وللنُّونِ ما بينَ طَرَفَي الِّلسانِ [وفويقَ][23] الثَّنايا، وللرَّاءِ ما

(1) فصلت: 28.
(2) الرعد: 37.
(3) إنه ليس: ساقطة من ت.
(4) ساقطة من ر.
(5) في د: القراءة، وهو وجه.
(6) في ت، د: ثبت، وهو وجه.
(7) في د: عن، وهو تحريف. ينظر اللسان (عصم).
(8) الإيضاح في شرح المفصل 2/1110-1111. وينظر شرح الشافية للجاربردي 1/333-334.
(9) قول الشافية: بياض في ق.
(10) شرح الشافية للرضي 3/234.
(11) إذا كان: ساقطة من ت.
(12) في ر: لهما، وهو تحريف.
(13) في ر: ببدن. وفي د: سدده، وكلاهما تحريف. والبدرة: عشرة آلاف درهم. الصحاح 2/587، (بدر).
(14) ساقطة من د.
(15) شرح الشافية 1/334، وفيه: جاء، بدلا من: جاد.
(16) قولها: بياض في ق.
(17) شرح الشافية للرضي 3/250.
(18) شرح المفصل لابن يعيش 10/123-124.
(19) قولها: بياض في ق.
(20) في ت: واللام.
(21) شرح الشافية للرضي 3/250.
(22) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 10/124.
(23) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.

هوَ داخلٌ في ظهرِ اللِّسانِ قليلاً[1] من مخرجِ النُّونِ، والنُّونُ (أخرجُ من مخرجِ اللَّامِ قليلاً، والرَّاءُ أدخلُ في ظهرِ اللِّسانِ قليلاً من مخرجِ النُّونِ ")[2]. وقالَ الجاربردي: "قد أشارَ المصنِّفُ[3] إلى ذلكَ، حيثُ أفردَ كلَّ واحدٍ بالذِّكْرِ، ولم يَقُلْ وللرَّاءِ والنُّون منهما ما يليهما، إشارةً إلى أنَّ مخرجَ الرَّاءِ أدخلُ قليلاً من مخرجِ النُّونِ"[4].

قولُها[5]: "والإطْباقُ في نحوِ فَرَّطْتُ إنْ كانَ مَعَهُ إدغامٌ... إلى آخرِهِ[6]". قالَ السيد: أجابَ المصنِّفُ في الشرحِ عن هذا الإشكالِ: بأنَّ التَّحقيقَ أنَّهُ لا إدغامَ محقَّقٌ معَ بقاءِ الإطباقِ، لكنَّهُ لَمَّا اشتدَّ[7] تقاربُ حروفِ المطبقةِ وغيرِها، صارَ في الصورةِ كأنَّهُ إدغامٌ وليسَ بإدغامٍ تحقيقًا.

قولها[8]: "وقد يُدْغَمُ نحوُ: تَتَنزَّلُ وتَتَنَابَزُ وصلاً وليسَ قبلَها ساكنٌ صحيحٌ[9]".

قالَ السيد: قد جاءَ إدغامُهَا وقبلَها ساكنٌ صحيحٌ في قراءةِ البَزِّيِّ[10]: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾[11]، ﴿مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَنَزَّلُ﴾[12].

---

(١) في ق: دليلا، وهو تحريف.

(٢) من (اخرج..) إلى (.. النون) ساقطة من ق.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) شرح الشافية ٣٣٧/١.

(٥) قولها: بياض في ق.

(٦) شرح الشافية للرضي ٢٨٠/٣، وفيه: مع، بدلا من: معه.

(٧) في ق: أسند، وهو تصحيف.

(٨) قولها: بياض في ق.

(٩) شرح الشافية للرضي ٢٩٠/٣، وقد تدغم تاء نحو تتنزل وتتنابزوا...

(١٠) هو أحمد بن محمد بن عبد الله البزي، أبو الحسن، من كبار القراء، من أهل مكة، توفي سنة ٢٤٣هـ، وقيل سنة ٢٥٠هـ. التيسير للداني ١١، ١٢. غاية النهاية ١٢٠/١. الأعلام ١٩٣/١.

(١١) التوبة: ٥٢. والقراءة في التيسير للداني ٨٣ والنشر ٢٣٢/٢. وينظر شرح الشافية للرضي ٢٩١/٣.

(١٢) القدر: ٣-٤. والقراءة في الكشف عن وجوه القراءات لمكي ٣١٤/١. والتيسير للداني ٨٤. والنشر ٢/ ٢٣٢. وينظر شرح الشافية للرضي ٢٩١/٣.

بابُ التَّمثيل[1]

كَذَا ترجَمَ في النزهة[2]، وترجَمَ في الشافيةِ[3] بمسائِلِ التَّمرينِ[4]، وابنُ مالكٍ في الكافيةِ بِبِنَاءِ مِثَالٍ من مِثَالٍ[5]، وأسقطَهُ من الألفيةِ.

قولُ الشافيةِ والنزهة[6]: "معنَى قولِهِم... إلى آخرِهِ[7]". قالَ في شرحِ الهادي: "يشترطُ في ذلكَ تَخالُفُ الصِّيغتَيْنِ، فلاَ يُقَالُ: كيفَ تَبْني[8] من ضَرَبَ مِثْلَ خَرَجَ، وأيضًا لا يُبْنَى من الرُّباعيِّ ثلاثيٌّ، ولا من الخماسيِّ رباعيٌّ، ولا ثلاثيٌّ، إذ يحتاجُ حينئذ إلى حذفِ بعضِ (١٩١/ب) الأصولِ، فيكونُ هدمًا لا بناءً. وقالَ سيبويه: لكَ أنْ تبنيَ من العربيِّ عربيًّا وَرَدَ مثلُهُ في كلامِ العربِ، لأنَّ الغرضَ رياضةُ النُّفوسِ[9] وامتحانُ فَهْمِ الطَّالب، وتقويةُ سَبَبِهِ[10] على قياسِ كلامِ العربِ. وقالَ أبو الحسن: لكَ أنْ تبنيَ من العربيِّ عربيًّا وَرَدَ مثلُهُ في كلامِ العربِ أو لم يَرِدْ، ومن العجميِّ عجميًّا[11] وعربيًّا، لأنَّهُ أزيدُ في الدُّرْبَةِ بصيغِ الكلامِ. وكلامُ سيبويهِ أقيسُ، وكلامُ أبي الحسنِ أوغلُ في بابِ الرياضة[12].

قولُ الشافية[13]: "وَسُئِلَ أبو علي عَنْ مِثْلِ مَا شَاءَ اللهُ... إلى آخرِهِ[14]". قالَ السيد: في قولِ المصنِّفِ إنَّ حذفَ الهمزةِ من[15] " اللهِ " غيرُ قياسيٍّ نظرٌ، لأنَّهُ قياسٌ[16] مَرَّ في[17] تخفيفِ[18] الهمزةِ.

قولُها[19]: "وسأَلَ أبو علي ابنَ خالويه... إلى آخرِهِ[20]". قال السيد: في قولِ المصنِّف: إنَّ أبا علي أجابَ على أصلِهِ، نظرٌ، لأنَّ الحذفَ في مستطارٍ غيرُ قياسيٍّ، وإلاَّ لجازَ في استطالَ الشَّيءُ واستطافَ بِهِ، بمعنَى تطاوَلَ وطافَ، ولا يجوِّزُ ذلكَ أحدٌ[21]، ولا نظيرَ لاستطارَ[22] إلاَّ استطاعَ[23].

---

(١) باب التمثيل: بياض في ق.
(٢) النزهة ١٧٨.
(٣) في الأصل: الكافية، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٤) شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٤.
(٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٩٤.
(٦) قول الشافية والنزهة: بياض في ق.
(٧) شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٤، والنزهة ١٧٨.
(٨) في ر: يبنى، وهو وجه. وفي ت: بني، وهو تحريف.
(٩) في الأصل: الفرس، وهو تحريف، وما أثبته من سائرالنسخ. في شرح الشافية للجاربردي١/٣٦١:النفس.
(١٠) في الأصل: سيره. وفي شرح الشافية للجاربردي ١/٣٦١: منته، وما أثبته من سائر النسخ.
(١١) في د: أعجميا، وهو وجه.
(١٢) ينظر شرح الشافية للجاربردي١/٣٦١.
(١٣) قول الشافية: بياض في ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٣/٣٠٠.
(١٥) في ر، ت، ق، د: في.
(١٦) في ق: قياسي، وهو وجه.
(١٧) في الأصل: في من، بدلا من: مر في، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٨) في الأصل: تحذف ف. وفي ر، ت: تحقيق، وكلاهما تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٩) قولها: بياض في ق.
(٢٠) شرح الشافية للرضي ٣/٣٠١.
(٢١) ساقطة من ت.
(٢٢) في الأصل: استطار، بإسقاط اللام، وما أثبته من سائر النسخ، وهو أسد.
(٢٣) في ر: الاستطاع، وهو تحريف.

بابُ الخَطِّ[1]

هوَ في الشَّافيةِ وَحْدَهَا[2].

قولُهَا: "تصويرُ اللَّفظِ بحروفِ هجائه... إلى آخرِهِ[3]". قالَ السيد: قولُهُ: إنَّ أسماءَ الحروفِ إذا قُصدَ مُسمَّاهَا[4] فإنَّما يُكتَبُ مُسَمَّاهَا على إطلاقِهِ[5]، ليسَ بجيِّدٍ، لأنَّهُ إذا استُعْمِلَتْ هذهِ الأسماءُ مركَّبَةً، ودخلَهَا الإعرابُ، كُتِبَتْ على لفظِهَا، كما إذا قلتَ لإنسانٍ[6] نَطَقَ[7] بضادٍ[8] ضعيفةٍ، وكَتَبَ ضادًا[9] حسنةً: قد نطقْتَ بضادٍ[10] ضعيفةٍ وكَتَبْتَ ضادًا حسنةً. وقالَ الجاربرديّ: "هذا إذا لم يُسَمَّ بهِ مُسَمًّى آخرَ، فإنْ سُمِّيَ رجلٌ بـ"يس" فَلِلْكُتَّابِ فيه مذهبانِ، منهم مَنْ يكتبُهَا على لَفظِ الأسماءِ، نحوُ: ياسين، وحاميم. ومنهم مَنْ يكتبُهَا على صورةِ مُسَمَّاهَا، نحوُ "يس" و"حم"[11]. قال[12] السيد: ولفظُ المتنِ يدلُّ على أنَّها تُكْتَبُ على أصلِهَا فقط.

وقولُهَا[13]: "وفي المُصْحَفِ على أصلِهَا على الوجهينِ، نحوُ: ﴿ياسين﴾[14] و﴿حاميم﴾[15][16]. قالَ[17] الجاربرديّ: "الأَوْلَى أنْ يقالَ في تقريرِ أسماءِ الحروفِ الواقعةِ في المصحفِ إنْ لم تُجْعَلْ[18] ممَّا سُمِّيَ[19] بهِ مسمًّى آخرُ: فقياسُهَا أنْ تُكتَبَ بصورةِ الحرفِ الذي هو مُسَمَّاها هكذا: "يس"، وإنْ جُعِلَتْ ممَّا سُمِّيَ بهِ مسمًّى آخرُ، كُتِبَتْ كغيرِهَا من الأسماءِ، وهوَ هكذا: "ياسين[20]".

قولُها[21]: "وإذاً بالألفِ على الأكثرِ[22]". اختارَ شارحُ الهادي: أنَّ إذَنْ يُوقَفُ عليها بالنُّونِ، وتُكْتَبُ[23] بالنُّونِ، ولا تُبْدَلُ ألفاً لأنَّها من نفسِ الكلمةِ، فهيَ كنونِ مِنْ وعَنْ ولَدُنْ[24]. وفي شرحِ التَّسهيلِ لأبي حيان: أنَّ كتابتَهَا بالنُّونِ مذهبُ المبرِّدِ والأكثرينَ، وأنَّ كتابتَهَا بالألفِ

---

(١) باب الخط: بياض في ق.
(٢) شرح الشافية للرضي ٣/٣١٢.
(٣) المصدر نفسه ٣/٣١٢.
(٤) في ت: مسماه.
(٥) شرح الشافية للرضي ٣/٣١٢.
(٦) في الأصل: إنسانا وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٧) في الأصل: نطقت، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٨) في ر: بصاد، وهو تصحيف.
(٩) في ر: صادا، وهو تصحيف.
(١٠) في ر: بصاد، وهو تصحيف.
(١١) شرح الشافية ١/٣٧٢.
(١٢) في ق، س: وقال، وهو وجه.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) يس: ١.
(١٥) غافر: ١. وينظر موضع ورودها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢١٧.
(١٦) شرح الشافية للرضي ٣/٣١٢.
(١٧) في ر، ت، س: وقال، بزيادة الواو.
(١٨) في ر، ت: يجعل، وهو تصحيف.
(١٩) في ت: يسمى، وما أثبته أنسب.
(٢٠) شرح الشافية ١/٣٧٢-٣٧٣.
(٢١) قولها: بياض في ق.
(٢٢) شرح الشافية للرضي ٣/٣١٧، وفيه: وإذن.
(٢٣) في ر: ويكتب.
(٢٤) شرح الشافية للجاربردي ١/٣٧٤. وينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٨.

مذهبُ المازني[١] وابنِ مالكٍ[٢]. وقالَ ابنُ(١٩٢/أ) عصفور: الصَّحيحُ كَتْبُهَا[٣] بالنُّونِ فَرْقًا بينَهَا وبينَ إذا الظَّرفيةِ، لئلاَّ يقعَ الإلباسُ[٤].

قولُها[٥]: "وَصَلُوا أَن النَّاصِبَةَ للفعلِ معَ لا، بخلافِ المخفَّفة[٦]". هوَ أحدُ المذاهبِ في المسألَةِ، وقالَ بهِ ابنُ قتيبة[٧] واختارَهُ ابنُ السيد[٨]. والمذهبُ الثاني فَصْلُهَا في الحالينِ[٩]. قالَ أبو حيان: وهوَ الصَّحيحُ، لأنَّهُ الأصلُ في ما كانَ من كلمتينِ وشبهِهِ.

قولُها[١٠]: "المتطرِّفَةُ في الفِعْلِ[١١]". هو شاملٌ للمضارعِ، وقيَّدَهُ ابنُ مالك في التَّسهيلِ بالماضِي والأمرِ[١٢]، وهُمَا قولانِ للبصريينَ.

قولُهَا[١٣]: "وزَادُوا في عمرٍو واوًا[١٤]". قالَ الجاربردي: "شرطُهُ أنْ يكونَ عَلَمًا، فلا يُزادُ في "عَمْرٍ" واحدِ عُمُورِ الأسنانِ[١٥]، ولا الذي بمعنى العُمْرِ، ولا في[١٦] مِثْلِ قولِ الشَّاعرِ:

باعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ من أسيرِهَا[١٧]

ولاَ في عمرٍو[١٨] العَلَمُ أيضًا إذا كانَ قافيةً، لأنَّ الموضِعَ الذي يقعُ فيهِ عمرٌو[١٩] في القافيةِ، لا يجوزُ أنْ يقعَ فيهِ عُمَرُ، فلا يفضي[٢٠] إلى الَّلبسِ، ولا إذا[٢١] كانَ مصغَّرًا[٢٢]، لأنَّ لفظَهُ غيرُ[٢٣] لفظِ[٢٤] عُمَرَ، فلا يحتاجُ إلى التَّفرقَةِ، ولا إذا كانَ مضافًا إلى المُضْمَرِ[٢٥] المجرورِ، لأنَّهُ

---

(١) ينظر في هذه المسألة الاقتضاب ١٦٦، والجنى الداني ٣٥٩، ومغني اللبيب ٣١، والهمع ٣٠٧/٦.
(٢) ينظر قول أبي حيان في الهمع ٣٠٧/٦. ومذهب ابن مالك في التسهيل ٣٢٨.
(٣) في ت، د: كتبتها، وهو وجه.
(٤) لئلا يقع الإلباس: ساقطة من د. وينظر شرح الجمل ١٧٠/٢. والهمع ٣٠٧/٦
(٥) قولها: بياض في ق.
(٦) شرح الشافية للرضي ٣٢٥/٣.
(٧) أدب الكاتب ١٩٦ — ١٩٧.
(٨) الاقتضاب ١٦٤.
(٩) ينظر الاقتضاب ١٦٤ — ١٦٥.
(١٠) قولها: بياض في ق.
(١١) شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣، وهو يعني زيادة الألف بعد واو الجمع، نحو أكلوا وشربوا، فرقا بينها وبين واو العطف.
(١٢) التسهيل ٣٢٧.
(١٣) قولها: بياض في ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣.
(١٥) العَمْرُ: واحدُ العُمُورِ: وهو الَّلحمُ الذي بين الأسنانِ. المحيط في اللغة ١١٠/٢.
(١٦) ساقطة من ت.
(١٧) صدر بيت لأبي النجم العجلي (ديوانه ١١٠)، وعجزه: حراسُ أبوابٍ على قصورِها
وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١. ومغني اللبيب ٧٥. وشرح شواهد الشافية ٥٠٦/٤.
(١٨) في ق: عمر، خطأ في الرسم.
(١٩) في ر: عمر، خطأ في الرسم.
(٢٠) في ق: يقتضي، وهو تحريف.
(٢١) ساقطة من ق.
(٢٢) في ق: يكون مصغر، بدلا من: كان مصغرا، وهو تحريف وخطأ نحوي.
(٢٣) في الأصل: عمر، وهو تحريف.
(٢٤) في الأصل: لفظة، وما أثبته من سائر النسخ وهو أنسب للسياق.
(٢٥) في ظ: الضمير، وهو وجه.

كالجزءِ منْهُ، فلا يُفْصَلُ بينهما بالواوِ[١]".

قولُها[٢] "ونَقَصُوا مِن ابْنٍ إذا وَقَعَ صفةً بينَ عَلَمَيْنِ ألفَهُ[٣]". حُكْمُ ابنةٍ كَحُكْمِ ابنٍ في ذلكَ، ذكَرَهُ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ والتَّسهيلِ[٤]. لكنْ خالَفَ ابنُ عصفور وخصَّ الحذفَ بابنٍ[٥]. وعلَّلَهُ بعضُ شرَّاحِ أدبِ الكاتبِ بأنَّ الوصفَ بابنة لم يَكثُرْ كالوصفِ بابنٍ.

قولُها[٦]: "وبعضُهم الألفَ من عُثْمَانَ وسُلَيْمانَ ومُعاوِيَةَ[٧]". قالَ السيد: ليسَ حذفُ الألفِ من الأعلامِ مخصوصًا بهذهِ الأسماءِ، بل هوَ كثيرٌ فيما كَثُرَ استعمالُهُ من الأعلامِ الزائدةِ على ثلاثَةِ أحرفٍ، ما لم يُحْذَفْ منها شيءٌ كاسرائِل[٨] وداودَ[٩]، أو يُخْفَ[١٠] الالتباسُ كعامرٍ[١١]. وهذا نصُّ التسهيلِ.

قولُها[١٢]: "إلاَّ في [نَحْوِ[١٣]] يَحْيَى[١٤]". قيَّدَهُ في التسهيلِ بكونِهِ عَلَمًا[١٥]، احترازًا من يَحْيا[١٦] الفعلِ، فإنَّهُ يُكْتَبُ بالألفِ.

قولُها[١٧]: "وكِلاَ يُكْتَبُ علي الوجهينِ[١٨]". قالَ أبو حيان: الصَّحيحُ من[١٩] مذهبِ البصريينَ أَنَّ كِلاَ يُكْتَبُ[٢٠] بالألفِ.

(١٩٢/ب) قولُ الألفيَّة[٢١]:

وما بِجَمْعِهِ عُنيتُ قَد كَمَلْ   نَظْمًا على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ[٢٢]

اعْتَرَضَ عليهِ بعضُ الأشياخِ، بأَنَّ هذا يناقضُ قولَهُ في الخطبة: "مقاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[٢٣]" والمقاصِدُ هيَ المُهمَّاتُ، فعبارتُهُ[٢٤] هناكَ تدلُّ على أَنَّهُ (التزَمَ أَنْ تَحْوِيَ جميعَها، إذْ هوَ مُقْتَضَى

---

(١) شرح الشافية ١/٣٨٠.
(٢) قولها: بياض في ق.
(٣) شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٩.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٨، والتسهيل ٣٣٥.
(٥) شرح الجمل ٢/٣٥١. وينظر أدب الكاتب ١٨٤ – ١٨٥.
(٦) قولها: بياض في ق.
(٧) شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٩.
(٨) في ت، د: كإسرائيل.
(٩) في ر: وداوود.
(١٠) في ت، د: يخفف، وهو تحريف.
(١١) التسهيل ٣٣٦ – ٣٣٧.
(١٢) قولها: بياض في ق.
(١٣) نحو: ساقطة من الأصل، ر، ت، د، س، ظ، وما أثبته من ق.
(١٤) شرح الشافية للرضي ٣/٣٣٢.
(١٥) التسهيل ٣٣٤.
(١٦) في الأصل، وسائر النسخ: يحيى، وهو خطأ في الرسم.
(١٧) قولها: بياض في ق.
(١٨) شرح الشافية للرضي ٣/٣٣٢.
(١٩) في ر، ت، ق، ظ: في.
(٢٠) في ت، د، ظ: تكتب، وهو وجه.
(٢١) قول الألفية: بياض في ق.
(٢٢) الألفية ٨٠. شرح ابن عقيل ٤/٢٥٤.
(٢٣) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١١.
(٢٤) في ر: وعبارته، وهو وجه.

عمومِ الإضافة، وعبارتُهُ هنا تدلُّ على أنَّهُ[١]) حَوَى جُلَّهَا، أي: معظمَهَا لا كلَّها. وكانَ مَوْلانا العلامَةُ كمالُ الدين بن الهمام[٢] يقولُ: لو قالَ: على حلِّ المهمَّاتِ، بالحاءِ المهملةِ لكانَ أحسنَ، وذلكَ ظاهرٌ، لأنَّهُ كانَ[٣] ينتفي الاعتراضُ المذكورُ، وتكونُ اللَّامُ في المهمَّاتِ للمعهودِ المتقدِّمِ[٤] في الخطبةِ، وأنَّ المُرادَ أنَّهُ (اشتَمَلَ على جُلِّهَا[٥] وبيانِها، ووَفَّى بِمَا وعَدَهُ فيها).

ومِمَّا نُورِدُهُ هُنَا: أنَّهُ بَلَغَني عَنْ مدرِّسٍ أنَّهُ قالَ: في قولِه: "مقاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ" أنَّهُ لم[٦] يُرِدْ[٧] به مهمَّاتِ النَّحْوِ، إنَّما أرادَ كتابًا لَهُ في النَّحْوِ اسْمُهُ "المقاصِد" وأنَّهُ نَظَمَهُ في هذهِ الألفيةِ. وأقولُ[٨]: هذا قولُ مَنْ لاخبرَةَ لَهُ، أمَّا أوَّلاً: فليسَ للمصنِّفِ كتابٌ يُسَمَّى المقاصدَ، وقد تتبعتُ أسماءَ كتبِ ابنِ مالكٍ وما سمَّاهُ النَّاسُ منها نظمًا ونثرًا، وذكرَ النُّحاةُ والمؤرخونَ وأربابُ التراجمِ نثرًا[٩] ونظمُوهُ شعرًا، فَلَمْ أرَ أحدًا ذَكَرَ هذا في أسماءِ كتبِهِ. وأمَّا ثانيًا: فإنَّ لَهُ كتابًا يُسَمَّى الفوائدَ، وهوَ الذي اختصرَ منهُ التَّسهيلَ، ولذلكَ سمَّاهُ (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، فإنْ كانَ هذا المدرِّسُ أشارَ إلى هذا، فلا يصحُّ[١٠] ما ادَّعاهُ، لأنَّ الكتابَ المذكورَ كتابٌ مبسوطٌ جدًّا، جامعٌ، ليسَ في النَّحوِ أجمعُ منهُ بحيثُ إنَّ الشَّاعرَ سعد الدين محمد بن عربي[١١] قالَ يمدحُ المصنِّفَ ويشيرُ إلى هذا الكتاب:

إنَّ الإمامَ جمالَ الدِّين فَضَّلَهُ	الاهُهُ وَلِنَشْرِ العِلْمِ اهَّلَهُ
أَمْلَى كتابًا لَهُ يُسمَّى " الفوائد" لَمْ	يَزَلْ مُفيدًا لِذي لُبٍّ تأَمَّلَهُ
فكلُّ مسألَةٍ في النَّحْوِ يَجْمَعُهَا	إنَّ "الفوائدَ" جَمْعٌ لا نظيرَ لَهُ[١٢]

فكيفَ يُظَنُّ أنَّ الألفيةَ نَظَمَ فيها هذا[١٣] الكتابَ، والذي فيها لا يبلغُ خُمْسَ[١٤] ما فيه، فإنَّ الألفيةَ فيها ثُلْثُ ما في الكافيةِ أو نصفُها، والكافيةُ فيها نصفُ ما في التَّسهيلِ أوْ أرجحُ قليلاً، والتسهيلُ فيهِ[١٥] بعضُ ما في هذا الكتابِ إمَّا نصفُهُ أو أكثرُ قليلاً بحسبِ الظَّنِّ، فإنِّي لَمْ أَقِفْ

---

(١) من (التزم..) إلى (.. أنه) ساقطة من ت.

(٢) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، ثم الأسكندري، العلاّمة كمال الدين بن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١هـ. بغية الوعاة ١/١٦٧ – ١٦٩. الأعلام ٧/١٣٤ – ١٣٥.

(٣) في ت: لا، وهو تحريف.

(٤) في د: للعموم المتقدمة، بدلا من: للمعهود المتقدم، وهو تحريف.

(٥) في ر: إلا جلها، وهو تحريف.

(٦) ساقطة من ق.

(٧) في ق: يراد.

(٨) وأقول: بياض في ق.

(٩) ساقطة من د.

(١٠) في ق: يصحح.

(١١) هو محمد بن محمد بن علي بن العربي الطائي الحاتمي، سعد الدين بن الشيخ محيي الدين بن العربي، شاعر، توفي سنة ٦٥٦هـ. فوات الوفيات ٢/٣٢٥ – ٣٢٩. شذرات الذهب ٥/٢٨٣. الأعلام ٧/٢٥٧.

(١٢) تنظر هذه الأبيات في: بغية الوعاة ١/١٣٢ – ١٣٣. ومقدمة التسهيل ٤٠ – ٤١.

(١٣) ساقطة من ق.

(١٤) ساقطة من ق.

(١٥) في ق: لا مبلغ خمسمائة، بدلا من: لا يبلغ خمس، وهو تحريف.

عليهِ، فكيفَ يُتَصَوَّرُ أنْ تكونَ الألفيةُ التي هي مختصرٌ من مختصرٍ[١] حاويةً لِمَا في المبسوطِ الأصليِّ؟ ومِمَّا يزيدُ ما قالَهُ فسادًا، أَنَّهُ لو كانَ المرادُ بمقاصدِ النَّحْوِ اسمَ كتابٍ، لكانَ مفردًا، لأنَّهُ عَلَمٌ، (١٩٣/أ) فلم يَكُنْ[٢] يجوزُ الإخبارُ عنهُ بـ(مَحْوِيَّهْ)، بَلْ كانَ يُقالُ: مَحْوِيٌّ.

وسعدُ الدِّين المذكورُ شاعرٌ مشهورٌ، لَهُ ديوانٌ، وهوَ ولدُ محيي الدين محمد بن عربي الصُّوفي المشهورِ[٣] صاحبُ الفصوصِ[٤] وغيرِها، الذي يتكلَّمُ فيه[٥] الفقهاءُ وينسبونَهُ إلى الاتحاد، واللهُ أَعلمُ بسريرتِهِ وحقيقةِ حالِهِ. وقد كانَ ولدُهُ هذا بدمشق يجتمعُ[٦] على ابنِ مالكٍ والنووي[٧] وغيرِهِمَا من الأئمَّةِ.

قولُ الألفيَّة[٨]: "أحْصَى من الكافيةِ الخُلَاصَهْ[٩]". (اعترضَ عليهِ بعضُ الأشياخِ بأنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ أنْ تكونَ[١٠] الخلاصةُ[١١]) أحْصَى من الكافيةِ قطعًا، لأنَّ الذي فيها من الأبوابِ والمسائلِ دونَ ما في الكافيةِ، والكافيةُ نحوُ ثلاثةِ آلافِ بيتٍ، وفيها من العِلْمِ مِثْلاَ ما في الألفيةِ أوْ أرجحُ.

وأقولُ[١٢]: هذا من المعترِضِ يدلُّ على أنَّهُ فَهِمَ أنَّ قولَهُ: "أحْصَى" أَفْعَلُ تفضيلٍ، وذلكَ فاسدٌ معنًى وصناعةً، أمَّا الأَوَّلُ: فَلِمَا ذُكِرَ من اشتمالِ الكافيةِ على زوائدَ كثيرةٍ ليستْ في الألفيةِ.

وأمَّا الثاني: فلأنَّ "أحْصَى" لا يصحُّ كونُهُ أفْعَلَ تفضيلٍ كَمَا صرَّحُوا به، لأنَّ أفْعَلَ التفضيلِ لا يُبنى إلاَّ من فعلٍ مجرَّدٍ، وهذا فِعْلُهُ (أحْصَى)ثلاثيٌّ مزيدٌ، فلا يصحُّ بناءُ أفْعَلَ التفضيلِ منهُ، ولهذا أعْرَبُوا أحْصَى في قولِهِ تعالى: ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[١٣] فعلاً ماضيًا، وأمَدًا مفعولُهُ[١٤]، وكذلكَ[١٥] أعرَبْتُ (أحْصَى) في قولِ النَّاظمِ فِعْلاً ماضيًا بمعنَى جَمَعَ، والخلاصةُ مفعولُهُ[١٦]،

---

(١) في ر: في.
(٢) من مختصر: ساقطة من ق، د.
(٣) ترجمته في: فوات الوفيات ٢/٤٧٨ – ٤٨٢. شذرات الذهب ٥/١٩٠. الأعلام ٧/١٧٠ – ١٧١.
(٤) واسمه الكامل (فصوص الحكم) وهو مطبوع بتحقيق أبو العلا عفيفي سنة ١٩٤٦، ١٩٦٦ في بيروت، والقاهرة.
(٥) في ر، ق، د: فيها، وهو تحريف.
(٦) في د: مجتمع، وهو تحريف.
(٧) يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين النووي الدمشقي الشافعي (محيي الدين أبو زكرياء)، فقيه محدث حافظ لغوي توفي سنة ٦٧٧هـ. طبقات الشافعية ٨/ ٣٩٥ – ٤٠٠. شذرات الذهب ٥/ ٣٥٤ – ٣٥٦. معجم المؤلفين ١٣/٢٠٢ – ٢٠٣.
(٨) قول الألفية: بياض في ق.
(٩) الألفية ٨٠. شرح ابن عقيل ٤/٢٥٤.
(١٠) في ق: يكون، وهو تصحيف.
(١١) من (اعترض..) إلى (.. الخلاصة) ساقطة من د. ويعني بالخلاصة الألفية.
(١٢) وأقول: بياض في ق.
(١٣) الكهف: ١٢.
(١٤) ينظر البحر المحيط ٦/١٠٤.
(١٥) في ق: ولذلك، وهو تحريف. وفي د: وكذا، وهو وجه.
(١٦) ينظر منحة الجليل (بهامش شرح ابن عقيل) ٤/٢٥٣ حاشية ٢.

والمعنَى: أنَّ المصنِّفَ أخبرَ عن نفسِهِ أَنَّهُ لخَّصَ هذهِ الخلاصةَ من الكافيةِ، ففاعِلُ أحْصَى ضميرٌ راجعٌ إلى المصنِّفِ لتقدُّمِ ضميرِهِ في قولِهِ: "عُنيتُ(١)"، وكانَ الأصلُ أحصيتُ(٢)، إلاَّ أنَّهُ جاءَ بِهِ على طريقةِ الالتفاتِ من التَّكلُّمِ إلى الغيبةِ، ثُمَّ ذَكَرَ علَّةَ ذلكَ في قولِهِ: "كَمَا اقْتَضَى غِنًى بلا خَصَاصَهْ(٣)"، فالكافُ للتَّعليلِ(٤) كَمَا في قولِهِ تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾(٥)، وكانَ المصنِّفُ قالَ: السَّببُ في جَمْعِ هذهِ الخلاصةِ من الكافيةِ(٦)): إنِّي اقتضيتُ غِنَى كُلِّ طالبٍ، وذلكَ إنَّما يحصلُ بما فعلتُ، إذ الكافيةُ كبيرةُ(٧) الحجمِ، تَقْصُرُ(٨) عنها هِمَمُ(٩) كثيرٍ(١٠) من الطالبينَ، فجمعتُ هذهِ منها ليسهلَ(١١) قراءتُها لِمَنْ يشقُّ عليهِ قراءةُ الكافيةِ.

وعندي مَعَ ذلكَ تقريرٌ آخرُ، وهوَ أنِّي قرنتُ بينَ الألفيةِ والكافيةِ، فرأيتُ المصنِّفَ في مواضعَ كثيرةٍ يأخذُ أبياتَ(١٢) الكافيةِ برمَّتِها، وقد(١٣) يأخذُ البيتَ بلفظِهِ إلاَّ كلمةً أو كلمتينِ، وقد يأخذُ شطرَهُ، وقد يأخذُ مِنْ كلِّ شطرٍ بعضَ ألفاظِهِ، فلعلَّهُ(١٤) أشارَ إلى ذلكَ بِمَا قالَهُ، ليعلَمَ أنَّهُ ينظمُها نظمًا مقتضبًا، إنَّما التقَطَ منها ما أحبَّ على وجْهِ الالتقاطِ والانتقاءِ، وإنْ كانَ (١٩٣/ب) غيَّرَ بعضَ الأبياتِ أو الأشطارِ أو الألفاظِ. وكلٌّ مِمَّا قرَّرْناهُ صحيحٌ لا تستبعدُ(١٥) إرادتُهُ، والأوَّلُ(١٦) لا شكَّ في تعيُّنِهِ(١٧). ولَمَّا انتهى(١٨) ما أرادَهُ الناظمُ من إيرادِ المسائلِ العلميَّةِ، ختمَ كتابَهُ بحمدِ اللهِ والصَّلاةِ على رسولِ اللهِ ﷺ(١٩)، ليكونَ أوَّلُ الكتابِ وآخرُهُ موشَّحًا بذلكَ. وأنا أختمُ كتابي هذا بمثلِ ذلكَ، وأقولُ(٢٠): إنَّ شروعي فيهِ كانَ في سنةِ سبعٍ وستينَ وثمانمئةٍ، فكتبتُ منهُ كرَّاسَةً واحدةً إلى أثناءِ المعربِ والمبنيِّ، ثُمَّ فَتَرَ العزمُ عنهُ إلى سنةِ ستٍّ وسبعينَ فكتبتُ (منهُ من حروفِ الجرِّ إلى آخرَ عطفِ البيانِ، ثُمَّ فَتَرَ العزمُ عنهُ إلى سنةِ خمسٍ وثمانينَ، فكتبتُ منهُ(٢١)) مِنْ أوائلِهِ إلى حروفِ الجرِّ، فاتَّصلتِ القطعُ المكتوبةُ من أوَّلِ الكتابِ إلى العطفِ، ومِنْ حينئذٍ كَتَبَهُ النَّاسُ وسافروا بِهِ إلى البلادِ الشاميةِ والحجازيةِ وغيرِها، ثُمَّ فَتَرَ العزمُ،

---

(١) الألفية ٨٠. شرح ابن عقيل ٤/٢٥٤.
(٢) في د: أحصيته، بزيادة: الضمير.
(٣) الألفية ٨٠. شرح ابن عقيل ٤/٢٥٤.
(٤) في ق: التعليل، وهو تحريف.
(٥) البقرة: ١٩٨. وينظر البحر المحيط ٢/٩٧.
(٦) من (اشتمل على..) إلى (.. الكافية) ساقطة من ت.
(٧) في ق: كثيرة، وهو تصحيف.
(٨) في ق: يقصر، وهو وجهه.
(٩) في ق: هم، وهو تحريف.
(١٠) في ت: كثيرة، وهو تحريف.
(١١) في ر، س، ظ: لتسهل، وهو وجه.
(١٢) في ق: أثبات، وهو تصحيف.
(١٣) في ق: وهذا، وهو تحريف.
(١٤) في د: فاعله، وهو تحريف.
(١٥) في ت، د: لا يستبعد، وهو وجه.
(١٦) في د: والادل، وهو تحريف.
(١٧) في د: تعيينه، وما أثبته أنسب للمعنى.
(١٨) ولما انتهى: بياض في ق.
(١٩) ينظر الألفية ٨٠. شرح ابن عقيل ٤/٢٥٤.
(٢٠) وأقول: بياض في ق.
(٢١) من (منه..) إلى (.. منه) ساقطة من د.

فَلَمَّا كانَ في رمضان سنةَ خمسٍ وتسعينَ شَرَحَ اللهُ صدري لإكمالِهِ فأَخذتُ في ذلكَ، وانتهى فراغُهُ يومَ الخميسِ تاسع شوَّال من السنةِ المذكورةِ، وقُلْتُ[1]:

ألاَ أَيُّهـا الـنَّحوي هـذا مؤلَّـفٌ ... يُعيـنُكَ مهمـا تُقْـرِئُ النَّاسَ أوْ تُمْلِي
ثلاثـينَ عامًـا ظلـتُ أرقـبُ جَمْعَهُ ... وأجمـعُ فـيهِ مـا تفـرَّقَ في الـنَّقلِ
يُحَـرِّرُ كتـبًا[2] عـمَّ في الـنَّاسِ نَفعُهَا ... وسـارَتْ بهـا الرُّكبانِ في الوَعْرِ والسَّهْلِ
يُقَـيِّدُ إطلاقًـا ويوضِـحُ مـبهمًا ... ويفـتحُ إغلاقًـا لِمَـا كـانَ في قُفْلِ
وكَـمْ فـيهِ مـن نَقْـلٍ غريبٍ وجودُهُ ... يعـزُّ علـى مَـنْ رامَ[3] إلاَّ علـى مِثْلِي
فـدونَكَ تألـيفًا مفـيدًا محـرَّرًا ... مِـنَ الـنَّاسِ لـم يَسْمَعْ بِـهِ أحدٌ قَبْلِي
ولِلَّـهِ كـلُّ الحمـدِ ثُـمَّ صـلاتُهُ ... وتـسليمُهُ الـوافي علـى خـاتمِ الرُّسلِ

وانتهى تعليقُهُ من خطِّ مؤلِّفِهِ فَسَحَ اللهُ في مدَّتِهِ في اليومِ الثَّالث عشر من شعبان سنة ستٍّ وتسعينَ وثمانمئةٍ.

---

(١) وقلت: بياض في ق.
(٢) في ر: كتابا، وهو تحريف.
(٣) في ر: رام العلى، بزيادة: العلى.

مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق

القرآن الكريم.

الكتب المخطوطة

- ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ. مصورة نسخة الأحمدية بحلب - نسخة الزميل حسين نقشه.
- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ. ميكروفيلم المكتبة المركزية.
- سبك المنظوم وفك المختوم: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢هـ. نسختي المصورة عن نسخة برلين.
- شرح التسهيل: ابن قاسم المرادي، الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ. نسخة مصورة في مكتبة الدراسات العليا. كلية الآداب - جامعة بغداد.
- شرح الكافية: ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة، ت ٦٩٦هـ. نسختي المصورة عن نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.
- شرح لب اللباب: نقره كار، السيد عبد الله بن محمد، ت ٧٧٦هـ. مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة - بغداد.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد، ت ٦٤٥هـ. نسختي المصورة عن نسخة جامع القرويين بفاس - الزاوية الحمزاوية - المغرب.
- طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد، ت ٨٥١هـ. مصورة في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب - جامعة بغداد، عن نسخة الظاهرية.
- المغني: ابن فلاح، منصور بن فلاح، ت ٦٨٠هـ. مصورة المجمع العلمي العراقي عن نسخة السيد الكاشاني في كربلاء ج- ١.
- النكت على الحاجبية (التحفة): ابن مالك. مصورة الأستاذ محمد علي حمزة عن نسخة الأسكوريال.
- الوافية في شرح الكافية (المتوسط): السيد ركن الدين الأستربادي، ت ٧١٥هـ ميكروفيلم المكتبة المركزية بجامعة بغداد.

الرسائل الجامعية

- ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد: ابن هشام اللخمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، ت ٥٧٧هـ. مهدى عبيد جاسم، رسالة ماجستير. بغداد، ١٩٨٢.
- أسماء الأفعال والأصوات (دراسة ونقد): عبد الهادي الفضلي، رسالة ماجستير. بغداد ١٩٧٠.

- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، رسالة دكتوراه. القاهرة ١٩٧٥.
- التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ. تحقيق كاظم بحر المرجان، رسالة ماجستير. القاهرة ١٩٧٢.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ابن جني، الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ. تحقيق عبد المحسن خلوصي، رسالة ماجستير. بغداد ١٩٧٤.
- خصائص مذهب الأندلس النحوي في القرن السابع الهجري: عبد القادر الهيتي، رسالة ماجستير. القاهرة ١٩٧٥.
- السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية: محمد يعقوب أحمد تركستان، رسالة ماجستير. مكة المكرمة ١٣٩٧هـ.
- شرح التسهيل: ابن قاسم المرادي. تحقيق حسين تورال، رسالة ماجستير(القسم الأول). بغداد ١٩٧١.
- الشوارد في اللغة: الصاغاني، الحسن بن محمد، ت ٦٥٠هـ. تحقيق عدنان الدوري، رسالة دبلوم. الجامعة المستنصرية.
- لباب الإعراب: الفاضل الإسفراييني، محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ. تحقيق عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، رسالة ماجستير. القاهرة ١٩٧٩.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ تحقيق خليل بنيان الحسون، رسالة دكتوراه. القاهرة ١٩٧٦.
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ تحقيق هشام سعيد محمود، رسالة ماجستير. القاهرة ١٩٧٨.
- المفضل في شرح المفصل: علم الدين السخاوي، علي بن محمد، ت٦٤٣هـ تحقيق عبد الكريم جواد، رسالة دكتوراه. الأزهر ١٩٧٩.
- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت ٤٧١هـ تحقيق كاظم بحر المرجان، رسالة دكتوراه. القاهرة ١٩٧٥.
- الوافية في شرح الكافية (المتوسط): السيد ركن الدين الأستربادي، تحقيق محمد علي الحسيني، رسالة ماجستير (القسم الأول) بغداد ١٩٧١.

الكتب المطبوعة

- الإبدال: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١هـ. تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠ - ١٩٦١.

- ابن جني النحوي: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير - بغداد ١٩٦٩. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه: طارق عبد عون الجنابي، دار التربية، بغداد ١٩٧٢.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٩.
- أبو حيان النحوي: خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٦.
- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، مصر القاهرة ١٣٨٨هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، ت ١١١٧هـ. رواه وعلق عليه علي محمد الضباع - مصر ١٣٥٩هـ.
- الأحاجي النحوية: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨، تحقيق مصطفى الحدري،
- منشورات مكتبة الغزالي، ١٩٦٩ حماه.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٣٧هـ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠.
- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨هـ. تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٥.
- أدب الكاتب: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأبي العباس شهاب الدين القسطلاني ت ٩٢٣هـ، طبعة مصورة بالأوفسيت عن الطبعة السابعة بالمطبعة الأميرية ببولاق - مصر ١٣٢٣ - دار - دار الكتاب العربي - بيروت.
- الأزهرية في علم الحروف: الهروي، علي بن محمد، ت ٤١٥هـ، تحقيق عبد المعين الملوحي - دمشق ١٩٧١.
- أساس البلاغة: الزمخشري، مطبعة دار الكتب ١٩٧٢.
- أسد الغابة: ابن الأثير، عز الدين، علي بن محمد، ت ٦٣٠هـ. تحقيق محمد البنا ومحمد أحمد عاشور، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٣.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة ١٩٧٥.
- الاشتقاق: ابن دريد، أبو بكر بن الحسن، ت ٣٢١هـ، تحقيق عبد السلام هارون، مصر
- ١٩٥٨.

- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، تحقيق علي
- محمد البجاوي – دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧١.
- الأصمعيات: الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ت ٢١٦هـ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام
- هارون، ط٤، دار المعارف بمصر ١٩٧٦.
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، ت ٣١٦هـ، تحقيق الدكتور عبد
- الحسين الفتلي، الجزء الأول، طبع بمطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٣ والجزء الثاني طبع
- بمطبعة سلمان الأعظمي بغداد ١٩٧٣.
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ابن مالك، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠.
- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر ١٩٧٠.
- إعراب القرآن: المنسوب إلى أبي إسحق الزجاج، ت ٣١١هـ. تحقيق إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٣ – ١٩٦٥.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦م، الطبعة الثانية ١٩٥٦.
- الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، ت نحو ٣٦٠ هـ، تحقيق عبد الستار فراج، ط٤، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، ت ٥٢١هـ، بيروت ١٩٢٧.
- الأقيشر الأسدي أخباره وأشعاره: الطيب العشاش، مجلة حوليات الجامعة التونسية العدد ٨ لسنة ١٩٧١.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ابن مالك، مطبعة كرم، دمشق ١٩٧٥.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله، ت ٥٤٢هـ (الطبعة المصورة) عن طبعة حيدر آباد الدكن. دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨
- أمالي القالي: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، ت ٣٥٦هـ، دار الفكر، بيروت.
- أمالي المرتضى: المرتضى، علي بن الحسين، ت ٤٣٦هـ، تحقيق أبي الفضل، القاهرة ١٩٥٤.
- إملاء ما من به الرحمن (ويسمى التبيان في إعراب القرآن): أبو البقاء العكبري، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١هـ – (الطبعة المصورة).
- أنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ تحقيق أبي

الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥ - ١٩٧٣.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر للطباعة.
- أوضح المسالك: ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار الفكر ١٩٧٤.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن فرهود شاذلي، مصر ١٩٦٩.
- إيضاح المكنون: البغدادي، إسماعيل باشا، ت ١٣٣٩هـ، إستانبول ١٩٤٥.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور (تاريخ ابن إياس): ابن إياس، محمد بن أحمد ت ٩٣٠هـ، طبعة بولاق ١٣١١هـ.
- البداية والنهاية: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ت ٧٧٤هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١ -
- ١٣٥٨هـ.
- البدر الطالع في محاسن ما بعد القرن التاسع: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت ١٢٥٠هـ، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٥١.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، ت ٧٩٤هـ تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: الضبي، أحمد بن يحيى، ت ٥٩٩هـ مدريد، مطبعة روفس ١٨٨٤م.
- بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، الحلبي بمصر ١٩٦٤.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ، تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٧٢.
- البهجة المرضية في شرح الألفية: السيوطي، بحاشية شرح ابن عقيل، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٤٤هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٠.
- البيان والتبيين: الجاحظ، عمرو بن بحر، ت ٢٥٥هـ، تحقيق عبد السلام هارون، مصر ١٩٤٨.
- تاج العروس: الزبيدي، محمد مرتضى، ت ١٢٠٥هـ، المطبعة الخيرية بمصر، ١٣٠٦هـ.
- تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، ط٢، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٨.
- تاريخ الأدب: بروكلمان، ت ١٩٥٦، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، ج-٥، نشر دار

المعارف، القاهرة ١٩٧٥.

- تاريخ الأدب العربي: بروكلمان (بالألمانية).
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت٤٦٣هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١.
- تاريخ علماء المستنصرية: الدكتور ناجي معروف، بغداد ١٩٥٩.
- التبيان في تفسير القرآن: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، ت ٤٦٠هـ، تحقيق أحمد بن حبيب قصير العاملي، المطبعة العلمية بالنجف ١٩٥٧- ١٩٦٣.
- التحدث بنعمة الله: السيوطي، تحقيق إليزابيث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة ١٩٧٢.
- تحصيل عين الذهب: الشنتمري، يوسف بن سليمان، ت٤٧٦هـ، بهامش كتاب سيبويه (طبعة بولاق).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بمصر ١٩٦٧.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي، محمد بن أحمد، ت٦٧١هـ، القاهرة ١٩٦٧.
- تفسير الكشاف: الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تقريب النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي بمصر ١٩٦١.
- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب: ابن الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد، ت ٧٢٣هـ، تحقيق مصطفى جواد، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٦٢.
- التمام في تفسير أشعار هذيل: ابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ١٩٦٢.
- تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك: السيوطي، المكتبة التجارية بمصر.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، دار صادر بيروت، الطبعة المصورة عن طبعة حيدر آباد ١٣٢٧.
- تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد، ت٣٧٠هـ، القاهرة ١٩٦٤- ١٩٦٧.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح الألفية): ابن قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- التوطئة: أبو علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، القاهرة ١٩٧٣.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، ت ٤٤٤هـ، تحقيق أوتو برتزل، إستانبول ١٩٣٠.

• الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد شريف سعيد الزبيق، مطبعة الملاح بدمشق ١٩٦٨.

• الجمل: الزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب، ط٢، مطبعة كلنكسيك باريس ١٩٥٧.

• جمهـــرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت ٣٩٥هـــ، تحقيق أبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤.

• جـــنى الجنـــتين في تمييز نوعي المثنيين: المحبي، محمد أمين بن فضل الله، ت ١١١١هـــ، دار الكتب العلمية بيروت.

• الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، الموصل ١٩٧٦.

• حاشـــية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: عز الدين محمد بن أحمد بن جماعة، ت ٨١٩هـــ، عالم الكتب بيروت، مصورة عن طبعة دار الطباعة العامرة ١٣١٠هـــ.

• حاشـــية الـــسيد الـــشريف الجـــرجاني على شرح الكافية للرضي: علي بن محمد بن علي ت ٨١٦هـــ، ط٢ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩.

• حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد علي الصبان، ت ١٢٠٦هـــ، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

• الحجـــة في علـــل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وغيره، القاهرة ١٩٦٥.

• الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـــ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت ١٩٧١.

• حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٧.

• الحلل في إصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.

• حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠هـــ، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧.

• حلـــية المحاضرة: الحاتمي، محمد بن الحسن، ت ٣٨٨هـــ، تحقيق الدكتور جعفر كتاني، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٩.

• الحماســـة: البحتـــري، الوليد بن عبيد، ت ٢٨٤هـــ، تحقيق الأب لويس شيخو ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧.

• الحيوان: الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت

١٩٦٩.

- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ، بولاق ١٢٩٩هـ.
- الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢.
- دراسات في فقه اللغة: الدكتور صبحي الصالح، ط٧ دار الملايين، بيروت ١٩٧٨.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد ١٩٧٠.
- الدرة الألفية: ابن معط، أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي، ت ٦٢٨هـ، ليبزك ١٩٠٠.
- درة الحجال في أسماء الرجال: ابن القاضي، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، ت ١٠٢٥هـ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار النصر، تونس ١٩٧٠.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٦.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي، أحمد بن الأمين، ت ١٣٣١هـ، مطبعة كردستان ١٣٢٧هـ.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨.
- ديوان الأعشى: شرح وتعليق الدكتور م. محمد حسين، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٤.
- ديوان الأفوه الأودي: تحقيق عبد العزيز الميمني (الطرائف الأدبية).
- ديوان امرئ القيس: تحقيق أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٥٨.
- ديوان البحتري: تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.
- ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق ١٩٧٣.
- ديوان تميم بن مقبل: تحقيق الدكتور عزة حسن، نشر وزارة الثقافة السورية ١٩٦٢.
- ديوان جرير: تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي: دار صادر، بيروت ١٩٦٣.
- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت ١٩٧٤.
- ديوان الحطيئة: تحقيق نعمان أمين طه، القاهرة ١٩٥٨.
- ديوان الحماسة: أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ت ٢٣١هـ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.
- ديوان دريد بن الصمة: تحقيق محمد خير البقاعي، دمشق ١٩٨١.

- ديوان ذي الرمة: تصحيح وتنقيح كارليل هنري هيس، مطبعة كلية كمبريج ١٩١٩.
- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب ج-٢): نشره وليم بن الورد، لايبزك ١٩٠٣.
- ديوان صالح بن عبد القدوس: جمع وتحقيق عبد الله الخطيب، دار منشورات البصري، بغداد ١٩٦٧.
- ديوان طرفة بن العبد: تحقيق فوزي عطوي، بيروت ١٩٦٩.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي: تحقيق يحيى الجبوري، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨.
- ديـوان عبد الله بن رواحة: تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة، القاهرة ١٩٧٢ ومستدرك ديوانه: الدكتور سامي مكي العاني (مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد الثاني ١٩٧٤). مطبعة العاني، بغداد.
- ديوان عبيد بن الأبرص: تحقيق الدكتور حسين نصار، القاهرة ١٩٥٧.
- ديوان العجاج (شرح الأصمعي): تحقيق الدكتور عزة حسن، بيروت ١٩٧١.
- ديوان عدى بن زيد: تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥.
- ديوان العرجي: تحقيق خضير الطائي ورشيد العبيدي، بغداد ١٩٥٦.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨.
- ديوان عمرو بن معد يكرب: تحقيق هاشم الطعان، بغداد ١٩٧٠.
- ديوان عنترة: تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٧٠.
- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت ١٩٦٠.
- ديوان كثير: تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٧١.
- ديوان كعب بن زهير (صنعة السكري) طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق الدكتور إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
- ديوان مجنون ليلى: تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة.
- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق عبد الله الجبوري وخليل العطية، بغداد ١٩٧٠.
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت ١٩٦٠.
- ديوان أبي النجم العجلي: تحقيق علاء الدين آغا، الرياض ١٩٨١.
- ديوان أبي نواس: تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، بيروت.
- ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
- ذيل الأمالي: أبو علي القالي، دار الفكر، بيروت.

● الـــذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ابن عبد الملك المراكشي، ت ٧٠٣هـــ، تحقيق محمد ابن شريفة، دار الثقافة، بيروت.

● رغبة الأمل من كتاب الكامل: سيد علي المرصفي، القاهرة ١٩٢٨.

● الـــروض الأنـــف: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، ت ٥٨١هـــ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

● روضات الجنات: الخوانساري، محمد باقر الموسوي، ت ١٣١٣هـــ، قم ١٣٩٢هـــ.

● الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـــ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٧٩.

● زهر الآداب: الحصري القيرواني، إبراهيم بن علي، ت ٤٥٣هـــ، تحقيق البجاوي ١٩٥٣.

● السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، ت ٣٢٤هـــ، تحقيق الدكتورشوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢.

● سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق السقا وآخرين، مصر ١٩٥٤.

● سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد ت ٤٦٦هـــ، تصحيح وتعليق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة ١٩٥٣.

● سمـــط اللآلي في شرح أمالي القالي: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت ٤٨٧هـــ تحقيق عبد العزيز الميمني، الهند، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر ١٣٥٤هـــ/١٩٣٦م.

● ســـنن الدارمـــي: الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، ت ٢٥٥هـــ، مطبعة الاعتدال دمشق ١٣٤٩هـــ.

● سنن أبي داود: أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، ت ٢٧٥هـــ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة التجارية، بمصر ١٩٥٠.

● ســـنن أبي داود: أبو داود السجستاني(بشرح عون المعبود) دار الكتاب العربي، بيروت(عن طبعة دلهي، الهند).

● سنن ابن ماجه: ابن ماجه، محمد بن يزيد، ت ٢٧٥هـــ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢.

● سنن النسائي: النسائي، أحمد بن علي، ت ٣٠٣هـــ، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠) دار الكتاب العربي، بيروت.

● السيرة النبوية: ابن هشام الحميري، تحقيق السقا وآخرين، البابي الحلبي، بمصر ١٩٥٥.

- السيوطي النحوي: الدكتور عدنان محمد سلمان، دار الرسالة للطباعة، بغداد ١٩٧٦-١٣٥٠هـ.
- شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩هـ، مكتبة القدس بمصر ١٣٥٠.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، ت ٣٨٥هـ، تحقيق الدكتور محمد علي السلطاني، مطبعة الحجاز بدمشق ١٩٧٦.
- شرح أشعار الهذليين: السكري، الحسن بن الحسين، ت ٢٧٥هـ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة بمصر ١٩٦٥.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): علي بن محمد الأشموني، ت ٩٢٩هـ، البابي الحلبي بمصر.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ت ٦٨٦هـ، منشورات ناصر خسرو، بيروت.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، القاهرة ١٩٧٤.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ت ٩٠٥هـ، البابي الحلبي بمصر.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، ت ٦٦٩هـ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، الموصل ١٩٨٠.
- شرح الشافية: الجاربردي، أحمد بن الحسن، ت ٧٤٦هـ، دار الطباعة العامرة ١٣١٠هـ.
- شرح الشافية: رضي الدين الإستراباذي، ت ٦٨٨هـ، تحقيق نور الحسن وآخرين مطبعة حجازي القاهرة ١٣٥٦ - ١٣٥٨هـ.
- شرح الشافية: نقرة كار، دار الطباعة العامرة ١٣١٠هـ.
- شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٧، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٧.
- شرح شواهد الشافية: البغدادي، نشر مع شرح الرضي للشافية.
- شرح شواهد المغني: السيوطي، تحقيق أحمد ظافر كوجان، دمشق ١٩٦٦.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، ت ٧٦٩هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٦، دار الفكر ١٩٧٤.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧.

• شرح القصائد التسع المشهورات: النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، ت ٣٢٨هـ، تحقيق أحمد خطاب، بغداد ١٩٧٣.

• شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣.

• شرح الكافية: ابن الحاجب، دار الطباعة العامرة، الأستانة ١٣١١هـ.

• شرح الكافية: رضي الدين الإستراباذي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩ (الطبعة المصورة).

• شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١ ١٩٨٢.

• شرح لامية الأفعال: ابن الناظم، تحقيق حسام النعيمي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد ٤ لسنة ١٩٧٢، مطبعة الإرشاد بغداد.

• شرح اللمحة البدرية: ابن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٧٧.

• شرح اللمع: ابن برهان، عبد الواحد بن علي الأسدي، ت ٤٥٦هـ. تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤.

• شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ، عالم الكتب، بيروت، (الطبعة المصورة).

• شرح المفضليات: القاسم بن بشار الأنباري، ت ٣٠٤هـ، تحقيق ليال، بيروت ١٩٢٠.

• شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد عبد الرحمن بن علي، ت ٨٠٧هـ، ط ٣، الحلبي بمصر ١٩٥٤.

• شرح مقامات الحريري: الشريشي، أحمد بن عبد المؤمن، ت ٦١٩هـ، تحقيق أبي الفضل، مطبعة المدني ١٩٦٩.

• شرح ملحة الإعراب: الحريري، القاسم بن علي، ت ٥١٦هـ، الحلبي بمصر ١٣٤٩هـ.

• شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، عبد الحميد، ت ٦٥٦هـ، تحقيق أبي الفضل، الحلبي بمصر ١٩٥٩.

• شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٨٠.

- شـــروح ســـقط الزند: التبريزى والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٩٤٥).
- شـــعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ١٩٧٠.
- شعر الأخطل: تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت ١٩٧٩.
- شعر البعيث المجاشعي: تحقيق الدكتور ناصر حلاوي، البصرة ١٩٧٩.
- شـــعر الحـــسين بن مطير: جمعه وقدم له الدكتور حسين عطوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الخامس عشر، الجزء الأول ١٩٦٩.
- شـــعر الراعـــي النميري: تحقيق الدكتور نورى حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠.
- شعر زهير (صنعة الأعلم الشنتمري) تحقيق فخري الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠.
- شعر ضمرة بن ضمرة (النهشلي): الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة المورد م ١٠، ع٢، بغداد ١٩٨١.
- شعر علي بن جبلة (العكوك): تحقيق أحمد نصيف الجنابي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٧١. وطـــبعة زكـــي العاني، مطبعة دار الساعة ١٩٧١. وطبعة الدكتور حسين عطوان، دار المعارف بمصر ١٩٧٢.
- شعر مطيع ابن إياس (شعراء عباسيون): غرنباوم، بيروت ١٩٥٩.
- شعر قيس بن ذريح: تحقيق الدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة.
- شعر نصيب بن رباح: جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد ١٩٦٧.
- شعر النمر بن تولب: الدكتور نورى القيسي، بغداد ١٩٦٩.
- شـــعر نهـــشل بن حرى: تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة كلية أصول الدين، العدد الأول، ١٩٧٥.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٤.
- شعراء أمويون: الدكتور نورى القيسي، مطبعة جامعة الموصل ١٩٧٦.
- الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، ت ٣٩٥هـــ، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٤.

- الصبح المنير في شعر الأعشى والأعشين الآخرين: مطبعة ادلف هلز هوسن، بيانة ١٩٢٧.
- الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.
- صحيح البخاري: البخاري، أبو عبد الله محمد بن الحسن، ت ٢٥٦هـ، تصحيح لودلف قرهل، بريل، ليدن ١٨٦٢.
- صحيح الترمذي: الترمذي، محمد بن عيسى، ت ٢٧٩هـ، (بشرح الإمام ابن العربي المالكي) المطبعة المصرية بالأزهر ١٩٣١.
- صحيح مسلم (شرح النووي): النووي، يحيى بن شرف، ت ٦٧٦هـ، القاهرة ١٣٤٩هـ.
- صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي: عبد الوهاب حمودة، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بلا تاريخ.
- الصلة ابن بشكوال، ت٥٧٨هـ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٦.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت٩٠٢هـ دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الشافعية: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت٧٧١هـ، تحقيق الطناحي والحلو، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٦٤.
- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام، محمد، ت٢٣٢هـ، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر ١٩٧٤.
- الطبقات الكبير: ابن سعد، محمد، ت٢٣٠هـ، عني بتصحيحه وطبعه إدوارد سخو (طبع مصورا عن طبعة ليدن ١٣٢١هـ).
- طبقات النحاة واللغويين (المحمدون فقط): ابن قاضي شهبة، تحقيق الدكتور محسن غياض، النجف ١٩٧٤.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت٣٧٩هـ تحقيق أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.
- الطرائف الأدبية (مجموعة من الشعر): تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٧٣.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر: الصغاني، الحسن بن محمد، ت٦٥٠هـ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٩٧٧.

- عـــبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: الدكتور أحمد أحمد بدوي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر ١٩٦٢.
- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: محمود رزق سليم، نشر مكتبة الآداب وطبع مطبعة التوكل بمصر سنة ١٩٤٧.
- العقـــد الفـــريد: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، ت٣٢٨هـــ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٦.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٠هـــ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي (ج١-٦) دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠-١٩٨٢.
- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، تحقيق برجستراسر وبرتزل، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٣٣.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٩.
- فـــرائد اللآل في مجمع الأمثال: إبراهيم بن السيد علي الأحدب الطرابلسي، ت١٣٠٨هـــ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٣١٢هـــ.
- فصيح ثعلب والشروح التي عليه: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، ت٢٩١هـــ نشر محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، القاهرة ١٩٤٩.
- فهرس الخزانة التيمورية: مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.
- فهـــرس مخطـــوطات خـــزانة الروضة الحيدرية في النجف الأشرف، أحمد الحسيني، النجف ١٩٧١.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: أسماء الحمصي، دمشق ١٩٧٣.
- فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية: فؤاد السيد، القاهرة ١٩٦١.
- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة، بغداد: عبد الله الجبوري، ١٩٧٣.
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس: عبد الحفيظ منصور، بيروت ١٩٦٩.
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة، موصل: سالم عبد الرزاق أحمد ١٩٧٥.
- فهرس مخطوطات مكتبة الحكيم العامة: محمد مهدي نجف، نجف ١٩٦٩.
- فهرس المكتبة الأزهرية: مطبعة الأزهر ١٩٤٨.
- فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبي، محمد، ت٧٦٤هـــ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥١.

- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مطبعة السعادة بمصر.
- القلب والإبدال: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق، ت٢٤٤هـ، (ضمن الكنز اللغوي في اللسن العربي) تحقيق هفنر، ليبزج ١٩٠٥.
- الكافية: ابن الحاجب، الأستانة ١٣١٤هـ.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت١٨٠هـ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية، القاهرة ١٩٧٧.
- الكشاف: (ينظر تفسير الكشاف).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت١٠٦٧هـ، إستانبول ١٩٤١.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، ت٤٣٧هـ، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق ١٩٧٤.
- الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، حيدرآباد ١٣٥٧هـ.
- الكواكب السائرة في أخبار المئة العاشرة: الغزي، نجم الدين، ت٩٧٧هـ، تحقيق جبرائيل سليمان، بيروت ١٩٤٥.
- اللامات: الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دمشق ١٩٦٩.
- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت٧١١هـ، دار صادر، بيروت ١٩٥٥.
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧ (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب).
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، دار الحرية، بغداد ١٩٧٨.
- المبرد أديب النحاة: أحمد حسنين القرني وعبد الحفيظ فرغلي علي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١.
- المثنى: أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت٢١٠هـ، تحقيق سزكين، القاهرة.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٦٠.
- مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، ت٥١٨هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢ مصر ١٩٥٩.
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق النجدي والنجار وشلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.

● المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة، علي بن إسماعيل، ت٤٥٨هـ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨.

● المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، إسماعيل، ت٣٨٥هـ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، الجزء الأول دار المعارف بغداد ١٩٧٦، والثاني دار الرشيد بغداد ١٩٧٨ والثالث دار الحرية بغداد ١٩٨١.

● مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، تحقيق برجستراسر، مطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤.

● مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: الزرقاني محمد بن عبد الباقي بن يوسف، ت١١٢٢هـ. تحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٩٨١.

● المخصص: ابن سيدة، بولاق ١٣١٨هـ.

● المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي: أسامة النقشبندي، مطبعة دار الجمهورية ١٩٦٩.

● المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

● المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن (مجلة المورد م١٠ ع ٢) بغداد ١٩٨١).

● مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق أبي الفضل، ط٢، مطبعة نهضة مصر ١٩٧٤.

● المرتجل: ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، ت٥٦٧هـ، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢.

● المزهر في علوم اللغة: السيوطي، تحقيق جاد المولى وآخرين، البابي الحلبي بمصر.

● المسائل السفرية في النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن (مجلة المورد م ٩ ع ٣، بغداد ١٩٨٠).

● المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٢.

● المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، ت٤٠٥هـ (نسخة مصورة عن طبعة الهند) بيروت.

● مسند أحمد: أحمد بن حنبل، ت٢٤١هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٥١، والطبعة المصورة بدار صادر بيروت على الطبعة الأولى -المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣هـ.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: السيوطي، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة بغداد ١٩٧٧.
- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت٢١٥هـ، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت ١٩٨١.
- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ، الجزء الأول، تحقيق نجاتي والنجار والثاني تحقيق النجار والثالث تحقيق شلبي، القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله، ت٦٢٦هـ، مطبعة دار المأمون بمصر ١٩٣٦.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٩٥٥.
- معجم الشعراء: المرزباني، محمد بن عمران، ت٣٨٤هـ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية مصر ١٩٦٠.
- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون، الخانجي بمصر ١٩٧٢.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: فسنك، ليدن ١٩٥٥.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧.
- المعرب: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، ت٥٤٠هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٩٦٩.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩.
- المفصل: الزمخشري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- المفضليات: المفضل الضبي، أبو العباس محمد بن علي، ت١٦٨هـ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٥٢.
- المقاصد النحوية: العيني، محمود بن أحمد، ت٨٥٥هـ، بهامش خزانة الأدب، والأشموني.
- مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٩.
- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، ت٢٨٦هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
- المقرب: ابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ١٩٧١ -

١٩٧٢.

- المقصور والممدود: ابن ولاد، أحمد بن محمد، ت٣٣٢هـ، مطبعة السعادة القاهرة.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩.
- من أعلام البصرة، سيبويه: الدكتور صاحب أبو جناح، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٤.
- منثور الفوائد: أبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن (مجلة المورد م ١٠ ع ١، بغداد ١٩٨١).
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، بهامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط١٦، دار الفكر ١٩٧٤.
- المنصف (شرح التصريف للمازني): ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، تحقيق جليزر نيوهافن ١٩٤٧.
- المؤتلف والمختلف: الآمدي، الحسن بن بشر، ت٣٧٠هـ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، البابي الحلبي بمصر ١٩٦١.
- الموشح: المرزباني، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٣هـ.
- الموطأ: مالك بن أنس، ت١٧٩هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥١.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٨١.
- النجوم الزاهرة: ابن تغرى بردى، جمال الدين يوسف، ت٨٤٧هـ، طبعة دار الكتب المصرية.
- نزهة الألباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق أبي الفضل، مطبعة المدني بمصر.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني، ت١٣٤١هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن ١٣٦٦هـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني، مطبعة الجوائب، القسطنطينية ١٢٩٨هـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة ١٩٩٠.

- النـــشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- نشرة أخبار التراث العربي: معهد المخطوطات العربية، الكويت، ع ١، ١٩٨٢.
- نفـــح الطـــيب في غصن الأندلس الرطيب: المقري، أحمد بن محمد، ت١٠٤١هـــ تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨.
- نكت الهميان في نكت العميان: الصفدى، خليل بن أيبك، ت٧٦٤هـــ، القاهرة ١٩١١.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، أحمد بن عبد الوهاب، ت٧٣٣هـــ، ١ - ١٨ مصورة عن طبعة الدار، و١٩ نشر الهيئة المؤسسة بالقاهرة ١٩٧٥.
- الـــنهاية في غـــريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين، ت٦٠٦هـــ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٣ - ١٩٦٥.
- النوادر في اللغة: أبو زيد، سعيد بن أوس الأنصاري، ت٢١٦هـــ، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧.
- هاشميات الكميت: الكميت بن زيد الأسدي، ت١٢٦هـــ، نشر جوزيف هورو فتس، بريل، لايدن ١٩٠٤.
- هدية العارفين: إسماعيل باشا، إستانبول ١٩٥١.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، الجزء الأول تحقيق عبد السلام هارون والدكتور عـــبد العـــال سالم مكرم، والجزء الثاني إلى السابع بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥ - ١٩٨٠.
- وطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧هـــ.
- الوافي بالوفيات: الصفدي، بعناية ديرنبرغ وجماعته، ١٩٤٩ وما بعدها.
- وفـــيات الأعـــيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت٦٨١هـــ، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٧٢.
- الوقف على كلا وبلى في القرآن الكريم: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور حسين نصار، مجلة كلية الشريعة ع٣، بغداد ١٩٦٧.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: الثعالبي، عبد الملك بن محمد، ت٤٢٩هـــ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٥٦.

المجلات

- مجلة حوليات الجامعة التونسية - تونس.
- مجلة كلية أصول الدين - بغداد.
- مجلة كلية الدراسات الإسلامية - بغداد.
- مجلة معهد المخطوطات العربية - القاهرة.
- مجلة المورد - بغداد.

فهرس المحتويات